ارتشاف الضرب من لسان العرب

تأليف

أبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف بن علي

المتوفى سنة ٧٤٥ هـ

تحقيق

محمد عثمان

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

Title : IRTIŠĀF AL-ḌARAB
MIN LISĀN AL-ʿARAB

Classification: Syntax
Author : Abu Ḥayyān al-ʾAndalusi
Editor : Muḥammad ʿUṯmān
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Pages : 1664 (3 volumes)
Size : 17*24
Year : 2011
Printed in : Lebanon
Edition : 1st

الكتاب : ارتشاف الضَّرَب
من لسان العرب

التصنيف : نحو
المؤلف : أبو حيّان الأندلسي
المحقق : محمد عثمان
الناشر : دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات : 1664 (3 أجزاء)
قياس الصفحات: 17*24
سنة الطباعة : 2011
بلد الطباعة : لبنـــان
الطبعة : الأولى

DKI
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٥٨٠٤٨١٠/١١/١٢ +٩٦١
فاكس: ٥٨٠٤٨١٣ +٩٦١
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-7180-1
ISBN 2-7451-7180-1
9 782745 171801
90000

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

القسم الثاني في أَحْوَالِ الكلمة
(حالة التركيب، التي هي إِعْرابيَّة)

الكلام[1] في اللغة: يُطلق على الخط، وعلى الإشارة، وعلى ما يُفهم من حال

---

(١) الكلام المصطلح عليه عند النحاه عبارة عن: (اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها).
ف(اللفظ) جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل: كديز، والمستعمل: كعمرو.
و(مفيد) أخرج المهمل.
و(فائدة يحسن السكوت عليها) أخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو: إن قام زيد.
ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم ك(قام زيد) وكقول القائل: (استقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر، وفاعل مستتر، والتقدير: (استقم أنت) فاستغنى بالمثال عن أن يقول فائدة يحسن السكوت عليها.
والكلام في اصطلاح اللغويين: (هو اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد).
والكلم اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.
والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيد، والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز، وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد والقول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد. والكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في (لا إله إلا الله) كلمة الإخلاص، وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما، فمثال اجتماعهما: (قد قام زيد) فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات، ومثال انفراد الكلم: (إن قام زيد)، ومثال انفراد الكلام: (زيد قائم).
والكلام: عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه:
أحدها: أنه مشتق من (الكلم) وهو الجرح، والجرح مؤثر في نفس المجروح فليزم أن يكون

الشيء، وعلى القول المُركَّب الذي لا يُفِيد، وعلى المعنى الذي في النَّفس، وعلى التَّكْلِيم؛ والذي يصِحُّ أنَّ ذلك على سبيل المجاز، لا على سبيل الاشتراك، خلافًا لزَاعِمِي ذلك.

وأمَّا في الاصطلاح، فالذي نختاره: (أنَّه قَوْلٌ دالٌّ على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها).

(قَوْلٌ): جنس يشمل الكلمة[(١)]، والكَلِم[(٢)]، والكلام دَالٌّ على نسبة احتراز من الكلمة فإنَّها لا تدُلُّ على نسبة.

و**(إسنادية)**[(٣)]: احترازًا من النسبة التقييدية، كنسبة الإضافة نحو: غُلامُ زَيْدٍ، ونسبة النعت نحو: الرَّجُل الخيَّاط، على أنَّه نَعت، ونسبة العامل نحو: الضَّارِبُ زَيْدًا؛ والإسنادية: نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال.

وينقسم إلى خبر وإنشاء:

فالخبر: مطابقٌ وغير مطابقٍ، وغير المطابق كَذِبٌ ومُحالٌ.

=

الكلام مؤثرا في نفس السامع.

والثاني: أن الكلام يؤكد به (تكلمت) كقولك: تكلمت كلاما، والمصدر المؤكد نائب عن الفعل والفاعل، وكما أن الفعل والفاعل جملة مفيدة كذلك ما ينوب عنه الكلام.

الثالث: أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلم، وكلاهما مشدد العين، والتشديد للتكثير، وأدنى درجاته أن يدل على جملة تامة. [اللباب في علل النحو ٦٥/١]

(١) قال صاحب اللّسان: "الكلمة: تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مُؤلَّفة من جماعةِ حروفٍ ذاتِ معنىً، وتقعُ على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرِها". اللّسان (كلم) ٥٢٤/١٢.

(٢) الكلم: اسم جنس جمعيّ، واحده: كلمة.

انظر: التّصريح ٢٥/١، ٢٦، والأشمونيّ ٢٥/١، ٢٦.

(٣) لا يحصل التّركيب الّذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة إلا من اسمين أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد (ذاهب) إلى (زيد) في قولنا: (زيدٌ ذاهب)؛ أو من اسم وفعل مُسند إلى الاسم، كإسناد (فاز) إلى (التّائب) في قولنا: (فاز التّائب).

ف(زيد ذاهب) وشِبْهه جُملةٌ اسميّة لتصديرها باسم.

و (فاز التّائب) وشبهه جملةٌ فعليّة لتصديرها بفعل.

انظر: شرح الكافية الشّافية ١٥٩/١، و شرح المفصّل ٢٠/١، و شرح ألفيّة ابن معط ١٩٢/١، وأوضح المسالك ١١/١.

والإنشاء: ما اتَّحَدَ قيامه بالذهن والتَّلفُّظ به، زمانًا ووجودًا، كالطلب على أقسامه، والنداء، وقَسَمُ الإنسان على نفسه، والعقود.

وقولي: (**مقصودة لِذَاتِها**): احْتِرَازٌ من الجُمْلَة التي تقعُ صِلةً نحو: جَاءَنِي الذي خَرَجَ أَبُوه، ومُضافًا إليها أسماء الزمان نحو: آتِيكَ يَوْمَ يَقْدم الحَاج، أو غيرها نحو: اذْهَبْ بذِي تَسْلَم.

وقد قسَّم النُّحاة القدماء الكلام إلى أقسام، هي مُنْحَصِرة فيما ذكرناه من الخبر والإنشاء، الخبر جائز وقوعه.

ومحال الجائز مستقيم حسن نحو: آتَيْتك أَمْس، ومستقيم قبيح نحو: قد زَيْدًا رَأَيْتُ، ومستقيم كذب نحو: حَمَلْتُ الجَبلَ، والمحال نحو: آتَيْتُك غدًا.

وأما غير الخبر، فذهب أبو الحسن إلى أنَّه استخبارٌ، وتَمَنٍّ، وطَلَب، وهو أمر أو نهي، وهُمَا وَاحِد عند سيبويه، والكسائي، والفراء، وجماعة.

وزاد الفراء وابن كيسان الدعاء وهو النداء، والطلب وهو المسألة. وزاد قطرب التعجب، والعرض، والتحضيض.

وإذا حُقِّق النظر في هذه الأقسام، رَجَعَتْ إلى الخبر والإنشاء.

وأَقَلّ ما يتركَّب الكلام من جُزئيْن: مَلْفُوظ بهما، أو مُقدَّرَيْن، أو ملفوظ بأَحَدِهمَا، خِلافًا لابن طلحة[1]؛ إذ زَعَمَ أنَّ اللفظة الوَاحِدَة، وجُودًا أو تقديرًا، قد تكون كَلامًا، إذا كانت قائمة مقام الكلام، وجعل من ذلك: (نَعَم، ولا) في الجواب.

والصحيح: أنَّ الكلام هو الجملة المُقدَّرة بعدهما، لا واحدة منهما، وليس مِنْ شَرْطِ الكلام قصد الناطق به، ولا كونه صادرًا من ناطق واحد، ولا إفادة المخاطب شيئًا يَجْهَلُه، خلافًا لزاعمي ذلك.

بل متى حصل الإسناد المتقدِّم كان كلامًا، ولو مِنْ غالطٍ، أو سَاهٍ، أو مُخْطِئ، أو ناطقين، أو تركيب لا يستفيد به المخاطب شيئًا، أو تركيب محال.

---

(١) هو أبو بكر بن محمد بن طلحة الأموي الإشبيلي كان إماما في العربية عارفا بعلم الكلام درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان عاقلا وذكيا ذا عدالة ومروءة مقبولا عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة في النحو، ومات بإشبيلية سنة ٦١٨هـ.

والمؤتلف كلامًا فعل وفاعل، وفعل ومفعول لم يُسمّ فاعله، واسمان: مبتدأ وخبر، واسمان ليس إيَّاهما، نحو: نَزَالِ، وهَيْهَات العِرَاق، واسمان مع حرف، نحو: أَقَائِم الزَّيْدَان، وهُمَا دون حرف، على مذهب أبي الحسن، واسم وحرف على مذهب أبي علي في النداء، وحرف. وما هو في تقدير الاسم، نحو: أَمَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، بفتح (أَنَّ)، خلافًا لابن خروف في زَعْمِه أنَّ هذ من باب (يَا زَيْد)، علي مذهب أبي علي.ومِن اسمين وفعل على مذهب جماعة، نحو: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا.

باب الإعراب(١)

الإعراب في اللغة: الإبَانَة، يُقال: أَعْرَبَ عن حَاجَتِه: أَبَانَ عَنْهَا، والتحسين: أَعْرَبْتُ الشيء: حَسَّنْتُهُ، والتَّغْيير: عَرِبَتْ مَعِدَةُ الرَّجُل، وأَعْرَبَهَا الله: غَيَّرَهَا، والانتقال: عَرِبَت الدَّابَّة في مَرْعَاهَا: جَالَتْ، وأَعْرَبَها صَاحِبها.

فمعنى الإبانة: تَعَدَّت بِعَنْ، فالهمزة ليست للتَّعْدِيَة، وفي الباقي للتعدية، لا في عَرِبَتْ بمعنى: تَغَيَّرَت، فقيل: الهمزة في (أَعْرَبْتُ) للإزالة؛ أي: أَزَلْتُ عَرَبَها، كهي في أَشْكَيْتُه؛ أي: أَزَلْتُ شِكَايَته(٢).

وأمَّا الإعراب في الاصطلاح:

فذَهَبَ طائفة إلى أنَّه نفسه: هو الحركات اللاحقة آخر المُعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لَفْظِي، وهو اختيار ابن خروف، والأستاذ أبي علي، وابن الحاجب، وابن مالك؛ إذ قال في " التسهيل ": الإعراب: ما جِيءَ به لبيان مُقتضَى العامل من حَرَكَةٍ أو حَرْفٍ، أو سُكُونٍ أو حَذْفٍ.

وذهب متأخرو أصحابنا وطائفة إلى أنَّ الإعراب معنوي، وهو تغييرٌ في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعاملٍ دَخَلَ عليها نفسها، والحركاتُ علاماتُ الإعراب ودلائلُ عليه، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم.

---

(١) الإعراب في اللّغة: هو البيانُ؛ يُقال: (أَعْرَبَ الرّجلُ عمّا في نفسه) أي: أَبَانَ عَنْهُ.
وقيل: هو التّحسين، من قوله تعالى: (عُرُبًا أَتْرَابًا)؛ لأنّ العَرُوْبَ المُتحسِّنة للكلام؛ وقيل: العاشقة لزوجها.
وقيل فيه: التّغييرُ، من قولهم:(عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفَصِيْلِ) إذا تَغَيَّرت؛ وأعْرَبْتُها: إذا أَزَلْتُ فَسَادَهَا.
فالمُعْرَبُ: يتغيّر بتغيّر العوامِل الدّاخلة عليه لاختلاف المعاني من حَالٍ إلى حَال؛ وهو أحسنُ في اللّفظ من العاري من الحركات الموجِبَةِ له.وذلك التّغييرُ يكون لفظًا في السّالم، وتقديرًا في المعتلّ.
انظر: مقاييس اللّغة (عرب) ٢٩٩/٤- ٣٠١، واللّسان (عرب) ٥٨٦/١- ٥٩٣، والأشمونيّ ٤٧/١، وحاشية ياسين على التّصريح ٥٩/١.
(٢) يقال:(أعربت الكلام) أي: أزلت عَرَبه- وهو فساده-؛ وصار هذا كقولك:(أعجمتُ الكتاب) إذا أزلت عُجمته؛ (وأشكيت الرجل) إذا أزلت شكايته؛ وهذه الهمزة تسمّى(همزة السّلب).
انظر: أسرار العربيّة ١٩، واللّباب ٥٣/١، وشرح الشّافية ٨٣/١، ٩١.

والذي يَقْبَلُ الإعراب هو قَبْل تركيبه مع العامل مَوْقوفٌ، فإذا دَخَلَ العامل أَثَّرَ، والأصلُ في العامل أن يكون من الفِعل، ثُمَّ مِن الحرف، ثُمَّ من الاسم.

والأصلُ يُخَالِفُه مع المعمول في النوع، فإذا كانَا من نوعٍ واحدٍ فلمُشابهة ما لا يكون من نوع المعمول، كاسم الفاعل العامل، ولا يُؤثِّر العامل أَثَرين في محلٍّ واحد.

ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زَيْدٌ بجبان، خلافًا للفراء في نحو: قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ، ولا يمتنع أَنْ يكون للعامل معمولات.

وحَرَكَات **الإعرب**: ضَمَّة، وفتحة، وكسرة، والحركة مع الحرف لا بَعْدَه، خلافًا لابن جني.

والجَزْمُ: قَطْعُ الحركة أو ما قام مقامها، وهو حذفٌ؛ إمَّا لحركةٍ نحو: لَمْ يَضْرِبْ، أو لحرف نحو: لَمْ يَقُومَا، ونحوه على الصحيح، ويأتي الكلام فيه.

والحركات: حركة إعراب وحركة بناء، نحو: (أَيْن)، وحركة إتباع نحو: الحَمْدُ للهِ، وحركة حكاية نحو: مَنْ زَيْدًا، ومَنْ زَيْدٍ، وحَرَكَة نَقْلٍ نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة:١٠٦]، وحركة للتخلص من التقاء الساكنيْن نحو: اضْرِبِ الرَّجُل، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غُلامِيَ، على الصحيح.

والإعرابُ عند البصريين أَصْلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، وعند الكوفيين أصلٌ في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين أنَّ الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم؛ وهذا من الخلاف الذي لا يَكُون فيه كبير منفعة.

والقائل بأَنَّ: الإعراب فَرْعٌ في المضارع، قالوا: أَشْبَه الاسم في الإبهام والاختصاص فأُعْرِبَ. وإبهامه: أنَّه يحتمل الحال والاستقبال، واختصاصه بدخُول ما يخلصه لأحدهما، كإبهام رَجُل في صلاحيَّته لِكُلِّ فَرْد من الرِّجال، واختصاصه بواحدٍ بدخول (أَلْ) العهدية عليه.

وظاهر كلام سيبويه: أنَّ دُخُول اللام من وُجُوه الشَّبه، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُوم، كما تقول: إنَّ زَيْدًا لَقَائِم، وبه قال أبو علي في " الأغفال "، والصيمري، وقيل: ليست من وجوه الشبه؛ إذ هي دَخَلَتْ بعد اسْتِحْقَاقِه الإعراب؛ لتَخْصِيصِ المضارع بالحال، كما خُصِّصَت (السين وسوف)، وشبهها من المُخصَّصات بالاستقبال.

والمعربُ: الاسم المتمكن، وهو ما خلا من سبب البناء، وقد تقدَّم ذلك في باب البناء والمضارع، وتقدَّم الخلاف فيه إذا لحقته نون التوكيد، فإذا لحقته نون الإناث، فذكر ابن مالك: أنَّه مبنيٌّ على السكون بلا خلاف.

وليس كما ذَكَر، بَلْ ذَهَبَ ابن درستويه، وتَبِعَهُ السهيلي، وابن طلحة، وطائفة، إلى أنَّه معربٌ، والبناء مذهب الأكثرين من المُتقدِّمين والمتأخِّرين، وهو ظاهر قول سيبويه.

وأنواع الإعراب: الرَّفْع، والنَّصب، والجَرّ، وأمَّا الجزم، فعدَّهُ قومٌ من أنواعه.

وقال المازني: الجَزْمُ ليس بإعراب.

وقال الكسائي وأكثر الكوفيين: أَوَاخِر الكلم على ثلاثة أَحْرُف، على الرفع، والنصب، والخفض، فالرفع بالضَّمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم عند من أثبته إعرابٌ بالحَذْفِ.

واختُلِفَ في إعراب الأسماء الستة على مذاهب، وهي: أَبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وفُوك، وذُو مال، وهَنُوك.

وأنكر الفرَّاء أن يكون (هَنٌ) ممَّا رُفع بالواو، ونُصِبَ بالألِف، وجُرَّ بالياء، وهو محجوج بنَقْلِ سيبويه والأخفش: ذلك عن العرب.

والصحيحُ أنَّها مُعرَبَةٌ بحركات مُقدَّرة في الحروف، وأنَّها أَتْبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قُلت: قام أَبُو زيد، فأصله: أَبَوْ زَيْد، ثم أَتْبَعْتَ حركة الباء لحَرَكَة الواو، فصارت: أَبُوُك، فاسْتُثْقِلت الضَّمة على الواو فحُذفت.

وإذا قُلت: رَأَيْتُ أَبَاكَ، فأصله: أَبَوَك، قيل: فتحَرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، وقيل: ذهَبَتْ حركة الباء، ثم حُرِّكَتْ لِتَتْبَعَ حركة الواو، ثم انْقَلَبَت الواو أَلِفًا لتحَرّكها، وانفتاح ما قبلها الحركة التابعة لحركة الواو.

وإذا قُلت: مَرَرْتُ بأَبِيكَ، فَأَصْلُه: بِأَبَوِكَ، أُتْبِعَتْ حركة الباء لحركة الواو، فصَارَ: بأَبِوِك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحُذِفَتْ، فسَكَنَتْ وقبلها كسرة، فانقلبت ياء، كما انقلبت في (ميزان).

وهذا الإتباع وُجِدَ نظيره في (امرئ، وابْنِم) على أجود اللُّغتيْن فيهما، فتقول: هذا ابْنُمٌ وامْرُؤٌ، ورَأَيْتُ ابْنَمًا وامْرأً، ومَرَرْتُ بابْنِمٍ وامْرِئٍ، وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (امْرَأً، وابْنِمًا) مُعربان من مكانيْن، فالحركة في النون والراء ليست اتباعًا لحركة الهمزة والميم.

ووزن (امْرِئ) عند الجرمي: فَعَل، فلو سُمِّيَ به وجُمِع، قال: مَرْءُون، وعند أبي بكر ابن شقير: مَرْءٌ، بسكون الراء، واللغة الأخرى فيهما فتح الراء، والنون في الأحوال الثلاث، ولم يُسمع بتأنيث (ابْنِم)، ولا جمعه بالواو والنون، ولا بتكسيره.

وهذا المذهب من إتباع ما قبل الآخر للآخر، وهو مذهب سيبويه، والفارسي، والجمهور من البصريين، وأصحابنا.

وذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين: إلى أنَّ هذه الحروف هي نَفْسُ الإعراب نائبةٌ عن الحركات.

وذهب المازني وأصحابه: إلى أنَّها مُعرَبَة بالحركات التي قبل الحروف، والحروفُ إشباعٌ، وهو اختيارُ الزجاج.

وذهب الربعي وقومٌ: إلى أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف.

وذهَبَ قومٌ من المتأخرين، منهم الأعلم وابن أبي العافية: إلى أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي الحركات التي كانت لها قبل أَنْ تُضَاف، وتَثْبُتُ الواوُ في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياءً لأجل الكسرة، وانقلبت أَلِفًا لأجل الفتحة.

وذهب الكسائي والفراء: إلى أنَّها مُعرَبَة بالحركات والحروف معًا، وهو الذي يعنون به: أنَّه مُعربٌ من مكانين.

وذهب الجرمي، وهشام في أحد قوليْه: إلى أنَّها معربةٌ بالتعيين، والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع.

وذهب السهيلي، وتلميذه أبو علي الرندي: إلى أنَّ (فَاكَ، وذَا مال) مُعربان بحركات مُقدَّرة في الحروف، وأنَّ (أَبَاكَ، وأَخَاكَ، وحَمَاك، وهَنَاك) معربةٌ بالحروف.

وذهب الأخفش: إلى أنَّها دلائلُ الإعراب، واختُلِفَ في تفسير قوله؛ فقال الزجاج والسيرافي: معناهُ: أنَّها معربةٌ بحركات مُقدَّرة في الحروف التي قبل حرف العِلَّة، ومَنَعَ من ظهور الحركات في تلك الحروف كَوْن حروف العِلَّة تَطْلُبُ حركات من جنسها.

وقال ابن السراج، وابن كيسان: معنى قوله: إنَّها حروف إعراب، ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مُقدَّر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، فهذان قولان في تفسير قول الأخفش.

وقال صاحب " البسيط ": قال الأخفش: هي زوائد دوالّ على الإعراب كالحركات، فظاهر هذا القول أنَّها ليستْ حروف إعراب ولا إعرابًا.

وذهب أبو علي، وجماعةٌ من أصحابنا: إلى أنَّها حروف إعراب، ودَوَالّ على الإعراب، وكأنَّه جَمَعَ بَيْنَ قول الأخفش وقول سيبويه.

وذكر بعض الشيوخ عن شيخ من أهل النحو، يقال له: أبو عبد الله الطنجي: أنَّه كان يقول: هذه حروف العِلَّة، وهي لامات، يعني: في (أَخُوك، وأَبُوك، وحَمُوك، وهَنُوك)، وعَيْنٌ في (فُوك، وذُو مال)، فكان قياسها أن تَثْبُتَ على حالةٍ واحدةٍ ونُطْقٍ واحدٍ، ولا تتغَيَّر، فتكون مقصورةً، لكن جعلوا تغييرها إلى (واوٍ، وأَلِفٍ، ويَاءٍ) إعرابًا، وهذا قول يئُولُ إلى قول الجرمي ومَنْ وَافَقه.

وقد بنوا مسألةً على مذهب من قال: إنَّها معربةٌ من مكانيْن، قالوا: إذا بَنَيْت من (أَوْى)، مثل: أَبُوك، قُلت: آبُك، ومِنْ (وَأَى) قُلت: وَأَوك، ومِنْ (هَوَى) قلت: هَائِك؛ فإن جَمَعْتَ قُلت: أَبُوكَ، وهَايُوك، ووَأَوْك، فتختلف في الأولين الجمع والمفرد، ويتفقان في (وَأَوْك). وإذا ثنَّيْت قلت: هذان أَيَاكَ ووَابَاكَ، واختلف الكسائي والفراء في تثنية (هَائِك)، فقال الكسائي: هَوَيَاك، وقال الفراء: هَايَاك.

وقد تعرَّض النُّحاة للغات هذه الأسماء، فذكروا في (أَبٍ) النقص، والقصر، والتشديد، فقالوا: هذا أَبُك، وهذا أَبَاكَ، وهذا أَبُّك، واشتقُّوا في المُشدَّد فقالوا: اسْتَأْبَبْتُ؛ أي: اتَّخَذْتُ أَبًا، بِبَائَيْن.

وزعم ثعلب: أنَّ التشديد في (أَبّ) عِوَض من الواو المحذوفة، وفي (أَخٍ) الثلاثة، و(أَخْوٌ) بسكون الخاء.

وفي (حَمٍ) النقص والقصر، وبناؤه مهموز على فَعَلَ كـ (بَنَاءٍ)، وعلى فَعْل كـ(خَبْء)، أو بالواو كـ (دَلْو)، وفي (هَنٍ) النقص والتشديد.

وَأَمَّا في (فَمٍ)، فحَكَى فيه النقص والقصر بالحركات الثلاث فيهما، وتشديد الميم مع فتح الفاء، وضمِّها وكسرها في الرفع، والجر، والنصب، وإتباع حركة

الميم في الإعراب، وقالوا: (فُوهٌ) على فُعْل، و(فَاهٌ) على فَعْلٍ، و(فِيهِ) على فِعْل، والإعراب في ثلاثتها في الهاء.

واتَّضَحَ أنَّ للفَم أربع مواد: (ف و ه)، و(ف م ه)، و(ف م ي)، و(ف م م)، وسُمِعَ جَمْعه على (أَفْمَام).

ويجوز إفراد (أَخٍ، وأَبٍ، وحَمٍ، وهَنٍ) من الإضافة.

وأما (ذو) فلا يجوز إفراده، وأمَّا (فُوك) فلا يُفْرَدُ إلا ويصير بتلك اللُّغات، وقال العجاج[1]: [الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

فإفراده لفظًا حالة النصب، ولا يكونُ في هذا الكلام عند البصريين.

وسأل عيسى بن عمر، ذا الرمة: هل يَقُولُون هذا؟ فقال: بل يقولون: فَتَحَ الله ذَا فَا، وهي عربية، فاستعملها في الإفراد من غير عِوَضٍ.

وزعم الفارسي: أنَّ الميم لا تَثْبُتُ حالة الإضافة إلا في الشِّعر، والصحيح جواز ذلك في النثر والنظم، وعلى قول أبي علي أصحابنا.

وكَوْنُ هذه الأسماء تكون بالواو والألف والياء، شَرْطُه أن لا تُضاف إلى ياء المتكلم وأن لا تُصغَّر، ولا تُثَنَّى ولا تُجمع، فأمَّا إضافتها إلى ياء المتكلم، فسيأتي في باب الإضافة، إن شاء الله تعالى.

ووَزْنُ (أب، وأخ، وحم) عند البصريين: فَعَل، وعند الفراء: فَعْل، و(فُوه) عندهم: فُعْل بضم الفاء، و(ذُو): فَعَل، وعند الخليل: فَعْل، أصله: ذَوٌّ. وقال ابن كيسان: يحتمل الوَزْنَيْن، والمحذوف في قولك: (ذُو مُال): اللام، وهو قول شيوخنا بغرب الأندلس، وقال أهل قرطبة: المحذوف: العين.

وما جُمِع بالألِف والتاء المزيدتيْن: ذهب الجمهور: إلى أنَّه مُعربٌ، وحركته حالة النصب، حركة إعراب حُمِلَ فيه النصب على الجرِّ، كما حُمِلَ جَمْعُ التصحيح

---

(١) انظر: ملحقات الديوان ١/٨٣.

الخياشيم: جمع خيشوم وليس للإنسان إلا واحدا، وإنما جمعه بما حوله كما في: (قلوبهم عظيم الوجنات).

في المُذكَّر، وما لَحِقَ به في حالة النَّصْبِ على الجرِّ.

وذهب الأخفش والمبرد: إلى أنَّ الكَسْرَة فيه حالة النصب حركة بناء، وكذلك الخلاف في حركة ما لا ينصرف حالة الجر.

وذهب الجمهور: إلى أنَّ الفتحة فيه حركة إعراب.

وذَهَبَا إلى أنَّها حركةُ بناءٍ، وزَعَمَا أنَّ هذين الصنفيْن يُعربان في حالين ويُبْنَيان في حالٍ، ونيابة الكسرة عن الفتحة فيما ذُكِرَ، هي على سبيل التَّحتم عند البصريين، ولا يعرفون غيره.

وجوَّز الكوفيون نَصْبَه بالفتحة، وحكوا: سَمِعْتُ لُغَاتَهُم، وتَحَيَّزَتْ ثباتًا، وحَفَرْتُ إِرَاتَك، وأَسْرَعَتْ عَلَقَاتَهُم وعِرْقَاتَهُم، كُلّ ذلك بفتح التاء.

وقال هشام: حكى الكسائي: سَمِعْتُ لُغَاتَهم، وهذا في النَّاقص.

فتلخّص أنَّ مذهب جمهور الكوفيين على جواز النصب بالفتحة، ومذهب هشام جوازه في الناقص، نحو: لُغَةٍ، وثُبَةٍ، وأَرَات جَمْعُ إِرَة، وهي الحُفرة يُطبَخُ فيها، وعَلَقَات جَمْعُ عَلَقة، يقال لما يُضَنُّ به: عَلَقَة.

وقال الأصمعي: انْتَزَعت عِرْقَاتَهُم، بفتح التاء، هي واحدة؛ أي: أَصْلُ مالهم.

وحُكم (أُولات) هذا الحكم، يُنْصَبُ بالكسرة، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، كما جُمِعَ المُذكَّر (أُولُو) بالواو والياء، وليس لهُمَا واحد من لفظهما.

وقال أبو علي: وزن (أُولات): فُعَل، كهُدًى، وحُذِفَت أَلِفُها المنقلبة، لالتقائها ساكنة مع الألف والتاء التي للجمع، حُملت على نظيرتها (ذَوَات).

وقيل: يُحْتَمَل أن يكون أَصْلُها (أُلَى) الآخر منهما ياء، وحُذفت الألف والتاء، كما حُذِفَتْ يَاءُ (الذي) في (اللَّذان)، ويكون كثُنٍ، وإذا سُمِّي بما جُمِع بالألف والتاء، فيأتي حُكمه في باب التسمية بأيّ لفظٍ كان، إن شاء الله تعالى.

والمضارع المتصل به أَلِف اثنيْن نحو: يَفْعَلان وتَفْعَلان، وواو الجمع نحو: يَفْعَلُون وتَفْعَلُون، وتاءُ المؤنث نحو: تَفْعَلِين؛ ذهب الجمهور إلى أنَّهُ معربٌ بثبوت النون في الرفع، وبحَذْفِها في الجَزْمِ والنَّصب، حُمِلَ النَّصْبُ على الجَزْمِ، كما حُمِل النَّصب على الجرِّ في التثنية والجمع المذكر.

وذهب الأخفش وابن درستويه: إلى أنَّ هذه النون ليست إعرابًا، وإنَّما هي دليل إعرابٍ مُقدَّر قبل ثلاثة الأحرف.

وإلى هذا ذهب السهيلي، قال: مَنَعَتْ هذه الحروف من ظهور الإعراب شُغْلها بالحركات التي اقتضتها؛ فالإعرابُ مُقَدَّرٌ فيما قبل الحروف، كما تُقدِّر في (غُلامِي)؛ لشُغْلِ الآخر بالحركة التي اقتضتها الياء.

وذهب الفارسي: إلى أنَّه مُعْرَبٌ ولا إعراب فيه.

وفي " البسيط ": زعم بعضُهم أنَّ المُضارع مُعْرَبٌ بهذه الحروف: الألف، والواو، والياء، فهذه الحروف علامة الإعراب، كما هي في: الزَّيْدَان، والزَّيْدُون، والزَّيْدِين.

ووجود الخلاف يُبْطِلُ قول ابن عصفور: أنَّه لا خلاف بين النحويين في أَنَّ النون علامة إعراب، لا حرف إعراب، والنونُ التي في آخره مكسورة بعد الألف، وقد تُفتحُ، قُرِئَ[1]: (أَتَعِدَانَنِي) [الأحقاف: ١٧] بفتح النون، مفتوحة بعد الواو والياء، ويحذف جَزْمًا ونَصْبًا، نحو: لَنْ يَقُومَا، ولَمْ يَقُومَا.

ولنون التأكيد نحو: هل تَخْرُجَنَّ، وهل تَخْرُجَانِّ، وهل تَخْرُجُنَّ، فإن اجتمعت مع نون الوقاية، نحو: هل تَضْرِبَانِنِي، وهل تَضْرِبُونَنِي، وهل تَضْرِبِينَنِي، فيجوز إثباتُها، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف إحداهما.

فمذهب سيبويه: أنَّ المحذوفة نون الرفع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

وذهب الأخفش، والمبرد، وعلي بن سليمان، وأبو علي، وابن جني: إلى أنَّ المحذوفة نون الوقاية، ونَدَر حَذْفُ نون الرفع في المضارع المرفوع، نحو[2]: [الرجز]

---

(١) قرأ الجمهور : (أتعدانني)، بنونين، الأولى مكسورة؛ والحسن، وعاصم، وأبو عمرو، وفي رواية؛ وهشام : بإدغام نون الرفع في نون الوقاية.
وقرأ نافع في رواية، وجماعة : بنون واحدة.
وقرأ الحسن، وشيبة، وأبو جعفر : بخلاف عنه؛ وعبد الوارث، عن أبي عمرو، وهارون بن موسى، عن الجحدري، وسام، عن هشام : بفتح النون الأولى، كأنهم فروا من الكسرتين، والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحوا، كما فر من أدغم ومن حذف.
وقال أبو حاتم : فتح النون باطل غلط. [البحر المحيط ٦٤/١٠]

(٢) هذا رجز استشهد به كثير من العلماء، ولم ينسبه أحد إلى قائل.
انظر: الخصائص ٣٨٨/١، وهمع الهوامع ٢٠١/١.

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي

أي: وتَبِيتِين تَدْلُكِين، وفي قراءة شاذَّة(١): (قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا) [القصص:٤٨]؛ أي: أنتما ساحران تتظاهران، أَدْغَمَ التاء في الظاء.

فصل

الإعراب ظَاهِرٌ أو مُقدَّرٌ(٢)

نحو: زَيْدٌ يَقُومُ، ومُوسَى يَخْشَى؛ وزاد بعضهم: ومَنْوِيّ.

وخُصَّ المقدر بما الألِف مُنْقَلِبَة فيه، نحو: مَلْهًى، والمنوي بما ليست أَلِفُه منقلبة عن شيء، نحو: حُبْلَى وأَرْطَى، وكذلك: عِنْدَهُ غُلامِي، الإعراب فيه مَنْوِيٌّ، والاسم المقصور، وتُقدَّر فيه ثلاث حركات، إلا إن كان لا ينصرف فيُقدَّرُ فيه الضمة والفتحة.

والمضارع الذي آخره أَلِف نحو: يَخْشَى، أو واو نحو: يَغْزُو، أو ياء نحو:

---

(١) انظر: حاشية الصبان ١/٢١٥.

(٢) الإعراب الظاهر: هو الذي تظهر علاماته على آخر الكلمة، ويظهر على آخر اللفظ الصحيح، نحو: بدأ الطلاب يحزمون أمتعتَهم، ويظهر أيضًا في حالة نصب الاسم الناقص، والفعل المعتل الآخر بياء أو واو، نحو: أكرمتُ القاضيَ، عليّ يريد أن يدعوَ أصحابه لوليمة.
ملاحظة: يتضمَّن هذا الإعراب - أي: الظاهر -، الإعراب بالحروف، والمعربات بالحروف هي أربعة أنواع:
المثنى: هو ما دلَّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالة النصب والجر.
جمع المذكر السالم: هو ما دل على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالة النصب والجر.
الأسماء الخمسة: وهي أبوك، أخوك، حموك، فوك، وذو مال.
الأفعال الخمسة: كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.
الإعراب المقدّر: وهو الذي لا تظهر علاماته على آخر الكلمة، لثقل أو تعذر، أو اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو حرف الجر الزائد، ويكون في: الاسم المنقوص، الاسم المقصور، الاسم المضاف إليه ياء المتكلم، الاسم المجرور بحرف جر زائد، الفعل المضارع المعتل الآخر الناقص.

يَرْمِي، تُقدَّرُ فيه الضَّمة رَفْعًا، إلا في الشِّعر نحو: يَسْلُوُ وتُسَاوِيُ.

والفتحة في نحو: يَخْشَى، وتظهر الفتحة في الواو والياء نحو: لَنْ نَدْعُوَ، ولَنْ تُحْيِيَ، إلا في الشِّعر أو في شاذ، نحو[1]: [المديد]

كَــيْ لِتَقْـضِينِي رُقَيَّــةُ مــا وَعَـــدَتْنِي غَيْـــرَ مُخْـــتَلِسِ

و[2]: [البسيط]

أَرْجُــو وآمــلُ أَنْ تَــدْنُو مَوَدَّتُهَــا ومَــا أَخَــالُ لَــدَيْنَا مِنْــكَ تَنْوِيــلُ

﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وأجاز الفراء في نحو: يُحْيِي ويُعْيِي، نَقْل حركة العين إلى السَّاكن قبلها، وإدغام الياء في الياء، فتظهر الضمة، فيقول: يُحِيُّ ويُعِيُّ.

ولا يَعْرِضُ أن يكون حركة ما قبل الواو مِنْ جِنْسِها إلا في الفعل، نحو: يَغْزُو. ولا يكون في اسمٍ إلا ويكون مبنيًا، وذلك (ذُو) الموصولة في أَشْهَرِ لغتيها، أو

---

(١) البيت لابن قيس الرقيات، وهو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي، ابن قيس الرقيات. شاعر قريش في العصر الأموي. كان مقيماً في المدينة. خرج مع مصعب ابن الزبير على عبد الملك بن مروان، ثم انصرف إلى الكوفة بعد مقتل ابني الزبير (مصعب وعبد الله) فأقام سنة وقصد الشام فلجأ إلى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب فسأل عبد الملك في أمره، فأمّنه، فأقام إلى أن توفي. أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل واحدة منهن رقية.
انظر: الخزانة ٤٩٠/٨، وأوضح المسالك ١٥١/٤، وشرح الأشموني ٢٨١/٣، وهمع الهوامع ١٨١/١.

(٢) البيت لكعب بن زهير، وهو كعب بن زهير بن أبي سلمى، المازني، أبو المضرَّب. شاعر عالي الطبقة، من أهل نجد، كان ممن اشتهر في الجاهلية. ولما ظهر الإسلام هجا النبي صلى الله عليه وسلم، وأقام يشبب بنساء المسلمين، فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم، دمه فجاءه كعب مستأمناً وقد أسلم وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

فعفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم، وخلع عليه بردته. وهو من أعرق الناس في الشعر: أبوه زهير بن أبي سلمى، وأخوه بجير وابنه عقبة وحفيده العوّام كلهم شعراء. وقد كَثُر مخمّسو لاميته ومشطّروها وترجمت إلى غير العربية.
وانظر: الديوان ٩/١، والخزانة ١٤٥/٩، وأوضح المسالك ٦٧/٢.

معربًا عَرَضَ تطرُّف الواو فيه، نحو: أَدْلٍ.

أو كان يستحيل إلى غيره نحو: قَامَ أَخُوكَ، يستحيل إلى الألِف نحو: رَأَيْتُ أَخَاكَ، وإلى الياء نحو: مَرَرْتُ بأَخِيكَ.

فإنْ أَدَّى القياس في معرب غير ما ذُكِر، أو عارض بناءٍ إلى ذلك، قُلِبَت الواوُ ياءً والضَّمة كسرةً، إلا إن كان منقولا من لسان العجم نحو: هِنْدُو، أو من الفعل نحو: يَغْزُو.

فمذهب البصريين القلب، فتقول: قَامَ يَغْزُو، ومَرَرْتُ بيَغْزٍ، ورَأَيْتُ يَغْزِي؛ حُكمه حُكم المنقوص.

ومذهب الكوفيين إفراده، فتقول: قَامَ يَغْزُو، ورَأَيْتُ يَغْزُو، ومَرَرْتُ بيَغْزُو.

وإذا دخل الجازم على هذه الأفعال، حُذِفَت الواو، والياء، والألفُ، نحو: لَمْ يَغْزُ، ولم يَخْشَ، ولم يَرْمِ، والمشهور المقرر أَنَّها حَذَفَها الجازم.

والذي قرَّرْنَاه في الشرح وغيره: أَنَّها تُحذف عند الجازم، لا بالجازم، ويجوز في الشِّعر تسكين ما قبل الحروف المحذوفة، نحو: لَمْ يَغْزْ، ولم يَرْمْ، ولم يَخْشْ، وإقرارها مع الجازم ضرورة.

وقيل: يجوز في الكلام، وهي لُغة لبعض العرب، وإذا بَنَيْت هذه الحروف مع الجازم، فالمحذوف هي الضمة الظاهرة التي على الواو والياء؛ إذ كان قد يقول: (يَغْزُو، ويَرْمِي) في الشِّعر.

وقيل: المحذوف هي الضمة المُقدَّرة فيهما قبل دخول الجازم، وانْبَنَى على هذا أَنَّه لا يجوز في الضرورة، إلا إِقْرَارُ أَلِف (يَخْشَى) إذا دخل الجازم؛ لأَنَّها لم يكن فيها ضمةٌ ظاهرة، أو يجوز لأنَّ المحذوف هو الضمة المُقدَّرَة.

وقال خطاب، ورَأَيْتُ ابن الأنباري يُجيز أن تقول: لَمْ يَخْشَا، ولَمْ يَسْعَا، بإثبات الألف، واحْتَجَّ بقراءة حمزة: ﴿ لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَا ﴾ [طه: ٧٧] بإثبات الألِف، وهذا لا يجوزُ عندنا. انتهى.

وذَهَبَ بَعْضُ النُّحاة إلى أنَّ هذه الحروف الثابتة مَعَ الجازم لَيْسَتْ التي هي لام الفعل، بل حذف الجازمُ تلك، وهذه حُروف إشباع، توَلَّدت عن الحركات التي قَبْلَها، والمضارعُ الذي آخره همزة، نحو: يَقْرَأ، ويَوْضُؤ، ويُقْرِئ، قياس تسهيل

الهمزة فيها: إنَّما هو بَيْنَ بَيْنَ، لا بالإبدال المحض، فإن أُبْدِلَتْ حَرْفَ لِين مَحْضًا، فهو على لُغَةِ من قال في قَرَأْتُ وتَوَضَّأْتُ: قَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ، وهي لغة ضعيفة حكاها الأخفش.

وعلى هذا، فنَصَّ أكثر أصحابنا على أنَّه لا يُحذف حَرْفُ اللِّين للجازم، وأنَّك تقول: لَمْ يَقْرَا، ولم يَوْضُو، ولم يَقْرِي.

وزعم ابن عصفور: أنَّه يجوز حذفه للجازم، فتقول: لَمْ يَقْرَ، ولم يَوْضُ، ولم يَقْرِ، وردَّ عليه أبو العباس ابن الحاج من تلاميذ شيخهما أبي علي.

والاسمُ المنقوص تظهرُ فيه الفتحة، نحو: رَأَيْتُ القاضي، إلا في الشِّعر فقد يُقدَّر، إلا في (مَعْدِي كَرِب) إذا أُعرب إعراب المتضايفين فيُقدَّر، ومنهم من أظهرها فيه.

وزعم أبو حاتم: أنَّ إسكان الياء في المنقوص غير المُنوَّن لُغةٌ فصيحة، وقُرئ: (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيْكُمْ) [المائدة: ٨٩] بسكون الياء.

وتُقدَّر فيه الضمة والكسرة، إلا في ضرورة الشِّعر فقد تظهر، نحو: كَابِيُ الأَزْنُدِ، وغَيْر مَاضِيِ.

وإذا كان بـ (أل)، نحو: القَاضِي، فحَذْفُ الياء منه رَفْعًا ونَصْبًا، ضَرورَة عند سيبويه، لغة عند الفراء، وإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بجَوَارٍ، فالإعراب مُقدَّرٌ في الياء المحذوفة. قال في " المفتاح ": إلا عند يونس، وأبي زيد، والكسائي، فيُظهرون الفتحة في الياء، فيقولون: مَرَرْتُ بجَوَارِيَ، وهذا عند غيرهم ضرورة إذا وُجِد.

وإذا كان حرفُ الإعراب صحيحًا، فلا يجوزُ إلا ظهور الإعراب فيه، وحَذْفُ الحركة منه، خَصَّه أصحابنا بالشِّعر.

وذهب المبرد إلى أنَّه لا يجوز ذلك، لا في الشِّعر ولا غيره.

وذهب بعضهم إلى جواز ذلك، وإن كان قليلا، ومنه قراءة من قرأ: ﴿وَبُعُولَتْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، وما حكاه أبو زيد: (رُسُلْنَا) [المائدة: ٣٢].

وحكى أبو عمرو: أنَّ لُغَة تميم تسكين المرفوع، من نحو: (وَيُعَلِّمْهُمْ) [البقرة:١٢٩]، وقراءة: (بَارِئْكُمْ) [البقرة: ٥٤]، و(وَمَكْرُ السَّيِّئِ) [فاطر: ٤٣] في

الوصل بسكون الميم، واللام، والهمزة[(١)].

وتُقدَّرُ الحركات أيضًا في حَرْف الإعراب، وهو صحيح إذا سَكَن للإدْغَام، نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ [الحج: ٢]، ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١].

وفي الحكاية على قول البصريين، نحو: مَنْ زَيْدًا، لمن قال: رَأَيْتُ زَيْدًا. ومَنْ زَيْدٍ، لمن قال: مَرَرْتُ بزَيْدٍ. ومَنْ زَيْدٌ، لمن قال: قَامَ زَيْدٌ، على الصحيح في هذا؛ إذ هي ضَمَّة حكاية، لا ضمة إعراب.

وفي المضاف إلى ياء المتكلم، على صحيح الأقوال، ويأتي في باب الإضافة.

وأمَّا نحو: يَلِد، إذا جَزَمْتَهُ فتقول: لَمْ يَلِدْ، فإنْ خَفَّفْتَهُ بسكون حركة العين، فلا يمكن الجَمْعُ بين ساكنيْن، فتُفتح الدال فتقول: لَمْ يَلْدَ، طَلَبًا للتخفيف، أو بكسرها على أَصْلِ الْتِقَاء السَّاكنيْن، وكذا لو اتَّصل بالفعل الضمير، فتقول: لَمْ يَلْدَه، ولَمْ يَلْدِه.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢٧٣/١.

باب ما لا ينصرف[1]

وهو المُعربُ الذي لا يُوجد فيه تنوينٌ[2] ولا جَرٌّ، إلا إذا أُضِيفَ، أو دَخَلت

---

(١) الأصل في الأسماء المعربة الصرف؛ لأن العلَّة في الإتيان بالصرف موجودة في جميعها إلا أنَّ ضرباً منها شابه الفعل من وجهين فمنع ذلك الضرب من الجرِّ والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل.

فإنْ قيل: هلا منع الشبه من وجه واحد؟ قيل: لا يمنع لوجهين:

أحدهما: أنَّ استحقاق الاسم الصرف أصلٌ متأكّد فالشبه الواحد دون تأكُّده بالأصالة.

والثاني: أنَّ الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يرجّح عليه إذ لو تساويا لم يكن الانتقال أوْلى من البقاء والشبه الواحد لا يرجّح الأصالة وصار كالحق في الذمَّة لا يثبت إلا بشاهدين؛ لأن البراءة أصل.

فصل: ومعنى شبه الاسم للفعل أنْ يصير فرعاً وبيانه أنَّ الفعل فرْعٌ على الاسم من جهات:

إحداها: أنَّه مشتقٌّ من المصدر وهو اسم والمشتقُّ ثان للمشتقِّ منه.

والثانية: أنَّ الفعل يخبر به لا عنه والاسم يخبر به وعنه والأدنى فرع على الأعلى.

والثالثة: أنَّ الأفعال تحدث من مسمَّيات الأسماء والحادث متأخِّر عن المحدث، وإذا ثبت هذا في الفعل فالاسم يصير فرعاً بحدوث أمر ثان لغيره ومسبوق به.

وتلك الأمور تسعة وزن الفعل والتعريف والزيادة والوصف والعدل والعجمة والجمع والتركيب وكلٌّ منها مسبوقٌ بضدِّه أو خلافه.

فصل: فوزن الفعل مسبوق بوزن الاسم كَسَبْق الاسم للفعل.

فصل: والتعريف مسبوق بالتنكير إذ هو الأصل يدلُّ على ذلك أشياء.

أحدها: أنَّ النكرة أعمُّ والعامّ قبل الخاصّ؛ لأن الخاصّ يتميَّز عن العامّ بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة والزيادة فرع.

والثاني: أنَّ جميع الحوادث يقع عليها اسم شيء فإذا أردت اسم بعضها خصصته بالوصف أو ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف.

والثالث: أنَّ التعريف يفتقر إلى علامة لفظيَّة أو وضعيَّة والنكرة لا تحتاج إلى علامة.

فصل: وأمَّا التأنيث فمسبوق بالتذكير وفرع عليه لوجهين:

أحدهما: أنَّ كلّ عين أو معنى فهو شيء ومعلوم ومذكور وهذه الأسماء مذكَّرة فإذا علم أنَّ مسمَّياتها مؤنَّثة وضع لها اسمٌ دالٌّ على التأنيث.

والثاني: أنَّ التذكير لا علامة له والتأنيث له علامة، وذلك يدلُّ أنَّه فرع على التذكير.

فصل: والعدل هو أن يُقام بناء مقام بناء آخر من لفظه فالمعدول عنه أصلٌ للمعدول.

فصل: وأمَّا الألف والنون الزائدتان فتشبهان الألف في حمراء من أوجه:

أحدها: أنَّهما زيدا معاً كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك.

=

عليه (أَلْ) فيُجَرّ.

فألِفُ التَّأنيث تَمْنَعُ الصَّرف مقصورة، كان الاسمُ مُفردًا أو جمعًا، مَصْدَرًا، أو صِفَة، أو عَلَمًا، نحو: بُهْمَى، وسُكَارَى، وذِكْرَى، وذِفْرَى، ومُنَى، وسَلْمَى.

وممدوة؛ مفردًا أو جمعًا، نحو: حَمْرَاء، وشُعَرَاء. ولو سَمَّيْتَ بـ (كِلْتَا) من قولك: قَامَتْ كِلْتَا أُخْتَيْكَ، امْتنعَ الصَّرْف، أو مِن: رَأَيتُ كِلْتَي المرأتيْن، أو من كِلْتَيْهما، صَرَفْتَ، وكذا (حُبْلَى) المرخم مِن حُبْلَوَى، مُسَمًّى به.

وما وَازَن مَفَاعِل أو مَفَاعِيل في الحركات والسَّكَنات، وهو الجَمْعُ المُتناهِي.

ويُقال: الجمع الذي لا نَظِيرَ له في الآحاد، ولو سُمِّي به مُنِعَ الصرف، نحو: دَرَاهِم، ودَنَانِير، ودَوَابّ.

وفي " حواشي مبرمان ": النحويون إذا سمُّوا رَجُلا بمَسَاجِدَ، لم يَصْرِفُوه بمعرفة ولا نكرة، إلا (الأخفش) إذا سُمَّى به رَجُلا صَرَفَه. قال أبو إسحاق: وهو القياس.

وكان الأخفش يقول: إنَّما مَنَعَهُ من الصرف أنَّه مِثَالٌ لا يقعُ عليه الواحد، فلمَّا نَقَلْتَهُ وسَمَّيْتُ به، خَرَجَ من ذلك المَانِع، وعن الأخفش أيضًا: لَمْ أَصْرِفْهُ للمَعْرِفَة والبناء، فإذا نَكَّرْتُه صَرَفْته. انتهى.

فإن مَاثَلَ وهو اسمُ جنس، نحو: عَبَالٍ وحَمَارٍ، والواحد: عَبَالَّة وحَمَارَّة؛ صَرَفْتَ. وإن جَعَلْتَ (حَمَارًا) جَمْع تَكْسِيرٍ، مَنَعْته الصرف، وكان تقديره: بحَمَارِرٍ،

=

والثاني: أنَّ بناء الألف والنون في التذكير مخالف لبنائه في التأنيث كمخالفة بناء مذكَّر حمراء لبناء مؤنَّثها فالمؤنَّث من فعلان فعلى.

انظر: اللباب ٢٨٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣، ٤، والأصول ٧٩/٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٣٨/١، والتّصريح ٢١٠/٢، والهمع ٧٦/١.

(٢) مذهب المحقِّقين أنّه التّنوين وحده.

وهذا مبنيّ على أنّ الصّرف هو ما في الاسم من الصّوت أخذًا من الصّريف؛ وهو الصّوت الضّعيف.

انظر: أسرار العربيّة ٣٦، واللُّباب في علل البناء والإعراب ٧٢/١، ومسائل خلافيّة في النّحو، المسألة الحادية عشرة، ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١٩/٤، والتّصريح ٢١٠/٢، والأشمونيّ ٢٢٨/٣.

وإلى اشتراط حركة ما بَعْدَ الألِف، لَفْظًا أو تقدِيرًا، ذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الزجاج إلى أنَّه لا يُشترط ذلك، فأجاز في تكسير (هَبَيّ) أن تقول: هَبَايٌّ، بالإدغام. قال: وأَصْلُ الياء الأولى عندي السكون، ولولا ذلك لأظْهَرْتَها. انتهى.

فلو عَرَضَت الكسرة بعد الألف نحو: التَّوَانِي، أو لحق ياء النسب نحو: مَدَائِنِيّ، والألف المعوضة من إحْدَى يائي النسب تحقيقًا نحو: يَمَانٍ، أو تقديرًا نحو: ثَمَانٍ وتَهَامٍ، أو دَخَلَتْهُ التاء نحو: صَيَاقِلَة؛ صُرِف.

قال الأخفش: العرب تَصْرِفُ (أَقَاتِيًا) جمع (إِقَاتِية)، قال: ولو سَمَّيْتَ رَجُلا (عَلانِيّ)، فإن كانت الياء ياء النَّسَب، صَرَفْتَ في المَعْرِفة والنَّكِرَة، وإن وُضِعَ على وَاحِدٍ يُرَادُ به الجمع، فلمَّا حَذَفْتَ التاء بَقِيَ بناء الجمع، امتنع في المعرفة والنكرة.

وفي (ثَمَانٍ) مَنْعُ الصَّرْف، وجاء مَصْرُوفًا في الشِّعر، وقيل: هُمَا لُغَتَان. وقال ابن سيده: إن سَمَّيْتَ رَجُلا بثَمَانٍ، لم تصرفه؛ لأنَّه اسم مُؤنَّث، كـ (ثَلاثٍ، وعَنَاقٍ) إذا سَمَّيْتَ بهما. قال الفرَّاء: هو مصروفٌ؛ لأنَّه جَمْعٌ. انتهى.

وفي " حواشي مبرمان ": قال المبرد: إذا سَمَّيْتَ رَجُلا بثَمَانِي، لَمْ أَصْرِفْهُ إذا كان مِن قَوْلِك: ثَمَانِي نِسْوَة، وإن سَمَّيْتَ بـ (كَرَاهِيَة) منزوعة الهاء، صَرَفْتَه؛ لأنَّه مُذكَّر، فالتاء في (كراهية) تاء النَّسب والألِف عِوَض. انتهى.

والمشهور في سَرَاوِيل مَنْعُ الصَّرْف في النَّكرة والمعرفة، ونَقَلَ الأخفش أنَّ بعض العرب يصرفه في النكرة، إذا جعله اسمًا مفردًا، وذكر الأخفش أنَّه سَمِعَ من العرب سِرْوَالَة، وقال أبو حاتم: مِن العرب من يقول: سِرْوَال.

والعَدْلُ صَرْفُ لَفْظٍ أَوْلَى بالمُسَمَّى إلى آخر، فيُمْنَعُ من الصِّفة، نحو: مَثْنَى وثُلاث، هذا مذهب سيبويه، والخليل.

وذهب الأعلم إلى أنَّه لا تَدْخُلُه التاء، فضَارَعَ (أَحْمَرَ) فلم يَنْصَرِفْ، فهو مَعْدولٌ عن أصله، وأنكر أن يكون الوصف واحدًا مُبهمًا.

وذهب الزمخشري إلى أنَّه امْتَنَعَ؛ لأنَّه عَدْلٌ في اللَّفْظِ، وعُدِلَ عَدْلَ التنكير.

وذهب الفراء إلى أنَّه امتنع للعدل، والتعريف بنية (أَلْ)، فأمَّا (جُمَعُ) وأخواته، فامتنع للعدل، وشِبْه الصفة أو شبه العَلَمية، ويأتي الكلام في (أُخَر، وسَحَر).

والصفة وشبه الزِّيَادتيْن بأَلِفَي التأنيث، قاله سيبويه في باب ما لا ينصرف، على وزن فَعْلان ذي (فَعْلَى) فيمتنعُ، خلافًا للمبرد في زعمه أنه امْتنعَ؛ لكون النون بعد الألف مُبدلَة من أَلِفِ التَّأْنِيث، فالقولان عن أبي علي.

وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يُلْحَظُ الشَّبه بأَلِفَي التأنيث، بل كونهما زائدتيْن لا تلحقهما الهاء.

وزعم الأعلم أنَّ (سَكْرَان) مُشبَّهٌ بـ (أَحْمَرَ)، مِنْ حَيْثُ إنَّه صفةٌ مثله، مُؤنَّثة بأَلِف التأنيث لا بالهاء، فأمَّا ما دخلته التاء نحو: نَدْمَان ونَدْمَانَة؛ فالصَّرْف.

فأمَّا (لَحْيَان، ورَحْمَان) فالصحيح الصرف، وبنو أسد يُؤَنِّثُون باب سَكْرَان بالهاء، فيقولون: سَكْرَانَة، فيَصْرِفُون مُذكَّره، فيقولون: (سَكْرَانٌ) بالتنوين، ويُجْرُونَهُ بالكسرة.

ولا تُنَزَّل النونُ الأصلية بعد أَلِفٍ زائدة منزلة النون الزائدة، نحو: بَيَان وسِنَان، فيُمْنَعُ من الصَّرْفِ، خلافًا للفراء.

ولو أُبْدِلَت النون الزائدة لامًا بعد أَلِفٍ زائدة، تنزَّلت اللام منزلة النون، فامْتَنَع الاسمُ من الصَّرف نحو: أُصَيْلال، مُسَمًّى به، قاله الأخفش، وأجراه في منع الصرف مجرى هاء (هَرَاق) المبدلة من الهمزة، وأصله: أُصَيْلان، تصغير آصال، جَمْع أَصِيل.

قال البكري: تَصْغِيرُ أَصِيل: أُصَيْلال، وأُصَيْلان.

وقال ابن جني: لَيْسَ وَاحِدٌ منهما تَصْغِير أَصِيل.

وقال الفارسي: أُصَيْلال مُفْردٌ يُجْمَعُ؛ ولذلك ساغ تَحْقِيرُه، ولو أَبْدَلْتَ النون من همزةٍ أصليَّة، صَرَفْتَ، نحو: حَنَّان، أَصْله: حَنَّاء.

ووَزْنُ الفعل الغَالِب، والمختص بالفعل بشروطه يَمْنَعُ الصرف، هذا مذهب سيبويه، والخليل، والجمهور.

والغالب هو ما أَوَّلُهُ زِيَادةٌ من حُرُوف نَأَيْتُ، وهو منقولٌ من فِعْل، نحو: يَشْكُر، وغير منقول من فِعْل نحو: أَفْكَل ويَرْمَع.

فإن كان الوزن مُشتركًا ونُقِلَ مِنْ فِعْلٍ صُرِف، نحو: ضَرْب، مُسَمًّى به، خلافًا لعيسى بن عمر، والفراء.

وإن كان الوزن غير لازِمٍ نحو: امْرِئٍ وابْنِمٍ، متبعًا ما قبل الأول للآخر،

انصرف، فإن الْتَزَمَ الفتح في الراء والنون، امْتنع مُسَمًّى بهما.

فإن اعْتَلَّ شيءٌ من الفعل، واعْتِلالُهُ يُغَيِّره عَنْ وَزْنِهِ الأصلي لِعِلَّةٍ لازمة، ولم يَخْرُج إلى مثالٍ من أمثلة الأسماء، نحو: يزيد، امْتَنَعَ مُسمًّى به، أو بغير عِلَّةٍ لازمة، ولحقه التغيير قبل التسمية، نحو: أَنْظُور ويَنْبَاع، انصرف عند الفارسي، وامتنع عند الأستاذ أبي علي، أو بعد التسمية.

فقياس قول سيبويه في صرف: ضُرِبَ، إذا خُفِّفَ بعد التسمية الصَّرْف، وقياس قول الأخفش في ترك صرف (يُغْفُر) المَنْع.

وفي " حواشي مبرمان ": سيبويه يقول: إذا سَمَّيْتَ رَجُلا بـ (ضُرِبَ) ثم سَكَّنْتَ، صُرِفَ؛ لأنَّه خرج إلى مثال الأسماء.

والمبرد يقول: لا أَصْرِفُه؛ لأنَّ فيه نيَّة الحركة، وليس هذا عنده، مِثل: رُدَّ. وقيل: لأنَّه لا يجوز فيهما رُدِدَ، ولا قُوِلَ، وأنتَ إذا قلت في ضُرِبَ: ضُرْبَ، جاز أن تَرُدَّ الكسرة. انتهى.

والصحيح صَرْفُ (أَنْظُور، ويَنْبَاع، ويَغْفُر)، وإن خرج، والاعتلال غير لازم، ولحق قبل التسمية، والخروج إلى بناءٍ يَكثُر وُجُودُه، انْصَرَفَ كتسمِيَتُك بـ (عُصِر)، أو إلى بناءٍ نادر نحو: (انْطَلِق) مُسمًّى؛ إذ صار إلى وزن إِنْقَحْل، ففي منع صَرْفِهِ خلاف، وجوَّز ابن خروف الوجهيْن.

أو بعد التسمية، فإن كان الاعتلال لازمًا نحو: رُدَّ، وقيل: في لغة مَنْ لم يُشِم وسُمِّي به، انْصَرَف. ولو سَمَّيْتَ بـ (قُمْ، وبِعْ)، رَدَدْتَ الواو والياء، فقلت: قُوم وبِيع، وصَرَفْتَ.

أو في لغة من أَشَمّ، فحكى الأخفش فيه خلافًا. وإلى زوال الإشمام منه وصَرْفِه، ذهب الفارسي، وابن جني.

والغالب في أَفْعَل يُمْنَعُ مع الوَصْفِيَّة الأصلية، وعَدَم قبول مُؤنَّثه تاء التأنيث، نحو: أَحْمَر.

فإن عَرَضَ فيه الوَصْفِيَّة، نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَرْنَبٍ؛ أي: ذَلِيل، ونِسْوَةٌ أَرْبَعٍ، وبرَجُلٍ أَرْمَل، انْصَرَف؛ لأنَّ مؤنثه أَرْمَلَة، خلافًا للأخفش في (أَرْمَلَ) بمعنى: فَقِير، فإنَّه يمنعُه الصَّرف لجَرْيِهِ مجرى أَحْمَرَ؛ لأنَّه صِفةٌ على وَزْنِ أَفْعَل.

وأمَّا قولهم: عَامٌ أَرْمَلُ، فغير مَصْرُوف؛ لأنَّ يعقوب حكى فيه سَنَةٌ رَمْلاء، فصار كأَحْمَر حَمْرَاء.

وزعم ابن الطراوة: أنَّ (أَحْمَرَ) مَنَعَهُ مِن الصَّرْفِ كَوْنُ التَّنوين مَعْدُومًا في أَصْلِه؛ إذ كان وَصْفًا لا يُنوَّن، فرقًا بين ما يَعْمَلُ من الصفات وما لا يعمل.

وأَفْعَلُ الممنوع الصرف قد يكون له مُؤنَّث من لَفْظِه، نحو: أَحْمَر حَمْرَاء، ومِن مَعْنَاهُ نحو: آلَى وعَجْزَاء، في المشهور، وما لا مؤنث له لعدم المعنى فيه، نحو: آدَر، وأَكْمَر.

وأمَّا (أَفْعَلُ مِنْ)، فَامْتَنَعَ عند البصريين لوَزْنِ الفعل والوَصْف، وعند الكوفيين للزوم (مِنْ)، واخْتَلَفَ العرب في (أَجْدَلٍ، وأَخْيَلٍ، وأَفْعًى)، فجعلها أكثرهم أسماء فصرفها، كأَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ، ولُوحظ فيها معنى الصفة في بعض اللغات فمُنِعَت، لُوحظ في (أَجْدَلَ) معنى: شديد، وفي (أَخْيَلَ) معنى: الخَيَلان، وفي (أَفْعَى) معنى: خَبِيث.

ووَزْنُ (أَفْعَى): أَفْعَل، ولامه واو، كقولهم: أُفْعُوَان، وهَمْزَته زائدةٌ لقولهم: مَفْعَاة.

وزعم ابن جني: أنَّها مُشتقَّة من: فُوعة السِّم، وهي حَرَارَته، أصله: أَفْوَع، ثم قُلِبَتْ.

وزعم الفارسي: أنَّ أَلِفه مُنقلِبَة عن ياء، وهو مُشتقٌّ من (يَافِع) فقُلِب، إذ كان أصله: أَيْفَع.

وأمَّا أَبْطَحُ، وأَبْرَقُ، وأَجْرَعُ، وإن استعملت استعمال الأسماء فلُوحظ فيها معنى الوصف، فمُنِعَت الصرف، وهو أَوْلَى؛ ولذلك جاء تأنيثها: بَطْحَاء، وبَرْقَاء، وجَرْعَاء، ولُوحظ كَوْنُها اسْتُعملت أسماء فصُرِفَتْ.

وأمَّا (أَدْهَمُ) للقيد، و(أَسْوَدُ) للحَيَّة، و(أَرْقَمُ) لحيَّة فيها نقط كالرَّقْمِ، فذكر سيبويه: أنَّ كل العرب لا تَصْرِفُها، كما لم تصرف أَبْطَح، وأَبْرَق، وأَجْرَع، وأنَّ العرب لم تَخْتَلِف في مَنْعِ هذه الستة من الصَّرْفِ.

وقال الكسائي: العربُ تَصْرِفُ مِثل: أَسْوَدُ سَالخ، وصرَّح ابن جني بأنَّ هذه الأسماء كلها تُصْرَفُ.

واضطرب قول أبي علي في هذه الصفات التي جُمعت جموع الأسماء، هل

تتحمَّل ضمائر؟ فمَرَّةً قال: تتحَمَّلها، ومرَّةً قال: لا تتحمَّلها.

وقال ثعلب: وتقول: أَسْوَدٌ سَالِخ، ولا تُضِيف، والأُنْثى أَسْوَدَة.

وأَنْكَرَ ابن درستويه (أَسْوَدَة)، وأَنْكَرَهُ اللحياني أيضًا، وقال: هذا من قِبَل الكوفيين، وكان العربُ تَصْرِفُ (أَسْوَدٌ سالخ)، ونحوه فيما حكى الكسائي؛ ولذلك أَنَّثوه (أَسْوَدَة).

وحكى بعض اللغويين: أَسْوَدَات كَثِيرَة؛ أي: حَيَّات، فجَمَعَ أَسْوَدَة.

وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ (أَدْهَم، وأَسْوَد، وأَخْيَل) صفات، فمنعها الصرف، وأنَّ (أَجْدَل) اسمٌ ينصرف، ورَدَّ على سيبويه في جَعْلِهِ صِفَة، مع أنَّه يَمْنَع (أَفْعَى) من الصرف.

وفي " الترشيح ": قولهم للقيد: أَدْهَم، وللحيَّة: أَسْوَد وأَرْقَم، الأقيسُ ألا تُصرف؛ لأنَّها صفاتٌ عند ابن النحاس، وقوله: هذا يُؤدِّي إلى تَرْكِ الصَّرْف لغة فيها، وسيبويه يزعم أنَّ العرب لم تختلف في تَرْكِ صرفها؛ لأنَّها صفاتٌ. انتهى.

والغالب أيضًا يُمْنَعُ مع العَلَمية، نحو: أَحْمَد، خلافًا لابن الطراوة؛ إذ زَعَمَ أنَّه مَنَعَهُ من التنوين كَوْنه مَعْدُومًا في أَصْلِهِ؛ إذ أَصْلُه الفعل، وزَعَمَ أنَّ العرب لا يُحفظ من كلامهم مَنْعُ صَرْفِ (أَفْكَل)، سُمِّيَ به، ومن الغالب يَرْمَع ويَعْمَل.

ويَفْعَل نحو: تَوْلَب، وتَفْعُل نحو: تَنْضُب، وتُفْعَل نحو: تُرْتَب وتُدْرَأ، فكُلُّ هذه إذا سُمِّيَ بها، مُنِعَت الصَّرف للعَلَمِية ووزن الفعل الغالب.

وما أَوَّله همزة أو ما بعدها ثلاثة أصول، فالحُكمُ عليها بالزيادة، إلا إن قام دليلٌ على الأَصَالَة، كهمزة (أَوْلَق) في أحد القولَيْن.

أو كان مَفْكُوكًا لم يُشذّ في فَكِّه نحو: أَيْقَق وأَكْلَل، فيُحْكَمُ عليه بالأصالة، فإذا سَمَّيْنَا بـ (أَوْلَقٍ، وأَيْصَرٍ، وأَرْطًى) في لغة من قال: مَأْرُوط، وأَكْلَل، وأَيْقَق، صَرَفْنَا.

ولو سمَّيْنَا بـ (إِثْمِد، وإِصْبَع، وأُبْلُم)، منعناها الصرف، وهذه الأوزان في الفعل لا تكون الهمزة فيها إلا همزة وَصْلٍ، ولا يُؤثر ذلك في مَنْعِ الصرف، وعروض سكون تخفيف مثل لازمه، نحو: ضُرْب، مُسمًّى به، ثم خُفِّف فيَمْنَعُه، في مذهب المبرد، والمازني، وابن السراج، والسيرافي. ومذهب سيبويه صَرْفُه.

وأمَّا (يَعْفُر) بفتح الياء يُمْنَعُ الصرف، وبضَمِّها يُمنع عند الأخفش، وقاله أبو

زيد سماعًا عن العرب، ويُصرف عند غير الأخفش.

وأما (أَلْبُب)، فمذهب سيبويه: مَنْعُ صَرْفِهِ، مُسمًّى به، ومذهب الأخفش: صَرْفُه.

وعُروض البدل في همزة أَفْعل لا يُؤثر، نحو: هَرَاق في أَرَاق، فيُمْنَعُ الصرف، مُسمًّى به للعَلَمِية ووزن الفعل.

وإن سَمَّيْتَ رَجُلا بـ (أَجْمَعَ، وأَكْتَعَ)، لم يَنْصَرِف في المعرفة، وانْصَرَفَ في النَّكِرَة، هذا قول سيبويه، وإنَّما خَالَفَ عنده (أَحْمَر)؛ لأنَّ (أَحْمَر) وُصِف به وهو نكرة، و(أَجْمَعُ وأَكْتَعُ) لم يُوصَف به إلا وهو معرفة، قاله خطاب، وتسمح في قوله: لم يُوصَف به إلا وهو معرفة.

والمختصُّ يمنع مع العَلَمِية نحو: ضُرِّب وضُورب، وجميع الأوزان المُختصَّة بالأفعال، ومن ذلك (ضَرَّب).

ولا يلتفت إلى ما جاء على فُعِل، نحو: دُئِل ورُئِم، ولا إلى فَعَّل، إذا ما جاء منه عَلَمًا يمكن أن يكون مَنْقُولا من الفعل، فمِمَّا جاء من ذلك: (خَضَّمُ) اسمٌ لرَجُلَ، ولمَوْضِع: بَذَّر، وبَيَّر، وعَثَّر: واد بالعَقِيق، وبَطَّح: اسم مكان، وخَرَّد: اسم فرس، وقَتَّل: موضع، وسَنَّم: اسم فرس، وكلها منعتها العربُ الصَّرْف.

وأمَّا (بَقَّم)، فأَثْبَتَهُ أبو الحسن في مفردات الأسماء، ووَزْنُه فَعَّل، وصُرِفَ به ما جاء على هذا المثال، مُسمًّى به، وإن كان قليلا، حكاه عنه الهروي. وأمَّا في كتابه "الأوسط " فلَمْ يُصْرِف.

وما كان من الفعل لا يُوافق الاسم في الأصل والزائد، لكنَّه يُوَافِقُه في الحركة والسكون، نحو: فَعْنَل، لا يوجد في الأسماء نحو: قَلْنَس، فهل يُحكم عليه بحُكم فَعْلَل، إذا سُمِّيَ به فيُصْرَفُ، أو يُجْعَلُ خَاصًّا بالفعل، فيُمْنَعُ من الصَّرف كما يُمنَعُ الخاص؛ فيه نظر.

الألفُ والنونُ الزائدتان في آخر الاسم على فَعْلان، أو غيره من الأوزان، يَمْنعُ الصرف مع العَلَمِية، وتقدَّم الشَّرط في زيادة النون بَعْد الأَلِف الزائدة، والخلاف في ذلك.

ولو سَمَّيْت برُمَّان، فمذهب الخليل وسيبويه مَنْعُ صَرْفِه؛ لاعتقادهما زيادة

النون، ومذهب الأخفش صَرْفُه؛ لاعتقاده أصالة النون.

وحسَّان، وشيطان، ودهقان، يَنْبَنِي على أَصَالَةِ النون فيُصرف، أو زيادتها فيُمْنَعُ، مُسمًّى به، وقد منعت العربَ (شيطان، وإنسان) اسم قَبِيلتيْن، وتقدَّم زيادة الألف والنون في الوَصْفِ.

والألِف للإلحاق المقصورة نحو: أَرْطَى، في لُغة مَأْرُوط، يُمنع مع العَلَمِية، ولا تُمنع الممدودة نحو: عِلْبَاء وحِرْبَاء، مُسمًّى بها.

والمركَّب تركيب المزج يُمنع مع العَلَمِية نحو: مَعْد يكَرِب، وآخر الاسم الأول مفتوح، إلا إن كان ياءً نحو: معدي كَرِب، وقَالِي قَلا، أو نُونًا نحو: بَاذِنْجَانَة، فإنَّه يَسْكُن.

ولو رَكَّبْتَ (مُسْلِمَات) مع (زَيْد)، لحَرَّكْتَ التاء بالكسرة فقلت: هذا مُسْلِمَات زَيْد، كما لو رَكَّبت (مُسْلِمَة) مع (زَيْد) لقُلْتَ: هذا مُسْلِمَة زَيْد.

ولا يتحتَّم في تركيب المزج منع الصرف، بل تَجُوز فيه الإضافة، وهي مسموعة في: بَعْلَبَك، ومَعْدِي كَرِب، وحَضْرَمَوْت، والقياس سائغ، ولم يَحفظ الأخفش الإضافة في (قَالِي قَلا).

وفي " البسيط ": وقال الأخفش: ومن العرب من يُضيف هذا كله.

وزعم السيرافي أنَّك إذا أَضَفْتَ في (قَالِي قَلا)، وجعلت (قلا) اسم موضع، نَوَّنْتَهُ، قال: والأكثر تَرْكُ التَّنوين.

والمعتل آخر أوَّلهما كـ (معدي كرب)، فالأكثر فيه حالة الإضافة، إذا نُصِبَ أنْ تُقدِّر الحركة في الياء فتسكن، وقيل: يجوز فَتْحها على الأصل، وقيل: تُفتح في النَّصب، وتَسْكُنُ في الرفع والجر.

والجزء الثاني له ما له، لو كان مفردًا ينصرف، نحو: حَضْرَمَوْتٍ، ويُمنع مثل: رَام هُرْمُز، ومَعْدِي كَرِبَ، في حالة الإضافة ممنوع الصرف عند سيبويه، والفارسي، وحُكي عن بعض العرب صَرْفُه، وقياسه: مِعْدَى، فتح الدَّال، كمِعْزَى.

وفي بناء المركب تركيب المزج خِلافٌ، فليس يَطَّرِد عند عامة البصريين والكوفيين، والصحيح جوازه، فيصير فيه ثلاثة مذاهب للعرب: مَنْعه الصَّرف، وإعرابه إعراب المتضايفين، وبناؤه.

وما رُكِّب من العدد كخمسة عشر، إذا سمَّيْتَ به فَلَكَ أن تُقِرَّه على حاله، وأن تُعْرِبَهُ إعراب المتضايفين، وإعراب ما لا ينصرف.

وما رُكِّبَ ولم ينصرف، بأنْ لَزِمَ حالة واحدةً كالنَّصب على الحال، نحو: شَغَرَ بَغَر.

أو على الظرف ولم يلزم فيه التركيب، بأن رُكب بَعْضٌ وأُضِيفَ بعضٌ، وإذا سمَّيْت بشيء منها، أُضِيفَ الأول إلى الثاني ولم يَبْقَ على تركيبه، فتقول: جاءني شَغَرُ بَغَرٍ، وبَيْتُ بَيْتٍ، وصَبَاحُ مَسَاءٍ، ورَأَيْتُ شَغَرَ بَغَرٍ، وصَبَاحَ مَسَاءٍ، وبَيْتَ بَيْتٍ، ومَرَرْتُ بشَغَرِ بَغَرٍ، وبَيْتِ بَيْتٍ، وصَبَاحِ مَسَاءٍ، هذا رأي سيبويه، وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

وإذا كان المُركَّب أَعْجَمِيًّا نحو: فَنَّاخُسْرُو، فقيل: يجوز فيه أَوْجُه بَعْلَبَكّ، وإذا أُضيف (فخِسْرُ) مُنصرف، وترك اللَّفظ على استعمال العجم، هو الوجه عند سيبويه، إلى أن يستعمل تَغْيِيرُه في لسان العرب، فيُتْبَعُ في ذلك.

وقول الجرمي: في (شِطْرَنْج) ينبغي أن يُكْسَر أوَّله، فيكون كجِرْدَحْل، وفي (سَوْسَن) أن تُفتح سِينُه مثل: كَوْكَب. خطأٌ وجَهْلٌ لِمَا اعتمد عليه سيبويه.

و(خَسْرُو) منهم من أنشده في شِعر المتنبي بالواو، وكذا أبو مروان ابن حبان، وضَبَطَهُ الزبيدي بالهاء ساكنة بلا واو، فقال: خُسْرُه.

وما رُكِّب من اسم وصَوْتٍ نحو: سِيبَوَيْه، وعَمْرَوَيْه؛ فمذهب الجمهور: أنَّه يَبْقَى على حاله مَبْنِيًّا، وذهب بعضهم إلى أنَّه يجوز فيه مَنْعُ الصرف.

وقال أبو إسحاق: إذا سمَّيْت رجلا بعَاقِلَةٍ لَبِيبَة، قلت: عَاقِلَةٌ لَبِيبَةٍ على حَضْرَمَوْتٍ، وعَاقِلَةَ لَبِيبَةَ على حَضْرَمَوْتَ.

وإن شئت أن تحكي النكرة نوَّنْت وصَرَفْتَ، التقدير إذا قُلت: هذا عَاقِلَةٌ لَبِيبَةٌ: هذا الذي يُقال في اسمه: عَاقِلَةٌ لَبِيبَةٌ، فإذا قُلت: رَأَيْتُ عَاقِلَةً لَبِيبَةً، فالتقدير: رأيت الذي يقال في اسمه: عَاقِلَةً لَبِيبَةً.

وكذا إذا سمَّيْتَ بعَاقِلَةٍ وَحْدَها، لَكَ فيه وَجْهَان: إنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ بمنزلته مرَّة معرفة فلم تَصْرِف، وإذا شئت حَكَيْتَ حال النكرة فصَرَفْتَ ونوَّنْتَ.

وإذا قلت: هذا عَاقِلَةٌ؛ أي: هذا الذي يُقال في اسمه: عَاقِلَة، ولا يَدْخُل عليك

أن نقول لك: أَضْمَرْتَ بَعْضَ الصِّلَة؛ لأَنَّك إذا أَضْمَرْتَ الذي بصِلَتِه كاملة، وهذا تفسير حكاية قوله، وإِنْ أَرَدْتَ حكاية النكرة، جاز. انتهى. من " حواشي أبي بكر مبرمان ".

العدل: يَمْنَعُ مع العَلَمِية في نحو: عُمَر، وهو معدول عن عَامِر، العلمُ المنقول من الصفة، ونحو: ثُعَل، معدولٌ عن أَثْعَل.

فإن ورد (فُعَل) مَصْرُوفًا وهو عَلَمٌ، عَلِمْنَا أَنَّه ليس بمعدول، وذلك نحو: أُدَد، ولا يُحْفَظُ له أَصْلٌ في النَّكِرَات، وهو عند سيبويه مشتق من (الوُدِّ)، فهَمْزَتُه بَدَلٌ من الواو، وعند غيره من (الإِدِّ)، وهو العظيم.

ومن الغريب أنَّ في (فُعَل) عَلَم جنس، لا عَلَم شَخْصٍ، قالوا: جَاءَ بِعُلَق وفُلَق، بغَيْرِ (أل)، ولا يُصرف.

فأمَّا جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع، فيُمنع من الصرف للعدل وشبه العَلَمِية، فعَدْلُها عن فُعْل، أو فَعَالِي، أو فَعْلاوَات، أقوال: الأوَّل للأخفش، والسيرافي.

واختُلِف في تعريف (أَجْمَع)، وبابه ممَّا هو في التوكيد غير مضاف إلى ضمير، فقيل: تَعْرِيفُه بالعَلَمِية، وإلى نحوٍ منه ذهب أبو سليمان السعدي، قال: تُنَزَّلت منزلة أسماء الأعلام المشتقة حال العلمية، كغَطَفَان وسُعَاد، وقيل: تعريفهما بِنِيَّة الإضافة، وهو اختيار السهيلي، وابن عصفور.

وإن سَمَّيْتَ رَجُلا بـ (جُمَع، وكُتَع)، انصرف في المعرفة والنكرة في قول الأخفش؛ لأَنَّه إنَّما عُدِلَ وهو توكيد، فلمَّا نُقِلَ عن مَوْضِعِه خَفَّ وانْصَرَف، وسيبويه لا يَصْرِفُه في المعرفة؛ لأَنَّه فيها عَدْلٌ، ويصرفه في النكرة؛ لأَنَّه رَدَّه إلى حالٍ لم يكن فيه معدولا، قاله في " الترشيح ".

وتجويز ابن مالك أنَّ العَدْلَ يمْنَعُ مع شِبْه الصفة في باب جُمَع، لا أعرف له سَلفًا.

أمَّا (سَحَر) من يوم بعَيْنِه، فظرفٌ لا يَنْصَرِف ولا يَدْخُلُه تنوين، وقال الجمهور: مُعربٌ.

وقال صدر الأفاضل: هو مبنيٌّ.

وقيل: لا يَنْصَرِف للعدل عن (أَلْ) والعلمية، ويقتضيه كلام ابن مالك.

وقيل: للعدل وشِبْه العلمية، وهو اختيار ابن عصفور.

وقال السهيلي: هو على نِيَّة الإضافة؛ وذكر الشلوبين الصغير: أنَّه على نِيَّة (أَلْ)؛ فعلى هذين القولَيْن ليس من باب ما لا ينصرف.

وإذا سمَّيْتَ بـ (زُفَر) ما لا يعقل، امتنع صَرْفُه، وإذا سَمَّيْت بـ (سَحَر)، انْصَرَف قولا واحدًا، أو بـ (جُمَع)، فسيبويه لا يَصْرِفُه، والأخفش يَصْرِفُه.

ولو نُكِّر بعد التسمية انصرف، أو بـ (فُعَل) المُختصُّ بالنداء، كفُسَق، فمذهب سيبويه مَنْعُ صَرْفه؛ ويَصْرِفُه في النَّكِرَة.

ومذهب الأخفش، وتَبِعَه ابن السيد: صَرْفُه في المعرفة والنكرة.

وقال ابن بابشاذ: الأخفش يَصْرِفُ جميع هذه المعدولات في التسمية، إلا إن حَدَثَتْ عِلَّةٌ أُخرى، وهي التأنيث، أو تَبْقَى عِلَّةٌ مُتقدِّمة كالزيادة في فَعْلان.

ويَمْنَعُ العدل مع العَلَمِية فيما كان عَلَمًا، على وزن فَعَال في لُغَة تميم، نحو: حَذَامِ، ورَقَاشِ، وسَكَابِ، وهي مَعْدُولَة عن: حَاذِمَةٍ، ورَاقِشَةٍ، وسَاكِبَةٍ، كما أنَّ (عُمَر) مَعْدُولٌ عن (عَامِر)، هذا مذهب سيبويه، خلافًا للمبرد؛ إذ زَعَم أنَّها امْتَنَعَت من الصَّرْف للتأنيث والعَلَمِية، ومَأْخَذُ هذا السماع كباب عُمَر.

ومذهب الحجازيين بِنَاءُ هذه الأنواع على الكَسْر، ووَافَقَهُم أَكْثَرُ بني تميم على البناء فيما آخره راء، نحو: وَبَارِ وظَفَارِ.

وعن الأخفش بَعْضُ بني تميم يَبْنُونَهُ على الكسر، يعني: الباب كله.

وعن سيبويه: أنَّ بني تميم يُعْرِبُونه إعراب ما لا ينصرف، إلا فيما آخره راء، فأَكْثرهم يَبْنِيه كما ذَكَرْنَا.

وفي " الترشيح ": إن نَكَّرْتَ شيئًا من هذه صَرَفْتَهُ؛ لأنَّه إنَّما عُدِل حال التعريف، فإذا زال عنه ثقلُ العدل صَرْفَت، تقول: هذه حَذَامِ وحِذامٌ أُخْرَى. انتهى.

فأمَّا (فَعَالِ) أَمْرًا: كنَزَالِ، أو مصدرًا: كحَمَاد، أو حالا: كبَدَاد، أو صفة جارية مجرى العَلَم: كحَلاق، أو ملازمة للنداء: كفَسَاقِ، فهذه كلها مَبْنيَّة على الكسر.

إلا ما كان منها أَمْرًا، فبَنُو (أسد) يَبْنُونَه على الفتح، وفَجَارِ عند الجمهور، وسيبويه من باب المصدر، وعند السيرافي من باب الصفة الغالبة نحو: حَلاق.

و(فَعَال) في النِّداء يَنْقاسُ عند الجمهور، ولا تكون إلا في الذَّمِّ، وقال بعضهم:

لا يُقاس عليه، فلا يُقال: يا قَبَاحِ، قياسًا على يا فَسَاقِ، وفَعَالِ هذه كلها معدولة عن مُؤنَّثٍ، فإن سُمِّيَ بشيءٍ منها مُذكَّر لا يَنْصَرف، خلافًا لابن بابشاذ، فإنَّه أجاز فيه ذلك، وأجاز فيه البناء.

وعن المبرد: إذا سُمِّي بـ (نَزَالِ)، فليس فيه إلا البناء.

وزعم ابن مالك: أنَّ كل (فَعَالِ) المذكور، يجوز صَرْفُه كما لو سَمَّيْتَ بـ (صَبَاحِ)، وإن سُمِّي به مُؤنَّث، فيتخرَّج على لُغَةِ الحجاز ولُغة تميم، في (حَذَامِ) وبابه، ولو سَمَّيْت مُذكَّرًا بـ (حَذَامِ) وبابه، مَنَعْتَهُ الصَّرف، كانت فيه راء أو لم تكن، وجاز أيضًا صَرْفُه، ولا يكون فيه البناء، كحاله عَلَمًا لمُؤنَّث في لغة الحجاز.

والعدلُ يَمنعُ مع الوصفية في (أُخَر)، جَمْعُ أُخْرَى، تأنيث آخر، وتحرير القول فيها أنَّها مُنِعَت الصرف للوصف والعدل عن لفظ (آخر)، لا عن (أَلْ)، كما يُفْهَمُ مِن كَلامِ النُّحاة؛ إذ (آخر) من باب أَفْعَل التفضيل، خلافًا للأخفش؛ إذ يزعم أنَّه ليس من بابه، فأمَّا أُخَر جَمْعُ أُخْرَى، بمعنى: آخِرَة، فمصروفٌ.

ولو سُمِّي بـ (آخر) الممنوع الصرف، فمذهب أبي الحسن، والمبرد، والكوفيين: أنَّه يُصرف؛ ونَصَّ سيبويه على مَنْعِ صرفه، لا في معرفة ولا في نكرة.

ويُمْنَع أيضًا العدل مع الصفة فيما وَازَنَ (مَفْعَل وفُعَال) في العدد، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب الكوفيين، وهو القياس فيما لم يُسمع على ما سُمع، والمسموع عند الكوفيين والبصريين: عُشَار ومَعْشَر، وخُمَاس ومَخْمَس، ورُبَاع ومَرْبَع، وثُلاث ومَثْلَث، وثُنَاء ومَثْنَى، وأُحَاد ومَوْحَد، فقاس على هذا الكوفيون: سُدَاس ومَسْدَس، وثُمَان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَع.

وترك البصريون القياس، واقتصروا على مَوْرِدِ السَّمَاع، وقيل: يُقاس على ما سُمِع من فُعَال، لا على ما سُمع من مَفْعَل، وقيل: يقال: البناءان، وهو الصحيح بسَمَاع ذلك من العرب، فتقول: مَوْحَد وأُحَاد، إلى مَعْشَر وعُشَار، وحكى (البناءين) أبو عمرو الشيباني.

وحكى أبو حاتم ويعقوب: من أُحَاد إلى عُشَار، ولا تَدْخُلُ هذه (أل) وإضافتها قليلة، ولا يجوز صَرْفُها مذهوبًا بها مذهب الأسماء، خِلافًا للفراء، وإذا سُمِّي بشيء

منها، امتنع صرفه للعلمية، والعدل عند الجمهور.

وقال الأخفش، والجرمي، وأبو علي، وابن بابشاذ، وابن برهان: يُصرف، ولو نُكِّر بعد التسمية، فالجمهور على المنع، ومَنْ صَرَفَ (أَحْمَر) بعد التسمية، صَرَفَ هذه الأسماء.

والعُجْمَةُ جنسية وشخصية؛ فالجنسية: ما نقلته العربُ إلى لِسَانها نكرةً، فتصَرَّفَتْ فيه بإدخال (أل) تارةً، وبالاشتقاق تارةً.

والشخصية: ما نقلته في أحواله إلى اللسان عَلَمًا، ومذهب الجمهور أنَّه لا يُشترط كَوْنه عَلَمًا في لسان العجم، أو لا نقل، وإليه ذهب الأستاذ أبو علي وأصحابه، وابن هشام.

وذهب الأستاذ أبو الحسن الدبَّاج إلى اشتراط كَوْنِه عَلَمًا في لسان العجم، هو ظاهر قول سيبويه، قال سيبويه: وأمَّا إبراهيمُ، وإسماعيلُ، وإسحاقُ، ويعقوبُ، وهُرْمُزُ، وفَيْرُوزُ، وقَارُون، وفِرْعَوْن، وأشباه هذه الأسماء، فإنَّها لم تقع في كلامهم إلا معرفةً على حدِّ ما كانت في كلام العجم.

وعلى هذين القولَيْن يكون الخلاف في (بَنْدَار، وقالون)، فيُصْرَفان على قول الدباج، ويُمْنَعَان على قول الجمهور، وفرَّق ابن عصفور بين (قالون) فصَرَفَهُ، و(بَنْدَار) فلم يَصْرفه، ولا فرق.

وتُعرف العجمة بنقل أئمة لسان العرب، وبخروجه عن أوزان الأسماء نحو: إِبْرَيْسَم، وتبعية الراء للنون في أول الكلمة نحو: نَرْجِس، وقد تُتْبَعُ في الآخر نحو: دَنّر ومُدَنّر، وبإتباع الزاي للدال نحو: مُهَنْدِز، وباجتماع الصاد والجيم نحو: الصَّوْلَجَان، وباجتماع الجيم والقاف نحو: قَجّ والجَقّ.

فإن حَجَزَ بينهما حَرْفٌ، فيَكْثُرُ في الأعجمي نحو: القَبْج، وبكونه خماسيًّا عاريًا من حروف الذَّلاقة أو رُبَاعيًّا، فإن كان في الرُّباعي السين، فقد يكون عربيًّا نحو: عَسْجَد، وهو قليل.

وما يُبْنَى على قياس كلام العرب وسُمِّيَ به، فيُبْنَى على الخلاف، أَيَلْحَقُ بالعربي أو لا يَلْحَق، أو يفصل بَيْنَ ما هو على قياس مُطَّرد أو لا، فمَنْ قال: يَلْحَقُ، اعْتَبَرَهُ بأنَّه إن كان فيه مَانِعٌ مُنِع، وإلا صُرِفَ، ومن قال: لا يَلْحَقُ، مَنَعَهُ من الصَّرْفِ.

ومَنْ فَصَّل، فَصَلَ فيما لا يَكثُرُ مَنْعُه الصَّرْف، وما كَثُر واطَّرَدَ، فإن كان فيه مَانعٌ مُنِعَ، وإلا صُرِف، والعجمة الشخصية تَمْنَعُ مع العَلَمِية، وزيادة على ثلاثة أحرف، نحو: إبراهيم.

فإن كان ثُلاثيًا مُتحرّك الوسط نحو: (لَمَك، وتَتَل) اسْمَيْ رَجُلَيْن، ففيه خلافٌ، فإن كان ساكن الوسط نحو: نُوح، فأكثر النُّحاة على الصَّرْفِ، تَحرَّكَ الوسط أو سكن، صَرَّح بذلك السيرافي، وابن برهان، وابن خروف.

وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجاني، فيه الصَّرف والمَنع، فإن انْضَافَ إلى ذلك التأنيث نحو: جُور، فالمنع.

فإن كان رُبَاعيًّا بياء التصغير نحو: عُزَيْر، صُرِف، و(أَلْ) في (الْيَسْع) زائدة، فإن أَزَلْتَها وسمَّيْتَ به، انصرف. وأجاز الفارسي أن تكون (أل) فيه للَمْح الصفة، كهي في العباس.

وما وافق من العجمي العربي في اللفظ، كـ (إسحاق) مصدر أَسْحَق، و(يعقوب) ذَكَرُ القَبَج، فمَنْعُه وصَرْفُه على قصد المُسمَّى؛ فإن جُهِل قَصْدُ المُسَمَّى، حُمِلَ على عادة الناس في التسمية بأسماء الأنبياء، ولا يُقال في أعجمي: إنَّه اشْتُقَّ من مادَّةٍ عربية، لا يقال: إدريس من الدَّرْس، ولا يعقوب من العُقْبَى.

وقد رَدَّ أبو علي على ثعلب في قوله: إنَّ إبليس من أَبْلَسَ، ولا تتنزل جَهَالة أصل العَلَم منزلة العجمة، فيُمنع الاسم الصرف، ولا كون الاسم ليس من عادتهم التسمية به، نحو: صَعْرُور، خلافًا للفراء فيهما، ولأبي عمرو في الأولى فيما حكاه أبو جعفر الرؤاسي عنه.

التأنيث: تقدَّم التأنيث اللازم؛ فإنَّه يَمْنَعُ الصرف وَحْده، وغير اللازم يَمنعُ مع العَلَمِية، فإن أُنِّثَ بالهاء مَنَع، كان اسمًا لمُذكَّر أو لمؤنثٍ، كطَلْحَة، وعَائِشَة، ودِحْيَة.

وإن عُلِّق على مُؤنَّث، وهو مجرَّدٌ من الهاء؛ فإن كان ثُنائيًا كـ (يَدٍ) مُسمًّى به، ففيه المنع والصرف، وقيل: يُصرف بلا خِلاف، أو ثلاثيًا سَاكِن الوَسَط تَأَصُّلا كشَمْس، أو عَارِضًا كفَخْذ، أو مُسَكَّنًا بعد التسمية أو إِعْلالا كدَار، وسمَّيْتَ به مُؤنَّثًا، ولم تُضِفْ إليه عجمة، جاز الصَّرْفُ ومنعه على قول الجمهور، والمنع أكثر وأجود.

وغلط أبو علي فقال: الصَّرْفُ أَفْصَحُ، وذهب الأخفش والزجاج إلى تَحتُّم

المَنْع، وذهب الفراء إلى تَحتُّم المنع إذا كان اسم بلدة، نحو: قَيْد.

وفي " الترشيح ": ما لا علامة فيه، فبَعْضُ النحويين يجريه مجرى ما فيه الهاء، فلا يَصْرِفُه معرفة، قَلَّتْ حُرُوفه أو كَثُرَت، ويَصْرِفُه في النَّكِرَة، وهو القياس.

وبعضهم يتوسَّط هذا المذهب، فما كان من هذا الضَّرب ثُلاثيًّا مُحرَّك الوسط، نحو: (قَدَم) اسم امرأة، أو ضِلَع، أو رُباعيًّا فما فوقه، نحو: زَيْنَب وسُعاد، لم يصرفه في المعرفة وصَرَفَهُ في النَّكرة، وما كان من هذا ثلاثيًّا سَاكِن الوَسَط، يَصْرِفُه في كلِّ حال، نحو: هِنْد، ودَعْد، وجُمْل. انتهى.

فإن انْضَافَت إليه العجمة فالمَنْع، وحكى ابن فرقد فيه خلافًا، وإن كان مُتحرِّك الوسط نحو: قَدَم، وسمَّيْتَ به مُؤنَّثًا، امتنع، خلافًا لابن الأنباري؛ إذ جَوَّزَ فيه الوجهيْن.

وفي " البسيط ": قَدَمَ وسَقَرَ، مَمْنُوعَا الصَّرْف باتفاق التأنيث المعنوي والعَلَمِية، أو مُذكَّرًا انصرف، خلافًا للفراء وثعلب، إذ ذَهَبَا إلى أنَّه لا ينصرفُ، تحرَّكَ وَسَطُه أو سَكَنَ، خِلافًا لابن خروف في مُتحرِّك الوسط؛ إذ مَنَعَهُ الصرف، إذا سُمِّيَ به مُذكَّرًا، أو كان أَزْيَد من ثلاثة لَفْظًا، نحو: سُعاد، وزيْنَب، وعَنَاق، وأَتَان، أو تقديرًا نحو: جَيَل، أصله: جَيْئَل، وسَمَّيْت به مُذكَّرًا، امْتَنَعَ مِن الصَّرْفِ.

فإن كان المُؤنَّث سَبَقَهُ تَذْكِيرٌ، فإمَّا أن يكون منفردًا به التذكير نحو: (دَلال ووَصَال) اسْمَي امرأتين، سُمِّي بهما مُذكَّر، أو مشتركًا فيه المؤنث، انصرف، نحو: ظَلُوم، وقَتُول.

وقال الكوفيون: إنْ سَمَّيْتَ المُذكَّر بوَصْفِ المُذكَّر صَرَفْتَهُ، أو باسم امرأة نحو: ظَلُوم وقَتُول، جاز ألا تُجْرِيه، والأغْلَبُ إِجْرَاؤُه.

وقال بعض أصحابنا: إن كَثُرَت تَسْمِيَة المؤنث به نحو: حَلُوب، وسُمِّي به مُذكَّرًا، مُنِع، وإن لم يكثُر، صُرِف نحو: قَبُول.

وفي " البسيط ": يُجْرَى مجرى (حَائِض) فَعُول، ومِفْعَال، وفَعِيل، بمعنى: مَفْعُول ومِفْعِيل، إذا كان معناه مُختَصًّا؛ لأنَّه وُضِعَ للمُذكَّر على مذهب الخليل وسيبويه.

وذهب الفراء إلى أنَّ فَعِيلا بمعنى مَفْعُول، أصله الهاء، وتركوها للفرق بينه

وبين فَعِيل بمعنى فَاعِل، فلا يُصرف إذا كان خَاصًّا، وسُمِّي به مُذكَّر كحَائِض، وأمَّا فَعُول ومِفْعَال فمَعْدُولان، كمِئْنَاث ومِذْكَار، عن فَاعِلِه، فيمنعه للمُذكَّر.

وإن كان وَصْفًا خَاصًّا بالمُؤنَّث، نحو: حَائِض، وطَالِق، وطَامِث، وسَمَّيْتَ به مُذكَّرًا، انصرف، خلافًا للكوفيين، فإنَّه يُمْنَعُ الصَّرف عندهم.

وما كان اسمًا على لُغةٍ ووَصْفًا على لغة، وذلك: جَنُوب، وحَرُور، وسَمُوم، ودَبُور، وشَمَال، فإن سَمَّيْت به مُذكَّرًا، انْصَرفت على تقدير أنَّها أَوْصَاف كـ(حَائِض)، ومُنِعَت على تقدير أنَّها أسماء، فصارت كـ (صَعُود) مُسمًّى به.

وفي " المُخصَّص ": جَنُوب، وحَرُور، وسَمُوم، وقَبُول، ودَبُور، أسماءٌ في قليل الكلام، فإذا سَمَّيْتَ بها امْتَنَعت الصَّرف، وصفات في أكثر الكلام، فإذا سمَّيْتَ بها انصرفت. انتهى.

فأمَّا (ذِرَاع) فمُؤنَّث عند معظم العرب، وتُذكِّرُه عُقَيْل، ولو سَمَّيْتَ به مُذكَّرًا صَرَفْتَه سماعًا من العرب، والقياس: تَرْك الصَّرْف.

وأمَّا (كُرَاع) فمؤنث، وحكى الأصمعي تذكيره، فإن سَمَّيْتَ به مُذكَّرًا، فمن العرب مَنْ يصرفه. قال سيبويه: شَبَّهَهُ بـ (ذِرَاع)، ومَنْعُ صَرفِه أكثر.

فإن كان التأنيث تأنيث جمع نحو: كِلاب، وعَنُوق، وسُمِّيَ به مُذكَّر، انْصَرَفَ. و(أسماءُ) اسم رَجُلٍ ممنوع الصرف، فعلى مذهب الفراء، وهو أنَّه اسم جَمْع سُمِّي به، فكَثُر في تسميته المُؤنَّث حتى عُدَّ من أسمائه، فامتنع للعَلَمِية والتأنيث، وعلى مذهب سيبويه، وهو أنَّه فَعْلاء، وهمزته بَدَلٌ من واو، وأَصْله: وَسْمَاء، فَامْتَنع للتأنيث اللازم، ويظهر الفرق إذا نُكِّرَ بعد التسمية منصرفٌ على مذهب الفراء، ومُمْتنعٌ على مذهب سيبويه.

وإذا سَمَّيْت بثلاثي مُذكَّر سَاكِن الوَسَط، نحو: (زَيْد، ونِعْم، وبِئْس) مُؤنَّثًا، فابن أبي إسحاق، وأبو عمرو، والخليل، ويونس، وسيبويه، والأخفش، والفراء، والمازني، لا يُجيزون فيه إلا مَنْعَ الصَّرْف. وعيسى بن عمر، وأبو زيد، والجرمي، والمبرد، ويونس في نقل خطاب عنه، يصرفُونه.

ودعوى أنَّه ممنوعُ الصرف بلا خلاف، لا تَصِحُّ، ولو سَمَّيْتَ بـ (إِبِلٍ وغَنَم) رَجُلا، فسيبويه لا يرى صَرْفَه؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه، فتأنيثه كتأنيث الواحد.

قال خطَّاب الماردِيّ: ولا أدري ما هذا، ولو كان تأنيثه تأنيث الواحد، لوَجَبَ صَرْفُه؛ لأنَّه ثُلاثيٌّ، كرَجُلٍ سمَّيْته بـ (قَدَم) اسم امرأة. انتهى.

وصَرْفُ أسماء القبائل والأرضين والكَلِم، ومَنْعُه مبنيٌّ على المعنى، فإن كان اسم أَب نحو: مَعَدٍّ، وتميم، ولَخْم، وجُذَام، أو اسم حي: كـ (قريش وثقيف)، أو اسم مكان: كـ (بدر وثَبِير)، أو اسم لفظ نحو: كَتَبَ زَيْدًا فَأَجَادَهُ؛ صُرف، إلا إن كان فيه مَانِعٌ نحو: تَغْلِب، فتَمْنَعه، كان اسم حي أو قبيلة؛ لمُوجِب منع الصرف فيه؛ وقد أخطأ الزجاجي في جعله منصرفًا، إذا أُريد به اسم الحيّ.

وإن كان اسم أُمّ: كـ (بَاهِلَة، وسَدُوس، وسَلُول بنت زَبَّان بن امرئ القيس في قضاعة)، أو اسم قبيلة: كـ (مَجُوس ويَهُود)، أو اسم بقعة: كـ (فَارِس وعُمَان)، أو اسم كلمة نحو: كَتَبَ زَيْدًا فأَجَادَها، مُنِع الصَّرْف.

والأسماء والأفعال والحروف تُذَكَّرُ باعتبار اللفظ، فتُصْرَفُ وتُؤَنَّثُ باعتبار الكلمة، فإنْ انْضَافَ إلى التأنيث ما يُوجب مَنْعِ الصَّرْف، مُنِعَ، وكذا حروف الهجاء تُذَكَّرُ وتُؤنَّث، وزعم الفراء أنَّ تذكيرها لا يكون إلا في الشِّعر، تقدَّم الكلام على شيءٍ من ذلك في باب التذكير والتأنيث.

وقالوا: ما كان اسمًا لحي أو قبيلة، منقولان من أَبٍ أو أُمٍّ، وأَضَفْتَ إليه ابْنًا، ولو في التقدير والنِّيَّة، كان ذلك الاسم على ما كان عليه لو لم تضف إليه (ابنًا)، وإن كان فيه مانعٌ مُنع، وإلا صُرِفَ، والحُكم هنا في الأخبار والضمائر، وغير ذلك أن يكون لذلك المحذوف المُقدَّر، لا للملفوظ، بخِلاف حَذْفِ المضاف في غير هذا الباب؛ فإن الحُكم غالبًا للملفوظ به، لا للمحذوف، كما قال[1]: [المتقارب]

تَمِيمُ بنُ مُرٍّ وأَشْيَاعُهَا ... وكِنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعًا صُبُرْ

يريد: أبناء تميم وأشياعه.

وإن لم تضف لا لفظًا ولا نية وأَرَدْتَ الحي، صَرَفْتَهُ، إلا إن كان فيه مانعٌ، أو القبيلة مُنِعَتْ، إلا إنْ كان فيه مجوز الوَجْهَيْن، فيَجُوزُ أن تُقسَّمَ القبائل والأحياء على أقسام: قِسْمٌ يتعَيَّنُ للقبيلة، وذلك: يَهُود ومَجُوس، عَلَمَيْن للقبيلتيْن، ويُمنعان من

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/ ٥٧.

الصرف، فإن جَعَلْتَهُما جَمْعَ يَهُودِيّ ومَجُوسِيّ، كرُومِيّ ورُوم، فيَجوزُ إذ ذَاكَ دخول (أل) عليهما.

وقِسْمٌ يتعيَّنُ للحي، وقسمٌ يَغْلِبُ عليه اسم القبيلة، كجُذَام وسَدُوس.

وقِسمٌ يَغْلِبُ عليه اسم الحَيّ، وهو: قريش، وثَقِيف، وكَلْب، ومَعَد، وعَاد، فيُصْرَفُ، وقد لا يُصْرَفُ باعتبار القبيلة؛ وقِسْمٌ يَجُوز فيه الأمران، وهو: ثَمُود وسبأ.

وقد تُسمَّى القبيلة باسم الأب، أو الحي باسم الأم، فيُوصَفَان بابن وبنت، قالوا في اسم الأب: تميم بن مُر، وتميم بنت مر، وقالوا في اسم الأم: بَاهِلَة بن أَعْصُر، وبَاهِلَة بِنتُ أَعْصُر، أَنَّثُوا فيهما على معنى القبيلة، وذكروا على معنى الحي.

وأسماء الأماكن ما فيه (أل)، انصرف نحو: الرَّقَّة، والبصرة، وما عُرِيَّ منها. وفيه تاء التأنيث أو ألف التأنيث، امتنع نحو: مَكَّة، وحَرُورِي، وما عُرِيّ منها مُذكَّر فقط، وذلك: بَدْرٌ، وثَبِيرٌ، وفَلَجٌ، ونَجْد، والحجاز، واليمن، والشام، والعراق.

وما يُغلب عليه التأنيث، وذلك: فَارِسٌ وعُمَان، وما يُغلب عليه التذكير، وذلك: مِنًى، وهَجَر، ووَاسِط، وحُنَيْن، ودَابِق، وما يستويان فيه: حِرَاء، وقُبَاء، وبَغْدَاد، وما يُستعمل مُؤنَّثًا فقط، وهو ما بقي، نحو: دِمَشْق وجِلَّق.

وأسماء السور، إن كانت السورة سُمِّيت بجملة، نحو ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن:١]، و﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١].

أو بفعل لا ضمير فيه، فإن كان في أَوَّله همزة وَصْل قُطِعَتْ، أو تأنيث قُلِبَتْ هاء في الوقف، وأُعرب إِعْرَاب ما لا ينصرف، فنقول: قَرَأْت إِقْتَرَبَهْ.

أو باسم من حُروف الهجاء على حرفٍ واحدٍ، أَضَفْت إليه سُورة، لَفْظًا أو تقديرًا، أو لم تضف، فالحكاية والإعراب نحو: قَرَأْت سُورَةَ صَادْ، فتَحْكي، أو سُورة صاد، فتَمْنَع.

وتصرف على اعتبار التأنيث في الحروف كـ (هِنْد)، أو تصرف على اعتبار التذكير فيه؛ إذ في حرف الهجاء الوجهان: التذكير والتأنيث، وقُرِئ: (قَافَ وَالْقُرْءَانِ) [ق: ١]، و(صَادَ) [ص: ١] بالفتح، فخُرِّج على أَنَّه منصوب بفعل محذوف، فيُمْنَع الصرف، أو على أَنَّه لما كَانَا عَلَمَيْن للسُّورة لم يتَمَكَّنا، بُنِيَا على الفتح، قال هذا الوجه سيبويه.

أو على أكثر من حرف، فإن وَازَن الأسماء الأعجمية وأَضَفْت إليه سورة، لفظًا أو تقديرًا، نحو: يَاسِين، وحَامِيم، قال ابن عصفور: فالحكاية.

وقال الأستاذ أبو علي: الحكاية، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف.

وهو نص سيبويه، قال: جَعَلْتَهُ اسمًا للسورة أو أضفته إليه.

وقال الأستاذ أبو علي: لا يجوز التركيب.

وقرأ بعضهم: (يَاسِينَ) [يس: ١]، فخرج على أنَّه منصوب بفعل مُضمر؛ أي: اذْكُر يَاسِين، ومنع الصَّرف؛ لأنَّه عَلَم أعجمي، أو على أن (سِينَ) مبنيٌّ على الفتح.

وقال سيبويه: و(يس) بناء تركيب، وإن لم يُوَازن ما أمكن فيه التركيب، نحو: طَاسِين مِيم، وأَضَفْت إليه سورة، لفظًا أو تقديرًا.

قال ابن عصفور: فالحكاية.

وقال الأستاذ أبو علي: فالحكاية، وإعرابه إعراب وَجْهَيْ حَضرمَوْت، فيُجعل الإعرابُ في الميم ويُفْتَح النون، أو يُضاف، فيكون الإعراب في النون.

و(طسم) مَصْرُوفةٌ إن اعْتُقِدَ فيها التذكير، وغير مَصْرُوفَةٍ إن اعْتُقِدَ فيها التأنيث، وإن لم تُضِف إليه فالحكاية والبناء، نحو: خمسة عشر.

وإعراب ما لا ينصرف، وإن لم يَكن التَّرْكِيب، فالوقف ليس إلا، أضفت إليه سورة أو لم تضف، نحو: ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١]، و﴿حم ﴿١﴾ عسق و [الشورى: ١ - ٢].

وأجاز يُونس: (كَهَيَعَصَا) بفتح أربعتها، وجعل الإعراب في الصاد إعراب ما لا ينصرف.

وفي " حواشي مبرمان ": يقول يونس: (كَافَ هَايَا عَيْنَ صَادُ) برفع الصاد وبنصب الكاف والعين.

قال المبرد: يونس: بفتح الكاف لالْتِقَاء السَّاكنيْن، وبفتح العين لالْتِقَاء السَّاكنيْن، وبضم الصاد، ويَجْعَلُ ما قَبْل الصَّاد حَشْوًا. انتهى.

أو باسم ليس من حُروف الهجاء وفيه (أل)، انْصَرَفَ نحو: الأَنْعَام والأَعْرَاف، أو لم يكن فيه ولم يضف إليه سورة، لا لفظًا ولا تقديرًا، امْتنع الصَّرف نحو: هذا هُود، وقَرَأْتُ هُودَ، وتَبَرَّكْتُ بهُودَ، وإن أُضِيف، وفيه ما يُوجب المنع نحو: قَرَأْتُ

سُورَة يُونس، وإلا صرفت نحو: قرأت سورة هُودٍ، وسُورة نوحٍ.

وما منع صرفه دون عَلَمِية (أَفْعَل وفَعْلان) الصفتان بشروطهما، و(أُخَر) المعدول في العدد والجمع المتناهي، وذو التأنيث اللازم، و(أَفْعَل) المذكور إذا سُمِّيَ به خَلْفَ الصفة العَلَمِية، فامتنع من الصرف، فإذا نُكِّرَ بعد التسمية، فالمشهور عن الأخفش أنَّه يصرفه، وبه قال المبرد.

وقال سيبويه: لا ينصرف، ورُوي هذا عن الأخفش، وهو الفَصِيح؛ لورُود السماع بذلك.

وفصَّل الفراء، وتبعه ابن الأنباري، فقال: إن سُمِّيَ رجل (أَحْمَرٌ) بأَحْمَرَ، لم يجر في معرفة ولا نكرة، وإن سُمِّيَ به (أَسْوَد أو أَبْيَض) بأَحْمَرَ، لم يُجر في المعرفة وأُجْرِيَ في النكرة.

وقال أبو علي: يجوز الوجهان، وإن كان أَفْعَل التفضيل، ونُكِّر بعد التسمية، وكان مُجرَّدًا من (مِنْ) انصرف قولا واحدًا، أو فيه (مِنْ) لم ينصرف قولا واحدًا ولا يجيء فيه، خلاف الأخفش.

و(فَعْلان) المذكور تَخْلُفُ الصفة فيه العَلَمِية إذا سُمِّيَ به، فإن نُكِّر بعد التسمية، فالجمهور لا يَصْرِفُونه، وعن أبي علي قولان: المَنْع والصَّرْف، والجمع المتناهي إذا نُكِّر بعد التسمية، فسيبويه يمنعه، والمبرد يصرفه.

وعن الأخفش قولان: المنع والصرف، وذو التأنيث اللازم إذا نُكِّر بعد التسمية لا ينصرف، ولو ركبت تركيب حضرموت، وكان الاسم الآخر جَمْعًا مُتناهيًا أو أَلِف التأنيث، كأنْ تُسَمِّية بمَحَارِيب، ومَسَاجِد، أو بِعَبْدِ حَمْرَاء، أو بعَبْدِ بُشْرَى، لم ينصرف في المعرفة، فإن نكَّرته بعد التسمية، فمذهب الجمهور أنَّه لا ينصرف، وقيل: ينصرف، وضَعَّفه الأخفش.

وما لم يُمنع إلا مع العَلَمِية إذا نُكِّر، صُرِفَ بإجماع، وذلك ما فيه الزِّيَادَتَان من غير فَعْلان فَعْلَى، ووَزْنُ الفِعل من غير أَفْعَل فَعْلَى، والعَدْل في غير العدد، وأُخَر، وأَلِفُ الإلحاق، وأَلِفُ التَّكثير، والتركيب، والعُجْمَة، والتأنيث غير اللازم نحو: بعُثْمَانٍ آخَرَ، وأَحْمَدٍ آخر، وعُمَرٍ آخر، وبِأَرْطًى آخر، وبقَبَعْثَرًى آخَر، وبمَعْدِي كَرِبٍ آخَر، وبإبْرَاهِيم آخَر، وبطَلْحَة آخر؛ إذ زَال إِحْدَى العِلَّتَيْن، وهي العَلَمِية، وقيل: زَالَت العِلَّتَان مَعًا في (عمر) إذا نُكِّر بعد التسمية.

وما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ يكون جَمْعًا مُتناهيًا، نحو: جَوَارٍ، ومُصغَّرًا نحو: أُعَيْمٍ، وفِعْلا مُسَمًّى به نحو: يَغْزٍ ويَرْمٍ، فهذا يُنوَّن في الرفع والجر، وتظهر الفتحة بغير تنوينٍ في النَّصب، وما كان منه عَلَمًا.

فمذهب يُونس، وأبي زيد، وعيسى، والكسائي، وأهل بغداد: أنَّ الفتحة تظهر في حالة الجر كما تظهر في النصب، ويُمنع التنوين مطلقًا، فتقول: قَامَ جَوَارِي، ورَأَيْتُ جَوَارِيَ، ومَرَرْتُ بجَوَارِيَ، وكذا باقيها؛ فإذا سمَّيْت به رَجُلا، امْتَنَع للعَلَمِية وشبه العُجْمة، أو امرأة، امتنع للعلمية والتأنيث.

وفي مِثل: أَعَيْمَى ويَغْزَى، للعَلَمِية ووَزْن الفعل، ولو سمَّيْتَ بقاضٍ امرأة، امتنع للعلمية والتَّأْنيث، وسكنت الياء حالة الرفع وتحرَّكَت حالة الجر بالفتحة.

ومذهب أبي إسحاق، وأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، وجمهور أهل البصرة: أنَّه يُنوَّنُ رَفعًا وجَرًّا، وتُحذف ياؤه فيهما، ويتم في النصب ولا يُنوَّن.

وما ذكره أبو علي: من أنَّ يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنَّه لا تُحذف الياء، إذا كان (جوارٍ) نكرة ولم يسم به، فتقول: هُنَّ جَوَارِي، ومَرَرْتُ بجَوَارِيَ، فلا يُنوَّن؛ وَهْمٌ وخَطَأٌ، ومخالفة للُغَة العرب والقرآن.

وما ذهب إليه ابن الطَّراوة تابعًا للكوفيين، مِن أنَّك إذا سَمَّيْتَ بـ (يَغْزُو)، لم تقلب الواو ياءً ولا الضمة كسرةً، بل تقول: جاءني يَغْزُو، ورَأَيْتُ يَغْزُوَ، ومَرَرْتُ بيَغْزُوَ، مُخالِفٌ لقَوْلِ الجمهور، وياء الجمع المُتناهِي إذا قُلِبَت أَلِفًا، كـ (عَذَارَى، ومَدَارَى، وصَحَارَى) لم يُنوَّن باتِّفَاق.

وإذا كان الاسم مُؤنَّثًا نحو: زَيْنَب وسُعَاد، أو إذا أَشْبَه ما سَبَق بالمضارع نحو: تَغْلِب، أو عارض نحو: أَجَادِل، أو مصغرًا، أو أعجميًّا نحو: إِبْرَاهِيم، أو مركبًا نحو: بَعْلَبَكّ، أو مضارعًا لفَعْلاء، مصغرًا أو مكبرًا نحو: سَكْرَان؛ فتَصْغِيرُ جميع ذلك يَبْقَى معه مَنْعُ الصَّرف، نحو: زُيَيْنِب، وسُعَيِّد، وتُغَيْلِب، وأُجَيْدِل، وأُبَيْرِه، أو بُرَيْهِم، إذا صُغِّرَ غير تَصْغِير التَّرْخِيم، وبُعَيْلَبَكّ، وسُكَيْرَان؛ لوجُود العِلَّتين فيه.

فإذا أزال ياءُ التصغير أَحَدَ سَبَبَيْهِ، صُرِفَ، نحو: عُمَيْر، وسُحَيْر، وشُمَيْر، وعُلَيْق، وسُرَيْحِين، وجُنَيْدِل؛ فلو صُغِّر الأعجمي تصغير الترخيم، نحو: (بُرَيْه) في إبراهيم، صُرِف.

وقد يَكْمُلُ في التصغير مُوجب المنع، وهو قسمان:

قسم صُرِفَ مُكبَّرُهُ حَتْمًا، نحو: تحْلِئ، وألَنْدَد، وتَوَسّط، وتُرْتُب، مُسمًّى بها، فإذا صَغَّرْت، كان فيها العَلَمِية وشِبْه المضارع، فامْتنعت للعَلَمِية والوَزْن، فتقول: تُحَيْلِئ، وأُلَيْدِد، وتُوَيْسِط، وتُرَيْتِب.

وقسمٌ صرف مُكبرُه جوازًا، نحو: هِنْد، فإذا صُغِّر دَخَلَتْهُ التاء، نحو: هُنَيْدَة، فامتنع من الصرف وجوبًا.

ويجوز في الضرورة صَرفُ ما لا ينصرف، وهو لغة عند قوم من النُّحاة، وقد أجاز ذلك في الكلام أحمد بن يحيى.

وأمَّا الجمع المُتناهي، فقال الأخفش: بعض العرب تصرفه، وقد قُرئ[1]: (سَلاسِلا وَأَغْلالا) [الإنسان: ٤]، و(قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا) [الإنسان ١٥ - ١٦] بالتنوين.

وقال بعضهم: قد يُصرف للتناسب، وجعل من ذلك (سَلاسِلا، وقَوَارِيرًا)، و(وَيَغُوثًا وَيَعُوقًا) [نوح: ٢٣] في قراءة مَنْ نَوَّن.

واستثنى بعضهم ما آخره أَلِفُ تأنيث، نحو: بُشْرَى، فذكر أنَّه لا يُصرف للضرورة، واستثنى الكوفيُّون (أَفْعَل من) فلم يَصْرِفُوه للضرورة.

وأمَّا مَنْعُ صرف ما ينصرف، فذهب أكثر البصريين، وأبو موسى الحامض من الكوفيين: إلى أنَّه لا يجوز، وذهب معظم الكوفيين وأبو علي إلى جوازه في الضرورة.

---

(١) انظر: حجة القراءات ٨٣٧/١، وفيه: حجة من صرف : أمران :
أحدهما : ذكر الفراء، فقال : إن العرب تجري ما لا يجري في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، فكذلك هؤلاء اجروا (سلاسلا).
قال الشاعر : (فما وجد أظار ثلاث روائم). فأجرى روائم.
والوجه الثاني : أنهم اتبعوا مرسوم المصاحف في الوصل والوقف؛ لأنها مكتوبة بالألف، وإن لم تكن رأس آية فهي تشاكل رءوس الآي، لأن بعدها : (أغلالا وسعيرا).

باب التسمية

إذا سمَّيْتَ بما يَتضمَّنُ إسنادًا، نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا، وبَرَقَ نَحْرُه، وذَرَّى حَبًّا، وقَامَ نَاوِيًا، فيه الضَّمير، حَكَيْتَهُ.

وأجاز بعضهم فيما اتَّصَلَ به ضمير الفاعل، نحو: قُمْتُ الإعْرَاب، فتقول: قَامَ قُمْتٌ، ورَأَيْتُ قُمْتًا، ومَرَرْتُ بقُمْتٍ. وأَجَازَ رَدّ حَرَكَة الفاء، فتقول: هذا قَمْتٌ وقُمْتٌ، وبَعْتٌ وبِعْتٌ.

ولو سمَّيْت (زَيْدٌ قَائِمٌ) حَكَيْتَ، ولم تُوجد التسمية بمثل هذا في كلامهم، وإنَّما جَوَّزُوا التسمية بالجملة الاسمية، بالقياس على الجملة الفعلية، أو بما يتضمَّنُ عَمَلا، رَفْعًا أو نصبًا، فله الحُكم الذي كان قبل التسمية، مثال ذلك: أنْ تُسمِّي بقَائِمٍ أَبُوه، أو بضَارِبٍ زَيْدًا، ويتَأثَّر للعَوَامِل، فتقول: قَامَ قَائِمٌ أَبُوه، ورَأَيْتُ قَائِمًا أَبُوه، ومَرَرْتُ بقَائِمٍ أَبُوه، وقَامَ ضَارِبٌ زَيْدًا، ورَأَيْتُ ضَارِبًا زَيْدًا، ومَرَرْتُ بضَارِبٍ زَيْدًا.

فإن كان النَّاصِبُ حَرْفًا حَكَيْتَ، نحو: إنَّ زَيْدًا، تقول: قَامَ إِنَّ زَيْدًا، ورَأَيْتُ إِنَّ زَيْدًا، ومَرَرْتُ بإِنَّ زَيْدًا.

فإنْ تضمَّنَ عَمَلا جُرًّا بإضافة تَأَثُّر الأول للعَوَامِل، والثاني مخفوض، فتقول في التسمية بغلام زيد: جاء غُلامُ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ غُلامَ زَيْدٍ، ومَرَرْتُ بغُلامِ زَيْدٍ.

أو بحَرْفِ جَرٍّ وهو على حَرْفٍ وَاحِدٍ، حَكَيْتَهُ، فتقول في المُسمَّى بزيدٍ: جَاءَ بزَيْدٍ، ورَأَيْتُ بزيدٍ، ومَررتُ بزيدٍ.

وأجاز المبرد والزجاج فيه الإعراب، بزيادةِ حَرْفٍ عليه من جِنْس حركته، ثم يُزاد عليه حرف آخر يُماثله، ويُدْغَمُ الأول في الثاني ويُعرب، فتقول: جَاءَ بِيٌّ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ بِيَّ زَيْدٍ، ومَرَرْتُ بِبِيّ زَيْدٍ.

أو على حرفيْن والثاني صحيح، نحو: مِنْ زَيْدٍ، فيجوز فيه الحكاية والإعراب في النون، فتقول: جَاءَ مِنُ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ مِنَ زَيْدٍ، ومَرَرْتُ بِمِنِ زَيْدٍ.

أو الثاني عليل نحو: فِيٌّ زَيْد، فالجمهور على الحكاية، وأجاز المبرد والزجاج فيه الإعراب بزيادة حرف، فتقول: جاء فِيٌّ زَيْدٍ، ورَأَيتُ فِيَّ زَيْدٍ، ومَرَرْتُ بفِيِّ زَيْدٍ.

أو أكثر فالحكاية، والإعراب إعراب المضاف والمضاف إليه، ومنهم من

أَوْجَبَ الإعراب، إذا كان ثلاثيًّا أو ثنائيًّا صحيح الآخر، ولم يذكر سيبويه في (مِنْ زَيْدٍ) وشِبْهه إلا الإعراب، كغُلامِ زَيْدٍ.

وإن تضمَّن إتباعًا، كأنْ تُسَمِّي بمَعْطُوف ومعطوف عليه، أو بصفة وموصوف، فله الإعراب الذي له قَبْلَ التسمية، تقول: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرو، ورَأَيْتُ زَيْدًا وعمرًا، مررتُ بزيدٍ وعمرو.

وكذلك الصفة والموصوف، أو تركيبًا من حرفيْن، كالتسمية بـ (إِنَّمَا، وكأَنَّما، وإمَّا، وإلا) في الجزاء، و(لعلَّ)؛ لأن اللام عندهم زائدة، و(كأنَّ)، فهذا كله يُحكَى، فتقول: قَامَ إِنَّمَا، ورَأَيْتُ إِنَّمَا، ومَرَرْتُ بإِنَّمَا، وكذا باقيها؛ بخلاف (أَمَا) في قولك: أَمَا والله، و(أَمَّا) في قولك: أَمَّا بَعْدُ، و(إلا) في الاستثناء، فإن هذه بسائط.

وظاهر قول سيبويه: أنَّه يشترط في هذا الزائد أن يكون لمعنًى يُفيد مع الأول معنًى لم يكن له، فإن كان زَائِدًا نحو: (مَا) في قولك: [البسيط]

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَـذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

وفي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ونحوه، وسُمِّيَ بشيء منها، فقيل: لا يُحكى بل يُعْرَب، ويُقدر تقدير اسميْن، فيُتمُّ منهما ما يحتاج إلى التمام، فتقول في (عَنْ مَا): عَنُ مَاءٍ، وفي بِمَا: بِيْ مَاءٍ، وقيل: يُحكى، وإن كان لمحض الزيادة، وهو مفهوم ابن طاهر من كلام سيبويه، والظاهر الأول.

أو تركيبًا من حرف واسم، كأنْ تُسمِّي بِيَا زَيْدُ، أو ثَوْر مَا، أو مِثْلَمَا، أو أَنْتَ، عند من يقول بتركيبها.

وحَيْثُمَا، و(أَمَا) التي للاستفهام، أو كَذَا، أو كَأَيِّنْ، أو هذا، أو هؤلاء، فجميع هذا يُحكي.

أو تركيب حرف وفعل نحو: هَلُمَّ، إذا لم يُضْمَر فيه فيُحكى، فإن أضمرت، كان من تركيب الإسناد نحو: يَضْرِبُون، وضَرَبُوا، في لُغة (أَكَلُوني البَرَاغِيث)، فسيبويه يقول: يُعْرَبُ بالحروف ويُزاد نونٌ في ضَرَبُوا، فيقول: ضَرَبُون، أو تُقْلَبُ الواو ياء فيصير ضَرَبِينَ.

وقال الزجاج: لا تُقْلَب، بل تُجْرَى مجرى (زَيْتُون)، ويعتدُّ بالواو، فتقول: قَامَ

ضَرَبُونٌ، ورَأَيْتُ ضَرَبُونًا، ومَرَرْتُ بضَرَبُونٍ، ونحو: اسْلَمَا ويَسْلَمَان في تلك اللغة، فحُكمه حُكم المُثنَّى إذا سُميَ به، وتلحق النون لاسْلَمَا، ونحو: ضَرَبْنَ في تلك اللغة يُعرب، ويُمنع من الصرف للعَلَمِية وشِبْه العجمة.

وإن كان موصولا وَصَلْتَهُ، نحو: أَنْ تُسَمِّيَ بـ (الَّذِي رَأَيْتُ)، فلا يُغيَّرُ عن حاله، بل يُحكى، فإن كان التركيب مُرْتَجَلا، لم تُرَكِّبْهُ العرب، نحو: عَنْ لَوْ، ولَوْ ذَا، ونحو: قَامَ قَامَ، فلا يكون على الحكاية، فيُرْجَعُ إلى أصل الإضافة والتركيب، ويُجْرَى على قِياسٍ من التَّتْمِيم في الجُزأَيْن إن احتاج إلى ذلك.

وقال المبرد: كل شيئيْن سمَّيْت بهما حرفيْن كانَا أو اسمين، إن شِئتَ جعلتهما بمنزلة حضرموت، إضافةً ومنع الصرف، وإن شِئْتَ حَكَيْتَ، وإن سمَّيْتَ بـ (أَنْ مَا) تقول: أَنُ مَاءٍ، وإنْ شِئتَ حَكَيْتَ، فيصير في النصب هذا الذي يقال له في رُؤيته: رَأَيْتُ أَنْ مَاءٍ، تحكي حالَه قبل أن يكون اسمًا. انتهى.

أو حَرْف عَطفٍ، ومعطوفًا دون متبوع، فكالجُملة تُحكى على حَالِه من الموضع الذي نُقل منه، فإن كان مرفوعًا نحو: وَزَيْدٌ، قلت: قَامَ وزَيْدٌ، ورَأَيْتُ وَزَيْدٌ، ومَرَرْتُ بِوَزَيْدٌ. وكذا من نصب يقول: قَامَ وَزَيْدًا، ورَأَيْتُ وَزَيْدًا، ومَرَرْتُ بِوَزَيْدًا. وكذا من جَرَّ يقول: قَامَ وَزَيْدٍ، ورَأَيْتُ وَزَيْدٍ، ومَرَرْتُ بِوَزَيْدٍ.

وجميع ما تقدَّم لا يُضاف ولا يُصغَّر، ولا يُثنَّى ولا يُجمع، ولا يُرخَّم ولا يُنادى، إن كان مَوْصُولا فيه (أَلْ) نحو: (الذي رَأَيت) مُسمًّى به.

ولو سَمَّيْت بالرجل مُنطلقٌ، جاز نِداؤُه مع (أَلْ)، أو مُثنًّى أو مَجْمُوعًا على حدِّه، أو جَارِيًا مجرى أحدهما مطلقًا، نحو: زَيْدَان وزَيْدُون، واثْنَان واثْنَتَان، وعِشْرُون، وبَابُه أُعْرِبَ بما كان له قَبلَ التسمية.

وتُزاد النون في (ذَوِي، وأولي) مسمًّى بهما، أو تُقرّ الألِف في المُثنَّى وما وَافَقَه، ويجعل الإعراب في النون ويمنعه الصرف، فتقول: جَاءَ زَيْدَانُ، ورَأَيْتُ زَيْدَانَ، ومَرَرْتُ بزَيْدَانَ؛ إذ فيه العلمية والزيادتان، إلا في نحو: (ذَان، وتَان) مُسمًّى بهما، فيُصرفان، فتقول: جاء ذَانٌ، ورَأَيْتُ ذَانًا، ومَرَرْتُ بذَانٍ، وكذا تَانٍ.

وفي " حواشي المبرمان " يقول: هذان كما تقول: رَجُلان، ومَن قال: هذان رَجُلان، قال: هذا هذان، لا يصرفه؛ لأنَّ في آخره زيادتيْن، فلا يصرفه. انتهى.

وهو مخالفٌ لما ذكرناه، أو تقلب الواو ياء في الجمع وما وَافَقَه، وتجعل الإعراب في النون وتصرفه، فتقول: جاء زَيْدِينٌ، ورَأَيْتُ زَيْدِينًا، ومَررتُ بزَيْدِينٍ.

ولم يذكر سيبويه في هذا الجمع إلا هذين الوجهَيْن، وأجاز غيره أن تلزمَ الواو، ويمنع الصرف للعَلَمِية وشِبْه العجمة، فتقول: جاء زَيْدُونُ، ورَأَيْتُ زَيْدُونَ، ومررتُ بزيْدُونَ.

وحُكِيَ: هذا يَاسْمُونُ البَرُّ، ورَأَيْتُ يَاسْمُونَ البَرَّ، ومَرَرْتُ بِيَاسْمُونَ البَرِّ. قال بعض أصحابنا: وهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه.

وذكر السيرافي وَجْهًا رابعًا في الجمع، وهو: أن تلزم الواو مُطلقًا، والنون مفتوحة، وزعم أنَّ ذلك صحيح من لسان العرب، تقول: قام زَيْدُونَ، ورَأَيْتُ زَيْدُونَ، ومَررتُ بزَيْدُونَ.

فإن جاوز المُثنَّى والمجموع سبعة أَحْرُفٍ، فلا يجعل المُثنَّى كـ (عمران)، ولا المجموع كـ (غِسْلِين)، ولا كـ (هَارُون)، بل يُحكى فيهما إعرابهما قبل التسمية، أو مجموعًا بألف وتاء نحو: هِنْدَات، فيُحكى إعرابه، فيُنوَّنُ مطلقًا أو يُتْرَكُ تَنْوِينُه مطلقًا، هذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون أن يُعرب إعراب ما لا ينصرف، كطَلْحَة، أو بحَامِيم، وطَاسِين، ويَاسِين، فكَهَابِيل؛ يمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة، أو بِحَيَّهَل، قلت: هذا حَيَّهَلُ، ورَأَيْتُ حَيَّهَلَ، ولا تصرفه.

أو بحرفي هجاء كلمة ثانيهما حرفُ لِينٍ، نحو: (لَوْ، وكَيْ، ولا) ضُعِّف ثانيهما، تقول: جَاءَ لَوٌّ وكَيٌّ، ورأيتُ لَوًّا وكَيًّا، ومررتُ بلَوٍّ وكَيٍّ، وتضعيف (لا) بأَنْ تزيد بعد الألِفِ أَلِفًا فتقلب همزة، فتقول: لاءٌ، ولاءً، ولاءٍ.

أو صحيح نحو: (مِنْ وعَنْ)، لم تضعِّف، تقول: جاء مِنٌ وعَنٌ، ورأيت مِنًا وعَنًا، ومَرَرْتُ بمَنٍ وعَنٍ، وقالوا: إذا سَمَّيْتَ بـ (عَمّ)، وهي (عَنْ) الدَّاخِلَة على (مَا) الاستفهامية، فتجوز الحكاية وتجوز الإضافة، فتقول: عَنُ مَاءٍ، وعَنَ مَاءٍ، وعَنِ مَاءٍ، بحسب الإعراب.

أو مقتطعين من كلمة، كالتسمية بـ (رَبَ) مِنْ ضَرَبَ، وبـ (لَيْ) من لَيْتَ، تقول: رَبٌّ، ورَبًّا، ورَبٍّ، وَلَيٌّ، ولَيًّا، ولَيٍّ، أو حَرْفًا وَاحِدًا؛ فإمَّا أن يكون متحركًا أو ساكنًا،

إن كان متحرِّكًا، فإمَّا أن يكون كلمةً أو بعض كلمةٍ، إن كان كلمة كتاء (ضَرَبْتُ، وضَرَبْتِ)، وكاف (أَكْرَمك)، تقول: تَوٌّ، وتَيٌّ، وكَاءٌ، وتيًّا، وتَوًّا، وكَاءً، وتَوٍّ، وتَيٍّ، وكَاءٍ؛ على حسب المعرب.

وإن كان بعض كلمةٍ عَيْنًا، فيكمل بفائها في التسمية بالرَّاء من ضَرَبَ، جاء ضَرٌّ، أو فاء فتكمل بعينها، تقول: جَاءَ ضَرٌّ، أو لامًا، فيكمل بالفاء أو بالعين، تقول: جَاءَ ضَبٌّ أو رَبٌّ.

ومن النُّحاة من يكمل بالتضعيف، ولا يردّ شيئًا من حروف الأصل، فتقول في التسمية بالضاد المفتوحة من ضَرَبَ، والمضمومة من ضُرِبَ، والمكسورة من ضِرْب: قَامَ ضَاءٌ، وضُوٌّ، وضِيٌّ، ورَأَيْتُ ضَاءً، وضُوًّا، وضِيًّا، ومَرَرْتُ بضَاءٍ، وضُوٍّ، وضِيٍّ.

وإن كان ساكنًا فالفراء يمنع التسمية به، وغيره يُجيزه، وهو إمَّا كلمة أو بعض كلمة.

إن كان كلمة، فإمَّا أن يقبل الحركة أو لا؛ إن كان لا يقبل الحركة كالألِف من قَامَا، فقيل: لا تصحُّ التسمية به، وقيل: لا يمتنع فتُقلب همزةً، وتُضَعَّف فتلتقي همزتان والأولى، فلا يمنع من قلب الثانية أَلِفًا، فتقول: أَاأٌ، وقد قالت العرب: أَاأَلشجَر.

وإن كان يقبل الحركة وكان حرف لِينٍ، زِيدَ عليه من جنسه، فيحتمل الحركة، ويبدأ بهمزة الوصل، وذلك كالتسمية بالواو من ضَرَبُوا، والياء من اضْرِبِي، تقول: جَاءاوٌّ، وجَاءَايٌّ.

وإن كان بعض كلمة، فسيبويه يجتلب له همزة الوصل إن كان صحيحًا، فتقول في التسمية بالباء من اضْرِب: قَامَ ابٌ، ورَأَيْتُ ابًا، ومَرَرْتُ بَابٍ.

وفي " حواشي مبرمان " قال: في " كتاب الجرمي " في قول سيبويه: إذا سميت بالباء من اضْرِبْ: إِبٌ؛ خَطَأٌ؛ لأنَّه جاء بأَلِف الوصل فأدخلها على حرف متحرك، وأَلِف الوصل لا تدخل على المتحرك. انتهى.

وفيها قال بعضهم: لا يجوز أن تُسمِّيَ بالباء من اضْرِبْ إذا قلت: إِبٌ؛ لأنَّك إذا وصلتها بَقِيَتْ على حرفٍ واحدٍ، وهذا هو مذهب قوي، وهو خلاف مذهب سيبويه. انتهى.

وقال فيها أيضًا: قال أبو إسحاق: أُجيز أن أقطع الألِف، يعني: من أَبٌ، إذا سُمِّيَ بالباء. انتهى.

وإن كان عليلا فحاله كحال (لَوْ، وكَيْ، ومَا)، ومذهب المازني: أنَّه يزيد على السَّاكن الحرف الذي قبله، تقول: قَامَ رَبٌ، ورَأَيْتُ رَبًا، ومَرَرْتُ بِرَبٍ.

ومذهب الأخفش: أنَّه يردّ من ذلك الفاء ويأتي بهمزة الوصل، فتقول: اضْبِبٌ. ومن النُّحاة من يردّ الجميع ويقطع همزة الوصل، فيقول: إِضْرِبٌ.

وفي " البسيط ": كل واحد من الساكن والمتحرك إن سُمِّيَ به مختزَلا من كلمة مُعيَّنة، كأن تسمِّيَ بالراء أو الباء من اضْرِبْ.

أو غير متحرك، كأنْ تسمِّيَ بباء مُتحرِّكة بالفتح أو ساكنة، فرَأي الخليل وسيبويه في الصور: أن يُزاد حرف من جنس حركته ثم يُضعَّف، فإن كان أَلِفًا فتنقلب همزةً، فتقول: باءٌ، وبُوٌّ، وبِيٌّ.

وفرَّق الأخفش والمازني بين المقتطع، فزاد حرفًا من حروف الكلمة المُعيَّنة، وبين غير المقتطع، فزاد حرفًا من جنس الحركة كمذهب الخليل، ثم اخْتلفَا، فقال المازني: إن كان الحرف اللام أو الفاء رُدَّتِ العين، أو العين رُدَّتِ الفاء.

وفرَّق الأخفش بين ما يكون مِن اسم، فك (المازني)، أو مِنْ فِعْلٍ، فالمردود غير الفاء إن كانت التسمية باللام، واللام إن كانت بالفاء، وإن سُمِّيَ بالعين فيَرُدُّ الفاء، وغيرهم يردُّ الكلمة بأَسْرِها.

فإذا سمَّيْتَ بالباء من ضَرَبَ، فعلى رَأْيِ الخليل وسيبويه، تقول: باءٌ، وعلى رأي الأخفش: ضَبٌ، وعلى رأي المازني: رَبٌ، وعلى رأي غيرهم: ضَرَبٌ.

وإذا سمَّيْتَ بـ (فُو) قلت: فَمٌ، أو بـ (ذُو) بمعنى صاحب قلت: (ذَوًى) على رأي سيبويه، و(ذَوٌّ) على رأي الخليل.

وبِفِعْلٍ فيه همزة الوصل قَطَعَتها (لا) باسم هي فيه، أو بفعل محذوف الآخر فقط، نحو: يَغْزُ، ويَرْمِ، ولم يَغْزُ، قلت: قَامَ يَغْزٍ ويَرْمٍ، ومَرَرْتُ بيَرْمٍ ويَغْزٍ، ورَأَيْتُ يَرْمًى ويَغْزًى؛ وتقدَّمت هذه المسألة، وخلاف الكوفيين فيها.

أو محذوف ما قبل الآخر، نحو: يَبع، ويَقُمْ، ويَخَف؛ من: لم يَبعْ ولم يَقُمْ، ولم يَخَفْ، قلت: قَامَ يَبِيعُ، ويَقُومُ، ويَخَافُ، ورَأَيْتُ يَبِيعَ، ويَخَافَ، ويَقُومَ، ومَرَرْتُ بيَبِيعَ،

ويَخَافَ، ويَقُومَ؛ وكذا قياس ما كان على حرفيْن، نحو: قُلْ، وبِعْ، وخَفْ؛ تقول: قُول، وبِيع، وخَاف.

وعلى قول سيبويه، قيل: وخَيَّر بعضُهم بين هذا وبين التضعيف، فيقول: قُمٌّ، وبِعٌّ، وخَفٌّ.

وفي " البسيط ": إن كان على أكثر من حرفيْن، وكان فيه ما حُذِفَ لغير الجزم، لم يَرْجِع، كاسْتَعِذْ، أو بمحذوف الفاء واللام نحو: عِهْ، تقول: قَامَ وَعٍ، ورَأَيْتُ وَعَيًا، ومَرَرْتُ بِوَعٍ.

أو فيه حرف المضارعة، قلت: قَامَ يَقٍ، ورَأَيْتُ يَقِيًا، ومَرَرْتُ بيَقٍ، ولا ترد فاء الكلمة.

أو بمحذوف العين واللام، نحو: رَهْ، فقيل: تقول: ارْأَى، ترد المحذوف وتجتلب همزة الوصل وتصرفه، وقيل: تقول: رَاءٌ.

في " البسيط ": رَاءًا، كعَصاً، أو به وفيه حرف المضارعة نحو: يَرَ، من قولك: لَمْ يَرَ، تقول: قَامَ يَرَى، ورَأَيْتُ يَرَى، ومَرَرْتُ بيَرَى، تردّ لام الكلمة وتمنعه من الصرف.

أو بـ (أَرْمِ) وفيه هاء السكت، حذفتها وقطعت همزة الوصل، فقلت: قَامَ إِرْمٍ، ورَأَيْتُ إِرْمًى، ومَرَرْتُ بِإِرْمٍ.

أو بمفكوك للجزم أو الوقف، نحو: يَرْدُد وارْدُد، يُدْغَم فتقول: جَاءَ يَرُدَّ، ورَأَيْتُ يَرُدَّ، ومَرَرْتُ بيَرُدَّ؛ ويمنع الصرف وتقول: جاءني رُدٌّ، ورَأَيْتُ رُدًّا، ومَررتُ برُدٍّ، بحذف همزة الوصل وتصرف.

أو بما لَزِمَ طريقةً في الإعلال وحُذِفَ منه، ولا يكون في الأسماء رُجِعَ إلى قياس اعتلال الأسماء، فلو سمَّيْت بـ (قول) قلت: (قِيلٌ) على مذهب سيبويه. وبـ(صَيِدَ، وعَوِرَ) قلت: صَاد، وعَارٌ. وبـ (عَاوِر) قلت: عَاير.

وبـ (اغْضَضْ) قُلْت: إِعَضُّ، قاله سِيبوَيْه.

أو بمفكوك شذُوذًا لغير جازم، كأَنْ تُسَمِّي بـ (أَلْبُبٍ) من قوله[1]: [الرجز]

---

(١) انظر: الخزانة ٣٢١/٧، والأصول ٤٨٢/٣، والكتاب ٤٤٧/١.

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبُبِـهْ

لم يُغَيَّر.

أو بحرف معنى على حَرْفٍ واحدٍ، نحو: الباء من (بِزَيْدٍ)، واللام من (لِزَيْدٍ)، فكالمُسمَّى به من الحروف التي لغير معنى، تقول: قَامَ بِيٌّ ولِيٌّ، وما كان ساكنًا كلام التعريف تُجْلَبُ لها أَلِفًا، وقيل: يَبْقَى لها أَلِفُها المفتوحة، أو تُجْتَلَبُ لها مكسورة، أو تُجْرِيها مجرى ما هو على حرفَيْن كـ (قَدْ)؛ فيه نظر، قاله في " البسيط ": وعلى رأي الخليل هي بمنزلة (قَدْ).

أو على حرفَيْن نحو: (مُذْ) فيمن جَرَّ بها، فلا يُرَدُّ ما حُذِفَ منه، وكذا (أَنْ) الخفيفة، و(عَنْ، وهَلْ، وأَمْ)، تقول: هذا أَمٌّ.

وأجاز الفراء الحكاية، تقول: قَامَ مُذْ وهَلْ، ورَأَيْتُ مُذْ وهَلْ، ومَرَرْتُ بمُذْ وهَلْ.

وأطلق بعضهم الوجهَيْن في كل مبنيّ مُسمًّى به، وفي " كتاب الخليل ": تُضَعِّف فتقول: قَامَ مِنٌّ، ورَأَيْتُ مِنًّا، ومَرَرْتُ بمِنٍّ. وأنكره الزبيدي، ونسبه للَّيْث، وقيل: الوجه في هذا كله التضعيف.

وإن كان ثَانِيه معتلا، زِيدَ ثالثٌ من جنس الثاني، إلا إن كان الثَّالث محذوفًا فالقياس رَدُّه، نحو التسمية بـ: سَوْ، فإنَّه قيل: محذوف مِن (سَوْفَ)، وفي التسمية بـ(لا) تضعيف وبَهَمْزٍ، وبـ (لو) تُضَعَّف.

وقال سيبويه: بعض العرب يَهْمِزُ إذا كان المتحرِّك قَبْله مفتوحًا، فتقول: لَوْءٌ، وفي (فِي، وكَيْ): فِيٌّ، وكَيٌّ.

أو على أكثر من حرفَيْن صحيحًا، أُعْرِبَ كالأسماء نحو: (لَيْتَ، وإِنَّ، وثُمَّ)، فإن كان أَلِفًا جَرَى مجرى المقصور، نحو: إِلَى وعَلَى.

وما كان على وَزْنِه ما هو مُؤنَّث كفِعْلَى، نحو: (إلا، وإِمَّا)، فالحُكم على أَنَّ أَلِفه للتأنيث، وما قد يكون لغير تاء التأنيث نحو: (هَلا) تجعلها للتأنيث أو لغير التأنيث؛ لأنَّ الحروف مُؤنَّثة؛ ألا تَرَى أنَّك تلحقها في (رُبَّت، وثُمَّت)، إلا إنْ مَنَعَ من كَوْنِها للتأنيث مَانِعٌ كـ (لَوْلا، وحَاشِي).

وما كان منها لَيْسَ على مثال الأسماء، نحو: كَأَنَّ ويَكُن، أُجْرِيَت مجرى

الأسـماء الأعجميـة، وهـذه الحـروف فيهـا التـذكير والتأنيـث علـى معنـى الحـرف والكلمة، وإذا سَمَّيْتَ بها أنفسها لَمْ تدخلها (أَلْ).

قال سيبويه: وهي كالأعْلامِ في الجِنْس، فإن أَخْبَرْتَ عنها؛ فالحكاية نحو: (إنَّ) تَنْصِبُ الاسم وترفع الخبر، و(أَنْ) تنصب الأفعال.

وإذا سـمَّيت بـ (بِنْت) أو (أُخْت) مُـذكَّرًا، فهـو مـصروفٌ عنـد سـيبويه، ممنـوع الصرف عند قَوْمٍ منهم الفراء، أو بـ (هَنْت)، فقيل: تُرَدُّ إلى (هَنَهْ) وتُمْنَعُ الصرف.

وقيل: إذا سُـمِّيَ به في حَالَةِ الوصل فهي كـ (بِنْت)، أو في حالة الوقف فهي كـ(ثُبَة)، وعلى قول الفراء: تمنعه الصَّرْف في الحَالَيْن.

ولا يُغَيَّرُ كُلُّ وَاحِدٍ عن حاله، إذا سُمِّيَ به، والتسمية بذَيْت كهي بِبِنْت، على الخلاف، وبِذَيَّة كهي بِقُفَّة، وكَذَا كَيَّة، لكنَّهم لَمْ يتكلَّمُوا بها مُشَدَّدَة الياء على الأصل.

وإذا سُمِّيَ بـ (الأُلَى، أو الذي، أو التي أو اللائي، أو اللاتي)، فعَلَى مَذْهَب مَنْ يقول: تَعَرَّفَتْ بـ (أَلْ) نُزِعَتْ مِنْهُ، ونُزِعَت الصِّلَة إذا صار عَلَمًا، فأَغْنَى عن تعريف (أَلْ)، وعلى مَذْهَبِ مَنْ يقول: تعَرَّفَتْ بالصِّلَة و(أَلْ)، فقيل: تُحْذَفُ (أَلْ)، وقيل: لا تُحذف، بل تُزَالُ الصِّلَة فقط؛ لإغناء تعريف العَلَمِية عنها، قيل: هذا إِنْ لم يُلْحَظ فيه معنى الوَصْف، فإِنْ لحظ لم يَكُنْ بُدٌّ مِنْ (أَلْ) والصلة، ويُنَوَّن (أُلَى).

فـإن جُعِـل حَرْفُ الإعـراب يـاءً، كـ (الـذي، والتـي)، وثَبَتَتْ قَبْلَ التَّسمية وقـد نُزِعَتْ (أَلْ)، جَرَى مجرى (عَمٍ).

إلا أن يُسَمَّى به مُؤنَّث، فتكون في النَّصْب ممَّا دُون تنوين أو مُشَدَّدَة فـ (كَوَلِيّ)، ويظهر الإعـراب فيهـا أو حُـذِفَت، انْتَقَلَ الإعـراب إلـى مـا قبـل اليـاء، فتقـول: قَـامَ لَـذٌّ ولَتٌّ، ورَأَيْتُ لَذًّا ولَتًّا، ومَرَرْتُ بلَذٍّ ولَتٍّ.

فإن سُمِّيَ به مُؤنَّث، كان فيه الخلاف في (يَدٍ) مُسمًّى به، وإن ثَبَتَت الياء في اللائي واللاتي قبل التسمية، كَانَا من باب قَاضٍ، أو حُـذِفَتْ قبـل التسمية، كَانَا من باب نَار.

وحروف الهجاء موقوفة كما جاء في القرآن: الـم؛ أَلِف، لام، مِيم، ومـا آخـره أَلِفٌ قُصِر، نحو: بَا، تَا، ثَا، فإن دَخَلَ عليها عَامِلٌ أُعْرِبَت، ومَدّ المقصور، تقـول: كَتَبْتُ أَلِفًا وبَاء.

وحَكَى الفراء فيها الحكاية كحالها قَبْل أن يَدْخُل عليها عاملٌ، فتقول: كَتَبْتُ بَاتًا، والذي عليه كلام العرب الإعراب؛ فلو سمَّيْتَ به مُتَمَكِّنًا، فالإعراب ليس إلا.

ويُقال: زَايٌ وزَيٌّ، فإذا كَتَبْتَ: كَتَبْتُ زَاءً وزَيًّا، تُبدِلُ الياء في (زاي) همزة، وتُثَقَّلَ يَاءُ زَيّ، وكذا إذا سمَّيْت.

وقد يُقال: هذا بَا، وكَتَبْتُ باء؛ وهذا شاذ، فإذا عَطَفْتَ بعضَها على بعض، ظَهَرَ فيها شِبْهُ الإعراب، تقول: جِيمٌ، وكَافٌ، ويَاءٌ، كما ظهر في الأعداد إذا عَدُّوا وعَطَفُوا، ولم يَدْخُل عاملٌ، تقول: وَاحِدٌ، واثنان، وثلاثة، وأربعة.

وقد يُحكى المفرد المبني نحو: صَادَ، وقَافَ، ونُونَ؛ فسيبويه يُحرِّكه ولا يُنوّن، يجعله اسمًا للسورة مرفوعًا على تقدير: هذه قَافُ، أو منصوبًا على تقدير: اقْرَأْ، ويجوز صَرْفُها.

ومن نَوَّنَ جعله اسمًا للقول والكلام، ومن سَكَّنَهُ جعله صوتًا؛ إمَّا في مَوْضِع شيء، على قول بعضهم؛ أي: هذه سُورَة ما يُذْكَرُ فيه هذا الحرف، وإمَّا على (اقْرَأْ) هذا المعنى، وإمَّا لا في موضع شيء، بل مُجرَّد صوت على أنَّها حروفٌ من كَلِمٍ على التقطيع، أو على أنَّها تنبيه على تأليف السُّورة منه، فأمَّا قوله[1]: [الوافر]

أَنَا ابْنُ جَلا وطَلاع الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعِ العَمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فقيل: لَمَّا جَعَلَهُ اسمًا لأبيه حَكَاهُ، وهو فِعْلٌ غير مُسْنَد، وقيل: هو مسند لِضَمِيرٍ

---

(١) قائله: هو سحيم بن وثيل اليربوعي، وقيل: المثقب العبدي، وقيل: أبو زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفي. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها.

اللغة: "جلا" كشف "طلاع" صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود "الثنايا" جمع ثنية وهي العقبة، والمراد مقتحم الشدائد "العمامة" يريد ما تلبس في الحرب وتوضع في السلم، وهي البيضة.

المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسي عمامة الحرب تعرفون شجاعتي.

الشاهد: قوله: "جلا" فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضي.

انظر: الأشموني ٥٣١/ ٢، وابن هشام ٣٤٥/ ٣، وذكر في القطر ص٨٤، وسيبويه ٧/ ٢، وابن يعيش ٦١/ ١.

فحُكِيَ، وقيل: في موضع الصِّفَة لمحذوفٍ؛ أي: ابْنُ رَجُلٍ جَلا.

وقال عيسى بن عمر: سُمِّيَ بالفعل، وهو وَزْنٌ مُشْتَرَك ومنعه الصرف، وما جُمِعَ في حروف المعجم، وهو أبو جَادٍ وأخواته، فقد فَصَّل فيه سيبويه، فجعل (أَبَا جَادٍ، وهَوَّزًا، وحُطِّيًّا) عربية، وبَاقِيها أَعْجَمِيًّا.

وأجاز المبرد أنْ يَكُون كلهنَّ أعجميات؛ وعلى قوليْهما تتخرَّج التسمية بشيء منها في الصرف ومنعه.

باب النكرة والمعرفة

النكرة[(١)]: الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في جِنْسِه، إن اتَّفق أَنْ يُوجد له جنس، وأنكر النَّكِرَات شيءٌ[(٢)]، ثم مُتحيّز، ثم جسم، ثم نامٍ، ثم حَيَوَان، ثم مَاشٍ، ثم ذِي رَجُلَيْن، ثم إنسان، ثم رَجُل؛ فهذه تسعة لكلٍّ منها مُقابِله، والنكرة هي الأولى، والمعرفة طارئة عليها، هذا مذهب سيبويه.

وقال الكوفيون، وابن الطراوة: من الأسماء ما لَزِمَ التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مَرَرْتُ بزَيْدٍ، وزَيْدٍ آخر؛ وما التَّنْكِير فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم عندهم، قالوا: يُبْطِلُ مذهب سيبويه.

والمعرفة[(٣)]: الاسم الموضوع على أنْ يَخُصَّ واحدًا من جِنْسِه، وزعم ابن مالك أنّه لا يَمْكُن حدّ المعرفة، قال: لأنَّ منها ما هو معرفة معنًى نكِرَة لَفْظًا، نحو:

---

(١) النّكرة هو: الاسم الشّائع في جنسه، وهو كلّ اسمٍ يقبل دخول الألِف واللام عليه، أو يقع موقع ما يقبل الألِف واللام.

قال ابن مالك: "وتمييز النّكرة بعد عَدِّ المعارف بأن يُقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول (رُبَّ) و (الألف واللام)؛ لأنَّ من المعارف ما تدخل عليه (الألف واللام) كفضل وعبّاس، ومن النّكرات ما لا تدخل عليه (رُبَّ) ولا (الألف واللام) كـ(أين) و (كيف) و (عَريب) و (ديّار)". شرح التّسهيل ١١٧/١.

للنّكرة علامات كثيرة؛ منها: أن يقبل دخول (من) للاستغراق، نحو: (ما جاءني من رجل)، أو (كلّ) للاستغراق، نحو: (كلّ رجل يأتيني فله درْهم)، أو (كم)، نحو: (كم رجل جاءني). أو يكون حالاً، أو تمييزًا، أو اسم (لا) أو خبرها، أو مضافًا إضافة لا ترفع إبهامًا.

انظر: الفصول الخمسون ٢٢٥، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٢٩/١، والأشباه والنّظائر ٧٣/٣.

(٢) قال أبو البقاء في الكلّيّات ٨٩٦: "والنّكرات بعضها أنكر من بعض كالمعارف؛ فأنكر النّكرات: (شيء)، ثمّ (متحيّز)، ثمّ (جسم)، ثمّ (نام)، ثمّ (حيوان)، ثمّ (ماش)، ثمّ (ذو رجلين)، ثمّ (إنسان)، ثمّ (رَجُل). والضّابط: أنّ النّكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النّكرات".

(٣) قال ابن مالك: "من تعرّض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنىً نكرة لفظًا وعكسه...؛ فإذا ثبت كونُ الاسم بهذه المثابة، فأحسنُ ما يبيّن به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة". شرح التّسهيل ١١٥/١، ١١٦.

كَانَ ذَلِكَ عَامٌ أَوَّلُ، وعكسه، نحو: أُسَامَة، وما فيه الوجهان كواحد أُمِّه، وذي (أل) الجنسية، ورَدَدْنَا ذلك عليه في الشَّرح.

ولا تركيب في النَّكرات إلا ما شَذَّ من قولهم: بَيْتَ بَيْتَ، وكَفَّةَ كَفَّةَ، أو كان التنكير فيه نائبًا عن التعريف، نحو: مَرَرْتُ بمَعْدِي كَرِب، ومَعْدِي كَرِب آخر.

ويُوجد التركيب في النَّكرات، إلا ما شَذَّ من قولهم كثيرًا في لُغَةِ بعض العجم، كلغة الترك، وتتفاوت المعرفة في المراتب، خلافًا لأبي محمد ابن حزم؛ إذ ذَهَبَ إلى أنَّها لا تتفاوت وكلها مستوية، والتفريع على مذهب الجمهور، فقيل: المُضْمَر أَعْرَفُ، وهو مذهب سيبويه.

ويليه على قول هؤلاء العَلَم، ثم المُبْهَم، ثم ذُو (أَلْ)، والمضاف في رُتْبَةِ ما أُضِيف إليه إن كانت الإضافة محضة، إلا المضاف إلى المضمر، فإنَّه في رُتْبَةِ العَلَم.

وهذا الذي تَلقَّفْنَاه مِن أَفْوَاهِ المشايخ، خلافًا للمبرد؛ إذ زَعَمَ أنَّ المُضاف إلى واحدٍ منها، هو دون ما أُضِيف إليه في التعريف، وقيل: أَعْرَفُها العَلَم، ونُسِبَ إلى سيبويه وإلى الكوفيين، وهو قول الصيمري، وقيل: أَعْرَفُها اسم الإشارة، ويُنْسَبُ إلى ابن السراج، وقيل: أَعْرَفُها المُعرَّف بـ (أَلْ).

ولم يَذْهَبْ أَحَدٌ إلى أنَّ المضاف أَعْرَفُ المُعَارف، وقيل: أَعْرَفُها العَلَم، ثم المُضمر ذُو الأداة، ثم اسم الإشارة، ومذهب سيبويه: أنَّ العَلَمَ أَعْرَفُ من المبهم.

ومذهب الفراء: أنَّ المُبْهَم أَعْرَفُ من العَلَمِ، وبه قال جماعة، منهم ابن السراج، وابن كيسان، وهو مذهب المنطقيين.

والمعارف: في المشهور خمسة، وزاد بعضهم: المُنادَى والموصول، وهو اختيار ابن مالك.

فأمَّا المُنادَى؛ فما كان نكرة غير مُقبلٍ عليه، فلا خلاف أنَّه نكِرَة، وإنَّما الخلاف في العَلَم، والنَّكِرَة المقبل عليها، فقيل: النِّدَاء يُعرِّفُ النَّكِرَة المُقبل عليها، والعَلَم بعد زوال تعريف العَلَمِية.

والذي صَحَّحَهُ أصحابنا: أنَّ العَلَم في النداء بَاقٍ على تعريف العَلَمِية، وأنَّ النكرة المقبل عليها تَعرَّفَتْ بـ (أَلْ) المحذوفة منها، النائب حرفُ النداء منابها.

وأمَّا الموصول؛ فذَهَبَ الفارسي إلى أنَّه تعريفٌ بالعهد الذي في الصِّلَة.

ومذهب الأخفش: أنَّه تعرَّف بـ (أل)، وما ليس فيه (أل) فهو في معنى ما فيه (أل).

وأمَّا (أَيُّهم) فتُعرَّف بالإضافة، و(مَنْ، ومَا) المُستفهم بهما نكرتان، خلافًا لابن كيسان؛ إذ ذهب إلى أنَّهما مَعْرِفَتان، وضمير النكرة معرفة، خِلافًا لمن قال: إنَّه نَكِرةٌ.

وأمَّا ذُو (أل) والموصول، فقيل: هُمَا في رُتْبَةٍ واحدةٍ في التعريف، وقيل: ذو (أَلْ) أَعْرَفُ من الموصول، وقيل: الموصول أَعْرَفُ منه.

وقال أصحابنا: أَعْرَفُ المضمرات المُتكلّم، ثم المُخَاطب، ثم الغَائب؛ وأَعْرَفُ الأعلام أسماء الأماكن، ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس؛ وأَعْرَفُ المشار إليه ما كان للقريب، ثُمَّ للوَسَط؛ وأَعْرَفُ ذي (أل) ما كانت فيه للحضور، ثم للعهد في شخص، ثم للعهد في جنس.

وأسماء الأجناس لا يُعْرَفُ تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء، ممَّا هو معرفة: ابن آوى، وابن قِتْرَة، وممَّا هو نكرة: ابن لَبُون، وابن مخاض، وممَّا هو معرفة ونكرة: ابن عِرْس، وابن أَوْبَر، في مذهب سيبويه، خلافًا للمبرد في: ابن أَوْبَر؛ إذ زعم أنَّه نكرة فقط.

وقال ابن مالك في " التسهيل ": وأَعْرَفُها ضمير المُتكلّم، ثم ضمير المُخَاطب، ثم العَلَم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، ولا نعلم أَحَدًا فَصَّل في المضمر، فجعل العَلَمَ أَعْرَفَ من ضمير الغائب، إلا ابن مالك، والذي اختاره أنَّ المَعارِفَ خمسٌ، أَعْرَفُها العَلَم الشَّخصِي، ثم المُضْمَر، ثم المُبْهَم، ثم ذو (أل).

وأَنَّ المُضمَر، والمبهم، وذو (أل)، كُليَّات جُزْئِيَّات حالة الاستعمال؛ ألا ترى أنَّ كل مُتكلِّم يقول: أَنَا، وكل مخاطب يُقال له: أَنْتَ، وكل غائب يُقال له: هُوَ، كذا أسماء الإشارة، يُشَارُ بـ (هذا) لكل قريب، وبـ (هَذِي) لكل قريبة، وكذا الباقي.

باب المضمر

هذه تسمية البصريين، ويُسمِّيه الكوفيون: الكناية والمَكنيّ، ولا يحتاج إلى حَدٍّ ولا رَسْمٍ؛ لأنَّه مَحْصورٌ، وهو ينقسم إلى: مُتكلِّمٍ، ومُخَاطبٍ، وغَائِبٍ، في موضع مرفوعٍ، وموضع منصوب، وموضع مجرور.

وقسَّمُوا المرفوع إلى مُستَكِنٍّ وبَارِز، وأيضًا إلى مُتَّصِل ومُنْفَصِل، يجعلون المُسْتَكنّ من المتصل.

وقسَّمَه ابن مالك إلى: وَاجِب الخَفَاءِ: وهو ما لا يمكن أنْ يُرفع ظاهرًا ولا مضمرًا بارزًا، وإلى جائز الخفاء: وهو ما يمكن أن يرفع ذلك؛ وهذا اصْطِلاحٌ غريبٌ لا نعرفه إلا مِنْه.

فوَاجِبُ الخَفَاء المرفوع بالمضارع ذي الهمزة، نحو: أَفْعَلَ، أو النون: نَفْعَلُ، وبِفِعْلِ أَمْرِ المُخَاطب المُذكَّر نحو: افْعَلْ، وبمضارعه نحو: تَفْعَلُ، واسم فِعل الأمر مُطلقًا نحو: (صِهْ) للمُذكَّر والمفرد ومقابلهما، واسم الفعل الذي هو مضارع للمُتكلِّم نحو: أَوَّهْ؛ أي: أَتَوَجَّعُ، وأُفٍّ؛ أي: أَتَضَجَّرُ.

وفي " النهاية ": الضَّمِير المُستكنّ وُجُوبًا في تسميته اسمًا، نظر؛ لأنَّ الاسم والفعل والحرف يُطلق على الكلمة، وهذا ليس بكلمةٍ. انتهى.

وجائز الخفاء هو المرفوع بفعلٍ غائبٍ نحو: زَيْدٌ قَامَ، والغائبة نحو: هِنْدٌ قَامَتْ، أو معناه من اسم فِعْلٍ نحو: زَيْدٌ هَيْهَات، وهِنْدٌ هَيْهَات، واسم فاعل واسم مفعول، نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ، وهِنْدٌ ضَارِبَةٌ ومَضْرُوبَةٌ، وظرف نحو: زَيْدٌ عِنْدَك، ومجرور نحو: زَيْدٌ في الدَّارِ؛ فهذه يجوز فيها أن تَرْفَعَ الظاهر.

والمضمر البارز إلا ما كان من اسم الفعل الغائب والغائبة، فلا يرفع المضمر البارز، ولا يجوز: زَيْدٌ مَا هَيْهَات إلا هو، ولا هِنْد ما هَيْهَات إلا هي، ولا يَرْفَعَان المظهر المحصور، لا يجوز: ما هَيْهَات إلا زَيْدٌ، ويجُوزُ ذلك فيما تقدَّم ممَّا ذُكِرَ أنَّه جائز الخفاء.

البارز: إن عُنِيَ به المعنى بنَفْعَلُ، فهو (نَا) في موضع الرفع، والنصب، والجر، نحو: قُمْنَا وضَرَبَنَا زَيْدٌ، ومَرَّ بِنَا بَكْرٌ.

فإن كان في موضع رَفْعٍ بفعلٍ مَاضٍ، فتَاءٌ تُضَمُّ للمُتكلِّم، وتُفتح للمخاطب، وتُكسر للمخاطبة، نحو: ضَرَبْتُ، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتِ، وحُكي: ضَرَبْتِي، بياء ساكنة بعد كسرة المُؤنَّث.

قال الأخفش في كتابه " الأوسط ": هي لُغَة رَدِيئَة لرَبِيعَة، تقول: ضَرَبْتِيه، وأَعْطَيْتُكِيه للمَرْأَة، وتقول للرجل: أَعْطَيْتُكَاه. انتهى.

وأنشد أبو الفتح(١): [الهزج]

رَمَيْتِيـــه فأَقْصَدْتِ فمـــا أَخْطَأْتِ فـــي الرَّمْيَـــهْ
بســهْمَيْنِ مَلِيحَــيْن أَعَارَتْكِيهمـــا الظَّبْيَـــهْ

ولا تقعُ (أَنَا) مَوْقِع التاء، لا يجوز: فَعَلَ أَنَا، قاله سيبويه، وأَجَازَهُ غيره، فَخَصَّهُ الجرمي بالشِّعر، وأجاز فيه: قَامَ أَنَا، وقَامَ هُوَ.

وجوَّزه المبرد في الشِّعر والكلام، قال: وليس المعنى كمعنى التاء، بل لا يُقال ذلك إلا على معنى النفي والإيجاب؛ أي: ما قَامَ إلا أَنَا، وتقول للمخاطَبين مطلقًا: ضَرَبْتُمَا، وللمخاطَبين: ضَرَبْتُم، بسكون الميم مطلقًا أو بضمِّها، موصولة بواو مطلقًا، أو مع همزة القطع أو غير موصولة؛ فإن اتَّصَل بالميم ضمير نَصْبٍ، فالأعْرَفُ وَصْلُها بواو، وكذلك ميم: أَعْطَيْتُكُمُوه، وأَعْطَيْتُهُمُوه.

ويجوز التسكين، وليس تجويزه مُختصًّا بيونس، كما زعم ابن مالك، بل نَصَّ على جَوَازِه سيبويه، وذَكَرَ أَنَّ الوَصْلَ بالواو أكثر وأَعْرَفُ، وللمخاطبات: ضَرَبْتُنَّ.

وإن رُفِعَ البارز المتصل بفعل غير ماضٍ، فهو نونٌ مفتوحة للمخاطبات، نحو: اضْرِبْنَ تَضْرِبْنَ، والغائبات نحو: يَضْرِبْنَ، وأَلِف التَّثنية غير المتكلم نحو: افْعَلا، وتَفْعَلان، ويَفْعَلان، وواو للمخاطبين والغائبين: اضْرِبُوا، وتَضْرِبُونَ، ويَضْرِبُونَ، وياء للمخاطبة نحو: اضْرِبِي، وتَضْرِبِينَ.

وللغائب مطلقًا مع الماضي ما له مع المضارع، تقول: زَيْدٌ ضَرَبَ، هِنْدٌ ضَرَبَتْ، الزَّيْدَان ضَرَبَا، والفتحة في آخر فَعَلا من أجل الألف، قاله الفراء.

---

(١) لم ينسب إلى قائل معين، وقال البغدادي: إن أبا حيان أورده في تذكرته نقلا عن ابن جني. انظر: الخزانة ٢٦٣/٥، وشرح الرضي ٤٢٠/٢.

وقال البصريون: هي فتحة الماضي التي كانت قَبْلَ لحوق الألِف: الهِنْدَان ضَرَبَتَا، الزَّيْدُون ضَرَبُوا، الهِنْدَات ضَرَبْنَ، كما تقول: زَيْدٌ يَضْرِبُ، وهِنْدٌ تَضْرِبُ، والزَّيْدَان يَضْرِبَان، والهِنْدَان تَضْرِبَان، والزَّيْدُون يَضْرِبُون، والهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ.

وجَاء في الشِّعر الاجْتِزَاء بالضمة عن الواو، وللجمع في الماضي والأمر، وهو معدودٌ في الضَّرُورات. وبعض النُّحاة قال: من العرب من يقول في الجمع: الزَّيْدُون قَامُو، فيجزئ بالضَّمة، وأنشد[1]: [الطويل]

جَزَيْتُ ابن أَرْوَى بالمَدِينَة قَرْضَهُ وقُلْتُ لِشَفَّاعِ المَدِينَة أَوْجِف

حَذَفَ الواو وسَكَّن للوَقْفِ، فيَظْهَرُ أنَّه يُقال ذلك على قِلَّةٍ، ومذهب الجمهور أنَّ النُّون والواو، والألف والياء، ضمَائِر كما ذكرنا.

وذهب المازني إلى أنَّها عَلامَات، كالتاء في (قَامَتْ)، والضمير مُستكنّ كاسْتِكْنَانه في: زَيْد فَعَل، وهِنْد فَعَلَتْ، كما يقول الجمهور في: قَامَا أَخَوَاك، وقَامُوا إخْوَتُك، وقُمْنَ الهِنْدَات.

وذهب الأخفش إلى أنَّ اليَاءَ في (تَفْعَلِين) ونحوه حَرْفُ تَأْنِيث، والضمير مُستكنٌّ.

وفي " النهاية ": الياء في تَفْعَلِين عند المبرد عَلامةٌ للضَّمِير المُستكِنّ في فعل الواحد، وأبو الحسن يُجرِي ضمير التثنية والجمع مجرى ضمير الواحد، فكما أنَّ ضمير الواحد يستكنّ، فكذلك ضميرها. انتهى.

وذهب الجمهور، وسيبويه، وغيره: إلى أنَّها ضَمِيرٌ، ويُسَكَّن آخر الفعل المسند إلى التاء والنون، و(نَا) في ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَ، وضَرَبْنَا.

ويُحذف ما قبل آخر المسند من مُعتلّ، ويُقتصر على ذلك في الأمر والمضارع، نحو: خِفْن ولا تَخَفْنَ، وصِحْنَ ولا تَصِحْنَ، وقُلْنَ ولا تَقُلْنَ؛ وتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إلى فاء الماضي الثلاثي، نحو: طُلْتُ، وخِفْتُ.

وإن كانت الحركة التي كانت للعَيْن قبل الانقلاب فتحةً، أُبْدِلَتْ حركة الفاء بمجانس المحذوف ضمَّة إن كان واوًا، نحو: قُمْتُ، وكَسْرَة إن كان ياءً، نحو: بِعْتُ،

---

(١) البيت لابن مقبل، وانظر: الديوان ١/ ٩٤.

وربما نُقِل دون إسناد إلى أحد الثلاثة، وذلك في (كَادَ).

قال سيبويه: وحدَّثنا أبو الخطاب: أنَّ نَاسًا من العرب يقولون: كِيدَ زَيْد يَفْعَلُ كذا، يعني: في (كَادَ) أُخْتُ (عَسَى).

قال الأستاذ أبو علي: وهو شاذ.

وكذا في: زَالَ أُخْت، (كان) الناقصة، تقول: ما زِيلَ زَيْدٌ فَاضِلا، فإن مَاثِلَ حرفُ العِلَّة الحركة قَبْلَهُ، أو كان أَلِفًا حُذِف نحو: أَنْتُم تَدْعُون، وأَنْتِ تَرْمِين، وأَنْتُم تَخْشَون، وأَنْتِ تَخْشِين.

وإن كان الضمير واوًا والآخر ياء، أو بالعكس نحو: أَنْتُم تَرْمُون، وأَنْتِ تَغْزِين، الأصل: تَرْمِيُون، وتَغْزُوين، حُذِفَت الياء والواو، وهذا من عَلَم التصريف، استعجله ابن مالك فاتبعناه، وليس محل ذِكْره.

وضمير الغُيَّب العاقلين إن عَادَ على جمع سلامة، فبالواو نحو: الزَّيْدُون قَامُوا ويَقُومُون، ولا يجوز: قَامَ ولا قَامَتْ، وما اسْتَدَلَّ به ابن مالك على (الزَّيْدُون قَامَ) لا دليل عليه.

أو على جمع تكسير جَازَ بالواو، وكالوَاحِدَة نحو: الرِّجَال خَرَجُوا، وخَرَجَت الرِّجَال، وأَعْضَادُها.

أو على اسم جَمْع جاز بالواو، كضمير المفرد نحو: الرَّهْطُ خَرَجُوا، والرَّكْبُ سَارَ.

وضَمِير الاثنَيْن وضمير الإنَاث بعد أَفْعَل التفضيل، كهو بَعْدَ غيره، تقول: هذا أَنْبَلُ الرَّجُلَيْن وأَفْضَلُهُمَا، وهذه أَحْسَنُ النّسْوَة وأَجْمَلُهُنَّ.

وادَّعى ابن مالك أنَّه يأتي مُفْرَدًا مُذكَّرًا كثيرًا، مستدلا بما لا دليل فيه، فأَجَازَ: زَيْدٌ أَنْبَلُ الرَّجُلَيْن وأَفْضَلُهُ، وهِنْدٌ أَحْسَنُ النِّسَاء وأَجْمَلُه.

وإن عاد على جَمْع غير عَاقِل، فالتاء والنون، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ٢]، ﴿فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

والتاء بجمع الكَثْرَة أَوْلَى من النون، فـ (الجذُوع انْكَسَرَتْ) أَكْثَرُ من (الجذوع انْكَسَرْنَ)، وقد جاء كضمير المفرد: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦].

والضمير غير المرفوع مثل الضمير المرفوع، نحو: الجذُوعُ كَسَرْتُها وكَسَرْتُهُنَّ.

وإن عاد على أَقَلِّ جَمْع المؤنث غير العاقل، أو على العاقلات، كان جَمْعَ صِحَّة، أو جمع تكسير، فالنون أَوْلَى، نحو: الأَجْذَاعُ انْكَسَرْنَ، والأَجْذَاعُ كَسَرْتُهُنَّ، أَوْلَى من: الأَجْذَاع انْكَسَرَتْ، والأَجْذَاع كَسَرْتُها، والهِنْدَات والزَّيْنَبَات خَرَجْنَ، أَوْلَى من: خَرَجَتْ، قال تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وقالوا: النِّساء وأَعْجَازُها، ويجوز التَّخالف نحو: النِّسَاء خَرَجْنَ، وضَرَبْتُ زَيْدًا.

وقال ابن مالك: وقد يقعُ فَعَلْنَ مَوْقِع فَعَلُوا طَلَبًا للتَّشَاكل، وأورد الحديث وفيه: "ورَبِّ الشَّيَاطِين ومن أَضْلَلْنَ "[(١)]؛ أي: أَضَلُّوا أو أَضَلَّت، فلا تَتعيَّنُ فيه الواو كما قال.

ومن البارز المُتَّصل في الجرِّ والنصب ياء المتكلم: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، وكافٌ مفتوحة للمُخَاطب مكسورة للمخاطبة، نحو: أَكْرَمْتُكَ وأَكْرَمْتُكِ، فإن اتَّصَلَ بها (هاء) الإضمار، فالأَفْصَحُ أن لا تُشْبَع حَرَكَتُها، فتقول: أَعْطَيْتُكَه، وأَعْطَيْتُكِه.

وحكى سيبويه: الإشْبَاع في هذا عن ناسٍ من العرب، فتقول: أَعْطَيْتُكَاه، وأَعْطَيْتُكِيه، وحكى بعضهم ذلك، وإن لم يكن هاء إضمار، فتقول: أَعْطَيْتُكَا، وأَعْطَيْتُكِي.

وناسٌ من تميم ومن أسد يُبْدِلُون كاف المؤنث شِينًا، يقولون: إِنَّش ذَاهِبَةٌ؟ وما لَشِ ذَاهِبَةً؟ يريدون: إنَّكِ ومَا لَكِ، وتقدَّم هذا في باب البدل في التصريف.

وهاء الغائبة نحو: أَكْرَمَهَا، ومرَّ بِهَا، ومجموع الهاء والألف هو الضمير، وقيل: الألِفُ زَائِدَةٌ تَقْوِيَةٌ لحَرَكَة الهاء، وأَجَازَ قَوْمٌ حَذْفَ هذه الألِف، ومنه: الكَرَامَة ذَاتُ أَكْرَمَكُم الله بِهْ، يريد: بِهَا.

وهاء مضمومة للغائب نحو: ضَرَبَهُ، وهي وَحْدها الضمير، والواو تقويةٌ للحَرَكَة، خلافًا للزجاج؛ إذ زَعَمَ أنَّ الضمير مجموعهما.

وإن وَلِيَتْ هذه الهاء ياءً ساكنة نحو: وفِيهِ وعَلَيْهِ، أو كسرة نحو: (بِهِ)، فلُغَة

---

(١) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٦/٢٣، رقم ٢١١٦).

الحجاز ضَمّ الهاء مطلقًا، في هذا وفي غيره، نحو: ضَرَبْتُهُ، وبِهُ، وإِلَيْهُ. ولغة غيرهم كسرها بعد الكسرة وبعد الياء.

وقال الفراء: قُرَيْش، وأهل الحجاز، ومَن جَاوَرَهُم مِن فُصَحَاء اليمن، يَرْفَعُون الهاء من: (نُزِّلَ عَلَيْهُ الذِّكْرُ) [الحجر: ٦]، وعَلَيْهُمَا، وعَلَيْهُم، وعَلَيْهُنَّ، ولا رَيْبَ فِيهُ، ونَزَلَتْ بِهُ، وأهل نجد من بني تميم، وقيس، وأسد، يكسرونها.

وفي " البسيط ": تُكسر إذا كان قبلها كسرةٌ أو ياءٌ، ما لم تتَّصِل بضميرٍ آخر، نحو: يُعْطِيهُوه ولم يُعْطِهُوه. انتهى.

فإن وَلِيَتْ ساكنًا غير الياء ضُمَّت، نحو: مِنْهُ، وعَنْهُ، ومِنْ لَدُنْهُ، ولم يَضْرِبْهُ؛ وكذلك في التثنية والجمع نحو: مِنْهُمَا، ولم يَضْرِبْهُمَا، ومِنْهُم، ولم يَضْرِبْهُم، ومِنْهُنَّ، ولم يَضْرِبْهُنَّ.

وبنو تغلب يقولون: مِنْهِم، بكسر الهاء، وما أَدْرِي هل يَطَّرِدون ذلك في نحو: مِنْهُ، ومِنْهُمَا، ومِنْهُنَّ، ولا إذا كان ساكنًا غير الياء، وقال الفراء: هي لغة مرفوضة.

وتُشبع حركتها بعد متحرك، نحو: لَهُ وبِهِ، والاختلاس وتسكين الهاء عند سيبويه ضرورة، وحكاهما الكسائي عن بني كلاب وبني عُقيل لغة، تقول: لَهُ، وبِهِ، ولَهْ، وبِهْ. وقَرَأَ أَبُو جعفر: لَهْ وبِهْ، ويَعْقُوب (بِيَدِهْ) [البقرة: ٢٣٧] بالاختلاس على هذه اللُّغة.

فإن كان قبل الهاء حرفُ لِينٍ، نحو: رَأَيْتُ أَبَاه، وهذا أَبُوه، ومرَرْتُ بأَبِيه، فحَذْفُ الياء والواو أَحْسَن، والإتمام عربي.

فإن كان ساكنًا غير لَيِّنٍ نحو: مِنْهُ، وأَصَابَتْهُ، فالإتمام أجود، قاله أبو عمرو وسيبويه عن العرب، خلافًا للمبرد؛ إذ الاختلاس عنده أَجْوَد من الإشباع، وتبعه ابن مالك، وقرأ ابن ذكوان(١): (أَرْجِئْهِ) [الشعراء: ٣٦] بكسر الهاء من غير إشباع، بعد كسرة مفصول بينها وبين الهاء بساكن، وظاهر كلام ابن مالك اقتياسه.

فإن تحرَّكَ قبل الهاء ما فَصَلَ بينهما بساكن، حُذِفَ جَزْمًا أو وَقْفًا، نحو: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، و﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨]، جاز الإشباع، والاختلاس، والإسكان، وإشباع كسرة التأنيث في نحو:

---

(١) انظر: الكشاف ٢/٢٦٨.

ضَـرَبْتِيه، لُغـة رَبِيعيـة، وتقـول: ضَـرَبَكُمَا غُلامُكُمَـا، وضَـرَبَكُم غُلامُكُـم، وضَـرَبَكُنَّ غُلامُكُنَّ، بضَمِّ الكاف، وضَرَبَهُمَا غُلامُهُمَا، وضَرَبَهُم غُلامُهُم، وضَرَبَهُنَّ غُلامُهُنَّ، بضَمِّ الهاء.

ومَـنْ كَـسَر فـي (بِهِ، وفِيـهِ)، كَـسَرَ فـي بِهِمَـا، وفِيهِمَـا، وفِـيهِم، وفِيهِنَّ، ومَـنْ لَـمْ يَكْسِر، ضَمَّ، فقال: بِهُمَا، وفِيهُمَا، وفِيهُم، وفِيهُنَّ، والأَكْثَر الكَسْر.

وقال أبو عمرو: والضَّمُّ مع الياء أَكْثَرُ منه مع الكسر. قال: وأُناسٌ من العَرَب في (هُم)، إذا كَسَرُوا أَلْحَقُوا الياء، وهـم تميم وعامَّة قيس، وأناسٌ يُسكِّنُون الميم، وهم قومٌ من بني أسد، وكنانة، وقيس.

وكسر الكاف بعد الياء في الجمع، حكاها الفراء لُغَةً للنَّمِر، وقال: يقولـون: السلامُ عَلَيْكِم، قال: ولا نَعْلَمُ أحدًا من العرب قالها غيرهم.

وحكى سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، قال: مِنْ أَحْلامِكِم، وبِكِم، بكسر الكاف، وقال: وهي رديئة جدًّا.

وانتظمَ مِنْ نَقْلِ الفراء وسيبويه: أَنَّه إذا كان في الجَمْعِ في المُذكَّر قَبْلَ الكاف سَاكنٌ وهو الياء، أو كَسْرَة تُكْسَرُ الكاف، وهل يَكُون ذلك في التثنية أو في جمع المؤنث، نحو: بِكِمَا، وفِيكِمَا، وبِكِنّ، وفِيكِنّ، كما ذكره ابن مالك، يحتاج إلى نَقْلٍ، فإن كان قبل الكاف سَاكِنٌ غير الياء، فالضَّمّ نحو: لم أَضْرِبْكُم.

وتَسْكِينُ مِيمُ الجَمْع أَعْرَفُ من الإشبَاعِ والاختلاس؛ فإن وليها ضَمِيرٌ مُتَّصِل نحو: رَأَيْتُمُوه، فتقدَّم الكلام فيه، وكَسْرُ ميم الجمع بعد الهاء المكسور باختلاس قبل ساكن، نحو: ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٢٥]، وبإشباع دون ساكن أَقْيَس، نحو: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [الأنفال: ١٦]، و﴿تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧].

قال: ويَجُوز السكون نحو: يُوَلِّهِمْ، وفِيهِمْ، وضَمُّها قبل ساكن نحو: ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾، وإسكانها قبل متحرك نحو: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ﴾ أَشْهَرُ.

فإن كانت الهاء مضمومة نحو: ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨]، ويَضْرِبُهُم الرجل، فلا تُكْسَرُ الميم.

وإن كانت الهاء مُختلَفًا فيها، نحو: هَاء (عَلَيْهُمُ)، فمَنْ ضَمَّ، ضَمَّ الميم، نحو: ﴿إلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١].

ومن كَسَرَ الميم إذا لَقِيَها ساكنٌ، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، وبعض بني أسد يَكْسِرُ الهاء ويَضُمّ الميم، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾.

قال الفراء: لغة قريش، وبني سعد: الحَذْف، يعني: في ميم الجمع إذا لم تَلْقَ سَاكِنًا.

وفي " البسيط ": وأَمَّا ميم الجمع، فاللُّغَة الفُصَحى الحَذْف؛ فإن كان قبل الهاء ضَمَّةٌ أو فتحة، أو ألف أو واو، نحو: يَضْرِبُهُم، ولَنْ يَضْرِبَهُم، واصْطَفَاهُم، ويَغْزُوهُم؛ ضُمَّت الهاء أو كُسِرَت، أو ياء ساكنة نحو: بِهِم وعَلَيْهِم، فكَسْرُ الهاء أَفْصَحُ.

وقال الفراء: ضَمُّها لغة قريش، والحجاز، ومن حولهم من فُصحاء اليمن، فيَصِحُّ في عَلَيْهُم: عَلَيْهُمُو، وعَلَيْهِمِي، وعَلَيْهِم، وعَلَيْهُم، وعَلَيْهُمُوه، ويَمْتَنِعُ (عَلَيْهُمِي).

وإذا حَذَفْتَ حرف المد وَجَبَ إسكان الميم، ولا تُحرَّك إلا لالْتِقَاء الساكنيْن أو بِحَرَكَةِ الأصل، قال أبو حاتم: وهي لُغَةٌ فَاشِيَةٌ بالحرمين.

وقال الفراء: هي لُغَة بني أسد، والكَسْر لُغَة سُلَيْم، وقد تُكْسَرُ الميم قبل سَاكنٍ، وإن لم تكن الهاء مكسورة، نحو قوله[1]: [الكامل]

فَهُمُ بطَانَتُهُمْ وهُمْ وُزَرَاؤُهُم   وهُمِ القُضَاةُ ومِنْهُمِ الحكامُ

قال الفراء: العربُ جميعًا يقولون: هُمُ القُضَاة، فيَرْفَعُون الميم مِن (هُمْ) عند الألف واللام، إلا سُلَيْمًا فسَمِعْتُ بعضهم يكسِر الميم.

وفي " النهاية ": فِيهِمْ، فِيهِمِي، فِيهِمِ، فِيهُمُو، فِيهِمُو، فِيهُمْ، فِيهُمِى، فِيهِمُ، فِيهم، عَشر لُغَات، في كلّ هاء ضمير بعدها ميم وقعت بَعْدَ كسرة، نحو: بِهِم، أو ياء نحو: فِيهِم.

وكذلك إذا كانت منصوبة بمضارع لامه ياء، نحو: يُعْطِيهِم، فإن اتَّصَل به هاءُ

---

(١) انظر: الخصائص ١٣٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٥٨/٢.

مُذكَّر قُلت: يُعْطِيهِيه، ويُعْطِيهُوه، ويُعْطِيهُمُوه، ويُعْطِيهِمِيه، ولا يبعد من أَجَازَ (بِكِم) أن يجيز (يُعْطِيكِم) بكسر الكاف؛ لأنَّ قبلها الياء.

وأصل ياء المتكلم الحركة، ويجوز إسكانها، وإذا كانت في موضع نصب بفعل ماضٍ، أو مضارعٍ، أو أمرٍ، أو اسم فعلٍ، كان قَبْلها نُونٌ مكسورةٌ تُسمَّى نون الوقاية، نحو: يَضْرِبُني، وضَرَبَني، واضْرِبْني، وعَلَيْكَني، ورُوَيْدَني.

وسَمِعَ الفرَّاء بعض بني سُلَيْم يقول: مكَانَكِنِي؛ أي: انْتَظرني في مَكَانِكَ، فأمَّا إذا كان منصوبًا بالصفة نحو: الضَّارِبِي، إذا قُلنا: إنَّ الضمير منصوبٌ، فلا تَلْحَقُ النون، وتَلْحَقُ الفعل الذي لا يتصرف، نحو: هَبْ وتَعلَّم، ووَهَبَ بمعنى: جَعَلَ وعَسَى، فتقول: هَبْنِي شُجَاعًا، وتَعلَّمْنِي مُحْسِنًا، ووَهَبَنِي الله فِدَاكَ، وعسَانِي أن أَخْرُجَ.

ومذهب البصريين: وجوب لِحَاقها أَفْعَل في التَّعَجُّب، تقول: ما أَظْرَفَنِي.

ومذهب الكوفيين: الجواز، يقولون: مَا أَجْمَلَنِي، وما أَجْمَلِي.

وتقول في (لَيْسَ): لَيْسَنِي، وجاء (لَيْسِي) في الشِّعر، وجَوَّزه بعض أصحابنا في الكلام.

و(إِنْ) كانت اسمًا لـ (إنَّ) وأخواتها، جَازَ حَذْفُها في (إِنَّ وأَنَّ)، و(كَأَنَّ ولَكِنَّ) فصيحًا، تقول: إِنِّي وأَنِّي، وكَأَنِّي ولَكِنِّي، وهي المحذوفة في قول الأكثرين من البصريين والكوفيين، خلافًا لمن زَعَمَ أنَّ المحذوفة هي النون الأولى الساكنة، ولمن زعم أن المحذوفة هي الثانية، ونون الوقاية في هذين القولين ثابتة لم تُحذف.

والكثير: (لَعَلِّي)، وقَلَّ (لَعَلَّنِي)، وحَذْفُها من (لَيْتَ) عند سيبويه ضرورة، تقول: لَيْتِي. وقال الفراء: يجوز (لَيْتِي ولَيْتَنِي).

وإن كانت ياءُ المُتكلم في موضع جَرٍّ بـ (مِنْ وعَنْ)، فنَصَّ أصحابنا على أنَّ حَذْفَها منها لا يجوز إلا ضرورة، وظاهر كلام أبي موسى، وابن مالك، أنَّه يجوز في الكلام، فتقول: مِنِّي وعَنِّي، وإن اتَّصلَت بـ (لَدُن) فالتخيير، تقول: لَدُنِّي ولَدُنِي.

وقال ابن مالك: زعم سيبويه أنَّ عَدَم لحاقها من الضَّرُورَات. قال: وليس كذلك، بل هو جَائزٌ في الكلام الفصيح، وكَثُر في الرَّدِّ على سيبويه، وقد رَدَدْنَا عليه في الشَّرح، وأن سيبويه لم يَقُل ذلك إلا في (قَدْ).

وإن حُذِف نُون (لَدُنْ)، فقيل: (لَدُ)، فلا تلحق نون الوقاية، بل تقول: لَدَى، نَصَّ على ذلك سيبويه.

وأمَّا (قَدْ وقَطْ)، فمذهب الخليل وسيبويه، أنَّهما بمعنى: حَسْبِي، فإذا قُلت: قَدِي وقَطِي، فالياء في موضع جَرٍّ، والأعْرَفُ نون الوقاية فيهما، فتقول: قَدْنِي وقَطْنِي.

ونَقَلَ الكوفيون فيهما وَجْهَيْن:

أحدهما: أن يَكُونَا بمعنى: حَسْبِي، ويُعْرَبان، فتقول: قَطُ عبد الله دِرْهَمٌ، وقَدُ زَيْدٍ دِرْهَمُ، وما بعدهما مخفوض بالإضافة، ولا تَلْحَقُ فيهما نون الوقاية.

والوجه الثاني: أن يَكُونَا اسْمَي فِعلٍ مَبْنِيَّيْن على السكون، وتَنْصِبُ بهما، فتقول: قَطْ زَيْدًا دِرْهَمٌ، وقَدْ زَيْدًا دِرْهَمٌ، فإن اتَّصل بهما ياءُ المُتكلِّم، لحقتهما نون الوقاية؛ لأنَّها في موضع نصب، كما تلحق سائر أسماء الأفعال.

وحكى الكسائي عن العرب: قَطْن عبدِ الله دِرْهَمٌ، بخفض (عبد الله) ونَصْبِه، على أنَّ النُّون مِنْ سِنْخ الكَلِمَة، فإذا انْجَرَّ ما بعدها فهو مبنيٌّ على الفتح، لشبهه بـ (قَطْنَ) الذي هو اسم فعل.

وقال هشام: من نَصَبَ (عبد الله) مع النون، لَزِمه أن يقول مع ياء المتكلم: (قَطْنَنِي) بنُونَيْن، ولم يُسمع، فيحتمل أن يكون الأصل: قَطْنَنِي، فحُذِفَت النون كما حُذِفَت من إنَّنِي.

وعلى ما حكى الكسائي، أجاز هشام: أنَّ قَطْنِي دِرْهَمٌ، وأَنَّ قَدْنِي دِرْهَمٌ عليَّ، أنَّ الياء مخفوضة بالإضافة، والنون من سِنْخ الكلمة.

وأمَّا (بَجَلَى) فقد ذَكَرُوا أنَّها تكون اسم فعلٍ، والياء في موضع نصبٍ، بمعنى: كَفَانِي أو يَكْفِينِي، وإذا لم تلحق، فهي بمعنى: حَسْبِي.

وأمَّا لحَاقُ النُّون اسم الفاعل، نحو: أَمُسْلِمُنِي؛ فقيل: هي نُون الوقاية، وإليه ذهب ابن مالك، وقال فيه: إنَّه قد تَلْحَقه. وذَهَبَ غَيْرُه أنَّه تنوين، وهو مذهب هشام، وأجاز: هذا ضَارِبُنك، وضَارِبُنِي بالتنوين، والكاف والياء في موضع نصب.

وقال ابن مالك: وقد تَلْحَقُ أَفْعل التفضيل نون الوقاية، واسْتَدَلَّ لِمَا رُوي في

الحديث: " غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ "(١)، على عادته في إثبات القواعد الكليَّة، بما رُوي في الحديث، وأمَّا قوله(٢): [الوافر]

تَـــرَاهُ كَالثَّغَـــامِ يُعَـــلُّ مِـــسْكًا يَـــسُوءُ الفَالِيَـــاتِ إِذَا فَلَيْنِـــي

يريد: فَلَيْنَنِي.

فذَكَر ابن مالك: أنَّ مَذْهَب سيبويه: أنَّ المحذوفة هي نون الإناث، والباقية هي نون الوقاية، واختاره ابن مالك.

وذهب المبرد إلى أنَّ المحذوفة هي نون الوقاية.

وفي " البسيط ": لا خلاف أنَّ المحذوفة هي نون الوقاية، و(فَلَيْنِي) جاء في الشِّعر، ولا يُقاس عليه. انتهى.

وأمَّا قول الشاعر: [الطويل]

وشَمْسُك في شَرْقٍ وغَرْبٍ مُنِيرَةٌ فَمَا بَالُنِي أَشْكُو الظَّلامَ مِن الدَّهْرِ

فخطأ، والصواب: فمَا بَالِي، بغير نون.

والضمير المُنفصل المرفوع الموضع للمتكلم (أَنَا)، والهمزة والنون هو الضمير، والألِفُ زائدةٌ.

ومذهب الكوفيين: أنَّه كله الاسم، وفيه لُغَات تميم وبعض قيس، ورَبِيعة تُثْبِتُ

---

(١) أخرجه مسلم (٤/٢٢٥٠، رقم ٢٩٣٧)، والترمذى (٤/٥١٠، رقم ٢٢٤٠).

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب، وانظر: الديوان ١/١٧٣.

وقد والتقى برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان إسلامه سنة تسع وشهد اليرموك وقتل يوم القادسية.

الشرح: "كالثغام" جمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر، يشبه الشيب بثمرها، "يعل" من العلل يطيب شيئا بعد شيء، وأصل العلل الشرب بعد الشرب، "يسوء الفاليات": يحزنهن والفاليات -بالفاء- جمع فالية من فلى الشعر أخذ القمل منه، و"فليني" جمع المؤنث الغائب من الماضي من اللفظ المذكور.

المعنى: وصف شعره وأن الشيب قد شمله، والثغام نبت له نور أبيض يشب به الشيب.

الشاهد: في "فليني" حيث حذفت منه نون الوقاية.

وقال سيبويه ج٢ ص١٥٤ بعد أن ذكر البيت: يريد فلينني.

انظر: الهمع ١/ ٦٥، وابن يعيش ٣/ ٩١، وسيبويه ج٢ ص١٥٤ ورقم ٤٤٥ في الخزانة.

الألِف وَصْلا ووَقْفًا، والحجاز تُثبِتُها وَقْفًا وتحذفها وصلا، ولغة قضاعة: (آن) على وزن عَانْ، وجعله ابن مالك من باب المقلوب.

و(أَنْ) حكاها قطرب، وتلي (أَنْ) في الخطاب تاء، فتقول: أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُم، أَنْتُنَّ، والتاء وما بعدها حَرْفُ خطاب عند البصريين، فأَنْتَ عندهم مُركَّبٌ من اسمٍ وهو (أَنْ)، وحَرْفٍ وهو التاء، فلو سُمِّيَ به حَكَوْهُ.

وذهب الفراء إلى أنَّه بكماله هو الاسم، وذهب ابن كيسان إلى أنَّ التاء وما بعدها هي الاسم، وهي التاء التي في فَعَلْتُ وكُثِّرَتْ بـ (أَنْ)، هذا الذي اختاره.

ومن أسخف الأقوال ما ذهب إليه بعض المُتقدِّمين مِنْ أَنَّ: (أَنْتَ) مُرَكَّب مِن أَلِف أَقُوم، ونُون نَقُوم، وتاء تَقُوم، وأنَّ (أَنَا) مُرَكَّبٌ من أَلِف أَقُوم، ونون نَقُوم، مبنيٌّ على الضَّمِّ، وهو موضوع هكذا، وليس أَصْلُه (نَحُنْ) بضم الحاء وسكون النون، خلافًا لهشام.

و(هُوَ) للغائب المُذكَّر، و(هِيَ) للغائبة المُؤنَّثة، وهُمَا بجملتهما الاسم.

وذهب الكوفيون، والزجاج، وابن كيسان، إلى أنَّ الهاء من (هُوَ)، والهاء من (هي): هي الاسم، والواو والياء مزيدتان للتكثير، وتأوَّله ابن كيسان على سيبويه.

وأشهر اللُّغات فيهما إثباتُ الواو والياء مفتوحتَيْن مُخفَّفَتيْن، ويُسَكِّنهما قيس وأسد، يقولون: هُوْ وهِيْ، وحَكَى الكوفيون تشديدهما: هُوّ وهِيّ.

وقال ابن مالك: وتُشَدّدهما همدان، ويجوز في اللُّغة الأولَى تسكين الهاء فيهما بعد الواو، والفاء، وثُمَّ، واللام، وهي لُغَة نَجْد، والتحريكُ بَعْدَهُنَّ لغة الحجاز، وقد تَسْكُنُ الهاء بعد همزة الاستفهام وكاف الجر، قال ابن مالك: ولم يَجِئ إلا في الشِّعر. انتهى.

وقُرِئ شاذًّا[1]: ﴿لَكِنَّ هْوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، ﴿أَنْ يُمِلَّ هْوَ﴾ [البقرة:٢٨٢] بسكون الهاء، وحَذْفُ الواو من الضَّرُورات، فتقول: (هُـ، وهِـ)، وللغائبين: هُمَا، وللغائبات: هُنَّ، وهذه ألفاظٌ مرتجلة، وهي الضميرُ بجملتها، قاله أبو علي، وقيل: الأصل: هُو ما، وهُومُوا، وهُوَنَ، وهذه زوائدُ على أصل الضمير الذي هو: (هُو).

---

(١) انظر: الكشاف ١٥/٤.

الضمير المنفصل

المنصوب الموضع للمُتكلِّم: إِيَّاي وإِيَّانَا؛ وللمخاطب: إِيَّاكَ، وإِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ؛ وللغائب: إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُم، إِيَّاهُنَّ.

ومذهب سيبويه: أنَّ الضمير هو (إِيَّا) وحده، وما اتَّصل به حُروفٌ تُبيِّن أحوال الضمير من تكلُّمٍ، وخطابٍ، وغيبة. وعُزِي إلى الأخفش، واختاره الفارسي.

وذهب الفراء إلى أنَّ هذه اللَّوَاحِق هي الضمائر، وإيَّا دُعامةٌ زائدة تَعْتَمِدُ عليها الضمائر.

وذَهَبَ الكوفيون غير الفراء إلى أنَّه بجملته هو الضمير، يعني: (إيَّا) ولواحقه.

وفي " النهاية ": (إِيَّا) دِعَامَةٌ، واللَّوَاحِق هي الضمائر، قاله الكوفيون، وابن كيسان. انتهى.

وذَهب الخليل، والأخفش، والمازني، فيما نقل ابن مالك واختاره، إلى أنَّ (إيَّا) ضَمِيرٌ، وأنَّ اللَّوَاحِق ضمائر أُضِيفَتْ إليها (إيَّا).

وذهب الخليل فيما ذكر ابن عصفور، إلى أنَّ (إِيَّا) اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أُضِيفَ إليها (إِيَّا)، فهُنَّ في موضع خفض بالإضافة.

و(إيَّا) على اختلاف المذاهب لَيْسَت مُشتقَّة من شيء، وذَهَبَ أبو عبيدة إلى أنَّها مُشتقَّة، إمَّا مِنْ (أَوِّ) من قوله(١): [الطويل]

فَأَوِّ لِذِكْرَاهَا إذا ما ذَكَرْتُها ... ومِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وسَمَاءِ

فيكون من باب قوَّة، أو من الآية وعَيْنُها ياء؛ قولان: فوَزْنُه (إِفْعَلّ) أَصْله: إِأْوَوٌ، أو إِأْيَيٌ. أو (فِعْيَلّ) فأَصْله: إِوْيَوٌ، أو إِوْيَيٌ. أو (فِعْوَلٌّ) أصله: إِوْوَوٌ، أو إِيْوَيٌ. أو (فِعْلَى) فأصله: إِوْوَى، أو إِيْيَا، وليس في الاختلاف في (إِيَّا) ولا في وزنه كبير فائدة.

واللغة المشهورة كسر الهمزة وتشديد الياء، وبه قرأ الجمهور، وقُرِئَ بفتحها وتشديد الياء، وبكسرها والتخفيف، وبإبدال الهمزة هاءً مفتوحة والتخفيف، وبكسرها والتخفيف، وذكر ابن مالك: أنَّه يُقال بكسر الهاء وتشديد الياء.

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣، والخصائص ٣/ ٣٨، والصحاح واللسان (أوه) بلا عزو، وصدره بلا عزو أيضاً في الخصائص ٢ /٨٩، والمحتسب ١ /٣٩.

ويتَعيَّنُ انفصال الضمير إنْ رُفِع بمصدرٍ مُضاف إلى المنصوب معنًى، نحو: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ، وزَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ.

أو بِصَفَةٍ جَرَتْ على غير صاحبها، وهذا فيه تفصيل، فحَيْثُ أُلْبِس، بَرَزَ الضَّمير وجُوبًا، نحو: هندٌ ضَارِبُهَا أَنْتَ، أو ضَارِبها أَنْتُمَا، أو ضَارِبُها أَنْتُم أو نَحْنُ، ثُمَّ حُمِلَ ما ليس فيه على ما فيه اللَّبْس، فأبرز الضمير، نحو: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ؛ وأجاز الكوفيون أن لا يبرز هنا.

وكذا إذا تكرَّرَت الصفة، نحو: زَيْدٌ حَسِبْته أُمُّهُ عَاقِلَةٌ؛ فيجيزون: عَاقِلَةٌ هِيَ، و(عَاقِلَةٌ) دون الضمير، ويأتي الكلام على هذه المسألة في باب المبتدأ، إن شاء الله تعالى.

أو أضمر العامل، نحو(1): [الطويل]

إنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَـيْسَ إلـى حُـسْنِ الثَّنَـاء سَـبِيلُ

أو أُخِّر نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو كان حَرْفًا نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، أو فَصَلَهُ متبوع نحو: قَامَ زَيْدٌ وأَنَا، وقول من خَصَّ هذا بالشِّعر فَاسِد، أو وَلِيَ واو المصاحبة نحو(2): [الطويل]

---

(١) البيت للسموأل، وهو السموأل بن غريض بن عادياء الأزدي. شاعر جاهلي حكيم من سكان خيبر في شمالي المدينة، كان يتنقل بينها وبين حصن له سماه الأبلق. أشهر شعره لاميته وهي من أجود الشعر، وفي علماء الأدب من ينسبها لعبدالملك بن عبدالرحيم الحارثي. هو الذي أجار امرأ القيس الشاعر من الفرس.
انظر: منتهى الطلب من أشعار العرب ١/ ٣٦٨، ولباب الآداب للثعالبي ١/ ٤٨، والحماسة البصرية ١/ ١٩، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١/ ٦١، ونهاية الأرب في فنون الأدب ١/ ٣١٤، وصبح الأعشى ١/ ٢٧٣.

(٢) البيت لكعب بن جعيل، وهو كعب بن جعيل بن قمير بن عجرة التغلبي. شاعر تغلب في عصره مخضرم عرف في الجاهلية والإسلام. كان لا ينزل بقوم إلا أكرموه وضربوا له قبة. أدركه الأخطل في صباه وهاجاه وكان في زمن معاوية.
وشهد معه وقعة (صفين) قال المرزباني: وهو شاعر معاوية بن أبي سفيان وأهل الشام يمدحهم ويرد عنهم.
انظر: الأصول ٢١١/١، والكتاب ٦٠/١، والحلل في شرح أبيات الجمل ٦٨/١.

فكَـانَ وإِيَّاهَـا كَحَـرَّان لَـمْ يُفِـقْ   عـن المَـاءِ إِذْ لاقَـاهُ حَتَّـى تَقَـدَّدَا

أو (إلا) نحو: ﴿أَمَرَ أَلا تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

و[1]: [السريع]

قَـدْ عَلِمَـتْ سَـلْمَى وجَارَاتُهَـا   مَـا قَطَّـرَ الفَـارِسَ إلا أَنَـا

واتِّصاله مَنْصُوبًا بعد (إلا) ضَرُورَةً، نحو[2]: [البسيط]

وَمَـا نُبَـالِي إِذَا مَـا كُنْـتِ جَارَتَنَـا   أَنْ لا يُجَاوِرَنَـا إِلاكِ دِيَّـارُ

خِلافًا لابن الأنباري، فإنَّه أَجَازَ ذلك في الكلام.

أو (إمَّا) نحو: قَامَ إِمَّا أَنَا وإِمَّا أَنْتَ، أو اللام الفارقة نحو: إِنْ ظَنَنْتُ زَيْدًا لإِيَّاكَ.

وأجاز الأخفش: إِنْ قَعَدَ لأنَا، وإِنْ قَامَ لَنَحْنُ، وهو قول الكوفيين، جَعَلُوا (إِنْ) نافية. وعلى مذهب البصريين لا يجوز إلا مع النَّاسِخ من الأفعال، و(إِنْ) هي المُخفَّفَة مِن الثَّقِيلَة لا النافية.

---

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب.
انظر: البديع ١/٣٧، والصناعتين ١/٥٩، ودلائل الإعجاز ١/٢٥٩، وفرحة الأديب ١/١٠٣.

(٢) قال العيني ج١ ص٢٥٣ في شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد، وبحثت فلم أعثر على قائله.
الشرح: "وما نبالي" وما نكترث ولا نهتم، وأكثر ما يستعمل هذا بعد النفي، "جارتنا" تأنيث الجار، "ألا يجاورنا" جاء فيه علا يجاورنا بإبدال الهمزة عينا، "إلاك" أي: إلا إياك، "ديار" وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي "وما" الأولى نافية والثانية زائدة.
ويروى: "وما علينا إذا ما كنت..." ويروى: "ألا يجاورنا سواك ديار".
المعنى: إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا لا نبالي ألا يجاورنا أحد غيرك ففيك الكفاية، وحاصلة: أنت المطلوبة فإذا حصلت فلا التفات إلى غيرك.
الشاهد: في قوله: "إلاك" فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن يقول إلا إياك بالضمير المنفصل.
انظر: ابن الناظم ص٢٢، وابن عقيل ١/ ٤٧، والشاطبي والسندوبي وداود والأشموني ١/ ٤٨، والسيوطي ص١٤، والمكودي ص١٥، وابن هشام ١/ ٦١، وأيضا ذكره في المغني ٢/ ٧٨، والسيوطي في الهمع ١/ ٥٧، وابن يعيش في المفصل ٣/ ١٠١، والشاهد رقم ٢٨٣، في خزانة الأدب والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥.

أو فَصَلَهُ عَامِلٌ في مُضْمَرٍ قَبْلَهُ غير مرفوعٍ، إنْ اتَّفَقَا رُتْبَة، مثاله: عَلِمْتُنِي إِيَّايَ، وعَلِمْتُكَ إِيَّاكَ، وزَيْدٌ عَلِمْتُهُ إِيَّاهُ، ومَالُ زَيْدٍ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ؛ فإنْ كان الضمير مَرْفُوعًا نحو: ظَنَنْتُنِي قَائِمًا، وزَيْدٌ ظَنَّهُ قَائِمًا، فلا يَجُوز فَصْلُه.

وإن كان بَعْدَ المرفوع ضَمِيرَان واتَّفَقَا في التَّكَلُّم، فالانفصال في الثاني نحو: مَنَحْتَنِي إِيَّاي، ويَقْبُح الاتصال، فتقول: مَنَحْتَنِينِي.

أو في الخطاب، أو في الغيبة، واتَّحَدَا رُتْبَة، فالاختيار الانفصال، نحو: أَعْطَيْتُكُمَا إِيَّاكُمَا، وأَعْطَيْتُه إِيَّاهُ، وفاقًا للكسائي، ويجوز الاتصال، فتقول: أَعْطَيْتُكُمَاكُمَا، وأَعْطَيْتُهُوه.

وإن اختلف ضمير الغَيْبَة في إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث؛ فالفصل هو الكثير، نحو: هِنْدٌ الدَّرَاهِمُ أَعْطَيْتُهَا إِيَّاهُ، أو أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهَا، ويجوز الاتصال، فتقول: أَعْطَيْتُهَاهُ، وأَعْطَيْتُهُوهَا.

وإن اختلف الضَّمِيرَان بالنسبة إلى التكلم، والخطاب، والغيبة، بأَنْ كان أحدهما ضمير متكلم، والآخر ضمير مخاطب أو غائب، أو أحدهما ضمير مخاطب، والآخر ضمير غائب؛ فالذي يَلِي الفعل لا يكون إلا متصلا، فإن كان أَقْرَب، جاز في الثاني الاتصال والانفصال، نحو: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ، وأَعْطَيْتَنِيه، والدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وأَعْطَيْتُكَه.

ولم يذكر سيبويه في هذا إلا الاتصال، وحكى غيره الانفصال، فقال السيرافي: لا يُجيز سيبويه فيه الانفصال.

وقال الأستاذ أبو علي: الانفصال أَفْصَحُ، وتأوَّل كلام سيبويه، فإن كان من باب (ظَنَنْتُ)، فنصَّ سيبويه على أنَّ الانفصال الوجه، نحو: حَسِبْتُنِي إِيَّاهُ، وحَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، والاتصال قليل.

ولا يجوز مع الاتصال إلا تقديم الأسبق، نحو: يَا غُلامُ أَعْطَانِيكَ زَيْدٌ، ولا يجوز: أَعْطَاكنِي زَيْدٌ.

فأمَّا ما رُوي من قول عثمان رضي الله عنه: (أَرَاهُمُنِي البَاطِلَ شَيْطَانًا)، فقال ابن مالك: كان قِيَاسه: أَرَانِيهم. وليس كما قال، بل قياسه: أَرَاهُم إِيَّاي.

وإن كان الذي يلي الفعل أبعد، فمذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه: وجُوب الانفصال، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُه إِيَّاك، والدِّرْهَم أَعْطَيْتُه إِيَّاكَ.

والثاني: مذهب طائفة من القدماء، وتبعهم المبرد: جَوَاز الاتِّصال والانفصال، والانفصال أحسن.

والثالث: مذهب الفراء: وجُوبُ الانفصال، إلا أن يكون ضَمِير مُثنًّى أو ضمير ذكور، فيَجُوزَان، والانفصال أحسن، نحو: الدِّرْهَمَان أَعْطَيْتُهُمَاك، والغِلْمَان أَعْطَيْتُهُمُوكَ، والزَّيْدَان ظَنَنْتُهُمَاكُمَا، والزَّيْدُون ظَنَنْتُهُمُوكُم.

والرابع: مذهب الكسائي، وهو كمذهب الفراء، إلا أنَّه يجيز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة المؤنث، نحو: الدَّرَاهِم أَعْطَيْتُهُنَّكُنَّ؛ والذي وَرَدَ به السماع مذهب سيبويه.

وإذا كان الضميرُ منصوبًا بمصدرٍ مضافٍ إلى مُضْمَر قَبْلَه، هو فاعل، أو مفعول أوَّل، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير، هو مفعول أول، نحو: زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِيهِ، أو مِنْ ضَرْبِكَهُ، والدِّرْهَم عَجِبْتُ مِن إِعْطَائِكَهُ زَيْدٌ، والدِّرْهَمُ مُعْطِيكَهُ زَيْدٌ، فالاتصال عربي، والانفصال هو الكثير، وإنْ تَسَاوَيَا في القُرْبِ أو البُعْدِ، فالانفصال نحو: هِنْدٌ زَيْدٌ عَجِبْتُ مِن ضَرْبِهِ إِيَّاهَا، ولا يجوز: من ضَرْبِهِيهَا، إلا ضرورة، نحو[1]: [الطويل]

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

أو في نَادِرٍ: وانْضَرْهُمُوهَا.

وإن لم يكن فاعلا ولا مفعولا أوَّل، والضمير ضمير رفع، انفصل نحو: زَيْدٌ عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ هُو.

وقد عقد بعض شيوخنا عقدًا في المضمرات بحسب اتصالها وانفصالها، فقال:

---

(١) لشاعر جاهلي اسمه مغلس بن لقيط، كان له أخ عزيز عليه بار به فمات وبقي له اخوان أو قريبان اسمهما مدرك ومرة، لقي منهما ما يضايقه فتذكر أخاه الذي مات وقال في ذلك أبياتا منها هذا البيت.

انظر: خزانة الأدب ٢٩٦/٥، والمخصص ٢٨١/٢، والمفصل ١٦٩/١.

المضمر المرفوع إنْ عَمِلَ فيه معنى، انفصل، وذلك المبتدأ، نحو: أَنَا زَيْدٌ. أو لفظ هو المبتدأ، انفصل، نحو: الفَاضِلُ أَنْتَ. أو غيرهما فعلا، اتصل، نحو: ضَرَبْتُ. أو فَصَل بـ (إلا)، انفصل: مَا قَامَ إلا أَنْتَ. أو كان في معناها، انفصل، في الشِّعر نحو[1]: [الطويل]

أَنَـا الذَّائِـدُ الحَـامِي الـذِّمَارَ وَإِنَّمَـا ... يُـدَافِعُ عَـنْ أَحْـسَابِهِم أَنَـا أَوْ مِثْلِـي

وإذا اتَّصَل والفعل مَاضٍ بَرَزَ، إلا المُفْرَد الغائب، مُذكَّرًا أو مُؤنَّثًا، نحو: زَيْدٌ ضَرَبَ، هِنْدٌ ضَرَبَتْ.

أو أَمرٌ بَرَزَ في غَيْرِ مُفْرَد مُذَكَّر: اضْرِبِي، اضْرِبَا، اضْرِبُوا، اضْرِبْنَ.

أو مضارعٌ لمُتكلِّم استتر: أَقُومُ نَضْرِبُ، أو لمخاطب، فكذا لمفرد مُذكَّر: يَضْرِبُ.

أو صفة لِمَن هي له اسْتَتَر: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبُها، أو لغيرها بَرَزَ في الأعرف: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبته هِيَ.

أو اسم فعل اسْتَتر، نحو: نَزَالِ. أو مَصْدَرٌ نائبٌ مَنَاب الفِعل، اسْتَتر نحو: ضَرْبًا زَيْدًا. أو مناب (أنْ) والفعل، انفصل نحو: زَيْدٌ عَجِبْتُ مِن ضَرْبِهِ أَنْتَ، والوَجْهُ خَفْضه: زَيْدٌ عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ إِيَّاهُ. أو حرف انفصل: ما أَنْتَ مُنطَلِقًا.

والمنصوب إن نُصِبَ بفعلٍ وهو (كان)، فالمختار الانفصال، أو (ظَنَّ) وهو الأول، اتصل، والثاني كمَنْصُوبِ (كان) أو غيرها، مُتعديًا إلى واحدٍ، اتصل، أو إلى

---

(١) قائله الفرزدق همام بن غالب وهو من قصيدة لامية من القصائد التي عارض فيها جريرا ويهجوه.

الشرح: "الذائد" -بالذال المعجمة- المدافع "الحامي" من الحماية وهو الدفع "الذمار" -بكسر المعجمة وتخفيف الميم- ما يجب على الإنسان حمايته والمحافظة عليه.

المعنى: "أنا الذائد" أمنع عن قومي وأحمي حماهم، وليس هذا إلا أنا أو من يماثلني في الصفات.

الشاهد: في "وإنما يدافع عن أحسابهم أنا" حيث أتى فيه بضمير منفصل وهو "أنا" لأنه واقع بعد إلا في المعنى، إذ المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، وقال الشيخ عبد القاهر: ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة؛ لأنه ليس به ضرورة.

انظر: ابن هشام ١/ ٦٨، والأشموني ١/ ٥٢، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٢.

اثنين وهو أوَّل فكذلك، أو ثانٍ والأول محذوف فكذلك.

أو مذكور واجتمعا، وقدِّمت ما له الرُّتْبَة، اتصل لا غير، نحو: أَعْطَيْتُكَهُ، أو ما رُتْبَته التأخير، انفصل لا غير، نحو: أَعْطَيْتُه إِيَّاكَ، فإن كَانَا في درجةٍ واحدةٍ، فالاختيار انفصال الثاني، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، ويجوز: أَعْطَاهُوهَا، وهو عربي، وليس وجه الكلام.

أو اسم فاعل تعدَّى إلى اثنين جَرَى مجْرَى الفعل، أو لواحد نحو: الضَّارِبُكَ، والضَّارِبُوكَ؛ ففيه الخلاف، ويجري مجرى: حَسَنُ الوَجْه جَمِيلُه، والحَسَنُ الوَجْهُ الجَمِيلُه.

أو مصدرًا على من قال: ضَرْبًا زَيْدًا، اتصل، فتقول: ضَرَبَهُ، ويَسقُطُ التنوين لمكان المتصل كما في (ضَارِبُكَ).

ويظهر لي أنَّ خلاف الأخفش في الموضعيْن واحد، فالهاء في موضع نصب، كما قال في (الضَّارِبُهُ). وسيبويه يقول: في مَوْضِع خَفْضٍ.

أو اسم فِعْل، اتَّصل: عَلَيْكَهُ، ورُوَيْدَهُ، وعَلَيْكَنِي، ومن العرب من يقول: عَلَيْكَنِي، وعَلَيْكَ إِيَّاي، قاله سيبويه.

أو حرفٌ وهو (إِنَّ)، اتصل نحو: إِنَّكَ فَاضِلٌ. أو (ما)، انفصل نحو: مَا زَيْدٌ إِيَّاكَ.

وما كان وَاجِبَ الاتصال نحو: أَكْرَمَكَ، أو جائزه نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُكَ إِيَّاهُ، وإذا تقدَّمَ وَجَبَ انْفِصَاله نحو: إِيَّاكَ أُكْرِمُ، وزَيْدٌ إِيَّاهُ ظَنَنْتُكَ.

وعقد بعض أصحابنا أيضًا عقدًا في ذَلِكَ، فقال: إذا تقدَّم العامل، أو فُصِلَ بينهما بحرف عطفٍ، أو (إلا)، أو ما في معناها على الخلاف، انفصل؛ فإن كان غير ما ذكر والعامل حرفٌ، لم يتَّصِل إلا في (إِنَّ) وأخواتها، أو اسم مصدر، منوَّن أو غير منون، مضاف لظاهر أو لمضمر مثله، انفصل، وقد يتصل.

والمضمر الغائب إن اختلفا أو أقرب منه، انفصل، أو أبعد، جاز الاتصال، والانفصال أحسن وأفصح، واسم الفاعل واسم المفعول كذلك.

أو اسم فعل نحو: رُوَيْد، فالاتصال عند سيبويه لا غير، وأجاز غيره الانفصال، أو ظرف، أو مجرور فهُمَا.

أو فعل متعدٍّ إلى واحدٍ، اتصل، أو إلى اثنين من باب أَعْطَى، وهُمَا غائبان من جنس واحد، فالانفصال أحسن.

وأنكر الكوفيون الاتصال، وزَعَمُوا أنَّ البصريين قَاسُوه، نحو: أَعْطَيْتُهُوه، وهو مسموعٌ عن العرب.

أو متكلمان، أو مخاطبان، انفصل المتأخِّر منهما، أو مختلفان وتقدَّم الأقربُ، فسيبويه لم يذكر إلا الاتصال، وذكر غيره الانفصال، ولا يُجيز سيبويه: أَعْطَيْتُهُوكَ.

وحكى سيبويه عن طائفة جَوَازَهُ، وزعم المبرد أنَّ الصواب مذهبهم، وأَجَازَهُ الكوفيون في التثنية والجمع، فقالوا: أَعْطَيْتُهُمَا كُمَا، وأَعْطَيْتُهُمُو كُمْ، وأجاز الكسائي: أَعْطَيْتُهُنَّ كُنَّ، ومنع الفراء الاتصال.

فإن كان ناسخًا نحو: (كان)، فالانفصال أحسن، خلافًا لابن الطراوة، أو (ظَنَنْتُ) فكَأَعْطَيْتُ، إلا إن اخْتلفَا وتقدَّم الأقرب، فيختار فيه الانفصال، أو أَعْلَمُ والكل ضمائر، فحُكم الأول والثاني حُكم باب (أَعْطَيْت).

وبعض مضمر، وبعض ظاهر، والمضمرُ واحد، وصلته، أو اثنان أَوَّلٌ وثَانٍ، أو ثالث، فكَأَعْطَيْتُ، أو ثَانٍ وثَالِث، فكَأَعْطَيْت. انتهى ما ذكره في هذا العقد.

وأمَّا ثاني مفعولي أَعْطَيْتُ في باب الإخبار إذا أَخْبَرْتَ به، فالانفصال، خلافًا للمازني؛ إذ يختار الاتصال، فتقول على رَأْيِه: الذي أَعْطَيْتُه زَيْدًا الدِّرْهَم، وعلى الانفصال: الذي أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ الدِّرْهَم.

وإذا حُصِر الضَّمير بـ (إنَّمَا)، نحو: إنَّما قَامَ أَنَا، فانفصاله عند سيبويه ضرورة، وعند الزجاج ليس بضرورة، وقال ابن مالك: يتعَيَّنُ انفصالُه.

وزعم ابن مالك: أنَّ اتِّصال الضمير إذا وَقَعَ خبرًا لـ (كان) وأخواتها، نحو: الصَّدِيق كُنْتُه أو كُنْتَهُ، هو الكثير، وهو خلاف ما نَصَّ عليه سيبويه عن العرب: أنَّ الاتصال قليل، وأن انفصاله هو الكثير، فتقول: الصَّديقُ كُنْتُ إِيَّاهُ، وهو ظَاهِرُ إطلاقهم أنَّ ذلك جارٍ في أخواتها، فتقول: الصَّدِيقُ أَصْبَحْتُ إِيَّاهُ، أو أَصْبَحْتُه.

وقال محمد بن مسعود الغزني: خبر (كان) خَاصَّة إذا كان ضميرًا كاسمه، جاز اتِّصَاله نحو: فإِنْ لا تَكُنْها أو تَكُنْهُ، وذلك لأنَّ (كان) أكثر استعمالا من أخواتها. انتهى. فعلى هذا يجوز: كُنْتُه، ولا يجوز: أَصْبَحْتُه ولا أَمْسَيْتُه. وقال صاحب

"المستوفي "، وهو أبو سعيد الفرخان: خبر (كان) شديدُ الشَّبه بالحال، إلا أنَّه قد يجيء معرفة، في نحو قوله(١): [الطويل]

فــإنْ لا يَكُنْهَــا أو تَكُنْــهُ فإنَّــه أَخُوهَــا غَذَتْــهُ أُمُّــهُ بِلِبَانِهَــا

وليس يشركها في هذا الحُكم غيرها من أخواتها. انتهى، ويعني: أن يكون ضميرًا متصلا.

فصل

ضميرُ المتكلم وضمير المخاطب تُفَسِّرهما المشاهدة

وضمير الغائب يحتاج إلى مُفَسَّر، والأصل في مُفسَّره أن يكون مُتقدِّمًا عليه، فإذا تقدَّم اسمان مستويان في الإسناد، كان الضميرُ عائدًا على الأقرب، إلا إنْ دَلَّ دَلِيلٌ على أنَّه لغَيْرِ الأقرب، مثال: (جَاءَنِي زَيْدٌ وعَمرٌو أَكْرَمْتُه) فالضَّمِير لعَمْرو، و(اشْتَرَيْتُ جَوَادًا وغُلامًا فرَكِبْتُه) فالضمير للجواد.

فإن لم يستوِيَا في الإسناد، وكان الثاني في ضِمْن الأول، عَادَ على المُتقدِّم، خلافًا لأبي محمد ابن حزم في زَعْمِه: أنَّ الضمير في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، عائدٌ على الخنزير لا على اللحم؛ لكَوْنِه أَقْرب مذكور.

ثُمَّ المُفسَّر؛ إمَّا مُصرَّحٌ بلفظه نحو: زَيْدٌ لَقِيتُه، أو مُستغنًى عنه بحضور مدلوله حِسًّا، مثل: أَنْ يَخْطرَ بذِهْنِك أنَّ مُخَاطَبَك سَأَلَكَ عن حالة شَخْصٍ، فتقول: هو مُسَافِرٌ. وتمثيل ابن مالك هذا بقوله: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦]، ليس بصحيح، بل هذان ممَّا تقدَّم مُفسِّره، مُصرَّحًا به لَفْظًا.

قال ابن مالك: أو مُستغنًى عنه بحضور مدلوله عَلَمًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ونقول في هذا: إنَّه عَائِدٌ على ما دَلَّ عليه قوله:

---

(١) هذا البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي رحمه الله، وقبله بيت يوضح معناه وهو:

دع الخمر يشربها الغـواة فإنني رأيت أخاها مجزئا بمكــانها

قالوا: أراد بقوله: أخاها، الزبيب، أو ما يصنع منه من النبيذ لأنهما، هما والخمر المصنوع من العنب ينتميان إلى أصل واحد.

انظر: الخزانة ٥/٣٢٠، ونفح الطيب ١/٦٩٠، والإنصاف ٢/٨٢٣.

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقوله: ﴿عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥].

قال ابن مالك: أو بِذِكْر ما هُوَ له جزء، كقوله[1]: [الطويل]

لَعَمْرُكَ ما يُغْنِي الثَّرَاءُ عن الفَتَى ... إذا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وضَاقَ بهَا الصدرُ

قال: فالضمير عائد على النفس، والفتى في قوله: لَعَمْرُكَ ما يُغْنِي الثَّرَاءُ عن الفَتَى... مُغْنٍ عن ذِكْرِ النفس؛ لأنها جزء منه.

وقال ابن هشام: الضميرُ يعود على النَّفْس، ولم يتقدَّم لها ذِكْرٌ، لكن الحَشْرَجَة وضِيق الصَّدْر دَلا عليها.

ومن ذلك: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ، ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، ونحوهما، الضمير يعودُ على المصدر الدَّال عليه (كَذَبَ)، والدال عليه (اعْدِلُوا)؛ لأنَّه أحد جزأي الفعل.

قال ابن مالك: أو كُلّ، نحو: ﴿وَلا يُنْفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤]، فالذَّهَب والفِضَّة بعض المَكْنُوزَات، فأَغْنَى ذِكْرهما عن ذِكْر الجمع، فكأنَّه قال: أَصْنَافُ ما يُكْنَزُ، ويمكن النزاع في هذا.

قال ابن مالك: أو نظير مثاله: عِندِي دِرْهَمٌ ونِصْفه؛ أي: ونصف دِرْهَم آخر. وأصحابنا يُعبِّرون عن مثل هذا بأنَّه يعود على الظاهر لفظًا لا معنًى، ومنه: ظَنَنْتُ وظَنَنْتُه زَيْدًا قَائِمًا، ومنع ابن الطراوة هذه المسألة، وتأتي في باب الإعمال، إن شاء الله تعالى.

وقال ابن مالك: أو مُصَاحَب بِوَجْهٍ ما، كقوله: ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة:١٧٨]؛ أي: إلى العَافِي الدَّال عَلَيْهِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقد كَثَّر ابن مالك أمثلة ممَّا يُفسِّره ما يُفهم من سياق الكلام، ولم يتقدَّم مُفَسّره ولا تَأَخَّر.

وأصحابنا قَسَّمُوا ضمير الغائب إلى: ما يتقدَّم عليه مُفَسّره لفظًا ورتبة نحو:

---

(١) البيت لحاتم الطائي، وقد تمثلت به أم المؤنين السيدة عائشة رضي الله عنها وأرضاها عندما احتضر سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فقال لها : يا بنية! لا تقولي هكذا، ولكن قولي: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ) [ق:١٩].
انظر: العقد الفريد ٧٦/٢، وبهجة المجالس ٢٤٥/١، ونهاية الأرب ١٦٦/٥.

ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ، أو لَفظًا دون رُتْبَة نحو: ضَرَبَ زَيْدًا غُلامُهُ، أو رُتْبةً دون لَفظٍ نحو: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ.

وإلى ما يُفسّره ما يُفهم من سياق الكلام، وهو ما عُلِمَ المُرَاد به، ولم يتقدَّم مُفسّره ولا تأَخَّر عنه بوجه من الوجوه الثلاثة، مثل: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ، غُلامَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ، وضَرَبَ غُلام أَخِيهِ زَيْدٌ.

واسم الفاعل يُجرَى مجرى الفعل في هذا، نحو: هِنْدٌ ضَارِبٌ غُلامَهُ زَيْدٌ من أَجْلِها، ومَرَرْتُ بامْرَأةٍ ضَارِبٍ غُلامَهُ أَخُوهَا.

وأمّا إنْ تأَخَّر المُفسّر نحو: ضَرَبَ غُلامُهُ عَمْرًا، فأجازه ابن جني، وقبله أبو عبد الله الطوال، من أهل الكوفة، والأخفش من أهل البصرة، ذَكَرَهُ عنه في " الغرة "، قال: ورَوَوْا: ضَرَبَتْ جَارِيَةٌ يُحِبُّها زَيْدًا، واختاره ابن مالك، وقد جاء في الشِّعر ما ظاهره جواز ذلك، وقَصَرَهُ على الشِّعر دون الكلام أحمد بن جعفر.

وشرط ابن مالك في إجازة ما اختاره، أن يكون صاحبُ الضمير قد شارَكَ في العامل، نحو: ضَرَبَ غُلامُهَا هِنْدًا، فالناصب لصاحب الضمير الذي هو (هِنْدٌ)، هو الرَّافِع لغُلامها الذي هو الفاعل، فلو لم يُشَارِك فقُلت: ضَرَبَ غُلامُهَا جَارَ هِنْدٍ، لم يَجُز؛ لأنَّ الضمير الذي هو لـ (هِنْدٍ) لم يشارك الفاعل الذي هو (غُلامُها) في العامل الذي هو (ضَرَبَ)؛ لأن (هِنْدًا) مخفوضٌ بالإضافة، و(غُلامُها) مَرْفُوعٌ بـ (ضَرَبَ).

ونَقَلُ ابنِ مالك عن الكوفيين: أنَّهم لا يُجيزون مثل: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ، ولا غُلامَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ، ولا (فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ)، و(شَتَّى تَئُوب الحَلَبَةُ)، وأنَّ سَمَاعَ ذلك صحيحٌ عن العرب، تَخْلِيط خَبَر منه في القنل؛ لأنَّ الكُوفِيين فَصَّلُوا في الضمير إذا تأَخَّرَ العامل عن المفعول.

والفاعلُ بين أن يكون مُتَّصلا بالمعفول مجرورًا، أو بما أُضِيف إلى المفعول، نحو: إرَادَتَهُ أَخَذَ زَيْدٌ، وغُلام أَبِيه ضَرَبَ زَيْدٌ؛ فهذا جائزٌ عندهم.

أو مُتَّصِلا به في موضع نصبٍ، فلا يجوز عندهم نحو: ضَارِبُهُ ضَرَبَ زَيْدًا، وفي موضع جَرٍّ، جاز عندهم نحو: غُلامَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ.

وإن كان مُنفصلا عمَّا تقدَّم، فلا يجوز عندهم تقديمُ المفعول، ومَثَّلُوا ذلك بمُثُلٍ كثيرة، منها: مَا رَأَى أَحَبَّ زَيْدٌ، ويَوْمَ يَقُومُ يَتَخَلَّص زَيْدٌ، ويَوْمَ يَقُومُ يَجِيء

خَالِدٌ، وإِذَا قَامَ سَرَّكَ زَيْدٌ، وما يُعْجِبُه يَتْبَعُ أَخُوك؛ فهذه كلها منعها الكسائي والفراء، وأجازها البصريون.

فإن كان العاملُ مُقدَّمًا، جازت المسائل عند الكسائي والفراء، فتقول: أَخَذَ مَا أَرَادَ زَيْدٌ، وأجاز الكسائي وأصحابه: مَا أَرَادَ زَيْدٌ أَخَذَ، وما في مَوْضِع نَصْب بأَخَذ، وثَوْبَ أَخَوَيْك يَلْبَسَان.

وقد تكرَّرَ لابن مالك هذا التخليط في آخر الفصل الثالث من باب تعدِّي الفعل ولزومه، ونتكلَّم عليه إن شاء الله ثَمَّة.

وفي " الغرة ": أجازوا: أَخَذَ مَا أَرَادَ زَيْدٌ، ومنع الكوفي: مَا أَرَادَ أَخَذَ زَيْد، وأجاز البصري وهشام: زَيْدًا غُلامَهُ ضَرَبَ، في كل تصريف الفعل، ومنعها الفراء جمعيها، وأجازها الكسائي في اسم الفاعل. انتهى.

وأمَّا ما يتقدَّم الضمير، ويتأخَّر عنه مُفسّره وجوبًا؛ فمنه المجرور بـ (رُبَّ)، نحو: رُبَّهُ رَجُلا صَحِبْتُ، والمرفوع بِنِعْمَ وبِئْسَ، وما جرى مجراهما، نحو(١): [البسيط]

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلا وكَانَ لمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

وظَرُفَ رَجُلا زَيْدٌ؛ ففي (نِعْم) ضَمِير فَاعِل يُفسِّرُه التمييز بعده، هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنَّه لَيْسَ فيه ضميرٌ، بل الاسم المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل بـ (نِعْم وبِئْس)، ويأتي الكلام على ذلك في باب (نعم وبئس)، إن شاء الله.

والمرفوع بأوَّلِ المتنازعين، نحو(٢): [الطويل]

---

(١) البيت لزهير، انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٦٥٩.

تعر: تنزل، و المرتاع: الخائف. الوزر: الملجأ. يمدح الهرم ابن سنان بأنه ملجأ كل خائف و غياث كل ملهوف.

(٢) قال العيني: أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد.

الشرح: "جفوني" فعل ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة، والجفاء: أن تفعل بغيرك ما يسوءه أن تترك مودته، وتقول: جفاه يجفوه جفاء وجفوة، "الأخلاء" جمع خليل وهو كالصديق وزنا ومعنى، "جميل" الشيء الحسن من الجمال وهو الحسن، "مهمل" اسم فاعل من الإهمال وفعله أهمل، يقال: أهملت الشيء، إذا خليت بينه وبين نفسه.

المعنى: أن الأصدقاء لم يلتزموا واجب الصداقة من البر والوفاء وعدم تتبع هفوات الصديق، أما =

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاءَ إِنَّنِي   لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيّ مُهْمِلُ

وهذا لا يجوز عند الكسائي والفراء، ويأتي في باب الإعمال، إن شاء الله تعالى.

والضَّمِير الذي أُبْدِل منه المُفَسّر، نحو ما حكى الكسائي: (اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرَّءُوف الرَّحِيم)، وهذه المسألة التي يجيزها الأخفش، ومنعها غيره.

والضمير الذي يُفَسِّره الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام:٢٩]، قاله الزمخشري، واختاره ابن مالك، وهو عند أصحابنا ممَّا يُفَسّرُه سياق الكلام.

وضمير الشَّأن والقِصَّة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦].

وذكر الفراء ضمائر يُفَسِّرُها ما بعدها، غير هذه، فمن ذلك: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة:٩٦].

وقول العرب: كان ذلك مرَّةً، وهو يَنْفَعُ الناس أَحْسَابُهُم، وقول الشاعر[1]: [الطويل]

بِثَوْبٍ ودِينَارٍ وشَاةٍ ودِرْهَمٍ   فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَاسُ

وأمَّا ضمير الشَّأن فمُذكَّر، وضميرُ القصة مُؤنَّث، وهذا اصطلاح البصريين، ولا يُعْطَفُ على هذا الضمير، ولا يُؤكَّد، ولا يُبْدَلُ منه، ولا يتقدَّم خَبَرُهُ عليه ولا جزء

=

أنا فقد التزمت برهم، ولم أنظر إلا للحسن من أفعالهم.

الشاهد: في "جفوني ولم أجف الأخلاء". حيث أعمل الثاني وهو "لم أجف" في "الأخلاء" فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول وهو "جفوني" في ضمير وهو واو الجماعة. فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر. ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب.

انظر: التصريح ١/ ٣٢١، والهمع ١/ ١٠٩، والدرر ١/ ٤٥، والعيني ٣/ ١٤، وشرح ابن الناظم ١٠٥/١، وشرح ابن هشام ٢/ ٢٨، وشرح الأشموني ٢٠٤/١.

(١) انظر: همع الهوامع ٨٥/٣.

من خبره، خِلافًا ليوسف ابن أبي سعيد السيرافي؛ فإنَّه أجاز في قوله[١]: [الطويل]

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ المرَاغَةِ تَمِيمًا بجَوْفِ الشَّام أَمْ مُتَسَاكِرُ

أن يكون في (كان) ضمير الشأن، وابن المراغة وسكران: مبتدأ وخبرًا، يُفَسِّر ضمير الشأن، ولا يُفسَّرُ بمفرد، ويُسمِّيه الكوفيون مجهولا، وهو اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل.

وزعم ابن الطراوة أنَّه حرف، فمثل: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، ولَيْسَ زَيْدٌ قَائِمٌ؛ فإلْغَاء لـ(كان)، وليس، وأخواتهما.

وأَمَّا: إنَّه أَمَةُ الله ذَاهِبَةٌ، فحَرْفُ كَفٍّ (إنَّ) عن العمل، وفي[٢]: [الخفيف]

إنَّ مَنْ يَدْخُل الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وظِبَاءَ

(إنَّ) مُلْغَاة، وأمَّا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فهو هنا فَسَّره المعنى؛ أي: المَعْبُودُ الله أَحَد.

والتفريعُ على مذهب الجمهور، فلا يُفسَّرُ إلا بجُمْلَةٍ خبريَّة مُصرَّح بجُزْئيها. وأجاز الكوفيون وأبو الحسن، نحو: ظَنَنْتُه قَائِمًا زَيْدٌ، ولا يجيزه البصريون، ولو سُمِع هذا التركيب (كَانَ زَيْدٌ) مبتدأ، والجُمْلَة قَبْله خَبَرٌ عنه.

ولا يجيز البصريون: ما هُوَ بقَائِمٍ زَيْدٌ، ولا ما هُوَ قَائِمًا زَيْدٌ، ولا كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ، على إضمار الاسم في (كان).

وأجاز الكوفيون: كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ، ففي (كان) عندهم ضَمِير المجهول، وقَائِمًا: خَبَر (كَانَ)، وزَيْدٌ: مرفوع بقَائِم، ولا يُثَنَّى (قائم) ولا يُجمع؛ لرفعه الظاهر، هذا مذهب الكسائي.

وذهب الفراء إلى جواز: كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ، على أن يكون (قَائِمًا): خبر كان، وزَيْدٌ: مرفوع بـ (كان) وقائمًا معًا، ولا يُثَنَّى قائمًا لرفعه الظاهر؛ وللكوفيين تفاريع من هذا النوع، ستُذكر في باب (كان)، إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت للفرزدق، وانظر: الخزانة ٢٩٠/٩، وأساس البلاغة ٢٢٢/١، والجمل في النحو ١٤٧/١.

(٢) البيت للأخطل التغلبي، وانظر: الخزانة ٤٣٥/١، وسمط اللآلئ ٦٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧١/١.

وأجاز الكوفيون: إنَّه ضَرَب، وإنَّه قَامَ، على حَذْفِ المسند إليه (الضَّرْب، والقِيام)، فبَقِيَ مفردًا، وإفراد هذا الضمير لازم، فتقول: إنَّه أَخَوَاكَ قَائِمَان، وإنَّهُ إِخْوَتُكَ ذَاهِبُون.

وذَكَرَ أصحابنا: أنَّ هذا الضمير يكون مُذكَّرًا ومُؤنَّثًا، سواء كان بعده مُذكَّرًا أم مُؤنَّثًا، نحو: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وهو هِنْدٌ قَائِمَة، وهِيَ هِنْدٌ قَائِمَة، وهِيَ زَيْدٌ قَائِم؛ وإن كان المُسْتَحْسَن التَّذْكِير مع التَّذْكِير، والتأنيث مع التأنيث، هذا مذهب أهل البصرة.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المخبَر عنه، إن كان مُذكَّرًا فالضمير مُذكَّر، وإن كان مؤنثًا فالضمير مُؤنَّث، فتقول: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وكَانَتْ هِنْدٌ قَائِمَة، للمُشَاكَلَة، ولا يجوز عندهم: كَانَتْ زَيْدٌ قَائِم، ولا كَانَ هِنْد قَائِمَة.

وقال الفراء: العَرَبُ تُدخل الهاء مع (أَنَّ) دلالة على الفعل بعدها، فإذا قالوا: إنَّه قَامَ زَيْدٌ، دَلُّوا بالهاء على أَنَّ الفِعْلَ بعدها لمُذكَّر، وإذا قالوا: إِنَّهَا قَامَتْ هِنْدٌ، دَلُّوا على أنَّه لمُؤنَّث.

فإذا كان بعدها فِعل مُذكَّر، لم يَجُز إلا التذكير، وإذا كان فعل مؤنث، جاز التذكير والتأنيث، نحو: إنَّه قَامَتْ هِنْدٌ، وإنَّهَا قَامَتْ هِنْدٌ، وإذا كان بعدها فِعل مُذكَّر، لم يجز فيه التأنيث، نحو: إنَّه قَامَ الهِنْدَات، وإنَّه جَلَسَ جَوَارِيك، ولا يجوز (إنَّهَا).

وقال البصريون والكسائي: إذا ذُكِّرَت الهاء، فهو كِنَايَة عن الأمر والشَّأْن، وإذا أُنِّثَت فهي كناية عن القصة؛ قيل: فألْزَمَهُم الفرَّاء أنْ يَقُولُوا: إنَّها قَامَ زَيْدٌ، وهذا معدوم في كلام العرب.

ولابن مالك مُخالَفةً للفريقيْن وترجيحات، قال: وتَذْكِيره لازمٌ ما لَمْ يَلِهِ مُؤنَّث، نحو: إنَّها جَارِيَتَاك ذَاهِبَتَان , وإنَّها نِسَاؤُكَ ذَاهِبَات، أو مُذكَّر شُبِّه به مُؤنَّث، نحو: إنَّها قَمَرُ جَارِيَتك.

أو فِعْل بعلامة تأنيث، يعني: إنَّه يكون مُسنَدًا إلى مُؤنَّث، نحو: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله[1]: [الطويل]

---

(١) قاله أبو خراش الهذلي "ديوان الهذليين ٢/ ١٥٨" والرواية فيه "بلى إنها"، وهي رواية القالي في الأمالي، وديوان الحماسة ١/ ٤٥٩.

والكلوم: جمع كلم ويعني به الحزن عند ابتداء المصيبة.

=

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّما نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي

فالتَّأْنِيث في هذه المسائل عنده أجودُ من التَّذْكِير، والتذكير مع ذلك جائز.

فإن كان المؤنث الذي في الجُملة بعد مُذكَّر لم يُشَبّه به مُؤنَّث، فحُكْمه التذكير، نحو: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، أو ما وَلِيَ الضمير من مُؤنَّث شُبِّه به مُذكَّر، نحو: إنَّه شَمْسُ وَجْهك. أو كان الفعل الذي وَلِيَ الضَّمير بلا علامة تأنيث، نحو: إنَّه قَامَ جَارِيَتُكَ، لم يُكْتَرث بالتأنيث في هذه الصور، والحُكم فيها التذكير.

وثبت في نسخة من " التسهيل ": فإن كان فيها مُؤنَّث ليس فَضْلَة، ولا كفضلة، اخْتِيرَ التأنيث باعتبار القصة، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء:٩٧]، و﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦].

واحترز بقوله: (لَيْسَ فَضْلَة)، من قوله[1]: [الطويل]

أَلا إِنَّهُ مَنْ يَلْغُ عَاقِبَةَ الهَوَى

وبقوله: (ولا كَفَضْلَة)، من قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه:٧٤]؛ إذ المعنى: نُجزه جَهَنَّم. انتهى.

وهذا الضمير يَبْرُزُ مبتدأ عند الجمهور، خلافًا لأبي الحسن والفراء، فإنَّهما منعَا ذلك، ولا يُجيزانه إلا إن كان معمولا لـ (كان، وإنَّ) وأخواتهما، ويَبْرُزُ أيضًا في نحو: مَا هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ؛ فهو اسم (مَا)، والجملة في موضع نصب على أنَّه خَبَرُها.

وقيل: لا يجوز، ومن أجاز قال: يجوز دخول (إلا) على الجملة الواقعة خبرًا، كما تدخلُ على الخبر فيبطل العمل، فتقول: مَا هُوَ إلا زَيْدٌ قَائِم، وكذا في الاستفهام، فتقول: هَلْ هُوَ إلا زَيْدٌ قَائِم.

ويبرز منصوبًا في باب (إنَّ، وظَنَّ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، وهو مَسْمُوع في (إنَّ، وأَنَّ)، ويَحْتَاجُ في دخولها في أخواتها إلى سماع.

=

انظر: شرح ديوان الحماسة ١/٢٤٤، وصبح الأعشى ٨/٣٠١، والكامل في اللغة ١/١٥٦.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢/١٨٠.

ويبرز أيضًا في باب (ظَنَّ)، نحو قوله[1]: [البسيط]

عَلِمْتُه الحَقَّ لا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقًّا تَنَلْ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرِ

ويَسْتَكِنُّ في باب (كان)، نحو: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، واختلفوا في هذا التركيب، فأجازه الجمهور، وأنكر الفراء سَمَاعه، وهو محجوجٌ بوجوده في كلامهم.

وفي باب (كاد) خِلاف جَوَّزه سيبويه فيه، نحو قراءة من قرأ[2]: ﴿ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٧] بياء الغيبة في يَزِيغ، ومنعه بعضُهم، وتقدَّم مذهب ابن الطراوة في لحاق هذا الضمير.

والضَّمائر كلُّها مَبْنِيَّة، وإذا اجتمع ضمير مُتكلِّم، ومُخَاطب أو غَائِب في إسنادٍ، كان الحُكْم للمُتكلِّم نحو: أَنَا وأَنْتَ قُمْنَا، وزَيْد أَنَا وهُوَ قُمْنَا، وأَنَا وزَيْدٌ قُمْنَا، أو مخاطب وغائب، فالحُكْم للمُخَاطب، نحو: زَيْد أَنْتَ وهُوَ قُمْتُمَا، وأَنْتَ وزَيْد قُمْتُمَا، وسواء تقدَّم الغَائِب أو المخاطب، وكذا لو تقدَّم المخاطب أو الغائب على المُتكلِّم.

والفَصْلُ: هو صِيغَة ضمير مُنْفَصل مرفوع، ويُسمِّيه الفراء وأَكْثَرُ الكوفيين: عِمَادًا، وبعض الكُوفيّين يُسمِّيه: دِعَامَة، ويُسمِّيه المَدَنِيُّون: صِفَة، وأكثر النُّحاة يذهب إلى أنَّه حرف، وصحَّحه ابن عصفور.

وذهب الخليل إلى أنَّه ضَمِيرٌ بَاقٍ على اسْمِيَّتِه، ومحلُّ هذا الفصل المبتدأ والخبر ونواسخه، واختلفوا في وقُوعِه بين الحال وصاحبها، فمنعه الجمهور.

وحكى الأخفش في " الأوسط ": مَجِيء ذلك عن العرب، ومَن قَرَأَ[3]: ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ [هود: ٧٨]، بنصب (أَطْهَر)، لاحِنٌ عند أبي عمرو. وقال الخليل: والله إنَّه لعظيم، جعل أهل المدينة هذا فصلا.

وشرط الفصل أن يَتقدَّمه معرفةٌ، نحو: زَيْد هُوَ الفَاضِل، فلو قُلْت: ما ظَنَنْت أَحَدًا هو القَائِمَ، وإِنْ كَانَ أَحَدٌ لهُوَ القَائِمَ، وكَانَ رَجُل هُوَ القَائِم، أجاز ذلك الفراء وهشام، فنَصَبَا (القَائِم)، وجَعَلا هو فَصْلا، ومنع ذلك سيبويه والبصريون.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: الكشاف ٢/ ٤٨٢.

(٣) انظر قراءة عيسى بن عمر، وما قاله له أبو عمرو بن العلاء، في طبقات فحول الشعراء ص: ١٨.

والمعروف من قول الكوفيين أجازة مثل(١): [الوافر]

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

فعلى هذا يجوز فيه الفصل، كما ذهب إليه هشام والفراء، ومِنْ شَرْطِه عند البصريين أن يتوسَّط بين الأول وخَبَره.

وأجاز الفراء تقديمه أول الكلام، ومنه عنده: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال أيضًا: إذا ابْتَدَأْتَ بالاسم، فأَنْتَ مُخيَّر في نحو: جَاءَ زَيْدٌ وأَبُوهُ قَائِم، أن تقول: وَهُوَ أَبُوهُ قَائِم، وهو الأحسن، وكذا زَيْد ذَاهِب. فإن كان فيه الفعلُ أو معناه، نحو: أَتَيْتُ زَيْدًا وقَائِمٌ أَبُوه، أو تقدّم (أَبُوه) قَبُحَ، ويزول القبح إذا أتيت بالعِماد، نحو: أَتَيْتُ زَيْدًا وهُوَ قَائِمٌ أَبُوه.

قال: وسمعت بعض العرب يقول: (كَانَ مَرَّة وهُوَ يَنْفَعُ النَّاسَ أَحْسَابُهُم)، وإن كان الموضع صالحًا للاسم والفعل، صحَّ أيضًا العِمادُ نحو: هَلْ مَضْرُوبٌ زَيْدٌ، قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦].

وقولك: أَمَّا هُوَ فَذَاهِبٌ زَيْدٌ، فيُقبح: أَمَّا فَذَاهِبٌ زَيْدٌ؛ لأَنَّه للاسم. انتهى.

ما لخص عن الفراء، وتقديمُه الفصل جَارٍ على مذهبهم؛ لأَنَّهم لم يَجِيئوا بالعِمَاد، لأنْ يَدْخُل بين المبتدأ والخبر، وإنَّما وُضِعَ عنده في كُلِّ مَوْضِعٍ يُبْتَدَأُ فيه للاسم قبل الفعل.

وشرط الخبر أن يكون معرفة أو قريبًا من المعرفة؛ فأمَّا المعرفة فلا شرط فيها عند البصريين، وذهب الفراء إلى أنَّه إن كان معرفة بغير (أل)، وَجَبَ الرفعُ، نحو:

---

(١) هو للقطاميّ. و(ضباعا): ترخيم ضُباعة: اسم امرأة؛ وهي: ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابيّ.

والشّاهد فيه: (ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا) حيث جعل اسم (يكُ) نكرة وهو (موقف) وخبرُها معرفة وهو (الوداعا)؛ وهذا يجوز في ضرورة الشّعر فقط، وحسّن ذلك وصف (الموقف) بالجارّ والمجرور الّذي هو (منك)؛ والتّقدير: موقفٌ كائنٌ منك؛ والنّكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

انظر: الكتاب ٢٤٣/٢، والمقتضب ٩٤/٤، والأصول ٨٣/١، والجمل ٤٦، واللّمع ٨٧، وشرح المفصّل ٩١/٧، وشرح التّسهيل ٣٥٦/١؛ والمغني ٥٩١، والهمع ٩٦/٢، والخزانة ٢٨٤/٩، والدّيوان ٣٧.

كَانَ زَيْد هُوَ أَخُوكَ، وكَانَ زَيْد هُوَ صَاحِبَ الحِمَار.

وقال الفراء: أُجِيزُ: كَانَ عَبْدُ الله هُوَ أَخَاكَ، بمعنى: هُوَ الأخ لَكَ، ولا أُجِيز ذلك في زَيْد وعمرو.

وإن كان بـ (أل) في باب (ما)، فلا يجوز أن يكون فصلا عند الفراء، نحو: مَا زَيْد هُوَ القَائِم، أو في (ليس)، فالرفع الوجه عند الفراء، نحو: لَيْسَ زَيْد هُوَ القَائِم، ويجوز النصب، وهو الوجه عند البصريين.

فإن دخلت على الخبر لامُ الفَرْق، نحو: إِنْ كان زَيْد هُوَ لَقَائِم، فلا يجوز أن يكون فصلا، وتُنصب (لَقَائِم) عند الفراء، وأجاز أبو العباس فيه النَّصب.

وإن دخلت على الخبر (فاء الجزاء)، نحو: أَمَّا زَيْد هُوَ فَالقَائِم، فمذهب سيبويه والفراء: أنَّه لا يجوز الفصل، وعلى قول أبي العباس: يجوز.

وإن دخلت (لا) النافية على صِيغَة المضمر، نحو: كَانَ زَيْد لا هُوَ القَائِم، ولا هُوَ المُقَارِب، فمذهب البصريين جواز النصب والفصل، وذهب الفراء إلى أنَّه لا يجوز إلا الرفع فيهما معًا.

وإِنْ دَخَلَت (إلا) على صيغة المضمر، نحو: مَا كَانَ زَيْد إِلا هُوَ الكَرِيمُ، فذهب البصريون والفراء إلى أنَّه لا يجوز النَّصب ولا الفصل، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك.

وإن كان الكلام في معنى ما دخلت، لا يجوز، نحو: إنَّما كان زَيْد هُوَ القَائِم، فهي عند الفراء كمسألة (إلا)، والصحيح الجواز.

وإِنْ لم يَدْخُل على الخبر ولا على صيغة الضمير شيء ممَّا ذُكِرَ، فإن كان الخبر جامدًا، جاز دخول الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَـٰذَا هُوَ الْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢].

وإن كان مُشتقًّا رَافِعًا ضمير الأول، وتقدَّم ما ظاهِرُه التعلق به من حيث المعنى، نحو: كَانَ زَيْد هُوَ بالجَارِيَة الكَفِيل، فإن أردت أن يكون (الجارية) في صِلَة (الكفيل)، لم تَجُز المسألة بإجماع، رَفعتَ (الكَفِيل) أو نَصبْتَه.

وإن أَرَدْتَ أن لا يكون في صِلَة (الكفيل)، فمِن النُّحاة من يجعل ذلك تَبيينًا،

ومنهم من يقدره: هو كفيل بالجارية الكفيل، ومنهم من يجعل (الكفيل) بمنزلة الرجل.

والرفع في (الكفيل) هو البيّن، فإن نَصَبْتَ (الكفيل)، لم تجز المسألة عند الفراء بوجهٍ.

وعلى أصول البصريين، إذا جعلت (الجارية) تبيينًا، جاز النصب في هذا الوجه خاصة، وإن لم يتقدَّم جاز النصب، نحو: كان زيد هو الكفيلَ بالجارية، وظننت زيدًا هو القائمَ، وكان زيد هو الحسنَ الوجه.

وإن كان رَافِعًا لسببي والضمير مطابقٌ للاسم، نحو: ظَنَنْتُ زيدًا هو القائمُ أَبُوه، وهو القائمُ جَارِيَتُه؛ فلا يجوز فيه عند البصريين الفصل، بل يجب الرفع.

وأجاز الكسائي الفصل والنصب، وفَصَّل الفرَّاء بَيْنَ أن يكون خلفًا، فيُوَافق الكسائي، وغير خلف فيوافق البصريين.

وحكى علي بن سليمان عن البصريين إنكار الخلف، وإن كان مُخالفًا نحو: كان زَيْد هِيَ القَائِمَة جَارِيَته، فأجاز الكسائي النصب، ومنع الفراء والبصريون هذه المسألة، فلا يجوز، لا برفع ولا نصبٍ، وإذا عطفت بالواو.

فإن لم تذكر الضمير بعدها، نحو: كان زيد هو المقبلٌ والمدبر، جاز الوجهان: الرفع والنصب.

فإن ذكرت بعدها واختلف الخبران، نحو: كَانَ زَيْد هو القائم وهو الأمِير، فلا يجوز في (الأمير) عند البصريين والفراء إلا الرَّفع، وأجاز هشام فيه النصب.

فإن اتفقا نحو: كان زيد هو المقبل وهو المدبر، فالرَّفْعُ في (المقبل والمدبر) عند البصريين فقط، وأجاز النصب الفراء وهشام.

وإذا عطفت بـ (لا) وذكرت الضمر بعدها، نحو: كان زيد هو القائم لا هو القَاعِد، رَفَعْتَ على قول البصريين، ونصبت على قول هشام، وإن لم تذكر الضمير، نحو: كان زيد هو القائمَ لا القاعد، جاز رفعهما ونصبهما بلا خلاف.

وإذا عطفت بـ (لَكِن)، نحو: ما كان زيد هو القائم ولكن هو القاعد، رفعت (القاعد) في قول البصريين، وأجاز هشام النصب.

وإن كان الثاني كمعرفة في امتناع دخول (أل) عليه، جاز الفصل معه، نحو:

كان زيد هو أفضل منك، وكان هذا مُجْمعًا عليه، فلو قلت: كان زيد هو مُنطلقًا؛ كان قبيحًا، قاله سيبويه.

فإن كان بعد الضمير مضارع، نحو: كان زيد هو يَقُومُ، فقد أجاز بعضهم أن يكون فصلا، والصحيح المنع.

فإن كانا نكرتَيْن قرِيبَتَيْن من المعرفة، نحو: ما أَظُنُّ أحدًا هو خَيْرًا مِنْك، فقد أجازه أهل المدينة، ووَافَقَهُم أبو موسى الجزولي.

وحكى ابن الباذش: أنَّ قومًا من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات، كما تكون في المعارف، قالوا: ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]، فـ(أَرْبَى) في موضع نصب.

وفي " كتاب الصَّفَّار "، تلميذ الأستاذ أبي علي: وأجازوا الفصل بين الاسم الذي ولي (إلا) وبين خبره، وإن لم تكن معرفة، فقالوا: لا رَجُل هو منطلقٌ.

وقال يونس: إنَّ أبا عمرو كان يرى بوقوعه بين نكرتيْن لَحْنًا؛ وأجاز عيسى الفصل بعد تمام الكلام، نحو: هذا زيد هو خير منك، ومنعه الجمهور.

وأجاز الكوفيون النصب والفصل في نحو: ما بَالُ زيدٍ هو القائم، وما شَأْنُ عمرو هو الجالس؛ ولا يجيز البصريون في هذا إلا الرفع.

وأجاز الكسائي والفراء: مَرَرْتُ بعَبْد الله هو السيد الشريف، ولِمَن لَحقته: لتلحقنه هو الجواد الكريم، وخرجت بعبد الله هو القَائِمَ والقائمِ.

وإذا قلت: كان هو القائم زيد، وجعلت في (كان) ضميرًا مجهولا، و(زيد) فاعل بـ (القائم)، فقال الفرَّاء: ليس بجائزٍ، قال: وهو في قياس قول الكسائي: جَائِز؛ ولا يجيز البصريون ذلك.

وإذا قدَّمت مفعولي (ظَنَنْتُ) عليها، جاز أن تأتِيَ بالفصل بينهما، نحو: زيدًا هُوَ القَائِمَ ظَنَنْتُ؛ فإن تقدَّم الأوَّلُ، وتَوَسَّطتْ (ظَنَنْتُ)، وتأخَّرَ الثاني، نحو: زيدًا ظَنَنْتُ هو القائمَ؛ ففي جواز ذلك نظر.

والفصل لا يكون مطابقًا لِمَا قَبْله إفرادًا، وتذكيرًا، وتكلُّمًا، ومقابلاتها، وتقدَّم

الخلاف في: كَانَ زَيْد هِيَ القَائِمَة جَارِيَته، والصحيحُ المَنْعُ، فأمَّا قوله[١]: [الوافر]

وَكَـائِنْ بِالأَبَـاطِحِ مِـنْ صَـدِيقٍ يَرَانِـي لَـوْ أُصِـبْتُ هُـوَ المُـصَابَا

فقد تأوَّلُوه على وُجُوه.

ومن أحكام الفصل: أنَّه لا يتقدَّم مع الخبر على المُخْبَرِ عنه، لا يجوز: هو القَائِم كَانَ زَيْد، ولا هُوَ القَائِمُ زَيْدٌ، ولا هُوَ القَائِمَ ظَنَنْتُ زَيْدًا. ونقل ابن مالك عن الكسائي جواز ذلك، والنقل عن الكسائي مُختلَف فيه، فنقل هشام عنه المنع، ونقل الفراء وغيره عنه الجواز، ومذهب البصريين والفراء المنع.

فإن توَسَّطَ بين (كان) واسمها، نحو: كان هُوَ القَائِم زَيْد؛ فحُكِيَ إجازة ذلك عن الكسائي، ومذهب الجمهور المنعُ من التقديم على المبتدأ، أو على (كَانَ، وظَنَنْتُ)، ومن التوسط بين (كان) واسمها، وبين (ظننتُ) ومعمولها الأول.

والقائلون باسْمِيَّةِ الفصل اخْتَلَفُوا؛ فذهب البصريون القائلون باسمِيَّته ومنهم الخليل: إلى أنَّه لا موضع له من الإعراب. وذهب الكسائي إلى أنَّ موضعه كموضع الاسم. وذهب الفراء إلى أنَّ موضعه كموضع الخبر.

فإذا قلت: زَيْد هو القائمُ، فهو في موضع رفع على قَوْلَيْهِمَا. وإذا قلت: ظَنَنْتُ زيدًا هو القائمَ، فهو في موضع نصب على قوليهما. وإذا قلت: كان زيد هو القائم، ففي موضع رفع على قول الكسائي، وفي موضع نصب على قول الفراء.

وفي (إنَّ زيدًا هو القائمُ)، في موضع نصب على قول الكسائي، وفي موضع رفع على قول الفراء.

وإذا وقع بعد المبتدأ وهو ظاهر، جاز أن يكون فصلا، وبدلا، ومبتدأً ثانيًا، أو ضميرٌ، جاز مع هذه أن يكون توكيدًا.

أو في باب (كان) والاسم ظاهر أو مضمرٌ، وما بعد الضمير مرفوعٌ، تعيَّنَ أن

---

(١) هو لجرير.

والشّاهدُ فيه: (وكائن بالأباطح) حيث جاءت (كَأَيِّنْ) على لغة التّخفيف.

انظر: الإيضاح ١٨٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١/١٦٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٠، وشرح المفصّل ٣/١١٠، ٤/١٣٥، والمقرّب ١/١١٩، ورصف المباني ٢٠٩، ٢٨١، والمغني ٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٥، والأشمونيّ ٤/٨٧، والخزانة ٥/٣٩٧، والدّيوان ١/٢٤٤.

يكون مبتدأ أو منصوب، والاسم ظاهر نحو: كان زيد هو الفاضل؛ فالبدلُ، أو مضمرٌ نحو: كنت أنتَ الفَاضِل؛ فَهُمَا، والتوكيد.

فإن دخلت عليه لام الفَرْق، تعيَّن الفصل، نحو: إن كان زيد لهو الفاضل.

أو في باب (إن) والاسم ظاهر، نحو: إنَّ زيدًا هو القائم، فالابْتِدَاءُ والفَصْلُ، أو مضمرٌ نحو: إنَّك أنتَ الفَاضِل؛ فَهُمَا، والتأكيد.

أو بعد المفعول الأول لـ (ظَنَنْتُ) وما بعده مرفوع، تعَيَّن الابتداء نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا هو الفَاضِل، وظَنَنْتُكَ أَنْتَ الفَاضِلُ. أو منصوب والمفعول الأول ظاهرٌ، نحو: ظَنَنْتُ زيدًا هُو القَائِم، تعَيَّنَ الفَصْلُ، أو مضمر نحو: ظَنَنْتُك أَنْتَ الفَاضِل؛ فالفَصْلُ والتوكيد.

وحُكْمُ الثاني والثالث في باب أَعْلَمَ، حُكم الأول والثاني في باب عَلِمَ، ويجوز عند كثير من العرب أن يكون هذا الضمير مبتدأ، ويرتفع ما بعده على الخبر، وحكى الجرمي: أنَّها لُغَة تميم، وحكى عن أبي زيد: أنَّه سَمِعَهُم يَقْرَأُون (تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمُ أَجْرًا) [المزمل: ٢٠] بالرَّفْعِ[1].

وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد، وقال السهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: كان زيدٌ القائمَ، كان إِخْبَارًا عن زَيْدٍ بالقِيَام، واحتمل أن يكون غيره قد شَارَكَه فيه.

وإذا قلت: كان زَيْدٌ هو القَائِمَ، أَفَادَ اخْتِصَاصَه بالقيام دُون غيره، ولو اجْتَمَعَ الضَّمِيران مع الفَصْل، ولم يُفْصَل بَيْنَهُما، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ هُوَ إِيَّاهُ القَائِم؛ فمذهب سيبويه: أنَّه لا يجوز ذلك.

وإنْ فَصَلْتَ وأَخَّرْتَ البدل، جاز، نحو: ظَنَنْتُهُ هُوَ القَائِم إِيَّاه؛ وسواءٌ أكان الفَصْلُ بينهما بالمفعول الثاني كما مَثَّلْنَا، أم بِظَرْفٍ معمول للخبر، نحو: ظَنَنْتُهُ هُوَ يَوْم الجُمْعَة إِيَّاهُ القَائِمَ.

وإذا جَوَّزْنَا معمول ذي (أَلْ) أن يتقدَّم عليه، فإن كان أحدهما إضمارًا والآخر ظاهرًا، جاز اتِّفَاقًا، نحو: ظَنَنْتُهُ هُوَ نفسه القَائِم، ولا يقع الفصل بين خبَرَيْن، لا تقول: ظَنَنْتُ هذا الحلو الحَامِض، وقيل: يجوز دُخُوله بَيْنَهُمَا.

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٠.

باب العلم[1]

هو الاسمُ الذي عُلِّق في أَوَّلِ أَحْوَالِه على شيء بعَيْنِه في جميع أحواله، من غيبة، وخِطاب، وتكلُّم، قاله ابن عصفور.

وقال ابن مالك: هو المخصوص مطلقًا، غَلَبَةً أو تَعْلِيقًا، بمُسَمَّى غير مُقدَّر الشّياع، أو الشَّائع الجاري مجراه.

و(**المخصوص**): جِنسٌ يشمل المعارف.

و(**مطلقًا**): فَصل يخرج المضمر نحو: أَنَا، واسم الإشارة نحو: هَذَا؛ فإنَّه

(١) العَلَمُ: هُوَ مَا أُطْلِقَ عَلَى شَيءٍ بِعَيْنِهِ؛ أَي: مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ، ثُمَّ لَمْ يَجُزْ إِطْلاقُهُ عَلَى شَيءٍ آخرَ بِالْمَعْنَى الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا لأنَّ العَلَمَ يَدْخُلُ تَحْتَ العِلْمِ وَهُوِيَّتُهُ، وَهُوِيَّةُ الشَّيْءِ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مُشْتَرَكَةً.

وَهَاهُنَا بَحْثٌ: هُو أَنَّ العَلَمَ عَلَى نَوْعَيْنِ: عَلَمُ شَخْصٍ، وَعَلَمُ جِنْسٍ، فَعَلَمُ الشَّخْصِ مَا أُطْلِقَ بِحَسبِ شَخْصٍ، نَحو: زَيْدٌ، وَعَمْرٌو. وَعَلَمُ الجِنْسِ: مَا أُطْلِقَ بِحَسبِ جِنسٍ: كَثُعَالَة؛ فَإِنَّهُ عَلَمٌ لِلثَّعْلَبِ، وَذُؤْلَة فَإِنّه عَلَمٌ لِلذِّئْبِ، وَأُسَامَةَ فَإِنَّه عَلَمٌ لِلأَسَدِ، فَعَلَمُ الشَّخْصِ بِمَنْزِلَةِ المُعَرَّفِ بِاللامِ تَعْرِيفَ عَهْدٍ، وَعَلَمُ الجِنْسِ بِمَنْزِلَةِ المُعَرَّفِ بِاللامِ تَعْرِيفَ جنسٍ. ثُمَّ الجِنسُ نَوْعَانِ:

الأَوَّلُ كَقَولِكَ: أَرَجُلٌ خَيْرٌ أَمِ امْرَأَةٌ؟

وَالثَّانِي؛ نَحْوَ: أَرَجُلٌ جَاءَكَ أَمِ امْرَأَةٌ؟

وَعلَمُ الجِنْسِ كَاللامِ يَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الجِنْسَيْنِ، تَقُولُ: ذُؤَالَةُ شَرٌّ مِنْ أُسَامَةَ. فَهَذَا عَلَمُ الجِنْسِ الأَوَّلِ، وَأُسَامَةُ فِي الطَّرِيقِ؛ أَي: مِنْ هَذَا الجِنْسِ شَيْءٌ فِي الطَّرِيقِ.

فَنَقُولُ: الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مِنْ حَدِّ العَلَمِ لا يَفِي إِلا بِتَحْدِيدِ العَلَمِ الشَّخْصِيِّ، أَلا تَرَى أَنَّ عَلَمَ الجِنْسِ كَمَا لا يَجُوزُ إِطْلاقُهُ عَلَى الجِنْسِ كُلِّهِ، يَجُوزُ عَلَى أَيِّ شَيءٍ اتَّفَقَ مِنْهُ، فَقَدَ عُلِّقَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ، وَعَلَى كُلِّ مَا أَشْبَهَهُ بِالْمَعْنَى الْمُشْتَرَكِ بَينَهُمَا، فَلا يَكُونُ مُعَلَّقًا عَلَى شَيءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَأَوَّلٍ مَا أَشْبَهَه، فَإِذًا لا يَكُونُ مَا ذَكَرَه الشَّيْخُ مِنْ حَدِّ العَلَمِ مُتَنَاولا لعَلَمِ الجِنْسِ.

وَالْحَدُّ الجَامِعُ لَهُمَا أَنْ نَقُولَ: العَلَمُ هُوَ الدَّالُّ عَلَى مَعْنًى دلالةً يَتَضَمَّنُ الإِشَارَةَ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الإِفْرَادِ وَالاسْتِبْدَادِ.

فَقَوْلُنَا: (الدَّالُّ عَلَى مَعْنًى ظَاهِرٍ)، وَقَوْلُنَا: (دلالَةً يَتَضَمَّنُ الإِشَارَةَ إِلَيْهِ)، لِئَلا يَنْتَقِضَ الحَدُّ بِالْمُنَكَّرِ مِنَ اسْمِ الجِنْسِ، وَهَذَا لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ العَلَمَيْنِ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى دَلالَةً يَتَضَمَّنُ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

أَمَّا العَلَمُ الشَّخْصِيُّ فَظَاهِرٌ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: جَاءَنِي ذَلِكَ الشَّخْصُ المُعَيَّنُ. [التخمير: ١/١٤٥]

مخصوص باعتبار من تَكَلَّمَ أو أَشَارَ، وغير المخصوص باعتبار صَلاحِيَّتِه لكُلِّ مُتكلِّم أو مُشارٍ إليه.

و(**غلبة أو تعليقًا**): تقسيم لِصِنْفَي العَلَم، ولو حذف ما احْتِيجَ إليه، و(التعليق): تخصيصُ الشيء باسم قَصْدًا للتسمية، كزَيْد وسُعَاد. و(الغلبة): تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتِّفَاقًا، كتخصيص عبد الله بـ (ابن عمر)، والكعبة بـ(البيت)، ومصنَّف سيبويه بـ " الكتاب "، ويأتي الخلاف في ذي الغلبة، أهو من الأعلام أم لا، إن شاء الله.

وقوله: (أو الشائع): هذا قسيم المخصوص، والمراد به: العَلَم الجنسي، كـ(أُسَامَة) للأسد، و(ذؤالة) للذئب، و(شَبْوَة) للعرب، و(ثُعَالَة) للثعلب، و(كَيْسَان) للغَدْر، وهي أَعْلامٌ في اللَّفْظِ، نَكِرَاتٌ في المعنى.

وقسَّم الأكثرون العَلَم إلى منقول ومُرْتَجل، وزعم بعض النُّحاة أنَّ الأعلام كلها منقولة، وهو ظاهر قول سيبويه. وزعم الزجاج: أنَّها كلها مُرْتَجلةٌ. وعلى تقسيم الأكثرين: فالمَنْقُول ما حُفِظَ له أَصْلٌ في النَّكِرَات.

وقيل: ما سَبَقَ له وَضْعٌ في النَّكِرَات، والنَّقْلُ من مصدر كـ (فَضْل وسَعْد)، ومِن عَيْنٍ كـ (أَسَد)، ومن اسم فاعل كـ (حَارِث)، ومن اسم مفعول كـ (مَنْصُور)، ومن صِفَةٍ مُشبَّهة كـ (حَسَن)، ومِن فِعْل ماضٍ كـ (شَمَّرَ)، ومن مضارع كـ (تَغْلِب)، ومن فعل وفاعل مُستكِنّ كـ (تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(بني يزيد)، ومن فعل وفاعل ظاهر كـ(بَرَقَ نَحْرُهُ)، ومن فِعل وفَاعِل بارز نحو: (أَطْرِقَا).

وزعم بعض النُّحاة أنَّه قد يكون منقولا مِن فِعْل أمر دُون إسناد، وجعل من ذلك (إِصْمِت) اسْمًا للفَلاة الخالية، وردَّه ابن مالك في الشَّرح، وزعم أنَّ (إِصْمِتَ) مُرْتَجلٌ، ورددنا **عليه** الرد.

وزعم بعض النحاة أنَّه قد يُنقل من صَوْت، نحو: (ببَّة)، لَقَب لبَعْض بني هاشم، وزعم ابن خالويه أنَّ (بِبَّة): هو الغُلام السَّمِين، فيكون منقولا من الصفة.

وتقسيم الأكثرين العَلَم إلى منقول ومرتجل، هو بالنسبة إلى الأكثر الأغلب، وإلا فالذي عَلَمِيته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل، كـ (الثُّرَيَّا، والدَّبَرَان، وابن عمر)، ويأتي الكلام فيه.

وهو إمَّا مَقِيسٌ يُسْلَكُ به سبيلُ نَظِيرِه مِن النَّكِرَات، وإمَّا شَاذٌّ وهو ما يُقابِله، وذلك بفَكِّ ما يُدْغَم نحو: مُحْبِب، ونظيره: مَرَدّ، أو فتح ما يُكسر نحو: مَوْهَب، والقياس: مَوْهِب، كمَوْعِد، أو كسر ما يُفتح نحو: مَعْدِي، من قولهم: مَعْدِي كَرِب، والقياس: مَعْدَى، كمَغْزَى.

وحكى قطرب: (صَيْقِل) بكسر القاف: اسم امْرَأَة، والقياس: الفتح كـ (ضَيْغَم)، أو تصحيح ما يُعَلُّ كـ (مَدْيَن)، والقياس: مَدَان، كمَنَال؛ هذا على مذهب من جعل الصحة شذوذًا.

أو إعلال ما يَصِحّ، نحو: دَارَان، ومَاهَان، وقياسُهما التصحيح، ونظيره: الطَّوَفَان، والدَّوَرَان.

ومن العَلَم ذُو الإضافة؛ وهو كُنْيَةٌ: كأبي بكر وأم بكر، وغير كُنْيَة نحو: عبد الله، وذو المَزْج إنْ خُتِم بـ (وَيْه) بُنِيَ على الكَسر، ولم يذكر فيه سيبويه إلا البناء، نحو: عَمْرَوَيْه، وسِيبَوَيْه.

وأجاز الجرمي فيه إعْرَابَه إعْرَاب ما لا يَنْصَرِف، تقول: قَامَ سِيبَوَيْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهَ.

وإنْ خُتِمَ بغير (وَيْه) كـ (شَاهْبُور، ومَعْدِي كَرِب)، فإعرابُ ما لا ينصرف في آخره، والإضافة بالإعراب في الأول، وخَفْضُ الثاني على ما يَقْتَضِيه الحُكم من صَرْفٍ وغيره، والبقاء على الفتح، وقد تقدَّم ذلك في باب ما لا ينصرف.

وربَّما أُضِيف صدرُ ذي الإسناد إلى عَجُزِه إن كان ظاهرًا، قال ابن مالك: مِن العرب من يقول: بَرْقُ نَحْرِهِ، فيُضِيف، وأقول: لا يُقاس عليه.

ونَصَّ النُّحاة على أن كل ما سُمِّيَ به ممَّا يتضَمَّنُ إسنادًا، فليس فيه إلا الحكاية، فلو سَمَّيْتَ (بِزَيْدٌ قَائِمٌ)، لم يَجُزْ أن تُضِيف، فتقول: زَيْدُ قَائِمٍ. وكذا لو سمَّيْتَ (بِقَامَ زَيْد) حَكَيْتَ، ولا يجوز (قَامَ زَيْدٍ) بالإضافة.

وتقييد ابن مالك بقوله: (إن كان ظاهرًا)؛ يَدُلُّ على أنَّه ينقاس عنده، وقد ذكرنا أنَّه لا ينقاس، وذلك إنَّ صَحَّ نَقْلُ (بَرْقُ نَحْرِهِ) بالإضافة، واحترز بقوله: (إن كان ظاهرًا)، من نحو: خَرَجْتُ.

ومن العَلَمِ: اللَّقَبُ، ويُنْطَقُ به مفردًا أو مع الاسم؛ فإذا كان مع الاسم، فالغالب

أن يتأخَّر، وقَلَّ تقدُّمُه، كقوله(١): [البسيط]

بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبَا ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

وقوله(٢): [الوافر]

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي ... أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

و(ذَا الكَلْب) لَقَبٌ لعمرو، و(مُزَيْقِيَا) لقبٌ لعمرو.

ثم هُمَا إن كَانَا مُفْرَدَيْن، والاسم ليس فيه (أل)؛ فمذهبُ جمهور البصريين أنَّه لا يجوز فيهما إلا إضافة الاسم إلى اللَّقَبِ، فتقول: جَاءَنِي سَعِيدُ كُرْزٍ، بالإضافة.

وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز الإضافة، وإلى جواز إِتْبَاع اللَّقَب للاسم في الإعراب، ومثال الإتباع: جَاءَ سَعِيدٌ كُرْزٌ، ورَأَيْتُ سَعِيدًا كُرْزًا، ومَرَرْتُ بِسَعِيدٍ كُرْزٍ.

وذكر ابن مالك فيه جَوَاز القطع إلى النَّصب على إضمار أَعْنِي، وإلى الرَّفْع على إضمار هُوَ، فإن كان في الاسم (أل)، أو كان مضافًا، امتنعت الإضافة، وجاز الإتباع والقطع.

وأمَّا ذُو الغَلَبَة: وهو الاسم الذي اشتهر به بعضُ ما له معناه، اشتهارًا تامًّا، يمنع من الشركة في ذلك المعنى إذا ذُكر، فاختلف فيه، فقيل: هُوَ عَلَمٌ، وهو اختيار أبي موسى، وابن مالك. وقيل: ليس بعَلَمٍ، بل أُجْرِي مجرى العَلَم، وهو اختيار ابن عصفور.

---

(١) البيت لجنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب من قصيدة ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان المعروف بذي الكلب.

الشاهد: في "ذا الكلب عمرا" حيث قدمت اللقب وهو قولها "ذا الكلب" على الاسم وهو قولها "عمرا" والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب مؤخرا فلو أتت بما يقتضيه لقالت: "بأن عمرا ذا الكلب".

انظر: ابن عقيل ١/ ٦٥، والأشموني ١/ ٥٩.

(٢) البيت لأوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الانصاري الخزرجي.

والشاهد في قوله " مزيقيا عمرو " فإن " مزيقيا " لقب، و" عمرو " اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى.

انظر: شرح ابن عقيل ١٢١/١، وشرح الأشموني ٦٢/١.

ثـم هـو علـى ضـربيْن: مُـضاف: كـابن عمـر، وابـن رَألان. وذُو أَدَاة: كالأعـشى والنابغة.

وقال أبو موسى: وقد يكون العَلَم بالغَلَبَة، فيلزمه أَحَدُ أَمْرَيْن: إمَّا الألِف واللام كـ (الثُّرَيَّا، والدَّبَرَان)، وإمَّا الإضافة كـ (ابن عمر)، وما ذهب إليه من لُزُومِ (أل) هُوَ الغَالِبُ فيه، ويجوز حَذْفُها، قالوا: هَذَا العَيُّوق طَالِعًا، وهذا عَيُّوقٌ طَالِعًا، وقالوا: الدَّبَرَان، ودَبَرَان، وقالوا: إنَّ لَنَا العُزَّى ولا عُزَّى لَكُم.

وإذا قُدِّرَ زَوَالُ الاختصاص بالإضافة وبـ (أل)، جاز أن يَتنكَّرَ، نحو قولك: ما مِنِ ابْن عمر أَفْضَلُ مِنِ ابْنِ الفَارُوق، وهذا نَابِغَة بَنِي ذُبْيَان، وأَعْشَى قَيْس؛ وحكى سيبويه: هَذَا يَوْمُ اثْنَيْن مُبَارَكًا فيه.

و(أل) في أسماء الأيام ليست للتعريف، بل أسماء الأيَّام في مذهب الجمهور أَعْلامٌ، تُوُهِّمَتْ فيها الصفة، فدَخَلَتْ عليها (أل)، وذهب أبو العباس إلى أنَّ (أل) هي المعرفة؛ فإذا زالت، صَارَتْ نكِرَاتٍ.

وقد تقارِنُ (أل) النَّقل، كهي في النَّضْر والنّعْمَان، أو الارتجال كهي في اليَسَع والسَّمَوْأَل، وهـي فـي الحُكـم كالأعـشَى، يجـوز نَـزْعُ (أل) منهـا بتقـدير زَوَالِ الاختصاص، فتقول: يَا نَضرُ، ويا يَسَعُ، ونَضْرُ بني فلان، ويَسَعُ بني فلان، كما تقول: يَا أَعْشَى، وأَعْشَى قَيْس.

والمنقول من فعل كـ (يَزِيدُ، ويَشْكُرُ)، لا تدخله (أل) إلا في ضرورة، والمنقول من صفة كـ (حَسَن، وعَبَّاس)، أو مصدر كـ (فَضْل)، أو اسم عَيْن كـ (لَيْث، وخِرْنِق)، إن لَمَحْتَ فيه الأصل، دخلت عليه (أل)، أو لم تلمح اسْتَدَمْتَ تَجْرِيدَه منها.

وفـي " النهايـة ": ومنهـا مـا هـو عَلَـمٌ بالغَلَبَـةِ مـا أَوَّلُـهُ (ابـنٌ)، كـابن عمـر، وابـن الصَّعِق، وابن كُرَاع.

ومنه ما فيه (أل)، وهي على قسميْن:

لازمة: كالنَّجْم، والدَّبَرَان، والعَيُّوق، والسِّمَاك، وكل ما لَزِمَتْهُ (أَلْ) أو الإضَافَة، فلا يجوز طرح واحدٍ منهما فيه؛ لأنَّه صار كالجُزْءِ منه.

وغير لازمة: وتكون في الصِّفَاتِ والمصادر، كالحَارِث، والحَسَن، والعَبَّاس، والأغَرّ، والمُظَفَّر، والفَضْل، والعُلا؛ فهذه استعمالها (بأل) وبغير (أل)، والفرق بينهما

أنَّ الحَارِثَ فيه معنى الصفة بَاقٍ، وفيه ضمير يعود على (أل)، ولو كَسَّرته لكان القياس فيه: الحُرَّث، كما تقول في: الصَّائِم، والصُّوَّم، والصُّوَّام.

كذلك ذكر أبو الفتح في قول الشاعر(١): [الطويل]

كَأَنِّي والعَدَّاءَ لَمْ نَسْرِ لَيْلَةً ... ولم نُزْجِ أَنْضَاءً لَهُنَّ ذَمِيلُ

وإذا نُزِعَتْ (أل) فقيل: حَارِث، فهو حال من الضمير، وقياس تكسيره: حَوَارِثُ، ولم يذكر سيبويه المصادر نحو: الفَضْل والعُلا، وحُكمهما حُكْم الصِّفَات. انتهى.

وقد يُنكر العَلَم تَحْقِيقًا نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا مِن الزَّيْدِين، أو تقديرًا نحو: لا قُرَيْش بَعْدَ اليَوْمِ؛ فيُجْرَى مجرى النَّكِرَات، ويُسْلَبُ التَّعيينُ بالتثنية والجمع، فيُجْبَرُ إذا أُرِيدَ التعريف بـ(أل)، نحو: قام الزَّيْدَان أو الزَّيْدُون، لمن سُمِّيَ بزَيْد، قال الشاعر(٢): [الطويل]

فَقَبْلِي مَاتَ الخَالِدَانِ كِلاهُمَا ... عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وابْنُ المُضَلِّلِ

وقال زَيْد بن ثابت لِعُمر، رضي الله عنهما، وقد جَاءَتْ عُمر حُلَلٌ مِن اليمن: (هَؤُلاءِ المُحَمَّدُونَ بِالبَابِ يَسْتَكْسُونَكَ)، وكَانَ بالبَاب محمد ابن أبي بكر، ومحمد ابن طلحة، ومحمد بن حاطب، ومحمد بن مسلمة.

ولا يُبْطِلُ التَّصغير العَلَمِية، نحو: زُيَيْد وعُمَيْر، وذكر أبو الفتح: أنَّ من الناس مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ تصغير التَّرخيم يبطل العَلَمِية، وأَبْطَله بقول الأعشى(٣): [الطويل]

أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابَةٍ ... فكَانَ حُرَيْثٌ في عَطَائِي جَامِدَا

وإنَّما يُريد: الحارث بن وعلة الذهلي، ولو كان مُنكَّرًا لأدخل عليه (أل)، وقد جمعوا الأعْلام الجنسية، كما جَمَعُوا الأعْلام الشَّخصية، فقالوا: الأَسَامَتَان،

---

(١) البيت لعُتيّ بنُ يزيد بن مالك العُقيليّ، وانظر: ديوان الحماسة ٣٦٦/١.

(٢) البيت للأسود بن يعفر، و(الخالدان) هما: خالد بن نضلة بن الأشتر بن حجوان بن فقعس، وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الأصغر بن منقذ بن طريف ابن قعين.
انظر: إصلاح المنطق ٤٠٣/١، والاشتقاق ٢٤٤/١، والمحكم ٤٦٢/٣.

(٣) انظر: الديوان ٤٩/١.

والأَسَامَات؛ وينبغي أن يكون ذلك بالنَّظر إلى الشَّخص الخارجي، لا إلى الكُلِّيّ الذهني لاستحالة ذلك فيه.

ولا يَسْلُبُ العلمية التثنية في نحو: جُمَادَيْن: اسْمَي الشَّهْرَيْن، وعَمَايَتَيْن، ورَامَتَيْن، وأَبَانَيْن: اسْمَيْ جَبَلَيْن؛ ولا الجمع في مثل: عَرَفَات وأَذْرِعَات، وقد أُفْرِد بعضها، قالوا: أَبَان، وعَمَايَة، وعَرَفَة.

ومُسمَّيَات الأعْلام ذَوُو العَلَم، من مَلَك، وإنسانٍ، وجِنّ، وقَبِيلَة، نحو: جِبْرِيل، وزَيْد، وإِبْلِيس، وفَزَارَة؛ ومِن غَيْر أُولِي العَلَم من: سُورَة، وكِتَاب، وكَوْكَب؛ ومكان نحو: البَقَرَة، والكَامِل، زُحَل، ومَكَّة.

ومن حيوان لا يعقل مُتشخِّص لازم فيه العَلَمِية من: فَرَس، وبَغْل، وحِمَار، وجَمَل، وبَقَرَة، وشَاة؛ وكَلْب نحو: سَكَاب، ودَلْدَل، ويَعْفُور، وشَذْقَم، وهَيْلَة، ووَاشِق.

وغير مُتشخِّص: كأَبِي الحَارِث وأُسَامَة للأسَد، وأَبِي جَعْدَة للذِّيب، ولِمَن له وَصْفٌ: كأَبِي الدَّغْفَاء للأَحْمَق، وهَيَّان بن بَيَّان للمجهول الشخص والنَّسَب، وابن يَهْلك وتَهْلُك ومَهْلَك للضَّالّ، وقِنَّوْر بن قِنَّوْر لنوع العبيد، واقْعُدِي وقُومِي لنَوْع الأمَة، وأبي المَضَاء لنوع الفَرَس، ومَعَانٍ كَبَرَّة للمَبَرَّة، وفَجَارِ للفَجْرَة، وخَيَّاب بن هَيَّاب للخُسْرَان، ووَادِي يَحْبَبُ للبَاطِل.

ومنها ما جاء معرفةً ونكرة، وذلك: فَيْنَة، وغُدْوَة، وبُكْرَة، وعَشِيَّة، تقول: أَتَانَا فَيْنَة، بلا تنْوِين، إذا أَرَدْتَ الحين بعد الحين، و(فَيْنَةً) بالتنوين؛ أي: حِينًا بعد حِين، وكذلك (بُكْرَة) إذا أَرَدْتَ الوقت المُعَبّر عنه بهذا الاسم، و(بُكْرَةً) تريد: بكرة مِن البُكَر.

ومن الأعْلام الأمثلة الموزون بها، فما كان منها بتاء التأنيث كفَعْلَة، أو على وزن الفعل به أَوْلَى كأَفْعَل، أو مزيدًا في آخره أَلِف ونُون كفَعْلان، أو أَلِف للإلحاق مقصورةً كفَعَنْلَى وَزْن حَبَنْطَى، مُسمًّى به، لم تنصرف ما دامت مَعَارِفَ.

وتنصرف إن وَقَعَتْ موقع ما يُوجب تنكيرها، مثال ذلك: كُلُّ فَعْلَة صحيح العين فجمعه فَعَلات إن كان اسمًا، وكل فَعْلان ذِي مُؤنَّث على فَعْلَى لا ينصرف، وكل أَفْعَل غير عَلَم ولا صِفَة ينصرف، وما كان على زِنَة مُنْتَهى التكسير.

أو ذا أَلِف تأنيث لم ينصرف مُطلقًا، كمفَاعِل، ومَفَاعِيل، وفَعْلاء، وفَعْلَى، نُكِّر أو عُرِّف، فإن صَلَحَت الأَلِف لتأنيث وإِلْحَاق، كفَعْلَى وَزْن أَرْطَى، إنْ حُكِمَ بأَنَّ الألِف للتأنيث، امتنع الصرف مُطْلَقًا، أو حُكِمَ بأنَّها للإلحاق، امْتَنَع مَعْرِفَةً وانصرف نكرةً. وما كان وَزْنٌ مُنْصَرِفٌ مَعْرِفةً ونكرةً، كفَاعِل وَزْن ضَارِب، انْصَرَفَ معرفةً ونكرةً.

وإذا أَرَدْتَ حكاية مَوْزُون مَذْكُور مع الوزن، ففيه خلاف، نحو قولك: (ضَارِبَة) وَزْنها فَاعِلَة، فمنهم من لم يصرف فَاعِلَة هذا، ومنهم من قال: يُحكى به حالة مَوْزُونَة، وهم الأكثر، فيَصْرِفُ هُنَا فَاعِلَة. وإذا قلنا: عَائِشَة وَزْنها فَاعِلَة، مُنِعَ الصَّرف.

واتَّفق أصحابنا في أَمْثِلَة الأَوْزَان التي للأفعال على أنَّها تُحْكَى، نحو: (ضَرَبَ) وَزْنه فَعَلَ، و(انْطَلَقَ) وَزْن انْفَعَلَ. وإذا قُرِن مِثَال بما ينزله مَنْزِلَة الموزون، فحُكْمُه حُكْمه، مثالُه: هذا رَجُل أَفْعَلُ، حُكمه حُكم أَسْوَد، جعلته صِفَة كأَسْوَدَ، فتمنعه الصَّرفَ، هذا مذهب سيبويه، وخالف المازني، وقال: يَجِبُ صَرْفُه، وتَبِعَه السيرافي.

وفي " النهاية ": المِثَال والمُمَثل على أربعة أقسام: مُنْصَرِفَان نحو: (ضَارِب) مِثَالُه: فَاعِل، وغير منصرفين مُقابله: (حُبْلَى) مثالها: فُعْلَى، ومُمَثل غير مُنصرفٍ، ومثاله مُنصرف نحو: (زَيْنَب) مثالها: فَيْعَل، ومُقَابِله: (يَرْمَع) مثاله: يَفْعَل.

وعِلَّة هذا أنَّ كُلا مِن المُمَثل والمِثَال اسمٌ مُخَالِف للآخر، فيُعْطى كل واحد منهما حَقَّه، وما أَدْخَلت عليه كُلا من الممثل بها، التي لو عُرِّيَ منها (كل)، لكان ممنوع الصرف، تقول: (أفعل) إذا كان اسمًا يُجمع على (أَفَاعِل) فلا يصرف أفعل، ولو قُلت: كُلُّ (أَفْعَلٍ) صرفته؛ لأنَّ إِضَافة (كُلّ) دَعَتْ إلى تَنْكِيره. انتهى.

ومن العَلَم أَسْمَاءُ العدد التي لم تُقيَّدْ بمعدود مذكور ولا محذوف، فإذا انْضَافَ إلى العَلَمِية ما يتمُّ به مَنْعُ الصَّرف، امْتَنع الصَّرفُ، ومثال ذلك أن يقول: سِتَّةُ ضِعْفُ ثَلاثَة، والأَرْبَعَة نصفُ ثَمَانِيَة؛ امتنع الصرف للعَلَمِية والتأنيث. وقال بعض الشيوخ: هي مَصْرُوفَة.

وفي " النهاية ": ومن الأَعْدَادِ مَأخذُه من حيثُ هو مِقْدَارٌ مُتعيّن نفسه، لا يختلط بغيره، فتقول: سِتَّة ضِعْفُ ثلاثة، لا تصرفها للعَلَمِية والتأنيث.

وكذا ما أَشْبَهه ممَّا فيه العِلَّتَان، نحو: مائة ضِعفُ خَمْسِين، وتقول: أَلْفٌ ضِعْفُ خمس مائة، فتصرف وتقول: ستة ضعفُ ثلاثةَ، لا تصرف (ثلاثة)؛ لأنَّه مُؤنَّث على

أكثر من ثلاثة أَحْرُف كـ (سُعَاد)، وأَنْتَ مُخيَّر في صَرْفِ سِتَّة؛ لأنَّه كـ (هِنْد).

وكذلك خمس، وسبع، وتسع، وعشر، وتقول: أَرْبعُ نصفُ ثمانٍ، لا تصرف (أَرْبع) للعَلَمِية، ووَزْن الفعل كأَحْمَد، و(ثَمانٍ) عَلَم مُؤنَّث، حُكمه عند سيبويه كجَوارٍ، مُسمًّى به، وعند يونس تقول: بجَوَارِيَ.

و(فلان) كناية عن كُلِّ عَلَمٍ مُذكَّر من أُولِي العَقْل، و(فُلانَة) كِنَايَة عن كُلِّ عَلَمٍ مُؤنَّث من ذوات العقل، وكذا (أَبُو فُلان، وأُمُّ فُلانَة) كناية عن أَبِي بكر، وأُمِّ بكر، ونحوهما. و(الغُلان، والغُلانَة) كناية عن أَعْلامِ البَهَائِم، نحو: لاحِق، وسَكَابِ.

و(فُلان، وفُلانَة) عَلَمَان لا يُثنَّيان ولا يُجمعان، وأمرهما غريبٌ في لحاق التاء للمُؤنَّث، وهو عَلَم إذ ذاك، وإنَّما تلحق للفَرْقِ بين الصفات، كضَارِب وضَارِبَة؛ لجريانهما على الفعل.

ولِحَاقُها في (امرئ، وامرأة)، وغيرهما، بعيدٌ، ويجيزهما كَوْنُهُما نكِرَتَين، والدَّلِيل على أنَّ (فُلانًا) عَلَمٌ، مَنْعُ مُؤنَّثِه من الصرف، قال(١): [الطويل]

أَلا لَعَنَ اللهُ الوُشَاةَ وقَوْلَهُمْ فُلانَةُ أَضْحَتْ خُلَّةً لِفُلانِ

و(هُنَّ) كناية عن مُذكَّر اسم جنس غير عَلَمٍ، و(هَنَهْ، وهَنْت) كناية عن مُؤنَّث اسم جنس غير عَلَمٍ.

وقال ابن خروف: وهَنُ ابنُ هَنٍ بمنزلة فُلان ابن فُلان، ونَصَّ سيبويه على (الهَنِ والهَنَهْ) للمَعْرِفَة، وليس كذلك بغير لام.

وقال الأستاذ أبو علي: (الهَنُ، والهَنَه) كِنَايَتَان عن النَّكِرَات.

وقال ابن بقي: ويقال في الآدميين أيضًا: (هَنْت) وَصْلا، و(هَنَهْ) وَقْفًا، وفي غيرهم: (هَنَةٌ) وَصْلا ووقفًا.

وفي " النهاية ": (هن وهَنَة) كناية عن نكِرَة عَاقِل وغير عَاقِل، ويُصغَّران، ويُثنَّيان، ويُجمعان، تقول: عندي هُنَيَّة؛ أي: جويرية، واشْتَرَيْتُ هُنَيًّا؛ أي: غُلَيِّمًا. انتهى.

وقال أبو العباس: أَمَّا طَامرُ ابن طامر، وهَنُ بن هَن، فإنَّه معرفة، كما كان (ابن

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٢٩٢.

عُرْس) معرفة، وهَنْتُ بنتُ هَنْتِ، كفُلانِ ابن فُلان، وهو معرفةٌ؛ لأنَّه أُريدَ به: زيد بن زيد.

قال الأستاذ أبو بكر ابن طاهر: هذا نَصٌّ بأنَّ (هَنْتًا) كناية عن عَلَمٍ.

وقال ابن هشام: (هَنٌ) كناية عن النكرة، يقال فيه: هَنٌ لا يصلح، وعنده هَنَوَاتٌ وهَنَات، والأنْثَى هَنَهْ، فإذا وَقَفْتَ قُلتَ: (هَنت) بسكون النون وفتحها.

وقيل: يُحكى به العَلَم، قال الشاعر[1]: [البسيط]

الله أَعْطَاكَ فَضْلا مِنْ عَطِيَّتِهِ ... عَلَى هَنٍ وَهَنٍ فِيمَا مَضَى وَهَنِ

يُخاطب حسن بن زيد، وكَنَّى عن أَوْلادِهِ عبد الله، وحسن، وإبراهيم. انتهى.

وقال الأستاذ أبو علي: (طامر) اسم عَلَم كـ (أُسَامَة).

---

(١) البيت لابن هرمة يخاطب حسن بن زيد.

انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٦١/٣، وهمع الهوامع ٢٩٢/١.

باب اسم الإشارة[1]

هو مَحْصُورٌ فلا يَحْتَاج إلى حَدٍّ ولا رَسْم، وهو لمُفْرَدٍ قَرِيبٍ مُذكَّر (ذَا)[2]، وأَلِفه مُنْقَلِبَة عن أصل عند البصريين.

وقال بعضهم: عن ياء، فالمحذوف ياء، فالعين واللام ياءان.

وقال بعضهم: عن واو، فالمحذوف ياء، وهو من باب طَوَيْتُ. وقيل: المحذوف اللام، وقيل: العين، وهذه الألف هي اللام.

ووَزْنه في الأصل: فَعَلٌ، بتحريك العين، وهو قول ابن الأخضر، وابن أبي العافية.

وقيل: فَعْلٌ، بسكون العين، وهو قول ابن مهلب، والثلاثة من نُحاة الأندلس.

وزعم الكوفيون أنَّ أَلِف (ذَا) زائدة، ووافقهم السهيلي، وذهب قوم منهم السِّيرافي إلى أنَّ (ذَا) ثنائيّ الوَضْع كـ (ما)، فالألِف أَصْل ليست منقلبة عن شيء.

ويقال: (ذَاء) مَمْدُودًا بهمزة مكسورة، و(ذَائِه) بهمزة بعدها هاء مكسورة، وفي "كتاب أبي الحسن الهيثم ": الهاء ساكنة.

و(هَذَاؤُهْ)، قال[3]: [الرجز]

هَـذَاؤُهُ الـدَّفْتَرُ خَيْـرُ دَفْتَـرِ

فـي يَـدِ قَـرْمٍ مَاجِـد مُـصَـوِّرِ

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (أسماءُ الإشارة: ذا للمُذكَّر، ولمُثنَّاه ذانِ في الرَّفع، وذَيْن في النصب والجر، ويجيءُ ذَان فيهما في بعض اللُّغات، منه قوله تعالى: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [طه:٦٣]).

(٢) قال الشيخ أبو علي الفارسي: وأما قولهم: (ذا) فليس من الأصوات، ولكنَّه من الأسماء المظهرة؛ ألا ترى أنَّه قد وُصِفَ به، وحُقِّر في نحو: مررتُ بذا الرَّجُل، وزيد ذا، وذيًّا.

(ذان) ليس بتثنية (ذا)، وإنَّما هو اسمٌ موضوع لمُثنَّاه، كالنساء لجمع المرأة، وذلك أنه لو كان تثنية (ذا) لقيل: (ذا أن) بقلب ألف التثنية همزة؛ لأنَّ ألف (ذا) لا يجوز إلغاؤه، ولا يجوز أيضًا إلغاء ألف التثنية. مَن لم يسوِّ في تثنية (ذا) بيْن النصب والجر، فعلى القياس؛ لأنَّه ساوَى التثنية صورةً ومعنًى، ومن سوَى فعلى الحَاقِ المُثنَّى بالواحِدِ. [التخمير ١/١٩٧]

(٣) انظر: الجمل في النحو ١/٢٨٣.

ولِوَسَطٍ: ذَاكَ، ولبَعِيد: ذَلِكَ، ولمُثنَّاه لقَرِيب: ذَان، وقرأ بعضهم: (هَاذَأَنِّ، واللَّذَأَنِّ) بالهمز وتشديد النون، فِرارًا من الْتِقَاءِ السَّاكنَيْن.

ولوَسَطٍ: ذَانِك، ولبَعِيد: (ذَانِّكَ) بنون مشددة، و(ذَانِيْكِ) بياء ساكنة بعد النون المكسورة، ولمُؤنَّث قريب: (تِي، وتِهْ، وتَا، وذِي، وذِه، وتِهِ، وتِهِي، وذِهِ، وذِهِي، وذَات).

ولوَسَطٍ: (تِيكَ، وتَيْك، وذِيْك)، وقال ثعلب: لا يقال: ذَيْكَ، ولبَعِيد: (تِلْكَ، وتَلْكَ، وتِيلَكَ، وتَالِكَ).

وللمُثنَّى (تَانِ) لقريبٍ، و(تَانِكَ) لوَسَطٍ، و(تَانِّكَ، وتَانِيْكَ) لبعيد.

ويستوي في الجَمْعِ المُذكَّر والمُؤنَّث، فتقول في القريب: أُولاءِ، و(أُولَى) مقصورًا، وهَؤُلاء، وأُولاءٌ. ووَزْن (أُولاءِ) فُعَالِ، ووزن (أُولَى) المقصور فُعَلٌ، وعند أبي إسحاق وَزْنهما معًا فُعَل.

ومذهب سيبويه: أنَّ الألِفَ مُنقلِبَةٌ عن ياء؛ لأنَّها مُمَالَة. واختار المبرد أن يكون الألِف أَصْلا لا منقلبةً؛ لأنَّ هذه مُضَارَعَات للحُرُوف بزوالها عن التَّمَكُّنِ.

وذكر الفراء أنَّ (الأولَى، والأولاكَ) لغة تميم، ومَدُّهمَا لُغة الحجاز.

وذكر قُطرب إِشْبَاع ضَمَّة الهمزة في (أُولا، وأُولَئِكَ). ولِوَسَطٍ: أُولاكَ وأُولَئِكَ، ولبَعِيدٍ: أُولالِكَ.

وهذا التقسيم بالنسبة إلى مشهور قول النُّحاة، وبعضهم يرى أنَّ لهذه الأسماء رُتْبَتَيْن: قُرْبَى وبُعْدَى، فيجعل المجرَّد من حرف الخطاب للقُرْبِ، والذي يلحقه للبُعْدِ، ولا يرى رُتبَةً وُسْطَى.

وفي تشديد النون في المُثنَّى حالة كَوْنِه بالياء خلافٌ، مَنَعَهُ البصريون وأجازه الكوفيون، والخلاف في (أُولَئِكَ، وأُولاكَ) أَهُمَا للوُسْطَى أو البعدى؟

وقال الكسائي: مَن قال: (أُولاكَ) فَوَاحِدهم (ذَاكَ)، مَنْ قال: (أُولالِكَ) فواحدهم (ذَلِكَ).

وقال ابن السيد: (أُولاكَ، وأُولَئِكَ) كُلٌّ منهما يصلح أن يكون واحدُهم (ذَلِكَ، وذَاكَ)، فإن كَانَا للمُؤنَّث فواحدهما (تِلْك). انتهى.

ويصحب هاءَ التَّنْبِيه اسم الإشارة المُجرَّد من كاف الخطاب كثيرًا، نحو: هَذَا،

وهَذَانِ، وهَذِهِ، وهَاتِهِ، وهَاتِي، وهَاتَا، وهَاتَانِ، وهَؤُلاءِ. والمُقرُّون بالكاف قليلا، نحو: هَذَاكَ، وهَاتِيكَ.

وزعم ابن يَسْعُون: أنَّ (تِي) في المُؤنَّث لا تُستعمل إلا بهاء في أَوَّلِها، وبالكاف في آخرها؛ وليس بصحيح، وأمَّا لحاق الهاء في المُثنَّى والمجموع إذا كان بالكاف.

فزعم ابن مالك: أنَّه لا تلحقه الهاء، لا يُقال: هَذَانِكَ، ولا هَاتَانِكَ، ولا هَؤُلائِكَ، والصحيح جوازه.

فإن كان اسم الإشارة باللام، أو بما يقوم مقامهما ممَّا يُستعمل في الرُّتْبَة البُعْدَى، فلا تدخل عليه هاء التنبيه، لا يُقال: هَذَالِكَ، ولا هَاتَالِكَ، ولا هَاتِلْكَ، ولا هَاتِيلِكَ، ولا هَاذَانِكَ، ولا هَاتَانِيكَ، ولا هَاأُولالِكَ.

ومُلخَّصه أنَّ هاء التنبيه لا تكون فيما استُعمل في الرُّتبة البُعْدَى، وتجامع ما كان للرتبة القُرْبَى والرتبة الوسطى، وقال بعض أصحابنا: لم يجعل سيبويه للمُشار ثلاث مَرَاتِبَ، بل مَرْتَبَتَيْن: دُنْيَا وتَرَاخٍ.

وقال الفراء: أَهْل الحجاز يقولون: ذَلِكَ، وبه جاء القرآن، وأهل نجد من تميم، وقيس، وربيعة، بغَيْر لام.

وفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة المُتقدِّم الذِّكر المُجرَّد من حَرْف الخطاب بـ(أَنَا)، وأخواته من الضمائر المرفوعة الموضع المنفصل، نحو: هَا أَنَاذَا، وهَا أَنَاذِي، وهَا نَحْنُ أُولاءِ، وهَا أَنْتَ ذَا، وهَا أَنْتِ ذِي، وهَا أَنْتُمَا ذَانِ، وهَا أَنْتُمَا تَانِ، وهَا أَنْتُم أُولاءِ، وهَا أَنْتُنَّ أُولاءِ، وهَا هُوَ ذَا، وهَا هِيَ ذِي، وهَا هُمَا ذَانِ، وهَا هُمَا تَان، وهَا هُمْ أُولاءِ، وهَا هُنَّ أُولاءِ؛ فيكون الضمير مبتدأ واسم الإشارة خبرًا عنه.

وقال الزجاج: لو قال قائل: ها زَيْدٌ ذَا، جاز بلا خلاف، يعني: أنَّه يفصل بينهما بغير الضمير، نحو: ما مثل، فإن لم يخبر عن المضمر باسم الإشارة، فلا يكون إلا شاذًّا، نحو قوله[1]: [الكامل]

أَبَا حَكَمٍ هَا أَنْتَ عَمُّ مُجَالِدٍ وسَيِّدُ أَهْلِ الأَبْطَحِ المُتَنَاحِرِ

وقال الفراء: إذا وَصَلْتَ المكنَّى بالمُبْهَم، وجعلت الخَبَر عنه بالفعل، فالعربُ

(١) البيت لبعض بني أسد كما في معاني القرآن ٣/ ٢٩٦.

في ذلك تُدْخِلُ حَرْفَ التنبيه على المكنِّي دُون المُبْهم، نحو: هَا أَنَا ذَا أَقُومُ، ولا يَكَادُون يقولون: أَنَا. وقد يقولون: هَا أَنَا هَذَا؛ فإذا كان الكلام على غير ترتيب، وهو أن تبني أحدهما على الآخر، لم تُدْخِل هاءً، فتقول: أَنَا هَذَا، وهَذَا هُوَ. انتهى.

ويعني - والله أعلم بقوله هذا -: إذا كان الكلام على غير ترتيب، أنَّه يجعل الفِعل خَبَرًا، وكان اسم الإشارة توكيدًا للمُضْمَر؛ ولذلك أتى بالفعل فيه ضميرٌ يعود على المكنيِّ، لا على اسم الإشارة، وقال تعالى: ﴿هَأَنْتُمْ أُولاءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وفي الحديث: (هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ الله).

وقال ابن مالك: وقد تُعَاد مع الفصل توكيدًا، قال تعالى: ﴿هَأَنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾ [النساء:١٠٩]، وهو مخالف لظاهر كلام سيبويه.

والكاف اللاحقة لاسم الإشارة حَرْفُ خطاب تُبَيِّنُ أحوال المُخاطَب، وهي كالضمير صُورةً، تقول: ذَاكَ، ذَاكِ، ذَاكُمَا، ذَاكُمْ، ذَاكُنَّ، وكذا الباقي. وزعم ابن مالك أنَّه ربَّمَا اسْتُغْنِيَ عن الميم بإشباع ضمَّة الكاف، وقد أنشد بعض الكوفيين(١): [الرجز]

وإِنَّمَا الهَالِكُ ثُمَّ التَّالِكُ

ذُو حَيْرَةٍ ضَاقَتْ بِهِ المَسَالِكُ

كَيْفَ يَكُونُ النَّوْكُ إلا ذَلِكُ

يريد: ذَلِكُم.

وأقول: إنَّ هذا الشِّعر بسكون الكاف، وهو موزون، رآه مضبوطًا بخط النَّاسخ بضمَّة، فبَنَى عليه مُدَّعَاهُ، وإِنْ صَحَّ أَنَّه مَسْمُوع من العرب بضَمِّ الكاف، فيكون من تغيير الحركة لمُوَافَقَةِ الكاف قَبْلَه، وتغيير حركةٍ أَسْهَلُ من حَذْفِ حرف لم يُعْهَد حَذْفُه.

ومن العرب من يكتفي في خطاب المُثنَّى، والمجموع، والمفرد، بالكاف التي هي للمفرد المُذكَّر، إذا كان مع اسم الإشارة، وقد عقد النحاة بابًا للمُخاطبة نُلخِّصه هنا؛ فنقول: المخاطبة: جعل حرف الخطاب على حَسبِ المسئول، واسم الإشارة

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٣٠١.

على حسب المسئول عنه، فتكون المسائل ستًّا وثلاثين، وذلك أن المسئول مفرد، ومُثنًّى، ومجموع، وكل واحد منهما مُذكَّر ومُؤنَّث، وذلك ستة أنواع، والمسئول عنه كذلك، وستة مضروبة في ستة، ست وثلاثون.

وتمثيل ذلك: كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ، كَيْفَ تِيكَ المَرْأَةُ يَا امْرَأَةُ، كيف ذَاكُما الرَّجُلُ يا رَجُلان، كيف تِيكُمَا المرأةُ يا امْرَأتَان، كيف ذَاكُم الرجلُ يا رِجَالُ، كيف ذَاكُنَّ الرَّجلُ يا نِسوةُ، كيف ذَانِكَ الرَّجُلان يا رَجُلُ، كيف تِيكُنَّ المَرْأةُ يا نِسَاءُ، كيف تَانِك المَرْأَتَانِ يا امْرَأَةُ، وكيف ذَانِكُمَا الرَّجُلانِ يا رَجُلانِ، كيف تَانِكُمَا المَرْأَتَانِ يا امْرَأَتَانِ، كيف ذَانِكُمُ الرِّجالُ يا رِجَالُ، يكف تَانِكُنَّ المَرْأتانِ يا نسوةُ، كيف أُولَئِكَ الرِّجالُ يا رجلُ، كيف أولئك النِّسوةُ يا امرأةُ، كيف أُولَئِكُمَا الرِّجالُ يا رَجُلان، كيف أولئكما النسوةُ يا امْرَأتانِ، كيف أُولائِكُمُ الرِّجالُ يا رجالُ، كيف أُولائِكُنَّ النسوةُ يا نِسَاءُ، كيف ذَاكَ الرَّجلُ يا امْرَأَةُ، كيف ذَانِكِ الرَّجُلان يا امرأةُ، كيف ذَانِكُما الرَّجُلانِ يا امْرَأَتَانِ، كيف ذَانِكُنَّ الرَّجلانِ يا نِسَاءُ، كيف أُولائِكَ الرِّجالُ يا امْرَأَةُ، كيف أُولائِكُمَا الرِّجال يا امْرَأَتَانِ، كيف أُولائِكُنَّ الرِّجالُ يا نسوةُ، كيف تِيكَ المَرأةُ يا رجلُ، كيف تَانِكَ المَرْأَتان يا رَجُل، كيف تِيكُمَا المرأةُ يا رَجُلانِ، كيف تَانِكُمُ المرأتان يا رِجَالُ، كيف تَانِكُمَا المرأتانِ يا رَجُلان، كيف أُولائِكَ النِّساءُ يا رجلُ، كيف أُولائِكُمَا النساءُ يا رَجُلانِ، كيف أُولائِكُمُ النِّساءُ يا رِجالُ، كيف ذَاكُمَا الرِّجلُ يا امرأتانِ.

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ، هو من استعمال العرب اسم الإشارة وحرف الخطاب على اللُّغة الفصيحة.

وأمَّا إذا كان اسم الإشارة على كلِّ حال من تَثْنِيَة، وجَمْع، وتَأْنِيثٍ، كما يكون للواحد المُذكَّر مفتوح الكاف مُطلقًا، أو مكسورة مع المُؤنَّث، فلا يجيء فيها هذا العدد، بل تكون كلُّها على لفظ واحدٍ، أو على لفظيْن، في لُغَةِ مَنْ فَتَحَ الكاف للمُذكَّر، وكَسرَهَا للمُؤنَّث.

ومن غريب النَّقل، ما حَكَى أبو حاتم عن أبي زيد: أنَّه سَمِعَ من الأعراب من يقول: إذا قِيلَ له: أين فُلانة؟ هَا هُوَ (ذَهْ)، وقال: قد سَمِعْتُ من يفتح الذال فيقول: هَا هُوَ ذَا، حُمِلَ مَرَّةً على الشَّخص، ومَرَّةً على المرأة، وإنَّما المعروف: هَا هِيَ (ذِهْ)، والمُذكَّر ها هُوَ (ذَا).

وقال ابن مالك: وقد يَنُوبُ ذُو البُعْد عن ذِي القُرْبِ لعظمة المشير، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]، أو لعظمة المشار إليه، نحو: ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبِّي﴾ [الشورى: ١٠].

وذُو القُرْب عن ذي البُعْد، كحِكَايَة الحال، نحو: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، وقد يتعاقبان مُشيرًا بهما إلى ما وَلِيَاهُ، نحو: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾ [الزمر: ٢١]، ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاغًا﴾ [الأنبياء:١٠٦]. انتهى مُلخصًا.

وما ذهب إليه ابن مالك مِن أنَّهما يتعاقبان، فيكون (ذَلِكَ) بمعنى: هَذَا، هو مذهب الجرجاني وطائة، وخالفه السهيلي، وأبطل ما احْتجُّوا به.

وإذا قُلت: أَرَأَيْتَك، فالهمزة دَخَلَتْ على (رَأَيْت)، فإمَّا أن يكون بمَعْنَى: أَعْلَمْتك، أو بمعنى: أَخْبرني، فإن كانت باقية على موضعها الأصلي من العلم، كانت الكاف ضميرًا منصوبًا، وتطابق الضمير المرفوع في إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث، مفعولا أول، وما بعده مفعولٌ ثانٍ.

وتعدَّى الفعل المسند إلى الضمير المرفوع المنفصل، إلى ضميره المنصوب المتصل، فتقول: أَرَيْتَك مُنطلقًا، كما تقول: أَعْلَمْتَك مُنطلقًا؛ أي: (أَعْلَمْتَ نَفْسك)، وأَرَيْتَكِ ذَاهِبَة، وأَرَأَيْتَكُمَا ذَاهِبَيْن، وأَرَأَيْتُمُوكُم ذَاهِبين، وأَرَأَيْتَكُنَّ ذَاهِبَات.

وإن كانت بمعنى: أَخْبِرْني، صَارَتْ لا تدلُّ على استفهام ولا تقتضي جوابًا، فيجوز أن تتصل بها الكاف، وفيها إذ ذاك ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب البصريين: وهو أن الفاعل هو التاء، وتبقى مفردة دائمًا مفتوحة، والكاف حرفُ خطاب، وتظهر علامة الفروع في الكاف، فتقول: أَرَأَيْتكَ، أرأيتكِ، أرأيتكُما، أرأيتكُم، أرأيتكُنَّ.

المذهب الثاني: مذهب الفراء: وهو أنَّ التاء حرفُ خطاب لا ضمير، والكاف وما زِيدَ عليها هي الفاعل.

المذهب الثالث: أنَّ الفاعل هو التاء، والكاف في موضع نصب، وفي محفوظي أنَّه مذهب الكسائي، ولأرَأَيْت بمعنى: (أَخْبِرْني) أَحْكَامٌ تُذكَرُ في باب

(ظَنَنْتُ)، إن شاء الله تعالى.

ويتصل كاف الخطاب أيضًا بـ (حَيَّهَلْ، والنَّجَاء، ورُوَيْد) أسماء أفعال، تقول: حَيَّهَلَكَ بمعنى: ائْتِ، والنَّجَاءَكَ بمعنى: أَسْرِعْ، ورُوَيْدَكَ بمعنى: أَمْهِلْ.

وقَلَّ اتِّصالها بـ (بَلَى، وكَلا، وأَبْصِر، ولَيْسَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ، وحَسِبْتَ)، تقول: بَلاكَ، وكَلاكَ، وأَبْصَرَكَ بمعنى: أَبْصِرْ زَيْدًا، ولَيْتَكَ زَيْدًا قَائِمًا، ونِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَكَ الرَّجُلُ بَكْرٌ، وحَسْبك عَمْرًا مُنطلقًا.

ومن أسماء الإشارة: (هُنَا)، وهو ظرف مكانٍ لا ينصرف، إلا أنَّه قد يُجر بـ (مِنْ) أو بـ (إِلَى)، فتقول: مِنْ هُنَا، وإِلَى هُنَا، وهو لِدَانِي المكان، و(هُنَاكَ) لِوَسَطِهِ، ويدخُلُ عليهما هاء التنبيه.

وقد تُبدل أَلِفُ (هُنَا) هاءً في الوقف، فتقول: (هُنَهْ)، وذكروا أنَّه قد يُشارُ بها إلى الزمان، وقد يُتَأَوَّلُ ما اسْتَدَلُّوا به. ومِن خَطِّ أبي جعفر ابن أبي رَقِيقَة، وكان نحويًّا بتونس، ما نَصُّه: (المُفَضَّل) يعني: الضَّبِيّ، (هُنَاكَ) في المكان، و(هُنَالِكَ) في الزمان. انتهى.

والكاف اللاحقة في (هُنَاكَ، وهُنَالِكَ) للخِطَاب، لا يُثنَّى، ولا يُجمع، ولا يُؤنَّث، بخلاف أسماء الإشارة التي تقدَّم ذِكْرها.

و(ثَمَّ) ظرفُ مكانٍ للبُعْدِ، والْتُزِمَ فيها الظرفيَّة، إلا أنَّها قد تُجَرُّ بـ (مِنْ، وإِلَى)، فتقول: مِنْ ثَمَّ، وإِلَى ثَمَّ، ومَنْ أعربها مفعولاً به في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، فليس إعرابه بصحيح.

ومن الظروف المُشار بها إلى المكان البعيد: (هِنَّا) مُشدَّدة النون مكسورة الهاء أو مفتوحة، وقال أبو حاتم: إِنْ أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَنَحَّى عَنْكَ قُلْتَ: تَنَحَّ هَنَّا وهِنَّا، وإن شئت أَدْخَلْتَ حرف التنبيه فقلت: تَنَحَّ هَاهُنَّا، وهي في هذا كُلِّه ظرفُ مكانٍ بمنزلة (ثَمَّ).

قال صاحب " الترشيح ": وهي في كل حال من أمر، أو نهي، أو خبر، مُشدَّدة، قال ذو الرمة[1]: [البسيط]

هَنَّا وَهِنَّا ومِنْ هَنَّا لَهُنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ والأيْمَانِ هَيْنُومُ

---

(١) انظر: الديوان ١/ ٩٤.

جاء بها مُشدَّدةً في الخبر. انتهى.

وفي " النهاية ": (هَنَّا) أصلها أن تكون للمكان، ثم اسْتُعِيرَتْ للزمان، وحَقُّها أن تُضاف إلى المفرد، قال الأعشى[1]: [الخفيف]

لاتَ هَنَّـا ذِكْـرَى جُبَيْـرَةَ أَمْ مَـنْ   جَــاءَ مِنْهَــا بِطَــائِفِ الأَهْــوَالِ

وقد أَضَافُوها إلى الفعل والفاعل، قال[2]: [الكامل]

حَنَّـتْ نَـوَارُ ولاتَ هَنَّـا حَنَّـتِ   وَبَـدَا الَّـذِي كَانَـتْ نَـوَارُ أَجَنَّـتِ

وإلى المبتدأ والخبر، قال[3]: [الطويل]

أَفِـي أَثَـرِ الإِظْعَـان عَيْنُـكَ تَلْمَـحُ   نَعَـمْ لاتَ هَنَّـا إِنَّ قَلْبَـكَ مِتْـيَحُ

أصل إن تدخل على المبتدأ والخبر. انتهى.

وأمَّا قول الشاعر:

---

(١) انظر: الديوان ١/ ١٦.

(٢) قائله شبيب بن جعيل -بضم الجيم وفتح العين- وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم. وكان بنو قينة الباهليون أسروا شبيبا هذا في الحرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار فقال هذا، وقال ابن بري هو لحجل -بفتح الحاء وسكون الجيم- ابن فضلة -بفتح فسكون- وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم، وهو من الكامل.
الشرح: "حنت" من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس، "نوار" -بفتح النون والواو المخففة- من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر، وهو مبني على الكسر في لغة جمهور العرب، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، "لات" يعني ليس "هنا" بمعنى حين "وبدا" ظهر "أجنت" -من أجن بالجيم- أخفت وكتمت وسترت.
المعنى: حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين وظهر الذي كانت أجنته من المحبة والعشق.
الشاهد: في "هنا" أشير بها إلى الزمان وأصلها أن تكون للمكان.
انظر: ابن الناظم ص٣٢، والأشموني ١/ ٦٦، وداود وابن هشام في المغني ٢/ ١٥٠، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزانة الأدب.

(٣) مطلع قصيدة للراعي مدح بها بشر بن مروان. وقلب متيح ورجل متيح يتعرض للبلية ويدخل فيما لا يعنيه. وقال ابن دريد في الجمهرة: رجل متيح إذا كان قلبه يميل إلى كل شيء.
انظر: اللسان (تيح)، والخزانة ٢/ ١٥٩.

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتِ

فقال ابن عصفور: (لاتَ) لا تعمل في اسم الزَّمان، نكرةً ومَعْرِفَةً، و(هَنَّا) تكون ظرف زمان وظرف مكان.

وقال ابن مالك: انتصب (هَنَّا) على الظَّرفية، و(حَنَّت) في موضع رفع على الابتداء، وخبره في الظَّرف قَبْلَه، وأُخْبِرَ عن الفعل مُئوَّلا بالمصدر، والمعنى: ولا حنان في هذا الوقت.

ونقل ابن مالك عن بعض المتأخرين: أنَّ (هَنَّا) اسم (لات)، والتقدير: ليس ذلك الوقتُ وقتَ حَنَّتِ؛ أي: وَقْت حَنَانٍ، وقد يُقال بتاء، قال[1]: [الرجز]

وذَكَرَهَا هَنَّت وَلاتَ هَنَّتِ

وأسماء الإشارة مَبْنِيَّةٌ، فأمَّا (ذَانِ، وتَانِ) فهي عند المُحقِّقين صِيَغُ تَثْنِيَة حَقِيقةً.

(١) انظر: همع الهوامع ١/٣٠٥.

باب المعرفة بالأداة

ذكر أصحابنا فيها مذهبين:

أَحَدُهُما: مَذْهَبُ جميع النُّحاة إلا ابن كيسان: أَنَّها أُحَادِيَة الوَضْع، وهي اللام والألِف، أَلِف وَصْل جِيء بها وُصْلَةً إلى النُّطْقِ بالسَّاكِن.

والثاني: مذهب ابن كيسان: أَنَّها ثُنَائِيَّة الوَضْع، نحو: (قَدْ، وهَلْ)، وهمزتها همزة قَطْع، وهذا المذهب نقل ابن مالك: أَنَّه مذهب الخليل، وهمزته كهَمْزَة (أَمْ، وأَوْ).

وذَكَرَ مذهبًا ثالثًا عزاه إلى سيبويه: أَنَّها ثُنائيَّة الوَضْع، وهمزتها همزة وَصْل مُعْتَدًّا بها في الوَضْعِ، وعَزَى المذهب الأوَّلَ إلى المُتأخِّرين.

وفي كلام سيبويه ما يشهد لهذا الذي نقله ابن مالك عن سيبويه، وهو مخالف لنقل أصحابنا: أَنَّه مذهب النُّحاة إلا ابن كيسان، وهذا الخلاف في الأداة قليل الجَدْوَى، وبعض الألْسن خالٍ من أداة التعريف، كلِسَانِ التُّرْك، وبعضُهم فيه أداة التنكير، وحذفها من علامة التعريف، كلِسَان الفُرْس، وبعضهم مُختلفُ الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، كلِسَان النجسور، وهذه كُلُّها أَوْضَاعٌ لا تُعَلَّل.

وقسَّمُوا هذه الأداة إلى عَهْدِية وجِنْسِية؛ فالعهدية: قد تكون ما دخلت عليه مُتقدمًا لفظًا، كقوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، إذ تقدَّم: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا﴾ [المزمل: ١٥].

وحَاضرًا مُبْصرًا، كقولك: (القرطاس) لمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا، أو حاضرًا في العلم، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات:١٦]، وذكر أَصْحَابُنَا أن يَعْرِضُ في العهدية الغَلَبَة، ولَمْحُ الصِّفَة، فالغَلَبَة كالذي في النَّجم للثُّريَّا، والبَيْتُ للكعبة، والتي للمح الصِّفة لم تَدْخُل أولا للتعريف؛ إذ هو عَلَمٌ في الأصل، لَكِنَّهُ لمَّا لُمِحَ فيه معنى الوَصْف، سَقَطَ تَعْرِيفُ العَلَمِية، وأَنْتَ تُرِيدُ شَخْصًا مَعْلُومًا، فلم يكن بُدٌّ مِن إِدْخَالِ (أل) العهدية عليه.

والجنسية: هي التي لم يتقدَّم للاسم الدَّاخِلَة عليه لَفْظ، ولا هو حاضرٌ مُبْصر، ولا حاضرٌ معلوم، نحو: (دِينَار) يدلُّ على كُلِّ دِينارٍ على طريق البدل، فإذا قُلت: (الدِّينَار) دَلَّ على الشُّمول.

وصَلُحَ مكان (أَلْ) (كُلّ)؛ إمَّا حقيقة فيَصِحُّ الاستثناء من مَصْحُوبها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٢ - ٣]، ويَصِحُّ وَصْفُهُ بالجَمْعِ، كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾ [النور: ٣١].

وحكى الأخفش: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الحُمْرُ والدِّرْهَم البِيض.

قالوا: ويَعْرِضُ في الجِنْسِيَّة الحضور، ويكون بَعْدَ (إذا) الفُجَائِيَّة نحو: خَرَجْتُ فإِذَا الأَسَدُ، وبَعْدَ أَسْمَاء الإشارة نحو: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُل، وبَعْدَ (أَيّ) في النِّدَاءِ نحو: يَا أَيُّها الرَّجُل.

وفي (الآن، والساعة)، وما في معناهما من الزمان الحاضر، إذا لم يتقدَّم في شيءٍ من هذه عهد، لا يتقدَّم لفظ، ولا بحضور حِسِّي ولا علمي، قيل: دَخَلَتْ في هذه الأربعة لتعريف الحقيقة، قيل: ولا تكون للحضور في غير هذه الأربعة، إلا إِنْ قام دليلٌ على ذلك، نحو قول الشاعر[1]: [الطويل]

فَأَنْـتِ طَـلاقٌ والطَّـلاقُ عَزِيمَـةٌ ثَـلاثٌ ومَـنْ يَخْـرِقْ أَعَـقُّ وأَظْلَـمُ

في رواية من رَفَعَ (عَزِيمَة، وثلاثًا)، كأنَّه قال: وطَلَاقِي في هذا عزيمة ثلاث؛ أي: الطَّلاقُ الوَاقِع في الزَّمَان الحَاضِر، إذ جِنس الطلاق ليس عزيمة ولا ثلاثًا.

وذَهَبَ بعضُ أصحابنا إلى أنَّ هذه الأداة تكون لتعريف العهد في شَخْصٍ أو جنس، وللحضور وللغلبة، وللمح الصفة، وبمعنى: الذي والتي، في نحو: الضَّارِبُ، والضَّارِبَة، وفروعهما. وعلى هذا التقسيم لا يعرض في الجنسية الحضور، ولا في العهدية الغلبة؛ لأنَّ القسم من الشيء لا يكون قسِيمًا له.

---

(١) هذا أحد أبيات ثلاثة، تناقلها النحاة والفقهاء ولم ينسبها أحد منهم، إلا أنهم قالوا إن الكسائي أرسل بها إلى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يسأله الجواب عنها، وهي:

فإن ترفقي يا هنـد فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هنـد فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطـلاق عزيمة ثلاثا، ومن يخرق أعـق وأظلم

فبيني بها، إن كنت غـير رفيقة وما لامرئ بعد الثـلاث مقدم

وفي رواية البيت الذي أورده الشارح روايات كثيرة يختلف الحكم على كل منها وقد بسط البغدادي الكلام على هذه الروايات، وبين ما يستفاد من كل منها من الحكم الشرعي، وكيفية استخراج هذا الحكم.

انظر: الخزانة ٣/٤٢٤، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٣٦.

وذهب أبو الحجاج يوسف بن مَعْزُوز، من مُتأَخِّري أَصْحَابنا، إلى أنَّ هذه الأداة قِسمٌ وَاحِد في التعريف، وهي عهدية، سواء أُدْخِلَتْ على واحد أو على اثنين، أم على ما يقع على الجنس، فإذا قُلت: جاءني الرجل، فمعناه: الرَّجُلُ الذي عَهدت بَيْني وبَيْنك.

وإذا قُلت: الدِّينَارُ خَيْرٌ من الدِّرْهَمِ، فمعناه: هذا الذي عهدتَ بقلبك على شكل كذا، خير من الذي عهدته على شكل كذا، فالعهد أَبَدًا لا يُفَارق.

وفي " النهاية ": أنَّ العهدية تدخل على الاسم السابق ذِكرُه نَكِرَةً، كقوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو على مشاهد نحو: أَغْلِقِ البَابَ، أو على اسم يستدعي صفة لمذكورٍ سَبق، كأنَّه يُبلِّغ عن زَيْد شَتمًا، فيقول: إنَّ السَّفِيه يَفْعَلُ هذا.

وأنَّ الجنسية تَدْخُل على نكرة لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ، ولا يُقْصَدُ بها تعريف شَخْصٍ مَوْجُود في الخارج، وإنَّما يقصد تعريف الصُّورة الكُلِّيَّة التي في الذِّهن، ولا تحقيق في هذا؛ إذ لا يعني بالحقيقة الذهنية إلا المثال المطابق في الوجود الخارجي، وهذا مُستفادٌ مِن النكرة، فأيّ شيء أَحْدَثَتْ (أل)؟

وأقربُ ما يَنْحُو النُّحاة إلى أنَّ النَّكِرَة تدلُّ على واحد من الجنس، وإلى أنَّ الجنس يمكن أن يُعقل دون اعتبار الوحدة، فإذا قيل: الرَّجُل خيرٌ من المرأة، كان المعنى: هذا الجنس من حَيْثُ هُوَ هُوَ، خيرٌ من هذا الجنس من حيث هُوَ هُوَ.

وقال ابن بَابْشَاذ: تعريف العهد لما ثبت في الأعيان، وتعريف الجنس لما ثبت في الأذهان.

ورأيتُ في كلام ابن جني: أنَّ أبا الحسن أجاز أن يقال: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الحُمْرُ والدِّرْهَمُ البِيضُ؛ لأنَّ الدِّرهم والدِّينار لما كَانَا من جنسيْن، جازت صفتُهما بالجمع. انتهى.

وقال في " النهاية " أيضًا: (أل) التي للعموم تدخل على الجمع، وإن لم يكن معهودًا، كقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، ويُعْهدُ العموم فيما دخلت عليه، كان قبل دخولها جمع قِلَّة، أو جمع كثرة، لا فرق بينهما، ولا يخرجُ اللفظ على العموم إلا بدليل منفصل. انتهى.

وقد يعرض زيادة (أل) في العَلَم، نحو قوله[١]: [الرجز]

بَاعَــدَ أُمّ العَمْــرِ مِــنْ أَسِــيرِهَا

في السيرافي (أل) زائدة للضرورة، وقال الزمخشري: أَدْخَلَ (أل) على العَلَم للشَّرِكَة، كما أضاف في[٢]: [الطويل]

عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِـأَبْيَضَ مَاضِــي الـشَّفْرَتَيْنِ يَمَــانِي

وقولُه أَظْهَرُ؛ لأنَّه قد أَعَادَ (أُمّ العَمْرِ) في رجزه، مع اتِّزَان النَّظم له بغير (أل)، قال: [الرجز]

بَكَيْــتُ مِــنْ مَنْزِلَــةٍ وَذِكْــرَى

دَارًا تَعَفَّــتْ بَعْــد أُمّ العَمْــرِو

ولو أسقط (أل) لاتَّزَنَ له، وتُزاد داخلة على الحال، على مذهب غير يونس، نحو قوله[٣]: [البسيط]

---

(١) جاء في الدرر اللوامع ص:٥٣ ولم أعثر قائله، وفي شواهد المغني ص٦٠ قال: أنشده الأصمعي ولم ينسبه لأحد، وقيل: لأبي النجم، قال الشيباني: اسمه المفضل.
انظر: ابن هشام في المغني ١/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

(٢) قال العيني: قائله رجل من طيئ، كذا قاله المبرد.
وقصته أن رجلا من طيئ يقال له: زيد من ولد عروة بن زيد الخيل، قتل رجلا من بني أسد يقال له: زيد، ثم أقيد به بعد، فقال شاعر طيئ في ذلك.
الشرح: "علا" من علا يعلو علوا، هذا في المكان، وأما في الشرف والرتبة، فيقال: علي يعلي علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، "النقا" -بفتح النون والقاف- الحرب.
ويروى: علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم
الشاهد: في "زيدنا"، فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف. قال العيني: واستشهد به الزمخشري، وقال: أجرى زيدا مجرى النكرات، فأضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، وابن هشام في المغني ١/ ٥٠، والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٣١٢.

دُمْتَ الحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِرًا عَلَى العِدَا فِي سَبِيلِ المَجْدِ والكَرَمِ

وفي التمييز على مذهب البَصْريين، نحو(١): [الطويل]

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وفي مُضاف إلى تمييز، نحو(٢): [الوافر]

إِلَى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى مَلاءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بِالشِّهَادِ

وقال ابن مالك: ورُبَّمَا زِيدَت فَلَزِمَتْ، نحو: اليَسَعَ.

و(الآن، والذين) , وهي في (الآن) عند أصحابنا للحضور، لا زائدة.

وأمَّا (الذي) فقيل: (أل) فيه معرفةٌ، وقال العرب: مَرَرْتُ بالرَّجُل خَيْرٍ منك، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ مِثْلِكَ؛ فزعم الأخفش: أنَّ (أل) زائدة في نِيَّة الطَّرح.

وزعم الخليل: أنَّ مِثْلك خَيْر مِنْك، و(خَيْر مِنْكَ) نَعْت للرَّجُل على نِيَّة (أل)، لكنَّه موضع لا تدخله.

وقال ابن مالك: هو بَدَل نَكِرَة مِن المَعْرِفَة.

وزعم الكوفيون وبعض البصريين: أنَّ (أل) تكون عِوَضًا عن الضمير، في نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْه، يريد: وَجْهُهُ.

---

(١) قال العيني: ذكر التوزي نقلا عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقيل: هو لرشيد بن شهاب اليشكري، وهو من الطويل.
الشرح: "رأيتك" خطاب لقيس بن مسعود بن خالد اليشكري، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو، "وجوهنا" أراد بالوجوه الأنفس والذوات، ويروى "لما عرفت جلادنا" أي: ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا، "صددت" أي: أعرضت ونأيت، "طبت النفس" يريد أنك رضيت، "عمرو" كان صديقا حميما لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.
المعنى: يندد بقيس؛ لأنه كان يتهددهم، ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضي من الغنيمة بالإياب.
الشاهد: "طبت النفس" حيث ذكر التمييز معرفا باللام، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.
انظر: ابن هشام ١/ ١٢٩، وابن الناظم ص٤١، وابن عقيل ١/ ١٠٣، والشاطبي، وداود، والأشموني ١/ ٨٥، والمكودي ص٢٦، والسيوطي ص٢٥.
(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت.
انظر: المعاني الكبير ٩٢/١، وسمط اللآلئ ١٠٣/١.

باب الموصول

هو حَرْفِيٌّ واسْمِيٌّ، وكِلاهما محصورٌ بالعدِّ، فلا يحتاج إلى رَسْمٍ ولا حَدٍّ؛ فالحَرْفِيُّ: هو ما يَنْسَبِكُ منه ومِن صِلَتِه مَصْدَرٌ، والمُتفَقُ على حَرْفِيَّتِه ومَصْدَرِيَّتِه: (أَنْ، وكَيْ، وأَنَّ)، والمختلف في مصدريته على ما تعيَّنَ: (لَوْ، ومَا، والَّذِي).

فـ (أَنْ) ثُنَائِيَّة الوَضْع تُوصل بالفعل المتصرف ماضيًا، نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ قَامَ زَيْدٌ، ومُضَارِعًا فتُؤثر فيه النصب وتُخَلِّصُه للاستقبال، نحو: يُعجبني أَنْ تَخْرُجَ، وقالوا: تُوصَل بالأمْرِ، ونَصَّ على ذلك سيبويه، نحو: كَتَبْتُ إليه بأَنْ قُمْ، ولها مواضع تُضْمَرُ فيها، وتُذْكَرُ إن شاء الله تعالى في باب (نَوَاصِب الفعل المضارع).

و(كَيْ) تُوصَلُ بمضارعٍ، وشرطُ تقدِيرها بالمصدر، أن تدخل عليها لام التعليل لفظًا نحو: جِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ، أو تقديرًا نحو: جِئْتُ كَيْ أَقْرَأَ، وأنت تقدِّر اللام، ويأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

ولا يدخل عليها عَامِلٌ غير لام التعليل، بخلاف (أَنْ، وأَنَّ)، فتكون مُبتدأةً ومفعولا بها، مجرورة بلام التعليل وبغيرها ممَّا يُناسب.

و(أَنَّ) تُوصل بما كان قبل دخولها جملة خبرية من مبتدأ وخبر، فتُؤثر فيما كان مبتدأً النَّصبَ، وإِنْ خَفَّفَت جاز أن تقع خبرًا لها جملة الدعاء، نحو: عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا مُنطلقٌ، وقولهم: أَمَا أَنْ جَزَاكَ الله خَيْرًا، وقوله تعالى[1]: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾ [النور:٩]، في قراءة من قرأ بالفعل ورفع اسم (الله)، قالوا: والفَرْقُ بين صريح المصدر.

و(أَنَّ) في نحو: عَجِبتُ مِن انْطِلاقِكَ، وعَجِبْتُ من أَنَّكَ مُنطَلِقٌ، أنَّ المصدر لا دَلِيل فيه على التَّحقُّق والوقوع، و(أن) تَدلُّ عليهما.

وأَمَّا (لَوْ) التَّالِيَة، غَالِبًا مُفْهِمَ تَمَنٍّ، فذَهَب الجمهور إلى أَنَّها لا تكون مَصْدَرِيَّة، بل يُفارقُها التعليق، وهو قول أشياخنا.

وذهب الفرَّاء، والفارسي، والتَّبريزي، وأبو البقاء، وتَبِعهم ابن مالك: إلى أنَّها

---

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣١٥/٥.

قد تكون مَصْدريَّة، فلا تحتاج إلى جواب، وخَرَّجوا على ذلك آيات من القرآن، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]، وقول الشاعر[١]: [الكامل]

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ورُبَّمَا ... مَنَّ الفَتَى وَهْوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

تقديره عندهم: التعمير، والادِّهان، ومَنُّكَ، وسيأتي الكلام على (لَوْ) وبَقِيَّة أَحْكَامها، إن شاء الله، عَقِيب أدوات الشَّرط.

وأمَّا (مَا) إذا تَقدَّرَتْ بالمَصْدَر هي وَصِلتُها؛ فذهب الجمهور إلى أنَّها حرفٌ، وذهب أبو الحسن، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين، إلى أنَّها اسم.

فإذا قُلت: يعجبني ما قُمْتَ، فيُقدِّرُه سِيبَويه والجمهور: قِيَامك، ويُقدِّره الأخفش: الذي قُمْت، وقَبْله موصوف محذوف؛ أي: القيام الذي قُمْت، والتفريع على مذهب الجمهور.

وتُوصل بفعلٍ مُتصرِّفٍ غير أمر، وأكثر ما يكون مَاضِيًا، نحو قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقول الشاعر[٢]: [الوافر]

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أي: برحبها، وذَهَاب.

وشذَّ وَصْلها بـ (ليس) في قوله[٣]: [الطويل]

---

(١) من جملة أبيات قالتها قتيلة بنت النضر، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النضر يوم بدر فعاتبته بهذه الأبيات.
انظر: المقاصد النحوية للعيني ٤/ ٤٧١، والدرر اللوامع للشنقيطي ١/ ٥٤.

(٢) أي: هابها، ولا يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وما راعني إلا يسير الخ، أي إلا أن يسير أي سيره.
انظر: الجنى الداني ٥٦/١، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٢٩/١، وحاشية الخضري ٣٥٨/١.

(٣) الشرح: "أميري" حذفت النون تشبيها بالإضافة، وروي "فما لستما" والتاء في لستما هي اسم ليس. فإن قيل: أين العائد إلى الموصول الحرفي؟
قلت: الموصول الحرفي لا يحتاج إلى عائد، وقال ابن عصفور: ومن زعم أن ليس فعل جعل "ما" مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل "ما" اسما موصولا بمنزلة "الذي"، ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضميرا محذوفا يربط الصلة بالموصول والتقدير: بما لستما به أي: بسببه.

=

أَلَـيْسَ أَمِيـرِي فِـي الأمُـورِ بِأَنْتُمَـا بِمَـا لَـسْتُمَا أَهْـلَ الخِيَانَـةِ والغـدر

وزعم بعض النُّحاة أنَّ شرطها صلاحية وقوعِ (ما) الموصولة الاسمية موقعها، وأنَّ الفعل الذي بعدها لا يكون خاصًّا، وقال: فلا يجوز أن تقول: أُرِيدُ مَا تَخْرُجُ؛ أي: خُرُوجَك، فتقول: أُحبُّ ما صَنَعْتَ؛ لأنَّ الخروج خاصّ والصُّنع مُبْهَمٌ.

وذهب السهيلي إلى هذا، قال: الفعل يقتضي التنويع نحو: أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ؛ لأنَّ الصنع عَامٌّ، ولا تقول: أَعْجَبَنِي ما جَلَسْتَ، ولا ما تَجْلِسُ؛ لأنَّ الجلوس نَوْعٌ خاصٌّ ليس مُبْهَمًا.

وتَنُوبُ (ما) المصدرية عن ظرف زمانٍ، وتُوصل في الغالب بماضٍ مُثبَتٍ، نحو: (لا أَصْحَبُكَ مَا ذَرَّ شَارِقٌ)، أو مَنفيٍ بـ (لَمْ)، نحو قوله[1]: [الكامل]

مَـا لَـمْ أَجِـدْكَ عَلَـى هُـدَى أَثَـرٍ يَقْـرُو مُقَـصَّكَ قَـائِفٌ قَبْلِـي

أو بمضارعٍ نحو: عَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِبُ زَيْدًا.

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (أَنْ) تُشاركها في النيابة، وخرج على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ أي: وَقْتَ أَنْ آتَاهُ الله، ولا يعرف ذلك أكثر النحاة.

وتنفرد من (أَنْ، وكَيْ)، بجواز تقديم معمول صلتها الفضلة على الصلة، نحو: عَجِبتُ مِمَّا زَيْدًا تَضْرِبُ.

ومذهب سيبويه والجمهور: أنَّ الجملة الاسمية لا تكون صِلَة لها، وأجاز قومٌ منهم السيرافي، وتبعه الأعلم، وابن خروف، وجاء في الشِّعر من ذلك شيء، نحو[2]: [البسيط]

=

الشاهد: في "بما لستما" حيث جاء وصل "ما" بليس وهو نادر.

انظر: توضيح المقاصد ٤١٧/١، ومغني اللبيب ٤٠٣/١.

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ٧١/١.

(٢) للكميت بن زيد الأسدي، وهو في ديوانه ١/ ٨١.

والكلب -بالتحريك: داء يصيب الكلب شبه الجنون فإذا عض إنسانًا صار مثله، فإذا أخذ قطرة من دم شريف زال عنه ما به.

وقيل: إن المقصود أن دماء هؤلاء تشفي من الثأر، فإذا قتلهم صاحب وتر شفي غيظه. السقام -بفتح السين: المرض.

أَحْلامُكُـمْ لِـسِقَامِ الجَهْـلِ شَـافِيَة　　كَمَـا دِمَـاؤُكُمْ تَـشْفِي مِـنَ الكَلَـبِ

أي: كشِفَاءِ دِمَائِكم.

وجاء أيضًا ما ظاهره أنَّها إذا نابت عن الظرف، تُوصل بالجملة الاسمية، نحو قوله[1]: [الكامل]

وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ　　فَلأَنْـتَ أَوْ هُـوَ عَـنْ قَلِيـلٍ ذَاهِـبُ

وفي " الترشيح ": لا آتِيكَ مَا أَنَّ في السَّمَاءِ نَجْمًا؛ أي: مَا دَامَ أَنَّ في السماء نَجْمًا، أو ما كان أنَّ؛ لأنَّ هذا من مَوَاضِعِ الفعل؛ لأنَّ (ما) تكون مع الفعل مصدرًا، ولا يكون الاسم صلةً لـ (مَا)، ومَنْ قال: مَا أَنَّ فِي السَّماءِ نَجْمٌ، أضمر الهاء؛ أي: مَا أَنَّهُ في السماء نَجْمٌ.

ومن قال من أصحابنا: إنَّ (أَنَّ) فِعْلٌ مَاضٍ مِن الأنِين؛ فقد غَلِط؛ لأنَّ النَّجم لا يَئِنُّ. ويجوز عندي أن يكون الأصلُ: مَا عَنَّ في السَّمَاءِ نَجْمٌ؛ أي: مَا عَرَضَ، وأبدل من العين همزة؛ لأنَّ الهمزة والعين يُبْدَلُ بعضُها من بعض. انتهى.

وأمَّا (الذي) فزعم يونس، والفراء، وتبعهما ابن مالك: أنَّه يُسْبَكُ مِنْهَا ومن صِلَتِها مصدرٌ، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٤]، و﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، قال: التقدير: ذَلِكَ يُبَشِّرُ الله، وخُضْتم كخَوْضِهم؛ والصحيحُ مَنْعُ ذلك، وهو مذهب البصريين.

والموصولُ الاسمُ لا تكون صِلَتُه إلا جُمْلَةً صريحةً، ومذهب الجمهور أنَّها لا تكون طلبية.

وأجاز الكسائي أنَّها تكون جُملة أمرٍ، وجملة نهيٍ، فيُجيز: الذي اضْرِبْهُ أو لا تَضْرِبْه زَيْدٌ. وأجاز المازني أن تكون دُعاءً، إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: الذي يَرْحَمُهُ الله زَيْدٌ. ويقتضي مذهب الكسائي مُوَافقته، بل هو أَحْرَى بذلك.

وذهب هشام إلى أنَّه يجوز أن تكون مُصدَّرَةً بـ (لَيْتَ)، وبـ (لَعَلَّ)، وبـ (عَسَى)، نحو: الذي لَيْتَهُ مُنطلِقٌ زَيْدٌ، والذي لَعَلَّه مُنطلِقٌ زَيْدٌ، والذي عسى أن يخرجَ زَيْدٌ.

والمشهور عند أصحابنا أنَّها لا تكون تَعَجُّبِيَّة، فلا يجوز: مَرَرْتُ بالذي مَا

---

(١) لم أعثر على من نسبه ممن استشهد به. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/١.

أَحْسَنُه؛ وإن كانت عندهم جملةً خبريةً، فمِن النُّحاة مَن أجاز ذلك، وهو مذهب ابن خروف، كما جاز الوصف بـ (ما) في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ما أَحْسَنَهُ.

وذهب جماعة من القُدماء إلى أنَّه لا يجوز أن تكون قَسَمِيَّة، إذا خَلَتْ جُملة القَسَم من ضَمِير يعود على الموصول، فلا يجوز عندهم: جَاءَنِي الذي أُقْسِمُ بالله لأكْرِمَنَّهُ.

ولا أن يكون شرطًا إذا عُريت إحدى جُملَتيْه من ضمير يعود على الموصول، فلا يجوز عندهم أن تقول: جَاءَتني التي إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهَا، والصحيح جواز ذلك، إذا وُجِدَ ضَمِيره في إِحْدَى جُملتي القسم وجوابه، وفي إِحْدَى جُمْلتي الشَّرط وجوابه.

وإذا دخل معنى الشَّرط في الموصول، ففي وَصْلِه بالشَّرط خِلافٌ، نحو: الذي إِنْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ يَنْظُرْ إِلَيْهَا، فهو صحيح البصر، والذي إنْ قَامَ أَبُوه فمُنطلقٌ.

وفي " الإفصاح ": الوَصْل بـ (نِعْمَ، وبِئْس)، وجُملة الشَّرط، والجزاء جائزٌ باتِّفاق، وقد ذكرنا الخلاف في الوَصْل بالشَّرط والجزاء، إذا ضُمِّنَ الموصول معنى الشَّرط.

وزاد بعض أصحابنا في شروط جملة الصِّلَة: أن لا تكون مُسْتَدْعِيَةً لَفْظًا قَبْلها، فلا يجوز: جَاءَنِي الذي حَتَّى أَبُوهُ قَائِمٌ، ولا مَرَرْتُ بالَّذِي لَكِنَّهُ مُنطلقٌ، ولا مَرَرْتُ بالذي إِذًا يَنْطَلِقُ. وذهب الفارسي إلى أنَّه لا يُوصل بـ (نِعْمَ، وبِئْس)، إذا كان فاعلها مُضمرًا، بخلاف ما فيه (أل).

والوصل بـ (كَأَنَّ) جائزٌ، نحو: جَاءَنِي الذي كَأَنَّ وَجْهَهُ قَمَرٌ، وقيل: الأَحْسَن أَنْ لا يُوصل بها؛ لأَنَّها غيَّرت مُقتضَى الخبر، كما غيَّرَتْهُ (ليت، ولعل).

وفي " النهاية ": يجوز الوَصْلُ باسم الفعل الذي يكون ماضيًا أو مضارعًا، لا أمرًا، تقول: جاءني الذي شَتَّان زَيْدٌ وأَبوه، مَرَرْتُ بالذي أُفٍّ له، لا بالأمر، لا يجوز: مَرَرْتُ بالذي نَزَالِ، كما جاز: جَاءَنِي الذي افْتَرَقَ زَيْدٌ وأَبُوه، مَرَرْتُ بالذي أَتَضَجَّرُ مِنْهُ، جاز ذلك.

ومنع ابن السَّراج أن يقع التَّعَجُّب في صِلَةِ (الذي)؛ لأَنَّه لا يُقصد به الخبر المَحْضُ، وما قاله في التعجب يقتضي امتناع وقوع (نِعْمَ، وبِئْسَ، وحبَّذَا) صِلَةً؛ لأَنَّه

لا يُقْصَدُ به الخبر المَحْض.

وقالوا في (عسى) أيضًا: تقتضي الطَّمعَ والرَّجاءَ، تقتضي أن لا يُوصلَ به، ودخول (هَلْ) عليه في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] يدلُّ على أنَّها خَبَرٌ، وأمَّا قوله[1]: [الطويل]

فَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكَ عَاشِقُ

(فماذا) كله استفهام مبتدأ، و(عسى) خبره، والعائد محذوف؛ أي: أن يتحدَّثُوا به. انتهى.

ولا بُدَّ في الصِّلَةِ من ضَمِير يربط الصلة بالموصول، وسُمِعَ ما ظاهره الربط بالظاهر، الذي هو الموصول في المعنى، قالوا: أبو سعيد الذي رَوَيْت عَنْ الخُدرِيّ، والحجَّاج الذي رَأَيْتَ ابن يُوسف، قال الشاعر[2]: [الطويل]

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ الله أَطْمَعُ

يريد: رَوَيْتَ عنه، ورَأَيْتَه، وفي رَحْمَتِه، ومن النُّحاة مَن لا يُجيز الرَّبْط بالظاهر.

ولم يُجِزْهُ سيبويه في خبر المبتدأ، نحو: زَيْد قَامَ أَبُو عمرو، وإذا كانت كُنْيَة زيدٍ: أَبَا عمرو، فأَحْرَى أن لا يجوز عنده في الصلة، والذي أَذهبُ إليه في هذا المسموع النزر، أنَّ الضمير محذوف منه، والظاهر يدلُّ منه، وقد أَجَازُوا: جاءني

---

(١) البيت لقيس بن الملوح، وانظر: مصارع العشاق ١/١٩٧.
وقيل إنه لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة، وأورده أبو تمام في الحماسة.
مَجنون لَيلى: (٦٨ هـ / ٦٨٧ م): هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري. شاعر غزل، من المتيمين، من أهل نجد.
لم يكن مجنوناً وإنما لقب بذلك لهيامه في حب ليلى بنت سعد التي نشأ معها إلى أن كبرت وحجبها أبوها، فهام على وجهه ينشد الأشعار ويأنس بالوحوش، فيرى حيناً في الشام وحيناً في نجد وحيناً في الحجاز، إلى أن وجد ملقى بين أحجار وهو ميت فحمل إلى أهله.

(٢) نسبه كثير من النحويين لمجنون بني عامر.
الشاهد: في "الذي في رحمة الله" حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمر. وكان القياس أن يقول "وأنت الذي في رحمته".
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ١٥، وابن هشام في المغني ٢/ ١٢٧، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٧.

الذي ضَربتُ أخاك، على حذف المبدل، وهو الهاء من (ضَرَبته).

وأجاز الفارسي عُرُوّ الصِّلة من ضمير يعود على الموصول، إذا عُطِف عليها بالفاء جُملة فيها ضمير الموصول، نحو: الذي يطير الذباب، فيغضب زيد.

وزعم الكوفيون، والبغداديون، وتبعهم ابن مالك: أنَّ الموصول قد يجوز أن يُتْبَعَ باسمٍ معرفة، فيستغني بذلك عن الصِّلة، وأن مثلك قد يكون صلة، فأجازوا: ضَربتُ الذي أخاك، وضربت الذي مِثلُك، ولا يجوز ذلك عند البصريين، ومن غَريب ما قيل في (الذي): أنَّه يكون بمعنى: الرجل، وكذا (التي) تكون في معنى: المرأة، وأنشد قائل هذا[1]: [الوافر]

فـإِنْ أَدَعِ اللَّـواتِي مِـنْ أُنَـاسٍ أَضَـاعُوهُنَّ لا أَدَعِ الَّـذِينَا

فـ (اللَّوَاتِي والذين) لا صِلَة لهما، يريد: فإن أَدع ذِكرَ النِّسَاء لا أدع الرجال. انتهى.

من " كتاب ابن هشام اللخمي "، وفيه: أنَّ بعضهم حكى أنَّها إذا كانت بمعنى: الدَّاهِيَة، لم تحتج إلى صِلَة، وأنشد[2]: [الرجز]

بَعْـدَ اللَّتيـا واللَّتيَّـا والَّتِـي

وعند سيبويه الصلة محذوفة.

وقال الفارسي: الصلة فيما بعد هذا، وهو قوله: إذا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ. انتهى.

والمشهور أنَّ جملة الصلة تكون معهودة غالبًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقد يُراد بالموصول: الجنسُ، فتوافقه صِلتُهُ كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، وقد يقصد تعظيم الموصول، فتُبْهَمُ صِلتُهُ نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٤]، و﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦].

---

(١) من قصيدة للبيد بن ربيعة.
انظر: الخزانة ١٤٨/٦، وفصل المقال ٣٧١/١، والأصول في النحو ٣٥٦/٢.

(٢) الرجز للعجاج، وانظر: الخزانة ١٤٦/٦، والمعاني الكبير ٢٩٢/١.

ويُوصلُ أيضًا بالظرف والمجرور التَّامَّيْن، وهُمَا اللَّذان في الوَصْل بهما فائدةٌ، نحو: الذي عندك فاضلٌ، والذي مِنْ بَنِي عَلِيٍّ شَرِيفٌ؛ والعامل فيها جملةٌ مُقدَّرة من كون مُطلَقٍ؛ أي: استقر.

وفي كلٍّ منهما ضميرٌ يعود على الموصول، إلا إنْ رَفَعَ مُلابسًا للضمير، فلا ضمير نحو: الذي في الدَّار أبوه زيدٌ؛ فإن كان العامل في الظرف والمجرور حَدَثًا خاصًّا نحو: جاءني الذي ضحك في الدَّارِ، أو ضحك عندك، فلا يجوز حذفه.

وحكى الكسائي حَذْفَ الحدث الخاص، إذا كان قد عمل في الموصوف بالموصول، وكان الظرف قريبًا، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، ونزلنا المنزل الذي أمس، ونزلنا المنزل الذي آنِفًا، ولا يقولون: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، ولا المنزل الذي يوم الجمعة. وهذا الذي حكاه الكسائي خارجٌ عن القياس، فيُقْتَصَرُ فيه على مَوْرِد السَّمَاع.

وقد تكلَّم ابن مالك في هذه المسألة فخلَّط فيها، وتكلمنا معه في ذلك في شرح "التسهيل"؛ فإن كان الظرف والمجرور ناقصيْن، لم يُوصل بهما، نحو: جاءني الذي عندك أو اليوم.

ذِكْر المَوْصُولات[1]

وهي (الذي) لمفرد مُذكَّر من أولي العلم وغيرهم، ووزنه عند البصريين فَعِلٌ.

و(التي) لمفردة مُؤنَّثة من أُولاتِ العقل وغيرهن.

واللام والياء أصلان، وقال الكوفيون: الأصل الذالُ وحدها، وهي ساكنةٌ، وزِيدت اللامُ ليمكن النُّطقُ بالذال ساكنةً.

وفي " البسيط ": مذهب سيبويه: أنَّ أَصْل (الذي): لَذِي، وأصل (التي): لَتِي.

ومذهب الفراء: أنَّ الأصل (ذَا، وتِي) اسْمَيْ إشارة.

ومذهب السهيلي: أن أصل (الذي): (ذو) بمعنى: صاحب، وله وللفراء تَمَحُّلات حتى صار (الذي)، واللُّغة الفُصْحَى سكون الياء فيها.

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (الموصولاتُ: الذي للمُذكَّر، ومن العرب من يُشدِّدُ ياءَهُ؛ واللَّذان لمُثنَّاه، ومنهم من يُشدِّدُ نُونَه، والَّذينَ، وفي بعض اللُّغات الَّذُونَ لِجَمْعِه).

وزعم أبو موسى: أنَّ الياء تَجْرِي بوجوه الإعراب مُشدَّدةً. وذكر بعضُ أصحابنا: أنَّ في (الذي) البناء على الكسر، والجَرْيَ بوجوه الإعراب.

وقال ابن مالك: وقد تُشدَّد ياؤُهما مكسورتيْن، تابعًا في ذلك لأبي موسى.

ولا يُحفظ التَّشديد في (التي)، إنَّما حُفِظَ في الذي، ومن تعرَّض لحَصْرِ لُغات (الذي، والتي)، كالهروي، والدينوري، والجوهري، لم يذكروا ذلك.

وذكر ابن مالك أنَّهما يَكُونان مَضْمُومَتَيْن، وظاهرُ كَلامِه أنَّه يكون ذلك بناءً، وأنشد على ذلك في (الذي) وَحْدَه، ما لا يقوم به دليلٌ على مُدَّعَاهُ.

ويجوز حذف الياء منهما، فتبقى الذَّال والتاء مكسورتيْن أو مسكنتيْن، فتقول: الَّذِ، والَّتِ، والَّذْ، والَّتْ، وهذا الذي ذكرناه من التَّشدِيد، والحذف لُغاتٌ، وذكر بعضُهم أنَّ ذلك مُختصٌّ بالشِّعر.

وتقول في التثنية رفعًا: اللَّذَانِ واللَّتَانِ، وتخفيف نُونَيْهِمَا لُغة الحجاز وبني أسد، وتشديدهما لغة تميم وقيس، ونَصبًا وجرًّا: اللَّذَيْنَ واللَّتَيْن.

ولا يجوز تشديدهما مع الياء عند البصريين، وأجازه الكوفيون، وقرأ به بعضهم في قوله تعالى[1]: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَلانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ويجوز حذفُ النونِ منهما، فتقول: اللَّذَا، واللَّتَا، والَّذَيْ، والَّتَيْ، وهي لُغة بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة، وتقول في جمع (الذي): الَّذِين، رفعًا ونصبًا وجرًّا، ويخص العقلاء، ومن يُشبَّهُ بهم كالأصنام التي عبدت، وإعراب (الَّذِين) مشهور في لُغة طيِّئ، قاله ابن مالك.

---

(١) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر : (أرْنا) ساكنة الراء.

وقرأ الباقون : (أرِنا) بكسر الراء.

كان الأصل : (أرئِنا) على وزن (أكرمنا)، ثم حذفوا الياء للوقف، فصار : (أرئنا)، ثم تركت الهمزة كما تركت في : (ترى ونرى)، وتركت الراء ساكنة على ما كانت في الأصل، ومن كسر الراء : نقل حركة الهمزة إلى الراء فصار : (أرِنا).

قرأ ابن كثير : (أرنا اللذينِّ) بتشديد النون، والأصل : (اللذيين) فحذفت الياء، وجعل التشديد عوضا من الياء المحذوفة التي كانت في (اللذين).

وقرأ الباقون : بالتخفيف، ولم يعوضوا من الياء شيئا، وقد ذكرت في سورة (النساء). [حجة القراءات ١/٣٩٠]

وذكر بعضهم أنَّها لُغة هُذَيْل، وبعضهم أنَّها لُغة عُقَيْل، نقلها عنهم أبو زيد في "نَوَادِره"، فتقول: (اللَّذُون) رفعًا، و(اللَّذِينَ) نصبًا وجرًّا.

وذكر أصحابنا أنه يجوز حذف النون من التثنية والجمع فصيحًا، وفصَّل ابن مالك فقال: إنْ قُصِدَ بـ (الذي) مُخصَّصٌ، فلا مَحيصَ عن (اللَّذَيْنِ) في التثنية و(الَّذِينَ) في الجمع، ولا تُحذف النون إلا في ضَرُورَة شِعر، قال: ويغني عن (الَّذِينَ): الَّذِي، في غير تَخْصِيص كثيرًا، نحو قوله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣].

وقال الأخفش: يكون (الذي) للجمع والواحد كـ (مَنْ)، ولغة هذيل يقولون في معنى (اللَّذِين): (اللائين) رفعًا ونصبًا وجرًّا، وبعض هُذَيْل يعرب فيقول: (اللاءُونَ) رفعًا، و(اللائين) نصبًا وجرًّا، ويجوز حذف النون من اللائينَ.

وقال ابن مالك: وقد يقال: لَذِي، ولَذَانِ، ولَذِينَ، ولاتِي، ولم يذكر شاهدًا على ذلك إلا قراءة أعرابي[1]: (صِرَاطَ لَذِينَ) [الفاتحة: ٧]، بتخفيف اللام، فيما سمعه أبو عمرو.

ولا يُجْعَلُ ذلك قياسًا إنْ صَحَّ؛ فيحذف من بقيَّة الألفاظ التي ذكر؛ لأنَّ هذا التَّخفيف شاذٌّ. والمشهور أنَّ (الألَى) بمعنى: الَّذِينَ، فيكون للعُقلاء الذُّكور.

وقد تقع على ما لا يعقل من الذكور، وعلى من يُعقل من المُؤنَّثات، وعلى ما لا يعقل مُنهنَّ، ويُقال: (أُلَى، والألاء) بالمَدِّ، واللاء.

وجمع أُلَى: اللاتِي، واللائِي، واللَّوَاتِي، وبِلا يَاءٍ فِيهن، والأصل إثباتها.

وفي " التوطئة ": (اللاتْ، واللَّوَاتْ) بسكون التاء، ونقل الرُّواة أنَّهم حذفوا التاء والياء من (اللاتِي، واللواتي)، قالوا: اللا، واللَّوَا، واللاءَات، ذكر أصحابنا فيه البناء على الكسر، وذكر ابن مالك فيهما ذلك، وإعرابها إعْرابُ (أُلات).

وذكر الأخفش أنَّ (اللائي) للذُّكور والإناث، تقول: هُم اللائِي قالوا ذلك، وهُنَّ اللائِي قُلْنَ ذلك، وفي " الموعب " عن الفراء: هُم اللاء، كقولك: هُنَّ اللاء.

وذكر الفرَّاء في " معانيه ": أنَّ (اللاتِي) أكثرُ في جَمْعِ النِّساء، وفي جَمْع غَيْرِهِنَّ

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١/٤٢٦، وشرح ابن عقيل ١/١٨٠.

ممَّا لا يعقل (التي) أكثر من (اللاتي)، وليست التثنية والجمع في الموصولات حقيقة، بل هي صِيَغُ تثنية، وصيغُ جَمْع، وكذلك تثنية أسماء الإشارة وجمعها.

ومن المَوْصُولات (ذُو)، و(ذات) في لغة طيئ، وأمَّا (ذُو) فهو هكذا لمفرد مُذكَّر، ومُثنَّاه وجَمْعه.

وبعض العرب يعربها إعراب (ذي) بمعنى: صاحب، تقول: جاءني ذُو قَامَ، ورَأَيْتُ ذَا قَامَ، ومَرَرْتُ بذِي قَامَ. وبعضهم يُثنِّيها ويجمعها، تقول: جاءني ذَوَا قَامَا، ورأيت ذَوَيْ قَامَا، ومَرَرْتُ بذَوَيْ قَامَا، وجاءني ذَوُو قَامُوا، ورأيت ذَوِي قَامُوا، ومررت بذَوِي قاموا.

وحكى الأزهري: أنَّ (ذُو) في لُغَة طيِّئ تُستعمل بمعنى: (الذي، والَّتِي)، وتُثنيتهما وجمعهما، وأمَّا (ذَاتَ) فالأفصح فيها أن لا تُثنَّى ولا تُجمع، بل يكون هكذا للمؤنث، وتثنيتُها وجمعها مبنيَّة على الضَّمِّ، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

وعن بعضهم: إعرابها إعراب (ذات) بمعنى: صَاحِبَة.

وحكى بعضهم تثنيتها وجمعها، تقول: (ذَوَاتَا) في الرفع، و(ذَوَاتَيْ) في النَّصب والجر، ويجوز أن تجمع ذات على ذَوَات، مبنيةً على الضم، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

وحكى لي شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن أبي نصر الحلبي - وهو كان المشهور بالإمامة في النحو في ديار مصر والشام، رحمه الله تعالى -: أنَّ بعضهم حكى إعرابها إعراب (ذوات) بمعنى: صَوَاحِب، وهو نقلٌ غريب.

ومن الموصولات (مَنْ، ومَا) لمفردٍ، ومُثنَّى، ومجموع، مِن مُذكَّر ومُؤنَّث، ويأتي الكلام عليهما إن شاء الله.

وذِكْرُهُما بعد (مَا) الاستفهامية باتِّفَاقٍ وبعد (مَنْ) الاستفهامية، بخلاف زَعْمِ ابن الأنباري: أنَّهم لا يُركِّبونها مع (مَنْ)، فلا يقولون: مَنْ ذَا، كما يقولون: مَاذَا، والصحيح سماع ذلك من العرب. ولـ (ماذا) أحوالٌ:

أحدها: أن تُقِرَّ (ذَا) اسم الإشارة و(ما) استفهامية، فيَنْعقد منهما كلامٌ، فتقول: مَاذَا؛ أي: أَيُّ شَيْءٍ هذا؟

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية، و(ذا) موصولة مذهوبًا بها مذهب (الذي)

وفروعه؛ فتُوصَلُ بما يُوصَلُ به (الذي)، وتكون (ما) مبتدأ، و(ذا الذي) هو الموصول خبره.

وفي " النهاية ": (ذَا) لا تكون بمعنى: الذي، إلا مع (ما)، وقد أجاز أبو سعيد وقوعها مع (مَنْ). انتهى.

الثالث: أن تُرَكِّبَ (ذَا) مع (مَا)، وتجعل (مَاذَا) كله استفهامًا، ويكون على ما يقتضيه العامل فيه من رفع أو نصب، ولا يعمل فيه ما قبله، إلا إن كان جارًّا، أو يتأخَّر العامل في الجار عن (مَاذَا)، نحو: عَنْ مَاذَا تَسْأَل؟ وقصدَ مَاذَا تَقْصِدُ، ويدلُّ على التركيب في قول العرب: عَنْ مَاذَا تَسْأَل؟ بإِثْبَاتِ أَلِف (مَا) الاستفهامية، وقد دخل عليها حرف الجر.

وقول العرب: مَاذَا حَالُكَ؟ برفع (حَالُكَ)، كأنَّه قال: أيُّ شَيْء حَالُكَ؟

والإتيان بالموصول بعد (ماذا)، كقوله[1]: [الطويل]

فَمَـاذَا الَّـذِي يَـشْفِي مِـنَ الحُـبِّ   تَـشَرَّبَهُ بَطْـنُ الفُـؤَادِ وَظَـاهِرُهْ

ويختار في جواب (مَاذَا) في هذه الحال المطابقة لإعراب (مَاذَا)، ويختار في (مَاذَا) في الحال، التي قبل هذا مُطابقة إعرابه، فتقول في جواب مَاذَا تَصْنَع؟: خَيْرًا، وفي جواب التي قَبْله: خَيْرٌ.

ويظهر الفرق أيضًا بينهما بالبدل، تقول في الحالة الثانية في نحو: ماذا تصنع إذا أبدلت أَخَيْر أم شَرّ؟ وفي الحالة الثالثة: أَخَيْرًا أم شرًّا.

الرابع من الأحوال: أن تُخْلَعَ (ما) عن الاستفهام، و(ذَا) من الإشارة، ويُستعمل مجموعُهما موصولا، وعليه[2]: [الوافر]

---

(١) البيت لابن الدمينة، وانظر: سمط اللآلئ ١/ ٢٠١، وشرح شذور الذهب ١/ ٣١٣.

(٢) قائله: سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من قصيدة طويلة، وقال سيبويه: "وقال الشاعر سمعنا من العرب الموثوق بهم". من الوافر.

الشرح: "دعي" اتركي، "نبئيني" من النبأ وهو الخبر.

المعنى: دعي الذي علمته فإني سأتقيه لعلمي منه مثل الذي علمت ولكن نبئيني بما غاب عني وعنك مما يأتي به الدهر أي: لا تعذليني فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالي في وجوه الفتوة ولا تخوفيني الفقر، الشنتمري ١/ ٤٠٥ من الكتاب.

=

دَعِـــي مَـــاذَا عَلِمْـــتِ سَـــأَتَّقِيهِ   ولَكِـــنْ بالمُغَيَّـــبِ نَبِّئِينِـــي

أي: دَعِي الَّذِي عَلِمْت.

وزعم ابن عصفور: أنَّ هذا الاستعمال لا يَصحُّ، وتأوّل البيت، وخالف الناس قاطبة في فَهْمِهِم ذلك عن سيبويه.

وقال ابن عصفور أيضًا في بعض تصانيفه: وقد اسْتُعْمِلَت في الشِّعر استعمالا ثالثًا، وهو جعلها بمنزلة (الَّذي)، أو بمنزلة نكرة موصوفة، وأَنْشَدَ البيت، وإلى أنَّها نكرة موصوفة، ذهب الفارسي، وأنكر أن تكون (ماذا) بجملتها موصولة.

وقال بعض أصحابنا: هذا الاستعمال جاء في الشِّعر، وقال آخر: هو قليل.

ولم يستعمل موصولا من أسماء الإشارات إلا (ذا) وحدها عند البصريين بالشرط المذكور، وأجاز الكوفيون أن تستعمل أسماء الإشارة موصولات، ومن ذلك عندهم: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]، فتِلْكَ مَوْصولٌ وصِلَته (بِيَمِينِك)، كأَنَّه قيل: وما التي بيمينك، وقوله[1]: [الطويل]

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إِمَـارَةٌ   أَمِنْـتِ وهَـذَا تَحْمِلِـينَ طَلِيـقُ

كأنَّه قال: والَّذِي تَحْمِلِينَ طَلِيقُ.

ومن المَوْصُولات (أَيٌّ) على مذهب الجمهور؛ خِلافًا لثَعْلَب، فإنَّه أنكر ذلك وقال: لا يكون (أي) إلا استفهامًا أو شرطًا، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب.

والأفصح فيها أن تكون بصِيغَة (أَيّ) مُضَافَة إلى معرفة، فإذا قلت: يُعْجِبُنِي أيُّ

=

الشاهد: في "ماذا علمت"، فإن "ذا" هنا موصولة أو نكرة موصوفة.

انظر: ابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٤، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيبويه ج١ ص٤٠٥.

(١) ليزيد بن مفرغ الحميري حين خرج من سجن عباد بن زياد، أخي عبيد الله بن زياد وكان عبيد الله أمر بسجنة عند أخيه عباد بسبب هجائه لعبيد الله، وشفع فيه قوم إلى معاوية بن أبي سفيان فأمر بإخراجه من السجن، وحين خرج قدمت له بغلة فركبها وقال أبياتا هذا أولها، وعدس، اسم صوت تزجر به البغال كما سيأتي في أسماء الأصوات.

انظر: الشعر والشعراء ١/٧٤، والعمدة ١/٢٠٤، وخزانة الأدب ٦/٤١، والمخصص ٤/٢٤٩.

الرِّجَال عندك، أو أَيُّهم عِنْدك، تبيَّنَ أنَّ الذي أَعْجَبَكَ مُذكَّرٌ عاقل، واحتمل أن يكون مفردًا، ومُثنًّى، ومجموعًا.

وكذا إذا قلت: أَعْجَبنِي أيُّ النِّساء عندك، أو أَيَّهُنّ عِنْدَكَ؛ تبيَّنَ أنَّ التي أَعْجَبَتْكَ مُؤنَّث، واحتمل أن يكون مُفردًا، ومُثنًّى، ومجموعًا.

وقد تُضَافُ إلى نكِرَة قليلا، وأَنْكَرَ بعضهم إضافتها إلى نكرة، ويجوز حَذْفُ ما تُضَافُ إليه، فتقول: يعجبني أيٌّ عِنْدَكَ، فاحتمل أن يكون مفردًا، ومثنى، ومجموعًا، من مُذكَّر ومؤنث، من عاقلٍ وغيره.

وبعض العرب يُؤنِّثها، ويُثنِّيها ويجمعها، نحو: يعجبني أيَّتهُنَّ في الدَّارِ، ويُعْجِبنِي أَيَّاهُم عِنْدَهُم، وأَيُّوهم عِنْدَكَ، وأَيَّتَاهُنَّ عِنْدَكَ، وأَيَّاتُهُنَّ عندك؛ وتُباشر العوامل كانت بلفظ (أَيّ) أو على اللغة الأخرى، سواء أُضِيفَ إلى معرفة أم إلى نكرة.

وقال في " التسهيل ": ولا يلزم استقبالُ العامل فيه ولا تقديمه، خلافًا للكوفيين، ويلزم استقبال العامل فيها إنْ كان فعلا، نحو: اضْرِبْ أَيَّهُم عِنْدَك، ويُعجِبُنِي أَيُّهُم عِنْدَك؛ هذا مذهب الجمهور، سيبويه، والكسائي، وغيرهما.

وزعم الأخفش: أنَّه قد يَعْمَلُ فيها الماضي، إلا أنَّه قليل.

وفي " الغرة ": ما يُخالف النَّقل، قال: (أَيُّ) الموصولة لا يُعْرِبُها عند الكوفيين إلا المستقبل، تقول: سأَضْرِبُ أَيَّهُم قَامَ، ويَأْتِينِي أَيُّهم جَلَسَ.

ولو قُلت: ضَرَبْتُ أَيَّهُم قَامَ لَمْ يَحْسُن، وكذلك: أَيُّهُم قَامَ؛ لا يَجُوز، وهذا جميعه يُجيزه البصريون، والعامل فيها قد يتقدَّم وقد يتأخَّر، نحو: أُحِبُّ أَيَّهُم قَرَأَ، وأَيَّهُم قَرَأ أُحِبُّ.

ونقل ابن مالك عن الكوفيين الْتِزَام تقديم العامل والْتِزَام اسْتِقْبَاله، وأجاز هو أن لا يلزم استقباله، كما ذهب إليه الأخفش.

ومن المُختلف فيه (أل)، في نحو: الضَّارِبُ والمَضْرُوب، فمَذْهَبُ الأخفش أنَّها حرفُ تعريفٍ، وليست موصولةً، وعنده أنَّ اسم الفاعل، واسم المفعول إذا دخل (أل) لا يعملان، فإن وُجِدَ منصوبٌ بعدهما، فعلى التشبيه بالمفعول به.

ومذهب الجمهور أنَّها معرفةٌ موصولة، فقال المازني: موصولٌ حري. وقال ابن

السراج، والفارسي، والأكثرون: موصول. انتهى.

وتكون بمعنى: (الذي) وفروعه، وصلتها عند القائلين بوَصْلِها اسم الفاعل واسم المفعول، وفي وَصْلِها بالصفة المشبهة خِلافٌ، ففي " البسيط ": المنع، وفي كلام ابن مالك: الجواز.

وجاء في الشِّعر وَصْلُها بالمضارع، فخصَّه أصحابنا بضرورة الشِّعر، وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار، وتبعه ابن مالك، وقيل: ما ورد من ذلك أصله: (الذي)، فحذف إحدى اللامين، و(ذي) ضرورة، وبقي منه (أل)، وشذَّ وَصْلُها بالظَّرْفِ في قوله[1]: [الرجز]

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ

ويجوز أن يكون أصله: الذي، فحذف إحدى اللامَيْن و(ذي)، وبقي (أَلْ) ومعه صلة (الذي)، والمبتدأ والخبر في قوله[2]: [الوافر]

مِـنَ القَـوْمِ الرَّسُـولُ الله مِـنْهُم لَهُـم دَانَـتْ رِقَـابُ بَنِـي مَعَـدِّ

أي: على الذي معه، والذين رسولُ الله منهم، وقيل: هي زائدة في الرسول.

---

(١) قال العيني: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه، وأيضا لم أعثر على قائله. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: "المعه" يريد الذي معه، "حر" بفتح الحاء وكسر الراء حقيق وجدير ولائق ومستحق.

الشاهد: في "المعه" حيث جاء بصلة "أل" ظرفا وهو شاذ على خلاف القياس.

انظر: ابن عقيل ١/ ٨٩، والأشموني ١/ ٧١، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٥، وابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٨٦.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، قال العيني: أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله. وبالبحث لم أعثر على قائله.

الشرح: "دانت" ذلت وخضعت، "بنو معد" هم قريش وهاشم، "معد" بفتح الميم هو ابن عدنان بن أد.

الشاهد: في "الرسول الله منهم" حيث جاء بصلة "أل" جملة اسمية وهي جملة المبتدأ والخبر وهذا شاذ، ومن العلماء من خرج البيت على أن "أل" هنا ليست كلمة تامة، وإنما هي جزء كلمة وأصلها "الذين".

انظر: ابن عقيل ١/ ٨٧٩، والأشموني ١/ ٧٦، والسيوطي ص٢٢، وكذا في الهمع ١/ ٨٥، وابن هشام في المغني ٤٨/١.

وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء المعرفة بـ (أل)، والمضافة إلى معرفة، والنكرة المضافة إلى نكرة، يجوز استعمال ذلك كله موصولات، مثاله قوله[1]: [الطويل]

لَعَمْرِي لأَنْتَ البَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ ... وأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالأَصَائِلِ

فـ (أكرم) صلة (البيت)، كأنَّه قال: لأنتَ الذي أُكْرِمُ أَهْلَهُ.

وهذه دار زَيْدٍ بالبصرة؛ فـ (بالبصرة) صِلَة (دار زيد)، إذا كان له دارٌ بالبصرة ودارٌ بغيرها. وهذا رَجُلٌ ضَرَبْتُه؛ فـ (ضربته) صلة لـ (رَجُل). وهذه دَارُ رَجُلٍ دَخَلْتُ؛ فـ (دَخَلْتُ) صلة (دار). وأَنْتَ رَجُلٌ تَأْكُلُ طَعَامَنا؛ فـ (تَأْكُل) صلة (رَجُل).

وأجازوا تقديم المعمول على رجل، نحو: أَنْتَ طَعَامَنا رَجُلٌ تَأْكُلُ. وهذه دَارُ رَجُلٍ أَكْرَمْتُ؛ فـ (أكرمتُ) صلة (رَجُل). وهذه دارُ رجل أَكْرَمْتُ دَخَلْتُ؛ فـ (أَكْرَمتُ) صلة (رَجُلٍ)، ودَخَلْتُ صلة (دَار)، وهذا كله لا يجوز عند البصريين.

القول في الضمير العائد على الموصول

مذهب الجمهور: أنَّه لا يجوز حَذْفُ الضمير الذي في صِلَة (أل)، في نحو: الضَّارِبُها زَيْدٌ هِنْدٌ. وأجاز بعضهم حذفه، نحو: الضَّارِبُ زَيْدٌ هِنْدٌ؛ أي: الضَّارِبُهَا. واختُلِفَ عن الكسائي.

وفصَّل بعضُهم فقال: إنْ كان اسم الفاعل متعديًا إلى وَاحِدٍ، فالإثبات فصيحٌ، والحذف قليلٌ، وإن كان من مُتعدٍّ إلى اثنين أو إلى ثلاثة، حَسُن الحَذفُ، وهو في المُتعدِّي إلى ثلاثة، أَحْسَنُ منه في المتعدي إلى اثنين.

وقيل: إنْ لم يَكُن على حَذْفِهِ دَلِيل، لم يَجُز حذفه، لا يجوز: جاءني الضَّارِبُ زَيْدٌ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ هذا الضمير، أهو مفردٌ أو غير مفرد، مُذكَّرًا أو غير مذكر؛ فإن كان على حَذْفِهِ دليلٌ، قَبُحَ حذفه، نحو: جاءني الرجلُ الضَّارِبُهُ زَيْدٌ.

ويَقِلُّ قُبْحُه في المتعدي إلى ثلاثة أو إلى اثنين، وقال المازني: لا يكاد يُسمعُ حَذْفه من العرب، إلا أنَّه رُبَّما جاء في الشِّعر.

---

(١) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي.

انظر: إصلاح المنطق ٣٢٠/١، والكامل ٥٤/٣، والخزانة ٤٦٣/٥.

وفي هذا الضمير خلافٌ؛ فمذهب الأخفش: أنَّه مَنْصُوبٌ، ومذهب الجرمي والمازني: أنَّه مجرورٌ، ومذهب الفراء: جواز الوَجهيْن.

ومذهب سيبويه: اعتباره بالظاهر، فحيث جاز في الظَّاهر النصب والجر، جاز ذلك في ضميره، وحيث تعيَّن النصب في الظاهر، تعيَّنَ في ضميره؛ مثاله: جاء الضَّارِبَا زَيْدًا، والضَّارِبَا زَيْدٍ.

فإذا قُلت: الضَّارِبَاهُما غُلامُك الزَّيْدَان، جاز أن يكون الضمير في موضع نصبٍ، وفي موضع جرٍّ. وإذا قلت: جاء الضَّاربُ زَيْدًا، ثم قلت: الضَّارِبُه غُلامُك زيدٌ، فالضَّمِير في موضع نصب.

فإن كان الضمير في صلة غير (أل)، فإن كان مرفوعًا، فيجوز حَذْفُه إن كان مُبتدأ غير محصور، ولا في معنى محصور، ولا بَعد نفي، ولا بعد (لولا)، ولا معطوفًا على غيره، ولا بعده ما يصلح أن يكون صلة، فلا يَجُوزُ حَذْفه في نحو: جَاءَنِي اللَّذَان، قَامَا أو ضَرَبَا، أو كَانَا فَاضِلَيْنِ، ولا جاءني الذي ما في الدار إلا هو، ولا جاءني الذي إنَّما في الدار هو، ولا جاءني الذي ما هو قائمٌ، ولا جاءني الذي لولا هو لأكْرَمْتُكَ، ولا جاءني الذي زيدٌ وهو قَائِمَان، ولا جاءني الذي هو يُحسن، أو الذي هو في الدار، أو الذي هو من بني عَدِيّ، وشَرْطُ البصريين أن لا يكون معطوفًا عليه غيره، نحو: جاءني الذي هو وزيدٌ عَاقِلان.

وأجاز حذفه الفراء، وهو غير مسموع.

وأجاز ابن السراج: الذي وعبد الله ضَارِبَان لي أَخُوكَ، ولم يَستقبحه، وإن كان فيه حذف الضمير، أي: هو عبد الله.

وشَرْطُ البصريين أيضًا في جواز حَذْفِه أن يكون في الصلة طول، نحو قولهم: مَا أَنَا بالذي قَائلٌ لك شيئًا؛ أي: هو قائلٌ، ولم يشترطه الكوفيون، فيجيزون: جاءني الذي فَاضِلٌ؛ أي: هو فَاضِلٌ، واتفقوا على جواز حَذْفه.

في (أَيّ)، سواء كان في الكلام طول أم لم يكن، فيجوز: يُعجبُنِي أَيُّهم قائمٌ؛ أي: هُوَ قَائِمٌ، ومع حصول هذه الشروط، فحَذْفُه في غير (أَيّ) قليل.

ومذهب سيبويه: أنَّه يجوز بناء (أَيّ) هذه على الضَّمِ، بشرط أن تكون مُضافَةً،

وقد حُذِفَ المبتدأ الذي هو صدر صلتها، فيجيز: اضْرِبْ أَيُّهم قَائِمٌ، وامْرُرْ بأَيُّهم قَائِمٌ، ويجيز الإعراب.

وذهب الكوفيون، والخليل، ويونس: إلى أنَّه لا يجوز فيها، إذ ذاك إلا الإعراب.

وقال الجرمي: خرجت من البصرة، فلم أَسْمَع مُذ فارقت الخندق إلى مكة مَنْ يقول: لأضْرِبَنَّ أَيُّهم بالضَّمِّ، بل ينصبها.

وقد تنازعوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، فعند الخليل ويونس أنَّها استفهامية محكية بقولٍ محذوف عند الخليل، أو يُعْرِبُها فيقول: أَيَّهُم أَشَدّ.

ومنصوبة المحل الجُملة التي هي فيها على سبيل تعليق (لَنَنْزِعَنَّ) عند يونس، وعلى سبيل تعليق (شِيعَة) عند الكوفيين؛ أي: مِنْ كُلٍّ من يتشيَّع؛ أي: يَنْظُرُ في أَيُّهم أشد.

ثم حَذَفَ (فِي)، فارتفع على الابتداء، والجملة في موضع نصب، أو على زيادة (مِنْ) وكُلّ شِيعَةٍ مَفْعُول لنَنْزِعَنَّ، وأَيُّهم أشدّ جُمْلَة مستأنفة عند الأخفش.

أو على أنَّها مَبْنِيَّة لِقَطْعِها عن الإضافة، و(هم) مبتدأ، و(أَشَدّ) خبره، عند ابن الطراوة.

ولو وُصِلَتْ بظرفٍ، نحو: (لأضْرِبنَّ أَيَّهم في الدَّار) لَمْ تُبْنَ، ويُوجد في بعض تصانيف أصحابنا ما يدلُّ على البناء مع الظرف.

وإذا حُذِفَ ما تُضاف إليه؛ أي: أُعْرِبَتْ، سواء أَحُذِفَ المبتدأ الذي هو صدر صِلَتها أم لم يُحْذَف، نحو: اضْرِب أَيًّا قَائِمٌ، واضْرِبْ أَيًّا هُوَ قَائِمٌ.

وذهب بعض النُّحاة إلى جواز البناء، إذا حُذِفَ ما تُضاف إليه، وحُذِفَ صدر صِلتها قياسًا على البناء، إذا لم يحذف ما تُضاف إليه، وتقدَّم قول ابن الطراوة في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، أن (أَيّا) حُذِفَ ما تُضاف إليه، ولم يُحذف صدر صلتها، وأنَّ ضمتها بِنَاء.

وإذا حُذِفَ ما تُضاف إليه وأُنِّثَتْ بالتاء، فهي مَصْرُوفة، تقول: اضْرِبْ أَيَّةً في الدار، وامْرُرْ بأَيَّةٍ في الدار؛ هكذا أورد هذه المسألة ابن مالك.

وأوردها غيره على أنَّك إذا سَمَّيْتَ امرأةً بـ (أَيَّةٍ في الدار)؛ فمذهب أبي عمرو، فيما حَكَاهُ عن المازني أنَّه يقول: رَأَيْتُ أَيَّةَ في الدَّارِ؛ فلا يُصرف، ومذهب أبي الحسن: أنَّه يَصْرِفُ.

وقال الفارسي: القول قول أبي الحسن.

وإن كان الضَّمير منصوبًا، فيجوز حَذْفُه كثيرًا فصيحًا، إن كان مُتصلا منصوبًا بفعل تام مُتعيّنًا للربط، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولا﴾ [الفرقان: ٤١]؛ أي: بَعَثَهُ.

فإن كان مُنفصلا نحو: جاءني الذي لَمْ أَضْرِبْ إلا إيَّاه، أو إيَّاه لم أَضْرِبْ، أو إيَّاهُ أَضْرِبُ.

أو منصوبًا بغير فِعْل نحو: جَاءَنِي الذي إِنَّهُ فَاضِلٌ، أو كأَنَّهُ قَمَرٌ. أو بفِعْلٍ ناقص نحو: جاءني الذي لَيْسَهُ زيدًا، أو كأَنَّهُ صَدِيقُك. أو لم يتعيَّن الرَّبطُ نحو: هذا الذي ضَرَبْتُه في دَاره، لم يَجُز حَذْفُه، فإن كان منصوبًا يُوصَفُ، فحَذْفُه نَزرٌ جدًّا نحو: الذي مُعطيك زَيْدٌ دِرْهَمٌ؛ أي: مُعْطِيكَهُ.

وإذا حذف هذا الضمير المنصوب بشرطه، ففي توكيده والنصب عليه خلافٌ، مثاله: جاءني الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ؛ أي: ضَرَبْتُه نَفْسَه، وجاءني الذي ضَرَبْتُ وعمرًا؛ أي: ضَرَبْتُه وعمرًا؛ فأجَازَ ذلك الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر أصحابه، واختلف عن الفراء في ذلك.

واتَّفقُوا على جوازِ الحال مع الراجع المحذوف، إذا كانت مُؤخرةً عنه، نحو: هذه التي عَانَقْتُ مُجرَّدَةً؛ أي: عَانَقْتُها مُجرَّدَةً. فإن كانت الحال مُتقدِّمة نحو: هذه التي مُجرَّدَةً عَانَقْة، تريد: عَانَقْتُها مُجرَّدَةً؛ فأجازها ثعلب، ومنعها هشام.

وإن كان الضمير مجرورًا، فإمَّا أن يكون مجرورًا بالإضافة، أو بحرف جر، إن كان مجرورًا بالإضافة، فيجوز حَذْفُه إن كان منصوبًا في المعنى، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]؛ أي: قَاضِيه، وحَذْفُه كثيرٌ فَصِيح، وقول ابن عصفور: حَذْفُه ضَعِيفٌ، ليس بشيءٍ.

فإن لم يكن منصوبًا في المعنى، فلا يَجُوز حَذْفُه، نحو قولك: جاءني الذي وَجْهُهُ حَسَنٌ، وجاءني الذي زَيْدٌ ضَارِبه أمس.

وأجاز الكسائي حذف الضمير المجرور بالإضافة، وليس في موضع نصب، فينحذف معه المضاف إليه، نحو: ارْكَبْ سَفِينَتَه الذي تَعْمَلُ، تُرِيدُ: تعمل سَفِينَته، ومنع من ذلك الجمهور.

وإن كان الضميرُ مجرورًا بحَرفِ جَرٍّ فيجوز حَذْفُه، إنْ جَرَّ الموصول حَرْفٌ مثله معنًى ومتعلقًا، أو المضاف إلى الموصول، أو الموصول بالموصول، نحو: مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتُ بِهِ، أو بغُلامِ الذي مَرَرْتُ به، أو بالرَّجُلِ الَّذي مَرَرْتُ بِهِ، فيجوز حذفُ (بِهِ) في هذه الصُّور.

إلا إن كان في موضع رَفْعٍ، أو كان معه ضميرٌ يصلح للربط، أو كان محصورًا أو في معنى المحصور، فلا يجوز حَذْفُه، نحو: مَرَرْتُ بالذي مُرَّ به، ومَرَرْتُ بالذي مَرَرْتُ به في دَارِهِ، ومَرَرْتُ بالذي ما مررتُ إلا به، ومَرَرْتُ بالذي إنَّما مَرَرْتُ به.

فإن لَمْ يُمَاثِل حَرْف الجر، نحو: مَرَرْتُ بالذي عَلَيْهِ، أو مَاثَلَ واختلف المتعلق، نحو: مَرَرْتُ بالذي سُرِرْتُ به، فلا يجوز حَذْفُه، وشَمِلَ المُتعلِّقُ الفعل كما مَثَّلْنَاه، والصفة التي بمعناه في قوله[1]: [الطويل]

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَـبُحْ لانَ مِنْهَـا بالَّـذِي أَنْـتَ بَـائِحُ

أي: بَائِحٌ بِهِ، وأَنَا مَارٌّ بالذي أَنْتَ مَارٌّ.

وما كان مَجْرُورًا بحرفٍ، وحُذِفَ ولَيْسَ ممَّا ذَكَرْنَا جواز حَذْفِه، فهو مخصُوصٌ بالضَّرُورَة، نحو قوله[2]: [الطويل]

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءِ قَيْس كَقَابِضٍ ... على المَاءِ لا يَدْرِي بمَا هُوَ قَابِضُ

يريد: قَابِضٌ عليه، فهذا اخْتَلَفَ فيه حَرْفُ الجَرِّ والمُتَعَلِّقُ.

---

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور.
الشاهد فيه: قوله " بالذي أنت بائح " حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جملة الصلة، لكونه مجرورا بمثل الحرف الذي جر الموصول وهو الباء والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة: الأول " بح " والثاني " بائح " ومعنى: لأنهما جميعا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.
انظر: الديوان ١٦٩/١، واللسان (أين) ٤٠/١٣.

(٢) انظر: المخصص ٢٥٩/١، والمستقصى ٢٠٩/٢.

وقال ابن مالك: يجُوزُ حَذْفُ الضَّمير إذا جُرَّ بحَرْفٍ مُتعيّن، ومثَّلَه بالذي سِرْتُ يَوْمَ الجُمْعَة، والذي رَطْلٌ بدِرْهَم لَحْمٌ، يريد: سِرْتُ فيه، ورَطْلٌ مِنْهُ؛ قال: حَسَّن الحَذفَ تعيّنُ المحذوف، كما حَسَّنَهُ في الخبر والصفة.

والموصول بذلك أَوْلَى، وهذا الذي ذَكَرَهُ في الموصول، ذَكَرَه أصحابنا في خبر المبتدأ، لا في صِلَة الموصول، ولا ينبغي أن يُذْهَب إلى ذلك إلا بسماعٍ ثابت عن العرب، لا يحتمل التأويل.

وقال أبو العباس ابن الحاج: اشْتَرِ السَّمنَ الذي مَنوَانٌ بدِرْهَمٍ؛ جائز بلا شك، والحَذفُ مِن الصلة أَحْسَنُ من الحَذْف من الخبر، وكذلك أَعْجَبَنِي الذي الذّكر جميل، يريد: له. انتهى.

هذا حُكْمُ الضَّمير المُشتملة عليه الصِّلة، إذا كان أَحَدَ جُزأيها، أو معمولا لها؛ فإن كان بَعْض معمول الصِّلة حَذَفْتَ المعمول، فينحذف الضمير بحَذْفِه، نحو: أَيْنَ الرَّجُلُ الذِي قُلْتَ، وأَيْنَ الرَّجُل الذي زَعَمْتَ، تريد: قُلتُ إنَّه يَأْتِي، أو زَعَمْتَ أنَّه يَأْتِي، ونحو ذلك ممَّا يدلُّ على حَذْفِهِ المعنى.

وإذا ابتدأت بضمير مُتكلِّم أو مُخَاطب، وأَخْبَرْتَ عنه بـ (الذي) وفروعه، أو بمَوْصُوف بـ (الذي)، أو بنَكِرَة جاز أن يعود الضمير ممَّا بعد الموصول، أو النَّكِرة غائبًا نحو: أَنَا الذي قَامَ، وأَنْتَ الذي قَامَ، وأنا الرَّجُل الذي قَامَ، وأَنْتَ الرَّجُل الذي قَامَ، وأنا رَجُلٌ يأمُرُ بالمعروف، وأَنْتَ رَجُلٌ يَأْمُرُ بالمعروف.

ويَجُوز أنْ يَعُود مُطابقًا للضَّمِير في تَكَلُّمِه أو خِطَابِه، فتقول: أَنَا الذي قُمْتُ، وأَنْتَ الذي قُمْتَ، وأَنَا الرجل الذي قُمْتُ، وأَنْتَ الرجل الذي قُمْتَ، وأنا رَجُلٌ آمُر بالمعروف، وأَنْتَ رَجُلٌ تَأْمُرُ بالمعروف؛ والتثنية والجمع.

والتأنيث يُجْرَى هذا المجرى، ومراعاة ضمير المتكلم أو الخطاب كثيرٌ في لسان العرب، نثرًا ونظمًا، فقول مَنْ خَصَّ ذلك بالشِّعر، وقول من مَنَعَ ذلك، وهم الكوفيون؛ خطأ.

قال ابن الحاج: وإنَّما يجُوزُ ذلك عندي على ضَعْفِهِ مع اتِّصَالِه، نحو: أَنَا الذي فَعَلْتُ، وأنتَ الذي فَعَلْتَ.

فإن قلت: أَنَا الذي لم أَزَلْ مع تغير الأَخوَان وتَقَلُّبِ الأَزْمَان أُكْرِمُكَ، لم يجز. انتهى.

فلو كان الموصول غير (الذي) وفروعه، كـ (مَنْ، ومَا) وَجَبَت الغيبة، نحو: أَنَا مَنْ قَامَ، وأَنْتَ مَنْ قَامَ، ومَنْ أَطْلَقَ جَواز الوَجْهَيْن في الموصولات كلها، فهو وَاهِمٌ؛ فأمَّا قول البحتري ابن أبي صفرة: [الطويل]

تُعِيـر أُمُـورًا لَـسْتُ مِمَّـنْ أَشَـاؤُهَا ولـو جُعِلَـتْ فـي سَـاعِدَيّ المَجَـامِعُ

فقـال: ممَّـنْ أَشَـاؤُهَا، وهـذا أَضْـعَفُ مِـنْ أن يقـول: لَـسْتُ مَـنْ أَشَـاؤُها، وهـو المنصوص أنَّه لا يجوز ذلك في (مَنْ، ومَا)، والظاهر أنَّه لا يُستشهد بقوله؛ فإن صَحَّ أنَّه لعربي، فتأويله على أنَّه لَمَّا كان في معنى (لَسْتُ أَفْعَل) جَازَ.

وقال ابنُ الحاج: وينبغي أن يُفَرَّق بَيْنَ (مَنْ) الموصول وبين الموصوف، فكما تقول: نحن قَوْمٌ نَنْطَلِقُ، تقول: أَنَا مَنْ أَفْعَلُ، على الصفة.

ومن أصحابنا من أَلْحَقَ بـ (الذي) وفروعه في ذلك (ذو، وذات) الطائيَّتيْن، فتقول: أَنَا ذُو قَامَ، وأَنْتَ ذُو قَامَ، وأَنَا ذُو قُمْتُ، وأَنْتَ ذُو قُمْتَ.

وكذلك أَلْحَقَ (أل)، ونواسخ المبتدأ والخبر من (إن، وكَانَ، وظنَّ)، وأخواتها تُجري في هذا المجرى، نحو: كُنْتَ الذي تَخْرُجُ، وكنتَ الذي يَخْرُجُ، وكنتُ الذي أَخْرُجُ، وكنت الـذي نَخْـرُجُ، وكنـتَ رَجُـلا يَـأْمُرُ بـالمعروف، وكنـت رجـلا آمُـرُ بالمعروف.

ولمراعاة الضمير شَرْطٌ، وهو أن يكون الخبر عن المبتدأ ليس مُشبَّهًا به المبتدأ، فإن شُبِّه به المبتدأ، وَجَبَ عَوْدُ الضمير غائبًا، ولا يكون مُطابقًا للضمير في تَكَلُّمِه وخطابه، نحو: أَنَا في القَتْلِ الذي قَتَلَ عُزْوَة الرِّجَال، وأنا في الشجاعة الذي قتل مُرَحّبًا؛ أي: مثل الذي قتل.

ولو تقدم الخبر نحو: الذي قَامَ أَنَا، على تقدير أَنْ يكون الخبر هو الموصول؛ فمذهب الفراء: أنَّه يجب غَيْبَة الضمير، وهو الذي يقتضيه مذهب البصريين، ونَصَّ عليه السيرافي، وابن السراج.

ومذهب الكسائي: أنَّه يجوز أن يُطابق الضمير كحالِهِ لو تَأَخَّر، فأجاز أن يقول: الذي قُمْتُ أَنَا، والذي قُمْتَ أَنْتَ، وتَبِعَه في جواز ذلك من أصحابنا، الأستاذ أبو ذر مصعب ابن أبي بكر الخشني.

والمُحلَّى بـ (أل) عند الكوفيين، إذا وَقَعَ خبرًا لحاضر، حُكمه حُكم النكرة في

عَوْدِ الضمير عليه غائبًا، ومطابقًا للضمير، تقول: أنا الرَّجُلُ يَأْمُرُ بالمعروف، وأَنْتَ الرجل تَأْمُرُ بالمعروف، ويجوز: آمُرُ، وتَأْمُر.

وإذا كان ضميران في هذه المسائل، جَازَ لَكَ أن تُخَالِف بيْن الضَّميرَيْن، فتَجْعَل أحدهما غائبًا، والآخر مطابقًا للضمير؛ فإن فصلت بين الجُملتيْن، جاز ذلك باتفاق، نحو: أنا الذي قام في الدار وضَربْتُ زيدًا، وأنا الذي قُمْتُ في الدار وضَرَبَ زَيْدًا.

وإن لم يُفْصَل أجازه البصريون، نحو: أَنَا الذي قام وخَرَجْتُ، وأنا الذي قمتُ وخَرَجَ؛ ولا يجوز ذلك عند الكوفيين.

قيل: والسَّماعُ وَرَدَ بالفصل بين الجُملتيْن، وتقدَّمَ لنا أنَّ الكُوفيِّين لا يُجيزون مراعاة الضمير السابق، فيُطَابِقه الذي في الصِّلة في تَكلمه وخطابه، وفي هذه المسألة أجازوا الجملتيْن بالفصل، فلعلَّ لهم قوليْن، نقل بعض أصحابنا قولا وبعض قولا...

و(مَنْ، ومَا، وذَا)، إذا كانت بعد (مَا)، و(مَنْ) في الاستفهام، و(أَيّ) في الأفْصَح، و(ذُو، وذَات) في الأفصح، و(أل) عند مَنْ قال: إنَّها موصولة اسْمِيَّة، مفردات اللفظ مُذكَّرات.

فإن عُنِيَ بها غير ذلك من تثنيةٍ، أو جَمْعٍ، أو تأنيث؛ قال ابن مالك: ولم يذكَّر غير (مَنْ، ومَا)، فمُراعَاة اللفظ فيما اتَّصلَ بهما، أو بما أَشْبَهَهما أَوْلَى.

وفسَّر الذي أشبههما بـ (كَمْ، وكَأَيِّن)، ومثال ما رُوعِي فيه اللفظ، قوله تعالى: ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٢] الآية، وهو أكثر كلام العرب.

ومثال ما رُوعي فيه المعنى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، وقال الفرزدق[1]: [الطويل]

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي   نكُنْ مِثْل مَنْ يَا ذِئبُ يَصْطَحِبَانِ

وقال الكسائي: وقلَّمَا تقعُ على الاثنين في لفظة التثنية، ثُمَّ ذَكَرَ بَيْتَ الفرزدق. وقال المبرد في كتاب " إعراب القرآن ": له، وإنَّما قال هذا على مقدار ما سُمِعَ، والتثنية على الحقيقة، والتأنيث والجمع سواء. انتهى.

---

(١) من قصيدة للفرزدق يذكر قصته مع ذئب استضافه في بعض أسفاره " الديوان ص ٨٧٠".

ومِن الحمل على الجَمْعِ[(١)]: [الطويل]

أَلِمَّـا بِـسَلْمَى لَمَّـةً إِذْ وَقَفْتُمَـا   وقُولا لَهَا عُوجَى على مَنْ تَخَلَّفُوا

والذي اتَّصلَ بهما صلتهما أو فعل شَرْط؛ إن كانتا شرطيَّتين أو استفهام، إن كَانَا للاستفهام، قال: مَا لَمْ يَعْضُد المعنى سَابِقٌ، فيَخْتارُ مُرَاعَاته، مثاله: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]، وقال[(٢)]: [الطويل]

وإِنَّ مِـن النِّسْوَان مَـنْ هِـيَ رَوْضَـةٌ   تَهِـيجُ الرِّيَـاض قَبْلَهَـا وتَـصُوحُ

سَبَق في الآية مِنْكُنَّ، وفي الشِّعر مِن النِّسوان.

قال: أو يَلْزَمُ بمُرَاعَاة اللَّفْظ لَبْسٌ، نحو: أَعْطِ مَنْ سَأَلْتُكَ لا مَنْ سَأَلَكَ، وأَعْرِض عمَّن مَرَرْتَ بها لا عَنْ مَنْ مَرَرْتُ به.

قال: أو قُبْحٌ، مِثاله: مَنْ هي حَمْرَاءُ أَمَتُك، يتعيَّن فيه مُرَاعَاة المعنى لو قيل: مَنْ هُوَ أَحْمَرُ أَمَتُك؛ قَبُحَ غَايَة.

قال: ووَافَقَ ابن السراج، على منع التَّذْكِير في هذا وأمثاله، وأجاز في نحو: مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ أُمُّكَ، أن يُقال: مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ أُمُّك، ومَنْ مُحْسِنٌ أُمُّك. انتهى ما لُخِّص من كلام ابن مالك.

ولأصحابنا طَرِيقةٌ غير طريقته، قالوا: نَقُول: إنْ حَمَلْتَ على اللَّفظ، قلت: مَنْ قَامَ هِنْدٌ، ومَنْ قَامَ أَخَوَاك، ومَنْ قَامَ إِخْوَتُك. وإِنْ حَمَلْتَ عَلَى المَعْنَى، قلت: مَنْ قَامَ هِنْدٌ، ومَنْ قَامَ أَخَوَاك، ومَنْ قَامُوا إِخْوَتُكَ.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٧٠/٣.

(٢) قائله: جران العود واسمه عامر بن الحارث، من قصيدة طويلة من الطويل يصف فيها النساء.

الشرح: "تهيج" من هاج الشيء يهيج أي ثار، "تصوح" أصله تتصوح فحذفت إحدى التاءين، وقال أبو عمرو: تصوح البقل إذا يبس أعلاه وفيه ندوة. شبه بعض النساء بالروضة التي تتأخر في هيجان نباتها وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياض وأراد بها النساء التي تتأخر عن الولادة في وقتها وهذا تشبيه بليغ حيث حذف فيه أداة التشبيه؛ لأن أصل قوله من هي كروضة.

الشاهد: في "من هي روضة" حيث روعي فيه معنى "من" فلذلك أنث الضمير ولو روعي فيه اللفظ لقيل: "من هو".

انظر: توضيح المقاصد ٤٤٢/١، والتذييل والتكميل ٧١/٣.

ويَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ الحملين، والأَحْسَنُ أَنْ يَبْدَأ بالحَمْل على اللَّفْظ، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَمْلِكُ﴾ [النحل: ٧٣]، ثم قال: ﴿وَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل:٧٣]، ونحو: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ﴾ [الأحزاب: ٣١]، ثم قال: ﴿وَتَعْمَلْ﴾ [الأحزاب:٣١].

ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى، ثُمَّ بالحمل على اللَّفْظِ باتِّفاق، إنْ وَقَع بَيْن الجُمْلَتَيْن فَصْلٌ، نحو: مَنْ يَقُومون في غير شيء ويَنْظُرُ في أُمُورِنَا قَوْمُكَ؛ فإن لم يُفْصَل، فقلت: مَنْ يَقُومُون ويَنْظر في أُمُورنَا قَوْمُك، لَمْ يَجُز عند الكُوفيّين، وأجاز ذلك البصريون، والسماع وَرَدَ مع الفصل هكذا.

نقل السيرافي: أنَّ البصريّين لا يشترطون الفصل، يجيزون: مَنْ قَامَ وقَعَد، أو مَنْ قَامَ وقَعَدَتْ، والعكس، ومَنْ قَامَا وقَعَدَ، ومَنْ قَامَ ومَنْ قَامَتْ وقَعَدَ.

وقال الأستاذ أبو علي: مذهب البصريين اعتبار الفصل، ومذهب الكوفيّين لا يعتبرونه. انتهى.

وفي " البسيط ": أنَّه اتِّفاق من النَّحويين أنَّ العرب قد تَرْجِعُ مِن الوَاحِد إلى الجَمْع، ومِن المُذكَّر إلى المُؤنَّث مِن لَفْظِه إلى معناه، ولا تَرْجِعُ مِن معناه إلى لَفْظِه؛ قال: بإجْمَاع من النَّحويين. قال: واستخرج ابن مُجاهد عكس هذا من آية سُورة الطلاق. انتهى. وذَكَرَهُ الإجماع وَهْمٌ.

وإذا كان الضَّمير المحمول على اللَّفْظ مُخبرًا عنه بما بَعْدَهُ، وأَخْبَرْتَ عنه بفعلٍ لم يَجُز الحَمْلُ إلا على اللَّفْظ، أو على المعنى، نحو: مَنْ كَانَ يَقُومُ أَخَوَاك، ومن كَانَا يَقُومَان أخواك، ولا يجوز: مَنْ كَانَ يَقُومَان أَخَوَاك.

ويُحْمَلُ على اللَّفْظ والمعنى، وإنْ أَخْبَرْتَ عنه باسْمٍ وكان مُشتقًّا باطِّرَاد، جاز الحَمْلُ على اللَّفْظ، والحمل على المعنى بإطلاق، فتقول: مَنْ كَانَ مُحسنًا أَخواك، ومَنْ كَانَا مُحْسِنَيْن أخواك، ومَنْ كان مُحسنيْن أَبَوَاك، ومَنْ كان مُحسنًا أُخْتُك، ومَنْ كان مُحسنةً أُخْتُك، ومَنْ كانت مُحْسِنَةٌ أُخْتُكَ، وإلى جَوَازِ الجَمْع بين الحملَيْن ذَهَبَ الكُوفيُّون، وكثيرٌ من البصريين، وهو الصحيح.

وذَهَبَ ابن السَّراج إلى مَنْعِ الجَمْع بين الحملين، وهذا الجمع بَيْنَ الحملين، إذا كان من الصِّفَات المفصول بَيْنَ مُذكرها، ومُؤنَّثها بالتاء.

فإن كَانَ مِنْ غَيْرِها وكَانَتْ صِفَة المُذكَّر والمُؤنَّث، تَرْجِعُ إلى مادة وَاحِدَة، وأَدَّى الحملُ إلى جَعْلِ صِفَة المُذكَّر للمُؤنَّث، وصفة المؤنث للمُذكَّر، لم يجزه الكسائي، وأجازه الفراء، فتقول: (مَنْ كَانَتْ حَمْرَاءُ جَارِيَتُك) على المعنى، و(مَنْ كَانَ حَمْرَاءُ جَارِيَتك) الاسم على اللفظ والخبر على المعنى، ومَنْ كَانَتْ في النِّسَاءِ أَحْمَرُ جَارِيَتك، ومَنْ كَانَ أَحْمَرُ جَارِيَتُك؛ وصحَّح مذهب الفراء بعض أصحابنا.

وإن لم يرجع إلى مادة واحدة، وأدَّى الحملُ إلى جَعْلِ صفة المُذكَّر للمُؤنَّث والعكس، فقال بعض أصحابنا: لا يجوز ذلك عند الكسائي، ولا الفراء، ولا أحد من البصريين.

وقال بعض أصحابنا: مَنَعَ الكسائي والفراء الحمل على لَفْظِ المُذكَّر، فيقولان: مَنْ كَانَ عجوزًا جَارِيَتك، ولا يُجيزان: مَنْ كَانَ شَيْخًا جَارِيَتُك، ولا يُجيزان: مَنْ كَانَ غُلامًا جَارِيَتُك، إلا على لُغة من قال: شَيْخُه وغُلامُه.

والأحسن عند الفرَّاء: مَنْ كَانَ عَجُوزًا جَارِيَتك، ومَنْ كَانَتْ أَمَةً جَارِيَتك، ولا يَسْتَحْسَن: مَنْ كان شَيْخًا جَارِيَتُك، ولا مَن كَانَ غُلامًا جَارِيَتك؛ لأنَّ شَيْخَهُ وغُلامَهُ قليل في كلامهم، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك؛ لأنَّهم أَطْلَقُوا ولم يفصلوا. انتهى.

وإذا لم يكن الضَّمير المَحْمُول على اللَّفْظِ مُخبرًا عنه بما بَعْدَهُ، وأَرَدْتَ حَمْلَ ما بَعْدَهُ عليه، حَمَلْتَهُ على اللَّفْظِ، ولا يجوز حَمْلُه على معناه عند الكوفيين، فتقول: مَنْ ضَرَبْتُه أَجْمَعُون قَوْمُك، فتُحمل على (مَنْ)، ولا يجوز النَّصب تأكيدًا للضَّمِير على معناه، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك، وهو الصحيح.

وممَّا وَقَعَ فيه الحَملُ على اللَّفظ خاصَّة، ولا يجوز الحملُ على المعنى قولهم في التعجب: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، وإنْ كَانَ الَّذِي أَوْجَبَ التعجب صِفَةً مُؤنَّثة، أو صِفَات مُتعدِّدَة، وممَّا وَقَعَ فيه الحملُ على المعنى.

ولا يجُوز الحمل على اللفظ، قولهم: مَا جَاءَت حَاجَتَكَ، كأنَّه قال: أَيَّةُ حَاجَةٍ صَارَت حَاجَتَكَ، وإذا جاء العائدُ على اللَّفْظِ دُون مَعْنَاه، ثُمَّ أَكَّدته بلَفْظَة مُضافَة، فحَمَلْتَ أوَّلها على المعنى، وآخرها على اللفظ، نحو: جَاءَنِي مَنْ خَرَجَ أَنْفُسُه، لم يَجُز عند الفرَّاء، وأَجَازَهَا الكسائي.

وكثيرًا جاء في القرآن الحمل على اللفظ، وبعده الحمل على المعنى، وبعده

الرجوع إلى اللفظ، كآية الطلاق، وآية لقمان، وآية الزخرف في قراءة من قرأ: (جَاءَنَا) [الزخرف:٣٨] على الإفراد(١).

وفي " المجالس " لثعلب: مَنْ هُوَ قَائِمٌ جَارِيَتُكَ، ومَنْ هُوَ يَقُومُ جَارِيَتُك جيد، وهو يُشبه من هُوَ قَائِمَةٌ جَارِيَتك، جاء بهمَا باللَّفْظ، المعنى: مَنْ هِيَ قَائِمَةٌ جَارِيَتُكَ أَخْرَجَ المعنى فيه.

وقال الفراء: مَنْ هُوَ أُخْتُك هِنْد، قَبيحٌ لا يَخرجُ على اللَّفْظ، ما يخرج على الأفعال، فمَنْ قال: كُلُّهُنَّ قَائِم، لم يَقُل: كُلُّهُنَّ أَخُوك، مَنْ هُوَ أَخُوكَ هِنْد، لا يجوز.

وتقع (مَنْ، وما) شَرطيَّتين، قال تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء:١٢٣]، و﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، واستفهاميَّتين: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣].

وزعم الفراء: أنَّه لا يجوز: مَنْ قَائِمٌ إلا في الشِّعر، وأنَّهم إذا لم يَقُولُوه معرفة، نحو: مَنْ القَائِم، أو فِعْل أو يَفْعِل نحو: مَنْ قَامَ، مَنْ يَقُومُ، أَدْخَلُوا (هو)، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ [هود: ٩٣].

ومثال مجيئه في الشِّعر بغير (هو)، قوله(٢): [الطويل]

وشَارِبٍ مُرْبِحٍ بِالكَأْسِ نَادَمَنِي لا بِالحَصُورِ ولا فِيهَا بِسَوَّارِ

وهذا الذي ذَهَبَ إليه لَيْسَ بصحيح، بل جاء بغير (هُوَ) في كتاب الله تعالى، قال تعالى ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، فلم يَأْتِ بـ (هو) بَيْنَ (مَنْ، ورَاق).

وفي " الترشيح ": وثبوت أَلِف (ما) الاستفهامية، هُوَ الكثير المستعمل، وقد حَذَفَها قَوْمٌ في الوصول، يقولون: (مَ) صَنَعْتَ؟ ومَ قُلْتَ؟ فإنْ لم تَصِلها بشيءٍ بعدها، وقَفْتَ بالهاء، قال الشاعر(٣): [الطويل]

---

(١) انظر: البحر المحيط ١٠/١٤.

(٢) البيت للأخطل، وانظر: الديوان ١/١٠٨.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "الناعيات" الناعي: الذي يأتي بخبر الميت "الندى" أراد به الفضل والعطاء، وفي بعض النسخ "الناعيان" -بالمثنى- وهو الأنسب.

=

إِلامَ تَقُــولُ النَّاعِيَـــاتُ إِلامَــهْ   أَلا فَانْـدُبَا أَهْـلَ النَّـدَى والكَرَامَـهْ

ومِن العرب من يُثْبِتُ الألِف في الاستفهام، إذا دَخَلَ عليها حَرْفُ الجَرّ، فتقول: عَمَّا تَسْأَلُ، وفيما تَرْغَبُ، وذلك قليل وقبيح.

وحكى أبو زيد: أنَّ مِن العَرب مَنْ يقول: سَلْ عَمَّ شِئْتَ؟ وهذا شَاذٌّ عِنْدِي، ولا يَطَّرِدُ، ولو قُلْتَ: سَلْ عَمَّ تَشَاءُ، لم يَجز، إنَّما سُمِعَ: مَعَ شِئْت. انتهى.

وفي " الغرة " إذا أَضَفْتَ اسْمًا إلى (ما) الاستفهامية، ثَبَتَت الألِفُ فتقول: مِثْلَ ما أَنْتَ.

وأجاز الأخفش: عِنْدَ مَ أَنْتَ، ولم يَجز: فَوْق مَ أَنْتَ؛ لأنَّ (عِنْدَ) لا يَقومُ بنفسه، (وما) الاستفهامية سُؤال عَنْ نَوْعٍ، أو وَصْفِ شَخْصٍ فتقول: مَا عِنْدَك، فتقول: رَجُل ومَا زَيْدٌ، فتقول: الطَّوِيلُ الكَاتِبُ.

ويَقَعان نَكِرتيْن مَوْصُوفتيْن، مثال: مَنْ مَرَرْتُ بمَنْ معجبٌ لَكَ، وشَرَط الكسائي في كَوْنِ (مَنْ) نكِرَة مَوْصُوفَة، أن تكون في موضع لا يَقعُ فيه إلا النكرة، نحو: رُبَّ مَنْ عَالِمٍ صَحِبْتَ.

وذهب بَعْضُ أصحابنا إلى أنَّها لا تُستعمل موصوفة إلا في حال تنكير، والصحيح أنَّه يَصحُّ أن تكون نكرة في موضع يَسوغُ فيه النكرة والمعرفة، وفي موضع لا تسوغ فيه النكرة، مثاله: قَامَ مَنْ في الدَّارِ؛ فيجوز أن تكون (مَنْ) موصولا، فتصفه بالمعرفة، فتقول: العَاقِل، ويجوز أن تكون نكرة، فيكون (في الدار) صفة لها، ويجوز أن تقول: عاقلٌ، فتصفه بالنكرة.

ومثال (ما) نكرة موصوفة: مَرَرْتُ بمَا مُعْجَبٍ لك.

وفي " البسيط ": أَنْكَر بعض النحويين أن تكون (مَنْ، ومَا) نكرتيْن مَوْصُوفتيْن، ثم قال: ولا تَستقِلُّ بوصفها إلا إذا كانت مفعولة، نحو: مَرَرْتُ بمَنْ صَالِحٍ.

وإذا كانت خَبَرًا عن مُبْهَمٍ، نحو: هذا مَنْ أَعْرِفُ، فلا يُكتفَى بكَوْنِها مع وَصْفِها

=

الشاهد: قوله: "إلامه" فإن الألف قد حذفت في ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة، إلا أنه أراد التصريع، فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت في آخرها.

انظر: الأشموني ٧٥٨/ ٤، وهمع الهوامع ٢١٧/ ٢.

خبرًا، بل تأتي بشَيْءٍ آخر يكون حَالا أو خبرًا، نحو: هذا مَنْ أَعْرِفُ مُنطلقًا، أو هذا مَنْ أَعْرِفُ مُنطلقٌ. انتهى.

وقال ابن مالك: ويُوصف بما على رأي، فأمَّا قولهم: (لأمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفه)، فقيل: (ما) اسم صفة، والمشهور أنَّه حرفٌ زائدٌ، مُنبِّهَةٌ على وصفٍ مُرادٍ لائقٍ بالمحل.

وقال ابن السيد: (ما) التي تَجْرِي مجرى الصفة، منها ما يُراد به التعظيم للشيء والتهويل، نحو[١]: [الوافر]

عَزَمْــتُ عَلَــى إِقَامَــةِ ذِي صَــبَاح ... لِــشَيْءٍ مــا يُــسَوَّدُ مَــنْ يَــسُودُ

ومنها ما يُراد لتحقيرٍ، كقولك مَنْ سَمِعْتَهُ يَفْخَرُ بما أَعْطَاك: وهل أَعْطَيْتَ إلا عَطِيَّة. ومنها ما يُراد به التنويع، لا تعظيم ولا تحقير، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبًا مَا أَيْ نَوْعًا من الضَّرْبِ، ومنه قول العرب: (افْعَلْهُ آثرًا مَا)؛ أي: نَوْعًا من الإيثار، و(آثرًا) مَصْدَرٌ جاء على فاعل.

وقال ابن عصفور في (افْعَلْهُ آثِرًا مَا): أنَّ (مَا) فيه زَائِدَة، قال: ولا يُستعمل صفة إلا إذا قُصِدَ بها التعظيم.

وزعم الكسائي: أنَّ (مَنْ) تُزاد، وجعل من ذلك[٢]: [البسيط]

آل الزُّبَيْر سِنامُ المجد قَدْ عَلِمَتْ ... ذَاكَ القَبَائِـلُ والأَثْـرَوْنَ مَـنْ عَـدَدَا

و[٣]: [الكامل]

يَـا شَـاة مَنْ قَنَصٍ لِمَـنْ حَلَّـتْ لَـهُ ... حَرُمَــتْ عَلَــيَّ ولَيْتَهــا لَــمْ تَحْــرُمِ

أي: والأَثْرَوْن عددًا، ويَا شَاة قنَصٍ.

---

(١) نسبه أبو محمد الأعراب في فرحة الأديب إلى أنس بن مدركة الخثعمي، وذكر قصته "الخزانة ١/ ٤٧٦".

ونسبه صاحب اللسان مادة "صبح" إلى أنس بن نهيك. ولم ينسب في كتاب سيبويه ١/ ١١٦.

(٢) من الأبيات التي وردت في أكثر كتب النحو، ولم يذكر أحد نسبته إلى قائل معين، ولا شيئا مما يتصل به.

انظر: الخزانة ٦/١٢٠، ومغني اللبيب ١/٤٣٤.

(٣) من معلقة عنترة العبسي. وانظر: الديوان ١/٢١٣.

ومذهب البصريين والفراء: أنَّ (مَنْ) لا تُزاد، و(مَنْ) تقعُ على من يعقل من مفرد، ومثنًّى، ومجموع، كان موجودًا أو معدومًا مُتوهَّمًا.

وقالت العرب: (أَصْبَحْتُ كمَنْ لَمْ يُخْلَقْ)، فإن أردت بـ (مَنْ) هنا المعدوم، فأجاز ذلك الفراء، ومَنَعَ من ذلك بِشرُ المريسي.

وتقع (مَنْ) أيضًا على المنزل منزلة العاقل، كقوله تعالى: ﴿مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]، أطلق (مَنْ) على الأصْنَامِ، وعلى ما جاء منه شُمول، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، ومنهم شَمِلَ الإنسان والطائر، أو اقتران، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، وَقَعَتْ على ما لا يعقل، لاخْتِلاطِه بـ (مَنْ) يَعْقِلُ، فيما فُصِلَ بـ (مِنْ)، وهو قوله تعالى: ﴿كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور:٤٥]؛ إذ الدَّابَّة تقعُ على ما يَدُبُّ مِنْ عاقلٍ وغيره.

وذهب قطرب ومن وافقه إلى أنَّ (مَنْ) تقعُ على آحاد ما لا يعقل، من غير اشتراطٍ لِمَا تقدَّم ذِكْرُه، و(ما) لما لا يعقل.

وذهب أبو عبيدة، وابن درستويه، ومكي ابن أبي طالب، ومن المتأخرين ابن خروف، إلى أنَّها تقع على آحاد مَنْ يَعْقِلُ، وادَّعى ابن خروف أنَّه مذهب سيبويه.

وقال ابن مالك: (ما) في الغالب لِمَا لا يَعْقل.

وزعم السهيلي: أنَّها لا تقعُ على أُولِي العلم إلا بقرينة، وهي قرينة التعظيم والإبهام، فتَقعُ عنده على الله تعالى.

وزعم المعري في كتاب " اللامع" له: أنَّه إذا كان لا تُدْرَكُ حقيقته، يُجْعَلُ كالشيء المجهول ويُطلق عليه (ما)، وجَعَلَ مِنْ ذلك: سُبْحَانَ ما سبح الله بحمده.

وقال ابن مالك: إن (ما) تقع على ما لا يعقل مع مَنْ يعقل، نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩]، ولصفات مَنْ يَعقل، وهذه عبارة الفارسي، وزعم أنَّها تقع على صفات من يعقل، نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس:٥]؛ أي: وبَانِيها، ومَثَّل ابن مالك هذا بقوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

وعبَّر أصحابنا عن هذا بأنَّها تقعُ على أنواع مَنْ يعقل، ومَثَّلوا بقوله تعالى: ﴿مَا طَابَ﴾، وتُفْرَدُ (ما) نكرة خالية من صفة، وصلة، وشرط، واستفهام.

ومن ذلك على مذهب سيبويه (ما) في التعجب، نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وفي قول غيره في نحو: غَسَلْتُه غَسْلا نِعِما، وانْفَرَدَ أبو علي بإجازة أن تُفْرَدَ (مَنْ) أيضًا، نحو قوله[1]: [البسيط]

فنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُه ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلانِ

أي: ونِعْمَ شَخْصًا.

وتقع (أَيّ) شرطية، نحو: أَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ، واستفهامية: أَيُّهم أَخُوك.

وتقول: (أَيُّ رَجُلٍ أَخُوك) على وجهيْن:

أحدهما: خَبَرٌ مَخْرَجه المَدْح والتعجب، وذلك لا يحتاج إلى جواب، كأنَّك قلت: نهايَةٌ في الرجولية أَخُوك.

والآخر: أن يكون سؤالا عن صِفَتِه، أَضَعِيفٌ أم قويٌّ، أغنيٌّ أم فقير.

وصفة لنكرة مَذْكُورَة، نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، فلا تكون إلا نكرة، وقد جاء حَذْفُ موصوفها في قول الشاعر[2]: [الطويل]

إذا حَارَبَ الحَجَّاج أَيّ مُنَافِقٍ ... عَلاهُ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هُزَّ يَقْطَعُ

يريد: مُنَافِقًا أَيّ مُنَافِقٍ.

وظاهر كلام ابن مالك جواز حَذْفِ موصوفها كهذا.

---

(١) هذا بيت أنشده السيد المرتضى في شرح القاموس ولم ينسبه، وقال العيني: "أنشده أبو عليّ ولم ينسبه".

الشرح: "مزكأ" بفتح الميم وسكون الزاي مفعل من زكأت إلى فلان أي لجأت إليه، فمعناه الملجأ أو المستند.

الشاهد: في "ونعم من" استشهد به أبو علي أن "من" ههنا نكرة غير موصوفة وأعرب أبو عليّ فاعل نعم ههنا مستترا تقديره ونعم هو من هو وكلمة من تمييز وقوله: "هو" مخصوص بالمدح فهو مبتدأ وخبره ما قبله. وقال غيره: "من" موصولة فاعل نعم، وقوله: "هو" مبتدأ وخبر هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٧٠، وابن هشام في المغني ١/ ٥٧، والسيوطي في الهمع ١/ ٩٢، والشاهد ٧٦٧ الخزانة.

(٢) ينسب للفرزدق، وانظر: همع الهوامع ١/٣٥٦.

وهذا عند أصحابنا في غاية الندور، وقالوا: فَارَقَتْ (أَيٌّ) سائر الصفات في أنَّه لا يجوز حَذْفُ موصوفها، وإقامتها مقامه، لا تقول: مَرَرْتُ بأَيِّ رَجُلٍ.

وقال ابن مالك: تأتي حَالا، وأنشد[1]: [الطويل]

فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

بنصب (أَيّ)، وأنشد أصحابنا بالرفع على أنَّه مبتدأ، وخبرٌ حُذِفَ أحد جُزْئيه.

ولم يذكر أصحابنا أن (أَيًّا) تقع حالا، ولابد أن تكون مضافةً لِمَا يُماثل الموصوف، فلا يجوز: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ عَالِمٍ؛ فإن مثاله معنًى لا لفظًا، فقال ابن مالك: يجوز نحو: رأيتُ امْرَأً أَيَّ فَتًى، وهذا لم يَذْكُره أصحابنا، فينغي ألا يُقدَّم على جوازه إلا بسماعٍ.

والأصل أن لا يُوصف (بأَيّ)، فلا يتوسع فيها بالقياس، وإذا كانت شرطًا أو استفهامًا، فقد يُستغنَى بمعنى الإضافة، إنْ عُلِمَ ما تُضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ أي: أَيُّ الاسْمَيْن تَدْعُو، وفي الحديث: "مَنْ أَبَرّ يا رسول الله؛ قال: أُمُّك. قَالَ: ثُمَّ أَيْ؟ قَالَ: أُمُّك "[2]؛ أي: ثُمَّ مَنْ أَبَرّ.

وهي في الاستفهام والشرط بمنزلة (كُلّ) مع النكرة، وبمنزلة (بعض) مع المعرفة، مثاله في الاستفهام مضافة إلى نكرة: أَيُّ رَجُلٍ أَخُوكَ، وأَيُّ رَجُلَيْن أَخَوَاك، وأَيُّ رِجَالٍ إِخْوَتُكَ؛ فيُطابق الخبر ما تُضاف إليه (أَيُّ).

ومثالها مضافة إلى معرفة: أَيُّ الرَّجُلَيْن أَحْسَنُ، وأَيُّ الرِّجَال أَخُوك أو أَخَوَاك، وأَيُّ الثلاثة أَخُوك أو أَخَوَاك.

ومثالها في الشَّرط مضافة إلى نكرة: أَيُّ رَجُلٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ، وأَيُّ رَجُلَيْن

---

(١) للراعي النميري، وحبتر: اسم غلامه وهو يذكر في الأبيات التي منها هذا: ما وقع له من نزول ضيف في سنة جدباء وكانت ابل الراعي غائبة فأومأ بعينه إلى حبتر فنحر ناقة الضيف...ثم لما عادت إبله أعطاه ناقة بدلا منها وزاده أخرى.

انظر: الديوان ١/ ١٧٧، وديوان الحماسة شرح المرزوقي ١٥٠٢.

(٢) أخرجه البخاري (١٢/٤، رقم ٥٩٧١)، ومسلم (٣٤٣/٨، رقم ٢٥٤٨)، وابن ماجه (١٢٠٧/٢، رقم ٣٦٥٨).

تَضْرِبْ أَضْرِبْهُمَا، وأَيُّ رِجَالٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُم؛ فيعود الضمير مطابقًا لما تُضاف إليه (أَيّ).

ومثالها مضافة إلى معرفة: أَيُّ الرَّجُل تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ.

ولا تقع (أَيّ) في الشَّرط والاستفهام إلا صَدْرَ كلامٍ، فلا يتقدَّم عاملٌ فيها إلا الخافض، بشرط أن يكون مُتعلقًا بالفعل الذي يليها، إلا في الاستفهام في الاستثبات؛ فإنَّه قد يتقدَّم عليها، فإذا قال قائل: ضَرَبْتُ رَجُلا، قُلْتَ إذا اسْتَثْبَته: أَيًّا ضَرَبْتَ، وضَرَبْتَ أَيًّا.

وتُضاف (أَيُّ) في الاستفهام إلى نكرة بلا شرط، وإلى معرفة بشرط إفهام، تَثْنِيَة نحو: أَيُّ الرَّجُلَيْن أَفْضَلُ، أو أَيُّهُما أَفْضَلُ. أو جَمْعٍ نحو: أَيُّ الرِّجَال أَفْضَلُ، أو أَيُّهم أَفْضَلُ. أو أَجْزَاء نحو: أَيُّ الرَّجُل أَحْسَنُ؛ ولذلك تُبْدَلُ منه، فتقول: أَوَجْهُه أم عَيْنُه.

أو تكريرها عطفًا بالواو، كقوله(١): [الكامل]

فَلَـئِنْ لَقِيتُـكَ خَـالِيَيْنِ لَـتَعْلَمَنْ ... أَيِّـي وأَيُّـك فَـارِسُ الأَحْـزَابِ

وإضافتها إلى المفرد المعرفة جنسًا كالجمع، نحو: أَيُّ الدِّينَار دِينَارُك، وأيّ البَعِير بَعِيرُك. وكذلك المعطوف عليه بالواو نحو: أَيُّ زَيْدٍ وعمرو وجَعْفَر قَامَ.

ولا يجوز أن يعطف على (أَيّ) الاستفهامية غير اسم استفهام، لا يجوز أن تقول: أَيُّ القَوْمِ جَاءَكَ وزَيْدٍ، إلا إن عَطَفْتَ (زَيْدًا) على الضمير المُستكنّ في (جَاءَ).

ولا يجوز: أَيُّ القَوْم وزَيْدٍ جَاءَ، إلا إنْ نَوَيْتَ تأخير (وَزَيْد) بَعْد جَاءَ، وجاء في الشِّعر حَذْفُ ثَالِث (أَيٍّ)، نحو قوله(٢): [الطويل]

---

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر على قائل.

الشرح: "خاليين" يريد ليس معنا أحد، "الأحزاب" جمع حزب: الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحدا.

المعنى: يتوعد مخاطبه ويقول له: إذا انفردنا ونزل كل منا إلى صاحبه، فستعلم أينا الشجاع.

الشاهد: في "أيي وأيك"، حيث أضاف لفظ "أي" إلى مفرد معرفة لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

انظر: ابن هشام ٢/ ٢٠٥، والأشموني ٢/ ٣١٧، والسيوطي ص٧٦.

(٢) البيت للفرزدق، وانظر: أصول النحو ١٠٧/٢، والجني الداني ١٣٩/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٩١/١٠، ومغني اللبيب ١٠٧/١.

تَنَظَّرْتُ نَصْرًا والسِّمَاكَيْن أَيْهُمَا ... عَلَيَّ مِن الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ

ولا تقع (أَيٌّ) نكرة موصوفة، لا يجوز: مَرَرْتُ بأَيٍّ مُعْجَبٍ لَكَ، وأجازه الأخفش.

الموصول والصلة كجُزأي اسم، ولهما الترتيب بتقديم الموصول وتأخير صلته عنه، ولا يُفصل بينهما إلا بجُملة الاعتراض كالقسم، نحو[1]: [الكامل]

ذَاكَ الَّذِي وأَبِيكَ يَصْرِفُ مَالِكًا ... والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

نَصَّ عليه بعض أصحابنا، ونَصَّ الفارسي في " الأغفال " على أنَّ: الفصل بالاعتراض بين الصلة والموصول لا يجوز، وإن جاز ذلك بين المبتدأ والخبر، وانفصل أبو علي عن الاعتراض بينهما بالقسم بما يُوقف عليه من كلامه، أو بمعمول الصلة، نحو: جَاءَنِي الذي عَمْرًا ضَرَبَ، وجاء الذي رَاكِبًا أَقْبَلَ، وبالنداء نحو[2]: [الطويل]

وأَنْتَ الذي يا سَعْدُ بُؤْتَ بِمَشْهَدِ ... كَرِيمٍ وأَثْوَابِ السِّيَادَةِ والحَمْدِ

وقال ابن مالك: إن وَلِيَ النداء غير مخاطب، لم يَجُز إلا ضرورة،نحو[3] : [الطويل]

تَعَشَّ فَإِنْ وَاثَقْتَنِي لا تَخُونَنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَان

انتهى.

ولا فرق بين أن يَلِي مخاطبًا أو غيره، ولا يُتْبَعُ الموصول، لا بِنَعْت، ولا تَوْكِيدٍ، ولا بَدَلٍ، ولا عَطْفٍ، إلا بعد استيفاء الصلة ومتعلقاتها، فأمَّا[4]: [الكامل]

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادٍ دَارَهَا ... تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حُبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

فمُتأوَّل على أنَّ (مَنْ) أَخَذَتْ صِلَتَها، و(إِيَادٍ) بَدَل اسْتِيفَاء الصلة، و(تكريت)

---

(١) انظر: الخصائص ٣٣٦/١، واللسان (تره) ٤٨٠/١٣.

(٢) قاله حسان بن ثابت من قصيدة يرثي بها سعد بن معاذ -رضي الله عنهما- انظر: سيرة ابن هشام ٧١١/١، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٨.

(٣) البيت للفرزدق يخاطب الذئب، وانظر: الديوان ٣٩٢/٢.

(٤) انظر: اللسان (كرت) ٧٨/٢، وتاج العروس (منن) ٤١٥/١٣.

منصوب بمضمر تدلُّ عليه الصلة، تقديره: جعلت دارها تكريت.

ولا يجوز الفصل بين بعض ما هو من تمام الصلة ببعض أجنبي، إلا ما شذَّ، نحو[١]: [الوافر]

وأَبْغَـضُ مَـنْ وَضَـعْتُ إِلَـيَّ فِيـهِ لِـسَاني مَعْـشَرٌ عَـنْهُم أَذُودُ

ف (إليَّ) مُتعلق بـ (أَبْغَضُ)، وقد فَصَلَ به بين مطلوبي الصلة، وهو أجنبي منها، ولا يُخبر عن الموصول ولا يُستثنى منه، إلا بعد استيفاء مُتعلِّقات صلته، لا يجوز: جَاءَنِي الذي يُكْرِمُ مُحْسِنٌ زَيْدًا، تريد: الذي يُكرِمُ زيدًا مُحسِنٌ، ولا أَفْلَحَ الذين صَامُوا إلا زَيْدًا رَمَضَان، تريد: أَفْلَحَ الذين صاموا رمضان إلا زَيْدًا.

وقال ابن مالك: وقد تَجِيء صِلَةٌ بعد مَوْصُولَيْن أو أكثر مشتركًا فيها، نحو قوله[٢]: [البسيط]

صِـلِ الَّـذِي والَّتِـي مَتَّـا بآصِـرَةٍ وإن نَأَتْ عَنْ مَدَى مَرْمَاهُمَا الرَّحِمُ

والقياس: صِلِ الذين، فيُغلِّبُ المُذكَّر، ولم يُمثِّل ابن مالك ما هو أكثر من موصولَيْن، قال: أو مدلولا بها على ما حُذِفَ، نحو قوله[٣]: [الطويل]

وعِنْدَ الَّذِي والـلاتِ عِـدْنَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْـكِ فَـلا يَغْـرُرْكِ كَيْـدُ العَوَائِـدِ

أي: وعِنْدَ الذي عَادَكِ، واللات عِدْنَك.

فإن كان الموصول (أل) على مذهب من يقول: هو موصولٌ، فلا يجوز الفصل بين (أل) وصلته بشيءٍ ألبتة، وجاء ما ظاهره تقديم معمول الصلة على (أل)، إذا كان الموصول والمعمولُ مجرورَيْن الموصول بـ (مِنْ)، والمعمول بحرف جرّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]، ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

وفي التخريج ثلاثة مذاهب:

فالمبرد يُقدِّر: أَعْنِي لَكُمَا، وأَعْنِي لِعَمَلِكُم، وأَعْنِي فِيهِ، ويُعَبِّرُ عن هذا بالتَّبْيين، و(أَعْنِي) لا يتعدَّى بحَرْفِ جَرّ.

---

(١) انظر: ديوان الحماسة ١/١٥٢، وهمع الهوامع ١/٣٤١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٣٤٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٣٤٢، ومغني اللبيب ١/٨١٦.

قال الأخفش الصغير: والتَّبِيين قَوْلُ البَصريِّين، وقيل: بمَحْذُوفٍ تدلُّ عليه الصلة؛ أي: نَاصِحٌ لَكُمَا، وقال: لِعَمَلِكُم، وزَاهِدِين فِيهِ، وقاله الجرمي، والمبرد، وابن السراج، وابن جني.

وقيل: يتعلق المجرور بالصلة نفسها.

والظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يتوسع في غيرهما من الفضلات، فلو كان الموصول غير (أل) كـ (الذي) وشِبهه، فلا يجوز تقديم شيء من معمولات صِلَته عليه، سواءٌ كان الموصولُ مجرورًا بـ (مِنْ) أو لم يكن، وكذا لو كان الموصول (أل) مجرورًا بغير (مِنْ)، إلا إن جاء في شِعر فيُخرَّج على الحذف، نحو[1]: [البسيط]

لا تَظْلِمُوا مِسْوَرًا فإنَّهُ لَكُمُ ... من الذين وَفَوْا في السِّرِّ والعَلَنِ

أي: وَافٍ لَكُم، وقول الآخر[2]: [الوافر]

وأَهْجُو مَنْ هَجَانَى مِنْ سِوَاهُم ... وأَعْرِضُ مِنْهُم عَمَّنْ هَجَانِي

أي: وأَعْرِضُ عمَّن هَجَاني مِنْهُم عَمَّنْ هَجَانِي.

وقول الآخر[3]: [الطويل]

تَقُولُ ودَقَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا ... أَبَعْلِي هذا بالرَّحَى المُتقاعِسُ

أي: تَتَقَاعَسُ بالرَّحى المُتَقَاعِس.

وفي " الغرة ": يُجيز الكُوفِي تقديم الجار والمجرور المتصل بالصلة على الموصول، كقوله: [الطويل]

وعَزَّةُ أَحْلَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً ... وعَزَّةُ عَنِّي المَعرضُ المُتَجَافِي

انتهى.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٤٢/١، والتذييل والتكميل ١٢١/٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٢١/٣.

(٣) البيت للهذلول بن كعب العنبري وقد تزوج من امرأة من بني بهدلة، فرأته يوماً يطحن وقد نزل به ضيف، فضربت صدرها وقالت: هذا زوجي؟ فقال في ذلك هذا البيت.

انظر: التذكرة الحمدونية ٢٦٤/١، وشرح ديوان الحماسة ٢١٣/١.

ولا يجوز عند البصريين حَذْفُ الموصول الاسمي، إلا إن جاء شيء منه في الشِّعر، وأجاز ذلك الكوفيون، والبغداديون، واختاره ابن مالك، كما قال في قول حسَّان[1]: [الوافر]

أَمَــنْ يَهْجُــو رَسُــول الله مِــنْكُم ويَمْدَحُـــــهُ ويَنْـــصُرُهُ سَـــــوَاءُ

أي: ومَنْ يَمْدَحُه، فخذف (مَنْ) لدلالة الموصول المتقدم عليه.

ومنه عند ابن مالك قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]؛ أي: وبالذي أُنْزِلَ إليكم.

وفي " الواضح ": اتَّفق الكوفيون على أنَّ (مَنْ) تُحْذَفُ، وتُضْمَرُ على معنى (الذي) مع (مِنْ) وفي خاصة، فيقال: مِنَّا يَقُول ذلك ومِنَّا لا يقوله، وفِينَا يقول ذلك، وفينا لا يقوله.

واتَّفقُوا على أنَّ إِضْمَارَ (مَنْ) مع (مِنْ)، أَقْوَى من إضمارها مع (فِي)، وأَحَالُوا كلهم: غيرُنا يقول ذلك، وغيرنا لا يقول ذلك، وكذلك سائر المحال، وقال[2]: [الطويل]

فَظَلُّــوا ومِــنْهُم دَمْعُــهُ سَــابِقٌ لَــهُ وآخَــرُ يُثْنِــي دَمْعَــةَ العَــيْنِ بالمَهْــلِ

معناه: مَنْ دَمْعُهُ.

وقال آخر[3]: [الرجز]

---

(١) قاله حسان بن ثابت يمدح الرسول - ﷺ- ويتوعد قريشًا. انظر: الديوان ١/ ٩.

(٢) البيت لذي الرمة، وانظر: الديوان ١/٢٠.

(٣) قائله: نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني يصف امرأة، ونسبه سيبويه إلى حكيم الربعي.
اللغة: "لم تيثم" -بكسر التاء- لغة قوم، وقلبت الهمزة ياء؛ لسكونها إثر كسرة، أي: لم تأثم من الإثم وهو الخطيئة، "يفضلها" يزيد عليها، "حسب" ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، "ميسم" -بكسر الميم- وسامة وجمال.
المعنى: لو قلت: إنه ليس في قوم هذه المرأة أحد يفضلها، ويزيد عليها في عراقة النسب والجمال؛ لم تكن كاذبا في ذلك.
الشاهد فيه: "ما في قومها.... يفضلها" حيث إن جملة "يفضلها" جاءت نعتا لمنعوت محذوف وهو "أحد"، وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو "قومها".
انظر: الأشموني ٤٠٠/ ٢، وابن هشام ١٣٢/ ٣، وذكره ابن يعيش ٥٩/ ٣، وسيبويه ٣٧٥/ ١، والسيوطي في الهمع ١٢٠/ ٢، والشاهد ٣٤٤ في الخزانة.

لَـوْ قُلْـتَ مَا فِـي قَوْمِهـا لَـمْ تِيـثَمِ
يَفْـضُلُها فــي حَـسَبٍ ومِيــسَـمِ

معنـاه: مَـنْ يَفْـضُلُها، وقـال تعـالى: ﴿مِـنَ الَّـذِينَ هَـادُوا يُحَرِّفُـونَ الْكَلِـمَ﴾ [النساء:٤٦]؛ أي: مَنْ يُحَرِّفُون.

وليس في " كتاب سيبويه " إِضْمَار مَنْ، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلا لَـهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]، وحمله سيبويه وأصحابه على الصِّفة؛ أي: ومَا مِنَّا أَحَدٌ، نحو قولهم: ما مِنَّا أحدٌ إلا يُنْصِفُكَ.

وأجاز الفراء: أنَّ مِنَّا يقول ذلك، وكان مِنَّا يقول ذلك، وظَنَنْتُ مِنَّا يقول ذلك، وكذلك فِينَا، وقال: (مِن) المضمر اسم الأداة، و(مِنَّا) خبر الأداة.

وأبطل هذا هشام، وقال هشام: مَنْ قال: مِنَّا يقول ذلك نفسه، فجعل (نَفْسَه) توكيدًا لمَنْ أَخْطَأ؛ لأنَّ (مَنْ) محذوفة، لقيام مِنْ مقامها، فهي لا تُنْعَتُ، ولا تُؤكَّد، ولا يُنسق عليها، ولا يُتَرْجَم.

وأجاز هشام أن يُقطع منها، فتقول: مِنَّا نقول ذلك ظريفًا، على أنَّ (ظريفًا) مِنْ (مَنْ) المضمرة.

ورَدَّ هذا أحمد بن يحيى وقال: إذا قُطِعَ من الاسم نَعْت، وأُكِّد، ونُسِقَ عليه.

وقـد أُضْـمِرَتْ (مـا) مـع (ثَـمَّ) فـي قولـه تعـالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْـتَ ثَـمَّ رَأَيْـتَ﴾ [الإنسان:٢٠]، معناه: مَا ثَمَّا.

قـال ابـن مالـك: ويجـوز حَـذْفُ صِلَة غيـر (أل) لدلالـة المعنى، نحـو قولـه[1]: [الطويل]

أَبِيـدُوا الأُلَـى شَـبُّوا لَظَـى الحَـرْبِ   شَـذَاهَا عـن اللائِي فهُـنَّ لَكُـم إِمَـا

أي: عن اللائي لَمْ يَشُبّوها، حَذَفَ لتقدُّم الصِّلَة.

وقول الآخر[2]: [مجزوء الكامل]

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/١١٧.

(٢) قاله عبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها امرأ القيس بن حجر الكندي، وكان بنو أسد قد قتلوا والد امرئ القيس. انظر: الديوان ١/ ١٣٧.

نَحْـــنُ الأولَـــى فَـــاجْمَعْ جُمُـــو   عَـــكَ ثُـــمَّ وَجِّهْهُـــم إِلَيْنَـــا

أي: نَحْنُ الأولَى عَرَفْتَ، دَلَّ على هذه الصلة قوله: فاجْمَعْ جُمُوعَكَ.

وأمَّا الموصول الحرفيّ، فإن كان (مَا، أو كَيْ، أو أَنْ)، فلا يتقدَّم شيءٌ مِن صِلاتِها عليها، ولا من معمول صلاتها إلا (كَيْ)، فأجاز الكسائي: صَحِبْتَنِي العِلمَ كَيْ تَقْرَأ؛ أي: كي تَقْرَأَ العِلم، وإلا أَنْ؛ فأجاز الفراء: يُعْجِبُنِي العِلم أَنْ تَقْرَأ؛ أي: تَقْرَأَ العِلم.

ولا يجوز الفصل بين هذه الحروف، وبين شيء من مطلوبها إلا (ما)، فيجوز: عَجِبْتُ مِنْ مَا زَيْدًا تَضْرِبُ؛ أي: مِنْ مَا تَضْرِبُ زَيْدًا، ولا يجوز حَذْفُ شيءٍ من هذا الموصول الحرفي إلا (أَنْ)، ففي حذفه خلاف وتفصيل، يُذكر في نواصب الفعل، إن شاء الله تعالى.

ولا يجوز حذف شيء من صلاتها، قال ابن مالك: إلا ومعمولها باقٍ، وجعل مِنْ ذلك قول العرب: لا أَفْعَلُ ذلك ما أَنَّ حَرَّاء مَكَانه؛ أي: ما ثَبَتَ أَنَّ حَرَّاء.

ومِنْ ذلك: أَمَّا أَنْتَ مُنطلقًا انطلقتُ معك؛ أي: إِنْ كُنتَ مُنطلقًا، وقول العرب: كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النِّسَاءُ وذِكْرِهُنَّ؛ أي: ما عدا النساء، ويأتي الكلام على هذا في باب الاستثناء، إن شاء الله تعالى.

بابُ الإخبارِ

شَرْطُ الاسم الواقع في هذا الباب إمكان الاستفادة به؛ فإن كان لَيْسَ تحته معنى كثواني الأعلام؛ نحو: أبي بكر، وأُمّ بكر، وامرئ القيس، وَبَعْلَبكّ في لغة من أضاف، فلا يقعُ خبرًا، خلافًا للمازني؛ فإنه أَجَازَ أَنْ يَقعَ خبرًا مستدلا بأنَّ العربَ قَد أخبرت عنه، قال(1): [الكامل]

فَكَأَنَّمـــا نَظَـــرُوا إِلَـــى قَمَـــرٍ أَوْ حَيْـــثُ عَلَّـــقَ قَوْسَـــهُ قُـــزَحُ

والاستغناء عنه بأجنبي، ولا يكون ذلك في الهاء في نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُه؛ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا؛ لَمْ يَصِحّ.

وجواز استعماله مرفوعًا، فلا يكون ذلك فيما لزم حالا واحدة، أما وجوب الرفع: كَأَيْمُن الله، و(ما) التعجبية، أو النصب: كَسُبْحَان الله، وَسَحَر معينًا، وأخواته.

وجواز تأخيره هو، أَوْ خُلْفه المنفصل، فلا يكون ذلك فيما لَزِمَ الصدر كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية، وضمير الشأن، فكلُّ هذا يستعمل مرفوعًا، ومنصوبًا، ولا يقعُ في هذا الباب خبرًا؛ إلا اسْمُ الاستفهام للاستثبات فَيَأْتِي حُكمهُ إن شاء الله تعالى.

ومثال جواز تأخيره هو: (زيدًا) في نحو: ضربت زيدًا تقول في الإخبار: الذي ضَرَبْتُه زَيْدٌ.

ومثال تأخير خُلْفِه التاء في نحو: ضَرَبْتُ زيدًا، تقول: الذي ضَرَب زيدًا أنا، فأنا خُلْفٌ عن التاء، وَكَوْنُ الاسم لا يختص بالنفي كأحد، وعريب فَيَصِحُّ استعماله مرفوعًا مبتدأ، ولا يكون في هذا الباب.

وكونه منويًّا عنه بضميرٍ فلا يكون مما لا يَصِحُّ إضمارُهُ كالحال، والتمييز والظاهر الذي حصل به الربط، كان تكرارًا بلفظه، أو اسم الإشارة إليه.

---

(١) قائله: هو شقيق بن سليك الأسدي.
الشاهد: المازني احتج به على جواز الإخبار عن الاسم الذي تحته معنى.
انظر: ديوان الحماسة ٣٧٤/٢، وتوضيح المقاصد ١٣١٦/٣.

وَكَوْنُ الضمير لا يطلبه بالْعَودِ شيئان كالضمير الذي في مُنطَلقٍ، لو جَعَلْتَه خبرًا في هذا الباب، فقلتَ في: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ: الذي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هو؛ لكانَ الضميرُ الذي في (منطلقٌ) يطلبه الموصول، وَيَطْلُبُه زَيْدٌ، ولا يمكن إعادته إليهما، ولا إلى أحدهما فَلَوْ قال إنسانٌ: زَيْدٌ عالم، فَقَال قائل: لَقِيتُه، فَصُيِّر هذا الضمير المنصوب خبرًا في هذا الباب، فَقَالَ: الذي لَقِيتُهُ هُو لَمْ يَعُد الضميرُ هنا إلا على الذي، وهذه مسألة خلاف أجازها الأستاذ أبو علي، وكلام ابن عصفور، وابن مالك، يوافقه، وذهب الجزولي، والشلوبين الصغير إلى منع ذلك. ونكتةُ الخلاف هل شرطُ هذا الضمير أن لا يكون عائدًا على شيءٍ قبله، أو شَرْطُه أن لا يكونَ رابطًا، فَلَوْ كان في الكلام رابطان؛ نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُه في دَارِهِ، جاز الإخبارُ، فتقول: الذي زَيْدٌ ضَرَبْتُ في داره هُو، فالضميرُ في دارِهِ رابطُ الخبر بالمخبر عَنْهُ، وهو خبرٌ عن الذي، وعائدٌ على زَيْد.

وَكَوْنه بَعْض ما يوصف به من جملة واحدة، فَلَوْ كانت لا يُوصف بها، كالأمر، والنهي لم يكن في هذا الباب أَوْ جملتين في حكم واحدة، كجملة الشرط، والجزاء، فتصلح للوصف؛ نحو: (زيدًا) في إنْ تَضْرِبْ زيدًا أَضْرِبْهُ، فَتَقُول: الذي إنْ تَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ زَيْدٌ.

وإنْ كانا متعاطفين فلا بُدَّ من اتحاد العامل حقيقة؛ نحو: زَيْدٌ مِنْ قولك: قام زَيْدٌ وعمرٌو، تَقُول: الذي قَامَ هو، وَعَمْرٌو زيدٌ، ونحو: عمرو تَقُول الذي قام زَيْدٌ، وهو عمرٌو، أَوْ حكمًا؛ نحو: زَيْدٍ، من قولك: ما هذا بِزَيْدٍ ولا عمرًا، تقول: الذي ما هذا به ولا عمرًا زَيْدٌ، أو عمرو، تقول: الذي ما هذا بزيد، ولا إياه عمرٌو، وكذا مسألة: كَفَى بزيدٍ، وعمرٍو رَفِيقَيْنِ، وإذا استوفيت هذه الشروط وَقَعَ في هذا الباب، الذي تريد أَنْ تجعله خبرًا، للذي وفروعه، و(لأل) الموصولة، إنْ كانت الجملة مُصَدَّرَة بفعلٍ موجب، يمكن أَنْ يصاغَ مِنْهُ صلةٌ (لأل)؛ فإن كان غير موجب، كهو في قولك: ما قام زَيْدٌ أو موجبًا، ولا يمكن الصوغُ منه؛ نحو: يَذَر، وَيَدَع لَمْ يكنْ في هذا الباب صلة (لأل).

وذكر أبو الحسن مسألة يصحُّ أن يقعَ فيها خبرًا عن (أل)، لا عن الموصول غيرها، تَقُول: قامَتْ جارِيتا زَيْد لا قَعَدَتا، فإذا جَعَلْتَ زَيْدًا خبرًا في هذا الباب، قلتَ: القَائِمُ جارِيَتَاهُ لا القاعدتان زَيْدٌ، وَلَوْ قُلْتَ: الذي قامَتْ جاريتاه لا الذي

قَعَدَتا زَيْدٌ لَمْ يجز، ومن النحويين مَنْ أجاز: مَرَرْتُ بالذي قام أَبَواهُ، لا الذي قَعَدا؛ فَعَلَى هذا تجوزُ مسألة الأخفش بالذي، وذكر الأخفش مسألةً أخرى تُصَدّر (بأل)، لا بالذي، وذلك: المضروبُ وجهًا زَيْدٌ، ولا يجوز: الذي ضُرِبَ وجها زَيْدٌ.

وكيفية الإخبار: أَنْ تُقَدّم الموصولَ مبتدأ، وَتُؤَخّر الاسمَ، أو خُلْفَهُ خَبرًا، وما بينهما صلة عائدٌ منها إلى الموصول ضمير غائب، يَخْلُفُ الاسمَ في إعرابه؛ الذي كان لَهُ، وسواء كان المجعولُ خبرًا ضمير تكلم أو خطاب، فَتَقُول في ضَرَبْتُه: الذي ضَرَبَ أنا، وفي ضَرَبْتَ: الذي ضَرَبَ أَنْتَ، فالضميرُ في (ضَرَبَ) عائدٌ على الموصول، وذهب أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني إلى جَوازِ عَوْدِهِ مطابقًا للخبر، فأجازَ الذي ضَرَبْتُ أنا، والذي ضَرَبْتَ أَنْتَ، وَمَنَع ذلك الجمهور، وفي الإخبار باسْمِ الاستفهام خلافٌ، والمنع أَظْهَرُ، وإليه ذهب ابن بابشاذ، ومنهم مَنْ أجازه قياسًا، فإذا أَخْبَرْتَ باسم استفهام على مَذْهَبِ مَنْ يجيزه لَمْ يتقدم الموصول، بَلْ يَتَقَدّم اسْمُ الاستفهام، فتقول في أَيُّهُم ضَرَبْتُ: أَيُّهم الذي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ، وتقول في أَيٍّ مِنْ قَوْلِهِم: أَيُّهم قائِمٌ: أَيُّهُم الذي هو قائم، وفي أَيّ رَجُل كان جاءك: أَيُّهم الذي هو كان جاءَكَ، وفي إعراب هذا التركيب خلافٌ، فقال ابن عصفور: أَيُّهم خبر مقدم، والذي مبتدأ، وهو القياس.

وقال ابن الضائع شيخنا: لا يجوز إلا أن يكون أيُّهم مبتدأ، والذي خبره.

وإذا أَخْبَرْتَ باسم من جملة الاستفهام، صَيَّرْتَ اسْمَ الاستفهام أولا مبتدأ، ثُم تأتي بالموصول، ثُمّ تُضْمِرُ مكان اسم الاستفهام من الجملة، ثُمَّ تُضْمِرُ المخبر به، خبرًا عن الموصول، فَتَقُول في أيهم زَيْدٌ: أَيُّهم الذي هو زَيْدٌ، الضمير الثاني: ضمير زيد خبرٌ عن الأول، وزيدٌ خبر الذي، والجملة خَبَرُ أَيُّهم، وفي الإخبار بأخيك من قولك: أيُّ رَجُلٍ كان أخاك: أَيُّهم الذي هو كأنه أَخُوك، أو كان إيَّاه أخوك، فَاسْمُ كان مُضْمَرٌ يَعُودُ إلى هو، وَهُو مضمرُ أَيّ، ولو كان الاسم دخلت عليه أداةُ الاستفهام؛ نحو: أَزَيْدٌ أخوكَ؛ قُلْتَ: الذي هو أَخُوكَ زَيْدٌ إذا جَعَلْتَ زيدًا خبرًا، والذي زَيْدٌ هو أَخُوكَ إذا جَعَلْتَ أخاك خبرًا، وَجَعْلُ ما أَرَدْتَ الإخبارَ به متأخرًا خبرًا عن الموصول هو قَوْلُ النحويين، وفي " البسيط " إنّ ذلك على جهة الأولى والأحسن، وَأَنَّهُ يصح أَنْ تقول: زَيْدٌ الذي ضَرَبَ عمرًا، فَتَجْعَل (زيدًا) خبرًا عن (الذي)، إمّا متقدمًا، أو متأخرًا، وَجَوَّزَهُ المبرد، أَوْ تجعل زيدًا المبتدأ، والذي خبره، وذلك في قول من قال ضرب زيد عمرًا.

ولنذكر مسائلَ هذا الباب مفرعة على محال الإعراب من الرَّفْع، والنَّصْب، والجرِ، فَتَقُول: المرفوعات المبتدأ، وَتَقَدَّمَ القولُ في أيٍّ إذا كانت استفهامًا، وأما غيرها فتقول في زيد: مِنْ (زَيْدٌ أخوك) الذي هو أخوك زَيْدٌ، وفي هو من قولك: (هو قائم) الذي هو قائم هُو، وعن ضَمِير المتكلم أَوْ المخاطب من (أَنَا قائِمٌ)، و(أَنْتَ قائمٌ)، الذي هو قائم أنا، والذي هو قائم أَنْتَ، وفي الإخبار بهما خلافٌ، والصحيح الجواز، والضميرُ الذي خلف غائب، وَأَجازَ الكسائي: الذي أَنَا قائمٌ أنا، والذي أَنْتَ قَائِمٌ أَنْتَ، والإخبارُ في بعض المواضع يؤدي إلى تغيير مضمرين، تقول: أنا قائمٌ أبي، وَأَنْتَ قَائِمٌ أبوك، فالإخبار عَنْ أَنَا، وَعَنْ أَنْتَ تقول فيهما الذي هو قَائِمٌ أبوه أَنَا، والذي هو قائم أَبُوه أَنْتَ لا يجوز إلا هكذا؛ لأنَّه لَوْ أَقْرَرْتَ التاءَ، والكافَ، لَمْ يَجُز إلا أنَّ ابنَ السراج ذَكَرَ مسألةً؛ وهي ضَرَبْتُ الذي ضَرَبَنِي، قال: إذا أَخْبَرْتَ عن التاء، قُلْتَ: الذي ضَرَبَ الذي ضَرَبَنِي أَنَا، وكان ينبغي أَنْ تقول: الذي ضَرَبَ الذي ضَرَبهُ أنا؛ لأنَّ التاءَ، والياء بمعنى واحد، فَيَلْزَمُ من تغيير أحدهما تغيير الآخر، وَيُمْكِنُ أن يُفْرَقَ بينهما بأَنَّ في هذه الياء لَمْ يغير؛ لأنا أَعَدْنَا إلى الذي ضميرَ غائب، فاسْتُغْنِيَ عن تغيير الياء، وَلَيْس كذلك التي قبلها؛ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ الذي هو قائم أبي لأعَدت ضميرَ المتكلم إلى الغائب، وذلك لا يجوز؛ لأنك إنّما معك ضميرٌ واحد انتهى من النهاية.

والخبر إِنْ كانَ جامدًا جاز؛ نَحْوَ: أخيك مِنْ (زَيْدٌ أَخُوك) تَقُول: الذي زَيْدٌ هو أخوك، وفي المشتق خلافٌ جَوَّزَهُ ابْنُ الدهان، فَتَقُول: في قائمٍ مِنْ (زَيْدٌ قائمٌ) الذي زيدٌ هو قائمٌ، والصحيح أَنْ لا يجوزَ بالمشتق، وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذِي: لا يُتَصَوَّر عندي وقوع ضميري المتكلم والمخاطب خبرين، فَيُخْبَرُ بهما إلا في مثل أَنْتَ أَنْتَ؛ أي: أَنْتَ الذي أَعْرِفُه، فَتَقُول في (أَنْتَ) الواقع خبرًا: الذي أَنْتَ هو أَنْتَ، وَتَقُول: في المبتدأ الذي بعد ضمير الشأن في نحو: كان زيدٌ منطلقٌ: الذي كان هو منطلقٌ زيدٌ، وفي الخبر في كان زيدٌ أخوك: الذي كان زيدٌ هو أخوك، وفي الإخبار بأل في زَيْدٍ: الكائِنُ هو هو منطلق زَيْدٌ، قَالَهُ الزجاج، بَرَزَ ضميرُ الشأن، لما كان في صلة (أل)، وقال بَعْضُ أصحابنا: لا يَبْرُزُ.

الفاعل

إن كان ضميرَ متكلم، أَوْ مخاطب

فَفِي جواز الإخبار به خلافٌ، والجمهورٌ على الجواز، فتقول: في ضَرَبْتُ،

وَضَرَبْتَ: الذي ضَرَبَ أنا، والذي ضَرَبَ أَنْتَ، فَإِنْ كان الموصولُ (أَلْ)، ومرفوعُ الصلة ضميرًا لِغَيْرِ (أَلْ)، وجبَ إبرازُهُ، فَتَقُول في ضَرَبْتُ زيدًا: الضَّارِبُهُ أنا زَيْدٌ، وَإِنْ كان لِـ (أَلْ)، قُلْتَ: في زيدٍ مِنْ (خَرَجَ زَيْدٌ)، وفي التاء مِنْ (ضَرَبْتُ زَيدًا) الخارجُ زَيْدٌ، والضَّارِبُ زيدًا أنا، ثُمَّ الفاعل إِنْ كانَ في جملةٍ واحدةٍ؛ نحو: قام زَيْدٌ، قلت: الذي قامَ زيدٌ، والقائم زَيْدٌ، وَإِنْ كان تَقَدّمَهُ فِعْلان، وَاتَّحَدَا لفاعلٍ ضمير متكلم، أو مخاطب، فالصحيح الجواز، وَإِنْ كانَ ظاهرًا؛ نحو: يَقُومُ وَيَقْعُد زَيْدٌ، قُلْتَ: الذي يَقُومُ، والذي يَقْعُدُ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ خَبَرٌ عن الموصولين، أو تكرار الثاني توكيد، والأَوْلَى أَنْ يقال: اسْتُغْنِيَ بخبر أحدهما عن الآخر، وَيَجُوزُ أَنْ تقولَ في (أل): القائِمُ، والقاعدُ زيد، والقائِمُ، وَيَقْعُدُ زَيْدٌ، وسواء كان العطفُ بالواو أَمْ بغير الواو، وَإِنْ كانَ الفاعلُ الثاني هو ضميرُ الأول؛ نحو: قام زَيْدٌ، وَخَرَجَ عَطَفْتَ بِما شِئْتَ من حروفِ العطف، فبالإخبار بالضمير، تَقُول: الذي قَامَ زَيْدٌ، وَخَرَجَ هُو، والقائِمُ زَيْدٌ، والخارج هُو؛ فإِنْ عَطَفْتَ على الفاعل مُفْرَدًا؛ نحو: قَامَ زَيْدٌ وعمروٌ، قُلْتَ في زَيْدٍ: الذي قامَ هُو، وَعمروٌ زَيْدٌ، وبعمرو قُلْتَ: الذي قَامَ زَيْدٌ وهو عَمرٌو، والقائِمُ هو، وعمرٌو زَيْدٌ، والقائم زَيْدٌ وهو عمروٌ، ولا يكون العطفُ إلا بالواو خاصة.

وإن اختلفَ الفاعلُ، والعطف بالفاء؛ نحو: يَطِيرُ الذبابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ، فَأَخْبَرْتَ بالفاعلين، قُلْتَ: الذي يطيرُ هو الذباب، فالذي يَغْضَبُ هو زَيْدٌ، والطائر: الذباب، فالغاضب زيدٌ، وبالفاعل الأول: الذي يَطِيرُ، فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذباب، والطائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذباب، تَعْطِفُ بالفعل على صلة (أَلْ)؛ لأنه في معناه خِلافًا للأخفش، والمبرد، وابن السراج، في مَنْعِهِم هذا، وإذا أَخْبَرْتَ بالفاعل الثاني، قُلْتَ: يطيرُ الذبابُ فالذي يَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ، وَيَطِيرُ الذباب فالغاضبُ زَيْدٌ؛ فَإِنْ كانَ العطفُ بالواو، وَأَخْبَرْتَ عن الفاعلين كما تَقَدَّم، قُلْتَ: الذي يطيرُ الذباب، والذي يَغْضَبُ زَيْدٌ، وبالذباب فقط، لَمْ يَجُزْ عند أكثر النحاة لخلوّ الجملة الثانية من ضمير يَرْبِطُ الصلة بالموصول لَوْ قُلْتَ: الذي يَطِيرُ، وَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذباب، وَلَيْسَت الواوُ كالفاء، وَأَجَازَ ذلك ابْنُ الطراوة وغيره؛ على أن تكون الواوُ جامعة، وهي التي تجعل الْمُسْنَدَيْنِ كشيءٍ واحد؛ نحو: هذان زَيْدٌ وَعمرٌو.

وإذا عَطَفْتَ على الفاعل الأول من قولك: يَطِيرُ الذباب فَيَغْضَبُ زَيْدٌ اسْمَ فاعل بالذي كان مُنَكّرًا لا غَيْر؛ نحو: الذي يَطِيرُ الذبابُ فغاضبٌ زَيْدٌ، إذا أَخْبَرْتَ

بزيدٍ، والذي يَطِيرُ فغاضبٌ زَيْدٌ الذبابُ إذا أَخْبَرْتَ بالذُّبَاب، وَإِنْ كانَ بـ (أل) كانَ أيضًا نكرَة، فتقول: الطائِرُ فغاضِبٌ زَيْدٌ الذباب؛ إِنْ أَخْبَرْتَ بالذباب، والطائِرُ الذباب فَغَاضِبٌ زَيْدٌ وَأَجَازَ هشام دُخُول (أل) على اسمِ الفاعل في المسألتين على أن تكون زائدة، ولو كررت الذي فَقُلْت: الذي يَطِيرُ الذباب فالذي يَغْضَبُ زيدٌ، والذي يطيرُ فالذي يَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَاب.

فقال الأخفش: هو محال؛ لخلوّ إحداهما من الضمير.

قَالَ: وكذا تكريرُ اللام؛ لخِلوّ صلته من الضمير؛ فَإِنْ أَمْكَنَ دُخُول اللام على الأوَّل، والثاني وصوغ اسمي فاعلين في كلِّ واحد منهما ضمير يَعُودُ على اللام؛ نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا فَأَبْكَيْتُه، تقول: إذا أَخْبَرْتَ بالتاء الضاربُ زيدًا، فَالْمُبْكِيه أَنَا، وَبِزَيْدٍ: الضَّارِبُه أَنا فَالْمُبْكِيه زَيْدٌ. ومسألة يَطِيرُ الذباب، فَيَغْضَبُ زَيْدٌ، لا يَتَأَتَّى فيها هذا، ولا يَجُوز فيها عنده عطفُ الفعل على الاسْمِ، فهي ممتنعة، وَأَجَازَ قومٌ: الطائِرُ الذبابُ فالغاضبُ زَيْدٌ على نية طَرْحِ (أَلْ) من الغاضب، كَأَنَّهُ قال: فغاضبٌ زَيْدٌ، وهذا لا يَجُوزُ وَقَدْ غلط ابْنُ بابشاذ فحكى عن أبي الحسن: أَنَّه يُجِيز ما أجازه الفارسي، من قوله الطائِرُ، فيغضبُ زَيْدٌ الذباب.

المفعول الذي لم يسم فاعله

حكمه حكم الفاعل؛ إلا في الصيغة؛ فإنَّها تُغَيَّرُ إلا في الفعل، وفي اسم المفعول عن صيغة ما بُنِيَ للفاعل فيهما، فَتَقُول: في ضُرِبَ زَيْدٌ: الذي ضُرِبَ زَيْدٌ، والمضروبُ زَيْدٌ، وَفي ضَرَبْتُ، وَضَرَبْتَ: المضروبُ أنا، والمضروبُ أَنْتَ، والذي ضُرِبَ أنا، والذي ضُرِبَ أَنْتَ، وَلا يُخْبَرُ في (مُرْ بِزَيْدٍ) المجرور، الذي قام مَقام الفاعل ما دام مجرورًا.

اسم كان وأخواتها

يُخْبَرُ به بالذي، و(بأل) إلا لَيْسَ، وما دخل عليه حَرْفُ النفي لزومًا أو حال إرادة نَفْيِهِ، فلا يكونُ فيه (أل)، وإلا اسم ما دام، فلا يَكونُ فيه (أَلْ)، ولا الذي فَتَقُول فِي كان زَيْدٌ قائمًا: الذي كان قائمًا زَيْدٌ، والكائِنُ قائمًا زَيْدٌ، وفي كُنْتَ قائِمًا: الذي كانَ قائمًا أَنْتَ، والكائِنُ قائمًا أَنْتَ، وَفِي كُنْتُ قَائمًا: الذي كانَ قائمًا أنا، والكائِنُ قَائِمًا أَنَا، وَإِذَا ثَنَّيت، أَوْ جَمَعْتَ، وَالإِخْبَارُ بأل في ضمير المتكلم والمخاطب ثُنِّي اسم الفاعل، وجمع واستتر الضمير على كلِّ حال؛ إلا على مذهب الكسائي فيهما، فيبرز الضمير.

المرفوع بأفعال المقاربة

إنْ كانَ الفعلُ متصرفًا؛ نحو: كَادَ، وَأَوْشَكَ، جاز الإخبارُ بالمرفوع، تقول: في كاد زَيْدٌ يَضْرِبُ عمرًا: الذي كاد يَضْرِبُ عَمرًا زَيْدٌ، وكذا أَوْشَكَ، وما أصله التصرف، وَعَرَضَ لَهُ عَدَمُ التصرف باستعماله، في أفعال المقاربة، فالظاهِرُ جَوَازُ الإخبار بمرفوعه، فَتَقُول في (جَعَلَ زَيْدٌ يَقْرَأُ): الذي جَعَلَ يَقْرَأُ زَيْدٌ؛ وإنْ كانَ جامدَ الوضع وهو عسى، فأجاز الإخبارَ بمرفوعه الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع، تَقُول في عَسَى زَيْدٌ أَنْ يقومَ: الذي عسى أَنْ يقومَ زَيْدٌ؛ وذاك لا يَجُوزُ عند الجمهور، وَتَقَدَّمَ الخلافُ في ذلك في صلة الموصول.

اسم ما ولات المنصوبان

تَقُول في (ما زَيْدٌ قَائمًا): الذي ما هو قائمًا زَيْدٌ، وَزَعَم ابْنُ عصفور: أَنَّه يَجُوزُ حَذْفُ المضمر هنا.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: ينبغي أَنْ لا يَجُوزَ، واسم ما لَمْ يَأْتِ محذوفًا في موضع من المواضع.

وقال ابن عصفور: تَقُول في قراءة مَنْ نصب: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، الذي لاتَ هو حين مناص الحينُ، تُظْهِرُ ذلك الذي كان محذوفًا، وَتَجْعَلُ مكانه ضَمِيرًا، وَيَجُوزُ أَنْ يحذفَ، وفي قراءة مَنْ رَفَعَ الذي لات هو حينُ مناص، ولا يُحْذَفُ هو، وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: هذا كله لا يجوز.

خبر إن وكأن

إنْ كانَ جامدًا قُلْتَ فِي: إنَّ زيدًا أَخُوك، وَكَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ: الذي إنَّ زيدًا هو أَخُوك، والذي كَأَنّ زَيدًا هو أَسَدٌ؛ وَإِنْ كانَ مشتقًّا ففيه الخلاف الذي في خبر المبتدأ، وَقَدْ مثَّل بَعْضُ شيوخنا ذلك، فقال: فِي إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ: الذي إنَّ زَيْدًا هو قائم، وَتَقُول في إنّك أَنْتَ: الذي إنّك هو أَنْتَ، كما تَقَدَّمَ فِي أَنْتَ أَنْتَ.

المنصوبات

المفعول به: تَقُول فيما يَتَعَدّى إلى واحد؛ نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا: الذي ضَرَبْتُه زَيْدٌ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الضمير العائد فيه، والضَّارِبُه أَنا زَيْدٌ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ العائد، وَقَدْ جَوَّزَهُ بَعْضُهم، وَإِنْ كانَ من باب مَا يَتَعَدَّى إلى اثنين، فَإِنْ كانَ من بابِ أَعْطَى،

وَأَخْبَرْتَ بالأول في نحو: أَعْطَيْتَ زَيْدًا درهمًا قلت: الذي أَعْطَيْتُه دِرْهمًا زَيْدٌ، وَيَجوز حَذْفُ العائد والمُعْطِيه أنا درهمًا زيدٌ، والمعطى أنا إِيَّاهُ دِرْهمًا زيدٌ، ولا يحذف العائدُ وإن أَخْبَرْتَ بالثاني، قُلْتَ: الذي أَعْطَيْتُه زيدًا درهمٌ، والذي أَعْطَيْتُ زَيْدًا إياه درهمٌ، تَفْصِلُه لبقائه في رُتْبَتِهِ، وهو اختيار أبي بكر، والوصلُ ظاهرُ قول المازني؛ وهو أَحْسَنُ عند البصريين، ويجوزُ المعطي أَنَا زَيْدٌ إِيَّاهُ دِرْهَمٌ، وَمَنَع منها ثعلب.

والمتفقُ عليه المعطيه أنا زيدًا درهمٌ، أَتَيْتَ به متصلا؛ فَإِنْ أُلْبِسَ أَتَيْتَ به منفصلا مكان الظاهر؛ نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا، فتقول في الإخبار بعمرو: الذي أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِيَّاه عمرٌو، والمعطي أنا زيدًا إياه عمرٌ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ هذا العائد في الإخبار بزيدٍ الذي أَعْطَيْتُه عمرًا زيدٌ، والمعطيه أنا عمرًا زيدٌ.

وإن كان من باب ظَنّ، وَأَخْبَرْتَ بالأول من نحو ظَنَنْتُ زَيْدًا أخاك، قُلْتَ: الذي ظَنَنْتُه أخاك زيدٌ، ولا يجوزُ حذفُ العائد على الصحيح، والظَّانُّه أنا أخاك زَيْدٌ، وَقَدْ يُحْذَفُ هذا العائد قليلا أو بالثاني مشتقًّا، ففيه خلاف خبر المبتدأ إذا كان مشتقًّا، أَوْ جامدًا، فَتَقُول: الذي ظَنَنْتُه زَيْدًا أَخُوك، وَوَصْلُ الضمير أحسن من فصله.

وقال ابن الدهان: لا يحسنُ في هذا أَنْ تَأْتِيَ بالضمير المتصل وَتُقَدِّمه قال: فتقول: الذي ظَنَنْتُ زيدًا إِيَّاهُ قَائِمٌ، والظانُّ أنا زيدًا إِيَّاهُ قَائِمٌ ومثَّلَ بالمشتق؛ لأنه يَرَى جواز ذلك في خبر المبتدأ، وفي التوابع إذا قُلْتَ: الذي فيجوز حَذْفُ العائد على ضَعْفٍ، وَلَمْ يَقِسه أبو الحسن، وَأَمَّا في اسم الفاعل، فلا يجوز حَذْفُه؛ نحو: الظانه أنا أخاكَ زَيْدٌ، وَقَدْ أجازَ بَعْضُهم هذا، إذا لم يُلْبِس، فكمسألة أَعْطَى، وإذا أَلْبَسَ؛ نحو: ظَنَنْتُ زيدًا عمرًا، وَأَخْبَرْتَ بعمرو، قُلْتَ: الذي ظَنَنْتُ زيدًا إِيَّاهُ عمرٌو وإن كان من باب أَعْلَم، وَأَخْبَرْتَ بالأول من أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا منطلقًا: قُلْتَ الذي أَعْلَمْتُه عَمْرًا منطلقًا زيدٌ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ العائد، وَمَنْ أَجَازَ حَذْفَ الأول في باب أَعْلَم، يقتضي قوله جواز حذف العائد، وَتَقُول في (أل) المعلمهُ أنا عَمْرًا منطلقًا زَيْدٌ، هذا مذهب سيبويه، ومن النحويين مَنْ أَجاز حَذْفَ العائد، وإن أَخْبَرْتَ بالثاني قُلْتَ: الذي أَعْلَمْتُ زيدًا إياه منطلقًا عمرو، ولا يجوز أن يُقَدّم إِيَّاه على زيد، ويجوز حَذْفُ هذا العائد، وَإِنْ لَمْ يُلْبِس جاز اتصاله بالفعل، وذلك في نحو: أَعْلَمْتُ زيدًا هندًا ضاحكَةً، فَتَقُول: التي أَعْلَمْتُها زَيْدًا ضاحكة هندٌ، ويجوزُ أَنْ يَنْفَصِلَ وإذا كان

متصلا بالفعل، جاز حَذْفُه، خلافًا لأبي الحسن، وَإِنْ أَخْبَرْتَ بالثالث، وكان مشتقًّا، ففيه الخلافُ الذي في خبر المبتدأ إذا كان مشتقًّا؛ فإن كان جامدًا جاز الإخبارُ به، فَتَقُول في نحو: أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا أخاك: الذي أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا إيَّاه أَخُوك، وإن أخبرتَ عن (أل) بالمفعول الأولِ فَتَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ، أَوْ بالثَّانِي قُلْتَ: المعلمُ أَنَا زيدًا إِيَّاهُ مُنْطَلِقًا عمرو، أو بالثالثِ، قُلْتَ: المعلم أَنَا زيدًا عمرًا إِيَّاهُ أَخُوكَ.

فرع: إنما ضربتُ زيدًا إذا أَخْبَرْتَ بزيدٍ، قُلْتَ على مَذْهَبِ سيبويه الذي إنما ضَرَبْته زيدٌ؛ ويجوز حذفُ العائدِ، وعلى مذهبِ الزَّجَّاج الذي إنَّما ضربت إيَّاه زيدٌ.

اسم إنَّ وكَأَنَّ

تَقُول في (إنَّ زيدًا قائمٌ)، و(كَأَنَّ زَيْدًا أسدٌ): الذي إنه قَائِمٌ زيدٌ، والذي كَأَنَّهُ أَسَدٌ زَيْدٌ.

خبر كان؛ إن كان جامدًا، جاز الإخبارُ به.

قال ابن عصفور: بلا خلاف وَلَيْسَ كذلك؛ بَلْ من النحاة من مَنَع الإخبار به مطلقًا، سواء أكان جامدًا أو مشتقًّا، ومنهم من أجاز ذلك مطلقًا.

وقال ابنُ الدهان: أَكْثَرُ النحاة على الجواز مطلقًا وَمِنْهُم مَنْ فَصَّلَ؛ فإن كان جامدًا جَازَ، وإنْ كان مشتقًّا لم يجز، والتفريعُ على هذا، فتقول في كان زَيْدٌ أخاك: الذي كان إِيَّاهُ زَيْدٌ أخوك، وَيَجُوزُ كَانهُ، والكائِنُ إيَّاه زَيْدٌ أخوك، وَيَجُوز الكائنُهُ. خَبَرُ (ما) إنْ كان مشتقًّا، ففيه الخلاف؛ وإن كان جامدًا قلت في (مَا زَيْدُ أخاك): الذي ما زَيْدٌ إياه أخوك.

المصدر

إِنْ كانَ مؤكدًا، فلا يَجُوز الإخبارُ به، وإن تَخَصَّصَ جاز؛ نحو: قام زيدٌ قيامًا حسنًا، وَشَرِبْتُ شُرْبَ الإبل، تقول: الذي قَامَهُ زَيْدٌ قيامٌ حَسَنٌ، والذي شَرِبْتُه شُرْبُ الإبلِ، والقائِمُهُ زَيْدٌ قيامٌ حَسَنٌ، والشَّارِبُه أنا شُرْبُ الإبل، وذكر ابن عصفور في المصدر المطلق خلافًا.

وإذا قُلْتَ: تَبَسَّمْتُ وميضَ البرق، فَمَنْ قال العاملُ في (وَمِيضَ البرق) محذوف لَمْ يجز الإخبارُ به، وهو الرمَّاني: وَمَنْ نَصبه بِتَبَسَّمْتُ أَجاز، فَتَقُول: الذي تَبَسَّمْتُ وميضُ البرقِ، والمتبسّمُهُ، أنا وميضُ البرق، هكذا في الغرة.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي: أبو عثمان، حَيْثُ يَعْمَلُ في وميض البرق الظاهرُ، يُجيز الإخبار به، وسيبويه حَيْثُ يُضْمِرُ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ يَمْنَعُ، فَأَمَّا: جِئْتُ مشيًا، وَرَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ عند سيبويه، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاك، وجاءوا الجمَّاء الغفير، فلا يَجُوزُ ذلك فيها، وَأَمَّا سَيْرًا مِنْ إنّما أَنْتَ سَيْرًا، فالمنع مذهب ابن السراج، وَمِنْهُم مَنْ يُجِيز، فيقول: الذي إنما أَنْتَ إِيَّاهُ سَيْرٌ، وفي " النهاية ": سُقيًا وَرَعْيًا في الإخبار عنه خلاف، وَمَنْ أَجَاز، قال: الذي إِيَّاهُ سَقْيٌ تقديره: الذي سَقَاهُ فلان سَقْيٌ، وأنبتكم نباتًا فيه خلاف تَبَسَّمْتُ وميضَ البرق.

الظرف المتصرف

إن اتَّسع فيه قُلْتَ في قام زَيْدٌ اليوم، وفي قام زَيْدٌ خلفك: الذي قامَهُ زَيْدٌ اليومُ، والذي قامه زَيْدٌ خَلْفُكَ، والقائمه زَيْدٌ اليومُ، والقائمه زَيْدٌ خَلْفُكَ، وَقَدْ يُحْذَفُ العائدُ مع الذي دون (أل)، وإن لم يتسع فيه، لم يصل على الضمير إلا بفي.

المفعول من أجله

في الإخبار به خلافٌ، صَحح ابْنُ عصفور المنع، وإلى الجواز: ذَهَبَ ابْنُ الضائع، وَمَنْ أجازَ ذلك فيه يقول في جِئْتُكَ ابتغاءَ الخير، إذا أَخْبَرْتَ بابتغاء الخير: الذي جِئْتُك لَهُ ابتغاءُ الخير، ولا تَقُول: الذي جِئْتُكَه؛ لأن المفعول له لا يُنْصَبُ إلا بشروط، ليست موجودة في الضمير، فاحتيج إلى لام الجر.

المفعول معه

مذهب أبي الحسن: أَنَّهُ لا يجوزُ الإخبارُ به، وَصَحَّحَهُ ابن عصفور، وإلى الجواز ذَهَبَ غيرهما، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع، فتقول في جاء البردُ والطيالسة: الذي جَاءَ البرد وإيَّاها الطيالسة، والجائي البردُ وإيَّاها الطيالسة.

المنصوب على الاستثناء، تَقُول في قامَ القومُ إلا زَيْدًا: الذي قامَ القوم إلا إيَّاه زَيْدٌ، وفي قام القومُ لَيْسَ زيدًا: الذي قام القومُ لَيْسَ إِيَّاهُ زَيْدٌ، ولا تصل الضمير في الأجود، فَتَقُول: لَيْسَهُ زَيْدٌ، وكذلك لا يكون، فأما: خلا، وعدا، وحاشا إذا نَصَبْتَ وأخبرتَ بمنصوبها، فتقول: الذي قام القومُ حاشاه زَيْدٌ، وكذلك خلا، وعدا زيدٌ.

المجرورات

إمّا بحرفٍ، أو إضافة؛ إنْ كانَ بحرفٍ لا يجر إلا المضمر، جاز تقول في لَوْلاكَ

لَقُمْتُ: الذي لولاه لَقُمْتُ أَنْتَ، أَوْ تَجرُّه ضرورة؛ نحو: حتى، فلا يَجُوز عند الجمهور، وأجاز ذلك المبرد، أَو لا يَجُرُّ إلا المظهر؛ نحو: رُبّ وواوها، فلا يَجُوز، أَوْ يجرهما فَيَجُوز، فتقول في مَرَرْتُ بزيدٍ: الذي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ، والمار به أنا زَيْدٌ، وَحَذْفُ (به) ضعيفٌ جدًّا، وَإِنْ كَانَ الجرُّ بإضافةٍ، ولكل من المتضايفين معنى، جاز الإخبارُ بالمجرور، فتقول في قام غلامُ زَيْدٍ: الذي قامَ غُلامُه زَيْدٌ، والقائِمُ غلامُه زَيْدٌ، ولا يحذف هذا الضمير؛ إلا أَنَّ الاسمَ قَدْ يقتطع من الإضافة لفظًا، لفهم المعنى؛ نحو: كُلّ وَبَعْض، تقول في (مَرَرْتُ بكُلِّ القومُ): الذي مَرَرْتُ بِكُلِّ القومُ، ويجوزُ التصريحُ بالضمير، فتقول: الذي مَرَرْتُ بِكُلّهم القومُ، وفي الإخبار بالضمير في (وَيْحَهُ رجلا) خلافٌ وَمَنْ أَجَاز ذلك، قال: الذي وَيْحَهُ رجلا هو؛ فَإِنْ كانَ المجرورُ بالإضافة ياء المتكلم؛ نحو: هذا غلامي، فَتَقُول: الذي هذا غلامُه أَنَا، وقد استضعف أبو عثمان الإخبارَ عن الياء؛ لأنَّ الياءَ أَعْرَفُ المعارف فتقلبها إلى ضمير الغائب، والغائبُ دون المخاطب، الذي هو دون المتكلم في التعريف.

وإن أَخْبَرْتَ عن اسْمِ الإشارة، قُلْتَ: الذي ها هو غلامي ذَا؛ لأنَّ حرفَ التنبيه يَدْخُلُ على المضمر؛ وإنَّ كان من العدد الذي أُضِيف إليه مميزه؛ نحو قولك: هذه ثلاثةُ أَثْوَابٍ، فَتَقُول: الذي هذه ثلاثتها أَثْوَابٌ، وهذا فيه ضعف؛ لأنَّ اسمَ العدد حقه أَنْ يضافَ إلى الجنس لِيُبَيِّنَهُ، والإضافةُ إلى المضمر الغائب غير مبينة وَإِنْ بينت، فليس ذلك بطائل، وتقول: له عَشْرَةُ آلاف درهمٌ، فتقول: الذي لَهُ عشرةُ آلاف دِرْهَمُ، وَتَقُول: له أحد عشر ألف درهم لا يجوز الإخبار عن درهم؛ لأنّ ألفًا مضاف إليه، وَقَدْ وَقَع مميزًا لأحدَ عشَر، فيقضي إلى جعل المميز معرفة.

وَإِنْ كانَ من العدد الذي أُضِيفَ إليه اسم الفاعل الموافق في المادة؛ نحو: ثانِيَ اثْنَيْنِ، لَمْ يجز الإخبار به لا تقول في هذا ثاني اثنين: اللذان هذا ثانيهما اثْنَان هكذا قال أَصْحَابُنَا ابن عصفور، وشيخنا الأبذي، وابن الضائع، وقد تقدَّمَهُما إلى ذلك ابن الدهان، وكذا قالوا في ثالثُ ثلاثة.

وهو عندي يصح؛ إذ معنى ثالثُ ثلاثة أَحَدُ ثلاثة، فيصحُّ الذين هذا ثالثهم؛ أي: أحدهم ثلاثة.

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: إن خُصِّصَ بصفةٍ أو تعريف صح، فَتَقُول: اللذان هذا ثانيهما اثنان صالحان، أو الاثنان لِمَنْ بَيْنَك، وَبَيْنَهُ عَهْدٌ في اثنين، وَزَعَم

ابنُ عصفور، والأبذي شيخنا: أَنَّهُ يَجُوزُ في الأربعة فما زَادَ في نحو: رابعُ أَرْبَعَة أن يُخْبِرَ بالأربعة، فَتَقُول في هذا رابعُ أَرْبَعة: الذين هذا رابِعُهم أَرْبَعَةٌ، وَرَدَّ ذلك شيخنا أبو الحسن بن الضائع، وَرَدُّه مَرْدُود، وإن اختلفا في المادة؛ نحو: ثالثُ اثنين، ورابع ثلاثة، فَزَعَم ابْنُ عصفور أنه يجوز في الثلاثة.

وقال ابن الضائع: ينبغي أَنْ لا يجوزَ إلا من الأربعة، وَأَمَّا المركب، فلا يكونُ إلا في المتفق المادة؛ نحو: حادي عشر أَحَدَ عشر، وينبغي أَنْ لا يَجُوزَ إلا إن ذُكِر التمييز، فتقول في هذا حادي عَشَر أَحَدَ عَشَر: الذي هذا حادي عشرهم أحدَ عشر غلامًا، وفي " الغرة ": (فأما حادي أحد عشر، وثالثُ ثلاثةَ عشر)؛ فإن أَخْبَرْتَ بِأَحَدَ عَشَر، وثلاثةَ عَشَر، لَمْ يجز: الذين هذا حاديهم أَحَدُ عشر، ولا الذين هذا ثالثهم ثلاثةُ عشر، كما تقول الذين هذا ثالثهم ثلاثةٌ انتهى، ولا يجوز إدخال (أل) على شيء من هذا؛ لأنه مضاف فلا يجري مجرى الفعل.

وقال الأخفش: ألا ترى أَنَّك لا تَقُول: هذا خامِسُ خمسةَ عَدًّا؛ فَإِنْ قُلْتَ رابعُ ثلاثة جاز، فتقول: إذا أَخْبَرْتَ عن ثلاثة: الذين هذا رابعهم ثلاثةٌ، و(بأل): الرابعهم هَذَا ثلاثةٌ، ولا يجوز الثانيهما اثنان لعدم الفائدة، انتهى.

وينبغي أن لا يجوز الذين هذا رابعهم ثلاثة؛ لأنه قد استفيد من المبتدأ وصلته أنهم ثلاثة، فقد صار الخبر مفهومًا من المبتدأ، فلا يجوز، وتقول إذا أخبرت عن (ما)، وصلتها من قولهم أحسنُ ما يكون الأميرُ قائمًا، على مذهب المازني: الذي هو قائمًا أحسنُ ما يكون الأميرُ، ومنعه بعضهم؛ لأن الضميرَ لا يؤدي عنه، والصواب في القياس: الذي أحسنه قائمًا، ما يكون الأميرُ، وفيه قبح؛ لأنَّ الضميرَ لا يؤدي عنه.

التوابع

النعتُ يجوزُ أن يُخبَر بالمنعوت مع نعته، تَقُول في مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقلٍ: الذي مَرَرْت به رَجُلٌ عَاقِلٌ، والمارُّ به أنا رجلٌ عاقلٌ.

وفي " النهاية ": مررتُ برجل عاقل تُخْبِرُ عن رَجُلٍ، فتقول: الذي مَرَرت به عاقلا رجلٌ، أو الذي مررتُ به رجل عاقِلٌ ذكرهما أبو سعيد، انتهى.

وبالمؤكد مع توكيده تقول في قام زَيْدٌ نفسه: الذي قام زَيْدٌ نَفْسُه، والقائم زيدٌ

نفسُهُ، وفي ضربتُ زيدًا نفسَهُ: الذي ضربتُه نفسهُ زيدٌ، ولا يجوز حذفُ الضمير من ضَرَبْتُه، نص عليه الأخفش نقلا عن العرب أنهم لا يقولون: الذي ضربتُ نفسَهُ زيدٌ، يريدون الذي ضربتُه، وفي " كتاب سيبويه " من تمثيله، وتمثيل الخليل جواز حذف المؤكد.

ويجوزُ أن تخبر بالمعطوف عليه، وبالمعطوف تقول في نحو: قام زيدٌ وعمرٌو: الذي قام هُو وعمرو زَيْدٌ، والذي قامَ زيدٌ وهو عمرو، وتضع الضمير مكان الذي أَخْبَرْتَ بِهِ خلافًا لمن قال: لا بُدَّ أن تجعله فاعلا فتُقدّمه، وتجعل المعطوف عليه معطوفًا فَتَقُول: الذي قام هو زَيْدٌ وعمرٌو، واستحسن هذا المذهب أبو الحسين بن أبي الربيع؛ فإن كان العطفُ بـ (أو) ففيها الخلاف الذي في الواو؛ فإن كان بـ (أم) لم يجز الإخبار لا بالمعطوف ولا بالمعطوف عليه؛ وإن كان بالفاء، أو بِثُمَّ، أَوْ بحتى، أَوْ بِبَلْ، أَوْ بِلا، أَوْ بِلَكِنْ، كان الضميرُ مكان الذي تُريدُ أَنْ تخبرَ به، فَتَقُول في قامَ زَيْدٌ، فعمرٌو إذا أَخْبَرْتَ بعمرو: الذي قام زَيْدٌ، فهو عَمرٌو، وفي قام زَيْدٌ لا عمرو، إذا أَخْبَرْتَ بعمرو: الذي قام زيدٌ، لا هو عمرٌو، وفي: ما قام زيدٌ، لكن عمرو: الذي ما قام زيدٌ، لكن هو عمرو، وكذلك بل وحتى، وتقول: زيدٌ وعمرو قائمان، فإذا أخبرت بزيد، قلت: الذي هو وعمرو قائمان زيدٌ، أو بعمرو قلت: الذي زيدٌ وهو قائمان عمرو، أو بهما قلت: اللذان هما قائمان زيدٌ وعمرو، ويجوز ذلك في العطف بالفاء، وثُمّ، وأو.

وأمَّا الإخبار في البدل: فَمِنْهُم مَنْ يجيز الإخبار في المبدل منه وَحْدَهُ، وبالبدل وحده، فإذا قال: قَامَ أَخُوك زَيْدٌ، وأخبرتَ بأخيكَ الذي هو مبدلٌ منه، قلت: الذي قام زيدٌ أخوك، ففي قام ضميرٌ يعود على الذي وزيدٌ بدل منه، وأخوك خبر الذي، وإذا أخبرت بالبدل، قلت: الذي قام أخوك هو زيدٌ، فهو بَدَلٌ من أخوك، وهو عائد على الذي، وَزَيدٌ خَبَر الذي، ومن النحاة من يُبْدِلُ من زيدٍ ضميرًا ويُؤَخّره إلى آخر الكلام، وأخوك بدلٌ منه، فتقول في قام زَيْدٌ أخوك، كما كان قبل الإخبار به، فَتَقُول: الذي قام زيدٌ أخوك؛ ففي قام ضميرٌ يعود على الذي، وزيدٌ خبر الذي، بقي التابع تابعًا، والمتبوع متبوعًا، وفي "الغرة ": في مَرَرْتُ بأخيك زيد: إن أخبرت بأخيك، فقولان:

أحدهما: أن يؤخر البدل والمبدل منه إلى آخر الكلام، فتقول: الذي مررتُ به أخوك زيدٌ.

الثاني: أن تُؤَخّر الأخ وحده، وتجعل زَيْدًا بدلا من ضميره، فَتَقُول: الذي مررت به زيد أخوك، وإن أخبرت بزيد، فمن الناس من لا يجيزه لعدم العائد من الأول، ومنهم من يجيزه، فيقول: الذي مررت بأخيك به زيدٌ؛ فإن أخبرت عن الأول باللام، قلت على القول الأول: المارُّ به أنا أخوك زيدٌ، وعلى القول **الثاني**: المارُّ أنا به زيد أخوك؛ فإن أخبرت بزيد، فالكلام فيه كالكلام في الأول، انتهى.

وتقول: ضربت زيدًا أخاك، إذا أخبرت بالبدل مفردًا من متبوعه بـ (أل) قلت: الضاربُ أنا زيدًا إياه أخوك، فصله (أل) ضاربٌ، وقد رفع أنا، و(زيدًا) مفعول ضارب، وإياه بدلٌ من زيد، أو بقيت (أل) عارية من عائد عليها؛ لأن زيدًا مفعولها، وصارت صفة جرت على غير من هي له، فبرز ضميرُ الفاعل، وهو التاء في ضربت، ويقول في الإخبار عن (أل) بأخيك من قولك: مررت برجل أخيك: المارُّ أنا برجل به أخوك تدخل الباء على الضمير الذي يحل محل البدل.

مسألة

وإذا أخبرت بالياء من ضَرْبي زيدًا قائمًا، قُلْتَ: الذي ضَرَبَهُ زيدًا قائمًا أنا، وَبِزَيْدٍ قُلْتَ: الذي ضَرَبْتُه أَوْ ضَرْبِي إيَّاه قائمًا زيدٌ، ولا يجوز أن يخبر بِضَرْبي، ولا بقائم، وبالأمير من قولك: أحسن ما يكون الأمير قائمًا: الذي أَحْسَنُ ما يكون قائمًا الأميرُ، وبـ (ما) مع صلتها أجازه المازني، فيقول: الذي هو قائمًا ما يكون الأميرُ، ومنعه بعضهم قيل: والصوابُ في القياس: الذي أَحْسَنُه قائمًا ما يكون الأميرُ.

مسألة: الموصول كغيره من الأسماء، تقول في: الإخبار بالذي من قولك: ضَرَبْتُ الذي ضَرَبْتُه: الذي ضَرَبْتُه الذي ضَرَبْتُه.

مسألة: إذا أخبرت بالسَّمْن، من قولك: (السمن منوان بدرهم)، قلت: الذي هو منوانٌ بِدِرْهَم السَّمْنُ وبالْمَنَوَيْن، قلت: اللذان السَّمْنُ هما بدرهمٍ منوانٌ، وَبِدِرْهَم قُلْتَ: الذي السَّمْنُ منوانٌ به دِرْهَمٌ، وبالهاء المحذوفة في مِنْهُ لَمْ يَجُزْ، وهذه مسائلُ من الإعمال إن اتفق العاملان في العمل نحو: ضَرَبْتُ، وَأَهَنْتُ زيدًا، فمذهب أبي الحسن في الإخبار بزيدٍ أَنْ تَقُول: الذي ضَرَبْتُه، وَأَهَنْتُه زَيْدٌ، ويجوز حَذْفُ الضمير، وباللام قلت: الضَّارِبُه أنا، وَأَهَنْتُه زَيْدٌ؛ وَإِنْ شِئْتَ كَرَّرْتَ الموصول، فَقُلْتَ: والمهينَهُ أنا زَيْدٌ، ولا بد إذ ذاك من ضميرٍ ثانٍ، وقيل: لا يجوزُ الإتيانُ بالضمير في الصلة الأولى.

وإن اختلفَ العاملان في العمل، نحو: ضَرَبْتُ، وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، فإذا أَخْبَرْتَ بِزيدٍ فمذاهب:

أحدها: مذهب الأخفش، وهو: أن يدخل الموصولُ على الأول، وعلى الثاني، وتستوفي كل جملة عائدها، وتستوفي أحدى الجملتين خبرها، وتترك الأخرى لا خبر لها، فَتَقُول: الذي ضَرَبْتُه، والذي ضَرَبَنِي زَيْدٌ، وفي (أل) على إعمال الثاني: الضَّارِبُه أنا والضَّارِبي زَيْدٌ.

المذهب الثاني: كالأول إلا أنه يحذف الضمير للطول، فتقول: الذي ضربتُ، والذي ضربني زيدٌ، والضارب أنا، والضاربي زيدٌ.

المذهب الثالث: أَنْ يُدْخِلَ الذي أو (أل) على الجملة الأولى، وتترك الثانية على حالها، فتقول: الذي ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، والضَّارِبُ أنا، وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، واتفقت هذه المذاهب الثلاثة على حَذْفِ الخبر من إحدى الجملتين، وتوفية الأخرى حقها من المبتدأ والخبر.

المذهب الرابع: ما نقل أصحابنا عن المازني: وهو أَنْ تُدْخِلَ الموصولَ على الأول، وعلى الثاني، وتأتي بِكُلّ جملة على انفرادها، وتوفي حقها من الخبر، والضمير، وَكُلُّ جملة مِنْهُمَا قائمةٌ بنفسها، فتقول: الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، والذي ضَرَبني زَيْدٌ، الضَّارِبُه أنا زَيْدٌ، والضاربي زَيْدٌ، وفي الغرة عن المازني؛ أنه يجعل (أنا) خبرًا عن الأول، والعائدُ مستكن، وَزَيْدٌ خَبرٌ عن الثاني، والعائد مستكنٌ فهما جملتان، وفي نَقْلِ أصحابنا أَنّ أنا فاعل، وخبر الضَّارِبُه زَيْدٌ ملفوظ به.

وإذا أَخْبَرْتَ بالتاء من ضَرَبْتُ وضربني زَيدٌ، قلت على مذهب الأخفش: الضاربُ والضَّارِبُه زَيْدٌ أَنَا.

وعلى مذهب المازني: الضَّارِبُ أنا والضاربي زَيْدٌ.

وعلى مذهب الرماني: الضارب وَضَرَبَه زَيْدٌ أَنَا، وَإِنْ أخبرت بالياء قلت في مذهب المازني: الضاربُ أنا، والضاربه زيدٌ أنا، وإذا أَخْبَرْتَ بالتاءِ من أعطيتُ وأعطاني زيد درهمًا، قلت على مذهب الأخفش: المعطي، والمعطيه درهمًا زَيْدٌ أنا، وعلى قول المازني: المعطي أنا، والمعطيه زَيْدٌ درهمًا أَنَا، وبزيدٍ قُلْتَ على مذهب الأخفش: المعطيه أنا، والمعطي درهمًا زيدٌ، وعلى مذهب المازني اللفظ واحد، والتقدير مختلف، وبالدرهم على قول الأخفش: المعطيه أنا زيدٌ، والمعطيه، أَوْ

المعطي إياه زَيْدٌ درهم، تعيد المفعول الأخير في مذهبه، بِرَدّ الكلام إلى أصله، وعلى قول المازني: المعطي أنا، والمعطيه أو المعطي إياه زَيْدٌ دِرْهَمٌ.

وبالتاء في ظَنَنْتُ، وَظَنَّنِي زَيْدٌ منطلقًا في مذهب الأخفش: الظانٌّ والظَّانُّهُ زَيْدٌ منطلقًا أنا، فأنا عنده خبرٌ عن الاثنين وكذا إن أَخْبَرْتَ بالياء.

وفي مذهب المازني: الظانٌّ أنا، والظانّي منطلقًا زيدٌ، فأنا عنده خَبرٌ عن الأول، وبالياء على مذهب المازني: الظانٌّ أنا، والظَّانُّه زيدٌ منطلقًا أنا، وبزيد على مذهب الأخفش: الظانٌّ أنا إياه والظانِّي منطلقًا زيدٌ، وكذا ذكره الأخفش في المسائل الكبيرة، وابن السراج، وفي قول المبرد.

والرماني: الظانُّه أنا منطلقًا، والظانِّي إياه زيدٌ.

وفي قول المازني: الظانٌّ أنا والظانِّي منطلقًا زيدٌ.

وبمنطلقٍ على قول الأخفش: الظانُّه أنا إيَّاهُ والظانِّي زَيْدٌ إيَّاه منطلقٌ.

وفي قول المازني: الظانٌّ أنا، والظانّي إياه زيد منطلقٌ.

وفي قول الرماني: الظانُّه أنا إيَّاهُ، وَظَنّنِي زَيْدٌ إيَّاه منطلقٌ، وبالتاء من ظَنَنْتُ، وظنني إيَّاه زيدًا منطلقًا في قول الأخفش: الظانٌّ زيدًا منطلقًا، والظانٌّ هو إيَّاه أَنَا وبالياء كهو بالتاء في هذا القول، وفي قول المازني: الظان زيدًا منطلقًا أنا والظانٌّ هو إياه أنا، وبزيدٍ في قول الأخفش: الظانُّه أنا منطلقًا، والظانّي إيَّاه هو زَيْدٌ، ويجوز ألا تظهر هو.

وفي قول المازني: الظانُّه أنا منطلقًا زيدٌ، والظانّي إيَّاه هو، وبمنطلق في قول الأخفش: الظانٌّ أنا زَيْدٌ إيَّاهُ، والظانِّي هو إيَّاهُ منطلقٌ، ويجوز أَنْ تسقطَ هو، وفي قول المازني: الظانُّهُ أنا زَيْدٌ منطلقٌ، والظانِّي هو إيَّاه هو، وفي " النهاية ": الإخبار عن الأسماء التي مع الفعلين أقوال، والتفريع على مذهب البصريين:

الأول: لا يمتنع منه أحد من النحويين، وهو مقتضى القياس، أن تُدخلَ الموصول على الفعل المتقدم، وتجعله صلة له، وتعطفَ الثاني عليه، وتجعله داخلا في الصلة.

الثاني: قول أبي الحسن: تنقل الفعلين إلى اسمي فاعلين، وتدخل (أل) على كل منهما، وتأتي بالمخبر عنه آخرًا فتكون عاطفًا لموصول مفردٍ على موصول مفرد.

الثالث: أصحاب الحذف، وهم قَوْمٌ من البغداديين، مذهبهم كمذهب أبي الحسن؛ إلا أنَّهم يحذفون العوائد المنصوبة، وإن كانوا لا يحذفون الهاء مع أسماء الفاعلين في غير هذا الباب.

الرابع: قول المازني يَفْعَلُ فعل أبي الحسن؛ إلا أنه يجعل كل جملة مستقلة بنفسها، ولا يمزج الموصول بحيث يجعل الخبر عنهما آخرًا؛ بل يُعطى كل واحد خبره.

الخامس: قول ابن السراج تُدخل (أل) على الأول، فيصير اسم فاعل، ويبقى الثاني على لفظه، وكلهم قد أطبقوا على الامتناع من إدخال (أل) على الفعل الثاني، مع إدخالها على الفعل الأول؛ لأن هذين الفعلين مُزِجَا، حتى صارت الجملتان كالجملة الواحدة المسائل.

أمَّا قامَا وقَعَدَا أخواك، وَذَهَبْتُ وَذَهَبَ إليّ زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْد، وضربتُ وشتمتُ زيدًا، وأعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهمًا، وظننتُ وظنني زَيْدٌ قائمًا، وأَعْلَمْت وأعلمني زيدٌ عمرًا قائمًا، مثال ذلك في الأولى: اللذان قاما وَقَعَدَا أخواك، وعلى مَذْهَبِ أبي الحسن: القائمان والقاعدان أخواك، وعلى مذهب أصحاب الحذف لَيْسَ فيه شيء تحذفه وعلى مذهب المازني: القائمان هُما، والقاعدان أخواك، وعلى قول أبي بكر: القائمان وَقَعَدَا أخواك، وأنشد المفضل في "الأمثال"[(١)]: [الطويل]

أَرَانِي وَقَيْسًا كالْمُسَمِّنِ كَلْبَهُ فَخَدَّشَ أَنْيَابُهُ وَأَظَافِرُه

عطف خدَّشه على مُسَمِّن؛ لأنه وَقَعَ صلة (لأل)، كأنه قال: كالذي سَمَّن كلبه، فَخَدَّشَه، لا شبهة عند النحويين أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول الواقعين صلة (لأل) في معنى الفعل الصريح.

ذكر محال الرفع، والنصب، والجر، والجزم

فمحل الرفع من الأسماء: المبتدأ، وخبره، واسم كان، وأخواتها، واسم ما

---

(١) البيت لعوف بن الأحوص بن جعفر العامري من بني كلاب بن عامر بن صعصعة أبو يزيد. شاعر جاهلي، كان في أيام حرب الفجار.

وانظر: الأمثال ١/١٦١، والأمثال للضبي ١/٣٨.

الحجازية خلافًا للكوفيين في زعمهم: أنه مرفوع على الابتداء، والفاعل، والنائب، وخبر إن وأخواتها، وخبر لا لنفي الجنس، والتابع لمرفوع، أو الجاري مجرى المرفوع، وفسّره البصريون بالمنادى المبني على الضم، إذا أتبع بما يجوز ضمه؛ نحو: يا زيدُ الظريف، وبالمحكوم له بحكمه؛ نحو: يا هؤلاء العقلاء، وبما هو في موضع رفع؛ نحو: ما جاءني من رَجُلٍ عاقلٌ، وبما هو مرفوع مقدرًا؛ نحو: زَيْدٌ يضربُ، وخارج، وبما هو مرفوع في المعنى؛ نحو: ما قام غَيْرُ زيدٍ وعمرو؛ أي: ما قام إلا زيدٌ وعمرو، وهكذا عَدُّوه، وعندي أنه من عطف التوهم، وليس من الجاري مجرى المرفوع معنى تابع منصوب لفظًا مشترك مع مرفوع في كون كل منهما فاعلا مفعولا من حيث المعنى خلافًا للكوفيين في نحو: ضاربُ زيد هندًا العاقلة برفع العاقلة ولا الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية بها، خلافًا للفراء، وتبعه أبو منصور الجواليقي من المتأخرين، وهو قول جماعة من أهل الكوفة، وبغداد، وابن كيسان من المتقدمين، بل هو مرفوع بالابتداء.

وسيأتي الخلافُ في ذلك مشبعًا إن شاء الله تعالى، ولا أنَّ الاسم يرتفع بظرف، أو باسم قد رَفَعَ غيره، فالظرف (حيث) ترفع اسمين في نحو: زَيْدٌ حيث عمروٌ لكونها نابت مناب ظرفين من حيث المعنى؛ إذ التقدير: زيدٌ في مكان فيه عمرو خلافًا للكوفيين؛ بل هو مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوف لدلالة المعنى عليه، ولو قلت: قُمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فعندهم أنه إن حُذِف قائمٌ، ارتفعَ زيدٌ بحيث، وإن أُثْبِت أجازوا فيه الرفع والنصب.

و(حيث) عند البصريين مضافة إلى جملة، والاسم المشتق إذا وقع خبرًا للمبتدأ أو لما أصله المبتدأ، رفع المبتدأ، ورفع ضميره العائد على المبتدأ، ولو قدَّرْتَهُ خُلْفَ موصوفٍ استترَ فيه ضميران، فَلَوْ كان الخبر (بأل) تحمَّل ثلاثة ضمائر، ورَفَعَ أربعة المبتدأ وضميره وضميرُ الخلف، وضمير (أل)، فلو أَكَّدْتَ الضمائرَ، قُلْتَ: زيدٌ الْقَائِمُ نَفْسُه نَفْسُه نَفْسُه، وكان زيدٌ القائم نَفْسَه نَفْسَه نَفْسَه، خلافًا للكوفيين في ذلك، والبصريونَ لا يُحَمِّلُونَ هذا المشتق غير ضمير واحد، وزاد الأعلم في وجوه الرفع: الرفعَ على الإهمال، وَجَعَلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] فإبراهيم عنده مرفوع بالإهمال من العوامل، وذكر ابن عصفور: أن الاسم يُرفع إذا كان لمجرد عدد، وكان معطوفًا على غيره، أو معطوفًا

عليه غيره، ولم يدخل عليه عاملٌ لا في اللفظ، ولا في التقدير؛ نحو: واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة؛ فإذا كان عاريًا من العطفية كان موقوفًا؛ نحو: واحد اثنان ثلاثة أربعة، والذي أذهب إليه: أنَّ هذه الحركات لَيْسَت حركات إعراب، بل مُشَبَّهَةٌ بها، حدثت عند حصول هذا التركيب العطفي، ومن الأفعال: المضارع العاري من ناصبٍ وَجَازِمٍ، ونون إناث خلافًا لابن درستويه، إذ زعم أنَّه معربٌ، ومن نون توكيد خلافًا لمن زعم أنه معرب مطلقًا، أو فَصَّل، فحكم بإعراب ما رُفع بالنون وبناء غيره.

ومحل النصب من الأسماء: المفعول المطلق، وهو المصدر مبهمه، ومختصه، والمقيَّد، وهو: المفعول به غير النائب، والمشبه به، وفيه، ومعه، ومن أجله، وخبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، وخبر ما الحجازية، خلافًا للكوفيين في زعمهم أنَّ انتصابه هو على إسقاط الخافض، وهو الباء، وخبر (لا)، و(لات) أختي ما، واسم (لا) للتبرئة، واسم (لا) للتمني، والمستثنى، والحال، والتمييز، والتابع لمنصوب، أو جار مجرى المنصوب، وهو اسم لا في نحو: لا رَجُلَ ظريفًا فيه بنصب ظريف، أو المحكوم له بحكم المنصوب؛ نحو: يا هؤلاء العقلاء، أَوْ في موضع نصب؛ نحو: ما رَأَيْتُ من رَجُلٍ، ولا امرأة، أو منصوبًا مقدرًا؛ نحو: رأيت رجلا يأكل وشاربًا، وأجاز هشام انتصابَ الاسم على القطع مطلقًا؛ نحو: جاء زيدٌ أزرقَ، يريد الأزرقَ، أسقط (أل)، ونصب، والفراء حيث يُراد التوكيد؛ نحو: زيدٌ في الحمام عُريانًا يُريدُ العريانَ، وأجاز الكوفيون النصبَ على الخلاف؛ نحو: لَو تُرِكْتَ، والأسد لأكلك، وهذا عند البصريين مفعولٌ معه، ونصبُ الاسم يكون متبوعه مفعولا من حيث المعنى؛ نحو: ضارب زَيْدٍ هندًا العاقل، وأجاز ابن الطراوة النصب بالقصد، وذلك في باب الاشتغال؛ نحو: زيدًا ضَرَبْتُه.

وأجاز السهيلي: انتصاب الاسم على أنَّه مفعول به من جهة المعنى، وإنْ لَمْ يعمل فيه عاملٌ لفظي، وذلك في باب الإغراء، ومن الأفعال في المضارع غير المبني إذا دخل ناصبٌ، أو أُتْبِعَ نسقًا أو بدلا.

ومحل الجر هو الاسم فقط: إذا دخل عليه عامله، وهو الحرف، والإضافة والتبعية لمجرور، أَوْ ما جرى مجراه، بأن يُحْكَمَ لَهُ بحكمه؛ نحو: مَرَرْتُ بخمسة عشر رجلا كرام، أَوْ كان مخفوضًا مقدرًا؛ نحو: مَرَرْتُ برجل يَأْكُلُ وشاربٍ، أو

متوهمًا خفضه؛ نحو: ما زَيْدٌ قائمًا، ولا قاعدٍ ونحو: ما أجازه بَعْضُهم من قولك: ما قام إلا زَيْدٌ وعمرٍو بالجر في عمرو، على معنى ما قام غيرُ زَيْدٍ وعمرٍو، وأجرى إلا زَيْد مجرى غَيْر زَيْدٍ.

ومحل الجزم هو الفعل فقط: ومنه في المضارع المعرب إذا دخل عليه عامله فيجزم به، أو بكونه تابعًا بدلا، أو نسقًا لمجزوم، أو لمحل مجزوم على تقدير؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، في قراءة من جزم، وهذا هو كالفهرست للأبواب التي تأتي، ويأتي الكلام فيها محررًا إن شاء الله تعالى.

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ(1)

هو الاسمُ المنتظم مِنْهُ مع اسْم مرفوع به جملة؛ فقولي: الاسم؛ يعني: أنه لا يكـون المبتـدأ فعـلا، وَشَـمِلَ الملفـوظ بـه، وَالْمُقَـدّر؛ نحـو: ﴿وَأَنْ تَـصُومُوا﴾ [البقرة:١٨٤]؛ أي: وصومكم خيرٌ لكم، وقولي: المنتظم يَشْمَلُ المحدَّث عنه؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، والوصفُ الرافع للمنفصل، المغني عن الخبر، وقولي: مع اسم مرفوع به يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ؛ فإنَّه مرفوعٌ به على ما يبين، والمرفوعُ بالوصف فاعلا، أو مفعولا لم يُسَمّ فاعله؛ نحو: أقائمٌ الزيدان، وما مضروبٌ أَخَواكَ، وبالاسم الذي لَيْسَ بوصف؛ لكونه يؤدي إلى معنى الفعل وهو قولهم: (لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ) أعربوا نَوْلُك مبتدأ، و(أَنْ تَفْعَل) فاعلٌ به، ومعناه: لا يَنْبَغِي أَنْ تفعلَ، وقولي جملة

---

(١) المبتدأ كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه. واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ.

فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنيّ على المبتدأ بمنزلته.

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدَّماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخّراً. وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيدٌ وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيداً وأنا ضارب زيداً ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربت عمراً. فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدإ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة؛ فقد يوافق الشيء الشيءَ ثم يخالفه، لأنه ليس مثله. انظر: الكتاب ١/١١٧.

يشمل، مثل: زَيْدٌ قائمٌ، وَأقائم زَيْدٌ، وأَبُوه قائم من قولك: زيدٌ أبوه قائِمٌ، واحترز بقوله جملة من نحو: قائمٌ أبوه من قولك: زَيْدٌ قائم أبوه، فإن قولك: قائم أبوه لا يسمى جملة.

والإسنادُ إلى المبتدأ تارَةً يكونُ باعتبار اللفظ؛ نحو: زَيْدٌ ثلاثي، وتارة باعتبار مدلوله؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، وتارة باعتبار المعنى ومن ذلك، سواء عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ فالجملة في موضع المبتدأ، والمعنى: قِيَامُك وَقُعودُك سواءٌ عَلَيَّ، وقيل: سواءٌ مبتدأ، والجملة في موضع الخبر، والقولان عن أبي علي، وَأَجَازَ بَعْضُهم أَنْ يكونَ سواءٌ مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير: استوى عندي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ؛ أي: قيامك وقعودك كما قالوا في نَوْلُك، أن تفعلَ: إنَّ (أَنْ تفعلَ) فاعل (نَوْلُك) لما كان بمعنى الفعل؛ إذ معناه: ما ينبغي لك أن تفعل، وقد تحذف الجملة بعد سواء، للدلالة عليها قال تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: ١٦]؛ أي: أصبرتم أم لم تصبروا، وقد تأتي بعد سواء الجملة الفعلية المتسلطة على اسم الاستفهام؛ نحو: سواءٌ عندي أي الرجال ضربت، ويجيء أيضًا بعد سواء، ما يُعَرّي عن الاستفهام من المتعاطفين وهو الأصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠]، ويجوز دخول (من) على المبتدأ، بالشرط المذكور في زيادتها نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، والباء في (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، ولا يختصُ بالحرف الزائد، كما ذَكَرَ بَعْضُهم، بل قد جاء ذلك في الحرف غير الزائد إجراءً له مُجْرَى الزائد، وذلك رُبّ تقول: رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ أفادَنا، فَرَجُلٍ موضعه رفع بالابتداء، وَقَدْ جُرّ برب، وَلَيْس بحرفٍ زائد.

والوصف المغني هو اسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما من الأسماء المشتقة التي لها عمل، وما جرى مجراها باطراد؛ نحو: أَقُرَشِيٌّ أبواك، وَأَقُرَشِيٌّ قَوْمُك، وما كريمةٌ نساؤُكم، قال سيبويه: (وَمَنْ قال ذَهَبَ فُلانَةٌ قَالَ أَذَاهِبٌ فُلانَةٌ، وَأَحَاضِرٌ القاضيَ امرأة)، وهذا الوصفُ يَرْفَعُ الظاهر، كما مثلناه، والضمير المنفصل؛ نحو: أقائمٌ أَنْتُما، وأقائِمٌ أنتم، خلافًا للكوفيين، في منع رفعه المضمر المنفصل، فإذا قلت: أقائمٌ أنت، جعلوا (قائمًا) خبرًا مقدمًا، و(أنت) مبتدأ، والبصريون يُجيزون هذا الوجه، وَيُجيزون أَنْ يكونَ (أَنْتَ) فاعلا بقائم، وثمرة الخلاف تَظْهَرُ في التثنية، والجمع، والكوفيون لا يجيزون إلا: أقائمان أَنْتُما، وأقائمون أنتم، وإذا عَطَفْتَ على

هذا الوصف (بِبَلْ) انفصلَ الضميرُ، فَتَقُول: أقائم الزيدان بَلْ قاعِدهُما، قاله المازني، ولو قال قائل: زَيْدٌ قائِمٌ، جاز أن تقولَ منكرًا عليه: أَقَائِمٌ هو، تَرْفَعُ هو بقائم، وتقول: أقائم أخواك أم قاعدٌ، هذا هو القياس، وحكى المازني: أَمْ قاعدان، فَأَضْمَرَ المتصل على حدِّ ما يضمر في اسم الفاعل.

وَشَرْطُ هذا الوصف أَنْ يتقدمَ، فلو تأخر نحو: أخواك خارجٌ أبوهما لَمْ يكن من الوصف الذي يُغْنِي مرفوعه عن خبر المبتدأ، والمرفوعُ بهذا الوصف مغنٍ عن الخبر، واحترز من نحو: أقائم أبواه زيدٌ، فالفاعل فيه غير مغنٍ عن الخبر، فزيدٌ مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبواه مرفوع به، وأجاز ابنُ مالك أن يكون قائمٌ مبتدأ، وأبواه مرفوع به، وزيدٌ خبر قائم، وهذا المرفوع بالوصف، كما ذكرنا مغن عن الخبر، وذهب بعض النحويين إلى أنَّ خبر هذا الوصف محذوف، ولما قام هذا الوصف مقام الفعل، لم يجز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه لا تقول: القائم أخواك، ولا يجوز تثنيته، ولا جمعه إلا على لغة[1]: [السريع]

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا ... أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

و[2]: [المتقارب]

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ ... أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وهي لغة لبني الحارث، وقال ابن السراج: القائمان أبواهما أخواك لا يجوز، وقد نص كثير من النحاة، على أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع.

وقال القاضي أبو محمد ابن حوط الله: هذا غلط، وَيَجُوزُ تثنيته، وَجَمْعُه، وَجَعَلَ مِنْ ذلك (أَوَمُخْرِجِيّ هُم)، ويحتمل أَنْ يكونَ على لغة بني الحارث، وَأَنْ يَكُونَ خبرًا مقدمًا؛ إِذْ يَجُوز في هذا الوصف إذا طابق ما بَعْدَهُ فِي إفراد، وتثنية، وجمع أَنْ يكونَ خَبرًا مقدمًا، وإنما يَتَعَيّن الفاعليةُ إذا لَمْ يطابق.

وَشَرْطُ هذا الوصف أَنْ يَتَقَدَّمَه أداةُ نفي، أو استفهام، هذا مذهب جمهور

---

(١) انظر: الخزانة ٢١/٩، وأوضح المسالك ٩٨/٢، والجمل في النحو ٢٨٢/١.

(٢) من شعر أمية بن أبي الصلت ديوانه ص ١٦، والدرر اللوامع ١٤٢/١، وأمالي ابن الشجري ١٣٣/١، وشرح التصريح ٢٧٦/١، وهمع الهوامع ١٦٠/١، وإعراب الحديث للعكبري ٤٠، وفي شرح شواهد المغني ٢٦٥:" عزاه السخاوي في المفصل إلى أحيحة بن الجلاح ".

البصريين، وإعمالُ هذا الوصف بهذا الشرط راجعٌ إلى اعتمادِ إعمال اسم الفاعل، ويأتي ذلك في باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى، وذهب الأخفش إلى أنه لَيْسَ مِنْ شَرْطِ أعماله الاعتماد، وَدَعْوَى ابن مالك: أَنَّ سيبويه لا يَحْسُن عنده الابتداء بالوصف المذكور، على ما تَقَرَّرَ إلا بعد استفهام، أَوْ نفي؛ فإنْ فُعِل به ذلك دونهما قَبُح دون مَنْعٍ، ليست بصحيحة، وذهب الكوفيون إلى نحو: مذهب الأخفش من عَدَمِ اشتراط الاستفهام والنفي؛ إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعًا بما بعده، وما بعده مرفوعٌ به على قاعدتهم، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرُّده من ضميرٍ، ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد، فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضًا جعله نعتًا منويًّا مطابقًا للآخر في إفراده، وتثنيته، وجمعه، ولا بُدَّ إذ ذاك من مطابقة النعت، وَيُسَمُّونه خلفًا، وأطلق ابْنُ مالك في أداة النفي، فأجاز ذلك في (لا)، و (إن)، و (ليس)، و (ما) الحجازية؛ نحو: لا قائمٌ الزيدان، ولا العمران، وإن قائمٌ الزيدان، وليس قائمٌ الزيدان، وليس منطلقٌ إلا العمران، وما ذَهَبَ عَبْدَاك.

وفي أداة الاستفهام؛ نحو: هل مُعْتِقٌ أخواكَ، وما فاعِلٌ الزيدان، وَمَنْ ضَارِبٌ العمران، ومتى راجعٌ العمران، وَأَيْنَ قاعدٌ صاحِبَاك، وَكَيْفَ مقيمٌ ابناك، وَكَمْ ماكِثٌ صديقاك، وأيَّانَ قادِمٌ رفيقاك، والمشهور من أدوات النفي (ما) وَمِنْ أدوات الاستفهام: الهمزة، فالأحوط ألا يثبت تركيبٌ من هذه التراكيب التي أجازها ابن مالك، إلا بعد السماع.

وفي " النهاية ": أسماء الاستفهام فوضى في الاعتماد، وأتى بمثل من نحو مثل ابن مالك، ثم قال: ومن قال: أكلوني البراغيث، قال: كم ماكثان أَخَوَاك، كما تَقُول: كم مكثا أخواك، فالسؤال ليس على عدد الأخوين؛ إنما السؤال عن مرَّات الفعل، أَوْ زمانه، وهذه المسألة من كلام أبي الحسن في المسائل الصغيرة، انتهى. وإذا تقدَّم الظرف، والمجرور الهمزة، أو حرف النفي؛ نحو: أفي الدار زيدٌ، وما في الدار زيدٌ، فالأخفش يجيز أن يرفع الظرف والمجرور كما يجيز أن يرفع دون اعتماد، وسيبويه لا يُجيز رَفْعَه إذا اعتمد على الهمزة، أو (ما) ويجيز رفعه إذا اعتمد بكونه وقع خبرًا، أو صفة، أو حالا.

وقال ابن هشام: إذا اعتمد الظرف والمجرور، فالأكثرون على أن ما بعدهما مرتفعٌ بهما ارتفاع الفاعل لا غير، ومنهم من أجاز الوجهين، كما يرى أبو الحسن إذا لم يعتمد، انتهى.

وفي " النهاية ": وتقول: كَمْ فيها غلاماك تَرْفَعُ غلاماك بفيها؛ لأنه حَرْفُ جَرٍّ قد اعتمد على ما في كَمْ مِن الاستفهام، كَأَنَّك قُلْتَ: اسْتَقَرَّ فيها غلاماك، وَيَجُوزُ أن يرتفعَ غلاماك بالابتداء وفيها الخبر، وَيَكُون الْمُقَدَّرُ مثنى يطابق ما كان خبرًا عنه، كأنك قُلْتَ: كَمْ فيها غلاماك مستقران، ولا يستقيم هذا في كَمْ ماكثٍ أخواك؛ لعدم المطابقة: فلذلك وَجَبَ رفعه به، وقد أجرى النفي بغير مجرى النفي بما فتقول: غَيْرُ قائمٍ أخواك كما تقول: ما قائِمٌ أخواك، فغيرُ مبتدأ، وأخواك مرفوعٌ بقائمٍ، وَأَغْنَى عَنْ خَبَرِ المبتدأ، وإذا قام الجارُ والمجرور مقام المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله أَغْنَى عن الخبر، فتقول: أَمَغْضُوبٌ عَلَى زَيْد، وما مغضوبٌ على زَيْدٍ، و[1]: [المديد]

غيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

والخبرُ

هو: التابع المحدّث به عن الاسم، المحكومُ عليه على سبيل الإسناد فقولي التابع: جنسٌ يشمل سائر التوابع، والمحدّث به فصلٌ يخرج سائر التوابع؛ نحو قولك: زيدٌ الخياط إذا جَعَلْتَهُ صفة، واختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر، فَذَهَب سيبويه، وجمهورُ البصريين إلى أنَّ الابتداء يَرْفَعُ المبتدأ، والمبتدأ يَرْفَعُ الخبر، وَقَدْ نُسِبَ هذا إلى المبرد، وَذَهَبَ الأخفش، وابن السراج، والرماني، إلى أَنَّهُما مرفوعان

---

(١) البيت: لأبي نواس الحسن بن هانئ ولد سنة خمس وأربعين ومائة وتوفي سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد. وهو ممن لا يحتج بقوله وإنما ذكره للتمثيل.

الشرح: "مأسوف" اسم مفعول من الأسف وهو الحزن، وبابه طرب.

المعنى: أنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتي من ورائها أحزان.

الشاهد فيه: في قوله "غير مأسوف على زمن" حيث أجرى قوله: "على زمن" النائب عن الفاعل مجرى الزيدان في قولك: "ما مضروب الزيدان" في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر، فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال: "مأسوف على زمن" فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وهذا أحد توجيهات ثلاثة لذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه، والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب.

انظر: ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ١٣٨، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٩٤، والأشموني ١/ ٨٩، وابن عقيل ١/ ١٠٩.

بالابتداء، وَذَهَبَ الجرمي، والسيرافي، وكثيرٌ من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية، وَنَسَبَهُ الفراء إلى الخليل وأصحاب الخليل لا يَعْرِفُون هذا، وَذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّ كُلا منهما رَفَعَ الآخر، كذا أَطْلَقَ النقلَ عنهم ابن مالك، وقيَّدَهُ غَيْرُهُ، فحكى أَنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالذكر الذي في الخبر، فإن لَمْ يَكُنْ ثَمَّ ذِكْرٌ ترافعا، أَيْ رَفَعَ كُلُّ واحدٍ منهما الآخر.

قال: وهذا مذهب الكوفيين، وأقول: الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يَرْفَعُ كُلُّ منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني.

ولا يُغْنِي عن الخبر وَصْفٌ مجرور، وأجاز الكسائي، وهشام: كُلُّ رَجُلٍ قائمٍ بخفض قائم على أَنَّهُ خَبرٌ وموضعه رَفعٌ، وأبطل ذلك الفراء، وَتَأَوَّلوا قراءة أبي جعفر: (وكُلُّ أمرٍ مُسْتَقِرٍّ) [القمر: ٣]، بالخفض على حَذْفِ الخبر، أو على عطف (وَكُلّ) على الساعة من قوله: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١].

ويجوز حَذْفُ المبتدأ لقرينة؛ نحو قولك: صحيحٌ لمن قال: كَيْفَ زَيْدٌ، وَمِسْكٌ عند شَمّ طيبٍ؛ أي هُو صحيحٌ، وهذا مسكٌ فَلَوْ قُلْتَ: المسكُ: جاز أن يكون المبتدأ محذوف الخبر؛ أي: المسك هذا، وَيُحَسِّن حَذْفَه دخولُ فاء الجزاء على ما لا يصح للابتداء، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]؛ أي: فَصَلاحُه لنفسه، ويجب حذفه، إذا كان مخبرًا عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجرد مَدْحٍ؛ نحو: الحمدُ لله أَهْلُ الحمدِ، أَوْ ذَمٍّ؛ نحو: مَرَرتُ بزيدٍ الفاسقُ، أَوْ تَرَحُّمٍ؛ نحو: مَرَرْتُ بِزَيدٍ المسكينُ؛ أي: هو أَهْلُ الحمد، وَهُو الْفَاسِقُ، وهو المسكينُ؛ فَإِنْ كَانَ النعتُ بغير ذلك؛ نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخياطُ، جاز إظهارُه، وَإِضْمَارُهُ، أَوْ بِمَصْدَرٍ بدلٍ مِنَ اللفظ بفعله؛ نحو: سَمْعٌ وطاعَةٌ و[1]: [الطويل]

فَقَالَـتْ حَنَـانٌ مَـا أَتَـى بِـكَ هَاهُنَـا ... أَذُو نَـسَبٍ أَمْ أَنْـتَ بِـالْحَي عـارَفُ

أَيْ أَمْرِي سَمْعٌ وطاعَةٌ، وَأَمْرِي حنانٌ، وَقَدْ جاءَ إِظهارُ هذا المبتدأ في الشعر في قوله[2]: [الطويل]

---

(١) من أبيات لشاعر اسمه المنذر بن درهم الكلبي في أبيات غزلية.
أورده سيبويه في كتابه (١/١٧١) وقال: إن " حنان " خبر مبتدا محذوف. أي: شأني حنان، وأصله أحن حنانا فحذف الفعل ورفع المصدر لتكون الجملة اسمية مقيدة للدوام.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وانظر: الديوان ١/١٣٩.

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ

أو بمخصوص في باب نعم وبئس على رَأْي؛ نحو: نِعْمَ الرجل زَيْدٌ؛ أَي: هو زَيْدٌ، أَوْ بصريح في القسم، ومنه قول العرب: في ذِمَّتِي لأفعلنّ؛ أي: في ذمَّتِي ميثاق، أَوْ عَهْدٌ، وفي قولهم: دَارُ فلانة أَوْ دِيَارُ فلانة بعد ذِكْر المنزل أو المنازل، التي يَتَغَزَّلُ بِهَا الشاعر؛ أي: هي دار، أو هي ديارٌ، وفي قولهم: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؛ أي: مَذْكُورُك زَيْدٌ، وفي قول العرب: لا سَوَاءٌ يُقَالُ ذلك عندما يُسَوّى بين شيئين، فَقَدَّرَهُ سيبويه: (هذان لا سَوَاءٌ) وَقَدَّرَهُ غَيْرُه لا هما سَوَاءٌ، وقالها المختار ابن أبي عبيد حين قُتِلَ عُمَر بن سعد بن أبي وقاص، وابنه حفصًا، قال: عمر بالحسين، وحفص بعلي ابن أبي الحسين، ولا سَوَاءٌ، وأجاز المبرد، والسيرافي إظهار المبتدأ في هذا، وَيَجِبُ أيضًا حَذْفُه بَعْدَ لا سيما؛ إذا ارتفع الاسمُ بعدها؛ نحو: ولا سيما زَيْدٌ؛ أي: ولا سِيّ الذي هو زَيْدٌ، وفي المصادر التي انتصبت توكيدًا لنفس الجملة إذا رَفَعْتَ فعلى إضمار مبتدأ لا يَجُوزُ إظهاره؛ نحو: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، و ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢]، و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٠١]؛ أي: ذلك صنعُ الله.

ويجوز حَذْفُ الخبر لقرينة؛ نحو: قولك زَيْدٌ لمن قال: مَنْ في الدار، وإذا قُلْتَ: زَيْدٌ وعمرٌو قائمٌ، فَخَبَرُ الأول محذوف.

وقيل: خَبَرُ الثاني.

وقيل: بالتخيير بَيْنَ أَنْ تُقَدّرَ المحذوف للأول، وَبَيْنَ أَنْ تُقَدِّرَهُ للثاني.

وإذا قُلْتَ: زيدٌ قائمٌ وعمرو، فخبر الثاني محذوف، ولا يجوز: زيدٌ قائمان وعمرٌو.

وحكى أبو حاتم: هندٌ وزيدٌ قائمٌ، فخبرُ هند محذوف. وقال ابن مالك: ومن الحذف الجائز بَعْدَ إذا الفجائية؛ نحو: خَرَجْتُ فإذا السَّبُع، وَحَذْفُه بَعْدَ إذا هذه قليل، وَنَقُول: الخبرُ بعد (إذا) إذا لَمْ يَدُلّ دَليلٌ على حَذْفِهِ، وجب ذِكْرُهُ، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الشعراء: ٣٣]، وأما في نحو: خرجت فإذا السَّبُعُ، فالخبرُ هو (إذا) الفجائية، وهي ظَرْفُ مكان أَيْ خَرَجْتُ فبالمكان الذي أنا فيه السَّبُع، وَيصحُ أَنْ يجيء الحال بعد المبتدأ؛ نحو: خَرَجْتُ فإذا

الأسدُ رابضًا، والخبر (إذا)، ويصح أَنْ تكونَ معمولَة للخبر؛ نحو: خَرَجْتُ فَإذا زَيْدٌ جالِسٌ، وسيأتي الكلام عليها في الظروف، إن شاء الله تعالى، ومن ذهب إلى أنَّ المرفوعَ بَعْدَ لولا، وَلَوْمَا للامتناع مبتدأ اختلفوا، فقال ابن الطراوة: الخبرُ هو الجواب.

وقال الجمهور: الخبر محذوف وجوبًا ولا يكون إلا كونًا مطلقًا، فإذا قُلْتَ: لولا زيدٌ لكان كذا، فالتقدير: لولا زَيْدٌ موجودٌ، وذهب الرماني، والشجري، والأستاذ أبو علي إلى التفصيل، فقالوا: إن كان كونًا مطلقًا وَجَبَ حَذْفُه، أو مقيدًا، ودل على حَذْفِهِ دليلٌ، جاز إِثْبَاته وَحَذْفُه، أَوْ لا يَدُلُّ وَجَبَ إثباتُهُ، واختار ابنُ مالك هذا المذهب، وَجَعَلَ مِمَّا يجوزُ حَذْفُه، وَإِثْبَاتُه قول المعري في صفة سَيْفٍ(١): [الوافر]

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الْغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالا

والقائلون بالمذهب الأول: لَحَّنُوا المعري، وَتَأَوَّلَهُ بَعْضُهم على إضمار أَنْ، والتقدير: أن يُمْسِكَهُ، وَأَعْرَبَهُ بدلا؛ أي: إِمْسَاكُهُ، وبعضهم على أنَّه حال.

وحكى الأخفش عن العرب: أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر، وَزَعَمَ أَنَّهُ إِنْ وَرَدَ خَبَرٌ لمبتدأ بعد (لولا) كان شذوذًا، أو ضرورَة، وهو مُنَبِّهٌ على الأصل، ويجبُ حَذْفُ الخبر أيضًا في قَسَمٍ صريح، مثاله: لَعَمْرُك، وَأَيْمُن الله، وَأَمَانَةُ الله، ويمينُ الله؛ أي: قسمي، وأجاز ابن عصفور، في نحو: يمينُ الله، أَنْ يكونَ مبتدًأ محذوف الخبر، وَأَنْ يكونَ خبرًا

---

(١) البيت لأبي العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي المعري الشاعر اللغوي صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤٤٩هـ.

الشرح: "يذيب" من أذاب إذابة والإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجوامد "الرعب" الفزع والخوف، "العضب" بفتح العين المهملة وسكون الضاد السيف القاطع، "الغمد" بكسر الغين وسكون الميم غلاف السيف، "لسالا" فعل ماض من السيلان واللام فيه للتأكيد والألف للإطلاق.

المعنى: أن سيف هذا الممدوح تهابه الرجال حتى أن السيوف يذوب حديدها، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه.

الشاهد فيه: "فلولا الغمد يمسكه" جواز ذكر الخبر وهو "يمسكه" بعد لولا لأن الإمساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ، فإن شأن الغمد الإمساك.

انظر: ابن هشام ١/ ١٥٦، وابن عقيل ١/ ١٤٤، والأشموني ١/ ١٠٢، وابن الناظم ص٥٢.

محذوف المبتدأ، وَقَدَّرَهُ: قسمي يمينُ الله؛ فإنْ كان المقسمُ به قَدْ يُسْتَعْمَلُ لغير القسم، كان حَذْفُ الخبرِ جَائزًا؛ نحو: عَلَيّ عَهْدُ الله لأفعلنَّ.

فَأَما قولهم: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه، وَكُلُّ ثَوْبٍ وقيمتُهُ، مما الواو صريحة في المصاحبة، فَمَذْهَبُ البصريين: أَنَّ الخبرَ محذوفٌ وجوبًا، وتقديره مقرونان.

ومذهب الكوفيين: أَنَّهُ مبتدأ لا يحتاجُ إلى خبر، أو قامت (الواو) مقام (مع)، وهو اختيار ابن خروف، وقدَّره ابن أبي الربيع: كُلُّ رَجُلٍ مع ضيعته، وَضَيْعَته معه.

قال: وعلى هذا زَيْدٌ وَكِتَابُه وَعَمْرٌو وَفَرَسُه؛ إذا كانا لا يفارقُ أحدهما صاحبه، وَتَدْخُلُ عليه النواسخ؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

فَكَانَ تَنَادِينَا وَعَقْدُ عِذَارِهِ وَقَالَ صِحَابي قَدْ شَأَوْنَكَ فَاطْلُبِ

وقوله[2]: [الوافر]

فَمَنْ يَكُ سَائلا عَنّي فَإِنّي وَجِرْوَةَ لا تَرُودُ وَلا تُعَارُ

أي: تَنَادِينا مع عَقْدِ عِذَارِهِ، وَعَقْدُ عِذَارِهِ مع تنادينا، وفإنّي مع جِرْوَةَ وَجِرْوَةَ مَعِي، ومثله في " الاستغناء ": أَنْتَ أعلم وَرَبُّك؛ أي: أَعْلَمُ بِرَبّك، وَرَبُّك أَعْلَمُ بك، فَحَذَفَ من الأول ما دَلَّ عَلَيْه الثاني، ومن الثاني مَا دَلَّ عليه الأول، فالكلامُ على هذا جملتان، وعلى تقدير البصريين جملة واحدة؛ فإن كانت الواو تحتمل المصاحبة، وتحتمل مطلق العطف، فلا يجبُ حَذْفُ الخبر؛ نحو: زيد وعمرو، وَأَنْتَ بزيد مع عمرو، فلك أَنْ تَقُول: مقرونان، ولك أَنْ تَحْذِفَ اتكالا على فهم السامع اللفظ، مع الاقتران والصحبة، وفي " الْغُرّة ": الفراءُ يَرْفَعُ الاسْمَ بِوَاوٍ منسوقة عليه كقولهم كُلُّ ثَوْبٍ، وَثَمَنُه تقديره كُلُّ ثَوْبٍ بِثَمَنِهِ، فنابت الواوُ عَنْ مَعَ والباء، فَرَفَعَتْ.

وقال الكسائي: هذا كُلُّ ثَوْبٍ، وَهَذَا ثَمَنُه، فَحَذَفَ اختصارًا.

فَأَمَّا أَنْتَ أَعْلَمُ ومالُك، فقال الجرمي: ومالُك: معطوفٌ على أَنْتَ لا على التشريك في الخبر الذي هو أَعْلَمُ، بَلْ هو بمنزلة شاةٌ ودرهمٌ؛ أي: معطوفٌ في

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/٥٠.

(٢) من شعر قصي بن كلاب، انظر: جمهرة اللغة ٢/٢٤٧، والجمل في النحو ١/٢٤٢.

اللفظ، خبرٌ في المعنى، لنيابته منابه، فقولهم: الشاةُ شاةٌ وَدِرْهَمٌ الشاةُ مبتدأ، وشاةٌ مبتدأ، ودرهمٌ خبره، والجملةُ خَبَرُ الأول.

وذهب أبو بكر بن طاهر: إلى أن (ومالُك) معطوفٌ على (أَعْلَمُ) والأصل بمالك، وَضَعْتَ الواوَ مَوْضِعَ الباء، فَعَطَفْتَ على ما قبلها وَرَفَعْتَ ما بعدها في (مالك)؛ وهو بمعنى الباء متعلقة بِأَعْلَم.

وأما قول العرب: (حَسْبُكَ يَنَم النَّاسُ)؛ فَذَهَبَ أبو عمرو بن العلاء.

والجرمي: إلى أَنَّ ضَمَّةَ حَسْبُك بناءٌ، وهو اسم سُمِّي به الفعل، والكاف حرف الخطاب، وَذَهَبَ الجمهور إلى أَنَّها ضَمَّةُ إعراب، فقيل: مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة المعنى عليه.

والتقدير: حَسْبُك السُّكُوتُ ينم الناس، وَذَهَبَ جماعة منهم الأخفش: إلى أَنَّهُ مبتدأٌ لا خبر له؛ إذ معناه: اكْتَفِ، وهو اختيارُ أبي بكر بن طاهر.

وَأَمَّا: (ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا) فَذَهَب الجمهور إلى أَنَّ (ضَرْبِي) مرفوعٌ على الابتداء، وَذَهَبَ بَعْضُ النحويين إلى أَنَّهُ فاعلٌ لِفِعْلٍ محذوف، تقديره: يقع ضربي زيدًا قائمًا، أو ثبت ضربي زيدًا قائمًا، ويدل على أنه مبتدأ: دخول النواسخ عليه، والقائلون بِأَنَّهُ مبتدأٌ اختلفوا، فَذَهَبَ ابْنُ درستويه، والأخفش الأصغر: إلى أَنَّهُ لا خَبَر له؛ إِذْ هُو وَاقِعٌ مَوْقِع ضَرَبْتُ أَوْ اضْرِبْ، وهو نظير أقائِمٌ الزيدان، وقيل لَهُ: خَبَرٌ، واخْتَلَفُوا، فَذَهَب الكسائي، والفراء، وهشام، وابْنُ كيسان، إلى أَنَّ الحالَ بنفسها هي الخبر، لا سادَّةً مَسَدَّهُ على خلافٍ بينهم في ذلك.

فقال الكسائي وهشام: في هذه الحال ذكران مرفوعان: أحدهما: من صاحب الحال.

والآخر: من المصدر.

ويجوزُ أن تؤكد الضميرين، فَتَقُول: ضَرْبِي زيدًا قائمًا نَفْسُهُ نَفْسُهُ، وَضَرْبُك زَيْدًا قَائِمًا نَفْسُك نَفْسُك.

وقال الفراء: لا ضمير فيها من المصدر، وقيل: الخبرُ محذوف؛ فقال الأخفش: وَتَبِعَهُ عَضُد الدولة، واستحسنه أبو القاسم بن القاسم هو مصدرٌ مُقَدَّرٌ قبل الحال: تقديره: ضَرْبُهُ قائمًا.

وقال الجرمي، وابن كيسان، وتبعهما الأعلم: الحالُ سَدَّت مَسَدّ الخبر كالظرف، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرْبِي زَيْدًا فِي حَالِ كَوْنِهِ قَائمًا.

والعربُ تَقُول: أَكْثَرُ شُرْبِي يَوْمَ الجمعة، فاستعملوا الحالَ استعمال الظرف وَرُوى هذا عن أبي الحسن أيضًا.

وقال الكوفيون فيما نَقَلَ عنهم ابن السيد، وابن هشام: الخبرُ محذوفٌ بَعْدَ الحال، تقديره: وَاقعٌ أَوْ يَقَعُ أَوْ ثَابِتٌ، وَذَهَبَ سيبويه، وجمهور البصريين: إلى أَنَّه زمانٌ مضاف إلى فِعْلِهِ، تقديره: إِنْ كَانَ الضّرْبُ لَمْ يَقَعْ؛ إذا كان، وإن كان قَدْ وَقَعَ يُقَدّر؛ إذ كان، وكان هذه المقدرة تامة لا ناقصة، والحالُ من الضمير المستكن في كان، والعاملُ فيها كان، ومذهب الأخفش، والفراء، والمبرد أَنَّ العاملَ فيها المصدر، فَلَوْ كانَت الحالُ من زَيْدٍ عمل فيها ما عمل فيه، وهو: ضَرْبِي، وَلا تُغْنِي الحالُ عن الخبر؛ بَلْ كُنْتَ تقول: ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا شَدِيدٌ، وَزَعَمَ ابْنُ عصفور: أَنَّ هذا الخبرَ الذي قَدَّرَهُ البصريون مما يجب حذفه.

فقال ابنُ الحاج في نَقْدِهِ على ابْنِ عصفور: عَدُّهُ نحو: ضَرْبي زيدًا قائمًا مما يَلْزَمُ فيه حَذْفُ الخبر خطأ، فلا مانعَ من قولك: ضَرْبِي زَيْدًا إذا كانَ قائمًا، وَإِذْ كانَ قَائِمًا، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّ هذا خَبَرٌ لا يَثْبُت وكذلك أيضًا لا مانع يَمْنَعُ ضَرْبِي زيدًا قائمًا حَسَنٌ، وَقَدْ مَثَّلَ أَبُو الحسن في " الأوسط " بقولك: سَمْعُ أذني زَيْدًا يَقُول ذلك حَسَنٌ، انتهى.

وَلَوْ جِئْتَ بَدَلَ المصدر بأَنْ والفعل، فَقُلْتَ: أَنْ ضَرَبْتَ زيدًا قائمًا، وَأَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا قائمًا، منع ذلك الجمهور، وأجازه بَعْضُ الكوفيين.

وقال ابْنُ الأنباري: أَبْطَلَ الكسائي، والفراء، وهشام أَنْ تَضْرِب عَبْدَ الله قائمًا، واتفقوا على إجازة: الذي تَضْرِبُ عَبْد الله قائمًا، وَمَا تَضْرِبُ عَبْدُ الله قائمًا، على أَنَّ الذي، و(ما) بمعنى المصدر معناهما: ضَرْبُك عَبْدُ الله قائمًا، والمضاف إلى المصدر يجري مجرى المصدر، والمحفوظُ المشهورُ أَنْ يكونَ أَفْعَلَ التفضيل فَمَثَّلُوا بقولهم: أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيق مَلْتُوتًا، وَأكثرُ أَكْلِي التفاحة نضيجةً، وَأَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا.

وفي " الإفصاح ": هذا الباب مقيسٌ عند النحويين في كُلّ مصدر، وفيما أُضِيف إليه إضافة بَعْض لِكُلّ، أَوْ كُلّ للجميع، والمعنى: أَنْ يكونَ المضافُ إليه

مَصْدرًا في المعنى؛ نحو: أَكْثَرُ شُرْبِي، وَأَقَلُّ شُرْبِي، وَأَيْسَرُ شُرْبِي السَّوِيق ملتوتًا، وَكُلُّ رُكُوبِي الفرس ذِرَاعًا، وَمَثَّل ابْنُ مالك، بقوله: كُلُّ شُرْبِي السَّوِيق متلوتًا، وَبَعْضُ ضربك زيدًا بريئًا، ومعظُم كلامي مُعَلّمًا، وقائمًا في قولك: ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا حالٌ كما ذكرنا من ضمير كان الذي يُفَسّره المفعول الذي هو زَيْدٌ، وَزَعَمَ الزمخشري: أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يَكُونَ التقدير؛ إِذْ كُنْتَ قَائِمًا، وَإِذَا كُنْتَ قائمًا، فتكون (كانَ) مسندة إلى ضمير فاعلِ الضَّرْب، وَلا يَسُوغُ ذلك، إلا إِنْ كان قَد اقْتُصر على الفاعل لحذف المفعول، أَوْ لكون المصدر لفعل لازم، فَيَتَعَيّن إذ ذاك تقدير: إذ كُنْتَ، وإذا كُنْتَ، وَأَجَازَ الأخفش: رَفْعَ قَائم خبرًا عن أَفْعَل مضافًا إلى (ما) موصولة بكَانَ، أَوْ يَكُون؛ نحو: أَخْطَبُ ما يَكُون الأميرُ قائمٌ، وَمَنَعَ ذلك سيبويه، وَرَفْعُ ما كان انتصب حالا بعد صريح المصدر لا يجوزُ، وَأَجازَ ابْنُ مالك رَفْعَهُ على إضمار مبتدأ مقرون بواو الحال؛ أي: وهو قائمٌ.

وأجاز ابْنُ الدهان: رَفْعَ قائم على أَنْ يكونَ بمعنى ثابت، ودائم كما قالوا: الأميرُ بيننا قائمٌ، والحربُ قائمة على ساق، وهذا جارٍ على قولهم: ضَرْبِي زيدًا شديدٌ، ولا خلاف في جوازه.

ويجوزُ أن يقعَ الفعلُ موقعَ هذه الحال عند أبي الحسن، وهشام.

وعن سيبويه: المنع، وعن الكسائي، والفراء قولان: الجواز والمنع.

وعن الفراء: رَدّ الحال إلى الاستقبال إذا كانت غَيْرَ رافعة، وإبطالُ ذلك إذا رَفَعَتْ فخطأ عنده: حَسْبُك تَرْكَبُ، وأجاز هو، والكسائي حسبُك تَرْكَبُ مسرعًا، وعن الفراء إنما يُمنع المضارع المرفوع، ويجوز أن يقع موقع الحال الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال عند: الكسائي والفراء.

وعن سيبويه: المنع.

وقال الفراء: يُرْفَعُ الاسمُ بواوٍ مستأنفة؛ نحو: قيامي إليك، والناسُ ينظرون والرطب، والحرّ الشديد.

وقال ابن كيسان: يجوز في كل الأقوال، فَإِنْ عُرّيَتْ عن واو الحال؛ نحو: مَسَرّتُك أخاك هو قَائِمٌ، أجاز ذلك الكسائي فيما فيه ذِكْرٌ، ومنعه الفراء، والبصريون على مَذْهَبِ الكسائي في هذا الأصل، ويقتضي مَذْهَبُ سيبويه المنع.

وفي " الواضح ": قال الفراء: مَنْ قال: حُسْنُ الزهر والشمس طالعة عليه، لم يجز: حسنُ الزهر الشمسُ طالعة عليه؛ لأن الواو رافعٌ لا يُحْذَفُ، وأجاز ذلك الكسائي، وأجاز الكسائي، والفراء: حسنُ الزهر الشمسُ طالعة إلا بإبراز الواو؛ لأنّه لَمْ يَعُدْ الذكرُ على الزهر، انتهى.

وإذا كنَّيْتَ عن هذا المصدر قبل ذِكْرِ الحال؛ نحو: ضَرْبي زيدًا هو قائمًا، جَازَ ذلك عند البصريين والكسائي، وإعرابُ هو مبتدأ، وقائمًا حال سَدَّتْ مَسَدّ خبره، والكسائي يَرْفَعُ الضّرْبَ بالراجع مِنْ هو، ويرتفعُ هو بقائم، وقال الفراء: لا يجوز ذلك، وإذا قُدِّمَت هذه الحال على المصدر، مَنَعَ ذلك الفراء سواءٌ أكانت من مُضْمَرٍ، أَمْ من ظاهر، وَأَجَازَهُ الكسائي، وهشام: إنْ كانت من مُضْمَرٍ؛ نحو: مُسْرِعًا قيامُك لا مِنْ ظاهر؛ نحو: مسرعًا قيامُ زَيْدٌ؛ فَلَوْ كان المصدرُ متعديًا، فالتَّقْديم ممنوع عندَ الكسائي، والفراء، وهشام؛ نحو: ملتوتًا شُرْبُكَ السّوِيَق، وأجازَ التقديم على المصدر البصريون سواء أكان المصدرُ متعديًا أم لازمًا فَلَوْ وَسَّطْتَ الحال بَيْنَ المصدر ومعموله؛ نحو: شُرْبِي ملتوتًا السويق لَمْ يَجُزْ عند الكسائي، والفراء، وهشام، وَحُكِيَ عَنِ البصريين الجواز، ولعله لا يصح.

ولو كانت الحالُ جملة اسمية بالواو والمصدر متعد، وَتَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ؛ نحو: وهو ملتوتٌ شُرْبُك السّويق، لَمْ يَجُزْ عند الكسائي، والفراء، وهشام، أو لازم وَتَقَدَّمَتْ جازَ ذلك عند الكسائي، ولَمْ يَجُزْ عند الفراء؛ نحو: وَأَنْتَ رَاكِبٌ حُسْنُك، وإذا تَقَدَّمَ معمولُ هذه الحال عليها؛ نحو: ضَرْبِي زَيْدًا فرسًا راكبًا مَنَعَ ذلك الفراء، وَجَازَ ذلك عن الكسائي، والبصريين؛ فإنْ فَرّق بَيْنَهُما لَمْ يجزه الكسائي؛ نحو: فَرَسًا في الدَّار راكبًا، وقياسُ قول البصريين الجواز.

وَيَجُوزُ دخولُ كان الناقصة على هذا المصدر، فَتَقُول: كان ضَرْبِي زَيدًا قائمًا، نَصَّ على ذلك السيرافي، وابن السراج، وقال ابن عصفور: هو قبيح، واتفقوا على جواز دخول لام إنّ، وفاء أَمَّا على الحال؛ نحو: إنَّ حُسْنَك لراكبًا، وأَمَّا حُسْنَك فراكبًا، واتفقوا على منع ما حُسْنُكَ براكبٍ، وإذا قُلْتَ: أَمَّا ضربيك؛ فإنه حَسنًا، وإما ضَرْبَيْكَ فكان حسنًا، وإما ضَرْبَيْكَ فظننته حسنًا، فجيوز على أنّ الحسن الضرب، فإن كان حسنًا صفة للياء، والكاف، أبطلها الفراء، وأجازهن كُلَّهُنّ الكسائي، وإذا قُلْتَ: عَبْدُ الله وَعَهْدِي بزيدٍ، قديمين، أو عَبْدُ الله والعهدُ بزيد قديمين، وإنّ عَبْدَ الله

والعهدَ بزيد قديمين، وعَبْدَ الله وإنَّ العهدَ بزيد قديمين أجازها كلها الكسائي، وهشام، وَلَيْسَ عن الفراء إجازة شيء منها، وأصحابه يَرُدُّون على الكسائي، وهشام ذلك، وقياس البصريين المنع، ولا يجوزُ ذلك عند الكسائي وهشام إلا بالواو الجامعة، لا بالفاء، واتفقوا على جواز: أكثر لبسي الكتان، واختلفوا في (أَكْثَرُ ضربي زَيْدٌ) برفع زيد فمنعها الكوفيون , وَأَجَازَها البصريون، وفي عبد الله أَحْسَنُ ما يكون القيام فأجازها الزجاج، وقال: لا يجوز غَيْرُه، ومنعها المبرد، وأجاز ابن كيسان: أما ضَرْبِي زيدًا فكان قائمًا نَفْسُه نَفْسُه، الأولى: لذكر زيد، والثانية: لذكر الضرب، ولا يجوز على مذهب الفراء، ويجوزُ على مذهب الكسائي والبصريين، ومنع أبو علي: علمي بزيدٍ كان ذا مالٍ، وأجازها غَيْرهُ على وجوه أسهلها بزيادة كان، ولا يجوز أَنْ يقع المصدر موقع هذه الحال؛ نحو: ضَرْبِي زَيْدًا قِيَامًا، وأجاز الكسائي إتباع هذا المصدر نحو: ضَرْبِي زيدًا الشديد قائمًا، وَشُرْبِي السّويق كله متلوتًا، ومن النحويين مَنْ مَنَعَ ذلك ومنهم الفراء، إذ لَمْ يرد به سماع، وحكى الفراء: ضَرْبِي زيدًا القائمُ، وينبغي أَنْ تكونَ (فيه) (أل) زائدة، وأجاز ابْنُ عصفور، إجراءَ الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مجرى هذا المصدر فَتَسُدّ الحالُ مسدّ خبره؛ نحو: خيالٌ لهندٍ غَائِبَةً.

وإذا وَلِيَ معطوفًا بالواو فقط على مبتدأ فِعْلٌ، أَوْ دَائِمٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر؛ نحو: عَبْدُ الله والريحُ يُبَارِيها، وأخوك والدنيا يَذُمُّها، فأجاز ذلك هشام لما كان يُبَاريها فيها راجعان إلى عَبْدِ الله والريح، وكان النسقُ بالواو، كان البناءُ على عَبْدِ الله والريح يتباريان، أَو الواو بمعنى: مع أبي عبد الله مع الريح؛ نحو: كُلُّ رَجُلٍ وضيعته، وَيُبَاريها حال، قال ثعلب: فإذا رُدّ إلى الدائم قَبْلَ مباريها، وإذا كان يُباريها خبرًا عنها، وصرف إلى الدائم أبرزَ المكني؛ فقيل: مُبَاريها هو، كما تقول: يَدُكَ باسطُها أنت.

وَقَدْ أجاز هشام: كُلُّ رجلٍ وأخوه قائمٌ، وخالفه في ذلك بَعْضُ الكوفيين، وجمهور البصريين لا يجيز هذه المسائل، ومن أجازها من البصريين جَعَلَ خبرَ المبتدأين محذوفًا، تقديره: يَجْرِيان يُبَاريها، وَيُباريها نصبٌ على الحال، وقد اسْتُغْنِي بها عن الخبر لدلالتها عليه، وقالت العرب: (راكبُ الناقة طليحان) الأصل: راكبُ الناقة، والناقةُ: طليحان، حَذَفَ المعطوف لوضوح المعنى، وَقَدْ أجازَ هذه المسألة الكسائي، وهشام، فَلَو قَدَّمْتَ، فَقُلْتَ: طليحان صاحبُ الناقة أبطلاها، وقد تُئَوَّل

طليحان على حَذْفِ مضاف؛ أي: أحد الطليحين، وأجاز بَعْضُهم: غلامُ زَيْدٍ ضربتهما بإعادة الضمير إليهما، وأجاز الكسائي، وهشام: زَيْدٌ مع جاريته قاعدان حُمِلَتْ على الواو، وأبطلَ ذلك الفراء قال ابن الأنباري: واتَّفَقُوا كلهم على إجازة: الحليمُ مع الحليم يَصْطَلِحان، وَالسفيهُ مع السفيه يقتتلان، ويعني بالاتفاق اتفاق الكوفيين والله أعلم، وأجاز بَعْضُهم زَيْدٌ بَكْرٌ أخوه ضاربهما: زَيْدٌ مبتدأ، وَبَكْرٌ مبتدأ ثان، وأخوه مبتدأ ثالث، وضاربهما خبر أخوه، والجملةُ خبر بَكْر، والعائدُ عليهما من الجملة هما في ضاربهما.

الأصل في المبتدأ: أَنْ يكونَ معرفة، والأصلُ في الخبر: أَنْ يكونَ نكرة، وَقَدْ يكونان معرفتين، فقيل: الخيارُ في جَعْلِ أَيّهما شِئْتَ المبتدأ، أو الخبر، وهو قول أبي علي، وظاهِرُ قول سيبويه في باب كان، وقيل: بحسب المخاطب؛ فَإِنْ عُلِمَ مِنْهُ أنه في علمه أحد الأمرين، أَوْ يُسْأَلُ عن أحدهما بقوله: مَن القائم، فَقُلْتُ في جوابه: القائم زيد فلا اختيار، فَلَوْ أُحْضِر الأمرين، فقال: هل أخوك زيدٌ، فالخيار، وقيل المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، وغير المعلوم هو الخبر، وقيل: الأعم هو الخبر؛ نحو: زَيدٌ صديقي إذا كان له أصدقاء غَيْرُه، وهو قول أبي بكر بن الضائع، وأجاز تقديم الخبر، وقيل: لا يجوز على هذا صديقي زَيْدٌ، وقيل: إذا لَمْ يكن له صديق إلا زيدٌ، قلت: زيد صديقي وَيَكُون على الحصر، وقد يُنَكَّران.

وتَتَبَّع النحاةُ مسوغات الابتداء بالنكرة، فمنها: الوصف: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَخُلْف موصوف، كقول العرب: ضعيفٌ عاذَ بِقُرْمُلَة؛ أي: إنسانٌ ضعيف، وَقَدْ يَكُونُ الوصف محذوفًا، ومنه: السَّمْنُ مَنَوَان بدرهم؛ أَيْ: منوانٌ منه. وكونه عاملا؛ نحو: " أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ "(١)، وَيَدْخُل فيه المضاف؛ نحو: " خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ "(٢)، أَوْ معطوفًا على معرفةٍ: زَيْدٌ وَرَجُلٌ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٦٧/٥، رقم ٢١٥١١).

هذا جزءٌ من حديث طويل رواه أبو ذرّ عن النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم -، قاله لقومٍ قالوا: يا رسول الله ذهب أهلُ الدُّثور بالأجور: يصلّون كما نصلّي، ويصومون كما نصوم....

(٢) أخرجه أبو داود (٦٢/٢، رقم ١٤٢٠)، وابن ماجه (٤٤٩/١، رقم ١٤٠١)، ومالك (١٢٣/١، رقم ٢٦٨)، وعبد الرزاق (٥/٣، رقم ٤٥٧٥)، وابن أبي شيبة (٩١/٢، رقم ٦٨٥٢)، وأحمد (٣١٥/٥، رقم ٢٢٧٤٥)، والدارمي (٤٤٦/١، رقم ١٥٧٧)، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر =

قائمان، أَوْ معطوفًا عليه ما فيه مُسَوِّغ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]؛ أي: أَمْثَلُ، أو مفصلا: شهرٌ ثَرَى، وشهرين تَرَى، وَشَهْرٌ مَرْعَى، أَوْ عامًا (تَمْرةٌ خَيْرٌ مِنْ جرادة)، أَوْ تعجبًا: عَجَبٌ لِزَيْدٍ، أو ليا استفهامًا؛ نحو: أَرَجُلٌ في الدار أَوْ نفيًا: مَا رَجُلٌ عِنْدَنا، أو لولا(١): [البسيط]

لَوْلا اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ... لَمَّا اسْتَقَلَّت مطاياهُنّ لِلظَّعَنِ

أو واو الحال(٢): [الطويل]

=

الصلاة (٢/٩٥٢، رقم ١٠٣٠)، وابن حبان (٦/١٧٤، رقم ٢٤١٧)، والبيهقي (٢/٨، رقم ٢٠٥٨)، والضياء (٨/٣٦٥، رقم ٤٤٩). وأخرجه أيضًا : الطبراني في الشاميين (١/٤٣، رقم ٣٥)، قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/٢٨٨) : حديث صحيح ثابت.

(١) لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة: " أودى " فعل لازم معناه هلك " مقة " حب، وفعله ومقه يمقه مقة كوعده يعده عدة - والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة - وهي الواو - كعدة وزنة ونحوهما " استقلت " نهضت وهمت بالمسير " الظعن " الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلد حين اعتزموا الرحيل، ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

الشاهد فيه: قوله " اصطبار " فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد " لولا ".

وإنما كان وقوع النكرة بعد " لولا " مسوغا للابتداء بها لان " لولا " تستدعي جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، فيكون ذلك سببا في تقليل شيوع هذه النكرة.

انظر: شرح ابن عقيل ١/٢٢٤، وشرح الأشموني ١/١٠١.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: " سرينا " من السري - بضم السين - وهو السير ليلا " أضاء " أنار " بدا " ظهر "محياك" وجهك.

المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيها ضمنيا، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة.

الشاهد فيه: قوله " ونجم قد أضاء " حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لسبقه بواو الحال، والذي نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ٤ / ١٣٠):

=

سَـرَيْنَا وَنَجْـمٌ قَـدْ أَضَـاءَ فَمُذْبَـدَا مُحَيَّاكِ أَخْفَـى ضَـوْؤُه كُـلَّ شَـارِقِ

أو فاء الجزاء: (إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاط)، أو ظرفًا مختصًّا؛ نحو: أمامك رَجُلٌ، أو جارًا مختصًّا: في الدار رَجُلٌ، أَوْ كان دعاءً: وَيْلٌ لزيد وسلامٌ على عمرو، أَوْ جَوابًا؛ نحو: دِرْهَمٌ في جواب ما عِنْدَكَ، أَوْ واجب التصدير اسم استفهام؛ نحو: مِنْ عِنْدَكَ، وَكَمْ الخبرية؛ نحو: كَمْ عَبْدُ الله واسم شرط؛ نحو: مَنْ يَقُم أَقُمْ معه، أَوْ مصغرًا: رُجَيْلٌ عندنا أَوْ محصورًا: إنما في الدار رَجُلٌ، أَوْ مثبتًا، ومعناه الحصر: (شرٌّ أَهَرّ ذا نابٍ)، و(مَأَرَبٌ دَعَاكَ إلينا لا حَفَاوَةٌ).

و[1]: [الكامل]

قَـدَرٌ أَحَلَّـكَ ذَا الْمَجـازِ وَقَـدْ تَـرَى لَـوْلاهُ مَالَـكَ ذُو النَّخِيـلِ بِـدَارِ

أَيْ: مَا أَهَرَّ ذَا نابٍ إلا شرٌّ. قيل: ولا يقال ذلك إلا في وقت جَرَت العادةُ في مثله أن لا يكون إلا لأمر مهم، أَوْ في معنى الفعل على مذهب الأخفش؛ نحو: قائِمٌ زَيْدٌ، أو كونها لا تزاد لعينها على ما زاد ابن عصفور؛ نحو: رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة يُريد واحدًا من هذا الجنس؛ أي: واحدٌ كان خيرًا من كل واحدةٍ من ذلك الجنس، وهذا الذي قاله راجعٌ إلى العموم؛ إذ العمومُ عمومُ شمول، وعموم بدل؛ نحو قوله[2]: [المتقارب]

=

تركت ضأني تود الذئب راعيها وأنها لا تراني آخر الابـد

الذئب يطرقها في الدهر واحـدة وكل يوم تراني مدية بيـدي

الشاهد فيهما قوله " مدية " فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال، لان جملة " مدية بيدي " في محل نصب حال من ياء المتكلم في قوله " تراني ".
ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر: عندي اصطبار، وشكوى عند فاتنتي فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا؟ فإن الواو في قوله " وشكوى عند فاتنتي " يجوز أن تكون واو الحال، وشكوى مبتدأ وهو نكرة، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما.

(١) البيت للمؤرج السدوسي السلمي شاعر إسلامي أموي.
انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٦٩، الخزانة ٢/ ٢٧٢، معجم ما استعجم "الربذة" مجالس ثعلب ٥٤٤، أمالي الشجري ٢/ ٣٧.

(٢) اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس، كما قاله الشارح العلامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك، فقيل: لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور، وقال أبو القاسم الكندي: ليس ذلك بصحيح، بل هو لامرئ القيس بن مالك الحميري، لكن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي - برواية أبي عبيدة والاصمعي وأبي حاتم =

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

هي نكرةٌ لا تزادُ لعينها؛ لأنه لا يريدُ مُرَسَّعَةً دون مرسعة، وَلَمْ يشترط سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة؛ إلا أَنْ يكونَ في الإخبار بذلك فائدة، وأجمع النحاة على أَنَّه لا يجوز: رَجُلٌ في الدار، وعلى أَنَّه يجوز في الدار رَجُلٌ، وزعم ابن مالك أَنَّ مِنْ مسوغات الابتداء بالنكرة، تَقَدُّم جملة مشتملة على فائدة، تكونُ خبرًا عن النكرة؛ نحو: قَصَدَكَ غُلامَهُ رَجُلٌ أجراها مجرى تَقَدّم الظرف، والمجرور المسوغين لجواز الابتداء بالنكرة، وأجاز سيبويه الابتداء بِكَمْ في نحو: كَمْ مَالُكَ وَأَقْصُد رجلا خيرٌ منه أبوه، وَكَمْ الخبرية عنده مثل الاستفهامية، وَرَدّ الفارسي قولَ سيبويه في: (كم) جريبًا أَرْضُك، وَلَمْ يجز أَنْ يكونَ أَرْضُك الابتداء.

وإذا اجتمع معرفةٌ ونكرة، فالمعرفةُ مبتدأٌ، والنكرة الخبر، فأما قولهم: كَمْ مالُك، وَأَقْصُدُ رجلا خيرٌ منه أبوه، فَكَمْ وَخَيْرٌ عند سيبويه المبتدأ؛ إذ فيهما المسوّغ، وَوَقعا مكان المبتدأ، وتقول: ما أَنْتَ وَزَيْدٌ، فكذلك عند سيبويه، وغيره عكس، فجعل النكرة الخبر، والمعرفة المبتدأ.

=

والزيادي، وفيما رواه الاعلم الشنتمري من القصائد المختارة - نسبة هذا البيت لامرئ القيس ابن حجر الكندي، وقال السيد المرتضى في شرح القاموس، نقلا عن العباب، ما نصه: " هو لامرئ القيس بن مالك الحميري، كما قاله الآمدي، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره، وهو موجود في أشعار حمير " اهـ، ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله: أيا هند لا تنكحي بوهة عليه عقيقته أحسبا اللغة: " بوهة " هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الاحمق " عقيقته " العقيقة الشعر الذي يولد به الطفل " أحسبا " الاحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضت جلدته.

وقال القتيبي: أراد بقوله " عليه عقيقته " أنه لا يتنظف، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته " مرسعة " هي التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، وقيل: هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء " بين أرساغه " الارساغ جمع رسغ - بوزن قفل - يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويروى " بين أرباقه " والارباق: جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عرى، ومعناه أنه يجعل تميمته في حبال " عسم " اعوجاج في الرسغ ويبس " أرنبا " حيوان معروف، وإنما طلب الارنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها، فمن اتخذ كعبها تميمة لم يقربه جن، ولم يؤذه سحر، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف.

الأصل: تأخيرُ الخبر، ويجبُ هذا **الأصل**؛ إنْ كانَا معرفتين؛ نحو: زَيْدٌ أخوك، أَوْ كانا نكرتين؛ نحو أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنّي، أو مُشَبَّهًا بالخبر المبتدأ؛ نحو: زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا هكذا أطلق أَكْثَرُ أصحابنا، وقيل: إذا دَلّ المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر جازَ تَقْدِيمُ الخبر؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

بَنُونا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنا ... بَنُوهُنّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أي: بَنُوا أبنائنا بَنُونا؛ أي: مِثْلَ بنينا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ معنى يُمَيّز؛ نحو: زَيْدٌ أخوك فمجيزٌ، ومانعٌ، أَوْ إِنْ أُخْبِرَ عَنْهُ بفعلٍ رافع ضمير المبتدأ المتصل؛ نحو: زَيْدٌ قام أو لفظه؛ نحو: زَيْدٌ قام زَيْدٌ؛ فإن كان الضميرُ مثنى أو مجموعًا؛ نحو: الزيدان قامَا، والزيدون قامُوا فمجيزٌ، وهو مذهب الأخفش والمبرد، ومانِعٌ وهم باقي البصريين، فَلَو انفصل الضميرُ؛ نحو: زَيْدٌ ما قامَ إلا هو، أو سببيًا؛ نحو: زَيْدٌ ما قامَ إلا أخوه جاز التقديم، فَلَوْ كان ظاهرًا غير سببي؛ نحو: زَيْدٌ ضَرَبَ أبو بكر، يريدُ ضَرَبَهُ أَبُو بَكْرٍ قَبُحَ التقديم، أَوْ قُرِنَ بالفاء؛ نحو: الذي يأتيني فَلَهُ درهمٌ، أو بإلا؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وجاء في الشعر تقديمه هذا نحو[2]: [الطويل]

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِم وَهَلْ إِلا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

أو بمعناها: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، أَوْ قُرِنَ بلام الابتداء: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، أو

---

(١) قائله الفرزدق، وانظر: الديوان ١/٢١٧.

(٢) البيت للكميت بن زيد، شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيامها من شعراء مضر المتعصبين على القحطانية.

والبيت من قصيدة طويلة يرثي فيها زيد بن علي وابنه الحسين ويمدح بني هاشم وهو من الطويل.

المعنى: ما اقتصر على الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أي: الاعتماد في الأمور لا يكون إلا عليك.

الشاهد: على جواز تقديم الخبر المحصور بإلا للضرورة، وإنما كان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلا بك وهل المعول إلي عليك.

انظر: ابن الناظم ص٤٨، وابن هشام ١/ ١٤٧، وابن عقيل ١/ ١٣٥، وداود، والأشموني ٩٩/١، والسيوطي ص٢٩.

كان ضمير الشأن هو زَيْدٌ منطلق، أَوْ شِبْهه: كلامي زَيْدٌ منطلقٌ أَوْ كانَ خَبرًا لأداة الاستفهام: أيُّهم أَفْضَلُ، أو شرط: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، أو مضافًا لأحدهما: غلامُ أيِّهم أَفْضَلُ، وَغلامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، أو كان خبرًا لكم الخبرية؛ نحو: كَمْ غلام عِنْدِي أو المضاف إليها: أَجْرُ كَمْ أسيرٍ لي، أَوْ خبرًا لضمير متكلم، أو مخاطب موصولا تجوزُ تثنيتُهُ وجمعه، أو نكرة، أو معرفًا بـ (أل)، والصلة، والصفة قد عادَ الضميرُ فيهما مطابقًا للمبتدأ في التكلم والخطاب، ومثاله: أَنْتَ الذي تَضْرِبُ، وأنا الذي أَضْرِبُ، وَأَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُ، وأنا رَجُلٌ أَضْرِبُ، وأنا الرجل أَضْرِبُ، وَأَنْتَ الرجل تَضْرِبُ خلافًا للكسائي؛ فإنه يجيز التقديم، فَتَقُول: الذي تَضْرِبُ أَنْتَ وكذا باقيها، أَوْ خبرًا لما التعجبية؛ نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، أو لمبتدأ مستعمل مقدمًا عَلَيْه في مثل نحو: (الكلابَ على البقر)، وَ(أَمْتٌ في الحجر لا فِيكَ)، أو لمبتدأ فيه معنى الدعاء معرفة؛ نحو: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، أو نكرة نحو: وَيْحٌ لِزَيْدٍ، وَوَيْلٌ له، وَلَبَّيْكَ، وَخَيْرٌ بَيْنَ يديك، أو جملة لا تحتمل الصدق والكذب؛ نحو: زَيْدٌ اضْرِبْهُ، وَزَيْدٌ هَلا ضَرَبْتَهُ، أَوْ خبرٌ لما بَعْدَ أَمَّا؛ نحو: أَمَّا زَيْدٌ فعالمٌ، أَوْ خبرًا محذوفًا؛ نحو: لولا زَيْدٌ لكان كذا، وَضَرْبِي زَيْدًا قائمًا، قِيل: أَوْ خَبَرًا لمبتدأ بَعْدَ (ما)، وَقَدْ دَخَلَتْ عليه الباء؛ نحو: مَا زَيْدٌ بقائم على اللغتين، ويأتي إن شاء الله تعالى ذكرُ الخلاف في باب (ما) النافية، وذكر أبو سعيد علي بن مسعود في كتاب " المستوفي " إذا كانت (إذا) خبرًا عن الحدث الذي بها يُخْبَرُ عنه، لَمْ يَجُزْ تقديمها؛ لأنها إذا وَقَعَتْ صَدْرَ الكلام غَلَبَتْ عليها المجازاة، ولا يجازى بالاسْمِ المفرد أصلا، ولهذا لَمْ يجز أَنْ تَقُولَ: إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ قيامي، وَإِن كان قيامي إذا يقوم زيدٌ، انتهى.

فأما هذا حُلْوٌ حامض، فلا يجوز تَقْدِيمُ أحد الجزأين.

قال ابنُ الدهان: ولا يجوز أيضًا تقديمها، وقد أجازه بَعْضُهم؛ يعني: تقديمهما معًا، أنشد أبو الفتح في التمام(١): [البسيط]

بـانَ الخليطُ الـذي مـا دُونَـهُ أَحَـدٌ   عِنْدِي وَإِنْ لَمْ يَكُن يَرْضَى بِهِ أَحَدُ

وَجَعَل دُونَهُ، وعندي خبرين لأحد، وقد قَدَّمَ أحدهما.

ويجبُ تقديمُ الخبر إذا كان أداة استفهام؛ نحو: أَيْنَ زَيْدٌ، أَوْ مضافًا إليها نحو:

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٦٨.

صُبْحُ أَيِّ يَوْمٍ السفرُ، خلافًا للأخفش، والمازني؛ فإنّهما أجازا زَيْدٌ كَيْفَ، وعمروٌ أَيْنَ، أو مصححًا تقديمه الابتداء بالنكرة؛ نحو: في الدار رَجُلٌ، وَخَلْفَكَ امرأة، وقال ابن مالك، ونحو: قَصَدَكَ غُلامه رَجُلٌ، انتهى.

والكوفيون يَرْفَعُون ما بَعْدَ الظرف من نكرة، ومعرفة على الفاعلية، وأجاز الجزولي، والواحدي في كتابه في النحو: تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضَعْفٍ نَقَلَهُ عنهما ابْنُ عمرون، أَوْ خبرًا دالا بالتقديم على ما يُفْهَمُ بالتأخير؛ نحو قولهم: لله دَرُّك، وَمَنْ أَبوك، ولله أَنْتَ وشبهه من الجمل التعجبية، ونحو قولك: سواءٌ عَلَيَّ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، عَلَى قَوْل مَنْ أَعْرب الجملة الداخل عليها الهمزة، وما بعدها مبتدأ، وَتَقَدَّمَ ذكرُ الخلاف في ذلك، وللسهيلي فيه مذهبٌ غريب، وهو أَنَّ الجملةَ في موضع المفعول، وسواءٌ مبتدأٌ لا خبرَ له، أَوْ مسندٌ دون أَمَّا إلى أَنَّ وَصِلَتها؛ نحو: معلومٌ أَنَّك فاضلٌ، وهذا على مَذْهَبِ سيبويه، والجمهور، وَأَجَازَ تقديمه الفراء، والأخفش، وأبو حاتم؛ فإِنْ وَليتها أَمَّا جاز التقديمُ بلا خلاف؛ نحو: أَمَّا أَنَّكَ فاضِلٌ، فمعلومٌ أَوْ مقرونًا المبتدأ بإلا؛ نحو: ما في الدار إلا زيدٌ، أَوْ بمعناه؛ إنما في الدار زَيْدٌ، أو في المبتدأ ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخبر؛ نحو: في الدَّارِ ساكِنُها وَخَلْفُ دارك مَنْ يشتريها و[1]: [الطويل]

أَهَابُكِ إِجْلالا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

أو مستعملا مقدمًا في مثل نحو: (فِي كُلِّ وادٍ بَنُو سَعْدٍ)، أَوْ دخلت الفاءُ على المبتدأ؛ نحو: أَمَّا في الدار، فَزَيْدٌ أَوْ تَقَدَّم، وَدَخَلَ عَلَيْه الوصل؛ نحو: والله لَفِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَإِنْ تَقُمْ، فَفِي النَّاسِ مَنْ يُنْكِرُ قيامك؛ فَإِنْ قَدَّمْتَ المبتدأ بعد الوصل جَازَ؛ نحو: والله لَزَيْدٌ في الدَّارِ، وَإِنْ تَقُمْ فَمَنْ يُنْكِرُ قيامك في الناس، أَوْ كان اسمَ إشارةٍ ظَرْفًا؛ نحو: ثَمَّ زَيْدٌ، وهنا بَكْرٌ، قيل: أَوْ كان الخبرُ كَمْ الخبرية؛ نحو: كَمْ دِرْهَمٍ مالُك، أَوْ مضافًا إليها؛ نحو: صاحبُ كَمْ غُلام أَنْتَ، وَلَمَّا ذَكَرَ مَا يَجِبُ فِيه تأخيرُ الخبر، وَمَا يَجِبُ فيه تَقْدِيمه دَلّ عَلَى أَنَّ مَا سِوَى ذلك يجوزُ فيه التقديمُ، والتأخير، وفي بعض ذلك خلافٌ.

---

(١) نُسب إلى غير واحد من الشعراء، وهو في ديوان مجنون ليلى ١/ ٧١، وفي ديوان نصيب بن رباح ١/ ٦٨ ورجح البكري في سمط اللآلئ ٤٠١، والعيني ١/ ٥٣٧ نسبته لنصيب.

قال ابن مالك: ويجوز نحو: في داره زَيْدٌ إجماعًا، وَلَيْسَ كما ذكر؛ بَلْ ذَكَرَ النحاس فيها، خلافًا عن الأخفش فيمنعها إذا ارتفع زَيْدٌ بالظرف، وأجاز ذلك البصريون على الابتداء والخبر والكوفيون، وقياس قولهم أَنَّهُ لا يجوزُ ذلك؛ فَإِنْ كان الخبرُ مشتملا على ضميرٍ عائد على مَا أُضِيف إليه المبتدأ؛ نحو: في دَارِهِ قِيَامُ زَيْدٍ، وفي دارها عَبْدُ هند، جَازَ ذلك عند البصريين، والأخفش، وغيره. ومنع الكوفيون المسألتين، وَنَقَل النحاس المنعَ عن الأخفش إن رُفِعَ بالظرف، ولو كانَ الخبرُ مضافًا إلى ضميرٍ يَعُودُ على مضاف إليه المبتدأ؛ نحو: غُلامُهُ محبوبُ زَيْدٍ، أو جملة مصدّرة بمضاف إلى ضميره؛ نحو: أَبُوه ضَرَبَهُ عَمرٌو، فَنَقَل ابْنُ كيسان أَنَّ ذلك لا يجوز إجماعًا فَلَوْ زِدْتَ اسمًا، فَقُلْتَ: أبوه ضَرَبَهُ عَمرٌو وَزَيْدٌ والفعلُ لعمرو، والهاء في أبوه لزيد، جازَ ذلك في قول البصريين على التقديم والتأخير، وَأَجَازَ البصريون: قَائِمٌ زَيْدٌ، وَقَائِمٌ أَبوه زَيْدٌ، وقام أبوه زَيْدٌ، وَضَرَبْتُه زَيْدٌ، وَضَرَبَ أخاها زَيْدٌ هِنْدٌ.

وذهب الكوفيون إلى مَنْع تقدم الخبر في هذه المسائل كلها، وَنُقِلَ عن الكسائي، والفراء أَنَّهُما يجيزان التقديم، إذا لَمْ يَكُنْ الخبرُ مرفوعًا؛ نحو: ضَرَبْتُه زيدٌ، ويمنعان ذلك مع المرفوع؛ نحو: قَائِمٌ زَيْدٌ، وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا يجوز قائمٌ زيدٌ؛ لتركّبه من واجبين، ويجوز: زيدٌ أخوك؛ لأنّه مركّبٌ من واجب، وجائز صارَ بالتأخير واجبًا، وتقديرُ مذهبه موضح في الشرح، وإذا التبس المبتدأُ بضمير اسم ملتبس بالخبر؛ نحو: زَيْدٌ أبوه ضرَبَ، أَوْ يَضْرِبُ جَاز من قول البصريين وهشام، وهي خطأٌ من قول الكسائي، والفراء، فَلَوْ كَانَ مكان الفعل اسم فاعل؛ نحو: زيدًا أَبُوه ضارِبٌ، جازَتْ من قول البصريين، والكسائي، وهشام، وأحالها الفراء، وفي "البسيط " في مثل زيدًا أَجَلُه أَحْرَز، قال أكثر المتقدمين بحيلها، وَجَوَّزَها هشام.

فصل

الخبرُ مفردٌ، وجملة

هذا تقسيم الجمهور، وَذَهَبَ ابنُ السراج إلى أنَّ الظرفَ، والمجرور قسمٌ برأسه، وَلَيْسَا من قبيل المفرد، وَلا مِنْ قبيل الجملة، وَزَعَمَ أَبُو علي أَنَّهُ مَذْهَبٌ حسن، والمفردُ مشتق، وغيره، المشتقُ متحملٌ ضميرًا، وغير متحمل، المتحملُ ضميرًا هو ما صَحَّ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ الظاهر، وَلَوْ في محمل خاص، أو في لغة ضعيفة

مثاله: زَيْدٌ قائِمٌ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ، وغير المتحمل نحو: هذا مِفْتَاح، وهذه الأرضُ مَسْبَعَة، وَزَيْدٌ ضُحَكَة، وَبَكْرٌ ضُحَكَة، وغيرُ المشتق يجري مجرى المشتق؛ نحو: الصفات التي ليست بمشتقة؛ نحو: جُرْشُع، وَلَوْذَعِيّ، وجامد ضُمِّنَ معنى المشتق؛ نحو: قُرَشِيّ وَأَسَد؛ بمعنى: شجاع، فَحُكْمُه حكم المشتق في تَحَمّلِهِ الضمير، وجامد لَمْ يُضَمَّن معنى المشتق، فَنَقَل ابْنُ مالك عن الكسائي أَنَّه يتحمل الضمير، وَنَقَلَ صَاحِبُ " الإنصاف "، وَصاحبُ " البسيط ": أنه مذهب الرماني، والكوفيين إلا الكسائي وحده.

وقال ابنُ مالك: كِلا المشتق وغيره مغايرٌ لفظًا متحدٌ به معنى لا لفظًا؛ نحو: زَيدٌ قائمٌ، وكذا بَكْرٌ، ومتحدٌ به لفظٌ دال على الشهرة، وعدم التغيير؛ نحو قوله[1]: [الرجز]

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

وَأَنْتَ أَنْتَ، ومغايرٌ له مطلقًا، دالٌ على التساوي في الحكم حقيقة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] أو مجازًا؛ نحو[2]: [الكامل]

وَمُجَاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوَافُهُ ... لَوْ يُنْفَخُون مِنَ الْخئورَةِ طَارُوا

---

(١) هو لأبي النّجم العجليّ.
والمعنى: شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر.
والشّاهد فيه: (وشعري شعري) حيث وقع المبتدأ و الخبر معرفتين؛ فأنت مخيّرٌ في جعلك أيّهما شئت المبتدأ.
قال البغدادي في الخزانة: وعدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة أي: شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر، استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى: (والسابقون السابقون) على أن المراد: السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما في شعري شعري، أي: شعري ما بلغك وصفه وسمعت ببراعته وفصاحته، وصح إيقاع أبي النجم خبرًا لتضمنه نوع وصفية واشتهاره بالكمال، والمعنى أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال وشعري هو الموصوف بالفصاحة.
انظر: إيضاح الشّعر ٣٥٣، والخصائص ٣٣٧/٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٧٣/١، والمرتجل ٣٧٧، وشرح المفصّل ٩٨/١، ٨٣/٩، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٢٣، والمغني ٤٣٤، والخزانة ٤٣٩/١، والدّيوان ٩٩.
(٢) انظر: منتهى الطلب ١٩٣/١، واللسان (هوا) ٣٧١/١٥.

وقائم مقام مضاف: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣] ومشعرٌ بلزوم حال: زَيْدٌ صومٌ، ونهارُكَ صَائِمٌ، وتقسيمه المفرد كذا تكثير.

وَإِذَا رَفَعَ المشتقُ ظاهرًا لفظًا؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ أبوه، أو محلا؛ نحو: زَيْدٌ مَغْضُوبٌ عَلَيْه لَمْ يَتَحَمّلْ ضميرًا، أو إذا جَرَتْ الصفةُ على مَنْ هِيَ له، فَذَكَر ابْنُ مالك أنه يستكنّ الضميرُ بإجماع؛ نحو: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَاربتُهُ، وَلَيْسَ كما ذَكَرَ بَلْ لك ألا تبرزه، ولك أَنْ تبرزَه، فإذا أبرزته فعلى وجهين:

أحدهما: أَنْ يكونَ تأكيدًا للضمير المستكنّ في الصفة.

والثاني: أَنْ يكونَ فاعلا بالصفة فلا ضمير فيها، ويظهر الفرقُ بين التقديرين في التثنية والجمع، وَقَدْ أَجَازَ هذين الوجهين سيبويه في: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُكْرِمُكَ هو، فعلى تقدير أَنْ يكونَ الضميرُ فَاعلا تقول: مَرَرْتُ برجلين مُكْرِمُك هما، وعلى تقدير أَنْ يكُونَ توكيدًا تقول: مُكْرِمَيْكَ هُما، ولو كان الخبرُ فعلا، فلا تأتي بالضمير؛ نحو: زَيْدٌ هِنْدٌ يَضْرِبُها، وهندٌ بِشْرٌ تَضْرِبُه؛ إلا على التأكيد، لا على أَنْ يكونَ فاعلا، فتقول: يَضْرِبُها هو، هَكَذَا أَطْلَقَ مُعْظَمُ النحويين، ويعرضُ اللَّبْسُ في الفعل، كما يعرضُ في الصفة، إذا كان التساوي نحو: زَيْدٌ عَمرٌو يَضْرِبُه، وَهِنْدٌ دَعْدٌ تَضْرِبُها، والزيدان العمران ضَرَبَاهُما، فإذا خيف اللّبْس في الفعل، كَرَّرَ الظاهر الذي هو الفاعل، فتقول: زَيْدٌ عمرٌو يَضْرِبُه زَيْدٌ، فَيَضْرِبُه زَيْدٌ في مَوْضِع خبر عمرو، والرابطُ لَهُ به الضمير العائد عليه، وعمرٌو مبتدأ، وهو خبره في مَوْضعِ خَبَرِ زيد، والرَّابِطُ له تكرارُ المبتدأ الذي هُو زَيْدٌ.

وَزَعَمَ ابْنُ مالك أنه إذا خِيفَ من اللبس في الفعل، وَجَبَ إبرازُ الضمير، وإذا جَرَت على غير مَنْ هِيَ له، فَمَذْهَبُ البصريين وجوبُ إبرازه أُلْبِس؛ نحو: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه هو، وَيَرْتَفِعُ هو على الفاعلية، أَوْ لَمْ يُلْبِسْ؛ نحو: زَيْدٌ هِنْدٌ ضاربها هو؛ إلا في مسألة واحدة، وهي قولك: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَن أبواه جميلين، فَلَمْ تَقُلْ جميلين هما، وَذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّ الضميرَ إمَّا أَنْ يَتقَدَّم لَهُ مَا يعودُ عَلَيْه، أَوْ لا، إنْ لَمْ يَتَقَدَّم بَرَزَ؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُكْرِمُه أَنْتَ؛ فَإنْ تَقَدَّم، وَأُلْبِسَ بَرَزَ؛ نحو: زَيْدٌ عمرٌو ضَارِبُه هو، إذا أَرَدْتَ أَنَّ زَيْدًا ضَرَبَ عَمْرًا، وَإنْ لَمْ يُلْبِسْ جازَ أَنْ يَبْرُزَ، وأَنْ لا يبرزَ؛ نحو: يَدُك باسِطُها أَنْتَ، وهندٌ زيدٌ ضاربتُه هي، وحكم هذا الوصف إذا جَرَى على غَيْرِ مَنْ هو له خبرًا، أو نعتًا أو حالا، جاز فيه هذا التفصيل، والخلاف المذكور.

والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، إنْ كان المبتدأُ هو الخبر من جهة المعنى، فتجوزُ المخالفة بحسب اللفظ؛ نحو: الاسم كلمةٌ، وفاطمةٌ هذا الرجل، إذا كان اسمه فاطمة، وإنْ كان غيره صفة، فالموافقة، وقد يخالفُ إنْ كانَ التأنيثُ غير حقيقي، كقوله[1]: [البسيط]

إذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيّ حَاجِبُهُ   والعينُ بِالإثْمِدِ الْحَارِيّ مَكْحُولُ

أي: عُضْوٌ أَوْ شَيءٌ مَكْحُول، أَوْ جامدًا فلا يكون إلا على التحقير؛ نحو: هذا الرجلُ امرأةٌ، أو على التنكير؛ نحو: هذه المرأةُ رَجُلٌ، وبالنسبة إلى الإفراد والجمع، فَإنْ كانا مفردي اللفظ والمعنى، فالمطابقة نحو: زَيْدٌ قائمٌ إلا إذا كان ذا أجزاء، فتجوزُ المخالفةُ حيث سُمِعَ؛ نحو: هذا الثَّوْبُ أَخْلاقٌ، وهذه البرمة أَعْشَار، ولا يُقاسُ عَلَيْه، فيقال: هذا الرجل أَعْضَاءٌ؛ وإنْ كَانَ منقسمًا إلى أعضائه؛ فَإنْ كَانَ عكسه والخبر، يقبلُ التثنية والجمع، وهو جامد، فلا يَجُوزُ إلا على نحو: قولك هذا الرجل أَسَدٌ، فتقول: الرجالُ رجلٌ واحدٌ، تُريد في أَنَّهم على قَلْبِ رجل واحد، أو على مذهب واحد، أَوْ مشتق فالمطابقة؛ نحو: الرجالُ قِيامٌ، ولا يكونُ مفردًا إلا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى؛ نحو قوله[2]: [الطويل]

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِطُفَيْل الغَنَوِيّ.
الشاهد فيه: تَذْكِيرُ (مَكْحُول) وَهُوَ خَبَرٌ عَنْ (العَينِ) وَالعَيْنُ مُؤَنَّثَة، حَمَلَ العَيْنَ عَلَى الطَّرْفِ أَوِ الجَفْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْه.
وَحَمَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ عَن الحَاجِبِ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: حَاجِبُهَا مَكْحُولٌ بِالإثْمِدِ وَالعَيْنُ كَذَلِكَ، فَلا تَكُونُ فِيهِ ضَرُورَة.
وَحَمَلَهُ سِيبَوَيه عَلَى العَيْنِ لِقُرْبِ جِوَارِهَا مِنْهُ، فَيَرْتَفِعُ (الحَاجِبُ) عِنْدَ سِيبَوَيْه بـ (أَحْوَى)، وَالتَّقْدِيرُ: إذْ هِيَ مِثْلُ الظَّبْي أَحْوَى حَاجِبُهُ. وَعَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ يَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ، و(بِالإثْمِدِ) يَتَعَلَّقُ عَلَى هَذَا القَوْلِ بـ (مَكْحُول).
انظر: الديوان ٢٢/١، والمخصص ٥٥/٥.

(٢) بلا عزو في معاني القرآن ١ /١٣٠، وشرح القصائد السبع ٣٠٦/١، ونسبه أبو زيد في النوادر ١٥٧ لِحَيَّان بن جَبَلَة المُحَارِبي.
اللغة: الدواعي: صروفُ الدهر. والمنادحُ: جمع مَنْدُوحَةٍ؛ وهي الأرض البعيدة الواسعة. والنَّدْحُ: الكثرة
الشاهد فيه: قوله: (دواعٍ)؛ لأنَّ (فاعلا) إذا كان لما لا يعقل، جمع على (فَوَاعِل) وإن كان =

أَلا إِنَّ جيـــرانَ الْعَـــشِيَّةِ رَائِـــحٌ دَعَـتْهُم دَوَاعٍ مِــنْ هــوًى وَمَنَـادِحُ

أي: جَمْعُ رَائِحٍ، وَلَيْسَ جيدًا، وَقيل: إِنْ أُرِيدَ بالجمع كُلية، جاز إفرادُ الخبر؛ نحو(١): [الطويل]

دَعَـوْنَ الْهَـوَى ثُـمَّ ارْتَمَـيْنَ قُلُوبَنـا بأَسْـــهُمِ أَعْـــدَاء وَهُـــنّ صَـــدِيقُ

أَي: وَكُلُّ واحدَةٍ منهنّ صَدِيقٌ؛ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ تثنيةً، وَلا جمعًا كأفعل التفضيل؛ فَإِنْ كانَ بمن، فهو في معنى الجمع، أو مضافًا إلى جامد اسم جَمْعٍ جاز؛ نحو: هؤلاء أَوَّلُ حِزْبٍ، وَأَحْسَنُ قبيل، أَوْ غيره لَمْ يَجُزْ أن تَقُول: هؤلاء أَوَّلُ رَجُلٍ، بَلْ أَوَّلُ الرجال، أَوْ إلى مشتق، فمجيزٌ بلا تأويل؛ نحو: هؤلاء أَوَّلُ طاعِمٍ، ومجيزٌ بتأويل حَذْفِ اسم جمع؛ أي: أَوَّلُ حِزْبٍ طاعِمٍ، وهو المبرد، أَوْ على معنى الفعل؛ أي: أَوَّلُ مَنْ طَعِمَ، وَإِنْ كانَ المبتدأُ مُفْرَدَ اللفظ، مجموع المعنى، والخبر صفةٌ، جَازَ أَنْ يُفْرَدَ؛ نحو: الجيشُ منهزمٌ؛ أو جامدٌ فَلا يُفْرَدُ؛ إلا بِحَسَبِ القصد.

قال الزجاج: الجيشُ رَجُلٌ يُكْرَهُ؛ لتوهم التقليل، أَمَّا إذا عُرِفَ المعنى فَيُسَوّغ؛ نحو: جَيْشُهم إنما هو فَرَسٌ، وَرَجُلٌ يريدُ: خيلٌ، ورجال؛ أي: ليسوا بكثير الأتباع، وإن كان مجموعَ اللفظ مفردَ المعنى، كَرَجُلٍ يُسَمّي كِلابًا، فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى.

والجملة اسْمِيَّةٌ، وَفِعْلِيَّةٌ: فَالاسْمِيَّةُ يندرج فيها المصدرة بحرف عامل في المبتدأ كـ(ما) الحجازية، وَأَنْ تقول: زَيْدٌ ما هو قائمًا، وَزَيْدٌ إنه قائمٌ؛ فَإِنَّ وما عَمِلَتْ فيه في موضع الخبر على مَذْهَبِ البصريين، وَمَنَعَ ذلك الكوفيون، والمصدرة باسْمِ الشرط غير معمولٍ لِفِعْلِهِ؛ نحو: زَيْدٌ مَنْ يُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ، ويندرجُ في الفعلية المصدرة بحرفٍ، أو اسْمِ شَرْطٍ، أو معمول للشرط؛ نحو: زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ إليه، وَزَيْدٌ أَيُّهم يَضْرِب أضربه، والمضارعُ العاملُ في ظَرْفٍ مستقبل؛ نحو: زَيْدٌ يَقُوم غدًا باتفاق،

=

لمذكر، لمضارعته المؤنث من حيث امتنعا من الجمع بالواو والنون، يقال: داع ودَوَاعٍ، وبازلٌ وبَوَازِلٌ، وبعير عاضة وعواضة.

وقوله: (رائحٌ) وقد قال: (الجيران) ولم يقل (رائحون)؛ لأنَّه جعله اسمًا للجمع، كالجامل، والباقر، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيد: جمع الجيران رائحٌ.

(١) البيت لجرير، انظر: الأغاني ٢٠٨/٩، والديوان ٤١١/١.

والداخلُ عَلَيْه حَرْفُ التنفيس باختلاف؛ نحو: زَيْدٌ سَيقُوم، أَوْ سَوْفَ يَقُوم أجاز ذلك الجمهور وَمَنَعَهَا بَعْضُ المتأخرين، والفعليةُ المتقدم عليها معمولها؛ نحو: زَيْدٌ عمروٌ ضَرَبَ أَوْ يَضْرِبُ، وبعض المتأخرين مَنَعَ من ذلك.

فإن كانت الجملةُ طلبية، جاز وقوعها خبرًا، خلافًا لابن الأنباري، ومن وافقه من الكوفيين؛ نحو: زَيْدٌ اضْرِبْهُ، وَزَيْدٌ لا تَضْرِبْهُ، وَلَيْسَتْ على إضمار القول خلافًا لابن السراج، ويجوزُ أَنْ تكونُ قسمية خلافًا لثعلب؛ نحو: زَيْدٌ أُقْسِمُ بالله لأَضْرِبَنَّهُ، والمتفق عليه وقوعه خبرًا من الجمل، هي الجملة الخبرية، وَقَدْ يَعْرِضُ لها ما لا يُسَوّغُ لها ذلك، كَدُخُول (لكن) عليها، و(بل)، و(حتى)، وقد يمتنع وقوعُ الجملة غير الخبرية خبرًا، وذلك جملة النداء؛ نحو: زَيْدٌ يا أخاه، وَزَيْدٌ يا عَمْرٌ إليه.

والجملةُ الواقعةُ خبرًا: إمّا أن تكونَ مُتَّحِدَةً بالمبتدأ معنًى، فلا تحتاجُ إلى رابط، وذلك ما كان خبرًا عن مُفْرَدٍ يَدُلُّ على جُمْلَةٍ كحديث، وَكَلام، وَمِنْهُ ضمير الشأن والقصة، والمضافُ إلى حَدِيث أَوْ قَوْلٍ؛ نحو: كَلامِي لا إله إلا الله، وَأَفْضَلُ الكلام: لا إله إلا الله، وهو زَيْدٌ قَائِمٌ، وهي هندٌ ضاحِكَةٌ، فإنْ لَمْ يَكُنْ كذلك فَلا بُدّ مِنْ رابط، والرابط ضمير المبتدأ؛ نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، أَوْ إشارة إليه: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] في أَحَدِ محتملاته وَبِهِ مثَّلَ ابْنُ عصفور.

وقال ابن الحاج: وَيَلْزَمُ على قوله أَنْ يجوزَ زَيْدٌ قامَ هذا أَوْ ذَاكَ، وليس الأمرُ عندي كذلك، فَأَكْثَرُ ما وَرَدَ ذلك إذا كان المبتدأ صلةً، أَوْ صِفَةً، فيحتاجُ إلى إعادته بلفظ الإشارة المستعمل فيما بَعْدَ كذلك، وذاكَ وَأُولئك، وَيَكُونُ لَهُ موقعٌ لَيْسَ للضمير؛ لأنه لَيْسَ في الضمير دلالةٌ على البعد، ومن ذلك: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا أُولَئِكَ﴾ [الأعراف: ٤٢] انتهى.

وتكرارُ المبتدأ بلفظه؛ نحو: زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ، وَنَصّ سيبويه على ضَعْفِهِ.

وقال الأعلم: إنما يجيء في الشعر، انتهى. وأكثرُ ما يكون ذلك في موضع التعظيم للشيء، أَوْ التهويل؛ نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢] ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧]؛ أي: (ما هي)، و(ما هم)، كُرّرَ بلفظه تعظيمًا، وَشَرَطَ بَعْضُهم في تكرار المبتدأ بلفظه أَنْ يكونَ موضع تهويل، وتعظيم، وَلَمْ يشترطه سيبويه، وَقَدْ أَجَازَ النّحاةُ: أَجَلُ زَيْدٍ أَحْرَزَ زَيْدًا، والعموم

نحو[1]: [الكامل]

أَمَّـا الْقِتَـالُ فَـلا قِتَـالَ لَـدَيْكُمُ   وَلَكِـنَّ سَيْرًا فِي عِـرَاضِ الْمَوَاكِـبِ

وَزَيْدٌ نِعْمَ الرجل على قول الجمهور، وعطفُ جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جُمْلَةٍ عارية من الضمير، وهي خَبَرُ المبتدأ؛ نحو: زَيْدٌ جاءَتْ هِنْدٌ فَضَرَبَها، فَفِي (ضَرَبَهَا) ضميرُ الفاعل عائِدًا على المبتدأ، فهذه خمسة روابط متفق عليها قَالَهُ ابْنُ عصفور.

وقال ابْنُ الحاج: وَجَدْتُ في الأسئلة التي سأل عنها ابْنُ ولاد أبا إسحاق الزجاج، قال: لأنه لا يجوز: (مَا زَيْدٌ يَطِيرُ الذباب فَيَغْضَبُ) عند البصريين، قال: وَيَجُوُز عند الكوفيين، وَمَثَّل أيضًا بقوله: ما الطائرُ الذباب فَيَغْضَبُ زَيْدٌ... قال: ولا يجوز أَنْ ينصبَ (فَيَغْضَبُ) على مذهب الكوفيين إلا على مذهب أهل البصريين، وَنَصّ أيضًا هناك على أَنَّه يجوزُ: مَا زيدٌ قائمًا عمرٌو إِنْ قامَ، ومثلُه في ذلك: زَيْدٌ يقومُ عمرو إِنْ قامَ، فهذه مسألة جائزة، وهي خارجة عما عقد، فإنّه لا ضمير في الجملة التي هي خبرٌ، وَإِنْ قامَ جملة أخرى متصلة بالخبر، وفيها ضميرٌ يرتبط به المبتدأ، وليست معطوفة بالفاء كما شَرطَ، انتهى. وَدَلَّ ذلك على أَنَّ قول ابن عصفور باتفاق لَيْسَ كما ذكر، وأجاز هشام: وقوع الواو مكان الفاء؛ نحو: زَيْدٌ جاءت هِنْدٌ وَضَرَبَهَا، وَمَنَعَ ذلك الجمهور.

والرابطُ المختلف فيه تكرارُ المبتدأ بمعناه لا بلفظه؛ نحو: زَيدٌ جاءَ أَبُو بكر، إذا كان أبو بكر كُنْيَةً لَهُ أَجَازَ ذلك الأخفش، وَتَبِعَهُ ابْنُ خروف، وَمَنَعَهُ الجمهور، ووقوعُ المضمر مكان مظهره الذي اتَّصَلَ بِهِ الذكر العائد على المبتدأ؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٤] التقدير: يَتَرَبَّصْنَ أَزْوَاجُهُم أجاز ذلك الأخفش، والكسائي، وَمَنَعَهُ الجمهور.

وقال ابن الحاج: خُرِّجَ على حَذْفِ مضاف؛ أَيْ: أَزْوَاجُ الذين يُتَوَفَّوْنَ.

وقال الكسائي: يَتَرَبَّصْنَ أَزْوَاجُهم.

وقال الأخفش: بَعْدَهُم أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِم.

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٦٥/١.

وقال المبرد: أَزْوَاجُهُم يَتَرَبَّصْنَ حذف المبتدأ، انتهى.

ووقوعُ المضمر عائدًا على المبتدأ، بدلا من بَعْضٍ ما في الجملة الموضوعة موضعَ خَبَرِهِ؛ نحو: حُسْنُ الجارية أَعْجَبَتْنِي فهو، فَحُسْنُ مبتدأ، والجملة بَعْدَهُ خَبرٌ، ولا رابطَ فيها؛ لكنه رَبَطَ بالبدل من الضمير المستكن في أَعْجَبَتْنِي، فهو بَدَلٌ منه، وإذا كان الرابطُ الضمير، إنْ كانَ مرفوعًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُه، كان مبتدأ، أو غيره، وقيل: إن كان مبتدأ جاز حَذْفُه؛ نحو[1]: [الكامل]

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أَيْ: هُوَ عَارٌ، وفي " البسيط ": زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ، يَجُوزُ حَذْفُ (هو)، فتقول: زَيْدٌ قَائِمٌ، والصحيح أَنَّهُ لا يجوز، وَإِنْ كانَ منصوبًا بغير فعل، لَمْ يَجُزْ حَذْفُه؛ نحو: زَيْدٌ كَأَنَّهُ أسدٌ، أَوْ بِفِعلٍ ناقص، لَمْ يَجُزْ حَذْفُه؛ نحو: الصديقُ كَأَنَّه زَيْدٌ، أو تام غير متصرف لم يجز حَذْفُه؛ نحو: زَيْدٌ ما أَحْسَنَهُ خلافًا للكسائي، وأحد قولي الفراء؛ فإنّه يَجُوزُ حذفه عندهما، أو متصرف، فمذهب البصريين أَنَّهُ لا يجوز حَذْفُه إلا في الشعر، وسواءٌ أكانَ يُؤدي إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه؛ نحو: زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو، أَوْ لَمْ يُؤَدّ نَحْوَ: زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ؟ وَنَصُّوا عَلى شذوذ قراءة ابن عامر[2]: (وكُلٌّ

---

(١) من أبيات في رثاء يزيد بن المهلب بن أبي صفرة قالها ابن كعب الذي اشتهر بثابت قطنة لأنه أصيب بسهم في إحدى عينيه وذهب إلى الحرب، وكان فارسا، فحشى في عينه قطنة، فاشتهر بذلك.
انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٣٠، ومغني اللبيب ١/ ٤١.

(٢) قرأ ابن عامر : (وكلٌّ وعد الله الحسنى) بالرفع، جعله ابتداء، وعدى الفعل إلى ضميره، والتقدير : وكل وعده.
ومن حجته : أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقو عمله فيه قوته إذا تأخر، ألا ترى أنهم قالوا : زيد ضربت.
وقرأ الباقون : (وكلا وعد الله الحسنى) نصبا على أنه مفعول به.
وحجة النصب بينة؛ لأنه بمنزلة : زيدا وعدت خيرا، فهو مفعول (وعدت)، وتقول : ضربت زيدا، وزيدا ضربت سواء.
أصل هذا الباب أن تقول : زيد ضربته هذا حد الكلام؛ لأنك إذا شغلت (ضربت) عن (زيد) بضمير تم الفعل والفاعل ومفعوله، وصار (زيد) مرفوعا بالابتداء، ويجوز أن تقول : زيدا ضربته، فتنصبه بإضمار فعل هذا الذي ذكرته، تفسيره كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته، وأن =

وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى) [النساء: ٩٥].

وقال ابن الربيع: يجوزُ في قليل من الكلام، وَمِنْهُ قراءة ابن عامر، وَذَهَبَ هشام إلى أَنَّه يَجُوزُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ في الاختيار.

وذهب الفراء، ومن وافقه من الكوفيين إلى أنه لا يجوز حذفه، إذا كان المبتدأ اسم استفهام؛ نحو: أَيُّهم ضَرَبْتُ، أَوْ (كُلا)؛ نحو: كُلُّ رَجُلٍ ضَرَبْتُ، وَ(كِلا)؛ نحو(١): [الرجز]

كِلاهُمَا أُجِيـد مُسْتَرِيضَا

و(كِلْتَا)؛ نحو: كِلْتَا جَارِيَتَيْكَ ضَرَبْتَ، وفي (نعم)، و(بئس)؛ نحو: نِعْمَ الرجلُ لَقِيتُ على مذهبه في أَنَّ (نِعْمَ الرجل) مبتدأ.

وقال النحاس: أَجَازَ سيبويه: زَيْدٌ ضَرَبْتُ في الشعر، وَمَنَعَ ذلك الكسائي، والفراء، وأصحاب سيبويه، وعن الفراء: يَجُوزُ حَذْفُه في كُلّ اسْمٍ لا يكونُ إلا في صَدْرِ الكلام، مثل: كَمْ، وَأَيّ، وفي كُلِّ اسم لا يتعرف؛ نحو: مَنْ، وما، وَلَمْ يجز ذلك في زَيْدٍ، وعمرٍو، ودعوى ابن مالك الإجماع، في كُلٍّ وما أشبهه في العموم باطلة؛ إذ لَمْ يَقُلْ بِهِ إلا الفراء في نَقْلٍ، وإلا الفراء، والكسائي في نَقْلٍ آخر. وَإِنْ كانَ مجرورًا بإضافة، فلا يَجُوزُ حَذْفُه، كان أَصْلُه النصب أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ نحو: زَيْدٌ أنا ضارِبُه، وَزَيْدٌ قامَ غُلامُه، هذا نقل أكثر أصحابنا، وإطلاقهم، وقال بعضهم: يَجُوزُ حَذْفُه إذا كان أَصله النصب، أَوْ مجرور بحرف، وَأَدّى إلى تهيئة وَقَطْعٍ لَمْ يَجُزْ حَذْفُه؛ نحو: زَيْدٌ مَرَرْتُ به، أَوْ لَمْ يُؤَدّ جاز؛ نحو: السَّمْنُ منوان بدرهم؛ أي: مِنْهُ، على احتمالات في هذا المثال ذكرها ابن الحاج في نقده على ابن عصفور؛ ومثال حذفه: أَمَّا العلم فعالم؛ أي به، ويا أَيُّها الرجل؛ غُضّ الطرف، تُرِيدُ: غُضّ الطَّرْفَ

=

لم تذكر الهاء فالأولى أن تنصب (زيدا)، فتقول : زيدا ضربت، فتشغل الفعل بمفعوله المذكور مقدما؛ لأنه إذا افتقر الفعل إلى مفعوله، وذكر ذلك المفعول كان تعليقه به أولى من قطعه عنه، فتقول : زيدا ضربت، وعلى هذا قوله : (وكلا وعد الله الحسنى) فإن رفعت (زيدا) جاز على (ضعف)، وهو أن تضمر الهاء، كأنك قلت : زيد ضربته، ثم تحذف الهاء من الخبر، فتقول : زيد ضربت، وعلى هذا قراءة ابن عامر : (وكلٌّ وعد الله الحسنى). [حجة القراءات ٦٩٩/١]

(١) انظر: همع الهوامع ٣٧٠/١، ومقاييس اللغة (روع) ٣٨١/٢.

مِنْهُ، وكلامُ ابن مالك في حكم الضمير العائد رابطًا على المبتدأ منفردٌ من تسعة أوجه يُوْقَفُ عليها في الشرح.

فصل

يقع الظرفُ، والجار والمجرور التامّان خبرًا للمبتدأ

نحو: زَيْدٌ أمامك، وَبَكْرٌ في الدار، والعاملُ فيه اسم فاعل من كَوْنٍ مطلق؛ أي: كائنٌ أمامك، وكائِنٌ في الدار.

قال ابنُ مالك: نَصَّ على ذلك الأخفش، وَأَوْمَأَ إليه سيبويه، وَذَهَبَ أبو علي، وَتبعه ابن جني، والزمخشري إلى أنَّ العامل الفعل؛ أَيْ: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ أمامك، وَنُسِبَ هذا إلى سيبويه، وذهب سيبويه، فيما ذَهَبَ إليه ابن أبي العافية، وابن خروف إلى أنَّ الظرفَ منصوبٌ بنفس المبتدأ.

قال ابن خروف، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة، وذهب الكسائي، والفراء، وهشام، وشيوخ الكوفيين إلى أنَّ المحلَ ينتصبُ بِخِلافِهِ لِلاسْمِ، ولا يُقَدَّرُ له ناصبٌ، لا قَبْلَهُ، ولا بَعْدَهُ، وخالفهم ثعلب، فقال: المحلُ ينتصبُ بفعلٍ محذوفٍ، والمحلُ نائبٌ عنه، فيضمرُ فيه مِنْ ذِكْرِ الاسم مَا يُضْمَرُ في الفعل.

وقال البصريون: التقدير: كائنٌ في ذا الموضع، قَالَهُ في " الواضح "، والمنقول عن البصريين: أَنَّ الظرفَ الواقع خبرًا يتحمله ضميرُ المبتدأ تَقَدَّم على المبتدأ أَوْ تَأَخَّر، وهو رافعٌ للضمير، والسببي إنْ جاءَ بَعْدَهُ، وَذَهَبَ الفراء إلى أَنَّ المحلَ إِذَا تَأَخَّر تَحَمَّلَ ضميرًا، وَإِذا تَقَدَّمَ لَمْ يتحمله، وَمَعَ تَحَمُّله إذا تَأَخَّر يَرْفَعُ الضمير والظاهر قبله، وَذَهَبَ ثعلب إلى أَنَّهُ يُضْمَرُ فيه ما يُضْمَرُ في الفعل الذي صارَ نائبًا عنه مِنْ ذِكْرِ الاسم، وَذَهَبَ ابْنُ كيسان إلى أَنَّ ما يُنْسَبُ للظرف مِنْ خبرية وعمل؛ إنما هو للعامل فيه، والضميرُ الذي تَحَمَّلَهُ الظرفُ يجوزُ أَنْ يؤكد، فتقول: إِنَّ زَيْدًا خَلْفَكَ هُوَ نَفْسُهُ؛ نحو[1]: [الطويل]

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإِنّ فؤادي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

وتقول: زَيْدٌ خَلْفَكَ أَبُوه، فَأَبُوه مرفوعٌ بالظرف على الفاعلية، ويجوزُ أَنْ يُرْفَعَ

---

(١) البيت من قصيدة لجميل بن معمر صاحب بثينة. انظر: الديوان ١/ ٦٠.

على الابتداء، والظرفُ خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خَبرٌ عَنْ زَيْدٍ هَكَذَا تَلَقَّيْنَا هذا الإعراب مِنْ أَفواهِ شيوخنا، وَزَعَمَ السهيلي: أَنَّه لا يَصِحُّ ارتفاعُ الاسْمِ بَعْدَ الظرف، والمجرور على الفاعلية؛ بَلْ على الابتداء، وَإِنْ كَانَ في موضع خَبَرٍ، وَنَعْتٍ، وَتَوَهَّم قَوْمٌ أَنَّ مَذْهَبَ سيبويه أَنَّه يَجوزُ أَنْ يرتفعَ بالظرف، على الفاعلية، انتهى.

وقيل: يرتفعُ بالظرف، والجار والمجرور على الفاعلية لا غير، وقد جاء الجمعُ بين العامل، والظرف في الشعر، قال[1]: [الطويل]

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُن ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

وَذَهَب الجمهور إلى أَنَّه لا يَقَعُ ظَرْفُ الزمان خبرًا عن الجثة مِنْ غَيْرِ تفصيل سواءٌ كان الظرفُ منصوبًا أَمْ كان مجرورًا بِفِي، وَتَأَوَّلُوا ما ورد من قولهم: اليومَ خَمْرٌ، وَغَدًا أَمْرٌ، والهلال الليلة، والرطبُ شَهْرَيْ ربيع، والطيالسة ثلاثةُ أشهر، والصَّيْدُ شَهْرَي ربيع، وَزَيْدٌ حين بَقَل وجهه، وَزَيْدٌ حين طُرَّ شارِبُه، والجباب شَهْرَيْن، والثلج شَهْرَيْنِ، والحجاج زمانَ ابْن مروان، ومتى أَنْتَ وبلادك، وشاني إذا أردتَ نجيعًا، وَأَجَازَ ذلك قَوْمٌ بشرط أَنْ يكونَ فيه معنى الشرط؛ نحو: الرُّطَبُ إذا جاءَ الْحَرُّ، وَذَهَبَ بَعْضُ المتأخرين إلى جَوَاز ذلك إذا أفاد، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فيه معنى الشرط، وإذا وَصَفْتَ الظرف، ثُمَّ جَرَرْتَهُ بفي، جَازَ وقوعه خبرًا للجثة؛ نحو: نَحْنُ في يَوْمٍ طَيِّب، وَنَحْنُ فِي يَوْمٍ صائف.

وقال أبو الحسين بن عبد الوارث: الهلالُ الليلة. هو على ظاهره؛ لأنَّ الهلال يكون ظاهرًا، ثم يستترُ، ثم يظهر باختلاف الأحوال به جَرَى مَجْرَى الأحداث التي تَقَعُ مَرَّةً، وتزول أُخْرَى، فجازَ جعل الزمان خبرًا عنه.

وقال ابْنُ السراج: لو قُلْتُ: الشمسُ اليوم، والقمرُ الليلة؛ لم يجز.

وقال السهيلي: لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ حينَ بَقَلَ وَجْهُه عُمَر، أَوْ أُريد يَوْمَ بَقَل وَجْهُه، لَمْ يجز، انتهى.

وَإذا عَمَّتْ إضافةٌ معنًى إليه؛ نحو: أَكُلُّ يَوْمٍ ثَوْبٌ تَلْبسُه، وَأَكُلّ لَيْلَةٍ ضَيْفٌ

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.
انظر: شرح ابن عقيل ٢١١/١، ومغني اللبيب ٢٨٥/١.

يَؤُمُّك، أَوْ عَمّ هو واسم الزمان خاص؛ نحو: نَحْنُ في شهر كذا، أَوْ سُئِل به عن خاص؛ نحو: في أيّ الفصول نَحْنُ، أَوْ في أي شَهْرٍ نَحْنُ، أَوْ في أَيّ عَامٍ نَحْنُ من خِلافَهِ فلان، جَازَ.

فصل
الظرف الزَّمَانِي إنْ وَقَعَ خَبَرًا لِجُثَة

فَقَدْ تَقَدَّم الكلامُ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَقَعَ خَبَرًا لِزَمَانٍ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ أَيَّامِ الأسبوع كَانَ على قَدْرِ المبتدأ، وَيُرْفَعُ؛ نحو: زَمَانُ خُرُوجِكَ السَّاعَةُ؛ فإن كان أَعَمّ جَازَ الرَّفْعُ والنصبُ، تقول: زَمَانُ خُرُوجِك يَوْمُ الجمعة، فَتَرْفَعُ عَلَى المجاز، وَتَنْصِبُ على الحقيقة، وَإِنْ كَانَ في أَيَّام الأسبوع، فالرَّفْعُ؛ نحو: اليومُ الأحد إلا الجمعة والسَّبْت، فَيَجُوز فيه رَفْعُ اليوم، وَنَصْبه هَذَا مَذْهَبُ البصريين، وَأَجَازَ الفراء، وهشام: الرفع والنصب في اليوم مع سَائِرِ الأيام، والعيدُ والأضحى، والفطر، والنيروز، والمهرجان يُجْرَى مُجْرَى الجمعة، والسبت في جَوَاز الرَّفْعِ والنصبِ في اليوم، إذا كان خَبَرًا عَنْهَا، وَقَدْ أجازَ سيبويه: اليومَ يومُكَ بنصب اليوم، وَتَقْتَضِي قَوَاعِدُ البصريين مع أَسْمَاءِ الشهور الرَّفْعَ؛ نحو: الوقت الطيب المحرم، وَأَوَّلُ السنة المحرم، وَلا يَجُوز النصب في شيء مِنْهَا، وَإِنْ وَقَعَ خَبَرًا لِمَصْدَرٍ مَعْرِفَة فالرَّفْعُ والنَّصْبُ، أَوْ نكرة نحو: مِيعَادِي يَوْمٌ أَوْ يَوْمَان، فالبصريون والفراء يُجِيزون الرَّفعَ، والنَّصْب، كالمعرفة، والتزم هِشَام فيه الرَّفْعَ، هَذَا نَقْلُ ابن الأنباري، وَحَكَى السيرافي، وَتَبِعَهُ ابنُ مالك أَنَّهُ يَجُوز فيه الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ باتفاق مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكِرَة، وَحَكَى النحاس عن الكوفيين رَفْعَهُ نَكِرَةً وَنَصْبَهُ مَعْرِفَةً.

وَحَكَى غَيْرُهم التفصيل عن الكوفيين؛ فَإِن كَانَ مَعْدُودًا فالاختيار الرفع، وَقَلَّ النصب؛ نحو: الْقِتَال يَوْمَان، أو غير معدود فالنصبُ أحسن، هذا كله في المصدر غير المستغرق؛ فإنْ كان مستغرقًا؛ نحو: صَوْمُكَ اليَوْمُ، فالبصريون يُجيزون فيه الرَّفْعَ والنصب؛ والكوفيون يَلْتَزِمُون فيه الرفعَ، والمضاف إلى المصدر كالمصدر؛ نحو: أَفْضَلُ قيامك يَوْمُ الجمعة، برفع اليوم نصبه، ويجوزُ انتصاب المصادر على الأوقات، وَلَمْ يَشْتَرِطْ الكوفيون أَنْ يَكُونَ المصدرُ معلوم الوقت، ولا نقل أحفظه عن البصريين؛ إلا أَنَّ الزجاجَ شَرَطَ ذلك؛ نحو: قُدُوم الحاج، وَخُفُوق النجم، فلو قال: لا أكلمك قيامَ زَيْدٍ، وزمانُ القيام مجهول، لَم يَجُزْ ذلك عنده.

وإذا كان المصدرُ الواقع خبرًا للزمان أَعَمّ منه، جاز الرفعُ والنصبُ؛ نحو: زَمَانُ خروجك خلافةُ الحجاج، أو مساويًا فالرفع؛ نحو: زَمَانُ خروجك خُفُوقُ النجم، أَوْ خَبرًا لغير زمان، جَازَ عند البصريين الرفع والنصب من غير تفصيل، تقول: قيامي صياحُ الديك، وخروجُ الأمير، وَخُرُوجُكم، ويجوز الرفعُ على قبح، وَفَصَّل الكوفيون، فقالوا: إن كان معدودًا فالرفع أَحْسَنُ؛ نحو: خروجي خلافةُ الحجاج، أَوْ غير معدود، فالنصبُ خاصة إِنْ كَانَ أعمّ؛ نحو: ولادةُ زَيْدٍ ظهورُ الأزارقة، والمقدر بالمصدر لا يجري مجرى المصدر في انْتِصَابِهِ وقتًا، لا يجوزُ خروجنا إن يصيحُ الديك، ولا ما يصيحُ الديك، وإذا أَخْبَرَ بالمصدر عن مَصْدَرٍ لا يراد به زمن، وَجَبَ الرفعُ؛ نحو: ظَنِّي بِكَ الصِّدْقُ، أي: مَظْنُوني، أَوْ صاحِبُ ظَنّي، وكذلك إذا كانت نَوعًا مِنْهُ؛ نحو قول العرب: جُلُوسُ القرفصاء، فالرفع لا غير.

وإذا أَخْبَرْتَ عن ذاتٍ بمصدر، لا يُلبس أنَّ الخبرَ فاعل جَازَ باتفاق؛ نحو قولك: أَكْلُكَ اللحمُ، وَشُرْبُكَ السويق، وَأَجَازَ ذلك البصريون، وإن ألبس نحو: ضَرْبُكَ وزيدٌ، وإكرامُك أَخُوك، ولا يجيزُ ذلك الكوفيون، وأجاز هشام أكثر ما ضُرِبَ زَيْدٌ؛ لأنه لا يُلْبِسُ؛ لأنَّ زَيْدًا مضروبٌ لا ضاربٌ، وعلى هذا يَجُوزُ ما تَضْرِبُ زيدًا، وَأَنْ يُضْرَبَ زَيْدٌ، والذي تضرب زَيْدٌ، وَلَوْ صَرَّح بالمصدر لَمْ يَجُز؛ نحو: ضَرْبُكَ زَيْدٌ خلافًا للبصريين كما تقدم.

فصل

الظرف المكاني المتصرف، إنْ وَقَعَ خبرًا لمكان

جاز فيه الرفعُ والنصبُ؛ نحو: مَكَانِي خَلْفَك، وقالت العربُ: (مَنْزِلي شَرْقِيُّ الدار)، برفع (شَرْقِيّ) ونصبه؛ فإِنْ كانَ الظرفُ المكاني مختصًا فالرفع نحو: مَوْعِدُكَ رُكْنُ الدار، أو المسجد: أو المقصورة، فَأَمَّا قولهم: مَوْعِدُك بابُ البَرَدَان، وبابُ الطاق، فالرفع، وَرُوي فيه النصب على معنى ناحية باب البَرَدَان، وناحيةُ باب الطاق، وما اسْتُعْمِلَ بالنصب من هذه المختصات لا يُقَاسُ عَلَيْه لَوْ قُلْتَ: مَوْعِدُك بَيْتُ المقدس أَوْ مدينةُ أبي جعفر، أَوْ طاقُ الحراني، فلا يجوز النصبُ، وَلَوْ قَصَدَ الناحية، وَقَال الشمال، يجوز نَصْبُه وما لا يَصْلُحُ فيه (في) اختير نَصْبُه، نحو: مَنْزِلي خَلْفَك، ويجوز رَفْعُه. وقال الكوفيون: مَا يصلح فيه (في) من المحال اختير رَفْعُهُ في أَخْبَار المواضع؛ نحو: مَنْزِلُهُ ذاتُ اليمين، وذاتُ الشمال، وَيَجُوزُ نَصْبُه، وما لا يصلح فيه

(في) اختير نَصْبُه؛ نحو: مَنْزِلي خَلْفَكَ، ويجوز رَفْعُهُ، وَإِنْ وقعَ خبرًا لمصدر؛ نحو: القتالُ خَلْفَكَ، والضَّرْبُ قُدَّامَك، فالنصب، وإنْ وَقَعَ خبرًا لاسْمٍ غير مكان ولا مصدر، وكان مضافًا إلى نكرة؛ نحو: زَيْدٌ خَلْفَ حَائطٍ، وَبَكْرٌ وراءَ جَبَلٍ فالاتفاق على جواز الرفع والنصب أَوْ إلى معرفة، فالرفعُ والنصبُ عند البصريين مطلقًا، والنصب عند الكوفيين إنْ لَمْ يملأه؛ فإن ملأه، فالرفع عندهم أحسن من النصب، أو كان غير مضاف، وكان مصحبًا بِمَنْ، فالرفعُ والنصبُ؛ نحو: زيدٌ قريبًا منك، وَقَرِيبٌ منك، وناحيةٌ من الدار، وناحيةً من الدار، وقالت العرب: هل قريبًا مِنْكَ أَحَدٌ، والأكثر في (بَعِيد) النصب، وكلام العرب أَن بَعِيدًا منك الماء بِرَفْعِ الماء، وَنَصْبِهِ قليل.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُصْحَبٍ بِمِنْ، وفيه (أَلْ)، فالرفعُ والنصبُ عند البصريين، والرفعُ فقط عند الكوفيين؛ نحو: زَيْدٌ الأمامُ أَوْ اليمينُ أو الشمالُ، وَإِن كان بغير (أل)، وَعُطِفَ عَلَيْه مَنْكُور مثله، فالاختيارُ عند الكوفيين الرَّفْعُ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ على غَيْرِ اختيار، والبصريون يُسَوُّون بَيْنَهُما؛ نحو: الْقَوْمُ يمينٌ وشمالٌ، وَزَيْدٌ مَرأًى وَمَسْمَعٌ، وَيَجُوزُ النصب، أَوْ لَمْ يُعْطَفْ عَليه مثله؛ نحو: زَيْدٌ خَلْفٌ، أَوْ أَمَامٌ، فالرفع والنصبُ عند البصريين، والرفع لا غير عند الكوفيين.

فإنْ كان الظرفُ مختصًّا لم يَجُزْ أَنْ يَقَعَ خبرًا لا برفعٍ ولا بنصبٍ؛ نحو: زَيْدٌ دارُك؛ إلا فيما سُمِعَ؛ نحو قولهم: زيدٌ جَنْبَكَ؛ يَعْنُون: ناحيةُ جَنْبِكَ، ومثله: زَيْدٌ جَنْبَيْكَ، وَجَانِبَيْكَ.

وقالت العرب: (لها خَطَّان جانِبَيْ أَنْفِها، وَجَانِبَتي أَنْفِها، ولا يقاسُ عَلَيْه زَيْدٌ ركنُ الدار لا برفعٍ، ولا بنصبٍ).

وقالت العرب: (زيدٌ قَصْدَك)، نصبوا على المحل، المعنى: مَكَانَ قَصْدِك، ولم يقولوا: زَيْدٌ قيامَك، ولا عمرٌو قُعودَك، وهم يَعْنون المكان، وَقَصْدَك لا يقاس عليه غيره، وأجاز سيبويه: زيد قَصْدُك، بالرفع من حَيْثُ أجاز زَيْدٌ خَلْفُك، ولم يجزه الفراء.

وقال سيبويه يقال: هو صَدَدَك، وَصَقَبَك، وَقُرْبَك، وَصَدَدَك قَصْدَك، وَصَقَبَك قُرْبَك، والرفع جائزٌ عنده على قول مَنْ يقول: زيدٌ خَلْفُك.

وقال أحمد بن يحيى: صَدَّك، وَصَقْبَك، مصدران، وَصَدَدَك وَصَقَبَك مكانان، واسمان كالنِّقْض وَالنَّقَض، انتهى.

وَتَقُول: ظَهْرُك خَلْفُك، وَرِجْلاك أَسْفَلُك، وَنَعْلاك أَسْفَلُك بالرفع والنصب، وقرئ[1]: (والرَّكْبُ أسفلَ مِنكُمْ) [الأنفال: ٤٢] بهما، وَفَوْقَكَ رَأْسُك، وَتَحْتَك رِجْلاك بالنصب لا غير، وقيل يَجُوزُ الرفع فيما كان في الجسد، كقولك: فَوْقُك رَأْسُك، وَتَحْتُك رِجْلاك، ولو قُلْتَ: فَوْقُكَ قَلَنْسُوَتُك، وَتَحْتُك نَعْلُك بالرفع، لم يجز، وكلام العرب: النصب كان في الجسد أو في غيره، والرفع في القياس، والنصبُ في هذا كله، كلام العرب في الجسد، والقلنسوة.

ومن أحكام المحل أنّه لا ينعت، ولا يؤكد، فَمَنْ قال: زَيْدٌ خَلْفَك المخصبُ، وعمرٌو وراءك المجدبُ، وزيد عندك نَفْسُه، على أَنَّ نَفْسَه مؤكد عِنْدَك أحال، وأخطأ، وَمَنْ قال زَيْدٌ الخلفُ ومنزلك الأمامُ نَعَتَ الخلف وما أشبهه، فقال: الْخَلْفُ الطَّيِّبُ، والأمامُ المخصب؛ فَإِنْ أَكَّدَهُ، فقال: الخلفُ نَفْسُه لم يجز.

وَيَكْثُر رَفْعُ الوقت المتصرف من ظرف الزمان، وظرف المكان بعد اسْمِ عين مقدّر إضافةُ بعد إليه، والمؤقت هو المحدود كَيَوْمٍ، ويومين، وثلاثة أيام، وَفَرْسَخ وَمِيل، تَقُول: زيدٌ مِنّي يَوْمَان، أَوْ فَرْسَخَان؛ أَي: بُعْدُه مِنّي، فَلَوْ كان مختصًا لم يجز، لا برفع، ولا بنصبٍ كما سبق؛ إلا أن يُقْصَدَ المقدار، وقامَ على ذلك دليلٌ؛ نحو: زَيْدٌ مني المسجدُ الجامعُ، فلا يكون فيه إذ ذاك إلا الرفع، حكى الكسائي، والفراء: زَيْدٌ مني الكوفة على هذا المعنى، وأجاز الفراء: هو مِنّي مكانُ الحائط مِنْكَ نصبًا، ورفعًا: النصبُ على المحل، والرفع بتأويل قَدْرُه مِنّي كَقَدْرِ مكان الحائط مِنْكَ ويجري مجرى الظرف في ذلك المصدر، قالوا: هو مِنّي فَوْتُ اليد، وَدَعْوَةُ رَجُلٍ، وَعَدْوَةُ فَرَس بالرفع، والنصب: النصب على المحل، والرفع على إضمار القدر، وقيل: هو على تقدير بَيْنِي، وَبَيْنَه فَوْتُ اليد كما قَدَّرَ في هو مني فَرْسَخان؛ أي: بَيْنِي وبينه هذه المسافة، فلا يكون فيه النصبُ، وإذا أَرَدْتَ بقولك مِني في: (زَيْدٌ مِنّي)؛ أي: من أتباعي، قلت: فَرْسَخَيْنِ بالنصب، وتقدير سيبويه ذلك بقوله: أنت مِنّي ما دُمْتَ تَسِيرُ فرسخين، وتقدير غيره: ما سِرْنَا فرسخين، هو تفسير معنى، والناصب للظرفُ هو العامل في (مني)؛ أي: كَائِنٌ من أتباعي في هذه المسافة.

وقالوا: داري خَلْفَ دارِكَ فرسخًا، فانتصب فرسخًا عند سيبويه على التمييز،

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٧٩/١.

وعند المبرد على الحال، وَخَلْفَ دارك خَبَرُ داري، وأجاز الفارسي فيه التمييز والحال، ويجوزُ رَفْعُ فرسخ إذا أَلْغَيْتَ خَلْفَ دارك، ويقوي الإلغاء، إذا قُلْتَ: مِنْ خَلْفِ دَارِك.

وقال يونس: مِنْ لا تضعف الظروف؛ وَإِنْ جُرّت بها.

وقالت العرب: (هو مِنّي وَزْنَ الجبل)؛ أي: مُقَابِلُه، وَهُم زِنَةَ الجبل؛ أَيْ: حذاؤه، ونصبهما على المحل، ويجوزُ رفعهما على إضمار الْقَدْر؛ فإن لَمْ تَذْكُر مِنّي، وما يدل على المضمر، فَرَفْعُ الوزن، والزنة على السعة لا يجوز عند الكوفيين، وهو صحيحٌ في قول البصريين، يجري مجرى زَيْدٌ خَلْفُك، وإذا قالوا: زَيْدٌ قُرَابَتُك في المكان من الأرض، وزيد قُرَابَتُك في النسب والشرف، لم يحتمل عند الكوفيين إلا النصب، ورفعه، ونصبه جائز عند البصريين، وإذا قالوا: الماءُ وراءَك فَرْسخًا، أَوْ مِيلا، أَوْ مِيلين انتصبَ على التمييز.

وقال أحمد بن يحيى: هو على تقدير على فرسخ، وَلَمْ يوافقه عليه أَحَدٌ من الكوفيين، انتهى من " الواضح ".

ومن مسائل هذا الباب: أَجَازَ يونس، وهشام: زَيْدٌ وَحْدَهُ، ومنعه الجمهور؛ وهو مسموعٌ من العرب، جعلته خبرًا؛ أي: زيدٌ مكان التفرد، ولهشام في جواز تقديمه على المبتدأ قولان:

الجواز والمنع، أجراه في المنع مجرى: زَيْدٌ أَمْرَهُ الأول، وَسَعْدٌ قِصَّتَهُ الأولى، وَزَيْدٌ إقبالا وإدبارًا.

وقول العرب: (زَيْدٌ وَحْدَهُ) يدل على ضعف مَنْ زعم انتصابه على الحال، أو على أَنَّه اسم جَرَى مَجْرَى المصدر.

وقال الكسائي: تقول العرب: (الْقَوْمُ خَمْسَتُهُم)، وَخَمْسَتَهُم، بالرفع والنصب، وكذلك عَشَرَتُهم، مَنْ رَفَعَ رَفَعَ بالقوم، وَمَنْ نَصَبَ ذَهَبَ بها مذهب وحدهم، وَلَمْ يَقُلْ وَحْدَه إلا بالنصب في هؤلاء المواضع.

وقال سيبويه: لا يجوز زَيْدٌ دُونُك بالرفع، وَأَنْتَ تُرِيدُ المكان، وأجازه غيره.

وقال الفراء: سِوَاك، وَمَكَانَك، وَبَدَلَك، وَنَحْوَك، وَدُونَك، لا تُجعل أسماءً مرفوعة على اختيار، وَرُبَّما رَفَعُوا.

قال أبو ثروان: أتاني سَوَاءُك.

وقال الفراء: أيضًا الرفع في سوى، وبدل، وغيرهما أقوى منه في دُون؛ لأنَّ انفرادَ هذه الحروف أكثر من انفراد دُون، فَقَدْ قالوا: هما سواءٌ، وتقول: زَيْدٌ مِثْلُك بالرفع، ولا يجوز فيه النصبُ، خلافًا للكوفيين؛ فَإِنّه عندهم من القسم الثاني من قسمة المحال؛ وهو قَرْنُك وَسِنُّك، وَشِبْهُك، ولدنك، وَمِثْلُك. إذا وقع خبرًا، أو نعتًا، جاز أَنْ يعربَ إعرابَ الأسماء، وجاز أَنْ ينصبَ تقول: زَيْدٌ سِنَّكَ وَسِنُّك، ومررت برجلٍ مِثْلُك، وَمِثْلَك، فإذا وقع فاعلا رُفِعَ، وَلَمْ يُنْصَبْ؛ نحو: قامَ مِثْلُك وَسِنُّك.

وقال هشام: لَدُنْك، وَقِرْنُك، لا يكونان إلا معرفتين، فلا ينصبان على المحل، ولا يجوز نَصْبُ شيءٍ من ذلك عند البصريين؛ إلا إِنْ كان تابعًا لمنصوب، أو معمولا لناصب، وَلَيْسَ نَصْبُه نصبَ الظرف. وفي " الواضح ": إذا اجتمع المحلان متفقي المعنيين، وُفّق بين إعرابيهما، فقيل: عَبْدُ الله مِثْلُكَ وَشِبْهُك، وَشِبْهَك، وَمِثْلَك، وكذلك قِرْنُك سِنُّك، وإن خولف بين إعرابيهما لم يستنكر، فيقال: عبد الله مِثْلُك سِنَّكَ: برفع الأول ونصب الثاني، وعَبْدُ اللهِ مِثْلَك سِنُّك، بنصب الأول على المحل، ورفع الثاني على التكرار؛ أي: عَبْدُ الله مِثْلك، عَبْدُ الله شِبْهُك؛ فإن اختلف معنيا المحلين، فالاختيار: أن يخالف بين إعرابيهما. فتقول: عَبْدُ اللهِ مِثْلُك سِوَاكَ، وَإِنْ وفق بينهما فَلَيْسَ مردودًا.

وقالت العرب: هو مثله هُدَيَاهُ، وهو مِثْلُه مُهَيْدِيَة، وهي مِثْلُها هُدَيَاها، وهي مثلُها مُهَيْديَتُها، رَفَعُوا إذا رفعوا، مِثْلَ: وَنَصَبُوها إذا نَصَبُوا، ولا لَهُما إلا التبعية لمثل، ولا ينفردان فهما، كقولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ، وَشَيْطَان لَيْطَان، وَعَطْشَان نَشْطَان.

وقال الفراء، في قول الشاعر: [الرجز]

هُـــوَ الْخَبِيـــثُ عَيْنُـــه فِـــرَارُهُ

مَمْـشَاهُ مَـشْيُ الْكَلْـبِ وَازْدِجَـارُه

فِرَارُهُ معناه، كمعنى: عَيْنهُ، وإعرابُهُ كإعراب: مُهَيْدِيَتُها بعد مِثْلُها. وتقول: هي مِثْلُك شَرْوَاك، فالاختيار في شَرْوَى الاتباع لمثل. وَيَجُوز أَنْ يختلفَ الإعراب؛ لأنَّ

شَرْوَى قَدْ يَنْفَرِدُ فَلَيْسَ كَمُهَيْدَاه. أنشد أحمد بن يحيى[1]: [الرجز]

أَنَّى لَهُ شَرْوَاكِ يَا لَمِيسُ

وَأَنْتَ خَوْدٌ بَادنٌ شَمُوسُ

مِثْلُ المهاةِ بِالرُّبَا تَمِيسُ

وإذا قُطِعَ الظرفُ عَنِ الإضافة، وَبُنِي على الضم: لَمْ يجز أن يقع خبرًا، ولا وصفًا، ولا حالا، ولا صلة.

ووهم الزمخشري في جعله ﴿مَا فَرَّطْتُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] مبتدأ، وما مصدرية، و﴿وَمِنْ قَبْلُ﴾ [هود: ٧٨] في موضع الخبر تقديره: وَمِنْ قَبْلُ تفريطكم في يوسف.

فصل

يُغْنِي عَنْ خَبَرِ اسْمِ عَيْنٍ باطراد: مَصْدَرٌ يؤكده مكررًا

نحو: زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا، أَوْ محصورًا: إنما أَنْتَ سيرًا، هكذا مثَّلَهُ ابن مالك، ومثله سيبويه بما، وإلا، سواءٌ أكان فيه (أل) نحو: ما أَنْتَ إلا الضَّرْبَ الضَّرْبَ، أَمْ لَمْ تكُن، أَوْ أضيف نحو: ما أَنْتَ إلا سَيْرَ البريدِ، أَمْ لَمْ يُضَفْ، والخبرُ في هذه الصور لا يجوز إظهارُهُ، والسيرُ متصل بزمان الإخبار لم ينقطع، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّه سَارَ ثُمَّ انقطعَ، أَوْ أنه يَسِير في المستقبل أَظْهَرْتَ فِي الفعل، فقلت: ما أنت إلا تَسِيرُ سَيْرًا.

قاله سيبويه، ويجوز أَنْ يرفَع المحصور، والمكرر، فتقول: ما أَنْتَ إلا شُرْبُ الإبل، وَزَيْدٌ سَيْرٌ سَيْرٌ، وإذا أخبرت بمصدرٍ عن عين فمذهب سيبويه: أَنَّ ذلك على سبيل المبالغة، جَعَلْتَ المصدرَ عَيْنَ الذات مبالغةً، وَمَذْهَبُ الكوفيين أَنَّهُ محرفٌ عَنْ أَصْلِهِ، فَزَيْدٌ عَدْلٌ؛ معناه: عادلٌ، ومذهب المبرد: أنه على حَذْفِ مضاف.

ومن كلام العرب: (إنما العامري عِمَّتَهُ)؛ أي: تعميمه، أقام الهيئة مقام المصدر فَأَغْنَتْ عَنْهُ، والأصل: يَتَعَمَّمُ تعميمه، وجاء أيضًا: إنما العامري عِمَامَتَهُ، فعمامته مفعول به؛ أي: يَتَعَهَّدُ عمامته، ومنه: ﴿الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا﴾ [الزمر: ٣]؛ أي: قالوا ما نعبدهم: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ

---

(١) بلا عزو في المقصور والممدود للقالي ١/ ١١٤.

وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]؛ أي: فَيُقَالُ لَهُم أَكَفَرْتُم.

وقالت العرب: (حَسِبْتُ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنبور فَإِذَا هُوَ هِيَ)، وقالوا أيضًا: فإذا هُوَ إيَّاها، فَأَمَّا هُوَ هِي فظاهِرٌ إعْرَابُهُ؛ وهو مبتدأٌ وخبر على حَدِّ: زَيْدٌ زُهَيْرٌ، وَأَمَّا هو إيَّاهَا فعلى إضمار الفعل؛ أي: فإذا هو يُسَاوِيها؛ أي: في اللسع، فَلَمَّا حَذَفَ الفعلَ انفصلَ ضميرُ النصب، وهذه المسألة تسمى: الزُّنْبُوريّة، وهي التي جَرَى فيها الكلام بين الكسائي، والفراء، وبين سيبويه، واختلف النقلُ فيها عَنِ الفريقين، وَرَوَى الأخفش من قول العرب: زَيْدٌ قائمًا، الأصل: زَيْدٌ ثَبَتَ قائمًا، وقرأ عليٌّ كرَّم الله وجهه[1]: (وَنَحْنُ عُصْبَةً) [يوسف: ٨].

وقال بعض العرب: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)؛ أي: حُكْمُكَ لَكَ مُثْبَتًا، فهذه أَخْبَارٌ حُذِفَتْ، واكتفي بالمفعول، والحال عنها وذلك قليل.

وإذا تَعَدَّدَ المبتدأ في اللفظ، أو في المعنى فَخَبَرُه مطابقه في اللفظ أو في المعنى؛ نحو: الزيدان قائمان، والزيدان قائمٌ وقاعدٌ، وزيدٌ وعمرو شاعران، وَزَيْدٌ وعمرٌو شاعِرٌ، وكاتِبٌ، والزيدون قائمون، والزيدون قائِمٌ، وقاعِدٌ، ومضطجعٌ، وَزَيْدٌ وعمرٌو وبكرٌ قائمون، وَزَيْدٌ وعمرٌو وبكر شاعِرٌ، وكاتبٌ وفقيه. وإذا اتحدا لفظًا ومعنى؛ ففي جَوَازِ تَعَدُّد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلافٌ، مِنْهُم مَنْ أَجازَه مطلقًا سواء أكان الخبران فصاعدًا من قسم المفرد، أَمْ مِنْ قسم الجمل، أم مُرَكبًا منهما؛ نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، وزيدٌ أبوه قائمٌ أخوه خارجٌ، وَهِندٌ منطلقة أبوها خارجٌ، وَزَيْدٌ أُمُّهُ منطلقة خارج، ومنهم من قال: لا يقتضي إلا خبرًا واحدًا؛ فإن قضيته أكثر فلا بُدّ مِنْ حرف التشريك؛ نحو: زيدٌ قائمٌ ومنطلقٌ، أَوْ زَيْدٌ قائمٌ أخوه وأبوه مسافرٌ؛ إلا أَنْ تُريد اتِّصَافَهُ بذلك في حين واحد، فَيَجُوزُ؛ نحو: هذا حُلْوٌ حامض؛ أي: مُزٌّ، وهذا عَسَرٌ يَسَرٌ؛ أي: أضبط؛ فإن كانا وقتين فلا يجوز؛ نحو: زَيْدٌ ضَاحِكٌ راكِبٌ، هذا هو اختيارُ مَنْ عاصرناه من الشيوخ.

وَقَدْ أَجازَ سيبويه: (هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ)، أي: أَنَّهُما خبران على الجمع، وكذلك أَجَازَ: هَذا زيدٌ منطلقٌ على الجمع، وَلَمْ يَأْتِ بحرفِ العطف في الثاني، وقيل: تدخلُ واو الجمع.

---

(١) انظر: الكشاف ١٤٥/٣.

وقال الأخفش: قولهم: هذا حُلو حامض، وهذا أبيضُ أَسْوَدُ، إنما أرادوا هذا حُلوٌ فيه حموضة، فينبغي أَنْ يكونَ الثاني صفةً للأول، وَلَيْسَ قولهم: إنهم جميعًا خَبَرٌ واحد بشيء، انتهى.

والجمهور على أَنَّهما خبران في معنى خَبَرٍ واحد، ولا يجوزُ الفصلُ بينهما، ولا تقدمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تُقَدِّم أحدهما وَتُؤَخّر الآخر، وأجاز ابن جني تقديمَ أحد الخبرين على المبتدأ، وَكُلُّ منهم مُتَحَمّلٌ ضمير المبتدأ، وَنُقِلَ لي عَنْ أبي علي أَنّه لَيْسَ إلا ضَميرٌ واحد تَحَمَّلَهُ الخبرُ الثاني.

وَثمرةُ هذا الخلاف تَظْهَرُ إذا جاء بَعْدَها اسم ظاهر، نحو قولك: هذا حُلْو حامض رُمَّانُهُ، فإذا لَمْ يكن في الأول ضميرٌ تَعَيّن ارتفاعُ الرُّمان بالثاني؛ وإنْ كانَ فيه ضمير كانت المسألةُ من باب التنازع على الخلاف الذي في السببي المرفوع، وتقول: زَيْدٌ في الدَّار عِنْدَكَ، فَمَنْ أَجَاز تعدد الخبر أَجَازَ أَنْ يَكُونا خبرين عَنْ زَيْدٍ، وَمَنْ مَنَعَ أَجاز أَنْ يكونَ كُل واحد منهما خبرًا، والآخر صلة له، والأولى أَنْ يكونَ أسبقهما الخبر.

فصل

إذا توالت مبتدآت

ففي الإخبار عنه طُرُقٌ:

أحدها: أَنْ تخبرَ عن آخرها مجعولا هو وخبره خَبَرَ مَتْلُوِّه، والْمَتْلُوّ مع ما بَعْدَهُ خبرَ مَتْلُوِّه إلى أَنْ تُخْبَرَ عن الأول بتاليه مع ما بَعْدَهُ.

ويضافُ غيرُ الأول إلى ضمير مَتْلُوِّه، مثالُ ذلك: زَيْدٌ هِنْدُ الأخوان، الزيدون ضارِبُوهما عندها بإذنه، والمعنى: الزيدونَ ضَارِبُو الأَخَوَيْنِ عِنْدَ هِنْدٍ بإذن زيد.

الطريق الثاني: أَنْ يجاء بَعْدَ خبر الأول بروابط المبتدآت أَوَّل لآخر، وَتَالٍ لِمتْلُوٍّ مثال ذلك: زَيْدٌ أُمُّه أَخَواها عَمُّها قَائِمٌ، والمعنى: عَمُّ أخوي أُمّ زَيْدٍ قَائِمٌ.

الطريق الثالث: ما تَرَكَّبَ مِنْ هَذَيْنِ الطريقين، وهو ضربان:

أحدهما: أَنْ يَتَقَدَّمَ بَعْضُ المبتدآت المعرَّاة، وَيَتَأَخّر بَعْضٌ عن المعرَّى، فيحتاجُ الأوَّل إلى ضمائر آخره، كقولك: زَيْدٌ عمرٌو هندٌ أَبُوها أخوه منطلقٌ مِنْ أَجْلِهِ عنده، وتلخيصها أَخُو أبي هِنْدٍ منطلقٌ مِنْ أَجْلِ عمرو عِنْدَ زَيْدٍ.

والضرب الثاني: عَكْسُ الضَّرْب الأول، تقول: زَيْدٌ غُلامُه أَبُوه عمرٌو العمران منطلقان مِنْ أَجْلِهِ عِنْدَهُ.

وتلخصيه: الْعَمْرَانِ منطلقان مِنْ أجل عمرو عِنْدَ أبي غلام زَيْدٍ، وقد يتركب تركيبًا آخر ثلاثيًا بِأَنْ يَتقدم الْمُعَرّى، ثُمَّ تُثَنِّيه بالمشتغل، ثُمَّ تُثَلِّثُه بالمعرّي، وبالعكس، فيكثر المفروضُ مثل الطريق الأول من الموصولات: الذي، التي، اللذان، التي أَبُوهما أُخْتُها أحواك أخته زَيْدٌ، فلا تُدْخِلُ العرب موصولا على موصول، بل هذه التراكيب كلها من وضع النحويين، ولا يُوجَدُ نظائرها في " لسان العرب ".

واعلم أَنّ الخبرَ مرتبطٌ بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاجُ إلى حَرْفٍ يربط بينهما، وقد لحظ في بَعْضِ الأخبار معنى ما يَدْخُل الفاء فيه، وهو الشرط والجزاء، فيدخل وجوبًا في خبر المبتدأ الذي يكون بعد (أمّا)؛ نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، وَتُحْذَفُ في الضرورة؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

فَأَمَّـا القتـالُ لا قتـالَ لَـدَيْكُم وَلَكِـنَّ سَـيْراً في عِـراضِ الْمَوَاكِـبِ

أي: فَلا قتال، وفي مقارنة قَوْلٍ أَغْنَى عنه المقول، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]؛ أي: فَيُقالُ لَهُم: أَكَفَرْتُم، وجوازًا في خَبَرِ مبتدأ عام موصولٍ بظرف، أو مجرور تام، أو جملة لا تقبل أداةَ شَرْطٍ، أو نكرة موصوفة بِأَحَدِ ذلك، وَخَصّ ذلك ابن الحاج بكُلٍّ وحدها، وكان الخبرُ مُسْتَحَقًّا بالصلة، أو الصفة هذا باتفاق؛ نحو: الذي عِنْدَ السلطان فَمُعَظَّم، والذي في بيت السلطان فمحفوظٌ، والذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَشَرْطُ ابن الحاج أن لا يدخلَ على المبتدأ ما ينافي الشرط كالنفي، والاستفهام، فلا يجوزُ: ما الذي يأتيني فله دِرْهَمٌ، ولا هل الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ، وكذلك كُلُّ رَجُل، وَلَمْ أَجِد مَنْ نص على هذا، انتهى.

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِلوَلِيد بن نَهِيك، أَحَدِ بَنِي رَبِيعَة بن مَالِك بن حَنْظَلَة مِنْ بَنِي تَمِيم، وَيُكْنَى: أَبَا حَزَاقَة، وَيُنْسَبُ لِلكُمَيْت بن زَيْد بن الكُمَيْت بن مَعْرُوف بن الكُمَيْت.

الشاهد فيه: كَالشَّاهِدِ فِي البَيْتِ الَّذِي قَبلَهُ، مِنْ كَوْنِ (القِتَال) الأَوَّلِ فِي ضِمْنِ القِتَالِ الثَّانِي، أَوْ يَكُون (القِتَالُ) الأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ.

انظر: السيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٣٤، والشاهد رقم ٧٦ في خزانة الأدب، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٦٥/١.

وكذلك كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَ السلطان فمعظمٌ، وَكُلُّ الذي في بَيْتِ السلطان فمحفوظٌ، وَكُلُّ رجل يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ، ومعنى دخول الفاء في هذا جوازًا أَنَّه يَجُوز لَكَ أَنْ تراعي أَنَّ الخبرَ مستحق بالصلة أو بالصفة، فَتُدْخِلُ الفاء، وَلا بُدَّ أولا أَنْ يراعي هذا المعنى، فيمكن أن يكون مستحقًّا له، أو لغيره، فلا يدخل، فهما معنيان يجوزُ لك أَن تراعي هذا، وأن تراعي هذا، وَنَصّ ابن الحاج: على أنه يجوز أَنْ تكونَ اسمية؛ نحو: الذي هو يأتني فَلَهُ درهم، والذي هو في الدار فكذا قال، ولا مانع من ذلك؛ فإنْ كان الموصولُ، أو الموصوف لَيْسَ فيه عموم، وَعُنِيَ به خاص؛ ففي جواز دخول الفاء عليه خلافٌ، والصحيح المنع.

ولذلك زَعَمَ هشام أَنَّ الموصول إِذَا أُكّد، أَوْ وصف، لا يجوز دخول الفاءُ على خبره؛ نحو: الذي يأتيني نَفْسُه مُكْرَمٌ، والذي يأتني الظريفُ مُكْرَمٌ؛ لأنه يزول بذلك عن العموم، ولا يحفظ دخول الفاء مع التأكيد، والنعت من كلام العرب، وإن استوفى الشرط غير العموم.

فإنْ كانَ الموصولُ ذا (أل)، وَهُو عام فمذهبُ سيبويه أَنَّه لا يجوز دخول الفاء، وذهب المبرد إلى جواز ذلك، قال: نحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور:٢] وتأول ذلك سيبويه.

فإن كانَت الصلةُ مُصَدَّرَة بأداة الشرط؛ نحو: الذي إِنْ يأتيني أُكْرِمْهُ مُكْرَمٌ، فالصحيح أَنَّهُ لا يجوز دخول الفاء، وهو مذهب ابن السراج، والفارسي، وأجاز ذلك بَعْضُهم؛ نحو: الذي إِنْ تَطْلُع الشمسُ يَنْظُر إليها فهو صحيح النظر، وفي " البسيط ": الذي إِنْ يَأْتِني أُحْسِنُ إليه فَلَهُ دِرهمٌ، وَأَيُّ مَنْ يَأْتِني أُكْرِمْهُ فَلَهُ درهمٌ، وهو جائز عند النحويين سيبويه، المبرد وغيرهم، وكذلك سائر أخواتهما؛ يعني: أخوات (إن)، انتهى.

وهذا يحتاج إلى تحرير في النقل، وذكر ابن الحاج: أنَّ سيبويه لَمْ يذكر ما شَرَطَهُ الفارسي، وابن السراج، قال: ولا مانع من جواز ذلك، انتهى.

فإنْ كانت الصلةُ مُصَدَّرة بماض المعنى، فلا يجوز دخول الفاء، وأجازَ ذلك بعضهم فيقول: الذي زارنا أمس فله درهم؛ فإن كان الفعلُ لا يقبلُ أداةَ الشرط لكونه مصدرًا بحرف استقبال كالسين، وسوف، وَلَنْ أَوْ بقد، أو بما النافية؛ نحو: الذي ما يؤذيني لَهُ دِرْهَمٌ، لَمْ تدخل الفاء، وقيل: لا يُشْتَرَطُ قبول الفعل الواقع صلة، أو صفة

لأداة الشرط، وأجاز: الذي ما يؤذيني فَلَهُ درهمٌ، ولو كان المبتدأُ موصوفًا بالموصول، ففي دخول الفاء خلافٌ، وصحح بعض أصحابنا المنع، أو مضافًا للموصول؛ نحو قوله(١): [الطويل]

يَسُرُّك مَظْلُومًا وَيُرْضِيكَ ظالمًا فَكُلُّ الذي حَمَّلْتَهُ فَهُو حَامِلُ

جاز دخول الفاء؛ فَإِنْ كَانَ فاعلُ الفعل الواقع صلة، أَوْ صفةً ليس بعام؛ لكونه عائدًا على غير الموصول، أو الموصوف لَمْ يَجُزْ دخول الفاء؛ نحو: الذي أَصْحَبُهُ فَمُكْرَمٌ، وَأَجازَ ذلك بَعْضُهم، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النكرة العامة أن يكونَ بلفظ كُلّ، خلافًا لبعضهم؛ بل يجوز: رَجُلٌ عنده حَزْمٌ فهو سعيد، وَعَبْدٌ لكريم فما يَضِيعُ، وَنَفْسٌ تسعى في نجاتها فلا تَخِيب، وأجاز الفراء ضاربٌ عمرًا فَلَهُ دِرْهَمٌ؛ لأنّ معناه كُلُّ رَجُلٍ ضاربٌ عمرًا، والصحيحُ أَنّ ذلك لا يجوز، وَقَلَّ دخول الفاء في خبر كُلّ مضافًا إلى غير موصوف، كقول بعض السلف: كُلُّ نعمةٍ، فَمِن الله، أو إلى الموصوف بغير ما ذكرته من الثلاثة؛ نحو قوله(٢): [الخفيف]

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ أَوْ مُدَانِ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي

وأجاز الأخفشُ: دخول الفاء على خبر المبتدأ، الذي لا يشبه أداة الشرط؛ نحو: زَيْدٌ فمنطلقٌ، وأجاز الفراء، وجماعة منهم الأعلم دخولها في خبر المبتدأ، الذي لا يُشْبِهُ أداة الشرط، وخبره أَمْرٌ، أَوْ نهي، نحو: زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ، وَزَيْدٌ فلا تَضْرِبْهُ، وَأَجاز أبو إسحاق في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص: ٥٧] إِنَّ (هذا) مبتدأ، و (فليذوقوه) خبر، والصحيح المنع، وفي كتاب " النقد " لابن الحاج: زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ، وَزَيْدٌ فَلْيَقُمْ جائز عن الأخفش، والفراء، وجماعة، ونقل ذلك الفارسي، وابن جني، وحملا عليه قوله(٣): [الرجز]

يَا رَبَّ مُوسى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ

---

(١) البيت للعجير السلولي، وانظر: التذكرة الحمدونية ٤٨٥/١، وسمط اللآلئ ١٧٨/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٠٥/١، ومغني اللبيب ٥٨٣/١.

(٣) قال البغدادي إن الفارسي رواه عن ثعلب ولم يذكر نسبته لأحد.

انظر: الخزانة ٣٤٠/٤، وفصل المقال ٢١١/١.

فَاصْــبُبْ عَلَيْــهِ مَلَكًــا لا يَرْحَمُــهْ

وأجاز الفراء أيضًا زيدًا فَلْيَقُمْ، على تأويل: مُر زَيْدًا فَلْيَقُمْ، انتهى. وذهب أبو الحسن إلى أنَّ المبتدأَ الموصول، إذا ضُمِّن معنى الشرط لا يعملُ فيه ما قبله.

ومذهب الجمهور جواز دخول الناسخ؛ فإن كانَ إنَّ وَأَنَّ، وَلَكِنَّ فالخلافُ في جواز دخول الفاء في خبرهن، والصحيح الجواز، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقال(١): [الطويل]

فَــوَاللهِ مَــا فَــارَقْتُكم قَالِيًــا لَكُــم وَلَكِــنَّ مَــا يُقْــضَى فَــسَوْفَ يَكُــونُ

وخص ابن عصفور، جواز دخول الفاء في خبر (إنّ) وحدها، وفي دخولها في خبر لَعَلّ خلاف، والصحيح المنع، وَأَمَّا لَيْتَ وَكَأَنّ، فالنص على أنه لا يدخل في خبرهما بلا خلاف، وأجاز الفراء: دخولهما في خبر (إنَّ) إذا كان اسمها موصوفًا بالموصول؛ نحو: إنَّ الرجل الذي يأتيك فَلَهُ درهم، والصحيح المنع، ولو أعملت (إنّ) في اسم آخر، وأخبر عنه بالموصول أو بالموصوف النكرة؛ نحو: إنّه الذي يأتيني فَلَهُ درهم، وَإِنَّ زَيْدًا كُلُّ رَجُلٍ يأتيه، فله درهم جاز دخول الفاء؛ وإن كانَ الناسخُ من باب كان بلفظ الماضي فلا يجوز أَنْ تدخلَ الفاءُ في خبرها، أو بلفظ المضارع فظاهر قول ابن السراج: جواز دخول الفاء، فتقول: يكون الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ، ويكون كُلُّ رجل يأتيني فله درهم، وَإِنْ كان الناسخ (ما) النافية، فلا تدخل الفاءُ في خبرها؛ وَإِنْ كان من باب ظننت والفعل تحقيق؛ نحو: عَلِمْتُ، فظاهر قول ابن السراج الجواز، فتقول: عَلِمْتُ الذي يأتيني فله درهم؛ وَإِنْ كان لا تحقيق فيه؛ نحو: ظننت فلا يجوزُ دخول الفاء، لا تقول: ظننت الذي يأتيني فَلَهُ درهم، والأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء.

وإذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء، لَمْ يجز العطف عليه قبل الفاء عند الكوفيين، وأجاز ابن السراج؛ نحو: الذي جاءني وزيد فلهما دِرْهَمٌ.

---

(١) ذكره القالي في أماليه ١/ ٩٩ ولم ينسبه، وإنما قال: أنشدنا أبو بكر -رحمه الله- قال: أنشدنا أبو حاتم -ولم يسم قائلا -في طول الليل.

ونسبه الشنقيطي في الدرر اللوامع ١/ ٨٠ للأفوه الأودي، وليس في ديوانه ولـم ينسبه العيني في المقاصد ٢/ ٣١٥.

باب كان وأخواتها[1]

اتَّفَقُوا على نصبها وما بعد المرفوع، فقال الجمهور: انْتِصَابَهُ على أنه خبرٌ مشبه بالمفعول.

وقال الفراء: انتصبَ تشبيهًا بالحال، وعن الكوفيين انتصبَ على الحال، واختلفوا في المرفوع، فَذَهَبَ البصريون إلى أنّه مرفوعٌ بها، شُبِّهت كان بالفعل الصحيح؛ نحو: ضَرَبَ، فَعَمِلَ عَمَلَه، وزعم الفراء أنّه ارتفع لشبهه بالفاعل.

وقال غيره من الكوفيين: أنّه باقٍ على رفعه الذي كان في الابتداء عليه، وَكُلُّها أفعال إلا لَيْسَ، وَذَهَبَ ابن السراج، وابن شقير، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه إلى أنَّها حَرْفٌ، وَذهب الجمهور إلى أنَّها فِعْلٌ ووزنها فَعِل بكسر العين، فَخُفِّفت، ولزم التخفيف، وكان قياسُها إذا أُسْندت لتاء المتكلم، أَوْ المخاطب كسرها، وَقَدْ نَقَلَهُ الفراء والأكثرُ فَتْحُ اللام، وروى لُسْتُ بضم اللام، وهو يَدُلُّ على بنائها على فَعُل بضم العين كَهَيُؤَ، أَوْ بِفَتْحِها فَخُفِّفَت شُذُوذًا وهذه الأفعال: كانَ، وَأَضْحَى، وَأَصْبَح، وَأَمْسَى، وَظَلّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، تَعْمَلُ موجبةً، وَمَنْفِيّة، وصلةً (لِمَا) الظرفية، وغير صلة وَلَيْسَ موضوعة للنفي، وَدَامَ صلة (لما) الظرفية المرادُ بها، وَبِصِلَتِها التوقيت؛ نحو: لا أُكَلِّمُكَ ما دامت الشمسُ طالعةً؛ أي: زَمَانُ دوام الشمس طالعة، ولا يُسْتَعْمَلُ الدوام مكانها، فيقال: لا أكلمك دوامَ الشمس طالعة، وزالَ، وانْفَكّ، وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وَزَادَ بَعْضُ البغداديين: وَنِيَ.

وَزَادَ ابْنُ مالك: (رَامَ)، قيل: وبمعنى صَارَ: آضَ، وَعَادَ، وَآل، وَرَجَعَ، وَحَارَ، واسْتَحَالَ، وَتَحَوَّلَ، وَارْتَدَّ، وجاء في المثل: وَقَعَدَ.

وَأَلْحَقَ قَوْمٌ منهم: الزمخشري، والجزولي، وابن عصفور، وأبو البقاء: غَدَا

---

(١) تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويُسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها، مثال: كان الفضاءُ مجهولا.

وأخوات (كان) هي: أصبح، أضحى، ظلَّ، أمسى، بات، صار، ليس، ما زال، ما فتئ، ما دام، ما برح.

خبر (كان) كما يأتي خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، يأتي خبر (كان) على ثلاثة أنواع، هي: خبر مفرد، خبر جملة، خبر شبه جملة.

وَرَاحَ؛ بمعنى: صارَ، والفراء: أَسْحَرَ، وَأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ على ذلك شاهدًا.

وقيل: يَدْخُلُ في هذا الباب كُلُّ فِعْلٍ يَجِيء المنصوبُ به بَعْدَ المرفوع لا يُسْتَغْنَى عنه تقول: قام زَيْدٌ كريمًا، وَذَهَبَ زَيْدٌ متحدثًا، وعاشَ الفتى مجاهدًا في قَوْمِهِ، وذهب الكوفيون: إلى أنَّ هذا وهذه إذا أُرِيدَ بهما التقريب، والاسمَ الواقع بَعْدَهُما لا ثاني لَهُ في الوجود، نحو: كَيْفَ أَخَافُ الظلم، وهذا الخليفةُ قادمًا، وَكَيْفَ أخافُ المبرد، وهذه الشمسُ طالعة، أَوْ كان مَعَهُ مُعَبَّرًا به عَنْ جِنْسِهِ، لا عَنْ واحدٍ بعينه؛ نحو: هذا الصيادُ أَشْقَى الناس، وما كانَ من السباع غير مخوف، فهذا الأسدُ مخوفًا، كان ذلك من هذا الباب فَيُعْرِبُون، هذا تقريب، والمرفوعُ به اسمُ التقريب، والمنصوبُ خَبَرُ التقريب، وَأَجَازُوا التعريفَ في الخبر، فَيَقُولُون: وهذا الخليفةُ القادم، وهذه الشمسُ الطالعة، واختلفوا في توسيط خبر التقريب، فَأَجَازَهُ الكسائي ومنعه الفراءُ، وَيَأْتِي الكلامُ في كل فِعْلٍ تَقَدَّمَ إِنْ شاء الله تعالى.

وَتَدْخُل الأفعالُ التي تَثْبُتُ أَنَّها من هذا الباب على المبتدأ الذي لا يلزمُ تَصْدِيرُهُ، واحترازٌ من نحو: أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، ولا يلزم حَذْفُه احتراز من نحو: مَرَرْتُ بزيد العالم، وشبهه، مِمَّا قُطِعَ للرفع من المنعوت، ولا عدم التصرف، احترازٌ من (أَيْمُن) في القسم، وَمثَّل ابْنُ مالك بقوله تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرعد: ٢٩]، وقرئ[1]: (وحُسْنَ) بالنصب، عطفًا على طوبى، أو الابتدائية لنفسه؛ نحو: أَقَلّ رَجُلٍ يَقُول ذلك، وَمثَّل ابْنُ مالك، بقوله: (نَوْلُك أَنْ تَفْعَلَ)، وَلَيْس بتمثيل صحيح، فَقَدْ دَخَلَ على نَوْلُك الناسخ قالوا: (ما كان نَوْلُك أَنْ تَفْعَلَ)، أو مصحوب لفظي، وهو المبتدأ بَعْدَ (لَوْلا)، وبعد (إذا) الفجائية، أو معنوي مثل (ما) التعجبية، وفي نحو: للهِ دَرُّكَ، وَمَا جَرَى مثلا؛ نحو: الكلاب على البقر، وَلا أُخْبِرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ طَلَبِيَّة، وندر، قوله[2]: [الوافر]

---

(١) انظر: البحر المحيط ١٢٤/٧.

(٢) أورده أبو زيد الأنصاري في نوادره لشاعر جاهلي من بني نهشل يقول لامرأته في البيت الذي قبل هذا:

ألا يا أم فارع لا تلــومي ... علي شيء رفعت به سمــاعي

أي: رفعت به ذكري بين الناس وهو الكرم. وأم فارع كأنه ترخيم فارعة وهو من أسماء النساء، وقوله في بيت الشاهد: دلي: أمر من دلت المرأة بمعنى تدللت، ودل مفعول مطلق له.

انظر: النوادر ١٧٦/١، وهمع الهوامع ٤١٦/١.

وكــــوني بالمكـــــارم ذكرينـــــي   وَدِلِّـــــي دَلَّ ماجِـــــدَةٍ صَـــــنَاعِ

ومن المبتدأ الذي لا يَدْخُلُ عَلَيْهِ النواسخ، قولهم: خطيئةُ يَوْمٍ لا أَلْقَاكَ فيه، وخطيئةُ يَوْمٍ لا أَصِيدُ فيه.

قال في " النهاية ": لأنَّه يَتَقَدَّرَ بما يَدْخُلُ عَلَيْه الناسخ؛ إذ المعنى: ما يَومٌ لا أَصِيدُ فيه إلا خَطَأً، وَمَا يَوْمٌ لا أَلْقَاك فيه إلا خَطَأً، وَلَمْ أَرَ هذا النظم في شِعْرٍ عربي، وَلا شِعْرٍ مولد؛ إلا في شِعْر البحتري[1]، قال: [الوافر]

خَطِيئَـــةُ لَيْلَـــةٍ تَمْـــضِي وَلَمَّـــا   يُـــوَرِّقْنِي خَيَـــالٌ مِـــنْ سُـــعَاد

أَرَادَ مَا لَيْلَة لا يُؤَرِّقْنِي فِيهَا خيالُ سُعَاد إِلا خطَأً، وهذا شيْء ذَكَرَهُ أَبُو علي كتاب الشعر، انتهى.

ومن ذلك المبتدأ الذي دَخَلَتْ عليه لامُ المبتدأ؛ نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَسْبُك من قولهم: (حَسْبُك يَنَم الناس) وَيُسَمَّى المرفوعُ بعد هذه الأفعال اسمًا، وفاعلا، والمنصوبُ خبرًا، ومفعولا، والظاهرُ من كلام سيبويه أَنّه لا يكونُ لها إلا خَبَرٌ واحدٌ؛ وهو نص ابن درستويه، وقيل: يَجُوزُ تَعَدُّده، وهو مبني على جواز تَعَدُّد خبر المبتدأ، والمنع أقوى؛ لأنَّها شُبِّهَتْ بِضَرَبَ.

وَتَخْتَصُّ (دام)، والمنفي (بما) بَعَدِم دخولها على مبتدأ ذي خَبَرٍ مفرد طلبي؛ نحو: أَيْنَ، وَكَيْفَ، وَمَتَى، لا تَقُول: لا أَصْحَبُكَ أَيْنَ مَا دَامَ زَيْدٌ، وَلا أَيْنَ مَا كان زَيْدٌ، ولا متى ما صار القتالُ، وَلا أَيْنَ مَا زال زَيْدٌ، ولا كَيْفَ مَا أَصْبَحَ زَيْدٌ، ويجوزُ: أَيْنَ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ، وَأَيْنَ كَانَ زَيْدٌ، وَمَتَى لَمْ يَصِر القتال، وَأَيْنَ لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، ولا يجوز أَيْنَ لَيْسَ زَيْدٌ، خلافًا للأستاذ أبي عليّ، وفي " النهاية ": لا يجوز أَيْنَ ما زَالَ زيدٌ عند البصريين؛ لأنَّ خَبَرَ ما زال لا يَتَقَدّم عَلَيْهَا، وَأَجَازَهُ الكوفيون، وذكر الحسين بن موسى الدينوري، وهو صاحب كتاب " ثمار الصناعة " أَنَّ قَوْمًا أجازوا: كان زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ، وكذلك إِنَّ وَظَنَنْتُ.

قال: هو باطل.

وَسُمِّيَتْ هذه الأفعال نواقص؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها، وَقِيل: سُمِّيَتْ

---

(١) انظر: الديوان ١/١٣٠.

بذلك؛ لأَنَّها لا تَدُلُّ على الحدث، وكونها لا تَدُلُّ على الحدث فلا تَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ، ولا مجرور، وهو مذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والأستاذ أبو علي، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

والمشهور، والمتصور؛ أَنَّها تَدُلُّ على الحدث والزمان، وَأَنَّ الحدثَ مسندٌ إلى الجملة، وهل تَنْصِبُهُ، فتقول: كان زَيْدٌ قائمًا كونًا أَجَازَهُ بَعْضُهم، وبه قال السيرافي: وَمَنَعَهُ الجمهور، وَذَهَبَ ابْنُ خروف إلى أَنَّها مشتقة من مصادر لَم يُلْفَظْ بها، والصحيح أَنَّ لَهَا مصادر، وَقَدْ أَعملتها العربُ إعمال أفعالها، قالوا: كَوْنُك مطيعًا مع الفقر خَيْرٌ مِنْ كَوْنِكَ عاصيًا مع الغنى، وقال الشاعر[1]: [الطويل]

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ

وحكى أبو زيد مَصْدَر فَتِئَ مستعملا، وحكى غَيْرُهُ: ظَلَلْتُ أَفْعَلُ كذا ظَلُولا، وَبِتُّ أَفْعَلُ كذا بَيْتُوتَةً، واخْتَلَفُوا هَلْ تَعْمَلُ في الظرف، والمجرور والحال، فقيل: لا تَعْمَلُ، وقيل: تَعْمَلُ، وينبغي أَنْ يكونَ هذا الخلاف مرتبًا على دلالتها على الحدث أَوْ لا تَدُلُّ عَلَيْه.

فصل

كَانَ وَزْنُها: فَعَل

بفتح العين، خلافًا للكسائي، فيما نَقَلَ عَنْهُ أبو غانم المظفر بن أحمد أَنَّ وَزْنَها فَعُل بضم العين، وتكون ناقصة ومنها التي يُضْمَرُ فِيها ضميرُ الشأن، خِلافًا لأبي القاسم ابن الأبرش؛ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهَا قِسْمٌ بِرَأْسِها، وَخِلافًا لمحمد بن مسعود بن

---

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله وبالبحث لم أعثر على قائله.

الشرح: "بذل" البذل. بالباء الموحدة والذال المعجمة وهو الطاء "ساد" من السيادة وهي الرفعة وعظم الشأن "إياه" الضمير فيه يرجع إلى الفتى.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل.

الشاهد: في "كونك إياه" حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر. وفيه دلالة أيضا على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال. وهذا البيت رد على من زعم أن الكون مصدر لكان التامة.

انظر: ابن الناظم ص٥٥، وابن هشام ١/ ١٦٧، وابن عقيل ١/ ١٥٥، والأشموني ١/ ١١٢.

الغزني من نُحاة غزنة؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ في كتابه " البديع "، أَنَّها من قسم التامة، وَلَيْسَتْ نَاقصَة، وَأَبْطَلَ في ذلك الكتاب على زَعْمِهِ أَنَّها مِنْ قسم الناقصة، وتامة بمعنى: ثَبَتَ، وثبوتُ كُلّ شيء بحسبه فمنه بمعنى الأزلية: كانَ الله ولا شيء معَهَ، وبمعنى حَدَث(١): [الوافر]

إِذَا كَانَ الشّتاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءِ

وبمعنى حَضَرَ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وبمعنى وقع: ما شَاء الله كان، قيل: وبمعنى أقام نحو قوله(٢): [البسيط]

كَانُوا وَكُنَّا فَمَا نَدرِي عَلَى مهَل أَنَحْنُ فِيمَا لَبِثْنَا أَمْ هُمْ عَجَلُ

ومتعدية بمعنى، كَفَلَ: كنت الصبيَّ؛ أي: كَفَلْتُه، ومصدر هذه: كِيَانة، وكنت الصوفَ؛ أي: غَزَلْتُه، أَضْحَى تامة؛ بمعنى: دَخَلَ في الضحى، قال(٣): [الطويل]

وَمَنْ فَعَلاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا السَّنَةُ الشهباءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

وبمعنى: أَقَامَ في الضحى، وَأَمْسَى، وَأَصْبَح تامان دَخَلَ في المساء وفي الصباح، قال تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وبمعنى الإقامة في المساء والصباح قال(٤): [البسيط]

حَتَّى إِذَا الْهَيْقُ أَمْسَى شامَ أَفْرُخَه وَهُنَّ لا مُؤْيِسٌ نَأْيًا وَلا كَثَبُ

أي: دَخَلَ في المساء، أَوْ أَقَامَ في المساء، وقالوا: إِذَا سَمِعْتَ بِسُرَى الْقَيْنِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُصَبِّحٌ؛ أي: مقيمٌ في الصباح.

---

(١) هو للرّبيع بن ضَبُعُ الفزاريّ.
والشّاهد فيه: (إذا كان الشّتاء) حيث جاءت (كان) تامّة بمعنى (حَدَثَ).
انظر: الجمل ٤٩، والأزهيّة ١٨٤، وأسرار العربيّة ١٣٥، وشرح التّسهيل ٣٤٢/١، والبسيط ٧٣٩/٢، واللّسان (كون) ٣٦٥/١٣، وشرح شذور الذّهب ٣٣٢، والهمع ٨٢/٢، والخزانة ٣٨١/٧، والدّرر ٦٠/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٠٢/٤.

(٣) انظر: المفصل ٣٥٢/١، وهمع الهوامع ٤٢٥/١.

(٤) البيت لذي الرمة، وانظر: الديوان ١٢/١.

(ظل): تامة خلافًا للمهاباذي، وأبي محمد بن عبد العزيز بن زيدان، وأبي الحكم بن رختاط، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّها لا تكونُ إلا ناقصة؛ بمعنى: طال، وبمعنى: أقامَ نهارًا، و(باتَ): لازمة؛ أي: نزل ليلا، وبمعنى: أقام ليلا، ومتعدية، قالوا: بات القوم: نَزَلَ بِهم ليلا، وهي متعدية بصيغة اللازمة، وإذا كانت هذه الخمسة نواقص دَلَّتْ عَلَى اتِّصَاف الاسم بذلك الخبر في الأوقات التي تَدُلُّ عَلَيْهَا صيغها، فإذا قلت: أَصْبَحَ زيدٌ عالمًا؛ فمعناه: اتصافه بالعلم في وقت الصباح، وتأتي هذه، وكان بمعنى: صَارَ، وهي نواقص، قال تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا﴾ [الواقعة: ٥-٦]؛ أي: صارت، وقال(١): [البسيط]

أَضْحَي يُمَزِّقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي ... أَبَعْدَ سِتِّين عِنْدِي يَبْتَغِي الأدَبَا

أي: صار، وقال تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ أي: صرتم، وقال(٢): [البسيط]

أَمْسَتْ خَلاء وَأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيْهَا الذي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

(أي: صارت) وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]؛ أي: صَارَتْ، خِلافًا لِلُكْذَة الأصفهاني، والمهاباذي، وقبلهما السيرافي؛ فإنهم زعموا: أَنَّها لا تكونُ بمعنى صار، وإنما تُسْتَعْمَلُ ناقصة؛ لاتصاف الموصوف بالصفة نهارًا.

وقال أبو بكر: هو مشتق من الظِّلِ، وإنما تستعمل في الوقت الذي للشمس فيه ظِلٌّ، وهو مِنْ طلوع الشمس إلى غُرُوبها.

وقال هشام: هو بَيْنَ الصباح والمساء.

زعم لكذة الأصفهاني: أَنَّ الظلول يُخَصُّ به يَوْمٌ واحد، فلا يقال: ظَلَّ فلانٌ عُمْرَه سَفِيهًا، وهو خطأ، وَزَعَمَ الزمخشري: أَنَّ باتَ تَأْتِي بمعنى صَارَ.

قال ابن مالك: (وَلَيْسَ بصحيح)، (صار) متعدية بمعنى: ضَمّ، أَوْ قَطَعَ، قال تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وبمعنى: انْتَقَلَ، فَيَتَعَدّى بإلى، قال تعالى:

(١) انظر: شرح قطر الندى ١/١٣٥.

(٢) من قصيدة طويلة للنابغة الذبياني مدح فيها النعمان بن المنذر، واعتذر عما بلغه.
انظر: الديوان ١/٢١٧، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٧، وشرح التسهيل ١/ ٥٦.

﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، وناقصة تَدُلُّ على زمانِ الوجودِ دُونَ زمان الماضي، وتكون الصيرورةُ تارةً في الذات؛ نحو: صار الطعامُ عذرة، أَوْ في العرض؛ نحو: صارَ الفقيرُ غنيًا، ولا تستعملُ زائدًة خلافًا لِقَوْم.

(ليس): زَعَمَ الكوفيون أَنَّها تكونُ عاطفةً في المفردات، تَقُول: قام القومُ لَيْسَ زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ القومَ لَيْسَ زَيدًا، وَمَرَرْتُ بالقوم لَيْسَ زَيْدٍ، ولا يجوزُ هذا عند البصريين، وإذا دخلت إلا في خبرها، فلا تَعْمَلُ ألبتة في لغة تميم، وتعمل في لغة الحجاز كحالها إذا لَمْ تَدْخُلْ (إلا)، وبناء الاسم هاهنا شاذٌ كبنائه مع (ما) قال الشاعر[(١)]: [البسيط]

قَدْ سَوَّأَ النَّاسُ بابًا لَيْسَ بَأْسَ بِهِ وَأَصْبَحَ الدَّهْرُ ذُو الْعِرْنَيْنِ قَدْ جُدِعَا

و(لَيْسَ) عند بعضهم للنفي مطلقًا، وذهب المبردُ، وابنُ السَّرَّاج، وابنُ درستويه، والصيمري إلى أنها قد تنفي في الاستقبال، ومنعه الزمخشري، فقال: ولا تقول: ليس زيد قائمًا غدًا.

وفي " الغرة ": وقد منعوا من قولهم: لَيْسَ زَيْدٌ قد ذَهَبَ، ولا قَدْ يَذْهَبُ لتضاد الحكم بين قد، وليس، وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح.

(دام) تامة؛ بمعنى: سَكَن. ومنه: " لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ الدائِمِ "[(٢)]. وبمعنى: بَقِيَ، تقول: دام مُلْكُ فلان، وناقصة، فمذهب الفراء: أَنَّها لا تتصرف فلا تستعملُ إلا بلفظ الماضي، وكذا قال ابن الدهان، وكثير من المتأخرين، ولا يعرفُ ذلك البصريون.

و(ما) الظرفية تُوصَلُ بالماضي وبالمضارع.

(زال): تامة متعدية، زالُ الشيءُ من الشيء مازَهُ منه، ولازمه بمعنى: ذَهَبَ، ومضارعها يَزُول وناقصة، ومضارعها المشهور، يَزَال، فوزنُ (زَال): فَعِل، بكسر

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ٧١/١، والمحكم ٣٠٦/١.

(٢) أخرجه البخاري (٩٤/١، رقم ٢٣٦)، ومسلم (٢٣٥/١، رقم ٢٨٢)، وأبو داود (١٨/١، رقم ٦٩)، والنسائي (٤٩/١، رقم ٥٨)، وابن خزيمة (٥٠/١، رقم ٩٤)، وابن حبان (٦١/٤، رقم ١٢٥٧). وأخرجه أيضًا : الشافعي (١٦٥/١).

العين، وحكى فيها يَزِيل، فوزنها: فَعَل، بفتح العين، فهي والتامة مختلفان في المادة: تلك مركبة من زَوَل، وهذه من زَيَل.

وزعم الفراء: أَنَّ النَّاقصة مُغَيَّرَة من التامة، بنوها على فَعِل بكسر العين، بعد أَنْ كانت مفتوحة فرقًا بين التمام والنقصان، فعينها واو، وأجاز ابْنُ خروف: أَنْ تكونَ الناقصة من زَالَهُ يَزِيله إذا مازَهُ عنه، وأجاز أبو علي في (زال) هذه التي مضارعها يزال: أَنْ تكونَ تامة قياسًا، ولا يحفظ ذلك.

(انفكَّ) تامة بمعنى: انْفَصَل، وَخَلُص؛ وهو مطاوع لِفَكّ، تقول: فَكَّ الخاتم وغيره: فَصَلَه، وَفَكّ الأسير: خَلَّصَهُ وهما متقاربان، وناقصة؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

كَمَا لَقِيَتْ ذَاتُ الصَّفَا مِنْ حَلِيفِها وَمَا انْفَكَّتِ الأَمْثَالُ فِي النَّاسِ سَائِرَهْ

(برح): تامة لازمة؛ بمعنى: ذَهَبَ، أَوْ ظَهَر، وَمِنْهُ: بَرِح الخفاءُ، فُسِّرَ بِذَهَبَ وَبظَهَر.

(فَتِئَ)، ويقالُ: فَتَأَ وَأَفْتَأَ ذَكَرَ ثلاثتها أبو زيد، وفي " المحكم ": فَتَأَ، وَفَتُؤَ، وَمَا أَفْتَأْت تميمية؛ أي: مَا بَرِحْت، وذكر الصاغاني في (فَتُؤَ): يَفْتُؤُ على وزن ظَرُفَ لغةً فِي فَتَأَ.

وذكر ابن مالك: أَنَّ فَتِئَ وَفَتَأَ، وَأَفْتَأَ نواقص، ثُمَّ ذَكَر أَنَّ فَتَأَ التي على وزن فَعَل بفتح العين تكون بمعنى: سَكن، أَوْ أَطْفَأَ، وَأَمَّا فَتِئَ بكسر التاء؛ فلا أعلمُ أحدًا ذَكَرَ أَنَّها تامة إلا الصاغاني؛ فَإِنّه ذَكَر أَنّه في " نوادر الإعراب " فَتِئْتُ عن الأَمْرِ فَتْأً؛ أَيْ نَسِيتُه، فتكون على هذا تامة، وهذه الأربعة شَرْطُ كونها نواقص أَنْ تكونَ منفية بثابت النفي، فالنفي يكون بِحَرْفِهِ؛ نحو: ما زال زَيْدٌ محسنًا، وبـ (ليس)؛ نحو: قولك: لَسْتُ تَنْفَكُّ سعيدًا، وبغير نحو قوله[2]: [المديد]

غَيْــرُ مُنْفَــكٍّ أَسِــيرَ هَــوًى كُــلُّ وَانٍ لَــيْسَ يَعْتَبِــرُ

وَبِقَلَّما: قَلَّمَا يَزَال زَيْدٌ يَذْكُرك؛ معناه مَا يَزَالُ، وما يَقَعُ بَعْدَ أَبِيتُ؛ نحو: أَبِيتُ أَزالُ مستغفرًا الله؛ بمعنى: لا أزالُ.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، وانظر: الديوان ١/٤٦.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٤١٠.

وقول العرب: لا ينشأُ أَحَدٌ ببلد، فَيَزَالُ يَذْكُرُه: معناه: إذا نَشَأَ أحدٌ بِبَلَدٍ لَمْ يَزَلْ يَذْكُرُهُ، وما (يَعْتَرِينا) أَحَدٌ فَنزالُ نُعِيْنُهُ ذَكَرَ هذا كُلّه الفراء.

واحترزنا بقولنا بثابت النفي من نحو: ما يدخل على النفي من همزة التقرير؛ نحو: أَلَسْتَ تَزَالُ تَفْعَلُ، وَأَلَم تَزَلْ تَفْعَلُ؛ فَإِنّه لا يجوز؛ فَإِنْ أَرَدْتَ مُجَرَّدَ الاستفهام عن النفي جاز، وأداة النفي مذكورة غالبًا، وينقاسُ الحذفُ في المضارع، جواب القسم، والحرف لا، وشذ في الماضي جواب القسم؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

لَعَمْـرُ أَبِـي دَهْمَـاء زَالَـتْ عَزِيـزَةً   عَلَـى قَوْمِهـا مَـا فَتَّـل الزَّنْـدُ قَـادِحُ

أي: لا زَالَتْ، وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَ حرف النفي والفعل؛ نحو[2]: [المنسرح]

وَلا أَرَاهَـــا تَـــزَالُ ظالمـــةً   تُحْـــدِثُ لِـــي قُرْحَـــةً وَتَنْكَؤُهـــا

وقوله: (فَلا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً): وقال الفراء: يجوز أن يُقَدَّم نفيُ زال على ظن وأخواتها، فتقول: لا أَظُنُّكَ تَزَالُ تَقُولُ ذلك، انتهى. والنهي والدعاء، كالنفي؛ نحو: لا يَزَالُ زَيْدٌ محسنًا، و[3]: [الطويل]

أَلا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى   وَلا زَالَ مُـنْهَلاً بِجَرْعَائِـكِ الْقَطْـرُ

وَمَنْ أَلْحَق وَنَى وَرَامَ بهذه الأربعة، كان حُكْمُها عنده حكمها، ومضارع (وَنَى): يني، وتكونُ تامة بمعنى فَتَر، وَرَامَ بمعنى: حَاوَلَ، ومضارعها: يَرُوم، وبمعنى:

---

(١) انظر: الخزانة ٢٤٢/٩، وهمع الهوامع ٤١١/١.

(٢) انظر: الكامل ١٧٣/١، والخزانة ٢٤٠/٩، وهمع الهوامع ٤١٢/١.

(٣) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة، وهو من قصيدة رائية من الطويل.

الشرح: "البلى" من بلي الثوب يبلى -على وزن رضي يرضى- أي خلق ورث، "منهلا" منسكبا منصبا، "جرعائك": الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئا، "القطر" الماء، وهو اسم جنس جمعي لقطرة.

المعنى: حفظك الله يا دار محبوبتي -على ما فيك من قدم- من الفناء والزوال، ووقاك صروف الدهر التي تقضي على آثارك، ولا زال الغيث يجودك حتى يبقى رحابك رطبا مخضلا، لتدوم ذكرى الأحباب.

الشاهد: في "ولا زال" حيث أجرى "زال" مجرى "كان" في رفعها الاسم ونصب الخبر لتقدم "لا" الدعائية عليها.

انظر: ابن الناظم ص٤٥، وابن هشام ١/ ١٦٥، وابن عقيل ١/ ١٥٢، والأشموني ١/ ١١٠.

تَحَوَّل، ومضارعها: يَرِيم كمضارع الناقصة المرادفة لِصَارَ، وهذه التي شُرِطَ فيها النفي والنهي، والدعاء، بلفظٍ لا يَدُلُّ على ملازمة الصفة للموصوف؛ مُذْ كانَ قابلا لها على حسب ما قبلها؛ فإن كانَ الموصوفُ قبلها متصلة الزمان دَامَتْ لَهُ كذلك؛ نحو: ما زال زَيْدٌ عالِمًا، وإنْ كانَ قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك؛ نحو: ما زال زَيْدٌ يُعْطِي الدنانير.

ولا خلافَ في أَنَّ معاني هذه الأفعال الأربعة متفقة إلا ما ذكرهُ أَبُو علي عن بعض أهل النظر؛ أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ زَالَ، وَبَرِحَ بِأَنَّ بَرِحَ لا تُسْتَعْمَلُ إلا أَنْ يرادَ بها الْبَرَاحَ من المكان، فَيُذْكَرُ المكان، أو يحذف للدلالة.

قال أبو علي: وهذا لا يصحُّ، وهذه الأفعال الأربعة لما كان معناها الإيجاب، لا حقيقة النفي، كانوا لا يجيزون النصبَ بعد الفاء في المضارع في الجواب، لا يقولون: ما زال زيدٌ زائِرَك، فيكرمك، واختلفوا في تلقي القسم بها، والصحيح جوازه، وَمَنْ مَنَعَ جَعَلَ مَا تَلْقِي به فعلا تامًّا، لا ناقصًا والمنصوب بعده حال.

وَأَمَّا (آضَ) و (عَادَ) فَعَدَّهما ابن مالك من أخوات كان الناقصة، وهما بمعنى صار، وكذا قال الأعلم في (عَادَ)، وأنشد شاهدًا على ذلك[1]: [الرجز]

وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

وقال آخر[2]: [الطويل]

تُعِدْ فِيكُم جَزْرَ الْجَزُورِ رِماحُنا ... وَيَرْجِعْنَ بِالأَكْبَادِ مُنْكَسِراتِ

ومن النحويين مَنْ لا يلحقهما بصار؛ إذ هما يتعديان بإلى، ويجعل المنصوبَ بعدهما حالا، وأنشد ابن مالك على آلَ[3]: [الرمل]

ثُمَّ آلَتْ لا تُكَلِّمُنا ... كُلُّ حَيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَا

أَيْ صَارَتْ: ويحتمل أَنْ تكونَ آلتْ؛ بمعنى: حَلَفَتْ، وعلى رَجَع[4]: [البسيط]

(١) انظر: خزانة الأدب ٤٣٣/٨، وأساس البلاغة ٤٤٨/١.

(٢) انظر: ديوان الحماسة ٣١٤/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤١٣/١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١١٨/٤.

قَدْ يَرْجِعُ المرءُ بَعْدَ الْمَقْتِ ذَا مِقَةٍ ... بِـالْحِلْم فَـادْرَأْ بِـهِ بَغْـضَاءَ ذِي إِحَـنِ

وعلى حار[1]: [الطويل]

وَمَـا الْمَـرْءُ إِلا كَالـشِّهَابِ وَضَـوْئِه ... يَحُـورُ رَمَـادًا بَعْـدَ إِذْ هُـوَ سَـاطِعُ

وعلى اسْتحَالَ[2]: [الكامل]

إِنَّ الْعَـــدَاوَةَ تَـــسْتَحِيلُ مَـــوَدَّةً ... بِتَـــدَارُكِ الْهَفَـــوَاتِ بِالْحَـــسَنَاتِ

وعلى تَحَوَّلَ[3]: [الطويل]

وَبُـدِّلْتُ قَرْحًـا دَامِيًـا بَعْـدَ صِـحَّةٍ ... لَعَـــلَّ مَنَايَانَـــا تَحَـــوَّلْنَ أَبْؤُسَـــا

وذَكَرَ في ارْتَدَّ قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، وجاء في المثل قولهم: (ما جاءَتْ حاجَتَك)، يروى بنصب التاء، ففي جاءت ضميرٌ يَعُود على (ما) على معناها، وهو اسْمُ جاءت؛ أَي: أَيَّةُ حاجةٍ صارَتْ حَاجَتَكَ.

و(حَاجَتَكَ): الخبر، وَيُرْوَى بضم التاء على أَنَّها اسمُ جاءَتْ، وما جاءَت في موضع الخبر: (أَيْ أَيَّةُ حاجةٍ صارت حاجَتُك)، ويقتصرُ بها على هذا المثل، وَطَرَدَ بَعْضُهم استعمالها لقوة الشبه بينها وبين صَارَ، فجعل مِنْ ذلك: جاء البُرُّ قفيزين، وصاعَيْنِ، والصحيح نَصْبُ ذلك على الحال، وَقَعَدَ في قولهم: (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ)، ويروى: (أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتَ كَأَنّها حَرْبَةٌ)؛ أي: صارَتْ.

وحكى الكسائي: (قَعَدَ لا يُسْأَلُ حاجَةً إِلا قَضَاهَا) بمعنى: صَارَ، وَيُقْتَصَرُ فِي (قَعَدَ) بمعنى: صَارَ، على مَوْرِدِ السماع وذهب الفراء إلى أَنّه يَطَّرِدُ، وَجَعَلَ (قَعَدَ) بمعنى: صار، وعلى ذلك خَرَّجَ الزمخشري، قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولا﴾ [الإسراء: ٢٢]؛ أي: فَتَصِير، وَأَمَّا (غدا وراح)؛ فالصحيح أَنَّهما لَيْسَا من أفعال هذا الباب، وقال ابن عصفور: إذا استعملا تامين، قلت: غَدَا زَيْدٌ، وراح بكرٌ، أي: دخلا في الغُدُو والرواح، أَوْ مَشَيَا في الغدو والرواح، وإذا استعملا ناقصين، جاز أن يكونَ

(١) قاله لبيد بن ربيعة، انظر: الديوان ١/ ٨٨. من قصيدته في رثاء أخيه أربد.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٤١٤.

(٣) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/٣٩.

فيهما ضمير الشأن، وَأَنْ لا يَكون َ، وَدلا على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشْتُقا منه، وَقَدْ يكونان بمعنى: صار، انتهى. ويحتاجُ تقدير كونهما ناقصين إلى سماعٍ من العرب، والله أعلم.

فصل
الجملة الْمُصَدَّرة بماضٍ لا تقع خَبَرًا لصارَ

ولا مَا كَانَ بمعناها، ولا لدامَ، وَلا لِزالَ، وأخواتها، وهذا باتفاقٍ لا تقول صار زيدٌ عَلِمَ، وتقع خبرًا لليس باتفاق، وتقييدُ ابنِ مالكٍ ذلك بكونِ اسمها ضميرَ الشأن ليسَ بصحيحٍ، ولباقي الأفْعَالِ الْمُتَّفَقِ على اطِّرَادِهَا نواقص من غيرِ اشتراط (قد) لا ظاهرةً، ولا مقدرةً، خلافًا للْكُوفِيِّينَ وَقَدْ كَثُرَ السَّمَاعُ بغيرِ (قد) نظمًا وَنثرًا في القرآنِ، وَغيرِه قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١٥]، وقالت العرب: (أصبحتُ نظرت إلى ذاتِ التَّنَانِير).

وقال(١): [الوافر]

فَأَمْسَى مُقْفِرًا لا حَيَّ فِيهِ ... وَقَدْ كَانُوا فَأَمْسَى الحيُّ سَارُوا

وقال(٢): [الرمل]

ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ ... وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالا بَعْدَ حَالِ

وتوسيطُ: أخبار هذه الأفعال واجبٌ، وممتنعٌ، وجائزٌ.

فالواجبُ: ما قُصِدَ فيه حصرُ الاسم خلافًا لأَبِي الْحَسَنِ؛ فَإِنَّهُ يُجِيزُ: لَيْسَ إلا زَيْدٌ قَائِمًا، وَمَا كَانَ إلا زَيْدٌ قَائِمًا، وَإِنْ كَانَ الأحسن تَأَخُّرُ الاسم؛ نحو قَوْله تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إلا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥] وَكَوْنُهُ فِيهِ ضَمِيرٌ يعودُ على الخبر؛ نحو: كان أَخَاكَ ابْنُهُ تُرِيدُ، كَانَ ابْنُ أَخِيكَ أَخَاكَ، أو مُشَبَّهًا له أو سُمِّي في الخبر؛ نحو: كَان في الدَّارِ سَاكِنُهَا، وَكَوْنُ الْخَبَرِ ضميرًا متصلا؛ نحو: كَأَنَّكَ زَيْدٌ، وَكَوْنُ الخبرِ ظَرْفًا أو مجرورًا مُسَوِّغًا لجواز الابتداء بالنكرة؛ نحو: كان في الدار رجلٌ، وكان عندَك امرأةٌ، والممتنعُ ما قُصِدَ فيه حصرُ الخبرِ؛ نحو: ما كَانَ زَيدٌ إلا قَائِمًا، أو

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١١٢/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤١٧/١.

عَرَضَ لَبْسٌ؛ نحو: كَانَ قبلك مولاك، كذا قال ابنُ عصفورٍ، وَتَقَدَّمَ في نقلِ ابنِ الحاجِ: أنَّ هذا اللبسَ لا يُلْتَفَتُ إليه.

وقد أجاز الزجاج في قولِهِ تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ائْتُوا﴾ [الجاثية:٢٥] أنَّهُ جائزٌ أَنْ يكونَ (تلك) الاسم، و(دعواهم) الخبر والعكسُ، وقال: لا خلافَ في ذلك بين النحويين، انتهى.

أو يكونُ الخبرُ مما يجبُ تقديمه؛ نحو: متى كانَ القتالُ، وذلك؛ لأن امتناع التَّوَسُّطِ إنما يكونُ بسببِ وجوبِ التَّقَدُّمِ، وبسببِ وجوبِ التَّأَخُّرِ والجائزُ؛ نحو: كان قائمًا زيدٌ، هذا مذهبُ البصريين، وسواء أكانَ مشتقًا أم جامدًا، وإذا كان المشتقُ مِمَّا يَتَحَمَّلُ الضميرَ تَحَمَّلَهُ وهو خبرٌ، ولا يجيز الكوفيونَ هذا، بل أَجَازَ الْكِسَائِيُّ: كان قائمًا زيدٌ، على أنَّ في (كان) ضميرَ الشأن، و(قائمًا) خبرُ (كان) و(زيد) مرفوع بقائم، ولا يُثَنَّى قائمٌ، ولا يجمعُ لِرَفْعِه الظَّاهِرَ.

وأجاز الفراءُ ذلك، على أَنّه يَكُون (قائمًا) خبرَ (كان) و(زيدٌ) مرفوعٌ بكان، وبقائمٍ، ولا يثنى عندَه ولا يجمعُ.

وأجاز هِشَامُ: كان قائمًا الزيدانِ، والزيدونَ على أن تجعلَ قائمًا خبرًا مقدمًا، والزيدان، والزيدون اسمًا، ولا يجيز ذلك البصريون إلا مع تثنيةِ الخبرِ وجمعِهِ.

وأما توسيطُ خبرِ ليس، فثابت من كلامِ العربِ، فلا التفَاتَ لمن مَنَعَ ذلك، وأما خبرُ (ما دام) فكذلك، ووهم ابن معط في منع توسيط خبر ما دام، وَدَعْوَى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك: الإجماع على جواز توسيط خَبَر (لَيْسَ) ليست بصحيحة، بَلْ ذَكَرَ الخلافَ فيها ابن درستويه تشبيهًا (بما).

وتقديمُ الأخبار أيضًا واجب، وممتنع، وجائز.

فالواجب: أَنْ يكونَ لازم الصدر، كَأَنْ يكون اسم استفهام؛ نحو: أَيْنَ كان زيدٌ، والممتنع هو: ما وجب توسيطه، أو تأخيره.

والجائِزُ؛ نحو: قائمًا كان زَيْدٌ؛ ففي قائم عند البصريين ضميرٌ يعود على زيد، وأجاز الكسائي ذلك على الوجه، الذي أجازه في كان قائمًا زيدٌ، وأجاز ذلك الفراء كحاله إذا تَوَسَّط؛ إلا أنه يُثَنَّى قَائِمًا وَيَجْمَعُهُ، وأجاز البصريون، والكسائي تقديم الخبر في نحو: كُنْتَ حسنًا وَجْهُك، فتقول: حسنًا وَجْهُك كُنْتَ، ومنعه الفراء إلا أَنْ

يَجعلَ مكان الكاف الهاء، فتقول: حسنًا وَجْهُهُ كُنْتَ، وَيُحْتَاجُ في جواز تقديم خبر كان إلى صار عَلَيْها في نحو: قائمًا كان زَيْدٌ إلى سماعٍ من العرب، وَلَمْ نجدهم ذكروا سماعًا في ذلك إلا ما يَدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُم مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ٩٤]، وقد قيل: إنّ كُنْتُم تامة.

واتَّفقوا على أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الخبر على (ما) إذا كان غَيْرَ لازمٍ؛ نحو: ما كان وأخواتها، وعلى (ما دام)، وأمَّا (زال) وأخواتها، فإذا دَخَلَ عليها (ما)، فمذهب الجمهور أَنَّهُ لا يجوز أَنْ يَتَقَدَّمَ على (ما)، وَإِنْ دَخَلَ غَيْرُها من حروف النفي جاز، وذهب الفراء إلى المنع مطلقًا بأيّ حَرْفٍ كان النفي، وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقًا نُفِيَ بـ (ما) أو بغيرها، وَرُوِيَ عن الكسائي والأخفش، وقيل: وعن الكوفيين غير الفراء، وَقَالَ به النحاس، واختاره ابنُ خروف، وفي النقد لابن الحاج، وَأَمَّا (ما زَال)، وأخواتها فَقَدْ نَصّ النحاس في " الكافي ": أَنّ تقديمَ خبر (ما زال) عليها جيد بالغ عند البصريين، وحكاه ابْنُ خروف عن البصريين، والكسائي، وقال: خالف الفراء في ذلك، وَنَصَّ دريود على أَنَّهُ لا يجوز تقديمُ خبرها مع لم، ولن، وليس ذلك بمرضي، انتهى.

فَلَوْ تَوَسَّط الخبر بين (ما) و(زال)؛ نحو: ما عالمًا زال زَيْدٌ، فالأكثرون على الجواز، وَمَنَعَ ذلك بعضهم، وأما توسيطه بين (ما) و(دام)؛ نحو قولك: ما طالعةً دامت الشمسُ، فَنَصّ صاحب " الإفصاح "، وبدر الدين بن مالك: على أنه لا يجوز، والقياس يقتضي الجواز قياسًا على ما أجازوا من قولك: عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ تَضْرِبُ؛ إلا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ دَامَ لا يتصرف فيتجه المنع.

وأما تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب جمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأبو علي في " الحلبيات "، وابن عبد الوارث، والجرجاني، والسهيلي، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز.

وذهب قدماء البصريين، والفراء، وأبو عليّ في " المشهور "، وابن برهان، والزمخشري، والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور.

ورُوي أيضًا عن السيرافي، واختلف في ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز، والمنع إليه.

وقال ابن جني في " الخصائص " عن المبرد خالف في ذلك البصريين، والكوفيين، انتهى.

وإذا كان الخبرُ جملةً، فمنهم مَنْ مَنَعَ التقديم، والتوسيط مطلقًا كانت فعلية، أو اسمية رافعة ضمير الاسم، أو غير رافعة؛ نحو: كان زَيْدٌ مَرّ به عمرو، وكان زَيْدٌ يقومُ، وكان زَيْدٌ أَبُوه قائمٌ، وَمِنْهُم مَنْ أَجَازَ، قال ابن السراج: والقياس الجواز؛ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ، ومنهم مَنْ منع؛ إِنْ كَانَ الفعلُ رَفَعَ ضمير الاسم، وأجاز في غير ذلك، وفي " الغرة ": الكوفي لا يُجيز أبوه قائم كان زَيْدٌ، ولا كان أَبُوه قائم زيد، ولا يَتَقَدَّمُ على كان فعل ماض ولا مستقبل، وفي " النهاية ": لا يجيزُ الكوفيون كان أَبُوه قائِم زيد، ولا أبوه قائم كان زَيْدٌ؛ لأَنَّ تقديمَ المضمر على الظاهر غير جائز، والبصريون يُجيزون ذلك، ولم يعثروا في ذلك على نَصٍّ عربي، ولكن أجازُوه مِنْ طَرِيق الْقِياس، وَإِنْ لَمْ يرد به السماع؛ لأن المضمرَ في نية تأخير، وَإِنْ تَقَدَّم، انتهى.

وهذه التراكيب التي تتصور في نحو: كان زَيْدٌ آكلا طعامَكَ، ملخصة من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير: كان آكلا طعامك زَيْدٌ، آكلا طعامك كان زيدٌ، كان زيدٌ طعامك آكلا، طعامك كان زيدٌ آكلا، طعامك كان آكلا زيدٌ، كان آكلا زيدٌ طعامَك، زَيْدٌ كان آكلا طعامَك، زَيْدٌ آكلا طعامك كان، كُلُّ هذا جائز مِنْ كُلّ قَوْلٍ، كان طعامَكَ آكلا زَيْدٌ، كان طعامك زَيْدٌ آكلا، جائزتان من نقل الكوفيين، وخطأ من قول البصريين، آكلا كان زَيْدٌ طعامك، زيدٌ آكلا كان طعامك، آكلا زيدٌ كان طعامك؛ الثلاث جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي، طعامَكَ آكلا كان زيدٌ، زَيْدٌ طعامَكَ آكلا كان، طعامَكَ آكلا زَيْدٌ كان، كل هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء، طعامك زَيْدٌ آكلا كان جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين، آكلا كان طعامَك زَيْدٌ، خطأ من كل قول انتهت تراكيب ابن شقير، وفيها كان طعامَكَ آكلا زيدٌ، وَأَنَّها خَطأٌ من قول البصريين، وَقَدْ أَجازَهَا ابْنُ السراج، والفارسي، وتبعهما أبو بكر بن طلحة، وابن عصفور.

ومن قواعد البصريين: لا يلي كان وأخواتها غير ظَرْفٍ، وشبهه من معمول خبرها، ويشملُ كل ما انتصب بالخبر من مفعول به، ومفعول من أجله، وحال، وغير ذلك إلا الظرف، والمجرورُ، ولا يختص هذا الفصل بكان وأخواتها، بل لا يلي عاملا ما نَصَبَهُ غيره أَوْ رَفَعَهُ، تقول: جَاءَ زيدٌ راكبًا فرسك، ولو قلت جاء فرسك زيدٌ راكبًا لم يجز، ومثال جواز ذلك في الظرف كان عندك زَيْدٌ مقيمًا، وكان عندك مقيمًا

زَيْدٌ، وكان بسيفٍ زَيْدٌ ضاربًا، وكان بسيف ضاربًا زَيْدٌ، ويمنع أيضًا تقديمُ الخبر الجائز التقديم، تأخر مرفوعه؛ نحو: كان زَيْدٌ قائمًا أبوه، وكان زَيْدٌ آكلا أبوه طعامك، لا يجوز قائمًا كان زَيْدٌ أبوه، ولا آكلا كان زَيْدٌ أبوه طعامك.

قال ابن مالك: وَيُقَبِّحُهُ تأخر منصوبه؛ نحو: آكلا كان زَيْدٌ طعامك، فهذا قبيح ولا يمتنع، انتهى. وتقدمت هذه المسألة في مسائل ابن شقير، وأنها جائزة على مذهب البصريين، وَلَمْ يذكر أنها قبيحة، وإذا ظهر الإعرابُ، واتحدا في التعريف، أو التنكير لَمْ يمتنعْ تقديمُ الخبر؛ نحو: كان أخاك زَيْدٌ، وأخاك كان زَيْدٌ، وَلَمْ يكن خيرًا منك أحد، وخيرًا منك لم يكن أَحَدٌ، قالوا: فإن لم يظهر الإعراب، فالمتقدم هو الاسم، والمتأخر هو الخبر؛ نحو: كان أخي صديقي، ولم يكن فتى أزكى منك، وقد أجاز الزجاج في قوله: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥] أن يكون (تلك) الاسم، و(دعواهم) الخبر، وعكسه، فجعل تلك الخبر، ودعواهم الاسم.

فصل

إذا اجتمع معرفتان

فَذَهَبَ المتقدمون، ومن المتأخرين: أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طاهر، والأستاذ أبو علي في إقرائه القديم، وابن خروف، وابن عصفور في " شرح الجمل الصغير ": إلى أنَّ المتكلمَ بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم، والآخر الخبر، وهو ظاهر كلام سيبويه، والفارسي، وَتَأَوَّل الشراحُ كلامهما. وقالوا: إذا اجتمع معرفتان؛ فَإِنْ كَانَتْ إحداهما قائمةً مقام الأخرى وَمُشَبَّهَةً به. فَالخبرُ ما تريد إثباته؛ نحو: كَانت عُقُوبَتُك عَزْلَتك، وكان زَيْدٌ زهيرًا، فالعزلةُ ثابتة، لا العقوبة، والتشبيه بزهير ثابتٌ، وَلَوْ قُلْتَ كان عَزْلَتَكَ عُقُوبَتُك؛ فهو معاقبٌ لا معزول، ولو قلت: كان زُهَيْرٌ زيدًا، ثَبَتَ التشبيهُ لزهير بزيدٍ، وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها، والمخاطب يعرفها، والنسبةُ مجهولة جَعَلْتَ أَيّهما شِئْتَ الاسم، والآخر: الخبر؛ نحو: كان زَيْدٌ أخا عَمْرٍو، وكان أخو عمرٍو زيدًا، ومعرفته إياهما الواحد بالعيان، والآخر بالسماع، هذا إذا استويا في رتبة التعريف؛ إلا إنْ كان أحدهما (أَنْ)، أو (أن) المصدريتان فالاختيار: جعلهما الاسم والآخر الخبر، ولذلك قرأ أكثر القراء[1]: (فَمَا كَانَ جَوَابَ

---

(١) انظر: فتح القدير ٢٠٨/٤.

قَوْمِهِ إِلا أَنْ قَالُوا) [النمل: ٥٦] بنصب جواب قومه، وَزَعَمَ ابْنُ الطراوة: أَنَّه لا يجوزُ في نحو: فما كان جواب قومه، إلا أن يكون الخبر جواب قومه؛ لأنه يلي الناقصة فهو في خبر النفي، وإنما ينفي ويوجب الخبر، وَأَمَّا الاسم فلا يُوجِبُ وَلا ينفي، ولكن يُوجَبُ له، وينفي عنه، وما ذَهَبَ إليه مردود بالسماع، وَإِنْ لَمْ يستويا في رتبة التعريف كان الاختيار، جعل الأعْرَفِ منهما الاسم، والآخر الخبر؛ نحو: كان زَيْدٌ صاحبَ الدار إلا المشار؛ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ الاسم، وغيره من المعارف الخبر. فنقول: كَانَ هَذَا أخاك، ولا يجوز عَكْسُ هَذا إلا من المضمرات؛ فإن الأفصح تقديمه، قالوا: هَأَنذا، وَيَجُوز هذا أَنَا، وَهذا أَنْتَ، وفي تقرير الإخبار عن المضمر بالمشار، وعكسه إشكال، وَأَيُّ نسبة بينهما يجهلها المخاطب، حتى يصحّ هذا الإخبار، وَإِنْ كانت النسبةُ معلومة، أو مجهولة، لَمْ يجز التركيب؛ وإن كان يُعْرَفُ أَحَدُهما، وَيُجْهَلُ الآخر، فالمعروف الاسم، والمجهول الخبر؛ نحو: كان عمرو أخا بَكْرٍ، إذا كان يَعْرِفُ عمرًا، وَيَجْهَلُ كونه أخا بكر، فَلَوْ كان العكسُ قُلْتَ: كان أَخُو بكر عمرًا، إذا كان يَعْرِفُ أخا بكر، وَيَجْهَلُ كونه عمرًا.

وقال بعض النحاة: إذا كان أحدُ الاسمين أَعَمّ من الآخر، فالأعم هو الخبر؛ نحو: كان زَيْدٌ صديقي إذا كان له أصدقاء غيره، ولا يجوزُ على هذا: كان صديقي زيدًا، وقال أبو بكر بن الصائغ في قوله: [الطويل]

أَرَدْتُ قَصِيرَاتِ الحجالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخُطا شَرُّ النِّسَاءِ البَحَاتِرُ

أَنَّ البحاترَ هو المبتدأ، وَشَرُّ النساء الخبر؛ لأَنَّه أَعَمُّ منه وَسَلَّمَ لَهُ ابن السيد هذا، وأنه الوجه، والأصل، وأجاز العكس.

وقال ابن أبي العافية: إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين، فالذي يصح أن يُقَدَّرَ جوابًا لمن يسأل عنه هو الخبر.

فإذا قلت: زَيْدٌ القائم؛ فإِنْ جَعَلْتَهُ جوابًا لمن قال: مَنْ زَيْدٌ، فالخبر القائم؛ وَإِنْ جَعَلْتَهُ جوابًا لِمَنْ قال: مَن القائم؛ فالخبر زيدٌ على ذلك القصد... انتهى.

وزعم ابن الطراوة: أَنَّ الذي لا تُرِيدُ إثباته، تجعله الاسم، والذي تريدُ إثباته

تجعله الخبر؛ نحو قوله[١]: [الطويل]

فكـان مُـضِلِّي مَـنْ هُـدِيتُ بِرُشْـدِهِ فَلِلَّــه مُغْــوٍ عــاد بِالرُّشْــدِ آمــرَا

أَثْبَتَ الهدايةَ لنفسه، وَلَوْ عَكَسَ أثبتَ الإضلالَ، وهذا الذي زَعَمَ لَيْسَ على إطلاقه، وإنما يتصور إذا قام الخبر مقام الأول، أو كان مشبهًا به، أَمَّا إذا كان نَفْسُ المبتدأ في المعنى؛ فإن المعنى واحدٌ، نحو: كان أخو عمرو زيدًا، وكان زَيْدٌ أخا عمرو، وضمير النكرة؛ وَإِنْ كان معرفةً يعاملُ في باب الإخبار معاملة النكرة إذا اجتمعت المعرفة، وجاء في الشعر[٢]: [الطويل]

أَسَكْرَانُ كـان ابْنَ الْمَرَاغَـةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًــا بِجَــوْفِ الـشَّامِ أَمِ مُــسَاكِرِ

ففي (كان) ضميرُ سكران، وَقَدْ أَخْبَر عَنْهُ بابن المراغة، وهو معرفة، والفصيح في الكلام: أَسَكْرَانَ كَان ابْنُ المراغة بنصب (سكران)، ورفع ابن المراغة، هذا قول سيبويه، واستدلاله به على أَنَّ اسمَ (كان) نكرة، والخبر معرفة، وزعم المبرد: أَنَّ اسم (كان) ضميرٌ فيها، والضميرُ معرفة فهو عنده فصيح، ومن النحويين مَنْ زَعَمَ: أَنَّ ضمائرَ النكرات نكرة، وإن اجتمع نكرتان، ولكل منهما مُسَوِّغ، جازَ جَعْل أَيِّهما شِئْتَ الاسم، والآخر خبر؛ نحو: كان رَجُلٌ تَميميٌ صاحبًا لعمرو، أَوْ لأحدهما مُسَوِّغ، ولا للآخر، فَذُو التسويغ الاسم، والآخر الخبر؛ نحو: كان رجلٌ صالحٌ واقفًا، ولا يجوز: كان واقفٌ رجلا صالحًا، وإن اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر؛ نحو: كان زَيْدٌ قائمًا، ولا يعكس إلا في الشعر، وإذا كانت النكرةُ لها مُسَوِّغٌ، وَبَيّنت المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوبًا؛ نحو: أكانَ قَائِمٌ زَيْدًا، إذا أَرَدْتَ أَنَّ المعنى أكان زَيْدٌ قائمًا، وإن بَيَّنْتَ المعنى على الإخبار عن النكرة بالمعرفة لم يكن مقلوبًا؛ نحو: أكانَ قَائِمٌ زَيْدًا، تُريد: أكان قائِمٌ من القائمين زَيْدًا، أو القلب للضرورة جائز باتفاق، وإنما الخلافُ في جوازه في الكلام.

---

(١) قاله سواد بن قارب من قصيدة يذكر فيها قصته مع ربيبه من الجن وكان كاهنًا فأتاه ربيئه ثلاث ليال ينشده رجزًا يبشره بقدوم النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يصرح له إلا في الثالثة، فهداه الله إلى الإسلام -وقد ترجمه ابن حجر في الإصابة ٢/ ١٤٩. وقد نسب أبو علي القالي في الأمالي ١/ ١٣٤ إلى الكاهن خنافر الحميري هذا البيت في أبيات تسعة.

(٢) انظر: الخزانة ٢٩٠/٩، وأساس البلاغة ٢٢٢/١.

وقال ابن مالك: وَقَدْ يُخْبَرُ هنا، وفي باب (إنّ) بمعرفةٍ عن نكرة اختيارًا، قال: بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة فمن ذلك(1): [الوافر]

كَـأَنَّ سَـبِيئَةً مِـنْ بَيْـتِ رَأْسٍ يَكُـونُ مِزَاجَهـا عَـسَلٌ وَمَـاءُ

و(2): [الوافر]

قِفِـي قَبْـلَ التفـرُّقِ يـا ضُـباعَ وَلا يَـكُ مَوْقِـفٌ مِنْـكِ الْوَدَاعَـا

و(3): [الطويل]

وَإِنَّ حَرَامًـا أَنْ أَسُـبَّ مُجَاشِـعًا بِآبَـائِيَ الـشُّمِّ الكـرامِ الْخَـضَارِمِ

وَأَجَازَ سيبويه: إنَّ قريبًا منك، زَيْدٌ، وَرَوَى هارون القارئ عن الأعمش أنه قرأ: (وَمَا كَانَ صَلاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ) [الأنفال: ٣٥] بنصب (صلاتهم)، ورفع (مكاء)، و(تصدية) (4).

---

(١) لحسان بن ثابت.

و(السّبيئة): الخمر الّتي تُسبأُ، أي: تُشترى؛ ورواه الأعلم: (كأنّ سُلافة) والسُّلافة: الخمر، أو خُلاصة الخمر، أو ما سال من العِنَب قبل العصر؛ وذلك أخلصها؛ وروي ـ أيضًا ـ: (كأنّ خبيئة) والخبيئة هي: الخمر المخبّأة المضنون بها. و (بيتُ رأس): موضع بالشّام، وقيل رأس: اسمُ خمّار معروف.

انظر: الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٦٧/١، ٨٣، والجمل٤٦، والمحتسب ٢٧٩/١، وشرح المفصّل ٩٣/٧، وشرح التّسهيل ٣٥٦/١، والمغني ٥٩١، والخزانة ٢٢٤/٩، والدّيوان ١٧/١.

(٢) هو للقطاميّ. و(ضباعا): ترخيم ضُباعة: اسم امرأة؛ وهي: ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابيّ.

والشّاهد فيه: (ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا) حيث جعل اسم (يَكُ) نكرة وهو (موقف) وخبرُها معرفة وهو (الوداعا)؛ وهذا يجوز في ضرورة الشّعر فقط، وحسّن ذلك وصف (الموقف) بالجارّ والمجرور الّذي هو (منك)؛ والتّقدير: موقفٌ كائنٌ منك؛ والنّكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

انظر: الكتاب ٢٤٣/٢، والمقتضب ٩٤/٤، والأصول ٨٣/١، والجمل ٤٦، واللّمع ٨٧، وشرح المفصّل ٩١/٧، وشرح التّسهيل ٣٥٦/١؛ والمغني ٥٩١، والهمع ٩٦/٢، والخزانة ٢٨٤/٩، والدّيوان ٣٧.

(٣) البيت للفرزدق، وانظر: الخزانة ٢٨٧/٩، وفصل المقال ٣٨١/١.

(٤) انظر: فتح القدير ٤٤٥/٢.

فصل

الخبر المنفي حقيقة إذا قُصِدَ إيجابه، اقترنَ بـ (إلا)

سواءٌ أكان الخبرُ لمبتدأ، أَمْ لِكَانَ أَمْ ثانيًا لِظَنّ، أم ثالثًا لأعْلَمَ؛ نحو: ما زيدٌ إلا عالمٌ، وما كان زَيْدٌ إلا عالمًا، وما ظننتُ زَيْدًا إلا عالمًا، وما أعلمتُ زيدًا عمرًا إلا فاضلا، وسواءٌ أكان النفيُّ بحرفٍ كما مَثَّلْنا، أَوْ بِفِعْلِ النفي؛ نحو: لَيْسَ زَيْدٌ إلا عالمًا بالنصب، وهذه لغة أهل الحجاز في خبر لَيْسَ، إذا أُوجب بإلا، كخبر كان إذا أُوْجِب بها، ولغة تميم الرفع أَجْرَوْا لَيْسَ مُجْرَى (ما) إذا أُوجِبَ خبرها بإلا، حكى سيبويه، (لَيْسَ الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع، وَقَدْ جَهِلَ الفارسي هذه اللغة، فَتَأَوَّل ما حكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص، وكذلك تَأَوَّلَهُ أبو نزار ملكُ النحاة، وَرَدَّ عَلَيْه ذلك ابن الجليس المصري، فلو دَخَلَ على حرفِ النفي، أَوْ فِعْلِهِ همزةُ التقرير لَمْ تدخلْ إلا، وإذا كان الخبرُ مشتقًّا من زال وأخواتها، فقلت: ما كان زَيْدٌ زائدًا ضاحكًا جازَ، فَلَوْ أَدْخَلْتَ عليه (إلا) نحو: ما كان زَيْدٌ إلا زَائلا ضاحكًا، أَوْ جَعَلْتَ زائلا صفةً لاسْم قبله، فقلت: ما كان زَيْدٌ رجلا زائلا ضاحكًا لم يَجُزْ، ولو كان الخبرُ لا يستعمل (إلا) في النفي نحو: ما كانَ مِثْلُك، أحدًا لَمْ يجز دخول إلا عَلَيْه، وما امتنعَ دخول (إلا) عَلَيْه، لَمْ تَدْخُل الباءُ عليه، فلا يجوز: مَا زال زَيْدٌ بِقَائِمٍ ولا يكون له جواب بالفاء فينصب.

وقال في " البسيط ": ولا يكون اسْمُها نكرَة، وأجاز الكسائي وهشام: (ما يزال أَحَدٌ يَذْكُرُك)، ونحوها من المستقبل، وانفرد هشامُ بإجازتها مع الماضي؛ نحو: ما زال أَحَدٌ يَذْكُرُك، ومنعها الفراء فيهما، ويكثرُ مجيء اسم ليس، وكان بعد نفي، ولو نكرة محضة؛ نحو قوله[1]: [الكامل]

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيءٌ بَاقِيًا ... مِنْ زَائِرٍ طَرِفِ الْهَوَى وَمَزُورُ

وقوله[2]: [الطويل]

---

(١) البيت لجرير، وانظر: الديوان ١/ ١٨٤.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "ولا جنى" -بفتح الجيم- وهو ما يجتنى من الشجر "فأبعدكن الله" أي: لعنكن الله، يقال: أبعده الله أي: لعنه.

=

إِذَا لَـمْ يَكُـنْ فِـيكُنَّ ظِـلٌّ وَلا جَنًى فَأَبْعَـــدَكُنَّ اللهُ مِـــنْ شِـــيرَاتِ

وقوله[١]: [الطويل]

فَلَـوْ كَـانَ حَـيٌّ نَاجِيًـا لَوَجَدْتَـهُ مِـنَ الْمَـوْتِ فِـي أَحْرَاسِهِ رَبَّ مَـارِدِ

وقال ابن مالك: ويجوز اقتران خبر ليس، وكان بَعْدَ نفي بالواو، قال الفراء: يجوز أَنْ تقولَ: لَيْسَ أَحَدٌ إِلا وهو هكذا، وقال[٢]: [الطويل]

إِذَا مَا ستُورُ البيتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ سِــراجٌ لَنَـا إِلا وَوَجْهُــكَ أَنْــوَرُ

وقال ابن مالك أيضًا: وَرُبَّما شُبِّهَت الجملة الخبرية في هذا الباب بالحالية، فوليت الواو مطلقًا، وَما ذَهَبَ إليه اتَّبَعَ فيه الأخفش، ولا يجوزُ ذلك عندنا، وما استدلوا به لا حجة فيه.

وقال ابن مالك أيضًا: ويجوزُ الاقتصارُ على اسم ليس دون قرينة، وأنشد[٣]: [الوافر]

أَلا يَــا لَيْــلَ وَيْحَــكِ نَبِّئِينــا فَأَمَّــا الجــودُ مِنْــكِ فَلَـيْسَ جُــودُ

وقال آخر[٤]: [الطويل]

يَئِـسْتُم وَخِلْـتُم أَنَّـهُ لَـيْسَ ناصِـرٌ فَبُـوِّئْتُمْ مِـنْ نَـصْرِنَا خَيْـرَ مَعْقِـلِ

وهذا يتخرج على حَذْفِ الخبر، ولا يكون عند أصحابنا إلا في الضرورة، وذلك أَنَّهُ لا يجوزُ عندهم حذف الاسم، ولا حذف الخبر لا اقتصارًا، ولا اختصارًا؛ إلا أَنَّهُ قَدْ يَرِدُ حَذْفُ الخبر في الشعر، وَلَيْسَ يَخْتَصُّ حَذْفُه بليس، بَلْ قَدْ سُمِعَ فِي

=

والخطاب للأشجار التي ليس لها ظل ولا ثمر.

الشاهد: قوله: "شيرات" فإن الياء فيه بدل من الجيم؛ لأن أصله شجرات.

انظر: الأشموني ٨٥٩/ ٣.

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٥١/٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢ /٨٣، وشرح القصائد السبع ٤٦٧/١ بلا عزو.

(٣) البيت لعبد الرحمن بن حسان، وانظر: الكتاب ٧٧/١، والتذييل والتكميل ١٤٩/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٢٧/١.

غَيْرِهَا؛ نحو[1]: [الوافر]

فَـإِنْ قَـصَدُوا لِمُـرِّ الْحَـقِّ فاقْـصِد وَإِنْ جَـارُوا فَجُـرْ حَتَّـى يَـصِيرُوا

أي: تبعًا لك، وَمِن النحويين مَنْ أَجَازَ حذف الخبر اختصارًا، تقول في جواب مَنْ قال: أَكُنْتَ غنيًّا؟ كُنْتُ، وتقول: أكاد زَيْدُ يقوم؟ فتقول: قَدْ كَادَ.

وأكثر النحاة ذهبوا: إلى أَنَّ (كان) تقتضي الانقطاع كسائر الأفعال الماضية، وَذَهَبَ بعضهم إلى أَنَّها لا تقتضيه، وَجَعَل مِنْ ذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠]؛ أي: لَمْ يَزَلْ، والذي تَلَقَّفْنَاه من أفواه الشيوخ: أَنَّ كان تَدُلُّ على الزمان الماضي المنقطع كغيرها من الفعل الماضي.

وينقاس زيادةُ كان بَيْنَ (ما)، وفعل التعجب؛ نحو: ما كان أَحْسَنَ زيدًا، وَسُمِعَتْ زيادتُها في قولهم: فَلَمْ يُوجَدْ كانَ أَفْضَلُ منهم، وَأَوَنَبِيٌّ كان آدم؟ وبين النعت والمنعوت، وبين المتعاطفين، وبين نعم ومرفوعها، وحكى سيبويه: (إنّ مِنْ أَفْضَلِهم كان زَيْدًا) على زيادة كان، وزعم المبرد، والرماني أنّ (زيدًا) اسم إنّ، واسم كان مضمر فيها، (وَمِنْ أَفْضَلِهم) خَبَرُ كان، وكان واسْمُها وَخَبَرُها في موضع خبر إنّ، وهذا خطأ محض لجعل خبر (إنَّ) جملة مفصولا بها بينها، وَبَيْنَ اسمها، وهذا لا يجيزهُ أَحَدٌ.

وإذا زِيدَتْ كانَ، فهي فارغةٌ من الفاعل قَالَهُ الفارسي، وقال السيرافي فاعلها ضميرُ المصدر الدال عليه الفعل، كَأَنَّه قيل كان هُو (أَيْ الكون) ولا يزادُ غَيْرُها من أفعال هذا الباب، خلافًا للكوفيين؛ فإنَّهم أجازوا زيادة أَمْسَى وَأَصْبَحَ في التعجب، وحكوا: (ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَها) يعنون الدنيا؛ فَإِنْ ثَبَتَ، فهو عند البصريين من القلة، بحيثُ لا يُقَاسُ عَلَيْه، وخلافًا لِمَنْ أجازَ زيادة أفعال هذا الباب، إذا لَمْ يُنْقَضْ المعنى، وهو الفراء، وخلافًا لِمَنْ أَجَازَ زيادة كُلِّ فعل لازم مِنْ غَيْرِ هذا الباب إذا لم ينقضه، فأجاز مَا أَضْحَى أَحْسَنَ زَيْدًا، وَزَيْدٌ أَضْحَى قَائِمٌ، وَفُلانٌ قَعَدَ يتهكم بِعِرْضِ فلان، وجاءت زيادة يَكُون في قوله[2]: [الرجز]

---

(١) البيت لعمرو بن الأهتم، وانظر: التذييل والتكميل ٤/١٠٤.

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز المسدس، قائلته أم عقيل بن أبي طالب وهي فاطمة بنت أسد، زوج أبي طالب تقوله وهي ترقص ابنها عقيلا.
وتمامه: (إذا تهب شمأل بليل)

=

أَنْتَ تَكُون مَاجِــدٌ نَبِيلُ

وَأَجَازَ زيادتها الفراء بَيْنَ (ما، وفعل التعجب)؛ نحو: ما يَكُون أَطْوَلَ هذا الغلام وَسُمِعَتْ زيادةُ (كان) بين على ومجرورها، في وقوله[1]: [الوافر]

سُــرَاةُ بَنِــي أَبِــي بَكْــرٍ تَــسَامُوا عَلَــى كَــانَ الْمُــسَوَّمَةِ الْعِــرَابِ

شذوذًا، وتختص (كَانَ) بعد (إِنْ)، و(لَوْ) بِجَوَازِ حَذْفِهَا مَع اسمها، إِنْ كان ضَمِيرَ مَا عُلِمَ من غائبٍ؛ نحو[2]: [البسيط]

=

الشرح: "ماجد": كريم "نبيل" فاضل وشريف "تهب" مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا، إذا هاجت "شمأل" -بفتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة- هي ريح تهب من ناحية القطب "بليل" بفتح الباء وكسر اللام وسكون الياء مبلولة بالماء.

المعنى: أنت يا عقيل كريم شريف ذكي الفؤاد دائما، والتقييد بوقت هبوب هذه الرياح جرى على عادة العرب في ذلك، ولأن هذا الوقت تكثر فيه الطراق.

الشاهد: زيادة "تكون" بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

انظر: ابن الناظم ص٥٨، وابن هشام ١/ ١٨٠، وابن عقيل ١/ ١٦٥، والأصطهناوي، والأشموني ١/ ١١٨، والسيوطي ص٣٣ وهمعه ١/ ١٢٠.

(١) لم أقف على قائله. وأنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلا.

اللغة: و(سراة) جمع سري: الماجد الشّريف. و (تسامى): أصلُه تتسامى، والمسوّمة: الخيل الّتي جعلت لها علامة ثم تُركت في المرعى. و (العِراب): هي خلاف البراذين والبخاتي.

ويروى: على كان المطهمة الصلاب والمطهمة: البارعة التامة في كل شئ، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد.

والمعنى: إنّ سادات بني أبي بكر ليركبون الخيول العربيّة الّتي جُعلت لها علامة تتميّز بها عمّا عداها من الخيول.

والشّاهد فيه: (على كان المسوّمة) حيث زاد (كان) بين الجارّ والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

انظر: اللّمع ٨٩، والأزهيّة ١٨٧، وأسرار العربيّة ١٣٦، وشرح المفصّل ٩٨/٧، وشرح الكافية الشّافية ٤١٢/١، وابن النّاظم ١٤٠، ورصف المباني ٢١٨، واللّسان (كون) ٣٧٠/١٣، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والخزانة ٢٠٧/٩.

(٢) من أبيات قالها النعمان بن المنذر يجيب بها على أبيات الربيع بن زياد العبسي، والخطاب في اعتذارك للربيع.

والقول الذي قيل هو ما زعمه لبيد بن ربيعة من أن في است الربيع برص -في رجز قاله لينفر

=

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلا

أَي: إِنْ كَانَ حَقًّا.. وقوله(١): [البسيط]

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السهلُ والجبلُ

أَيْ: وَلَوْ كَانَ مَلِكًا، أَوْ ضَمِيرُ مَا عُلِمَ مِنْ حاضرٍ مُخَاطب؛ نحو قوله(٢): [الكامل]

لا تَقْرَبَنَّ الدّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظالمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُوما

أَيْ: إِنْ كُنْتَ ظَالمًا، أَوْ متكلم؛ نحو(٣): [الكامل]

حَدِبَتْ عَلَيَّ بطونُ ضَبَّة كُلُّها إِنْ ظالمًا فيهم وَإِنْ مَظْلُوما

أَيْ: إِنْ كُنْتُ ظالمًا، ومثاله في (لَوْ) قوله(٤): [الطويل]

=

النعمان من مؤاكلة الربيع-. [انظر: الخزانة ٢/ ٧٨].
ورواية السيوطي في همع الهوامع "قد قيل ذلك".

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله، وبالبحث لم أعثر على قائله.
الشرح: "بغي" ظلم ومجاوزة للحد. والبغي على ضربين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والثاني: مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل. ا. هـ. الأصفهاني، "جنوده ضاق عنها السهل والجبل" يريد أن جنده كثيرون، وأن أعوانه فوق الحصر والعد.
المعنى: يحذر من عواقب البغي الذميم، ويشير إلى أن مآل الباغي وخيم وعقباه أليمة، مهما يكن من شأنه ولو أن له جنودا وأعوانا بعدد الرمل والحصى والتراب.
الشاهد: في "ولو ملكا" حيث حذف "كان" مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية.
انظر: ابن الناظم ص٥٨، وابن هشام ١/ ١٨٥، والأشموني ١/ ١١٩، والمكودي ص٣٥، والسيوطي ص٣٣.

(٢) انظر: ديوان ليلى الأخيلية ص ١٠٩" والأبيات أوردها أبو تمام في حماسته ص ٣٩١ جـ٢، وفي شرح المرزوقي ١٦٠٩.
وفي الأمالي قال القالي: ١/ ١٤٠ وقرأت على أبي بكر بن دريد لليلى الأخيلية، وقال لي: كان الأصمعي يرويها لحميد بن ثور الهلالي.
قال أبو علي فكذا وجدته بخط ابن زكريا وراق الجاحظ في شعر حميد. ثم ذكر القالي - تسعة أبيات منها الشاهد.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١/١٢٣، والمستقصى ١/٣٩٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٤٤٠.

عَلِمْتُكَ مَنَّانًا فَلَسْتُ بِآمِلٍ   نَدَاكَ، وَلَوْ غَرْثَان ظمآن عارِيَا

أَيْ: وَلَوْ كُنْتَ غَرْثَان، وَيَتَعَيَّنُ النصبُ في هذه الْمُثُلِ؛ لأنَّها خَبَرُ كان، وَيَجوزُ إظهارها نَصّ عليه سيبويه، وَيَجْرِي مَجْرَى (لَوْ) غيرها من الحروف الدالة على الفعل، إذا تَقَدَّمَ ما يَدُلّ عليه؛ نحو: (هَلا)، و(ألا)؛ لكنه ليس بكثير الاستعمال، وتقول: ألا طعامَ وَلَوْ تمرًا، وَائْتِنِي بِدَابَّةٍ، وَلَوْ حمارًا، يَجُوزُ النصب؛ أَيْ: وَلَوْ يكونُ تمرًا، والرفع أَيْ، وَلَوْ يَكُون عندكم تَمْرٌ، وعلى الفعل التام؛ أي: وَلَوْ سَقَطَ تَمْرٌ، أَوْ حَضَرَ تَمْرٌ، والأحسنُ ما كان عند الظهور أحسن، والأحسنُ منها ما نُصِبَ، ويقبح غَيْرُ النصب إذا كان بعد لَوْ صفةٌ لا تُسْتَعْمَلُ وحدها؛ نحو: أَلا ماءَ وَلَوْ باردًا يَقْبُحُ الرَّفعُ، وَقَدْ جَرُّوا بدون الجار، وَيَقْبُح في بارد، وقالوا: ادْفَعْ الشَّرّ وَلَوْ إِصْبَعًا؛ أي: ولو كان قَدْرُهُ إِصْبَعًا، وعلى الفعل التام؛ أَيْ: وَلَوْ دَفَعْتَهُ إِصْبَعًا، وَالرَّفْعُ على معنى، ولو كان في قَدْرِه إِصْبَع؛ أَيْ: ولو وقع إِصْبَعٌ؛ أَيْ: قَدْرُ إِصْبَع.

وإذا حَسُنَ تقدير فيه، أو معه مع كان المحذوفة بعد (إنْ)، جاز رفعُ ما وليها؛ نحو: (النَّاسُ مجزيون بأعمالهم إنْ خيرًا فخير، وَإِنْ شرًّا فشر)، و(المرءُ مقتولٌ بما قَتَل بِهِ إِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ، وَإِنْ خَنجرًا فخنجرٌ) فالنصبُ على أَنْ يكونَ التقدير: إِنْ كان العملُ خيرًا، وَإِنْ كان المقتولُ بِه سيفًا، والرفع على أَنْ يكون التقدير: إِنْ كان في أعمالهم خَيْرٌ وَإِنْ كان معه سَيْفٌ، وَإِنْ لَمْ يصلح تقدير في أَوْ معه تَعَيَّنَ النصبُ على أَنَّهُ خَبَرُ (كان).

قال سيبويه: مَرَرْتُ برجلٍ إِنْ طويلا وَإِنْ قَصِيرًا، وامْرُر بِأَيِّهم أَفْضَلُ إِنْ زَيْدًا وَإِنْ عمرًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُل إِلا صالحًا فطالحٌ، ومن العرب مَنْ يقول: (إِنْ لا صالحًا فطالحًا) نَصَبَهُ سيبويه على الحال؛ أَيْ: فَقَدْ لَقِيتُه طالحًا، وَرُبَّما جُرّ مقرونًا بـ (ألا)، أو بـ (أَنْ) وحدها إِنْ عادَ اسْمُ (كان) إلى مجرور بحرف؛ أَيْ: إِذَا نُصِب.

وحكى يونس: إِنْ لا صالحٍ فطالحٍ؛ أَيْ: إِنْ لا أَمُرّ بصالحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بطالحٍ، كذا قَدَّرَهُ ابْنُ مالك، وَأَجاز: امْرُرْ بِأَيِّهم أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو؛ أَيْ: إِنْ مَرَرْتُ بزَيدٍ، وَإِنْ مَرَرْتُ بعمرٍو.

وَقَدَّرَهُ سيبويه؛ أَيْ: لا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف، وهذا الذي أجازه يونس لَيْسَ مذهبًا له إنما قاسه يونس على إِنْ لا صالح فطالح، وَلَيْسَ

موضعَ قياس وبدأ سيبويه بنصب الأول، ورفع الثاني؛ أَيْ: إِنْ كَانَ خيرًا فالذي يُجْزَى به خَيْرٌ.

ومن العرب مَنْ يقول: إِنْ خيرًا فخيرًا، ثُمَّ ذكر: أَنَّ رفعهما عربي حسن إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ، وذكر النحاة هذه الوجوه، وزادوا إِنْ خَيْرٌ فخيرًا برفع الأول، ونصب الثاني، قالوا: وأحسن الوجوه إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، ثُمَّ إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ، ثُمّ إن خيرًا فَخَيْرًا، ثُمَّ إِنْ خَيْرٌ فَخيرًا، وهذا الوجه أَرْدَأُ الوجوه، وهو الذي لَمْ يذكره سيبويه، ورفعهما، ونصبهما عند: الأستاذ أبي عليٍّ متكافئان، وعند ابن عصفور: ليسا متكافئين.

وتضمر (كان) في الشرط الصريح المحض، تَقُول: أنا أَفْعَلُ كذا، إِنْ لا معينًا لي فَلا مفسدًا عَلَيَّ؛ أي: إِنْ لا تَكُنْ معينًا لي فَلا تَكُنْ مُفسدًا عَلَيّ، ويجوزُ الرَّفْعُ إِذَا صَحَّ المعنى، ومنه: (إِنْ لا حَظِيَّةَ فَلا أَلِيَّة)؛ أَيْ: إِنْ لا تَكُنْ لك فِي النساء حَظِيَّة فهي غير أَلِيَّة؛ أي: غير مقصرة في خدمتك مِنْ أَلَوْتُ؛ أي: قَصَّرْتُ، وَلَوْ نصب لجاز؛ لكن قُصِدَ في الرفع العموم، لا نفس القائلة خصوصًا.

فصل

رُبَّما أُضْمِرَت (كان) الناقصة بعد (لَدُنْ)

قال(١): [الرجز]

---

(١) هذا كلام تقوله العرب ويجري بينها مجرى المثل، وهو من الرجز المشطر، وأنشده، سيبويه ج١ ص١٣٤، ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء- وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "شولا" قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها: أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة -على غير قياس- والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها "إتلائها" بكسر الهمزة وسكون التاء مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها.

المعنى: علمت كذا وكذا مثلا من حين كانت النياق شوائل إلى أن تبعها أولادها، أو من وقت أن كانت ترفع أذنابها للقاح إلى وقت تبعية أولادها لها.

الشاهد: في "من لد شولا" حيث حذف "كان" واسمها، وأبقى خبرها وهو "شولا" بعد "لد" وهو قليل لأنه إنما يكثر بعد "إن، لو".

انظر: ابن الناظم ص٥٨، وابن عقيل ١/ ١٦٧، والمكودي ص٣٥، والأشموني ١/ ١١٩، وابن هشام ١/ ١٨٦، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ٢/ ٦٨، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٢٢، والشاهد رقم ٢٥٢ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه.

مِنْ لَدُ شَـوْلا فَإِلَى إِتْلائِهَا

أَيْ: مِنْ لَدُن كَانَتْ شَوْلا.. وَقَدَّرَهُ سيبويه.

والجمهور: مِنْ لَدُ أَنْ كانت شَوْلا.

وقال أصحابنا: هو تفسير معنى لا إعراب، وَيُروى مِنْ لَدُ شَوْلٍ؛ أي: مِنْ لَدُ شَوْلان، وَالشَّوْلُ من النوق: المرتفعة اللبن، وقيل: شَوْلٌ مصدر، وَشُبِّهت بِلَدُن أَزَمَان في قول الشاعر(١): [الكامل]

أَزَمَـانَ قَـوْمِي وَالْجَمَاعَـةَ كَالَّـذِي   مَنَـعَ الرِّحَالَـةَ أَنْ تَمِيـلَ مَمِـيلا

قَدَّرَهُ سيبويه: أَزَمانَ كان قَوْمي.

وقالت العرب: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ مَعَك).

فقال سيبويه، التقدير: أَنْ كُنْتَ فحذف الفعل، وَعُوِّض منه (ما) فلا يُجْمَعُ بينهما، وانفصل الضميرُ لمّا حُذِف الفعل، و(أنت) اسم كان المضمرة، ومنطلقًا الخبر، وَ(أَمَّا أَنْتَ) مفعول من أجله، التقدير: لأنْ كُنْتَ منطلقًا انطلقتُ مَعَك، وَزَعَمَ بَعْضُ النحويين أَنَّ (كانَ) في هذا التركيب تامة، ومنطلقًا وما أشبهه حال. واستدل بلزوم التنكير فيه، وَصَحّح ذلك بعض معاصرينا، وزعم أبو عليّ، وابن جِنّي أَنَّ (ما) لما كانت عوضًا نَابَتْ منابَ (كان) في العمل، وَزَعَمَا أَنّه مذهب سيبويه، وَزَعَمَ المبرد أَنَّ (ما) لَيْسَتْ عوضًا؛ فيجوز الجمعُ بينهما، وَبَيْن الفعل تقول: أَمّا كُنْتَ منطلقًا انطلقتُ معك، وزعم الكوفيون أَنّ (أَنْ) هذه المفتوحة الهمزة أداة شرط كـ(إِنْ) المكسورتها، وجاز حَذْفُ الفعل في المذهبين: للعلم بِأَنَّ (أَنْ) لا يقعُ بعدها إلا الأفعال، واتفقوا على أَنّه إذا حُذِفَتْ (ما)، وَأُتِي بالفعل كانت (إِنْ) مكسورة، وهي عند البصريين غير (أَنْ) المفتوحة، وأما قوله(٢): [البسيط]

---

(١) من قصيدة للراعي النميري في مدح عبد الملك بن مروان والشكوى من السعاة.
انظر: الديوان ١/١٤٦، قال الأعلم ١/ ١٥٤: ويروى للأعشى.
الرحالة: سرج من جلود ليس بينها خشب تتخذ للركض الشديد.
والمعنى: أزمان كان قومي متمسكين بالجماعة كتمسك الفارس برحالته يمنعها من الميل أو السقوط.

(٢) قال صاحب الخزانة ٢/ ٨٣: هذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا تتمته، والله أعلم به.

=

إِمَّـا أَقَمْـتَ وَأَمَّـا أَنْـتَ مُـرْتَحلا   فـاللهُ يَكْـلأُ مَـا تَـأْتِي وَمَـا تَـذَرُ

فإنه صَحّ عَطْفُ إحداهما على الأخرى، وَإن اختلفا لاشتراكهما في المعنى، والقَدْرُ المشترك بين المفعول له، والشرط، وعلى رأي الكوفيين هما شَرْطَان، وإذا كانت (إن) مكسورة، لَمْ يَجُزِ عَدم الفعل ووجود (ما) كما لَمْ يَجُزْ إظهارُهُ، ووجود ما مع المفتوحة، قَالَهُ سيبويه، وقال أيضًا سيبويه: أَمَّا زَيْدٌ ذَاهبًا ذَهَبْتُ معه؛ أي: إِنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهبًا، أَتَى بالاسم ظاهرًا، والمحفوظ المسموع أَنْ يكونَ ضميرًا لمخاطب، والقياس عَلَيْهِ في ضمير المتكلم، والغائب، والاسم الظاهر جائز، والأحوط التوقف مع المسموع.

وَسُمِع قليلا حَذْفُ (كان) واسمها بعد (إِنْ) الشرطية مزيدًا بعدها (ما).

فمن ذلك قول العرب: (افْعَلْ ذلك إمّا لا)؛ أَيْ: إِنْ كُنْتَ لا تَفْعَل غَيْرَه، ولا يحذف الفعلُ مع المكسورة معوضًا عنها إلا في هذا، فَلَوْ قُلْتَ: إِنْ ما كنت منطلقًا انطلقتُ معك، كانت (ما) زائدة، وليست عوضًا، ولا يجوز: أَنْ مَا أَنْتَ منطلقًا انطلقتُ معك.ومضارعُ (كان) إذا دَخَلَ عليه الجازم، جاز حَذْفُ النون؛ لكثرة الاستعمال، وسواء في ذلك الناقصة، والتامة؛ لكنه في التامة أقل، وفي الناقصة أكثر، هذا مَا لَمْ يتصل بالمضارع الضمير المتصل خَبرًا لها، فلا يجوز حذف النون؛نحو نحوقوله[1]:[الكامل]

فَـإن لَـم يَكُنْهـا أَو تَكُنْـهُ فَإِنَّـهُ   أَخوها كَما قُدَّ الشِراكُ مِن الجِلدِ

وكذلك إِنْ لَقِيَتْ سَاكنًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، وأجاز يونس حَذْفَها في الكلام، كقوله[2]: [الرمل]

لَـمْ يَـكُ الحـقُّ سِـوَى أن هَاجَـهُ   رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَعَفَّـتْ بِالـسَّرَرْ

وَأَجَازَ غَيْرُه في الضرورة.

وخبرُ هذه الأفعال إذا كان ظرفًا، أو مجرورًا، أو جملة، فهو في موضع نَصْبٍ،

=

الكلاءة: الحفظ. وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٩٢.

(١) انظر: ريحانة الكتاب ١٣٨/٢، ونفح الطيب ٦٩٠/١.

(٢) انظر: الخزانة ٣٠٧/٩، والخصائص ٩٠/١.

أَوْ مفردًا، فاتفق أكثرُ النحويين على أنه لا يجوزُ رَفْعُهُ على إضمار مبتدأ محذوف، فتقول: كُنْتُ قائمًا، ولا يجوز: كنتُ أَنا قَائمٌ، وقد ورد في الشعر ما ظاهره الجواز؛ فإنْ كان تفصيلٌ جاز النصب، والرفع تقول: كانَ الزيدان قائمًا، وقاعدًا، وَيَجُوزُ قَائِمٌ وقَاعِدٌ، وخالفَ في الرفع بَعْضُ الكوفيين، فقالوا: هُوَ منصوبٌ على الحال، وَلَيْسَ مشبهًا بالمفعول، وَقَدْ تَقَدّم ذكرُ ذلك، ويجوزُ رفع الاسمين بعد كان وأخواتها، وأنكر الفراء سماعه. وقال الجمهور: فيها ضمير الشأن، وقال الكسائي، وتبعه ابن الطراوة هي ملغاة.

ومعمول الخبر إِنْ قَدَّمْتَهُ مع الخبر على هذه الأفعال جاز، أَوْ وَحْدَه؛ نحو: زَيْدًا كان عَمرٌو ضاربًا فذكروا في جواز ذلك خلافًا، وسواءٌ أكان ظرفًا أم مجرورًا، أَمْ غَيْر ذلك، وَتَقَدّم في تراكيب ابن شقير جواز ذلك من كل قول، وَتَقَدَّم مذهب الكوفيين في مَنْعِهم تقديم الخبر، وتوسيطه إذ كانَ يتحمل الضمير، وتخريجُ الكسائي والفراء، وَأَمّا التفريعُ على مذهبهم في تقديم المعمول على الفعل، أَوْ على الاسم؛ فإن قَدَّمْتَهُ بعد الخبر؛ نحو قوله: قائمًا في الدار كان زَيْدٌ، وكان قائمًا في الدار زَيْدٌ، أو قبل الخبر؛ نحو: في الدار قائمًا كان زَيْدٌ، وكان في الدار قائمًا زَيْدٌ، فالأمر عندهم على ما كان عليه في الصورتين؛ إلا في الثانية، فلا يجوز أَنْ يكونَ خلفًا عند الكسائي، كان المعمول ظرفًا، أو غير ظرف.

وَفَصَّل الفراء، فقال: إِنْ كان المعمول ظرفًا، أو مجرورًا، جاز أَنْ تكونَ الصفةُ خلفًا، أو غيرهما لَمْ يجز أَنْ يكون خلفًا؛ نحو: طعامَك آكلا كان زَيْدٌ، وَكَانَ طعامَك آكلا زَيْدٌ، والصحيح عندنا أنه خبر مقدم، لَمْ يخلف موصوفًا يثنى ويجمع، وإذا قدَّمْتَ الخبرَ، وأخرت المعمول؛ نحو: آكلا كان زَيْدٌ طعامَك؛ فقيل: لا يجوز، وتقدمت لنا في تراكيب ابن شقير أَنّها جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين؛ فَإِنْ جعلت المسألة على كلامين؛ أي: يأكل طعامك جاز على كل مذهب.

وإذا قلت: كان كائنًا زَيْدٌ قَائمًا، فالكسائي يَجْعَلُ في كان ضمير الشأن، وكائنًا خبر (كان)، وَزَيْدٌ اسم كائن، وقائمًا خبر (كان)، والفراء يَجْعَلُ كائنًا خبر (كان)، وزيدٌ مرفوعًا بـ (كان)، وكائِنٌ على أنهما اسم، وقائمًا خبر كائن، ولا يجوزُ عندهما أَنْ تقول: كائنًا كان زَيْدٌ قائمًا، فَيُفْصَلُ بين كائن وخبرها، وهو (قائم) بأجنبي، ولا

يجوزُ حَمْلُه على فعل مضمر يَدُلّ عليه كائن، كما كان في آكلا كان زيدٌ طعامَك، ولا يجوز عندهم كان يقومُ زَيْدٌ، على أَنْ يكونَ خَبرًا مقدمًا؛ بل على أَنْ يكونَ في كان ضمير الشأن، و(يقوم) في موضع الخبر على مذهب الفراء، و(زيد) مرفوع بـ(يقوم)، ولا يجوز عندهم تَقَدُّم (يقوم) على الفعل، فتقول: يَقُومُ كان زَيْدٌ على وجه من الوجوه والظرف، والمجرور في ذلك كالفعل؛ لكونهما لا يخلفان الموصوف؛ فإنْ كَانَ الخبرُ اسمًا لا يتحمل الضمير جاز توسيطه، وتقديمه عندهم؛ نحو: كان أخاك زَيْدٌ، وأخاك كان زَيْدٌ، إذا أردت أخوة النسب لا أخوة الصداقة.

فصل (ما) النافية

إذا دَخَلَتْ على الجملة الاسمية، ففيها لغتان:

إحداهما: رَفْعُ الاسم، ونصبُ الخبر، وهي لغة الحجاز.

قال الكسائي: وأهل تهامة.

وقال الفراء: لا يكاد أَهْلُ الحجاز ينطقون إلا بالباء، انتهى.

وجاء القرآن كثيرًا بالباء، وجاءَ بالنصب في قوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، قالوا: ولا يحفظ النصبُ في كلامهم في الشعر إلا في قوله(١): [الكامل]

أَبْنَاؤُهـا مُتَكَنِّفُـون آبَـاهُمُ   حَنِقُوا الصُّدُور وما هُمُ أَوْلادَها

بِنَصْبِ أولادها، واللغة الأخرى بِرَفْعِ الاسْمَيْنِ على الابتداء والخبر، وَحَكَى سيبويه: أَنَّها لغة تميم.

وحكى الفراء والكسائي: أنها لغة نَجْد، وَذَكَر لنصب الخبر شُرُوطًا في المشهور:

أحدها: تأخرُ الخبر؛ فإن تقدم ارتفع؛ نحو: ما قَائِمٌ زَيْدٌ، وذهب الفراء إلى أَنَّه يجوزُ نصبه، فتقول: ما قائمًا زيدٌ، وَعَنْهُ.

وَعَن الكسائي فيما نَقَلَ ابْنُ عصفور: لا يجوزُ النصبُ.

وقال الجرمي: هي لغةٌ، وحكى: (ما مُسِيئًا مَنْ أَعْتَبَ)، وَنِسْبَةُ جواز ذلك إلى

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٠٢.

سيبويه باطلة؛ فَإِنْ قَدَّمْتَ الخبرَ منصوبًا، وَأَدْخَلْتَ (إلا) على الاسمِ، فَقُلْتَ: مَا قائمًا إلا زَيْدٌ، أَجَازَ ذلك الأخفش، وَمَنَعه البصريون، وَخَرَّجَ ذلك ابن مالك، على أَنّ إلا زَيْدٌ، بدلٌ من اسم (ما) محذوفًا، والتقدير: ما أَحدٌ قائمًا إلا زَيْدٌ، حُذِفَ أحدٌ، وَأَغْنَى البدلُ عن اسْم ما؛ فَإِنْ أَدْخَلْتَ الباء على الخبر؛ نحو: ما بقائمٍ زَيْدٌ أجازه البصريون، وينبغي أن يرجعَ الحجازي في التقديم تميميًا، ومنع الكوفيون ذلك مطلقًا على اللغتين.

وَذَكَرَ ابْنُ عصفور، عن الفراء: إجازة ما بقائمٍ زَيْدٌ؛ فَإِنْ فَصَلْتَ بين (ما) والمجرور بالباء، بمجرورٍ متعلق به جازَ عند الكسائي، والفراء؛ نحو: (ما إِلَيْكَ بقاصدٍ زَيْدٌ)، و(ما فيك بِرَاغِبٍ عمرو)، وإذا طَرَحْتَ الباءَ رفعت، وهذا النقلُ مخالفٌ لما قبله؛ فَإِنْ كانَ الخبرُ ظرفًا، أو مجرورًا؛ نحو: ما عِنْدَكَ زَيْدٌ، وما في الدَّار أَحَدٌ، فذهب الأخفش إلى أنه يجوز، وهو قول أبي بكر العرشاني، وَأَجَازَ ذلك الجمهور، وهو اختيار الأعلم، فالظرفُ والمجرور في موضع نَصْبٍ على أَنَّهُ خبرُ ما الحجازية، فَإِنْ تَوَسَّطَ المعمولُ الذي للخبر بَيْنَ (ما) والمرفوع، وهو ظرف أو مجرور جاز؛ نحو: ما اليوم زَيْدٌ ذاهبًا، وما بسيفٍ زيدٌ ضاربًا أو غيرها؛ نحو: ما طعامَكَ زَيْدٌ آكلا لم يَجُز خلافًا لابن كيسان؛ فإنّه يجيزُ نصبه، نَصّ عليه أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته، قال: [الرجز]

وَمَا جَوَادَكَ الغلامُ راكبُ
فَلَيْسَ للجواد يَلْقَى نَاصِبُ
إلا ابْنَ كَيْسَانَ مِنَ الْمَذَاهِبِ
فَإِنّه أَجَاز نَصَبَ الراكبِ

فَإِنْ رَفَعْتَ آكلا، جاز عند الجمهور، وَحُكِيَ مَنْعُه عَنِ الرماني.

الثاني: بَقاءُ نفيه؛ فَإِنْ كانَ موجبًا بغير جاز النصبُ عند الفراء، ووجب عند البصريين؛ نحو: مَا زَيْدٌ غَيْرَ عاقل، أَوْ بِـ (إلا) نحو: مَا زَيْدٌ إلا أخوك، فقال النحاس: لا يجوزُ إلا الرفع بلا خلاف، وذلك فيما كان الثاني فيه هو الأول، ولم يَكُنْ صفةً، ولا مُنَزّلا منزلته؛ فَإِنْ كان صفةً فالرفع؛ نحو: ما زَيْدٌ إلا قَائِمٌ، وأجاز الفراء النَّصْبَ؛

نحو: ما أَنْتَ إلا راكبًا، فَأَمَّا ماشيًا فَلَسْتَ بشيءٍ تُضْمِرُ أَنَّك جميلٌ في حالِ ركوبك، وَإِنّك شَيءٌ إِذَا رَكِبْتَ، وَإِذَا مَشَيْتَ فَلَسْتَ بشيءٍ، وَإِنْ كانَ منزلا منزلته؛ نحو: مَا زَيْدٌ إلا زُهَيْرٌ، فلا يجوزُ فيه عند الجمهور إلا الرفع، وأجَازَ الكوفيون فيه النصب.

فإنْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ إلا لِحْيَتُهُ، وَمَا زَيْدٌ إلا عَيْنَاهُ، فالرفع عند البصريين، وأجاز الكوفيون في هذا النصب، ولا يَجُوزُ النصبُ عند البصريين في غير المصادر؛ إلا أَنْ تَعْرِفَ المعنى، فَتُضْمِرُ نَاصبًا؛ نحو: مَا زَيْدٌ إلا لِحْيَتَه مرة، وَعَيْنَه أخرى، وَمَا زَيْدٌ إلا عمامته تَحْسِينًا، ورداءه تَزْيِينًا؛ أَيْ: تَتَعَهد، وحكى ابْنُ مالك جواز النصب في الخبر بعد (إلا) من غير تفصيل عَنْ يونس، ونقل ابْنُ عصفور، عن الكسائي، والفراء: أنه إذا دخلت (إلا) على الخبر، لَمْ يَجُزْ نَصْبُه، ولا جره بالباء، وَتَقَدَّم ذِكْرُ ذلك.

وإذا كان الخبرُ مصحوبًا بحرف التنفيس أَوْ بِـ (قَدْ) أَوْ بـ (لَمْ) جاز دخولُ (إلا) عليه؛ نحو: ما زَيْدٌ إلا سوف يَقُوم أَوْ قَدْ يقوم أَوْ لَمْ يَخْرُجْ ومنع من جواز ذلك الفراء؛ فَإِنْ تَوَسّط معمولُ الخبر بينه وبين إلا لَمْ يجز النصبُ عند البصريين؛ نحو: ما زَيْدٌ إلا عَمْرًا ضاربٌ، وأجازه الكسائي والفراء، هذا نَقْلُ ابن أصبغ.

وقال النحاس: لا يجيزُ الفراء: (ما عَبْدُ اللهِ إلا بالجاريةِ كفيل)، وما بالجارية إلا عَبْدُ الله كفيل، وذلك جائزٌ عند الكسائي والبصريين.

الثالث: فَقْدُ (إنْ) بَعْدَ (ما) ذَكَرَ ابْنُ مالك: أَنَّهُ يُبْطِلُ العمل بلا خلاف، فتقول: ما إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَيْسَ كما ذكر؛ بل وجوبُ الرفع مذهب البصريين، وَذَهَبَ الكوفيون إلى جواز النصب، وحكي ذلك يعقوب، و(إنْ) زائدة كافة لا نافية خلافًا للكوفيين، ونقل ابْنُ عصفور، عن الكسائي، والفراء: أنه إذا جيء بـ (إن) بعد (ما)، لا يجوز النصب، ولا الجر بالباء.

الرابع: ألا تؤكد (ما) بما فَيَجِبُ الرفع؛ نحو: ما ما زَيْدٌ ذاهب عند عامة النحويين، وَأَجَازَ جماعة من الكوفيين النصب.

الخامس: أَلا يُبْدَلُ من الخبر بَدَلٌ مصحوب بِـ (إلا)؛ نحو: ما زَيْدٌ شيءٌ أَوْ بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به، فهنا يستوي اللغتان الحجازية، والتميمية ذَكَرَ ذلك سيبويه.

وفي " كتاب القاسم البطليوسي ": جوازُ نَصْبِ الخبر، وَرَفْعُ ما بعد (إلا) على البدل من الموضع، وهو وهم فاحش، ولا يجوز تقدمُ معمول الخبر على ما لا يرفع

الخبر، ولا ينصبه؛ نحو: طعامَكَ ما زَيْدٌ آكلا، أو آكلٌ عند البصريين؛ لأنّ (ما) لها صَدْرُ الكلام، وأجاز ذلك الكوفيون.

وفي " كتاب الإنصاف " قال ثعلب: إنْ كانت رَدًّا للخبر لِمَنْ قال: زَيْدٌ آكلٌ طعامَك، فَرَدّ عَلَيْه نافيًا، ما زَيْدٌ أكلا طعامك جاز التقديم، فتقول: طعامك ما زَيْدٌ آكلا، وإنْ كان جوابًا للقسم، إذا قال: والله ما زَيْدٌ بآكلِ طعامك، كانت بمنزلة اللام في جواب الكلام فلا يجوز التقديم.

فإن أَدْخَلْتَ الباء على الخبر فَقَوْمٌ لا يجيزون ذلك، فيقولون: ما طعامَك زَيْدٌ بآكلٍ، وما فيك زَيْدٌ براغبٍ؛ إلا أنَّهم يَرْفَعُون الخبر إذا لَمْ تدخل الباء، ولا يجيزون النصب، ولا يجيزون طعامك ما زَيدٌ آكلا أبوه، وَأَجَازَهُ بَعْضُ الكوفيين، وَنَصْبُ الخبر عند البصريين بـ: (ما)، وعند الكوفيين بإسقاط الخافض.

فصل

إذا عطفت على الخبر بحرف لا يُوجِب

نحو: مَا زَيْدٌ قَائمًا ولا قاعدًا جاز في قاعدٍ وجهان:

أحدهما: نَصْبُه عطفًا على الخبر وهو أجود.

والآخر: رَفْعُه على إضمار هو، وَقَدْ مَنَعَ قَوْمٌ من القدماء النَّصْبَ في العطف على خبر ليس، وَمنعهم في (ما) أولى، وأوجبوا الرفع على إضمار هو، وأما الخفضُ فيه على التوهم فمسموعٌ؛ لكنّ عامة النحويين لا يجيزونه، وَأَجَازَهُ الكسائي، والفراء، قياسًا، وَنِسْبَةُ النَّحاس جوازِ ذلك إلى سيبويه وَهَمٌ، وَإنّما حَكَى ذلك سيبويه في (لَيْسَ)؛ فَإِنْ كانَ الخبرُ لا يقبل الباء؛ نحو: لَيْس زَيْدٌ إلا قائمًا، ونحو: لَيْسَ زَيْدٌ يَرْكَبُ، وما زَيْدٌ يَرْكَبُ، فَمَنْ أَجَازَ الْجَرّ في العطف لا يُجيزه في هذا، أَوْ بِحَرْفٍ يوجب رَفْعتَ؛ نحو: مَا زَيْدٌ قائمًا بل قاعِدٌ؛ أَي: بل هو قاعِدٌ، وَلَيْسَ مِنْ عَطْفِ المفرد على الخبر، بَلْ مِنْ عَطْفِ الجمل.

فإنْ كان اللسانُ سَبَقَ إلى ذكر الخبر غلطًا فاسْتَدْرَكْتَ نَصبْتَ، فقلت: بَلْ قاعدًا، كَمَا تَقُول: ما ضَرَبْتُ رجلا بَل امرأَةً، إذا غلطت، قَالَهُ بَعْضُ أصحابنا، وَلَمْ يُسْمَعْ إِجراءُ (لكِنْ) مجرى (بَلْ) في ذلك، بَلْ هو مسموعٌ في لَيْسَ؛ نحو: لَيْس زَيْدٌ قائمًا لكن قاعِدٌ.

وقال الفارسي: قياس لَكِنْ أَنْ يكونَ مثل بَلْ، فتقول: ما زَيْدٌ قائمًا لكن قاعِدٌ، وإذا عَطَفْتَ على الاسمِ رَفَعْتَ، فَقُلْتَ: مَا زَيْدٌ قائمًا، وَلا عمرٌو؛ فإنْ ولي العاطف الذي لا يوجبُ وصفًا، وَرَفَعَ سببيًّا نَصَبْتَ الوصف، وَرَفَعْتَ به السببي، أو رَفَعْتَهُ خبرًا للاسم بعده، أو مبتدأ مرفوعًا به الاسم، مُسْتَغْنًى به عن الخبر، فَتَقُول: لَيْسَ زَيْدٌ قائمًا، ولا قاعدًا أخوه، وَمَا زَيْدٌ قَائمًا ولا قاعدًا أخوه، ويجوزُ، ولا قاعِدٌ أخوه على التقديرين، وَمَنْ أجازَ الجرّ في: ما زَيْدٌ قائمًا، ولا قاعدٍ أجازه هنا.

وإن ولي الوصفَ أجنبي، جاز مع لَيْسَ نَصْبُه، فتقول: لَيْسَ زَيْدٌ ذَاهبًا ولا مقيمًا عمرٌو إلا عند أولئك القدماء؛ بَلْ يَجِبُ عندهم الرفعُ، وإذا نَصَبْتَ كان الوصفُ معطوفًا على الخبر، والأجنبي معطوفٌ على اسم ليس، وإذا رَفَعْتَ الوصف؛ فعلى وجهين: رَفْعُه حِينَ وَلِيَه السببي، وَقَدْ سُمِعَ الجرُّ فيه نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بقائمٍ، ولا ذاهبٍ بَكْرٌ، وذلك إذا جُر خَبَر لَيْسَ بالباء، وَخُرِّجَ ذلك على حَذْفِ الحرف لدلالة ما قبله عليه، لا على أَنَّهُ مما نابَ فيه الحرفُ منابَ عاملين؛ فإن وَلِيَهُ في (ما) تَعَيَّن رَفْعُه؛ نحو: مَا زَيْدٌ قائمًا، ولا ذاهبٌ عمرو، وَرَفْعُه مِنْ ذَيْنِك الوجهين هذا مذهب البصريين، وأجاز الكسائي، والفراء فيه النصب، فتقول: مَا زَيْدٌ قائمًا ولا ذاهبًا عمرو، وحكى الكوفيون من قول العرب مَا زَيْدٌ قائمًا فمخلفًا أحدٌ بالنصب، فلو كان خَبَرُ (ما) مجرورًا بالباء؛ نحو: ما زَيْدٌ بقائم ولا خارجٍ عمرٌو، لم يجز جَرُّه عند البصريين، وأجازه الكوفيون، فَلَوْ حَذَفْتَ (لا) لَمْ يَجُزْ جَرُّهُ عند البصريين، والفراء، وأجازه هشام، كما أجاز الذي قبله.

فَإِنْ تَأَخّر الوصفُ عن الأجنبي؛ وَحَرْفُ العطف موجب رَفَعْتَ، فقلت: مَا زَيْدٌ قائمًا، بَلْ عمرٌو خارجٌ أو غير موجب، والخبر مرفوع رَفَعْتَ، فقلت: ما زَيْدٌ قائمٌ، ولا عمروٌ خارج، أَوْ منصوب، فأجمعوا على الرفع؛ نحو: ما زَيْدٌ قائمًا ولا عمرٌو ذاهِبٌ، وزعم الجرمي أَنَّهُم رووا أَنَّ أكثرَ العرب يَرْفَعُ، واختلفوا في نصبه، فأجازه الخليل، وسيبويه، والكسائي، وهشام، وَمَنَعَهُ النحويون القدماء.

وقال سيبويه: وتقول: (ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلا بَيْضَاءَ شَحْمَةً)؛ وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ بَيْضَاء، وَبَيْضَاءُ في موضع جَرٍّ، ولا يجيزُ المبرد في بَيْضَاء إلا الرَّفْعَ، وإنْ كان خبر (ما) مجرورًا، وَعَطَفْتَ على اللفظ، قُلْتَ: مَا زَيْدٌ بِقَائِم، ولا عمرٌو بذاهب، أَوْ على الموضع نَصَبْتَ الخبر؛ إنْ كانت حجازية، فَقُلْتَ: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، ولا عمرٌو

ذاهبًا. ويجيء فيها الخلاف السابق، أو تميمية رَفعْتَ، فَقُلْتَ: ما زَيْدٌ بقائم، ولا عمرٌو ذاهبٌ.

وهذه مسائل تتعلق بما يَجُوزُ دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية فَتَعْمَلُ؛ نحو: أما زَيْدٌ قائمًا، ولا يَجُوزُ حَذْفُ اسم (ما) لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ ما منطلقًا؛ تريد: ما هُو منطلقًا لَمْ يَجُزْ، وإذا قُلْتَ: ما هو طعامك زَيْدٌ بآكل، هو ضمير الشأن، إن كانت (ما) حجازية، لَمْ يَجُزْ، أو تميمية جازت.

وإذا قُلْتَ: اليومَ ما زَيْدٌ إِيَّاهُ ذاهبًا، جازت عند الأكثرين، وَمَنَعها بَعْضُهم، وإذا أَخّرْتَ الاسْمَ موجبًا بـ (إلا)، وَقَدَّمْتَ معمولَ الخبر عَلَيه؛ نحو: ما طعامَك آكل إلا زَيْدٌ، جاز ذلك عند البصريين، ولَمْ يجز عند الكسائي، والفراء، وَأَجَازَ الأخفش (مَا نِعْمَ الرجلُ عَبْدُ الله)، ولا قريبٌ من ذلك. وإجازةُ غيره نَصْبَ قَرِيب على الظرف، وأجاز الكسائي إضمار (ما)، وأنشد[(١)]: [الطويل]

فَقُلْـتَ لَهَـا واللهِ يَـدْرِي مُـسَافِرٌ إِذَا أَضْـمَرَتْهُ الأَرْضُ مَـا الله صَـانِعُ

أي: (مَا يَدْرِي مُسَافِرٌ) فَأَضْمَرَ (ما). قال الفراء: فَسَأَلْتُه عَنْ: والله أَخُوكَ قائمًا فَرَأَيْتُه كالمرتاب من إدخال الباء، وَيَجُوزُ حَذْفُ الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ (إنْ) للدلالة؛ نحو[(٢)]: [الطويل]

حَلَفْـتُ لَهَـا بِـاللهِ حَلْفَـة فَـاجِرٍ فَمَـا إِنْ مِـنْ حَـدِيث وَلا صَـالِ

وبناء النكرة مع (ما) تشبيهًا بـ (لا)؛ نحو: ما بَاسَ عَلَيْكَ شاذ لا ينقاس، وقال الشاعر[(٣)]: [الطويل]

وَمَـا بـاسَ لَـوْ رَدَّتْ عَلَيْنَـا تَحِيَّـةً قَلِيلا عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الحقَّ عابُها

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٥٢/١.

(٢) من شعر امرئ القيس. و (الصّالي): الّذي يصطلي بالنّار.

والمعنى: لَمّا خوّفتني من السّمّار أقسمتُ لها كاذبًا أنْ ليس منهم أحدٌ إلا نائمًا.

والشّاهد فيه: (لناموا) حيث أدخل اللام في الجواب وهو فعل ماض، بدون قد.

يُنظر هذا البيتُ في: الأصول ٢٤٢/١، وسرّ صناعة الإعراب ٣٧٤/١، والتّبصرة ٧٧/١، ٤٥٢، والأزهيّة ٥٢، ٤٥٢، وشرح المفصّل ٩٧/٩، والمقرّب ٢٠٥/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٣١/١، والمغني ٢٢٩، والخزانة ٧١/١٠.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٥٣/١.

فصل (إنْ) النافية

أَجَازَ إعمالَها إعمالَ (ما) الحجازية الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وَمَنَعَ من ذلك الفراء وأكثر البصريين، واختلفوا على سيبويه، والمبرد، فَنَقَل السهيلي، أَنَّ سيبويه أجاز إعمالها، وَأَنَّ المبرد مَنَعَ من ذلك، وَنَقَل النحاس عكس هذا، قال: سيبويه، والفراء يرفعان، والكسائي يَنْصِبُ، وهو مذهب أبي العباس.

وقال ابْنُ الطاهر: نَصّ سيبويه على إعمالها إعمال (ليس)، وأكثر أصحابنا: يَذْهَبُ إلى أنّها لا تَعْمَلُ، وَأَنَّ قوله(1): [المنسرح]

إنْ هو مستوليًا على أحد ... إلا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِين

ضرورة، والصحيحُ جواز إعمالها، إذْ قَدْ ثَبَتَ ذلك لغةً لأهل العالية نثرًا ونظمًا، ومن النثر (إنْ ذلك نافِعَك ولا ضارّك)، (وَإِنْ أَحَدٌ خيرًا من أَحَدٍ إلا بالعافية).

وقال أعرابي: إن قائمًا يريد: إنْ أَنَا قائمًا حَذَفَ الهمزة، وَنَقَل حركتها إلى نون (إِنْ)، وَأَدْغَم، كقوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ أي: لكِن أَنَا، وَتَعْمَلُ فِي المعرفةِ، والنكرة وَيُبْطِلُ عَمَلَها انتقاضُ النفي، كما قال تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم:١٠]، وَتَوَسُّط الخبر؛ نحو: إنْ منطلقٌ زيدٌ.

وتعمل (لا) أَيضًا عمل (ما)، وَعَمَلُها قليل بخلاف عمل (إِنْ)، ودعوى ابن

---

(1) قال العيني: أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد، وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "مستوليا" هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه "المجانين" جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته الجن "المناحيس" جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.

الشاهد: في "إن هو مستوليا" حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو "مستوليا".

انظر: ابن الناظم ص٦١، ابن عقيل ١/ ١٨١، ابن هشام ١/ ٢٠٨، الأشموني ١/ ١٢٦، المكودي ص٣٧، السيوطي ص٣٤، وأيضا في الهمع ج١ ص١٢٥، والشاهد رقم ٢٩٧ في خزانة الأدب.

مالك العكس باطلة، وَزَعَمَ الأخفش، والمبرد أنَّ (لا) لا تَعْمَلُ عمل ليس، وَزَعَما أَنَّ قولَ سيبويه: (وَإِنْ شِئْتَ، قُلْتَ: لا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ في قَوْلِ مَنْ جعلها كَلَيْسَ) إنما قاله قياسًا منه، ولذلك سَاغَ لهما خلافه، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّها أُجْرِيَتْ مجرى لَيْسَ في رفعِ الاسمِ خاصة، لا في نَصْبِ الخبر، وهو مذهب الزجاج.

قال: وهي مع اسمها في مَوْضِع رَفْع على الابتداء، وَزَعَمَ بَعْضُهم أنها لَمْ يُحْفَظْ النصبُ في خَبَرِها ملفوظًا به، والصحيحُ سماعُ ذلك؛ لكنه في غاية الشذوذ والقلة، ومنه[١]: [الطويل]

تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا

وقوله[٢]: [الطويل]

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيرَ خاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

---

(١) لم أقف على قائله.

و (تعزّ): تصبّر وتسلّ. و(وزر): ملجأ. و(واقيًا): حافظًا وراعيًا.

والشّاهد فيه: (لا شيء باقيًا) و (لا وزر واقيًا) حيث أعمَل (لا) النّافية عمل (ليس) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان.

انظر: شرح عمدة الحافظ ٢١٦/١، وابن النّاظم ١٥٠، والجنى الدّاني ٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٤/١، وتخليص الشّواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٢٨٩/١، والمقاصد النّحويّة ١٠٢/٢، والتّصريح ١٩٩/١، والهمع١١٩/٢، والأشمونيّ ٢٥٣/١.

(٢) أنشده أبو الفتح بن جني، ولم ينسبه إلى قائل، وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح.

اللغة: " بوئت " فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم: بوأه الله منزلا، أي أسكنه إياه " الكماة " جمع كمى، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن، لاحد أمرين، الاول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة، والثاني: لانهم قتلوا كثيرا من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات، فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غرة.

الشاهد فيه: قوله " لا صاحب غير خاذل " حيث أعمل لا مثل عمل ليس، فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان، وهو أيضا كالبيت السابق رد لمذهبي الاخفش والزجاج.

انظر: شرح ابن عقيل ٣١٤/١.

والنقلُ عن بني تميم أَنَّهُم لا يُعْمِلُونها إعمالَ لَيْسَ، وَأَكْثَرُ مَنْ أجاز إعمالها اشترط تنكير معموليها، وَأَنْ لا يَتَقَدَّمَ خَبَرُها على اسمها، وَأَنْ لا ينتقضَ النفيُ، وَأَنْ لا يُفْصَلَ بينها، وبين مرفوعها، وفي " البسيط ": الظاهر أَنَّ الفصلَ يُبْطِلُ عملها، وَأَجَازَ ابنُ جني إعمالها في " المعرفة "، وَجَازَ ذلك في قول النابغة الجعدي[1]: [الطويل]

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وقول الآخر[2]: [البسيط]

ذَكَرْتُها بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَنَا ... لا الدَّارَ دَارًا وَلا الْجِيرَانَ جِيرانَا

واختلف النحويون في ماهية (لاتَ)، فَذَهَبَ بَعْضُهم إِلَى أَنَّها فِعْلٌ ماضٍ؛ بمعنى: نَقَصَ، نُفِيَ بها كما نُفِيَ بلَيْسَ، ذَكَرَهُ الخشني في شرحه لـ " كتاب سيبويه "، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّ أصلها لَيْسَ أُبْدِلَتْ سينُها تاءً، والجمهور على أَنَّ (لاتَ) حَرْفٌ لحقته التاءُ، فَذَهَبَ سيبويه إلى أَنّه من تركيب الحرف مع الحرف؛ نحو: إِنَّما فَلَوْ سَمَّيْتَ به حَكَيْتَه، وذهب الأخفش، والجمهور إلى أَنَّها (لا) زِيدَتْ عليها التاءُ كما زِيدَتْ في ثَمّ، فقالوا: ثَمَّتْ فهي للتأنيث، وَذَهَبَ ابْنُ الطراوة إلى أَنَّ التاءَ لَيْسَتْ للتأنيث؛ إنما هي زائدةٌ على الحين، واتَّبَعَ في ذلك أبا عبيدة، وَكُتِبَتْ في المصحف منفصلة من الحين، وَوَقَفَ جمهورُ القُرَّاء عليها بالتاء اتباعًا للرسم، وَعَنِ الكسائي: الوقف بالتاء وبالهاء، واختلفوا هَلْ تعمل أَمْ لا، فَذَهَبَ الأخفش إلى أَنَّها لا تَعْمَلُ، بَلْ إن ارْتَفَعَ الاسمُ بعدها فهو مبتدأ، وخبره محذوف، أَوْ خَبَرٌ محذوفُ المبتدأ، أو انتصبَ فعلى إضمار فِعْلٍ، وَذَهَبَ الجمهور إلى أَنّها تَعْمَلُ، واختلفوا فَذَهَبَ الأخفش في قَوْلٍ: إلى أَنَّها تَعْمَلُ نَصْبًا عمل لا التي للنفي العام، وذهب الجمهور إلى أَنّها تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ)، واخْتَلَفُوا أَعَمَلَها مختص بلفظ الحين، أَمْ يَتَعَدّى إلى ما رادفَ الحين من الظروف، فَمَذْهَبُ الفراء أَنّه مختصٌّ بالحين، وهو ظاهِرُ كلام سيبويه، فإذا كان الظرفُ منصوبًا، فهو خبرها، والاسم محذوف، وإذا كانَ مرفوعًا

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٨٠، والأشموني ١/ ١٢٥.

(٢) انظر: الجمل في النحو ١/٧٦، وشرح شذور الذهب ١/٣٧٩.

فهو اسمها وخبرها محذوفٌ، وَلَمْ يُسْمَعْ بِالاسْمِ، والخبر ملفوظًا بهما معًا، وذهب الفارسي، وَغَيْرُه إلى أَنَّها تَعْمَلُ في الحين، وفيما رَادَفَهُ مَعْرِفَةً كانَ، أو نكرة، ومما عملت فيه قوله(١): [الكامل]

حَنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ … وبَدَا الَّذِي كانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

وقوله(٢): [الكامل]

نَدِمَ البغاةُ وَلاتَ ساعةَ مَنْدَمِ … والبغى مَرْتَعُ مُبْتَغِيه وَخِيمُ

وَشَذَّ مَجيءُ غير الظرف مرفوعًا بَعْدَها في قوله(٣): [الكامل]

---

(١) قائله شبيب بن جعيل -بضم الجيم وفتح العين- وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم. وكان بنو قينة الباهليون أسروا شبيبا هذا في الحرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار فقال هذا، وقال ابن بري هو لحجل -بفتح الحاء وسكون الجيم- ابن فضلة -بفتح فسكون- وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم، وهو من الكامل.
الشرح: "حنت" من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس، "نوار" -بفتح النون والواو المخففة- من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر، وهو مبني على الكسر في لغة جمهور العرب، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، "لات" يعني ليس "هنا" بمعنى حين "وبدا" ظهر "أجنت" -من أجن بالجيم- أخفت وكتمت وسترت.
المعنى: حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين وظهر الذي كانت أجنته من المحبة والعشق.
الشاهد: في "هنا" أشير بها إلى الزمان وأصلها أن تكون للمكان.
انظر: ابن الناظم ص٣٢، والأشموني ١/ ٦٦، وداود وابن هشام في المغني ٢/ ١٥٠، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزانة الأدب.

(٢) اختلف في نسبته، فقيل: هو لمحمّد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكنانيّ، أو لرجلٍ من طيّيء.
و (البُغاة): جمع باغ، والباغي: الّذي يتجاوز قدره. (ولات ساعة مندَم): أي وليست السّاعة ساعة ندامة. و(مرتع): اسم مكان من رتع في المكان جعله ملهىً وملعبًا. و(وخيم): ثقيل.
والشّاهد فيه: (ولات سَاعةَ مندمِ) حيث حذف اسم (لات) وهو الأعرف.
انظر: شرح الكافية الشّافية ١/٤٤٣، وشرح التّسهيل ١/٣٧٧، وابن النّاظم ١٥١، وتخليص الشّواهد ٢٩٤، وابن عقيل ١/٢٩٥، والمقاصد النّحويّة ٢/١٤٦، والهمع ٢/١٢٢، والأشمونيّ ١/٢٥٥، والخزانة ٤/١٦٨.

(٣) انظر: الخزانة ٤/١٥٩، وشرح الأشموني ١/١٣١.

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ   يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لاتَ مُجِيرُ

وَقَدْ تُؤَوّل، وَزَعَمَ الفراء أَنَّ (لات) يُخْفَضُ بها أسماء الزمان؛ نحو قوله[1]: [الخفيف]

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ   فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقوله[2]: [الكامل]

وَلَتعرفنّ خَلائقًا مَشْمُولَة   وَلَتَنْدَمَنّ وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

وقرئ شاذًّا[3]: (وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ) [ص: ٣] بالخفض، ولا يعرف ذلك البصريون وَقَدْ أُضِيف إليها الحين في قوله[4]: [الوافر]

وَذَلِكَ حِينَ لاتَ أوانَ حِلْمٍ   وَلَكِن قَبْلَهَا اجْتَنِبُوا أَذَاتِي

وَقَدْ جاءَتْ لاتَ غير مضاف إليها حين، ولا مذكور بَعْدَها حِينَ، ولا ما رادفه في قول الأفوه[5]: [الرمل]

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُم   وَتَوَلَّوا لاتَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ

والعطفُ على خبر (لات) عِنْدَ مَنْ أَعْمَلَها إعمال (لَيْسَ)، كالعطف على خبر (ما) الحجازية تقول: لاتَ حينَ جَزَع، ولات حين طيش، وَلاتَ حين قلق، بَلْ حين صبر، تنصب في الأولى، وترفع في الثانية كما كان في (ما)، ولا النافية حَرْفٌ، وزعم بعض النحاة أَنّها اسْمٌ؛ بمعنى: (غَيْر) في قوله: (جِئْتَ بلا زَادٍ)، وَغَضِبْتَ مِنْ لا شيء.

وفي " النهاية ": أنه مذهب الكوفيين (فَزَادٍ)، و(شيءٍ)، مجروران بالإضافة، لا بحرف الجر، ومذهب الجمهور أَنَّها للنفي؛ وهي زائدةٌ مِنْ حَيْثُ تخطى حرف الجر لجرِّ ما بعد (لا)، ولا يعني بالزائد، أَنَّ وجوده كعدمه.

---

(١) من قصيدة لأبي زبيد الطائي النصراني، انظر: الديوان ٣٠/١.

(٢) انظر: الخزانة ١٦٢/٤، وشرح ابن عقيل ٣٢١/١.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/٣.

(٤) البيت للطرماح، وانظر: الديوان ١٦/١.

(٥) انظر: الخزانة ١٦٢/٤.

فصل

تُزَادُ الباءُ في خبر (ما) المنفي

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ [الأنعام:١٣٢]، كما تُزَادُ في خَبَرِ (لَيْسَ)، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ فإنْ كَانَ الخبرُ موجبًا لَمْ تَدْخُلْ؛ نحو: لَيْسَ زَيْدٌ إلا قائمًا، وَمَا زَيْدٌ إلا قَائِمٌ؛ فَإِنْ زِيدَتْ كانَ بَيْنَ اسْم (ما) وخبرها؛ نحو: ما زيدٌ كان بقائمٍ، جَازَ ذلك عند البصريين والكسائي، وَمَنَعَ ذلك الفراء، فلو كان الخبرُ ظرفًا، أَوْ كاف التشبيه أو مِثلا، فأجاز هشام دخولها على الظرف؛ فأَجَاز: ما عَبْدُ الله بِحَيْثُ تُحِبُّ، وأجاز البصريون دُخُولَها على الظرف، والذي يجوز أَنْ يستعملَ اسمًا؛ نحو: ما هذا المكان بمكان شَرٍّ، ولا هذا اليومُ بيومِ حَزَنٍ، وعلى مثل نحو: ما زَيْدٌ بمثلك، ووافقهم على جَوَازِ دخولها على (مِثْل) الكسائي، وأجاز أيضًا دخولها على (الكاف)، وَحَكَى: لَيْسَ بِكَذَاك؛ أَيْ: لَيْسَ كَذَلِكَ، وَمَنَعَ هشام دخولها على الكاف، وعلى (مِثْلَ) واضطرب الفراء، فقال مرة: لا تدخل الباءُ على (مِثْلَ)؛ لأنّها بمعنى: الكاف.

وقال مرة: تَدْخُل الباءُ على الكاف، ولا تدخلُ على شيء من الصفات غيرها؛ لأنّها في معنى مِثْلَ، ومما هو منصوب خَبَرُ (ليس)، ولا تَدْخُلُ الباءُ خبرَ (ليس) في الاستثناء، تَقُول: قامَ القومُ لَيْسَ زيدًا، ولا يجوزُ لَيْسَ بزَيْدٍ، وأجاز ابن مالك: دخولها في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)؛ نحو: لا رَجُلٌ بقائمٍ، ولا قاعدًا.

وقال ابن هشام: لَمْ يُسْمَعْ في خَبَرِ (لا)، فلا يقاسُ على خبر (ما)، وَقَدْ تُزَادُ بَعْدَ فعلٍ ناسخ للابتداء؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

---

(١) قائله الشنفرى الأزدي -واسمه عمرو بن براق- وهو رجل من الأزد، وكان كثير الإغارة على الأزد، وهو من قصيدة لامية مشهورة طويلة من الطويل.

الشرح: "وإن مدت الأيدي" على صيغة المجهول، والأيدي جمع يد، "الزاد" طعام يتخذ للسفر، "بأعجلهم" يعني بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذي هو للتفضيل، وإنما المراد منه العجل -بفتح العين وكسر الجيم- وأما أعجل الثاني فهو للتفضيل، "أجشع" -بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الشين- من الجشع وهو الحرص على الأكل.

المعنى: إذا تقدم القوم إلى الطعام أو الغنيمة لم أسبقهم إلى ذلك، لأني لست بحريص على السبق في هذا الميدان.

=

وَإِنْ مُدَّتِ الأيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

و[١]: [الطويل]

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَه فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

أي: لَمْ أَكُنْ أَعْجَلَهُم، وَلَمْ يَجِدْنِي قُعْدَدًا، وَقَد تَوَهّم بَعْضُهم دخول الباء على خبر (كان)، فَعَطَفَ على المنصوب مجرورًا في قوله[٢]: [المتقارب]

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ وَلا مُنْمِشٍ مِنْهُم مُنْمِلُ

تَوَهَّم أَنَّهُ قَالَ بِذِي نَيْرَبٍ، وقال مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرة[٣]: [الطويل]

وَمَا كَانَ وَقَّافًا إِذَا الخيلُ أَحْجَمَتْ وَلا طَائِشًا عِنْدَ اللقاءِ مُدَفَّعَا

وَلا بِكَهَامٍ سَيْفُهُ عَنْ عَدُوِّهِ إِذْ هُوَ لاقَى حَاسِرًا أَوْ مُقَنَّعَا

تَوَهَّم أَنَّهُ قالَ: وما كانَ بِوَقَّافٍ.

قَالَ ابْنُ مَالكٍ: وبعد (لا) التبرئة.

ومنه قول العرب: (لا خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَهُ النارُ) إِذَا لَمْ تَجْعَل الباءَ بمعنى (في)، واتَّبَعَ في ذلك الفارسي في أَحَدِ قوليه، وابن طاهر، وابن خروف.

=

الشاهد: في "لم أكن بأعجلهم" حيث زيدت الباء في "بأعجلهم" الواقع خبرا لأكن المنفية بلم.

انظر: ابن الناظم ص٦٠، وابن هشام ١/ ٢١٠، وابن عقيل ١/ ١٧٦، والأشموني ١/ ١٢٣، والمكودي ص٢٦، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٢٧.

(١) هو لدُريد بن الصّمّة.

و (القُعْدَدُ): الجبان اللّئيم، القاعد عن المكارِم والخامل.

والشّاهدُ فيه: (لم يجدني بقعدد) حيث دخلت الباء الزّائدة على مفعول (وجد) الثّاني؛ لنفي النّاسخ.

انظر: شرح التّسهيل ٣٨٣/١، وابن النّاظم ١٤٩، واللّسان (قعد) ٣٦٢/٣، وتخليص الشّواهد ٢٨٦، والمقاصد النّحويّة ١٢١/٢، والتّصريح ٢٠٢/١، والهمع ١٢٧/٢، والأشمونيّ ٢٥١/١، والدّيوان ٤٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٣٠/٣، ومغني اللبيب ٦٢٠/١.

(٣) انظر: منتهى الطلب ٢٨٥/١.

وقال الفارسي أيضًا: لا تكونُ الباء هنا زائدة؛ لأنها لا تُزَادُ في المرفوع، وقال بَعْضُ أصحابنا لا يقال: لا رَجُلَ بِقائمٍ، ولا إنسانَ بورعٍ؛ لأنَّه لَمْ يَأْتِ به سَمَاعٌ صحيح، وإذا كانت الباءُ ظرفية، فالتقدير: لا خَيْرَ فِي خَيْرٍ بَعْدَهُ النار، والظرف بعده في موضع الصفة، وزيدت أيضًا في خبر المبتدأ بعد هَلْ؛ نحو قوله(١): [الطويل]

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وَبَعْدَ (ما) المكفوفة (بِإِنْ)؛ نحو قوله(٢): [المتقارب]

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ ... بِوَاهٍ وَلا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

وفي خَبَرِ (إِنَّ)، وَقَد انْسَحَبَ عَلَيْهَا نَفْيٌ، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] أُجْرِيَ على ما هو في معناه، كَأَنَّ المعنى أَوَلَيْسَ بِقادرٍ، وَفِي خَبَرِ (لَكِنّ)؛ نَحْوَ قَوْلِهِ(٣): [الطويل]

وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ ... وَهَلْ يُنْكَرُ المعروفُ فِي النَّاسِ

وَفِي خَبَرِ (لَيْتَ)؛ نحو قوله(٤):

.... أَلا لَيْتَ ذَا العَيْشِ اللذيذِ بدائِمِ

قال ابْنُ مالك، وفي خبر (إنَّ) في قوله(٥): [الطويل]

فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لا تُلاقِهَا ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالمجرَّبِ

---

(١) انظر: الخزانة ١٣٢/٤، وأساس البلاغة ٣٧٣/١.

(٢) هذا أول أبيات للمتنخل الهذلي في رثاء أبيه. انظر: شرح الرضي ١٨٨/٢، وهمع الهوامع ٤٦٤/١.

(٣) قال العيني في المقاصد النحوية: هذا أنشده أبو علي وأبو الفتح ولم يعزواه إلى أحد "٢/ ١٣٤".

وهو في شرح المفصل ٨/ ١٣٩، والخزانة ٤/ ١٦٠، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٤) البيت للفرزدق، وصدره: (يقول إذا اقلولي عليها وأقردت).

وانظر: همع الهوامع ٤٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٢٧/٤.

(٥) قاله امرئ القيس، انظر: الديوان ٤٢/١.

والضمير في "عنها" لأم جندب امرأة امرئ القيس

أَيْ: فَإِنَّك الْمُجَرَّبُ، وَلا يَتَعَيَّن ما قاله ابْنُ مالك في خبر المبتدأ في قوله[١]: [الوافر]

فَـلا تَطْمَـع أَبَيْـتَ اللَّعَـن فِيهَـا وَمَنْعُكَهَـا بِـشيءٍ يُـسْتَطَاعُ

(أَيْ شَيءٌ يُسْتَطَاعُ): وأجاز الأخفش زيادتها في الواجب؛ نحو: زَيْدٌ بقائِمٍ، واستدل بقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]؛ أَيْ: مثلها.

وقال ابن مالك: وَرُبّما زِيدَتْ في الحال المنفية؛ نحو قوله[٢]: [الوافر]

فَمَـا رَجَعَـتْ بِخَائِبَـةٍ رِكَـابٌ حَكِـيمُ بْـنُ المـسيَّبِ مُنْتَهَاهَـا

وقوله[٣]: [البسيط]

كَـائِنْ دُعيـتُ إِلَـى بَأْسَـاء داهِمَـةٍ مِمَّـا انْبَعَثْـتُ بِمـزءودٍ وَلا وَكَـلِ

تَقْدِيرُهُ عنده: فَمَا رَجَعَتْ خَائبةً رِكَابٌ، فَمَا انبعثتُ مَزْءُودًا، وَلا يَتَعَيّن ما قَالَهُ، وَلا يَطّرِدُ زيادةُ الباء على قول الجمهور إلا في خَبَرِ (لَيْسَ)، و(ما) على ما سبق، مما أجْمَعُوا عَلَيْه، إذا كانَ منفيًّا، لَيْسَ فِي باب الاستثناء وعلى ما وقع فيه الاختلاف.

فَأَمَّا الخبر المنفي بَعْدَ (ما) في لغة بني تميم، فَذَهَبَ ابْنُ السراج والفارسي في أحد قوليه، وتبعهما الزمخشري إلى أَنَّهُ لا يجوزُ دخولُ الباء عليه، والصحيح جواز ذلك، وهو كثيرٌ جدًّا في نثرهم، ونظمهم، ومما نَصَّ على ذلك سيبويه، والفراء.

وَنَصَّ الفراء على: أَنَّ أَهْلَ نَجْدٍ يجرون الخبر بالباء كثيرًا، فإذا أسقطوا الباء رفعوا، انتهى كلامه.

وإذا عطفوا على المجرور بالباء في هذه اللغة، رَفَعُوا المعطوف على الموضع،

---

(١) ذكر في الحماسة البصرية. أن قائله هو: قحيف العجلي، ويقال: قائله رجل من تميم وكان قد طلب منه الملك فرسا يقال له سكاب، فضن بها على الملك لنفاستها.

انظر: الأشموني ١/ ٥٢، ٥٤، وابن هشام في المغني ١/ ١٠٢، والشاهد رقم ٨٨٣ في خزانة الأدب.

(٢) من قصيدة قالها القحيف بن سليم العقيلي يمدح حكيم بن المسيب. والقصيدة في النوادر ١٧٦، والخزانة ٤/ ٢٤٧ وبعضها في الاقتضاب ٢٤٩، والمغني ٢٤٨.

(٣) انظر: شرح الكافية ٧٢٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٦/٤.

كما يَنْصِبُ الحجازيون إذا عَطَفُوا على المجرور بالباء على الموضع.

وقال النحاس: أَجْمَعُوا على أَنَّ الباءَ تَدْخُلُ على المرفوع، والمنصوب، واختلفوا في فائدةِ المجيء بالباء، فَقَالَ البصريون: يجوز أَنْ لا يسمعَ المخاطب ما، فيتوهم أَن الكلامَ موجبٌ، فالباء يُفْهَمُ أَنَّه نفي.

وقال الكوفيون: هَذا نَفْي، كقولك: إنَّ زَيْدًا لمنطلقٌ، فالباءُ تقابلُ اللام، وإذا قَدَّمْتَ الخبرَ، أو معموله، فَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أَنّه لا يجوز زيادةُ الباء في الخبر، بَلْ تَقُول: مَا قَائِمٌ زَيْدٌ، وما طعامك آكل زَيْدٌ، وَذَهَب الفراء إلى جواز دخولها فيهما، فتقول: ما بقائم زَيْدٌ، وما طعامك بآكل زَيْدٌ، وَفَصَّلَ قَوْمٌ فأجازوا ذلك مع تقديم معمول الخبر، ومنعوا ذلك مع تقديم الخبر نفسه، وأجاز الفراء: ما هو بذاهب زيدٌ؛ فَإِنْ أَلْقَيْتَ الباءَ نصبت، فقلت: ما هو ذَاهِبًا زَيْدٌ، ولا يجوز عند البصريين، وَتَأَوَّلُوا قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦].

بَابُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ

سُمِّي الباب ببعض ما يَقَعُ فيه، وهي جَعَل، وَطَفِقَ، بكسر الفاء وفتحها، والكسرُ لغة القرآن. وقالوا: طَبِقَ بالباء المكسورة بدلا من الفاء، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَهَبَّ، وَهَلْهَلَ، وَكَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ، وَأَوْلَى، وَعَسَى، خلافًا لأحمد بن يحيى؛ إذ زَعَمَ أَنَّها حَرْفٌ لا فعل، وَنَسَبَ ذلك إلى ابن السراج، واخْلَوْلَق، وَزَادَ ابْنُ مالك: (حَرَى)، وَيَحْتَاجُ إلى ذلك إلى استثبات، وَذَكَرَهُ أَبُو سهل الهروي في كتاب "أسفار الفصيح " منونًا اسمًا.

وقال: ولا يُثَنّى، وَلا يُجْمَعُ، وَزَادَ ثعلب: (قَامَ)، وَزَادَ أَبُو إسحاق البهاري: قارَبَ، وَكَارَب، وَقَرّب، وَأَحَال، وَأَقْبَلَ، وَأَظَلّ، وَأَشْفَى، وَشَارَفَ، وَقَرُب، وَدَنَا، وَآثَرَ، وَقَامَ، وَقَعَدَ، وَذَهَبَ، وَازْدَلَف، وَدَلَف، وَأَشْرَفَ، وَأَزْلَف، وَتَهَيَّأَ، وَأَسَفَّ، وَزاد غَيْرُه طَارَ، وَانْبَرَى، وَأَلَمَّ، وَنَشَبَ، وَذَكَرَ ابنُ هشام اللخمي فيها: ابْتَدَأَ، وَنَشَبَ، وَعَبَا، ومما هو للشروع، في الفعل الستة الأول، وقال ثَعْلَبُ: يُقَالُ: قام يَفْعَلُ كَذا إذا أَخَذَ فِيه، ولمقاربة الفعل الخمسة بعدها، ولرجائه عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، قال ابن مالك: وَحَرَى، والمشهور أَنَّ (كَرَب) للمقاربة، وقيل: للشروع، وَقَدْ تَرِدُ (عَسَى) للإشفاق، وذلك قليل، وقد اجتمعَ مجيئُها للرجاء، والإشفاق في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] وقال خطاب: عَسَى بعيدةٌ عن المقاربة، ومعناها الترجي للفعل، واسْتِدْنَاءُ وقوعه.

وقال قَوْمٌ: معنى عَسَى الإشفاق والطمع، انتهى.

وَيُلازِمُهُنّ لَفْظُ المضي؛ إلا (كاد) فَسُمِعَ مُضَارِعُها، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥]، وَسمِعَ نَفْيُ خبرها، قال: [الرمل]

إِنَّ لَيْلِي طَالَ وَاللَّيْلُ قَصِيرٌ ... طَالَ حَتَّى كَادَ صُبْحٌ لا يُنِيرُ

ولا يبعدُ جواز ذلك في غيرها مِمَّا لا يَدْخُلُ عَلَيْه (أَنْ)، وَأَوْشَكَ فَسُمِعَ يُوشِكُ، وَأَنْكَرَ الأصمعي: أَوْشَكَ، وَقَدْ نَقَلَهُ الخليل، وغيره، وهو مَسْمُوعٌ في كلامهم، وَنَدَرَ اسْمُ فاعل منهما، قالوا: كائِدٌ، وَمُوشِكٌ، وَرَوَى عبد القاهر: عَسَى يَعْسَى فَهو عاسٍ، وهو غريب.

والمشهورُ أَنَّ هذه الأفعال من أخوات (كان)، تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر، لَكِنَّ خَبَرها لا يكونُ إلا مضارعًا، وَذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّ الفعلَ بَدَلٌ من الاسْمِ بَدَل المصدر، وَكَأَنَّهُم بنَوا هذا على أَنَّ هذه الأفعال لَيْسَتْ ناقصة، فالمعنى عِنْدَهُم قَرُبَ قيامُ زيد، وَكَرَبَ خروجُ عمرو، ثُمَّ قَدَّمْتَ الاسْمَ، وَأَخَّرْتَ المصدر، فَقُلْتَ: قَرُبَ زَيْدٌ قيامَهُ، ثُمَّ جَعَلْتَه بالفعل، وَذَهَبَ بَعْضُ النحويين إلى أَنّه مفعول؛ لأنهما في معنى قارَبَ زَيْدٌ الفعل، وهي تامة، وهو مذهب أبي بكر خطاب، وتقديره: عَسَى زَيْدٌ القيام، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّ موضع الفعل نَصْبٌ بإسقاط حرف الجر؛ إذ يسقط كثيرًا مع (أَنْ)، فمعنى عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ: عَسَى زَيْدٌ القيام، ومعناها: اخْلَوْلَقَ، وَكَرَب يَفْعَلُ، تَهَيَّأَ للفعل، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّ قَوْلَهم: عسى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ من باب الإعمال، وفي " البسيط " منها لتهيئة مجيء الأمر: اخْلَوْلَقَتِ الأرضُ أَنْ تَنْبُتَ، والسماءُ أَنْ تُمْطِرَ، ولذلك تَدْخُلُ اللامُ، فتقول: اخْلَوْلَقَت؛ لأَنْ تُمْطِرَ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهم اخْلَوْلَقَ وَأَخْلَقَ من النواقص، وَلَيْسَتْ كذلك؛ إذ ما بَعْدَ اخْلَوْلَقَ مفعول لأجل دخول اللام، وهي بالنظر إلى معناها تامة، وَأَخْلَقَ، معناه: تَهَيَّأَ الشيءُ؛ لأن يكون انتهى.

والقول الأول هو الصحيح، وَلا تَدْخُلُ (أَنْ) على خَبَرِ هَلْهَلَ، وما قبلها، وَتَدْخُل على خَبَر أَوْلَى، وَحَرَى، واخْلَوْلَقَ، فَأَمَّا (عَسَى)، فجمهور البصريين: على أَنَّ حَذْفَ (أَنْ) من خبرها لا يكونُ إلا في الضرورة، وقالَهُ الفارسي، وَأَجَازَ حَذْفَهَا في " التذكرة " في الكلام، وهو ظاهِرُ قول سيبويه.

قال سيبويه: من العرب مَنْ يقول: (عسى يَفْعَلُ).

وأَمَّا (كادَ)، وَ(كَرَبَ)، وَ(أَوْشَك)، فَزَعَم ابنُ مالك أَنَّهُ يجوزُ أَنْ تَدْخُلَ في خبرهن، وَألا تَدْخُلَ، ودخولها في خبر (كاد)، و(كَرَبَ)، عند أصحابنا من باب الضرورة، ولا يَقَعُ في الكلام، وَزَعَمَ الزجاجي أَنَّ (قَارَبَ)، مما الأجود فيه أن تستعمل بِأَنْ، وقيل: لَيْسَتْ من أفعال هذا الباب، إِذْ تَتَعَدّى إلى مفعول، تَقُول: قارب زَيْدٌ القيام، وَذَكَرَ سيبويه اقتران الفعل بأَنْ في قولهم: دَنَوْتُ أَنْ تَفْعَل، وَأَمَّا (أَلَمَّ) فَجَاءَ في الحديث: " لَوْلا أَنَّهُ شَيءٌ قَضَاهُ اللهُ لألَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَره "[1]، وَأَمَّا

---

(١) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٢/٣٣٢.

(أَوْشَكَ)، فالأعرفُ اقترانُ خبرها بِأَنْ، وَنَدر دخول الباء على (أن) نحو[١]: [الوافر]

أَعَـاذِلَ تَوْشِـكِينَ بِـأَنْ تَرَيْنِـي ... صَـرِيعًا لا أَزُورُ وَلا أُزَارُ

وَيَجِيء خَبَرُ (كَادَ، وَعَسَى) اسْمَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ؛ نحو[٢]: [الطويل]

فَأُبْتُ إِلـى فَهْـمٍ وَمَـا كِـدْتُ آيبـا ... وَكَـمْ مِثْلُهـا فَارقْتُهـا وَهِـي تَـصْفِرُ

ونحو[٣]: [الرجز]

لا تَلْحَنِي إِنّي عَسِيتُ صائما

وَجَعَل السِّينَ مكان أَنْ في خبر (عسى) قال[٤]: [الطويل]

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هـذه ... سَـتُطْفِئ غَـلات الكُلـى وَالْجَـوَانِحِ

وَلَمْ توضع سَوْفَ مكان (أَنْ)، ومجيء خَبَرِ جَعَلَ مقرونًا بـ (أَنْ) في قول كثير

---

(١) البيت للأخطل، وانظر: الديوان ٩٣/١.

(٢) قائله: تأبط شرا -ثابت بن جابر بن سفيان- سمي بذلك لأنه أخذ سيفا وخرج فقيل لأمه، فقالت: لا أدري تأبط شرا وخرج، وهو من قصيدة رائية من الطويل.
الشرح: "أُبتُ" رجعت، "فهم" اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان، "آئبا" راجعا، هو فاعل من آب يئوب "تصفر" تتأسف وتتحزن.
المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلت منها.
الشاهد: في "وما كدت آئبا" حيث أعمل "كاد" عمل "كان" فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.
انظر: ابن الناظم ص٦٢، ابن هشام ١/ ٢١٦، وابن عقيل ١/ ١٨٥، والأشموني ١/ ١٢٨، والمكودي ص٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٣، والخصائص ١/ ٩٨.

(٣) ورد هذا الرجز في ذيل ديوان رؤبة بن العجاج مما وجده ناشره في الكتب منسوبًا إليه ص ١٨٥.

(٤) من أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة، وهذا البيت آخرها، والغلات بضم الغين جمع غلة والكلى جمع كلية.
انظر: المؤتلف والمختلف لابن القيسراني ٥٥/١، وشرح ديوان الحماسة ٢٩٧/١، والجنى الداني ٧٨/١، ومغني اللبيب ٢٠٣/١، وهمع الهوامع ٤٧٧/١.

عزة(١): [الطويل]

وَأَشْـعَرْتُها نَفَثًـا رَقِيقًـا فَلَـوْ تَـرَى قَـدْ جُعِلَـت أَنْ تُرْعَـى النَّفْـثَ بالهَـا

ومجيئه جملة اسمية؛ نحو قوله(٢): [الوافر]

وَقَـدْ جَعَلَـتْ قَلُـوصُ بَنِـي سُـهَيْلٍ مِـنَ الأكْـوَارِ مَرْتَعُهـا قَرِيـبُ

قال ابن مالك: وفعلية مُصَدَّرَة (بإذا)، أَوْ كُلّما قَالَ: كقول ابن عباس: (فَجَعَل الرَّجُل إذا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولا)، وَلَمْ يُمَثِّل مجيئها مُصَدَّرَة بكُلّما، قال: ونـدر إسنادها إلى ضمير الشأن، وَلَـمْ يُمَثِّلْهُ، ويمكن أَنْ يُمَثّل بما حكاه أَبُو عمر الزاهـد عـن ثعلـب، قـال: كـلام العـرب: (عَسَى زيـدٌ قـائمٌ)، فتجعـل (زيـدًا) مبتـدأ، و(قائمًا) خبره، ومن العرب مَنْ يَجْعَلُها في معنى كانَ، فيقول: عسى زَيْدٌ قائمًا فَيَجُوزُ فِي قول مَنْ قال: عسى زَيْدٌ قائمٌ، أَنْ يكونَ عسى أُسْنِدَتْ لضميرِ الشأن، وَقَدْ أَجَازَ ذلك الأخفش في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾ [التوبة: ١١٧]، وَظَهَر مِنْ قَوْلِ ثعلب، وَمِن العرب مَنْ يَقُول: عَسَى زَيْدٌ قائمًا أَنَّ ذلك لغة، ولا يَحْفَظُ البصريونَ رَفْعَ الاسْمَيْنِ بعد عَسَى، والتصريح بالخبر منصوبًا إلا في ضرورة، أَوْ فيما جاءَ في المثل من قولهم: (عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، وَقَدْ أَوَّلوه، وأما قول الكميت(٣): [البسيط]

قَـالُوا أَسَـاءَ بَنُـو كُـرْزٍ فَقُلْـتُ لهـم عَـسَى الْغُـوَيْرُ بِإِبـآسٍ وَإِغْـوَارُ

فَإِنَّهُ زادَ الباء في (بإبآسٍ)، وما كانَ من هذه الأفعال لا يُسْتَعْمَلُ ما بعد مرفوعها (بِأَنْ)، لا خلافَ في أَنَّه داخلٌ على المبتدأ والخبر وما قُرِنَ بها، فمذهب الجمهور أَنَّهُ من باب (كان) أيضًا: (عسى الغويرُ أبؤسًا)، مَثَلٌ لِكُلِّ شيءٍ يُخَافُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ شَرٌّ، وَضَعَ (أَبْؤُسًا) مَوْضِعَ الخبر مع أَنَّ خَبَرَ عَسَى لا يكونُ اسمًا، لا يقال: عَسَى

---

(١) انظر: الديوان ١/١٣٧.

(٢) من قطعة ذكرها أبو تمام في حماسته ١/ ١٧٠ ولم ينسبها، ولم يعزها العيني ٢/ ١٧٠ إلى قائل معين.

القلوص: الناقة الشابة. الأكوار: الرحال.

(٣) انظر: المستقصى ٢/١٦١، والعباب الزاخر ١/٦٤.

زَيْدٌ منطلقًا؛ لأنَّ في المثلِ يَأتِي ما لا يَأْتِي في غَيْرِهِ كَذا في " الصحاح " وَصَحَّحَهُ ابْنُ عصفور، وَمَذْهَبُ الكوفيين: أَنَّهُ بَدَلُ اشتمال مما قبله، واخْتَارَهُ ابْنُ مَالك، ومذهب المبرد، وظاهِرُ كلام الزجاجي أَنَّهُ مفعولٌ بِهِ، وَنَسَبَهُ ابْنُ مالك إلى سيبويه.

وَلا يَتَقَدَّمُ مَا بَعْدَ المرفوع على هذه الأفعال، لا يقال: أَفْعَلُ طَفِقْتُ، وَلا أَنْ يَقُومَ عَسَى زَيْدٌ، وهذا باتفاق، وهكذا الفعل.

وفي " النهاية ": الظاهر أنَّ القياسَ لا يَمْنَعُ من تقديم خبر (كادَ) عليها؛ لأَنَّهَا فِعْلٌ متصرف، ولكن لَمْ أَرَهُ متقدمًا، وَلَمْ يُعْثَرْ على نص في التقديم ولا عدمه، وَلَوْ قيل: لا يَتَقَدَّمُ تشبيهًا بخبر عسى لكان قَوْلا، وَتَوَسُّطه بين الفعل ومرفوعه، والفعلُ غير مقرون بـ(أَنْ) جائز؛ نحو: طَفِقَ يُصَلّيان الزيدان؛ فَإِنْ كَانَ مقرونًا (بِأَنْ)، ففيه خلافٌ، أجاز ذلك المبرد، والسيرافي، والفارسي، وصححه ابن عصفور، وَمِنْهُم مَنْ مَنَعَ ذلك وإليه ذَهَبَ الأستاذ أبو عليّ، وَزَعَمَ أَنَّه لا يجوزُ في عَسَى أَنْ يَذْهَبَ زَيْدٌ؛ إلا أَنْ يكونَ زَيْدٌ فاعلا بيذهب، وَمَنْ أَجَاز توسيطه، يُجيز هذا الوجه، وَتَسُدُّ أَنْ وصلتها مَسَدّ المبتدأ والخبر، وَتَظْهَرُ ثمرةُ الخلاف في التثنية والجمع، فعلى الجواز، تقول: عسى أَنْ يَقُوما أخواك، وعلى المنع تقول: عسى أَنْ يَقُومَ أَخَوَاك، وفي "البسيط ": ظَاهِرُ كلام سيبويه أَنَّها هاهنا تامة لا خَبَرَ لَهَا، وفاعلها ما بَعْدَها على تقدير المصدر، وَمَعْنَاهَا دَنَا، وَقَرُبَ، ولا يجوزُ صريح المصدر، انتهى.

وَزَعَمَ بَعْضُهم في هذا التركيب أَنَّ الخبرَ محذوفٌ، والتقدير: قَارَبَ قِيامُ زَيْدٍ الوقوع، وهذا تفسير معنى، ومن ذهب إلى أَنَّ (أَنْ والفعل) في (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) في موضع مفعول أَجَازَ ذلك في التقديم؛ نحو: عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ.

قال أبو بكر خطاب: أَنْ يَقُومَ فَاعِلٌ بِعَسَى هذا قول النحويين، وقد كان عندي قياسًا، أَنْ يَكُونَ مفعوله تَوَسَّطَ بَيْنَ الفعل وفاعله، كَمَا تَقُول: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَكَ زَيْدٌ المعنى: يُرِيدُ زَيْدٌ أَنْ يَضْرِبَك، وجازَ أَنْ يَتَوَسَّط مفعول عَسَى، كَمَا تَوَسّط خَبَرُ (لَيْسَ) في قولنا: لَيْسَ قَائمًا زَيْدٌ، وهذا قول حسن في القياس غير أنه رَأْيٌ رأيناه، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أحدٌ غيرنا، واتِّبَاعِنا لأئمة النحويين أحق وأجمل، انتهى.

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعلُ إنْ عُلِمَ؛ نحو قوله: (مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ) وَلا يَخْلُو الاسْمُ من الاختصاص غالبًا، والأصلُ: أَنْ يكونَ معرفة أَوْ مقاربها، وجاء نكرةً

محضة في نحو قوله[١]: [الطويل]

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وَتُسْنَدُ أَوْشَكَ، وَعَسَى إلى (أَنْ والفعل)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦] وَأَوْشَكَ أَنْ يَقُومَ، وفي (اخْلَوْلَقَ) خِلافٌ أَجَازَ بَعْضُهم: اخْلَوْلَقَ أَنْ تَفُوزَ.

وقال ابنُ هشام: لا يجوز اخْلَوْلَقَ أَنْ تمطرَ السماء، وإذا كان بَعْدَهُنّ أَنْ والفعل اكْتَفَتْ به، وَلَمْ تَحْتَجْ إلى خبره، وقيل في: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ إِنَّهُ على الإعمال، وَإِذَا تَقَدَّمَ على عسى اسْم، فقيل: لا يضْمَرُ فِيهَا ضَمِيرُهُ، ولا تكونُ إذ ذاك إلا مُسْنَدَة إلى أَنْ والفعل، فَتَقُول: زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَخْرُجَ، وَالزّيدان عسى أَنْ يَخْرُجا، والزيدون عَسَى أَنْ يَخْرُجُوا، وهند عَسَى أَنْ تَخْرُجَ، والهندان عسى أَنْ يَخْرُجَا والهندات عسى أَنْ يَخْرُجْنَ، وَلا يُضْمَرُ في عَسَى ضميرُ ما قبلها، والصحيح أَنَّ ذلك فيه لغتان: إحداهما هذه، واللغة الأخرى: مطابقة الضمير في عَسَى لما قبله، فَتَقُول: الزيدان عَسَيَا أَنْ يخرجا، والزيدون عَسَوا أَنْ يَخْرُجُوا، وهِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَخْرُجَ، والهندان عَسَتَا أَنْ تَخْرُجَا، والهندات عَسَيْنَ أَنْ يخرجن، وكذا إِنْ تَقَدَّمَ ضمير متكلم، أو مخاطب، أُضْمِرَ في عسى ما يُنَاسِبُ ذلك، وَذَكَر في " الترشيح ": اللغتين، وقال دريود: تَرْكُ الإضمارِ أَجْوَدُ في هذا كله، إلا أَنْ يكونَ ما قبله (ما)، أو (قد)، أو (هل)، فَلا بُدّ من الإضمار، تقول: ما عَسَيْتُما أَنْ تَقُولا، وما عَسَيْتُم أَنْ تَقُولوا، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ [محمد:٢٢] انتهى.

وإذا أُسْنِدَت (عَسَى) إلى ضمير مرفوعٍ لمتكلم، أَوْ حاضر، أو نون إناث، جَازَ فَتْحُ السين وكسرها، والفتحُ أَشْهَرُ، والكسرُ لغة أهل الحجاز.

وقال المازني: إذا كان فاعِلُها غير ضمير متكلم، أَوْ مخاطب لَمْ يَكُنْ إلا فَعَل بفتح العين.

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى.

الشاهد فيه: قوله: " يأتي به الله " حيث جاء خبر " عسى " فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية، وهذا قليل.

انظر: شرح ابن عقيل ٣٢٩/١، وشرح شذور الذهب ٣٥١/١.

وقال الفارسي: الأكثرُ فَتْحُ السين؛ يعني: في عَسَيْتُم.

قال: فَإِنْ أُسْنِدَ إلى الظاهر، فَقِيَاسُ عسيتم أَنْ يُقَال: عَسَى زَيْدٌ، فَإِنْ قَبِل فهو القياس، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ، فسائغٌ أَنْ يؤخَذَ باللغتين تستعمل إحداهما في موضع الأخرى، انتهى.

وحكى ابن الأعرابي: عَسِيَ، وفي " الترشيح ": في (عَسَى) لغتان: عَسَى بفتح العين، مثل: مَضَى وَعَسِي بكسرها مثل (رَضِيَ)؛ فَإِنْ أَضْمَرْتَ فِيه وَثَنَّيْت، وَجَمَعْتَ، فعلى هاتين اللغتين: زَيْدٌ عَسَى، وَعَسَيا، وَعَسوْا، وَعَسَتْ، وَعَسَيْتُ، وَعَسَتَا، وَعَسَيْنَ هَذا في لغة من فتح، وَعَسِيَ، وَعَسِيا، وَعَسِوا، وَعَسِيَتْ، وَعَسِيتا، وَعَسِين، وإذا خاطبت فيمن فَتَح لَقَدْ عَسَيْتَ، وَعَسَيتُما، وَعَسيتُم، وَعَسَيتِ، وَعَسَيْتُنّ، وفيمن كسر لَقَدْ عَسِيْتَ، وَعَسِيتُما، وَعَسِيتُم، وَلَقَدْ عَسِيْتِ، وَعَسِيتُما، وَعَسِيتُنّ؛ انتهى.

وإذا اتصل بعسى ضميرُ رَفْعٍ، فَالمشهورُ أَنْ يكونَ بصورة المرفوع، ومن العرب مَنْ يأتي بصورة المنصوب، فيقول: عَسَانِي، وَعَسَاكَ، وَعَسَاهُ، وفروعهن.

وَمَذْهَبُ سيبويه: إقرارُ المخبر عنه، والخبر على حاليهما من الإسناد السابق؛ إلا أَنَّ العمل انْعَكَس، فجاء الاسْمُ مَنْصُوبًا، والخبر في موضع رَفْع حملا على لَعَلَّ، وَمَذْهَبُ المبرد، والفارسي عَكْسُ الإسناد، وَجَعْلُ المخبر عَنْهُ خبرًا والخبرُ مخبرًا عنه، وَمَذْهَبُ أبي الحسن إقرارهما على حالهما من الإسناد؛ لَكِنّه يَجُوزُ في الضمر، فَيُجْعَلُ مكان الضمير المرفوع ضمير منصوب، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع، والصحيحُ مَذْهَبُ سيبويه، وَزَعَم السيرافي أَنَّها إذ ذاك حَرْفٌ لا فعل، وربما اقتصر على ضمير النصب في قوله[1]: [الرجز]

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج.

وصدره: تقول بنتي قد أنى أناكا

اللغة: "قد أنى أناكا" قد حان وقتك وزمانك.

المعنى: تقول بنتي: يا أبتي قد جاء زمان سفرك، علك تجد رزقا.

الشاهد فيه: "أبتا"، حيث جمع بين التاء والألف.

انظر: سيبويه ٢٩٩/ ٢، وفي المغني ٢/٢٠٢، والإنصاف ١٣٦/ ١.

وقوله[١]: [الوافر]

وَلِـي نَفْـسٌ أَقُـولُ لَهَـا إِذَا مَـا   تُنَـازِعُنِي لَعَلِّـي أَوْ عَـسَانِي

وفي " البديع " لمحمد بن مسعود الغزني: وَلَمّا أُفْرِطَ في كَثْرَةِ استعماله أَخْرَجْتَهُ من الفعلية إلى الحرفية، حتى صار مثل لَعَلّ في اقْتِضَاءِ الاسم والخبر، كقولهم: عَسَاهُ يَخْرُجُ، وَعَسَاهما خارجان، وَعَسَاهُم خارجون، وَعَسَاكَ، وَعَساكُما، وَعَسَاكُم؛ أي: لَعَله يَخْرُجُ.

ومن قال: عسى أَنْتَ قَائِمٌ، وَعَسَى أَنْتُم تَذْهَبُون، يريد جعله عَسَى أيضًا بمعنى: لَعَلّ؛ لكنه لَمْ يعملها فيهن، انتهى.

وَخَبَرُ هذه الأفعال يَرْفَعُ ضميرَ الاسْمِ قَبْلَهُ لا سببية، فَلا يَجُوزُ طَفِقَ زَيْدٌ، يَتَحَدّثُ أخوه، ولا أَنْشَأ عَمْرو يَنْشُد ابنه، ولا جَعَلَ زَيْدٌ يَضْرِبُه عمرٌو، وَيَجُوز: جَعَل زَيْدٌ يُضْرَبُ مبنيًّا للمفعول، واستثنى بعض أصحابنا: عسى فَذَكَر أَنَّ الفعلَ فيها يَرْفَعُ السببي وأنشدوا[٢]: [الطويل]

وَماذَا عَسَى الْحَجَّاجَ يَبْلُغُ جَهْدُهُ   إِذَا نَحْـنُ جَاوَزْنَـا حَفِيـرَ زِيَـادِ

بِنَصْبِ جَهْدِهِ وَرَفْعِهِ، وقالوا: يَجُوز عسى زَيْدٌ أَنْ يَرْحَمَهُ الله، فهذا لم يتحمل ضميرَ زَيْد المرفوع، ولا رَفَعَ السببي، وَقَدْ جاءَ الفعلُ بَعْدَ كَاد، وَجَعَل رافعًا السببي، وَأَوَّلُوا ذلك، وإذا دَخَلَ النفي على (كادَ)، وَيَكَادُ دَلّ على نفي المقاربة كغيرها من الأفعال، وَيَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ المقاربة نفي خبرها خلافًا لِقَوْمٍ، منهم: ابن جني، والنحاس؛ فَإِنَّهُم زَعَمُوا أَنَّ نَفْيَها يَدُلُّ على وقوع الخبر بَعْدَ بُطْء، وَلِقَوْمٍ زَعَمُوا: أَنَّ الخبرَ مثبتٌ، إذا نفيت ومنفي إذا وجبت، والصحيح الأول، ولا تزادُ كَادَ خلافًا للأخفش، وَنَدر اسم فاعل أَوْشَكَ وَكَادَ في قوله[٣]: [الوافر]

---

(١) البيت لعمران بن حطان، الخارجي، وهو من القعدية الذين كانوا يقعدون عن الحروب مع أنهم يحثون غيرهم عليها ويزينونها لهم، يقول: إذا نازعتني نفسي في أمر من أمور الدنيا قلت لها: لعلي أتورط فيها فأكف عما تدعوني إليه، وقيل في تفسيره، غير ذلك.
انظر: شرح الرضي ٤٤٧/٢، وشرح ابن عقيل ٤٣٦/١.

(٢) البيت لمالك بن الريب، وانظر: همع الهوامع ٤٧٩/١.

(٣) البيت لكثير عزة، وانظر: الديوان ٢٢٠/١.

فَإِنَّـــكَ مُوشِـــكٌ أَنْ لا تَرَاهـــا وَتَعْـــدُو دُونَ غَاضِـــرَةَ الْعَـــوَادي

وقوله[1]: [الطويل]

أَمُـوتُ أَسـيء يَـوْمَ الرَّجَـامِ وَإِنَّنِـي يَقِينًـا لَــرَهْنٌ بِالــذي أَنَــا كَائِــدُ

واختلفوا في ألف (كاد) أأصلها واو، أَوْ ياء، والظاهر أَنَّها من ذوات الواو؛ نحو: خِفْتُ تَخَافُ، وَقَدْ سُمِعَ لَهَا مصدر كَادَ كَوْدَا ومكادًا، حكى الأصمعي: أنه سمع من العرب من يقول: (لا أَفْعَلُ ذَلِكَ ولا كيدًا)، وحكى قطرب: كَادَ كَيْدًا وَكَيْدُودَة، والظاهر أَنَّها كَادَ غَيْرَ هذه، ألا ترى أَنّ سيبويه حكى: كُدْتُ بضم الكاف فوزنها فُعل، ولا يكون هذا إلا من ذوات الواو، وحكى الجوهري: مضارع طَفِقَ.

وحكى الكسائي: مضارع جَعَل، حكى: إنّ البعيرَ ليهرم حتى يُجْعَلَ إذا شَرِبَ الماءَ مَجَّهُ، وَوَقَعَ في شِعْر زهير الأمر من أَوْشَكَ في قوله[2]: [البسيط]

حَتَّـى إِذَا قَبَـضَتْ أُولـى أَظْفَـارِهِ مِنْهَـا وَأَوْشِـكْ بِمَـا لَـمْ تَخْشَهُ يَقَـعُ

وأفعل التفضيل في قوله[3]: [الطويل]

بِأَوْشَـكَ مِنْـهُ أَنْ يُـسَاوِرَ قِرْنَـهُ إِذَا شَـالَ عَـنْ خَفْـضِ الْعَـوَالِي

(١) البيت لكثير عزة، وانظر: الديوان ١/٢٣٠.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/١٥٠.
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٦٤.

باب إنَّ، وأَنَّ، ولكنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ(١)

يَنْصِبْنَ الاسْمَ بعدهن، وَهُنّ يَرْفَعْنَ الخبرَ، هذا مذهب البصريين، وَذَهَبَ الكوفيون، وتبعهم السهيلي إلى أَنَّ الخبرَ باقٍ على رَفْعِهِ الذي كانَ عَلَيْهِ قبل دُخُولِهِنَ؛ فَإِنّ للتوكيد، ولذلك أُجيب بها القسم، كما يُجاب باللام وذلك في قولك: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

وقال الفراء: إنَّ مُقَدَّرَةٌ لِقَسَمٍ محذوف، اسْتُغْنِي بِهِ عَنْهُ، والتقدير: والله إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

---

(١) اعلم: أن (إنَّ واخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده وذلك قولك: إن زيداً فافهم ما أقول رجل صالح وإن عمراً والله ظالم وإن زيدا هو المسكين مرجوم لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا أولئك لهم جنات عدن) فأولئك هو الخبر ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إن) التي تجاب باللام يقولون: هي بمنزلة (ما) وإلا وقد قال الفراء: إنها بمنزلة (قد) وتدخل أبداً على آخر الكلام نحو قولك: إن زيداً لقائم تريد: ما زيد إلا قائم وقد قيل: إنه يريد: قد قام زيد وكذلك: إن ضرب زيد لعمراً وإن أكل زيد لطعامك وكان الكسائي يقول: هي مع الأسماء والصفات يعني بالصفات والظروف إن المثقلة خففت ومع الأفعال بمعنى ما وإلا وقال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه وقد حُكي مع الأسماء وأنشدوا:

فقلت إن القوم الذي أَنَا مِنهم لأهل مَقَامَات وشَاء وجامِلِ

وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللام عليه وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك: إن ظننت زيداً لفي الدار قائماً فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها وإن كان من صلة (قائم) دخلت اللام على (قائم) يعنون أن اللام إنما تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ ألا ترى أنه لو خلا الكلام من (ظننت): كان زيد في الدار قائماً فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حال والعامل فيه (في الدار) فهو من صلة (في الدار) فاستقبحوا أن يدخلوا اللام على (قائم) لأنه من صلة الثاني وهو الخبر وقالوا كل أخوات الظن وكان على هذا المذهب وكذلك صلة الثاني في قولك: إن ضربت رجلا لقائماً لا يدخلون عليها اللام و(قائماً) صلة رجل هذا خطأ عندهم وعند غيرهم ولا يجوز: إن زال زيد قائماً لأنه لا يجوز زال زيدٌ لقائماً وتقول: إن كان زيدٌ لقائماً. [الأصول ١/٢٢٢]

وَأَنَّ **المفتوحة قالوا**: معناها التوكيد، وتميم وقيس يُبْدِلُون مِنْ هَمْزَتِها عينًا.
وَلكِنَّ للاستدراك قيل: وللتوكيد، والاستدراك هو لِخَبَرٍ تُوهم أَنَّه موافقٌ لما قَبْلَهُ في الحكم، فَأُتِيَ به لِرَفْعِ ذلك التَّوَهّم، ولتوكيد الأول، وتحقيقه تقول: ما قامَ زَيْدٌ لكِنَّ عَمْرًا قاعِدٌ، لَمَّا قال: ما قام زَيْدٌ تُوهم أَنَّ عمرًا مثله لنسبة بينهما، أَوْ ملابسة، ونحو: لَوْ قامَ فلانٌ لَفَعَلْت؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَقُمْ، أَكَّدْتَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ لَوْ، ثُمّ إِنْ كَانَ ما بعدها موافقًا لما قَبْلَها، فالإجماعُ على أَنَّهُ لا يَجُوزُ؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ؛ وَإِنْ كانَ نقيضًا، أَوْ ضدًّا جازَ؛ نحو: ما هذا متحرك لكنه ساكِنٌ، وما هذا أَسْوَدُ لكنَّه أبيض، وَإِنْ كانَ خلافًا، ففي جوازه خلافٌ، وفي تصحيح المنع، أو الجواز خلاف؛ نحو: ما هذا آكلٌ لَكِنَّه شارِبٌ.

وَ(لَكِنَّ): بسيطة عند البصريين منتظمةٌ من خمسة أحرف، مُرَكَّبَةٌ عند الفراء مِنْ (لَكِنْ) وَ(أَنَّ)، فَطُرِحَتْ هَمْزَةُ (أَنَّ) وَسَقَطَتْ نُون لَكِنْ حَيْثُ اسْتَقْبَلَتْ سَاكنًا، وعن الكوفين: أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (لا) وَ(أَنَّ)، و(الكاف) زائدة، والهمزةُ محذوفةٌ، وقيل: هي مؤلفة مِنْ (لا) و(كَأَنَّ)، والكافُ للتشبيه، و(أَنَّ) على أصلها، ولذلك وَقَعَتْ بَيْنَ كلامين لما فيها مِنْ نَفْيٍ لِشَيٍء، وَإِثْبَاتٍ لِغَيْرِه، وَكُسِرَت الكافُ لِتَدُلّ على الهمزة المحذوفة وإلى هذا ذهب السهيلي.

وَ(كَأَنَّ) للتشبيه مُرَكَّبَةٌ من كافٍ، وَمِنْ (أَنَّ)، واعْتُنِيَ بحرفِ التشبيه، فَقُدِّم، ففتحت همزةُ (أَنَّ)، هذا مَذْهَبُ الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، والفراء.

وَقَال بَعْضُ البصريين: هذا خَطَأٌ، والأولى أَنْ يَكُونَ حرفًا بسيطًا، وُضِعَ للتشبيه كالكاف.

ودعوى ابن هشام: الإجماعُ على تركيبها غير صحية، وَمَنْ ذَهَبَ إلى التركيب اختلفوا.

فقال أبو الفتح: لا يَتَعَلّقُ بِشَيٍء، وَإِنْ كَانَتْ هِي حَرْفَ جَرٍّ، وَذَهَبَ الزجاج إلى أَنَّ الكافَ الجارة في موضع رَفْعٍ، فإذا قُلْتَ: كَأَنَّنِي أَخُوك، ففي ذلك عنده حَذْفٌ، وتقديره: كَإِخُوّتِي إِيَّاك مَوْجُودٌ، ولا تكونَ الكافَ على هذا مُقَدّمة مِنْ تَأْخِيرٍ، وَزَعَمَ الكوفيون والزجاجي، أَنَّ (كَأَنَّ) تَكُونُ للتحقيق، وَزَعَمَ الكوفيون أيضًا، والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة، وابن السيد: أَنّه إذا كان الخبرُ صفةً، أَوْ فِعْلا، أَوْ جُمْلَةً أَوْ كانت (كَأَنّ) للشك؛ نحو: ظَنَنْتُ، وَتَوَهّمْتُ.

وجعل ابن الأنباري من ذلك قولهم: كَأَنَّك بالشتاء مُقْبِلٌ؛ أي: أظن الشتاءَ مقبلا، وَجَعَلَ الكوفيون هذا، وقولهم: كَأَنَّك بالفرج آتٍ، مِمّا (كَأَنَّ) فيه للتقريب، وكذا قول الحسن: (كَأَنَّكَ بالدنيا لَم تكُن، وبالآخرة لَمْ تَزْل)، قالوا: المعنى على تَقْرِيب إقبال الشتاء، وَتَقْرِيب إِتْيَانِ الفرج، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، والصحيح: أَنَّ (كَأَنَّ) لا تُفَارِقُ التشبيه، وَخَرَّجَ الفارسي هذه على أَنَّ (الكافَ) حَرْفُ خطاب، والباءُ زائدة في اسمِ كَأَنَّ، وَخرَّجَهُ غَيْرُهُ على حَذْفِ مضاف؛ أي: كَأَنَّ زَمَانَك مُقْبِلٌ بالشتاء، وَخرّج قَوْلُ الحسن على أَنَّ الباءَ ظرفية، وَخَبَرُ (كَأَنَّ) هو قوله: لَمْ تَكُنْ وَلَمْ تَزَلْ، وخرَّجه ابن عصفور على إلغاء (كأن) لَمّا لَحِقَتْها كاف الخطاب، وما بَعْدَها مبتدأٌ، زِيدَتْ فيه الباء، كما زِيدَتْ في (بِحَسْبِك دِرْهَمٌ)، وَخُرِّجَ أيضًا قَوْلُ الحسن، وقولهم: كَأَنِّي بِكَ تَفْعَلُ، وقول الحريري: (كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ)، عَلَى أَنَّ المجرورَ خَبَرُ (كَأَنّ)؛ أي: ملتبسٌ بِكَ، والفعلُ في موضع الحال، والحال لازمة كهي في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، ويدل على ذلك صلاحيّةُ واو الحال؛ نحو: كَأَنّي بِكَ وَقَدْ طلعت الشمسُ، وَقَدْ تَدْخُلُ (كَأَنَّ) للتنبيه، والإنكار والتعجب، تقول: فَعَلْتُ كذا وكذا كَأَنّي لا أَعْلَمُ، وَفَعَلْتُم كَذَا وَكَذَا كَأَنَّ اللهَ لا يَعْلَمُ ما تفعلون.

وَ(لَعَلَّ) للترجي في المحبوب، وللإشفاقِ في المحذور، وَيُعَبِّرُ أَصْحَابُنا عن الإشفاق بالتوقع، ولا تَدْخُلُ (لَعَلّ) إلا على الممكن، لا يقال: لَعَلَّ الشبابَ يَعُودُ، ومن الإشفاق قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]، وَزَعَمَ الكسائي، والأخفش: أَنَّها تأتي للتعليل، تَقُول: افرغ لَعَلَّنَا نَتَغَذَّى؛ أَيْ: لنتغذى، وَزَعَمَ الكوفيون أَنَّها تكونُ للاستفهام، وَنَصَّ النحاس عن الفراء، وقال الفراء أيضًا، وأبو عبد الله الطوال: لَعَلَّ شَكٌّ، وَكُلُّ هذا خطأ عند البصريين.

وفي " البديع ": ذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّ الفعلَ الماضي لا يَقَعُ خبرًا لِلَعَلّ تَقُول: لَعَلَّ زَيْدًا قام أَبُوه، والمذهب جوازه، ومنه قولهم: أُرِيدُ أن أَمْضِي إلى فلان لَعَلَّهُ خَلا بِنَفْسِهِ، وَتَقُول في الخبر يَرِدُ عَلَيْكَ: لَعَلِّي سَمِعْتُ هذا، وحكى الأخفش لَعَلّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ، وَلَمْ يَجُزْ: لَيتَ زَيْدًا سَوْف يَقُومُ، انتهى.

و(لَيتَ) للتمني، وتكونُ في المستحيل والممكن؛ نحو: لَيتَ الشبابَ عَائِدٌ، وَلَيْتَ زَيْدًا قَادِمٌ، ويقال: لَتّ بإبدال الياء تاء، وإدغامها في التاء، ولا تكونُ في

الواجب لا تقول: لَيتَ غدًا يجيء، والترجي والتمني من باب الإنشاء، فيشكل تعليقهما بالماضي، وقد جاء الماضي خبرًا لهما، قال تعالى: ﴿قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ [مريم: ٢٣]، وقال الشاعر[١]: [الطويل]

لَعَلَّكَ ياَ حَذْرَاءَ لُمْتَ عَلَى الَّذي   تَخَيَّرَت المعزى عَلَى كُلّ حَالبِ

وَمَنَعَ من وقوع الماضي خبرًا لـ (لعل) مَبْرَمان.

وقال في " الغرة " تقول: أُرِيدُ المضي إلى فلان لَعَلَّهُ خَلا بِنَفْسِهِ، وهي حكايةُ حالٍ يَدُلّ عَلَيْه عَطْفُ المضارع عليه، فَتَقُول: لَعَلَّهُ خلا بنفسه، فَأُحَدِّثَهُ، أَوْ فَيُحَدِّثُني رفعًا ونصبًا، وَلَوْ قُلْتُ: فَحَدّثْتُه كانَ خطأ ولا أرى الماضي يمتنع، وتقول: صَفَحْتُ عَنْ فلان، فَيُقَال: لَعَلَّهُ خَدَمَك، وَلا يَحْسُنُ لَعَلَّهُ يَخْدُمُكَ، وكذلك تَقُول في الخبر يَرِدُ عَلَيْكَ، لَعَلّي سَمِعْتُ هذا، انتهى.

وامتنعوا من الجمع بَيْنَ لَيتَ، وَسَوْفَ؛ فلا يقولون: لَيتَ زَيْدًا سوف يَقُومُ، وجاء ذلك مع لَعَلَّ، قال[٢]: [الطويل]

فَقُولا لَهَا قَوْلا رقيقًا لَعَلَّها   سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ

وحكى الأخفش: لَعَلَّ زَيْدًا سوف يَقُوم، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَقْضِيَ هذه الحروف إلا خبرًا واحدًا، وهو الذي يَلُوحُ من مذهب سيبويه، وقيل: يجوز تِعْدَادُ أخبارها.

فصل

المشهورُ رَفْعُ أخبار هذه الحروف

وَذَهَبَ ابْنُ سَلامٍ في " طبقات الشعراء "، وجماعةٌ من المتأخرين إلى جواز نَصْبِهِ، والكسائي إلى جوازه في لَيتَ، وكذا فِي نَقْلٍ عن الفراء، وَعَنْه أَيضًا فِي لَيتَ، وَكَأَنَّ، وَلَعَلّ، وَزَعَمَ ابْنُ سَلام: أَنَّها لُغةُ رؤبة وقومه، وَحُكِيَ عن تميم أَنَّهُم يَنْصِبُون بِلَعَلّ، وَسُمِعَ ذلك في خَبرِ إِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَعَلَّ، وَكَثُرَ ذلك في خَبَرِ لَيتَ حتى عَمِلَ عليه المولدون، قال ابن المعتز[٣]: [البسيط]

---

(١) انظر: منتهى الطلب ٢٢٧/١.

(٢) انظر: الخزانة ٣٣٧/٥.

(٣) ابن المُعتَز: (٢٤٧ - ٢٩٦ هـ / ٨٦١ - ٩٠٨ م): هو عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكلِ

مَـرَّتْ بِنَـا سَـحَرًا طَيْـرٌ فَقُلْـتُ لَهَـا ... طُوبَـاكِ يَـا لَيْتَنِـي إِيَّـاكِ طُوبَـاكِ

وَلَمْ يُحْفَظْ في خبر (إنَّ)، ولا خبر لَكِنَّ، وما لا تَدْخُلُ عَلَيْه (ما دَامَ) لا تَدْخُل عَلَيْه هذه الحروف، وَخُصّت (ما دام)؛ لأنَّ خَبَرَها لا يكونُ مفردًا طلبيًّا؛ نحو: أَيْنَ زيد، وفي دُخُول (إنّ) على ما خبره نَهْيٌ خلاف، صَحَّحَ ابن عصفور جوازه في "شَرْحِهِ الصغير " للجمل، وَتَأَوَّلَ ذلك في " شَرْحِهِ الكبير " في قوله[1]: [البسيط]

وَلَـوْ أَصَـابَتْ لَقَالَـتْ وَهِـي صَـادِقَةٌ ... إِنَّ الرِّيَاضَـةَ لا تُنْـصِبْك للـشِّيب

وعلى المنع نصوص شيوخنا، وقال في " شَرْحِهِ الصغير " لكتاب الجمل: أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، ففي وقوعها خبرًا لهذه الحروف خلافٌ، والصحيح أَنَّها تَقَعُ في مَوْضِع خبرها، انتهى. فَأَطْلَقَ وَلا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الخلافُ في (لَيْتَ)، وَلا لَعَلّ، ولا كَأَنَّ وَإِنْ أُلْحِقَ لَكِنَّ بِأَنّ فيمكن.

وفي " النهاية ": يَجُوزُ إدخالُ (إنَّ)، و(أَنَّ) على أَنْ المصدرية مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ؛ نحو: إنَّ (أَنْ) تَزُورنا خَيْرٌ لك، وَعَلِمْتَ أَنَّ أَنْ تُطِيعَ الله أَحْسَنُ وَذُكِرَ دخولُ لَيْتَ على أَنَّ مِنْ غَيْرِ فصل، ومذهب الأخفش في قياس لَعَلّ على لَيْتَ فِي ذلك، ثُمَّ قال: ولا يبعدُ أَنْ يجوزَ دخول (لكِنّ) على (أَنَّ) نحو: لَمْ يُعْجِبْني قيامك، وَلَكِنَّ أَنَّك جَالِسٌ يعجبني، انتهى.

ولا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهُنّ عليهن، ولا على اسمهن؛ إلا إنْ كَانَ ظَرفًا أو مجرورًا، فَيَجُوزُ، وَقَدْ يَجِبُ؛ نحو: إنَّ في الدار ساكِنَها، وإنَّ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلَها، وَيُقَدَّرُ العاملُ فِيها بَعْدَ الاسْمِ، وَلَوْ تَوَسَّط بينا وبين اسمها بمعمول جاز؛ نحو: إنَّ بِكَ كفيلين أَخَوَاك؛ فَإِنْ أَدْخَلْتَ اللامَ على الخبر، وَقُلْتَ لأخواك جَاز عِنْدَ البصريين ,

---

=

ابن المعتصم ابن الرشيد العباسي، أبو العباس. الشاعر المبدع، خليفة يوم وليلة. ولد في بغداد، وأولع بالأدب، فكان يقصد فصحاء الأعراب ويأخذ عنهم. آلت الخلافة في أيامه إلى المقتدر العباسي، واستصغره القواد فخلعوه، وأقبلو على ابن المعتز، فلقبوه (المرتضي بالله)، وبايعوه للخلافة، فأقام يوماً وليلة، ووثب عليه غلمان المقتدر فخلعوه، وعاد المقتدر، فقبض عليه وسلمه إلى خادم له اسمه مؤنس، فخنقه. وللشعراء مراث كثيرة فيه.

انظر: الخزانة ١٠/٢٤٥، ومعاهد التنصيص ٢/٤٥.

(١) انظر: الخزانة ١٠/٢٦٧، وسمط اللآلئ ١/١٩.

والكسائي، وَمَنَعه الفراء، أَوْ بمعمول الخبر، وَكَانَ ظرفًا، أو مجرورًا، فَفِي جَوَازِ ذلك خلافٌ وَصَحَّحَ أَصْحَابُنا المنع، والصحيح الجواز، في " كتاب سيبويه "، وَتَقُول: إِنَّ بِكَ زَيْدًا مأخوذٌ، وَإِنَّ فِيكَ زَيْدًا لَرَاغِبٌ، وإِنَّ اليوم زيدًا منطلقٌ، كَأَنَّك لَمْ تَذْكُرْ بِكَ، وَلا فِيكَ، ولا اليوم.

وَقَصَر الأخفشُ جوازَ لك على المسموع فلا يجيز: إِنَّ حتى اليوم زَيْدًا مقيمٌ، أو حالا، فلا يجوز الفصل، وَأَجَازَهُ أبو علي الجلولي في النكت التي لَهُ على الإيضاح، قال: فَإِذَا قُلْتَ: إِنَّ زَيدًا قائمٌ ضاحكًا، جاز أَنْ تقول: إِنَّ ضاحِكًا زَيْدًا قَائِمٌ، ثُمَّ قال نحو: إِنَّ في الدار زَيدًا مقيمٌ، و(في الدار) متعلقٌ بمقيم، قال: وَمَنَعَ قَوْمٌ التفرقة بين إنّ واسمها بالحال، انتهى فأما قوله[1]: [الوافر]

كَأَنّ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كميل ... أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

فجملة اعتراض، وقالَ ابْنُ مالك: عاملوا الحال معاملةَ الظرف فَأَوْلَوْها كَأَنَّ.

وفي " النهاية ": يجوز إنَّ عِنْدَكَ يَوْمَك زيدًا مقيمٌ تَفْصِلُ بظرفين، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى﴾ [فصلت: ٥٠] انتهى.

والظرفُ والمجرورُ الواقعان خبرًا يُشْتَرَطُ فيهما أَنْ يكونا تامين، وَزَعَمَ الفراء أنهما يقعان ناقصين خبرًا في اللفظ، معمولين للمتعلق في المعنى، والمتعلقُ حالٌ في اللفظ، وهو خَبَرٌ في المعنى، فتقول: إِنَّ زَيْدًا بالجارية كفيلا، وَإِنّ زَيْدًا اليوم قائمًا.

وقال ابن الأنباري: حكى ذلك الكوفيون مع الناقص عن العرب، ويقولون: إنَّ النصبَ مع التام أكثر، انتهى.

وهذا متفرع من باب المبتدأ والخبر يجيزون: عَبْدُ الله بالجارية كَفِيلٌ، فالرفع في كَفِيلٍ واجبٌ عن البصريين، وهو المختار عند الكوفيين، وَزَعَمُوا أَنَّ مِنَ العرب مَنْ ينصبُ كفيلا.

وَيَجُوزُ حَذْفُ أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام: إِذَا دَلَّ على ذلك دليلٌ؛

---

(١) انظر: الخصائص ٣٣٧/١، وهمع الهوامع ٣٣٠/٢.

نحو قوله[(١)]: [الطويل]

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

و[(٢)]: [الطويل]

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

أَيْ: وَلَكِنَّكَ زِنْجِيٌّ، وَفَلَيْتَكَ دَفَعْتَ، ولا يُخَصُّ ذلك بالشعر خلافًا لزاعم ذلك؛ فَإِنْ كان ضمير الشأن، فَحَكَى جواز حذفه سيبويه عن الخليل؛ نحو: إِنّ بِكَ زَيْدًا مَأْخُوذٌ.

وحكى الأخفش: إنّ بِكَ مأخوذٌ أخواك؛ أَي: إِنَّه بِكَ زَيْدٌ، وَيَنْبَغِي فيما حكى الأخفش أَنْ يَكُونَ المحذوفُ غَيْرَ ضمير الشأن؛ بَلْ ضمير المخاطب، وذكر سيبويه: إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ، وَإِنَّ أَفْضَلَهم لَقِيتُ، ثُمَّ قال: فَأَفْضَلَهُم منتصبٌ بلقيت وهو قول الخليل، وَلَمْ يجزه الفراء، قال؛ لأنّه لا يكونُ الاسْمُ الواحد معمولا لعاملين، وذلك تَصْرِيحٌ من سيبويه بالجواز دون ضرورة.

وقال ابْنُ عصفور: لا يَجُوزُ حَذْفُ ضمير الشأن إلا ضرورة، وقال أيضًا: ذَهَبَ جمهور البصريين إلى أَنّه يَحْسُنُ حَذْفُه في الشعر، وَيَقْبُحُ في الكلام، إِلا أَنْ يؤدي حَذْفُه إلى أَنْ يَلِي إِنَّ وأخواتها فِعْلٌ؛ فَإِنَّه يَقبح في الكلام، وفي الشعر.

وَذَهَبَ أبو الحسن إلى أَنّه يَحْسُنُ حَذْفُه في الشعر والكلام، إذا لَمْ يؤد حَذْفُه إلى أَنْ يَكُونَ بَعْدَ (إِنّ) وَأَخواتها اسْمٌ يصح عملها فيه؛ نحو: إِنَّ في الدار قائِمٌ زَيْدٌ، فَإِنْ أَدَّى إلى ذلك؛ نحو: إِنّه زَيْدٌ قَائِمٌ، فلا يجوز حَذْفُه؛ إِلا إِنْ كان ذلك الاسم لِفِعْلٍ بَعْدَهُ، أَوْ مبتدأ رَفَعَ ظَاهِرًا سَدّ مَسَدّ خبره؛ فإنه يجوز نحو: إِنَّ أَفْضَلَهم كان زَيْدٌ، وَإِنّ في الدار جَلَسَ أخواك.

---

(١) هو من شعر الفرزدق، وصوابه: غلاظا مشافره، لأنه من قصيدة موصولة بالهاء، والاستشهاد لا يتغير، والمشافر جمع مشفر بفتح الميم وكسرها وهو من البعير بمنزلة الشفة في الأنسان، وقصد الشاعر الشفاه وسماها مشافر تشبيها له بالإبل.
انظر: الخزانة ٤٢٥/١٠، وأسرار البلاغة ١٢٧/١، وإسفار الفصيح ٢٣٦/١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٤٧٧/١٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٣/١، ومغني اللبيب ٣٨١/١، وهمع الهوامع ٤٩٦/١.

وَذَهَبَ الكسائي والفراء: إلى أَنّه لا يَجُوزُ حَذْفُه، إذا أَدّى إلى أَنْ يكونَ بَعْدَ إنّ وأخواتها اسْمٌ يصحّ عملها فيه سواءٌ أكانَ معمولا لِفِعْلٍ متأخر أَمْ مبتدأ، قَدْ رَفَعَ ظاهرًا سدَّ مَسَدّ خبره، أَمْ لَمْ يَكُنْ؛ فإن وَقَعَ بعدها فِعْلٌ تَقَدَّمَ معموله ظرفًا أو مجرورًا؛ نحو: إنّ في الدار قَامَ زَيْدٌ، وَإِنَّ عندك جَلَسَ عَمروٌ فَذَهَبَ الكسائي إلى أَنّ (إنّ) مبطلةٌ في اللفظ عاملةٌ في مُضِيّ الفعل.

وقال الفراء: اسْمُ إنَّ في المعنى.

وَعَنِ الأخفش أيضًا، والجرمي إجازة حذفه في الكلام، وَأَجَازَ الجرمي: إنّ فيها قائمٌ أخواك، على رَفْعِ قائم أَخَواك فاعل سَدّ مَسَدّ خبره، و(قائم) المبتدأ، وَأَجَازَ أيضًا: (إنّ فيها قائمان أخواك) على أَنّ (أخواك) مبتدأ خبره قائمان، وَمَذْهَبُ البصريين: أَنّ جميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء، على ما قَرَرّ، والكوفيون: إنما ذكروا ذلك في (إنّ)، ولم يتعدوا ذلك إلى غيرها، كَلَيْتَ وَكَأَنَّ، وباقيها.

فصل

فِي حَذْفِ خَبرِ (إِنّ) وأخواتها للعلم به

ثلاثةُ مذاهب:

أحدها: الجواز، وسواءٌ أكانَ مَعْرِفَةً أَمْ نكرة، وهو مذهب سيبويه، قال: يَقُول الرجلُ للرجل: هَلْ لكُم أَحَد إنَّ الناسَ أَلْبٌ عليكم، فَيَقُول: إنَّ زَيْدًا، وَإِنَّ عَمْرًا؛ أي: إنّ لنا.

الثاني: مَذْهَبُ الكوفيين اختصاصُ جواز حذفه؛ بِأَنْ يَكُونَ نكرَة، نَقَلَهُ عنهم الأخفش الصغير.

الثالث: مذهب الفراء، جوازُ حَذْفِهِ معرفةً كان أَوْ نكرة؛ إلا أَنَّ شَرْطَ جواز الحذف التكرير؛ نحو[1]: [المنسرح]

---

(١) البيت من قصيدة قالها الأعشى الأكبر، وهو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ينتهي نسبه لنزار، وهو رابع فحول الشعر الجاهلي، وأمدحهم للملوك وأوصفهم للخمر وأغزرهم شعرًا، وقد عمي الأعشى وطال عمره حتى أدرك الإسلام ولكنه لم يسلم.

قال القصيدة يمدح بها سلامة ذا فايش، واسمه: سلامة بن يزيد اليحصبي، وكان يظهر للناس =

إنّ مَحَلا وَإنّ مُرْتَحَلا وَإنّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلا

والصحيح مَذْهَبُ سيبويه، ويجوز: إنَّ رَجُلا وَزَيْدًا، خلافًا للكوفيين، وَإنّ رَجُلا أخاك على حذف الخبر، وفاقًا لهشام والبصريين، وخلافًا للفراء، وتقول: إنّ غَيْرَها إبلا وشاءً.

قال سيبويه: غَيْرَها اسم إنّ، وَإبلا، وشاءً تمييز، والخبرُ محذوف؛ أَي: لَنا غَيْرَها، ولا يجوز أَنْ يكونَ اسْمُ (إنّ) إبلا، وشاءً، وغيرها حال، ولا أَنْ يكونَ إبلا وشاءً بدلا من (غَيْرَها)؛ فإنه يَجُوزُ؛ نحو: إنَّ أَفْضَلَهُم كان زَيْدٌ، وَإنَّ في الدار جالسٌ أخواك.

وذهب الكسائي والفراء إلى أَنَّهُ لا يجوزُ حَذْفُه إذا أدى إلى أَنْ يكونَ بعد إن وأخواتها اسْمٌ يصح عملها فيه؛ سواء أكان معمولا لفعل متأخر أَمْ مبتدأ قَدْ رَفَعَ ظاهرًا سَدّ مَسَدّ خبره أم غيرها، وَقَدْ تَسُدُّ (واوُ) المصاحبة مَسَدّ الخبر، حكى سيبويه: (إنّك مَا وَخَيْرًا)؛ أي: مَعَ خَيْرٍ، وما زائدة.

وحكى الكسائي: (إنَّ كُلّ ثَوْبٍ لَوْ ثَمَنَهُ)، بإدخال اللام على الواو لِسَدّها مَسَدّ مع والحال، كما سَدّت مَسَدّه في باب الابتداء؛ نحو: إنَّ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا، وَإنَّ أَكْثَرَ شُرْبِي السّوِيق ملتوتًا، والتزم حَذْفُ خبر لَيْتَ في قولهم لَيْتَ شِعْرِي، ويليه جملة استفهام، فَشِعْرِي اسم ليت، وَ(شِعْرِي) من أفعال القلوب، فَجُمْلَةُ الاستفهام في موضع المفعول على سبيل التعليق، والخبرُ محذوفٌ، تقديره: ثابتٌ، أَوْ واقِعٌ، أَوْ مَوْجُود، وَشَعَر: إنما يتعدّى بالباء، تقول: شَعَرْتُ به، والمصدر: شِعْرَة بالتاء؛ لكنه استعمل مع لَيْتَ بغير تاء، وإطلاق أبي عليّ: أَنَّ (شِعْرِي) ملغًى عنِيَ به التعليق.

=

في العام مرة مبرقعاً.

حدث سماك بن حرب قال: قال الأعشى: أتيت سلامة ذا فايش، فأطلت المقام ببابه حتى وصلت إليه بعد مدة طويلة، فأنشدته هذه القصيدة.

انظر: الديوان ٢٣٢/١، والخصائص ٣٧٣/٢، وفقه اللغة ٣١/١، والمقتضب ١٣٠/٤، ومفتاح تلخيص المفتاح ٢٢٧/١، وتاج العروس ٣٣٨/٢٨، ولسان العرب ١٦٣/١١، ومختصر المعاني ٧٧/١، ومغني اللبيب ١١٤/١، وهمع الهوامع ٤٩٤/١، والأصول في النحو ٢٤٧/١، والكتاب لسيبويه ١٤١/٢، والإيضاح في علوم البلاغة ٨٢/١، وخزانة الأدب ٢٣٠/٩، ودلائل الإعجاز ٢٤٧/١، ومعاهد التنصيص ١٩٤/١.

وَذَهَبَ الزجاج إلى أَنَّ الجملةَ الاستفهامية في موضع رَفْعٍ خبرًا لِلَيْتَ، وهو ظاهِرُ قول سيبويه، وقيل: شِعْرِي؛ بمعنى: مَشْعُورِي؛ أي: مَعْلُومي، والجملة نَفْسُ المبتدأ في المعنى فلا يحتاجُ إلى رابط، وقيل: معمولَةٌ لشعري، وَسَدّت مَسَدّ الخبر، والذي أَذْهَبُ إليه أَنّ هذا الكلام مراعى فيه المعنى، لا اللفظ، والمعنى: لَيْتَنِي أَشْعُرُ بكذا،كما راعوا المعنى في قولهم: سواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، راعوا قيامك وقعودك.

قال ابن مالك: وجملةُ الاستفهام متصلة بِشِعْرِي أَوْ منفصلة بجملة اعتراض، انتهى.

وقد جاء الفصلُ بالمصدر في قوله(١): [المديد]

لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً ... أَيُّ شيءٍ قَتَلَكْ

وبعن في قوله(٢): [البسيط]

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْ نَفْسِي أَزَاهِقَةٌ ... مِنّي وَلَمْ أَقْضِ مَا فِيهَا مِنَ الْحَاجِ

وتقول العرب: (لَيْتَ شِعْرِي بزيدٍ أَقَائِمٌ، وَلَيْتَ شِعْرِي عَنْ زَيْدٍ أَقَائِمٌ)، قامت (عَنْ) مقام الباء، لما في الشعور بالشيء من الكشف عنه.

وقال الكسائي: العربُ تقول: لَيْتَ شِعْرِي زَيْدًا مَا صَنَعَ، انتهى.

نَصَبَ زيدًا في إسقاط حرف الجر، والاسم مجرورًا، أو منصوبًا معمولٌ لِشِعْرِي، والجملةُ بعد المنصوب والمجرور: إِمَّا في مَوْضِعِ خَبَرِ لَيْتَ، وَإِمَّا في موضع البدل، الخبرُ محذوفٌ كما كانت في عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هو، على قول أبي العباس، وَقَدْ يُخْبَرُ هنا عن النكرة بالنكرة بِشَرْطِ الفائدة؛ نحو قوله(٣): [الطويل]

---

(١) انظر: ديوان الحماسة ٣٧٩/١، والمخصص ٥٠/٤.

(٢) قال ابن برّيّ: والبيت لفريعة بنت همّام وتعرف بالذلفاء وهي أمّ الحجّاج.
انظر: خزانة الأدب ٧٣/٤.
الشاهد فيه: قوله: (من الحاج) جمعُ: حاجة، وتقديره: (فَعَلَةٌ، وفَعَلٌ)، كما تقول: هَامَة وهام، وساعة، وساع.

(٣) من معلقة امرئ القيس [الديوان ٩/١]، وهذه رواية سيبويه للبيت أي تنكير شفاء (٢٨٤/١) ويروى: (وإن شفائي) بالإضافة إلى ياء المتكلم.

وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وقال سيبويه: إنَّ أَلفًا في دَرَاهِمك بِيضٌ، وَإِنّ بالطريق أَسَدًا رابضٌ، وعن النكرة بالمعرفة، حكى سيبويه: إنَّ قريبًا منك زَيْدٌ، وَإِنّ بعيدًا مِنْكَ زَيْدٌ، وقال(١): [الطويل]

وَإِنَّ عَنَاءً أَنْ تُفْهِمَ جَاهِلا فَيَحْسَبُ جَهلا أَنَّه مِنْكَ أَفْهَمُ

وَإِذَا قُلْتَ: إِنَّ قائمًا وَيَقْعُدُ أَخَواك، لَمْ يَجُز عند الكوفيين، ولا تقتضي قواعد البصريين جوازه.

وقال ابن كيسان: هو عندي جائز، وَلَوْ قُلْتَ: إِنَّ ذاهبًا وجائيًا أخوك، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُفَرَّق بينهما، فتقول: إنَّ ذاهبًا أخوك، وجائيًا، إن كانت الواو جامعة، ويجوزُ إِنْ أَرَدْتَ أَنَّها من صفة اثنين؛ أَيْ: وَجائيًا أخوك، كَمَا تَقُول: إِنَّ زَيْدًا أَخُوك، وعمرًا، تُرِيدُ: وَإِنّ عَمْرًا أخوك، ولا يَجوزُ إِنَّ قائمًا أخوك، وَيَقْعُدُ، ولو قُلْتَ: إِنّ قائمين أخواك فيها، وإنّ فيها قائمين أخواك قيامًا حسنًا، لَمْ يَجُز عند الكوفيين، وأجازه البصريون، ولا يجوز: إنّ قائمًا الزيدان، خلافًا للأخفش والفراء، ووهم صاحبُ "البسيط " فَحَكَى جواز هذا عند البصريين، وحكى أَنَّ الكوفيين لا يجيزون إلا أَنْ تَقُول: إنّ قائمين الزيدان، ولا يجيزون إفراد الاسم، ثُمَّ نَقَل الخلاف في موضع آخر على الصواب.

وفي " الإفصاح ": يَجُوز عَلى مذهب أبي الحسن، والكوفيين في كان، وإنّ، وَظَنَنْتُ، أَنْ يعتمد اسم الفاعل عليها، فتقول: إِنّ ضاربًا زيدٌ، وعمرٌو، وكان ضاربٌ زيدٌ وعمرو، ويجوز عندهم أَنْ يضمرَ الأمر ويرفع، وكذلك ظننته ضاربٌ زيدٌ وعمرو، ويجيزون النصب بعد ظَنَنْتُه؛ لأنه مفعول ثان، وَسَدّ مَسَدّ الجملة المفسرة، ولم يُسْمَعْ من هذا كله شيء، فلا يجوزُ عند جمهور البصريين، وتقول: إنَّ في الدَّارِ يَقُومُ زَيْدٌ، فالكسائي يقول: إنّ مبطلة لا اسم لها، ويجيز إنَّ لي غلامٌ، والفراء يقول اسمها يقوم تَقْدِيرُه: إنّ في الدار قائمًا زَيْدٌ، وسيبويه يقول: فيها إضمار الشأن.

---

(١) البيت لصالح بن عبد القدوس، وانظر: التذكرة الحمدونية ١/٣٦٣، والحماسة البصرية ١/١٢٨.

فصل
إذا فُتِحَتْ هَمْزَةُ (إِنَّ) أُوِّلَتْ

عند أكثر النحاة بمصدر، فإذا كان خَبَرُها فعلا، أو اسمًا ملاقيًا للفعل في الاشتقاق، قُدِّرَتْ بمصدرٍ من لفظ ذلك الفعل، وذلك الاسم؛ نحو: بَلَغَنِي أَنَّك تَنْطَلِقُ، أَوْ مُنْطَلِقٌ؛ أي: بلغني الانطلاق، وَإِنْ كَانَ ظرفًا أو مجرورًا، قُدِّرَ مَصْدَرٌ من لفظ الاستقرار العامل فيهما؛ نحو: بَلَغَنِي أَنَّكَ عِنْدَ زَيْدٍ، أَوْ في الدار؛ أي: بلغني استقرارُك عِنْدَ زَيْدٍ، أَوْ في الدار؛ فَإِن كان جامدًا، قُدِّر الكونُ؛ أَيْ: بلغني أَنَّ هذا زَيْدًا؛ أَيْ كَوْن هذا زيدًا، وَذَهَبَ السهيلي إِلى أَنَّها لا تَتَقَدَّرُ بالمصدر، وإنما هي في تأويل الحديث. كذا قال سيبويه، وإنما التي في تأويل المصدر (أن) الناصبة للفعل، وَأَمَّا المشددة فَلا، أَلا تَرَى أَنَّ خَبَرَها يكون اسمًا محضًا؛ نحو: عَلِمْتُ أن الليث الأسد، فهذا لا يُشْعِرُ بالمصدر؛ لأنه لا فعل له، انتهى.

والمشهور أن تتقدر بالمصدر كما قررنا؛ فإن لَزِمَ تقديرها بالمصدر فُتِحَتْ وجوبًا، وقد يأتي موضع يجوز فيها الفتح والكسر على تقديرين، وَيَأْتِي إِنْ شاءَ الله تعالى.

وعدَّ النحاةُ حَيْثُ تكسر، فقالوا: تُكْسَرُ إذا كانت مبدوءًا بها لفظًا ومعنى؛ نحو: إِنَّ زيدًا قائم، وَقَدْ أَجَاز بعضهم أَنْ يُبْدَأَ بها مفتوحة؛ نحو: أَنَّ زَيْدًا فاضِلٌ عندي، وَتَقَدَّم ذلك في باب الابتداء، وبعد ألا نحو: أَلا إِنَّ زَيْدًا قائمٌ، قال الفارسي، وأصحابنا: وصلة للاسْمِ الموصول؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص:٧٦]

وعلى رأي سيبويه: إِنَّ جوابُ قسم، والقسم وجوابه هو الصلة، وَتُكْسَرُ جوابَ قَسَمٍ وجوبًا، وسواء أكان في خبرها، أو اسمها اللام، أَمْ لَمْ تَكُنْ هذا مذهب البصريين، وأجاز الكسائي، والطوال، والبغداديون الفتح والكسر، واختاروا الفتح، وأجازهما آخرون، واختاروا الكسرَ، وَأَوْجَبَ الفراءُ الفتحَ، والذي يظهر لي أَنَّ هذا الخلاف في الفتح إنما هو إذا لَمْ يَكُنْ في الخبر، أو الاسم اللام.

ومحكية بالقول في لغة مَنْ لا يفتحها بعده، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]، وواقعةً بعد واو الحال؛ نحو: جاء زَيْدٌ، وَإِنَّ يَدَهُ على رَأْسِهِ، وموقعَ خبر اسم عين؛ نحو: (زَيْدٌ إِنَّهُ ذَاهِبٌ)، خلافًا للفراء.

قال: لا يقال في الكلام: (إنَّ أخاكَ إِنَّهُ ذاهب)، وَمَنْعُه هذا يستلزم منع: زَيْدٌ إِنَّه ذاهبٌ، وقيل: لام معلقة؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١]، وَبَعْدَ حَيْثُ؛ نحو: اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جالِسٌ، وإذا لَزِمَ التأويلُ بالمصدر فتحت، وذلك بعد (لَوْ) نحو: لَوْ أَنَّك قَائِمٌ لَقُمْتُ، التقدير: لَوْ قيامُك، وَمَذْهَبُ البصريين، قيل: أو جمهورهم على أَنَّهُ في موضع رفع على الابتداء، والخبرُ واجبُ الحذف، وعن البصريين أيضًا لا خَبَرَ له، لجريان المسند، والمسند إليه في الذكر.

وقال الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وتبعهم الزمخشري، وجماعة: هو في موضع رَفْعٍ على الفاعلية؛ أَي: لَوْ ثَبَتَ قِيَامُك، وما ذَكَرَهُ ابن هشام عن البصريين: أَنَّ خَبَرَ (أَنَّ) بعد (لَوْ) لا يكونُ إلا فعلا، أَوْ اسْمَ فاعلٍ فلا يُجيزون: لو أَنَّ زيدًا أخوك لأَكْرَمتك، لعله لا يصح لثبوت ذلك اسمًا جامدًا في القرآن، وفي كلام العرب، وبعد (لولا).

قال تعالى: ﴿فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]، وتقدَّم الخلاف في المرفوع بعد (لولا) في باب الابتداء، أو بعد (ما) التوقيتية.

قال العرب: (لا أكلمك ما أَنَّ في السماء نجمًا، ولا أفعل ما أن حِرَاء مكانه)؛ أي: ما ثَبَتَ، كذا قَدَّرَهُ ابْنُ مالك، وفي موضع مرفوع؛ نحو: بَلَغَنِي أَنَّكَ منطلقٌ، أو مجرور بحرف؛ نحو: عجبتُ مِنْ أَنَّكَ منطلقٌ، أو بإضافة؛ نحو قوله[1]: [الوافر]

تَظَلُّ الشمسُ كاسفةً عَلَيْهِ ... كَآبَةَ أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلا

أو منصوب لا يكون خبرًا؛ نحو: عَرَفْتُ أَنَّكَ منطلقٌ؛ فَإِنْ كَان في موضع خبر في الأصل: كُسِرَتْ؛ نحو: حَسِبْتُ زيدًا إِنَّه قَائِمٌ.

وفي " النهاية ": زَيْدٌ قائمٌ كما أَنَّ عَمْرًا جَالِسٌ، وَأَنْتَ صديقي، مثل: ما أَنّك مُكْرِمي، يجبُ فتح إنّ، وإنْ كانَ يجوزُ أَنْ يجيء هنا المبتدأ والخبر، فتقول: زَيْدٌ قائِمٌ كما عَمْرٌو جالس، انتهى.

وإذا لَمْ يَلْزَم التأويل بالمصدر جاز الفتحُ والكسرُ من ذلك ما ذَكَرَهُ سيبويه: أَوَّلُ ما أَقُول: أَنّي أَحْمَدُ الله، فَمَنْ فَتَحَ أَنَّ قَدَّرَها بالمصدر كَأَنَّهُ قال: أَوّلُ ما أقول:

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ١/٢٠٩.

حَمْدُ الله، (فَأَوَّلُ): مبتدأ، و(أَنِّي أَحْمَدُ الله): في موضع الخبر، و(ما): مصدرية، فَإِنْ جَعَلْتَ (ما) موصولة؛ بمعنى: الذي، أَوْ نكرة موصوفة، فَأَجَاز ذلك ابنُ خروف، والصحيح منعه، وَمَنْ كَسَرَ، فمذهبُ الجمهور: أنه خبرٌ عن أوّل قولي، وتكونُ الجملةُ مقولة، وهو المتفهم من كلام سيبويه، أَوْ خَبَرٌ عن قَوْلٍ مضمرة، والجملةُ معمولة لَهُ التقدير: أو ما أَقُول قَوْلي: إِنّي أحمدُ الله، وَرُوي هذا عن عضد الدولة ابن بُوَيْه مِمَّن أَخَذَ عن الفارسي، أَوْ (إِنّي أَحْمَدُ اللهَ) مَعمول لقولي هذه المذكورة أَوَّلا، والخبرُ محذوف، وهو قول الفارسي أو معمول لأوّل ما أقول والخبرُ محذوف، وهو قَوْلُ الأستاذ أبي عليّ، أَوْ أَوَّل مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، وهو قولُ بعض أصحابنا.

وَبَعْدَ (إذا) الفجائية؛ نحو: خَرَجْتُ فإذا إنّ الأَسَدَ رابضٌ، فالكَسْرُ على عدم التأويل بالمصدر، والفتح على تأويله أَيْ: فَإِذَا رُبُوض الأسد، وَتَقَدَّمَ الكلامَ في خبر المبتدأ بعد إذا الفجائية، وبعد فاء الجزاء؛ نحو: مَنْ يَقْصُدنِي؛ فإني أُكْرِمُه، فالكسرُ على الأصل، والفتح على إضمار مبتدأ، وهي ينسبكُ منها مَصْدَرٌ، يكون الخبر؛ أَيْ: فَجَزَاؤه إِكْرَامُه، وَأَمّا إِذَا وليها ظَرْفٌ أَوْ مجرور؛ فإِنَّ بَعْدَهُ تُفْتَحُ، وَتُكْسَر؛ نحو: أَمَّا عِنْدَكَ أَوْ في الدار؛ فإنّ زَيْدًا قَائِمٌ؛ فالفتحُ على تقدير: فَقِيَامُ زَيْد، فَذَلِكَ في موضع مبتدأ، والظرف أو المجرور في موضع خَبَره، والْكَسْرُ على استقلال الجملة، وَبَعْدَ (أَمّا)؛ نحو: أَمَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، فالكسرُ على أَنَّ (أَمَا) للاستفتاح كَـ (أَلا)، والفتحُ على أَنَّ الهمزةَ للاستفهام، و(ما) بمنزلة حَقّ، وذلك أَنَّ (ما) عامة جَعَلُوها بمنزلة شيء ذلك الشيء حَقٌّ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أحقًّا أنك ذاهب، وانتصابُه على الظرف، وَأَجَاز ابْنُ مَالكٍ الفتح في (أَنَّ)، على أَنْ تكونَ (أَمَا) للاستفتاح، وأَنَّكَ ذاهبٌ في موضع مبتدأ خَبَرُهُ محذوف، تَقْدِيرُهُ: أَمَا مَعْلُومٌ ذَهَابُك، وهذا شيءٌ خَالَفَ فيه النحاة، وَقَدَّرَهُ سيبويه: أَعْلَمُ والله أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وهو عندي تفسير معنى، وَقَدَّرَهُ الفراء، وأبو العباس، وجماعةٌ أَحْلِفُ بالله أَنَّكَ ذَاهِبٌ.

وَبَعْدَ حتى فالكسرُ على أَنَّ (حتَّى) حَرْفُ ابتداء؛ نحو: مَرِض حتَّى إِنَّ الطيرَ يَرْحَمُهُ، والفتحُ على أَنْ تَكُونَ عاطفةً، أو جارة؛ نحو: عَرَفْتُ أُمُورَكَ حتى أَنَّكَ فاضِلٌ، فَيَتَقَدَّر بالمصدر كَأَنَّهُ قال: حتى فَضْلَكَ أَوْ حتى فَضْلِك، وفي " النهاية ": أَنَّ تُفْتَحُ وَتُكْسَرُ بَعْدَ أَيْ المفسرة: يقولُ إنسانٌ: أَنَا أَسِيرُ بالليل في المفاوز وَحْدِي،

فَتَقُول لَهُ: أَيْ: (إِنِّي نَجْدٌ)، والنَّجْدُ: الشجاع، فالكسرُ على أَنْ تكونَ الجملةُ مفسرة لكلام؛ لأنَّ معنى قوله: (أي إنى نجد)، كَأَنَّه قال: إِنّى نَجْدٌ، والفتحُ على أن يكونَ من تمام كلامه؛ أي: (لأنّى نَجْدٌ)، واللامُ معلقة بالفعلِ الذي في كلامه؛ لأن المعنى: أَنّي لأسيرُ لأنيّ نَجْدٌ، وكذلك إِنّي أَنْحرُ العِشار، وَأُقْرِي الضيوف، فَتَقُول: أَيْ إِنَّي كريمٌ على الوجهين، انتهى.

ومما تفتحُ فيه إِنَّ قولهم: شَدَّ مَا أَنَّك ذاهبٌ، وَعَزَّ مَا أَنَّكَ منطلقٌ، فقيل: (ما) زائدة لازمة، وَشَدّ وَعَزّ فعلان، وَأَنَّك في موضع الفاعل؛ أي: شَدّ ذَهَابُك، وَعَزّ انطلاقُك، وقيل: تَرَكّب الفعلُ مع ما، وَغَلَبَ الحرفُ، وَوُضِعَ موضع المصدر على الظرف، كَأَنَّكَ، قُلْتَ: شديدًا ذَهَابُكَ، وعزيزًا انطلاقك؛ أي: فيما يَشقّ وَيَعَز كما قالوا: حقًّا أنك ذاهِبٌ، فانتصبَ على الظرف، وقيل: شَدَّ، وَعَزَّ بمنزلة نِعْمَ، (فَمَا) على هذا تامة، كما ذَهَبَ بَعْضُهم إلى أن ذلك في نِعْمَ، كَأَنَّه قال: شَدَّ العملُ ذهابك، وَعَزّ العملُ انطلاقك، وقيل: ما تمييز لمضمر في شَدّ وَعَزّ، وإنّك (ذاهبٌ): خبر مبتدأ محذوف، وقيل: ولا يكون مبتدأ؛ لأنَّ أَنَّ لا يُبْتَدَأُ بها.

وَبَعْدَ لا جَرَمَ، وَجَرَمَ عِنْدَ سيبويه فِعْلٌ بمعنى: حَقّ، وَزَعَمَ الخليل: أَنَّ (جَرَم)، إنما تَكُونُ جوابًا لما قبلها من الكلام، يَقُولُ الرجلُ: كان كَذَا وَكَذَا، وَفَعَلُوا كَذَا وَكَذَا، فَتَقُول: لا جَرَمَ أَنَّهم سَيَنْدَمُون، أَوْ سَيَكُون كذا وكذا، و(ما) بعد لا جَرَمَ مرفوعٌ على الفاعلية، والوقف على (لا) عند سيبويه، ولا يجوز أَنْ توصلَ بِجَرَم؛ لأنها لَيسَتْ نفيها، وَذَهَبَ الفراء إلى أَنَّ (جَرَم) بمعنى: كَسَب رُكِّبَتْ مع (لا)، وصارَتْ بمنزل لا بُدَّ، ولا محالة، ولا تقفُ على (لا)، وَأَنَّ بَعْدَها على تقدير (مِنْ)، كما تقول: لا بُدَّ أَنَّك ذاهبٌ أَيْ مِنْ أَنَّك ذاهبٌ، وَبَعْدَ (مُذْ)، وَ(مُنْذُ) تقول مَا رَأَيْتُه مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي، هذا باتفاق، واختلفوا في كَسْرِها بَعْدَهُما، فمنهم مَنْ صَرَّحَ بجوازه، وهو مذهب الأخفش، وَمِنْهُم مَنْ صَرَّحَ بامتناعه، وَصَحّح ابن عصفور الجواز.

فصل

اختلفوا في اللام الداخلة على الخبر

نحو: إِنَّ زَيْدًا لقائِمٌ، فَمَذْهَبُ البصريين أَنَّها لامُ الابتداء، وهي التي في قولك: لَزَيْدٌ قائِمٌ، واختلفوا في عِلّة تأخيرها، وَذَهَبَ الكسائي إلى أَنَّها لامُ تَوْكِيدٍ للخبر،

وَأَنَّ توكيدٌ للاسْمِ، وربما جاءوا بها في الخبر، وليس ثَمَّ أَنَّ، وذهب الفراء إلى أنها للفرق بين الكلام الذي يكون جوابًا لكلامٍ مضى على الْجَحْد؛ نحو: ما زيدٌ قائمٌ، فتقول: إِنَّ زيدًا لقائم، وبين ما لا يكون جوابًا؛ بل مستأنَف أخبار.

وذهب معاذُ بنُ مسلم الهراء، وأحمد بن يحيى إلى أن قولك: إنّ زيدًا منطلقٌ جوابُ ما زيدٌ منطلقًا، وإن زيدًا لمنطلقٌ جوابُ ما زيدٌ بمنطلقٍ، و(إِنَّ) بإزاءِ (ما)، واللامُ بإزاءِ الباء، وذهب هشام، وأبو عبد الله الطوال إلى أن اللامَ جوابٌ للقسم، والقسم قبل (إِنّ) محذوف، وَحُكِيَ هذا أيضًا عن الفراء.

وتدخل اللام على اسم (إن) المفصول بينها وبينه بالخبر؛ نحو: إنَّ في الدار لزيدًا، أو بمعمولِ الخبر بخلاف؛ نحو: إنّ في الدار لزيدًا راغبٌ، فإن فصل بينهما بمعمول الاسم؛ نحو: إن في الدار لساكنُها زيدٌ، ففي جواز ذلك نظرٌ، وحَكَى الكسائي دخولَها على الاسم غير مفصول بشيء حَكَى عن العرب: خَرَجْتُ فإذا إِنَّ لَغُرابًا، وهذا شاذّ، وينبغي تأويلُه على حذفِ الخبر؛ أي: فإذا إِنّ بالمكانِ لغرابًا، وعلى الخبر المؤخَّرِ عن الاسم اسمًا كان نحو: إِنَّ زيدًا لقائم، وشذّ دخولُها عليه منفيًّا بلا، أو ظرفًا؛ نحو: إِنَّ زَيْدًا لعِندك، أو مجرورًا؛ نحو: إن زيدًا لفي الدار.

فإن كان حرفُ الجرِّ (حتى)، أو (إلى)، فمنع من دخولها عليهما الفراءُ، وأجازه البصريون وهشام؛ نحو: إن سيرَك لحتَّى الليل، أو لـ (إلى) الليل، أو جملة فعلية مصدرة بمضارع مثبت؛ نحو: إن زيدًا ليقوم، أو منفي بـ (لن)، أو بـ (لا)، أو بـ (ما)، فلا تدخل نحو: إنَّ زيدًا لن يقوم، أو لا يقوم، أو ما يقوم، أو بحرف التنفيس، وهو سوف فتدخل عند البصريين؛ نحو: إِنَّ زيدًا لسوفَ يقومُ، خلافًا للكوفيين؛ فإنهم لا يجيزون ذلك.

وقال بعض أصحابنا: وأما السين فامتنعت العربُ من إدخال اللام عليها، وإن كانت كحرفٍ من حروف الفعل، ولذلك لا يفصل بينها وبين الفعل كراهيةَ توالِي الحركات في (لَيَتَدَحْرَج) مضارع تَدَحْرَجَ، ثم حُمِلَ على ذلك مما لا تتوالى عليه الحركات، انتهى.

وأجازه السيرافي، تقول: لَسَيَقُومُ، أو مصدرة بماضٍ منفيّ فلا تدخل عليه؛ نحو: إن زيدًا ما قام، أو مثبت متصرف مصحوب بقد، فتدخل عند الجمهور؛ نحو: إن زيدًا لقد قام، خلافًا لخطاب بن يوسف الماردي، ومحمد بن مسعود الغزني؛

فإنهما منعا من دخول لام الابتداء عليه، وزَعَما أنها لامُ جوابِ قسمٍ محذوف، أو خالٍ من قد، فلا تدخل، نقل المنع صاحب " الغرة "، عن البصريين والكوفيين، قيل: وأجاز ذلك الكسائي، وهشام على إضمار (قد)، وأجاز الفراء: إن زيدًا لَلَقَدْ قام، جمعًا بين لامَيْ توكيدٍ، ومنع ذلك البصريون، وأجاز الزجاج، وخطاب الماردي: إن زيدًا لَقَامَ، على أنها لام جواب قسم محذوف، أو جامد؛ نحو: نعم، وبئس، وعسى، فمذهب سيبويه أنها لا تدخل، ومذهبُ الكوفيين، وكثيرٌ من أصحابنا أنها تدخل، وعن الأخفش جوازُ: إنّ زيدًا لنعم الرجل، ولبئس الرجل، وينبغي أن يُتَثَبَّتَ فيه حتى يصحَّ عن العرب.

فأما معمولُ الخبر؛ فَإِنْ تأخر فلا يجوز دخول اللام عليه، فإن أدخلت اللام على الخبر جاز دخولُها على معموله المتأخر عند الزجاج؛ نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ لَفِي الدار، ومنع ذلك المبرد، وإن تقدم على الخبر ظرفًا، أو مجرورًا، فيجوز دخول اللام عليه عند سيبويه، والبصريين، ومنعه الكوفيون.

وقالت العرب: (إِنَّ زَيْدًا لَبِكَ مأخوذٌ).

وقال الفراء: قبيح أَن تقول: إِنّ عَبدَ اللهِ لَلْيَوْمَ خَارِجٌ، فإذا دخلت عليهما؛ نحو: إن زيدًا لفي الدار لَقائمٌ، جاز ذلك عند المبرد، والزجاج، وعنهما المنع كالكوفيين، وإن كان المعمولُ مفعولا به، فقد مثَّلوا به فأجازوا: إنَّ زيدًا لَطَعَامَكَ آكلٌ، ومثل في " النهاية ": بمثل ذلك حتى بقوله: إن زيدًا عبدَ اللهِ لَهُوَ ضاربٌ، وقال: كل ذلك جائز، انتهى.

وينبغي أن يُتَوَقَّفَ حتى يُسْمَعَ في المفعول به، ولا يقاس ذلك على الظرف والمجرور، أو معمولا لخبر، هو فعلٌ ماضٍ لم تدخل عليه (قد)؛ نحو: إِنَّ زيدًا بِهِ وَثِقَ، لم تدخلِ اللامُ عليه، وأجاز ذلك الأخفش، فأجاز لَبِكَ وَثِقَ.

أو حالا، فالجمهورُ على منعِ دخولِ اللامِ عليها، فلا يجوز إِنَّ زيدًا لَضَاحِكًا قَائِمٌ، وأجاز ذلك بعضهم، ولم يسمع؛ فإن كان الظرف، أو الحال متأخرَيْن عن العامل فيهما، وتأخر الاسم عنهما؛ نحو: إن عندكَ لفي الدارِ زَيْدًا، وإن عندي لقائمًا صَاحِبُكَ.

فقال ابن خروف: القياسُ أن يجوز لتعلّقِ الظرف، والحال بما قبل الاسم، وأما إِنّ زيدًا لقائمًا في الدار، فلا سبيل إليه لا باللام، ولا بإسقاطها، انتهى.

وإطلاقُ قولِهم معمول الخبر يدخل فيه المصدرُ، والمفعولُ من أجله، فتقول: إن زيدًا لَقِيَامًا قائمٌ، وإن زيدًا لإحْسَانًا يَزُورُكَ، وينبغي أن لا يقدم على جوازِ ذلك إلا بسماع، على أنه نُقِلَ عن البصريين جواز دخول اللام على الحرف، وما دخل عليه إذا كان علة للفعل؛ نحو: (كَيْ، وأَنْ)، فتقول: إن زيدًا لِكَيْ يَقُومَ معترضٌ، وإن زيدًا لأَنْ لا يَغْضَبَ يأتيك، ومنع ذلك الفراءُ، وفي " الغرة ": ذكروا أن هذه اللام لا تدخل على النواصب، ولا على الجوازم، وإنما تدخل على الحروف الملغاة فمنعوا قولهم: إن زَيدًا لِكَيْ تَقُومَ مُعْطِيك، وأجازوا إِنّ زيدًا كَيْ تَقُومَ لَيُعْطِيكَ، ولو تعرض لهذا بصري لأجاز هذه المسألة على قول من قال: (كَيْمَهْ) كما تقول: إن زيدًا لفي الدارِ قَائِمٌ، انتهى. وجهل صاحب "الغرة" مذهبَ البصريين في (كي) وَأَنْ إذا كَانَا علةً، وتقدم نقلنا جواز دخول اللام عليهما عند البصريين.

وقال في " الغرة " وتقول: إن زيدًا لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ الأولى؛ لإن، والثانية للقسم، وزيدت (ما) فيه فاصلة، وإن فصلت (بِمُذْ) وما بعدها بين الاسم، وإنّ فلا تدخل اللام على مُذْ قاله الفراء.

وقال الكسائي: إذا كان الفعل أَخْذًا للوقت الذي بعده كله، دخلت اللام على (مُذْ) نحو قولك: إن زيدًا لَمُذْ يَوْمَان سائرٌ؛ لأنه يَسِيرُ اليومَيْنِ، ولا يجوز: إن زيدًا لَمُذْ يومين غائبٌ، وزعم الفراء أنه لا يجوز: إِنَّ زيدًا لأظنُّ قائمٌ، ولا إِنَّ زيدًا لِغَيْرِكَ قَائِمٌ، ولا إن اعْتَرَضَ الشرطُ بين اسمِها والخبر؛ نحو: إِنَّ زيدًا لَئِنْ شَاءَ اللهُ قائمٌ.

وتدخل اللام أيضًا على الفصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ولا يتعيَّنُ لإمكانِ أَنْ يكون مبتدأ، وعلى أولِ الجملة الاسمية في نحو: إِنَّ زيدًا لَوَجْهُهُ حَسَنٌ، ودخولها على خبره متأخرًا شاذٌ، حكى أبو الحسن: إِنّ زيدًا وَجْهُهُ لَحَسَنٌ، أو متقدمًا؛ نحو: إن زيدًا لآتِيهِ أَبُوهُ فلا يجوز، وإن دخلت اللام على التأكيد؛ نحو: إن زيدًا لَنَفْسَهُ قَائِمٌ، ففيه نظر.

ولا تدخل على خبرِ إنّ، إذا كان جملةً شرطيةً؛ نحو: إِنّ زيدًا إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ؛ ونحو: إِنَّ هندًا مَنْ يُكْرِمْهَا تُكْرِمْهُ، ولا على جواب الشرط لا تقول: إن زيدًا من يَأْتِ إِلَيْهِ لَيُحْسِنْ إِلَيْهِ، نصَّ على المنع: الكسائي، والفراء، وأجاز ذلك: ابن الأنباري، ولا على واوِ المصاحبة عند البصريين، وأجازه الكسائي، فتقول: إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوَ قِيمَتَهُ، ولا على خبرِ لكنّ خلافًا للكوفيين، ولا تدخل على الاسم، إذا تقدم

الخبر عليه اتفاقًا فلا تقول: لَكِنَّ عِنْدِي لَزَيْدًا، ولا على خبرِ إنَّ خلافًا للمبرد، وادِّعاءُ ابنِ مالك الإجماعَ على أنه لا يجوزُ دخولُ اللام على خبر (إنَّ) ليس بصحيح، بل هو مسموع في النظم، وفي النثر، وقد قُرِئَ به في قوله تعالى: ﴿إلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتحِ أَنّ، ولا على واوِ القسم، لا يقال: إنَّ زيدًا لَوَ اللهِ لَيَقُومَنَّ، ولا على واوِ الحالِ السادةِ مسدَّ الخبر؛ نحو: إنَّ شَتْمِي زَيْدًا والناسُ يَنْظُرُونَ خلافًا للكسائي؛ فإنه أجاز: (لَوَ الناسُ يَنْظُرُونَ) ولا على الحال الصريحة السادة مسدَّ الخبرِ؛ نحو: إنَّ أَكْلِي التفاحةَ نَضِيجَةً، خلافًا للكوفيين؛ فإنهم أجازوا لَنضِيجَةً.

وقالت العرب: (لَهِنَّكَ لَقَائِمٌ)، فذهب سيبويه، وابن السراج، وجماعة، وقد نسب إلى الفارسي: أن اللام في لَهِنَّكَ لامُ اليمين، والثانية: التي في الخبر هي لامُ إنّ، وذهب أبو الفتح، وبعضُ النحويين، واختاره ابنُ مالك إلى أنها لامُ الابتداءِ، لَمَّا أبدلتْ همزةُ (إنَّ) هاءً فتغيَّر لفظُها،

جاز الجمع بين حرفي توكيد، قال أبو الفتح: واللام الثانيةُ زائدةٌ؛ نحو: لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ.

وذهب قطرب، والفراء، والمفضل بن سلمة، والفارسي، واختاره ابن عصفور إلى أن الأصل: لَهْ إِنَّكَ فَهُمَا جملتان، ومعنى لَهْ وَاللهِ، وَإِنَّ جواب القسم فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ (إنّ) تخفيفًا فصار لِهَنَّكَ، وَحَكَى أبو زيد: أن أَبَا أدهم الكلابي، قال لَهْ رَبِّي: لا أقول ذلك، يريد: وَاللهِ.

وحكى قطرب: لَهْ بالإسكان، فجاز أن تكونَ الهمزةُ، أُلْقِيَتْ حركتُها على الهاء، وحذفت الهمزة، وشذّ زيادتُها في خبرِ المبتدأ في نحو قوله[1]: [الرجز]

(١) هذا بيت من مشطور الرجز اشتهرت نسبته إلى رؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٠.

(أم الحليس) كنية امرأة، و(الحليس) تصغير حِلْس وهو البَرْذَعَة - كساء رقيق يوضع تحت الرَّحْل [العجوز] المرأة المسنة وهو لا يؤنث بالهاء عند أبي يوسف يعقوب بن السكيت، ويؤنث بها عند أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، فيقال عجوزة تحقيقا للتأنيث وجمعه عجائز وعجز بضمتين، و(الشهربة) بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء الكبيرة الفانية ويقال شهبرة بتقديم الباء على الراء، لكن يتعين الأول هنا لصحة القافية.

أَمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وفي خبرِ أمسى في قوله[(١)]: [البسيط]

مَرُّوا عِجَالا فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ... فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وَفِي خَبرِ مَا زَالَ فِي قَوْلِه[(٢)]: [الطويل]

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... لكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ

وفي معمول رأى، حكى قطرب: أَرَاكَ الشَّاتِمِي أَوْ مَا فِي قوله[(٣)]: [البسيط]

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلا بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَمَا أَبَانُ لمِنْ أَعْلاجِ سُودَانِ

أي: مِنْ أعلاج، وعند الكوفيين: أن اللام في (لمِنْ) بمعنى: إلا، وتقول: إنّ زيدًا لَقَائِمٌ، وإن زيدًا لَيَنْطَلِقَنَّ، فهذه لامُ قسم فكأنه قال: والله لَقَامَ، واللهِ لَيَنْطَلِقَنَّ، وليست لام ابتداء، فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلِمَ على أَنَّ في هذه فُتِحَتْ، فقلت: عَلِمْتُ أن زيدًا لَقَامَ، وعلمت أن زيدًا لَيَنْطَلِقَنَّ، ولا يجوز الكسرُ؛ لأنها ليست لامَ تأكيد، فتعلّق الفعل، ويجوز دخول اللام على كَأَنْ قال[(٤)]: [الرجز]

ثُمَّتَ يَغْدُو لَكَأَنْ لَمْ يَشْعُرِ

وتقول: إنَّ زيدًا لَكَأَنَّهُ أَسَدٌ.

فصل

مذهب سيبويه، والأخفش، أَنَّ (إِنَّ) ترادف نَعَمْ

فلا إعمالَ لها، واختاره ابنُ مالك، وأنكر ذلك أبو عبيدة، وهو اختيار ابن عصفور، وتأولوا ما وَرَدَ مما ظاهرُه أنها بمعنى: نعم، ويجوز أن تُخَفَّفَ إِنّ، فتكون

---

(١) أورده ثعلب من غير نسبة، وكل الذين استشهدوا به نقلوه عن ثعلب ولم ينسبه أحد منهم.
وعجالا جمع عجل، وروي عجالى جمع عجلان.
انظر: شرح الرضي ٤/٣٦٠، والمبهج ١/٢٤.

(٢) البيت لكثير عزة، وانظر: الديوان ١/٧٠.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٥، والأشموني ١/١٤٧.

(٤) انظر: الخصائص ١/٣١٦.

كالمشددة عملا، وأحكامًا؛ إلا أنها لا تدخل على المضمَر، كان ضميرَ أمرٍ لا مثبتًا، ولا محذوفًا أو غيره، فلا تقول: إِنْكَ إلا في ضرورة، وذهب الكوفيون إلى أَنَّها لا يجوز تخفيفُها أَلْبَتةَ لا مُعْمَلَةً، ولا مُهْمَلَةً؛ لأنّ الخفيفة عندهم هو حرفٌ ثنائيُّ الوَضْعِ نافٍ، وليس مخففًا من الثقيلة، وعند البصريين هذه المخففة هي التي أصلها: إنَّ المشددةُ، والسماعُ يشهدُ لمذهب البصريين في تخفيفها، وإعمالها، ويجوز عندهم أن تُهمَلَ، فتليها الجملة الابتدائية، والجملة الفعلية، فالابتدائية إِنْ كان الخبر منفيًّا لم تدخل عليه اللام، فهو كحالِهِ قبل أن تدخل إِنْ الخفيفةُ؛ فإن كان مثبتًا دخلت اللام في المبتدأ إن تأخر؛ نحو: إِنْ في الدَّار لَزَيدٌ، أو في الخبر إِنْ تأخر؛ نحو: إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ؛ فإن كان الخبر فعلا ماضيًا، فلا يجوز في إِنْ إلا التثقيل، فتقول: إنَّ زيدًا ذَهَبَ، ولا يجوز إِنْ زَيْدٌ ذَهَبَ، ولا إِنْ زَيْدٌ لَذَهَبَ، ومذهب سيبويه، والأخفشين أَبَوَيْ الحسنِ، وأكثر نحاة بغداد: أَنّ هذه اللامَ لام الابتداء، التي كانت مع المشدَّدة، لزمت للفرق بين التي هي لتأكيدِ النسبةِ، وبين إِنِ النافية، وهو اختيار أبي الحسن بن الأخضر من أئمةِ بلادنا، وابن عصفور، وابن مالك، ومذهب الفارسي: أنها ليست لامَ الابتداء، بل لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق، وهو اختيار أبي عبد الله بن أبي العافية، والأستاذ أبي علي، وأبي الحسين بن أبي الربيع، وقيل: إِنْ دخلت على الجملة الاسمية كانت لامَ الابتداء، وَلَزِمَتْ للفرق، أو على الفعلية، كانت غيرها فارقة، وثمرةُ الخلافِ بين القولين الأولين؛ أنها إن كانت لامَ الابتداء وجبَ كسرُ همزةِ إن في مثل: قد عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا، وإن كانت غيرَها جاءت للفرق، وَجَبَ فتحُ همزةِ إِنْ، والجملة الفعلية هي الفعلُ الناسخُ المثبَتُ من باب كان غير ليس، ولا الواقع صلة، فلا تدخل على ليس، ولا على ما أولُه حرفُ نفي ولا على ما دام، ومن بابِ ظن غير الذي لا ينصرف، فلا تدخل على (هَبْ) ونحوها.

وتلزم اللامُ ما وقع في اللفظ ثانيًا من معمولَيْ كان، ومعمولَيْ ظن وأخواتها، ولا تدخل على ما خَبَرُهُ منفيٌّ في بابِ كان، ولا على ما ثانيهِ منفيٌّ في باب ظنّ وسواء في ذلك الفعل المضارع والماضي، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إلا عَلَى الَّذِينَ﴾ [البقرة:١٤٣]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، وَدعوَى ابنِ مالكٍ: أنه إذا كان بلفظِ المضارع يُخفَظُ، ولا يقاسُ عليه، ليست

بشيء وقد جاءت اللام محذوفة في قول الشاعر(١): [الطويل]

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وفيما رُوِيَ في الحديث: " إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْحَلْوَى وَالْعَسَلَ "(٢)؛ أي: لكِرَامَ الْمَعَادِنِ، وَلَيُحِبُّ، وذلك لدلالةِ الكلامِ على أَنَّ الخبرَ مثبتٌ، لا منفيٌّ، وأما قولُهم: إِنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا، و(٣): [الكامل]

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وَإِنْ تَشِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ تَزِينُكَ لَهِيَهْ، وقراءة عبد الله: (إِن لَّبِثْتُمْ إِلا قَلِيلا) [الإسراء:٥٢]؛ فإنْ عند البصريين هي المخففة من الثقيلة.

---

(١) قائله: الطرماح الحكم بن حكيم، وكنيته "أبو نفر" والطرماح في اللغة الطويل وقيل: سمي الطرماح لزهوه، والطرماح: الذي يرفع رأسه زهوا، وهو شاعر طائي. والبيت من الطويل.
الشرح: "أنا ابن" يروى مكانه "نحن"، "أباة" جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى، أي: امتنع "الضيم" الظلم، "مالك" هو اسم أبي قبيلة الشاعر، "كرام المعادن" طيبة الأصول، شريفة المحتد.
المعنى: أنا من آل مالك الذين يأبون الظلم والمذلة، وقد كانت قبيلتي كريمة الأصول والأنساب.
الشاهد: في "وإن مالك كانت" ترك اللام الفارقة بعد "إن" المخففة، لوجود القرينة المعنوية، وهي كون المقام للمدح والإثبات لا للنفي، والتقدير: وإن مالك لكانت.
انظر: ابن الناظم ص٧٢، ابن هشام ١/ ٢٧٣، ابن عقيل ١/ ٢١٦، السندوبي، الأشموني ١/ ١٤٥، المكودي ص٤٢، السيوطي ص٣٩.

(٢) انظر: كشف الخفاء (٢/٩٩، رقم ١٨٨٣).

(٣) لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.
الشرح: "شلت" -بفتح الشين- وأصل الفعل شللت -بكسر العين- "حلت عليك" أي: نزلت بك، ويروى في مكانه "وجبت عليك".
المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل؛ لأنك قتلت مسلما ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل.
الشاهد: في "إن قتلت لمسلما" حيث ولي "إن" المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.
انظر: ابن الناظم ص٧٢، وابن هشام ١/ ٢٦٤، وابن عقيل ١/ ٢١٨، والأشموني ١/ ١٤٥، والمكودي ص٤٢، والسيوطي ص٩٣، وكذا في الهمع ١/ ١٤٢، والإنصاف ٢/ ٣٧٣.

وقال الأخفش: يقاس على ذلك، فيجوز: إِنْ قَعَدَ لأَنَا، وَإِنْ ضَرَبَ زَيْدًا لَعَمْرٌو، كما جاز إِنْ كَانَ صَالِحًا لَزَيْدٌ، وَإِنْ ظننتُ عَمْرًا لَصَالِحًا، وعند غيره من البصريين هو من القلة بحيث لا يقاس عليه، وأما الكوفيون فنَقَلَ عنهمُ ابنُ مالك أن (إِنْ) الداخلة على الجملة الاسمية، وعلى الجملة الفعلية من ناسخ، أو غيره هي (إِنْ) النافية، واللام في جميع هذه الصور للإيجاب بمعنى (إلا)، ونقل غيرُه أَنَّ الكسائي، قال: إِنْ دخلت على الأسماء كانت المخففةَ من الثقيلة، كما قاله البصريون، وعلى الأفعال كان (إِنْ) بمعنى (مَا)، واللام بمعنى: إلا، وأن الفراء قال: إِنْ بمنزلَةِ (قد) إلا أَنَّ (قَدْ) تختص بالأفعال، و(إِنْ) تدخل على الأسماء والأفعال.

وَتُخَفَّفُ (لَكِنَّ)، فيبطلُ إعمالها، وتليها الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ، ونقل أبو القاسم بنُ الرمّاك، وابن مالك، عن يونس جوازَ إعمالِها مخففةً، ونقله ابنُ مالك أيضًا عن الأخفش، وحكى بعضُهم عن يونس أنه حكى فيها العملَ.

وَتُخَفَّفُ (أَنَّ) فلا تعملُ عند الكوفيين، لا في ظاهر، ولا مضمرٍ، لا ضميرَ أمر محذوف، ولا غيره، وعن الفراء، قال: لم تسمَع العرب تخفيفَ (أَنَّ)، وتعمل إلا مع المكنيّ؛ نحو[1]: [الطويل]

فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وأما مع الظاهرِ فَلا، انتهى.

وأما البصريون فزعم بعضُ أصحابنا أنه يجوز أن تعمل في الاسم الظاهر من غير اضطرار، ولا ضعف، ونقله صاحبُ رءوس المسائل عن البصريين، وينبغي أن يُخَصَّ بمضمر محذوف، ولا يلزم أن يكون ضميرَ الشأنِ، كما زعم بعضُ أصحابنا؛ بل إذا أمكن تقديره بغيره قُدِّرَ.

قال سيبويه في: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات:١٠٤-١٠٥]: بأَنَّكَ قد صدقتَ، وفي قولهم: (أَرْسِلْ إِلَيْهِ أَنْ مَا أَنْتَ وَذَا)؛ أي: بِأَنَّكَ مَا أَنْتَ وَذَا.

---

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٩٠، والأفعال للسرقسطي ١/٣٣٦، والخزانة ٥/٤٢٧ن والتهذيب ٣/٤٢٩، واللسان ٤/١٨٢، والتاج ٣/١٣٣ (حرر). وفي التهذيب: "قال شمر: سمعت هذا البيت من شيخ من باهلة، وما علمت أن أحدا جاء به".

وقال بعضُ أصحابنا: لا يبرُزُ الضميرُ اسمها إلا في اضطرار؛ نحو[1]: [المتقارب]

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مُرِيعٌ   وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

وأجاز سيبويه: أن تُلْغَى لفظًا وتقديرًا، كما أُلْغِيَتْ إنَّ إذا خُفِّفَتْ، وتكونُ حرفًا مصدريًّا لا تعمَلُ شيئًا، وإذا خُفِّفَتْ وليثْها الجملةُ الاسميةُ، والفعليةُ، فالاسمية مجردة؛ نحو: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَنْ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ.

وقال سيبويه: ولا يكادون يتكلمون به بغيرِ الهاء، فعلى قوله: يكون (أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) قليلا، والكثير: أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، ومصدره (بلا)؛ نحو: أَنْ لا إِلَهَ إِلا هُوَ، أو بأداةِ شرطٍ؛ نحو[2]: [الكامل]

فَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَثْقَفُوهُ فَإِنَّهُ   جَزرٌ لِخَامِعَةٍ وَفَرْخُ عُقَابِ

أو بِرُبَّ؛ نحو[3]: [الطويل]

تَيقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِنًا   أَمِينٍ وَخَوَّانٍ يَخَالُ أَمِينَا

والفعليةُ إنْ كانت مصدرة بفعلٍ جامعٍ، أو دعاء، لم يُفْصَلْ بينهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]، أو غيرهما فعلا ماضيًا مثبتًا فَيُفْصَل بِقَدْ؛ نحو: عَلِمْتُ أَنْ قَدْ قَامَ زَيْدٌ أو منفيًّا، قلت: قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أو ما قام زيد، أو حالا مثبتًا، لم يتغير حكمُه؛ نحو: علمت أَنْ يَقُومُ زَيْدٌ، أَو منفيًّا: عَلِمْتُ أَنْ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، أو

---

(١) يُنسب لكعب بن زُهير، وقيل: لجنوب بنت العجلان - أخت عمرو ذي الكلب -، وقيل: لعمرة بنت العجلان - أخت عمرو ذي الكلب -.

والشّاهد فيهما: (بِأَنْكَ ربيع) و (وأَنْك هُناك) حيث صرّح باسم (أنّ) المخفّفة في الموضعين لأجل الضّرورة؛ فأخبر عن الأول بالمفرد، وعن الثّاني بالجملة.

انظر: معاني القرآن للفرّاء ٩٠/٢، وديوان الهذليّين ١٢٢/٣، وشرح أشعار الهذليّين ٥٨٥/٢، والأزهيّة ٦٢، وأمالي ابن الشّجريّ ١٥٣/٣، والإنصاف ٢٠٧/١، وشرح المفصّل ٧٥/٨، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٦/١، وابن النّاظم ١٨٠، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، والمقاصد النّحويّة ٢٨٢/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١١٧/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٥١٥/١.

مستقبلا مُوجَبًا، فَبِالسينِ، أو سوف، أو منفيًّا فبِلا، وبِلن؛ نحو: علمت أَنْ سَيَقُومُ زَيدٌ، وعلمْتُ أَنْ لا يَقُومُ زَيْدٌ: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]، أو الفصل بقد، أو بحرفِ التنفيس، قيل: هو على سبيلِ الوجوب، وتَرْكُهُمَا ضرورةٌ، وقيل: الفصل بينهما هو على الأكثر والأفصح.

وقال سيبويه: وَاعْلَمْ أنه يَضْعُفُ في الكلام أَنْ تقول: قد عَلِمْت أَنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ، أَو عَلِمْتُ أَنْ فَعَلَ ذلك حَتَّى تقول سَيَفْعَلُ وَقَدْ فَعَلَ، انتهى.

وعن البغداديين: (أَرَدْتُ أَنْ يَقُومُ زَيْدٌ)، بلا عوض، وتدخل (أَنْ) هذه على الجملة المصدرة بإذا كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [النساء:١٤٠]، وبـ (لو)، كقوله تعالى: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، و﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤]، ومما جاءت فيه أَنَّ، وَإِنَّ مخففة من قولُ العرب: أَمَا إِنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فالكسرُ على أَنَّهَا لا تعمل جاءت بعدها جملةُ الدعاء، والأصلُ: إنه، وقيل: (إِنْ) زائدةٌ، والفتح على أن الأصل أَنَّهُ فَلما خُفِّفَتْ كان اسمُها ضميرَ الشأنِ محذوفًا، والخبر قول محذوف، وجملة الدعاء محكيّة به، ولا يكون الخبرَ؛ لأنها جملةٌ لا تحتمل الصدقَ، والكذبَ، وزعم ابن الطراوة أَنَّ (أَنْ) زائدةٌ لا غير، وجوَّزه ابن مالك، و(أما) مع المكسورة حرف تنبيه (كألا)، ومع المفتوحة بمعنى: (حقًّا) كحالها مع المشددة على ما قرَّرْنَا.

وَتُخَفَّفُ كَأَنَّ فلا يجوز إعمالُها عند الكوفيين، وأجازه البصريون فَخَصَّهُ بعضُهم بضميرِ الشأنِ مقدَّرًا فيها، وأجاز بعضُهم عملَها في الْمُظْهَرِ، وهو ظاهرُ كلام سيبويه، وخصَّهُ بعضهم بالشعر، كقوله[1]: [الهزج]

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وإذا أُضْمِرَ فيها غيرُ ضمير الأمر كان خبرُها مفردًا؛ نحو قوله[2]: [الطويل]

---

(١) انظر: الخزانة ٤٢٥/١٠، ودرة الغواص ٢٣٠/١.

(٢) قائله: هو لباعث بن صريم -بفتح الصاد- اليشكري.

اللغة: "مقسم" محسن وأصله من التقسمات وهي مجاري الدموع في أعالي الوجه "تعطو" قال الأعلم: العاطية: التي تتناول أطراف الشجر مرتعية "وارق" المورق -وفعله أوراق- وهو نادر "السلم" شجر بعينه.

المعنى: قال الأعلم: وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية مخصبة.

=

وَيَوْمًـــا تُوَافِينَـــا بِوَجْـــهٍ مُقَـــسَّمٍ ... كَـأَنْ ظَبْيَـةٌ تَعْطُـو إِلَـى وَارِقِ الـسَّلَمْ

قدره سيبويه كَأَنَّهَا ظَبْيَةٌ، كما كان في المشددة، أو ضمير الأمر، فالخبرُ جملةٌ اسمية من مبتدأ وخبر؛ نحو[1]: [الرجز]

كَــأَنْ وَرِيْدَيْــهِ رِشَــــاءُ خُلْــبِ

ويروى بنصب (وَرِيدَيْهِ)، أَوْ فِعْلِيّة مبدوءة بلَمْ؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، أو بلمَّا؛ نحو قول عمار الكلبي[2]: [الرمل]

بَــدَّدَتْ مِنْهَــا اللَّيَــالِي شَــمْلَهُمْ ... فَكَــأَنْ لَمَّــا يَكُونُــوا قَبْــلُ ثَمَّــا

وقد رأيتُ في كلام بعض النحاة الاستشهادَ بشعره، أو بقَدْ؛ نحو قوله[3]: [الخفيف]

لا يَهُولَنَّـكَ اصْـطِلاءُ لَظَـى الْحَـرْ ... بِ فَمَحْــذُورُهَا كَــأَنْ قَــدْ أَلَمَّــا

وقال النابغة[4]: [الكامل]

=

الشاهد: قوله: "كأن ظبية" حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها.

انظر: ابن الناظم ص٧٣، ابن هشام ١/ ٢٧٠، السندوبي، الأشموني ١/ ١٤٧، المكودي ص٤٣، السيوطي ص٣٩، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ١٤٣، وذكره ابن هشام في المغني ١/ ٢٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨٣، والشاهد رقم ٨٧٠ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٢٨١.

(١) نسبه بعضهم لرؤبة بن العجاج، والرشاء الحبل الذي يستقى به، والخلب أراد به البئر.

انظر: سيبويه ١/٤٨٠، وابن النّاظم ١٨٣، وأوضح المسالك ١/٢٦٨، وابن عقيل ١/٣٥٧، والتّصريح ١/٢٣٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٢٢.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١/١٥٤.

(٤) هذا البيت من قصيدة النابغة الذبياني التي وصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر وبالغ في وصف محاسنها حتى أغضب النعمان، وأول هذه القصيدة:

أمن آل ميــة رائح أو مغتدي ... عجــلان ذا زاد وغير مزود

والاستشهاد به هنا في قوله " وكأن قد " حيث خففت " كأن " وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حذفت جملة الخبر، لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله " لما تزل برحالنا ".

=

أَفِـدَ التَّرَحُّـلُ غَيْـرَ أَنَّ رِكَابَنَـا   لَمَّـا تَـزُلْ بِرِحَالِنَـا وَكَـأَنْ قَـدِ

وَلا تُخَفَّفُ لَعَلَّ، ويُضْمَر فيها ضميرُ الشأنِ، خلافًا للفارسي؛ إذ زعم ذلك في قوله(١): [الطويل]

فَقُلْتُ أُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً   لَعَـلَّ أَبِـي الْمِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ

ولعلَّ عندي بسيطة لا مُرَكَّبةٌ، ولامُها الأولى أصليةٌ عند الكوفيين، وأكثر النحاة، وقيل: زائدةٌ للتكثير، وقيل: هي لام الابتداء، وفيها لُغَاتٌ: عَلَّ حكاها سيبويه، وحكاها الكسائي، عَنْ بَنِي تَيْمِ الله من ربيعةَ، وَلَعَنَّ حكاها الفراء، وَعَن حكاها الكسائي؛ وَلأنَّ في شعر امرئ القيس، وأَنَّ حكاها: الخليلُ، وهشامُ، والأخفشُ، ورَعَنَّ الراء بدل من اللام والنون بدل من اللام، ورَغَنَّ، وَلَغَنَّ، فقيل: الغين بدل من العين، وقيل: هما لغتان، ورَعَلَّ وغَنَّ، وَلَعَلَّتْ، والجرُّ بلَعَلَّ لغةٌ حكاها أبو عبيدة، والأخفش، والفراء، وأبو زيد، وقال: إنها لُغَةُ عُقَيْل، ومن أنكر الجرَّ بها محجوجٌ بنقلِ هؤلاءِ، وتَجُرُّ محذوفةَ اللامِ الأولى، وثانيته، ومكسورة اللام الأخيرة ومفتوحتها، وقيل: موضعُها رفعٌ، كما أن رُبَّ رجل جاءني: رُبَّ وما عملت فيه في موضع رفع، فحكمها حكم الزائد، وفي " النهاية ": (لَعَا) في معنى لَعَلَّ أنشد ابنُ الأنباري في " الإنصاف " في (لَعَا) بمعنى: لَعَلَّ: [الوافر]

أَرَى شِـبْهَ الْقُفُـولِ وَلَـسْتُ أَدْرِي   لَعَـاءَ اللهَ يَجْعَلُهَـا قُفُـولا

انتهى.

ومن " غريب المنقول ": أن الفراء ذهب إلى جواز الجرِّ بها، وإجازة نصب الخبر ورفعه، قال: والأصلُ لعا لعبدُ اللهِ، قال: فمن نصب، قال: لا يكون الاسمُ

=

انظر: الديوان ١/٢٣، والخزانة ٧/١٨٣، والبيان والتبيين ١/٣٥١.

(١) هو لكعب بن سعد الغنويّ، ويُنسب لسهم الغنويّ.

والشّاهدُ فيه: (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بـ(لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ.

ويروى: (لعلّ أبا المغوار) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

انظر: نوادر أبي زيد ٣٧، والأصمعيّات ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٠٧، وجمهرة أشعار العرب ٢/٧٠٥، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٣٦١، ورصف المباني ٤٣٦، والجنى الدّاني ٥٨٤، والمغني ٣٧٧، والمقاصد النّحويّة ٣/٢٤٧، والخزانة ١٠/٤٢٦.

مخفوضًا، وَفِعْلُهُ مرفوعٌ، ونصبُه عنده على التفسير، كقولك: ما أَظْرَفَكَ رجلا، وَمَنْ رَفَعَهُ رَفَعَهُ باللام.

قال الفراء: فمن قال: لعا لعبدُ اللهِ قائمًا، أو قائمٌ ثم كنى عن عبد الله قال: لَعَلَّه، فنصب لامه، وهذا عند البصريين خطأٌ.

وانفردت لَعَلَّ بجواز دخولِ (أن) الناصبة على المضارع الواقع خبرًا لها، وكثر ذلك في الشعر حتى لو قيس ذلك لجاز؛ نحو: لَعَلَّ زيدًا أن يقومَ، وقال الشاعر[1]: [الطويل]

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

فتأوله بعضهم على حذف مضافٍ، تَقْدِيرُهُ لَعَلَّكَ صاحبُ الإلمامِ، وقيل: جَعَلَ الجثةَ الحدثَ على سبيل الاتساع، وقيل: الخبرُ محذوفٌ، وتقديره: لعلك تَهْلك؛ لأنْ تُلِمَّ، وأَنْ مفعولٌ له، وهذه التأويلات كانت تُمْكِنُ لو كان لَمْ يَرِدْ من ذلك إلا هذا البيت.

فصل

إذا لَحِقَتْ هذه الحروف (ما) غير الموصولة

ارْتَفَعَ مَا بَعْدَها بالابتداء، وَكَفَّتْها (ما) عن العمل، وَجَازَ أَنْ تليها الجملةُ الفعليةُ، فتكون (ما) مُهَيِّئة، وَمُوطئة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨] ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون:١١٥]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، قال الشاعر[2]: [الطويل]

---

(١) قائله متمم بن نويرة من قصيدة "المفضليات ٢٧٠، المقتضب ٣/ ٧٤، الخزانة ٢/ ٤٣٣".
الملمة: النازلة الشديدة. الأجدع: مقطوع الأنف أو الأذن أو اليد، أو الشفة.

(٢) البيت لامرئ القيس. والشاهد: اتّصلت (ما) الزائدة بـ (لكنّ) فبطل عملها وزال اختصاصُها بالدخول على الأسماء. ومن هنا أنها دخلت على فعل: (أسعى). ولهذا تقول كتب النحو: (لكنّما: كافّة ومكفوفة)، يريدون بذلك أنّ (ما) كَفَّتْ، و (لكنّ) كُفَّت، فالأولى كافّة، والثانية مكفوفة.
انظر: همع الهوامع ٢/ ١١٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزانة الأدب، وسيبويه جـ١ ص٤١، وابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٢٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ١/١٢٠.

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ المجدَ الْمؤثَّلَ أَمْثَالِي

وَأَمَّا مجيءُ الفعل بَعْدَ لَعَلَّمَا، وَلَيْتَما، فهو مذهب البصريين، أجازوا: لَيْتَما ذَهَبْتُ، وَلَعَلَّما قُمْتُ، وَزَعَمَ الفراء أَنَّ ذلك لا يجوز، فلا تجيء الجملةُ الفعليةُ بعدهما، ووافقهُ على ذلك في لَيْتَما خاصة أَصْحَابُنا المتأخرون، وزعموا أَنَّ لَيْتَما باقيةٌ على اختصاصها بالجملة الاسمية، وزعم ابن درستويه، وبعض الكوفيين أَنَّ (ما) مع هذه الحروف نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلةِ الضمير المجهول لما فيها من التفخيم، والجملةُ بعدها في موضع الخبر، وَمُفَسّرة له وَلَمْ تَحْتَجْ إلى رابط؛ لأنَّ الجملةَ المفسرة هي مَا في المعنى (وما) في (إنما) وأخواتها، لَمْ تُغَيِّرْ شيئًا من مدلولها الذي كان قبل لحوق (ما) خلافًا لمن ادَّعى أَنّها أَفَادَت الحصر فيما دَخَلَتْ عَلَيْه إِنَّما، وَجَعْلُ (إنّ) للإثبات، و(ما) للنفي قَوْلُ مَنْ لَمْ يقرأ النحو، ولا طالع قول أئمته.

واختلفوا في نَصْبِ الأسماء بعد لحاق (ما) هذه الحروف: فَذَهَبَ سيبويه، والأخفش، والفراء، إلى أنَّه لا يَجُوزُ ذلك إلا في (لَيْتَمَا) وحدها، فتقول: لَيْتَما زيدًا قائمٌ، وَصَحَّحَهُ أَكْثَرُ أصحابنا، وَذَهَبَ الزجاجي، والزمخشري إلى جَوَازِ ذلك فيها كلها، وَنُقِلَ عن ابن السراج، وَذَهَبَ الزجاج إلى جَوَازِ ذلك في لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ، دُون إِنَّ وَأَنَّ، وَلكنّ، وَعَزَاهُ صاحبُ " البسيط " إلى الأخفش، واختارَهُ ابْنُ أبي الربيع، وَذَهَبَ الفراء إلى أنه لا يجوز كَفُّ (ما) لِلَيْتَ، وَلا لِلَعَلّ؛ بل يَجِبُ إعمالها، فتقول: لَيْتَما زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَعَلَّمَا بكرًا قادِمٌ، ودعوى ابن مالك، الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في لَيْتَما، يُبْطِلُها مذهب الفراء، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّهُ يُنْصَبُ بِلَيْتَ، ولَعَلّ، وَجَوَّزَ الأخفش في نَقْلٍ عَنْهُ ذلك في أَنَّ، وَإِنَّ، وَكَأَنَّ، وذكروا أَنَّ السَّماعَ، وَرَدَ بالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ في لَيْتَما، وحكى الكسائي، والأخفش عن العرب: إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ، بالإعمال. وَمَنْ قال بإعمال هذه الحروف، كَانَتْ (ما) عنده زائدة، وانفردت لَيْتَ بدخولها على أَنَّ المفتوحة، فَتَسُدّ مَسَدّ اسمها، وخبرها عند سيبويه، لَيْتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَذَهَبَ الأخفشُ إلى أَنَّ خَبَرَ لَيْتَ محذوفٌ، ولا تدخل على (أَنَّ) مع الفعل، فتكتفي بهما عند المحققين، وربما زِيدَت الباءُ في (أَنّ) بَعْدَ لَيْتَ، قال[1]: [الوافر]

---

(١) هذا البيت للحُطَيْئَة، واسمه: جَرْوَلُ بن أوس العَبْسِي.

الشَّاهِد فيه: إرادتُه (باللسان) الكلام واللُّغَةَ، يدلُّ على ذلك (نَدِمْتُ؛ لأنَّ الندم لا يقع على الأعيان).

=

نَـدِمْتُ عَلَـى لِـسَانٍ فَـاتَ مِنِّـي ... فَلَيْـتَ بِأَنَّـهُ فِـي جَـوْفِ عِكْـمِ

ولا يَجُوز دخول (لَعَلَّ) على (أَنَّ)، فَتَقُول: لَعَلَّ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا عَلَى (كَأن) فتقول: كَأَنَّ أَنَّك ذاهبٌ، ولا على (لكِنَّ) فَتَقُول: لَكِنَّ أَنَّكَ منطلقٌ، خلافًا للأخفش في إجازة ذلك في ثلاثتها، ولا على دخول (إِنَّ) على (أَنَّ) فَتَقُول: إِنَّ أَنَّ زَيْدًا منطلقٌ حَقٌّ، وَإِنَّ أَنَّكَ قَائِمٌ يعجبني خلافًا للفراء، وهشام، ولا على دخول (أَنَّ) على إنَّ خلافًا للكسائي، والفراء، وأنشد الكسائي[1]: [الطويل]

وَخَبَّرْتُمَـا أَنَّ إِنَّمَـا بَـيْنَ بيـشَةٍ ... وَنَجْـرَانَ أَحْـوَى وَالْجَنَـابُ رَطِيـبُ

ومذهب سيبويه: أنَّه لا يَجُوزُ شيءٌ من هذا؛ إلا بفصل أخبارها بينها، وبين (أَنَّ)؛ إلا ما جاء في (لَيْتَ) فتقول: إنَّ عِنْدِي أَنَّكَ فاضل، وَكَأَنَّ في نفسي أَنَّك عالم، وكذا باقيها.

فصل
في توابع أَسْمَاءِ هذه الحروف

إذا نَصَبْتَ التابعَ، جاز أَنْ يكونَ قبل أخبارها وبعده، فَتَقُول: إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قائمان، وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا، وكذا باقي التوابع، وَإِنْ رَفَعْتَ التابع، فَإِمّا أَنْ يكونَ معطوفًا عَطْفَ نسقٍ، أو غيره إِنْ كانَ غيره مِنْ نَعْتٍ، وعطف بيان، وتوكيدٍ، وبدل، والناسخ إنَّ، وَلِكنَّ، فمذهب المحققين من البصريين أَنَّهُ لا يجوز الرفعُ، وَمَذهَبُ الكوفيين وبعض البصريين كالجرمي، والزجاج إِنْ أَتْبَعْتَ بعد الخبر جاز الرفعُ، أو قبله جازَ على مذهب الكسائي وَبِشَرْطِ بناء الاسم على مَذْهَبِ الفراء؛ نحو: إِنَّ هَذَا نَفْسَه ذَاهبٌ، أَوْ غير إنّ فالاتباع وَلِكن بالنصب، لَيْسَ إلا نحو: كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ الفاضلَ، وَلَيْتَ زَيْدًا قَادِمٌ نَفْسَهُ، وَلَعَلّ بَكْرًا زائِرٌ بَطّةَ.

وَإِنْ كانَ معطوفًا عَطْفَ النسق والناسخ لَيتَ، وَكَأَنَّ، وَلَعَلَّ، فَذَهَب البصريون إلى أَنَّه لا يجوزُ الرفعُ، لا على الموضع، ولا على الابتداء وَأَجَازَ الفراء الرفع على الابتداء، فتقول: كَأَنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرو، وكذا في لَيْتَ، وَلَعَلَّ وَإِنْ كَانَ الناسخ إِنَّ،

=

انظر: الديوان ١/١٤٠، وتاج العروس ١٢٣/٣٣، ولسان العرب ٤١٥/١٢.

(١) انظر: التذييل والتكميل ١١٢/٣.

فاتَّفَقُوا على جَوَازِ الرفع في المعطوف، إذا كان بَعْدَ الخبر؛ نحو: إنّ زَيْدًا قائمٌ وعمرٌو، واختلفوا إذا كانَ قَبْلَ الخبر، فَأَجَازَهُ مطلقًا قبل الخبر الكسائي وأبو الحسن، وهشام، وَرُوي ذلك عن الخليل إذا أُفْرِدَ الخبر، وأجازه الفراء بِشَرْطِ بناء الاسم، هذا النص عن الفراء، وابن مالك يقول عنه: بشرط خفاء إعراب الاسم، فيندرجُ فيه المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم، ويحتاجُ إلى نَقْلِ مذهب الفراء في ذلك، وَأَمَّا على ماذا يُرْفَعُ فَمَنْ أَجَازَ الرفعَ قبل الخبر، فعلى موضع اسم (إنَّ)، وَمَنْ أَجَازَهُ بعد الخبر، فمذهب سيبويه، والجرمي، واختاره أصحابنا، أَنَّهُ مرفوعٌ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، وَيَتَعَيَّنُ ذلك فيه، وذهب أبو الحسن، والمبرد، وأبو بكر، والفارسي: إلى أَنَّهُ معطوفٌ على الموضع، فقيل: موضع اسم إنَّ، وقيل: على موضع إنَّ واسمها، وَنَقَلَ النحاسُ عن الفراء، والطوال إنَّه إنَّما يَرْتَفِعُ الثاني بالعطف على المضمر المستتر في فِعْلِ الأول، وَمَنْ قال بشيءٍ مِنْ هذه الأقوال الثلاثة لَمْ يمنع القول بالابتداء.

والعطف (بلا) كالعطف بالواو، تَقُول: إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لا عمرًا، ولا عمرٌو، ودعوى ابن مالك الإجماع على جواز رَفْعِ المعطوف على اسْمِ (إِنَّ، وَلَكِنَّ) باطلة، ألا تَرَى إلى جَهْلِهِ بمذهب سيبويه، وَقَوْلِ أصحابنا: وإنما الإجماعُ على جواز الرفع، وَشَرْطُ العطف على الموضع أَنْ يَكُونَ للاسمِ لَفْظٌ وموضع، وَأَنْ يكونَ الموضعُ بحق الأصالة، وَأَنْ يكونَ ثَمَّ محرز للموضع.

وَإِنْ كان الناسخُ (أَنَّ)، فأكثرُ المحققين على أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تقول: بَلَغَنِي أَنَّ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو بالرفع، لا على الابتداء، ولا على الموضع، وقال قوم: يَجُوزُ ذلك مطلقًا، وَفَصَّل قَوْمٌ، فقالوا: إنْ كان الموضعُ يَصْلُحُ للمفرد، والجملة، جَازَ العطف على موضع أَنَّ وصلتها؛ نحو أَنْ تقول: أَنَّ زيدًا قائمٌ، وعمرٌو قَائِمٌ، وَإِنْ كان لا يصلح إلا للمفرد، لَمْ يَصْلُح العطفُ على الموضع؛ نحو: بَلَغَنِي أَنَّ زَيدًا قائِمٌ وعمرٌو؛ فَإِنْ وَرَدَ أُوّل على حَذْفِ الخبر، وكان مِنْ عَطْفِ الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، والخلاف في لكِنّ، كالخلاف في (أن)، فإذا قُلْتَ: ما زَيْدٌ قائمًا لكِنّ عمرًا قاعِدٌ وَبِشرًا، أو بِشرٌ فَرَفَعْتَ، فَمَنْ أجازَ العطفَ على الموضع في (أَنَّ)، أجازه في (لكِنَّ)، وَمَنْ مَنَعَهُ هناك مَنَعَهُ، وَجَعَلَهُ على إضمار خبر المبتدأ.

قال ابنُ مالك: وأجاز الكسائي رَفْعَ المعطوف على أَوَّل مفعولي (ظَنَّ)؛ إنْ

خَفِيَ إعرابُ الثاني، ومثله بقوله: ظَنَنْتُ زَيْدًا صديقي وعمرٌو، انتهى.

والذي حكاه الفراء عن الكسائي أَنَّهُ أجاز: أَظُنُّ عبد الله وَزَيْدٌ قاما، وَأَظُنُّ عَبْدَ الله وَزَيدٌ يقومان، وأظن عَبْدُ الله وَزَيْدٌ مالهما كثير، فَتَرْفَع زَيْدًا في كل ما كان خبره، وخبر المنصوب مستويين، وكان لا يجيز: أَظُنُّ عَبْدَ الله، وَزَيْدٌ قائمين، ولا قائمًا؛ لأنَّ الرفع والنصبَ يستبين في قائمين، وما أجازهُ الكسائي لا يجوزُ عند البصريين، ولا الفراء، واتَضَحَ من هذه المسألة: أَنَّ الذي صَوَّرَهُ ابْنُ مالك، وتمثيله خطأ، وتصحيحهما أَنْ تقول: وأجاز الكسائي رَفْعَ المعطوف على أَوَّل مفعولي ظَنَّ، إذا كان المسندُ إليهما لا يستبينُ فيه الإعراب؛ لكونه فعلا ماضيًا، أو مضارعًا، أو جملة اسمية فَلَوْ كانَ مثل قائمين، أو قائمًا مما يظهرُ فيه الرفعُ، والنصبُ لَمْ يَجُزْ، وإذا عَطَفْتَ الجملةَ على هذه الحروف، وما عَمِلَتْ فيه فلا خلاف في الجواز؛ نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعمرٌو منطلق، وكذا في (لَيتَ، وَكَأَنَّ، وَلَعَلَّ) لكِنْ لا تكونُ الجملةُ داخلَةً تحت التمني والترجي، والتشبيه، فإذا قُلْتَ: لَيتَ زيدًا منطلقٌ، وَبَكْرٌ قائِمٌ، لَمْ يَكُنْ قيامُ بكر منفيًّا؛ لَكِنَّهُ يضعفُ من جهة العطف على غير المناسب.

وهذه مسائل من أبواب إِنَّ، أجاز الكسائي، وهشام: عَبْدَ الله وإنَّ زيدًا قائمان، وَعَبْدَ الله وَلَعَلَّ زَيْدًا قائمان: إنْ كانت لَعَلّ شكًّا، لا استفهامًا، وأبطل ذلك الفراء، وَأَبْطَلُوا: عَبْدَ الله وَلَيت زَيْدًا قائمان، وَعَبْدَ الله وَكَأَنَّ زَيْدًا قائمان.

وأجاز الكسائي: لَيْتَ عَبْدَ الله، أَوْ زيدًا قائمان منطلقان، وكذا (لَعَلّ وَكَأَنّ)، وأجاز: إنّ زَيْدًا أوْ عمرًا قائمان. وأجاز الأخفش: إنَّ فيها جالِسَيْنِ أخويك، تَنْصِبُ (جالسين) على الحال، وقال أبو العباس: هذا خطأ، وأجاز ذلك الكوفيون، على أن يكون (جالسين) اسمَ إِنَّ، و(أخويك) بَدَلٌ، وأجاز ذلك الكوفيون على أَنْ يكون أخويك ترجمة.

وحكى الكسائي: إنّ هاهنا يَلْعَبُون صبيانًا، تجعل (يَلْعَبُون)، في موضع الحال، وهو حجة للأخفش، وأجاز ابن كيسان: إنّ فيها قائمًا، وَيَقْعُدُ أخويك، وَمَنَعَ ذلك الكوفيون، وإذا قَدَّمْتَ الظرفَ والمجرور، فقلت: إنَّ فيها زَيْدًا قائمًا، وإنَّ أمامك عَمْرًا جالسًا، اختار سيبويه، والكوفيون النصبَ في قائمٍ وجالِسٍ؛ فَإِنْ بَدَأْتَ بالاسمِ؛ نحو: إنّ زَيْدًا فيها قائمٌ، اختاروا الرفع، وَزَعَمَ أبو العباس: أَنَّ التقديمَ والتأخير في هذا سواء.

وَإِذَا تَكَرَّرَ الظرف؛ نحو: إنَّ زَيْدًا في الدَّارِ واقفًا فيها، جَازَ الرفعُ والنصبُ عند البصريين، وَلَمْ يَجُزْ عند الكوفيين إلا النصب، ولو اختلف الظرفُ، فكذلك نحو: إن زيدًا في الدار جالسًا في صدرها، والفراءُ لا يجيز إلا النصب، وقال ابْنُ كيسان: والرفع عندي جائز، وإذا عَطَفْتَ على اسْمِ إنَّ وأخواتها، فالخبر على حسب المتعاطفين، تَقُول: إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قائمان، ولا يَجُوز قَائِمٌ إلا حَيْثُ سُمِعَ، وقاسه الكوفيون على أَنَّ (الواو)، بمعنى: (مع)؛ فَإِنْ كانت للعطف لزمت المطابقةُ، وَخَرَّجَ أكثرُ النحويين ما سُمِعَ من ذلك على الحذف، حَذْفُ الخبر من الأول؛ لدلالة الثاني عليه، وَخَرَّجَهُ الفارسي على أَنَّهُ لتلازمهما أَخْبَرَ عنهما إخبار الواحد جعله من باب[1]: [الهزج]

لِمَـــــنْ زُحْلُوفَـــــةٌ زُلُّ بِهَـــا الْعَيْنَـــانِ تَنْهَـــلُّ

وإذا جَمَعْتَ بين ظرفين تامين متلاصقين لإنَّ؛ نحو: إنَّ في الدار عندك زيدًا، فَأَوَّلُهما: خبر (إنَّ) والثاني: صلة للأول، ويجوز العكس، واتَّفَقَ الكوفيون على أَنَّ المحلَ إذا كان موضعَ اسم، لا يُفْصَلُ بينه وبين صلته بالاسمِ فخطأ، يقال: إنَّ في الدار زَيْدًا عندك، عَلَى أَنَّ (عِنْدَكَ) صلة (في الدار).

وقال الفراء: مَنْ قَالَ: إنَّ بَيْنَك وبين زَيْدٍ المال، لا يقول: إنَّ بَيْنَكَ المال وبين زَيْدٍ.

قال الفراء: وَلَوْ أَسْقَطْتَ (إنَّ)، لجاز أَنْ يقال: بينك المال وبين زَيْدٍ.

وقال ابن الأنباري: وليس عند البصريين في هذا رواية، انتهى.

وإذا جَمَعْتَ بين ظرفين تام وناقص؛ نحو: إنَّ في الدار عَبْدَ الله بك واثقًا، وإنَّ زيدًا في الدار بك واثقًا، جاز الرفعُ والنصبُ، وَزَعَمَ محمد بن سعدان: أَنَّ هذا لا يجوز.

وقال ابْنُ كيسان: الرفع الاختيار: فَإِنْ قَدَّمْتَ الناقص، فَقُلْتَ: إنَّ فيك زيدًا في الدار راغبٌ، وإنَّ فيكَ في الدار زيدًا راغبٌ، أَوْ إنَّ زَيْدًا فيك في الدار راغب، جاز الرفعُ والنصبُ، والكوفيون لا يجيزون النصب.

---

(١) انظر: الخزانة ٥٢٢/٧، وسمط اللآلئ ٧٦/١.

وتقولُ: إنَّ زَيْدًا في الدار طعامكَ آكل، أَجَازَ أَكثرُ النحويين الرفع والنصب.

وقال ابن كيسان: لا يجوزُ عندي النصب، وَتَقُول: إنَّ مِنْ خَيْرِ النّاس، أَوْ خَيْرُهُم زيدًا، ذَهَبَ الكسائي، وشيبة بن الوليد إلى: أَنَّهُ برفع (خيرهم)، وبنصب (زيدًا)، (فَزَيْدٌ) اسم إنَّ، و(مِنْ خَيْرِ الناس) في موضع الخبر، و(خَيْرُهُم) مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: إنَّ مِنْ خَيْرِ الناس زيدًا، أَوْ خَيْرُهُم هو، وأجازا ارتفاعَ (خَيْرُهم) على أَنَّهُ مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: أو هو خَيْرُهُم، وَذَهَبَ أبو أحمد البلخي إلى رفع (خَيْرُهُم) ورفع (زَيْدٌ)، فرفع (زيد) على الابتداء، ومن خير الناس في موضع الخبر، أو (خَيْرُهُم) معطوف على الخبر، واسم (إنَّ) محذوف ضمير الأمر، وَذَهَبَ أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي إلى نَصْبِ (خيرهم)، ورفع (زيد)، فاسْمُ (إنَّ) محذوفٌ، أَوْ (خَيْرَهم) منصوبٌ بإضمار (إنَّ) لدلالة (إنَّ)، تقديره: إنَّ مِنْ خيرِ الناسِ زَيْدٌ، وَإِنَّ خَيْرَهُم زَيْدٌ، وأجاز الجمهور: إنَّ زَيْدًا فيها قائمان، ومنع ذلك ابن الطراوة.

وإذا كَرَّرْتَ (إنَّ) في المعطوف، وَأَخْبَرْتَ عن المتعاطفين خبرًا واحدًا؛ نحو: إنَّ زَيْدًا، وَإِنَّ عَمْرًا منطلقان لم يجز، والحروفُ كلها لا تعمل في حال، ولا ظَرْفٍ ولا يتعلق لها حَرْف جرّ يَدُلُّ على ذلك أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لَيتَ زَيدًا اليوم ذاهب غدًا، لَمْ يَجُزْ، وَذَكَرَ بَعْضُ أصحابنا الإجماع على ذلك، وَلَيْسَ بصحيح، فَقَدْ أَجازَ بَعْضُهم أَنْ تعملَ (ها) التنبيه في الحال.

وقد نص الزمخشري في مُفَصّله، على أَنَّ (لَيتَ، وَلَعَلّ، وَكَأَنَّ) ينصبن الحال بخلاف أخواتها، وَكَأَنَّ تَعمَلُ في الحال باتفاق، مثل ليس من الحروف ما يعمل في ظرف، وحال إلا (كَأَنَّ)، وكاف التشبيه، وقد فارقت أخواتها في وقوعها نعتًا للنكرة، وحالا من المعرفة، وخبرًا لكأنَّ، وأخواتها.

باب (لا) العاملة عمل (إن)[1]

شَـرْطُ تحـتم عملهـا عمـل (إِنَّ)، أَنْ لا تُكَـرَّر: فَإِنَّهـا إِنْ تَكَـرَّرَتْ جـاز إعمالُهـا، إلغاؤها، وَأَن يقصدَ بها خلوص النفي العام؛ فإِنْ لَمْ يُقْصَدْ لَـمْ تَعْمَلْ إِلا عمل لَيْسَ، أَوْ يرتفـع مـا بعـدها بالابتـداء، فتحتمـل إذ ذاك النفـي العـام، ونفـي الوحـدة، ونفـي الوصف، وأن يليها اسمها، فَإِنْ فُصِلَ بينهما رُفِعَ وَلَمْ تَعملْ.

وذهب الرماني: إلى أَنَّهُ يجوزُ الفصلُ، وَيُرْجَعُ إلى النصب، والعمل، وَيَبْطُلُ البناءُ لحصول الفصل، وجاء في الشعر:

ولا منهمـا بُـدّا

فَصَل وبنى (بُدّ)، ولا ينقاس، وَزَادَ بَعْضُهم في الشروط أَنْ لا تقعَ بين عاملٍ، ومعمول؛ نحو قولك: جئتُ بلا زادٍ، ولا إنْ دخلت على معرفة، فيسأتي حكمه إن شاء الله.

وإن دَخَلَتْ على نكرةٍ، وَوُجدت الشروطُ السابقة عَمِلَتْ عملَ (إنَّ)، واسمها مُفْرَدٌ، ومضاف، ومشبه بالمضاف، وَيُسَمّى أيضًا مطولا، وممطولا من قولهم: مَطَلْتُ الحديدةَ إذا مَدَدْتُها، فالمضاف والمطوّل معربان؛ نحو: لا صاحبَ بِرٍّ مذموم، ولا راغبًا في الشرِ محمودٌ، والمفردُ هنا، وفي باب النداء قسم للمضاف والمطوّل، وهو إما مفرد، أو مثنى، أو مجموع، المفرد؛ نحو: لا رَجُلَ.

---

(١) "لا" النافية للجنس من الحروف الناسخة للابتداء، ومعنى نافية للجنس أنها تنفي جميع الجنس على سبيل التنصيص على الاستغراق حيث لا يبقى فرد من أفراده وهي تعمل عمل إنَّ فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو: لارجلَ قائمٌ، فرجل اسمها مبني على الفتح وقائم خبرها.

ولاتعمل إلا إذا توفر فيها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

الثاني: أن يكون اسمها متصلا بها.

الثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر.

واختلفوا في هذه الحركة: فَذَهَبَ أكثرُ البصريين، إلى أَنَّها حركةُ بناء، والأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي.

وذهب الكوفيون، والجرمي، والزجاج، والسيرافي، والرماني، إلى أَنَّها فتحةُ إعراب، وَنُسِبَ ذلك إلى سيبويه، والقائلون إلى أَنَّها حَرَكَةُ بناءٍ جمهورهم على أَنَّ (لا) عاملةٌ في الاسم؛ وَإِنْ كَانَ مبنيًّا فهو في موضع نصب، وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أَنَّها لَمْ تَعْمَل فيه شيئًا؛ بَلْ هو وَحْدَهُ في موضع رفع، وبناؤه لِتَضَمُّنه معنى (من لا) لتركّبه مع (لا): إذ الأصل: لا مِنْ رَجُلٍ؛ وإنْ كانَ مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون، فالقائلون بأنَّ حركة (لا رَجُلَ)، حركة بناء يقول: يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به وهو الياء، فَتَقُول: لا ابْنَيْنِ لك، ولا بنينَ لك، وَذَهَبَ المبرد إلى أنَّ هَذَيْنِ معربان، فلا يجيزُ في نعتهما، إلا النَّصْبَ على اللفظ، والرفعَ على الموضع، وجمعُ التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس، حكمه في الخلاف في حركته كهي في المفرد؛ وَإِنْ كانَ مجموعًا بالألف والتاء؛ نحو: لا مُسْلِمَاتٍ فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ المتقدمين، وابْنُ خروف من المتأخرين إلى كَسْرِ التاء، والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين، وَذَهَبَ المازني، والفارسي، والرماني، والصقلي: إلى بنائه على الفتح.

قال ابن جني: فَإِنْ أُضِيفَ لفظًا، أَوْ تقديرًا؛ نحو: لا مسلماتِ زَيْدٍ، ولا مسلماتِ لكَ، كُسِر على الأصل؛ لأَنَّهُ مُعْرَبٌ؛ فَإِنْ رَكَّبْتَهُ مع اسم آخر، فقلت: لا سَرْحَ مسلماتَ، فَقَدَّمْتَ الاسْمَ على الجمع، فعلى مَنْ قال: لا مُسْلِمَاتَ بالفتح يَفْتَحُ التاء؛ لأنّها فتحةٌ لبناء التركيب فالحكم له، وعلى قياس الأكثرين تُكْسَرُ عملا بالأصل، والصحيح: جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه وَرَدَ السماعُ، ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا.

ولا خلاف في (أَنَّ) الخبرَ مرفوعٌ بلا الداخلة على المضاف، والمطول، واختلفوا فيه في غيرها، فَذَهَبَ الأخفش، والمازني، والمبرد، إلى أَنَّهُ مرفوعٌ بلا كَحَالِهِ مع المضاف، والمطوّل، وَذَهَبَ المحققون إلى أَنَّ (لا) وما رُكِّب مَعَها في موضع المبتدأ والخبر المرفوع خَبَرٌ عنه، وَلَمْ تَعْمَلْ (لا) فيه، وهو الظاهر من كلام سيبويه، وثمرةُ الخلاف تظهرُ في نحو قولك: لا رَجُلَ ولا مرأةٌ قائمان، فعلى مذهب

الأخفش لا يجوزُ ذلك، وعلى قول الآخرين يجوز وقوله[1]: [الوافر]

فَــلا لَغْــوٌ ولا تــأثيمَ فيهــا وَمَــا فَــاهُوا بِــه أَبــدًا مُقــيمُ

علـى قـول الأخفـش لا يكـونُ (فيهـا) إلا خبـرًا عـن أحـدهما، وَخَبَـرُ الآخـر محـذوف، وعلـى القـول الآخـر يـصلحُ أَنْ يكـونَ (فيهـا) خبـرًا عَنْهُمـا، وقيـاس قـول الكوفيين أَنْ يكونَ الخبرُ مرفوعًا بخبر الابتداء، ظَهَرَ العملُ في الاسْمِ، أَوْ لَـمْ يظهر، كما تقولُ ذلك في خبر إِنَّ.

والخبرُ في هذا الباب لا يكونُ إلا نكرَة، فلا يجوز: لا كريمَ أَنْتَ، ولا فاضلَ زَيْدٌ، فَأَمَّا ما حَكَاهُ الأخفشُ من قولهم: لا موضعَ صدقة أَنْتَ، فموضع منصوبٌ على الظرف، وأنت مبتدأٌ، والظرفُ خَبرُهُ، وَلَـمْ تُكَرِّر (لا)؛ لأَنَّه جَرَى في الكلام مجرى المثل قَالَهُ المازني، وَأَمَّا قولهم: لا فتى هيجاءَ أَنْتَ، وَلا رَجُلَ أَنْتَ، فعلى إضمار هو. والخبرُ إِنْ كان غَيْرَ معلومٍ فلا بدَّ مِنْ ذِكْرِهِ؛ نحو: لا أَحَدَ أغيرُ من الله، وقول الشاعر[2]: [البسيط]

---

(١) هو لأميّة بن أبي الصّلت، وهو ملفّقٌ من بيتين، وصوابُ الإنشاد -كما في الدّيوان ٤٧٥، ٤٧٧- هكذا:

وَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيـمَ فِيهَا وَلا غَــوْلٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ
وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِـرَةٍ وبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُـمْ مُقِيمُ

و (السّاهرة): هي الأرض، وهي في مقابِلة البحر. والأبياتُ في وصف نعيم أهل الجنّة.
والشّاهد فيه: (فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمُ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا الأولى؛ على أنّها ملغاة؛ وفتح الاسم الواقع بعد (لا) الثّانية على أنّها نافية للجنس، عاملة عمل (إنّ).
انظر: معاني القرآن للفرّاء ١٢١/١، واللّمع ٩٩، وشرح الكافية الشّافية ٥٢٥/١، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٦، ٤١١، وابن عقيل ٣٦٩/١، والمقاصد النّحويّة ٣٤٦/٢، والتّصريح ٢٤١/١، والخزانة ٤٩٤/٤، والدّيوان ٤٧٥، ٤٧٧.

(٢) نسب الزمخشري في المفصل (١ / ٨٩) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه كما قال الأعلم: لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) - وهو حي من اليمن - وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فآثرت حاتما عليهما، وصدر هذا الشاهد: إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها.
انظر: الشّعر والشّعراء ١٤٥، وفرحة الأديب ١٢٦، وشرح المفصّل ١٠٧/١، واللّسان (صرر) ٤٥٢/٤، والمقاصد النّحويّة ٣٦٩/٢، وملحق ديوان حاتم ٢٩٣، ٢٩٤.

وَرَدَّ جَازِرُهم حَرْفًا مُصَرَّمةً ... وَلا كَرِيمَ مِن الولدان مَصْبُوحُ

مصبوحُ خبرٌ عند سيبويه، وَزَعَمَ ابْنُ الطراوة: أَنَّهُ يمكنُ أَنْ يكونَ صفةً، والخبرُ محذوف؛ أَيْ: في الوجود.

وَإِنْ كَانَ معلومًا، فاختلفت النقولُ.

فقال صاحب " البديع "، وابنُ مالك: أهلُ الحجاز يظهرون خبرَ (لا) فيقولون: لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ، وَيَحْذِفُونَهُ كثيرًا، فيقولون: لا أَهْلَ، ولا مالَ، وَلا بَأْسَ؛ أَيْ: لكَ وَعَلَيْكَ، وبنو تميم لا يثبتونه.

وقال ابنُ عصفور: بنو تميم يلتزمون حَذْفَهُ إذا كان اسمًا يظهرُ فيه الرفع.

وقال أيضًا: إنْ كَانَ ظرفًا، أو مجرورًا فالحذف، والإثبات، أو غير ذلك: فبنو تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات.

وقال سيبويه: والذي يُبْنَى عَلَيْه في زمانٍ، أو مكانٍ، ولكنك تُضْمِرُهُ، وَإِنْ شِئْتَ أظهرته: لا رَجُلَ، ولا شيءَ، تُريدُ لا رَجُلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان، والدليل على أَنَّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ قَوْلُ العربِ مِنْ أَهْلِ الحجازِ: لا رَجُلَ أَفْضَلُ منك، وَشَرَحَ السيرافي كلامَ سيبويه؛ بأَنَّ بني تميم كثيرًا يحذفون الخبرَ، وأهل الحجاز يظهرونه.

وقال أصحابُنا في قول سيبويه: ولكنك تُضْمِرُه يعني في جميع اللغات، وقوله: وَإِنْ شِئْتَ أظهرته؛ يعني: في لغة الحجاز، انتهى.

ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿فَلا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، " لا ضررَ ولا ضرارَ "(١)، و" لا طِيرَةَ ولا عَدْوَى "(٢). وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: لا إلهَ إلا الله، وَيُضْمِرُونَ: في الدنيا، أَوْ لنا، أو في الوجود، وَرَفْعُ ما بعد إلا على البدل على الموضع، أَوْ الصفة على الموضع، ويجوز النصبُ على الاستثناء، وَزَعَمَ الجرمي في " الفرخ ": أَنَّهُ لا يجوزُ في المرفوع بعد (إلا) إلا

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٧٨٤/٢، رقم ٢٣٤٠)، قال البوصيري (٤٨/٣) : هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع. والبيهقي (١٥٦/٦، رقم ١١٦٥٧).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٠٧/٦، رقم ٢٨٧٤).

الرفع، وَقَدْ أجازَ سيبويه: لا أَحَدَ فيها إلا زيدًا، وكذا في قوله[١]: [الطويل]

أَمَـرْتُكُم أمـري بمنقطـعِ اللِّـوى وَلا أَمْـرَ لِلْمَعْـصِيّ إلا مُـضَيَّعا

وَرُبّما حذفَ الاسْمَ، وَأَبْقى الخبرَ؛ نحو قولهم: لا عَلَيْكَ؛ أَي: لا بأسَ عليك، ولا يكون في غير (لا عَلَيْكَ).

قال ابن خروف: لا يقال: لا بِكَ، ولا إليكَ، وَلا فِيكَ، وربما دخلت الباءُ على (لا)، فَفُتِحَ ما بعدها، قالوا: جِئتُ بِلا شيء، والغالب: الجر، وفي دخول الباء على الخبر خلافٌ، جَوَّزَهُ أبو عليّ في " التذكرة "، وَمَنَعَهُ بَعْضُهم فلا يجيز: لا رَجُلَ بأفضلَ منك، وَيُتَأَوَّل لا خَيْرَ بخير بَعْدَهُ النارُ، على أَنَّ الباءَ ظرفية في موضع الخبر، و(بَعْدَهُ النار) صفةٌ للاسم.

وقال ابنُ مالك: ندر تركيبُ النكرة مع (لا) الزائدة، كقول الشاعر[٢]: [البسيط]

لَوْ لَمْ تَكُنْ غطفانُ لا ذنوبَ لها إذن لَـلامَ ذُوو أَحْـسَابِهَا عُمَـرا

وَقَدْ يعاملُ غير المضاف مِنْ أب، وأخ، وبنين، وغلام، وما أشبه ذلك معاملة المضاف، فينتزعُ منه التنوينُ، والنون إذا ما جُرّ ما بَعْدَهُ بلامٍ، فتقول: لا أبا لكَ، ولا أخا لكَ، ولا يَدَى لَكَ بالظلم، ولا غُلامَ لك، ولا بنى لك، ولا بنات لك، ولا عَشْرى لك هكذا، مثَّل ابنُ مالك، والمشهور الوارد على القياس لا أَخَ لك، ولا أَبَ لك، ولا يدينِ لكَ، ولا بنينَ لَكَ.

وفي هذه المسألة مذاهب:

أحدها: مذهب هشام، وابن كيسان، واختاره ابن مالك أَنَّ هذه الأسماء مفردةٌ ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فَيَتَعَلَّقُ بمحذوفٍ، وَشُبِّه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون من المثنى والمجموع.

والثاني: ما ذَهَبَ إليه الجمهور مِنْ أَنّها أسماء أضيفت إلى المجرور باللام،

(١) هذا البيت من شعر الكَلَحَبة الثعلبي. انظر: الكتاب ١٥٩/١.

(٢) من قصيدة للفرزدق في هجاء عمر بن هبيرة الفزاري.

ومعنى البيت: لو لم تكن غطفان مذنبة، لقام كبارها وذوو الرأي فيها بلوم عمر، ومنعه من التعرض لي.

انظر: شرح الرضي ١٥٨/٢، وهمع الهوامع ٥٣٠/١.

واللامُ مقحمةٌ لا اعتداد بها، ولا تتعلقُ بشيءٍ ألبتة. والخبر على هذين المذهبين محذوف.

والثالث: ما ذَهَبَ إليه الفارسي في أحد قوليه، وأبو الحجاج بن يسعون، وابن الطراوة: أَنَّ قولَ العرب لا أبا لَكَ، ولا أخا لَكَ، وشبههما أسماء مفردة، جاءَتْ على لُغَةِ مَنْ قَصَرَ الأب، والأخ، والأحوال كلها والمجرور باللام في موضع الخبر، وما قَالَهُ النحويون من جواز: لا يَدَى لك إنما قالوه بالقياس.

وقال العربُ: لا أبا لِي ولا أخا لي، ومجيءُ الباء في قولهم[1]: [الطويل]

وَقَدْ عَلمت أَنْ لا أَخَا بِعَشْوَزَن ... وَلا جَازَ إِذَا رَهقتها بِالحوافرِ

شاذ، أَوْ جاءَ على لغة مَنْ قَصَرَ الأب، ولا يجوز أَنْ تقول: لا أبا لِزَيْدٍ، وأخا لعمرو، فتقحمُ اللامَ بين المعطوف على اسم لا، وبين ما أضيف إليه، وقد اطرد إقحامُ اللام بين المتضايفين، إذا كان المضاف إليه معرفة، ويجوز في نحو: لا غُلامَ لَكَ، ولا جاريةَ لِزَيْدٍ أَنْ يكونَ من هذا الباب، ويكون الخبرُ محذوفًا، ويجوز أَنْ يكونا غير مضافين، والمجرورُ في موضع الخبر، وحذف التنوين لأجل بنائه مع (لا)، ولا يجوزُ حذفُ اللام، وإبقاء الإضافة لا في الكلام، ولا في الشعر إلا قولهم: لا أَبَاك في ضرورة الشعر خاصة، وَتَأَوَّلَ ابْنُ مالك: لا أباك الواقع في الشعر، بِأَنْ يكون دعاء على المخاطب، وهو فعل ماض دعاء عليه أن لا يَأْبَاهُ الموت.

وَذَكَر النحاةُ أَنَّ اللامَ المحذوفة مقدرة، وإنْ كانت إذا أُتِي بها مقحمة زائدة، ويدل على إرادتها قولهم: لا أباى إِذْ لَوْ لَمْ تكن مراده لقال: لا أَبى، وقالوا: لا بَاكَ، ولا شانيك، بحذف الهمزة من لا أَبَاك، واللام، وحذفهما وحذف الألف من (لابَ شانيك) يُريد لا أبا لك، ولا أبا لشانيك.

وإذا كان المجرور الخبر تَعَيّن إثباتُ النون، وحذف الألف، فتقول: لا يَدَيْنِ لك ولا أب لك، ولا فَصَل اللام جَارٌّ آخر، أَوْ ظَرْفٌ؛ نحو: لا يَدَيْ بها لَكَ، ولا يَدَيْ اليومَ لك، ولا غُلامَيْ عِندَكَ لِزَيْدٍ، امتنعَ ذلك في الاختيار خلافًا ليونس؛ فإنّه أَجَازَ ذلك في الاختيار، هكذا أطلق ابْنُ مالك مذهب يونس.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩٢/٣.

وفي " كتاب سيبويه ": أَنَّ يونسَ فَرَّقَ بين الظرف الناقص، فَأَجَازَ الفصلَ في فصيح الكلام، ولم يجزه بالظرف التام، وَأَجَازَ سيبويه الفصلَ بينهما بجملة الاعتراض، فقال: لا أبا فاعْلَمْ لَكَ.

وقال ابنُ مالك: وَقَدْ يحملُ على المضاف مشابهة بالعمل فينزعُ تنوينه، عُنِيَ بمشابهه بالعمل المطول؛ نحو: لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عندك، ولا ضاربًا بكرًا في الدار، ولا حَسَنًا وجهه لَكَ، ولا عشري درهمًا عندك، فَأَجَازَ في هذه المثُل وما أشبهها نَزْعَ التنوين، وهي عاملة فيما بَعْدَها، ومذهبُ الجمهور: لزوم التنوين والنون في الاسم، إذا كان عاملا فيما بعده، وذهب ابن كيسان إلى: أَنَّهُ يجوزُ فيه التنوين وترك التنوين، وهو عنده أَحْسَنُ من إثباته، وَذَهَبَ البغداديون إلى: جواز بناء النكرة، وَإِنْ كانَتْ عاملةً في ظرفٍ بعدها أو مجرور، وَذَهَبَ الكوفيون إلى إجازة بناء المطول، فيقولون: لا ضاربَ ضَرْبًا كثيرًا، ولا قائلَ قولا حسنًا، وإذا دخلت (لا) على مركب؛ نحو: لا خَمْسَةَ عَشَرَ لَكَ، فلا يركب مع لا، والحركة في عَشَرَ هي التي كانت فيه قبل دخول (لا)، لا حادثة بسبب (لا)، ألا ترى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لا عَمْرَوَيْه لَكَ، بَقِيَ على كَسْرِهِ، وَلَمْ يفتح الآخر بسبب (لا).

فصل

زَعَمَ ابْنُ مالك، أنه إذا انْفَصَل مصحوبُ (لا)، أَوْ كانَ معرفة بَطُل العملُ بإجماع، وَلَيْسَ كما ذكر، أَمَّا إذا انفصلَ مصحوبها، فَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا مَذْهَبُ الرماني، وَأَنَّهُ يجيزُ إذا انْفَصَل أَن تعملَ (لا) فيه، فَإِنْ كانَ مبنيًا نُصِبَ وزال البناء.

وَأَمَّا إذا كان معرفةً، فالإجماعُ من البصريين على أَنَّ (لا) لا تعملُ فيه، وأجاز الكوفيون بناءَ الاسم العلم، سواء أكان مفردًا؛ نحو: لا زَيْدَ، ولا عمرَو، أَوْ مضافًا كنيةً؛ نحو: لا أبا محمد، ولا أبا زَيْد، فإِنْ كان مضافًا إلى الله، والرحمن والعزيز، وأجازوا أَنْ تعملَ (لا) فيه فيقولون: لا عَبْدَ الرحمن، وَلا عَبْدَ الله، وَلا عَبْدَ العزيز، وبعضهم يُسْقِطُ (أل) من الرحمن، والعزيز فيقول: لا أبا عَبْدَ عزيز، ولا عَبْدَ رحمن، ولا عَبْدَ الله، ولا عبد عزيز.

وحكى الفراء: قيل عَبْد العزيز وَعَزْقَل، فلا عَبْدَ عزيز عرقل لك.

وقال الفراء أيضًا: إنما أُجيز: لا عَبْدَ الله لك؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد، ولا يجيز: لا عَبْدَ الرحمن، ولا عَبْدَ الرحيم، وكان الكسائي يقيس على لا عَبْدَ

الله لك، ولا عَبْدَ الرحمن لك، ولا عَبْدَ العزيز، ومن كلامهم: قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها، (إذا هَلَكَ كِسْرَى، فلا كِسْرَى بعده، وَإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بعده)، أَمَّا الْبَصْرَةَ فلا بَصْرَةَ لكم، وَأَمَّا بغدادَ فلا بغدادَ لكم، و(١): [الرجز]

لا هَيْثَمَ الليلــةَ لِلْمَطِيّ

و(٢): [الوافر]

أَرَى الحاجـاتِ عِنْـدَ أَبِـي خُبَيْـبٍ نكِــــدْنَ وَلا أُمَيَّــــةَ بِــــالبلادِ

ولا زَيْدَ مثله، وهذا ونحوه عند البصريين مئولٌ بالنكرة باعتبار، وجهين:

أحدهما: أنه نفيٌ لكل من تسمى بهذا الاسم فصار فيه عمومٌ، فأطلق (هَيْثَمَ)

---

(١) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائله.
و(هيثم) هو: هيثم بن الأشتر، وكان مشهورًا بين العرب بحُسن الصوت في حداثه وبمعرفة البيْداء.
والشّاهد فيه: (لا هيثم) حيث نصب (هيثم) بـ(لا) وهو علم معرفة لتأوّله بالنّكرة؛ لأنّه أراد: لا مثل هيثم.
أو أنّه لاشتهاره صار شائعًا كأنّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل دخول (لا) عليه.
انظر: الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، والأصول٣٨٢/١، وتحصيل عين الذّهب ٣٥٠، والمفصّل ١٠٦، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦٥/١، وأسرار العربيّة ٢٥٠، وشرح المفصّل ١٠٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ٥٣٠/١، وشرح الرّضيّ ٢٦٠/١، والملخّص ٥٠٧، والخزانة ٥٧/٤.

(٢) من أبيات تنسب إلى عبد الله بن الزبير -بفتح الزاي- الأسدي من أسد بن خزيمة، وكان سأل عبد الله بن الزبير بن العوام زادا وراحلة فقال له: إن نفقتي قد ذهبت فقال: ما كنت ضمنت لأهلك أنها تكفيك إلى أن ترجع إليهم.
فقال: وإن ناقتي قد نقبت ودبرت فقال ابن الزبير: أنجد بها يبرد خفها.
قال الشاعر: إنما جئتك مستحملا، ولم آتك مستوصفًا فلعن الله ناقة حملتني إليك، قال ابن الزبير: إن وراكبها، فخرج يقول أبياتًا أولها:

أقول لغلمتي شـدوا ركابي أجاوز بطن مكـة في ســواد
فما لي حين أقـطـع ذات عرق إلى ابن الكاهليـة من معاد

أبو خبيب: عبد الله بن الزبير. تكدن: تعذرن.
انظر: زهر الآداب للحصري ٤٧٤، الخزانة ٢/ ١٠٠، تاريخ الخلفاء ٨٣، سيبويه ١/ ٣٥٥، ابن الشجري ١/ ٣٢٩ ونسب الشاهد في الأغاني ١٠/ ١٦٣ لعبد الله بن فضالة.

على كل من هذا اسمه، وعلى هذا الوجه تنزعُ (أل) منه إنْ كان فيه.

والثاني: أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضاف، وذلك المضاف نكرة، تقديره: وَلا مِثْلَ هَيْثَمَ، وكذلك باقي هذه الأسماء.

وعلى هذا الوجه ما حَكَاهُ الكسائي من قول بعضهم: لا أبا حَمْزَةَ لك؛ أَيْ: لا مثل أبي حمزة، فمنعه الصرف يَدُلُّ على أنه ليس على الوجه الأول؛ إذ لَوْ لوحظ فيه التنكيرُ على الوجه الأول لانْصَرَفَ، قالوا: ويدل على لحظ الوجه الأول: أنهم حين وَصَفُوه وصفوه بالنكرة.

قال الفراء: مَنْ قَالَ: لا أبا أُمَيَّةَ لَكَ، ثم نعته بنكرة؛ فإنْ كانَ لَهُ لفظ التعريف لَتُرِكَ إجراؤُه، فقال: لا أبا أُمَيَّةَ عَاقلا لك ولا يقال: العاقلُ لنيابته مناب النكرة.

وقال الأخفش: إذا كان على حَذْفِ (مِثْل)، فلا يجوزُ وصفه لا بمعرفة، ولا بنكرة، وَأَجَازَ الكوفيون دخول (لا) على المضمر الغائب، فتكون بمنزلة (إنْ)، وبمنزلة لَيْسَ فأجازوا: لا هو، ولا هي على الوجهين، وحكوا إنْ كَانَ أَحَدٌ سلك هذا الفج فلا هُوَ يا هذا، ولا يعرفُ هذا البصريون، وإذا ثَبَتَ هذا فهو مرفوعٌ على الابتداء، وَحُذِفَ الخبر لدلالة المعنى عليه، وَلَمْ يتكرر (لا) على سبيل الشذوذ، وأجاز الفراء أيضًا: لا هَذَيْنِ لَكَ، ولا هاتين لك، على أَنْ يكونَ اسْمُ (لا) محكومًا بتنكيره، وهو منقولٌ عن العرب؛ لكنه شاذ قليل لا يقاس عليه.

وأما قولهم: (لا مَسَاسَ)، فقال ابن جني: سألتُ أبا علي: كَيْفَ دخلت (لا) المختصة بالنكرة على (مساس) وهي عندك، وعند الجماعة معرفة، فقال: لَيْسَ التعريفُ لها بمتمكن، ألا ترى أَنَّك تَقُول في كل موضع: لا مساسَ ولما لَمْ تختص وشاع استعمالها جَرَتْ مَجْرَى النكرة، فساغَ دخول (لا) عليها.

وقال في بعض كلامه: إنما تلك المعدول عنها هي المعرفة يريدُ مَسَّهُ.

وإذا انفصلَ مصحوبُ (لا)، أو كان معرفة لَمْ يلحظ فيه التنكير، لزم تكرار (لا) كقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ولا زَيْدٌ في الدار، ولا بَكْرٌ؛ وهو منقول أيضًا عن الأخفش خَلافًا للمبرد، وابن كيسان؛ فإنهما يجيزان أَنْ لا تكررَ، وذلك عندنا لا يكون إلا ضرورة.

وكذا الخلافُ في خبر المبتدأ، إذا كان منفيًّا (بلا)، وهو مفردٌ أو جملة اسمية،

وفي النعت، وفي الحال نحو: زَيْدٌ لا فقيهٌ، ولا شَاعِرٌ، وَزَيْدٌ لا فقيه، ولا أبوه فاضلٌ، ومررت برجلٍ لا فاضلٍ ولا كريم، وصحبتك لا مقيدًا ولا مستفيدًا، وَقَدْ يُغْنِي عن تكرارها حَرْفُ نفي غيرها وهو قليل، قال(١): [الطويل]

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ ... فَلا هُوَ أَبْدَاها وَلَمْ يَتَجَمْجَمِ

فَإِنْ كانَ الاسْمُ في معنى الفعل، لَمْ يلزم تكرارها؛ نحو: قولك: لا سلام على زيد؛ أي: لا سلم الله عليه، ولا نَوْلَكَ أَنْ تفعل؛ أَي: لا يَنْبَغِي، ولا بكَ السوءُ، معناه: لا يَسُوءكَ الله.

وإذا قُلْتَ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله جاز فيه خمسة أوجه:

فَتْحُها بغير تنوين، وفتح الأول، ونصب الثاني منونًا عطفًا على لفظ اسم (لا)، و(لا) الثانية زائدة للتوكيد، ومنه(٢): [السريع]

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

خلافًا ليونس، وجماعة؛ فإنهم لا يجيزون التنوينَ في الثاني في هذا التركيب إلا ضرورة، وفتح الأول، ورفع الثاني منونًا عطفًا على موضع (لا) مع اسمها، أَوْ على أَنَّهُ اسم (لا) العاملة عمل ليس، وعلى العطف على الموضع خَرَّج سيبويه، وأبو علي قوله(٣): [الكامل]

---

(١) من معلقة زهير بن أبي سلمى وقد تضمنت حديثا عما كان بين عبس وذبيان، وفيه أن حصين ابن ضمضم امتنع عن الصلح، واستتر من الناس، وهو المقصود بهذا البيت. انظر: الديوان ٢٢/١.

(٢) البيت لأنس بن العبّاس بن مرداس السّلميّ، وقيل: لأبي عامر جّد العبّاس بن مرداس السّلميّ.
والشّاهد فيه: (ولا خلّة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتّأكيد، ويكون (خلّة) معطوفًا بالواو على محلّ اسم (لا) وهو (نَسَب).
انظر: الكتاب ٢٥٨/٢، والأصول ٤٠٣/١، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ١١٣/٢، وشرح الجمل ٢٧٥/٢، وأوضح المسالك ٢٨٧/١، والمقاصد النّحويّة ٣٥١/٢، والتّصريح ٢٤١/١.

(٣) قال في السمط إن الشعر لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، وفي المؤتلف: ٣٨ أنها لابن أحمر الكناني وهو هني بن أحمر، وفي حماسة البحتري: ٧٨ أنها لعامر بن جوين الطائي قال: وقد رويت لمنقذ بن مرة الكناني، وأطنب الميمني في الذيل: ٤١ في تبيان نسبتها، وانظر العيني ٢: ٣٣٩.

هَــذَا وَجَــدِّكُمُ الــصَّغَارُ بِعَيْنِــهِ لا أُمَّ لـــي إِنْ كـــانَ ذاكَ وَلا أَبُ

وأجاز المبرد أَنْ يرتفعَ على الابتداء، والخبر محذوف، ورفعهما، كقوله تعالى: ﴿لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، في قراءة مَنْ رفعهما، قيل: فإنْ كانَ المنفيُّ غير عام لَمْ تعمل، وارتفعا على الابتداء، أو عامًّا جاز أَنْ يكون بمنزلة (ليس) في العمل، وَأَنْ تكونَ الأولى بمنزلة ليس، و(لا) الثانية للتأكيد، والاسم معطوف على اسم ليس، فلا يكون (للا) عمل، وَرَفْعُ الأول، وفتح الثاني كقوله: (فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها).

ولا يجوزُ تنوينُ المفتوح إلا ضرورة، وإذا سَقَطَتْ (لا) الثانية، رُفِعَ الثاني على الموضع، أَوْ نُصِبَ على اللفظ، وحكى الأخفش: أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يسقط التنوين من المعطوف، فَتَقُول: لا رَجُلَ امْرَأَةَ على نية (لا) وهي لغة ضعيفة.

وإذا وَصَفْتَ اسْمَ (لا) جاز نَصْبُ صفته؛ نحو: لا رَجُلَ ظريفَ عندك، ولا رَجُلَ ضاربُ زَيْدٍ في الدار، ولا رَجُلَ ضاربًا زيدًا في الدار، وهذا الوجه أَكْثَرُ في الكلام، وَأَحْسَنُ، وجاز رفعها سواء أكانَ اسْمُ (لا) مبنيًّا، أَمْ معربًا، وسواء أكانت الصفةُ مفردَة، أم مضافَة، أَمْ مطولة، ومتصلة بالموصوف، أَمْ منفصلة، تقول: لا رَجُلَ ظريف عندي، أو ضاربٌ زيدٍ، أَوْ ضاربٌ زيدًا، أو لا ضاربَ زَيْدٍ عاقلٌ عندنا، ولا خيرًا مِنْ زَيْدٍ عاقلٌ عندنا، وَزَعَمَ ابْنُ بَرْهَان: أَنَّ صفةَ اسم (لا) لا تُرْفَعُ؛ إلا إذا كان الموصوفُ مُرَكَّبًا مع (لا)؛ فَإن رفعها دليلٌ على الإلغاء، ومنه قول بعض أصحابنا، قال: إذا كان اسْمُ (لا) مُعْرَبًا، فلا يُتْبَعُ إلا على لَفْظِهِ، وَزَعَمَ أَيْضًا أَنَّه إذا كان النعتُ مضافًا أو مطولا، فلا يجوزُ الإتباعُ فيه؛ إلا على لفظ اسم (لا) نحو: لا رَجُلَ صاحِبَ دابة عندنا، ولا رَجُلَ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ في الدار.

وفي " الغرة ": لا غلامَ رَجُلٍ، يَجوزُ العطفُ على الموضع فيه، على قَوْلِ من عَطَفَ على موضع (إنَّ)؛ لكن يجب أَنْ يكونَ بعد استيفاء الخبر، وَأَمَّا الوصفُ على الموضع ففيه نظر، فتقول: لا غلامَ رَجُلٍ ظريفًا، وكذلك الظريف في العطف؛ يعني به: المطول، قال: وَقَدْ أَجازَ سيبويه: لا مِثْلَهُ أحدٌ على الموضع، وَمِثْلَهُ منصوبٌ وَإِنْ كَانَ بدلا، فحسن، وإن كانَ وصفًا ففيه نظر.

وفي " النهاية ": صفة المضاف، وما أشبهه لا تَكُونُ إلا معربة تَقُول: لا غلامَ

رَجُلٍ صالحًا لك، ولا غلامَ رَجُلٍ ذا مال لك، ولا حافظًا للقرآن صاحِبَ صِدْقٍ هنا، وأقول: لا يجوز الرفعُ في هذه الصفات؛ لأنَّ هذا نَصْبٌ صحيح، ولا يحتجُّ علينا بجوازه في الرفع، في صفة المفرد؛ لأنَّ المفردَ رُكِّب مع (لا) فَجَرَيا مجرى اسم واحد، وَيَدُلُّ على صحة هذا أَنَّ من قال: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ) فَرَفَعَ.

قال: يا عَبْدَ الله الكريمَ، فَأَوْجَبَ النصب؛ لأنَّ المبني في النداء لَفْظًا وَمَوْضِعًا، فالرفعُ حَمْلٌ على اللفظ، والنصبُ حمل على الموضع، وَأَمَّا المضاف فَلَيْسَ لَهُ موضع يخالفُ لفظه فَلَمْ يَكُنْ في صفته إلا النصب، انتهى.

وفي " النهاية " أيضًا: لا غُلامَيْ لَكَ ظَرِيفَيْنِ، فظريفين صفة: لـ (لا غُلامَيْنِ)؛ لأنّ اللامَ إنما جيء بها لتجعل المنفي نكرة، وكذا لا أبا لك ظريفًا، ولو اضطر شاعرٌ لقال: لا غُلامَيْكَ، ولا أَبَاكَ، فينبغي على قَوْلِ أَبِي عليّ أَنْ تَصِفَهُ بالنكرة؛ لأنَّ التقديرَ في اللام الثبات، فَحُكْمُها بَعْدَ الحذف، كحكمها حالة الثبات، ألا تَرَى أَنَّك تقول: مَرَرْتُ بِرَجلٍ ضَاربِ زيدٍ، تصفُ النكرة بالمضاف إلى المعرفة؛ لأنك تنوي التنوين بينهما، فيصيرُ كضارب زيدًا، انتهى.

ويجوزُ تركيبُ الموصوف وصفته إذا كانا مُفْرَدَيْن، واتَّصَلَت الصفةُ بالموصوف، يصيران بمنزلة اسمٍ واحد كَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَتَكُونُ (لا) دَخَلَتْ على مركب مبني، ويكون هذا المركبُ المبني حكمه في التابع حكم اسم (لا) المبني معها، ويكون هذا المركب قَدْ فَكَّ (لا) من البناء؛ لئلا يكونُ ثلاثة أشياء قَدْ جُعِلَتْ شَيئًا واحدًا.

وكلامُ الفارسي في الأغفال يَدُلُّ على أَنَّ ثَلاثَة أشياء جُعِلَتْ شيئًا واحدًا، وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يُتْبَعَ بحذف التنوين، وتكونُ الفتحةُ إعرابًا، وَحُذِفَ التنوينُ للمشاكلة، فلا تركيب للصفة مع موصوفها، وَمَنْ قال ببنائهما والتركيب يقول: إن فُصِلَ بينهما بشيءٍ فلا تركيب، وكذا لَوْ كانَ الموصوفُ، أَو الصفة مضافًا، أَوْ مطوّلا فلا تركيب، فَلَوْ كانا مُثَنَّيين أَوْ مجموعين سلام؛ نحو: لا رَجُلَيْنِ عاقلين عندك، أَوْ لا بنين عاقلين، أو لا مسلماتِ فاضلات، فإطلاق الإفراد المقابلِ للمضاف، والمطول يَدُلُّ على جواز التركيب في هذه، وإذا أَبْدَلْتَ بدلا يصلحُ أَنْ تعملَ فيه (لا) جاز فيه النصبُ والرفع؛ نحو: لا أَحَدَ فيها رَجُلٌ ولا امرأة وَرَجُلا، ولا مرأةً.

وسوء أكان البدلُ مفردًا، أم مضافًا، أم مطولا، ولا يجوز إن كانا مفردين متصلين أن يتركبا، كالمنعوت مع نعته، وإذا لَمْ تَصْلُحْ (لا)؛ لأنْ تَعْمَلَ فِي البدل تَعَيَّن رَفْعُه؛ نحو: لا أَحَدَ فيها زَيْدٌ ولا عمرٌو، وكذلك المعطوف عطف النسق؛ نحو: لا غلامَ فيها ولا زَيْدٌ، تعطف على الموضع.

قال في " البسيط ": وهذا بناء على أَنَّ المعطوفَ يَحِلَ محل المعطوف عليه، وَمَنْ لَمْ يقل ذلك، وقال: (كُلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم)، قال: لا غُلامَ وَلا العباسُ، ولا رَجُلَ عندنا، وَلا أَخُوة.

وإذا كَرَّرْتَ اسْمَ (لا) المفرد، دُونَ فَصْلٍ جاز تركيبهما مبنيين؛ نحو: لا ماءَ ماء باردًا ونصب الثاني لا ماءَ ماءً باردًا، ورفعه: لا ماءَ ماءٌ باردًا، صار تكريرُ الاسم بمنزلة الوصف، أَمَّا (باردًا) فلا بُدّ من تنوينه؛ لأنه وصفٌ ثان، وَتَكَرَّرَت النكرةُ توطئةً للنعت فيرادُ بهها التأكيد.

وقال ابْنُ طاهر: الصحيحُ أَنَّهُ يوصفُ بالاسم إذا وُصِفَ؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجل عَاقل، فَلَوْ جَعَلْتَ مَاًء بدلا من النكرة قبله، بَطُل التركيبُ والبناء، وَمِنْ غَرِيب أحكام (لا) ما أَجَازَهُ مِنْ قوله: كاليوم رَجُلا أفضل؛ أَيْ: لا كاليوم.

وقال أوس بن حجر: [الكامل]

حَتَّى إِذَا مَا الْكِلابُ قَالَ لَهَا كَالْيَوْمِ لا مَطْلَبًا وَلا طَلَبَا

أَيْ: لا كَالْيَوْمِ.

وفي حواشي " مبرمان "، إذا قُلْتَ: لا محالةَ أَنَّكَ ذاهبٌ، فـ (أَنَّك) في موضع رَفْع لِخَبر الابتداء، كما تقول: لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، تقديره: رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، وَأَدْخَلْتَ (لا).

وفي " الحواشي " أيضًا: بُدٌّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: بُدٌّ ذهابُك، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مُوسَعٌ عَلَيْه ذَهَابُك؛ لأنَّ معنى بدٌّ: موسعٌ، فإذا قال: لا بُدَّ، فَكَأَنَّه قَالَ: غيرُ مُوسَعٌ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، انتهى.

وإذا دَخَلَتْ همزةُ الاستفهام على (لا) فَتَارَة يرادُ صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير، ولا إنكار، ولا توبيخ، خلافًا للأستاذ أبي علي؛ إذ زعم أَنَّه لا بُدَّ من إنكار، وتوبيخ، ولا يكونُ لصريح الاستفهام عن النفي المحض، والصحيحُ

وجودُ ذلك في كلام العرب؛ لكنه قليل. ومنه قول العرب: (أَفَلا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ)، وقوله[١]: [البسيط]

أَلا اصـطبارَ لِـسَلْمَى أَمْ لَهَـا جَلَـدٌ ... إِذَا أُلاقِـي الـذي لاقَـاهُ أَمْثَـالِي

وظاهرُ كلام سيبويه: أَنَّهُ لا يَشْتَرِطُ مَا زَعَمَهُ الأستاذ أبو علي، وتارة يرادُ به الاستفهامُ على طريق التقرير والإنكار، والتوبيخ؛ نحو قوله[٢]: [البسيط]

أَلا طِعَـانَ أَلا فُرْسَـانَ عَادِيَـةً ... إِلا تَجَـشُّؤُكم حـولَ التَّنَـانِيرِ

وقوله[٣]: [البسيط]

---

(١) يُنسب لمجنون بني عامر قيس بن الملوّح، والّذين نسبوه إليه قَدْ رَوَوْا صدره على وجهٍ آخر، وهو:
أَلا اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟
و (اصطبار): تصبّر وتجلّد. و (لا قاهُ أمثالي): كناية عن الموت.
والشّاهد فيه: (ألا اصطبار) حيث عامل (لا) بعد دخول همزة الاستفهام، بمثل ما كان يعاملها قبل دخولها؛ والمراد بالهمزة: الاستفهام، ومن (لا): النّفي؛ فيكون معنى الحرفين معًا الاستفهام عن النّفي.
انظر: شرح عمدة الحافظ ٣٢٠/١، وابن النّاظم ١٩٢، والجنى الدّاني ٣٨٤، والمغني ٩٧، وابن عقيل ٣٧٥/١، والمقاصد النّحويّة ٣٥٨/٢، والتّصريح ٢٤٤/١، والهمع ٢٠٥/٢، والخزانة ٧٠/٤، والدّيوان ٢٢٨.

(٢) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري، وهو من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي.
الشرح: "طعان" من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، "فرسان" الفوارس جمع فارس وهو جمع شاذ لا يقاس عليه "عادية" من العدو -بالعين- ويقال بالغين المعجمة من الغدو، "تجشؤكم" -بالجيم والشين- من تجشأت تجشؤا وهو من الجشاء، وهو دليل الامتلاء من الطعام، "التنانير" جمع تنور وهو ما يخبز فيه.
المعنى: يقول هذا لبني الحارث بن كعب ومنهم النجاشي وكان يهاجيه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال.
الشاهد: في "ألا طعان" حيث جاء فيه التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.
انظر: ابن الناظم ص٧٧، والأشموني ١/ ١٥٣، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٤٧، وذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٦٦، وسيبويه في كتابه ج١ ص٣٥٨.

(٣) لم أقف على قائله.
و (ارعواء): انكفاف وانزجار. (وَلَّتْ): أدبرت. (وآذنت): أعلمت.
=

أَلا ارْعِوَاء لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُه   وَآذَنَتْ بِمَشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

وحكمُ (لا) في هذين المعنيين حكمها لَوْ لَمْ تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها وإعمالها عمل (إنّ) وعمل (لَيْسَ) بجميع أحكامها في ذلك، وتارةً يدخلها معنى التمني.

فمذهب الخليل، وسيبويه، والجرمي: أنَّها لا تعملُ إلا عمل (إنّ) في الاسم خاصة، فيبنى معها إنْ كان مفردًا، وَيُعْرَبُ إِنْ كَانَ مضافًا أو مطولا، ولا يكونُ لها خبر، لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع، ولا تُلْغَى بحالٍ، ولا تعملُ عمل (لَيْسَ)، تقول: أَلا غلامَ لي، وَأَلا ماءً باردًا، وألا ماءَ باردَ، وَأَلا أَبَالِي، وَأَلا غَلامَيْ لي، وَأَلا غُلامَيْنِ أَوْ جاريتينِ، وَأَلا ماءَ وَلبنًا، وَأَلا ماءَ وَعَسَلا باردًا حُلْوًا، هذه مُثُل سيبويه.

وقال سيبويه: وَمَنْ قال: لا غلامَ أَفْضَلُ منك لَمْ يَقُلْ فِي: أَلا غلامَ أَفْضَلَ مِنْكَ إلا بالنصبِ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني وصارَ مستغنيًا عن الخبر.

وزعم المازني والمبرد: أن حكمها وهي للتمني كحكمها مجردةً من الهمزة لمحض النفي، فيكون لها خبرٌ في اللفظ، أو في التقدير، ويتبع اسْمُها على اللفظ، وعلى الموضع، ويجوزُ أَنْ تعملَ عملَ لَيْسَ، وَأَنْ تلغى، والفرقُ بين المذهبين أَنَّ في مذهب سيبويه يكونُ التمني واقعًا على الاسم، وفي مذهب المازني على الخبر، ومثالها في التمني قوله[1]: [الطويل]

=

والشّاهد فيه: (ألا ارعواء) حيث قصد بالهمزة التّوبيخ والإنكار مع إبقاء عمل (لا) النافية للجنس كما لو كانت مجرّدة من الهمزة.

انظر: شرح عمدة الحافظ ٣١٩/١، وابن النّاظم ١٩٢، وتخليص الشّواهد ٤١٤، والمغني ٩٦، وابن عقيل ٣٧٥/١، والمقاصد النّحويّة٣٦٠/٢، والتّصريح ٢٤٥/١، والهمع ٢٠٥/٢، والأشمونيّ ١٤/٢.

(١) لم أقف على قائله.

(ولّى): أدبر وذهب. (فيرأب): يُجبر ويُصلح. (أثأت): صدعت وأفسدت.

والشّاهد فيه: (ألا عمر) حيث أُريد بالاستفهام مع (لا) مجرّد التّمنّي؛ وهذا كثير.

انظر: شرح عمدة الحافظ ٣١٨/١، وابن النّاظم ١٩٣، والجنى الدّاني ٣٨٤، والمغني ٩٧، وابن عقيل ٣٧٦/١، والمقاصد النّحويّة ٣٦١/٢، والتّصريح ٢٤٥/١، والخزانة ٧٠/٤.

أَلا عُمْـرَ وَلَّـى مُـسْتَطَاعٌ رُجُوعُـه فَيَـرْأَبَ مَـا أَثْـأَتْ يَـدُ الْغَفَـلاتِ

رُجُوعه مبتدأ خبرهُ مستطاع، والجملةُ في موضع نصب على الصف، وَسَأَلَ ابْنُ جني الفارسي، فقال: إذا كان قولك متمنيًا: (أَلا رَجُلَ) إنما هو على معنى: أَلا أَحَدٌ، فَهَلْ تقول: إِنَّ رَجُلَ منصوبٌ بنفس (لا) هذه، أَوْ هو منصوب بذلك الفعل المراد، فقال: بَلْ هو منصوب بذلك الفعل المراد المقدر، قُلْتُ له: فأين التنوين؟ فقال: إذا جَازَ هذا مع الباء في (جئتُ بلا شيءٍ) كان مع الفعل أجوز، انتهى.

وهذا مخالفٌ لمذهب سيبويه، والخليل، والجرمي الذي تقدم في أَنَّ الاسْمَ منصوب بنفس (لا) وَأَمَّا (أَلا) التي للتخصيص، وَعَبَّرَ عنه ابن مالك بالعرض، فظاهر كلام النحاة أَنَّها مركبة من همزة الاستفهام، و(لا) التي للنفي دخلها معنى التحضيض.

والذي أَذْهَبُ إليه أَنَّها بسيطةٌ وضعت لمعنى التحضيض، كما هي بسيطةٌ إذا كانت للتنبيه، والاستفتاح، وهذه خالفت في المعنى والحكم، فلا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مقدرًا، وَإِنْ كَانَ مِمَّا ينون؛ نحو قوله[1]: [الوافر]

أَلا رَجُـلا جَـزَاهُ اللهُ خيـرًا يَـدُلُّ عَلَـى مُحَـصِّلَةٍ تَبِيـتُ

حمله الخليل على التحضيض، وَأَضْمَرَ الفعل كأنه قال: أَلا تَرَوْنَنِي رجلا، وَزَعَم يونس، والأخفش أَنَّه نُوِّن مضطرًا حَمَلاهُ على التمني، وأما التي للتمني فادُّعِي فيها التركيب لما بين النفي والتمني من المعنى؛ إذ كلاهما مفقود، لظهور بعض أحكام (لا) في (أَلا) للتمني على مَذْهَبِ سيبويه، وجميع أحكامها على رأي المازني والمبرد.

ومن أحكام (لا) وَإِن لَمْ يكن في (لا) التي لنفي الجنس ما قال في " البديع ":

---

(١) من قصيدة قالها عمرو بن قعاس -بكسر القاف- ابن عبد يغوث وضبطه الصغاني في العباب -قنعاس- بزيادة نون.

انظر: نوادر أبي زيد ١٣٥، والخزانة ١/ ٤٥٩، ٣/ ١٢٢، ١٥٦، ٤/ ٤٧٧، والعيني ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

لا تَقَعُ بَعْدَ كلام منفي؛ إلا إذا كانت بمعنى غير؛ نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

ويجوز: زَيْدٌ غَيْرُ قائم، ولا قاعد، ولا يجوزُ ذلك في الأعلام، لا تقول: رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ، ولا عمرو، ولا بعد لَنْ وَلَمْ، لا تقول: لَنْ يقومَ زَيْدٌ، ولا يقعد، ولم يقم زيد، ولا يقعد.

باب الفاعل[1]

هو المفرَّغُ لَهُ العامل على جهة وقوعه منه، أو تركه، فالمفرّغُ له العاملُ يكون اسمًا ظاهرًا، أو مقدَّرًا به، وذلك أنَّ، وأنْ، وَمَا، وَلَوْ عند مَنْ يثبتُ أن (لو) مصدرية؛ نحو: يُعْجِبُني أنَّك تقوم، وَأَنْ تَقُومَ، و[2]: [الوافر]

---

(١) الفَاعِلُ: كُلُّ اسم ذكرته بعد فِعْلٍ، وأسندتّ ذلك الفعل إليه إسنادًا صحيحًا، وجُعِلَ الفِعْلُ حَدِيثًا عنه، وكان في الإيجاب والنَّفي سواء.
فالفاعل مرفوع؛ وفي ذلك أقوالٌ:
قال الخليلُ: "الأصل فيما إعرابه الرّفع؛ الفاعل، وباقي المرفوعات محمولات عليه، ومشبَّهاتٌ به".
قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١/٧٣: "وعليه حُذّاق أصحابنا"، وذكر الزّمخشريّ في المفصّل الفاعل أوّلا، وحمل عليه المبتدأ والخبر؛ وذهب إليه - كذلك - ابن الحاجب، واختاره ابن هشام في شرح الشّذور ١٥٢.
انظر: المفصّل ١٨، والكافية ٦٨، وشرحها ١/٢٣، ٧١، والبسيط ١/٢٥٩، والهمع ٢/٣
وقال سيبويه: "الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبّهة به".
قال سيبويه في الكتاب ١/٢٣: "واعلم أنّ الاسم أوّلُ أحواله الابتداء" وفسّره ابن يعيش في شرح المفصّل ١/٧٣: "يريد أوّله المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامِلُ".
وقال سيبويه - أيضًا - ١/٢٤: "فالمبتدأ أوّل جزء، كما كان الواحدُ أوّل العدد، والنّكرة قبل المعرفة" وعزي إلى ابن السّرّاج؛ لأنّه قدّم المبتدأ على الفاعل، ونقل عنه الرّضيّ غير هذا، وابن مالكٍ قدّم المبتدأ على الفاعل أيضًا.
وقال السّيوطيّ - بعد أنْ ذكر هذا الخلاف -: "وقال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة". الهمع ٢/٤.
انظر: الأصول ١/٥٨، وشرح عمدة الحافظ ١/١٥٦، وشرح الرّضيّ ١/٢٣، وحاشية يس على شرح الفاكهيّ لقطر النّدى ١/٢٣٣، وحاشية يس على التّصريح ١/١٥٤، والصّبّان ١/١٨٨.
وقال الأخفش: "كُلُّ واحِدٍ منهما أَصل بنفسه".
واختارُه الرّضيّ، ونقله عن الأخفش وابن السّرّاج، ونقل ابن يعيش عن ابن السّرّاج غير هذا.
انظر ما سبق الإشارة إليه من أصول ابن السّرّاج.
انظر: شرح المفصّل ١/٧٣، وشرح الرّضيّ ١/٢٣، ٧١، والهمع ٢/٤، وحاشية يس على التّصريح ١/١٥٤.

(٢) انظر: الجنى الداني ١/١٧٥، ودليل السالك ١/١٧٢، والمفصل في صنعة الإعراب ١/٤٢٩، وحاشية الخضري ١/٣٥٨.

يَسُرّ المرءَ ما ذَهَبَ الليالي ... وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

مَا كَانَ ضَرّك لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

أَيْ: قيامُك، وذهابُ الليالي، وَمنُّك، ولا يُقَدَّرُ بالاسم، إلا حرفٌ مصدري مع ما دخل عليه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب هشام، وثعلب، وجماعة من الكوفيين، إلى أنه يجوزُ أَنْ يسند الفعل إلى الفعل فأجازوا: يعجبني يقومُ زَيْدٌ، وظهر لي أقام زَيْدٌ أَمْ عمرو.

وَذَهَبَ الفراء، وجماعة: إلى جواز ذلك بشرط أَنْ يكونَ العاملُ فعلا قلبيًّا.

وشمل قولنا: المفرَّغُ لَهُ العامل مذهبَ البصريين، والكوفيين، وَلَمْ يشترط تقدم العامل كما فعله أصحابنا؛ لأنه حكم مخلتف فيه فلا يدخل في الرسوم.

فَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّهُ يجبُ تقديم العامل على الفاعل، وَذَهَبَ الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرةُ الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون: الزيدان قَامَ، والزيدون قَامَ، ولا يجيزُ ذلك البصريون، وذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا، وابن الدهان في "الغرة"، وابن كيسان عن ثعلب.

وقال الزجاجي: أجمع النحويون: على أَنَّ الفاعل إذا قُدِّم على فعله لَمْ يرتفع به.

فقال البصريون: يرتفعُ بالابتداء، والفعل خبر عنه يرفع ضميره، وقال بعضُ الكوفيين: يرتفعُ بالمضمر الذي في الفعل، وقال بعضهم: فهو رفعٌ بموضع الفعل؛ لأَنَّهُ موضع خبر وبه كان يقول ثعلب، انتهى.

والعاملُ يشمل اسم الفاعل، وما جرى مجراه في العمل من الأوصاف؛ نحو: جُرْشُع، وَشَمَرْدَل، ومن الجوامد نحو: عَرْفَج الملحوظ فيه الاشتقاق، والصفة المشبهة وغير المشبهة، والأمثلة والمصدر النحل لحرف مصدري، والاسمُ الموضوع موضع الفعل، مصدرًا كان أو غير مصدرٍ، والظرف والمجرور.

والأخفشُ لا يشترط الاعتماد في اسمِ الفاعل، وما حُمِلَ عليه، ولا في الظرف والمجرور، وغيره يشترطه، وَمما جَاءَ فيه الرفعُ على الفاعلية والابتداء، وهو أحسن قوهم: مَرَرْتُ برجلٍ مِثْلُك أَبُوه، وَأَحْسَنُ منك أخوه، وَبِرَجُلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشر، وَبِرَجلٍ أيما رَجُلٍ أخوه، وَحَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ أخوه، وَبِرَجُلٍ أخٌ لك عَمُّهُ،

وَأَبٌ لَكَ خَالُهُ، وَبِرَجُلٍ أبي عَشَرَةَ أَبُوه، وَبِرَجُل كُلُّ مالَهُ درهمان، وَبِسَرْجٍ خَزٌّ صِفَتُه، وَبحيةٍ ذراعٌ طولُها، وَبِجُبّ ثمانين قامةً طولُه، وبصحيفة طينٌ خاتمها، وبقاعٍ عَرْفَجٌ نَبْتُه، وبرجلٍ مائةٌ إبلُهُ.

والعامل هو الرافع للفاعل على مذهب سيبويه لفظًا؛ نحو: قام زَيْدٌ، أو تقديرًا؛ نحو: ما قام مِنْ رَجُلٍ ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٦] على أصحّ الأقوال في أنَّ الباءَ زائدة. وأعجبني شُرْبُ زَيْدٍ العسل؛ أَيْ: ما قام رَجُلٌ، وَكَفى الله، وَشَرِبَ زَيْدٌ العسَلَ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أَنَّهُ ارتفعَ بشبهه للمبتدأ وقوم إلى أنه ارتفعَ بكونه فاعلا في المعنى، وَنَسَبَهُ القتبي إلى خلف وقوم إلى أَنَّه ارتفعَ بالإسناد، وَنَسَبَهُ ابن مالك إلى خلف، والفعلُ يَدُلُّ على فاعل مطلق، والصحيحُ دلالته عليه بالالتزام، لا كدلالته على مطلق المصدر، والزمان، خلافًا لمن ذَهَبَ إلى ذلك.

والفعلُ بالنسبة إلى الفاعل واجبُ الذكر، وواجبُ الحذف، وجائز الحذف، فالأول: ما لا دليل على حذفه.

والثاني: إذا وَلِيَ ما يختص بالفعل الاسْمَ وبعده ما يفسّره؛ نحو: أدوات الشرط كلها، فَيَجُوزُ ذلك في (إنْ) وحدها في الكلام، بشرط أَنْ يكونَ الفعلُ بعد الاسم ماضيًا، أَوْ يكون منفيًّا بـ (لم)؛ نَحْوَ: إنْ زَيْدٌ جاءك فَأَكْرِمْهُ، وَإِنْ زَيْدٌ لَمْ يجئك فَأَهِنْهُ، وأما في غيرها، فيختص بالشعر؛ نحو قوله[1]: [الخفيف]

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ٭ وَتُعْطَفْ عَلَيْه كَأْسُ السَّاقِي

---

(١) من قصيدة لعدي بن زيد العبادي "الديوان ص١٥٦".

الواغل: الداخل على الشرب ولم يدع، ومعنى ينبهم: ينزل بينهم.

قال البغدادي: فصل اضطراراً بين متى ومجزومه فعل الشرط بواغل فـ(واغل) فاعل فعل محذوف يفسره المذكور أي: متى يزرهم واغل يزرهم. وروي أيضاً يجئهم وروي أيضاً ينبهم من ناب ينوب. و الواغل: الرجل الذي يدخل على من يشرب الخمر ولم يدع وهو في الشراب بمنزلة الوارش في الطعام وهو الطفيلي يقال: وغل بالفتح يغل بالكسر وغلا بالسكون فهو واغل ووغل أيضاً بالسكون كذا في كتاب كتاب النبات للدينوري. والكأس بالهمز مؤنثة قال أبو حنيفة في كتاب النبات وذكر أسماء الخمر فقال: ومنها الكاس وهو اسم لها ولا يقال للزجاجة كأس إن لم يكن فيها الخمر ثم أورد حججاً على ذلك منها قول الله تعالى: ﴿يطاف عليهم بكأس من معين﴾.

انظر: خزانة الأدب ٤٥/٣، والأصول في النحو ٢٣٢/٢، والكتاب لسيبويه ٢٠٠/١.

أي: متى يَنْبُهُم واغلٌ يَنْبُهُم، وكذا: إِنْ زَيْدٌ يَقُمْ أَقُمْ معه لا يجوزُ إلا في الشعر، وأجاز الأخفش في نحو: إِنْ زَيْدٌ قَامَ أَقُمْ مَعَهُ الرفعَ في زَيْدٍ على الابتداء، وقال الرفع على فِعْلٍ مضمر أقيس الوجهين.

فَإِنْ وَلِيَ الاسمُ همزةَ الاستفهام؛ نحو: أزيدٌ قام، فالمختار حَمْلُه على إضمار فِعْلٍ، تقديره: أَقَام زيدٌ قامَ، ويجوز أن يرتفعَ على الابتداء، وقام في موضع الخبر.

والثالث: إذا أَشْعَر بِه ما قبله، فيجوزُ حَذْفُ الفعل؛ نحو قراءة من قرأ: (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ) [النور: ٣٦-٣٧] بفتح (باء) يُسَبَّح، فرجالٌ فاعل بفعل محذوف يدل عليه ما قبله، أي: يُسَبِّحُه رجال، على أوضح التأويلين، ولرفعه على الفاعلية شرط؛ وهو أَنْ لا يُلْبِس بالمفعول لَوْ قُلْتَ: يُوعظ في المسجد رجلٌ لا لتبس أَنْ يكون مفعولا لَمْ يُسَمّ فاعله، وَأَنْ يكونَ فاعلا، فلا يجوزُ إضمارُ الفعل، على أَنَّ (رجالا) فاعل، وفي القياس على ما سُمِعَ من ذلك، باعتبار شرطه خلاف، فالجمهور على أنه لا يقاسُ على ما سمع من ذلك.

وذهب الجرمي، وابن جني إلى القياس على ذلك، فأجازا: أُكِلَ الطعامُ زَيْدٌ، وَشُرِبَ الماءُ عَمْرٌو، وَأُوْقِدَت النارُ بَكْرٌ؛ أي: أَكَلَهُ زَيْدٌ، وَشَرِبَهُ عمرٌو، وأوقدها بَكْرٌ، وَأَجَازَ بَعْضُ النحويين، زَيْدٌ عمرًا؛ بمعنى: لِيَضْرِبْ زيدٌ عمرًا، إذا كان ثَمَّ دليل على إضمار الفعل وَلَمْ يلبس، وَقَدْ مَنَعَ ذلك سيبويه، وَإِنْ لَمْ يلبس، وكذلك المجاب به نفي؛ نحو: بَلَى زَيْدٌ، لِمَنْ قال: ما قامَ أَحَدٌ، أو استفهام؛ نحو: زيدٌ لمن قال: هل جاء أحدٌ، التقدير: بلى قام زيدٌ، وجاء زيدٌ، ويجوزُ أَنْ يرتفعَ رجال في المسألة السابقة، وَزَيْدٌ في جواب النفي، والاستفهام على حذف مبتدأ؛ أَيْ: المسبّحُ رجالٌ، والقائم زَيْدٌ، والجائي زيدٌ؛ وإِنْ كانَ الأولى إضمار الفعل.

وكان قوله: (رِجَالٌ) جوابٌ لِمَنْ قال: مَنْ يُسَبِّحَهُ، فقيل: رجالٌ كما قال سيبويه في قولك: ألا رَجُلَ أَمَّا زَيْدٌ أَمَّا عمرٌو، كأنه قال مَنْ هذا المتمنى، فقال: زَيْدٌ أَوْ عمرٌو، ولا يجوز حذفُ الفاعل إلا مع المصدر؛ نحو قوله: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد:١٦]، أو في باب النائب، فَتُغَيَّرُ صيغة المسند إليه؛ نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ أو مع عامله المدلول عليه بقول القائل مَنْ أُكْرِمَ، فَتَقُول: زَيْدٌ أَيْ أُكْرِمَ زَيْدٌ، وَذَهَب الكسائي إلى جواز حَذْفِهِ وحده دون عامله، وذلك مشهور عنه في باب الإعمال في

نحو: ضَرَبَنِي، وضربت الزيدين في غير هذا الباب؛ نحو قوله(١): [الطويل]

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطَرِيّ لا إِخَالُك راضيا

أي: ضَرَبَنِي الزيدون، ولا يُرْضِيكَ شيءٌ.

وقال ابن مالك: وَيَرْفَعُ تَوَهُّم الحذف، إِنْ خَفِيَ الفاعل، جَعْلُهُ مصدرًا منويًا، ونحو ذلك مما يدل عليه من اللفظ والمعنى؛ نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] قال: قيل إنّ المعنى: بَدَا لهم بَدَاءٌ، ولا يجوزُ مثلُ هذا الإسناد إلى مصدر الفعل، حتى يشعرَ بِرَأي مِثْل: ظَهَرَ وَبَان، أو يكون الفعلُ استثناءً: كقاموا عَدَا زيدًا؛ أي: جاوزَ قيامهم زيدًا. وقول الشاعر(٢): [البسيط]

تَمْشِي تَبَخْتَرُ حول البيتِ مُنْتَحِيًا لَوْ كُنْتَ عَمْرَو بْن عَبْدِ اللهِ لَمْ تَزِدِ

وذكر أشياءَ من هذا ونحوه، ورددناها عليه في الشرح، وخرجناه على غير ما قال وللفاعل أحكام مع المفعول بالنسبة إلى تقديمه عليه وتأخيره عنه تذكر عند ذكره.

(١) قاله سوار بن المضرب السعدي من أبيات وردت في الحماسة الشجرية ١/ ٢٠٧، الكامل للمبرد ٢/ ٨٦ والنوادر ٤٥، والخزانة ٣/ ١٧٦، وابن أبي الحديد ٤/ ١٨٣.

(٢) انظر: التذكرة الحمدونية ٢٤١/١، والأغاني ٣٠٧/١٠.

باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله

وَرَسْمُه كَرَسْمِ الفاعل؛ إلا أَنَّهُ يُبْدَلُ به بمنه، واصطلح ابْنُ مالك على أَنْ سمَّى هذا الباب باب النائب عن الفاعل، وَذَكَرَ المتأخرون البواعث على حذف الفاعل، وقد نظمت ذلك في أرجوزة في قولي[1]:

وَحَذْفُـه للخـوفِ وَالإيهـامِ والـوزنِ والتحقيـرِ والإعظـامِ

والعلـمِ والجهـلِ والاختـصارِ والـسجعِ والوفـاقِ والإيثـارِ

وَيَجْرِي مجرى الفعل في تنزله منزلة الجزء في نحو: ضُرِبْتُ، وفي امتناع الحذف، وفي وجوب تَأَخُّرِهِ عن العامل، ولا يكونُ عامِلُهُ إلا الفعل المصوغ له، واسم المفعول.

وفي ارتفاعه بالمصدر الذي ينحل لحرفٍ مصدري، والفعل مذاهب:

أحدها: أَنَّه يَجُوزُ، وَيَدُلُّ عَلَيْه ظاهر قول سيبويه.

والثاني: لا يجوز.

والثالث: إنْ كَانَ الفعلُ لَمْ يُبْنَ للفاعل في أَصْلِ الوضع؛ بل للمفعول جاز نحو: عَجِبْتُ مِنْ جُنُونٍ بالعلم زَيْدٌ، وَإِلا فَلا، والذي يقُومُ مقام الفاعل أشياء متفق عليها، ومختلف فيها، والمتفق عليه أربعة:

أحدها: المفعولُ به نحو: ضُرِبَ زيدٌ، ثُمَّ الفعل إمَّا أَنْ يكونَ تامًّا أو ناقصًا إنْ كانَ ناقصًا من باب أفعال المقاربة، فلا نعلم أحدًا أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي، والفراء أجاز جُعِل يَفْعَلُ في جُعِلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، والخلافُ فيه كالخلاف الآتي في كِينَ يُقَامُ، وَإِنْ كانَ من غيره جامدًا، فكذلك، أو متصرفًا؛ نحو: كانَ فَذَهَب سيبويه، والسيرافي، والكوفيون، والكسائي، والفراء، وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع، وهو الذي نختاره.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٦/١٦٧.

فَأَمَّا سيبويه فقال في كتابه: فهو كائن وَمَكُون، وَلَمْ يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وَتَأَوَّل الفارسي، والأعلم قول سيبويه: مكونٌ إنّه من كان التامة.

وقال ابنُ طاهر، وابنُ خروف: مكونٌ من كان الناقصة لا يتكلم به، وإنما قَصَدَ سيبويه أَنَّها فِعْلٌ متصرف ويستعملُ مِنْهُ ما لا يستعملُ من الأفعال؛ إلا إنْ مَنَعَ مانِعٌ.

وَقَدْ نَصّ الصيمري على أَنَّ مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول، وإجازة ذلك تُنْسَبُ للكوفيين، انتهى.

وأما السيرافي، فقال: يُحْذَفُ اسمُ كان، وينحذف الخبرُ لحذفه، وَيُقَامُ ضميرُ مصدرها مُقام المحذوف، واختاره ابنُ خروف.

وقال ابن عصفور: يُحْذَفُ الاسْمُ والخبر، وَيُقَامَ ظَرْفٌ، أَوْ مجرورٌ معمول لها.

وأما الكسائي، فكانَ يقول في (كان زَيْدٌ يَقُومُ): كَانَ يُقَامُ، فيجعلُ في كان مجهولا، وَيَرُدُّ يَفْعَلُ إلى يُفْعَلُ، ويجعل فيه مجهولا آخر، وأما الفراء، فيقول في كان زَيْدٌ يقوم: كين يُقَامُ، وفي (كان زَيْدٌ قامَ): كِين قيم، وكل من الفعلين فارغ لا شيء فيه.

وَأَمَّا هشام، فقال: كِينَ يُقَامَ، وكان يُقَام إِنْ شِئْتَ أَلْزَمْتَ الأول ما ألزمت الثاني، وتجعل منهما جميعًا مجهولا، وَلَيْسَ واحدٌ من المجاهيل يَرْجِعُ إلى صاحبه، وَإِنْ شِئْتَ تركت الأول على حاله ولا يجوزُ عند البصريين في (كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ أَوْ قامَ، ولا في كان زَيْدٌ قائمًا)، أَنْ يبنى للمفعول، لِتَحَمُّل الخبر الضمير، فلا يكون ثَمَّ ما يَعُودُ عليه، وَأَجَازَ الكوفيون: كِينَ قائمٌ؛ إلا أَنَّ الفراء، قال: إِنْ نَوَيْتَ بِقَائِمٍ أَنْ يَكُونَ اسمًا بمنزلة زَيْدٍ، وَرَجُلٍ جَاز أَنْ تَقُولَ: كين قَائِمٌ، قال النحاس: والبصريون يُجِيزون: كِينَ قائمٌ على أَنْ تريدَ (كِينَ رجلٌ قائم).

فَإِنْ قُلْتَ: كان زَيْدٌ قائمًا أبوه، لم يُرَدَّ إلى المفعول على مذهب البصريين، وَجَازَ ذلك على مذهب الكوفيين، وكذا: كان زَيْدٌ حسنًا وجْهُهُ.

فإن قلت: يَحْسُنُ وَجْهُه، لَمْ يَجُزْ على كل قول: وَفَرَّقَ الكوفيون بَيْنَ هذا وَبَيْنَ: كان زيدٌ يقوم، وكذا لا يجوزُ في: كان زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ، ولا في: كان زَيْدٌ أبوهُ منطلقٌ، ولا في: كان زَيْدٌ قَائِمٌ، على أَنْ تُضْمرَ في كان ضمير الأمر.

وإن كانَ تامًّا لازمًا لم يَتَعَدّ ظاهرًا إلا إلى مَصْدَرٍ لا زمان، ولا مكان؛ نحو:

جَلَس، وَقَعَدَ، فَذَهَبَ أكثرُ النحاة من البصريين والكوفيين إلى أَنَّهُ لا يجوز، وقد نُسِبَ جَوَازُ ذلك إلى سيبويه على أَنَّ فيه ضميرَ المصدر، وهو غلطٌ على سيبويه، وأجاز ذلك الفراء على أَنَّ الفعلَ فارغٌ، والكسائي وهشام على أَنَّ فيه مجهولا من ضمير مَصْدَرٍ أَوْ زَمَانٍ، أو مكان لم يُعْلَمْ أَيّهُمَا هو.

وَإِنْ كانَ متعديًا فَإِمَّا إلى واحدٍ، أو أكثر. إِنْ كانَ متعديًا إلى واحد، فإِمَّا أَنْ يَكُونَ مما الجملة في موضع ذلك الواحد أَوْلا، إِنْ كان وَذَلك قَالَ: فالجملةُ إِنْ كانَ فيها ضميرٌ يعودُ على الفاعل، يُقَالُ: وهي اسمية؛ نحو: قال زَيْدٌ: أبوه منطلقٌ، أَوْ لا يكون، إِنْ لَمْ يَكُن، جازَ أَنْ يبني للمفعول؛ نحو: قال زيدٌ: عمروٌ منطلق، فتقول: قيل عمروٌ منطلقٌ، فالمقامُ مقام الفاعل فيه هو ضمير المصدر الدال عَلَيْهِ، قال: والجملة بعده في موضع التفسير لذلك المضمر، فلا محل لها من الإعراب، هذا مذهب البصريين، وَذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّ الجملة في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، وإن كان فيها ضمير يَعُودُ عليه، لَمْ يَجُزْ أَنْ يبنى للمفعول، وَإِنْ كانت الجملةُ فعلية فيها ضمير غيبة عائد على فاعل، قال نحو: قال زَيْدٌ يقوم تبنيهما معًا، فقلت: قيل: يقام، أو غير ضمير غيبة؛ نحو: قال زيد أقوم، فيجوزُ أَنْ يبنى، (قال) للمفعول وحده، فَتَقُول: قيل: أَقُومُ، وَيَجُوزُ تغيرهما معًا، فَتَقُول: قيل يُقامُ هذا مذهب الكوفيين، وَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّه لا يجوزُ ذلك فيما أَدَّى إليه تغيير الثاني كان التغييرُ واجبًا أو جائزًا، وَحَيْثُ غُيِّر الثاني لبناء الأول.

قال الكسائي: فيه ضمير مجهول.

وقال الفراء: هو فارغ.

وقال بَعْضُ البصريين: فيه ضمير المصدر؛ فَإِنْ كانَ مما لا تكونُ الجملةُ في موضعه؛ نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا فَتَبْنِيه، قُلْتَ: ضُرِب عمرٌو، واختلفوا في مسألتين:

إحداهما: اشْتَكَى زَيْدٌ عينه، فعن البصريين والفراء: لا يجوزُ بناء اشتكى للمفعول، وأجاز ذلك الكسائي وهشام.

الثانية: مَرَرْتُ برجلٍ كَفَاكَ بِهِ رجلا.

وأجاز الكسائي: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُفيت به رجلا، وَغَلَّطَهُ الفراء.

وَإِنْ كَانَ يَتَعَدَّى إلى أكثر من واحدٍ مِنْ باب أَعْطَى، مِمَّا الأول فاعلٌ في المعنى: جاز أَنْ يقامَ الأول قولا واحدًا؛ نحو: كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّة، وأما الثاني: فيجوزُ

إقامته على مذهب الجمهور إذا لَمْ يُلْبِسْ، فتقول: أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيدًا؛ لأنهم يقولون: هو مفعولٌ للفعل المبني للمفعول، وَذَهَبَ الفراء، وابْنُ كيسان إلى أَنَّهُ مَنصوبٌ بفعل محذوف، تقديره: وَقَبِلَ دِرْهمًا أَوْ أَخَذَ دِرْهمًا، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أنه منصوبٌ بفعل الفاعل لمّا غُيّر بُنِيَ للأول، وبقي الثاني منصوبًا على أَصْلِهِ بفعل الفاعل، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّهُ انتصبَ على أَنَّهُ خبر ما لم يُسَمَّ فاعله، فكما لا يقومُ خَبَرُ كان مقام الفاعل فكذلك هذا، وهذه المذاهب، وَإِنْ كَانَتْ ضعيفة مردودة، فهي تَقْدَحُ في قول ابن مالك: لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أَعْطى، وحكى أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني عن الفارسي: أنه لا يجيزُ إقامةَ الثاني مع عدم اللبس، وهو نكرةٌ مع وجود الأول معرفة.

وقال الجرمي في كتاب " الفرخ ": بَعْضُ العرب يقول: كُسِيَ ثَوْبٌ زيدًا، وَأُعْطِيَ دِرْهَمٌ عمرًا، وعن الكوفيين أنه إذا كان الثاني نكرَة قَبُحَ إقامتُهُ مقامَ الفاعل؛ نحو: أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيدًا، وَإِنْ كانا معرفتين كانا في الحسن سواء، فَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الأول، وإن شِئْتَ الثاني، وَعِنْدَ البصريين إقامة الأول أحسن.

وإن كانَ من باب ظَنّ أُقِيم الأول، فَتَقُول: ظُن زَيْدٌ منطلقًا، وَأَمّا الثاني: فَذهَب قومٌ إلى أَنَّه لا يجوز إقامته، وهو اختيار الجزولي، وابن هشام.

وَذَهَبَ قَوْمٌ منهم السيرافي: إلى أنه يجوزُ إذا أَمِنَ اللبس وَلَم تكن جملة، ولا شبيهًا بالجملة؛ لكنّ إقامة الأول عندهم أَوْلَى، وهو اختيار أبي بكر بن طلحة، وابن عصفور، وابنُ مالك وَشَرَطَ بَعْضُ المجوّزين في إقامته أن لا يكون نكرةً، فلا يجيز: ظُنّ قائمٌ زيدًا، فَإِنْ عُدِمَ المفعول الأول، وبقيت الجملةُ، فمقتضى مذهب الكوفيين جواز ذلك، فتقول: عُلِمَ أَيُّهم أخوك، وَقَدْ أَجَازَ ذلك السيرافي، والنحاس في "تَرْجَمَتِهِ " سيبويه: هذا بابُ عِلْمُ ما الكلم من العربية إذا جَعَلْتَ (ما) استفهامًا، وَنوَّنْتَ الْعِلْمَ، وَنَوَيْتَ فيه أنه مبني للمفعول، فكان التقدير: هذا باب أن يُعْلَم ما الكلم من العربية وَضَعَ ذلك الفارسي في التعاليق.

وإذا أقيم أحدهما، وبقي الآخر منصوبًا، فمذهب سيبويه، والحُذّاق: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بتعدي فِعْلُ المفعول إليه.

وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أنه منصوبٌ النصبَ الذي كان لَهُ قبل أَنْ يُبْنَى الفعل للمفعول.

وإذا سَدّت أَنَّ ومعمولاها مَسَدّ مفعولي ظن، واشتملت الصلة على ضمير غيبة

يعودُ على فاعل ظن؛ نحو: ظَنّ زَيْدٌ أنَّه قائمٌ، أو ظَنّ زَيْدٌ أنَّ القائمَ هو، أَوْ أَنَّ القائمَ أخوه، لَمْ يَجُزْ بناؤه للمفعول، أَوْ لَمْ يشتمل جاز؛ نحو: ظُنّ أني عالمٌ، أو أنَّك عَالِمٌ، أَوْ أَنَّ زَيْدًا عالِمٌ، وَأَنَّ وما بعدها مُقَدَّرَة بالمصدر، فهو القائِمُ مقامَ الفاعل، وإذا سَدّت أَنْ الخفيفة مَسَدَّهُما، وفي الصلة ضميرُ غيبة يَعُودُ على فاعل نحو: ظَنَّ زَيْدٌ أَنْ يقومَ، فلا يجوز إلا بناؤهما معًا؛ نحو: ظُنَّ أَنْ يُقام، أَوْ ضمير غيره؛ نحو: ظننتُ أَنْ أقومَ، وظننت أَنْ تَقُومَ، فتقول: ظُنَّ أَنْ أَقُومَ وَظُنّ أَنْ تَقُوم.

وَمَذْهَبُ الكوفيين أَنَّهُ يَجوزُ: ظُنّ أَنْ يُقَام فيهما، وخلافُ الكسائي، والفراء، وبعض البصريين في (يُقَام) كهو في قال، والبصريونَ على مذهبهم، في أَنَّهُ لا يجوزُ تغيير بناء الثاني لتغير بناء الأول، لا جوازًا ولا وجوبًا.

وَإِنْ كانَ مِنْ باب أعلم، فتقيمُ الأول، فتقول: أُعلم زيدٌ كَبْشَكَ سمينًا.

وَأَمَّا الثاني: إِذَا لَمْ يُلْبِسْ، فَذهَبَ قَوْمٌ إلى إجازة إقامته، وهو اختيارُ ابن مالك، وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى المنع، وهو اختيار ابن هشام، وابن عصفور، وشيخنا أبي الحسن الأبذي.

وأما الثالث: فَذَكَرَ ابْنُ هشام الاتفاق: على أَنَّهُ لا يجوزُ إقامته، وَلَيْسَ كما ذكر، بَلْ ذَكَرَ صاحِبُ المخترع: جواز ذلك عن بعضهم، ولا تجوزُ إقامةُ الثاني، والثالث عند مَنْ أَجَازَ ذلك إلا بشرط أَنْ لا يلبسَ؛ نحو: أُعْلِمَ زَيْدًا كبشك سمينًا وأُعْلِمَ زيدًا كَبْشَك سَمِينٌ، وجواز ذلك هو ظاهر من كلام ابن مالك، إذا لَمْ يُلْبِس، ولم تكن جملة، ولا شبيهًا بها.

وإِنْ كانَ من باب اختارَ مما حُذِفَ حَرْفُ الجر من الثاني فَنَصّ أَصْحَابُنا على أنه لا يجوزُ إلا إقامةُ الأول، فتقول: اخْتِيرَ زيدٌ الرجال، وأُمِرَ زَيْدٌ الخير، تُرِيدُ مِن الرجال وبالخير، وبهذا وَرَدَ السماعُ عن العرب، وهو مذهب الجمهور، ومنهم الفارسي.

وأجاز السيرافي، والفراء، واختاره ابن مالك: أَنَّهُ تجوزُ إقامة الثاني مع وجود الأول، فتقول: اخْتِيرَ الرجالُ زيدًا، وقال ابن السراج: لا يجوزُ: أُمِرَ الخيرُ زيدًا إلا على القلب.

الثاني: من الأشياء التي تقومُ مقام الفاعل، وهو المصدر، والمصدر إِنْ كان للتوكيد فلا يُقام، وإِنْ كان لغير التوكيد، وكان لا يتصرف؛ نحو: مَعَاذَ الله، وَعَمْرَك

الله فلا يقام، أَوْ متصرفًا مختصًا بنوع من الاختصاص: كتحديد العدد، أو الوصف، أو الإضافة، أو (أل)، أو كان اسمَ نَوْعٍ أقيم، كانَ ملفوظًا به؛ نحو: سِير سَيْرٌ شديد، أَوْ مضمرًا مدلولا عليه بغير عامله؛ نحو قولك: بل سير لمن قال: ما سِير سَيْرٌ شديدٌ، فما أُضْمِرَ في سِيرَ عائد على قوله: سير شديد؛ فإن كان مدلولا عليه بالعامل، كقولك: جَلَسَ، أو ضَرَبَ، تريد هو أي جُلُوس أَوْ ضَرْب لَمْ يجز، وَتَقَدّم ما نُسِبَ إلى سيبويه من جواز إضمار المصدر في نحو: جَلَسَ ومذهب الفراء، والكسائي، وهشام في ذلك.

وقال ابن أبي الربيع: إذا كان المصدرُ مؤكدًا لم يُبْنَ له الفعل إلا أَنْ يعلق به ظرف غير متصرف؛ نحو: جُلِسَ دُونَك، قال تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤] النائب مضمرًا يعودُ على المصدر المفهوم من حيل، انتهى.

وإذا اختص المصدرُ بوصفٍ مقدر جاز أَنْ يبنى الفعل لذلك المصدر، فَتَقُول: سِير بزيدٍ سَيْرٌ، تُريد نوعًا من السير.

قال ابن عصفور: هذا مما انْفَرَدَ سيبويه بِإجَازَتِهِ.

وقال المبرد: هذا فيه بُعْدٌ إذا كنت تُريد ضَربًا من السير، وإذا حُذِفَ المصدر، ففي إقامة صفته غير المضافة خلاف، ذَهَبَ سيبويه إلى أنه لا يجوز: لا تَقُول سِيرَ عليه سَرِيعٌ، ولا حثيث، تُرِيدُ: سَيْرٌ سريعٌ وَسَيْرٌ حثيث، بل تنصب الوصفَ على الحال.

ووهم ابن عصفور في قوله: إِنَّ سيبويه انفردَ بإقامة صفة المصدر، وَقَدْ نَصَّ سيبويه على أَنَّ ذلك لا يقام، وَذَهَبَ الكوفيون إلى جواز إقامة الوصف، فتقول: سِير عَلَيْه حَسَنٌ؛ أَيْ: سَيْرٌ حَسَنٌ، وسير به سريعٌ؛ أي: سَيْرٌ سريعٌ؛ إلا في شديد، وَبَيِّن؛ فإنهم لا يجيزون فيها إلا النصب، يَقُولون: سِيرَ عَلَيْه شديدًا وبينًا، وكذلك يقولون في أَفْعَلَ منهما مضافًا إلى المصدر ينصبونهما فقط يقولون: ضُرِب أَبْيَنَ الضرب، وَأَشَدّ الضرب، وَأُوْلِعَ أَشَدّ الإيلاع، ولا يجيزون الرفع.

وَأَجَازَ البصريون الرفعَ في مثل هذا الوصف المضاف إذا لَمْ يُضْمَرْ في الفعل ما يقومُ مقامَ الفاعل، فتقول: ضُرِبَ أَبْيَن الضرب، وَأَشَدّ الضرب؛ فَإِنْ كانَ المصدرُ قد اتَّسع فيه، ونابَ عن الظرف؛ نحو: مَقْدِم الحاج، وخلافه فلان، وَخُفُوق النجم، جاز أَنْ يقام نحو: سِير عَلَيْه مقدمُ الحاج وخفوقُ النجم، وخلافةُ عمر.

الثالث: مما يقوم مقام الفاعل وهو الظرف. والظرف إِنْ كانَ غَيْرَ مختص فلا يُقَام، كان ظَرْفَ زَمانٍ؛ نحو وقت وحين أو ظرف مكان؛ نحو: مكان، وَإِنْ كانَ مختصًا، وكان غير متصرف وهو ظرف زمان كَسَحَر، وَضُحَيّا، وَعَتْمَة، وَضَحْوَة، مِنْ يَوْمٍ بعينه فلا يجوز أَنْ يقام؛ فَإِنْ كانت نكرات جَازَ فيها الرفعُ على سبيل المجاز، والنصب على الأصل، وَأَجازَ الكوفيون الرفع في تلك المعينات؛ وَإِنْ كَانَ متصرفًا جازَ أَنْ يقامَ تقول: سِيرَ عَلَيْه يَوْمُ الخميس، وحينئذ.

وسواء أكان نكرة أم معرفة، وَذَهَبَ الكسائي، والفراء إلى أَنَّك تَرْفَعُ مع النكرة لا غير؛ نحو: سِيرَ بِزَيْدٍ يومٌ أَوْ ساعةٌ، بناءً منهم على وجوب الرفع في قولك: مَوْعِدُك يَوْمٌ، وَيومان وساعة، وأجاز البصريون ذلك النصب، فَإِنْ وَقَّتَهُ، فَقُلْتَ: مَوْعِدُكَ يَوْمُ العيد، جاز الرفعُ والنصب، وسواء عند البصريين أكان العملُ في الظرف كله، أو بعضه يجيزون أَنْ يقامَ مقام الفاعل.

وقال الكوفيون: إن اسْتُغْرِقَ الوقتُ، فالرفع، أو كان في بعضه فالنصب بناءً منهم على أَنَّ المستغرق ينتصب على أنه مفعول به.

وَإِنْ كانَ غير المتصرف ظرف مكان؛ نحو: ثَمَّ، وهنا، وعند، فلا يجوز أَنْ يقام، وأجاز الأخفش فيما نقل ابْنُ مالك أَنْ يقام غير المتصرف؛ نحو: أَنْ تَقُولَ: جُلِسَ عِنْدَك؛ فَإِنْ كانَ الظرف المختص المتصرف منونًا لا ملفوظًا به، فأجاز ابْنُ السراج نيابته عن الفاعل، وإذا حُذِفَ الظرفُ وبقيت صفته، فالخلافُ فيه كالخلاف في صفةِ المصدر لا يجيزُ سيبويه إلا النصب، وَأَجَازَ الكوفيون الرفع، وَأَجَازَ سيبويه، وعامة البصريين: سِيرَ عَلَيْه فَرْسَخَانِ يَوْمَيْنِ، وَفَرْسَخَيْنِ يومان، وَفَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ، وَمَنَع كُلّ ذلك بَعْضُ المتأخرين.

وَذَهَبَ هشام، وجميع الكوفيين إلى: أَنَّه لا يجوزُ إلا الرفع في نحو: سِير بِزَيْدٍ فَرْسَخَان أَوْ مَيْلان، ولا يجوزُ نَصْبَ فَرْسَخين، ولا مَيْلَيْنِ على الظرف، وَأَجَازَ البصريون فيهما الرفع والنصب، وأجاز سيبويه: سِيرَ عَلَيْه خَلْفُ دارك بالرفع، وَمَنَعَهُ بَعْضُ المتأخرين، وفي "الواضح": أجاز البصريون: سِيرَ عَلَيْه خَلْفُكَ، وَأَبْطَلَ هذا أحمد بن يحيى، وَتَقُول: ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ، وَبَطْنُهُ، أَو الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ.

فقال الفراء: لا يجوزُ فيهما إلا الرفع.

وقال سيبويه: يَجُوزُ الرفعُ على البدل، والنصب بمعنى: (على).

قال المبرد: نُصِبَ؛ لأنه يُشْبِهُ الظرف، واختلف النقلُ عن هشام، فحكى النحاس عنْهُ، كَمَذهَبِ سيبويه: يجيزُ الرفعَ والنصبَ.

وحكى ابن أصبغ عَنْهُ: أَنَّهُ أجازَ النَّصْبَ مع الألف واللام، ومنعه من الإضافة، وَنُقِلَ عن المبرد منع النصب، كمذهب الفراء.

وفي كتاب " الترشيح ": وَأَمَّا الأيام المعروفة بأعيانها كَيَوْمِ السبت ويوم الأحد، والأزمنة المحدودة كالشتاء والصيف، والربيع، وأوقات الليل والنهار، مِثْلُ: بُكْرَة وَعَشِيَّة، وَسَحَر إذا أَرَدْتَ واحدًا من الأسحار، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء؛ فإنك تُقِيمها مقامَ الفاعل جُمَع. وكانَ دريود لا يَرَى ذلك، ويقول: كُلُّ وَقْتٍ محدود حَسُنَ فيه ائْتِنِي فانصبه أبدًا، كقولك: سِيرَ بِهِ يومَ الجمعة، وَبُكْرَةً وَغُدْوَةً، وَعَشِيَّة بالنصب لا غير؛ لأنك تقول: ائْتِنِي يَوْمَ الجمعة، وهذا غلط منه؛ لأنك تقول: ائتني شَهْرَ رمضان، وائْتِني أيّامَ التشريق ثُمَّ تُقِيمُ ذلك مقام الفاعل، فتقول: سِيرَ عَلَيْه شَهْرُ رمضان، وَأَيَّامُ التشريق، وهذا مما لا اختلاف فيه؛ لأنه موقوتٌ محدود محصور العدد.

وَقَدْ أَجَازَ سيبويه رحمه الله: سِيرَ عَلَيْه غُدْوَةٌ، وَبُكْرَةٌ، وَيَوْمُ الخميس، وَيَوْمُ السبت بالرفع على أَنْ تقيمها مقام الفاعل، وكذلك ما أشبهه إلا أَنَّكَ تُنَوّن غُدْوَةً وَبُكْرَةً إذا أَرَدْتَ النكرة، ولا تُنَوّنُها إذا أَرَدْتَ المعرفة من يومك الذي أَنتِ فيه.

وَأَمَّا غُديَّة، وَبُكَيْرَة؛ فإنّها إذا كانت معرفة لا تنصرف، وَإِنْ صُغِّرت؛ لأنّ علامةَ التأنيث المانعة لها من الانصراف باقيةٌ فيها غير مفارقة لها.

وكان دريود يجيزُ صَرْفَها، وهي معرفة إذا صُغّرت قياسًا على سَحَر، وذلك غلطٌ منه، وإنما صَرَفْتَهُ في تصغيره وهو معرفة؛ لأنه قد تَغَيَّر لفظُ البناء الذي كان فيه معدولا كما كان ذلك في عُمَر وَزُفَر، وَقُثَم إذا صَغَّرْتَها، انتهى.

الرابع: مما ينوب عن الفاعل، وهو المجرور بحرف جر زائد؛ نحو: ما ضُرِب زيدٌ من أحد، فَتَقُول: ما ضُرِبَ مِنْ أَحَدٍ فَأَحَدٍ في موضع رفع.

واتّفق البصريون والكوفيون على أَنَّ المقامَ هو المجرور، ويجوزُ أَنْ يُتْبَعَ على اللفظ وعلى الموضع، فتقول: ما ضُرِبَ مِنْ رَجُلٍ عاقلٍ بالجر، وعاقلٌ بالرفع.

المختلف في إقامته مقام الفاعل ثلاثة:

أحدها: المجرورُ بحرف جرٍّ غير زائد؛ نحو: مَرَّ زَيْدٌ بعمرو، فمذهب البصريين: أَنَّ المجرورَ في موضع نصب، فإذا بُنِيَ الفعل للمفعول أُقِيمَ مقامه، فَهُو في موضع رَفْعٍ كالمجرور بمن الزائدة سواء إلا أَنَّهُ لا يُتْبَعُ على الموضع، كما لا يُتْبَعُ إذا كان في محل نصب.

وفي " البديع "، وفي " النهاية " وَتَقُول: مُرّ بِزَيْدٍ وَعمروٌ، وَذُهِبَ إلى خالد، وَبَكْرٌ، فترفع يعني على الموضع.

وذهب الكسائي وهشام: إلى أنَّ المقام هو ضمير مبهمٌ مستتر في الفعل محتمل أَنْ يُرَادَ به ما يَدُلّ على الفعل من ضمير مَصْدَرٍ، أَوْ ظَرْفِ زَمانٍ، أَوْ ظَرْفِ مكان، وذهب الفراء إلى أَنَّ حَرْفَ الجر هو الذي في موضع رفع في نحو: مُرّ بِزَيْدٍ، بناًء مِنْه على مذهبه أَنَّهُ في موضع نصب في قولك: مُرّ بَكْرٌ بِزَيْدٍ، وذهب ابن درستويه إلى أنَّ المقامَ هو ضميرُ المصدر المفهوم من الفعل في نحو: سِير بِزَيْدٍ التقدير: سِيرَ هو (أَيْ السَّيْرُ) وتبعه السهيلي، وتلميذه أبو علي الرندي، قالا: لأنَّه لا يُؤَنَّثُ له الفعل، ولا يُتْبَعُ بالرفع، ولا يُخْبَرُ عَنْهُ.

وقول ابن مالك: إنَّ الجارَ والمجرور هو المقامُ مقامَ الفاعل، لَمْ يَذْهَبْ إليه أَحَدٌ؛ أَعْنِي أَنْ يكونَ الذي يُقَامُ هو الجار والمجرور معًا.

وَذَكَرَ النحاس: الاتفاق على أَنَّ هذا الجار والمجرور لا يجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ على الفعل لا يجوز: بِزَيْدٍ سِيرَ، وَعَلَى زَيْدٍ غُضِبَ، ولا زَيْدٌ مِنْهُ تُعجب.

وقال ابن أصبغ: هي جائزة في القياس، ولما كان اختيار السهيلي أنَّ المقامَ ضميرُ المصدر كان المجرورُ عنده في موضع نصب، فَأَجَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ على الفعل مستدلا بقوله: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾ [الإسراء: ٣٦] تقديره عنده مسئولا عنه، وهو مخالفٌ لما حكى النحاس من الاتفاق على مَنْع تقديمه على الفعل.

الثاني: المفعول من أجله: ذَهَبَ الفارسي، وابْنُ جني، والجمهور إلى أَنَّهُ لا يجوز: أَنْ يقامَ مقامَ الفاعل سواء أكان منصوبًا أم بحرف الجر، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّهُ يجوزُ إذا كان بحر الجر لا إذا كان منصوبًا، ومنه قوله[1]: [البسيط]

---

(١) ينسب للحزين الكناني (عمرو بن عبد وهب). في الأغاني١٥/٢٦٣، واللّسان (حزن) ١٣/١١٤، والمؤتلف والمختلف ٨٨، ٨٩.

=

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلا يُكَلَّمُ إلا حِينَ يَبْتَسِمُ

الثالث: التمييز: ذهب الجمهور إلى أَنَّهُ لا يقومُ مقامَ الفاعل فلا يقال: في طَابَ زَيْدٌ نفسًا: طِيبَ نَفْسٌ، ولا في ضاق به ذَرْعًا: ضِيقَ به ذَرْعٌ.

وأجاز ذلك الكسائي وهشام، وحكى الكسائي: خُذْهُ مَطُوبةٌ به نَفْسٌ، وَلَمْ يجز الكسائي مع ذلك تقديمه، ولا إضماره، وَحَكَى الكسائي أيضًا: مَن الموجوع رَأْسُهُ، والْمَسْفُوهُ رَأْيُهُ والموقوف أَمْرُهُ، وَأَجَازَ أيضًا في امتلأت الدارُ رجالا: امْتُلِئ رجالٌ.

وقال ابن عصفور: وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ التمييزَ لا يقامُ مقام الفاعل، فَأَمَّا قوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] و﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وأمثالهما، فالفراء يقول: يَنْتَصِبُ لتحويل الفعل عَنْهُ في الأصل، والأصل: بُطِرَت معيشتها، وَسُفِهَتْ نَفْسَه، والناصبُ له الحديث، والمحدث عنه، وَلَمْ يجز إقامتها مقامَ الفاعل.

وَذَهَبَ الكسائي إلى أَنَّهُ ينتصب على التشبيه بالمفعول به، وَأَجَازَ أن يقام مقام الفاعل، وَلَمْ يجز تقديمه فلم يجز: نَفْسُه سُفِهَ زيدٌ.

وقال الصفار: لا يجوزُ عند البصريين، والفراء: وُجِعَ رَأْسُه، وَلا أُلِمَ بَطْنُه، وأجازه الكسائي، وأجاز فيه التقديم والإضمار، انتهى.

فتَعَارَض النقلُ عن الكسائي في جواز التقديم والإضمار، وفي أَنَّ الموجوع رَأْسُه: هل كان أصله تمييزًا، أو مشبهًا بالمفعول فهذه سبعة أشياء: ذُكِرَ أَنَّها تقومُ مقام الفاعل بالمتفق عليه والمختلف فيه.

وإذا اجْتَمَعَ مفعولٌ به، وَمَصْدَرٌ، وَظَرْفُ زمانٍ، وَظَرْفُ مكان، ومجرور تَعَيّن إقامةُ المفعول به عند جمهور البصريين، وأجاز الأخفش، وأبو عبيد، والكوفيون إقامةَ غيره مع وجوده.

=

ويُنسب للفرزدق من كلمة قالها في مدح زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

و(الإغضاء) في الأصل أنْ تُقارِب بين جَفْنَيْ عينيك حتى لتكاد تطبّقهما.

و(المهابة): التعظيم والإجلال. و(الابتسام): أوائل الضّحك.

والشّاهد فيه: (من مهابته) حيث جاءت (مِنْ) للتّعليل، بمعنى: من أجل مهابته.

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١٦٢٢/٤، وأمالي المرتضى ٦٢/١، وشرح المفصّل ٥٣/٢، وأوضح المسالك ١٣١/٢، والمغني ٤٢١، والأشمونيّ ٢١٣/٢، وديوان الفرزدق ١٧٨/٢.

قال الأخفش: ضُرِبَ الضَّرْبُ الشديدُ زيدًا، أو ضُرِبَ اليومان زَيْدًا، وَضُرِبَ مكانك زَيْدًا، وَوُضِعَ مَوْضِعُكَ المتاعَ، وَأُعْطِيَ إعطاءٌ حَسَنٌ أخاك دِرْهَمًا مَضْرُوبًا عنده زيدًا، وقرأ عاصم: (نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) [الأنبياء: ٨٨]، وأبو جعفر[١]: (لِيُجْزَى قَوْما بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) [الجاثية: ١٤] وَشَرَط الأخفش في جواز إقامة المصدر، وظرف الزمان مع وجود المفعول به، أَنْ يَتَقَدَّما على المفعول به، فَإِنْ تَأَخَّرَ لَمْ يجز، فَتَقُول: ضُرِبَ الضَّرْبَ الشديد زَيْدًا، وضُرِبَ يَوْمُ الجمعة زيدًا، وَعَلَيْه تمثيل الأخفش المثُل المتقدمة، وَذَكَرَهُ ابن برهان عن الأخفش، وفي " النهاية " ما يخالف هذا قال: زَعَمَ أبو الحسن أَنَّهُ يَجوزُ: ضُرِبَ أخاك الضَّرْبُ الشديد، وقال: لو قلت: ضُرِبَ الضرب الشديد أخاك لَمْ يجزْ، انتهى.

وقال النحاس: مَنَعَ النحويون: ضُرِبَ زَيْدًا سَوْطٌ.

وحكى المهاباذي: الاتفاق على ذلك، وذكر المهاباذي: الاتفاق على منع (حُمِل زَيْدًا فَرْسَخٌ)، والذي يقتضيه مذهب الأخفش، والكوفيين جوازه، وإذا لَمْ يوجد مفعول به، فالخيارُ في إقامة ما شِئْتَ من المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان والمجرور، واخْتَارَ ابْنُ عصفور إقامةَ المصدر، وابن معط تابعًا للأخفش: إقامة المجرور، واخترت إقامة ظرف المكان.

فصل

ذَهَبَ جمهورُ البصريين سيبويه وغيره إلى أَنَّ صيغةَ الفعل المبني للمفعول مُغَيَّرَةٌ من فعل الفاعل، وَلَيْسَتْ بِأَصْلٍ وَذَهَب الكوفيون، والمبرد، وابن الطراوة إِلَى أَنَّها أَصْلٌ وَلَيْسَتْ مُغَيَّرَةً من صيغة الفاعل، وَنَسَبَ ابْنُ الطراوة هذا المذهب إلى سيبويه.

والفعل المبني للمفعول ثلاثي وَأَزْيَدُ، الثلاثي صحيح مطلقًا، ومعتل ومضعف: الصحيحُ ماضٍ وغيره، الماضي يُضَمُّ أوله، وما قبل آخره مكسور؛ نحو: ضُرِبَ، وَيَجُوزُ تسكينُ المكسور، فتقول: ضُرْب كَمَا تَقُول[٢]: [الرجز]

لَوْ عُصْر منه البانُ والمسكُ

(١) انظر: تفسير الطبري ٦٦/٢٢.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٤٣٢/١، وإصلاح المنطق ١٣٦/١.

وهي لُغَةٌ عن تميم.

وقال الخفاف: فاشيةٌ في لغة تَغْلِب بنت وائل، وَكَسْرُ الفاء إذا سَكَنَت العينُ، فَقُلْتَ ضِرْب لا يَجُوزُ على مذهب الجمهور، وعن قطرب إجازتُهُ.

وقال ابن مالك: هي لغةٌ وَيُضَمُّ حَرْفُ المضارعة فيه وما قبل آخره مفتوح؛ نحو: يُضْرَب، وَيُقْتَل، وَيُعْلَم. والمعتلّ معتل الفاء فقط بواوٍ، فيجوز قَلْبُها همزة، فَتَقُول: وُعِدَ، وَأُعِدَ، ومضارعه يُوعَدُ، وَشَذَّ لَمْ يُجَد وَلَمْ يُدَع وبياء فكالصحيح، فَتَقُول: في يَسِرَ وَيبِسَ: يُسِرَ في المكان وَيُبِس ومضارعه تَقْلِبُ فيه الياء واوًا، فتقول: يُوسَرُ وَيُوبَس، وَمُعْتَلّ عين بياء وواو، وصحتا فيه نحو: عَوِرَ، وَصَيِدَ صحتا في الماضي والمضارع، فقلت: عَوِرَ في المكان، وَصِيدَ فيه، وَيَعْوَرُ وَيَصْيَدُ، أَوْ انقلبتا ألفًا نحو: قَالَ وَبَاعَ ففيه لُغىً ثلاث:

الأولى: كَسْرُ فاء الكلمة كَسْرًا خالصًا فَتُقْلَبُ الألفُ ياءً، فتقول: قِيلَ، وَبِيعَ، وهي لغة الحجاز قريش ومن جاورهم.

الثانية: إشمام الكسرة الضم، وهي لغة كثير من قيس وعامة أسد.

وقال أبو عمرو الداني: الإشمام هنا بمعنى: الاختلاط، وَلا بُدَّ من سماعه.

وقال سيبويه في باب من أبواب الجزاء: وَسَمِعْنا من العرب: مَن يُشِمّ الضم، وظاهر هذا الكلام: أَنَّ الإشمامَ في الموصول مسموع كما قال الداني، وكان أبو عمرو بن الطفيل المقرئ المجود يَضُمُّ الحرفَ الموصول من غير أَنْ يُسْمَعَ إشمامه.

وقال أبو الحكم بن عذرة: يَنْبَغِي أَنْ يُسَمّى رومًا؛ إذْ يُسْمَعُ صُوَيْت؛ لكن عبارة من تقدم الإشمام.

الثالث: إخلاص ضَمّه ألفًا، فتنقلبُ الألفُ واوًا، فتقول: قُول، وَبُوع، وهي لغة فَقْعَس، وَدُبَيْر وهما من فصحاء بني أسد، وموجودة في لغة هُذَيْل.

وقال ابن مالك ولا يجوزُ إخلاص الكسر، ولا إخلاص الضم إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى تاء الضمير، أَوْ نُونه، إلا بشرط أَنْ لا يُلْبِسَ فِعْلُ المفعول بفعل الفاعل، بَلْ يَتَعَيّنُ عند خَوْف الالتباس إشمامُ الكسرة ضمًّا، فإذا قلت: في بِيعَ العبدُ: بِعْتَ يا عَبْدُ بالكسر، وَفي عُوق الطالب: عُقْتَ يا طالب بالضم التبس، ويتبادرُ إلى الذهن: أَنَّهُما فاعلان لا مفعولان، فالتزم الإشمامُ لذلك، وَلَمْ يعتبر أصحابنا الالتباس بَلْ قالوا إذا

أُسْنِدَ إلى ما ذُكِرَ، فالعرب: تَخْتَارُ الكسرَ في الفاء إذا كانت فيما سُمِّي فاعله مضمومة، فيقولون: طالما قُدت مسندة للفاعل ويكسرونها مسندة للمفعول، ويختار الضم في الفاء إذا كانت فيما؛ سُمي فاعله مكسورة، فيقولون: طالما قدت مسندة للفاعل يكسرونها، ومسندة للمفعول يضمونها تفرقة بين المعنيين.

ومن أَشَارَ إلى الضم في الفاء، أشار إليه إذا حذف الياء، وقد يجوز أن تُكْسَر الفاء فيها، فتَلخَّصَ مِنْ نقل أصحابنا في نحو: قدت الكسر، وفي نحو: بُعت الضم على سبيل الاختيار، ثم جواز الإشمام، ثم جواز الضم في نحو: قُدْتُ وجواز الكسر في نحو: بِعتُ، كبنائه للفاعل، وَلَمْ يَتَعَرّضْ سيبويه لما ذَكَرهُ ابْنُ مالك، ولا لتفصيل أصحابنا، بَلْ أَجَازَ في نحو: قَادَ، وَبَاعَ مسندَّة للتاء، أو لنون الإناث: اللغات الثلاث التي فيها مسندة لغير التاء، والنون منقولة عن العرب، وَنَقْلُهُ هو الصحيح المعتمد.

وفي " النهاية ": وفي مثل بِعْتَ يا عَبْدُ يستوي الفاعل والمفعول، والقرينة فاصلة، انتهى.

وَيُقال في المضارع: يُقَالُ وَيُبَاعُ أو معتل لام فقط؛ نحو: غَزَى، وَرَمَى، أَوْ معتلها معتل فاء؛ نحو: وَقَى، فتنقلب الألف ياء، فتقول: غُزِيَ، وَرُمِيَ، وَوُقِيَ، وَيجوزُ قَلْبُ واو (وقى) همزة، فتقول: أُقِيَ، ويجوز تسكين المكسور غُزْيَ، والمضارع يُغْزَى، وَيُرْمَى، وَيُوْقَى، ولغة لطيئ يقرون الألف، فيقولون: غُزَى، وَرُمَى، وَوُقَى، وبعض تميم يقولون: غُزى.

وفي " النهاية ": مَنْ قال غُزِي، وَرُمِي، قال: غُزُوا، وَرُمُوا، وَمَنْ قال: غُزْيَ، وَرُمْيَ، قال: غُزْيُوا، وَرُمْيوا، وَمَنْ قال: غُزَى وَرُمَى، قال: غُزُوَا، وَرُمُوَا، إذا أسندت (غُزَا) في لغة طيئ إلى ألف الاثنين، قُلْتَ: غُزُوَا، انتهى.

أو معتل العين واللام إن كان مثلين؛ نحو: حَيِيَ تقول: حُيِيَ وَحُيّ بالإدغام، كحاله مبنيًا للفاعل، أو غير مثلين؛ نحو: طَوَى، فَتَقُول: طُوِيَ فَإِنْ أَسْكَنْتَ المكسورَ أَدْغَمْتَ، فَقُلْتَ: طُي، ومضارعهما يُحَيَّا، وَيُطْوَى.

والمضعفُ إنْ كانَ فُكّ في فعل الفاعل، فُكَّ في فعل المفعول، في مَشِشَت الدابةُ: مُشِشَ مَشَشٌ كثير، والمضارعُ يُمْشَشُ، وَإِنْ لَم يفك قُلْتَ في رَدَّ: رُدّ، وفي وَدّ: وُدّ، ويجوزُ قلبُ الواو المضمومة همزة فَتَقُول: أُدّ.

وقال الجمهور: لا يجوزُ إلا ضَمُّ الفاء، وَأَجَازَ الكَسْرَ بَعْضُ الكوفيين وهو

الصحيح، وهو لغة لبني ضَبَّة، وبعض تميم: وَمَنْ جاورهم يقولون: (رِدّ الرجل) (وَقِدّ قميصه)، وقرأ علقمة: (وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا) [الأنعام: ٢٨]، و(وَرِدَّت إلينا) [يوسف:٦٥] بكسر الراء.

وقال المهاباذي: مَنْ أَشَمّ في: قِيلَ، وَبِيعَ؛ أشم في رُدّ، فعلى هذا يكونُ فيهما ما فيهما من إخلاص الضم، والإشمام، وإخلاص الكسر، والمضارع: يُرَدّ وَيُوَدّ.

الزائد على ثلاثة: إنَّ كانَ أوَّله تاء ضُمّت مع ثانيه، وَأُبْدِلَت ألفُ ثالثه، وياؤه واو، أو ألفُ فاعل، وياءُ فيعل واوًا، فتقول: تُعُجّل، وَتُشُوطِنَ، وَتُضُورِبَ، وَبُوطِرَ، وَضُورِبَ في تَعَجَّلَ، وَتَشَيْطَنَ، وَتَضَارَب، وَبَيْطَر، وَضَارَبَ.

والمضارع: يُتَعَجّل، وَيُتَشَيْطَن، وَيُتَضَارَب، وَيُبَيْطَر، وَيُضَارب، وَإِنْ كان أوله همزة وَصْلِ ضُمّت مع ثالثه؛ نحو: انْطُلِقَ، واقْتُدِرَ، واسْتُخْرِجَ، والمضارعُ يُفْتَحُ مَا قبل آخره، وَإِنْ كانَ مُعْتَلَّ الفاء بواو؛ نحو: أوعِدَ، أَوْ ياء؛ نحو: أيقن، قلت: وُوعِدَ، ويجوزُ قَلْبُ الواو همزة، وَ(أُوقِنَ) فتبدلُ الياء واوًا في المضارع يُوعَدُ وَيُوقَنُ، وَإِنْ كانَ افتعل من الْوَعْدِ، أَوْ اليأس، قُلْتَ: أوتَعِد، وَأُوتَئِس، واتُّعَد، واتُّئِس، بالإبدال والإدغام، وإنْ كانَ معتل العين على وزن انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ؛ نَحو: انْقَادَ، واخْتَارَ، فثلاثُ اللغى الجارية في (قَالَ)، وَ(بَاعَ) قَالَهُ في " النهاية ".

وقال خطاب الماردي في كتاب " الترشيح ": وكان قياسها؛ يعني: اُخْتِير، وَأُنْقِيد أَنْ يجري مجرى قِيل، وَبِيع في الإشمام، وفي قلب الياء واوًا كما قيل: بُوع، وَكُول الطعام، ولكني لَمْ أره قولا لأحد، انتهى.

وقال أبو الحكم بن عذرة: اللغة الثالثة، وهي: قُول وَبُوع هي أردأُ اللغات، ولا تكونُ إلا في الثلاثي، فَأَمَّا الزائدُ فَلَيْس فيه إلا النقل؛ نحو: اقْتِيدَ، فَعَلَى هذا لا يجوز: اقْتُوِد ولا اخْتُوِر، وفي " الغرة ": أُحْتِيج تُشَمّ التاء الضم، فَتُشم الهمزة، وَبَعْضُهم يكسر الهمزة، ولا يشم التاء، والإشمامُ في (أغزى) لازم وفي (قِيلَ) جائز، انتهى.

وفي " النهاية ": إذا كان على وزن افْتَعَلَ، وَانْفَعَل، ويبنى للمفعول يعنى، وكان صحيح العين؛ نحو: اكْتُسِبَ المال، وانْقُطِعَ بالرجل، جازَ تَسْكِينُ عَيْنِهِ؛ لأَنَّهُ صَار كَضَرَب، انتهى.

وإن صَحّت في (أَفْعَل) كَأَطْوَل، أَوْ أَغْيَلَت، أَوْ افْتَعَل كَاعْتَوَن، واستفعل

كَاسْتَحْوَذَ صحت فيه مبنيًا للمفعول، فتقول: أُطْوِل، وَأُغْيِلت، وَأُعْتون، وَأُسْتِحْوِذَ.

وَإن اعْتَلّت فيه؛ نحو: أُقِيم، وَأُبين، وَأُسْتِقِيم، وَاسْتُبين، وَمَنْ قال مِن العرب: اسْطَاعَ جاز فيه أُسْطِيع وَأُسْطُوع، ومعتل اللام يصيرُ ياءً، تقول: أُعْطِيَ، وَرُمِيَ في أَعْطَى، وَرَمَى، ومعتل الفاء واللام والياء؛ نحو: أَيْدَيْتُ عنده يدًا، أَوْ بالواو؛ نحو: وَارَيْتُ تقول: أُودِئ، وَوُرِيَ، ويجوز أُوْرِي.

ومعتل العين واللام؛ نحو: أَحْيَا، واسْتَحْيَا، وَأَغْوَى، وَاسْتَغْوَى، تقول: أُحْيِيَ، واسْتُحْيِيَ، وَأُغْوِيَ، واسْتُغْوِيَ، وَيَجُوزُ أُحَيّ وَاسْتُحي، وفي افْعَلَلْتُ، وَافْعَالَلْتُ من حَيِيَ، وَمِنْ (رَمَى) أُحْيُوى، وَأُحْيُويِيَ، وَأُرْمُيِي، وَأُرْمُويِيَ، ويجوزُ: أُحَيِي، وَاحْيُويَ، وارْمُيّ وَارْمُويّ.

وَإِنْ أُسْنِدَ شيءٌ من ذلك إلى ضمير متكلم، أَوْ مخاطب، أو نون إناث لَمْ يَجُز الإدغام، وفي المضارع يُحْيَي، وَيُسْتَحْيَا، وَيُغْوَى، وَيُسْتَغْوَى، وَيُحْيَا، وَيُحْيَايَا، وَيُرْمَيا، وَيُرْمَايا، وَإِنْ كان مضعف العين؛ نحو: خَلّص، قُلْتَ: خُلّص أو غيرها والأوّل بَعْدَ حَرْفٍ يُضم لأجل البناء؛ نَحْوَ: ارْتَدّ، واضْطَرّ، وانْقَدّ، قُلْتَ: أُرْتُدّ، وَأُضْطُر، وأُنْقُدّ، وَمَنْ كَسَرَ في (وُدّ) كسر هنا، والكسر في أُضْطُرّ لغة ربيعة وفي "النهاية ": وفي افْتَعَل؛ نحو: اشْتَدَّ وانْفَعَل؛ نحو: انْقَدّ ونحوه من المضعف ما في (رُدّ) مِنْ ضَمٍّ، وَكَسْرٍ وإشمام، وكذلك احْمَرَّ، فَأَمّا أُمِدّ، واسْتُعِدّ فالكسر، انتهى.

وَأَوّلُ المثلين بَعْدَ حَرْفٍ ساكن، والفعل ملحقٌ؛ نحو: جَلْبَب، قُلْتَ: جُلْبِبَ، أو غير ملحق والساكن صحيح، فلا يجوزُ إلا نقل الكسرة مِنْ أَوّل المثلين إلى الساكن قبله تَقُول: اقْشُعِرّ واطْمُئِنّ، أَوْ حرف مد ولين، لَمْ يجز عند البصريين إلا حذف الكسرة مِنْ أَوَّل المثلين والإدغام؛ نحو: احْمُورَّ من الخجل، وَخُولّ زَيْدٌ.

وَزَعَم الكوفيون أَنَّهُ يجوز: احْمُيرّ وَخُيِلّ، وأنه إذا تركت الهمزة في نحو: اطْمَأْنَنْتُ جاز اطْمُونّ، وَاطْمُئِنّ.

قال الفراء: سَمِعْتُ أبا ثروان يَقُول: قَدْ اطْمُئِنّ عِنْدَهُ، وهذا لا يعرفه البصريون، وفي المضارع يُرْتَدّ، وَيُضْطَرّ، وَيُتّقَد، وَيُجَلْبَبُ، وَيُقْشَعَرُّ، وَيُطْمَأَنّ، وَيُحْمَارّ، وَيُخالَ. وَإِنْ أُسْنِدَ شيءٌ من المدغم إلى تاء الضمير، ونون الإناث زال الإدغام من الماضي، فَقُلْتَ: ارْتُدِدت وكذا باقيها، ومن المضارع إن أسندت إلى نون الإناث؛ نحو: يُرْتَدِدْنَ وكذا باقيها.

فصل

يَجِبُ وَصْلُ الفعل بمرفوعه إِنْ خِيفَ التباسه بالمنصوب، وسواءَ أكان المرفوعُ فاعلا، أَوْ مفعولا لَمْ يُسَمّ فاعله، أَوْ اسم كان وأخواتها، والفصلُ بينهما بالمنصوب جائزٌ، ما لَمْ يَعْرِضْ موجبُ البقاء على الأصل، أَو الخروج عَنْهُ، وَخَوْفُ الالتباس بكونهما مقصورين، أو مضافين إلى ياء المتكلم أو مُشَارَيْنِ، أَوْ نحوهما مِمَّا لا يَظْهَرُ فيه إعرابٌ مِنْ غَيْرِ دليل على تغيير الفاعل موجب، لِتَقْديم الفاعل على المفعول، هكَذَا قال ابْنُ السراج في أصوله، والجزولي، ومتأخروا أصحابنا، وقد نازَعَهُم أبو العباس بن الحاج الإشبيلي من أصحاب الأستاذ أبي علي، وقال: هذا الذي ذَكَرُوه لا يوجدُ في " كتاب سيبويه " شيء من هذه الأغراض، والإلباسُ لا يعتبرُ على الإطلاق.

وَمِنْ معاني الكلام، ومقصد المتكلم أَنْ يراد الإجمال.

وقال الزجاج في " معانيه " في قوله سبحانه: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء:١٥] يجوز أن يكونَ تِلْكَ فِي مَوْضِع رَفْعٍ عَلى اسْمِ زَالَتْ، وفي موضع نَصْبٍ على خبر زالت، ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين، انتهى.

وَنُفَرِّعُ على المشهور، فَنَقُول: إذا أُلْبِسَ وَجَبَ تقديمُ الفاعل ويزول الإلباسُ بقرينةٍ معنوية كَوَلَدَتْ هَذِه هذه، تشيرُ بالأولى إلى صغيرة، وقولك: أَكَلَ كثمرى موسى، أو لفظية كَضَرَبَتْ مُوسى سُعْدَى، وَضَرَبَ مُوسى العاقل عيسى، فَلَوْ كانَ مرفوعًا بالاسم لَمْ يجب اتصاله بالاسْمِ؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عمرًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ راكبٍ أبوه الفرس، فيجوزُ في هذين تأخير الفاعل عن المفعول، ويجب اتصاله بمرفوعه إِنْ كانَ ضميرًا غير محصور؛ نحو: ضَرَبْتُ زيدًا، وَأَكْرَمْتُك، وَتحت قولنا محصور مسألتان:

إحداهما: ممنوعة بالإجماع؛ نحو: الزَّيْدَيْنِ ضُرِبا.

والأخرى: فيها خلاف وهو أَنْ يكونَ الضميرُ المتصل بالفعل عائدًا على المفعول؛ نحو: ثَوْبِي أَخَوَيْكَ يُلْبَسَان، فَنُقِلَ المنعُ عن الأخفش، والفراء، وَنُقِلَ الجوازُ عن هشام، واختلف النقلُ عن الكسائي والمبرد، وأكثر البصريين؛ فَإِنْ كانَ الفاعلُ محصورًا بإنما انفصل الضميرُ؛ نحو: إنما ضَرَبَ زَيْدًا أنا، وَتَقَدَّمَ ذكرُ الخلاف فيه في باب المضمر.

فَلَوْ كانَ المفعولُ محصورًا، والفاعلُ ظاهرًا، والحصر بحرف النفي وَإلا فَذَهَبَ قَوْمٌ؛ منهم: الجزولي، والأستاذ أبو علي، إلى أَنَّهُ يَجِبُ تقديمُ الفاعل؛ نحو: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمرًا.

وَذَهَبَ البصريون، والفراء، والكسائي، وابن الأنباري إلى أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ الفاعل على المفعول وتأخيره عَنْهُ؛ فَإنْ كان المرفوعُ ظاهرًا، والمنصوبُ ضميرًا، لَمْ يَسْبِق الفعل وَجَبَ تأخيرُ الفاعل؛ نحو: أَكْرَمَكَ زَيْدٌ، والدرهمُ أَعْطَانِيه عمرٌو؛ فَإنْ سَبَقَ الفعل وَجَبَ تقديمه على الفاعل؛ نحو: إيَّاك يُكْرَمُ زيدٌ، وَإِنْ حُصِرَ المفعول بإنما وَجَبَ تقديمُ الفاعل؛ نحو: إنما يُكْرَمُ زَيْدٌ إيَّاك، وفيه الخلاف الذي في إنّما ضَرَبَ زَيْدًا أنا، فَإنْ كانَ الفاعلُ محصورًا، والمفعول ظاهرًا، وَانْحَصَر بحرف النفي، وإلا نحو: ما ضَرَبَ زَيْدًا إلا عمرٌو، وما ضَرَبَ زيدًا إلا أنا، فَذَهَب البصريون، والفراء، وابن الأنباري إلى أَنَّهُ يجبُ تقديمُ المفعول بخلاف حصر المفعول، وَذَهَبَ الكسائي إلى أَنَّهُ يجبُ التقديمُ والتأخير كحاله إذا حصر المفعول.

وَذَهَبَ قَوْمٌ منهم: الجزولي إلى أَنَّهُ يَجِبُ تقديمه كحال المحصور إذا كان مفعولا، وإذا كان الحصرُ بإنما، فَذَهَبَ الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس، وهو كان نحوي مصر والشام في عصره: أنَّ النحاة أَجْمَعُوا على أنه إذا حُصِرَ أحدهما وجب تأخيره، وتقديم الآخر؛ فإذا أَرَدْتَ الحصرَ في المفعول.

قلت: إنما ضَرَبَ عمرٌو هندًا، وإذا أَرَدْتَ الحصرَ في الفاعل، قلت: إنما ضَرَبَ هندًا عمرٌو.

والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفًا مع السماع، وتأويله بعيد، وتقول: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدًا، وَتَقَدَّم الكلامُ عليه في باب المضمر فَلَوْ قدَّمتَ زَيْدًا على ضَرَبَ غلامه منعها الكسائي والفراء وأجازها هشام، والمبرد، والله أعلم بالصواب.

باب المنصوبات

تقدم القول من المنصوبات على خبر كان، وأخواتها، وخبر ما، ولا ولات، وإن، وعلى اسم إن وأخواتها واسم لا لنفي الجنس، وبقي الكلام على باقي المنصوبات وهو المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول به، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وباقيها مشبهة بالمفعول به، وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة.

باب المفعول المطلق(١)

وهو المصدر(٢)، وتسميته مطلقًا هو قول النحويين: إلا خلافًا شاذًّا في تخصيص المطلق بِمَصْدَرِ ما كان فِعْلُهُ عامًّا كَصَنَعْتُ وَفَعَلْتُ.

والمصدرُ اسم دال بالأصالة على معنًى قائم بفاعل؛ نحو: فَهِمَ فَهْمًا، أَوْ صادر عن فاعل حقيقة؛ نحو: خَطّ خَطًّا، أَوْ مجازًا؛ نحو: مات مَوْتًا.

وَقَدْ يجيء بَعْدَ الفعل المبني للمفعول؛ نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا، وإذا فَرَّعْنا على القول بالاشتقاق، وهو مذهب الجمهور من البصريين والكوفيين، فَنَقُول: المصدر هو الأصل والفعلُ، واسم الفاعل، واسم المفعول، وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر، فروعٌ اشتقت من المصدر خلافًا للكوفيين؛ إذ زَعَمُوا أَنَّ الفعلَ هو الأصل، والمصدرُ مشتق منه. ولبعض أصحابنا في زَعْمِهِ أَنَّ الصفات مشتقة من الفعل ولأبي

---

(١) المَفْعُولُ المُطْلَقُ هُوَ المَنْصُوبُ فِي قَوْلِكَ: ضَربتُ زَيدًا ضربًا. سُمِّيَ المَفْعُولَ المُطْلَقَ؛ لأَنَّ مِنْ حَقِّهِ أَلا يُقَيَّدَ بِحَرْفٍ مِنْ حُروفِ الجَرِّ تَقْيِيدَ سَائِرِ المَفَاعِيلِ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ فَحَسبُ، وَالْحَدَثَانِ؛ بِمَعْنَى الحَادِثِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: هَذَا حَدَثٌ مِنْ أَحْدَاثِ الدَّهْرِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ: حَدَثَان الدَّهرِ. [التخمير: ١/٢٢٠]

(٢) المصدر أعمّ مطلَقًا من المفعول المطلَق؛ لأنّ المصدر يكون مفعولا مطلَقًا، وفاعلا، ومفعولا به، وغير ذلك؛ والمفعول المطلَق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أنّ ما يقوم مقامه ممّا يدلّ عليه خلف عنه في ذلك، وأنّه الأصل.

انظر: الأشمونيّ ٢/١٠٩.

بكر ابن طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق إنّ كلا من المصدر، والفعل أَصْلٌ بنفسه لَيْسَ أحدهما مشتق من الآخر، والمصدرُ إِنْ لَمْ يُفِدْ زيادة على معنى عامِلِه، فهو لمجرد التوكيد وهو المبهم، وَإِنْ أَفَادَ فهو المختص، والمعدودُ من قسم المختص فلا يكون قسيمًا له.

وينتصبُ المصدرُ بمصدر، وباسْمِ فاعل، وباسم مفعول، وبفعل؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عمرًا ضربًا، وَزَيْدٌ ضاربٌ عمرًا ضَرْبًا، وَأَنْتَ مطلوبٌ طلبًا، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلا﴾ [الأحزاب: ٢٣] وَنَقُول المصدرُ إمّا أَنْ يكونَ من لفظ الفعل، أَوْ مِنْ غير لفظ: إنْ كانَ مِنْ لفظه جاريًا عليه انتصب بالفعل مبهمًا كان أو مختصًّا؛ نحو: قَعَدَ قعودًا، وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به.

والتقدير: قَعَدَ فَعَل قعودًا فهو منصوب بفعلٍ مضمر لا يجوزُ إظهاره.

وقال تلميذه أبو زيد السهيلي: هو منصوبٌ بِقَعَدَ أخرى لا يجوزُ إظهارها، وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك.

وَإِنْ كانَ غَيْرَ جارٍ؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فمذهب المازني أَنَّه منصوبٌ بهذا الفعل الظاهر.

ومذهب المبرد وتبعه ابن خروف، وَزَعَمَ أَنَّه مَذْهَبُ سيبويه أَنَّه منصوبٌ بفعل ذلك المصدر مضمرًا الجاري عليه، والفعل الظاهر دليلٌ على ذلك المضمر، التقدير: نَبَتُّم من الأرض نباتًا.

وأجاز أبو الحسن هذين المذهبين، وقيل: إِنْ غايَرَ معناه معنى الفعل، فَنَصَبَهُ بفعله المضمر؛ نحو: نباتًا، وإِنْ لَمْ يغاير فَنَصَبَهُ بالفعل الظاهر؛ نحو قوله: [الوافر]

وَلاحَ بِجَانِبِ الْجَبَلَيْنِ مِنْهُ رَبَابٌ تَحْفُرُ التُّرْبَ احْتِفَارا

وإِنْ كانَ مِنْ غَيْرِ لفظه؛ نحو: قَعَدَ جلوسًا، فمذهب الجمهور: أَنَّهُ منصوبٌ بمضمر؛ أي: جَلَسَ جُلُوسًا، وقيل بالفعل الظاهر، ومذهب أبي الفتح التفصيل، وهو ظاهرُ كلام الفارسي؛ فَإِنْ كانَ للتوكيد عَمِلَ فيه الفعل المضمر، الذي هو مِنْ لَفْظِهِ؛ وإِنْ كَانَ مختصًّا، فإما أَنْ يكونَ لَهُ فِعْلٌ، أو لا، فَإِنْ كانَ لَهُ فِعْلٌ عمل فيه الفعل المضمر؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لهُ فِعْلٌ، عمل فيه الفعلُ الظاهر؛ نحو: قَعَدَ القُرْفُصاء، وهذا عند المبرد على حَذْفِ موصوف؛ أَيْ: القعدة القُرْفُصَاء.

والاختصاصُ يكونُ بأل للعهد؛ نحو: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، إذا كان لك ضَرْبٌ معهود، وللجنس؛ نحو: جَلَسْتُ الجلوسَ، تُرِيدُ الجنس مِنْهُ، وتعني به: التكثير، وَجَلَسَ لا يُفْهَمُ منه الكثرة.

وفي " الواضح ": ولا يجوز أَنْ تَدْخُلَ الألف واللام على المصدر، فخطأ أَنْ تَقُول: قام زَيْدٌ القيام، وَقَعَدَ القعود فَإِنْ نُعِّت جازَ الكلامُ، واستقام، فقيل: قَامَ زَيْدٌ القيام الحسن، انتهى.

وبالصفة نحو: قُمْتُ قيامًا طويلا، وبالإضافة نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَ شُرْطِيّ، ولا تقعُ (أَنْ والفعل) مقامه لا يجوز: ضَرَبْتُ أَنْ يَضْرِبَ شرطي، تُريد: ضَرْبَ شرطي.

وفي " البديع ": أجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره ضَرَبْتُ زَيْدًا أَنْ ضَرَبْت، ويقول في تقدير المصدر.

وقال الزجاج: قول الناس: لَعْنَةُ الله أَنْ تلعنه لَيْسَ من كلام العرب، وَرَدّ على الأخفش، انتهى.

ويقوم مقام المصدر، ويعرب مصدرًا المضاف إلى المصدر؛ نحو: ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وَضَرَبْتُ زيدًا بعض الضرب، وَضَرَبْتُ أَيّ ضرب، ويسيرَ ضَرْبٍ، وضمير المصدر؛ نحو[(١)]: [البسيط]

هَـذَا سُـرَاقَةُ للقـرآن يَدْرِسُـه وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشا إِنْ يَلْقَها ذيبُ

أي: يدرس الدَّرْسَ، واسم نوع الفعل؛ نحو: رَجَعَ القهقري، واسم الهيئة؛ نحو: يموتُ الكافرُ مِيتَةَ سَوْءٍ، واسم العدد؛ نحو: ضَرَبْتُ عشرين ضَرْبَةً، واسم الإشارة نحو: ضَرَبْتُ هِندًا ذاك؛ تُريد ذاكَ الضَّرْبَ.

وَزَعَمَ ابن مالك: أَنَّ اسمَ الإشارة إذا أُشِير به إلى المصدر لا بُدَّ له مِنْ وَصْفِه

---

(١) من شواهد سيبويه ١/ ٤٣٧. لم أعثر على من نسبه إلى قائل.

انظر: "أمالي الشجري ١/ ٣٣٩، الخزانة ١/ ٢٢٧، ٢/ ٢٨٣، ٣/ ٥٧٢، ٦٤٩، ٤/ ٧٠، همع الهوامع ٢/ ٣٣ شرح شواهد المغني ٢٠٠".

الرشا: جمع رشوة.

وتقدير البيت عند سيبويه: والمرء عند الرشا ذئب إن يلقها.

وتقديره عند أبي العباس المبرد: والمرء عند الرشا إن يلقها فهو ذئب.

بالمصدر، وهو مخالفٌ لما ذهب إليه سيبويه، والجمهور، واسم وقت؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

أَلَـمْ تَغْـتَمِضْ عَيْنَـاكَ لَيْلَـةَ أَرْمَـدَا   وَعَـادَكَ مَـا عَـادَ الـسَّلِيمُ الْمُـسَهَّدَا

أَيْ اغْتِمَاضَ ليلة أرمد، ووصف المصدر نحو: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران:٤١] أي: ذكرًا كثيرًا.

ومذهب سيبويه: انتصابُ مِثْلَ كثيرًا على الحال، و(ما) الاستفهامية؛ نحو: ما تَضْرِبُ زيدًا؛ أَيْ: ضَرْبٍ، وما الشرطية؛ نحو: ما تَضْرِبُ هندًا؛ أي: اضْرِبْ مثله أَيْ: (أَيّ) ضَرْبٍ تَضْرِبُ هندًا، واسم آلة نحو: ضَرَبْتُ هندًا سوطًا، وَرَشَقْتُه سَهْمًا، وَمَا لَمْ يعهد كونه آلة لا يجوزُ ذلك لو قُلْتَ ضَرَبْتُه خَشَبَةً، أَوْ رَشَقْتُهُ حَجَرًا لَمْ يَجُزْ وَأَجَازَ المازني، والسيرافي إنَّما أَنْتَ إيَّاهُ؛ لأنهم يقولون: إنَّما أَنْتَ سَيْرًا؛ أي: إِنَّما أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا، أَوْ وَقَعَ المضمرُ موقعَ الظاهر، وَإِيَّاهُ منصوبٌ بفعلٍ مضمر، وَمَنَعَ ذلك ابن السراج، وقال: لا يقومُ مقام اللفظ بالفعل إلا المصدر المشتق منه الفعل، انتهى.

ومن المصادر ما استعملته العربُ علمًا؛ نحو: بَرَّة، وَفَجَارِ، وَحَمَادِ، وَقد استعمل مَصْدَرًا ما لَيْسَ بمصدرٍ في الأصل؛ نحو: عَطَاء، وَثَوَاب، وكلام في معنى إعْطَاءٍ، وإثابة، وتكليم، ولا ينقاش ذلك، وصفات نحو: عائذًا بالله وَبَعْضُ أعيان نحو: تُرْبًا، وَجَنْدَلا، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى، وقال الشاعر[2]: [الرجز]

حَتَّـى إِذَا اصْطَفُّـوا لَـهُ جِـدَارَا

---

(١) قائله الأعشى -أعشى بن قيس- واسمه ميمون بن قيس، وهو من الطويل، من قصيدة قالها في رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في صلح الحديبية يريد الإسلام.
الشرح: "ألم تغتمض": ألم تنم. قال محمد بن حبيب: ويروى: "ألم تغتمض عيناك ليلك أرمدا"، الأرمد هو نفسه، "السليم" -بفتح السين- وهو اللديغ، والمسهد" -بضم الميم وفتح السين وتشديد الهاء- وهو المسهر الذي لا ينام لئلا يدب السم فيه.
الشاهد: في "ليلة أرمدا"، حيث نصبت ليلة بالنيابة عن المصدر، والتقدير: اغتماضا مثل اغتماض ليلة الأرمد، وليس انتصابها على الظرفية.
انظر: الأشموني ١/ ٢١١.

(٢) انظر: الخصائص ٣/٢٣٣.

و: [الرجز]

وَلَـمْ يَـضَعْ مـا بيننا لَحْـمَ وَضَـمْ

أَيْ: اصطفاف جِدَارٍ، وَضَيَاعَ لَحْمَ الوضمْ.

والمصدرُ المعدود، لا خلافَ في جواز تثنيته وَجَمْعِهِ، تقول: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنْ وَضَرَبات، وغيره مما لَيْسَ بمبهم فيه خلاف مِنْهُم مَنْ أَجَازَ ذلك قياسًا على ما سُمِعَ، وَمِنْهُم مَنْ قال: لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ لاختلاف أنواعه كما لا يثنى، ولا يجمع اسمُ الجنس؛ لاختلاف آحاده، وهو ظاهِرُ مذهب سيبويه، وإليه كان الأستاذ أبو علي يذهب. ولا يُثَنَّى المبهمُ ولا يُجْمَعُ.

وإذا كان للفعل مصدران مؤكد، ومبين فمذهب الأكثرين الأخفش، والمبرد، وابن السراج: أَنَّ الفعلَ لا ينصبهما معًا، وذهب السيرافي، وتبعه ابن طاهر، وأبو القاسم ابن القاسم إلى أَنَّهُ يجوزُ أَنْ ينصبهما، وَأَنَّهُ يجوزُ أَنْ ينصبَ ثلاثة مصادر إذا اختلف معناها.

وفي " البديع ": إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زيدًا ضربًا شديدًا ضَرْبَتَيْنِ، كان (ضربتين) بدلا من الأول، ولا يكونان مَصْدَرَيْن؛ لأنَّ الفعل الواحد لا ينصبُ مصدرين، فأما قول الشاعر(١): [الكامل]

وَوَطِئْتَنَـا وَطْـأً علـى حَنَـقٍ   وَطْءَ الْمُقَيَّـد نابـتَ الْهَـرْمِ

فلا يكون الثاني فيه بدلا؛ لأنه غيره، ولكنه بمعنى: مثل وَطء الْمُقَيَّد، أو على إضمار فِعْلٍ، انتهى.

فصل

يحذفُ عاملُ المصدر جوازًا لقرينة لفظية

نحو: حَثِيثًا لِمَنْ قال: أَيُّ سَيْرٍ تَسِيرُ، أَوْ قرينة معنوية؛ نحو: تَأَهُّبًا مأمونًا؛ لِمَنْ رَأَيْتَهُ تَأَهَّبَ لأَمْرٍ، ووجوبًا؛ لكونه بدلا من اللفظ بالفعل منها المصادر التي تستعملُ في الدعاء للإنسان، والمصادرُ المستعملة في الدعاء للإنسان، أَوْ عَلَيْه، فَإِنْ كانَ لَهُ فِعْلٌ انتصبَ به، وَإِنْ لَمْ يكن لَهُ فِعْلٌ قُدِّرَ مِنْ مَعْنَاه، فمن المتعدي سَقْيًا وَرَعْيًا في

(١) انظر: ديوان الحماسة ٦٥/١، وسمط اللآلئ ١٧٠/١.

الـدُّعَاء، وكـذا مَرْحَبًـا، وَأَهْـلا، وَسَـهْلا؛ أي: سَـقَاكَ اللهُ وَرَعَـاكَ، وَرَحُبَـتْ بـلادُكَ، وَأَهِلَت، وَسَهُلت، وتحتملُ هذه الثلاثة إضمار المصادفة، وَجَدْعًا وَعَقْرًا في الدُّعَاء عليه، ومن اللازم في الدُّعَاءِ عليه بُعْدًا، وَسُحْقًا، وَتَعْسًا، وَنكْسًا، وَبُؤْسًا، وَخَيْبَةً، وَجَدْعًا، وَتبًا؛ أي: بُعْدٌ، وَسُحْقٌ، وَتَعْسٌ، وَالتَّعْسُ، أَلا ينتعشَ مِنْ عَثْرَتِهِ. والنَّكْسُ الرجوع في المرض، وَيَئِسَ، وَحاب، وَجُدِع، وَتَبَّ؛ أَيْ: خَسِرَ.

وَمِمَّا لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ من لفظه: دَفْرًا؛ أي: نَتْنًا وَأُفَّةً، وَتُفَّةً كذلك وَقَذَرًا، وَالأُفُّ: وسخُ الأذن، والتُّفّة: وَسخُ الأظفار، فَأَمَّا بَهْرًا فَفَسَّرَهُ سيبويه بِتَبًّا، وَجَاءَ (بهرًا) بمعنى: عجبًا، فقيل: لا فِعْلَ لَهُ، والأفصحُ: أَنَّ لَهُ فعل، حكى ابن الأعرابي في الدعاء على القوم: بَهَرَهُم الله؛ أَيْ: غَلَبَهمْ.

وذهب الأخفش، والفراء، والمبرد: إِلى أَنَّهُ قِيَاسٌ في الدعاء تَقُولُ: ضَرْبًا لَهُ؛ أَيْ: ضَرَبَهُ الله، وَقَتْلا ونحوه، ومذهب سيبويه أنه لا ينقاس، وقيل: ما كَانَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ لا يَبْعُدُ فيه القياس، وما لا فلا ينقاسُ، وَقَدْ جَاءَ بَعْضُ هذه مرفوعًا، قال[1]: [الطويل]

أَقَـامَ وَأَقْـوَى ذاتَ يَـوْمٍ وَخَيْبَـةٌ لأَوّل مَـنْ يَلْقَـى وَشَـرٌّ مُيَـسَّرُ

وَلا تضافُ هذه المصادر إِلا في قبيحٍ من الكلام، وما جاءَ مِنْهُ مضافًا لَزِمَهُ النصبُ؛ نحو: بُعْدَكَ، وَسُحْقَكَ، ومما استعمل مفردًا ومضافًا: وَيْحٌ، قَالوا: وَيْحٌ له، وَوَيْحَهُ، وَوَيْحَ فلان، وَوَيْحَ غيرك للمصاب المرحوم.

وَوَيْسَهُ مثل: وَيْحَهُ.

وقال الجزولي: وَيْحَهُ وَوَيْسَهُ كلمة اسْتِصْغَارٍ وَاحْتِقَارٍ، وللمتعجب منه: وَيْبًا لَهُ، وَوَيْبكَ، وَوَيْبَ غَيْرِك، وإذا أضيفت وَجَبَ النصبُ، وَإِذَا أَفْرَدْتَ جازَ الرفعُ والنصب، وَإِذا أُفْرِدَ وَيْـح وَتَـبّ، فالغالـبُ على (تَـبّ) النصب، وعلى (وَيْـح) الرفـعُ، ويختـارُ سيبويه أَنْ يَجْعَلَ كل واحدٍ منهما على وَجْهِهِ إذا أُفْرِدَ، فإذا قالوا: تبًّا لَهُ، وَوَيْحًا، فبالنصب، والعربُ لا تقول: وَيْحٌ إِلا مع خبره.

وقال ابن أبي الربيع: تبًّا لَهُ أَلْزِمَ النصب، وَوَيْحٌ لَهُ ألزم الرفع؛ فإِنْ عَطَفْتَ وَيْحًا

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٠٥/٢، والمخصص ٣٩١/٣.

على تَبٍّ نَصَبْتَ، وَإِنْ عَطَفْتَ تبًّا على وَيْح فَكَحَالِهِ قبل العطف، ويكونُ عطف جملة فعلية على جملة اسمية، وَإِنْ قُلْتَ تبًّا لَهُ، وَوَيْحٌ لَهُ، فالرفع في (وَوَيْحٌ له) ومنع المازني من عطف أحدهما على الآخر.

وعن الجرمي منع هذا الباب جملة؛ لأنه يؤدي إلى أَنْ تَرْفَعَ ما شأنه النصب كَتبًا، وَتَنْصِبَ ما شأنه الرفع (كَوَيْحٍ).

ويقال: للمصاب المغضوب عَلَيْه: وَيْلَهُ: وَوَيْلٌ لَهُ وَوَيْلٌ طَوِيلٌ، فَوَيلٌ بَدَلٌ أو صفة موطئة، وَوَيْلٌ لَهُ وَيْلا طويلا وَوَيْلٌ لَهُ ويلا كَيْلا كلاهما على الحال كأَنَّه قال: وَيْلٌ لَهُ دائمًا، التقدير: وَيْلٌ لَهُ أَلْزَمَهُ الله وَيْلا طويلا، فَتَكُونُ جُمْلَتي دعاء، وَتَقُول: وَيْلٌ لَهُ، وَعَوْلٌ، وَوَيْلَكَ، وَعَوْلَكَ، ولا يُفْرَدُ (عَوْل) ويجوزُ أن يُفْرَدَ (وَيْلٌ) منصوبًا، قال[1]: [الطويل]

كَسَا اللؤمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلودِهَا فَوَيْلا لِتَيْمٍ مِنْ سَرابيلها الْخُضْرِ

وَإِذَا أُضِيفَتْ هذه الأسماء لَزِمَها النصبُ، وإذا أُفْرِدَتْ جَازَ نَصْبُها وَرَفْعُها، وَالْوَيْلُ الفضيحة والْحَسْرَة، وَوَيْبٌ فِي معناه، وَيُقَالُ: وَيْبًا لَكَ؛ أَيْ: عَجَبًا (وراح) وواس ووال مصنوع.

وقال ابن عصفور: وَمُضافها للتبيين كَلَكَ بَعْدَ سَقْيًا.

وفي " البسيط ": هو مضافٌ إلى ما وَقَعَ عَلَيْه الدُّعاء، والمعرَّفُ (بِأَلْ) الأحسنُ فيه الرفع، تَقُول: الْوَيْلُ لَهُ، والخيبةُ لَهُ.

ولا يَطَّرِدُ إدخالُ (أَلْ) في جميعها، إنما هو سماعٌ.

قال سيبويه: (لَوْ قُلْتَ: السَّقْيُ لَكَ، وَالرَّعْيُ لَكَ لَمْ يَجُزْ) وأجاز الفراء، والجرمي: رَفْعَهُما، وأخواتهما، وَإِذَا قُلْتَ: سَقيًا لَكَ دَلّ على المختص بالسَّقْي، وَفَسَّرُوا ذلك بِأَنَّ المعنى لَكَ؛ أَعْنِي: فَجَعَلُوه على كلامين.

وقال الكوفيون: (لَكَ) صِلَةٌ لِسَقيًا، وأصله: سَقْيَكَ فجاءت اللامُ بمعنى: الإضافة، كما قُلْتَ ذلك في غُلامِكَ، وغلام لك، فهو كلامٌ واحد.

وَمِنْ ذلك المصادر المثناةَ وَهِي لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَحَنَانَيْكَ، وَدَوَالَيْكَ،

---

(١) البيت لجرير، وانظر: ديوانه ٥٩٦/١. والسرابيل: القمصان.

وَهَذَاذَيْكَ، وَحَجازَيْكَ، وَحَذَارَيْكَ، ولا تتصرف، وتلزم الإضافةُ فَإِنْ أُفْرِدَ منها شيٌء تَصَرَّفَ؛ نحو[1]: [الطويل]

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا ... أذو نسبٍ أَمْ أنتَ بالحيِّ عارِفُ

وقال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]، وَزَعَمَ ابْنُ الطراوة: أَنَّ الرَّفْعَ في (حنانٌ) أَقْيَسُ من النصب، فَأَمَّا (لَبَّيْكَ) فَذَهَبَ الخليل، وسيبويه، والجمهور: إلى أَنَّهُ تثنيةُ (لَبِّ)، كَمَا أَنَّ حَنَانَيْكَ تثنيةُ حَنَانٍ، وَذَهَبَ يونس إلى أَنَّهُ اسْمٌ مفرد قُلِبَتْ أَلِفُهُ ياًء للإضافة إلى المضمر، كما في عَلَيْكَ وَلَمْ يُسْمَعْ لبًّا، وَسُمِعَ لَبِّ.

وحكى سيبويه عن بعض العرب: لَبِّ عَلَى أَنَّهُ مفردُ لَبَّيْكَ، غَيْرَ أَنَّهُ مبني على الكسر كَأَمْسِ، وَغَاقِ، وَلِقِلَّةِ تمكنه، ونصبه نصب المصدر كَأَنَّهُ قال: إجابةً لَكَ، وَزَعَمَ ابْنُ مالك: أَنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ فاسد، لإضافته في قوله[2]: [الطويل]

دَعَوْنِي فيا لَبَّى إِذْ هَدَرَتْ لَهُم ... شقائقُ أَقْوَامٍ فاسْكتها هَدْرِي

وَيُضافُ إلى الظاهر، تَقُولُ: لَبَّى زَيْدٌ، وَسَعْدَى زَيْد وإلى ضمير الغائب، قالوا: لَبَّيه، وَدَعْوَى الشذوذ فيهما باطلة، والناصبُ في (لَبَّيْكَ) مِنْ غَيْرِ لفظه؛ أي: أجيب إجابتك، وَكَأَنَّهُ مِنْ أَلَبَّ بالمكان إِذَا أَقَامَ به، وأما (سَعْدَيْكَ) فلا يستعملُ وحده، بل تابعًا لِلَبَّيْكَ، ويجوزُ استعمال (لَبَّيكَ) وحده، والتقدير: تَسْعَدُ إسعادًا لأمرك بعد إسعاد.

وَأَمَّا (حنانَيْكَ) فالتقدير: تَحَنُّن حَنَانَيْكَ؛ أي: تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ، وَقَدْ نُطِقَ بِتَحَنُّن، وَدَوَالَيكَ؛ أي: تداولنا، وَهَذَاذَيْكَ؛ أَي: تَهِذُّ هَذَاذَيْكَ، وَحَجازَيْكَ؛ أَيْ: تَحْجِزُ حَجازَيْكَ، وَحَذَارَيْكَ؛ أَيْ: تَحْذَرُ.

وقال سيبويه في حَذَارَيْكَ: لِيَكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حَذَرٍ؛ أي: احْذَرْ أَبَدًا.

وفي " النهاية ": من المصدر المثنى حَذَارَيْكَ بفتح الحاء، ولا مفرد لَهُ، وهو مضافٌ إلى الفاعل، والحِذَار بالكسر، وَالْحِذْرُ والْحَذَر مصادر حَذِرَ، انتهى.

والناصب في هذه غَيْر لَبَّيْكَ من لفظها، والجمهورُ على أَنَّ هذه تثنية يُرَادُ بها:

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ١/١١٧.

(٢) البيت لابن مقبل، وانظر: الديوان ١/٥٠.

التكثير، ومداولةُ الفعل لا شَفْعُ الواحد، وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّهَا تثنيةٌ تَشْفَعُ الواحد.

وقال هذا السهيلي في حَنَانَيْكَ، والكاف في (لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَحَنَانَيْكَ) الواقعُ موقع الفعل الذي هو خَبَرٌ في موضع المفعول، وفي دَوَالَيْكَ، وَهَذَاذَيْكَ، وَحَنَانَيْكَ إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل.

وَذَهَبَ الأعلم: إلى أنَّ الكاف حَرْفُ خطاب، فَلا مَوضِعَ لها من الإعراب: وَحُذِفَت النونُ لشبه الإضافة، وَعَدَّ في " البسيط " في هذه المصادر المثناة حَوَالَيْكَ، قال: بمعنى الإقامة، والقرب: كَأَنَّهُ أَرَادَ الإحاطةَ مِنْ كل جهة؛ لأنه يقال: أَحْوَالك، وَيُحْتَملُ أَنْ يُريد إطاقةً بِكَ بَعْدَ إِطَاقَةٍ، وَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ، ويجوزُ نَصْبُه على الظرف وعلى الحال، انتهى.

وَمِنْ ذلك: سُبْحَان الله، وَرَيْحَانَه، وَمَعَاذَ الله، ومعنى سُبْحَان الله: براءتُهُ من السوء، ومثله في المعنى: سَلامَك رَبُّنا، وتستعملُ سبحان مفردًا مُنونًا، وغير منون، فَإذا قُلْتَ سُبْحَان الله فهو ممنوعٌ من الصرف عِنْدَ سيبويه للعملية، وزيادة الألف والنون، وقيل: هو مضافٌ في التقدير تُرِكَ على هيئته حين كان مضافًا في اللفظ، وهو اسْمٌ موضعَ موضع المصدر الذي هو التسبيح، وَأَصْلُه: الإضافة، ثم استعمل مقطوعًا عنها مُنَوَّنًا في الشعر وغير مُنَوّنٍ.

وقيل: وُضِعَ نكرةً جارية مجرى المصادر، فَعُرِّفَ بالإضافة، و(بأل) قال[1]: [الرجز]

---

(١) رجز ذكره ابن الشجري ولم ينسبه.

قال ابن الشجري: ١/ ٣٤٧ وما بعدها: "سبحان" اسم للتسبيح كما أن الكلام والسلام اسمان للتكليم والتسليم.... كذلك استعملوا "سبحان" في موضع التسبيح.

ثم قال: لما صار علما للتسبيح وانضم إلى العلمية الألف والنون الزائدتان تنزل منزل "عثمان" فوجب ترك صرفه.

وقد قطعوه عن الإضافة ونونوه لأنهم نكروه، وذلك في الشعر كقول أمية بن أبي الصلت فيما أنشده سيبويه:

سبحانه ثم سبحانا يعود له ... وقبلنا سبح الجودي والجمد

وقد عرفوه بالألف واللام في قول الشاعر: (سبحانك اللهم ذا السبحان)

سُـبْحَانَكَ اللهُـمَّ ذا الـسُّبْحَـانِ

وَرَيْحَانَهُ إذا كان بمعنى اسْتِرْزَاقِهِ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ وَلَزِمَهُ النصبُ، والإضافة، ولا يستعملُ إلا مُقْتَرِنًا مع (سُبْحان الله)، وَقِيل: يستعملُ وَحْدَهُ، ويحتمل أَنْ يكونَ فيه معنى الدُّعاء، كَأَنَّه قال: اسْتَرْزَقَك اسْتِرْزَاقًا، وَأَنْ يكون خبرًا، وهو الإقرارُ بالنعمة نَحْوَ: شكرًا لك، ويحتملُ ما احتمل سُبْحَانَ مِنْ كَوْنِهِ مصدرًا لا فِعْلَ لَهُ من لفظه، أَوْ اسمًا منزلا مَنْزِلَةَ المصدر، وأصله: رَيْوِحان، فَقُلِبَ، وَأُدْغِمَ، ولزم التخفيف.

وقال ابْنُ خروف: أَصْلُه رَوْحَان، فقلبت الواوُ ياءً، وَإِنْ أُريدَ بِرَيْحَان الطيب، والعَبَق تَصرّف، وَدَخَلَتْ عَلَيْه (أَلْ) وارتفع قال تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]، ومعاذَ الله مَفْعَل، مِنْ عاذَ مَصْدَرٌ مرادفٌ لِعِيَاذ استعملُ بَدَل فِعْلِهِ فلا ينصرفُ، ولزم الإضافة، وَأَصْلُهُ معاذًا بالله، فَأَمَّا (غُفْرَانك)، فقيل: يجبُ إضمارُ ناصبه.

وقيل: يجوز.

وقال الزجاج: التقدير اغْفِرْ غُفْرَانَك.

وقال الزمخشري: يُقَالُ: غُفْرَانَكَ لا كُفْرَانَكَ؛ أَيْ: نَسْتَغْفِرُك وَلا نَكْفُرُكَ.

وَقِيلَ: نَطْلُبُ أَوْ نَسْأَلُ غُفْرَانك، ومن ذلك: حَمْدًا وَشُكْرًا لا كُفْرًا، فقيل: هو إنشاءٌ، وهو مذهب الأستاذ أبي علي.

وقيل: خبرٌ، وَقَدْ سَرَدَها سيبويه مع ما هو خبر.

قال: هذا باب ما ينتصبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره من ذلك قولك: حَمْدًا وَشُكْرًا لا كُفْرًا وَعَجَبًا؛ وَأَفْعَلُ ذلك وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً، وَنُعْمَةَ عَيْنٍ، وَحُبًّا، وَنَعَامِ عَيْنٍ، ولا أَفْعَلُ ذلك، وَلا كَيْدًا، ولا همًّا، وَلأَفْعَلَنَّ ذلك وَرَغْمًا وهوانًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَحْمَدُ الله حمدًا، وَأَشْكُرُ الله شُكْرًا، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعْجَبُ عَجَبًا، وَأُكْرِمُكَ كَرَامَةً، وَأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، ولا أكادُ كَيْدًا، وَلا أَهُمُّ همًّا، وَأُرْغِمُكَ رَغْمًا، ثُمَّ قال سيبويه: وَقَدْ جاء بَعْضُ هذا رفعًا يُبْتَدَأ، ثُمَّ يُبْنَى عليه، وأنشد[1]: [الكامل]

---

(١) هذا أحد أبيات قالها ضمر بن ضمرة بن جابر النهشلي - جاهلي - وله قصيدة طويلة تختلف عباراتها كثيرا.

وأبرز ما فيها أنه يعتب على أمه التي كانت تؤثر أخاه عليه، واسمه جندب، ثم يكلفونه بالمهمات الشاقة ويستريح جندب.

انظر: شرح الأشموني ١/١٠٠، وشرح الرضي ١/٣١٦.

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيكُم عَلَى تِلْكَ القَضِيةِ أَعْجَبُ

قال: وَسَمِعْنا بَعْضَ العرب الموثوق بهم، يُقَالُ له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ: فيقول: حَمْدُ الله، وثناء عليه كَأَنَّه يَقُول: أَمْرِي وَشَأْنِي حَمْدُ الله، وَثَنَاءٌ عَلَيْه، انتهى كلام سيبويه.

وقال أبو عمرو بن بقي قوله - يَعْني سيبويه -: حمدًا وشكرًا لا كفرًا يُتَكَلَّمُ بالثلاثة مجتمعة، وَقَدْ تُفْرَدُ وقوله: وَعَجبًا مفردًا عنها.

وقال ابْنُ عصفور: لا يُسْتَعْمَلُ كفرًا إلا مَعَ حَمْدًا أَوْ شُكْرًا، ولا يُقَالُ: حَمْدًا وَحْدَهُ وشكرًا إلا أَنْ يَظْهَرَ الفعلُ على الجواز، ولا يلتزم الإضمارُ إلا مَعَ لا كُفْرًا، جَرَتْ مَجْرَى المثل، فينبغي أَنْ يلتزم فيها ما التزمته العرب، انتهى.

ولا يكونُ أَفْعَلُ ذلك وَكَرَامَةً؛ إلا جوابًا لِمَنْ قَال: افْعَلْ كذا أو أَتَفْعَلُ كذا؟ فَقُلْتَ: أَفْعَله، وَأُكْرِمُكَ بِفِعْلِهِ كَرَامَةً، وَأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، ولا يستعملُ مَسَرَّة إلا بَعْدَ كَرَامَة، وَكَذا نُعْمَى عَيْنٍ بَعْدَ حبًا، لا يقال: مَسَرَّةً، وَكَرَامَةً وَلا نُعْمَى عَيْنٍ، وَحُبًّا، و(كرامة) اسْمٌ وضع موضعَ المصدر الذي هو الإكرام.

وكذلك نُعْمَةَ عَيْنٍ، وَنَعام عَيْنٍ وهو بفتح النون وضمها، وكسرها، وهما اسمان بمعنى الإِنْعَام لما كانت بمعنى المصدر ذكرت مع المصدر.

وفي كتاب " التمهيد ": يقال نُعْمَ عَيْنٍ، وَنُعْمَى عَيْنٍ، وَنُعَامَى عَيْنٍ، وَنَعيم، وَنَعَام عين، وَقَدْ يَكُونُ الفعلُ الناصب لها رباعيًا بالزيادة الدالة على المعنى، انتهى.

وفي قول سيبويه، وَقَدْ جَاءَ بَعْضُ هذا رفعًا دليلٌ على أَنَّهُ لا يطرد، وفي مخالفٌ لكلام ابن عصفور أَنَّها تستعملُ مرفوعة، و(عَجَبٌ) مبتدأ، والخبر في لتلك، وقضيةً تمييزٌ أو حال، وقيل التقدير: أَمْرِي عَجَبٌ لتلك.

وقيل: يجوزُ رَفْعُ (قضية) على تقدير: هي قضيةٌ.

وزعم الأعلم أَنَّ (عَجَبُ) لتلك مرفوع على الإهمال، وتفسير سيبويه: العاملُ في (وَلا كَيْدًا) بقوله ولا أكاد.

قال الأعلم: أكادُ هذه التي عَمِلَتْ في كَيْدًا هي الناقصة.

وقال ابْنُ طاهر: هي التامة، والمعنى: ولا مقاربة.

(وَهَمًّا) مِنْ هَمَمْتُ بالشيء، وَلأَفْعَلَنَّ ذلك، (وَرَغْمًا وهوانًا) جوابٌ لمن قال:

أَفْعَلُه، وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُه رَغْمًا، وَإِنْ هانَ هوانًا، وإذا كانت معارف فالرفعُ فيها الوجه كَمَا كَانَ النصبُ فيها نكرة الوجه.

فتقول: الحمدُ لله، والعجبُ لك، والكرامةُ لك، وَالمسرَّةُ، وَيَظْهَرُ أنَّه قياسٌ فيها، والرفعُ فيه معنى النصب، والمجرورُ خَبَرٌ، أَوْ صلةٌ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: شَأْنِي وَأَمْرِي. ويجوزُ النصبُ نظرًا إلى الأصل، فتقول: الحمدَ لله.

قال سيبويه: يَنْصِبُهما عامة بني تميم، وناسٌ كثير من العرب. وكذلك العجب، وَلَكَ بَعْدَهُ كما بعد النكرة.

ومن ذلك في التعجب كَرَمًا، وَصَلفًا صارَ بدلا من قولك: أَكْرِمْ بِهِ وَأَصْلِفْ بِه، وتقديرُ الناصب لِكَرَمَ كَرَمًا، وَلِصَلَفَ صَلفًا نابَ المصدرُ منابَ الفعل، فتحمل الضمير، وَتَفْسِيرُ سيبويه أَلْزَمَهُ الله تفسير معنى، ومن ذلك في الخبر توبيخًا مع استفهام للغير (أَذُلا في الحرب، وَزَهْوًا في السلم)، أو للنفس، تَحسُّرًا؛ نحو: (أُغَدَّةً كَغُدَّة البعير وَمَوْتًا في بيت سَلُوليّة)، والمخاطب[١]: [الرجز]

أَطَرَبًــــا وَأَنْــــتَ قِنَّــــسْــرِيّ

ولا بُدَ مِنْ مشاهدة الحال، أَوْ تقديرها، وَتوبيخًا في غير استفهام؛ نحو قوله[٢]: [الطويل]

خُمــولا وَإِهمــالا وَغَيْــرُكَ مُولَــعٌ بِتَثْبِيــتِ أَسْبَابِ الــسعادةِ والمجــدِ

وَمِما جَاءَ للذمِّ والتوبيخ[٣]: [الوافر]

---

(١) هَذَا الشَّطْرُ لِلعَجَّاج.
الشَّاهدُ فيه قولُه: (أَطَرَبًا) لَفْظُهُ لَفْظُ الاسْتِفْهَامِ، وَمَعْنَاهُ: الإثْبَاتُ؛ يُوَبِّخُهُ عَلَى طَرَبِهِ وَهُوَ شَيْخٌ.
اللُّغةُ: (الطَّرَبُ): خِفَّةٌ تُصِيبُ الرَّجُلَ عِنْدَ السُّرُورِ وَعِنْدَ الجَزَعِ، وَهُوَ هُنَا الجَزَعُ. و(القِنَّسْرِيُّ): الشَّيْخُ الكَبِيرُ المُسِنُّ، وَإِنَّمَا هُوَ قِنَّسْرٌ، فَزَادَ اليَاءَ لِتَوْكِيدِ مَعْنَى الصِّفَةِ وَلَيْسَتْ لِلنَّسَبِ.
انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٢٠٦.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/١٢١.

(٣) هو لجرير، من قصيدة قالها في هجاء خالد بن يزيد الكِنديّ.
و (شُعَبَى): اسم موضع؛ أو المراد: جبال متشعّبة. و(أَلُؤمًا): اللؤم: الخِسّة والدَّناءة. و (اغترابًا): بُعْدًا عن الوطن.
والمعنى: يهجو جريرُ خالدَ بن يزيد الكِنديّ قائلا له: "يا عبدًا نزل شُعَبى بعيدًا عن وطنه أتفخر =

أعبـدًا حَـلَّ فـي شُـعَبَى غَرِيبًـا ... أَلُؤْمًــا لا أَبَــا لَــكَ وَاغْتِرَابــا

الناصب لهذه المصادر أفعالٌ لها، كَأَنَّه قال: أَتَطْرَبُ وَأَتَلُوم؟ وقيل: هي أحوال مؤكدة؛ ولذلك لا تَقَعُ هنا المعرفةُ لا تقول الطَّرَب، وَأَنْتَ شَيْخٌ. قيل: وَلَمْ يتعرض سيبويه للرفع في هذا النوع، ولا يبعد جوازه على تقدير الابتداء؛ أي: شَأْنُكَ طَرَبٌ، وَمِنْ ذَلِكَ ما كان تفصيل عاقبة بعد طَلَبٍ؛ نحو: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]، أَوْ بعد خبر؛ نحو: أَنْتَ قَدْ مَلَكْتَ، فَإِمَّا عَدْلا، وَإِمَّا جَوْرًا، وَلَوْ قُلْتَ فَعَدْلا، أَوْ جَوْرًا صَحَّ، وقال(١): [الوافر]

وَقَــدْ كَــذَبَتْكَ نَفْـسُكَ فَاكْـذِبَنْها ... فَــإِنْ جَزَعًــا وَإِنْ إِجْمَــال صَــبْرِ

وقوله(٢): [الوافر]

أَلَــمْ تَعْلَــمْ مُـسَرَّحِيَ القَــوافي ... فَــلا عِيًّــا بِهِــنّ وَلا اجْتِلابَــا

ويجوزُ الرفعُ في هذه، وَنَصّ سيبويه عليه؛ لأَنَّهُ أجازَ الرفع: (فَإِنْ جَزَعًا عَلَى أَمْرِي جَزَعٌ).

ومن ذلك المصدرُ المكرر خبرًا عن اسْمِ عَيْنٍ، أَو المحصور خبرًا عنه؛ نحو: زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا.

=

وقد جمعت - لا أبا لك - بين الدّناءة والخِسّة، والاغتراب عن الأهل والأوطان؟".

والشّاهد فيه: (ألؤمًا، واغترابًا) حيث جاء المصدران بدلا من اللّفظ بالفعل، بمعنى: أتلؤم لومًا، وتغترب اغترابًا؟؛ وهو من قبيل الطّلب الّذي هو استفهامٌ على قصد التّوبيخ.

انظر: الكتاب ٣٣٩/١، وتحصيل عين الذّهب ٢١٦، وابن النّاظم ٢٦٨، وأوضح المسالك ٤٠/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٩/٣، ٥٠٦/٤، والتّصريح ٣٣١/١، والأشمونيّ ١١٨/٢، والخزانة ١٨٣/٢، والدّيوان ٦٥٠/٢.

(١) هكذا أورده أبو حيان: (فاكذبنها) بخطاب المفرد المذكر مؤكدا بالنون الخفيفة، وهو كذلك في سيبويه، وشرحه الأعلم على ذلك، قال البغدادي: إن الصواب أن يكون بخطاب المفردة المؤنثة: (لقد كذبتك نفسك فاكذبيها...) قال: وهو من قصيدة لدريد بن الصمة في رثاء معاوية بن عمرو، أخي الخنساء، والخطاب في البيت لها، فهو يقول لها: لقد كذبتك نفسك فيها أملت من حياة أخيك فلا تصدقيها بعد ذلك فيما تحدثك به، فإما أن تجزعي وإما أن تصبري صبرا جميلا.

انظر: خزانة الأدب ٩٩/١١، والكامل في اللغة ٢٣٠/١، وسمط اللآلئ ١٢٤/١.

(٢) انظر: الكامل ١٦٢/١، والخصائص ٣٦٧/١، والمخصص ٤٥٠/٣.

وفي " الناسخ ": كان زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا؛ وَإِنَّ زَيْدًا سَيْرًا سَيْرًا، وَمَا أَنْتَ إلا سَيْرًا، وَإنما أَنْتَ سَيْرًا، وفي الاستفهام: أَأَنْتَ سَيْرًا؟ ويجوزُ تعريفه، فتقول: زَيْدٌ السَّيْرَ السَّيْرَ، ولا يكونُ ذلك إلا إذا أَرَدْتَهُ على تلك الحال، أو ذكر ذلك، أَوْ قَدَّرْتَهُ لنفسك، أو غيرك وعلى جهة الاتصال وَيُجْرَى مجرى المكرر بلفظ ما كان بغير اللفظ؛ نحو: زَيْدٌ قيامًا وَقُعُودًا، وما عُطِفَ عليه؛ نحو: زَيْدٌ ضَرْبًا وَقَتْلا، وَزَيدٌ سَيْرًا، وَرَدًّا، وبغير الواو؛ نحو: زَيْدٌ إِمَّا قيامًا إِمَّا قعودًا، ويجوزُ بغير تكرير إذا كان المصدرُ محصورًا، أَوْ مستفهمًا عَنْهُ: ما أَنْتَ إلا سَيْرًا، وَإِنَّما أَنْتَ سَيْرًا، وَأَأَنْتَ سَيْرًا؟ وَمَا أَنْتَ إلا ضَرْبَ الناس، أَوْ ضَرْبًا الناسَ، وما أَنْتَ إلا شُرْبَ الإبل، وهذا كله على مشاهدة الحال والاتصال فَأَمَّا قولك: زَيْدٌ سَيْرًا، وَمَا زَيْدٌ سَيْرًا، فَنَصَّ سيبويه على أَنَّهُ لا يجوزُ في أنت سَيْرًا إظهار الفعل، وأجازَ ذلك غيره، وأطلق بَعْضُهم جواز ذلك، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره، ويجوزُ الرفع في النوع على جهة المجاز والاتساع، وما كان غير مكرر أو معطوفًا، فيظهرُ من قول سيبويه إنه قياسٌ مطرد.

وقال سيبويه: (وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ هَذَا كُلَّه) وَلَمْ يَذْكُرْ سيبويه نَصْبَ المعطوف؛ لكنه يَخْرُجُ من الرفع.

وأما الإخبار في نحو: زَيْدٌ عَدْلٌ، فَلا يَدْخُلُ هنا بَلْ يَكُونُ سماعًا لا تجعله خبرًا حتى يكونَ كَأَنَّه هو، ثُمّ تَجَوَّزْتَ، وإذا كان أَحَدُ المتعاطفين منفصلا جازَ أَنْ يتسعَ في الأول دون الثاني، تقول: مَا زَيْدٌ ضُرِبَ وما قُتِلا أَيْ، وَلا يَقْتُلُ قَتْلا؛ فَإِنْ لَمْ ينفصلا، وَتَجَوَّزْتَ، فَلا بُدَّ مِنْ رفعهما؛ نحو: زَيْدٌ سَيْرٌ وَرَدٌّ وما كان مُكَرّرًا يَضْعُفُ الرفعُ فيه لكنه جائزٌ، ولا يكون الرفعُ في أحدهما دون الآخر.

وإذا كان المصدر خبرًا عن اسم عين، امْتَنَعَ نَصْبُه، تقول: جِدُّك جِدٌّ عظيم، فترفع، ومن ذلك المصدر المؤكد مضمون جملة، فَإِنْ كانَ لا يتطرق إليها احتمالٌ يزول بالمصدر سُمِّي مؤكدًا لنفسه؛ نحو: لَهُ عليَّ دينارٌ اعترافًا، وإِنَّ كانَ يتطرق إلى الجملة احتمالٌ سُمِّي مؤكدًا لغيره؛ نحو: هو ابني حقًّا، وهذا المصدر المؤكد به في (ضَرَبْتُهُ) يجوزُ أَنْ يأتي نكرة، ومعرفة (بأل)، وبالإضافة فَمِمَّا اسْتُعْمِلَ معرفةً بـ (أل)، ونكرة: الحقُّ والباطل، تَقُول: هَذَا عَبْدُ الله حقًّا، وَهَذَا زَيْدٌ الحقَّ لا الباطل، وَغَيْر وَقَوْل تستعملُ مضافة لمعروف؛ نحو: هذا القول لا قَوْلَك، وهذا القَوْلُ غَيْرَ ما تَقُول، وتقول: هذا الأمر غَيْرَ قيل باطل.

وقال: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، و﴿وَعْدَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٥]؛ لأن الكلام الذي قبله صُنْعٌ وَوَعْد.

ومن النكرة هذا عَبْدُ الله حَقًّا وَقَطْعًا وَيَقِينًا. قيل ومنه: هو عالِمٌ جدًّا وسيبويه يَقُول في هو حسيبٌ جدًّا إِنَّهُ على الحال، ومما لا يستعملُ في التأكيد إلا معرفة: لا أَفْعَلُه أَلْبَتّة، ولا عَوْدَةَ له ألبتة، ومعناه: القطع.

والصحيحُ: أَنَّه لا يجوز تقديم هذين المصدرين على الجملة لا يجوزُ أن تقولَ: اعترافًا لَهُ عَلَيَّ ألفُ دِرْهَمٍ، وَلا حقًّا هو ابني، وهو مذهب الزجاج وأجاز الزجاج توسيطه، تقول: هذا حقًّا عبد الله، وهو مسموع من كلامهم وأجاز بَعْضَهُم تقديمهما على الجملة.

قال أبو علي: يجوزُ غير ذي شك زَيْدٌ منطلق، فَيُقَدَّم ويؤخر، وهذه المصادر منصوبة بإضمار فِعْلٍ مِنْ لَفْظِها، كَأَنَّهُ قال: اعْتَرِفُ اعترافًا، وَصَنَع الله صنعه وأجاز الفراء، والمبرد الرَّفْعَ في جميع هذه المصادر، ولم ينص سيبويه في الرفع إلا فيما كان توكيدًا لنفسه، ولا يَبْعُد القياسُ عليه، فأما قولهم: أَجِدَّك لا تَفْعَلُ كذا، فَأَدْخَلَهُ سيبويه في المصدر المؤكد لما قَبْلَهُ، وهو بمنزلة أَحَقًّا لا تَفْعَلُ كذا و(لا تَفْعَلُ) عند أبي عليّ (حال) أَوْ على إضمار أَنْ، فَحَذَفَ (أَنْ)، وَارْتَفَعَ الفعلُ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلا مضافًا، وغالبًا بَعْدَهُ (لا) أو (لَمْ)، أو (لَنْ)، وفي " النهاية "، قال الأعشى[1]: [الطويل]

أَجِدَّكَ وَدَّعْتَ الدُّمَى والولائِدَا   وَأَصْبَحْتَ بَعْد الْجَوْرِ فِيّهن قاصدا

ودَّعت موجب، وجاء مع (لم) كثيرًا، وَمَعَ (لا) تَقُول: أَجِدَّك لا تَفْعَلُ، وهو مَصْدَرٌ مؤكد تَقَدَّمَ على الجملة من أَجْلِ همزة الاستفهام، وهي دخلت على قوله: لا تَفْعَل فصار معنى الكلام التقدير: كَأَنَّه قال: ألا تفْعَلَ كذا، وكذا أَجِدَّك، فَقَدَّمَ المصدر لما ذكرنا، وَهُنَا نكتة، وهي أَنَّ الاسمَ المضاف إليه جِدّ حَقُّه أَنْ يُنَاسِبَ فاعلَ الفعل الذي بَعْدَها في التكلم والخطاب والغيبة؛ نحو: أَجِدّي أَكْرَمْتُكَ، وَأَجِدّكَ لَمْ تَفْعَلْ، وَأَجِدَّهُ لَمْ يزرنا، وَعِلَّةُ ذلك أنه مَصْدَرٌ يؤكد الجملة التي بَعْدَهُ، فَلَوْ أَضَفْتَهُ لغير فاعله اخْتَلَّ التوكيد، انتهى.

---

(١) انظر: الخزانة ٢/٧١.

ومن ذلك المصدر المشبه به مشعرًا بحدوثٍ بَعْدَ جُمْلَةٍ حاويةٍ فِعْلَهُ، وفاعله معنى دون لَفْظٍ، ولا صلاحية للعمل فيه؛ نحو: مَرَرتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وفإذا لَهُ صُراخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى، فَإِنْ لَمْ يُشْعِرْ بحدوث؛ نحو: لَهُ ذَكَاءٌ ذكاءُ الحكماء، فالرفعُ، ولا يجوزُ النصب، وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ جملة، فالرفعُ؛ نحو: صَوْتُه صَوْتُ حمار، وَإِنْ لَمْ يَحْوِ فِعْلَهُ وفاعله دُونَ لَفْظٍ؛ نحو: عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الحمام فالهاء في عَلَيْه ليست بفاعلٍ معنًى، وكذا: فيها صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ، فالرفع في نَوْحُ الحمام على البدل، وفي (صَوْتُ حمار) على البدل، أو الوصف، والنصب في مثل هذين ضعيف.

وقال سيبويه: هذا صَوْتٌ صَوْتَ حمار رَفَعْتَ، وَإِنْ نَصَبْتَ كان وجهًا، وَلَوْ تَضَمَّنَ المفردُ إسنادًا معنويًّا فهل يجري مجرى الجملة، أَوْ مجرى المفرد في ذلك نظر؛ نحو: زَيْدٌ له صَوْتٌ صَوْتُ حمارٍ، إذا جَعَلْتَ صَوْتَ حمارٍ مرفوعًا بالمجرور؛ أَيْ: زَيْدٌ كائِنٌ لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ، فَإِنْ كان ثَمَّ ما يَصْلُح للعمل في المصدر انتصبَ المصدرُ به، نحو: هو مُصَوّتٌ صوتَ حمار، وانتصابُ (صَوْتَ حمار) بَعْدَ قوله: فَإِذا لَهُ صَوْتٌ على إِضْمَارِ يُصَوّتُ فَيَكُون مَصْدَرًا مُبَيّنا، أَوْ على إِضْمَارِ يُخْرِجُه، أَو يُبْدِيه؛ فيكون نَصْبُه على الحال، ويجوز رَفْعُه، فَإِنْ كان نكرَة فعلى الوصف، وَعَلَى البدل، أو على إضمار مبتدأ محذوف؛ أَي: هو صَوْتُ حمار، وَإِنْ كانَ معرفة؛ نحو: لها هَدِيرٌ هديرُ الثور، فكذلك إلا الوصف، فَأَجَازَهُ الخليل وَاسْتَقْبَحَهُ وَضَعَّفَهُ سيبويه.

قال ابن خروف: النَّصْبُ في هذا الباب هو الوجه.

وقال ابن عصفور: النصب والرفع متكافئان.

وإذا وَقَعَتْ صِفَةُ المصدر موقعه؛ نحو: لَهُ صَوْتٌ أَيَّما صَوْت أَوْ لَهُ صَوْتٌ، مِثْلَ: صَوْتِ الحمار، أَوْ وَصَفْتَهُ، فَقُلْتَ: لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حسن، فالاختيارُ: الرفع، ويجوزُ النَّصْبُ، والتقدير: يُصَوّتُ أَيَّما صَوْتٍ، وَيُصَوّتُ مِثْلَ صَوْتِ الحمار، وَيُصَوّت صَوْتًا حَسَنًا، وَيَلْحَقُ بقوله: لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ، قول أبي كبير الهذلي[1]: [الكامل]

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٧٢/١، والمقتضب ١٧٩/١، والمخصص لابن سيدة ٧٨/٥.

مَـا إِنْ يَمَـسُّ الأرض إلا مَنْكِـبٌ مِنْـهُ وَحَـرْفُ الـسَّاقِ طَـيَّ الْمِحمَـلِ

قال سيبويه: صارَ ما إِنْ يَمَسُّ الأرضَ بمنزلة لَهُ طَيٌّ.

وينوبُ عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفاتٌ؛ نحو: عائذًا بِكَ، وَأَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ الناس، وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ، وَقائِمًا قَدْ عَلِمَ الله، وَقَدْ قَعَدَ النَاسُ، والصحيح انتصابها على أَنَّها أحوالٌ مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره، والتقدير: أَتَقُومُ قائمًا.

وَزَعَمَ المبرد أَنَّ انتصابَها انتصابَ المصدر جاءَتْ على فاعل، كقولهم: فُلِجَ فَالِجًا، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَقُوم قيامًا، وَزعم بَعْضُ أصحابنا أَنَّ انتصابَ هذه الصفات مقصورٌ على السماع.

وقال غيره: زَعَمَ سيبويه أَنَّ هذا مقيسٌ يقالُ لكل مَنْ لازَمَ صفةً دائبًا عليها؛ نحو: أَضَاحِكًا، وَأَخَارِجًا، والتنكير لازمٌ لهذه الصفات.

وَإِذَا أَسْنَدْتَ إلى غير الضمير بَرَزَ الفاعل، تَقُول: أَقَائِمًا زَيْدٌ، وَقَدْ قَعَدَ الناس، ومن العرب مَنْ يقول: عَائِذٌ بالله، يُضْمِرُ مبتدأ؛ أي: أنا عائذٌ بالله، وَذُكِر في هذه الصفات هنيئًا لك، و(هَنِئٌ) صفة مبالغة، تَقُول: هَنأَني الطعام؛ أي: ساغَ لي، واسم الفاعل: هَانِئٌ ويجوزُ أَنْ يكونَ اسْمَ فاعل مِنْ هَنُؤَ كَشَرِيف مِنْ شَرُفَ، وكذلك (مَرِئٌ)، فيجوز أَنْ يكونَ للبمالغة مِنْ مَرأَنِى، أَوْ مِنْ فَعُل نحو: مَرُؤَ تقول: هَنَأَني الطعامُ وَمَرَأَني تُتْبعُ مَرَأَني لِهَنَأَني، فإذا لَمْ تُتْبِعْه، قُلْتَ: أَمْرَأَنِي رباعيًّا.

وأجاز أبو البقاء العكبري: أَنْ يكونا مَصْدَرَيْنِ جاءا على وزن فعيل: كالصَّهِيل والنكير.

وقال سيبويه: هَنِيئًا مَرِيئًا صفتان نَصَبُوهما نَصْبَ المصادر الْمَدْعُوّ بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عَلَيْه، كأنهم قالوا: ثَبَتَ ذلك هنيئًا مريئًا، أو هَنَّأَهُ هنيئًا، ففي تقدير ثَبَتَ يكونُ حالا مبنية، وفي تقدير هَنَأَهُ حالا مؤكدة، انتهى.

و(مَرِيئًا) تابعٌ لِهَنِيء، وَزَعَمَ بَعْضُهم أَنَّ مريئًا يستعملُ وحده غير تابع لِهَنِيءٍ ولا يحفظُ ذلك إلا في بيتٍ فُرِّق بينهما، قال[1]: [الخفيف]

(١) انظر: الكامل ١/١٠٤، ومحاضرات الأدباء ١/٣١٧.

كُـلْ هَنِيئًـا وَمَـا شَـرِبْتَ مَرِيئًـا ثُـمَّ قُـمْ صَـاغِرًا فَغَيْـرُ كَـرِيمِ

وأجاز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤] أَنْ يَكُونَ نَعْتَ مَصْدَرٍ مَحذوف؛ أي: أَكْلا هنيئًا، وَأَنْ يكونَ حالا من مفعول (فَكُلُوه)، وَأَنْ يَنْتَصِبا انتصابَ المصدر فَيَقِفُ على فَكُلُوه؛ كَأَنَّه قال: هَنْأً، وَمَرْأً، كقولك: سَقيًا وَرَعيًا؛ أي: هَنَأَهُ، وَمَرَأَهُ، وإذا قُلْتَ: هنيئًا له ذلك، فَلَذِلكَ عند السيرافي مرفوعٌ بِثَبَتَ المحذوفة، و(هنيئًا): حال من ذلك، ففيه ضمير ذلك، وعند أبي علي مرفوعٌ بهنيئًا ولا ضميرَ فيه وَإِذَا قُلْتَ هنيئًا مريئًا، فمريء صفة لِهَنِيء عِنْدَ بعضهم، وبه قال أبو الحسن الحوفي، وذهب الفارسي إلى أَنَّ (مريئًا) منتصبةٌ انتصابَ (هنيئًا).

التقدير: عنده ثَبَتَ مريئًا، وَأما (تُرْبًا وَجَنْدَلا) فَنَصَبَهُما سيبويه، وفاهَا لِفِيكَ نَصْبَ المفعول به، وَذَهَبَ الأستاذ أو علي وغيره إلى أنَّ نَصْبَ (تُرْبًا وجندلا)، نصب المصادر، وإنْ كانت جواهر ولذلك تدخل اللام؛ نحو: تُرْبًا لَكَ كما تَقُول: سَقْيًا لك.

وَأَمَّا: أَعْوَرَ وذا ناب وما قَبْلَهُ، فَقَدَّرَهُ سيبويه: أَلْزَمَهُ أَوْ أَطْعَمَهُ الله تُرْبًا وَجَنْدَلا، وألزم الله فاهًا لِفيكَ، والضمير في (فاها) للداهية قَالَهُ سيبويه، وجعله بعضهم ضمير الحبيبة (وَأتستقبلون أَعوَرَ وَذَا نَابٍ) هو الحَمَل، قيل: كان لَهُ نابٌ طويل.

وقيل: أَرَادَ بالأعور بَعِيرًا أَعْوَر، وبالناب كَلْبًا، وقد جاء (تُرْبٌ) مرفوعًا.

وقال سيبويه: وَلَوْ قال: (أَعْوَرُ وَذُو نابٍ) كانَ مصيبًا، انتهى. ولا ينقاس الرفعُ في أسماء الأعيان التي يُدعى بها لَوْ قُلْتَ: فُوهًا لِفِيكَ على قَصْدِ الدعاء لَمْ يَجُز، ولا يجوزُ تعريفها (بأل)، وفي " البسيط ": وقد أدخلوا هاهنا (أل) كما فعلوا في المصدر، قال: (التُّرْبُ) لَكَ، و(التُّرْبَ) له، ولا يقاسُ هذا الباب لا يقال أَرْضًا وَلا جَبَلا، وَقَد اسْتَشْكَلُوا تقديرَ سيبويه في أَعْوَرَ وذا ناب أتستقبلونَ، فقيل: هو تفسير معنى لا إعراب.

وَالإعرابُ: أَتَسْتَقْبِلُونَهُ أَعْوَرَ، وَحُذِفَ المفعول، وَجَمْعُ ابن مالك بَيْنَ تُرْبًا وَجَنْدلا وَفاهًا لِفِيكَ، وَبين أَعْوَرَ وَذا نابٍ تخليطٌ، وإنما ذَكَرَ سيبويه أَعْوَرَ، وذا نابٍ

في باب أتميميًّا مَرَّة، وَقَيْسِيًّا أخرى، وقول الشاعر(١): [الطويل]

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً ... وَفِي الْحَرْبِ أَشْباه الإماءِ الْعَوَارِكِ

وقول الآخر(٢): [البسيط]

أَفِي الْولائِمِ أَوْلادًا لِوَاحِدَةٍ ... وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلادًا لِعَلاتِ

وأنشد يعقوب(٣): [الوافر]

عَفَارِيتًا عَلَيَّ وَأَكْلَ مَالِي ... وَجُبْنًا عَنْ رِجَالٍ آخرينا

ويجوزُ ارتفاعُ ذلك، فتقول: أتميميٌّ مرة وَقَيْسِيٌّ أخرى، على إضمار مبتدأ، تقديره: أأَنْتَ تميميٌّ.

وذكر ابن مالك: أَنَّ مما ينتصبُ وجوبًا بِفِعْلٍ مُهْمَل بَلْهَ زَيْدًا؛ أَيْ: تَرْكُ زَيْدُ، وَفِي الاستعطاف: قِعْدَكَ الله إلا ما ذَكَرْتُ كذا؛ أي: تثبيتك الله، قال: ومثله عَمْرَكَ الله في لزوم الإضافة والاستعطاف، قال: إلا أَنَّهُ مختصرٌ من التعمير مصدر عَمَرْتُك الله؛ بمعنى: نَشَدْتُك الله، وَيَلْزَمُهُ إذا كان عَمْرُكَ الله مختصرًا من التعمير مصدر عَمَرْتُك فلا يكونُ منصوبًا بالفعل وسيأتي القول في (بَلْهَ) في أسماء الأفعال، وعلى (قِعْدَكَ، وَعَمْرَكَ) في باب القسم إن شاء الله تعالى.

---

(١) قالته هند بنت عتبة لفل قريش حين رجعوا من بدر "سيرة ابن هشام ٤٨٦، الروض الأنف ٢/ ٨٢ والرواية هناك:

أفي السلم أعيار جفاء وغلظة ... وفي الحرب أشباه النساء العوارك

الأعيار: جمع عير: الحمار، العوارك: جمع عارك: الحائض.

ولم ينسب هذا البيت في كتاب سيبويه ١/ ١٧٢. "وروايته أشباه الإماء وينظر الخزانة ١/ ٥٥٦، والعيني ٣/ ١٤٢".

(٢) قالته هند بنت عتبة "السيرة ٤٦٨، العيني ٣/ ١٤٢، الخزانة ١/ ٥٥٦، الروض الأنف ٢/ ٨٢، ٨٣، لم ينسبه اللسان "عير" ولا مادة "عرك" المقتضب ٣/ ٢٦٥، المقرب ٥٦، اللسان "علل" سيبويه ١/ ١٧٢".

(٣) البيت لرافع بن هريم في : التنبيه والإيضاح : ٣٠٠/٢، ولسان العرب : (كيس)، وبلا نسبة في : البيان والتبيين : ١٨٥/١، ٥٧/٤.

باب المفعول له[(١)]

تَضافَرَت النصوصُ على شَرْطِ أَنْ يكونَ مَصْدرًا، وَزَعَمَ يونس أَنَّ قَوْمًا من العرب، يقولون: أَمَّا العبيدَ فَذُو عَبيدٍ بالنَّصْبِ، وَتَأَوَّلَ نَصْبَ العبيدِ على المفعول له، وَإِنْ كانَ (العبيد) غَيْرَ مَصْدَرٍ، وَقَبَّحَ ذلك سيبويه وإنما أَجَازَهُ على ضَعْفِهِ، إذا لَمْ يُرِدْ عبيدًا بأعيانهم، وَشَرْطٌ هذا المصدر أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِحَدَثٍ، أَوْ مُسَبَبًا عَنْهُ، وَزادَ بَعْضُهم أَنْ يَكُونَ من أفعال النفس الباطنة لا مِنْ أَفْعَال الجوارح الظاهرة؛ نحو: جاءَ خَوْفًا وَرَغْبَةً. فلا يجوزُ: جاءَ زَيْدٌ قراءَةً للعلم، ولا قتالا للكافر، وَأَجَازَ أبو علي: جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ؛ أي: لِضَرْبِ زيد، والضَّرْبُ من فعل الجوارح.

وَشَرَطَ الأعلم، وناسٌ من المتأخرين أَنْ يكونَ مقارنًا للفعل في الزمان، فلا يجوزُ: أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ طَمَعًا غدًا في مَعْرُوفك، وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ سيبويه، ولا أَحَدٌ من المتقدمين، وَشَرَطُوا أيضًا في نصبه اتّحادَ فاعله، وفاعل الفعل المعلل، وَأَجَازَ ابْنُ خروف نَصْبَهُ مع تغاير الفاعل، وقال: (لَمْ يَنُص على منعه أَحَدٌ من المتقدمين).

وظاهر قول سيبويه يُشْعِرُ بالجواز، ومذهب سيبويه، والفارسي، أَنَّهُ يَنْصِبُهُ مُفْهِمُ الحدث نَصْبَ المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر، ظاهرًا كَضَرَبْتُ زَيْدًا تَأديبًا أَوْ مُقَدَّرًا؛ نحو: أَحَدَبًا على قومك؛ أَيْ: أَجِئْتَ حَدبًا على قومك، وَذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّهُ ينتصبُ انتصابَ المصادر، وَلَيْسَ على إسقاط الحرف، ولذلك لَمْ يترجموا لَهُ كَأَنَّهُ عندهم مِنْ قبيل المصدر المعنوي، فإذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا تقويمًا، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: قَوَّمْتُ زَيْدًا بِضَرْبِي لَهُ تَقويمًا وجئتُ إكرامًا لك فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَكْرَمْتُكَ بمجيء كذا إكرامًا.

---

(١) اعلم: أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافة فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو (خفتك) مأخوذة من مخافة وجئتك ليست مأخوذة من مخافة فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب.

قال سيبويه: إن هذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ.

كذا وكذا فقال: لِكَذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ومن ذلك: فعلت ذاك أجل كذا وكذا وصنعت ذلك ادخار فلان. [الأصول: ١٧٣/١]

وقال الفراء في قولهم: (لأعْطِيَنَّكَ خَوْفًا وَفرقًا وَلأكُفَنَّ عَنْكَ حَذْرَ زَيْدٍ) كُلُّ واحد منها منصوبٌ على نِيَّةِ الشرط والجزاء، وما ينفك مِنْ حُسْن (مِنْ) معه وَإنْ كانَ يقال: لأكُفَنَّ مِنْ حَذَرِ زَيْدٍ، وَلأعْطيَنّ من الخوف، والفرق، وَلَيْسَ النصبُ بإسقاط (مِنْ) غير أنَّ دخولها المقصود، وَيُبَيِّن معنى النصب، انتهى.

واخْتُلف في النقل عن الزجاج، فنقل ابْنُ مالك عَنْهُ مَرَّةً أنه انتصبَ نَصْبَ نوع المصدر، وَمَرَّةً نَقَلَ عنه أَنَّ مَذْهَبَهُ مَذْهَبُ سيبويه.

وَنَقَل ابْنُ عصفور أَنَّه انتصبَ بفعلٍ مِنْ لَفْظِهِ واجب الإضمار.

وَقَالَ: نَصَّ على ذلك الزجاج في " كتاب المعاني " له.

وَإذا فُقِدَت المصدرية صريحًا، أَوْ تَقْديرًا مع (أَنْ) و(أَنْ) لَمْ يُوصَل الفعلُ إلا باللام، أَوْ بما في معناها من حروف السبب، وذلك (مِنْ) والياء، وكذا (في) عِنْدَ بعضهم مثال ذلك: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقول الشاعر[1]: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَة ... كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فَلَوْ كانَ اسْمَ إشارة أَوْ ضميره، لَمْ ينتصب، بل لا بُدَّ من حرف السبب.

وَمِنْ شَرْطِ اتحاد الفاعل والزمان، قال: إذا فُقِدَا أَوْ أَحَدُهما لَمْ يَنْتَصِبْ؛ بَلْ يُجَرُّ

(١) هَذَا البَيْتُ لامْرِئ القَيْس.

الشاهد فيه: إِعْمَالُ الفِعْلِ الأَوَّلِ وَهُوَ (كَفَانِي)، ورِفْعُ (قَلِيلٌ)؛ لأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ القَلِيلَ مَطْلُوبًا، وَالتَّقْدِير: فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ، لِكَفَانِي القَلِيلُ مِنْ المَالِ، وَاقْتَصَرْتُ عَلَيْهِ، وَلَمْ أَطْلُب المُلْكَ.

وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي الَّذِي هُوَ (أَطْلُبُ) وَنَصَبَ بِهِ (قَلِيلا)، كَانَ الكَلامُ فَاسِدًا، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ

يُوجِبُ أَنَّهُ لَمْ يَسْعَ لَهَا، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لَوْ لَقِيتُ زَيْدًا، لَدَلَّ أَنَّكَ لَم تَلْقَهُ، فَهُوَ نَافٍ عَنْ نَفْسِهِ طَلَبَ أَدْنَى مَعِيشَةٍ، وَبِالنَّصْبِ يُوجِبُ طَلَبَ القَلِيلِ مِنْ المَالِ، وَهُو مُحَالٌ.

انظر: همع الهوامع ٢/ ١١٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزانة الأدب، وسيبويه جـ١ ص٤١، وابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٢٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ١/١٢٠.

بِحَرف السبب، فمثالُ تَغايُر الفاعل قوله[١]: [الطويل]

وَإِنِّـي لَتَعْرُونـي لِـذِكْرَاكِ قِتْـرَةٌ كَمَـا انْـتَفَضَ الْعُـصْفُورُ بَلَّلَـهُ الْقَطْـرُ

فالعُروّ من القِتْرَة والذكرى منه، ومثالُ تَغايُر الزمان قوله[٢]: [الطويل]

فَجِئْـتُ وَقَـدْ نَـضَتْ لِنَـوْمٍ ثِيابَهـا لَـدَى الـسِّتْرِ إلا لِبْـسَةَ الْمُتَفَـضِّلِ

فَالنَّضْو مُتَقَدّم والنومُ متأخر.

وإذا نابَتْ (أَنْ وَأَنَّ) عن المصدر فَلا يُشْتَرَطُ اتحادُ الزمان، ولا اتحاد الفاعل، والعامِلُ إذ ذاك الفعل، أَوْ ما جرى مَجْرَاه أَوْ مَعْنَى الفعل، وأَمَّا مع صَرِيح المصدر فَلا يَنْصِبُهُ معنى الفعل، بَلْ لا بُدَّ من حرف الجر إلا مع أَمَّا سَمِينًا فَسَمِينٌ في مَذْهَبِ الزجاج، وَتَبِعَه ابْنُ طاهر، وَقَصَرَاهُ عَلَى هَذَا الباب.

وَقَال الجمهور: جَرُّ المصدر بالحرف جَائِزٌ.

وقال الجزولي: إِذَا كَانَ نكرة فَلا يَجُوز جَرّه، لا يَجُوز: قُمْتُ لإِعْظَامٍ لَكَ.

قال الأستاذ أبو علي: هُوَ جَائِزٌ، وَلا أَعْرف للجزولي سلفًا في ذَلِكَ.

وفي " البسيط ": إِنْ كَانَ المصدرُ أَجْنَبِيًّا من مَصْدَرِ العاملِ بِحَيْثُ لا يَصْدُق عليه بِاعْتِبَار مجازي، فاللامُ نحو: فَعَلْتُه لأَمْرِ الله، وَتَرَكْتُهُ لِزَجْرِك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] إلا أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِأَنّ وَأَنْ نحو:

---

(١) انظر: شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصّل ٦٧/٢، وأوضح المسالك ٤٥/٢، ١٣١، وابن عقيل ٢٢/٢، والهمع ١٣٢/٣، والأشمونيّ ٢١٥/٢، والخزانة ٢٥٤/٣.

(٢) قائله: امرؤ القيس الكندي من معلقته المشهورة.
الشرح: "نَضَّتْ" ألقتْ وخلعتْ، "لدى الستر" عند الستار، "لبسة" -بكسر اللام- وهي هيئة اللباس، "المتفضل" المتوشح بثوبه، أو لابس الثوب الواحد.
المعنى: أتيت إلى المحبوبة وقد ألقت ثيابها للنوم، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد تتوشح به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.
الشاهد: في قوله: "وقد نضت"، فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالا بالواو؛ فلذلك لزمها دخول "قد".
انظر: الإيضاح ١٦٤/١، والجليس الصالح ١٨١/١.

لَبَّيْكَ أَنّ النعمة لك، وقوله[١]: [الطويل]

أَتَغْـضَبُ إِنْ أُذْنَـا قُتَيْبَـةَ حُزَّتَـا   جِهارًا وَلَـمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

وَقَدْ حُكِيَ عَنْ أبي علي جَوَاز النصب، فَتَقُول: جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ؛ أَي: لِضَرْبِ زَيْدٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَجْنَبِيًّا حُذِفَت اللام؛ نحو: ضَرَبْتُهُ تَقْويمًا، وَقَعَدْتُ عن الحربِ جُبنًا، ألا تَرَى أَنَّه يَصْدُقُ عليه ضَرْبِي لَهُ تَقْوِيم، وَقُعُودي عن الحربِ جُبْنٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١].

وَيَجُوزُ أَنْ يكونَ هذا المصدر مُعَرّفًا (بأل)، وبالإضافة، والإضافة محضة نحو قوله[٢]: [الرجز]

لا أَقْعُـدُ الْجُـبْنَ عَـنِ الْهَيْجَـاءِ

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الجرمي، والرياشي، والمبرد إلى أَنَّ شَرْطَه أَنْ يكونَ نكرَة وَأَنَّ (أل) فيه زائدة، وإضافته غير محضة، وَتَجْرِيدُهُ من (أل) أَكْثَر، وَجَرّه ونصبه في الإضافة مستويان؛ نحو قوله تعالى: ﴿لإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

ويجوز تقديم المفعول له على عامله، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ في الفاعل مانعٌ، وَمَنَعَ ذلك قَوْمٌ منهم ثعلب، والسماعُ يَرُدُّ عَليهم، وَإِذَا قَدَّمْتَهُ فيما يجوز فيه حَذْفُ اللام قوي فيه ذِكْرُ اللام؛ نحو: للطمع جِئْتُكَ ويجوز تركها، ومنه تقديمه مع أمَّا؛ نحو: أَمَّا تَقْوِيمًا فَأَنَا أَضْرِبُكَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه الفعل الذي دَلَّتْ عَلَيْه أَمَّا، ويكون أصله اللام، وَحُذِفَتْ هنا سماعًا، ويجوز في (كي) في أَحَدِ محتمليها، وهو إذا كانت

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (٤٧٩/١) وهو من شعر الفرزدق، في قصيدة مدح بها سليمان ابن عبد الملك وهجا فيها جريرا، والضمير الفاعل في تغضب راجع إلى قيس المذكور في بيت سابق وأنثه لأن المراد بقيس القبيلة، ويجوز أن يكون خطابا وفاعله تقديره أنت والمقصود جرير.

(٢) رجز مجهول القائل وهو من شواهد ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص٦٤ وشرح التسهيل ١/ ٩٨، وممن استشهد به السيوطي في همع الهوامع ١/ ١٩٥، وصاحب التصريح ١/ ٣٣٦، والأشموني ٢/ ١٢٥ وذكره العيني في المقاصد النحوية ٣/ ٦٩.

ناصبة بنفسها لا حَرْفَ جَرّ أَنْ تَقَعَ مفعولا له؛ لأنَّها إذ ذاك يَنْسَبِكُ منها مصدر فتكونُ مثل: أنَّ وَأَنْ، وَمِمَّا يَنْسَبِكُ مِنْهُ مَصْدَرٌ ما والفعل فإذا أدخلت حَرْفَ الجر، قُلْتَ: أَزُورك لما تحسن إليّ؛ أي: لإحسانك، فَهَلْ يَجُوزُ حَذْفُ الحرف منه، كما جاز في (أَنَّ، وأن)، ولا أعرفُ في ذلك نصًا على أحد، ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل، أو العطف سواء جُرّا بحرف السبب، أو أحدهما أو نصب، فأما قوله تعالى: ﴿إِلا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طه: ٣] فمنصوبٌ بفعل مضمر، قاله الفارسي رحمه الله.

باب المفعول فيه(١)

وهو الظرف، وهو ما انْتَصَبَ مِنْ وَقْتٍ أَوْ مكانٍ على تقدير (في) باطِّرَادٍ لواقع

---

(١) المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان أما الزمان فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الأزمنة كما بينا فيما تقدم فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف أعني.
(في) فيحسن معه فتقول: قمت اليوم وقمت في اليوم فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها ولذلك سميت إذا نصبت ظروفاً لأنها قامت مقام (في) ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم ثم قيل لك: أكن عن اليوم قلت: قمت فيه وكذلك: يوم الجمعة ويوم الأحد والليلة وليلة السبت وما أشبه ذلك وكذلك: نكراتها نحو قولك: قمت يوماً وساعة وليلة وعشياً وعشيةً وصباحاً ومساءً.
فأما سحر إذا أردت به سحر يومك وغدوة وبكرة هذه الثلاثة الأحرف فإنها لا تتصرف تقول: جئتك اليوم سحر وغدوة وبكرة يا هذا وسنذكرها في موضعها فيما يتصرف وما لا يتصرف إن شاء الله.
وكل ما جاز أن يكون جواب (متى) فهو زمان ويصلح أن يكون ظرفاً للفعل يقول القائل: متى قمت فتقول: يوم الجمعة ومتى صمت فتقول: يوم الخميس ومتى قدم فلان فتقول: عام كذا وكذا وكل ما كان جواب متى فالعمل يجوز أن يكون في بعضه وفي كله يقول القائل: متى سرت فتقول: يوم الجمعة فيجوز أن يكون سرت بعض ذلك اليوم ويجوز أن يكون قد سرت اليوم كله (وكم) من أجل أنها سؤال عن عدد تقع على كل معدود والأزمنة مما يعد فهي يسأل بها عن عدد الأزمنة فيقول القائل: كم سرت فتقول: ساعة أو يوماً أو يومين ولا يسأل (بكم) إلا عن نكرة (ومتى) لا يسأل بها إلا عن معرفة أو ما قارب المعرفة يقول القائل: كم سرت فتقول: شهرين أو شهراً أو يوما ولا يجوز أن تقول: الشهر الذي تعلم ولا اليوم الذي تعلم لأن هذا من جواب (متى).

=

فيه مذكور، أَوْ مقدر، واحترز بقوله: باطراد من قولهم: مُطِرْنا السَّهْلَ وَالجبلَ وَلا يَطّرِدُ ذلك لا في العامل، ولا في اسم المكان لا يقال: أَخْصَبْنَا السَّهْلَ والجبلَ، ولا مطِرْنا القيعانَ والتلول.

ومثال المذكور: قُمْتُ يَوْمَ الجمعة، (فاليوم) واقعٌ فيه القيام، وكذلك قُمْتُ أَمَامَك (فالأمامُ) واقعٌ فيه القيام.

ومثال المقدر: زَيْدٌ أَمامَك والقتالُ يَوْمَ الجمعة.

وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف لَيْسَ يَسُوغُ عند الكوفيين تسميته ظرفًا بل يُسَمِّيه الفراء وَأَصْحَابُه محلا، والكسائي يُسَمّي

=

وأما قولهم: سار الليل والنهار والدهر والأبد فهو وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب (كم) ولا يجوز أن يكون جواب (متى) لأنه إنما يراد به التكثير وليست بأوقات معلومة محدودة فإذا قالوا: سِيرَ عليه الليل والنهار فكأنهم قالوا: سِيرَ عليه دهراً طويلا وكذلك الأبد فإنما يراد به التكثير والعدد وإلا فالكلام محال.

وذكر سيبويه: أن المحرم وسائر أسماء الشهور أجريت مجرى الدهر والليل والنهار وقال لو قلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة كان بمنزلة يوم الجمعة أو البارحة ولصار جواب (متى) فالمحرم عنده بلا ذكر (شهر) يكون في جواب (كم) فإن أضفت شهراً إليه صار في جواب (متى) وحجته في ذلك استعمال العرب له لذلك قال: وجميع ما ذكرت لك مما يكون مجرى على (متى) يكون مجرى على (كم) ظرفاً وغير ظرف.

وبعض ما يكون في (كم) لا يكون في (متى) نحو: الدهر والليل والنهار.

واعلم: أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسماً ويكون ظرفاً ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً.

فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسماً وظرفاً إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفاً وذلك ما لم تستعمله العرب مجروراً ولا مرفوعاً.

وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم فمن ذلك: (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به: سحر يومك لا يكون إلا ظرفاً وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر و بالألف واللام أو نكرة وكذلك تحقير سحر إذا عنيت: سحر يومك لم يكن إلا ظرفاً.

تقول: سير عليه سحيراً وتصرفه لأن (فعيلا) منصرف حيث كان.

ومثله ضحى إذا عنيت: ضحى يومك وصباحاً وعشية وعشاء إذا أردت: عشاء يومك فإنه لم يستعمل إلا ظرفاً وكذلك: ذات مرة وبعيدات بينَ وبكراً وضحوة إذا عنيت ضحوة يومك وعتمة إذا أردت: عتمة ليلتك وذات يوم وذات مرة وليل ونهار إذا أردت: ليل ليلتك ونهار نهارك وذو صباح ظرف. [الأصول: ١/١٦٠]

الظرف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح.

وَذَكَر أَصْحَابُنا ظَرْفَ الزمان، فقالوا: هو اسْمُ الزمان؛ نحو: سِرْتُ اليومَ أَوْ عدده؛ نحو: سِرْتُ عشرين يَوْمًا، أَوْ ما أضيف إليه بشرط أَنْ يَكُونَ إِيَّاهُ؛ نحو: سِرْتُ جميعَ اليوم، أَوْ بَعْضَهُ؛ نحو: سِرْتُ بَعْضَ اليوم، أَوْ كان صفةً له؛ نحو: سِير عَلَيْهِ طويلا من الدهر؛ أي: زمانًا طويلا يجوز ذلك.

وَإِنْ لَمْ تَكُن الصفةُ خاصة، ولا مستعملة استعمالَ الأسماء أَوْ مَصْدَرًا أضيف إليه اسْمُ الزمان وَحُذِف؛ نحو: سِرْتُ مَقْدَم الحاج، وَخُفُوقَ النجم؛ أَيْ: وَقْتَ مَقْدَم الحاج، وَوَقْتَ خُفُوقَ النجم، ونحو: لا آتيكَ مِغْزَى الْفِزْرِ، وَلا آتيكَ القارِظَ الْعَنَزِيّ؛ أَيْ: زَمَانَ نُفُوق مِعْزَى الْفِزْرِ، وزمانَ قَعَدَ القارِظُ العَنَزِيّ.

وَمِمّا انْتَصَبَ على تقدير أَنَّهُ ظَرْفُ زمان قول العرب: أَحَقًّا أَنَّكَ قَائِمٌ، آلحقَّ أَنَّكَ قَائِمٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفَ زَمَانٍ حقيقةً. وَقَدْ صُرِّحَ مَعَه بفي؛ نحو قوله(١): [الوافر]

أَفِي حَقٍّ مُوَاساتي أَخَاكُم بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

ومثله: غَيْرَ ذي شَكٍّ أَنَّكَ قائمٌ، وَجَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ قَائِمٌ، وَظنًّا مِنّي أَنَّكَ قَائِمٌ، ولإجرائها مجرى الزمان وَقَعَتْ أخبارًا عن المصادر لا عَنْ الجثث، وهذا النوع استعماله ظَرْفًا موقوفٌ على السماع، وخالف أبو العباس في: أَحَقًّا أَنَّكَ قائِمٌ، فَزَعَم أَنَّ (أَنَّكَ قائِمٌ) في موضع الفاعلية، وَدُخُول (في) عَلَيْه يحقق مَا ذَهَبَ إليه سيبويه مِنْ أَنَّ انتصابَهُ على الظرف، وما بعده مبتدأ.

وظروفُ الزمان تَنْقَسِمُ إلى مبهم، ومختص، والمعدودُ من قبيل المختص، وَيَتَعَدّى الفعلُ إلى جميع الضَّرْبَيْنِ، واختصاصه بـ (أل)، وبالصفة، وبالإضافة وبالعدد؛ نحو: قُمْتُ الْيَوْمَ وَسِرْتُ يَوْمًا طويلا، وَقَدِمْتُ يَوْمَ الجمعة، وَسِرْتُ يَوْمَيْنِ، وَذَهَبَ بَعْضُ النحويين إلى أَنَّ ما كانَ من الظروف مُعْطِيًا غَيْرَ ما أَعْطَى الفعل

---

(١) لأبي زبيد الطائي، والسريس معناه الضعيف، أو الرجل الذي لم تكتمل رجولته، وفسره بعضهم بالعنين، وهو يعاتب أخواله بني تغلب الذين ظلموه ولم يردوا إليه ما أخذوه منه.

انظر: الغريب المصنف : ٢٤٧/١، والأغاني : ٣٦٣/٦ ولسان العرب (سرس) وخزانة الأدب : ٣٠٢/١٠، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٩٨٣/٢ وجواهر الأدب : ٣٥٣.

كالظروف المعدودة، والمؤقتة، فَنَصَبَها نَصْبَ المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر.

فإذا قُلْتَ: سِرْتُ يَوْمَيْنِ، فَكَأَنَّهُ قال: سِرْتُ سَيْرًا مُقَدَّرًا بِيَوْمَيْنِ، وقيل: هو على حَذْفِ المصدر؛ نحو قولك: ضَرَبْتُه سَوْطًا؛ أي: سَيْرُ يَوْمَيْنِ.

والصحيح ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الفعلَ يَتَعَدَّى إلى جميع أنواعِ الظروف الزمانية مبهمها ومختصها، والمبهمُ منها ما دَلَّ على قَدْرٍ من الزمان غير معين؛ نحو: وَقْت وَزَمَان وحين.

والمختصُ معدود وغير معدود، والمعدودُ ما لَهُ مقدار من الزمان معين؛ نحو: سنة، وشهر، ويومين، والمحرم وسائر أسماء الشهور، والصيف والشتاء، ولا يَعْمَلُ في المعدود من الأفعال إلا ما يتكرّر ويتطاول لَوْ قُلْتَ: مات زَيْدٌ يَوْمَيْنِ؛ تُريد الموت الحقيقي لَمْ يَجُزْ.

والمختصُ غير المحدود أَسْمَاءُ الأيام: كالسَّبْت والأحد، وما أضافت إليه العربُ لَفْظَةَ شَهْر من أعلام الشهور، وهو رمضان وربيع الأول، وربيع الآخر، وسيأتي ذكر ذلك إنْ شاءَ الله تعالى، وما يَخْتَصُّ بـ (أل) وبالصفة، وبالإضافة كما تَقَدَّمَ ذِكْرُه.

والظرفُ الزماني متصرف ومنصرف، وَتَصَرُّفُهُ أَنْ يستعملَ غير ظرف بِأَنْ يُخْبَر عَنْهُ أَوْ يُجَرَّ بغير (مِنْ) نحو: يَوْم وَوَقْت وانصرافُهُ: دخول التنوين فيه.

أَوْ ما عاقَبَهُ مِنْ (أَلْ)، أَوْ الإضافة، وغير متصرف ولا منصرف وهو سَحَر إذا أَرَدْتَهُ مِنْ يَوْمٍ بعينه على مَذْهَب الجمهور، فامتنع الصَّرْفَ للعدل عن تعريفه (بأل)، وللعلمية جُعِلَ علمًا لهذا الوقت، وقيل: للتعريف المشبه بتعريف العلمية، وقيل: لِعَدْلِهِ وتعريفه بالغلبة على ذلك الوقت المعين لا تعريف العلمية.

وقيل: مُنِعَ التنوين؛ لأَنَّهُ مَنْوِيٌّ فيه الإضافة فهو معرفة بالإضافة، وقيل: حُذِفَ منه التنوين؛ لأَنَّهُ بنية (أل).

وَذَهَبَ ابْن الطراوة، وَصَدْرُ الأفاضل إلى أَنَّهُ مبنيٌّ لا معرب، وعلة بنائه عند صدر الأفاضل تَضَمُّنُه معنى (أل)، كما بُنِيَ (أمس) لتضمن معناها، وعلة بنائه عند ابن الطراوة عند التّقارّ، لا تَضَمّنُه معنى الحرف، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لا يقعُ سَحَر إلا على

سَحَر يومك، لا تَقُول: خَرَجْتُ سَحَرَ إلا في يَوْمِكَ الذي خَرَجْتَ في سَحَرِهِ، ولا تقولُ: سَحَرَ في سَحَرِ (أَمْسِ) إلا أَنْ تُقَيِّدَهُ، فَتَقُول: خَرَجْتُ يَوْمَ الخميس سَحَرَ، ومن أحكام (سَحَرَ) إذ ذكر قبله اليوم أَنَّه لا ينتصبُ ظرفًا إلا إذا انتصبَ اليومُ ظرفًا، فَلَوْ كان اليومُ فاعلا، أو مفعولا به لم يَنْتَصِبْ (سَحَر) على الظرف بَلْ يَكُونُ بدلا من اليَوْمِ فَيَلْزَمُهُ الضميرُ، أَوْ (أَلْ)؛ نحو: كَرِهْتُ يَوْمَ السَّبْت سَحَرِهِ أَو السَّحَرَ مِنه، وَلَو اتسعت في اليوم، فَقُلْتَ: سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمُ الجمعة سَحَرَ برفع اليوم. ونصب (سَحَر) جاز، ولا يجوز نصبُ اليوم ورفع سحر.

ومتصرف لا ينصرف وذلك غُدْوَة وَبُكْرَة، والمشهورُ: أَنَّ مَنْعَ صرفهما للعلمية الجنسية: كَأُسَامَة، فيستويان في كونهما أُرِيدَ بهما من يَوْمٍ معين، أَوْ لَمْ يُرد بهما التعيين، فتقول: إذا قَصَدْتَ التعميمَ غُدْوَةُ وَقْت نَشَاطٍ، وإذا قَصَدْتَ التعيين: لأسيرنّ الليلةَ إلى غُدْوَةَ، وَبكْرَةَ في ذلك كَغُدْوَة.

وقال الزجاج: إذا أَرَدْتَ بهما بُكْرَة يَوْمِكَ، وَغُدْوَة يَوْمِك لَمْ تصرفهما، وإذا كانا نكرتين صَرَفْتَهُما.

وقال ابن طاهر مثله قال: هما علمان مِنْ مُعَيّن، ونكرتان من غير مُعَيّن.

وزَعَمَ أبو الحسن أَنَّهُ يجوزُ أَنَّ تقول: آتيكَ اليومَ بُكْرَةً وَغُدْوَةً تجعلهما كَضَحْوَة، وزعم أبو الخطاب أنه سَمِعَ مَنْ يوثق به من العرب، يقول: آتيك بُكْرَةً، وهو يريدُ الإتيان مِنْ يَوْمِهِ أَوْ في غَدِهِ وَعَنْ أبي عمرو لَقِيتُهُ الأَوَّلَ بكرة، وَيَوْمًا من الأيام بُكْرَةً.

وعن أبي الجراح: ما رَأَيتُ كَغُدْوَةٍ قطُّ.

وقال الفراء: العربُ تُجْرِيهما ولا تجريهما، والأكثرُ تَرْكُ الْجَرْي في غُدْوَة وَالْجَرْيُ في بُكْرَة، وأكثرُ ما تجري العرب غُدْوَة إذا قُرِنَتْ بِعَشِيَّةٍ، يَقُولون: إنّي لآتيهم غُدْوَةً وَعَشِيَّةً.

وإذا مُنِعا الصَّرْفَ فَهَلْ ذلك لِعَلَمِيّةِ الجنس كَأُسَامَة كَمَا قُلْنَا أَوْ لعلمية أَنَّه يُرَادُ بهما الوقت المعين من يوم معين، وإذا كانا علمين، فلا يُضَافان، ولا تدخلهما (أل).

قال الفراء تقول العرب: آتيكَ غَدَاةَ الخميس، ولا تقولُ: غُدْوَةَ الخميس، وَلا تُدْخِلُ العربُ (أل) في غُدْوَة، انتهى.

وقراءة (بالغُدْوَة) تكونُ من تنكير العلم، ويكونُ من ذلك: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢]، وتقول: سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الجمعة غُدْوَة، وَيَوْمُ الجمعة غُدْوَة بَدَلُ من اليوم إذا اتسعت ولا يحتاجُ إلى ضمير، وَتَقُولُ بُكْرَةُ يَوْمُ السبت غُدْوَةُ على البدل، ولا بد من الضمير.

ومنصرف لا يتصرف: بُعَيْدَاتُ بَيْنَ، بُعَيْدَات جَمْعُ بَعْدَ مُصَغَّرًا، وَبَيْن فِراق، تَقُولُ: لقيتُهُ بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ؛ أي: مرارًا متفرقة قريبًا بَعْضُها من بعض.

وما عُيِّن مِنْ ضُحَى وَضَحْوَة وَبُكَيْر، وَسُحَيْر وصباح، ومساء، ونهار وَلَيْل، وعتمة، وعشاء، وَعَشِيَّة، وهذه كلها نكرات، ولذلك توصفُ بالنكرة وإنْ كانَ يرادُ بها مِنْ يَوْمٍ بعينه، تقول: آتيك يومَ الخميس ضُحًى فترفعه، وكلها لا تتصرف.

وأجاز الكوفيون تَصَرُّفَ مَا عُيِّن مِنْ ضَحْوَة وَعَتْمَة وَلَيْل ونهار، فَتَقُول: سِير عَلَيْه ضَحْوَة وَعَتْمَةٌ وَسِيرَ عليه لَيْلٌ وَنَهَارٌ.

وعن الأخفش: ضَحْوَةٌ وَعَتْمَةٌ إذا أُريد بهما وَقْتٌ بعينه ارْفَعْ، وانصبه، حتى أَسْمَع العرب تَرَكَتْ فيهما الرفع، فأقول: سِيرَ عَلَيْه ضَحْوَةٌ وَضَحْوَةً، وَعَتْمَةٌ وَعَتْمَةً، وَنَقَل سيبويه النصب، وقال: لَمْ يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا، انتهى.

وسائِرُ هذه الأسماء إذا لم يُرَدْ بها مُعَيَّنٌ بل شائع تُصْرَف، تقول: سِيرَ عَلَيْه ضَحْوَةٌ من الضَّحَوَات.

وفي " البسيط ": سُمِعَ في ضَحْوَة وَعَشِيَّة العلمية، والأكثر التنكير، وجعل الفارسي فَيْنَة، وَالْفَيْنَة مما تعاقب عليه التعريفان العلمية و(أل).

وَأُلْحِقَ بممنوع الصرف ما لَمْ يُضَفْ مِنْ مُرَكَّب الأحيان، تَقُول: يَزُورُنا فُلانٌ صباحَ ومساء، وَيَوْمَ يوم، والمعنى: كُلّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ وَكُلُّ يَوْمٍ، فلا يستعملُ حال تركيبه إلا ظرفًا؛ فَإِنْ أُضِيفَ صَدْرُهُ إلى عجزه استعمل ظرفًا وغير ظرف، وكان مَعْنَاهُ معنى عطفه بالواو في قوله: صباحًا ومساء، ومعناه: كُلّ صباح ومساء، ووهم الحريري " صاحب المقامات " في زَعْمِه في " درة الغواص " أَنَّهُ في الإضافة يجعلُ الفعل بالأول في نحو: يَزُورُنا صباحَ مساء، لا بالمساء، كما يَخُصّ الضَّرْبَ في قولك: ضَرَبْتُ غلامَ زَيْدٍ، بالغلام دون زَيْدٍ، وإذا قُلْتَ صباحًا ومساءً، فقيل معناه صباحًا واحدًا، ومساءً واحدًا، قال: لأنَّه نكرة.

وقيل: معناه التكثير والمبالغة، وَكُلٌّ واحدٍ فيه العموم بغير أداته.

وهذه الأسماء التي التزم فيها الظرفية لا يجوزُ فيها الاتساع، و(ذا)، و(ذات)، مضافين إلى زمانٍ تلتزم العربُ فيهما النَّصْبَ على الظرفية، تقول: لَقِيتُهُ ذا صباحٍ وذا مساءٍ وذا صَبُوحٍ، وذا غَبُوقٍ، وذاتَ مَرَّةٍ، وذاتَ الزُّمَين، وذات العُوَيْم، وذاتَ يَوْمٍ، وذاتَ لَيْلَةٍ، وقولهم: ذاتَ صَبَاح وهو بمعنى: صباح، فَهُو مِنْ قبيلِ إضافة المسمى إلى الاسم كما قالوا: ذَا قَطَرِيّ؛ أَيْ: قَطَرِيّ، وتقول: لَقِيتُه صَبَاحًا وَيَوْمًا، وَمَرَّةً في معنى ذات صباحٍ وذات يَوْمٍ، وذات مَرَّةٍ، وَزَعَمَ ابْنُ الأنباري أَنَّ ذاتَ مَرَّةٍ في معنى حقيقةَ مَرَّة، وقاله في قوله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] أي: غير حقيقة ذات الشوكة.

وقال المبرد: الذات هنا بمعنى: النفس، كَأَنَّهُ قال: نفس مَرَّة، وَنَفْسُ يَوْمٍ، وَمَرَّة لَيْسَ من أسماء الزمان، وإنما هو مَصْدَرُ مَرَّ يَمُرُّ مَرَّةً، فَنُقِلَ إلى الزّمان و(ذاتُ) في الأصل وصفٌ لزمانٍ كأنك قُلْتَ، لقيته مُدَّةً ذاتَ مَرَّة؛ أي: واحدة، وَنَقَل سيبويه: أَنَّ (ذا) و(ذات) المضافين إلى الزمان تُصَرِّفُهما خَثْعَم، فتقولُ: سِيرَ عَلَيْهِ ذات لَيْلَة وهو قول الجمهور، وَذَهَبَ السهيلي، إلى أَنَّ ذاتَ مرة، وذاتَ يَوْمٍ لا يَتَصَرَّفَان لا في لُغَةِ خَثْعَمَ ولا غيرها وَأَنَّ ذا يَتَصَرَّفُ إلا أَنْ يكونَ محذوفًا من (ذات)، فَلا يَتَصرّف.

وَصِفَةُ الزمان تَنْتَصِبُ على الظرف، تَقُول: سِيرَ عَلَيْه قديمًا، أو حديثًا أو طويلا، وَيَقْبُحُ تَصَرُّفهما، فتقول: سِيرَ عَلَيْه قَدِيمٌ أَوْ طَوِيلٌ، وأجاز الكوفيون فيها الرفع، فَإِنْ كَانَت الصفةُ قد خُصِّصَت؛ نحو: سِيرَ عَلَيْه طويلٌ من الدهر، أَوْ لَمْ يَعْرِضْ قيامها مَقَامَهُ، بَلْ كانَتْ قَد اسْتُعْمِلَتْ ظرفًا حَسُنَ التصرفَ فيها؛ نحو: سِيرَ عَلَيْه قريبٌ، وَسِيرَ عَلَيْه مَلِيّ؛ أَي: قطعةٌ من الزمان.

والظرفُ الصالح جوابًا لكم، هو ما كانَ مُؤقتًا غير مُعَرَّف، وَلا مُخْتَصّ بصفة؛ نحو: ثلاثةُ أَيَّام، وَيَوْمَيْن، فَيَعُمُّ الفعلُ جميعه؛ نحو: أَنْ تَقُولَ: كَمْ سِرْتَ، فَتَقُول: ثلاثَةَ أيام، أَوْ يَكُونُ مقسطًا، نحو: كَمْ أَذَّنْتَ، فتقول: ثلاثة أَيَّام، وَقَدْ يَصْلُحُ لهما نحو: تَهَجَّدْتُ ثلاثَ ليالٍ، فيحتمل أَنْ يَكُونَ استوعبَ جميعها بالتهجد، ويحتملُ أَنْ يكون تَهَجَّدَ في بَعْضِ كُلّ ليلة مِنْهُنّ، وَجَوَابُ (كَمْ) نكِرَةً كما مَثَّلْنا، ويكونُ معرفة، فيقول: كَمْ سَارَ زَيْدٌ، فتقول: اليومين المعهودين.

وقال ابن السراج: لا يجوز أَنْ يكونَ جواب (كم) معرفة، وأسماء الشهور

كالمحرم وصفر. ويكون العملُ في جميعها تعميمًا؛ نحو: سِرْتُ المحرمَ، أَوْ تقسيطًا كَأَذَّنْتُ المحرمَ، وإذا أضفت إلى اسْمِ الشهر لَفْظَة شهر جاز أَنْ يَكُونَ العمل في جميعه، وَأَنْ يَكُونَ في بَعْضِه، تَقُول: صَامَ زَيْدٌ شَهْرَ رمضان، وَقَدِمَ زَيْدٌ شَهْرَ رمضان، وكلام سيبويه يُؤْذِنُ بجواز إضافة شَهْر إلى سائر أعلام الشهور، وَخَصَّ بَعْضُهم جواز إضافة (شَهْر) برمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر، وما ذكرناه من التفرقة بين علم الشهور، وإضافة شهر إليه هو مذهب الجمهور وَذَهَبَ الزجاج: إلى أَنَّه لا فَرْقَ بينهما يجوزُ في كل منهما أَنْ يكونَ العملُ في كُلِّه، وفي بَعْضِهِ، وَلَوْ أَفرَدْتَ شهرًا، قلت: سِرْتُ شَهْرًا، أَو الشهر الذي تَعْلَمُ عَمَّ العملُ جميعه.

وَأَجَازَ ابْنُ خروف أَنْ تَقُولَ: سِرْتُ الشَّهْرَ، والسَّيْر في بعضه وَأَنْ يَعْمَلَ في الشهر مما لا يتطاول نحو: لقيتكَ الشَّهْرَ، وأعلام الأيام كالسبت يجوزُ أَنْ يَكُونَ العملُ في جميعها، وفي بَعْضِها، وَيَعْمَلُ فيها ما تطاول وغيره، وسواءٌ أُضِيفَ إليها يَوْمٌ، أَمْ لَمْ يُضَف، تقول: مات زَيْدٌ الخميس أَوْ يوم الخميس، وصامَ زَيْدٌ الخميسَ، أَوْ يَوْمَ الخميس، وسار زَيْدٌ الخميسَ أَوْ يَوْمَ الخميس، فيحتمل أَنْ يكونَ السيرُ عَمَّ اليومَ، أو وقع في بعضه.

وذهب ابن خروف إلى أَنَّ أعلامَ الأيام كأعلام الشهور، وقولك: سِرْتُ الخميسَ لا يكونُ العملُ إلا في جميع اليوم، فإذا أُضِيفَ إليه يَوْمٌ جَازَ أَنْ يكونَ السَّيْرُ في جميع اليوم، وَأَنْ يَكُونَ في بَعْضِهِ، وَأَنْ يَعْمَلَ في اليوم المضاف إلى العلم ما لا يتطاول؛ نحو: قَدِمْتُ يَوْمَ الخميس لا في العلم، فلا يجوزُ قَدِمْتُ السَّبْتَ، والأبد، والدهر، والليل والنهار مقرونة بـ (أل) تقول: سِرْتُ عَلَيْه الأبَدَ وَالدّهر والليل والنهار فالعملُ في الظرف متصل للتعميم، ولا تقول: لَقِيتَهُ الأبَدَ والدَّهْرَ، وَلا لقيتُهُ الليلَ والنهار، وَأَنْتَ تريد لقاءَهُ في ساعةٍ دون الساعات، وَقَدْ يُقْصَدُ التكثير فيعامل المنقطعُ معاملة المتصل، فلا يقع السَّيْرُ في الجميع، وفصول السنة الصيف، والخريف، والشتاء، والربيع، يجوزُ أَنْ يكونَ العملُ في كُلّ الفصل، وفي بَعْضِهِ، فَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَوابَ (كَمْ)، وجواب (متى)، تقول: سِرْتُ الصيفَ وانطلقتُ الصيفَ، وَاليَوْمَ، والليلة، وَيَوْمَ الجمعة، وليلة السبت على حسب الفعل المقتضي اتصالا، أو غير اتصال؛ نحو: سِرْتُ وَلَقِيتُ، وَصُمْتُ، وما كانَ العملُ في جميعه انْتَصَب ظَرْفًا على مذهب البصريين، وَمُشَبَّهًا بالمفعول على مذهب الكوفيين، فلا

يَجُوزُ عندهم دخول (في) عَلَيْه، لا تقول: صُمْتُ في يَوْمِ الخميس، ولا يَوْمُ الخميس صمتُ فيه. ولا سِرْتُ في ثلاثة أيام إذا استغرقها السير، ووافقهم ابن الطراوة، وزاد: إنَّك إِذَا نَصَبْتَ ما لا يدخل عليه (في) على مذهبهم انْتَصَبَ على المفعول به؛ نحو: جَلَسْتُ المحرَّمَ، وكذا ظرف المكان عنده؛ نحو: سِرْتُ مَيْلا وَفَرْسَخًا وبريدًا، وهذا مختصرٌ، من كلام أصحابنا.

ظروفُ الزمان قِسْمٌ يَقَعُ جوابًا (لكم) لا جواب (متى)، وهو ما كان مؤقتًا غير مُعَرَّف، ولا مخصص، ولا يعملُ فيه إلا ما يَتَكَرَّر، ويتطاول، والعملُ فيه جميعه لا بعضه، وَقِسْمٌ يَقَعُ جوابَ (متى)، وهو ما كان مُعَرَّفًا، وَمُخَصَّصًا، وهو معدود، ولا يكونُ العملُ إلا في جمعيه، وَمِنْهُ أعلامُ الشهور غير المضاف إليها شَهْر، ولفظُ (شَهْر) نكرة، ومعرفة وغير معدود، ويكون في جميعه، وفي بعضه، ومنه شَهْرٌ مضافٌ إلى أسماء الشهور، وأسماء أيام الأسبوع، ويعمل فيه ما يتطاول وما لا يتطاول، ومعدود، ولا يكون العمل إلا في جميعه، ومنه أعلام الشهور، غير المضاف إليها (شهر)، ولفظة (شهر) نكرة، ومعرفة بـ (أل).

وقسم لا يصح أَنْ يكونَ جوابًا (لِكَمْ) ولا جوابًا لـ (متى)، وهو ما كان غير مؤقت، ولا مخصص؛ نحو: وقت، وحين، وهذا النوعُ من قبيل ما يَقَعُ العملُ فيه كله؛ إذ يُرَادُ به من الزمان القَدْر الذي وقع فيه العمل، وهذا مختصر من " البسيط ".

الظرفُ صالح للاتصال معدود كالمثنى والمجموع، فتقول: سِرْتُ يَوْمَيْنِ، ولا تقول: لَقِيتُهُ يَوْمَيْنِ، ومفردٌ وُضِعَ للتكثير كالدهر والأبد، وهو للاتّصال حقيقةً أَوْ مجازًا وموضوع للعدد كَأَسْمَاء الشهور، وُضِعَ المحرم ونحوه لثلاثين يومًا، قيل: وأسماء الأيام وُضِعَتْ لعدد ساعات، فَتَقُول: سِرْتُ الأربعاء، ولا تَقُول: لقيته الأربعاء؛ بل لقيته يوم الأربعاء، وَشَهْرُ رمضان لغير الاتصال، ورمضان للاتصال، خلافًا للزجاج؛ إذ ذَهَبَ إِلى أَنَّ أعلام الشهور وهي السنة والعام يكون لغير الاتصال، ولا يقيد الاتصال إلا بالعطف.

وذكر سيبويه الاتصال فيها فَكَانَ حُجَّة على الزجاج والمتسعُ فيه من هذا النوع لا يكونُ إلا للاتصال، تَقُول: القتالُ شَهْرَان، وقالوا: الْحَرُّ شَهْرَان، والبردُ شهران، أما: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فعلى الحذف؛ أي: مواقيتَ الحج أو الحجُّ حج أشهر معلومات، وَأَمَّا: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]،

فعلى الحذف؛ أي: مُدَّةُ حَمْلِهِ وفصاله، ومثل: المحرم، والشتاء، والصيف هو للاتصال.

ومعطوف، وهو الليل والنهار، وَيَلْزَمُ فيه العطف، ولا تقول: لقيتُهُ الليلَ والنهار، والصيف والشتاء، ولا يلزمُ فيه العطف، فَإِنْ جاءَ ما لا يتصل فيما يقتضي الاتِّصال تئول؛ نحو: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]؛ أي: تمام ثلاثين ليلة، ولذلك مَنَعَ الزجاج أَنْ يكونَ (أيامًا معدودات)، منصوبًا بكُتِبَ، وأجازه الفراء وغيره، ومنه: وُلِدَ له الولد ستين عامًا؛ أي: لاستكمال ستين، وَقَدْ يُتَّسَع في هذا قالوا: وُلِدَ لَهُ ستون عامًا، وغير صالح للاتصال وهو الضيق من الزمان كالآن والساعة، ويجوزُ أَنْ يُقْرَنَ به فِعْلُ الاتصال؛ نحو: سِرْتُ الساعة، وما لا يتصل؛ نحو: لَقِيتُه الساعة، ومحتمل للاتصال وغيره كاليوم والشهر، والسنة، والعام، تقول: سِرْتَ العامَ، ولقيتُه العام.

وإذا استغرق الفعلُ الظرفَ قارَنَهُ أَوْ لَمْ يقارنه فالبصريون يجيزونَ فيه الظرف، والتوسع؛ نحو: الصومُ يومُ الخميس نصبًا ورفعًا، وَمَنَعَ الكوفيون النَّصْبَ على الظرف؛ فَإِنْ لَمْ يستغرق جاز؛ نحو: جئنا يَوْمَ الخميس، والرفع النكرة أكثر قال الله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، وقيل: الاتساع للاتصال؛ نحو: القتالُ اليومَ، ولا تقول: اللقيا اليَوْمَ.

فصل في الظروف المبنية التركيب

فمنها (إذْ)

والدليلُ على اسميتها الإخبارُ بها، وإبدالُها من الاسم، وَتنوينها في غَيْرِ ترنم، والإضافة إليها بغير تأويل؛ نحو: مجيئك إذ جَاءَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُك أَمْسِ إذ جِئْتُ ويومئذ، و: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] وَبُنِيَتْ لافتقارها إلى ما بَعْدَها من الجمل، أو لما عوّض منها، وهي للوقت الماضي لازمة الظرفية، فلا تكونُ فاعلة، ولا مبتدأة إلا أَنْ يضافَ إليها اسْمُ زمانٍ يُخَصِّصُ مطلقها؛ نحو: يوم، وساعة، وليلة، أَوْ يرادفها؛ نحو: حين.

وأجاز الأخفش والزجاج: أَنْ تَقَعَ مفعولا بها، وَتَبِعَهُما جماعةٌ من المعربين، وخصوصًا في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وأَختارُ أَنْ لا تَكونَ مفعولا له، وتلزمها الإضافةُ إلى جملة خبرية مصدرة بماضٍ، أو مضارع

بمعنى الماضي، أو جملة اسمية، قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ لا إلى جملة شرطية إلا في الضرورة؛ نحو: أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تأتينا نُكْرِمْك، وَأَتَذْكُر إِذْ مَنْ يأتيك نُكْرِمْه، فَأَمَّا قولهم: قُمْتُ إذ ذاك، وَفَعَلْتُ إذ ذاك وقوله(١): [البسيط]

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا ... وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذ ذاك أَفْنَانَا

فهو على حَذْفِ الخبر تقديره: إِذْ ذاكَ كذلك، وفي " النهاية ": تَقُولُ أَتَيْتُكَ إِذْ كَان زَيْدٌ قائمًا، وَإِذْ كَأَنَّكَ أَسَدٌ، وَقَصَدْتُكَ إِذْ لا رَجُلَ أَكْرَمُ مِنْكَ وَلا تَقُول: أَتَيْتُك إِذْ لَيْسَ زَيْدُ قائمًا، ولا إِذْ ما زَيْدُ قائمًا، ولا إِذْ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائمًا، ولا تضافُ إلى ما أوله ما زَالَ وأخواتها، وَلِكنّ، وَلا لَيْتَ، وَلا لَعَلّ، انتهى.

وإذا عُلِمَت الجملةُ جازَ حَذْفُها، وَعُوِّضَ مِنْهَا تَنْوِينٌ، فالأكثرُ كَسْرُ الذال لالتقاء الساكنين، وَلَيْسَ كَسْرَةَ إعرابٍ خلافًا للأخفش، ويجوزُ فتح الذال، فتقول: حينئذًا طلبًا للتخفيف وَقَدْ يعوض، ولا تكونُ (إِذْ) مضافًا إليها زمان، قَالَتِ العربُ: كان ذلك إِذْ، وَيَقْبُحُ أَنْ يليها اسمٌ بَعْدَ فعل ماضٍ؛ نحو: كان ذلك إذ قامَ زيدٌ، ويحسنُ إن كانَ مضارعًا؛ نحو: إذ زَيْدٌ يَقُومُ، وَذَهَبَ بَعْضُ المتأخرين إلى أَنَّ (إِذْ) تجيء للسبب مجردة عن الظرفية، وَنُسِبَ ذلك إلى سيبويه، واختارَهُ ابْنُ مالك، وفي بعض كلامه وتجيء حرفًا للتعليل، وإلى أَنَّها لا تخرجُ عن الظرفية ذهب الأستاذ أبو علي، وَجَعَلَ ابْنُ مالك مِنْ كونها للتعليل قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، وقول الشاعر(٢): [البسيط]

---

(١) انظر: اللمع ١/١٩٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٨.

(٢) قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي "الديوان ص ٢٢٣، وشرح التسهيل للمصنف ١/ ٦١".

قد أعاد الله نعمتهم: أي أن نعمتهم كانت منقطعة بعزل مروان، وأعيدت إليهم بتولية عمر بن عبد العزيز.

ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال (ما) إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق: فأصبحوا قد أعاد الله...

قالوا: (ما) نافية عاملة عمل ليس، و(مثل): خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، و(بشر): اسمها تأخر عن خبرها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل.

والجمهور يأبون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه:

الأول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر.

=

فَأَصْـبَحُوا قَـدْ أَعَـادَ الله نِعْمَـتَهُم إِذْ هُـم قُـرَيْشٌ وَإِذْ مَـا مِـثْلَهُم بَـشَرُ

وَتَأتي (إذْ) للمفاجأة، قال سيبويه: بينما أَنَا كَذَا إِذْ جَاءَ زَيْدٌ، فهذا لما ولا يكونُ للمفاجأة إلا بَعْدَ بَيْنَا أَوْ بَيْنَما، وإذا كانت للمفاجأة فالذي نختاره أَنَّها باقيةٌ على ظرفيتها الزمانية. وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّها ظَرْفُ مكانٍ، وهي للمفاجأة كما قال بَعْضُهم في (إذا) التي للمفاجأة، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّها حَرْفٌ للمفاجأة، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّها زائدة، وإذا كانَتْ ظرفًا للمفاجأة؛ نحو: بَيْنَما زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ جَاءَ عَمرٌو، فما الناصبُ لهذا الظرف.

قال ابن جني: الناصبُ لها هو الفعل الذي بَعْدَها، وَلَيْسَتْ مضافًا إليها فَجَاءَ بِنَصْبِ (إذ) والناصبُ لِبَيْنَا، وَبَيْنَما فِعْلٌ يُقَدَّرُ مما بعد (إذ) ويكونُ ما بعد إِذْ يُفَسِّرُ ذلك العامل، فإذا قُلْتَ بينما زَيْدٌ قَاعِدٌ، إذ أقبل عَمْرٌو، فالعاملُ في (بَيْنَما) أَقْبَلَ محذوفة، وَيُفَسِّرُها قوله إذ أَقْبَلَ عمرٌو، وَنَصَّ على ذلك ابْنُ جني، وابن الباذش وغيره من أصحابنا، وقال الأستاذ أبو علي: العامِلُ في بينما ما يُفْهَمُ من معنى الكلام، و(إذْ) بَدَلٌ مِنْ بَيْنَما؛ أي: حين أنا كذلك حين جاءَ زَيْدٌ وافقت مجيء زيد، انتهى.

ومجيء (إذ) بعد بينا، وبينما عربي مسموع، فلا يُلْتَفَتُ لِمَنْ أنكره، والفصيح الكثير أَنْ لا يؤتى (بإذْ)، وَمَنْ قَالَ أَنَّ (إذْ) زائدة كأبي عبيدة. فالعامل في بينا وبينما

=

والثاني: أنه على فرض تسليم نصب " مثل " فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون " ما " إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطي حكمها، ولم يلتفت إلى أن " ما " فرع من ليس في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الاصل.

والثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون، وأن الشاعر لم يخطئ.

ولكنا لا نسلم أن " مثل " منصوب، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت " مثل " لانها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح، فوجب أن يكون مبنيا على الفتح في محل رفع. [شرح ابن عقيل ١/٣٠٤]

الفعل المذكور بَعْدَ (إِذْ) كَحالِهِ إذا لم يذكر.

(وَبَيْنَ) في الأصل ظرف مكان تَتَخَلَّل بين شيئين أو أشياء، أو ما في تقدير ذلك. وَلَمَّا لحقتها (ما) أو الألف اسْتُعْمِلَتْ للزمان، وقال بعض أصحابنا: هي ظرف زمان، بمعنى: (إذ). والجملة بعد (بينا) و(بينما) اسمية وفعلية؛ نحو[1]: [الطويل]

فَبَيْنَا نُبَغِّي الصَّيْدَ جَاءَ غُلامُنا ... يَدِبُّ وَيُخْفِي شَخْصَهُ وَيُضَائِلُهْ

وزعم ابن الانباري أَنَّ (بَيْنَ) يُشْتَرط بها في مثل هذا، وزعم بعض النحاة: أنها لا تُضاف إلا إلى الجملة الابتدائية، وإذا جاء فعل كان على حذف المبتدأ، وفي هذه الجملة مذاهب:

أحدها: أَنَّهُما مضافان إليها نفسها دون حذف.

والثاني: ذهب الفارسي، وابن جني إلى حذف زمان، والتقدير: بينا أوقات زيد قائم جاء عمرو.

والثالث: أَنَّ (ما) والألف كافّان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

الرابع: أَنَّ (ما) كافة، والجملة لا موضع لها من الإعراب. فَإِنْ وَلِيَها مُفْرَدٌ، فلا يكون إلا مصدرًا مخفوضًا، فَإِنْ وَلي بعد الألف، فالألف إشباع، والجملة في موضع خفض، وزعم بعضهم أَنَّ ألف (بينا) للتأنيث لا إشباعًا، واختلفوا في جواز إضافة بينما إلى المفرد؛ نحو: بَيْنَما قِيَامُ زَيْد قام عمرو، والصحيح المنع، وَتُضاف (بينا) إلى المصدر، فَيُخْفَض، وَرُوِيَ[2]: [الكامل]

بَيْنَا تَعانُقِهِ الكُماةَ وَرَوْغِهِ ... يَومًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

بالخفض، وبالرفع على أَنَّه مبتدأ محذوف الخبر، وما أضيف منهما فـ (إلى) المصدر لا إلى الجثة، وَزَعَمَ بَعْضُ النحاة أَنَّ (بينا) محذوفة مِنْ بينما، وَقَدْ يُحْذَفُ

---

(١) البيت لزهير، وانظر: الديوان ٢٧/١.

(٢) من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي التي رثى بها أبناءه والتي أولها:

أمن المنون وريبها تتوجع ... والدهر ليس بمعتب من يجزع

والبيت المستشهد به في وصفه للرجل الشجاع لا تنفعه شجاعته فقد يتاح له من هو أقوى منه، وتعانقه، روى: تعنقه بتشديد النون بمعنى ملاقاته لخصمه وإمساك كل منهما بالآخر.

انظر: شرح الرضي ٢٠٠/٣، ومغني اللبيب ٤٨٥/١.

خَبَرُ المبتدأ الذي بعدهما لدلالة المعنى عَلَيْه كما قَدْ يُحْذَفُ ما يعمل في (بينما) و(بينا) قال الشاعر[١]: [الطويل]

فَبَيْنـا الفتـى فِـي ظِـلِّ نَعْمَـاءَ غَـضَّةٍ تُبَـــاكِرُهُ أَفْيَاؤُهــــا وَتُـــرَاوِحُ

إِلَــى أَنْ رَمَتْــهُ الحادثــاتُ بِنَكْبَــةٍ يَـضِيقُ بِهَـا مِنْـهُ الرِّحَـابُ الْفَـسَائِحُ

التقدير تَنَعَّمَ بذلك إلى أَنْ رَمَتْهُ الحادثاتُ. ويجوز أَنْ يكونَ الفعلُ تباكره وُضِعَ المضارعُ موضع الماضي، وجاء في الشعر بَعْدَ بينا كاف التشبيه ومعمولها، قال[٢]: [الكامل]

بَيْنَـــا كَـــذاكَ رَأَيْتِنِـــي مُتَلَفِّعًـــا بـــالبردِ فَـــوْقَ جُلالَـــةٍ سِـــرْدَاحِ

(إِذَا) اسم يَدُلُّ على اسْمِيَّتِهِ، دلالته الزمان دون تعرض للحدث، وَيُخْبَرُ بِهِ مع الفعل؛ نحو: القيامُ إذا طلعت الشمس، وَيُبْدَلُ مِنْ اسْمٍ صريحٍ؛ نحو: أَجِيئك غدًا إذا طلعت الشمس.

وزعـم ابـن مالـك: أَنَّ (إذا) تكـون مفعـولا بـه، واستدل بمـا لا دليـل فيـه، وإذا مُضَمَّنَة معنى الشرط، ولذلك يُجابُ بالفاء؛ نحو: إذا جاء زَيدٌ فَقُمْ إِلَيْهِ، وَكَثُرَ مجيء الماضي بعدها مرادًا به الاستقبال، وغيرها؛ نحو: حين، وَوَقْت لا يَجُوزُ ذلك فيه لو قلت: حين جئتني أكرمتك لَمْ يَكُن إلا ماضي اللفظ والمعنى. وقد لا تتضمن معنى الشرط به في بَعْضِ مَواردها، بَلْ تَتَجَرَّدُ للظرفية المحضة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليـل: ١]، و﴿وَالـنَّجْمِ إِذَا هَـوَى﴾ [الـنجم: ١]، والماضـي بعـدها فـي معنى المستقبل كما كان إذا كانت شرطية، وزعـم الفراء أَنَّ (إذا) لا يَكُون بعدها إلا الماضي؛ إلا إذا كان فيها مَعْنَى الشرط والإبهام لَوْ قُلْتَ: أَكْرَمْتُكَ إذا زرتني - تُرِيدُ: إِذْ زُرْتَنِي - لَمْ يصح، وكذلك لأَضْرِبَنَّ هذا الذي ضَرَبَكَ إذا سلَّمْتَ عَلَيْه، فَلَوْ قُلْتَ: لا تَـضْرِب إلا الـذي ضَـرَبَك إذا سَـلَّمْتَ عَلَيـه لجـاز؛ لأَنَّـكَ أَبْهَمْـتَ وَلَـمْ تُوقِّـت، وكذلك: كُنْتُ صَابرًا إِذَا ضُرِبْتُ: على معنى كُل ما ضُرِبْت صَبَرْت، وَلَوْ أَرَدْتَ به مخصوصًا بمنزلة (إذ) لَمْ يجز، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٢٠٧.

(٢) انظر: الخزانة ٧/٦٧.

الأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٥٦] كَأَنَّه قال كُلَّما ضَرَبُوا في الأرض؛ أي: لا تكونوا كهؤلاء إذا ضرب إخوانهم في الأرض. و(إذا) لِمَا تُيُقِّن وُجُودُه؛ نحو: آتيك إذا احْمَرَّ الْبُسْرُ، أو رُجِّح وجوده؛ نحو: آتِيكَ إذا دعوتني، وقد تأتي في غير المقطوع بوقوعه. وهو قليل نحو قوله[1]: [الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْزِعْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَى ... أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلُ

وَقَدْ يجوز أَنْ يَنْزِعَ، وَألا ينزع. وذلك بخلاف (إنْ) فَإِنّها لا تَدْخُلُ على الممكن وجوده، وَقَدْ تَدْخُل على ما يُتَيَقّن وجوده، وَأُبْهِم زمانُهُ، كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وَقَدْ تَدْخُلُ على المستحيل وجوده، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] عُلِّق مستحيل على مستحيل، والصحيح أَنَّه لا تقع (إذ) موضع (إذا)، ولا (إذا) موضعها. وَذَهَبَ بَعْضُ النحويين إلى مجيء ذلك، واختاره ابن مالك، وَقَدْ يجيء بَعْدَ إِذَا جُمْلَةٌ فعلية مُصَدَّرَةٌ بمضارع مجرّد، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ﴾ [الحج: ٧٢]، أو مصحوب بـ (لم) كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٣] أو بماضٍ؛ نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ [المنافقون: ١]، أَوْ مُقَدَّر قبل اسمٍ يليها موافق للملفوظ، كقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] أو غير موافق؛ نحو[2]: [الطويل]

إذا ابنُ أَبِي مُوسى بِلالا بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

في رواية من رفع (ابن أبي): أَيْ إذا بلغ ابْنُ أبي موسى، وقيل: إنَّ سيبويه يُجيز أَنْ لا يُقَدّر، وَأَنّ الاسمَ يرتفع بالابتداء بعد (إذا) الشرطية، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا.

ومذهب الجمهور أن (إذا) مضافة للجملة والعامل في إذا الجواب، وذهب بعض النحاة إلى أَنَّها ليست مضافة إلى الجملة، بَلْ هي معمولة للفعل بعدها للفعل بعدها لا لفعل الجواب، وهذا الذي نَخْتَاره، وأجاز الأخفش مجيء الجملة

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/١٤٩، والحماسة البصرية ١/١٣٢.

(٢) البيت لذي الرمة، انظر: الديوان ١/٢٥٣، وخزانة الأدب ١/٤٥٥.

الابتدائية المصرَّح بجزأيها اسمين بَعْدَ: (إذا) التي فيها معنى الشرط؛ نحو: إذا زيدٌ قائمٌ فقم معه، وأجازه ابن مالك، وإذا دخلت (حتى) على (إذا) التي تقتضي جَوابًا، فَأَجَازَ الزمخشريُّ: أن يكونَ حتى حَرْفَ ابتداءٍ، وَأَنْ تَكونَ جارَّةً لـ (إذا).

وقال أبو البقاء، وصاحب " البسيط ": دخلت (حتى) على اسم معمول لغيرها، فـ(حتى) في مَوْضِعِ نصب بالجواب.

قال أبو البقاء: وليس لـ (حتى) عمل، وَإِنَّما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل.

وَقَال في " البسيط ": كَأَنَّك قُلْتَ في قولك: اجْلِس حتى إذا جاء زَيْدٌ أَعْطَيْتك اجْلِسْ فإذا جاء، واختار ابن مالك أن (إذا) مجرورة بحتى.

وقال محمد بن مسعود الغزني في كتاب " البديع ": وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ محل (إذا) جر، فزعمه باطل؛ لأنَّ (إذا) ظرف محض لا يَنْجَرّ ألبتة، ولزوم دخوله على إذا مع امتناعه من دخوله على (إذ) دليل قاطع على أَنَّ الزمان الواقع بعده لا يَكُونُ إلا مستقبلا، انتهى.

وزعم أبو الفتح، وتبعه ابن مالك أَنّ (إذا) قد تكون مبتدأ قالا كقوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةً رَافِعَةً * إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ﴾ [الواقعة: ١-٤] في قراءة مَنْ نَصَبَ خافضةً رافعةً، تقديره: ذلك وَقْت وقوع الواقعة خافضةَ قَوْمٍ رافعة آخرين وقت رَجِّ الأرض، وَمَنْ مَنَعَ ذلك تَأَوَّلَ(١).

وتأتي (إذا) للمفاجأة، وهي ظرف زمان في مذهب الرياشي، والزجاج، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، والأستاذ أبو عليّ، فإذا قلت: خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ، فالتقدير: خَرَجْتُ فالزَّمانُ حُضُور زيد، وهي ظرف مكان في مَذْهَبِ الفارسي، وأبي الفتح،

---

(١) قال ابن جني في قوله: (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) الآية، فيمن نصب (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) : إن إذا الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان. وكذا جملة ليس ومعمولاها. والمعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين، هو وقت رج الأرض.

والجمهور أنكروا خروجها عن الظرفية، وقالوا في الآية الأولى: إن حتى حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له. وفي الثانية: إن إذا الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية: أي: انقسمتم أقساما، وكنتم أزواجا ثلاثة. [انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/٣٠٠]

وأبي بكر بن الخياط، وَعُزِيَ إلى سيبويه، وَعُزِيَ إلى المبرد القولان، فَإِذَا قُلْتَ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ، فالتقدير: خَرَجْتُ فبحضرتي زَيْدٌ، وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّها حَرْفٌ، وَنُقِلَ ذلك عن الأخفش، واختاره الأستاذ أبو علي في أَحَدِ قوليه، وابْنُ مالك.

وقال سيبويه: وَتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها، هذا هو الأكثر، وهو التوافق في الزّمانِ، والمكان على الخلاف.

وقال الفراء: وقد يتراخى هذا كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] و(إذا) هذه تَقَعُ جوابًا لـ (إذا) الشرطيَّة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١].

والفاء في قوله: خَرَجْتُ فإذا الأَسَدُ، ذَهَبَ المازني إلى أَنَّها زائدةٌ لازمة، والزجاج إلى أَنَّها دخلت على حَدّ دخولها في جواب الشرط، وأبو بكر مبرمان إلى أَنَّها عاطفة، وتجيء بَعْدَ (إذا) الجملة الاسمية مصحوبة بِإِنَّ المكسورة الهمزة، والمفتوحة كما رُوِيَ(١): [الطويل]

وَكنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

بكسر (إِنَّ) وفتحها، والجملة الفعلية مصحوبة بِقَدْ نَقَلَ ذلك الأخفش عن

---

(١) هو من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده ج١ ص٢٧٤: "وسمعت رجلا عن العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به". ا. هـ.

الشرح: "اللهازم" جمع لهزمة -بكسر اللام والزاي- وهو طرف الحلق، ويقال هي عظم ناتئ تحت الأذن و"عبد القفا واللهازم" كناية عن الخسة والدناءة والذلة وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

المعنى: كنت أظن زيدا سيدا كما قيل، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل خسيس.

الشاهد: في "إذا أنه" حيث جاز في همزة "أن" الوجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد وإن كان المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بها جملة على الراجح، وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

انظر: ابن الناظم ص٦٧، وابن عقيل ١/ ٢٠٤، وابن هشام ١/ ٢٤٣، والسندوبي، والمكودي ص٤٠، والأشموني ١/ ١٢٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ٩٧، والشاهد رقم ٨٤٦ في خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٢، والخصائص ٢/ ٣٩٩.

العرب، فتخصيص ابن مالك أَنَّها لا يليها إلا جملة اسميَّة وَهَمٌ، وَقَدْ تَقَعُ بَعْدَ بَيْنا، وَبَيْنَما وقال[١]: [الخفيف]

بَيْنَمـا المـرءُ فـي فُنُـونِ الأمـانِي ... وَإِذَا رَائِـدُ المنُـون مُـوافِي

و[٢]: [البسيط]

بَيْنَمـا المـرءُ مَـسْرُورٌ بِغِبْطَتِـهِ ... إِذَا هُـوَ الـرَّمْسُ تَعْفُـوهُ الأعاصِـيرُ

وَزَعَمَ أبو عبيدة: أَنَّ (إذا) قَدْ تزاد.

(مذ ومنذ)[٣]

(مُنْذُ) بسيطة، و(مُذْ) محذوفة منها خلافًا لابن ملكون؛ إذ قال: ليست محذوفة

---

(١) انظر: الجنى الداني ١/٦٣.

(٢) انظر: العقد الفريد ١/٣٢٣.

(٣) هما حرفان في موضع واسمان في موضع؛ فإذا كان معناهما (في) فهما حرفان، وإذا كان معناهما تقدير المدَّة وابتداءها فهما اسمان إلا أنَّ الأكثر في (مذْ) أن تستعمل اسما، والأكثر في (منذُ) أن تستعمل حرفاً وعلّة، وذلك أنَّ أصل (مذُ): (منْذُ) فحذفت نونها والحذف تصرُّف، وذلك بعيد في الحروف ويدلُّ على الحذف أنَّك لو سمَّيْت بـ (مذ) ثُّم صغَّرته أو كسّرته أعدتها فقلت: (مُنيذ) و(أمناذ).

فصل: و(منذ) مفرد عند البصريِّين ومركَّب عند الكوفيِّين واختلفوا في تركيبه فقال الفرَّاء: (من ذو) التي بمعنى (الذي) في اللغة الطائيَّة، وقال غيره أصله: (من إذ) ثُّم حُذف وركِّب وضُمَّ أوَّله دلالة على التركيب وبنوا على هذا الإعراب.

فقالوا تقدير قولك: ما رأيته منذ يومان، أي: من الذي هو يومان فـ (يومان) خبر مبتدأ محذوف، وقال الآخرون: هو فاعل فعل محذوف، أي: من إذ مضى يومان.

وعلى قول البصريِّين: (منذ) مبتدأ و(يومان) خبره، والتقدير: أمد ذلك يومان أو أوَّل ذلك يومُ الجمعة.

وحجَّة البصريِّين: أنَّ الأصل عدم المركَّب والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر ولا دليل عليه، وأكثر ما ذكروا أنَّ المعنى يصح على تقدير التركيب وهذا القَدْرُ لا يكفي في الانتقال عن الأصل، وإنَّما يكون حجَّة إذا انضمَّ إليه تعذُّر الحمل على غيره وهنا يصحّ المعنى على تقدير كونها مفردةً فنفي دعوى التركيب تحكُّم لا يعلم إلا بالخبر الصادق ثُّم دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ فالتغيير ضمُّ الميم والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من إذ، وإسقاط أحد جزئي الصلة أو حذف الفعل الرافع على جهة اللزوم، وذلك كلّه يخالف الأصول.

=

منها، وذهب الكوفيون إلى أَنَّها مُرَكَّبة.

قال الفراء: أصلها: (مِنْ ذُو) مِن الجارة.

و (ذو) بمعنى الذي لغة طيّئ. وقال غيره: (مُنْذُ) أصلها: (مِنْ إِذْ) حُذِفَت الهمزةُ، فالتقى ساكنان، وَحُرِّكت الذالُ بالضم، وهذان المذهبان سخيفان، وأسخف منهما ما ذَهَبَ إليه محمد بن مسعود الغزني: أَنَّها مركبة مِنْ: (مِنْ)، و(ذا) اسم الإشارة، ولذلك كُسِرَت ميمُها، وكثيرًا ما يَحْذِفُ التركيبُ بعضَ حروف المركب، فَحُذِفَت الألفُ منهما، والنون من (مُذْ)، وَعُوِّض من حذف الألف ضمة الذال، والميم تابع للذال في الضمة، والتقدير في: (ما رَأَيْتُه مُذْ يَوْمان: مَا رَأَيْتُه من ذا الوقت يَوْمان).

وفي ما رَأَيْتُه مُنْذُ اليوم: ما رَأَيْتُه مِنْ ذا اليوم، والدليل على هذا: دُخُول (مُذْ) على الفعل؛ نحو: مَا رَأَيْتُه مُذْ قامَ زَيْدٌ. المعنى: ما رَأَيْتُه مِنْ ذا الوقت قَامَ زَيْدٌ. وَإِنَّما اخْتُصّ (مُذْ) بِدُخُولِهِ على الفعل بِحَذْفِ نون (مِنْ) مِنْهُ، ولذلك قيل: إِنَّه بالاسمية أشبه هذه أصلهما.

وَأَمَّا في حقيقة العُرْف فهما اسمان مبنيّان: لأَنَّ (ذا) كان إشارة إلى المدَّة، و(مِنْ) للابتداء، واسم المدة ينتصب على الظرف، ولذلك وَجَبَ عندنا أَنْ يكونَ محلهما منصوبًا أبدًا، فإذا ارتفع بعدهما اسْمٌ فعلى خبر مبتدأ حُذِفَ لدلالته عليه، كما قالوا: ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجمعة؛ أَيْ: مُدَّةٌ أَوَّلُها يَوْمُ الجمعة، وَمَا رَأَيْتُه مُذْ يَوْمان؛ أَيْ: مُدَّةٌ أولها يومان.

والدليل على صحة انتصابهما على الظرف: عطف ظرف آخر عليهما؛ نحو: مَا رَأَيْتُه مُذ اليوم، وَيَوْمًا آخر قَبْلَهُ؛ أي: مُدَّة هذا اليوم ويومًا قبله، وإذا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُه

=

فصل: وتدخل (منذ) على الزمن الحاضر فتجرُّه كقولك: أنت عندنا منذُ اليوم وتقدَّر بـ(في) وتكون حرف جرّ فتتعلّق بالفعل الذي قبلها المظهر أو المقدَّر ويكون الكلام جملة واحدة.

فأمَّا دخولها على الماضي لابتداء الغاية أو تقدير المدَّة فقليل في الاستعمال ولكنْ هو جائز في القياس.

وأمَّا: (مُذْ) فتدخل على الماضي لابتداء مدَّة الزمان أو بيان جملة المدَّة فيرتفع ما بعدها وتدخل على الحاضر فتجرّه؛ لأنها اسم فكان حكمُها أوسع من حكم الحرف وجرُّها الجميع جائز مثل: (منذُ)؛ لأنها تكون حرفاً أيضاً. [اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢١٤]

مُذْ قِيَامُ زَيْدٍ بالرفع، فالتقدير: ما رَأَيْتُه مُدَّةٌ أولها قيامُ زَيْدٍ، فإذا عَطَفْتَ وَقُلْتَ: وقيامُ عمرو، جاز فيه الرفع عطفًا على قيامِ زَيْدٍ، والنصب عطفًا على (مُذْ). ومن هذا القبيل: ما رَأَيْتُه مُذ الحجاج مَلِكٌ، انتهى.

وميمهما مضمومة، وَعَنْ سُلَيْم كسرهما، وَعَنْ عُكْل: كَسْرُ ميم (مِذْ)، وعن غَنِيّ: ضم ذال (مُذُ) قَبْلَ متحرك، وَيُضافان إلى جملة مُصَرَّح بجزأيها اسمية من مبتدأ وخبر وهو قليل؛ نحو(١): [الطويل]

وَمَا زِلْتُ محمولا عَلَيَّ ضَغِينَةٌ وَمُضْطَلِعَ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ

أو فعلية وهو أكثر؛ نحو(٢): [الكامل]

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَما فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

ومذهب سيبويه، والفارسي، والسيرافي: أَنَّهُما ظرفان مضافان إلى الجملة نفسها.

وذهب أبو الحسن إلى أَنَّهُما لا يَكُونان إلا مرفوعين على الابتداء، وَيُقَدَّرُ اسْمُ زمانٍ محذوف يكون خبرًا عَنْهُما، ولا يدخلان عِنْدَهُ إلا على اسم الزمان ملفوظ به أو مُقَدّر، واختاره ابن السراج، وابن عصفور.

فإذا قلت: مَا رَأَيته مُذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، أو مُذْ قَدِم زَيْدٌ، فالتقدير مُذْ زمان زيد قائم، أو مذ زمان قَدِمَ زيدٌ.

---

(١) هو للكُمَيْتِ بن مَعْرُوفٍ الأَسَدِيّ.

ومعناه - كما ذكر الشّنتمريّ -:"وصف ما جُبِلَ عليه من عزّة النّفس، وبُعد الهمّة؛ فيقول: لم أزل مُحَسَّدًا يُضْطغن عليّ، ومُضْطَلِعًا للأضغان على العَدوّ ومطالِبًا له؛ والمضطّلع ها هنا: الحامل بين أضلاعه الضّغينة والعداوةَ؛ واليافع: الّذي ناهز الحُلُم". [انظر: تحصيل عين الذّهب ٢٥٦].

والشّاهد فيه: (مذ أنا يافع) حيث أضيف (مُذْ) إلى الجملة الاسميّة.

انظر: الكتاب ٢/٤٥، والنّكت ١/٤٦٢، وشرح الكافية الشّافية ٢/٨١٥، وابن النّاظم ٣٧٣، والجنى الدّاني ٥٠٤، وشعره ضمن شعراء مقلّون ١٧٣.

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ٢/١٧٦، ٤/١٤٤، والجُمل ١٢٩، والمخصّص ١٧/١٠٠، ١٢٥وشرح المفصّل ٢/١٢٢، ٦/٣٣، واللّسان (خمس) ٦/٦٧، وتذكرة النُّحاة ٣٤٤، والهمع ٥/٣١٤، والدّرر ٦/٢٠١.

وقال ابن السراج: إنْ لم يظهر لـ (مُذْ) عمل، وَعَطَفْتَ على ما عملت فيه، حَمَلْتَهُ على النصب، دون حكم الإعراب المقدر بعد (مذ) تقول: ما رَأَيْتُه (مذ) قام، ويوم الجمعة، فَإِنْ ظَهَر العملُ، وحملته على لفظه، تقول: ما رأيته مذ يومان، وليلتان، ولك نصب الثاني كَأَنَّكَ قُلْتَ: ما رأيته ليلتين، وَتَقُول: ما رأيته يَوْمَ يَوْمَ، فتبنى كخمسة عشر، وقوم يجيزون (مذ) يَوْمُ يَوْمُ بلا تنوين، ولا يجيزون (مُذْ) شَهْرَ شَهْرَ، ولا دَهْرَ دَهْرَ.

قال: ولا أعرف الضم بلا تنوين في هذا مِنْ كلامِ العرب، انتهى.

وإذا جاء بَعْدَ (مُذْ) أو (منذ) زمان مرفوع، فيكون مما يجاب به (كَمْ)؛ نَحْوَ: مَا رَأَيْتُه مُذْ يومان أَوْ مِمَّا يُجاب به (متى) نحو: ما رَأَيْتُهُ مذ يوم الجمعة.

وفي رفعه مذاهب:

أحدها: مذهب الكوفيين، واختاره ابن مضاء، والسهيلي، وابن مالك، وهو أن يكون فاعلا بفعل محذوف، تقديره: مُذْ مَضى يومان أو كان يومان، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة.

قال ابن مالك: فهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذِف صَدْرُها.

المذهب الثاني: أنه مرفوع على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، وهو قول لبعض الكوفيين، وتقديره: ما رَأَيْتُه من الزمان الذي هو يومان، وعلى هذا المذهب الكلام جملة واحدة.

المذهب الثالث: أَنَّه مرفوع على أَنَّه خبر لـ (مُذْ) و (مُنْذُ) وهم مبتدآن. وتقديرهما في المذكور الأمد، وفي المعرفة أَوَّل الوقت، وهو قول المبرد، وابن السراج، والفارسي، فإذا قُلْتَ: ما رَأَيْتُه مُذْ يومان، فالتقدير: أَمَد انقطاع الرؤية يومان، وفيما رَأَيْتُه مُذ يَوْم الجمعة: أَوَّلُ انقطاع الرؤية يَوْمُ الجمعة.

المذهب الرابع: أَنَّه مرفوع على الابتداء: و(مُذْ) و(مُنْذُ) الخبر، وهما منصوبان على الظرفية، كما كانا إذا أضيفا إلى جملة، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وطائفة من البصريين.

قال ابن هشام اللخمي: وهو مذهب سيبويه، والتقدير: بَيْني وَبَيْنَ لقائِهِ يَوْمان وعلى هذا المذهب والذي قبله الكلام جملتان، وإذا فَرَّعْنا على هذا، فالجمهور

على أَنَّ جملة (مُذْ) و(مُنْذُ) لا موضع لها من الإعراب، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أَنَّهما في موضع الحال كَأَنَّه قَالَ: ما رَأَيْتُهُ متقدِّمًا.

و(مذ) و(منذ) يجوز أَنْ يَجُرَّا الوقت، وما يُسْتَفْهَمُ به عنه؛ نحو: ما رَأَيْتُه مُذْ يوم الجمعة، ومذ متى رَأَيْتُه، وَمُنْذُ كَمْ فَقَدْتُهُ، والجمهور على أَنَّهما إذا جَرَّا حرفًا جَرٍّ، فيجوز أن يصل الفعل بهما إلى اسم الاستفهام؛ نحو: مُنْذُ كَمْ سِرْتَ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّهما اسمان ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما وإذا جَرَّا، وكان ما دَخَلا عَلَيْه زمانًا يَصْلُحُ أَنْ يكون جوابًا لـ (متى) نحو: مَا رَأَيْتُه مُذْ يوم الجمعة، فَيُقَدَّرُ بـ (مِنْ) ولا يكون الزمان إلا ماضيًا معرفة دالا على وَقْتٍ معلوم، وإلا كان بمعنى (في) نحو: أَنْتَ عِنْدَنا مُنْذُ الليلة، ولا يكون الزمان إلا حالا معرفة، أَوْ بمعنى: (مِنْ) و(إلى) نحو: ما رأيته مُنْذُ أربعة أيام، ولا يكون الزمان إلا نكرة.

واخْتَلَفَ العربُ في الرفع والجر بعدهما، فالحجاز تَجُرُّ بـ (منذ)، المعرفة والنكرة، وعامة العرب يَجُرُّون بهما الحال؛ نحو: لَمْ أَرَهُ مُذ اليومِ، أَوْ مُنْذُ العام، أَوْ مُذْ الساعة، أو منذ الليلة، أو منذ يومنا هذا، فَتُضيف بشرط أَنْ تُشير إليه، وَإِنَّما يختلفون في الماضي، فتميم وأسد تَرْفَعُ بهذا الماضي؛ نَحْو: لَمْ أَرَهُ مُذ العام الماضي، و(عَدْن) و(غَطْفان)، وَعامِرُ بْنُ صعصعة، ومن جاورهم من قيس يخفض (بمذ).

وروى الكوفيون الخفض بهما في غير الماضي.

فَإِنْ قُلْتَ: منذ خَفَضت بها عامرٌ في الماضي، وَرَفَعَتْ بها هوازن وَسُلَيْم، وتخفض ضَبَّة والرِّباب بـ (مذ) ما مضى، وما لم يمض.

وَبَعْضُ العرب يَرْفَعُ بـ (مذ) ما مَضَى، وما لم يمض، بنو عبيد من غَنِيّ يُحَرِّكُونَ الذَّال مِنْ (مُنذُ) عند المتحرك والساكن، وَيَرْفَعُون ما بعدها؛ نحو: مُذُ اليومُ، وَمُذُ يَوْمَان.

وقال اللحياني: الرَّفْعُ بَعْدَ (مُذ) أَكْثَرُ من الخفض ومن الرفع بعد (منذ).

وقال الأخفش: (مُنْذُ) لغة الحجاز يَجُرُّون بها كل شيء.

و(مُذْ) لغة تميم، وغيرهم ما بعدهما رفع.

وقال الفراء: فُصَحاء العرب يَرْفَعُون بـ (مُذْ) ما مضى من الزمان، وَيَخْفِضُون ما

أَنْتَ فيه، وَمِن العرب دون هؤلاء من يخفض بـ (مُذْ) ما مضى من الزمان وما أنت فيه.

وتلخص من هذه النقول أنه يجوز الرفع بعدهما والخفض، و (مذ) و (منذ) يجوز أَنْ يأتِيَ بعدهما مَصْدَرٌ، فَيُجَرُّ أَوْ يُرْفَعُ؛ نحو: ما رَأيته مُذ قُدُومِ زَيْدٍ.

ويكون المصدر مُعَيَّنَ الزمان، وهو على حذف الزمان التقدير: مُذْ زمان قُدُوم زَيْدٍ؛ فإن كان الزمانُ مبهمًا لم يَجُزْ؛ نحو: ما رأيته مذ قدوم، أو قدوم رجل، و(مذ) و(منذ) لا يَجُرَّان إلا الظاهر من اسْمِ الزمان، أو المصدر الْمُصَرَّح به أو المقدر؛ نحو: مَا رَأَيْتُه مُذْ أَنَّ الله خلقه؛ أي: مُذْ خَلَقَ اللهُ إِيَّاهُ.

وأجاز المبرد أن يَجُرَّا ضميرَ الزمان، فَتَقُول: يَوْمُ الخميس ما رَأَيْتُكَ مُذْهُ أَوْ مُنْذُهُ، والصحيح المنع، وإذا وقع الزمان المخصص بعدهما، وكان بمعنى أَوَّل الوقت؛ نحو: ما رأيته مُذ يَوْمِ الجمعة، فذهب الأخفش إلى أَنَّ نفي الفعل لا يكون في جميعه، بَلْ في بَعْضِهِ، فَأَنْتَ قَدْ رَأَيْتَهُ في بَعْضِ يوم الجمعة ثُمَّ فَقَدْتَهُ بَعْدَ ذلك إلى الزمان الذي أَنْتَ فيه، ووافَقَهُ المبرد في " المقتضب ".

وقال أيضًا: يجوز أن يكونَ نفي الفعل في جميعه ويجوز أَنْ يكونَ في بَعْضِهِ.

(مذ) و(منذ) لا يتقدَّمهما من الأفعال إلا الأفعال المنفية لفظًا ومعنى، أو المنفية لفظًا، أو الموجبة التي تقتضي الدَّوام؛ نحو: ما رَأَيْتُه مُذ يَوْمِ الجمعة، وما زِلْتُ أَصْحَبُكَ مُذْ سنة، وَصَحِبْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجمعة، وَسِرْتُ مذ يوم الجمعة إذا أَرَدْتَ اتِّصال السَّيْر.

وقال أبو الحسن: لو قُلْتَ: رَأَيْتُهُ مذ يوم الجمعة، وَأَنَّك تعني أَنَّك رَأَيْته يوم الجمعة، ثُمَّ انقطعت الرؤيةُ له ساعتك لَمْ يَجُزْ.

وقال ابن السراج: تقول: أنا أراكَ مُذْ سنة، تَتَكَلَّم في حالَةٍ إذا أردت أَنَّك في حالة رؤيته مُذ سنة، قال: وكذلك قلت: أراك لأَنَّكَ تُخْبِرُ عن حال لم تنقطع، فإذا أردت أَنَّك أيته ثم غَبَرْتَ سنةً لا تراهُ قُلْتَ: رَأَيْتُكَ مُذْ سَنَةٍ؛ لأَنَّك أَخْبَرْتَ عن رؤيةٍ مَضَتْ. وانقطعت.

وفي " البديع ": زعم الأخفش أَنَّهم يقولون: ما رأيته مذ اليوم، ومذ العام، ولا يقولون مذ الشهر، ولا مُذْ يَوْم، ولا مذ الساعة، وهو على غير قياس، وقد حكى عن

العرب استعمال أمثلة، وامتناع من أخرى، انتهى.

واسْمُ العدد الواقع بعدهما إذا كانا بمعنى الأمر، فمن العرب من يَعْتَدّ بالكامل فقط، فمن رأيته يوم الجمعة، ثم يوم الاثنين قُلْتَ له: ما رَأَيْتُك مذ يومان فلا يُعْتَدّ بالجمعة، ولا بالاثنين، ومنهم مَنْ يقول في هذا: مَا رَأَيْتُك مذ أَرْبَعَة أَيَّام، وَيَعْتَدُّ بيوم الجمعة، ويوم الاثنين. وهؤلاء لا يقولون: ما رَأَيْتُه مذ يومان لِمَنْ رآهُ أمس؛ إِنَّما يقولون مذ أمس إلى اليوم، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَدّ بالناقص الأَوَّل لا بالآخر، تَقُول: لَمْ أَرَهُ مذ يومان، وكان قد رآه أَوَّل من أمس، اعتد بأول من أمس، وبأمس لا باليوم الذي أَخْبَرَ فيه بانتفاء الرؤية.

وَلَمَّا كان النفي لَيْسَ واقعًا في جميع ما بعدها إذا كانا بمعنى أول الوقت، مَنَعَ أبو الحسن أَنْ يعطفَ على اسْمِ الزمان الواقع بعدهما اسم زمان مختص متقدم عليه أو متأخر، فلا يقال: ما رَأَيْتُه مُذْ شهر رمضان ولا شهر شعبان، ولا ما رَأَيْتُه مذ شهر رمضان، وشهر شوال، قال: ولو قلت: ما رَأَيْتُه مُذ يوم الجمعة وَيَوْم السبت لَمْ يَجُزْ، وَلَوْ نَصَبْتَ يَوْمَ السبت لم يجز؛ فإن كان ما بَعْدَ حَرْفِ العطف متقدِّمًا على الزمان، الواقع بعدهما جَازَ عِنْدَه النصب؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس؛ يُريدُ: وما رَأَيْتُه يَوْمَ الخميس، ومنع أبو الحسن العطف إذا اختلف الاسْمانِ بَعْدَهُما بالتعريف والتنكير، فلا يجوز عِنْدَهُ: ما رَأَيْتُك مذ يوم الجمعة ويومان، ولا ما رَأَيْتُك مُذ أَمْس وَيَوْمان.

وأجاز ابن السراج: ما رَأَيْتُه مُذْ يَوْمانِ، ويوم الخميس بالرفع على تكرير (مذ) والنصب على: وما رَأَيْتُه يَوْمَ الخميس.

قال: وَتُنْسِقُ على المعرفة معرفة، فترفع إذا اتفق، وهو أحسن، ويجوز النصب، وتنصب إذا اختلف وهو أحسن، ويجوز الرفع.

وقال ابن عصفور: الصحيح أَنَّ العطف ليس من كلام العرب اتفق الاسمان في التعريف، أو اختلفا بأن كان أحدهما معرفة، والآخر نكرة.

وإذا وقع بَعْدَهما اسمُ الزمان مختصًا، ولم يُفِدْ عِدَّةَ مُدَّة الانقطاع فلا يكون إلا على معنى أول؛ نحو: ما رَأَيْتُه مُذْ يَوْم الجمعة تريد أَنَّ انقطاعَ الرؤية كان أَوَّلُه يوم الجمعة، وَإِنْ أَفادَ عِدّة المدة، فالمحفوظ من كلام العرب أَنْ يكونا بمعنى أَوَّل الوقت، تَقُولُ: ما رَأَيْتُه مُنْذُ الشهران الماضيان فتكون رأيته فيها ثُمّ انْقَطَعَت الرؤيةُ

من أحدهما إلى وقت إِخْبَارِكَ.

(الآن)

اسم في أصل وَضْعِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه، وألفه منقلبة عن (واو)، وقيل: عن (ها)، وقيل: أصله (أوان) قُلِبَت الواوُ ألفًا، ثُمّ حُذِفَت لالتقاء الساكنين، وقيل: حُذِفَت الألف، وَغُيِّرت الواوُ إلى الألف كما قالوا: أراح، ورواح استعملوه مرَّة على فَعَل، وَمرَّة على فَعَالٍ كزَمَن، وَزَمان، وزعم الفراء أَنَّه منقول من الفعل وهو (آن) بمعنى: حان، وقد اسْتُصْحِبَتْ فيه الفتحةُ، وسمي (الآن): الوقتُ الحاضر جميعه، أو بعضه؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ﴾ [الجن: ٩]، وقوله: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] ولا يُثَنَّى، ولا يجمع، وَلا يُقْصَرُ، وهو مبني على الفتح، وفي سبب بنائه أقوال، وَقَدْ يُعْرَبُ على رأي؛ بدليل(١): [الطويل]

كَأَنَّهُمَا مِلاَّنِ لَمْ يَتَغَيَّرا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعِدْنا عَصْرُ

وَقِيل: كَسْرَةُ النون بناء: كشَتَّانِ وَسِيَّانِ، وأنشدوا(٢): [الخفيف]

أَإِلى الآنَ لا يَبِينُ ارْعِوَاءٌ ... لَكَ بَعْدَ المشيبِ عَنْ ذَا التَّصَابِي

مفتوحًا، وفي هذين دليل على أَنَّه قَدْ يَخْرُجُ على الظرفية، وزعم ابن مالك أَنَّهُ جاء مبتدأ لما جاءَ في الحديث أَنَّه عليه الصلاة والسلام سمع وَجْبَةً، فقال: هذا حَجَرٌ رُمِيَ به في النار مُنْذُ أربعين خريفًا، فهو يَهْوِي في النار الآن حين انتهى إلى قَعْرِها، فَأَعْرَبَ (الآن) مبتدأ، وحين انتهى خَبَرُهُ، وأل في (الآن) معرفة، ويصحبها الحضور.

وقال أبو إسحاق: تُعرَّف بالإشارة فتضمنها، ولذلك بنيت فَأَصْلي الآن معناه: أَصْلِيّ في هذا الوقت.

(قط)

اسم مبنيٌّ، وَأَصْلُهُ: التشديد، نُقِل من القَطّ، وَهُو القطعُ إلى الظرف، وَيُبْنَى على حركةٍ، وهي الضمة، ويدل على ما تقدم من الزمان.

---

(١) انظر: الخزانة ٣/٢٣٦، وزهر الأكم ١/٣١٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/١٨٥.

وقال الكسائي: أصله: قَطُطْ بضم الأول، وسكون الثانية، فَسَكنت الأولى وَأَدْغِمَت، وَجُعِلَ الآخر على حركةِ الأوَّل، ويُقابِلُه (عَوْضُ) وهو الوقت المستعمل عمومًا.

وقال ابن السيد: (عَوْضُ) صنم كان لِبَكْر بن وائل، وقيل: هو اسم الدهر، وهو ظرف قالوا: لا آتِيكَ عَوْضَ العائِضِين، كما تقول: دَهْرَ الداهرين، وَكَثُر حتى أَجْرَوْهُ مُجْرَى القسم، فَيُحْكَمُ على مَوْضِعِهِ بالنصب على أَلا يُقَدَّرَ فيه حَرْفُ الجر، وتحذفه فيكون؛ نحو: يَمينَ الله لأفْعَلَنَّ، أو بالجرّ على تقدير حذف الحرف.

وتختص قَطٌّ، وَعَوْض بالنفي، يقال: ما فَعَلْتُ قَط، ولا أَفْعَلُه (عَوْضُ).

وقال ابن مالك: رُبَّما اسْتُعْمِل قَطّ دُون نفي لفظًا ومعنى، أو لفظًا لا معنى، واستدل على ذلك بما ورد في الحديث على عادَتِهِ، وَرُبَّما جاءت (عَوْضُ) للمضي؛ بمعنى: (قط) قال[1]: [الطويل]

فَلَمْ أَرَ عامًا عَوْضُ أَكْثَرُ هَالِكًا ... وَوَجْهَ غُلامٍ يُشْتَرَى وَغُلامَهْ

وَقَدْ يُضَافُ إلى العائضين، أَوْ يُضَافُ إليه فَيُعْرَبُ، فَيُقال: لا أَفْعَلُ ذلك عَوْضَ العائضين، وقال[2]: [الهزج]

ولولا نَبْلُ عَوْضٍ في ... حُظُبَّايَ وَأَوْصالِي

و(عوض) الظرف يبنى على الفتح والضم والكسر، ويقال: قَطُّ، وَقُطُّ، وَقَطُ، وَقَطْ، وَقَطِّ.

وقال الأخفش: إذا أردت الزمان تَضُمُّ أبدًا، تقول: ما رَأَيْتُ مِثْلَه قَطُ، فَإِنْ قَلَّلْتَ بِقَطّ شيئًا فَاجْزِمْها، تقول: ما عِنْدَنا إلا هَذا قَطْ؛ فَإِنْ لَقِيَتْ ألفَ وَصْلٍ كُسِرت لالتقاء الساكنين، تقول: ما عَلِمْتُ إلا هذا قَطِ اليوم، وما عندي إلا هَذَا قطِ الآن.

وقال الكسائي: التي بمعنى: حَسْبَ، مفتوحة القاف، ساكنةُ الطاء، تقول: ما رأيته مَرَّةً فقط، انتهى، و(قَطّ) هذه الواجب فتح قافها ليست الظرفية إنما هي بمعنى: حَسْب.

---

(١) انظر: الخزانة ١١٩/٧، وهمع الهوامع ٢١٥/٢.

(٢) انظر: ديوان الحماسة ٢٠٩/١، والمخصص ١٥١/١.

وَمِمَّا يستعمل ظَرْفًا في المستقبل (أَبَدًا)، تقول: مَا أَصْحَبُكَ أَبَدًا.

وقال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧]، ولا تقول: ما صَحِبْتُكَ أبدًا، وَمِمَّا يُسْتَعْمَلُ مستقبلا قولهم: (افْعَلْ هَذَا سَهِنْسَاه)؛ أي: آخر كل شيء، وَافْعَلْ هَذا آثرًا ما أو أثرًا بغير ما، أو أَمْرٍ ذي أثير، ومعناه: أَفْعَلْهُ أَوّل كُلّ شيءٍ، ولا يقال: سَهِنْسَاه، ولا أثرًا ما، وأخويه في الإخبار، وَإِنَّما يُقال في الأمر، فلا يُقال: فَعَلَ ذلك سَهِنْساه ولا آثرًا (ما)، والهاء الأخيرة في سَهِنْسَاه هاء السكت، وروى الكسائي ضمها وكسرها كما قالوا: يا مَرْحَباهُ بضم الهاء وكسرها.

(أمس)

اسْمٌ معرفةٌ مُتَصَرّف يُسْتَعْمَلُ في موضع رَفْعٍ، وَنَصْبٍ، وَجَرٍّ موضوع لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في إفادة العِرْف، وكونه معرفة؛ فإن اسْتُعْمِل ظرفًا بُنِيَ على الكسر خلافًا للزجاج، والزجاجي؛ إذ يزعمان أَنَّهُ يَجُوزُ بناؤه على الفتح، وَأَجَازَ الخليل في لَقِيتُه أَمْس: أَنْ يَكُونَ التقدير: لقيته بالأمس بحذف الباء، و(أل)، فتكون الكسرةُ كسرةَ إعراب.

وَزَعَمَ قَوْمٌ منهم الكسائي أَنَّه ليس مُعْرَبًا، ولا مبنيًّا، بَلْ هو محكي سُمِّي بفعل الأمر من الإمساء، كما لو سُمِّي بأصبح من الإصباح، فإذا قُلْت: جِئْتُ أمس، فمعناه: اليوم الذي كنت تقول فيه أَمْسِ، وَكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسمًا لليوم الذي قَبْلَ يَوْمِكَ، وَلَيْلَتِكَ، وقريبٌ من هذا قول السهيلي: قال: مَنْ كَسَرَ أَمْسِ في كُلّ حال، فَإِنَّما سُمّي بالفعل، وفيه ضمير، محكي انتهى وَإِنِ اسْتُعْمِلَ غَيْرَ ظَرْفٍ، فالحجازُ تبنيه على الكسر كحالِهِ حين كان ظَرفًا تقول: ذَهَبَ أَمْسِ بما فيه. وَأَحْيَيْتُ أَمْسِ، وَمَا رَأَيْتُك مُذْ أَمْسِ وَتميم تمنعه من الصَّرْفِ حالةَ الرَّفْعِ. وتبنيه نصبًا وجرًّا، تَقُولُ: ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه، وَكَرِهْتُ أَمْسِ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسِ، واخْتَلَفَ النحاةُ في إِعْرَابِهِ مطلقًا إعراب ما لا ينصرف عِنْدَ بعض تميم. فَذَهَبَ إلى إثبات ذلك الأستاذ أبو الحسن بن الباذش وهو قول ابن عصفور، وابن مالك.

وقال الأستاذ أبو علي هذا غَلَطٌ، وَإِنَّما بنو تميم يعربونه في الرفع، ويبنونه في النصب، والجر، انتهى.

وحكى الكسائي أَنَّ بَعْضَهُم يَمْنَعُه الصَّرْفَ رَفعًا وَنصبًا وجرًّا وبعضهم يُبَنّونُهُ تنوينَ الصرف في الأحوال الثلاثة إِلا في النصب على الظرف؛ فَإِنَّهُم لا يُنَوِّنُونَه.

وحكى الزجاج: أَنَّ بَعْضَهُم يُنَوِّنُهُ، وهو مبني على الكسر، قال: شَبَّهُوه بغاقِ وشبهه من الأصوات، وإذا نُكِّر أَمْسِ؛ نحو: مَضَى لَنَا أَمْس حَسَنٌ لا تريد اليومَ الذي قَبْلَ يَوْمِك، أَوْ أُضيف؛ نحو: أَمْسُنَا يَوْمٌ طيب.

وإذا دخلت (أل) نحو: إنَّ الأمسَ يوم حسن أَوْ جُمع؛ نحو: مَرَّت لنا أُمُوسٌ طيبة أُعْرِب، وقالوا في جمعه أيضًا: آمُس وآماس، كزَنْد وَأَزْناد، وَأَزْنُد.

وإذا صُغِّر فذكر ابْنُ مالك في " شرح الكافية الشافية " أَنَّهُ لا خلاف في إعرابه، وهذا مخالفٌ لنص سيبويه وغيره من النحاة: أَنَّ (أَمْسِ) لا يُصَغَّر، وعن المبرد أَنَّهُ يُصَغّر وَيُنَوَّن.

وفي " الغُرّة ": يُبْنَى في الظرفية إجماعًا نص عليه الزجاج إذا كان معرفة بغير إضافة، ولا لام تعريف مكبرًا مفردًا، فَأَمَّا إذا عُرِّف بالإضافة أو باللام أو صُغِّر، أو نُكِّر، أَوْ ثُنِّي، أو جمع؛ فَإِنَّه مُعْرَبٌ، ولو سَمَّيْتَ (بأمس) على لغة من أعرب لصرفت، وقيل: لا ينصرف قاله في " البسيط "، وقد يستصحب الباء في مقارنة (أل).

وأنشدوا(١): [الطويل]

وَإِنّي حُبِسْتُ اليومَ وَالأمْسَ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَت الشمسُ تَغْرُبُ

بنصب السين وكسرها، وتئولت روايةُ الكسر على ما يدل على أَنَّها ليست كسرةُ بناء، وقالوا: لقيتُه الأمس الأحداث بكسر السين وفيه (أل)، والتأويل على زِيادَةِ (أل) أو حَذْف حَرْفِ الجر، وَهُو الباء.

فصل

ظرف المكان أنواع

فمنها مَا لَهُ مِقْدَارٌ؛ نحو: مِيْل، وَفَرْسَخ، وبريد، وَغَلْوَة، فالغَلْوَة: مائةُ باع. وَالْمَيْلُ: عَشْرَة غِلاءٍ، وَالْفَرْسَخُ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ، وهو ظاهرُ كلام الفارسي، وقول بعض النحاة: إنَّ المقدارَ داخلٌ تَحْتَ حَدّ المبهم.

وقال الأستاذ أبو علي: ليس داخلا تَحْتَهُ.

(١) انظر: الصاحبي ١/١٣٤، والإنصاف ١/٣٢٠.

وقال سيبويه: (ويتعدَّى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة كما كان يتعدى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة، ثم قال: وذلك قولك: ذَهَبْتُ فَرْسَخَين، وَسِرْتُ ميلين، كما تقول: ذَهَبْتُ الشهرين، وسرت الميلين) انتهى.

والصحيح أَنَّه شُبِّه بالمبهم، ولذلك وَصَلَ إليه بنفسه، وَانْتِصَاب هذا النوع من المقدار عِنْدَ النُّحاةِ على الظرف.

وزعم السهيلي: أَنَّ انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف، واللغة تساعِدُ مذهبه؛ لأنَّ اللغويين شرحوا الْغَلْوَةَ، وَالْمَيْلَ، وَالْفَرْسَخ، وَالْبَرِيد بِالْخُطَى، وَالأَبْوَاع.

وذهب ابن طلحة إلى تقدير هذا المقدار بحذف المضاف كَأَنَّه قال: سِيرَ فرسخين، كما في قولك: ضَرَبْتُه سوطًا؛ أي: ضَرْبَةَ سَوْطٍ، والنحاة غير هؤلاء سَمُّوا المسافة التي تقع فيها هذه الخطا المذكورة باسمِ الخطا المذكورة، ولها نهاية معروفة، وحدود محصورة ألا ترى أَنَّ الميلَ لَهُ مِقْدَارٌ معلوم من المسافة.

النوع الثاني: مَا دَلّ عَلَى مُسَمَّى إضافي محض، أو جاريًا باطِّراد مجراه، وهذا الذي لا تُعْرَفُ حَقِيقَتُه بنفسه؛ بَلْ بما يُضاف إليه فالأوَّل؛ نحو: مَكان، وناحية، وأمام، ووراء، وَوِجْهَة، وَجِهَة، وغير ذلك من الأسماء المبهمة غير المشتقة من لفظ الفعل.

واحْتَرَزَ بمحضٍ من الإضافي الذي يَدُلُّ بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان؛ نحو: جوف، وباطن، وظاهر، وداخل وما أشبهها من الأماكن المختصة، إذا قُصِدَ بشيءٍ منها معنى الظرف لازمة لفظة في وما بمعناها.

ومكان مَفْعَل من الكون لَزِمَت الميم، فصارت كالأصلية حتى قالوا: أَمْكِنة، وهذه التي من شأنها حَذْف حَرْف الوعاء يَنْتَصِبُ ظرفًا مؤكدًا إِنْ كان مبهمًا ومبنيًّا إِنْ كان غَيْرَ مبهم.

وذهب الكوفيون إلى أَنَّه لا يجوز نَصْبُ المبهم على الظرف إلا بوصف يُخَصِّصُهُ، أو ما في حكمه؛ نحو: قَعَدْتُ مكانًا صالحًا، والجهة كذلك فلا تَقُول: قَعَدْتُ قُدَّامًا، ولا خَلْفًا إلا على الحال، كَأَنَّك قلت: قَعَدْتُ مُتَقَدِّمًا وَمُتأخِّرًا؛ فَإِنْ خَصَّصْتَهُ بالإضافة جاز؛ نحو: قَعَدْتُ خَلْفَكَ وَقُدَّامَكَ.

وقالت العرب: (هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِها)؛ يَعْنُون: خَطَّيْن اكْتَنَفا أَنْفِ الظبية، ومذهب سيبويه: (أَنَّ جَنَابَتَيْ أَنْفِها) من الظروف المبهمة، وَمَذْهَبُ الفارسي: أَنَّه من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظروف يحفظ، ولا يقاس عليه، وَأَمَّا[1]: [البسيط]

نَحْنُ الْفَوارِسُ يَوْمَ الحِنْوِ ضَاحِيَةً جَنْبَـيْ فُطَيْمَـةَ لا مِيـلٌ وَلا عُـزُلُ

فهو موضع، وَلَيْسَ مِمَّا جُعِلَ ظرفًا بغير قياس، وَأَمَّا قَوْمُكَ أَقْطَارَ البلاد، فأقطار جمع قُطْر، وهو الناحية، فالمعنى قَوْمُكَ في نواحي البلاد، وَأَمَّا[2]: [الطويل]

إِذَا مَـا نَعَـشْنَاهُ على الرحـلِ يَنْثَنِـي مُـساليْهِ عَنْـهُ مِـنْ وَرَاءٍ وَمُقْـدَمِ

فالْمُسالُ عِنْدَ سيبويه الْعِطْف، وَهُو الجانب، وَلَيْسَ باسم مكان؛ لكن استعمل ظرفًا شُبِّه بِجَنْبَي فُطَيْمَة.

وقال ثابت: الْمُسَالُ ما هَبَطَ من الصُدْغ إلى العِزَار.

وعن ابن خروف: مُسالِيَ الرَّجُل جانبًا لِحْيَتِهِ الواحد مُسال.

وأَمَّا الجاري باطّراد مَجْرَى المسمى الإضافي المحض، فصفة المكان الغالبة؛ نحو: هُم قريبًا مِنْكَ، وَشَرْقِيّ المسجد، ومصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرًا؛ نحو قولهم: هو قُرْبَ الدار، وَوَزْنَ الجبل، وَزِنَته؛ أَيْ: مكان مسافته، والمراد بالاطراد أَنَّه لا تختص ظرفيته بعاملٍ ما، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه.

وقال ثعلب: إِنْ جَعَلْتَ قريبًا من القرابة ثُنِّي وَجُمِع، أَوْ من القُرْب، أَو خَلفًا من موصوف فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، وَلا يُؤَنَّث، انتهى.

وَمِمَّا ينتصبُ ظرفًا؛ بمعنى: قريب الظرفُ: قَبْلَكَ وَنَحْوَكَ، وَقُرابَتَكَ وهو أبلغ من قريبًا.

قال سيبويه: صار هذا بمنزلة قول العرب: هو حِذَاءَهُ وَإِزَاءَهُ، وذكر سيبويه هم حَوالَيْكَ: وهي تثنية لا شَفْع الواحد معناها معنى أَحْوالَك، وَحَوْلَكَ، وَشَرْقِيّ الدار

(١) البيت للأعشى، وانظر: الديوان ٤٨/١.

(٢) انظر: الأصول ١٩٨/١، والمحكم ٥٢٠/٨.

مِمَّا يلي المشرق وهو غير معين دَخَلَتْهُ ياءُ النسب، فصار مُبْهَمًا.

وَفَرَّقَ سيبويه بَيْنَ وَزْن الجبل، وَزِنَةَ الجبل؛ فمعنى وَزْن الجبل: ناحِيَةُ تَوازُنِهِ؛ أي: تَقَابُلِهِ كانت قريبة أو بعيدة منه، وَزِنَةُ الجبل حِذاءه؛ أي: متصلة به، وكلاهما مبهم يصل إليها الفعل بنفسه، ومن المصادر هو قَصْدَك، وَحِلَّةَ الْغَوْرِ، وذكر سيبويه: صَدَدَكَ، وَصَقَبَكَ، وَلَيْسا بمصدرين؛ بل هما اسمان في معنى المصدر.

وَقَسَّمَ بَعْضُ أصحابنا المبهم إلى ما وَضَعَتْهُ العربُ عمومًا؛ نحو: مكان وَما في معناه من موضع، ومنزل، والجهات فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، وإلى ما كانَ منسوبًا؛ نحو: شَرْقيّ الدار، وَغَرْبِيّ المسجد. وإلى ما اشْتُقَّ من الفعل؛ نحو: المذهب، والمجلس، وإلى مصدر موضوع موضع الظرف؛ نحو: هو قَصْدَك.

وقالت العرب: (تَرَكْتُه بِمَلاحِسِ الْبَقَرِ أَوْلادَها)، فهذا مضاف إليه الظرف؛ أي: مكان مَلاحِسِ البقر، وَأَمَّا قولك: زَيْدٌ فَوْقَ عمرو في الشَّرَف، ودون عمرو في العلم، فَمُشَبَّهٌ باسْمِ المكان.

وقالت العرب: (هم هَيْئَتَهُم)؛ أَيْ: فِي هَيْئَتِهِم. نُصِب نَصْبَ الظرف، والهيئة لَيْسَت مكانًا شُبِّهت بالمكان، ولكونها ظرف مكان مجازًا، وقعت خبرًا عن الجثة. وَسِواكَ، وَمَكَانَكَ بمعنى: بَدَلَكَ، وهذا النوع يُحْفَظُ ولا يقاس عَلَيْه.

وَزَادَ الكوفيون، مِثْلَكَ وَقِرْنَكَ، وَسِنَّكَ، وَلَدُنْك، وَمَوْضِعُ السماع عندهم مِثْلَكَ، وَيَنْتَصِبُ أيضًا ظرف مكان ما أضيف إليه بشرط أَنْ يكون إيَّاه؛ نحو: سِرْتُ جميعَ الليل أو بعضه؛ نحو: سِرْتُ نِصْفَ الليل.

النوع الثالث: المختص، وهو ما له اسم من جهة نفسه كالدَّار، والمسجد، والسُّوق، فهذا لا يتعدَّى إليه الفعل إلا بواسطة (في)، أو (الباء) الظرفية تقول قَعَدْتُ في الدَّار، وَأَقَمْتُ بالبصرة.

وَمِمَّا جاءَ من المختص وَصَلَ إليه بغير واسطة في قول العرب: رَجَع أَدْرَاجَه؛ أي: في الطريق الذي جاءَ فيه، وقولهم: هُمْ دَرَجَ السُّيول، و(دَخَلْتُ) مع كُلِّ ظَرْف زمان مختص؛ نحو: دَخَلْتُ البيتَ، وَدَخَلْتُ الدَّار هذا هو الذي عَلَيْه الجمهور شُبِّه ظَرْفُ المكان المختص مع (دَخَلْتُ) بالمكان غير المختص.

وذهب الجرمي، والأخفش: إلى أنه يَنْتَصِبُ انتصابَ المفعول به مع دخلت؛

نحو: هَدَمْتُ البيتَ، وَذَهَبَ الأخفش أيضًا إلى أَنَّه مِمَّا يتعدَّى تارَة بنفسه، وتارَة بحرف الجرّ تقول: دَخَلْتُ البيتَ، وَدَخَلْتُ في البيت، وَبِهِ قال جماعةٌ.

وذهب الفارسي: إلى أَنَّه يتعدَّى في الأصل بحرف الجرّ وهو (في) إلا أَنَّهُ حُذِف اتِّساعًا، فانتصبَ على المفعول به، وَفَصَّل السهيلي: إِنِ اتَّسَع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم وجب النَّصْبُ، كقولك: دَخَلْتُ العراق، ويقبح دَخَلْتُ في العراق، وَإِنْ ضاقَ كالبئر، والحلقة كان النصبُ بعيدًا جدًّا، فتقول: دَخَلْتُ في البئر، وَأَدْخَلْتُ إِصْبُعِي في الحلقة، والإبرة في الثوب، وَقَال: فَقِسْ عليه، وَسَكَتَ عن المتوسط. وقياس تَفْصِيله يَقتضي جَوَاز وصول الفعل إليه بنفسه، وبواسطة (في).

وقالت العرب: ذَهَبْتُ الشامَ، وهذا عِنْدَ سيبويه ظرف مختص انتصب على إسقاط (في) تشبيهًا بغير المختص، ولا يَجُوز نَصْبُ الشام إِلا مع ذهب، وذهب المبرد إلى أَنَّه على إِسْقَاط (إلى)؛ أَيْ: ذَهَبْتُ إلى الشام.

وزعم الفراء: أَنَّ العرب أَنْفَذَتْ (إلى) أسماء الأماكن والبلاد دَخَلْتُ، وَذَهَبْتُ، وانطلقت، وَحَكَى أَنَّهم يقولون: انْطَلَقْتُ العراقَ، وذهبت اليمن، وَدَخَلْتُ الكوفة، وهذا شيء لَمْ يَحْفَظْه سيبويه، ولا البصريون.

وَمِمَّا جاء من وصول الفعل إلى المكان المختص بغير واسطة (في) في الشعر قوله[1]: [الكامل]

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   فِيه كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

و[2]: [الخفيف]

قُلْنَ عَسْفَانَ ثُمَّ رُحْنَ سِراعا   يتطلَّعنَ مِنْ نِقَابِ الثغور

و[3]: [الكامل]

(١) قاله ساعدة بن جؤية الهذلي من أبيات في وصف الرمح "ديوان الهذليين ١/ ١٩٠".
اللدن: اللين النعام يغسل: يشتد اهتزازه. عسل الثعلب والذئب في عدوه: اشتد اضطرابه.

(٢) البيت لكثير عزة، وانظر: الديوان ١/ ١٨٥.

(٣) من قصيدة عدتها ثلاثة عشر بيتا قالها عامر بن الطفيل "الديوان ٥٥"، ويروى لطفيل الغنوي.
الشَّاهد فيه: (فَلأَبْغِيَنَّكُم قَنًا وَعَوَارِضًا) نَصَبَ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ، وَهُمَا مِن الأَمْكِنَةِ المُخْتَصَّةِ اتِّسَاعًا، وَتَشْبِيهًا بِالمَكَانِ المُبْهَمِ، وَكَذَلِكَ: (وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ).

فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وَعُوارِضًا ... وَلأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

و[1]: [الطويل]

جَزَى اللهُ بِالإحسان مَا فَعَلا بِكم ... رَفِيقَيْنِ قالا خَيْمَتَي أُمِّ مَعْبَدِ

فذهب سيبويه إلى أنَّ انتصابها على الظرف تشبيهًا للمختص بالمبهم، وذهب الفارسي إلى أنَّ انتصابها نصب المفعول به بعد إسقاط حرف الجر تشبيهًا لها بالأناسي.

وذهب بعض النحاة، ومنهم ابن الطراوة إلى أَنَّ انتصابَ الطريق ظرفًا، يجوز أَنْ يكونَ في فصيح الكلام، قال: وَذَلِكَ مشهور في الكلام جارٍ على القياس.

وَمِنْهُ قول العرب: (أَبْعَدَهُ اللهُ وَأَسْحَقَهُ وَأَوْقَدَ نارًا إِثْرَه)، قال: ويقال: ذَهَبْتُ طريقي، وَمُرُّوا طُرُقاتِكُم، وأنشدوا[2]: [الكامل]

وَقَدْ قَعَدُوا أَنْفَاقَهَا كُلَّ مَقْعَدٍ ... وَيَهْوِي مخارِمَها هُوِيَّ الأَجْدَلِ

وهذا عند غير ابن الطراوة ضرورة، فَأَمَّا قوله تعالى: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]. فذهب الفراء إلى أَنَّ ذلك من الظروف التي حذفت (في) منها في الاختيار وغيره يَنْصِبُه على التضمين، فـ (لأقعدن)؛ أي: أَمْلِكَنَّ، واقْعُدُوا؛ أي: أَمْلِكُوا.

النوع الرابع: ما دلَّ على مَحَلِّ الحدث المشتق هو من اسمه؛ نحو: مَقْعَد، وَمَرْقَد، وَمجلس، وَمُعْتَكَف؛ نحو: قُعُودكَ مَقْعَد زيد، وجلست مَجْلَس عمرو، فلو

=

لغة البيت: (قَنًا وَعَوَارِض): مَكَانَانِ فِي بَنِي أَسَدٍ، و(ضِرْغَد): فِي نَاحِيَةِ غَطَفَان.

وَقِيلَ: (قَنًا): اسْمُ جَبَلٍ يُكْتَبُ بِالأَلِفِ؛ لأَنَّهُ يُقَالُ فِي تَثْنِيَتِهِ: قَنَوَانِ.

ومعنى البيت: أَنَّهُ يُخَاطِبُ قَوْمًا يَتَوَعَّدُهُمْ، يَقُولُ: لأَطْلُبَنَّكُمْ حَيثُ كُنْتُمْ وَحَيْثُ حَلَلْتُمْ هَذِهِ المَوَاضِعِ.

انظر: المفضليات: ٣٦٣، وكتاب سيبويه: ١/١٦٣، ٢١٤، والأصمعيات: ٢١٦، وشرح أبيات سيبويه: ١/١٦٨، وتحصيل عين الذهب: ١٢٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/٢١٥، وخزانة الأدب: ٣/٧٤.

(١) البيت لزهير، وانظر: الديوان ١/٢٣.

(٢) البيت لزهير، وانظر: الديوان ١/٤٤.

عمل فيه من غير لفظه؛ نحو: ضَحِكْتُ مَجْلِسَ زَيْد: تُريد في مجلس زيد لم يجز، وَمِمَّا جاء من نحو هذا شاذ أرادَ به القرب والبعد: هو مني مَقْعَدَ القابلة، وَمَعْقِدَ الإزار، وَمَنَاط الثُّرَيَّا، وَمَنْزِلَة الْوَلَدِ، وَمَنْزِلَةَ الشَّغافِ، و[1]: [الكامل]

فَـوَرَدْنَ والْعَيُّـوقُ مَقْعَـدَ رابِـئِ الـ ـــضُّرَباءِ خَلْـفَ الـنَّجْمِ لا يَتَتَلَّـعُ

ومَزْجَرَ الكلب، ومذهب سيبويه، والجمهور: أَنَّهُ لا يقال منه إلا ما سُمِع، لو قُلْتَ: هو مِنِّي مَجْلِسَك، وَمُتَّكَأَ زَيْدٍ، وَمَرْبَطَ الفرس، وَمعْقَدَ شراك النَّعل، وَمَعْقَدَ الشَّفْرَتين لَمْ يَجُزْ، وَلَوْ لَمْ يَرِدْ بها تمثيلُ القرب، والبُعد، بل الحقيقة لم يجز لو قُلْتَ: هو منّي مَزْجَرَ الكلب تُريد: المكان الذي يُزْجَرُ فيه الكلب أو قُلْتَ: هو مِنِّي مَقْعَدَ القابلة؛ أي: في الموضع الذي قَعَدَت فيه القابلة لم يجز، وحكى أبو الحسن: هو مِنِّي مكان السَّارية؛ أَيْ: من المنارة، فاسْتُعْمِل في القرب.

وحكى سيبويه: (هو مِنِّي مَرْأًى وَمَسْمَعًا) بالنصب، وانتصاب هذه كلها على أَنَّها ظروف مختصة شُبِّهَت بالمبهم، وهو إخبارٌ عن المبتدأ.

وَأَصْلُ نَصْبِها بالاستقرار، ولا يُنْصَبُ إلا الظروفُ.

وقيل الأصل: مكانًا مِثْلَ مكانَ مَناط الثريا، وَكَذا باقيها يُحْذَفُ في جميع ذلك الظرفُ المبهم، وَأُقِيمَت صِفَتُه مقامَه، فَأُعْرِبَت بِإِعْرَابِهِ، فانْتَصَبَتْ لذلك على الظرف، ثُمَّ حُذِف المضافُ الذي هو مثل، وَأُقِيمت هذه الأسماء المشتقة من الفعل مُقَامَهُ، فانتصبت لذلك على الظرف من قِبَل ما قامَتْ مقامَهُ لا مِنْ قِبَل أَنْفُسِها.

وقيل: لَمَّا كانت هذه أمثال القُرْبِ والبُعْدِ، ولا يُرَادُ حقيقةُ اللفظ حُمِلَ على المعنى، فَقَوْلُهم: أَنْتَ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا، معناه: أَنْتَ مِنِّي مكانًا مُبَاعدًا غاية البعد، وكذا مَعْقِدَ الإزار هو كنايةٌ عَنْ غايَةِ القرب، فكما لَوْ تَكَلَّم بها جاز، فكذلك ما دَلَّ عليه، وهذا قَوْلٌ حسن، وقال به ابْنُ الطراوة، وَيَرْجِعُ ذلك كله على معنى المبهم.

وذهب الكسائي إلى أَنَّ انْتِصابَ هذه الأسماء المختصة المشتقة من الفعل انْتِصابُ الظروف مقيسًا، ومعنى: (مَقْعَد القابلة؛ أي: من النفَسَاء). وَمعْقِد الإزار من المؤتَزِر، وَمَنْزِلَة الولد من أبيه، ومنزلة الشَّغاف من القلب، وَمَقْعَدَ رابئ الضُّرباء من

(١) انظر: الكتاب ١/٢٠٧.

الضُّرَبى، ومَناط الثُّرَيَّا من الدَّبَران، أو مِنْ يَدِ المتناول، وَمَزْجَرَ الكلب من الزَّاجر، فجميع ذلك يَتَعَلَّقُ فيه مِنِّي الأولى بالظرف لِمَا تَضَمَّنَهُ من معنى الفعل، لِوُقُوعِهِ موقع الخبر؛ أي: هو كائِنٌ مِنِّي.

وتتعلق (من) الثانية بنفس اسم المكان لِمَا فيه من الدلالة على الفعل الذي اشْتُقَّ منه، وَتَعَلُّق (مِنْ) الأخيرة باسم المكان هو مذهب سيبويه، وزعم ابن خروف أنَّ حَرْفَي الجر يَتَعلَّقانِ بمحذوفين، تقديره: قَرُبَ زَيْدٌ مِنِّي قُرْبَ الشَّغافِ من القلب، وَبَعُدَ مِنِّي بُعْدَ مَزْجَرِ الكلب من الزاجر.

وَذَهَب بعضُ النحاة إلى أنَّ المختصَ الذي لا شَكْلَ لَهُ ولا صُورَة كَمَزْجَرِ الكلب، وَمَقْعَد القابلة، ونحوه على حَذْفِ الجار، كَأَمَرْتُكَ الخيرَ، وإذا لَمْ تذكر مِنَ الثانية، فَقُلْتَ: هُوَ مِنِّي مناطَ الثُّرَيَّا يَتَعَلَّقُ مِنِّي بمحذوف هو خَبَرٌ؛ أي: أَنْتَ من أتباعي، ومناط الثريا خَبَرٌ ثان، وقيل: بما في الظروف من البُعْدِ وَالْقُرْبِ، كَأَنَّك قلت: هو قَرِيبٌ مِنِّي، والمجرور يَعْمَلُ فيه المعنى. وَإِنْ تَقَدَّم، كقوله[1]: [البسيط]

مَا أُمُّك اجْتَاحَتِ المنايا ... كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

أَيْ: مُشْفِقٌ عَلَيْكَ، فَقَدَّم عَلَيْكَ على (أُمٍّ).

فصل

الظروف بالنسبة إلى التصرف وَعَدَمِهِ أقسام

وَالتَّصَرُّف أَنْ يُسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظَرْفٍ، فَمِنِ الكثير التصرف: مكان، ويمين، وشمال، وذاتِ اليمين، وذات الشمال، تَقُول: اجْلِسْ مَكانَك، وَمَكانُكَ حَسَنٌ، وَجَلَس يمينَ زَيْدٍ، وَشمالَ بَكْرٍ، وَيَمينُ الطريق أَسْهَلُ، وشمالها أَقْرَبُ، وقال تعالى: ﴿ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨].

وقالت العرب: (مَنازِلُهم يمينًا وشمالا)، وتقول: دارُكَ ذاتُ اليمين، ومنازلهم ذاتُ الشمال، وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، وإذا كان مَكَانُك بمعنى: بَدَلُك فلا يَتَصرَّف، ويأتي ذِكْرُهُ مع ما لا يَتَصرَّف.

القسم الثاني: ما هو متوسط التصرف، وهو الجهات الست غير فوق. وتحت

---

(١) من شعر ديك الجن، وانظر: الديوان ١/١٦٦.

وذلك أمامك، وَقُدَّامك، وَوَرَاءك، وَخَلْفَك، وَأَسْفَلُ، وَأَعْلا، قرئ: (والرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنكُم) [الأنفال: ٤٢].

وفي " الترشيح ": تقول: إنَّ أَسْفَلَ الدَّار آجُرًّا، تَجْعَلُهُ ظَرْفًا، وَإِنَّ أَعْلا الدَّار آجُرٌّ؛ لأنَّ هذا اسْمٌ لا ظرف والظروف تُؤْخَذُ سماعًا وَلا تُقاس، انتهى.

وزعم الجرمي: أنَّه لا يجوز اسْتِعْمَالُ الجهات الست إلا ظرفًا، ولا يُقَاسُ على استعمالها أسماء، وَنُقِلَ عَنْهُ أَيْضًا: أَنَّه لا يجوزُ استعمالُ خَلْفَ، وأمام، اسْمَيْنِ إلا في الشعر هذا نَصُّ النقل عَنْهُ، والقياس يقتضي التَّسْوِية بَيْنَهُما وَبَيْنَ الجهات غير فوق وتحت.

وَذَهَبَ الفارسيُّ إلى أَنَّ استعمالَ خَلْف، وَأمام، ظرفين أَحْسَنُ من استعمالهما اسْمَيْن، وَاسْتِعْمال المتوسط أسماء يكون بلا تَجَوّز؛ نحو: خَلْفُك مُجْدِبٌ، ووراؤك أوسعُ لَكَ، وَيُتَجَوَّز في نحو: زَيْدٌ خَلْفُك؛ إمَّا عَلى جَعْلِ (زَيد) مجازًا، وَإِمَّا على إضْمارٍ؛ أي: مَكانُ زَيْد خَلْفُك، والمعرفة والنكرة في هذا سواء عند البصريين، ومذهب الكوفيين: أَنَّ ظَرْفَ المكان عِنْدَهُم لا يكون إلا معرفة بالإضافة؛ نحو: زَيْدٌ خَلْفَكَ أَوْ تشبيهًا للمعرفة؛ نحو: زَيْدٌ خَلْفَ حائطٍ، فَإِنْ قِيلَ: قَعَدْتَ وراءً، وقدَّامًا وَخَلفًا، فَقَدْ تَقَدَّم أَنَّ ذلك في مذهبهم لَيْسَ ظرفًا؛ بَلْ معنى: وراًء وَخلفًا: متأخرًا، وَقُدَّامًا متقدمًا، ومكانًا طيبًا، وَبُقْعَةً صالحًا تربًا، فقولك: رَأَيْتُكَ مكانًا طيبًا، معناه: تَرْبًا وَمُغْتَبِطًا، فَنَصَبَ هذا على الحال، وَتَقَدَّم في باب المبتدأ: أَنَّ الظرفَ إذا كان خبرًا مضافًا إلى مَعْرِفَةٍ، والمبتدأ اسْمُ مَوْضِعٍ جاز فيه الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؛ نحو: داري خَلْفُك وَخَلْفَك، أو لغير ذلك وَجَبَ النَّصْبُ؛ نحو: زَيْدٌ خَلْفَكَ.

وَمِنْ مُتوسِّط التصرف (بَيْنَ)، قالوا: هو بَعِيدُ بَيْنِ الْمِنْكَبَيْن، نَقِي بين الحاجبين، وقال تعالى: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] في قراءة من أضاف، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ تَقطَّعَ بَيْنكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] في قراءة من رفع.

وزعم الفراء أَنَّ بَيْنَ إذا تُصرِّف فيها لَمْ تُسْتَعْمَلْ مرفوعةَ اللفظِ، ولا منصوبة، إِنَّما تكون في موضعِ رَفْعٍ، أو نصب مع كونها بحركة الفتحة، وَأَنَّ تَصَرُّفها إِنَّما هو

فيما كان أصلا أَنْ ينتصبَ على الظرف، وقال: ولذلك يسوغ إضمار (ما) في نحو[1]: [الطويل]

فَــأَدْبَرْنَ كَــالْجِزْعِ الْمفــصَّل بَيْنَــهُ بِجَيــدٍ مُعَــمٍّ فِــي العــشيرةِ مُخْــوَلِ

فيجوز في (بَيْنَهُ) أَنْ يكونَ في موضع رفع؛ لأَنَّهُ اسْمُ مَا لَمْ يُسَمّ فاعله، وَيَجُوز إضمارُ (ما) فيكون اسم ما لم يُسَمّ فاعله، ولا يَجُوزُ حَذْفُ بين إذا وَقَعَتْ بَعْدَ (ما) نحو قول العرب: مُطِرْنا ما بينَ زُبَالَةَ فالثَّعْلَبِيَّة. وَزَعَمَ بَعْضُ الكوفيين أَنَّه يَجُوزُ حَذْفُها بَعْدَ (ما)، وَحُكِيَ عن بَعْضِ العرب: مُطِرْنا ما زُبَالَة فالثعلبية.

قال: تُحْذَفُ (بَيْنَ) بَعْدَها، وَهُو يريدها، وتقديره: ما بَيْنَ زُبالَة إلى الثعلبية، فَنَابَتْ زُبالَةُ عن بين، وَجُعِلَ نَصْبُ بَيْن فيها، وَلَزِمَتْ الفاءُ مكانَ (إلى)، ولا يَصِحُّ غَيْرُها من حروف العطف. ولا يَصِحُّ إسقاطُ (ما) مِنْ هذا المعنى عندهم لا يُقال: مُطْرِنا زُبَالَة فالثعلبية، انتهى.

(ما) عندي زائدة لازمة كما لَزِمَتْ في قولهم: (آثرًا ما) وإذا وَقَعَتْ بين مكْنِيَّين، أو مَكْنِيّ، وظاهر وَجَبَ تكرارها، وَقَدْ تُكَرَّر بَيْن ظاهرين، وَيُشْتَرَطُ بِبَيْن في قولهم: بَيْنَا أَنْصَفَني ظَلَمَني، وَبَيْنَما اتَّصَل بي قَطَعَنِي، قَالَهُ في " الواضح ".

وزعم ابن مالك: أَنَّ (بَيْنَ) قَدْ تَكُونُ ظَرْفَ زَمانٍ، واستدل على ذلك بلفظٍ جاء في الأثر على عادَتِهِ في إثبات القواعد النحوية بما رُوي من ذلك.

القسم الثالث: ما هو نادرُ التصرف، ومنه (وَسْط) فالظرف ساكنُ العين، والاسم متحركها.

تَقُول العربُ: زَيْدٌ وَسْطَ الدار، فهذا ظرف، وَضَرَبْتُ وَسَطَهُ فهذا اسم مفعول به.

والكوفيون: لا يُفَرِّقُون بَيْنَهُما، وَيَجْعَلُونهما ظرفين.

وقال الفراء: إذا حَسُنَتْ فيه (بَيْنَ) كان ظرفًا؛ نحو: قَعَدْتُ وَسْطَ القوم. وَإِنْ لَمْ تَحْسُنْ فاسم.

وَعَنْهُ أيضًا: أَنَّ الْمُسَكَّنَ، والمحرَّكَ يكون اسمًا وظرفًا، وَفَرَّقَ بَيْنَ مَا يَصْلُحُ فيه

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/ ١٦.

بَيْنَ فمسكنة، وما لا يصلح فيه فمحركة، وَجَوَّزَ في كل واحدٍ منهما الآخر.

وقال ثعلب: ما كان أجزاءً تَنْفَصِلُ، قُلْتَ فيه وَسْطَ تَقُول: اجْعَلْ هذه الياقوتة وَسْطَ الْعِقْدِ، وهذه الْخَرَزَة وَسْطَ السِّبْحَة، ولا تَقْعُد وَسْطَ القوم. وما كان مصمتًا بلا أجزاء، ولا يَتَفَرَّق، قُلْتَ: احْتَجِمْ وَسَطَ رَأْسِكَ، وَصَلِّ وَسَطَ الصحن.

وقال: نحو من قول ثعلب، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي في شرحه لكتاب أبي علي لُكْذَة الأصبهاني: وَسَطُ اسم الشيء الذي لا يَنْفَكّ عن الشيء المحيط به جوانبه، وَوَسْطُ بتسكين العين: اسم الشيء الذي يَنْفَكّ عن الشيء المحيط به جوانبه، انتهى.

وَمِمَّا جَاء وَسْط الظرفِ متصرفًا فيه قوله[1]: [الطويل]

أَتَتْهُ بِمجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلايةُ وَرْسٍ وَسْطُها قَدْ تَفَلَّقا

و[2]: [الخفيف]

وَسْطُهُ كَاليَرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمِجْدَلِ طَوْرا يَخْبُو وَطَوْرا يُنِيرُ

و[3]: [الكامل]

هَتَفَتْ رَبِيعةً: يَا بَنِي جَوَّابِ

و(حَيْثُ) ذَكَرَ ابْنُ مالك أَنَّها مِمَّا نَدَر تصرفها، وأنشد ما لا حُجَّة فيه، والصحيح: أَنَّها لا تتصرف؛ لكنها جُرَّتْ بـ (مِنْ) كثيرًا، وبـ (فِي)، شاذًّا؛ نحو[4]:

---

(١) البيت من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير، كلها فحش واقذاع. أوردها البغدادي وشرحها. وقد خلت منها بعض النسخ من ديوان الفرزدق.

والمجلوم المقصوص بالجلمين وروى أتته بمحلوق. والصلاءة بالهمزة وبالياء، هي ما يدق فيه الطيب ونحوه.

وتفلقا: تشقق من كثرة الدق.

انظر: الخزانة ٣/٩٠، وهمع الهوامع ٢/١٨٥.

(٢) قاله عدي بن زيد في وصف سحاب ذي برق "الديوان ٨٥".

(٣) انظر: الخصائص ٢/٣٦٩.

(٤) من قصيدة طويلة للفرزدق امتلأت بالفخر والحديث عن أمجاد قومه يقول فيها منصفا أعداءه:
=

[الطويل]

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ الْتَقَيْنا شَرِيذُهُم طَلِيقٌ وَمَكْتُوف اليَدَيْنِ وَمُزْعِفُ

وبعلى قال[1]: [الطويل]

سَلامٌ بَنِي عمرو عَلَى حَيْثُ هَامُكم جمالَ النَّدِيّ وَالْقَنا وَالسَّنَوَّرِ

وبالباء؛ نحو: [الخفيف]

.... كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يَعْلُو الإزَارُ

وإلى نحو[2]: [الطويل]

فَشَدَّ وَلَمْ تَفْزَعْ بُيوتٌ كَثِيرةٌ إلَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أمُّ قَشْعَمِ

وَأُضِيفت (لَدَى) إليها في قوله: (لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ) وَلَمْ تَجِئ فاعلا ولا مفعولا به، ولا مبتدأ، وَتُبْنَى على الضم، وَعِنْدَ بني يربوع، وَطُهَيَّة: تُبْنَى على الفتح، على كُلِّ حال في الخفض، والنصب نحو: قَعَدْتُ حَيْثَ قَعْدَ زَيْدٌ، و: ﴿مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٨٢] ولا تُضَمُّ فِي لغتهم، وعند بني الحارث من أسد، وبني فَقْعَس يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب يقولون: ﴿مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ﴾، وكان ذلك حَيْثَ التقينا، وزعم ابن سيده أَنَّ أصل حَيْثُ: حَوْثُ.

وقال اللحياني: هي لغة طَيِّئ، يقولون: حَوْثُ عبد الله زيد، وَمِن العرب مَنْ يفتح حَوْثَ.

والجملة التي تضاف إليها حيث شرطها: أن تكون خبرية اسمية، أو فعلية مثبتة مُصَدَّرَة بماضٍ، أو مضارع مُثْبَتَيْنِ، أو مَنْفِيَّيْنِ بِـ (لم)، أو (لا) فأما[3]: [البسيط]

=

وأضياف ليل قد نقلنا قراهم إلينا فأتلفنا المنايا وأتلفوا

أي جعلنا المنايا متلفة لهم كما جعلوها متلفة لنا، وهذا من الأنصاف.

انظر: الخزانة ٥/٣٥، والكتاب ١/٩١.

(١) انظر: ديوان الحماسة ١/٤١١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٣/١٦.

(٣) انظر: الخزانة ٨/٢٢٢.

وَأَنِّي حَيْثُما يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

فـ (ما) زائدة، وذهب الزجاج: إلى أَنَّ (حَيْثُ) موصولة، وليست مضافة، فهي في هذا بمنزلة (الذي) توصلُ بالجمل فَيَكْمُلُ بِهَا اسمًا، ولا موضع لها للجمل في الأصل، ولا يجوز على هذا أَنْ يعملَ عاملٌ في صلة حيث كما لا يعمل في صلة (الذي).

ومذهب البصريين: أَنَّهُ لا يجوزُ إضافَتُها إلى المفرد، وما سُمِعَ من ذلك؛ نحو: [الطويل]

وَنَطْعَنُهُم تحتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِم بِبَيضِ الْمَوَاصِي حَيْثُ لَيِّ العمائِمِ

نادر، وأجاز الإضافة إلى المفرد الكسائي، قياسًا على ما سمع من إضافتها إلى المفرد.

وقال ابنُ مالك: أَنْدَرُ من إضافتها إلى مفرد إضافتها إلى جملة مُقَدَّرَة، واستدل ببيتٍ ظاهره أَنَّهُ لا حُجَّة لَهُ فيه.

وذهب الأخفش إلى أَنَّ (حَيْثُ) تأتي ظرفَ زمان، وَقَدْ فَرَّع الكوفيون صورًا على حيث منها: (حَيْثُ نلتقي طيبٌ) حُكِم على حَيْثُ بالرفع؛ لأَنَّهُ اسْمُ المكان الذي خبره طيبٌ. وَإِنَّ حَيْثَ زَيْدٍ ضَرَبْتُ عمرًا.

وقال هشام: حَيْثُ زَيْدٌ عمرٌو، وَحَيْثُ زَيْدٍ عَمرٌو، وَإِنَّ حَيْثَ أبوكَ كان أخاكَ، إِنَّ حَيْثُ أبوكَ قائم أخاكَ جَالِسٌ، إِنَّ حَيْث أَبُوكَ قائمًا أخاكَ جَالِسٌ، إِنَّ حَيْثَ أَبوكَ قائمًا أخاكَ جالسًا، إِنَّ حَيْث أبوكَ قائمًا أخاكَ جالس، إِنَّ حَيْث أبيكَ قائمًا أخاكَ جالسٌ، ويجوز جالسًا، ومنع الأخفش، وَأَنْتَ حَيْثُ زَيْد جَالِسٌ واسعًا؛ لأَنَّ حَيْثَ لا تكون إلا ظرفًا، وأجاز الكسائي أَنْ تكونَ اسمًا.

و(دُون) إذا كان بمعنى رديء، فَلَيْسَ بظرفٍ، حكى سيبويه: هذا ثَوْبٌ دون أَيْ رديء.

ومثال ظرفيتها: جَلَسْتُ دونَ زَيْدٍ، وَزَيْدٌ دُونَكَ؛ يعني: في الشرف، ولا يتصرف فيها بغير (من)، وندر تَصَرُّفها بغير (مِنْ)، قال[1]: [الطويل]

---

(١) انظر: ديوان الحماسة ١/١٣٩.

أَلَـمْ تَرَيـا أَنِّـي حَمَيْـتُ حَقِيقَتِـي ... وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُها

وقـال الأخفـش فـي قولـه تعـالى: ﴿وَمِنَّـا دُونَ ذَلِـكَ﴾ [الجـن: ١١]، إنّ (دُون) مبتدأ، وَبُنِي لإضافته إلى مبني.

وقال الفراء: سِواكَ، وَمَكانَك، وَبَدَلَك، وَنَحْوَك، وَدُونَك، لا تستعمل أسماء مرفوعة، ولا تُرْفَعُ على اختيار، وَرُبَّما رفعوا، قَالَ ابْنُ ثَرْوان: أتاني سِواءُك.

وقال الفراء: وَسِواكَ يجري مجرى قَصْدَك، وَحَكَى زَيْدٌ سِوى عَمْرو؛ بمعنى: حِذاء عَمْرو.

وقال: الرفع في (سِوى)، و(بدل) أقوى منه في (دُون).

وقال ابنُ أصبغ: لا يَجُوز زَيْدٌ دُونُك بالرفع عِنْدَ سيبويه، وَأَنْتَ تريد المكان، وَأَجَازَهُ غَيْرُه، وفي كتاب " الواضح ": مَرَرْتُ بابْنِ عَشْرٍ، أَو دُونَهُ، وَمَرَرْتُ بابن عشر وَدُونِه، وَمَنْزِلُك بالحيرة أو دُونَها، وما مررت بابن عشر إلا دُونَه بالنصب، والخفض فيها والخفض مع الواو أسبق، انتهى.

والذي عليه سيبويه، وأصحابه: أَنَّها لا تتصرَّف.

ومذهب الأخفش، والكوفيين: أَنَّها تَتَصرَّفُ قليلا.

القسم الرابع: ما هو عادم التصرف، وذلك (فَوْقَ)، و(تَحْتَ) نَصّ الأخفش على أَنَّ العرب تقول: (فَوْقَكَ رَأْسَكَ، وَتَحْتَكَ رِجْلاكَ)، فينصبونه.

وقال بعض النحاة: فَوْقُك رَأْسُك، وَفَوْقُك قَلَنْسوتُك، وَتَحْتُك رِجْلُك، وَتَحْتُك نَعْلَيك، أجاز الرفع فيما أخبر به عن الرأس والرِّجْل.

وقال أحمد بن يحيى: هما سواء لا فرق ترتيبهما النصب، وَقَدْ تُصرِّف فيهما بـ (من)، قال تعالى: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]، و: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦].

وَشَذَّ الجرُّ بالياء في قوله(١): [المتدارك]

كَلِّفُـوني الَّـذي أَطيـقُ فَـإِنِّي ... لَـسْتُ رَهْنًـا بِفَـوْقِ مَـا أَسْـتَطِيعُ

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٢٠١.

وقول سحيم[1]: [الطويل]

فَــشَبَّهْنَنِي كَلبًــا وَلَــسْتُ بِفَوْقِــهِ ... وَلا دُونَــهُ أَنْ كَــانَ غَيْــرَ قَليــلِ

وبعلى قال[2]: [الكامل]

فَأُقْــسِمُ بــالله الــذي اهْتَــزَّ عَرْشُــهُ ... عَلَـى فَـوْقِ سَـبْعٍ لا أُعلِّمُــهُ بَطْـلا

(عند)

لا تستعمل إلا مضافة، ولا يفارقها النصبُ على الظرفية إلا مجرورة بِمَنْ، وهي للحضور أو القرب حسًّا، أو معنًى، فمن الحضور الحسي والمعنوي: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠].

ومثال القرب الحسي: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴿١٤﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم:١٤-١٥]، والقرب المعنوي: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [ص:٤٧]، والمشهور كَسْرُ عَيْنِها، ويجوز فَتْحُها وضمها، وبمعناها (لَدَى).

على الصحيح لا بمعنى لَدُن، وينبني عليهما المبتدأ لابتداء غاية وغيرها، وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون:٦٢].

وَتُقْلَبُ أَلِفُ (لَدَى) مع الضمير، وَقَدْ تُقَرُّ مَعَهُ، وإقرارها مع الظاهر هو الكثير، وَقَدْ تُقْلَبُ، فيقال: لَدَيّ زَيْد أَجْرَوْهُ مَجْرَى المضمر؛ نحو: لَدَيْكَ، وَلَدَيْه، أنشد الفراء عن العرب[3]: [البسيط]

بَاتَتْ تَشِيمُ لَدَى هارُونَ مِنْ حَضَنٍ ... خَــالا يُـضيءُ إذا مــا مُزْنُــهُ رَكَــدَا

أُضِيفت لَدَى إلى الجملة بخلاف (عند)، أنشد الفارسي[4]: [الطويل]

---

(١) انظر: الشعر والشعراء ١/٨٢.

(٢) انظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ١/٥٣.

(٣) انظر: اللسان (خيل) ١١/٢٢٦.

(٤) قال في الدرر اللوامع ١/ ١٨٤: لم أعثر على قائله. وبحثت فلم أعثر له على قائل.

الشرح: "نعماه" -بضم النون- النعمة، "اليافع" الشاب، "فودين" قال في الصحاح: "فود" معظم شعر الرأس مما يلي الأذن، وفود الرأس جانباه والجمع أفواد. والفودان: قرنا الرأس

وَتَــذْكُرُ نُعْمَــاهُ لَــدُن أَنْــتَ يَــافِعٌ ... إِلَـى أَنْـتَ ذُو فَـوْدَيْن أَبْـيَض كَالنَّسْرِ

(لَدُن)

لأوَّل غاية زمان؛ نحو: لَدُنْ غُدْوَةً، وَمَا رَأَيْتُه مِنْ لَدُن ظُهْر الخميس، أَوْ لأوَّل غَايَةِ مكان؛ نحو: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، أي: من جهتنا ونحونا، وقيل: (عند) لما هو حاصلٌ أَوْ في تقدير الحاصل، وَ (لَدُنْ) لما كان حاصلا متصلا، وأكثر استعمال (لَدُن) بمعنى: (مِنْ)، ويقال: لَدُنْ، وَلَدَنْ، ولَدِنْ، ولَدْنِ، ولُدْنِ، ولَدْنَ، و(لَدْ)، ولُدْ، وَلَدُ. وفي بعض نسخ " التسهيل " (لَتِ)، وَأَغْرَب اللغة الأولى، وهي (لَدُن) قَيْسٌ، وبذلك قرأ أبو بكر عن عاصم: (منْ لَّدْنًا) [الكهف: ٢] بجر النون، وإسكان الدال وإشمامها الضم، والأصل: من لدنه.

وحكى أبو حاتم: (مِن لَّدُنًا) بضم الدال، وكسر النون، وتقول في النصب: لَدُنَه، وَلَدْنَهُ بضم الدال، وسكونها مشمه الضم، وَتُجْبَرُ المنقوصة إذا أُضيفت إلى المضمر مِنْ لَدُنْهُ، وَمِن لَدُنِّي، ولا يجوز (مِنْ لَدُكَ)، وَلا مِنْ لَدُهُ، ولا يُبْنَى عليها المبتدأ، وَيُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظًا، إنْ كانَ مفردًا، أو تقديرًا إنْ كَانَ جملة، ولا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان إلا هي، و(حيث)، فَتُضَافُ إلى جملة الابتداء؛ نحو: [الطويل]

وَتَــذْكُر نُعمَــاهُ لَــدُنْ أَنْــتَ يَــافِعٌ ... إِلَـى أنـتَ ذو فَـوْدَيْنِ أبيض كالنسرِ

وإلى الفعلية؛ نحو[1]: [الطويل]

لَزِمْنَــا لَــدُنْ سَــالَمْتُمُونا وَفــاقَكُم ... فَــلا يَــكُ مــنكم لِلخــلافِ جنــوحُ

وَجَاءَت (أَنْ) زائدة بَعْدَها في قوله[2]: [الطويل]

وُليــتَ فَلَــمْ نَقْطَــعْ لَــدُنْ أَنْ وَلِيتَنــا ... قَرَابَــةَ ذي قُرْبَــى وَلا حَــقَّ مُــسْلِمِ

=

وناحيتاه، ويقال: بدا الشيب بفوديه، وفي الحديث: "كان أكثر شيبه في رأسه" أي: ناحيتيه.
الشاهد: في "لدن أنت يافع"، حيث أضيفت "لدن" إلى الجملة الاسمية.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣١٨، والسيوطي في الهمع ١/ ٢١٥.

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٥٥٠.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٢٢١.

وقال ابن الدهان: وَلا يُضَاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حَيْثُ) وحدها[١]: [الطويل]

صَـــرِيعُ غَـــوَانٍ رَاقَهُـــنَّ وَرُقْنَـــهُ   لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

على إضمار (أن) كما صَرَّح بأن في[٢]: [الطويل]

أَرَانِـــي لَـــدُنْ أَنْ غَـــابَ رَهْطِـــي   يَرَانِـــي فِـــيهم طالـــبُ الحَـــقِّ أَرْنَبـــا

وإن كان المفردُ لفظ (غُدْوَة)، فَيَجُوزُ الجر على الأصل، وهو الأكثر.

وقال يُونس: بَعْضُهم يَنْصِبُ، فيقول: لَدُنْ (غُدْوَةً)، وَمَع حَذْفِ النون، تقول: لَدُ غُدْوَةً، ويعني: يونس غُدْوَة لا كلّ اسم.

قال سيبويه: لا يَنْصِبُ (لَدُنْ) غير (غدوة)، فلا تقول: لَدُن بُكْرَةً. فأما[٣]:

---

(١) قائله القطامي، واسمه عمير بن شييم.
الشرح: "صريع" المصروع: هو المطروح على الأرض غلبة، "غوانٍ" جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بحسنها عن الحلي، "راقهن" أعجبهن، وروي: "شاقهن وشقنه"، "ورقنه" أعجبنه، "الذوائب" جمع ذؤابة: خصلة من الشعر.
المعنى: أنه صريع مغلوب على أمره بسبب الغانيات اللاتي تعلق بهن منذ نشأ، وتعلقن به حتى شاب.
الشاهد: في "لدن شب"، حيث أضاف "لدن" إلى جملة "شب" وهي فعلية، والفاعل مستتر جوازا.
انظر: ابن هشام ٢/ ٢٠٧، والأشموني ٢/ ٣١٨، وداود، والمكودي ص٩٨، والسيوطي في الهمع ١/ ٢١٥.

(٢) البيت للأعشى، انظر: الديوان ١/١٥، والخزانة ١٠٣/٧، وأساس البلاغة ١٨٥/١، وهمع الهوامع ٢٢١/٢.

(٣) هذا كلام تقوله العرب ويجري بينها مجرى المثل، وهو من الرجز المشطر، وأنشده، سيبويه ج١ ص١٣٤، ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء- وبحثت فلم أعثر على قائله.
الشرح: "شولا" قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها: أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة -على غير قياس- والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها "إتلائها" بكسر الهمزة وسكون التاء مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها.
المعنى: علمت كذا وكذا مثلا من حين كانت النياق شوائل إلى أن تبعها أولادها، أو من وقت أن كانت ترفع أذنابها للقاح إلى وقت تبعية أولادها لها.
=

مِنْ لَدُ شَـوْلا فَإِلَى إِتْلائها

فعلى إضمار (كان) الناقصة؛ أي: كَانَتْ شَولا، وانتصابُ (غُدْوَةً) قيل: بـ (لدن) شُبِّهتْ نُونُها وَإِنْ كَانَتْ من سنح الكلمة بالتنوين، فصارت تَثْبُتُ تَارةً، وتحذف أخرى، فأشبهت ضاربًا، وقيل: النصب على إضمار (كان) واسمها مضمرٌ فيها. كما قال سيبويه: في (مِنْ لَدُ شَوْلا).

وَرَوَى الكوفيون رَفْعَ غُدْوَة بعد (لَدُنْ) على إضمار (كان).

وقال ابن جني: شَبَّهُ بَعْضُهم بالفاعل فرفع، فقال: لَدُنْ غُدْوَةٌ كما تقول في اسم الفاعل: ضاربٌ زَيْد.

وفي " البديع " لمحمد بن مسعود الغزني: المضاف إليه المحذوف من قولهم: لَدُنْ غُدْوَةً من غير ذِكْرٍ جَرَى، كقولك: لي مثله رَجُلا؛ لأنَّ تقديره لَدُنْها غُدْوَة، ولذلك انتصب (غُدْوَة) على التمييز، كما انْتَصَبَ رَجُلا عَلَيْه.

وَإذا عَطَفْتَ عَلَى (غُدْوَة) المنصوب بـ (لَدُن) فَقُلْتَ: لَدُنْ غُدْوَةً وَعَشِيَّةً، فَقَدْ أجازَ أبو الحسن الجرّ في المعطوف والنصب.

وقال ابنُ مالك: النَّصْبُ في المعطوف بعيدٌ عن القياس. والذي أختاره أَنَّه لا يَجُوزُ في المعطوف إلا النصب.

(مع)

اسم لمكان الاصطحاب، أَوْ وَقْتِهِ على حَسَبِ ما يليق بالمضاف، وَتُجَرُّ بِـ(من).

حكى سيبويه: ذَهَبَ مِنْ مَعَهُ، وقرئ: (هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَعِيَ) [الأنبياء: ٢٤] أي: مِنْ قَبْلِي[1].

=

الشاهد: في "من لد شولا" حيث حذف "كان" واسمها، وأبقى خبرها وهو "شولا" بعد "لد" وهو قليل لأنه إنما يكثر بعد "إن، لو".

انظر: ابن الناظم ص٥٨، وابن عقيل ١/ ١٦٧، والمكودي ص٣٥، والأشموني ١/ ١١٩، وابن هشام ١/ ١٨٦، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ٢/ ٦٨، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٢٢، والشاهد رقم ٢٥٢ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه.

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٣٥٧/١.

وحكى الفراء عن العرب: (إِنّ الفضلَ ليكُون مع القوم ثُمّ يَقُوم مِنْ مَعَهُم).

وتقع خبرًا، وصلة، وصفة، وحالا، ودالة على حضور؛ نحو: ﴿وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِي﴾ [الشعراء: ١١٨]، وعلى قرب: إِنَّ مع اليوم أخاه غَدًّ، وحركته حركة إعراب، وكان قياسه البناء، وقد بناه بَعْضُهم على السكون، وهي لغةٌ لربيعة، وَغَنم بسكونه قبل حركته، وَلَمْ يَحْفَظْ سيبويه أَنَّ السكون لُغَةٌ، فزعم أَنَّه لا يكون إلا في الضرورة، كقوله(١): [الوافر]

فَرِيـــشي مِـــنْكُمْ وَهَـــوَايَ مَعْكُـــم ... وَإِنْ كَانَـــتْ زِيـــارَتُكُم لِمامـــا

وَزَعَم أبو جعفر النحاس: أَنَّ الإجماع منعقدٌ على صرفيتها، إذا كانت ساكنة، والصحيحُ كونها اسمًا إِذْ ذاك، وكلام سيبويه يشعرُ بذلك.

وإذا لقيت الألف واللام، أَوْ ألفَ الوصل فعامة العرب على فتح العين، وبعض العرب بكسرها، تقول: مَع الرَّجُل، وَمَعِ ابنك.

وَإِذا أُفْرِدت (مع) نُوِّنَت.

قال ابن مالك: تساوي جميعًا معنى، وَلَيْسَ كما قال أحمد بن يحيى: إذا قُلْتَ: قام زَيْدٌ وعمرٌو جميعًا، احتمل أَنْ يكون القيامُ في وقتين، وفي وقت واحد.

وإذا قُلْتَ: قام زَيْدٌ وبكر معًا، فلا يكون إلا في وقت واحد.

واختلفوا في حَرَكَةِ معًا فَذَهَبَ الخليل، وسيبويه إلى أَنَّها فتحة إعراب كحالتها في حالةِ الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حالة الإفراد، وحالة الإضافة.

وذهب يونس، والأخفش إلى أَنَّ الفتحةَ فيها كفتحة (تاء)، (فتى)، وَأَنَّها حين أُفْرِدَتْ رُدّ إليها المحذوف، وهو لام الكلمة، فصار مقصورًا، وقال ابن مالك وهو الصحيح.

والصحيح عندي مذهب الخليل، وسيبويه، والأكثر في (معًا) النصب على الحال، ووقوعها خبرًا للمبتدأ قليل؛ نحو(٢): [الطويل]

أَفِيقُـوا بَنِـي حَـرْبٍ وَأَهواؤُنـا معًـا ... وَأَرْحَامُنـا موصـولة لَـمْ تُقَـضَّبِ

---

(١) نسب للراعي في كتاب سيبويه ٢/ ٤٥ وهو في ديوان جرير ص٥٠٦.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٢٢٩، ومغني اللبيب ١/٤٣٩.

و[١]: [الوافر]

أَكُفُّ يَدِي عَنْ أَنْ ينالَ التماسَها أَكفُّ صحابي حينَ حاجاتنا مَعًا

وَقَال بَعْضُهم في نحو: وأهواؤنا معًا أَنَّه حال، والخبر محذوف، تقديره: كائنة معًا، وليس بصحيح.

(شَطْر)

بمعنى: (نحو) لا تتصرَّف. وأهمل ذكره أكثر النحاة، قال تعالى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]؛ أي: نَحْوَ البيت وَجِهَتِهِ، وقد جر (نحو) بعضهم بِـ (مِنْ) قال[٢]: [البسيط]

أَظَلَّكُمُ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمُ هَوْلٌ لَهُ ظُلَمٌ تغشاكُمُ قِطَعَا

وَالشَّطْرُ مشتركٌ بَيْنَ نصف الشيء، والجزء منه والجهة.

وقالت العربُ: في يمينها لا والذي وجهي رَسْمُ بَيْتِهِ؛ أي: نحو بَيْتِهِ، وجهته، فاستعملت رَسْمًا؛ بمعنى: نَحْوَ: ظرف مكان.

(بدل)

لا بمعنى بديل، لَمْ يذكر الكوفيون أَنَّه يكونُ ظرفَ مكان إِنَّما ذكره البصريون، تقول: هذا بَدَلُ هذا؛ أي: مكانُ هذا: مكان بمعنى: (عَوْضِك)، وَ(سِواك) بمعنى: مكانك، لا تتصرف، وتقدم قول الفراء في شيء من هذا القسم الثالث.

(بين بين)

[ومن مجزوء الكامل][٣]

نَحْمِي حَقِيقَتَنا وَبَعْـ ـضُ القومِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا

أي: بَيْنَ هؤلاء، وبين هؤلاء، أُزيلت الإضافة، وَرُكِّبَ الاسمان تركيب خَمْسَةَ

(١) انظر: ديوان الحماسة ٣٣٢/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٦٠/٢.

(٣) قاله عبيد بن الأبرص "الديوان: ١٣٧".

الحقيقة: ما يحق للإنسان أن يحميه كالأهل والولد والجار، يسقط بين بين: أي ضعيفا لا يعتد به.

عَشَر، ولو أضيف إلى (بَيْنَ بَيْنَ) تَعَيَّن زوالُ الظرفية، فتقول: همزة (بين بين)، وخَطَّأ أبو الفتح، قول مَنْ قال: همزة بَيْنَ بَيْنَ بالفتح.

ولو أُضيف صَدْرُ (بَيْنَ بَيْنَ) إلى عجزها، جاز بقاءُ الظرفية، كقولك من أحكام الهمزة: التسهيل وزوالها، كقولك: التسهيل بين بين أَقْيَسُ من الإبدال.

(حول)

وَحَوَالِ، وَحَوْلِي، وَحَوَالِي وَأَحْوَال، تقول: هم حَوَالَيْكَ وكذا باقيها، ولا تشفع التثنية هنا الواحد.

وقالت العرب: (القومُ حَوَالَيْكَ، والناس أَحْوَالَكَ، والناسُ جَنْبَيْكَ، وَجنانبيك)، فثنوا المحل، وجمعوه حروفًا مختصة لا يقاس عليها غيرها.

قالت العرب: (الْقَومُ أَقْطَارُ البلاد)، ولا يُقال: القوم نواحي الأرض قياسًا على أقطار البلاد، كَمَا لا يُقاس على القوم جنبيك: القوم يَدَيْك، ورجليك، وكفيك، وعضديك، وما يشبهه.

(هُنا) وَهُناك، وَهُناك، وَهِنا، وَهَنَّا، وهِنْت، وَثَمَّ تقدم الكلام عليها في آخر باب الإشارة.

(صَدَدَك)، وَصَقَبَك، ووزن الجبل، وزنة الجبل ذكر سيبويه انتصابها ظروفًا، وهم قُرابَتَك ينبغي أَنْ تتصرف إذ قياس كل ظرف أَنْ يتصرف إلا إِنْ نُقِل أَنَّه مما يلزم أَنْ يكونَ ظرفًا.

فصل

المصدرُ المتصرف، والظرف لزمان، أو مكان المتصرف

يجوزُ أَنْ يُتَّسَعَ فيهما، فيجعل مفعولا به مجازًا، تقول: ضَرَبْتُكَ الضَّرْبَ زَيْدًا، انْتَصَبَ الضَّرْبُ عَلى أَنَّه مفعولٌ به مجازًا، وتقول: سِرْتُ اليوم تنصبه على التوسع نصب المفعول به، وكذلك سِرْتُ ميلا، والتوسعُ يكونُ في ظَرْفِ المكان المتصرف، كما يكونُ في ظَرْفِ الزمان.

وفي " البسيط ": التَّوَسُّعُ في ظَرْفِ المكان لا يَطَّرِدُ بخلاف ظرف الزمان، وَيُقَالُ: نَحَى نَحْوُك، وَقُصِدَ قَصدك، وَأَقْبَلَ قِبَلُك رفعوا، فَدَلَّ على نَصْبِ التوسع.

ولا يجوز في ضَرَبْتُ خَلْفَكَ، فَتجعله مفعولا، فتوسع الفاعل والمفعول غير

مُطَّرد في المكان، انتهى.

وَتَقَدَّم أَنَّ من مذهب الكوفيين أَنَّ الظرفَ إذا كان العملُ في جميعه فلا ينصب ظرفًا، وَإِنْ كانَ في بَعْضِهِ جاز أَنْ ينتصبَ على الظرف، وعلى التشبيه بالمفعول به ولَمْ يُفَصِّل البصريون، بَلْ أجازُوا فيهما أَنْ يكونَ مفعولا به على السعة، ويجوزُ أَنْ يجمعَ بَيْنَ مصدرين فأحدهما متسع فيه إذا اختلفا بالوصف، أَجَازَ سيبويه: سِيرَ عَلَيْه أَيَّما سَيْرًا شَدِيدًا، وإذا اتسع في المصدر جاز أَنْ يُضْمَرَ، فتقول: الكرمُ أَكْرَمْتُه زَيْدًا، تَجْمَعُ بَيْنَ الضمير والمفعول به، إذا اتسع في الظرف، فأضمرته كان غير مقرون بـ(في) نحو قوله في ظرف الزمان(١): [الطويل]

وَيَــوْمٌ شَــهِدْنَاهُ سُــلَيْمًا وَعَــامِرًا   قَليـلٍ سِـوَى الطَّعْـنِ النِّهـالِ نَوَافِلُـهْ

ظرف المكان(٢): [الرجز]

وَمَشْرَبٍ أَشْرَبُــهُ وَشيلِ
لا آجن الطَّعْـمِ وَلا وَبِيلِ

مَشْرَب اسم مكان الشرب، وَمِنْ مُثُل سيبويه: سير عَلَيْه فَرْسَخان، وإذا أضمر الزمان والمكان، لم يقع خبرًا لمبتدأ منصوبًا كما يقع الظرف، تقول: يَوْمُ الجمعة سَفَرِي فيه، ولا تقول سفري إِيَّاه، ولا تقول اليوم: إِنَّ سَفَرِي إِيَّاه، ولا اليوم كان سفري إياه، وكذلك ظرف المكان إِنَّما يكونُ ذلك بفي.

ولذلك منع أبو الحسن أن يُقال: أَمَّا الليلة فالرحيل إِيَّاها، وذلك للجمع بين اتساعين، وهما على خلاف الأصلِ الأول والاتساع في حَذْفِ العامل، وهو مستقر، والثاني حذف في، والتصرف يَشْمَلُ ما كان مشتقًّا؛ نحو: المشتى والمصيف، والمضرب، وما في أوله ميم من المصدر والظرف، وما كان انتصب من المصادر انتصابَ الظرف؛ نحو: خُفُوق النجم، ومقدم الحاج، وما قُطِع من الظرف عن

(١) البيت لرجل من بني عامر، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٩٠.
الشاهد: "ويوما شهدناه" حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا.
انظر: السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢١٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٤٦، وسيبويه ١/ ٩٠، والمقتضب ٣/ ١٠٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٦٨.

الإضافة، وَعُوِّضَ مِمَّا أُضِيفَ إليه التنوين نحو ساعتئذٍ، وحينئذٍ كل هذا يجوز فيه التوسع.

وَيَضْعُفُ التوسعُ في صفة الظرف؛ نَحْوَ: سِرْتُ قليلا إلا إنْ وَصَفْتَ، وَقَدْ يَحْسُنُ فِي بَعْضِها إذا كَثُرَ فيها التصرف؛ نحو: قريب، ولا تجري صفة المصدر هذا المجرى في الاتساع وَيُسَوِّغُ الاتساع الإضافة إلى المصدر وإلى الظرف؛ نحو: ما ضاربُ الضَّرب زيدًا، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿تَرَبُّص أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وَيا سَائرَ الميل، والإسناد إليهما؛ نحو: سِير عَلَيْه أَيُّما سَيْرٍ، وولد لَهُ ستون عامًا، وَسِير عَلَيْه فرسخان.

وإذا تُوُسِّع في واحدٍ فلا يتوسع فيه نفسه مرَّةً أخرى، مثال ذلك: أَنْ تُضيف إليه، ثُمَّ تَنْصِبه نَصْبَ المفعول به.

ومن النحاة مَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّهُ لا يُتوسع في شيء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح، إن كان التوسعُ في المعنى، وَإِنْ كان توسعًا في اللفظ جازَ مطلقًا، والاتساع على وجهين:

أحدهما: أَنْ يكون على حَذْفِ مضاف، فإذا قلت: صِيد عَلَيْه يومين، فَأَرَدْتَ وحسن يَوْمَيْن جازَ بلا خلاف.

والآخر: أَنْ يجعل اليومين مَصيدين مجازًا، وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

وَذَهَبَ ابنُ كيسان إلى أَنَّ الاتساع إذا كان على هذا الوجه الثاني هو حَصْرُ الفعل في الظرف، فَإِذَا قُلْتَ: يَوْمُ الجمعة صُمْتُهُ، فالمعنى: أَنَّكَ اعتمدته بالصوم، وَلَمْ تَصُمْ غيره، وإذا قُلْتَ: صُمْتُ فيه احتمل أَنْ يكونَ صمت فيه، وفي غيره، وكذلك إذا قُلْتَ: سِير عَلَيْه فَرْسَخان، فالتقدير: أَنَّه لَمْ يسر إلا الفرسخين لا غيرهما، ولا يجوز سِير عَلَيْه مكان.

والمصدرُ إن اتسع فيه فانْتَصَبَ نَصْبَ الظرف؛ نحو: سِير عليه خفوق النجم، فإما على إرادة زمن، وإمَّا على جَعْلِ الخفوق حينًا، ولا يكون ذلك في ظرف المكان لَوْ قُلْتَ: سِير عَلَيْه ضَرْبَ زَيْدٍ (تريد مكان ضرب زيد) لَمْ يجز، والعامل في التوسع فيه هو الفعل، أو ما جرى مجراه من الأسماء، فَإِنْ كانَ العاملُ في الظرف حَرْفًا أو اسمًا جامدًا بما فيه من معنى الفعل، وهو قليل فلا يُتَوَسَّع فيه مع شيءٍ منها، والتوسع بالنسبة إلى العامل يجوز.

وَإِنْ كان الفعلُ متعديًا إلى ثلاثة، أو اثنين أو واحد، أو كان لازمًا، وهذا مذهب الأخفش، والجمهور، وظاهر كلام سيبويه.

وَذَهَبَ أَكْثَرُ النحاةِ فيما نَقَل ابن عصفور إلى جواز ذلك في اللازم، وفيما يتعدى إلى واحد، وفيما يتعدى إلى اثنين لا فيما يتعدى إلى ثلاثة.

وَذَهبَ بَعْضُ النحاة إلى أنَّه لا يجوز الاتساع إلا مع اللازم ومع المتعدي إلى واحد فقط.

قال ابن عصفور: وهذا غير صحيح، وزعم أنَّه لا يسمع الاتساع إلا مع اللازم، ومع المتعدي إلى واحد.

فرع: هل يتسع في الظرف مع كان وأخواتها، هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف أَوْ لا.

فإن قلنا: لا تعمل فلا يتوسع.

وإن قلنا: يجوز أَنْ يعمل فيه، فالذي يقتضيه النظر أَنَّه لا يجوز التوسع فيه معها.

باب المفعول به(١)

هو ما كان محلا لفعل الفاعل خاصة؛ نحو: ضَرَبْتُ زيدًا، وهو منصوب إذا لم يُبْنَ لما لم يُسَمّ فاعله، والكلام هذا هو في المفعول الذي لم يكن من باب ظن وأعلم.

وَإِنَّما هُو فيما يَتعدَّى إلى واحدٍ أو إلى اثنين من باب أعطى، أو إلى اثنين أحدهما أصله بحرف الجر، وإذا وُجِدَ مفعولان، وأحدهما مفعول في المعنى، أو مُقَيّد بحرف الجر، فالأصل تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنى، وتقديم ما ليس مقيدًا بالحرف فإذا قلت: أَعْطَيْتُ دِرْهَمَهُ زَيْدًا جَازَ عِنْدَ البصريين، ومنه: [الطويل]

---

(١) المفعولُ به هو اسمٌ دلَّ على شيءٍ وقع عليه فعلُ الفاعلِ، إثباتاً أو نفياً، ولا تُغيِّر لأجله صورةُ الفعل، فالأولُ نحو "برَيتُ القلمَ"، والثاني، نحو "ما بَرَيتُ القلمَ".
وقد يَتعدَّدُ، المفعولُ به، في الكلام، إن كان الفعل متعدِّياً إلى أكثرَ من مفعول به واحدٍ، نحو "أعطيتُ الفقيرَ دِرهماً، ظننتُ الأمرَ واقعاً، أعلمتُ سعيداً الأمر جَليّاً". [جامع الدروس ٦٢/١]

فَـدَعْ ذا وَلكِـنْ مـا ينالُـكَ نَفْعُـهُ وَمَـنْ كـان يُعطـي حَقَّهُـنَّ القـصائِدَا

ومنع ذلك هشام.

قال ابن عصفور، وبعض البصريين، وقال ابن كيسان: هي قبيحة.

ولا يجوز أَعْطَيْتُ مالِكَهُ الغلام، ولا مَالِكَهُ أَعْطَيْتُ الغلامُ إلا عند الكوفيين، إذا قَدَّرْتَ أَنَّ الإعطاءَ أخذ للغلام أولا، فالأَوَّل عندهم هو الذي يُقَدَّرُ آخذا لَهُ قبل صاحبه، ولو قَدَّمْتَ على الفعل المفعول الثاني متصلا به ضمير الأول؛ نحو: ثَوْبَهُ أَعْطَيْتُ زَيْدًا، جاز ذلك عند البصريين، والفراء، وثعلب.

وقال هشام: لا يجوز.

وقال ابن كيسان: دِرْهَمَهُ أَعْطَيْتُ زَيْدًا أَجْوَدُ مِنْ أَعْطَيْتُ دِرْهَمَهُ زيدًا.

وقال ابن عصفور: دِرْهَمَهُ أَعْطَيْتُ زَيْدًا جائزة بلا خلاف، وقد نَقَلَ فيها الخلاف، كما ذكرنا أبو جعفر النحاس، وتقول: أَعْطَيْتُ ما أَرادَ زَيْدًا، جاز عند البصريين إلا مَنْ مَنَعَ منهم أَعْطَيْتُه دِرْهَمه زَيْدًا.

وما أَرادَ أَعْطَيْتُ زَيْدًا، جائزة عند البصريين، ولا يجوز هذه، ولا التي قبلها عند الكوفيين، وَتَقُولُ: اخْتَرْتُ قَوْمَه عمرًا، واخترت من قومه عمرًا، ولا يجوز اخترت أحدهم القوم، ولا اخترت أحدهم من القوم إلا على قول من قال: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدًا.

وفي جواز اخترتُ أَحَدَهُم من القوم خلاف، فإذا قلت: لَبِسْتُ أَلْيَنهُما من الثياب، وَأَخَذْتُ دِرْهَمَهُ من زيد، وَأَنْتَ تُريد: لَبِسْتُ من الثياب ألينها، وأخذت من زَيْدٍ دِرْهَمَهُ.

فذهب الكوفيون إلى أَنَّ ذلك لا يجوز، قالوا: إذا كان المكنيُّ من مخفوضٍ، والمخفوض في غير تأويل المنصوب لَمْ يجز لِمَكْنِيِّه أن يَتَقَدَّمَ عليه، ولذلك امتنع: دارَها يسكن غلامُ هِنْدٍ، وفي دارها غلام جاريتك.

فَإِنْ كان المخفوضُ في معنى المنصوب فلا اختلاف بينهم في تقديمه؛ نحو: فِي دَارِه مَرَرْت بزيد.

وقال ابن عصفور: لا يجوز لَبِسْتُ ألينهما من الثياب، كما لا يجوز أَعْطَيْتُ صاحبها الجارية.

ويجوز ذلك عند الكوفيين إذا قَدَّرْتَ أَنَّ الفعلَ تناول المجرور، قيل: فإذا قُلْتَ: أتيتُ في دارِهِ زيدًا جاز ذلك باتفاق، انتهى.

وهو مخالف لما حكيناه من الكوفيين قاطبةً، أَنَّهُ لا يجوز لبست ألينهما من الثياب من غير تفصيل، والذي حكيناه نقلناه عن أبي جعفر النحاس.

وقال النحاس: أكثر البصريين لا يجيز: لبست ألينهما من الثياب.

وَتَرْكُ هذا الأصل الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ واجبٌ، وجائزٌ، وممتنع مثال الواجب: ما أَعْطَيْتُ درهمًا إلا زيدًا، وأعطيت الدرهم صاحبه، وهما نظيرا: ما ضَرَبَ زَيْدًا إلا عمرٌو.

ومثال الممتنع: ما أَعْطَيْتُ زَيْدًا إلا درهمًا، وَأَكْفَلْتُ زَيْدًا عَمْرًا؛ أي جَعَلْتُ زيدًا يَكْفُلُ عمرًا، وهذان نظيرًا: ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمرًا، وضرب موسى عيسى.

وما خلا من سبب الوجوب وسبب الامتناع جائِزٌ أن يبقى الأصل؛ نحو: كَسَوْتُ زَيْدًا ثوبًا، وجائز أن يخالف الأصل؛ نحو: كسوتُ ثوبًا زيدًا ويجب تأخير منصوب الفعل إنْ كان الناصبُ أَنَّ مشددة أو مخففة فلا تقول: أَنَّكَ منطلقٌ عرفت، ولا أَنْ سيخرج زَيْدُ علمت.

وقياس ما أجازه هشام من أَنَّ: أَنّ زَيْدًا منطلق حق، وما أجازه الفراء من الابتداء بأنَّ الثقيلة؛ نحو: أَنَّكَ قائمٌ يعجبني، يقتضي أَنْ يَجُوزَ أَنَّك منطلقٌ عرفت.

ويجب تقديمه إِنْ تَضَمَّنَ معنى استفهام؛ نحو: مَنْ رَأَيْتَ وَأَيَّهُم لقيتَ، ومتى قَدِمْتَ، وَأَيْنَ أَقَمْتَ.

وسواء أَقُصِدَ بالاستفهام ابتداء أو كان للاستثبات هذا مذهب البصريين، ولم يحفظوا من تقديم العامل في الاستثبات؛ إلا قولهم: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا، واعتقدوا شذوذه.

وذهب الكوفيون إلى أَنَّ ما قُصِدَ به الاستثبات لا يلزم الصدر، وحكى الكسائي: ضَرَبَ مَنٌ منًا بالإعراب، وَضَرَبَ غلامُ من منًا بالإعراب، وَضَرَبَ مَنُ مَنًا، وَضَرَبَ غُلامُ مَن منًا ببناءِ مَن الأولى فيهما.

وحكوا أَنَّ العربَ تفعلُ ذلك فيما تقول لمن قال: ضَرَبْتُ رَجُلا: ضَرَبتُ (مَا) وَضَرَبْتُ ماذا، وَضَرَبْتُ مَهْ، ولمن قال: ضَرَبْتُ الرجل ضربت أَلْمَا. وَضَرَبْتُ أَلْمَاذَا.

وَضَرَبْتُ أَلْمَهْ بإدخال (أل) عليهما، وبحذف الفعل، وإلحاق هاء السكت لفظًا في الوقف، وخطا دون لفظ في الوصل، وما في جميع ذلك مبقاة على بنائها.

وحكى محمد بن جرير الطبري أَنَّ العربَ تقول: تَفْعَلَ ماذا، تَصْنَعَ ماذا، بنصب كُلِّ مضارع يَقَعُ قبل ماذا، ألا تراهم يقولون: تُريد ماذا بالرفع.

وحكى الكوفيون أَنَّ العربَ تُقَدِّم العاملَ على (أي) يقولون: لمن قال: ضَرَبْتُ رجلا، ضَرَبْتُ أَيًّا، وَلَمْ يُقَدِّمُوا العامل في شيءٍ من أسماء الاستفهام غير (مَنْ وَما وأَيّ)، إلا ما حَكَاهُ بَعْضُهم عن بعض العربِ أَنَّه قال: إِنَّ أَيْنَ الماء والعشب لِمَنْ قال: إِنّ في موضع كذا ماءً وَعُشْبًا، فعلى هذا لو قال: ضَرَبْتُ عشرين رَجُلا فاستثبت، قُلْتَ: كَمْ ضَرَبْتَ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تقول: ضربت كم.

وَيَجِبُ تقديمه إِنْ كان اسمَ شَرْطٍ؛ نحو: أَيَّهُم تَضْرِب أضربه، أو كان مضافًا إليه، أو إلى اسم استفهام؛ نحو: غُلامَ مَنْ تَضْرِبْ اضْرِبْهُ، وغلام أَيِّهم رَأَيْتُ، أَوْ نصبه فاصلا جوابَ (أَمَّا)؛ نحو: أَمَّا زَيْدًا فاضرب، فَإِنْ فَصَلَهُ غير المفعول جاز له أن يَتَقَدَّمَ؛ نحو: أَمَّا اليوم فزيدًا اضْرِبْ، وَإِنْ يَتَأَخَّر؛ نحو: أما اليومَ فاضْرِبْ زَيْدًا، أو كان معمولَ مُفَسِّر الجواب؛ نحو: أما زيدًا فاضربه، أو كان ضميرًا منفصلا لو تأخر وجب اتصاله؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

فَلَوْ كان إذا تَأَخَّر جاز اتِّصاله لَمْ يلزم تقديمه؛ نحو: الدّرْهم إِيَّاه أَعْطَيْتُك، وَلَوْ تَأَخَّر جَازَ أَعْطَيْتُكَه، وَأَعْطَيْتُك إِيَّاه، أو كان (كم) الخبرية؛ نحو: كَمْ غُلام ملكت: تريد كثيرًا من الغلمان ملكت.

وحكى الأخفشُ: أَنَّهُ يَجُوزُ تقديم العامل على (كم) الخبرية في لغة رديئة للعرب، تَقُول: مَلَكْتُ كَمْ غُلامٍ؛ أَيْ: ملكت كثيرًا من الغلمان، أو كان الناصب فعل أمر دخلت عليه الفاء؛ نحو: زَيْدًا فاضْرِبْ.

وفي " الترشيح ": زيدًا فاضْرِبْ، دَخَلَت الفاءُ هنا لِما في الكلام مِنْ معنى الشرط، ومعناه: يدق.

فإذا قُلْتَ: زيدًا فاضْرِبْ فَكَأَنَّ قائلا قالَ لَكَ: أنا لا أَضْرِبُ زَيْدًا، ولكني أَضْرِبُ عَمْرًا، فَقُلْتَ أَنْتَ مجيبًا له: فاضْرِبْ عمرًا. ثُمَّ قُلْتَ: عمرًا فاضْرِبْ، جَعَلْتَ تقديم الاسم بدلا من اللفظ بالشَّرْطِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنْ كان الأمرُ على ما وصفت فاضْرِبْ زَيْدًا، وكذلك على عمرو فانْزِلْ، انتهى.

وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ ما تَقَدَّم إِنْ عُلِم النصبُ تأخير الفعل إمَّا بإعراب؛ نحو: زيدًا ضَرَبَ عَمرٌو، أو قرينة نحو: حَبارَى صاد موسى، فَإِنْ جُهِلَ لم يجز؛ نحو: موسى ضَرَبَ عيسى.

فلا يكون (موسى) مفعولا به مقدمًا، بَلْ مبتدأ فلو كان الفعل في التعجب؛ نحو: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، فلا يَجُوز ما زَيْدًا أحسن أو في صلة حرف ناصب للمضارع؛ نحو: من البرِّ أَنْ تكُفَّ لِسَانَكَ فلا يَجُوز: لِسانَكَ أَنْ تكُفَّ، وَلا أَنْ لسانك تكُفَّ أو دَاخِلِ على ماضٍ؛ نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا فلا يجوز أعجبني زيدًا أَنْ ضَرَبْتَ، وَلا أَنْ زيدًا ضربت؛ فَإِنْ كان في صلة حَرْفٍ لَيْسَ من شأنه أَنْ يَنْصِبَ، جَازَ التقديمُ؛ نَحْوَ: عَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِب زَيْدًا، فيجوز عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تضرب أو في مقرون بلام الابتداء، لا تصحب خبر (إنَّ) نحو: لَسَوْفَ يَرْضَى عَمرًا زيدٌ، فلا يجوز عَمرًا لسوف يَرْضَى زَيْدٌ، فإن كان في خبر (إنَّ) جاز؛ نحو: إنَّ زَيْدًا ليضرب عَمْرًا، فيجوز: عمرًا ليضرب أَوْ بلام قَسِمٍ؛ نحو: والله لأَضْرِبَنَّ زَيْدًا، فلا يَجُوز: والله زيدًا لأَضْرِبَنَّ.

وذكر أبو العباس بن الحاج في نقده على ابن عصفور صاحب كتاب "المقرب": أَنَّ ابْنَ عصفور أغفل النواصب، والجوازم وَنَصَّ النحاةُ على أَنَّهُ لا يجوز: لَمْ زَيْدًا أَضْرِبْ، ولا سِرْتُ حتى زَيْدًا أَلْقَى، لا خِلافَ في ذلك.

وَنَصَّ سيبويه على أَنَّه لا يَجُوزُ ذلك في الجوازم إلا في (إِنْ) وحدها من أدات الشرط، ولا يجوز في الكلام إلا بشرط سَيُذْكَرُ في موضعه، وَأَغْفَلَ أيضًا (قَدْ)، و(سَوْفَ)، وَ(قَلَّما)، و(رُبَّما) وأغفل أيضًا أنه لا يجوز: ما زَيْدٌ عمرًا إلا يَضْرب على أَنْ يَعْمَلَ ما بعد (إلا) فيما قبلها.

وَذَكَر الرُّنْدي، والبهاري أَنَّه لا يجوز تقديم المفعول في مثل: ضَرَبَ القومُ بَعْضَهُم بعضًا؛ لأنَّ الفاعل مفسرًا له.

وذكر البهاري: أَنَّه لا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الفاعل إذا كان المفعولُ مُفَسِّرًا له؛ نحو: ضَرَبَ بَعْضَ القوم بَعْضٌ، انتهى.

وَيَجُوزُ ضَرَبَ زَيْدًا غُلامَهُ، وَضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ، أَوْ غُلامَ أخيه، وَأَخَذَ زَيْدٌ مَا أرادَ، أَوْ ما أَكَلَ طعامك إلا زَيْدٌ، فَلَوْ قُلْتَ: زَيْدًا غُلامُه ضَرَبَ أَوْ غُلامَه، أَوْ غُلامَ أَخِيه ضَرَبَ زَيْدٌ، وما أراد أَخَذَ زَيْدٌ، وما طعامك أَكَلَ إلا زَيْدٌ، جاز ذلك عِنْدَ البصريين، ومنع ذلك الكوفيون في هذه المسائل الخمس، والصحيح الجواز، وبه

ورد السماع ولا يَقَعُ فعل مضمر متصل على مُفَسِّره الظاهر؛ نحو: زيدًا ضَرَبَ، فلو كان الضميرُ منفصلا جاز؛ نحو: ما ضَرَبَ زَيْدًا إلا هو، فيقع الفاعلُ على مُفَسِّره الظاهر.

فلو أُبْرِزَ الضمير المستكن، فَقيل: زَيْدًا ضَرَبَ هو، أجاز ذلك الكسائي وحده، والذي تقتضيه الأقيسة أَنَّ ذلك لا يجوز؛ لأَنَّهُ ليس من مواضع انفصال الضمير.

فلو وقع على مضاف إليه؛ نحو: غُلامَ هِنْدٍ ضَرَبْتُ، وثوبي الزيدين يلبسان، فذهب الأخفش، والفراء إلى منعهما.

وذهب هشام، والبصريون في نقل ابن عصفور إلى الجواز، وأكثر البصريين في نقل النحاس إلى المنع، واخْتُلِفَ في النقل عن الكسائي، والمبرد والصحيح الجواز لثبوت ذلك في لسان العرب.

فَلَوْ وَقَعَ على مَوْصُولٍ بفعله؛ أي: بفعلِ المسند إلى مُفَسِّر الضمير جاز؛ نحو: ما أَرَادَ زَيْدٌ أَخَذَ.

قال ابن شقير: مَا أَرَادَ زَيْدٌ أخذ، جائز من قول البصريين، سواء أكان زَيْدٌ مبتدأ أم فاعلا بأراد، وَأَمَّا الكوفيون: فَإِنْ كان مبتدأ ما بعده خبره فلا تجوز المسألة.

وَإِنْ كان زَيْدٌ فاعلا جاز عند الكسائي، وهو خطأ من قول الفراء.

وقال ابن شقير: أَخَذَ زَيْدٌ ما أراد، أَخَذَ مَا أَرَادَ زَيْدٌ، زَيْدًا أَخَذَ ما أراد، زَيْدٌ ما أراد أَخَذَ، جائزة من كل قول.

ما أَرادَ أَخَذَ زَيْدٌ، جائزٌ عند البصريين، خطأٌ عند الكوفيين، إرادته أَخَذَ زَيْدٌ، جائز عند الجميع، لو اتَّصَلَ بالمفعول ضميرٌ يَعُودُ على الفاعل، لم يلزم تأخير المفعول عند البصريين.

وسواء أكان الضمير مرفوعًا، أو منصوبًا، وَفَرَّقَ الكوفيون بَيْنَ أَنْ يكونَ ضمير رفع فالتزموا تأخيره؛ نحو: أَخَذَ زَيْدٌ ما أراد.

وأجاز البصريون: أَخَذَ ما أرادَ زَيْدٌ، أو غير ضمير رفع جاز التقديم عندهم كمذهب البصريين؛ نحو: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ.

ويجوز الاقتصار على منصوب الفعل من مفعل به وغيره مستثنى عنه بحضور معناه؛ نحو: (زيدًا) لِمَنْ رَأَيْتَهُ قَدْ شَرَعَ في إعطاء مثلا: (أَيْ أعط زَيْدًا) أَوْ في ذكر

رؤيا (خَيْرًا)، ولمن قطع حديثًا: حديثك (أي: ذكرت خيرًا)، و(تمم حديثك)، أو سببه؛ نحو قوله[1]: [البسيط]

إِذَا تَغَنَّى الحمامُ الوُرْقُ هَيَّجَني ... وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنها أُمَّ عَمَّارِ

أي: ذَكَرْتُ أُمَّ عَمَّارِ؛ لأنَّ التهْييج سببٌ للذكر، أو مقارنة؛ نحو قوله: لمن تَأَهَّبَ للحج (مكَّة)؛ أي: أرادَ مكة، أَوْ سَدَّدَ سَهْمًا: القرطاس؛ أي: يُصيبُ، أَوْ كَبَّر مرتقبُ الهلال: (الهلال)؛ أي: رَأَى.

أَوْ الوعد به: زَيْدًا لِمَنْ قال: سَأُطْعِم، أو السؤال عَنْهُ بلفظه (بَلَى زَيْدًا)، لمن قال: هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا، أو بمعناه: بَلَى وجاذًا لِمَنْ قيل له: أَفِي مكان كذا أَحَدٌ أَوْ عن متعلقه: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] أي: أَنْزَلَ خَيْرًا.

أو بطلبه: أَلا رَجُلٌ إِمَّا زَيْدًا، وَإِمَّا عَمْرًا؛ أي: اجْعَلْهُ إِمَّا زيدًا، وَإِمَّا عَمْرًا، أَو اللَّهُمَّ ضَبُعًا وَذئبًا؛ أَيْ: اجْمَع فيها، أو بالرد على نافيه بَلَى زَيْدًا لِمَنْ، قال: ما لَقِيتُ أحدًا، أو الناهي عنه (بَلْ مَنْ أساء)، لِمَنْ قال: لا تَضْرِبْ أَحدًا أو على مثبته لا بَلْ زَيْدًا، لِمَنْ قال: ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا، أو الأمر به (لا بل زيدًا) لِمَنْ قال: اضْرِبْ عمرًا، بِإِضْمَارِ لقيت، وَأَضْرِبُ، وضَرَبَ، واضْرِبْ، فهذا وفق اللفظ والمعنى، ومن المعنى دون اللفظ: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٣٥]؛ أي: بَلْ نَتَّبع مِلَّة؛ لأنَّ معنى ما قبله: (اتبعوا مِلَّة اليهود والنصارى).

فَإِنْ كان الاقتصارُ في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم، ومثال الاقتصار في مثل قولهم: (كُلَّ شيءٍ وَلا شَتِيمةَ حُرّ)؛ أي: ائت ولا ترتكب.

(وَهَذَا وَلا زَعَماتِك)، يقال: لمخاطب كان يَزْعُمُ زَعَمات، فلمَّا ظهر خلافُ قوله قيل لَهُ ذلك؛ أَيْ: هذا الحق، وَلا أَزْعُمُ زَعَماتِك، أو ولا أَتوهَّمُ زَعَماتِك، وَ(كليهما وَتَمْرًا)، أصله: أَنَّ إنسانًا خُيِّر بين شيئين فطلبهما، وطلب معهما تمرًا، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ لِمَنْ خُيِّر بَيْنَ شيئين فطلبهما جميعًا.

والتقدير: اعْطِنِي كِلَيْهِما، وَزِدْني تَمْرًا، ومثال شِبْه المثل في كثرة الاستعمال: حَسْبُكَ خَيْرًا لك؛ أي: وائتِ خيرًا لك، وَوراءَك أَوْسَعَ لك؛ أي: وائت مكانًا أَوْسَعَ

(١) البيت للنابغة، انظر: الديوان ١/١٣٣.

لـك مـن وراءك، و ﴿فَـآمِنُوا خَيْـرًا لَكُـمْ﴾ [النساء: ١٧٠]، و ﴿انْتَهُـوا خَيْـرًا لَكُـمْ﴾ [النساء:١٧١]؛ أي وائتُوا خيرًا لكم وهذا فيه خلاف، ذهب الخليل، وسيبويه إلى أَنَّ هذه منصوبة بفعل مضمر يَدُلُّ عَليه الأول.

وذهب أبو عبيدة، والكسائي إلى أَنَّ هذه منصوبة على إضمار يَكُن، وذهب الفراء إلى أَنَّ (خيرًا) منصوب باتِّصالِهِ بالأمر؛ لأَنَّهُ من صفات الأمر.

وَصَرَّح بَعْضُهم عَنْهُ بِأَنَّ انتصابَهُ بِهِ على أَنَّه صفةٌ لمصدر محذوف، تقديره: انتهاًء خيرًا لكم.

وقال الفراء: ترى الكناية عَنِ الأمر تَصْلُحُ قبل الخبر، تقول: اتق الله فهو خَيْرٌ لك.

فإذا أَسْقَطتَ (هو) اتصل بمن قبله فَنُصِبَ، انتهى.

وقيل: لا يكون مثل هذا في الخبر عند الخليل وسيبويه، وأجاز الكسائي مثله في الخبر، وزعم أَنَّه قد سمع: لَتَقُومَنَّ خيرًا لكَ، ولآتِينَّ البيتَ خيرًا لي.

وَزَعم الكسائي أَنَّ النصبَ لخروجه من الكلام، قال: والعرب تقوله بَعْدَ الكلام التام، فإن كان مطلوبًا لِغَيْرِهِ رَفَعُوه؛ نحو: انْتَهِ خَيْرٌ لكَ.

وقال الوراق في قوله(١): [الرجز]

تَزَوَّجِـــي أَجْـــدَرَ أَنْ تَقِيلـــي

هو على تقدير يَكُن أَجْدَر، وأجاز ابن درستويه حذفها قياسًا بَعْدَ فِعْلِ الأمر، فَأَمَّا قولهم: انْتَهِ امْرًا قاصِدًا، فالتقدير: وَائْتِ أَمْرًا قاصِدًا، وهذا يجوز فيه إضمارُ الفعل. وإظهاره بخلاف: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ وما ذكر معه: فَإِنَّه يَجِبُ إضمار الفعل، وقد غفل الزمخشري عن نص سيبويه في ذلك فجعل: انته أمرًا قاصدًا، وانتهو خيرًا لكم، سواء في وجوب إضمار العامل.

وجعل سيبويه من هذا القبيل قول ذي الرمة(٢): [البسيط]

---

(١) انظر: شرح التّسهيل ٥٧/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٢٩/٢، وابن النّاظم ٤٨٠، وأوضح المسالك ٢٩٥/٢، ٢٩٦، وابن عقيل ١٦٦/٢، والتّصريح ١٠٣/٢، والأشمونيّ ٤٥/٣.

(٢) انظر: الديوان ١٢/١.

دِيـارَ مَيَّـةَ إذ مـيّ مُـساعِفةٌ وَلا يـرى مثلهـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

قال: كَأَنَّهُ قال: اذْكُر ديارَ مَيَّة، وَلكنَّه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، انتهى.

ومما التزم فيه إضمار الناصب: امْرَءًا وَنَفْسَهُ، والكلابَ على البقرة، وَأَحَشَفًا وَسُوءَ كَيْلَة، وَمَنْ أَنْتَ وَزَيْدًا، وَإِنْ تأتني فَأَهْلَ الليل وَأَهْلَ النهار، وَمَرْحَبًا وَأهلا وَسَهْلا، وَعَذِيرَكَ بإضمار دَعْ، وَأرْسِلْ، وَأَتْبِع، وتذكر، وَتَجِد، وَأَصَبْتَ، وَأَتَيْتَ، وَوَطِئْتَ، وَأَحْضِر.

وَقَدْ يُجْعَلُ بعض المنصوبات هنا مبتدأ، أَو خبرًا فَيَلْزَم حَذْفُ أحد الجزأين.

قال سيبويه: ومن العرب مَنْ يَرْفَعُ الدِّيار كَأَنَّه يقول تِلكَ دِيارُ فلأنه.

ومن العرب مَنْ يَقُول: كِلاهُما وَتَمْرًا، كَأَنَّه قال: كلاهما لي وَزِدْني تَمْرًا، وَكُلَّ شيءٍ ولا شيمتَةَ حُرٍّ، كَأَنَّه قال: كُلُّ شيءٍ أَمَمٌ وَلا شتيمة حُرٍّ، وترك ذكر الفعل بعد (لا)، ومَنْ أَنْتَ زيد؛ أي: كلامُكَ أَوْ ذِكْرُك زَيْدٌ، وفي " حواشي المفصل ": مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؛ أي: ذاكرًا زَيْدًا، وانتصاب (ذاكرًا) على الحال بفعل مضمر؛ أي: مَنْ كنت أَنْتَ ذاكرًا زيدًا.

ومن هذا النوع التحذير والإغراء، والشائع في التحذير: أَنْ يرادَ به المخاطب؛ نحو: إِيَّاكَ وأخواته، والتحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه، أو ما جَرَى مَجْرَاه، والإغراء: إلزام المخاطب العُكُوف على ما يُحْمَدُ عَلَيْه من صلةِ رَحِمٍ، وحفظ عهد، ونحوهما، فَيُنْصَبُ تَحَذُّرًا، إِيَّايَ أَوْ إِيَّانًا معطوفًا عليه المحذور، وهذا للمتكلم نحو: (إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكم الأرْنَب)؛ أي: إياي نَحِّ عن حذف الأرنب، وَنَحِّ حذف الأرنب عن حَضْرَتي، وزعم الزجاج أَنَّ جملتان، والتقدير: (إِيَّايَ وَحَذْفَ الأرنب وإِيَّاكم وَحَذْفِ أحدكم الأرنب)، حذف من الأول ما أَثْبَتَ نظيره في الثاني ومن الثاني منا أَثْبَتَ نظيره في الأوَّل.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهم: إِيَّايَ لَيْسَ على فِعْلِ أَمْرٍ بَلْ على معنى إِيَّايَ (أُباعِد)، تجعله خبرًا، وَكَأَنه أجابَ مَنْ قال: إِيَّاكَ من الشر؛ أي: إِيَّاك باعِد، فَقَالَ: إِيَّايَ؛ أَيْ: إِيَّايَ أُباعِد، وَيُنْصَبُ تحذيرًا إِيَّاكَ وَأَخَواتُهُ.

وَنَفْسَك وَشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفًا عليه المحذور، بإضمار ما

يَلِيقُ من نَحّ أَوْ اتّق وشبههما؛ نحو: إيَّاك والشر، وإيَّاكَ والأسدَ، ومذهب السيرافي، وجماعة أنَّه معطوفٌ على إيَّاك، والكلام جملة واحدة، التقدير: إيَّاكَ باعِد من الأسد، والأسدَ من نَفْسِك، فَكُلٌّ مِنْهُما مُباعَد.

وَمَذْهَبُ ابن طاهر، وابن خروف: أنَّه منصوب بفعلٍ آخر، والكلام جملتان؛ أي: إيَّاك باعِد من الأسد. واحْذَر الأسدَ، وتقول: نَفْسَكَ والشر، وَرَأْسَكَ والجدار.

وزعم ابْنُ مالك: أنَّ هذا وإيَّاك والأسدَ لَيْسَ من عطف الجمل، ولا مِنْ عَطْفِ المفرد على التقدير الذي قَدَّرُوه، بَلْ هو عطف المفرد على تقدير: اتَّق تلاقي نَفْسك والشر، فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ولا يكونُ المحذورُ ظاهرًا، ولا ضميرَ غائب إلا وهو معطوف؛ نحو: ماز رَأْسَكَ والسيفَ، ونحو(1): [الهزج]

فَلا تَصْحَبْ أَخا الجهلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاه

وشَذَّ (إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّواب) من وجهين إضافته إلى ظاهر، وكونه ضميرَ غائب.

ولا يَلْزَمُ الإضْمَارُ إلا مع إيَّا، أو مكرَّر؛ نحو: الأسدَ الأسدَ، أو معطوف ومعطوف عليه؛ نحو: الشَّيْطانَ وَكَيْدَه، يُسْتَغْنى بذكر المحذَّر مِنْهُ عن ذكر المحذِّر مع التكرار، أو العاطف، ولا يحذف العاطف بعد إيّا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بمن، فلا يجوز رَأْسَكَ الجدارَ، حتى يقول: من الجدار أَوْ والجدار.

وزعموا أَنَّ ابنَ إسحاق أجاز في الشعر(2): [الكامل]

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلى الشرّ دَعَّاءٌ وَلِلشّرِّ جَالِبُ

---

(1) انظر: الصبّان ١٩٣/٣، والدّرر ١٠/٣.

(2) هو للفضل بن عبد الرّحمن القرشيّ.

و (المِراء): الجدال والمعارضة بالباطل.

والشّاهدُ فيه: (فإيّاك إيّاك) فإنّه تحذير؛ ومعناه: احترز؛ وقد التزم معه إضمار العامل لتكراره.

انظر: الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصّل ٢٥/٢، وابن النّاظم ٦٠٧، وشرح الرّضيّ ١٨٣/١، ورصف المباني ٢١٦، وأوضح المسالك ٢٤/٣، والمقاصد النّحويّة ١١٣/٤، ٣٠٨، والخزانة ٦٣/٣.

وقال سيبويه: كَأَنَّهُ قال: إِيَّاك ثُمَّ أَضْمَر بَعْدَ إِيَّاك فعلا آخر، فقال: اتَّق المراء، انتهى.

وتقديرُ (مِنْ) مع أَنْ يَفْعَلَ كافٍ؛ نحو: إِيَّاك أَنْ تَفْعَلَ.

قال سيبويه: إذا أَرَدْتَ إِيَّاك الفعل لا يجوز، فَإِنْ أَردتَ إِيَّاك أَعِظُ مخافةَ أَنْ تَفْعَلَ، أو من أجل أَنْ تَفْعَلَ جاز.

وحكم الضمير في هذا الباب مؤكدًا، أو معطوفًا عليه حكمه في غيره، فمؤكدًا نحو: إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُك أَنْ تفعلَ، وإِيَّاك نَفْسَك أَنْ تفعلَ.

وقال الخليل: لَوْ قال: إِيَّاك نَفْسِك لم أُعَنِّفْهُ؛ لأنَّ الكافَ مجرورة، ومعطوفًا عليه؛ نحو: إِيَّاك وَزَيْدٌ قبيح.

فَإِنْ أكدت فَقُلْتَ: إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، عطفًا على الضمير المستكن في إياك حسن، وَإِنْ نَصَبْتَ، فقلت: إِيَّاك وَزَيْدًا جاز.

وَتَقُول: إِيَّاك وَزَيْدًا والأسدَ، وَرَأْسَكَ، وَرِجْلَيْكَ، والضَّرْبَ؛ أي: إِيَّاك وزيدًا باعِد، وَيُنْصَبُ المعدَّى به مفردًا؛ نحو: نَفْسَكَ يا زَيْدُ، أو مكررًا؛ نحو: الخُلَّةَ الخُلَّةَ، أَخاكَ أخاكَ، أو معطوفًا عليه؛ نحو: الأهلَ والولدَ بإضمار إلزم، أو شبهه.

ولا يمتنع إظهارُ الناصب في المفرد؛ نحو: نَفْسَكَ الْزَم، دون عطف، ولا تكرار، وربما وقع المكرر، قالوا: السلاحَ السلاحَ، وقع وفيه معنى الأمر بلبس السلاح.

وقال الفراء: نَصْبُ (ناقَةَ الله) على التحذير، وكل تحذير نُصِب، وَلَوْ رُفِع على إضمار هذه ناقةُ الله لجاز، ولا يُعْطَفُ في هذا الباب إلا بالواو، وكون ما يليها مفعولا معه جائز.

والمفعولُ بالنسبة إلى الحذف والإثبات أقسام، فالذي في (باب ظن) وأعلم يُذْكَرُ في بابه، والذي لا يجوز حَذْفُه هو المخبر عنه، وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله؛ نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ، والمجاب به نحو: زيدًا لمن قال: مَنْ رَأَيْتَ، والمحصور؛ نحو: ما رَأَيْتُ إلا زيدًا، والملتزم حذف فاعله وإبقاؤه؛ نحو: خيرًا لنا وشرًا لِعَدُوِّنا.

فأما مفعولُ فِعْلِ التعجب. فجاء حَذْفُه قليلا؛ نحو قوله(١): [الطويل]

أَرَى أُمَّ عمـرٍو دَمْعُهـا قَـدْ تَحَـدَّرا بكـاءً على عمـرٍو وما كـانَ أَصْبَرَا

أَيْ: أَصْبَرَها، ويجوز حَذْفُه في غَيْرِ ذلك لدليل، فَيُنْوَى وَقَدْ لا يُنْوَى، لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كتضمين جَرَحَ، معنى: عاثَ في قوله(٢): [الطويل]

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبها نَصْلِي

أي يَعث، أو للمبالغة بترك التقييد؛ نحو: فلان يُعْطي وَيَصِل، وَيَقْطَعُ أي هذا شَأْنُهُ، ومنه: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [الحديد: ٢].

أو لبعض أسباب النيابة عن الفاعل، فلإيجاز نحو: ﴿وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن:١٦]، ولمشاركة المجاور: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ٤٢]، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣] ولإصلاح النظم(٣): [السريع]

وَخَالِـدٌ يَحْمَـدُ سَـادَاتِنا بِـالْحَقِّ لا يُحْمَـدُ بِالْبَاطِـلِ

أي: يَحْمَدُهُ وللعلم: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وللجهل به، وَلِدَتْ فلانة وَأَنْتَ لا تدري مَا وَلَدَتْ، ولكون التعيين غير مقصود: ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ١٩]، ولتعظيم الفاعل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة:٢١] ولتحقير، ولتعظيم: بسم فلان، وللخوف، منه أَتَبْغَضُ في الله، ولا تذكر المبغض خوفًا منه.

باب المفعول معه(٤)

هو الاسمُ التالي واوًا، تَجْعَلُهُ بنفسها في المعنى كمجرور (مع)، وفي اللفظ

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ٢١/١.

(٢) البيت لذي الرمة، انظر: الديوان ٢٣/١، وخزانة الأدب ١١١/٢، وشرح ديوان الحماسة ١٩/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٩٦/١.

(٤) اعلم: أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو والواو هي التي دلت على معنى (مع) لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض.

فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء =

كَمَنْصُوبٍ مُعَدًّى بالهمزة. (فالتالي واوًا) جنسٌ يَشْمَلُ المفعول معه، والمعطوف في مثل: مَزَجْتُ عسلا وماًء، وَأَشْرَكِتُ زَيْدًا وَعَمْرًا؛ بخلاف سِرْتُ والنيلَ؛ فَإِنَّ المصاحبةَ لَمْ تُفْهَمْ إِلا من الواو، وقوله: (كَمَنْصُوب مُعَدًّى بالهمزة)، يشمل الفعل، وما عمل عمله؛ نحو: عَرَفْتُ استواءَ الماء والخشبة، والناقةُ متروكةٌ وفصيلَها، ولستُ زائدًا وزيدًا حتى تفعل، وسيبويه يُسَمِّيه مفعولا مَعَهُ ومفعولا بِهِ.

وزعم بعضُ النحاة: أنه لا يكون إلا مصاحبَ فاعل فعل مذكورٍ أو مُقَدَّرٍ ليخرج منه مصاحب المفعول في نحو: ضَرَبْتُ زَيدًا وعمرًا، وَأَنَّهُ إذا أُريد المفعول معه أُتِي بالأصل، وهو (مع)، وَبَعْضُهم جَوَّزَ فيه الأمرين، وبعضهم حَمَلَهُ على العطف، وَلا يُنْكِرُ المعيةَ مع المفعول؛ نحو: قولهم كفاكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ، وامرأ وَنَفْسَه.

وَشَرْطُ انتصابه أَنْ يكونَ بَعْدَ تمامِ الكلام، وَأجاز الصيمري أَنْ ينتصبَ عن تمام الاسم، فأَجَازَ كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَهُ، وانتصابه بما عُلِم في السابق من فِعلٍ متعدٍّ وَلازم، واسم بمعناه.

وزعم قوم أَنَّه لا يَكُون إلا مع الفعل اللازم، فلا يُقالُ: ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا على أَنَّهُ مفعولٌ معه، وفي كَوْنِهِ بَعْدَ كان الناقصة خلاف؛ نحو[1]: [الطويل]

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرّان لَمْ يَفُقْ عَنِ الْمَاءِ إِذَا لاقَاهُ حَتَّى تقددا

=

والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه.

وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء وإن لم يكن قبلها ما يعطف عليه وذلك قوهم: ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها.

قال سيبويه: إنما أردت: ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.

ومثل ذلك ما زلت وزيداً أي: ما زلت بزيد حتى فَعَلَ فهو مفعول به فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها والمعنى معنى الباء ومعنى (مع) أيضا يصلح في هذه المسألة لأن الباء يقرب معناها من معنى مع إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة ومن ذلك: ما زلت أسير والنيل واستوى الماء والخشبة أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة. [الأصول ١٧٨/١]

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٤٣/٢.

فَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أنَّه لا يكون بعد كان، وإليه ذهب الأستاذ أبو علي، وذهب الجمهور إلى جواز ذلك، وهو الصحيح، ومذهب سيبويه أنه لا ينصبه العامل المعنوي كَحَرْفِ التشبيه، والظرف، والمخبر به، والجار والمجرور، واسم الإشارة، ولهذا لَمْ يُنْصَبْ بـ (لك) في قوله: هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ، وفي حسبك وَزَيْدًا دِرْهَمٌ، وأجاز أبو علي أن يكون قوله: (وسربالا) من قوله(1): [البسيط]

لا تَحْبِسَنَّكَ أَثوابي فَقَدْ جُمِعَتْ هَـذَا رِدَائِـي مَطْوِيًّـا وَسِـرْبالا

العامل فيه هذا، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العاملُ فيه هو قوله: مطويًّا.

وذهب الزجاج إلى أنَّهُ منصوب بمضمرٍ بعد الواو فإذا قُلْتَ: ما صَنَعْتَ وَأباك، فالتقدير عنده: وَلابَسْتَ أباك، وذهب الأخفش، ومعظم الكوفيين إلى أنَّ الواوَ مهيئةٌ لما بعدها أَنْ يَنْتَصِبَ انتصابَ الظرف.

وَذَهَبَ بَعْضُ الكوفيين إلى أَنَّ الناصبَ هُو الخلاف لما لم يُشْرِكِ الأول في الإعراب الذي لَهُ.

وذهب الجرجاني إلى أَنَّه ينتصبُ بالواو نفسها، وَيَلْزَمُ من كون المفعول معه أَنْ يَصِحّ عَطْفُه على ما قبله، وَأَنَّ أصلَ هذه الواو العطف، وهذا مذهب الجمهور والأخفش، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، وأصحابنا الأستاذ أبو علي، وابن عصفور، وابن الضائع، وَقَدْ ذَكَرَ الإجماعَ على ذلك أبو الحسن ابن الباذش.

وفي " البديع ": جَلَسْتُ والسارية، الأخفش، لا يجيزه، قال: ولا أقول: ضَحِكْتُ وَطُلوعَ الشمس، حَيْثُ لا يصح فيه العطف؛ لأنَّ الطلوع لا يكون منه ضَحِكَ، وأجاز: جاءَ البردُ والطيالسة.

وذهب ابن خروف، وتبعه ابن مالك إلى أنَّ العربَ تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك على ضربين:

أحدهما: ترك فيه العطف لفظًا، ومعنى كقولهم: استوى الماءُ والخشبة، وما

---

(1) قال العيني ٣/ ٨٦: "لم أقف على اسم قائله". السربال: القميص.
انظر: "التصريح ١/ ٣٤٣، والأشموني ٢/ ١٣٦".

زِلْتُ أَسير والنيل، وقوله:

فكَـــانَ وَإِيَّاهـــا كحـــران ....

والثاني: اسْتُعْمِلَ فيه العطفُ لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار، ومنه قولهم: أَنْتَ أَعْلَمُ ومالُكَ؛ أي: أَنْتَ أَعْلَمُ مع مالك كَيْفَ تُدَبِّرُه.

ولا يجوز تَقْدِيمُه على عامل المصاحب باتِّفاق، لا يجوز: والخشبةَ استوى الماءُ.

وَإِنْ كان يجوز مع الخشبة استوى الماء، ولا يجوز توسطه، لا يجوز: استوى في الخشبة الماء، وَأجازَ ابن جني ذلك.

ومسائل هذا الباب أربعة أقسام:

الأول: ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب، وذلك إِذَا تَقَدَّم الواو مفردٌ؛ نحو: كُلُّ رَجُلٍ، وَضَيْعَتُهُ، وَأَنْتَ وَرَأْيُكَ، وَالرجالُ وَأَعْضادُها، وَإِنّكَ ما وخَيْرًا، وقوله:

فَإِنّي وَجِرْوَة..............

وكل هذا مسموع من العرب، أو تقدمها جملة غير متضمنة معنى فَعَلَ؛ نحو: أَنْتَ أَعْلَمُ وَمالُكَ.

وَذَكَرَ ابْنُ مالك أَنَّه لا خلاف في وجوب الرفع في: أَنْتَ وَرَأْيُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَمالُكَ، فأَمَّا أَنْتَ ورأيك، فتقدَّمَ خلافُ الصيمري فيه، وهو أَنَّه يجوز فيه النصب؛ نحو: ما أجازه في كُلُّ رَجُل وَضَيْعَتَهُ.

وحكى ابن مالك: أَنَّ بَعْضَهُم أجاز ذلك على تأويل أَنَّ ما قبل الواو جملة، حذف ثاني جزأيها، والتقدير: كُلُّ رَجُلٍ كَائِنٌ وَضَيْعَتَهُ، فصار في المسألة ثلاثة مذاهب: الصحيح وجوب الرفع بلا تأويل، وهو قول الجمهور، وَأَمَّا أَنْتَ أَعْلَمُ وَمالُكَ، فقيل: ومالُكَ معطوف على أَنْتَ، وَنَسْبُ العلم إلى المال على سبيل المجاز، وَإِنْ كان في الحقيقة لَمْ يشتركا في العلم، وَإِنَّما المعنى: أَنْتَ أعلم بمالك، والواو للمصاحبة.

وقال أبو بكر بن طاهر: هو معطوف على أعلم، والأصل: بمالك فَوَضَعْتَ الواوَ موضعَ الباء، فَعَطَفْتَ على ما قبلها، ورفعتَ ما بعدها في اللفظ، وهو بمعنى

الباء متعلقة بأعلم. وقيل: ما قبل ومالك مبتدأ مقدر، والتقدير: أنت أعلم وأنتَ ومالُك، وتكون الواوُ سَدَّت مسدّ الخبر.

وَأَمَّا أَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللهِ فجوَّزوا أَنْ يكونَ، (وعبد الله) معطوفًا على أنت، وأعلمُ خبرٌ عنهما توسط بين المتعاطفين، وَأَنْ يكونَ مبتدأ محذوف الخبر جوازًا، والتقدير: أَنْتَ أَعْلَمُ بعبد الله، وَعَبْدُ الله أعلمُ بك، أو محذوفًا وجوبًا، والواو بمعنى: (مع) عطف بها في اللفظ لوقوعه موقع المجرور بـ (مع).

القسم الثاني: ما يجب فيه النصب، وهو أَنْ يَتَقَدَّمَ الواو جملة فعلية، أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل، ولا طول يقوم مقام التأكيد، أو ضمير خفض متصل باسم لا يمكن عطفُ ما بعد الواو عليه؛ نحو: ما صَنَعْتَ وأباك، وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا، فهذا عند البصريين لا يجوز فيه العطف إلا ضرورة، وهذا الذي عَبَّر عَنْهُ ابنُ مالك، بأنه يَتَعَيَّن فيه النصب عِنْدَ الأكثر.

وقال الكسائي: إذا وقعت ما بالُ، وما شَأن على اسمٍ مضمر ثُمَّ عُطِفَ عليه باسم ظاهر، كان الوجه في المعطوف النصب، والخفض جائز.

وقال ابن خروف: وبه أقول، والنَّصْبُ في (ما لَكَ، وَزَيْدًا)، وما شأنك وزيدًا، بكان مضمرة قبل الجار، أو بمصدر (لابَسَ) التقدير ما كان لك وزيدًا، وما كان شأنك وزيدًا، أو ما لك وملابسة زيدًا، وما شَأْنُك وملابسة زيدًا، وكلا هذين التقديرين في " كتاب سيبويه "، ووافق الأستاذ أبو علي ظاهر قول سيبويه في تقدير المصدر أولا، ثُمَّ خالفَ.

وقال: هو تفسير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب فيه: ما لك تلتبس وزيدًا.

وذهب السيرافي، وابن طاهر، وابن خروف إلى: أَنَّه منصوبٌ بلابس محذوفه بعد الواو؛ أَيْ: وَلابَسْتُ زيدًا، وهذا التقدير، وتقدير المصدر يخرجه عن أن يكونَ مفعولا معه، وَتَعَيَّن أَنْ يكونَ مفعولا به.

القسم الثالث: ما تَرَجَّح فيه العطف، وهو أَنْ يَتَقَدَّمَ الواو جملة متضمنة في الفعل، وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف؛ نحو: ما شَأْنُ عَبْدِ الله وَزَيْدٍ، وَيَجُوزُ النصبُ، نَصَّ عليه سيبويه، ومنعه بعض المتأخرين.

وقال سيبويه: (وزعموا أَنَّ نَاسًا يقولون: كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا، وَمَا أَنْتَ وَزَيْدًا، وهو قليل في كلام العرب، كَأَنَّهُ قال: كيف تكون وَقَصْعَةً من ثريد، وما كنت وزيدًا)، وزعم ابن عصفور: أَنَّ هذا مِمَّا يجبُ فيه النصب على المعية، ولا يجوز التشريك ومخالف لكلام سيبويه.

وكان المقدرة نَصَّ أبو علي وغيره على أَنَّها التامة، وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وأبي عمرو بن بقي فتكون (كيف) في موضع نصبٍ على الحال.

وأَمَّا (ما) فلا تكون حالا، وزَعَمَ بَعْضُهم أَنَّها مخرجةٌ عن أصلها إلى السؤال عن الحال، والصحيح: أَنَّ (كانَ) ناقصة، و(كيف) في موضع الخبر، وكذلك (ما)، والتقدير على أَيِّ حالٍ تكونُ مع قَصْعَةٍ من ثريد، وأي شيء تكون مع زَيْدٍ، وَأَيُّ شيءٍ يكون شأن عبد الله مع زَيْدٍ، وإلى كونها ناقصة ذهب ابن خروف، واخْتُلِفَ في تقدير سيبويه مع ما كُنْتَ، وَمَعَ كَيْفَ تكون أهو مقصود أم لا، فزعم السيرافي أنه غير مقصود، ولو عكس لأمكن.

وزعم ابن ولاد: أَنَّه لا يجوز إلا ما قَدَّرَهُ سيبويه، وأبدى هو وَغَيْرُهُ فرقًا بين (ما) حيث كان التقديرُ بالماضي، وَبَيْنَ كَيْفَ حيث كان التقديرُ بالمضارع.

القسم الرابع: مَا تَرَجَّح فيه النصبُ على المعية: وهو ما يخاف بالعطف فوات معنى المعية؛ نحو: لا تغتذ بالسَّمَكِ واللبن، ولا يُعْجِبْك الأكلُ والشبع؛ أي: مع اللبن ومع الشبع، فالنصب يُبَيِّن المراد مع المعية، والعطف لا يُبَيِّنه.

وإذا كان الفعل لا يليق بتالي الواو، جاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل اللائق إِنْ حَسُن مع موضع الواو، وإلا تَعَيَّن الإضمار مثاله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] فجعل (والإيمان) مفعولا معه، أو تُضمِرُ واعتقدوا الإيمان، وإذا لم يصح تقديرُ الفعل بعد الواو، ولا كون الواو بمعنى: (مع) تعين إضمار ما يليق؛ نحو[(١)]: [الوافر]

إِذَا مَـــا الْغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَومًـــا وَزَجَّجْـــنَ الحواجـــبَ والعيونـــا

(١) قاله الراعي النميري.

انظر: الإنصاف ٢/ ٦١٠، شرح التسهيل ١/ ١٠٩، ٢/ ١٩٤، المغني ٢/ ٣٢، اللسان ١/ ٤٠٦، ٣/ ١١ همع ١/ ٢٢٢، العيني ٣/ ٩١، ٤/ ١٧٣، ٣٩٢، الدرر ١/ ١٩١.

أي: وَكَحَّلْن العيونا هكذا أَوْرَدَ ابْنُ مالك هذه المسألة، وَتَعَيُّن الإضمار في نحو: وَزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا على الفعل اللائق فيه خلاف.

وذهب أبو عبيدة، وأبو محمد اليزيدي، والأصمعي، والجرمي، والمازني، والمبرد، وجماعة إلى: أَنَّ التالي الواو معطوف على الأول، ويكون العاملُ قَدْ ضُمِّن معنى يتسلط به على المتعاطفين.

قال أبو عمر في الفرخ: يَجُوزُ في العطف ما لا يَجُوزُ في الإفراد؛ نحو: أَكَلْتُ خُبزًا ولبنًا، وأنشد(١): [الكامل]

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا   مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا

ضُمِّن مُتَقَلِّدًا معنى حاملا، وذهب الفراء، والفارسي، وجماعةٌ من الكوفيين، والبصريين إلى: أَنَّ ما جاء من هذا النوع محمولٌ على إِضْمارِ فعل مناسب، لتعذر عطفه على ما قبله، فَيَصِيرُ في مثل: يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَه؛ أَيْ: وَيَفْقَأُ عَيْنَهُ، من عطف الجمل قال: وهو لا يُسَوِّغ عَلَفْتُها ماءً وتبنًا كما يُسَوِّغُ(٢): [الكامل]

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِعَبْد الله بْن الزِّبَعْرى.
الشاهد فيه قوله: (وَرُمْحًا)، إِذْ لا يَجُوزُ هُنَا عَطْفُ (الرُّمح) عَلَى (السَّيْف)، لَمَّا كَانَ (الرُّمْحُ) لا يُتَقَلَّدُ.
انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٥٤٥.

(٢) قال العيني: أقول: هذا رجز مشهور بين القوم لم أر أحدا عزاه إلى راجزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.
الشرح: "علفتها": أطعمتها وقدمت لها ما تأكله، "تبنا" -بكسر التاء وسكون الباء- قصب الزرع بعد أن يدرس، "شتت" يروى في مكانه "بدت" وهما بمعنى واحد، "همالة" صيغة مبالغة، من هملت العين، إذا همرت بالدموع.
المعنى: قد أشبعت الدابة تبنا، وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب.
الشاهد: في "وماء"، فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال: علفتها ماء.
ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على "علفتها"، وإما على أن "علفتها" بمعنى أنلتها، وإما النصب على المعية.
انظر: ابن الناظم ص١١٩، وابن عقيل ١/ ٣٣٤، والأشموني ١/ ٢٢٦، وابن هشام ٢/ ٥٦. وأيضا في شذور الذهب ص٢١٤، والمكودي ص٦٩، والسيوطي ص٦٢، وابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ١٦٩.

عَلَفْتُهَــــا تِبْنًــــا وَمَــــاءً بَــــارِدًا   حَتَّــــى غَــــدَتْ هَمَّالَــــةً عَيْنَاهَــــا

وما منعوه مسموع قال[1]: [الطويل]

أَعَمْرَ بْنَ هِنَدٍ مَا ترى رأى صِرْمَةٍ   لَهَا سَبَبٌ تَرْعى بِهِ الماء وَالشَّجرْ

وَحُمِل هذا على ترجيح التضمين لا الإضمار.

وقالت العربُ: (حَسْبُك وزيدًا دِرْهَمُ)، فَزَعَمَ الزجاج أَنَّ حَسْبَكَ اسْمُ فعلٍ، والكاف في موضع نصب.

وزعم الزمخشري: أَنَّ (وزيدًا) مفعول معه.

وقال سيبويه: (لما كان فيه معنى كفاك، وقبح أَنْ يحملوه على المضمر نووا الفعل كَأَنَّه قال: حَسْبُك، وَيُحْسِبُ أخاك درهم، وكذلك: كفيك) انتهى.

فَلَمْ يَجْعَلْهُ مفعولا معه، بَلْ أَضْمَر لَهُ ناصبًا، وَيَحْسَبُ مضارع أَحْسَبَنِي فلان إذا أَعْطَانِي حتى أقول حَسْبِي، فالناصب فيه فعلٌ يدلُّ على إضماره معنى حَسْبُك وهو في (كَفْيُكَ وَزَيْدٌ دِرْهَمٌ) أوضح؛ لأنَّه مصدرٌ للفعل المضمر؛ أَيْ: وَيَكْفِي.

هو في (قَطْكَ وَزَيْدًا درهمٌ) أبعد، وفي ذلك الفعل المضمر ضمير فاعل يعود على الدرهم، وما ادَّعاهُ ابْنُ عطية: أَنَّ الكافَ في (حَسْبُك) في موضع نصب لا يصح.

وقال العرب: (وَيْلَهُ وأباه، وَوَيْلا له وأخاه)، (فَلَيْسَ، وَأَخَاهُ، وأباه) مفعولا معه؛ بل التقدير: أَلْزَمَهُ اللهُ وَيْلَهُ وَأَباه، فهو معطوف على مفعول ألزم.

وَأَمَّا (وَيْلٌ لَهُ، وَأَبَاهُ) فَوَيْلٌ على إضمار أُلْزِم وَيْلٌ له، وَأَلْزَم اللهُ الويلَ أباهُ، أَضْمَرَ ناصبًا لأباه، وَأَمَّا رَأْسَه والحائط، وامْرَأً وَنَفْسَه، وَشَأْنَكَ والحج، فيجوز في الثواني النصبُ على المعية، والنصب على العطف، وهذا مقيسٌ في المتعاطفين؛ نحو: زَيْدًا

(١) قائله: هو طرفة بن العبد.

اللغة: "صرمة" -بكسر الصاد وسكون الراء وفتح الميم- وهي القطيع من الإبل نحو الثلاثين.

الشاهد فيه: "ترعى به الماء والشجر" حيث إنه عطف "الشجر" على وترعى به الماء.

وإن قوله: "ترعى به الماء والشجر" يدل على صحة العطف في قول القائل: علفتها تبنا وماء باردا، وأطعمته تمرا ولبنا خالصا.

انظر: توضيح المقاصد ٢/١٠٣٠.

وَعَمْرًا، وتقدير (مِنْ) في شَأْنَكَ والحج لفظ الإعراب، وهو (عليك) تمثيل، وتقدير معنى، وتفسير الإعراب: هُو الْزَمْ شَأْنَك، وبهذا قَدَّرَهُ النحويون، وقالُوا: لا يُضْمَر عَلَيْكَ، وَأَمَّا: هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ.

فقال سيبويه: هو قبيح؛ يعني: أَنَّه غَيْرُ جائز.

وأجاز بعض النحاة: أَنْ يعملَ في المفعول معه الظرفُ وَحَرْفُ الجر، وقد تَقَدَّمَ إجازة أبي علي: أن يعمل فيه اسْمُ الإشارة وهذا الباب.

قال أبو الحسن: قوم يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سُمِعَ.

وقال الأستاذ أبو عليّ: إذا كان العطفُ نصبًا على معنى (مع)، وكان حقيقة في المعنى ضعف النصبُ، كقولك: قام زَيْدٌ وعمرو، فهذا لا يقال بالنصب إلا إِنْ سُمِع، ومنه[1]: [البسيط]

فَالشَّمْسُ كَاسِفَةٌ لَيسَت بِطَالعةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نجومُ الليل والقمرا

أي: مع القمر، فإذا كان العطفُ ليس بنصٍّ في المعنى؛ نحو: استوى الماءُ والخشبة، أو كان مجازًا؛ نحو: مَشَيْتُ والنيل، فينغي أَنْ يكونَ الخلافُ في هذا أقياس هو أم لا.

وقال ابن هشام الخضراوي: اختلف القياسيون، فقيل: ينقاس في كُلّ ما جاز فيه العطفُ حقيقةً أو مجازًا، وقيل: قياسٌ في المجاز سماعٌ في العطف الحقيقي.

مذهب الفارسي: عدم القياس إلا فيما صَلُح فيه العطفُ فلا يجيز: جَلَسْتُ والساريةُ، ولا جَلَسْتُ وطلوع الشمس، ولا قام زَيْدٌ وعمرًا، وَإِنْ كان قَدْ سُمع فيما هو بمعناه؛ إلا أَنَّهُ لا يقيس وعلى هذا أَكْثَرُ النحاه، وهو ظاهرُ الكتاب.

وذهب الجرمي، والمبرد، والسيرافي إلى أَنَّه مُطَّرِدٌ في كل مكان الثاني مؤثرًا الأول، وكان الأول سببًا له؛ نحو: اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، وجئت وَزَيْدًا إذا كنت السبب في مجيئه، وما زلتُ وَعَبْدَ الله حتى قَعَدَ، فَأَلْزَمُوا النصبَ في هذه المثل، وغيرهم أجاز النصب في هذه للاشتراك في المجيء

---

(١) البيت لجرير في: شرح ديوانه: ٣٠٤، والعقد الفريد: ٨٨/١، وأمالي المرتضى: ٥٢/١، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ٥٢٢/٢، والإفصاح: ١٩٢.

والاسْتِواء. وَإِنْ كان في الثاني بَعْضُ تجوز، ورأيتُ الشلوبين يُجيزُ القياسَ في هذا النوع، وفي ما زِلْتُ أسيرُ والنيلَ، والاتفاق على هذا مطرد في لفظ الاستواء، والمجيء والصنع، وفي كُلّ لَفْظَةٍ سُمِعَتْ، وينبغي عندي أَنْ يقاسَ على ما سُمِعَ في معناه، فنقيسُ وَصَلَ على جَاءَ، ووافقَ على اسْتَوَى، وَفَعَلْتُ على صَنَعْتُ.

وذكر سيبويه: (لَوْ تُرِكَتِ النَّاقةُ وفصيلَها لَرَضَعَها، وما زلتُ وزيدًا حتى فَعَلَ) انتهى ما لُخِّصَ من كلام ابن هشام.

وإذا كان للمعطوف عليه خبر، أو حال، فحكمه متأخرًا بعد المفعول مَعَهُ حكمه متقدمًا عليه، تقول: كان زَيْدٌ وعمرًا متفقًا كما تقول: كان زيد متفقًا وعمرًا، وجاء البردُ والطيالسة.

وأجاز الأخفش، واختاره ابْنُ مالك وإجراء (واو) مع إجراء واو العطف، فيطابقُ الأوَّلُ، والمنصوب على معنى (مع) فتقول: كان زَيْدٌ وعمرًا مذكورين، وجاء زَيْدٌ وعمرًا ضاحكين، ومنع المطابقة ابْنُ كيسان، وَإِيَّاه أختار، ولا يجوز الفصلُ بالظرف بين (واو) مع، والمنصوب كما جاز مع واو العطف، لو قلت: جاء زيد واليوم عمرًا، لم يجز، وقلت: جاء زيد واليوم عمرو، جاز.

وفي " النهاية ": استوى الماءُ والخشبةَ وشفيرَ الوادي، وسألت شيخنا، فقال: (الواو) الأولى (واو) مع، والثانية: قال (واو) العطف، قُلْتُ: فهل يجوز إظهار (واو) مع بعدها، فَلَمْ يُجِبْ بنعم، ولا بلا.

وقد قيل: إِنَّ (واو) المعية أصلها: واو العطف، فإذا كان أصلها واو العطف، لم يجز الجمعُ بينها، وبين واو العطف؛ لأنه لا يجتمع حرفان لمعنى، انتهى.

بَابُ المستثنى(١)

وهو المنسوبُ إليه خلافُ المسند للاسْمِ الذي قبله بواسطة (إلا)، أو ما في

---

(١) الاستثناءُ هو إخراجُ ما بعدَ "إلا" أو إحدَى أخواتها من أدوات الاستثناءِ، من حكم ما قبلَهُ، نحو "جاءَ التلاميذُ إلا عليّاً".

والمُخرَجُ يُسمّى "مستثنى"، والمُخرَجُ منه "مُستثنى منه".

وللاستثناءِ ثماني أَدواتٍ، وهي "إلا وغيرٌ وسِوًى (بكسر السين. ويقال فيها أيضاً سُوًى - بضم السين - وسَواءٌ - بفتحها) وخَلا وعَدا وحاشا وليسَ ولا يكونُ".

=

معناها، واحترزَ بِـ (إلا) وما في معناها من المخصَّصِ بالصفة، وبالشرط وغيرهما، وَشَمِلَ هذا الرسم الاستثناء المتصل والمنقطع، وَذَكَرَ الفراءُ من الاستثناء المنقطع ما فاقَ ما قَبْلَهُ مع اتِّحادِ الجنس؛ نحو قوله: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ إلا أَلْفَيْنِ، ويحتاج مثل هذا التركيب إلى سماع من العرب.

وَمَذْهَبُ سيبويه، وجمهور البصريين: أَنَّ المستثنى لَمْ يَنْدَرِجْ في الاسم المستثنى منه، وَلا في حُكْمِهِ.

وَمَذْهَبُ الكسائي: أَنَّ المستثنى لَمْ يندرج في المستثنى منه، وهو مسكوتٌ عنه، فإذا قُلْتَ: قام القومُ إلا زيدًا، فهو إخبارٌ عن القوم الذين لَيْسَ فيهم زَيْدٌ، وَزَيْدٌ يُحْتَمَلُ أَنَّه قَامَ وَأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ.

ومذهب الفراء: أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَخْرُجْ من القوم، وَإِنَّمَا أَخْرَجَتْ (إلا) وَصْفَ زَيْدٍ مِنْ وَصْفِ القوم؛ لأنَّ القومَ مُوجَبٌ لهم القيام، وَزَيْدٌ منفيٌّ عَنْهُ القيام، وهذا الخلاف إِنَّما هو في الاستثناء المتصل، و(إلا) تكون للاستثناء وصفة على ما يأتي

=

المُستثنى قسمانِ مُتَّصلٌ ومنقطعٌ.

فالمُتّصلُ ما كان من جنس المُستثنى منه، نحو "جاءَ المسافرون إلا سعيداً".

والمُنقطعُ ما ليسَ من جنس ما استثنِيَ منه، نحو "احترقت الدارُ إلا الكتُبَ". ٢- الاستثناء استفعالٌ من "ثَنَاهُ عن الأمر يثنيهِ" إذا صَرَفهُ عنه ولواه. فالاستثناءُ صرفُ لفظِ المُستثنى منه عن عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناولهُ ما حُكِمَ به على المستثنى منه. فإذا قلتَ "جاءَ القومُ، ظُنَّ أنَّ خالداً داخلٌ معهم في حكم المجيءِ أيضاً، فإذا استثنيتَهُ منهم، فقد صرفتَ لفظَ "القوم" عن عُمومه باستثناءِ أحدِ أفرادهِ - وهو خالدٌ - من حكم المجيءِ المحكومِ به على القوم. لذلك كان الاستثناءُ تخصيصَ صفةٍ عامّةٍ بذكر ما يَدُلُّ على تخصيص عمومها وشُمولها بواسطة أداةٍ من أدوات الاستثناء.

فإذا علمتَ هذا، علمتَ أن الاستثناء من الجنس، هو الاستثناءُ الحقيقيُّ، لأنه يُفيدُ التخصيص بَعدَ التّعميم، ويُزيلُ ما يُظَنُّ من عُموم الحكم. وأما الاستثناءُ من غير الجنس فهو استثناءٌ لا معنى له إلا الاستدراكُ، فهو لا يُفيدُ تخصيصاً، لأن الشيءَ إنما يُخصّصُ جنسَهُ. فإذا قلتَ "جاءَ المسافرون إلا أَمتعتَهُم"، فلفظ "المسافرين" لا يتناول الأمتعةَ، ولا يدلُّ عليها. وما لا يَتناولهُ اللفظُ فلا يحتاجُ إلى ما يخرجُهُ منهُ. لكنْ إنما استثنيتَ هُنا استدراكاً كيلا يُتوهم أن أَمتعتَهُم جاءَت مَعهم أيضاً، عادةَ المسافرين.

فالاستثناءُ المتَّصلُ يُفيدُ التَّخصيصَ بعدَ التعميم، لأنهُ استثناءٌ من الجنس. والاستثناءُ المُنقطعُ يُفيدُ الاستدراكَ لا التّخصيصَ، لأنه استثناءٌ من غير الجنس. [جامع الدروس: ٩٦/١]

بيانه إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى.

ولا تكون بمعنى الواو خلافًا للأخفش: إِذْ جَعَلَ قَوْلَه تعالى: ﴿إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]؛ بمعنى: وَلا الذي و(لا) زائدة خلافًا للأصمعي، وابن جني في زعمهما ذلك في قوله[١]: [الطويل]

حَـرَاجِيجُ مَـا تَنْفَـكُّ إِلا مُناخَـةً   عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بلدا قَفْرا

وقد تَقَدَّمَ ذكرُ ذلك في باب (كان)، وخلاف الكوفيين في جعلهم (إِلا) بمعنى: الواو، في قول الشاعر[٢]: [الكامل]

وَأَرَى لَهَـا دارًا بِأَغْـدِرَةِ الـسِّـ   ـيدَانِ لَـمْ يَـدْرُسْ لَهَـا رَسْـمُ

إِلا رَمَـادًا هامـدًا قـد دَافَعَـتْ   عَنْـهُ الرِّيَـاحَ خوالـدٌ سُـحْمُ

والذي بمعنى (إلا) يأتي ذكره.

والحرف والاسم الذي يستثنى به يَكُونُ في الاستثناء المتصل، والمنقطع، لو قُلْتَ: ما في الدار أَحَدٌ خَلا حِمَارًا لَمْ يجز، وقال أصحابنا: لا يُسْتَثْنَى من النكرة غير العامة النكرة المجهولة عِنْدَ السامع؛ نحو: قام رِجَالٌ إِلا رَجُلا، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع؛ فَإِنْ تَخَصَّصا جاز؛ نحو: قَامَ رِجَالٌ كانوا في دَارِكَ إِلا رَجُلا مِنْهُم؛ فَإِنْ عَمَّتْ جَازَ؛ نحو: ما جَاءَنِي أَحَدٌ إِلا رَجُلا، وَلا تُسْتَثْنَى المعرفةُ من النكرة التي لا تَعُمّ، وَلَمْ تُخَصَّص؛ نحو: قَامَ رِجَالٌ إِلا زَيْدًا؛ فَإِنْ عَمَّت؛ نَحْوَ: ما قامَ أَحَدٌ إِلا زَيْدًا، أَو تَخَصَّصَت؛ نَحْوَ: قَامَ رِجَالٌ كانوا في دارك إِلا زَيْدًا مِنْهُم جَازَ، ولا من المعرفة بالنكرة التي لَمْ تُخَصَّص؛ نَحْوَ: قامَ القومُ إِلا رَجُلا.

فَإِنْ تَخَصَّصت جَازَ؛ نَحْوَ: قامَ القومُ إِلا رَجُلا منهم، وَنَصَّ أَصْحَابُنا على أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه، ولا زائدًا عليه ولا يجوز أَنْ تَقُولَ: عِنْدِي عشرة إِلا عشرة، وَلا عِنْدِي عشرة إِلا أَحَدَ عَشَر، وَذَكَرُوا اتِّفَاقَ النحاة على

---

(١) قاله ذو الرمة من قصيدة طويلة "الديوان ٢٤٠" حراجيج: جمع حرجوج: الناقة الطويلة الجسيمة، وقيل الشديدة.
الخسف: الجوع وهو أن تبيت من غير علف.

(٢) انظر: الصاحبي ١/٣٢.

ذلك، وهو مخالفٌ لما تَقَدَّمَ ذكره عن الفراء.

وفي الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب:

أحدها: أَنَّهُ يَجُوزُ مطلقًا، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع.

وقال الأخفش في " الأوسط "، تَقُول: مَرَّ بِي عشرة إِلا وَاحِدًا، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَّ بِي رجالٌ إِلا واحدًا لم يَجُز.

والثاني: المنع مطلقًا، وهو اختيار ابن عصفور.

والثالث: التفصيل بَيْنَ أَنْ يَكُونَ المستثنى عَقْدًا فَلا يَجُوزُ؛ نَحْوَ قوله: عِنْدِي عشرون إلا عشرة، أو غير عَقْد، فيجوز نحو: له عِنْدِي عشرة دراهم إِلا اثْنَيْنِ.

واخْتَلَفُوا في قَدْرِ المستثنى، فَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّهُ لا يجوز أَنْ يكونَ قدرَ المستثنى منه ولا أكثر، بَلْ يكون أَقَلَّ من النصف، وذهبَ أبو عبيد، والسيرافي إلى: أَنَّهُ يجوز أَنْ يكونَ قَدْرَهُ، وأكثر منه، وَذَهَبَ بَعْضُ البصريين، وبعض الكوفيين إلى: أَنَّهُ يجوز أَنْ يكونَ النصفُ فما دونه.

والمتصلُ هو: ما كان بَعْضًا من المستثنى منه، والمنقطع: مَا لَمْ يَكُنْ بعضه، أو كان بعضه إلا أَنَّ العاملَ غَيْرُ متوجه عليه، وَقَدْ أَنْكَرَ هذا النوع من الاستثناء بَعْضُ الناس وتخيلوا في جعل ما وَرَدَ مِنْ ذلك متصلا، والمنقطعُ مُقَدَّرٌ بِـ (لَكِنَّ) عند البصريين من حيث المعنى.

وَزَعَمَ بَعْضُ النحويين، ومنهم: أبو الحجاج بن يسعون أَنَّ (إلا) في الاستثناء المنقطع، تَكُونُ مع ما بعدها كلامًا مستأنفًا، فَزَعَمَ أَنَّ[1]: [البسيط]

إِلا الأواري لأيًــا مَــا أُبَيِّنُهــا والنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

(إلا) فيه معنى لكِنَّ، وإلا الأواريَّ منصوب بها، والخبر محذوف، وَحُذِفَ خَبَرُ (إلا) كما حُذِفَ خَبَرُ (لَكِنَّ) في قوله[2]:

.... وَلَكِــنَّ زِنْجِيًّــا عَظِــيمَ الْمَــشافِرِ

أي: لا يَعْرِف قرابتي، وَقَدْ رَدَّ أبو علي هذا المذهب في " بَغْدَادِيَّاتِهِ ". وَيُقَدَّرُ

(١) انظر: همع الهوامع ٢٨٨/٣.

(٢) انظر: الأصول ٢٤٨/١، والكتاب ١١٩/١.

سِوى عِنْدَ الكوفيين، والاستثناءُ المنقطع يَكُونُ في الإيجاب كما يَكُونُ في النفي، تَقُول: ضَرَبْتُ القومَ إلا الحمار.

وحكى سيبويه على الانقطاع في الإيجاب: (واللهِ إِنَّ لفلانٍ مَالا إلا أنَّه شَقِيٌّ) على معنى: وَلكِنَّهُ شَقِيٌّ؛ أَيْ: إلا شقاوتُهُ؛ أَيْ: وَلَكِنَّ شقاوتَه لاتَقِيه، وَلأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا إلا حِلُّ ذلك أَنْ أَفْعَلَ كذا، معناه: والله لأَفْعَلَنَّ كذا إلا إِنْ فَعَلْتُ كذا، يجعله حِلاً لِيَمِينِهِ.

وقال أبو بكر خطاب في كتاب " الترشيح ": وإذا اسْتَثْنَيْتَ بِإلا في غَيْرِ النفي شيئًا لَيْسَ من صنفِ ما قَبْلَهُ، فالنَّصْبُ أَبَدًا؛ نحو: جاءني القومُ إلا حمارًا، وَمَرَرْتُ بهم إلا كلبًا، وكذلك في النفي نَقُول: ما في الدَّارِ أحد إلا حِمارًا، وما مَرَرْتُ بأحدٍ إلا كَلبًا، وبنو تميم يجرون هذا مجرى ما هو صفة من الأول، فينصبون في الإيجاب، وَيُبْدِلُون ما بَعْدَ (إلا) مِمَّا قَبْلَها في النفي، انتهى.

وَلَيْسَ البدلُ عندهم على جهة الوجوب؛ بَلْ يُجيزون فيه النصب على الاستثناء، وإذا ترك المستثنى منه، وَفُرِّغ السابق للمستثنى كان لَهُ من الإعراب بَعْدَ (إلا) ما له بِعَدَمِها.

والتفريغُ يكونُ في جميع المعمولات من مَفْعُولٍ به، وغيره إلا المصدر المؤكد، ولذلك تُتَوِّل قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، واشْتُرِطَ تَرْكُ المستثنى منه، وهو الذي كان تَسَلَّطَ عَلَيْهِ ما يَطْلُبُه، وَاشْتُرِطَ معه تَفْرِيغُ السابقِ؛ لأَنَّه قَدْ يتركُ المستثنى منه، وَلكِنَّ السابق قَدْ يُفَرَّغُ لِمَا بَعْدَ (إلا) نحو: ما قامَ إلا زَيْدٌ إلا عَمرًا، وكذلك ما قام زَيْدٌ إلا عمرًا، تُرِيدُ ما قام زَيْدٌ، وَلا غَيْرُهُ إلا عَمْرًا، والسابقُ أَعَمُّ من أن يكون عاملا؛ نحو: ما قامَ إِلا زيدٌ، أو غير عامل؛ نحو: ما في الدَّارِ إلا زَيْدٌ.

ولا يكون التفريغُ عِنْدَ أكثر النحاة إلا في النفي؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، والنهي نحو: ﴿وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]. والاستفهام المئول بالنفي؛ نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ومن النفي المئول: زَيْدٌ غير آكل إلا الخبزَ.

ومن الشرط المئول بالنهي، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا﴾ [الأنفال: ١٦]، وهو تفريغُ الأحوال؛ أي: لا يُوَلِّ أَحَدٌ دُبُرَه إلا في هذه الحالة.

ولا يكون التفريغُ في الموجب، والأمر، والتمني، والشرط الذي لا يَتَضَمَّن النهي، فَلا يَجُوزُ قامَ إِلا زَيْدٌ، وَلا اضْرِبْ إِلا زَيْدًا، ولا متى قامَ إِلا زَيْدٌ، فأمَّا قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، فهو محمولٌ على معنى: لا يُريدُ اللهُ إِلا أَنْ يُتِمَّ نوره، فلو كان الموجبُ لازمًا لَهُ النفي؛ نَحْو: لَوْلا، وَلَو، فَذَهب المبرد إلى جواز التفريغ، تقول: لَوْلا القومُ إلا زَيْدٌ لأكرمتك، وَلَوْ كان معنا إلا زَيْدٌ لغلبنا، والصحيح: أَنَّ ذَلِكَ لا يجوز، وَزَعَمَ بَعْضُ المتأخرين أَنَّ غَيْرَ الموجب هو الوجه الذي يكون فيه النفي، وَأَنَّ التفريغَ لا يكون إلا فيه، وعزاه إلى سيبويه.

وليس بصحيح، فَلا بد أن يكون النفي محققًا في اللفظ، أو في المتضمن، وَكُلٌّ منهما تارةً يُبَاشِرُ ما دخلت عليه (إلا) نحو: ما ضَرَبْتُ إلا زَيْدًا، وَقَلَّما يَقُولُه إلا زَيْدٌ، أو غير مباشر، وشرطه أَنْ يكونَ ما دخل عليه النفي غير مقصود النفي، بَلْ دَخَلَ لِتَغَيُّر جهةِ ما في النفي الذي هو الخبر، فيكون كالمباشر، وذلك إِنَّما يُوجَدُ في بَعْضِ أَفْعالِ القلوب المفيدة في الجملة وجهًا مِنْ وجوه الاعتقاد؛ نَحْو: ما عَلِمْتُ أَنَّ فيها إلا زَيْدًا، وَما ظَنَنْتُ أَنْ يَقُولَ هَذا إلا زَيْدٌ، وكذا سَمِعْتُ وَشَهِدْتُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: ما فيها أَحَدٌ إلا زَيْدٌ في عِلْمِي، وما يَقُول ذلك أحد في ظني، وفي تفريغ لما بَعْدَ أَنَّ، وَقَدْ تَقَدَّمَهُ مَا عَلِمْتُ؛ نحو: ما عَلِمْت أَنَّ فيها إلا زَيْدًا، وهو مثال سيبويه نظر.

وَيَنْبَغِي أَلا يُقْدَمَ على إِجَازَتِهِ إلا بسماعٍ، وَأَجَازَ الأخفشُ التفريغ في نحو: ما عَلِمْتُه، أَوْ مَا ظَنَنْتُه يقول ذلك إلا زَيْدًا، والهاء ضمير الشأن، وَمَنَعَهُ غَيْرُه.

وقال الأخفشُ لَوْ قُلْتَ: مَا أَرَى، وما أَعْلَمُ بَقِيَ من الشهر إلا يومان لَمْ يَحْسُنْ؛ لأَنَّكَ جِئْتَ إلى جنب أرى بِفِعْلٍ، وَإِنَّما يَنْبَغِي أَنْ تجيء باسم، انتهى.

والتخصيصُ مُشَبَّهٌ إِمَّا بالأَمْرِ، وَإِمَّا بالإيجاب؛ لأَنَّهُ حَثٌّ على إيجادِ الفعل، واسْتِبْطَاءِ المحثوث في تَرْكِهِ، والأمر، والإيجاب لا يَجُوزُ فيها الإبدال.

وعن الزجاج: أَنَّهُ كان يُجيز الإبدالَ في مثل: ﴿إِلا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]، قال: لأَنَّ التحضيضَ له نظير إلى الاستفهام، وإلى النهي، وذلك لا يَجُوزُ فيه الإبدال، انتهى.

وَإِنْ كانَ الموجبُ يُمْكِنُ تعلقه بعام، والعام غَيْرُ مرفوع بالفعل؛ نحو: بَرِئْتُ إِلا مِنْ ذِمامِكَ، التقدير: مِنْ ذِمام كُلِّ أَحَدٍ إلا مِنْ ذمامك. فَقَدْ يُوجَدُ في أشعار المولدين.

وينبغي أَلا يُقْدَم عليه إلا بسماع من العرب، وقد عملته أنا في قولي:

لا خُـرْس إلا عـن ثَنائِـكَ مقـول وَقـد صُـمّ إلا عَـنْ سَـمَاعِك آذان

وقال ابن اللبانة:

أنكـــرت إلا للقـــراءة عـــدة وقد ذكرت في الروضات جنات

وهذا تقسيم في غير الموجب بالنسبة إلى تَفْرِيغِهِ لما بَعْدَ إلا وذلك إما أَنْ يكونَ ما قبل إلا تامًّا في اللفظ، أو غير تام، إنْ كان تامًّا، فَإِنَّه يقتضي منصوبًا، أو مجرورًا؛ نحو: ما ضَرَبْتُ إلا زَيْدًا، وما مَرَرْتُ إلا بعمرٍو، فيجوزُ فيما بعد إلا أَنْ يكونَ زَيْدٌ منصوبًا بِضَرَبْتُ و(بعمرو) متعلقًا بِمَرَرْتُ، والنصب على الاستثناء، ومعمول الفعل محذوف، كما قال[1]: [الطويل]

نَجَـا سَـالِمٌ وَالـنفسُ مِنْـهُ بِـشِدْقِهِ وَلَـمْ يَـنْجُ إلا جَفْـنُ سَـيْفٍ وَمِئْـزَرا

أَيْ: وَلَمْ يَنْجُ بشيء، وَأَجَازَ بَعْضُ النحاة نَصْبَهُ على البدل من مبدل منه محذوف، فَيُقَدِّرُ: ما رَأَيْتُ مَرْئِيًا إلا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ بممرور به إلا بزيدٍ.

وَإِنْ كان غَيْرَ تام، وَأَمْكَنَ أَنْ يُقَدَّرَ محذوف يَتِمُّ به وَجَبَ الرَّفْعُ إِنْ لَمْ تُقَدِّر المحذوف، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ جاز الرفعُ والنصب، وذلك مثل قوله: [الرجز]

هَـلْ هـو إلا الـذئبُ لاقـى الـذِّيبَا

رُوي برفع الذئب، ونصبه على تقدير: هَلْ هو شيء إلا الذئب، وَإِنْ لَمْ يَمْكُنْ وَجَبَ رَفْعُ مَا بَعْدَ (إلا)؛ نحو: ما قامَ إلا زَيْدٌ.

وَأَجَازَ فيه الكسائي: الرَّفْعَ على الفاعل، والرفعَ على البدل من الفاعل المحذوف، والنَّصْبَ على الاستثناء، وَحَذْفِ الفاعل.

وقال في " البديع ": أجاز قَوْمٌ: ما قامَ إلا زَيْدًا، وإذا انْتَصَبَ ما بَعْدَ (إلا) على الاستثناء، فالخلافُ في الناصب، فَقيل: النَّصْبُ بـ (إلا) نفسها، وَنُسِبَ إلى سيبويه، وقيل بما قبل إلا مِنْ فِعْلٍ وغيره بوساطة إلا وَنُسِبَ إلى سيبويه.

وقيل: بما قَبْلَها مِنْ غَيْرِ واسطة (إلا) وَهُو مَذْهَبُ ابن خروف مستدلا عليه في زَعْمِهِ بكلام سيبويه.

---

(١) انظر: الأصول ٢٩١/١، والمخصص ٣٦٠/٣.

وقيل (بِأَنَّ) مُقَدَّرَة بَعْدَ (إلا) وَنُسِبَ إلى الكسائي، وقيل: باسْتِثْنَاء ضميره بَعْدَ (إلا)، وَهُو مَذْهَبُ المبرد، والزجاج، وقيل: بمخالفته الأوَّل، وَنُسِب إلى الكسائي، وقيل: (بِإِنْ) مُخَفَّفَة مِنْ (إِنَّ) مُرَكَّبًا منها، وَمِنْ (لا)، فَمَنْ نَصَبَ غَلَّبَ حكم (إِنَّ)، وخبرها محذوف، وَمَنْ رَفَعَ غَلَّبَ حكم لا، وَمِثْلُ هذا الخلاف لا يُجْدِي كبيرَ فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، وَرَافِعُ الفاعل، وناصب المفعول، وَإِنَّما الخلافُ الذي يُجْدِي هو فيما أَدَّى إلى حُكْم لَفْظِي، أَوْ مَعْنَى كَلامِي.

وَهَذَا تَقْسِيمٌ لأصحابنا في المستثنى بالنسبة إلى الموجب، وغير الموجب إذا ذُكِرَ المستثنى مِنْهُ، وكان المستثنى متصلا مؤخرًا والكلام موجب، وهو ما لَيْسَ بِمَنْفِيّ في المعنى، وسواء أَكَانَ في اللفظ منفيًّا؛ نَحْوَ: ما أَكَلَ أَحَدٌ إلا الخبزَ إلا زَيْدًا وما جاء القوم إلا رُكْبَانًا إلا زَيْدًا، أَمْ لَمْ يَكُنْ منفيًا؛ نَحْو: قامَ القومُ إِلا زَيْدًا، وَاضْرِبْ القومَ إِلا زَيْدًا، وَإِنْ قامَ القومُ إلا زَيْدًا أَقَمْتَ، فَكُلُّ هذا نَصْبٌ.

وحكى الأخفش عن بعض العرب أَنَّهُم جَعَلُوا الاستثناء من المخفوض مخفوضًا، فَتَقُول: مَرَرْتُ بالقوم إِلا بزيدٍ، وغير الموجب ما هو مَنْفِيٌّ في المعنى، كان في اللفظ منفيًّا؛ نحو: ما قامَ القوم إِلا زَيْدٌ، وَلا يَضْرِب القومَ إلا زَيْدٌ، وَهَلْ قام أَحَدٌ إلا زيدٌ، وَأَقَلُّ رَجُلٍ يَقُول ذلك إِلا زَيْدٌ، فالمختار في هذا الاتباع بدلا عند سيبويه والبصريين، وعطفًا عند الكوفيين.

والاستفهام الحقيقي إعرابه كالنفي، وإذا كان اللفظُ نفيًا، والمعنى إيجابًا، أو كان الأمر بالعكس، فالمنفي في هذا الفصل المعنى، فإذا قُلْتَ: ما أَكَلَ أَحَدٌ إلا الخبزَ إلا زَيْدًا، فلا يجوز في زَيْدٍ إلا النصب، ولو قُلْتَ: أتاني بَنُو محمد إلا بَنِي جعفر إلا خالدٌ، فترفعه بَدَلا على التوهم، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ما أتاني بَنُو جَعْفر، فَلِذَلِكَ، قُلْتَ: إلا خالدٌ، ومنه: أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُول ذلك إلا زَيْدٌ.

فأَقَلُّ موجبٌ في اللفظ، مَنْفِيٌّ في المعنى، فَأَقَلُّ مبتدأ، و(زيدٌ) بَدَلٌ مِنْهُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ما أَحَدٌ يَقُولُ ذلك إلا زَيدٌ، وذكر ابن مالك في اختيار الإتباع شرطين:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مردودٍ به كلام تَضَمَّن الاستثناء مثاله مردودًا به: ما قامَ القوم إلا زَيْدًا، رَدًّا لِمَنْ قال: قامَ القومُ إلا زيدًا، وَأَنْتَ تَعْلَم أَنَّ الأمرَ بخلاف ذلك فَيُخْتَارُ عِنْدَهُ في هذا النَّصْبُ على الاستثناء، لا البدل، وفي شرحه لكلام نفسه هذا، قال: فَتَنْصِب زيدًا، وَلا تَرْفَعُهُ، وهذا الشرط تَلَقَّفَهُ من ابن السراج، قال: قولك: ما

جاءني القومُ، إنْ قُدِّر أَنَّ الأصلَ: ما جاءني القومُ، ثم أتى بعد ذلك بالاستثناء، فالمختارُ الرفع، وَإِنْ قُدِّر أَنَّ الأصلَ: جاءني القومُ إلا زَيْدًا، ثُمَّ دَخَلَ حَرْفُ النفي فالنصب.

والشرط الثاني: أَلا يَكُونَ متراخيًا، فَإِنْ كان متراخيًا نحو: ما ثَبَتَ أَحَدٌ في الحرب ثباتًا نَفَعَ الناس إلا زَيْدًا، اختير النصب، ولم يشترط سيبويه، ولا أصحابنا شيئًا من هذين الشرطين.

ولا يُشْتَرَط في نَصْبِ المستثنى تعريفُ المستثنى منه خلافًا للفراء، وهو محجوج بما رُوي عن العرب: ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلا زَيْدًا، وما أتاني أَحَدٌ إلا زيدًا، ولا في جواز الإبدال عدم صلاحيته للإيجاب، خلافًا لبعض القدماء حَكَاهُ سيبويه عنهم، فلا يُجيزون: ما قامَ القوم إلا زَيْدٌ، بل يوجبون النصب على الاستثناء، وَيُجيزُون: ما جاء أَحَدٌ إلا زَيْدٌ؛ لأَنَّهُ عُدِمَتْ صلاحيةُ (أحد) للإيجاب، وقال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] في قراءة الجمهور.

وعن أبي عمرو: أن الوجه في اللغة: ما قامَ القومُ إلا عَبْدُ الله بالرفع، و(فَعَلُوه)، و(قام القومُ) يَقَعُ في الإيجاب.

وَزَعَمَ بَعْضَ النحاة: أَنَّ البدلَ يختص بما يكون ما بعد إلا مستثنى مِمَّا يكونُ فيه المستثنى مِنْهُ مُفْرَدًا؛ نحو: رَجُلٌ واحدٌ، وهو محجوج بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فَشُهَداء جمع، وَلَيْس بمفرِد.

وإذا تَوَسَّط المستثنى بَيْنَ المستثنى مِنْهُ وَبَيْنَ صفته؛ نَحْوَ: ما جاءني أَحَدٌ إلا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ، وَما مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، جَازَ فيه النَّصْبُ على الاستثناء، والإتباع على البدل، وهو المختار عند سيبويه، وهو قول المبرد، وعن المازني اخْتِيارُ النصب، وَعَنْهُ اختيارُ البدل، وعنه وجوب النصب، وهو وَهَمٌ عَلَيْهِ مِن ابن عصفور، ومن صاحب " النهاية ": قال فيها قال أبو عثمان: يَجِبُ النَّصْبُ: نُزِّل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف؛ لأَنَّكَ لَوْ أَبْدَلْتَ مِنْ أحدٍ، كان في حكم المطرح، وَلَوْ وَصَفْتَ لَمْ يَكُنْ في حُكْمِ المطرح؛ لأَنَّ المبدلَ مِنْه ملغي الجانب من بعض الوجوه، والموصوف ليس ملغى الجانب، فيتدافعان فَلَوْ أَوْقَعْتَ المستثنى بَيْنَ صفتي المستثنى منه؛ نحو: ما مَرَرْتُ بأحدٍ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ إلا ابنك بَرٍّ بوالديه، فالظاهر أَنَّ الخلافَ قَائِمٌ إما على رأي سيبويه؛ فَلأَنَّكَ لَمْ تقدمه على

المستثنى، فالإبدالُ قائمٌ، وَإِمَّا على رَأْيِ المازني؛ فلأنك قَدْ جِئْتَ بِصِفَةٍ بَعْدَ المستثنى، وإذا تَأَمَّلْتَ تعليله وَجَدْتَهُ متجهًا، انتهى.

ومن مثل هذه المسألة: ما لِيَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ صديقٌ، وَمَنْ لِيَ إلا زَيْدٌ صديق، فالرفع على البدل مِنْ (مَنْ)، وَ(مَنْ) مبتدأ، و(لِيَ) خبره، وَمَثَّل سِيبويه هذا بنصب (صديق) على الحال.

وَزَعَمَ المبرد: أَنَّ (إلا أبوك) خَبَرٌ عن (مَنْ) وَأَدْخَلْتَ (إلا) على الخبر؛ إذ معناه: النفي، كَأَنَّه قال: ما لي إلا أَبُوكَ، و(صديقًا) حال متعلقًا به.

وَلا يُتْبَعُ المجرورُ بـ (من) نحو: ما في الدار مِنْ أَحَدٍ إلا زَيْدٌ، ولا الباء الزائدتين؛ نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعْبَأُ به، ولا اسم (لا) الجنسية (لا إله إلا الله) إلا باعتبار المحل، والنكرة والمعرفة في ذلك سواء، لَوْ قُلْتَ: لا رَجُلَ في الدار إلا رَجُلا من بني تميم، أَوْ إلا تميميًّا، على أَنَّهُ إتباع على اللفظ، لا على المحل لَمْ يَجُزْ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ على الاستثناء في هذه الصور وأشباهها.

وإذا أَبْدَلْتَ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (مِنْ) الزائدة نكرة لا معرفة، جازَ ذَلِكَ عند الكسائي؛ نَحْوَ: ما جاءَنِي مِنْ أَحَدْ إلا زَيْدٌ، و﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٢] وأجاز الأخفش: ما حَسُنت بِصَدْرِ رَجُلٍ إلا صَدْرِ زَيْدٍ، بخفض (صدر زيد) على اللفظ، ونصبه على الموضع، وَيَجُوزُ النَّصْبُ على أصل الاستثناء.

وَيَجُوزُ جَرُّ الاسْمِ فيما كان قَبْلَهُ مجرور على أَنْ يكونَ (إلا)، وما بعدها صفة لذلك المجرور وأنشدوا: (إلا الأواريّ).

بالخفض على الصفة (من أحد) في قوله: (وما بالربع من أحد).

وأنشد الفراء والكسائي[1]: [الكامل]

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُما بيدٍ ... إلا يَدٍ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

بالخفض، وأجاز ذلك الفراء في إلا يد، ولَمْ يُجزه في إلا الأواري.

وإذا كان الاستثناء منقطعًا، وَصَحَّ إغناؤه عن المستثنى منه، وَتَأَخَّرَ، فـ (بنو تميم) يُجيزون الاتباع فيه كالمتصل؛ نحو: ما في الدَّارِ أَحَدٌ إلا حمارٌ، والنصب

(١) انظر: الكتاب ١/١٥٦.

عِنْدَهُم أَفْصَحُ من البدل، والحجازيون يُوجِبُون نَصْبَه، فيقولون: إلا حمارًا، فَإِنْ لَمْ يَتَأَخَّر؛ نحو: ما في الدَّارِ إلا حِمارًا أحدٌ، فَلا يَجُوزُ فيه على مذهب البصريين إلا النَّصْب، كالاستثناء المتصل؛ نَحْوَ: جاءَ إلا زَيْدًا القوم، وسيأتي الكلام على هذا.

وَإِنْ لَمْ يَصِحّ إغناؤه عن المستثنى منه؛ نحو: ما زادَ إلا ما نَقَص، وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ فـ (في) زادَ، وَنَقَصَ ضميران فاعلان، و(ما) مصدرية، كَأَنَّهُ قال: ما زَادَ إلا النَّقْصُ، وما نفعَ إلا الضُّر، فهذا الذي لا يمكن أَنْ يَتَوَجَّه عَلَيْه العاملُ لا يصح فيه عِنْدَ جميع العرب إلا النصب.

وزعم أبو بكر محمد بن إسماعيل مَبْرَمان، وأبو سعيد السيرافي: أَنَّ المصدرَ المنسبك من (ما) والفعل هنا في موضع ر فع على الابتداء، وخبره محذوف، تقديره: ما زادَ النَّهْرُ لَكِنَّ النُّقْصانَ أمره، وما نَفَعَ زَيْدٌ لَكِنَّ الضَّرَرَ شأنه، وزعم الأستاذ أبو علي: أَنَّ المصدرَ هنا مفعول به حقيقة، تقديره: ما زادَ شيئًا إلا النُّقْصَان، ثُمَّ فَرَّغَهُ لَهُ كـ (ما ضُرِبَ إلا زَيْدٌ)، أَوْ جَعَلَهُ متصلا، وكان الذي قامَ مقامَ الزيادة النُّقْصَان، ومقام النفع الضرر.

وَذَهَبَ ابْنُ الطراوة إلى أَنَّ (ما) زائدة، وَخَطَّأَ سيبويه في جَعْلِ (ما) مصدرية، كَأَنَّهُ قال: ما زادَ إلا نَقَصَ، وَمَا نَفَعَ إلا ضَرَّ، ولقوة الاتصال بـ (إلا) استغنت عن الواو، كما في قولك: ما قام زَيْدٌ إلا وَقَعَدَ عمرٌو.

وَزَعَمَ بَعْضُ المتأخرين أَنَّه قَدْ يَصِحُّ البدلُ بتقدير معطوف محذوف، فالتقدير: ما في الدَّارِ أَحَدٌ، وَلا غيره إلا الأواري، وعلى هذا يكون الاستثناءُ متصلا، وليس ما وردَ منقطعًا من تَغْلِيبِ العاقل، فيختص المستثنى منه بِـ (مَنْ) يَعْقِلُ كَأَحَدٍ، وشبهه، خلافًا للمازني.

ألا ترى إلى قوله الشاعر(١): [الطويل]

عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَها ... وَلا النَّبْلُ إلا الْمَشْرَفِيّ المصَمِّمُ

وَغَيْرَ، وَسِوَى، وأختاها في الاستثناء المنقطع كَإِلا قال(٢): [البسيط]

---

(١) انظر: الخزانة ٢٩٩/٣، وفرحة الأديب ٢٥/١.

(٢) لم أقف على قائله.

و(ألف): أجد. و(الطّلل): ما شَخَصَ من آثار الدّار. و(يعفو): يدرُس ويتغيّر.

=

لَمْ أَلْفِ فِي الدَّارِ ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَانَ يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ قِدَمِ

فقوله: (ذا نُطْقٍ) معناه: أحد، و(سوى طللٍ) استثناء منقطع؛ فَإِنْ كانت أداةُ الاستثناء فعلا، فَقد تَقَدَّم لنا أَنَّه لا يقع بعدها استثناء منقطع، فلا تقول: ما في الدار أَحَدٌ لَيْسَ حمارًا، ولا يكون حمارًا.

وإذا عاد ضميرٌ قَبْلَ المستثنى بـ (إلا) الصالح للإتباع على المستثنى منه المبتدأ، أو أحد نواسخه التي هي مُصَدَّرَة بنفي حقيقي أُتْبِعَ الضميرُ جوازًا، وصاحبه اختيارًا، مثال ذلك: ما أَحَدٌ يَقُولُ ذلك إلا زَيْدٌ، وَمَا حَسِبْتُ أحدًا، يَقُولُ ذلك إلا زَيْدًا، وما كان أَحَدٌ يجترئ عَلَيْكَ إلا زَيْدًا، ففي الأولى والثالثة أَنْ يرتفعَ تابعًا للمرفوع بدلا مِنْهُ، وَأَنْ يَرْتَفِعَ بدلا من الضمير في تَقُول، ويجترئ، وفي الثانية أن ينتصبَ بدلا من مفعول حَسِبْتُ، وَأَنْ يرتفعَ بدلا من ضمير يقول، ويجترئ الصفة في ذلك كالخبر، وكما في (حَسِبْتُ) تقول: ما فيهم أَحَدٌ اتَّخَذْتُ عِنْدَه يدًا إلا زَيْدٌ، وَمَا ظَنَنْتُ فيهم أحدًا يَقُولُ ذلك إلا زَيْدٌ، وما كان فيهم أَحَدٌ يَقُول ذلك إلا زَيْدٌ، فيجوز في الأولى: رَفْعُ زَيْدٍ بدلا من أحد، وَجَرّه بدلا من ضمير عِنْدَهُ.

وفي الثانية: نصبه بدلا من أحد، ورفعه بدلا من ضمير يَقُول.

وفي الثالثة: رفعه بدلا من أحد، ورفعه بدلا من ضمير يقول: وهل يَجْرِي الحال مَجْرَى الصفة في ذلك فيه نظر، والقياس يقتضيه؛ لأنَّ الحالَ يتوجه عليها النفي في المعنى كالصفة، والخبر فتقول: ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلا زَيْدٌ، فَتُبْدِلُ من إخوتك، أَوْ من الضمير في عاتبين.

وَمِمَّا يُلْحَقُ بالنفي قولهم: أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُول ذلك إلا زَيْدٌ فهو بَدَلٌ من الضمير في (يقول)، وَذَهَبَ السيرافي إلى: أَنَّه لا يَجوز أَنْ يكونَ بدلا مِنْ أَقَلُّ، وهو الصحيح.

وَذَهَبَ ابْنُ خروف إلى: أَنَّه يجوز، فلو أُريد (بأَقَلّ) التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض، فأجاز السيرافي أَنْ يكونَ بدلا من الضمير في (يقول).

=

والشّاهد فيه: (سوى طلل) فإنّه دلّ على أنّ (سوى) يستثنى بها في المنقطع.

انظر: شرح التّسهيل ٣١٤/٢، وابن النّاظم ٣٠٤، والمقاصد النّحويّة ١١٩/٣، والهمع ١٦٣/٣، والدّرر ٩٥/٣.

وَذَهَبَ ابْنُ خروف إلى مَنْعِ ذلك، وَأَوْجَبَ النَّصْبَ في (إلا زَيْدًا)، وهذا هو الأظهر، وَيَجُوزُ في هذه المسائل كلها النَّصب على الاستثناء، وظاهر كلام سيبويه: أَنَّ البدلَ أَحْسَنُ من النصب، وَنَصَّ عليه السيرافي وغيره، وَيَظْهَرُ من كلام ابن عصفور أَنَّهُما مستويان.

وَلَوْ عاد الضميرُ بعد المستثنى؛ نحو: مَا أَحَدٌ إلا زَيْدًا يَقُول ذلك: لَمْ يَكُنْ فيه إلا النَّصب على الاستثناء، ولا يجوز الرفعُ بدلا من الضمير المتأخر في (يقول)، والمستثنى بِـ (إلا) يَشْمَلُ المتصل كَمَا مَثَّلْنَا في تلك المسائل والمنقطع؛ نحو: مَا أَحَدٌ يُقِيمُ بدارهم إلا الوحشُ، وَكَذَلِكَ مَا حَسِبْتُ وَمَا كَانَ، وَقَالَ[1]: [المنسرح]

فِـي لَيْلَـةٍ لا نَـرَى بِهَـا أَحَـدًا ... يَحْكِـي عَلَيْنَـا إلا كَوَاكِبُهَـا

برفع (كواكبها) بَدَلا من الضمير في (يَحْكِي)، والظاهر أَنَّ غيرًا في ذلك مِثْلَ: إلا؛ لكن لم يُمَثِّل النحويون إلا بـ (إلا) فتقول: ما ظننتُ أحدًا يقول ذلك غَيْرَ زَيْدٍ، بنصبه بدلا من أحد، ورفعه بدلا من يقول، فلو كان ما بعد (إلا) لا يصلح للإتباع، وهو أن يكون مستثنى لا يمكن أَنْ يَتَوَجَّه عليه العامل؛ نحو: ما أحد يَنْفَعُ إلا الضر، ولا مال يزيدُ إلا النَّقْص، وَجَبَ فيه النصب على الاستثناء.

ولو كان المستثنى منه غَيْرَ مبتدأ، ولا معمولَ لأحدِ نواسخه؛ نحو: ما شَكَرَ رَجُلٌ أكرمته إلا زَيْدٌ، وَمَا مَرَرْتُ بأحدٍ أعرفه إلا عمرو، وما مَرَرْتُ بِمَنْ أعرفهم إلا بعمرٍو، فلا يجوز إتباعُ الضمير، وَيَظْهَرُ أَنَّ المعرفة كالنكرة في تلك المسائل التي يجوز فيها الإتباع للضمير، وَلكِنَّ تمثيلَ النحاة بالنكرة.

فَتَقُول في المعرفة: ما القومُ يَقُولون ذلك إلا زَيْدٌ، وما إخوتك يَقُولون ذلك إلا عمروٌ. فلو كان المبتدأُ، أَوْ معمول أحد نواسخه ضميرَ الشأن لَمْ يُبْدَلْ منه، وَتَعَيَّنَ رَفْعُهُ على الفاعلية؛ نحو: ما هو يَقُولُ ذلك إلا زَيْدٌ، وما ظننته يَقُولُ ذلك إلا زَيْدٌ، وقال[2]: [البسيط]

---

(١) من أبيات لأحيحة بن الجلاع الأنصاري.

انظر: الخزانة ٣/٣٢٦، ومغني اللبيب ١/١٩١، وهمع الهوامع ٢/٢٥٩.

(٢) البيت للنابغة، وانظر: الديوان ١/٧٩.

يَهْدِي كتائبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُها إلا ابْتِدَارٌ إلى مَوْتٍ بِإلْجَامِ

فهو ضمير الشأن، وكذلك الهاء في ظننته، والمستكن في (لَيْسَ)، ويجوز أَنْ تكونَ (لَيْسَ) مثل ما، فَلا عَمَلَ لها. وَيَجُوزُ في المضاف والمضاف إليه؛ نَحْو: ما جاءني أَخُو أَحَدٍ إلا زَيْدٌ، أَنْ يتبعه المرفوعُ، فيرفع، وَأَنْ يتبعه المجرور فيجر.

وَقَدْ يُجْعَلُ المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا، حكى يونس عن بعض العرب الموثوق بهم: مَا لِيَ إلا أَبُوكَ أَحَدٌ، وَمَا مَرَرْتُ بمثله أَحَدٌ.

وقال الفراء: وَمِن العرب مَنْ يَرْفَعُ الاستثناء المقدم، وَأَجَازَ ذلك الكوفيون، والبغداديون ومخرجه على البدل، وعلى ذلك خَرَّجَهُ سيبويه، والفراء.

وقال ابن أصبغ: لا يَجُوزُ فيه عِنْدَ البصريين إلا النصب خاصة.

وقالَ بَعْضُهم هو من القلة بِحَيْثُ لا يقاسُ عليه، ووجهه أَنْ يكونَ بدلا.

وقال جماعة: جَعَلَهُ سيبويه من باب الصفة، وإبدال الموصوف منها؛ نحو: جاءني مُقْبِلٌ رَجُلٌ.

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: الوجه أَنْ يقال: هو بدل من الاسم مع (إلا) مجموعين، فَيُقَدَّر العاملُ؛ نَحْوَ: لَمْ يَبْقَ إلا شَعْرٌ، وهو من بدل الشيء من الشيء لِعَيْنٍ واحدة، ومن مسائل هذا: ما أتاني إلا عَمْرًا إلا بِشْرًا أَحَدٌ، وما أتاني إلا بشرٌ إلا عَمْرًا أَحَدٌ.

وتقديمُ المستثنى أول الكلام لا يجوز عند الجمهور وأجازه الكسائي، والزجاج.

وفي " النهاية ": أجازه الكوفيون؛ نحو: إلا زَيْدًا قَامَ القومُ، ولو تَقَدَّمَهُ حَرْفُ نفي فالمنع أَيْضًا، ويقتضي مذهبهما الجواز؛ نحو: ما إلا زيدًا في الدار أَحَدٌ، والمنع نص ابن الضائع، والجواز ظاهرُ كلام شيخنا أبي الحسن الأبذي؛ نحو قوله[1]: [الرجز]

ولا خَلا الجِنَّ بِها إنْسِيُّ

(١) من أرجوزة للعجاج.
انظر: الخزانة ٣/٢٩٣، وسمط اللآلئ ١/١٦٤.

وقال الأخفش: وَتَقُول: لَيْسَ إِلا زَيْدًا فيها أَحَدٌ، وَلَمْ يَكُنْ إلا زَيْدًا فيها أحدٌ.

ولو قلت: ما إِلا زَيْدٌ فيها أَحَدٌ، وهل إِلا زَيْدًا فيها أَحَدٌ لَم يَجُزْ.

وفي " النهاية ": مذهب البصريين أَنَّه لا يَجُوزُ تقديمُ المستثنى أول الكلام إجراء لأداته مجرى حرف العطف؛ لأنَّ المعنى (إلا زَيْدًا): لا زَيْد، وَفَرَّعُوا على هذا مسألتين، قالوا: يَجُوزُ: كَيْفَ إِلا زَيْدًا إخوتك، وَأَيْنَ إِلا زَيْدًا القوم، وقالوا: لا يَجُوزُ هل إلا زَيْدًا عندي أَحَدٌ، ولا أَيْنَ إِلا زَيْدًا جَلَسَ القوم، وَعَلَّلُوا المنعَ بِأَنَّ هَلْ وَأَيْنَ في هذا التركيب فَضْلَةٌ، فلو حُذِفا وَقَعَ المستثنى أولا، وفي مسألتي الجواز وقع المستثنى بَيْنَ شطري الجملة، انتهى.

وَأَجَازَ الكسائي تَقْدِيمَهُ على حَرْفِ النفي؛ نحو: إِلا زَيْدًا ما أَكَلَ طعامك أَحَدٌ، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع، وَمَنَعَهُ هشام إِلا مع الدائم.

ويجوزُ أَنْ يَتَوسَّطَ المستثنى بَيْنَ المستثنى منه، والمنسوب إليه الحكم سواء أكان مسندًا إليه الحكم أَمْ واقعًا على المستثنى منه؛ نحو: قامَ إلا زيدًا القوم، والقوم إِلا زَيْدًا ذاهبون، وفي الدار إِلا عَمْرًا أصحابك، وهاهنا إِلا زَيْدًا قومك، وَأَيْنَ إِلا زَيْدًا قومك، وَكَيْفَ إِلا زَيْدًا قَوْمك، ومثاله واقعًا على المستثنى منه: ضَرَبْتُ إِلا زيدًا القوم، فَأَمَّا إذا تَقَدَّم على المستثنى منه وعلى العامل، وَتَوَسَّطَ بَيْنَ جزأي الكلام، ففي ذلك مذاهب:

أحدها: الجواز على الإطلاق كان العاملُ متصرفًا أو غير متصرف.

الثاني: المنع على الإطلاق.

الثالث: التفصيل بَيْنَ أَنْ يكونَ متصرفًا فيجوز؛ نحو: القوم إِلا زَيْدًا جَاءَ، أو غير متصرف، فلا يجوز؛ نحو: القوم إِلا زَيْدًا في الدار، وهو مذهب الأخفش، وهو الذي نَخْتَارُه؛ إِذْ وَرَدَ بِهِ السماع، ويحتاج جواز: القوم إِلا زَيْدًا في الدار إلى سماع، ولا خلاف في جواز، قَامَ إلا زَيْدًا القومُ.

وفي " البسيط ": وقع الإجماع على جواز تقديمه على أحد جزأي الجملة من فاعل أو مفعول، وإذا عَطَفْتَ على المستثنى المقدم المنصوب اسمًا نَصَبْتَهُ؛ نحو: قام إِلا زَيْدًا وَعَمْرًا القوم، ولا يجوز غير النصب؛ فَإِنْ أَخَّرْتَ المعطوف بعد المستثنى منه، فالمختار النصب؛ نحو: قام إلا زَيْدًا القوم وَعَمْرًا، ويجوز أَنْ يُرْفَعَ

حملا على المعنى، فَتَقُول: قام إلا زيدًا القوم وعمرو؛ لأنَّ معنى الاستثناء لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ.

فصل

لا يُسْتَثْنَى بأداةٍ واحدة دون عطف شيئان

مثال ذلك بالعطف: قامَ القومُ إلا زَيْدًا وَعَمْرًا، وَضَرَبْتُ القومَ إلا زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بالقوم إلا زَيْدًا وعمرًا، ومثاله دون عطف أَعْطَيْتُ الناسَ المال إلا عَمْرًا الدنانير.

قال ابن السراج: وهذا لا يجوز، فَلَوْ قُلْتَ: ما أَعْطَيْتُ أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقًا، وَأَرَدْتَ الاستثناء لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ أَرَدْتَ البدلَ جاز أَبْدَلْتَ عَمْرًا من أحد ودانقًا من درهم.

وقال الزجاج: البدلُ ضعيف؛ لأنَّهُ لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدٌ المرأةَ أَخُوك هندًا لَمْ يَجُزْ، وَقَدْ أَجازَ قَوْمٌ: أَنْ يُستثنى بأداة دون عطف شيئان؛ نحو: ما أَخَذَ أَحَدٌ إلا زَيْدًا دِرْهمًا، وما ضَرَبَ القومُ إلا بَعْضُهم بعضًا، وَمَنَعَ ذلك الأخفش، والفارسي. فتصحيحهما عِنْدَ الأخفش، مَا أَخَذَ أَحَدٌ زَيْدٌ إلا دِرْهمًا، وما ضَرَبَ القومُ بَعْضَهُم إلا بعضًا، وتصحيحهما عند الفارسي: ما أَخَذَ شيئًا إلا زَيْدٌ درهمًا، وما ضَرَبَ القومَ أَحَدٌ إلا بَعْضُهم بعضًا، وَلَمْ يُبيِّن تخريجه، فجاز أَنْ يكونَ على البدل، وجاز أن يكون على إضمار في الثاني أيْ أحدهما ضَرَبَ بعضًا.

والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخرين عند توسط المستثنى؛ نحو قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلا قَلِيلا * نِصْفَهُ﴾ [المزمل: ١-٢] فـ (إلا قليلا) مستثنى من الليل؛ فَإِنْ تَأَخَّر عَنْهُما، فاستثناؤه من الثاني أولى؛ نحو: غَلَبَ مائةُ مؤمنٍ مائتي كافر إلا اثنين، وسواءً أكانَ الثاني فاعلا، أو مفعولا، فَإِنْ تَقَدَّمَ على ما يصلح الاستثناء منهما، فَإِمَّا أن يكون أحدهما مرفوعًا لفظًا أو معنى أَوْلا، إِنْ لم يكن فمن الأوَّل أَوْلَى مطلقًا؛ نحو: اسْتَبْدَلْتُ إلا زَيْدًا من أصحابنا بأصحابكم.

وَإِنْ كانَ أحدهما مرفوعًا لفظًا، أو معنى فهو أَوْلَى مطلقًا؛ نحو: ضَرَبَ إلا زَيْدًا أصحابُنا أَصْحابَكم، وَمَلَكْتُ إلا الأصاغِرَ عَبيدنا أبناءنا، ما لَمْ يَمْنَعْ مانعٌ؛ نحو: استبدلتُ إلا زَيْدًا من إمائِنا بعبيدنا، ولا يعتبرُ إذْ ذاكَ لا تقديم، ولا تأخير، ولا توسط، فَتَقُول: طَلَّق نساؤهم الزَّيْدُون إلا الحسنيات، وَأَصْبَى الزَّيْدِين نساؤُهم إلا ذَوِي النُّهى.

وإذا كان عَقِبَ الاستثناء معمولات والعامل فيها واحد؛ نحو: اهْجُر بني فلان وبني فلان إلا مَنْ صَلَحَ، كان الاستثناءُ راجعًا إلى تلك المعمولات، وكذا لو تَكَرَّرَ العاملُ توكيدًا؛ نحو: اهْجُر بني فلان، واهْجُر بني فلان إلا مَنْ كان صالحًا، فَإِنِ اخْتَلَفَ العاملُ والمعمول واحد، كقوله تعالى: ﴿إلا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥] في آية قذف المحصنات.

فقال ابن مالك: الحكم كالحكم فيما اتَّحَدَ فيه العاملُ.

وقال المهاباذي في " شرح اللمع ": لا يكون الاستثناء إلا من الجملة التي تليه.

فقوله: ﴿إلا الَّذِينَ تَابُوا﴾ مستثنى من قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ لا غير، وَحَمْلُهُ على أَنَّه مستثنى من الجميع خَطَأٌ، وفي هذه المسألة خلاف، وتفصيل مذكور في علم أصول الفقه.

وإذا كُرِّرَتْ (إلا) بعد المستثنى بها توكيدًا أُبْدِلَ ما يليها مِمَّا يليه، إِنْ كان مغنيًا عَنْهُ مثاله: قام القومُ إلا محمدًا إلا أبا بكر، وَأَبُو بكر كُنْيَةُ محمد، وما قام القومُ إلا زَيْدٌ إلا أخوك، وَإِنْ لَمْ يُغْنِ عُطِفَ بالواو؛ نحو: قام القومُ إلا زَيدًا وإلا جعفرًا.

وأجاز الصيمرى طَرْحَ حَرْفِ العطف، وهما مستثنيان من القوم.

وقال: (إلا) قامت مقامَ العاطف، وتقول: ما أتاني أَحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عمرًا، لا بُدَّ من نصب أحدهما، ورفع أحدهما من غير تعيين هذا باتفاق.

فَإِنْ رفعتهما، فأكثر النحويين على منع ذلك، وتقول: ما أتاني أحدٌ إلا زَيْدٌ وإلا عمرٌو ولا يجوز رفعهما جميعًا إلا بحرف العطف، فتقول: وإلا عمرٌو، ويجوز (عمرو) دون (إلا)، وأجازت جماعةٌ رَفْعَهُما بغير حرف العطف، ولو أَظْهَرْتَ أحدًا لم تَرْفَع اثنين.

قال ابن هشام: الأجود أَنْ يحملَ على حذف حرف العطف، وَقَدْ أَجَازَهُ ابْنُ الطراوة على غير هذا: حملَ الثاني على المعنى؛ لأنَّ معناه كمعنى الأول وهو مستثنى منه ألا ترى أنَّه يجوز عطفه عليه بـ (إلا)، وبغير (إلا)، والحمل على المعنى في هذا الباب قوي.

وَإِنْ كُرِّرَتْ (إلا) لغير توكيد، ولم يكن استثناء بعض المستثنيات من بعض شُغِلَ العاملُ ببعضها، إِنْ كانَ مُفَرَّغًا، وَنُصِبَ ما سواه مثال ذلك: ما قام إلا زَيْدٌ إلا عَمْرًا إلا بكرًا.

والذي يلي العامل من هذه الأسماء أولى أَنْ يُفَرَّغَ لَهُ العامل، ويجوز أَنْ يُفَرَّغَ الأخير، وينصب المتقدمين، والمتوسط، فتقول: قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بَكْرٌ، وما قام إلا زيدًا إلا عمروٌ إلا بكرًا، فإذا رفعتَ الأَوَّلَ جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البداء، والنصب على الاستثناء، وَإِنْ رَفَعْتَ الآخر نَصَبْتَ ما تَقَدَّم على الاستثناء.

وَإِنْ رفعتَ المتوسط لَمْ يَجُزْ فيما قبله إلا النَّصْبُ على الاستثناء، ويجوز فيما بَعْدَهُ النصب على الاستثناء والرفع على بدل البداء.

وَحُكْمُ مَا فُرِّغ لَهُ العامل من المنصوبات، حُكْمُ ما فُرِّغ له العامل من المرفوع؛ نحو: ما ضَرَبْتُ إِلا زَيْدًا إلا عمرًا إلا خالدًا، إِنْ جَعَلْتَ الأَوَّلَ معمولا لضربت انتصبت الباقي على الاستثناء. أو على البدل، أو الأخير انتصب ما قبله على الاستثناء، أو المتوسط كان ما قبله منصوبًا على الاستثناء، وما بعده كذلك أو بدل.

والمجرور الْمُفَرَّغ له العاملُ، كذلك تقول: ما مَرَرْتُ إلا بِزَيدٍ إلا عَمْرًا إلا خالدًا، وإلا عمروٌ وإلا خالدٌ، وما مَرَرْتُ إلا زَيْدًا إلا بعمرٍو إلا خالدًا وإلا خالدٌ، وما مَرَرْتُ إلا زَيْدًا إلا عَمْرًا إلا بخالدٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُن العاملُ مُفرَّغًا، فالنصب على الاستثناء لجميعها إِنْ تَقَدَّمَتْ؛ نحو: ما قامَ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا أَحَدٌ، وقام إلا زَيْدًا إِلا عَمْرًا إِلا خالدًا القومُ، وما لي إلا زيدًا إلا عمرًا ناصرٌ.

وَزَعَم ابْنُ السِّيد: **أَنَّه يَجُوزُ في هذا أربعة أوجه:**

الأول: النصب على الاستثناء كما ذكر النحاة.

والثاني: النصبُ على الحال.

والثالث: أن يُجْعَلَ الأولُ حالا، والباقي على الاستثناء.

والرابع: أن يكون السابق على الاستثناء، والباقي حالا، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ، فلأحدها مَا لَهُ مفردًا، وللبواقي النصب مثال ذلك: قام القومُ إِلا زَيْدًا إِلا بَكْرًا إلا خالدًا، وما جاء أَحَدٌ إلا زَيْدًا إلا عمرًا إلا خالدًا.

وقال شيخنا أبو الحسن الأَبَّذِي: يجوز في الإيجاب الرَّفعُ في الجميع على النعت، ونصب الجميع على الاستثناء، ورفع أحدهما على الصفة، ونصب الباقي على الاستثناء، واتَّبَعَ في جَعْلِ المكرر صفة ابن السِّيد، ومنع ذلك شيخنا أبو الحسن ابن الضائع.

قال الأُبَّذي: وَيَجُوزُ في النفي الرفع على البدل فيها، والنصب على الاستثناء فيها، والرفع فيها على النعت، ورفع أحدهما على البدل أو النعت والباقي على الاستثناء، وَقَدْ ذكرنا عن ابن الضائع: أَنَّهُ لا يجيز في المكرر الصفة.

وَحُكْمُ ما استثنى من المكرر مساوٍ في الدخول للأول، إِنْ كانَ الاستثناءُ من غير موجب، وفي الخروج إِنْ كانَ مِنْ موجبٍ.

وَإِنْ أَمْكَنَ استثناءُ بعضها من بَعْض اسْتُثْنِي كلٌّ مِنْ مَتْلُوِّه، وَجُعِلَ كُلُّ وِتْرٍ خارجًا، وَكُلُّ شَفْعٍ داخلا، وما اجتمع فهو الحاصل، وفي هذه المسألة أربعة مذاهب:

أحدها: أَنَّها كُلُّها راجعةٌ إلى الاسم المستثنى منه، فإذا قال: لَهُ عَلَيَّ مائةُ دِرْهَمٍ إلا عشرة إلا اثنين لزمه ثمانيةٌ وثمانون.

والمذهب الثاني: أَنَّ الأخيرَ مستثنى من الذي قَبْلَهُ، والذي قبله مستثنى من الذي قبله إلى أَنْ ينتهيَ إلى الأول، ويكون الْمُقَرُّ به على هذا اثنين وتسعين درهمًا، وهذا مذهب أهل البصرة والكسائي.

المذهب الثالث: أَنَّ الاستثناءَ الثاني منقطع، وَالْمُقَرُّ به على اثنين وتسعين، فَيتَّحِدُ هذان المذهبان، وَإِنِ اخْتَلَفا في التخريج، وَهُو مَذْهَبُ الفراء.

المذهب الرابع: أَنَّه يَجُوز أَنْ تعودَ كلها إلى الاسم الأول، وَأنْ يعودَ بَعْضُها إلى بعض حتى ينتهي إلى الاسْمِ الأول.

وَفَرَّعُوا من العدد مسائل كالاستثناء من عددٍ عددًا، يليه ثُمَّ مِنْهُ عددًا يليه إلى أَنْ ينتهي إلى الأَوَّل مبدأ العدد، وذكروا لاستخراج ذلك طرقًا في الحساب، وليس ذلك من غَرَضِ النحو، ولا نطقت العربُ بتلك التراكيب وهو مخرجٌ على مذهب مَنْ أجاز استثناء الأكثر، ومذهب من أجاز الاستثناء من العدد، ومذهب الفراء: إذا لَمْ يمكن الاستثناء من عدد يليه؛ نحو: لَهُ عِنْدِي عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة أَنَّهُ يستثنى الثلاثة من العشرة فَيَبْقَى سبعة، فتزيد عليها أربعة، فيكون الْمُقرّ بِهِ أَحَدَ عشر، ومذهب غيره أَنَّهُ يستثنى من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة فيكون المقر به ثلاثة، وإذا كانت إِلا صفة؛ نحو قولك: لَهُ عِنْدِي مائة إلا دِرْهَمان فهو إقرارٌ بالمائة، فَإِنْ قال: إلا درهمين، فهو إقرارٌ بثمانية وتسعين دِرْهمًا.

فصل

أصل (غَيْرَ) أَنْ تكونَ صفة، وأصلُ (إلا) أَنْ تكونَ استثناءً

ثُمَّ قَدْ تحملُ إحداهما على الأخرى فيما هو أصلٌ فيها، وقد اضطرب كلامُ النحاة في الوصف بـ (إلا)، والمتفهم من كلام الأكثرين أَنَّهُ يُرَادُ به الوصف الصناعي.

وهؤلاء اختلفوا، فقال الأخفش: (إلا) وما بعدها تكون صفة لنكرة، أَوْ فِيهِ (ألف ولام)؛ نحو: مَرَرْتُ بالقوم إلا أخيكَ، وجاءني القومُ إلا أخوكَ.

وقال صاحب " الضوابط ": يُوصفُ بها إذا كان المستثنى منه نكرة؛ نحو: قام كُلُّ أحدٍ إلا زيدٌ، فإن قلت: قامَ إخوتك إلا زيدًا تَعَيَّنَ النصبُ، ولا يجوز الرَّفْعُ على الصفة.

وَنَصَّ ابْنُ السراج وَغَيْرُهُ على أَنَّ الذي يكون فيه (أَلْ)، وَتَكُونُ (إلا) فيه وصفًا لا بُدَّ أَنْ تكون (أَلْ) الجنسية.

وقالَ بَعْضُ أصحابنا: يُوصف بها الظاهرُ، والمضمرُ، والمعرفةُ، والنكرةُ، وهو وصف يخالفُ سائر الأوصاف.

وقال بَعْضُهم: قول النحويين إِنَّه يوصف بها إِنَّما يَعْنُون عطف البيان ألا تَرَى أَنَّها جاءت بعد المضمر، والمضمر لا يُنْعَتُ، وقال: [البسيط]

وَالصَّرِيمَةِ مِنْهُم مَنْزِلٌ خَلَقٌ ... عافٍ تَغَيَّر إلا النُّؤْيُ وَالوتِدُ

(فَإلا النُّؤْيُ) عطفُ بيان من الضمير المستكن في تَغَيَّر، وفي " البسيط ": جمهور النحويين على جوازِ كَوْنِ (غَيْرَ) تجري على المعرفة، فكذلك (إلا)، والظاهر أَنَّها تَقَعُ فيما تَقَعُ فيه (غَيْر)، إلا في الموضع الذي لا يتقدَّمُها موصوف سواء أكان في النفي أم الإثبات منفردًا، أو مجموعًا مُنَكَّرًا أم مُعَرَّفًا على ما تُفِيده من التعريف.

وَلَمَّا كانت (غَيْر) من أخوات (مِثْل)، يَصِحُّ فيها التعريفُ صَحّ جَرْيُها على المعرفة، والنكرة فكذلك (إلا) بمعناها: تُجْرَى على النكرة، والمعرفة، ويجوز فيها البدلُ كما جازَ في (غَيْر)، وهل يجوز فيها الحال كما جاز في (غَيْر)؟ فيه نظر، وَأَجَازَهُ ابْنُ السيد، انتهى.

وَشَرْطُ الوصف بـ (إلا) أَنْ يَتَقَدَّمها موصوفٌ فلا يحذف، وَتَبْقَى هي بخلاف

(غَيْر) فلا يَجُوزُ في قام القومُ إلا زَيْدٌ: قامَ إلا زَيْدٌ، ويجوز في قام القومُ غَيْرَ زَيْدٍ أَنْ تَقُولَ: قام غَيْرُ زَيْدٍ، ويجوز الوصفُ بها حَيْثُ يجوز البدلُ وحيث لا يجوز، وزعم المبرد: أَنَّهُ لا يَجُوزُ الوصفُ بها إلا حَيْثُ يجوز البدل، وَكَوْن (إلا) لا تكون صفةً إلا حَيْثُ يصحُ الاستثناءُ كالمجمع عليه من النحويين.

وفي كلام سيبويه ما يقتضي ظاهر خلافَ ذلك؛ فَإِنَّه جَعَلَ: (إلا اللهُ) صفة لآلهة من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ومن قوله: لَوْ كان مَعَنا رَجُلٌ إلا زَيْدٌ لَغُلِبْنا، ولا يجوز الاستثناء فيهما.

ومنع سيبويه الاستثناء المفُرَّغ فيه، فكذلك الاستثناءُ غير المفرَّغ، وقيل: قولهم: لا يَصْلُحُ فيه الاستثناء، إِنَّما يَعْنُون الاستثناء المتصل، وَأَمَّا المنقطعُ فيصلح وهو سائغ في الآية، فالوصف سائغ.

وَقَدْ أجازَ الجرمي، والمبرد في قوله تعالى: ﴿إِلا قَلِيلا مِمَّنْ﴾ أن يرتفعَ على الوصف لقوله تعالى: ﴿أُولُو بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦] وهو لا شك استثناء منقطع، ولو قرئ به كان حسنًا، فَحَيْثُ جازَ الاستثناءُ بوجهٍ ما حَسُنَ الوصفُ، وأجاز المبرد، وتبعه دُرَيْود في الآية البدل، وتقول: جاءني رَجُلٌ غَيْرَ زَيْدٍ، ورجلان غَيْرَ زَيْدٍ، ورجال غَيْرَ زَيْدٍ، وَلا تَدْخُل إلا مكان غير.

وما جاءني إخوتك إِلا زَيْدًا، صَلُحَتْ فيه غَيْرُ، ولا أقومُ إلا أَنْ تقومَ لا تكون في (غير)، ولا يلي (إلا) نَعْتُ ما قبلها لا يَجُوز: قام رَجُلٌ إلا راكبٌ، ولا ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلا قائمٍ، والحال كالصفة لا يَجُوز عندي أصحابك إلا جلوسًا بَلْ هذه يَصْلُح فيه (غير) لا (إلا)؛ فَإِنْ جاءَ ما يوهم ذلك، فيكون حالا؛ نحو: ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلا قائمًا، أَوْ يكون صفة بدل محذوف.

قال الأخفش: ما جاءني رَجُلٌ إلا راكبٌ، تقديره: إلا رَجُلٌ راكبٌ، وفيه قبح، وتقول: ما ضَرَبْتُ أحدًا إلا عمروٌ خيرٌ منه، (إلا) مُفَرَّغة للحال؛ معناه: إلا مُفَضَّلا عَلَيْهِ عمرو.

وقال الزمخشري: ما بَعْدَ (إلا) صفةٌ لما قبلها وهو أحد، وَإلا لَغْوٌ في الكلام مُعْطِيَةٌ في المعنى فائدتها: جاعلةً عمرًا خَيْرًا مِمَّنَ ضَرَبْتَ، وإذا جاز أَنْ تَدْخُلَ على الجملة التي هي صفة، جاز أَنْ تدخلَ على الصفة المفردة، فتقول: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِلا صالحٍ، فتكون (إلا) إيجابًا في العمد، وفي الفضلات، وفي التتمات.

ولا تدخل في البدل الذي هو عَيْنُ الأول، ولا في عطف البيان، ولا في كُلّ تابعٍ هو الأول، وتابع الزمخشري صاحبَ " البديع "، وابن هشام، وَيَلِي (إلا) في النفي فعلٌ مضارع بلا شرط سواء أتقدم اسم؛ نحو: ما زَيْدٌ إلا يَفْعَلُ كذا أَمْ فِعْلٌ؛ نحو: ما كان زَيْدٌ إلا يَضْرِبُ عمرًا.

ولا خَرَجَ زَيْدٌ إلا يَجُرُّ ثَوْبَه، ويليها ماضٍ مسبوق بفعلٍ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١] أو ماضٍ مصحوب بـ (قَدْ).

وقال أبو بكر بن طاهر: ما زَيْدٌ إلا قامَ لا يجوز، وما زَيْدٌ إلا يَقُوم جاز، وَلَمْ يَقُل به مَنْ تَقَدَّم من النحاة، وَأَجَازَ المبرد: مَا زَيْدٌ إلا قَدْ قامَ.

وفي " البديع ": ما زيْدٌ إلا قامَ لَمْ يَجُزْ؛ فَإِنْ أَدْخَلْتَ قَدْ أجازها قَوْمٌ، انتهى.

وأما قول الشاعر(١): [الطويل]

وَكُلُّهُم حاشَاكَ إلا وَجَدْتَهُ كَعَيْنِ الْكَذُوبِ جُهْدُها وَاحْتِفالُها

فزعموا: أَنَّ (كُلَّهُم) في تأويل الجحد، والمعنى: ما مِنْهُم أَحَدٌ حاشاكَ إلا وَجَدْتَهُ، فهو نظير: أُنْشِدُكَ بالله إلا فَعَلْتَ، معناه: ما أُنْشِدُكَ إلا فِعْلَكَ، صورته صورة واجب، ومعناه النفي، وَقُدِّرَتْ (فَعَلْتُ) بالمصدر، وَلَيْسَ مع فَعَلْتُ سابكٌ، فهو كلامٌ يَعْنُون به النفي المحصور في المفعول، وقولهم: بالله إلا ما فعلت كلامٌ مختصر من قولهم: بالله لا تفعل إلا كذا، حُذِفَ جَوَابُ القسم وَتُرِكَ ما يَدُلُّ عَلَيْه؛ لأنَّ الإيجابَ لا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ نَفْيٌ، وَصُرِّح في قولهم: إلا ما فعلت بما المصدرية كما صُرِّحَ بها في قوله(٢): [البسيط]

عَمَّرْتُكِ اللهَ إلا ما ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتِ جَارتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمِ

ومعنى (عَمَّرْتُكِ الله): ذَكَّرْتُكِ وَسَأَلْتُكِ به، وَهُو مُثْبَتٌ معناهُ النفي؛ أي: مَا أَسْأَلُك بالله إلا ذِكْرُكِ لَنَا.

وفي " البديع ": أَوْقَعُوا الفعلَ مَوْقِعَ الاسْمِ المستثنى في قولهم: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بالله إلا فَعَلْت، وَنَشَدْتُكَ باللهِ إلا أَجَبْتَ، وَعَزَمْتُ عَلَيْكَ إلا أَجَبْتَنِي، وَمِنْهُ قول ابن

---

(١) انظر: الخزانة ٩/٢٥٣.

(٢) من قصيدة للأخوص اليربوعي الأنصاري "الديوان ٢٠١" ذو سلم: جبل قريب من المدينة.

عباس للأنصار، وَقَدْ نَهَضُوا لَهُ بالإيواء والنصر: (إلا جَلَسْتُم) التقدير: ما أَطْلُبُ إلا فعلك، ولا أُريدُ إلا جُلُوسَكُم.

وإذا صَحَّ مَا حَكَوا مِنْ قَوْلِ ابن عباس، وَأَنَّهُ لفظه كان في ذلك حُجَّة على أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ عاملُ المستثنى منه المتروك، كَمَا قالَ الفارسي في قول الشاعر(١): [المتقارب]

تَنُوطُ التميمَ وَتَأْبَى الغَبُو قَ مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إلا نَهَارا

تَقْدِيرُهُ: لا تَغْتَذِي (إلا نهارًا)؛ أي: لا تَغْتَذِي وقتًا من الأوقات إلا نهارًا، حذف لا تغتذى وهو العاملُ في المستثنى المتروك، وإذا جاءَ بَعْدَ (إلا) فِعْلٌ، أو جملة اسمية لَمْ يَقَعْ موقعها (غَيْر) وَلَوْ قُلْتَ: ما جاءَنِي أَحَدٌ غَيْرِ زَيْدٍ خَيْرٌ مِنْهُ بخفض (زيد) على الإضافة، ورفع (غير)، على أَنَّهُ خَبَرُ مبتدأ محذوف جاز. واختلف مدلولُ (إلا) وَغَيْر؛ لأنَّ في مسألة (إلا) زيد خَيْرٌ من كل من جاءك، وفي مسألة (غير) نَفَيْتَ أَنْ يَكُون غَيْرُ زَيْدٍ خيرًا منه.

ولا يَجُوزُ تقديمُ معمول ما بَعْدَ (إلا) عليها؛ نحو: ما قَوْمُك زَيْدًا إلا ضاربون، فَإِنْ وَقَعَ ففي الشعر، ولا معمول معمولها عَلَيْه وَبَعْدَها؛ نحو: ما قَوْمَكَ إلا زَيْدًا ضاربين؛ أي: إلا ضاربين زَيْدًا، وسواءٌ في ذلك فُرِّغ العاملُ لما بَعْدَ (إلا) أَمْ لَمْ يُفَرَّغْ هذا مَذْهَبُ السيرافي، والفارسي، فلا يُجيزون: ما زيد طعامَكَ إلا آكل، وأجاز ذلك الأخفش ذَكَرَهُ في المسائل الكبار، ولا يعمل ما قَبْلَها فيما بعدها إلا إِنْ كانَ مستثنى؛ نحو: ما قام إلا زَيْدٌ، أو مستثنى منه؛ نَحْوَ: ما قامَ إلا زيدًا أحدٌ، أو تابعًا؛ نحو: ما مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلا زَيْدًا خَيْرٌ من عمرو.

فَأَمَّا مثل: ما ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عمرًا، وما ضَرَبَ إلا زَيْدًا عمرٌو، وما مَرَّ إلا زَيْدٌ بعمرو، فتقدَّمَ الكلامُ في ذلك في الفصل الذي بِذَيْلِ المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله.

ووافق الأخفشُ الكسائي في الحال، والظرف، والجار؛ نحو: ما جاءَ إلا زَيْدٌ ضاحكًا، وما آوى إلا عمرو إليك، وما حَسُن إلا زَيْدٌ عِنْدَكَ.

وَيُسْتَثْنَى بـ (حاشا)، ومذهب سيبويه وأكثر البصريين: أَنَّها حرفٌ خافضٌ دال

(١) البيت للأعشى، وانظر: الديوان ١/٢١١.

على الاستثناء كـ (إلا)، وأنشد الجوهري[1]: [الكامل]

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصليبَ إلهَهُم حاشَاي إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذورُ

وَذَهَبَ بَعْضُ الكوفيين، والمبرد، والفراء إلى أَنَّها فعلٌ ناصبٌ للاسْمِ بَعْدَها بمنزلةِ: عَدا زَيْدًا، وخلا زَيْدًا، وَجَوَّز المبرد في الاستثناء الوجهين، وَذَهَبَ بَعْضُ الكوفيين إلى أَنَّها فِعْلٌ، اسْتُعْمِلَت استعمالَ الحروف فَحُذِفَ فاعلها.

والذي يظهر أَنَّ سيبويه لا يُنْكِر أَن ينطقَ بِهَا فعلا في غير الاستثناء، ففي الاستثناء حَرْفٌ، وفي غيره فِعْلٌ تقول: حاشا لَهُ أَنْ يفعلَ كذا؛ ومعناه: جانب لَكَ السوءَ، وَيَتَعَدَّى بنفسه، وباللام حكى الجوهري حاشاكَ السُّوءَ، وحاشا لكَ السوء.

وحكى ابن سيده: أَنَّ حاشَيْتُ بمعنى: اسْتَثْنَيْتُ، وحاشا بمعنى: استثنى.

وقال ابن حبيب: حاشا فلانًا الأكثر فيه النصب، وهو فاعل من الحشي الذي هو الناحية.

وزعم الفراء: أَنَّ الخبرَ بَعْدَ (حاشا) بلام مضمرة.

ومذهب سيبويه، والأكثر أَنَّ (خَلا وَعَدَا)، فعلان ضُمِّنا مَعْنَى الاستثناء، وَلَمْ يَعْرِفْ سيبويه الجرَّ بـ (عَدَا). و(خلا) وَإِنَّما نَقَلَ الْجَرَّ بهما الأخفش. وَثَبَتَ بالنَّقْل الصحيح عَنِ العرب أَنَّ (حَاشا وَعَدَا، وَخَلا) ينتصبُ الاسمُ بعدها في الاستثناء، وَيَنجرُّ فإذا انْجَرَّ كُنَّ حروفًا، وإذا انتصبَ كُنَّ أفعالا، وإذا جاءَ قبلها (ما)، فالجمهور على وجوب النصب بَعْدَها.

قال الفراء: إذا اسْتَثْنَيْتَ بـ (ما عَدَا وما خلا) ضمير المتكلم، قُلْتَ: ما عَدَانِي، وما خَلانِي، وَمَنْ نَصَبَ بحاشا، قال: حاشَانِي، انتهى.

وزيادة (ما) قَبْلَ حاشا قليلة: وَأَجازَ الكسائي: قام القومُ ما حاشا زَيْدٍ، وأجاز: قام القومُ إلا حاشا زيد، وَتَدْخُلُ (إلا) على حاشا، وقيل فيها: (حشا)، وموضع (ما والفعل) نَصْبٌ لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين موضوع موضع الحال قَالَهُ السيرافي.

وَذَهَبَ ابْنُ خروف إلى: أَنَّ انتصابه على الاستثناء انْتِصابَ غير، وقيل:

---

(١) البيت للأقيشر السعدي، انظر: الديوان ٢٢/١، ولسان العرب (عذر) ٥٤٥/٤.

مصدرية ظرفية؛ أي: وَقْت خلوهم، وَدَخَلَهُ معنى الاستثناء، وذهب الكسائي، والجرمي، والفارسي في كتاب الشعر له، والربعي إلى إجازَةِ الجر بَعْدَ (ما عاد وما خلا)، فتكون (ما) زائدة، وحكاه الجَرْمي عن العرب في باب الجر من " كتاب الفرخ ".

وإذا وَلِيَ (حاشا) مجرورٌ باللام فلا خلاف في انتفاءِ حرفيتها، وزعم المبرد: أَنَّها إِذْ ذاكَ فعلٌ، وزعم الفراء أَنَّها أيضًا فعل، وَأَنَّ الأصلَ حاشا لزيد، فكثر الكلامُ بها فَأَسْقَطُوا اللامَ، وخفضوا بها، وزعم غَيْرُهما أَنَّها اسم، إذ نونوها (وحاشا لزيد) لَيْسَ معناه الاستثناء؛ بَلْ معناه التنزيه عما لا يليق بالمذكور، وقد يُرَادُ بِهِ تنزيهُ الاسمِ من السوء، فيبتدئون بتنزيه اسم الله تعالى على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوءَ مِمَّن لَمْ يُرِدْهُ لقوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٥١] كمعاذَ الله، وسُبحان الله، في ذلك المعنى، والصحيح في هذا أَنَّها اسم انتصب انتصابَ المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل، فَمَنْ قال: حاشَا لله، فَكَأَنَّه قالَ: تنزيهًا لله، وَمَنْ نَوَّنَهُ، كقراءة أبي السَّمال، فهو مثل رَعْيًا لِزَيْدٍ.

ومن قال: (حاشَ الله) كقراءةِ ابن مسعود، فهو مثل سُبْحانَ الله، وَلَمْ يَسْتَثْنِ بحاش. واستثنى بحاشا، وحيش.

واختلف في دخول (ما) على حاشى في الاستثناء، فَمَنَعَ من ذلك سيبويه، وَأَجَازَ ذَلِك بَعْضُهم على قلة، وهو مسموعٌ من كلامهم، واخْتَلَفُوا في دخول (إلا) على حاشا، فَذَهَبَ الكسائي إلى جَوَازِ ذلك إذا جَرَّت حاشا؛ نحو: قام القومُ إلا حاشا زَيْدٍ، وحكى ذلك أبو الحسن عن العرب، وَمَنَعَ ذلك إِذَا نَصَبَتْ، وَمنع ذلك البصريون مطلقًا، وحملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ، وإذا جرَّت هذه الكلمات، فقيل: تتعلق بالفعل أو معنى الفعل فموضعها نَصْبٌ، وقيل: في مَوْضِع نَصْبٍ عن تمام الكلام، وإذا نصبت، فَذَهَبَ سيبويه وأكثر البصريين إلى أَنَّ فاعلها مضمر مُسْتَكِنٌّ في الفعل لا يظهر، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلام لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث.

وذهب المبرد إلى: أَنَّ الضميرَ فيها عائدٌ على (من) المفهوم من معنى الكلام، فإذا قُلْتَ: قام القومُ عَدَا زَيْدًا، فالتقدير: عدا هو أَيْ عَدَا مَنْ قَامَ زَيْدًا، وقيل: الفاعلُ مَصْدَر ما عَمِلَ في المستثنى مِنْهُ، فَيُقَدَّر: قاموا عَدَا زَيْدًا، جَاوَزَ قيامُهم زيدًا، وَقالَهُ

ابنُ مالك وَلا يَطَّرِدُ إذ ينتقض في نحو: القوم إخوتك عَدَا زَيْدًا لم يتقدَّم فعل، ولا ما جرى مجرى الفعل، وذهب الفراء: إلى أَنَّ حاشا فعلٌ، ولا فاعل له والنصب بعدها، إنَّما هو بالحمل على (إلا)، والتزم فيها النصب، واختلفوا في هذه الجمل، فَأَجَازَ السيرافي أَنْ تكونَ في موضع نصب على الحال كَأَنَّك قُلْتَ: خالين زَيْدًا، وَعادين زَيْدًا، ومحاشين زيدًا، وَأَجَازَ أَيْضًا أَنْ تكونَ لا موضعَ لها من الإعراب، وَإِنْ كانت مفتقرة من حَيْثُ المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى (إلا).

قال ابْنُ عصفور وهو الصحيح: وَلا يَجُوزُ حَذْفُ كلمة الاستثناء، وإبقاء المستثنى.

وقالت العرب: (كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وَذِكْرَهُنَّ).

قال ابن مالك: مَهَهٌ: يَسِير، وقال غَيْرُه الْمَهَهُ: الطراوة والنضارة، واختلفوا في تخريج هذا.

فقال الفراء، وَعَلِيُّ بن المبارك الأحمر: العربُ تستثني (بما) وحكيا هذا الكلام، فجعلا (ما) أداة استثناء، فلا حَذْفَ بعدها، وَذَهَبَ إلى ذلك السهيلي أيضًا.

قال: لَيْسَ ما تَدْخُلُ فيه لَيْسَ يدخل فيه (ما)، فيستثنى بليس دون (ما) إلا في كلمة جاءَتْ مثلا، وذكر ذلك الكلام أَيْ لَيْسَ النساءَ، وَذِكْرَهُنّ فعلى قول هؤلاء (ما) نافية قَد اسْتُثْنِي بها، وَخَرَّجَ بَعْضُ أَصحابنا ذلك على جعل (ما) مصدرية، والفعل بعدها محذوف، تقديره: ما خَلا زَيْدًا، وَقَدَّرَهُ ابْنُ مالك ما عَدَا زَيْدًا.

وقال بَعْضُهم: (ما) بمعنى: إلا، وَلَمْ يَثْبُتْ هذا المعنى في أقسام (ما)، وفي "البديع ": لا يجوزُ الجمع بَيْنَ آلتين من آلات الاستثناء، فَلَوْ قُلْتَ: قام القومُ إلا خلا زيدًا، لَمْ يَجُز، وَقَدْ أجازوا إلا ما خلا زَيْدًا، للفصل، وَأَجازَ الأخفشُ: إلا حاشا زَيْدٍ، بالجر، انتهى.

وَتَقَدَّمَتْ إجازةُ هذا عن الكسائي، وَيُسْتَثْنَى بـ (ليس)، (ولا يكون) تقول: قام القومُ لَيْسَ زيدًا، وقامَ القومُ لا يكون زيدًا، و(تكون) هنا ناقصة، والمنصوب خَبَرُ ليس، ولا يكونُ خبرها جملة، ولا تدخل عليهما الواو، كما لا تدخل على إلا، وَأَمَّا اسْمهما.

فقال ابن مالك، وصاحب " البسيط ": هو محذوف حذف الاسم؛ لقوة دلالة

الكلام عليه، وهذا القول مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون، من أَنَّ الفاعلَ مُضْمَرٌ لا محذوف، فَقَدَّرَهُ الكوفيون عائدًا على الفعل المفهوم من الكلام السابق، فإذا قُلْتَ: قام القومُ لَيْسَ زَيْدًا، فالمعنى: ليس هو زيدًا؛ أي: (لَيْسَ فعلُهم فعلَ زَيْدٍ)، حُذِفَ المضافُ، وأقيم المضاف إليه مقامه، وَقَدَّرَهُ البصريون ضميرًا عائدًا على البعض المفهوم المعنى لَيْسَ هو؛ أي بعضهم زيدًا.

وَقَدَّرَهُ بَعْضُ النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة، فإذا قال: قام القوم لَيْسَ زَيدًا قَدَّرَهُ ليس القائمُ زيدًا، وَلَمَّا جُعِلَتْ لَيْسَ في الاستثناء بمعنى (إلا) انفصل الضميرُ الواقع خبرًا لها، تَقُول: زَيْدٌ قامَ القومُ لَيْسَ أنا، وَلَمْ يجز العطف على خبرها بـ (ولا) لا تَقُول: جاء القومُ لَيْسَ زَيْدًا وَلا عَمْرًا؛ بَلْ تَقُولُ: وعمرًا، فَخَرَجَت عن معنى الجحد الذي بسببه يكون العطفُ بـ (ولا).

والخلاف فيهما: هَلْ لَهُما مَوْضِعٌ من الإعراب، فيكونا حالين، أَوْ لا موضع لهما من الإعراب، كالخلاف في: (عدا، وخلا، وحاشا) إذا كُنَّ أفعالا.

وَمَنْ أجازَ تقديم خبر لَيْسَ عليها يَنْبَغي أَلا يُجيز ذلك هنا؛ لأنَّها جَرَتْ مَجْرَى (إلا)، فكما لا يجوز قامَ القومُ زيدًا إلا: لا يَجُوزُ قام القومُ زيدًا ليس. ومن أحكام (ليس) و(لا يكون) أنَّه لا يجوز تقديمهما على الجملة الأولى، لا تقول: لَيْسَ زيدًا قامَ القوم، ولا يكون زيدًا قامَ القومُ.

والمستثنى منه مع (إلا) مُصَرَّحٌ به، وغير مصرح؛ نحو: ما قامَ إلا زَيْدٌ، وتتوسط (إلا) بين شيئين أحدهما مقتض للآخر؛ نحو: مَا زَيْدٌ إلا قائمٌ، وَمَا مَرَرْتُ بأحدٍ إلا زَيْدٌ خَيْرٌ منه، ويعتقبُ الإعرابُ على ما بعد (إلا) رفعًا ونصبًا وجرًّا.

وَأَسْمَاءُ الافعال بمنزلة الأفعال فيما ذكر من الواجب والأمر، تقول: هيهاتَ القومُ إِلا زيدًا، ويا قوم هلم إلا زَيْدًا، ويجوز أَنْ يكونَ ليس، ولا يكون في موضع الصفة، فَيُضْمَرُ فيهما ضميرُ الموصوف، ويطابقه في الإفراد، والتثنية والجمع، والتأنيث وذلك لا يكون إلا حَيْثُ يَصْلُحُ فيه الاستثناء، ولا يكونان إذ ذاكَ استثناء، ولا يَقَعُ (عدا، وخلا، وحاشا) صفة، لا تقول: ما أَتَتْنِي امرأَةٌ عَدَتْ هندًا، وتقول: ما أتتني امرأَةٌ لَيْسَتْ هندًا، ولا تكون هندًا، وما جاءني رجالٌ لَيْسُوا الزيدين، ولا يكونون الزيدين وما جاءني نساء لَسْنَ الهندات، ولا يَكُنَّ الهندات، وما جاءني رجلان لَيْسَا أَخَوَيْكَ، ولا يكونان أَخَوَيْكَ، وما جاءني رَجُلٌ لَيْسَ زَيْدًا ولا يكون

زيدًا، فيكون إذا وَقَعَتا صفة يَكُون خبرهما بعدد الموصوف كما مَثَّلنا.

وَقال بَعْضُهم: يجوز أَلا يكون بعدد الموصوف، فَتَقُول: ما جاءني القومُ ليس زيدًا، ولا يكون عمرًا، وَمَثَّل ابْنُ عصفور وَغَيْرُه ذلك بما لا يَصْلُحُ فيه الاستثناء؛ نحو: جَاءني رِجَالٌ لَيْسُوا الزَّيْدِين، وجاءَنِي نساءٌ لَسْنَ الهندات.

والموصوف بهما نكرة كما مَثَّلْنا، وأجاز ابنُ مالك أَنْ يكونَ الموصوف مصحوبَ (أَلْ) الجنسية، وقال: وَقَدْ يُوصفُ بها على راي، فأشعرَ أَنَّه لا يجوز الوصفُ بها إلا على رأي مَنْ يَرَى ذلك.

وَلَمْ يَذْكُر أَحَدٌ مِمَّن طالعنا كَلامَهُ في جواز ذلك خلافًا، وَلَوْ كان قَبْلَهُما معرفة مِمَّا يَصْلُح أَنْ يُسْتثنى منه فالقياسُ يقتضي أَنْ يَكُونَ في مَوْضِع نَصْبٍ على الحال؛ نحو: جاء القومُ لَيْسُوا إِخْوَتَكَ، وجاءتني النساءُ لَسْنَ الهندات نَصَّ على ذلك أبو الحسن الأبذي شيخنا، وَتَقُولُ: قامَ القومُ إِلا أَنْ يكونَ زَيْدٌ، وما جاءني أَحَدٌ إلا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ، تَرْفَعُ زَيْدًا على أَنَّ (يكون) تامة وهو قول الجمهور، وَأَجازَهُ الأخفش، وأجاز أَنْ تكونَ ناقصة على حَذْفِ خبر (يكون)؛ أَي: إِلا أَنْ يَكُونه زَيْدٌ.

ولا يجيز أصحابنا حذف خبر كان وأخواتها، وإذا نصب (كان) في يكون ضميرٌ مفردٌ مذكر لا يَبْرُز في تثنية، ولا جمع، كما في لا يكون إلا استثنى بها والتقدير: إلا أَنْ يكون هو أَيْ بَعْضُهم زيدًا، والرَّفْعُ في زَيْدِ أَكْثَرُ من النصب.

فَأَمَّا قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالتاء فالقياس يكون بالياء على التذكير، وَإِلا أَنْ تكونَ استثناء منقطع، فهو في موضع نصب على لغة الحجاز، وفي موضع رفع على البدل على لغة تميم، إن كان تَقَدَّمَهُ ما يصلح فيه البدل، وقد تكلف بَعْضُ أصحابنا في جعله استثناء متصلا بما يَعْسُرُ تقديره.

وَيُسْتَثْنَى (بغير)، فَيَنْجَرُّ ما بَعْدَها بالإضافة، وحكمها هي حكم الاسم الذي بَعْدَ (إلا) تَقُولُ: ما قام غَيْرُ زَيْدٍ، وجاءوني غَيْرَ زَيْدٍ، تَنْصِبُ، وَتَرْفَعُ على النعت للضمير على مذهب مَنْ أجاز ذلك، أَوْ على عطف البيان على مَا مَرّ، وما جاءني أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، تَرْفَعُ، وهو أرجح من النصب، وما لأحدٍ علم غَيْرَ ظن، فتجيءُ فيه لغة الحجاز، ولغة تميم، وإذا انتصب (غَيْرُ) على الاستثناء؛ نحو: قاموا غَيْرَ زَيْدٍ، فالناصبُ لَهُ عند أصحابنا كونه جاء فَضْلَةً بَعْدَ تمام الكلام، كقولهم في المنصوب بعد (إلا).

وذهب السيرافي، وابن الباذش إلى: أنَّها مَنْصُوبةٌ بالفعل السابق، وهي عند ابن الباذش مشبهة بالظرف المبهم، فكما يصل الفعل إليه بنفسه، كذلك يصل إلى غير.

وَذَهَبَ الفارسيُّ في " التذكرة " إلى: أَنَّها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وَلَمَّا كانت (غَيْرُ) يُفَرَّغُ لها العاملُ في الإيجاب، فتقول: قام غَيْرُ زَيْدٍ، فهل يجوز في نحو: قام القومُ غَيْرَ زَيْدٍ، أَنْ يكونَ بدلا، كما جَازَ في: ما قام القوم إلا زيدٌ، لجواز التفريغ فيها، وقبول تكرار العامل في ذلك نظر، وأجاز الفراء فتح (غَيْرَ) مطلقًا، قال: لتضمنها معنى (إلا) فتقول: ما جاء غَيْرَ زَيْدٍ، وما جاءني غَيْرَكَ بالنصب.

قال بعض بني أسد، وقضاعة: إذا كانت (غير) في معنى (إلا) ينصبونها تم الكلام قبلها، أَوْلَمْ يتم، فَتَقُولُ: ما جاءني غَيْرَكَ، وما جاءني أَحَدٌ غَيْرَكَ، وَلَمْ يُمَثّل إلا بالإضافة إلى مبني، وأجاز ابْنُ مالك، بناءها إذا أضيفت إلى مبنى صَلُحَ مكانها (إلا)، أَوْ لَمْ يَصْلُحْ، فمثال ما صلح مكانها (إلا) قوله(١): [البسيط]

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ ... حمامةٌ في غُصونِ ذات أَوْقالِ

ومثال ما لا يصلح فيه (إلا)(٢): [الرمل]

لُذْ بِقَيْسٍ حين يَأْبَى غَيْرَهُ ... تُلْفِهِ بَحْرا مفيضا خَيْرَهُ

وَتَقُولُ: ما أتاني غير زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وما جاءني القوم غَيْرُ زَيْدٍ وَعمرو، بالجر

---

(١) نسبه البغدادي في الخزانة ٢/ ٤٦ لأبي قيس بن الأسلت يصف ناقة وهو من الخمسين المجهولة القائل في كتاب سيبويه، والضمير في "منها" يعود إلى ناقته الوجناء في بيت سابق هو:

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا ... فيها فصرت إلى وجناء شملال

نطقت: صرخت، في: بمعنى على، الأوقال: الدوم اليابس.

والمعنى: أن ناقته حديدة النفس يخامرها فزع وذعر لحدة نفسها وذلك محمود في النياق.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم راجزه، وبحثت أيضا فلم أعثر على قائله.

الشرح: "لذ" بضم اللام وسكون الذال المعجمة أمر من لاذ يلوذ، "تلفه" بضم التاء وسكون اللام وكسر الفاء من ألفى، إذا وجد.

قال تعالى:﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ أي: وجدا. ومعنى تلفه: تجده بحرا مفيضا، من أفاض، يقال: فاض الماء، إذا كثر حتى سال على ضفة الوادي.

انظر: ابن هشام في المغني ١/ ١٣٨.

عطفًا على زَيْدٍ، ويجوز في المعطوف الرفع، فتقول: وعمرٌو؛ لأنَّ معنى (غَيْرُ) زَيْدٍ، إلا زَيْدٌ، فكما لو صَرَّحْتَ بـ (إلا) زَيْدٌ جاز الرفع فكذلك هذا.

وهذا العطف عِنْدَ بَعْضِهِم عطفًا على الموضع، وعند الأستاذ أبي عليّ عطفًا على التوهم، والمعطوف، وَإِنْ أُعْرِبَ إعرابَ غَيْر، لَيْسَ معطوفًا على غير نفسها مع إرادة معنى إلا زَيْدٌ؛ فَإِنْ عَطَفْتَ على غَيْر نفسها اختلف المعنى.

وتقول: جاء القومُ غَيْرَ زَيْدٍ وعمرًا، بالنصب على المعنى؛ إذ يصلح مراعاته، إذ تَقُولُ: إلا زيدًا وعمرًا.

وهل تختص هذه المراعاة، إذا كانت (غير) استثناء فقط، أم يجوز ذلك إذا كانت غَيْرٌ صفةً لا استثناء؛ نحو: ما جاءني أَحَدٌ غير زيد وعمرو، فَغَيْرُ زيد صالح لـ(إلا زَيْدٌ)، وَالظاهر جوازه، قيل: ويجوز فيه وَجْهٌ آخر، وهو القطع على الابتداء، وهل يُراعى العطفُ وحده من التوابع في هذا المعنى، أم يكون باقي التوابع، كالعطف على ذلك القياس، يقتضيه؛ لَكِنَّهم لم ينصوا إلا على المعطوف، فَتَقُولُ على المراعاة: ما جاءني غير زَيْدٍ نَفْسُه، وَغَيْر زَيْدٍ العاقل، وغير زيد أبو حفص، وغير زيد أخوك.

وَقَدْ خَرَّجَ ابْنُ خروف الصفة على مراعاة المعنى في قوله[1]: [الطويل]

وما هاجَ هذا الشَّوْقَ إلا حَمَامَةٌ تَغَنَّتْ على خَضْرَاءَ سُمْرٍ قُيُودُها

فَجَعَل (سُمْر) صفة لحمامة المرفوع بعد (إلا) فكذلك بَعْدَ غير، والصحيح أَنَّهُ لا يراعى المعنى في إلا زَيْدٌ على تقدير: غَيْر زَيْدٍ، فلا يجوز ما قام القومُ إلا زَيْدٍ وعمرٍو بالخفض حملا لـ (إلا) زَيْدٌ على غَيْر زَيْدٍ، وَقَدْ أَجازَهُ ابْنُ خروف كما ذكرنا، ويجوز ما جاءني غَيْرُ زَيْدٍ وإلا عمروٌ بالرفع، كما جاز رفع عمرو دون إلا، وفي "النهاية ": ما أتاني أحدٌ إلا غَيْرُ زَيْدٍ بالرفع؛ لأَنَّهُ يصح أَنْ تقولَ: ما أتاني غَيْرُ زَيْدٍ، ولا يجوز قام القومُ إلا غَيْرَ زَيْدٍ لا على الاستثناء، ولا على الحال، انتهى.

وإذا كانت (غَيْرٌ) استثناء، ففي العطف بعدها (بلا) خلاف، ذهب الفراء وثعلب: إلى أَنَّه لا يجوز فلا تَقُول: جاءني القومُ غَيْرَ زَيْدٍ ولا عمرٍو، كما لا تَقُول: جاءني القومُ إلا زَيْدًا ولا عَمْرًا.

---

(١) انظر: أدب الكاتب ١/١٢٢، وأمالي القالي ١/١١٤.

وَذَهَبَ أبو عبيدة، والأخفش، والزجاج، وابن السراج، والفارسي، والرماني إلى جَوَازِ ذلك على زيادة (لا)، أو على الحمل على المعنى؛ إذ المعنى في قام القومُ إلا زَيْدًا: قام القومُ لا زَيْدٌ. كما تقول: أنت غير القائم ولا القاعد معناه: أنت لا القائم ولا القاعد.

وأجاز النحويون عندي غَيْرُ زَيْدٍ، ولا عبد الله، ولم يجيزوا ذلك في سوى، وَأَجازَ بَعْضُهم: أَنْتَ زَيْدًا غَيْرُ ضاربٍ، ولم يجيزوا: أنت زيدًا مثل ضاربٍ، لجعلهم غَيْرًا بمعنى: (لا)، وَتَقُول: ما لي إلا زَيْدًا صديقٌ وَعَمْرًا، عطفًا على إلا زيدًا، وعمرٌو، بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف كَأَنَّه قالَ: وعمرٌو لي صديقٌ؛ إذ معنى ما لي إلا زَيْدًا صديق، زيد صديقي قالَهُ الخليل.

وقال غيره: (إلا زَيْدًا) كان يَجُوز فيه الرفع على أَنْ تُبْدِلَ منه صديق، فحمل عَمْرٌو عَلَيْه عطفًا على التوهم، ولا يَجُوزُ: ما أتاني صديقٌ إلا زيدًا وعمرو بالرفع على توهم الرفع في قوله: إلا زَيْدًا، بل تَرْفَعُ على الابتداء.

وتساوي (بَيْدَ) غَيْرَ، وَتُضافُ إلى (أَنَّ) وصلتها وتقع في الاستثناء المنقطع، وفي الحديث: " أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ "[(١)].

وَتَقُول: ذَهَبَ النَّاسُ بَيْدَ أَنِّي لَمْ أَذْهَبْ، ومعناها معنى غَيْرَ هذا هو المشهور، وقال الأموي: معناها معنى (على). وذكر الحديث.

وفي " البديع ": وَقَدْ تكونُ بمعنى (على)، وَقَدْ يُبْدَلُ من بائها ميم، وفي الحديث: " أَنا أَفْصَحُ العرب مَيْدَ أَنِّي من قريش واسترضعت في بني سعد "[(٢)] وَفُسِّر (بَيْدَ) مِنْ أَجْل، وقال الراجز[(٣)]:

عمدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّي
أَخافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣٥/٦، رقم ٥٤٣٧)، وانظر: المقاصد الحسنة ٩٥/١، قال السخاوي: معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قاله ابن كثير ا.هـ.
(٢) انظر: شرح السنة للإمام البغوي ٢٠٢/٤.
(٣) انظر: إصلاح المنطق ٢٤/١.

والمشهور أَنَّ (بَيْدَ) بمعنى: (غير)، والغالب: أَنَّه يجيء بَعْدَها (أَنَّ) وقد جاء بعدها الفعل، قال الشاعر: [المديد]

بَيْـــدَ لا يَعْثُـــر بـــالرِّدْفِ وَلا يُـسْلِمُ الحـيَّ إِذَا الْحَـيُّ طُـرِدْ

يُريد (بَيْدَ) أَنَّه لا يَعْثُر، وهي لازمة النصب ولا تتصرف بوجوه الإعراب تَصَرُّف (غير).

و(سِوى) بكسر السين وضمها مقصورتين، وبفتح السين وكسرها ممدودتين، وَيُسْتَثْنَى بها في الاتصال والانقطاع، وكونها ظرفًا كالمجمع عليه إلا ما ذَهَبَ إليه الزجاجي، أَنَّهَا اسمٌ لا ظرف، وتابعه ابْنُ مالك، فزعم أَنَّها بمعنى: (غَيْر).

وقال الكوفيون: وقد يكونان اسمين بمعنى: غَيْر، وهي عند سيبويه، والفراء، وأكثر النحاة لازمةُ الظرفية ولا تتصرف، وذهب بَعْضُهم إلى أَنَّها تستعملُ ظرفًا كثيرًا، وغير ظرف قليلا، وهو قولُ الرماني، والعكبري، وابن عصفور، فيما حكاه عنه ابن الضائع، والذي في " تآليف ابن عصفور ": أنه ظرف لا يتصرف كقول الجمهور، قال: تَقُولُ: مَرَرْتُ برجلٍ سِوَاك بمعنى: مكانك الذي يَدْخُلُهُ معنى عوضِكَ، وَبَدَلَك، وَلَمَّا كانت الظرفيةُ فيها مجازًا لَمْ يتصرفوا فيها، فلا يُقالُ: قام سِوى زَيْدٍ، ولا قامَ سواء زيد، ولا ما ضَرَبْتُ سِواك، ولا مَرَرْتُ بسواك، ولا ينتصبان على غَيْرِ الظرفية؛ إلا إِنْ جاءَ شيءٌ من ذلك في ضرورة الشعر، قيل: وَلَمْ يُشْرَب معنى الاستثناء فيها إلا سِوى المكسورة السين، ولم يُمَثِّل سيبويه في الاستثناء إلا بها، فَإِن اسْتُثْنِيَ بالآخر فبالقياس عليها، وظاهر كلام الأخفش أنه يستثنى بالثلاثة.

وَيُضَافُ إلى المعرفة والنكرة كـ (غَيْرِ) وَزَعَمَ بَعْضُهم أَنَّها لا تضافُ إلا إلى المعرفة، وموضعها نَصْبٌ على الظرفية، ويظهرُ الإعرابُ في المدودة نصبًا؛ نحو: قام القومُ سَوَاءَك، وما مَرَرْتُ بأحدٍ سواك.

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني: أَنَّ (سَوَاء) مبنية على الفتح فَأَمَّا (سِوَى) من قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] قُرِئ بكسر السين، وضمها، وسواء من قوله تعالى: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، أي: في وَسَطِهِ، ومن قولهم: هذا درهم سواءٌ؛ أي: تام.

ومن قولهم: مَرَرْتُ برجلٍ سواءٍ والعدم، ومن قولهم: سواءٌ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ،

بمعنى: (مستوٍ). فهما اسمان لا ظرفان اتفاقًا، وأما قولهم: زَيْدٌ سِوَاءَ عمرو؛ بمعنى: حِذَاءَ عمرو فظرفٌ.

وَيَجُوزُ حَذْفُ ما بعد (إلا) وَبَعْدَ غَيْر، وَذَلِكَ بَعْدَ ليس، تقول: جاءني زَيْدٌ لَيْسَ إلا، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَلَيْسَ هذا من الاستثناء، وتقول: قَبَضْتُ عشرةٍ لَيْسَ إلا، وَلَيْسَ غَيْر، وَذَلِكَ نَصْب غير ورفعه منونًا، وغير منون فأما في (ليس إلا) فاسمها مضمرٌ فيها، والخبر محذوف؛ أي: لَيْسَ الجائي إلا إيَّاه، وَلَيْسَ المقبوض.

وَيَجُوزُ أَنْ تجعلَ خبرَ ليس محذوفًا، وما بعد (إلا) الاسم؛ أي: ليس الجائي إلا إيَّاه، وَلَيْسَ المقبوض إلا تلك.

وَأَمَّا (غَيْرُ) إذا نُوِّنت ورفعت، فالخبر محذوف؛ أي: لَيْسَ غيره جائيًا، وَلَيْسَ غَيْرُه مقبوضًا، وإذا نصبت كان الاسمُ مضمرًا، وهي الخبر؛ أي: ليس هو أَيْ الجائي غيره، وَلَيْسَ هُو أَيْ المقبوض غيرها.

وإذا لم تُنَوِّن (غير) وَرُفعت أَوْ نُصبت فهي عند الأخفش معربة كحالها حين كانت مُنَوَّنة، وسقط التنوينُ لِنِيَّةِ الإضافة، والإعراب على ذلك التقدير حيث كانت منونة.

وَذَهَبَ الجرمي، والمبرد، وأكثرُ المتأخرين إلى: أَنَّ الضمة في (غَيْر) بناء، وَنُسِب إلى سيبويه، وسواء أكانت اسْمَ لَيْسَ أَمْ خَبَرَها، وَيَجُوزُ التصريحُ بالإضافة مع غير، فتقول: قَبَضْتُ عشرَة لَيْسَ غَيْرُها؛ أَي: مقبوضًا، وَلَيْسَ غَيْرَها تنصب على الخبر، وهو أجودُ من لَيْسَ غَيْرُ أَوْ غَيْرَ، وَأَجازَ الأخفش: لَمْ يَكُنْ غَيْرهُ وَغَيْرَهُ فَيَحْذِف الاسمَ أَو الخبر مع (غيره) مضافة كحذفها مع (لَيْسَ)، وقال السيرافي: لا يَجُوزُ هذا الحذف.

وَعَدَّ جماعةٌ من النحاة، منهم: الأخفش، وأبو حاتم، والنحاس في أدوات الاستثناء (لا سِيَّما) لَمَّا رَأَوا ما بعدها مخالفًا لما قبلها بالأولوية التي لما بعدها، والصحيح: أَنَّها لَيْسَتْ من أَدَواتِهِ، وَإِنَّما ذَكَرَها سيبويه في باب (لا) التي لنفي الجنس، والمشهور والمعروف: أَنَّ ما بَعْدَ (لا سيما) أولى بالمسند الذي لما قبلها من المسند إليه، وفي كلام الخطاب الماردي ما يَدُلُّ على خلاف هذا، وَأَنَّه مسكوت عَنْهُ، قال: إذا قُلْتَ: جاءني القومُ لا سيما زَيْدٍ معناه: لا مِثْلَ ذلك زَيْدٍ فيمن جاءني، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لا يأتي مِثْلُ زَيْدٍ، فَإِنَّما نَفَيْتَ أَنْ يكونَ أَحَدٌ مِمَّن جاءك شبهًا بزيدٍ، ولعل زَيدًا جاءك أَوْ لَمْ يَأْتِك، انتهى.

والاسم بَعْدَها إن كان معرفة، فيجوز جره على زيادة (ما) فتقول: قام القوم لا سيما زيد، وتجويز حذف ما نص عليه سيبويه، ووهم ابن هشام في زعمه عن سيبويه أنها زائدة لازمة، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ على أَنَّه خَبَرُ مبتدأ محذوف، والجملة صلة (لما) إن كانت موصولة بمعنى: الذي، أو صفة إنْ كانت (ما) نكرة موصوفة على إجازَةِ ابن خروف، وَزَعم الأخفش أَنَّ (ما) في موضع رَفْع بمعنى: الذي، وهو خَبَرُ (لا) وَسِيّ اسمها، وإن كانت نكرة جاز الوجهان: الرَّفْعُ والنَّصْبُ، وَرَوَى بَيْتَ امرئ القيس[1]: [الطويل]

أَلا رُبَّ يَـوْمٍ لَـكَ مِـنْهُنَّ صـالحٍ ... وَلا سِـيَّما يَـوْمٍ بـدارَةِ جُلْجُـلِ

بالنصب، والرفع والجر، وانتصاب النكرة فيه على أَنَّه تمييزٌ لما، وهي نكرة تامة، كَأَنَّه قال: ولا مِثْل سِيّ، ثُمَّ فَسَّرَهُ بنكرةٍ منصوة، وقاله أبو علي، وهو الذي تَلَقَّيناهُ من الشيوخ، وقال الفارسي: لا تكون (ما) بمنزلة الذي، وَيَنْتَصِبُ يومًا على الظرف صلة لما.

وقال أبو القاسم بن القاسم: هو ظَرْفٌ صلة (لما) وَحُذِفَ ناصِبُه، تقديره: ولا مِثْلَ الذي اتفق يومًا بدارةِ جُلْجُلِ، فَحُذِفَ للعلم به.

قال ابْنُ هشام: وبهذا قَالَ أَكْثَرُ مَنْ رأيت.

ومن كلامهم قد عَرَفْتُ الذي أمس أي: وَقَعَ وَاتفق، وحكى سيبويه في باب المستثنى: (هذا الذي أَمْسِ) قال: نُريد الذي فَعَلَ أمس.

وقيل (ما) حَرْفٌ كافٌّ لِسي عن الإضافة إلى ما بعدها فأشبهت الإضافة في قولهم: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا) من جهةِ مَنْعِهِ الإضافة إلى ما بعدها، وهذا توجيه للفارسي أيضًا، واسْتَحْسَنَهُ الأستاذ أبو علي، وقالَهُ أَيْضًا أبو الحسن ابن الضائع.

---

(١) و (دَارَةُ جُلْجُلِ): موضع.
والشّاهد فيه: (ولا سِيَّمَا يَوْمٌ) حيث يجوز في (يوم) الرّفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه - أيضًا -: الجرّ على الإضافة، والنّصب على التّمييز.
انظر: شرح المفصّل ٨٦/٢، وشرح التّسهيل ٣١٨/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٢٥/٢، واللّسان (سوا) ٤١١/١٤، والجنى الدّاني ٣٣٤، والمغني ١٨٦، والمساعد ٥٩٧/١، والهمع ٢٩٣/٣، والخزانة ٤٤٤/٣، ٤٥١، والدّرر ١٨٣/٣، والدّيوان ١٠.

وَقَدْ توصل بظرف؛ نَحْوَ: يُعْجِبُني الاعتكاف، ولا سيما عند الكعبة، وبجملة فعلية؛ نَحْوَ: يُعْجِبُني كلامُكَ لا سيما تَعِظُ به، وجاء بَعْدَ (لا سيما) أيضًا (إِنْ) الشرطية؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

أَرَى النَّيْكَ يَجْلُو الهمَّ والغمَّ وَلا سيما إِنْ نِكْتَ بِالْمَرَسَنِ الضَّخْمِ

وحكى الأخفش، أَنَّهُمْ يقولون: إِنَّ فلانًا كريم ولا سيما إِنْ أَتَيْتَهُ قاعدًا، انتهى.

وهذا يَدُلُّ على جوازِ دُخُول الواو على (لا سيما)، وإذا جَاءَ بعدها الشرط كانت (ما) كافة، وَإِنْ قَدَّرْتَ (ما) زائدة، لَمْ يَجُزْ؛ لأَنَّهُ يلزم إضافةُ (سِيِّ) إلى جملةِ الشرط، وذلك لا يجوز، وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم: (لا سيما والأمرُ كذلك) تَرْكِيبٌ غَيْرُ عربي، وكذلك حَذْفُ (لا) من لا سيما إِنَّما يُوجَدُ فِي كلامِ الأدباء المولدين لا في كلام من يحتج بكلامه، و(سي)، معناه مثل تقول: أَنْتَ سِيُّ وهم سِيَّان، وهم أَسْوَاء؛ نَحْوَ: حِمْلٌ وَأَحْمَال، (وسي) في لا سيما هو اسم (لا) منصوب، وخبرها محذوف لفهم المعنى، فإذا قُلْتَ: قام القومُ لا سيما زَيْدٌ، فالتقدير: لا مِثْلَ قِيامِ زَيْدٍ قيامٌ لَهُم، وزعم أبو علي في الْهَيْتِيَّات أَنَّ (لا) ليست عاملة النصب في (سيما)؛ بَلْ (سِي) منصوب على الحال، والعامل فيها الجملة السابقة، وَكَأَنَّه قال: قام القومُ غَيْرَ مماثلين زيدًا في القيام.

وَيَجُوز تَخْفِيفُ الياء من (لا سيما) حكاهُ الأخفش، وابن الأعرابي والنحاس، وابنُ جني، وفي ذلك رَدٌّ على ابْنِ عصفور، إذ زعم أَنَّهُ لا يجوز تخفيفُ الياء، وَنَصَّ الأخفشُ على إجازة الرفع والخفض حالة التثقيل والتخفيف، وقال دُرَيْود في كتابه في قولك: لا سِيَّما لغتان التثقيل والتخفيف، فَمَنْ خَفَّفَ خفض ومن ثَقَّلَ رَفَعَ، وهو خلاف لما صَرَّح به الأخفش، وَيُقال: (لا سيما) بإسكان الياء، وَأَصْلُ (سي) سوى. والمحذوفة عند ابن جني لام الكلمة، والأحسن عندي: أَنْ تكونَ المحذوفةُ عين الكلمة وقوفًا مع ظاهر اللفظ، ويجوز إبدالُ السين تاء قالوا: (لا تِيَّما) وإبدالُ اللام نونًا، قالوا: نَاسِيَّما، ويقال بمعنى لا سيما: لا سواءَ ما، ولا مِثْلَ مَا، ونص ابن الأعرابي: على أَنَّ ما بَعْدَ (لا مِثْلَمَا) يُرْفَعَ، وَيُجَرُّ كما بَعْدَ لا سيما.

وقال كراع: لا سِيَّما، وَلا مِثْلَ ما، وَلا تَرَ ما بمعنى واحد، وذكر ابنُ الأعرابي

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٢.

والأحمر (وَلَوْ تَرَ ما) بمعنى: لا سِيَّما، قال: إِنَّهُ لا يكون فيها إلا الرفع؛ يعني: في الاسم الذي بعد (وَلَوْ تَرَ ما) إلا الرفع؛ وسبب ذلك أَنَّ (تر) فِعْلٌ فلا يمكن أَنْ تَكُونَ (ما) زائدة.

وَيَنْجَرُّ مَا بَعْدَها بَلْ (ما) موصولة مفعول (بِتَرَ) وَزَيْدٌ خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (وَتَرَ ما).

إِنْ كان قبلها (لا) جَازَ أَنْ يكون للنهي، والتقدير: لا تَرَ أَيّها المخاطب الذي هو زَيْدٌ، والمعنى في قامَ القومُ: ولا تَرَ ما زَيد، ولا تُبْصِرُ الشخص الذي هو زيد، فَإِنَّه في القيام: أَوْلَى به منهم، وَجَازَ أَنْ تَكونَ (لا) نافية.

وَحَذْفُ ألف (تَرَى) على جِهَةِ الشذوذ، كما حُذِفَتْ في (لا أَدْرِ) وَ(لا أُبالِ) وَإِنْ كان قَبْلَ (تَرَ ما) وَ(لَوْ)، فَحُذِفَتْ أَلِفُ (ترى) شذوذًا كما قلنا في (وَلا تَرَ ما) إذا كانت (لا) نفيًا، وجواب (لو) محذوف؛ أَي: وَلَوْ تُبْصِرُ الذي هو زيد لَرَأَيْتَهُ أَوْلَى مِنْهُم بالقيام، وَنَظِيرُ ذلك قولك: لَقَدْ جادَ النَّاسُ وَلَوْ رَأَيتَ زَيْدًا، معناه: وَلَوْ رَأَيتَ زَيْدًا لَرَأَيْتَ أَجْوَدَ منهم.

والجملتان مِنْ (لا سيما)، وَمِنْ (لا تَرَ ما وَلَوْ تَرَ ما) وَإِنْ اختلفا في الحد لا يُنْكَر أَنْ يؤديا معنى واحدًا، وَيَجُوزُ دخولُ الواو على (لا سيما)، فتقول: قام القومُ ولا سيما زَيْد، والواو واو الحال.

وخبر (لا) التبرئة محذوف، تقديره: وَلا مِثْلَ زَيْد فيهم، وتقدير الحال جاءوني مقصرين غَيْرَ زَيْدٍ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الواو هنا من أَجْلِ العائد على القوم في الخبر المضمر.

وَعَدَّ الكوفيون، والبغداديون: (بَلْهَ)، من أدوات الاستثناء، فأجازوا النَّصْبَ بَعْدَها على الاستثناء؛ نحو: أَكْرَمْتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ، أَوْ ما بَعْدَها خارجًا مما قبلها في الوصف من حيث كان مرتبًا عليه، فجعلوه استثناء؛ إذ المعنى: إِنَّ إِكْرَامَك الأحرار يَزِيدُ على إكرامك العبيد.

وَذَهَبَ جمهورُ البصريين إلى أَنَّها لا يُسْتَثْنَى بها، وَأَنَّه لا يجوزُ فيما بعدها إلا الخفض، وَلَيْسَ بصحيح، بل النصب محفوظٌ من لسان العرب، وَأَمَّا الجرُّ بعدها،

فمجمعٌ على سماعِهِ من كلامِ العرب، فَذَهَبَ بَعْضُ الكوفيين إلى: أَنَّها بمعنى (غير) وما بَعْدَها مخفوض بالإضافة، فيكون قوله[1]: [الكامل]

تَـذَرُ الجمـاجمَ ضـاحِيًا هَاماتُهـا بَلْـهَ الأكُـفَّ كَأَنَّهـا لَـمْ تُخْلَـقِ

بمعنى: غَيْرَ الأكف، وذهب الفارسي إلى أَنَّ (بَلْهَ) مَصْدَرٌ لَمْ يُنْطَقْ لَهُ بفعل، وهو مضاف لما بعده إضافة مَنْ نصب أيْ تَرْكَ زَيْدٍ.

وذهب الأخفش إلى أَنَّها حَرْفُ جَرٍّ، ووجه أصحابنا النصب بعد (بَلْهَ) على أَنَّهُ مصدرٌ موضوعٌ موضعَ الفعل كَأَنَّكَ قُلْتَ: تَرْكًا زَيْدًا، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل، تقديره: دَعْ زيدًا.

وروى قطرب الرفعَ بَعْد (بَلْهَ) وأنكره أبو علي، وفي كتاب " العين ": (بَلْهَ) بمعنى: كَيْفَ، وبمعنى: (دَعْ)، وإذا ارتفع الاسم كان مبتدأ، وَكَيْفَ خبره، وَسُمِعَ في (بَلْهَ) بفتح الهاء، وكسرها، وَبَهْلَ مقلوبًا بسكون الهاء، وفتحها رواه أبو زيد إذا كان مصدرًا، تقول: قامَ القومُ بَهَلَ زَيْدٍ.

وَ(لَمَّا) بمعنى: (إلا) حكاه الخليل، وسيبويه، والكسائي، وهي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أَنْ يقتصرَ فيها على التركيب الذي وقعت فيه؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، و﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا﴾ [يس: ٣٢] في قراءة من شدد الميم، وقرأ عبد الله: (وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلومٌ) [الصافات: ١٦٤].

وقالت العرب: (نَشَدْتُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ، وَعَمْرُكَ الله لَمَّا فَعَلْتَ، وَقِعْدَكَ الله لَمَّا فَعَلْتَ)، وَقَدْ يُحْذَفُ نَشَدْتُكَ، وَسَأَلْتُكَ، وما أشبهه، فَيُقال: بالله لَمَّا صَنَعْتَ كذا؛ أَيْ: نَشَدْتُكَ الله إلا صَنَعْتَ.

---

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف السيوف.

اللغة: "تذر" تترك وتدع "الجماجم" -جمع جمجمة- وهي عظام الرأس "بله الأكف" أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائحة لا محالة.

الشاهد: قوله: "بله الأكف" حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.

انظر: الأشموني ٤٨٨/ ٢، وابن هشام في الشذور ص٤١٤، وفي المغني ١٠٥/ ١، وشرح المفصل ٤٧/ ٤، والشاهد ٤٥٦ في الخزانة.

وَزَعَمَ أَبُو القاسم الزجاجي أَنَّه يَجُوزُ أَنْ تقولَ: لَمْ يَأْتِنِي مِن القوم لَمَّا أَخُوك، وَلَمْ أَرَ مِن القوم لَمَّا زَيْدًا: تُريد إِلا أَخُوكَ، وَإِلا زيدًا.

وينبغي أَن يتوقف في إِجازَةِ مثل هذه التراكيب حتى تَثْبت، وَلَوْ شَخْصِيٌّ منها من كلام العرب.

وَزَعَمَ أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني في كتابه " البديع ": أَنَّ (دُون) من أدواتِ الاستثناء، قَالَ فيه: وأخوات (إلا) أسماء، وأفعال، وحروف جارة، فالأسماء غَيْرَ وَسِوَى، وَسُوى وَسَوَاء ودون كلها تَجُرُّ المستثنى بالإضافة.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ (بَيْدَ) مكان (غَيْر)، فَيُنْصَبُ على الأكثر، وَسِوى، وَسُوى، وَسَوَاء، وَدُونَ تُنْصَبُ على الظرف، تَقُول: قامَ القومُ سواء زيد؛ أَي مكان زَيْد، وَأَصْلُ (ما) في ما خَلا، وما عَدَا للمُدَّة كما في ما دام، وقيل: إِنَّها المصدرية.

باب الحال(١)

الحال لُغَة تُذَكَّر وتؤنث، واصطلاحًا عبارة عن اسم منصوبٍ تُبَيِّن هيئة صاحبها صالحةً لجواب كيف، وَزَعَمَ ابْنُ مالك أَنَّها قَدْ تُجَرُّ بياءٍ زائدةٍ، وما استدل بِهِ لا حُجَّةَ فيه، والغالب فيها أَنْ تكونَ مشتقة؛ نَحْوَ: جاء زَيْدٌ راكبًا.

وَمِنْ مَجِيئها غَيْرُ مشتقة قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء:٧١]، وَيُغْنِي عن اشتقاقه وَصْفُه نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، أو تقدير مضاف قبله، وَمِنْهُ قول العرب: (وَقَع المصطرعان عِدْلَيْ عَيْرٍ)؛ أي: مِثْلَ عِدْلَيْ عَيْر.

أو دلالته على مُفَاعَلَةً؛ نحو: كَلَّمْتُه فاهُ إلى فِيَّ؛ أَيْ: مُشافهةً، وَبِعْتُه يدًا بِيَدٍ؛ أي: مناجزةً، وَبِعْتُه رَأْسًا برأسٍ؛ أي: مماثلةً، وَلا بُدَّ في هذا من ذكر الجار والمجرور.

---

(١) الحالُ وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، نحو "رجعَ الجندُ ظافراً. وأدِّبْ ولدَكَ صغيراً. ومررتُ بهند راكبةً. وهذا خالدٌ مُقبلا".

(ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً من الفعل، نحو "طلعت الشمس صافية"، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق، نحو "عدا خليل غزالا" أي مسرعاً كالغزال.

ومعنى كونه فضلة أنه ليس مسنداً اليه. وليس معنى ذلك أن هيصح الاستغناء عنه اذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها. [جامع الدروس ٦٧/١]

أَوْ سِعْرٍ؛ نحو: بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا، والبر قفيزًا بدرهم، والدار ذراعًا بِدِرْهَمٍ، وَيَجُوز رَفْعُ شاةٍ، وَدِرْهَمٍ، وَقفيزٌ بدرهم، وذراعٌ بدرهم مبتدأ محذوفًا منه الصفة تقديره منها.

فَأَمَّا قولهم: بِعْتُه رِبْحُ الدِّرْهَمِ دِرْهَمٌ، فيجب الرفع، والجملة حال، وكذا بعته داريَ الذارعان بِدِرْهَمٍ، وَأَجَازَ بَعْضُ الكوفيين نَصْبَ الرِّبْحِ، والدرهم ونصب الربح، ورفع الدرهم.

أو دلالته على تَرْتِيبٍ؛ نَحْوَ: ادْخُلُوا رَجُلا رَجُلا، وَأَوَّلَ أَوَّلَ؛ أي: مرتبين، وَعَلَّمْتُه الحسابَ بابًا بابًا؛ أي: مفصلا.

وفي نصب الثاني خلافٌ، ذَهَبَ الزجاجُ إلى أَنَّه توكيدٌ، وَذَهَبَ ابن جني إلى أنه صفة للأول، وذَهَبَ الفارسي إلى أنه منصوبٌ بالأول، والذي أختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله؛ لأنَّ مجموعهما هو الحال.

ولو ذَهَبَ ذَاهِبٌ إلى أَنَّ نَصْبَه إِنَّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، وَأَنَّ المعنى: بابًا فبابًا، وَأَوَّل فَأَوَّلَ، لكان مذهبًا حسنًا عاريًا عن التكلف.

وزعم أبو الحسن: أَنَّه لا يجوز أَنْ يدخلَ حَرْفُ العطف في شيء من هذه المكررات إلا الفاء، لا تَقُول: بَيَّنْتُ له، الحسابَ بابًا وبابًا، ولا بابًا، ثم بابًا، قال: ولا تَقُول لِثلاثة ولا لاثْنَيْنِ: (ادخلوا الأوَّل فالأول).

أو دلالته على أصالةٍ؛ نحو: قوله تعالى: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء:٦١]. وهذه جُبَّتُك خزًّا، وَخَاتَمُكَ حديدًا، أَوْ فرعية: هذا حديدُك خاتمًا، أو نوع: هذا تَمْرُك شَهْرِيزًا، أو طَوْرٌ واقع فيه تفضيل: هذا رُطبًا أَطْيَبُ منه بُسْرًا.

وما تَقَدَّمَ من أَنَّ فاهُ إلى فِيَّ منصوبٌ على الحال؛ لأَنَّه واقعٌ موقعَ (مشافهًا)، وَزَعَمَ الفارسي: أَنَّه حالٌ نائبة مناب جاعلا، ثم حُذِفَ. وصارَ العامل كَلَّمْتُهُ، وقال: هذا مذهب سيبويه، وَذَهَبَ السيرافي إلى أَنَّه اسْمٌ وضع موضعَ المصدر الموضوع موضعَ الحال، ومعناه: كَلَّمْتُه مشافهةً فَوُضِعَ (فاهُ إلى فِيَّ) موضع مشافهة، ومشافهة موضع مشافهًا.

وذهب الأخفش إلى أَنَّ أَصْلَهُ مِنْ فِيه إلى فِيَّ، فَحُذِفَ حَرْفُ الجر، وَذهب الكوفيون إلى أَنَّ أَصْلَهُ: كَلَّمْتُه جاعلا فاهُ إلى فِيَّ.

وَزَعَمَ المبرد: أَنَّ تقديرَ الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسانَ لا يتكلم مِنْ فَمِ غيره، إِنَّما يتكلم كُلُّ إنسان مِنْ في نَفْسِه.

وقالت العرب: (كَلَّمْتُه فُوهُ إِلَى فِيَّ) وهو مبتدأ خبره ما بعده.

وقال الفراء: أَكْثَرُ كلام العرب: فَاهُ إلى فِيَّ بالنصب، والرفع مقول صحيح، وفيما أشبهه هذا من قولهم: حاذَيْتُه رُكْبَتَهُ إلى رُكْبَتِي، جاوَرْتُه مَنْزِلَهُ إلى مَنْزِلي، وناضَلْتُه قَوْسَهُ عن قَوْسِي، والأكثرُ فيه رُكْبتهُ، وَمَنْزِلُهُ، وَقَوْسه بالرفع، وإذا كان نكرة، فالنصبُ المؤثر المختار؛ نحو: كَلَّمْتُه فمًا لِفَم، وحاذَيْتُه رُكْبة لِرُكْبَةٍ، وناضَلْتُه قوسًا عن قوسٍ، وَرَفْعُهُ وهو نكرة، جائزٌ على ضعفٍ إذا جَعَلْتَ اللامَ خبرًا لفم، وكذلك غيرها من الصفات، وَإِنْ وَضَعْتَ الواو مَوْضع الصفة، فقلت: كلَّمْتُه فُوه وَفِيّ، وحاذَيْتُه رُكْبَتَهُ وَرُكْبَتِي، فالواو تَعْمَلُ ما تعمل إلى، والنَّصْبُ بعدها سائغ على إعمال المضمر، انتهى.

ويعني بقوله: والنصب معها أي مع الواو، وفي الثاني: سائغٌ على إعمال المضمر؛ يعني: جاعلا، فتقول: حاذَيْتُه رُكْبَتَهُ وَرُكْبَتِي، وَكَلَّمْتُه فاهُ وَفِيَّ؛ أي: جاعلا فاه، وجاعلا ركبته.

وحكى ابْنُ خروف: صارَعْتُه جَبْهَتَهُ إلى جَبْهَتِي بالرفع والنصب، وذكر ابن مالك عن الفراء: جاوَرْتُه بَيْتَهُ إلى بَيْتِي، وَيُقْتَصَرُ في هذا على مورد السماع وهو ما حَكَاهُ الفراءُ، وَابْنُ خروف، وأجاز هشام القياس على ذلك، فَتَقُول: ماشَيْتُهُ قَدَمِي إلى قَدَمِهِ، وكافَحْتُه وَجْهَهُ إلى وَجْهِي، وَلَوْ قَدَّمْتَ حَرْفَ الجر، فَقُلْتَ: كَلَّمَنِي عَبْدُ الله إلى فِيَّ فُوه، لَمْ يَجُز النصب بإجماع من الكوفيين، وتقتضيه قاعدةُ قول سيبويه في أَنَّ (إلى فِيَّ) تبين (كَلَكَ) بَعْدَ (سَقْيًا).

وتقديم (لَكَ) على (سَقيًا) لا يجوز، فينبغي ألا يجوز هذا، فَلَوْ قَدَّمْتَ فاهُ إلى فِيّ، على كَلَّمته، فَقُلْتَ: فاهُ إلى فِيَّ كَلَّمْتُ زيدًا، فأجازه سيبويه، وَأَكْثَرُ البصريين، واتفق الكوفيون على مَنْعِهِ، وتبعهم بَعْضُ البصريين، فَلَوْ قُلْتَ: فوه إلى فِيَّ كَلَّمَنِي عَبْدُ الله لَمْ يَجُز ذلك عِنْدَ أَحَدٍ من الكوفيين، ولا أحفظه نصًا عن البصريين والقياس يقتضي الجواز.

وَأَمَّا الانتقالُ فالحالُ على قسمين مبينة، ومؤكدة، فالمبنية لا بُدَّ أن تكون منتقلة؛ نحو: جاءَ زَيْدٌ راكبًا، أَوْ مشبهة بالمنتقلة؛ نحو قولك: خُلِقَ زَيْدٌ أَشْهَلَ وَخَلَقَ

اللهُ الزَّرَافَةَ يديها أَطْوَلَ من رجليها، وقوله(١): [الطويل]

فَجَـاءَتْ بِـهِ سَـبْطَ العِظَـامِ كَأَنَّمَـا عِمَامَتُــهُ بَــيْنَ الرِّجَــالِ لِــواءُ

وَحَمَلَ بَعْضُهم هذا على التأكيد؛ لأَنَّه فِي حُكْمِ المعمول بَعْدَ خَلَق، وَبَعْدَ جاء بمعنى: وَلَدَتْهُ، وَشَرْطُ المنتقلة عند هؤلاء أَنْ تكونَ ممكنة، أَنْ تكونَ وألا تكون.

وقال آخرون: لا يُشْتَرَطُ فيها ذلك؛ لأَنَّه لا يلزم أَنْ يُقَيِّدَ الفعلُ تقييدًا، بَلْ يُفيدُ وضعًا في الاسْمِ بخلاف المنتقلة؛ فَإِنَّها تُفِيدُ تخصيصًا في الفعل كالظرف، ولهذا قُدِّرَتْ بفي بخلاف هذا، فَتَقُول: مَرَرْتُ بِزَيْد أَكْحَلَ، وَلقيتُه أَسْوَدَ تُريدُ: لقيته بهذا الوصف، وعلى هذه الحال، وهذه جُبَّتُك خَزًّا، وَدَعوت الله سميعًا، والمؤكدة يجوزُ أَنْ تكونَ غَيْرَ منتقلة، كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، وقد أنكر الفراء، وتبعه السهيلي وجود الحال المؤكدة، ويأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

ومَذْهَبُ الجمهور اشتراط تنكير الحال، وَأَجَازَ يونس، والبغداديون أَنْ تأتي معرفة؛ نحو: جَاء زَيْدٌ الراكب، وأجازَ الكوفيون أَنَّهُ إذا كان فيها معنى الشرط جاز أَنْ تَأْتِيَ على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة فأجازوا أَنْ تقولَ: عَبْدُ الله المحسن أَفْضَلُ منه المسيء، وعبد الله عندنا الغني فَأَمَّا الفقيرَ فَلا، وَأَنْتَ زَيْدًا أَشْهَرُ مِنْكَ عَمْرًا، التقدير: عَبْدُ الله إذا أَحْسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إذا أساء، وَعَبْدُ الله عندنا إذا استغنى، فأما إذا افْتَقَر فَلا، وَأَنْتَ إذا تَسَمَّيْتَ زَيدًا أَشْهَرُ منك إذا تَسَمَّيْتَ عمرًا، وأجازوا أَيْضًا عَبْدُ الله إِيَّاه أَشْهَرُ مِنْهُ إيَّاها، كل واحد من المكنيين منصوب على الحال، ولا يَجُوزُ ذلك عندهم في مَكْنِي المخاطب والمتكلم لا يقال: زَيْدٌ إِيَّاي أَشْهَرُ مِنْهُ إِيَّاك، وانتصابُ المحسن وشبهه عند البصريين على خبر كان مضمرة؛ أَي: إذا كانَ المحسنَ أَفْضَلُ مِنْهُ، إذا كان المسيء، وذا الرمة وغيلان من قوله: (لَذُو الرُّمَّةِ ذا

(١) البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: " سبط العظام " أراد أنه سوى الخلق حسن القامة " لواء " هو ما دون العلم، وأراد أنه تام الخلق طويل، فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

الشاهد فيه: قوله " سبط العظام " حيث ورد الحال وصفا ملازما، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا، وإضافة سبط لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا، لانه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح.

انظر: العباب الزاخر ٢٥٩/١، واللسان (سبط) ٣٠٨/٧.

الرُّمَّةِ أَشْهَرُ مِنْهُ غَيْلانًا) منصوبان على تقدير إذا سُمِّي ذا الرُّمَّة أَشْهَرُ مِنْهُ إِذَا سُمِّي غيلانًا.

وجاء من الحال مقرونًا به (أل)(١): [الوافر]

فَأَوْرَدَهـا العِـرَاكَ وَلَـمْ يَـذُدْها وَلَـمْ يُـشْفِقْ عَلَـى نَغَـصِ الـدِّخَالِ

وادْخُلُوا الأوَّل فالأول، وَمَرَرْتُ بهم الْجَمَّاءَ الغفير.

وحكى القالي: الجَمَّاءَ الغفيرةَ بالتاء، وَجَمَّاءَ غفيرَة بالتاء أيضًا والتنوين، وَلَيْسَ من بناء جَمَّاء غير منونة، وَإِنَّما هُوَ فَعَّال كالْجَبَّان وَالقَذَّاف، وهمزته مجهولة، وقالوا: جَاءُوا جَمَّاءً غفيرًا، وَجَمًّا غفيرًا، والمعنى واحد وهو عند سيبويه اسْمٌ موضوع موضع المصدر؛ أي: مَرَرْتُ جمومًا غفيرًا، وجعله غير سيبويه مَصْدَرًا، والجمَّاء الغفير: هي البيضةُ التي تَجْمَعُ الرأس، وَتَضُمُّه قَالَهُ الكسائي، وابن الأعرابي، وَمَذْهَبُ الأخفش، والمبرد: أَنَّ هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إِنَّما الأحوالُ هي العوامل الناصبة المضمرة، فَبَعْضُ هؤلاء قَدَّرَ تلك العوامل أفعالا، وهو مَذْهَبُ الفارسي، وبعضهم قَدَّرَها أسماء مشتقة من تلك الأفعال، فيكون التقديرُ في أَرْسَلَها العراكَ تَعْتَرِكُ أو معتركة.

وَذَهَبَ ابْنُ طاهر، وابن خروف، وجماعة إلى أَنَّها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بَلْ هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، منتصبةٌ على الحال بنفسها مشتقةٌ من ألفاظها، ومن معانيها.

وزعم ابْنُ خروف أَنَّه مذهب سيبويه، فيكون التقدير معتركة، وَذَهَبَ ثعلب أَنَّ الجماءَ الغفير منتصبٌ على المدح لا حال، وَأَجَازَ الْجَرْمِيُّ؛ نحو: مَرَرْتُ بإخوتك الجماء الغفير، وأجاز ابن الأنباري فيه الرفع؛ نحو: مررت بإخوتك الجمَّاءُ الغفيرُ بالرفع على تقدير (هم).

وقال الكسائي: العربُ تَنْصِبُ الجماء الغفير في التمام وترفعه في النقصان قال(٢): [الوافر]

---

(١) البيت من شعر لبيد، وانظر: الديوان ١/٥٤.

(٢) البيت للراعي النميري، وانظر: الديوان ١/٧١.

كُهُولُهُم وَطِفْلُهُم سواءٌ هُمُ الجمَّاء في الْقَوْمِ الغفيرُ

وزعم ثعلب أَنَّ قولهم: (أَوْرَدَها العراكَ) إنما انتصبَ العراكُ على أَنَّه مفعول ثانٍ لأوردها، وَأَمَّا قولهم: أَرْسَلَها العِراكَ، فهو عند الكوفيين مُضَمَّنٌ أَرْسَلَها معنى أَوْرَدَها فهو مفعول ثانٍ لأوردها.

وَزَعَمَ ابْنُ الطراوة أَنَّ انتصابَ (العِرَاكَ) لَيْسَ على الحال. بل على الصفة لمصدر محذوف؛ أي: الإرسال العراك، وكذا قال في هذه الأبواب.

وَأَمَّا: ادْخُلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، (فَأَلْ) زائدةٌ عن بعضهم، والمعنى: ادْخُلُوا مرتبين، وهذا ونحوه لا ينقاس عِنْدَ البصريين، ولذلك كانت قراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ مِنْهَا الأذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] برفع (الأعز) فاعلا ليخرجن مضارع خَرَجَ، ونصب (الأذلّ) على الحال شاذًّا، وقياس قول الكوفيين جواز هذا؛ لأنَّ الحالَ إذا كانت في معنى الشرط جاز أَنْ تكونَ معرفة (بأل).

وَذَهَبَ المبرد، والسيرافي إلى أَنَّ (أَلْ) في قوله: الأوَّلَ فالأوَّل مُعَرِّفَة لا زائدة، وَذَهَبَ يونس إلى أَنَّه حالٌ بنفسه، وهو معرفة، وحكى: أَنَّ العرب تَقُولُ: قام زَيْدٌ أخاك، وهذا زَيْدٌ سَيّدَ الناس، وَذَهَبَ الأخفش إلى أَنَّه لَيْسَ حالا، بَلِ انتصبَ على أَنَّهُ مشبه بالمفعول، والتشبيه يكون في الفعل كما يكون في الصفات، انتهى.

وَمِمَّا خالفت فيه العرب القياس قولهم للمؤنثات: ادْخُلْنَ الأوَّلَ فالأوَّلَ، والقياس ادْخُلْنَ الأولى فالأولى، وإذا قيل: دَخَلُوا الأوَّلُ فالأوَّلُ بالرفع كان بدلا من الضمير، فَلَوْ قُلْتَ: ادْخُلوا الأوَّلُ فالأوَّلُ بالرفع، فليس بدلا، بل على إضمار فعل، دَلَّتْ عَلَيْه الأول تقديره ليدخل الأوَّلُ فالأوَّلُ.

والذي جاء من الحال بصورة الإضافة إلى معرفة مسموعًا: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ، وَتَقَدَّمَ الكلامُ عليه، وَطَلَبْتُه جَهْدِي وطاقتي، وَرَجَع عَوْدَه إلبَدْئِهِ، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ وَحْدَهُ، وتفرقوا أيادي سَبَا، وَمَرَرْتُ بِهم ثُلاثتهم إلى العشرة، وَقَضَّهُم بقضيضهم فالتقدير: اجْتَهِدُ جَهْدِي وَأُطِيقُ طاقتي، أَوْ مجتهدًا جهدي، ومطيقًا طاقتي، أو مجتهدًا ومطيقًا على اختلاف المذاهب السابقة.

وَمَذْهَبُ الكوفيين: أَنَّ جَهْدِي وطاقتي من قبيل المصادر المعنوية، التقدير: اجتهدتُ جَهْدِي وَأَطَقْتُ طاقتي، وَرَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ عندهم منصوب على

المصدر؛ أي: عَادَ عَوْدُه على بَدْئِه، وَأَجازَ بَعْضُهم نَصْبَه على المفعول إنْ رَدَّ عَوْدَه على بَدْئِهِ، وَأَمَّا عِنْدَ أصحابنا فعلى الحال على التقديرات الثلاثة لاختلاف قائليها، وإذا انتصبَ على الحال لَمْ يَجُزْ تقديمُ المجرور عليه؛ لأنَّه من صلبه، وَإِنْ كان عَوْدُه مفعولا جاز، وَيَجُوزُ رَفْعُ عَوْده فاعلا بِرَجَعَ، أو مبتدأ خبره على بَدْئِهِ، وعلى هذين يجوز تقديمُ (على بَدْئِهِ)، على (عَوْدِه).

وَأَمَّا (وَحْدَهُ) فَذهَبَ الخليل وسيبويه إلى أَنَّهُ اسمٌ موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كَأَنَّه قالَ: إيحادًا، وإيحادًا موضع موحدًا، فمع الفعل المتعدي؛ نحو: ضَرَبْتُ زيدًا وَحْدَهُ، هو حال من الفاعل؛ أي: ضَربْتُه في حال إيحادي له بالضرب.

وَمَذْهَبُ المبرد: أَنَّه حالٌ من المفعول؛ أي: ضَرَبْتُه في حال أَنَّه منفردٌ بالضرب، وَذَهَبَ أبو بكر بن طلحة إلى: أَنَّه حالٌ من المفعول لَيْسَ إلا؛ لأَنَّهُم إِذَا أَرادوا الفاعل، قالوا: مَرَرْتُ به وَحْدَهُ، كما قال[1]: [المنسرح]

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرياحَ وَالمطَرَا

وَذَهَبَ جماعةٌ إلى أَنَّهُ مصدرٌ موضوعٌ موضع الحال، فمنهم مَنْ قال: مَصْدَرٌ على حَذْفِ حروف الزيادة؛ أي: إيحاده، وَمِنْهُم مَنْ قالَ مَصْدَرٌ لَمْ يوضع لَهُ فعل.

وَذَهَبَ يونس، وهشام، في أحد قوليه إلى أَنَّهُ ينتصبُ انتصابَ الظروف، فَتُجْرِيه مُجْرَى (عِنْدَهُ)، فجاء زَيْدٌ وَحْدَهُ، وتقديره: جَاءَ زَيْدٌ على وَحْدِهِ، ثُمَّ حُذِفَ الحرفُ، وَنُصِبَ على الظرف.

وَحُكِيَ من كلام العرب: (جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِما)، وإذا قُلْتَ: زَيْدٌ وَحْدَهُ، فَكَأَنَّ التقدير: زَيْدٌ موضع التفرد، وَيَنْبَغِي أَنْ يكونَ مَصْدَرًا.

حكى الأصمعي: وَحَدَ يَحِدُ، وَيَدُلُّ على انتصابه على الظرف قول العرب: زَيْدٌ وَحْدَهُ فهذا خَبَرٌ لا حال، وَأَجَازَ هشام في زَيْد وحده وجهًا آخر، وهو: أن يكون

---

(١) قائله: هو الرَّبِيعُ بن ضَبُع بن عديّ الفَزَاريّ، شاعرٌ جاهليّ معمَّر، من فُرسان العرب، وخطبائهم، وحُكمائهم. قيل: إنّه عاش أربعين وثلاثمائة سنة.

انظر: الكتاب ٨٩/١، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وأمالي القالي ١٨٥/٢، والتّبصرة ٣٣٠/١، وتحصيل عين الذّهب ١٠٦، والمقاصد النّحويّة ٣٩٧/٣، والتّصريح ٣٦/٢.

منصوبًا بفعل مضمر يَخْلُفه (وَحْدَهُ)، كما قالت العرب: (زَيْدٌ إقبالا وإدبارًا).

قال هشام: وَمِثْلَ زَيْدٌ وَحْدَه في هذا المعنى: زَيْدٌ أَمْرَهُ الأوَّل، وَقِصَّتُه الأولى وَحالَهُ الأوَّل، خَلَفَ هذا المنصوب الناصبَ كما خَلَفَ وَحْدَهُ وَحِدَ، وَيُسَمَّى هذا منصوبًا على الخلاف للأول، وَقَالَ: لا يَجُوزُ (وَحْدَهُ زَيْدٌ)، كما لا يَجُوزُ (إقبالا وإدبارًا عَبْدُ الله)، وكذلك قِصَّتُهُ الأولى سَعْدٌ، وعلى أَنَّه مَنْصُوبٌ على الظرف يجوز: وَحْدَهُ زَيْدٌ، كما يَجُوزُ: عِنْدَكَ زَيْدٌ، وَأيادِي سَبَا، يَأْتِي الكلامُ عليها في آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى.

وَأمَّا مَرَرْتُ بهم ثَلاثَتَهُم إلى العشرة، فَلُغَةُ الحجاز نَصْبُ هذا على الحال، وَمَذْهَبُ سيبويه فيه كَمَذْهَبِهِ في (وَحْدَه) أَنَّه اسْمٌ موضوعٌ موضعِ ثَلْث الذي هو مصدر ثَلَّثْتُ، وَثَلْث موضوع موضع مَثْلَث، وكذلك أَرْبَعَتَهُم إلى عشرتهم.

وذهب يونس إلى أنَّه صفةٌ في الأصل، فيكون حالا مبينة، وَذَهَبَ المبرد إلى أَنَّهُ يُقَدَّرُ لفظًا من لفظ الثلاثة فِعْلا، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بالقوم فَثَلَّثْتَهُم.

وَذَهَبَ غَيْرُ هؤلاء إلى أَنَّه يَنْتَصِبُ انتصابَ الظرف كما ذَهَبَ إليه في زَيْدٌ وَحْدَهُ.

وحكى الكسائي، القومُ خَمَّسْتُهُم بالرفع على الخبر، وَخَمَّسْتَهُم بالنصب على الظرف، وَلَيْسَ بحالٍ لامتناع (زيد جالسًا).

ولَمْ يَذْكُرْ سيبويه جاءا اثنيهما، وَقَدْ قاسَهُ بَعْضُهم على ثلاثتهم، ولا يؤكد العربُ الحجازيون إلا بِكُلِّهِم، وأجميعن لا بثلاثتهم إلى العشرة، وبنو تميم يَجْعَلُون ثَلاثَتَهُم إلى عَشْرَتَهُم تابعًا لما قَبْلَهُ على سبيل التوكيد في الإعراب؛ نحو: قامَ القومُ ثلاثَتُهُم، وَرَأَيْتُ القومَ ثَلاثَتَهُم، وَمَرَرْتُ بالقوم ثَلاثَتِهِم، وإذا أرادوا معنى الانفراد بالفعل لَمْ يَقُولُوا: إلا وَحْدَهُم؛ نحو: مَرَرْتُ بالقوم وَحْدَهُم، والفرق بَيْنَ النصب على الحال، أو على الظرف أَنَّهُ فيه تقييد للفعل فلا يَقَعُ الفعلُ إلا بهم خاصة.

وإذا أتبعت جازَ أن يكون الفعلُ خاصًّا بهم، وجاز أَنْ يَكُونَ شارك غيرهم، والمؤنث كالمذكر في النصب، وفي الإتباع تَقُول: قام النساءُ ثَلاثَتُهُنّ إلى عشرتهن على اللغتين.

وَأَمَّا مُرَكَّبُ العدد، فالصحيح جواز اللغتين فيه الحجازية على النصب،

والتميمية على الإتباع، وفي انْتِصَابِهِ انتصاب ثلاثتهم خلافٌ، والصحيح كما قلنا الجواز، تَقُولُ: جاءوا خَمْسَةَ عَشْرِهم، فَتُضِيف، وَجِئْنَ خَمْسَ عَشَرتهن، وَيَجُوزُ أَلا تضيف فتأتي بالتمييز؛ نَحْوَ: مَرَرْتُ بالقوم أَحَدَ عَشَرَ رَجُلا، أو لا تأتي به؛ نحو: مَرَرْتُ بالقوم أَحَدَ عَشَر، وَمَنْ قالَ ذلك قال: مَرَرْتُ بالقوم عَشْرِيهم أَوْ عَشَرِين رَجُلا أو عشرين.

وَأَمَّا قَضَّهُم بِقَضِيضهم، فحكى سيبويه فيه الإتباع لما قَبْلَهُ على التوكيد، والنَّصْب على الحال، وَحُكِيَ لَهُ فِعْلٌ، قالوا: قَضَضْتُ عَلَيْهم الخيلَ إذا جَمَعْتَها عَلَيْهم، وَمَعْنَى قَضَّهم بقضيضهم مُنْقَضًّا آخرهم على أَوَّلهم أَيْ: أَتَوْا في انْقِضَاضِهِم، وهو كالجمَّاءِ الغفير في أَنَّهُ مأخوذٌ من الانْقِضَاضِ لا مشتق من الصفة، وهو بمنزلة جَهْدَكَ فِي أَنَّهُ للفاعل، ويونس يَجْعَلُهُ كالجَمَّاء وَصْفًا، فهو حال بنفسه والإضافة غير محضة، والمبرد يُقَدّرُ الفعل، وقد يجيء المئول بنكرة علمًا.

قالت العرب: جاءت الخيلُ بَدَادِ، وَبَدَادِ، و(بَدَاد) علم جنس، وَجَازَ وقوعه علمًا لتأوله بِمُتَبَدِّدَةٍ.

فصل

من مجيء المصدر موضع الحال

على مذهب سيبويه، وجمهور البصريين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٧٠]، و ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، و﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، و﴿دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨]، وقالت العرب: قَتَلْتُه صَبْرًا، وَلَقِيتُهُ فُجاءَةً، وَمُفاجَأَةً، وَكِفَاحًا ومكافحةً وَعِيانًا، وَكَلَّمْتُهُ مشافهةً، وَأَتَيْتُه رَكْضًا وَمَشْيًا وَعَدْوًا، وَطَلَعَ بَغْتَةً، وَأَعْطَيْتُهُ المالَ نَقْدًا، وَأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سماعًا وَسَمْعًا، وَوَرَدْتُ الماءَ التقاطًا، وَمَعَ كَثْرَة ما وَرَدَ من ذلك، فقيل: أَجْمَعَ الكوفيون والبصريون على أَنَّه لا يُسْتَعْمَل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُه، فلا يجوز جَاءَ زَيْدٌ بكاءً، وَلا ضَحِكَ زَيْدٌ بكاًء، وَإِن اختلفوا في التخريج، وَشَذَّ المبرد، فقال: يَجُوزُ القياس، فقيل عَنْه مطلقًا، وَقِيلَ فيما هو نَوْعٌ للفعل؛ نحو: أَتَيْتُهُ سُرْعَةً.

وقال سيبويه: لا تَقُول: أَتَيْتُه سُرْعَةً، ولا رُجْلَةً بَلْ حَيْثُ سُمِعَ، وَذَهَبَ الزجاج إلى مَذْهَبِ سيبويه، فيما دلَّ عَلَيْه الفعل من بغتةٍ؛ لَكِنَّهُ يَقِيسُ وذلك نحو: أتانا

إسراعًا؛ أي مُسْرِعًا، وَجَرْيًا؛ أي: جاريًا، ولا يكون اسْمُ فِعْلٍ غَيْرَ مَصْدَر؛ نحو: أتانا رُجْلَةً وَسُرْعَةً، وجعل السيرافي هذا من باب جلست قعودًا، فإذا قُلْتَ: زَيْدٌ يأتي عَدْوًا، فالمعنى: يأتي يَعْدُو عَدْوًا، وكذلك: ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]؛ أي: يَسْعَيْنَ إليك سعيًا.

وَيُقَدِّرُ سيبويه هذه المصادر منصوبةً بالفعل قبلها أحوالا؛ أي: دَعَوْتُهُم مجاهرًا، وَقَتَلْتُه مَصْبُورًا، وكذا باقيها.

وقال الكوفيون، والأخفش، والمبرد هي مفاعيل مطلقة، فقال الكوفيون: منصوبة بالفعل الذي قبلها، وَلَيْسَت في مَوْضِعِ الحال؛ لأنَّ معنى قتله صَبَرَهُ، ومعنى: أَعْطَاهُ نَقَدَهُ.

وقال الأخفش، والمبرد: قَبْلَ كُل مَصْدَرٍ فعل مقدر ذلك الفعل هو الحال؛ أي: زَيْدٌ طَلَعَ، يَبْغَتُ بغتةً، وَقَتَلْتُه أَصْبُرهُ صَبْرًا، وَقِيل: هي أحوال على حذف مضاف؛ أي: ذَا فَجْأَةٍ، وذا صَبْرٍ، وقيل: هي مصادر على حَذْفِ مضاف؛ أي: لقاءَ فَجْأَةٍ، وَإِتيانَ رَكْضٍ، وَسَيْرَ عَدْوٍ، وَيُقَدَّرُ مضافًا محذوفًا من لفظ الفعل، ويقدر فيما جاء معرفة مِمَّا تَقَدَّم ذكره إرسالَ العراك، وَطَلَبَ جَهْدِك، وَرُجُوعَ عَوْدِهِ، وَمُرورَ إيحادي لَهُ، وَمَجِيء الجمَّاء، وَدخولَ الأول فالأول، وكلامَ فيه إلى فِيَّ، فتنتصب هذه المعارف انتصابَ المصادر على تقدير ذلك الحذف على ما يُسَوِّغُ في المصادر من مجيئها معرفة ونكرة، وقال ابْنُ هشام: وهذا تقدير حسن سهل، انتهى.

ومذهب سيبويه: أَنَّ (أَنْ والفعل) وَإِنْ قُدِّر مصدرًا لا يجوز أَنْ يقعَ حالا، وذهب ابْنُ جني إلى أَنَّهُ يجوز أَنْ يَقَعَ (أَنْ والفعل) حالا، كما يَقَعُ صَريحُ المصدر، قال ذلك في قول الشاعر[1]: [الطويل]

وَقَالُوا لَهَا لا تَنْكِحِيهِ فَإِنَّهُ ... لأَوَّلِ نَصْلٍ أَنْ يُلاقَى مَجْمَعَا

ولا يقتصرُ على السماع في ثلاثة أنواع:

الأول: قولهم: أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا فيجوزُ أَنْ تَقُولَ: أَنْتَ الرَّجُلُ أدبًا ونبلا، والمعنى الكامل في حال علمٍ، وحال أدبٍ وحالِ نُبْلٍ، وَذَهَبَ ثعلب إلى أَنَّ المصدرَ

(١) البيت لتأبط شرا، وانظر: ديوان الحماسة ١/١٨٩.

يَنْتَصِبُ في مثل هذا هو مصدر مؤكد لا حال، ويتأول الرَّجُلُ باسْمِ فاعل مِمَّا جاء بَعْدَهُ فكَأَنَّهُ قال: أَنْتَ العالمُ عِلْمًا، والمتأدبُ أدبًا، والنبيلُ نُبْلا.

ويحتمل عندي أَنْ يكونَ تمييزًا كَأَنَّه قال: أَنْتَ الكاملُ أدبًا؛ أي: أدبك، فَحُوِّل إلى الرَّجُل بمعنى: الكامل، كما أجازوا في أَرَجُلٌ عَبْدُ الله أَنْ يَرْتَفِعَ عَبْدُ الله على الفاعلية بمعنى: أَكَامِلٌ عَبْدُ الله؛ لأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنْ يستفهمَ عن عبد الله أَرَجُلٌ هو أو امرأة.

النوع الثاني قولهم: هو زُهَيْرٌ شعرًا، وَحاتِمٌ جودًا وَيُوسُفُ حسنًا، والأحنف حِلْمًا؛ أي: مِثْلُ زُهَيْرٍ في حالِ شِعْرٍ، وكذلك باقيها، والأظهر أَنْ تكون تمييزًا؛ إذ هو على تقدير (مِثْل) محذوفة، وَ(مِثْل) يكون عنها التمييز؛ نحو: على التمرة مِثْلُها زُبْدًا. وَنَصُّوا على التمييز في قولك: زَيْدٌ القمرُ حُسْنًا، وَثَوْبُكَ السَّلْقُ خُضْرَةً؛ أي: مِثْلُ القمر حُسنًا.

النوع الثالث: قولك: أَمَّا عِلْمًا فعالمٌ تَقُول ذلك لِمَنْ يَصِفُ عندك شَخْصًا بعلمٍ وغيره، فَتَقُول: كالمنكر عَلَيْهِ وصفه بغير العلم، والناصبُ لهذه الحال فهو فِعْلُ الشرط المحذوف، وَصَاحِبُ الحال هُو المرفوع بفعلِ الشرط، والحالُ على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يَكُنْ من شيءٍ، فالمذكورُ عالمٌ في حالِ عِلْمٍ، فلو كانَ بَعْدَ الفاء ما لا يَعْمَلُ ما بَعْدَهُ فيما قَبْلَهُ؛ نحو: أَمَّا عِلْمًا فَلا عِلْمَ لَهُ، وَأَمَّا عِلْمًا فَإِنَّ لَهُ عِلْمًا، وَأَمَّا عِلْمًا فهو ذُو عِلْم، فَنَصْبُه بفعلِ الشرط المقدر، وَيَتَعَيَّنُ إذ ذاك نصب علمًا.

وقال سيبويه: (وَقَدْ يُرْفَعُ فِي لُغَةِ تميم، والنَّصْبُ فِي لغتها أَحْسَن).

وتخصيصه الرفع في لغة تميم، دليلٌ على أَنَّ غَيْرَهُم من العرب يَنْصِبُ الْمُنَكَّر، ولا نَصَّ فيه على تعيين أَنَّ أهلَ الحجاز ينصبون.

وقال ابن مالك: وتلتزمُ أَهْلُ الحجاز النَّصْبَ، فَإِنْ دَخَلَتْ (أَلْ) رَفَعَ بنو تميم، فَتَقُول: أَمَّا العلمُ فعالمٌ، وَهو عِنْدَ أَهْلِ الحجاز يَجُوزُ فِيه الرَّفْعُ وهو الأكثر، وَقَدْ يَنْصِبُونَهُ، وَالنَّصْبُ في ذي (أل) على أَنَّه مفعولٌ من أجله مَذْهَبُ سيبويه، وَذَهَبَ الأخفش إلى أَنَّه، وَالمنُكَّر مفعول مطلق منصوب مؤكد في التعريف (بأل) والتنكير، والعاملُ فيه ما بَعْدَ الفاء إنْ لَمْ يَقْتَرِنْ به مانعٌ، وَإِن اقترن بالعامل فعلُ الشرط، وَذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّه في النَّصْبِ مُنَكَّرًا، وَمُعَرَّفًا (بأل) مفعول به، فيجيزون: (أَمَّا العبيدَ فلا عبيدَ لك)، وَإِنْ كانوا عبيدًا بِأَعْيَانِهِم يَجْعَلُون هذا الباب على إضمارِ فعل

كَأَنَّه قالَ مَهْمَا تَذْكُرِ العبيدَ، وهو عندهم فعلٌ لا يظهر، وحكوا: أَمَّا البصرةَ فلا بَصْرَةَ لَكَ، وَأَمَّا أَباكَ فَلا أَبَ لك.

واختارَ هذا المذهب ابْنُ مالك، وقالَ به السيرافي في قوله[1]: [الطويل]

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ ... سبيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرَ عَنْهَا فَلا صَبْرَا

قدَّره: مَهْمَا تَذُمّ الصبر، وَرَوَى الكسائي عن العرب، أَمَّا قُرَيْشًا، فَأَنَا أَفْضَلَها، وَنَصَّ سيبويه على أَنَّ قولك: أَمَّا البَصْرَةَ فلا بَصْرَةُ لَكَ لا يَجُوزُ فيه إِلا الرفع، وَأَنَّه لا سبيل إلى النصب.

وقال سيبويه بَعْدَ كَلام: وَزَعَمَ يونس أَنَّ قَوْمًا من العرب يقولون: (أَمَّا العبيدَ فذُو عبيد، وَأَمَّا العَبْدَ فَذُو عَبْدٍ)، يُجْرُونه مُجرَى المصدر وهو قليل خبيثٌ، وَإِنَّما وَجْهُه وَصَوَابُهُ الرَّفْع، وهو قول العرب، وأبي عمرو، ويونس، ولا أعلمُ الخليلَ خالَفَهُما، وَقَدْ حَمَلُوه على المصدر، فقال النحويون: أَمَّا العلمَ والعبيدَ فَذُو عِلْمٍ وَذُو عبيدٍ، وهذا قبيح، ولو كانوا عبيدًا بأعيانهم لَمْ يَكُنْ إِلا رَفْعًا.

وذهب الزجاج إلى أَنَّ قولهم: (أَمَّا العبيدَ) هو على حَذْفِ مضاف، تقديره: أَمَّا مِلْكَ العبيد، وهو مفعول له، وَذَهَبَ السيرافي إلى أَنَّهُ وَضْعِ الاسْمِ موضع المصدر، كَأَنَّهُ قال: أَمَّا العبيدَ فهو ذو عبيد، وَقَدْ مَنَعَ سيبويه: أَمَّا قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلها بالنصب، وَإِنْ صَحت حكايةُ الكسائي فذلك قليل، وتقديره: أما ذِكْرُك قُرَيْشًا على إضمار المصدر وهو لا ينقاس، وأما قولهم: أَمَّا صديقًا فَأَنْتَ صَدِيقٌ، فحال عند سيبويه مؤكدة، وانتصابها بفعل الشرط المحذوف أو بالصفة التي بَعْدَ الفاء، فَإِنْ قُلْتَ فَلَيْس بصديقٍ فانتصابها على ذَيْنِك التقديرين، ومنع المبردُ انتصابها بالصفة، وَذَهَبَ الأخفشُ إلى أَنَّ انتصابَ صديقًا بِأَنْ تَكُونَ مضمرةً، فَلَيْسَ حَالا، بَلْ خَبَرُ يَكُون.

وَقال سيبويه: وَأَمَّا قَوْلُ الناس: أَمَّا أَنْ يكون عالمًا، فَهُو عَالِمٌ، وَأَمَّا أَنْ يعلمَ شيئًا فَهو عالمٌ، فهذا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ بمنزلة المصدر، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا عِلْمًا وَأَمَّا كينونة عِلْم فَأَنْتَ عَالِمٌ، انتهى. و(أن يكون) في مَوْضِع رَفْعٍ على الابتداء، أو في مَوْضِع نَصْبٍ عَلى المفعول له.

---

(١) البيت لابن ميادة، وانظر: الخزانة ١/ ٤٣٠.

وفي " الترشيح ": زَعَمَ الأخفشُ أنَّ ناسًا من العرب، يقولون: أَمَّا العلمَ فما أَعْلَمَنِي على إضمار (به)، وقال فيه: إن اجْتَمَعَ مَصْدرٌ واسمٌ فالمختار أَنْ يُنْصَبَ المصدر، ويرفع الاسم تَقُول: أَمَّا العلمَ والعبيد فَأَنْتَ ذُو عِلْمٍ وعبيد، وَأَمَّا الحمقَ والمالُ فَأَنْتَ ذُو حُمْقٍ وَمَالٍ، تَنْصِب المصدرَ على أَصْلِهِ، وترفع الاسم، وبعض النحويين يرى أَن يُنْصَبَ الاسْمُ إِذَا تَقَدَّمَهُ المصدره، فيقول: أَمَّا العلمَ والعبيدَ فهو ذُو علمٍ وعبيدٍ، فَإِنْ تَقَدَّم الاسْمُ رفعوا المصدر، فقالوا: أَمَّا العبيدُ والعلمُ فهو ذو عبيدٍ وَذُو علمٍ بالرفع، وهذا تفسير غير صواب، والقياس رفع الاسم ونصب المصدر.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَمَّا العبيدَ والعلمَ، وَأَمَّا العلمَ والعبيدَ. فَأَنْتَ ذو علم وعبيد، فتنصب العبيد قَدَّمْتَ أَوْ أَخَّرْتَ عَلَى لُغَةِ مَنْ نصبهم؛ فقال: أَمَّا العبيدَ فأنت ذو عبيد، وهو غير جيد في اللغة، وَرَأَيْتُ سيبويه، يقول: ما كان من هذه المصادر نكرة فهو في مَوْضِعِ الحال، وكذلك أَمَّا عالمًا فلا عِلْمَ عِنْدَهُ، وهذه لغة بني تميم؛ فَإِنْ أَدْخَلُوا الألفَ واللام رَفَعُوا، وأهل الحجاز ينصبون هذا نكرة ومعرفة على أَنَّه مفعولٌ من أجله كَأَنَّه جواب مَنْ سأل لأي شيء هو زيد، فَقُلْتَ: أَمَّا الطَّعْنَ فهو طعان، وكذلك النكرة والصفة تُنْصَبُ على الحال، تقول: أَمَّا صديقًا مصافيًا فهو صَدِيقٌ مصاف، انتهى.

فصل
الغالب في ذي الحال أَنْ تَكُونَ معرفةً

وَقَدْ ذَكَرَ سيبويه الحال من النكرة كثيرًا قياسًا، وَإِنْ لَمْ تكن بمنزلة الإتباع في القوة، والقياسُ قول يونس والخليل، وَقَدْ جاءَ من ذلك ألفاظ عن العرب.

وفي " التسهيل ": لا يكون صاحبُ الحال في الغالب نكرة ما لَمْ يختص؛ يعني: بِنَعْتٍ؛ نحو: مَرَرْتُ برجلٍ تميمي راكبًا.

وقال سيبويه: هذا غلامٌ لَكَ ذاهبًا، وفيه ردٌّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّ ذلك لا يجوز إلا أن يكون نكرة موصوفة بوصفين أَوْ تختص بإضافة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]. أو بالعمل؛ نحو: مَرَرْتُ بضارب هندًا قائمًا، والوجه في هذه المسائل الإتباع، أَوْ يَسْبِقُه نفي؛ نَحْوَ: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] أو شبه نفي وهو النهي؛ نحو: لا تَعْتِبْ على صديقٍ

غائبًا، والاستفهام؛ نحو: هل وَفّاك رَجُلٌ صاحبًا، أو يَتَقَدَّمُ الحالُ: هذا قائمًا رَجُلٌ، وَفيها قائمًا رَجُل.

وَيَظْهَرُ من كلام سيبويه أَنَّ صاحبَ الحال في هذا هو المبتدأ وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أَنَّ الحالَ من الضمير المستكن في فيها، وَزَعَم ابْنُ خروف: أَنَّ الظرف والجار والمجرور لا ضميرَ فيه عِنْدَ سيبويه، والفراء: إلا إذا تأخر، وَأَمَّا إذا تَقَدَّمَ فلا ضميرَ فيه، والحال المتقدمة من النكرة.

قال سيبويه: أَكْثَرُ ما تكون في الشعر، وَأَقَلُّ ما تكون في الكلام، انتهى، وَيَجُوزُ: فيها قائمٌ رَجُلٌ على البدل، وحكى الفراء: هذه خراسانيةً جَارِيَةٌ بنصب خراسانية على الحال المتقدمة، وبرفعها على طريق البيان؛ يَعْنِي: بدل جارية منها، أو تكون مقرونة بالواو؛ نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أو يكن الوصفُ به على خلاف الأصل؛ نحو: مَرَرْتُ بِبُرٍّ قفيزًا بدرهم، وَمَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ، انتهى. ما في التسهيل من مجيء ذي الحال نكرة ممثلا، وقد ذكرنا اقتباس سيبويه مجيئها من النكرة من غير اعتبار لما اعتبره ابن مالك.

والحال بالنسبة إلى التقديم، والتأخير عن صاحبها أقسام: ما يَجِبُ تأخيرُها عنه، كإضافة العامل إلى صاحبها؛ نحو: عَرَفْتُ قيام هِنْدٍ ضاحكةً، وَمَا أَحْسَنَ هِنْدًا متجردة، وَقَدْ ذكرنا في باب التعجب خلافًا في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالحال، والصحيح المنع، وما يَجِبُ فيه التقديم كإضافته إلى ضمير ما لابس الحال؛ نحو: جَاءَ زَائِرَ هِنْدٍ أخوها، وكاقتران صاحبها بـ (إلا) على رأي؛ نحو: ما جاء مُسْرِعًا إِلا زَيْدٌ، حكمها حكم المفعول المحصور فيه الفاعل، وَتَقَدَّم ذكرُ الخلاف فيه.

وذو الحال إن كان مجرورًا بحرفٍ، فَإِمَّا أَنْ يكونَ زائدًا، أو غير زائد إِنْ كان زائدًا جَازَ تقديمها على ذي الحال؛ نحو: ما جاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عاقلا، فيجوز ما جاءني عاقلا من أَحَدٍ، وَإِنْ كان غَيْرَ زَائِدٍ؛ نحو: مَرَرْتُ بهندٍ ضاحكةً، فَمَذْهَبُ البصريين: أَنَّه لا يَجُوزُ تقديمها مطلقًا، كان ذو الحال ظاهرًا، أو مضمرًا لا تقول: مَرَرْتُ ضاحكةً بِهندٍ، وأجاز ذلك من المتأخرين ابْنُ كيسان، والفارسي، وابن برهان، وَفَصَّل الكوفيون، فقالوا: إِنْ كان ذو الحال مضمرًا جاز تقديمها عليه؛ نحو: مَرَرْتُ ضاحكةً بك، وكذا إِنْ كان المضمرين أحدهما: مَجرورٌ بالحرف؛ نحو: مُسْرِعِينَ

مَرَرْتُ بك، وَمَرَرْتُ مسرعين بِكَ، وَإِنْ كان مظهرًا، والحالُ فِعْلٌ جاز تقديمُ الحال على المجرور؛ نحو: مَرَرْتُ بهندٍ تَضْحَكُ، فيجوز: مَرَرْتُ تَضْحَك بهندٍ، وَإِنْ كان الحالُ اسمًا فلا يجوز تقديمها لا يجوز: مَرَرْتُ ضاحكة بهند، وحكى ابن الأنباري: أَنَّ الاتقاف على منع ذلك، وَأَنَّ التقديم خطأ.

وَإِنْ كان ذو الحال مجرورًا بالإضافة، فإما أَنْ تكونَ الإضافةُ محضة، أو غَيْرَ محضة، إِنْ كانت غَيْرَ محضة، فإما أَنْ يكونَ المضافُ إلى ذي الحال عاملا في ذي الحال نصبًا، أَوْ لا، إِنْ لَمْ يَكُن فَلا يَجُوز التقديمُ؛ نحو: هذا قتيلُ هِنْدٍ ضَاحكةً، وَإِنْ كان نَحْو: هذا شاربُ السويق ملتوتًا الآن أو غدًا.

فقال ابْنُ مالك: جَاز تقديمُ الحال على المضاف، فَتَقُول: هذا ملتوتًا شارب السُّوَيق، وَإِنْ كانت محضة فَإِمَّا أَنْ يكونَ في تأويل رَفْعٍ، أَوْ نَصْبٍ أَوْ لا، إن كان فَيَجُوز مجيءُ الحال منه؛ نحو: يُعْجِبُنِي قيام زَيْدٍ مسرعًا، وركوب الفرس عُرْيانًا، وَلا يَجُوزُ تقديمهما على العامل، وَإِنْ لَمْ يَكُن في تأويل ذلك فلا يَجُوزُ مجيءُ الحال منه؛ نَحْوَ: ضَرَبْتُ غُلامَ هِنْدٍ ضاحكةً. وسواء أكانَ جزءًا أم كجزء.

وقال ابْنُ مالك: إِنْ كان المضافُ إليه جُزءًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، ف (إخوانًا) حالٌ من ضمير صدورهم، أَوْ كَجُزْءٍ، قال: نحو قوله تعالى: ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فـ (حنيفًا) حال من إبراهيم، قال: فَلَوْ كان غَيْرَ جُزْءٍ، ولا كَجُزْءٍ لَمْ يَجُزْ مجيءُ الحال من المجرور بالإضافة؛ نحو: ضَرَبْتُ غلامَ هِنْدٍ جَالسةً، فهذا لا يجوز بلا خلاف، انتهى.

وفيه الخلاف: أَجَازَ بَعْضُ البصريين مجيء الحال من المضاف إليه الصريح.

وفي " البديع ": إِنْ لَمْ يَكُن المضافُ إليه فاعلا، ولا مفعولا قَلَّت الحال منه، كقولك: جاءني غُلامُ هِنْدٍ ضاحكةً، وَإِنْ كان ذو الحال مَرْفُوعًا جَازَ تقديمُ الحال عَلَيْه؛ نحو: جَاء مُسْرِعًا زَيْدٌ، وسواء أُخِّرَ عاملُه عن الحال؛ نحو: مسرعًا جَاء زَيْدٌ، أم قُدِّمَ، نَحْوَ ما مثلنا به قبل.

ومنع بَعْضُ الكوفيين تقديمها إذا تأخر الفعلُ، وإن كان منصوبًا؛ نحو: لَقِيتُ هندًا ضاحكة، فَيَجُوزُ تقديمها على صاحبها؛ نحو: لَقِيتُ ضاحكةً هندًا.

وقال الكوفيون: لا يَجُوزُ سواء أكانت الحالُ اسمًا كَما مثلنا أَمْ فعلا؛ نَحْوَ:

لَقِيتُ هندًا تَضْحَكُ، وبعضهم أجازَ إذا كان فعلا، فأجازَ لَقِيتُ تَضْحَكُ هندًا.

والعاملُ في الحال إنْ كان فعلا متصرفًا، أَوْ صفة تشبهه، ولا يتعلق به مانعُ تقديم جاز أَنْ يَتَقَدَّم الحالُ عليه؛ نحو: مُسْرِعًا جاء زَيْدٌ، وسواء أكان الحالُ اسمًا، كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، أَمْ مصدرًا، كقوله[١]: [الطويل]

فَلأيًا بِلأيٍ مَا حَمَلْنا وَلِيدَنا   عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظماءٍ مفاصِلُهْ

ومؤكدة، أم غير مؤكدة، وفي المؤكدة خلافٌ، كالخلاف في المصدر المؤكد هذا مذهب البصريين إلا الجرمي، فإِنَّه لا يجيز تقديمَ الحال على عاملها المتصرف وَإلا الأخفش؛ فإِنَّه منع تقديمها في نحو: راكبًا زَيْدٌ جَاءَ، ومثال الصفة التي تُشْبِهُ الفعل المتصرف، فَنَصَّ سيبويه على جَوَازِ تقديمها على الفعل، وعلى الصفة نحو: مُسْرِعًا زَيْدٌ راحل، وَزَيْدٌ مجردًا مضروب، وَزَيْدٌ مُوسرًا، أَوْ مُعْدَمًا سَمْحٌ، وَذَهَبَ الكوفيون إلى تَفْصِيلٍ في ذلك، فقالوا: إنْ كانَت الحالُ من مرفوعٍ ظاهر تَأَخَّرَتْ، وتوسَّطت والرافع قبلها، ولا يتقدَّم على الرافع والمرفوع كليهما فلا يجوز عِنْدَهُم: راكبًا جَاءَ زَيْدٌ، ويجوز التوسط نحو: جَاءَ راكبًا زَيْدٌ، وَإِنْ كانت من مَرْفُوعٍ مضمر جاز تَقْدِيمُها، وتوسيطها، وتأخيرها، وَلَمْ يفرقوا بين الفعل وغيره، فيجوز: في الدار أَنْتَ قائمًا، وفي الدَّارِ قَائمًا أَنْتَ، وقائمًا في الدار أَنْتَ، وَجِئْتُ راكبًا، وراكبًا جئت.

وفي " البسيط ": مَنْعُ التقديم عن الكسائي، والفراء، مطلقًا سواء أكانَ ظاهرًا أم مضمرًا، وَإِنْ كَانت مِنْ مَنْصُوبٍ ظاهر، جَازَ تأخيرها، وَلا يَجُوز تَقْدِيمُها لا يُقالُ: ضاحكةً لَقيتُ هندًا، ولا متوسطة لا تَقُول: لَقِيتُ ضاحكةً هندًا، وَإِنْ كانت من مَنْصُوبٍ مضمر جاز تَقْدِيمُها؛ نحو: ضاحكًا لَقِيَتْنِي هِنْدٌ، وَإِنْ كانت من مخفوضٍ ظاهر فَيَجِبُ التأخير، ولا يَجُوزُ التقديمُ، ولا التوسط لا يجوز: ضاحكةً مَرَرْتُ بهندٍ، ولا مَرَرْتُ ضاحكةً بهندٍ وَإِنْ كانت من مُضْمَرٍ جاز تقديمها أول الكلام، وتأخيرها؛ نحو: ضاحكةً مَرَّتْ بِي هِنْدٌ، وَمَرَّتْ بِي هِنْدٌ ضاحكةً، ولا يَجُوزُ توسيطها؛ نَحْوَ: مَرَّتْ ضاحكةً بي هِنْدٌ.

وَيَجِبُ تأخيرُ عن الحال إذا كانت في صلة (أل)؛ نحو: الجائي مُسرعًا زَيْدٌ، أَوْ

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: ١/ ١٤.

في صلةٍ حرف مصدري عامل؛ نحو: يُعْجِبُنِي أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ مسرعًا أَوْ كان مقرونًا بلام ابتداء متصلا بها؛ نحو: لأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا أو بلام قسم متصلا بها؛ نحو: لأَقُومَنَّ طائعًا، أو كان مصدرًا ينسبك بحرفٍ مصدري، والفعل؛ نحو: يُعْجِبُنِي، رُكُوبُ الفرس مسرجًا؛ فَإِنْ كان العاملُ في صلة غير (أل) نحو: جاءني الذي مُسْرِعًا قامَ، أَوْ في صلة حرف مصدري عامل؛ نحو: عَجِبْتُ مِمَّا مُسْرِعًا نَذْهَبُ، أَوْ لا يتصل بلام الابتداء؛ نَحْوَ: لَمُحْتَسِبًا أَصْبِرُ، ولا بلام القسم؛ نحو: لـ (إلى زَيْدٍ راغبًا أَذْهَبُ) جاز تقديمُ الحال على عاملها، فإن كانت لامُ الابتداء في خبر (إنَّ)، وبعده الحال جاز تقديمها عَلَيْه؛ نحو: إنَّ زَيْدًا مُسْرِعًا لَذَاهِبٌ، وَإِنْ كانت الحالُ دخلت عليها الواو؛ نحو: جاء زَيْدٌ والشمسُ طالعةٌ، فذكر أصحابنا أَنَّه لا يجوزُ تقديمها على العامل، وَإِنْ كانَ متصرفًا فلا تقول: والشمس طالعة جاء زَيْدٌ، وأجاز الكسائي، والفراء، وهشام: وَأَنْتَ رَاكبٌ تحسنُ، وأنت راكب حَسُنْتَ؛ تُريد: تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ، وَحَسُنْتَ، وَأَنْتَ راكبٌ، ونص ابن أصبغ على أَنَّه لا يمتنع عند الجمهور تقديمُ الجملة الحالية التي معها الواو على العامل إذا كان فعلا، ومنعه الفراء.

وَذَكَرَ ابْنُ مالك أَنَّه إذا كان العامل نعتًا لا يجوز تقديمُ الحال عليه، وَمَثَّلَ بقوله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذاهبةٍ فَرَسُه مكسورًا سَرْجُها، وَأَطْلَقَ، فقال: لَوْ كان العاملُ القوي نعتًا، لَمْ يَجُزْ تقديمه؛ يعني: تقديم الحال فعلى هذا الإطلاق لا يجوز: مَرَرْتُ برجلٍ ضاحكًا مُسْرِعٍ، وَأَنْتَ تُريد مُسْرِعًا ضاحكًا، ولا نَعْلَمُ خلافًا في جوازه، وجواز مثله؛ نحو: مَرَرْتُ برجلٍ مسرجًا يَرْكَبُ الفرسَ؛ يُريد: يَرْكَبُ الفرسَ مسرجًا.

و(يَرْكَبُ) هو نعت لرجل، وَإِنَّما امتنع ذلك في تمثيله من جهة عَوْد الضمير متقدمًا على ما يفسره؛ إذ يَصِيرُ التركيب: مَرَرْتُ برجل مكسورًا سَرْجُها ذاهبة فَرَسُه لا من جهة كون العامل نعتًا.

وَمِمَّا يَجِبُ فِيه تأخير الحال عن العامل، إذا كان العاملُ جامدًا ضُمِّن معنى مشتق، وَمَثَّلَ ذلك ابْنُ مالك بأَمَّا، وَحَرْفِ التنبيه، واسم الإشارة، والترجي، والتمني، والاستفهام المقصود به التعظيم، واسم الجنس المقصود به الكمال، والمشبه به، انتهى.

أَمَّا (أَمَّا) فَنِسْبَةُ العمل إليها مجازٌ، وذلك نحو: أَمَّا عِلْمًا فعالمٌ، وَأَمَّا صديقًا فصديقٌ، وَتَقَدَّمَ الكلامُ في ذلك، وما العاملُ في المصدر وفي الصفة، وَزَعَمَ بَعْضُ

النحاة أَنَّ (لولا) بمنزلة (أَمَّا) في تضمين الفعل؛ إذ يَتَضَمَّن معنى يمتنع، فَتَقُول: لَوْلا زَيْدٌ قائمًا لكان كذا، وقالوا: لَوْلا رَأَيْتُكَ مذهوبًا لكانَ كَذَا وهذا مَبْنِيٌّ على أَنَّ المرفوعَ بَعْدَ لولا فاعلٌ، وهو رأيُ بعض الكوفيين، وَأَمَّا على مَذْهَبِ البصريين فهو مبتدأ وَخَبَرُه محذوف؛ فَإِنْ صَحَّ مجيءُ الحال بَعْدَ (لولا) فالعامل فيها هو الخبر المحذوف.

وقد نقل أبو الحسن: أَنَّ العربَ لَمْ تلفظ بحال المرفوع بَعْدَ (لولا)، وَأَمَّا حرف التنبيه؛ فنحو: هَذَا زَيْدٌ قائمًا، فمذهب الجمهور أَنَّه يَجُوزُ أَنْ ينتصبَ قائمًا على الحال، والعاملُ فيه حرف التنبيه.

وقال ابن أبي العافية، والسهيلي: لا يجوز أَنْ يعملَ حَرْفُ التنبيه في الحال، وَأَمَّا اسم الإشارة فذهب الجمهور إلى أَنَّه يَجُوزُ أَنْ ينتصبَ قائمًا باسم الإشارة، ووافقهم ابْنُ أبي العافية.

وقال السهيلي: لا يَعْمَلُ اسْمُ الإشارة، والناصب في مثل هذه المسألة فعل مضمر تَدُلُّ عليه الجملة، تقديره: انْظُرْ إليه قائمًا، وهذا كله على قول البصريين أَنَّ قائمًا حال، وَتَقَدَّمَ قَوْلُ الكوفيين في باب كان أَنَّ قَائمًا يُسَمُّونه خبرَ التقريب.

وأجازَ الكسائي أيضًا في نَحْو: هَذَا زَيْدٌ قَائمًا ما أجازَ البصريون من أَنَّ (قائمًا) حال إِمَّا مِنْ اسْمِ الإشارة، وَإِمَّا مِنْ زَيْدٍ، وَلَوْ وَسَّطْتَ قَائمًا، فقلت: هذا قائمًا زيدٌ.

فقال الكوفيون: انتصبَ على الحال إِمَّا مِن اسم الإشارة، وَإِمَّا مِنْ زَيْدٍ، وَأَجَازَ الكسائي نصبه على أَنَّهُ خَبَرُ التقريب، واتفق الكوفيون، والبصريون على إحالةِ قائمًا هذا زَيْدٌ، وقد جاء السماعُ بنظير هذا قائمًا زيدٌ، وها قائمًا ذا زيد.

وَأَمَّا حَرْفُ التمني والترجي، وهما (لَيْتَ وَلَعَلَّ) فَنَصَّ الزمخشري على أَنَّهُما (وَكَأَنَّ) يَنْصِبْنَ الحال، والصحيحُ أَنَّ (لَيْتَ وَلَعَلَّ) لا يعملان في الحال، وفي (كأن) خلافٌ والصحيح أَنَّها تَعْمَلُ في الحال.

وأما الاستفهام المقصودُ به التعظيم، فقال ابْنُ مالك هو نحو: [مجزوء الكامل]

يَا جَارَتِي مَا أَنْتِ جَارَهْ بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا غُفَارَهْ

فـ (جارة) عنده منصوب على الحال، والعامل فيها (ما) الاستفهامية بما

تضمنت من معنى التعظيم فَكَأَنَّهُ قال: ما أَعْظَمَك جارَةً، وهذا تفسير معنًى وتفسيرُ الإعراب؛ أي: عظيمة أَنْتِ في حالِ كونها جارة، وهذا الذي قَالَهُ ابْنُ مالك قاله الفارسي في البيت، وَأَجَازَ أَنْ يكون تمييزًا وَبَدَأ بِهِ، وَيَدُلُّ على تعيين التمييز جواز دُخول (مِنْ) عَلَيْه.

وأجازوا في البيت أَنْ تكونَ (ما) نافية، وَأَنْتَ اسْمُها، أو مبتدأ على ما تَقَدَّم من لُغَةِ الحجاز، وتميم في (ما)، وَلَمْ يَأْتِ بَعْدَ (ما) هذه التي تقتضي التعظيم ما يَقْطَعُ بمجيء الحال، فلا ينبغي إثبات قاعدة كلية بمحتمل ظاهر فيه غير الحال.

وَأَمَّا قَوْلُ العرب: ما لكَ قَائمًا فـ (قائمًا) حال، والعاملُ فيه هو العامل في الجار والمجرور، وَذَهَبَ الفراءُ إلى أَنَّه يَنْتَصِبُ على معنى كان، وَجَوَّز كونه معرفة؛ نحو: ما لك الناظرَ في أمرنا، فينصب النكرة والمعرفة، و(ما) هذه الاستفهامية لا يُرادُ بها التعظيم، وَأَمَّا اسْمُ الجنس المقصود به الكمال؛ فنحو: أَنْتَ الرجل علمًا فَتَقَدَّمَ الكلامُ عليه، وَأَنَّ ثعلبًا يَنْصِبه على المصدر، واختيارنًا فيه أَنْ يكونَ تمييزًا لا حالا، وَأَمَّا المشبه به، فَتَقَدَّم الكلامُ فيه وجواز أَنْ يكونَ تمييزًا لا حالا.

وَمِمَّا يَجِبُ فيه أَيضًا تأخيرُ الحال عن العامل أَنْ يكونَ أفعل تفضيل؛ نحو: هُو أكفؤهم ناصرًا، أَوْ مفهم تشبيه؛ نحو: زَيْدٌ مثلك شُجاعًا، وأجاز الكسائي: عَبْدُ الله طالعةً الشمس، ومحمد مُنيرًا القمر وَأَبْطَلَ ذلك الفراء.

وَتَقُول: أَخُوك مَعَكَ مَعَنا أَخُونا؛ التقدير: أَخُوكَ مَعَكَ كأخينا مَعَنا، فإذا أَظْهَرْتَ الكاف لَمْ يُجز الفراء، والكسائي، والبصريون تقديمَ الظرف عليها، لا يُجيزون: أَخُوك مَعَكَ معنا كأخينا وَمِثْلُ ذلك دِرْهَمُكَ دِرْهَمَ زَيْدٍ مَوْزُونًا؛ أي: كَدِرْهَمِ زَيْدٍ؛ فَإِنْ قَدَّمْتَ موزونًا جاز؛ فَإِنْ أَظْهَرْتَ الكافَ لَمْ يَجُزْ تقديم الحال عليها؛ إلا إِنْ جَعَلْته حالا (لِدِرْهَمُك)، فَيَجُوزُ دِرْهَمُك موزونًا كَدِرْهَمِ زَيْدٍ، انتهى.

واغتفر توسيطُ ذي التفضيل بَيْنَ حالين، وكان القياسُ أَنْ يتأخرا، ولا ينتصب الحالان مَعَ أفضل التفضيل إلا لمختلفي الذات مختلفي الحال؛ نحو: زَيْدٌ مفردًا أَنْفَعُ من عمرٍو مُعَانا، أَوْ متفقي الحال؛ نحو: زَيْدٌ مفردًا أَنْفَعُ من عمرٍو مفردًا، أو مُتَّحِدَي الذات، مختلفي الحالين؛ نحو: زَيْدٌ قائمًا أَخْطَبُ مِنْهُ قَاعِدًا.

واخْتُلِف في العامل في هَذَيْن الحالين، فَذَهَبَ المبرد، والزجاج، وابن السراج،

والسيرافي، والفارسي في حلبياته، إلى أَنَّهُما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ (إذا) إنْ كانت الحالان على تقدير الحال، وصلة لـ (إذا) إن كانا مِمَّا تقدم.

وَأَجَازَ بَعْضُ أصحابنا تقدير كانَ الناقصة صلة لـ (إذا) أو لـ (إذ)؛ فَإِنْ تَقَدَّم الحال الأولى اسم إشارة؛ نحو: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا، فقيل: العامل في (بُسْرًا) اسم الإشارة، وقيل: حَرْفُ التنبيه، وَذَهَبَ المازني، والفارسي في تذكرته، وَابْنُ كيسان، وَابْنُ جني، وَابْنُ خروف إلى أَنَّ أفعلَ التفضيل هو العامل في الحالين.

فـ (بُسْرًا) حالٌ من الضمير المستكن في أَطْيَبَ، و(رُطبًا) حالٌ من الضمير في منه، وَنُسِبَ هذا إلى سيبويه، وهو الذي نختاره.

وَتَقُول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخْبَثَ ما يَكُونُ أَخْبَثَ مِنْكَ أَخْبَثَ ما تَكُونُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخْبَثَ مَا يَكُون أَخْبَثَ مِنْكَ أَخْبَثَ مَا تَكُونُ، ولا يَجُوزُ تَأخيرُ المنصوبين على الحال عن أفعل التفضيل.

وَلا **يَجُوزُ**: تَمْرُ هذه النخلة أَطْيَبُ مِنْهُ بُسْرًا رطبًا، وَلا تقديمهما على أفعل التفضيل، فَلا يَجُوزُ تَمْرُ هذه النخلة بُسْرًا رُطَبًا أَطْيَبُ منه، وَلَمْ يُسْمَعْ ذَلك مِنْ كلام العربِ، وَأَجَازَ بَعْضُ أصحابنا تأخير الحالين عَنْ أَفْعَلَ التفضيل على شَرْطِ أَنْ تلي أفعل التفضيل الحال الأولى مَفْضُولا بها، وَبَيْنَ الْمُفَضَّل عليه، وتلي الثانية الْمُفَضَّل عليه، فتقول: هَذَا أَطْيَبُ بُسْرًا مِنْهُ رُطَبًا، وَزَيْدٌ أَشْجَعُ أَعْزَلُ من بكرٍ ذا سلاحٍ، ويحتاجُ جواز هذا التركيب إلى سماع من العرب.

ولو اشترك المختلفان في وصفٍ هو لأحدهما أَكْثَرُ على كُلّ حال، ارتفع الاسمان اللذان كانا انْتَصَبا حَالَيْن، فَتَقُول: هَذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ عِنَبٌ، فـ (بُسْرٌ) خَبَرُ المبتدأ، وَأَطْيَبُ وَمَا بَعْدَه جملة من مبتدأ وَخَبَرٍ في موضع الصفة لـ (بُسْر) وَ(أَطْيَبُ) هو المبتدأ، و(عِنَبٌ) خَبَرُه، وهو الاختيار لوقوع المبتدأ في محله، ويجوز أَنْ يكونَ أَطْيَبُ خبرًا مقدمًا، و(عِنَبٌ) المبتدأ، وَأَجَازَ ابْنُ مالك أَنْ تُجْرَى أداةُ التشبيه مجرى أفعل التفضيل، فتتوسط بين حالين فَتَعْمَلُ في أحدهما متأخرة، وفي الأخرى متقدمة، وأنشد: [الخفيف]

أَنَا فَذَّاكَهُم جميعًا فَإِنْ أُمْدَدْ أُبِدْهم ولات حين بقاءِ

و[1]: [المتقارب]

تُعَيِّرُنـــا أَنَّنـــا عالَـــةٌ   وَنَحْـنُ صـعاليكَ أَنْـتُم مُلُوكـا

يُرِيد: وَنَحْنُ فِي حالِ صَعْلكَتِنا مِثْلَكُم في حال مُلْككُم فحذف مثلا، وأقام المضاف إليه مقامه مضمنًا معناه، وَأَعْمَلَهُ بما فيه من معنى التشبيه، والصحيح: أَنَّ نَصْبَ (فَذًّا)، والصعاليكَ والحالان بَعْدَهُما هو على تَقْدِير: إذا كُنْتَ فذًّا، وَإِذا كُنَّا صعاليك.

وإذا كان الجامدُ ظرفًا، أو مجرورًا، والحالُ اسْمٌ، أو ظَرْفٌ، أو مجرورٌ، والخبرُ إِذْ ذاكَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ، فَإِنَّ تَقَدَّمَتِ الحالُ على الجملة بأسرها؛ نحو: قائمًا زيدٌ في الدار، أو قائمًا زيدٌ عندك، أو في الدار زَيْدٌ عندك، على أَنْ يكونَ قائمًا حالا، وَعِنْدَكَ الخبر، فقال ابْنُ طاهر: لم يختلفوا في امتناع قائمًا زَيْدٌ في الدار، وَلَيْسَ بصحيح، فَإِنَّ الأخفش أجازَ في قولهم: فِدَاءً لك أَنْ يكونَ (فِداءً) منصوبًا على الحال، والعاملُ فيه لك، وهو نظير قائمًا في الدار زَيْدٌ، وَأَجازَ ابْنُ برهان: إذا كانت الحالُ ظرفًا، أَوْ مَجْرُورًا، والعاملُ فيها ظَرْفٌ، أَوْ مجرور التقدم، قال في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤] (هُنالِكَ) ظرفٌ في مَوْضِع حال، والوَلايَةُ مبتدأٌ، والخبر لله، وهو عاملٌ في هُنالك التي هي الحال.

وَإِنْ تَوَسَّطَت الحالُ، فتارةً تتوسط بَيْنَ المبتدأ المتقدم، وخبره الظرف، أو الجار والمجرور المتوسط، وتارةً تتوسَّط بَيْنَ الخبر الذي هو ظرف أو مجرور وهو متقدم، والمبتدأُ متأخرة، فمثال الثانية: في الدَّارِ عِنْدَك زَيْدٌ، وَعِنْدَك حالٌ، وفي الدَّارِ قَائمًا زَيْدٌ، فلا خلاف في جَوازِ ذلك.

ومثال **الأولى**: زَيْدٌ قائمًا في الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ فِي الدَّارِ، على أَنَّ عِنْدَك هُو الحال، فَذَهَبَ جُمهور البصريين إلى مَنْعِ ذلك مطلقًا، وَأَجازَهُ الفراءُ، والأخفش في أحد قوليه.

وسواءٌ أكانت الحالُ ظرفًا، أو مَجْرُورًا، أَمْ اسْمًا صريحًا، أو حالا بالواو؛ نحو: زيدٌ ومالُه كَثِير بالبصرة، وتجويز ابن بَرْهان في ﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ يقتضي

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٥٧٤.

بجهة الأولى جواز ذلك في التوسط إذا كانت الحالُ ظرفًا أو مجرورًا.

وأجاز الكوفيون التوسط إذا كانَتْ مِنْ مُضْمَرٍ مرفوع، كما أجازوا التقدم، فيُجيزون في (أَنْتَ فِي الدَّار قائمًا) أَنْ تَقُولَ: في الدَّارِ قَائمًا أَنْتَ، وَأَنْتَ قائمًا في الدَّارِ، وقائمًا في الدَّارِ أَنْتَ، وَقَائِمًا أَنْتَ في الدَّارِ، واختيارُ ابن مالك أَنَّهُ إن كانت اسمًا صَرِيحًا ضَعُفَ التوسطُ بقوة، وَإنْ كَانَتْ ظرفًا أو مجرورًا جَازَ التوسط بقوة.

ونُقِل الإجماعُ عَنِ البصريين في مَنْع: قَائمًا زَيْدٌ فِي الدَّار، وقائمًا في الدَّارِ زَيْدٌ، وَتَحَصَّل في هذه المسألة أقوال: الجواز مطلقًا، والمنع مطلقًا، وتفصيل الكوفيين، وتفصيل ابن برهان، وتفصيل ابن مالك، وَقِيلَ: ما أجازهُ ابْنُ بَرْهَان في قوله: إِنَّ هُنَالِكَ ظَرْفٌ في موضع الحال، هو خلاف ما أجمع على منعه البصريون والكوفيون، وفي كتاب النقد لابن الحاج: زَيْدٌ قائمًا في الدار أجازَها أَبُو الحسن والكسائي، وَأَجَازَهُ الفراء في الشعر، انتهى.

وإذا اجتمع في الجملة ظَرْفٌ، أَوْ مَجْرُورٌ واسمٌ كُلٌّ يَصْلُحُ أَنْ يكونَ خبرًا، فَإِمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ الظرفُ والمجرور على الاسمِ أَوْ يَتَأَخَّر، إِنْ تَقَدَّمَ؛ نحو: في الدَّار زَيْدٌ قائم، وأمامَك بِشْرٌ جالسٌ، فاختارَ سيبويه، والكوفيون النَّصْبَ في قائم وجالسٍ على الحال، وَإِنْ لَمْ يَتقدَّم؛ نحو: زَيْدٌ في الدار قائمٌ، وعمرٌو أمامك جالسٌ، فاختاروا الرفع.

وقال المبرد: التقديم والتأخير في هذا واحد، وحكى ابنُ سلام: أَنَّ عيسى كان يُلَحِّنُ النابغة في قوله(١): [الطويل]

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

---

(١) قائله: هو النابغة الذبياني، واسمه زياد بن عمرو من قصيدة يقولها في الاعتذار للنعمان بن المنذر.

اللغة: "ساورتني" واثبتني، "ضئيلة" -بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام- قليلة اللحم، وهي الحية الدقيقة قد أتت عليها سنون كثيرة، فقل لحمها واشتد سمها، وأصلها صفة لموصوف محذوف، أي: حية ضئيلة، "من الرقش" -بضم الراء وسكون القاف- جمع رقشاء وهي حية فيها نقط سود وبيض، "ناقع" ثابت طويل المكث.

الشاهد فيه: "السم ناقع" حيث إن "ناقع" نكرة وقعت صفة المعرفة، وهو "السم".

انظر: الأشموني ٢٩٤/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١١٧/ ٢.

ويقول: لا يَجُوزُ إلغاءُ الظرف متقدمًا، والعربي الباقي على سليقته، لا ينبغي أَنْ يَلْحَنَ، وإذا انْتَصَبَ الاسْمُ، فعلى الحال، والظرف والمجرور هو الخبر، وإذا ارتفع فعلى الخبر، والظرف والمجرور هو معمول للخبر، وَأَجازَ بَعْضُهم أَنْ يكونا خبرين، وَمَنَعَ ذلك بَعْضُهم، فَإِنْ تكَرَّر الظرفُ، أَو الجار والمجرور فَإِمَّا أَنْ يختلفا؛ نحو: زَيْدٌ فِي الدَّار جَالِسٌ في صَدْرها.

فقال الفراء: لا يجوز في جالس إلا النصب.

وَقَالَ ابْنُ كيسان: الرفع جائزٌ، وهو مقتضى مذهب الكوفيين.

وقال البصريون: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ جائزٌ، وَإِنْ لَمْ يختلفا فَإِمَّا أَنْ يكونَ التكرارُ بالضمير، أو بالظاهر، فإن كان بالضمير؛ نحو: في الدَّارِ زَيْدٌ قائم فيها، جاز الرَّفْعُ والنصب عند البصريين، ولزمَ النَّصْبُ عند الكوفين، ووافقهم ابن الطراوة، وإن كان بالظاهر فقياس مذهب الكوفيين أَنَّهُ لا يَجُوزُ فيه إلا النصب كالتكرار بالضمير، وَأَجازَ البصريون فيه الرفع والنصب، وَوَافَقَهُم ابْنُ الطراوة، فَإِنْ كان الظرفُ والمجرور ناقصين، وَلا يَصْلُحان للخبرية وَجَبَ جَعْلُ الاسم الخبر مع التكرار، ودونه نحو: فيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ، وفيك زَيْدٌ راغبٌ فيك، وأجاز الكوفيون نَصْبَ راغب على الحال.

ولو اجْتَمَعَ ظرفان تام وناقص، فَبَدأْتَ بالتام؛ نحو: عَبْدُ الله في الدار بك واثقًا، وَإِنَّ في الدَّارِ زَيْدًا بكَ واثقًا، جازَ الرَّفْعُ والنصب، وَزَعَمَ ابْنُ سَعدان أَنَّ هذا لا يجوز؛ لأَنَّ (بِكَ) في صلةِ واثقٍ، قال: ولا يَجُوز إِنَّ فيك زَيْدًا راغبٌ.

وقال ابْنُ كيسان الرَّفْعُ الاختيار، وَإِنْ بَدَأْتَ بالناقص أَوَّل الكلام، فَقُلْتَ: إِنَّ فيك زَيْدًا في الدار راغبٌ، وَإِنَّ فيك في الدَّارِ زَيْدًا رَاغِبٌ، أَوْ بَعْدَ الاسم؛ نحو: إِنَّ زَيْدًا فِيكَ في الدار راغبٌ جاز الرَّفْعُ والنصب، ولا يُجيزُ الكوفيون النصب، وإذا اجتمعا بعد المبتدأ، وَتَوَسَّطَ بينهما اسْمٌ صالح للخبرية، وَقَدَّمْتَ التام، وكان مع الناقص ذِكْرٌ يَعُودُ على التام، فالجمهور يختارون نصب الاسم المتوسط، والفراء يوجب النصب، مثاله: زَيْدٌ في الدار مُفْتَتِنٌ بها، فالنَّصْبُ على الحال والرفع على أَنَّه خَبَرٌ ثان، أَوْ يكون في الدار متعلقًا بِمُفْتَتِنٍ، وَمُفْتَتِنٌ هو الخبر، فَإِنْ قَدَّمْتَ التام على المبتدأ، وَأَخَّرْتَ الناقص؛ نحو: في الدَّارِ زَيْدٌ مفتتن بها، جازَ الرَّفْعُ والنصب عِنْدَ البصريين كالتي قبلها عندهم، وَأَوْجَبَ الكوفيون جميعًا النصب.

فَإِنْ قَدَّمْتَ الناقصَ على العامل فيه وَعَلَى التام، وَأَخَّرْتَ التام عن المبتدأ؛ نحو: زَيْدٌ فيك راغبٌ في الدَّارِ، فكالتي قبلها عند البصريين، وأوجب الكوفيون الرفع، فَإِنْ قَدَّمْتَ الظرفين معًا على المبتدأ وَبَدَأْتَ بالناقص، فالبصريون على مَا تَقَدَّم، وذلك نحو: فيك راغبًا في الدَّارِ زَيْدٌ، وقياس قول الكوفيين إيجاب النصب، وحكى النحاس عنهم إيجاب الرفع، فإن كان بدل الناقص مفعول للخبر، فَقَدَّمْتَ المبتدأ، ثم الظرف التام، ثم المفعول؛ نحو: زَيْدٌ في الدار طعامك آكل، وَجَبَ الرَّفْعُ عِنْدَ البصريين، وحكى ابْنُ أَصْبَغ عن الكسائي جواز النصب، وقال النحاس: أكثر النحويين يجيز الرفع والنصب. وقال ابن كيسان: لا يجوز النصب.

فصل

إن اتَّحَدَ عاملُ الحال وذو الحال، وَتَعَدَّدَتْ

هي نحو: جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا ضَاحكًا، ففي كَوْنِهما حالين خلافٌ، ذَهَبَ الفارسي، وجماعةٌ إلى أَنَّهُ لا يجوز أَنْ يقضى العاملُ الواحد من الأحوال التي لذي حالٍ واحدةٍ أَزْيَدُ من حال واحدة.

وَيَجْعَلُون في نحو ذلك المثال أَنْ يَكُونَ (ضاحكًا)، صفة (مُسْرِعًا)، أو حالا من الضمير المستكن في مُسْرِعًا، وَذَهَبَ أَبُو الفتح إلى جَوَازِ ذلك، فيقتضي أَزْيَدَ من حالٍ واحدة.

وَيَجُوزُ أَنْ يتعدد صاحبا الحال، متفقين في الإعراب والحال وتجمع؛ نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌو مُسْرِعين، أو مختلفين في الإعراب، والحال تُجْمَعُ؛ نحو: لَقِيَ زَيْدٌ عمرًا ضاحكين، واتَّفَقَ الكوفيون على إِبْطَالِ: راكبين لَقِيَ زَيْدٌ عمرًا، وَلَقِيَ زَيْدٌ راكبين عمرًا، وَلَقِيَ راكبين زَيْدٌ عمرًا.

وقياس مَذْهَبُ البصريين جواز هذا كله، وَلا يَجُوزُ عند الكوفيين لَقِيتُ مسرعين زَيْدًا، ولا مسرعين لَقِيتُ زيدًا، وَيَجُوز عندهم مسرعين لَقِيتُك، وراكبين لَقِيتني، وَلا يَجُوز في قولهم: مَرَّ زَيْدٌ مسرعين بسعد، وَلا مَرَّ مسرعين زَيْدٌ بسعدٍ، ولا مسرعين مَرَّ زَيْدٌ بسعدٍ، وَيَجُوزُ عندهم مسرعين مَرَرْتُ بك، وَمَرَرْتُ مسرعين بكَ، ولا يجوز عند البصريين تقديم حال لمخفوض ظاهر، ولا مكني.

وهذه المسائل من فَصْلِ تقديم الحال على ذي الحال، وعلى عامله، ولا يجمع

الحالان حتى يصلح انفرادُ كُلِّ وَصْفٍ بالموصوف، فإن اختلفا في هذا المعنى لَمْ يجمعا.

وَأجازَ الكسائي وهشام: أَنْ تجيءَ الحالُ مجموعةً من مضاف، ومضاف إليه؛ نحو: لَقِيتُ صاحِبَ الناقة طَلِيحَيْنِ على أَنَّ (طَلِيحَيْنِ) حال لصاحب، والناقة، إذ هما مَعْنِيّان كلاهما، والمختارُ عندنا أَنَّ ثَمَّ معطوفًا محذوفًا، تَقْدِيره: صاحبُ الناقة والناقة، فطليحان حال من المتعاطفين.

وَأَجازَ سيبويه: هذا رَجُلٌ معه رَجلٌ قائمين على أَنَّ الحالَ للاسمين، وَأجازَ أَيْضًا: مَرَرْتُ برجلٍ مع امرأةٍ مُلْتَزِمَيْن، وقال مَنْ قال: في الدَّارِ رَجُلٌ، وجئتك بآخر عاقِلَيْن مُسْلِمَيْن، فالنصب على الثناء والتعظيم لا على الحال.

وَإِنْ تَعَدَّدَ ذو الحال، وَتَفَرَّق الحالان، فيجوز أَنْ يلي كُلُّ حال صاحبه؛ نحو: لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا، ويجوز أَنْ يَتَأَخَّرا عن صاحبيهما؛ نحو: لقيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا منحدرًا، فتلى الحال الأولى ذا الحال الثاني، والمتأخرة لذي الحال الأولى، فمصعدًا حال من زَيْدٍ، ومنحدرًا حال من التاء في لقيتُ.

وفي كتاب " التمهيد ": تَجْعَلَ ما تَقَدَّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم، وما تَأَخَّرَ للمفعول، وكذا في كتاب " البديع " عن ابن السراج، قال: (وَكَيْفَ قَدَّرْتَ بَعْدَ أَنْ يعلمَ السامع مَن المصعد، وَمَن المنحدر جاز).

وقال صاحبُ " التمهيد ": وَلَوْ جَعَلْتَ الآخر للأول جَازَ ما لم يلتبس، ولذلك مَنَعَ بَعْضُهم: أَعْطَيْتُ ضاحكًا زيدًا إذا لَمْ يَكُنْ ضاحكًا للتاء، وأجاز أَعْطَيْتُ يضحك زَيْدًا لارْتِفَاعِ اللَّبْسِ مع الفعل، انتهى.

وإذا أمن اللبسُ جَازَ جَعْل الأولى للأوّل، والثانية للثاني؛ نحو قوله[1]:

---

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة.
الشرح: المرط -بكسر الميم وسكون الراء- كساء من خز أو صوف، "المرحل" -بالحاء المهملة- الذي فيه علم، أي: خطوط.
المعنى: أخرجت محبوبتي من خِدْرها في حال كوني ماشيا، وهي تجر على أثري قدمي وقدميها ذيل مرط؛ لتخفي الأثر عن القافلة قصدا للستر.
الشاهد: في "أمشي" "تجر"، فجملة أمشي في محل نصب حال من تاء المتكلم في "خرجت"، وجملة "تجر" في محل نصب حال من "هاء" الغائبة في "بها"، وقد جاء بالحالين على نفس =

[الطويل]

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنا   عَلَى أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ

فـ (أمشي) حال من التاء، و(تَجُرُّ) حال من الهاء في بها، ويروى: خَرَجْتُ بها تمشي تَجُرُّ، فتمشي حال من التاء، من ضمير بها، و(تَجُرُّ) حال من ضمير بها.

وقد تجيءُ الحالُ مفردة من أَحَدِ ما دَلَّ عَلَيْه ضميرُ التثنية والجمع لا من مجموع الضمير؛ نحو: زَيْدٌ وَهِنْدٌ خَرَجَا طائفًا بها، قال يَصِفُ حمارًا وَأُتُنا[1]: [الطويل]

صَافًا يَطُوفُ بِهَا عَلَى قُلَلِ الصُّوَى   وَشَتى كَزَلْقِ الْفَرْجِ غَيْر مُقَهَّدِ

(يَطُوفُ بها) حال من أحد الضميرين في صافا.

وَيَجِبُ للحال إذا وَقَعَتْ بَعْدَ إِمَّا أَنْ تُرْدَف إما أخرى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] أو بأو كقوله:

أَوَدُّك إِمَّا صديقًا أو عَدُوًّا   ....

وكذلك تكرر لا نحو: جِئْتُك لا راغبًا ولا راهبًا. وَقَدْ أفردت (لا) في الشعر؛ نحو[2]: [الطويل]

قَهَرْتُ الْعِدَا لا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ   وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ

وَيَجُوزُ إضمار عامل الحال لحضور معناه، أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره مثال حُضُور معناه قولك للراحل: رَاشِدًا مَهْدِيًّا؛ أي: تَذْهَبُ، وللقادم: مبرورًا مأجورًا؛ أي: رَجَعْتَ، وللمحدث: صادقًا؛ أي: تَقُولُ: ومصاحبًا مُعَانًا اذْهَبْ، وللرجل واقع أمرًا، أو تعرض له: (متعرَضًا لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنَه)؛ أي: دَنَا من هذا الأمر متعرضًا.

=

ترتيب صاحبهما، معتمدا في ذلك على قيام القرينة، وذلك من قِبَل أن قوله: "أمشي" مذكر، وقوله: "تجر" مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه.

انظر: ابن هشام في شرحه للألفية ٢/ ٩٨، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٤٤.

(١) البيت لزهير، وانظر: الجيم ١/١٩٧.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/٥٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/١٥٢.

وَذَكَرَ سيبويه الرفع في هذا أيضًا على إضمار مبتدأ؛ أي: أَنْتَ، ومثاله في استفهام راكبًا في جواب مَنْ قَالَ: كَيْفَ جِئْتَ، وفي غير الاستفهام مُسْرِعًا لِمَنْ قَالَ: لَمْ تَنْطَلِقْ.

وَيَجِبُ إضمارُهُ إِنْ جَرَتْ مثلا؛ نحو: (حَظِيِّينَ بناتٍ صَلِفِين كَنَّات)؛ أي: عَرَفْتُهم، أَوْ بَيَّنَتْ ازدياذَ ثمنٍ؛ نحو: أَخَذْتُه بِدِرْهَمٍ فصاعدًا، وَأَخَذْتُه بِدِرْهَمٍ فزائدًا، قَدَّرَهُ سيبويه فَزَادَ الثمنُ صاعدًا، أَوْ فذهب صاعدًا، يُقَالُ: جوابًا لمن قال: بِكَم اشتريتَ هذا المتاع، فَأَخْبَر أَنَّ أَدْنَاه اشتراه بدرهمٍ.

والثَّمَنُ حَالُهُ الزيادة بَعْدَ ذلك كذا نَقَلَ سيبويه أَنَّه يُقال في هذا المعنى، والعطفُ هنا إِنَّما هُو بالفاءِ، أَوْ بِثُمَّ والفاءُ أَكْثَرُ مِنْ ثُمَّ، وقالَ بَعْضُ المتأخرين لا ضَرُورَةَ إلى ما قال سيبويه من إِضْمارِ الناصب بعد الفاء، أَوْ ثُمَّ بَلْ (بِدِرْهَمٍ) في موضع نَصْبٍ على الحال، والتقدير: كائنًا بدرهم، و(فصاعدًا) معطوفًا عَلَيْه.

وفي " البسيط ": قيل فصاعدًا انْتَصَبَ نَصْبَ المصدر؛ أي: فَصَعَدَ صُعودًا ولا يجوز الجَرُّ في (فصاعدًا) ولا ثُمَّ صاعدًا.

وقال سيبويه: لَوْ قُلْتَ: أَخَذْتُه بصاعدٍ كان قبيحًا، وَيَعْنِي بقوله قبيحًا: ممتنعًا.

وقال ابنُ خروف: وَقَدْ يَجُوزُ الجر بالفاء، وَثُمَّ على إقامة الصفة مقامَ الموصوف.

وقال ابنُ مالك بَعْدَ قوله: ازدياد ثمنٍ أو غيره، وَمَثَّل غير ازدياد الثمن بمثل تَصَدَّقَ زَيْدٌ بدينار فسافلا.

فَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ مِثْلَ هذا عن العرب فهو ممنوع لا يجوز، أَوْ نائبٌ عن خبر؛ نحو: ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا، أَوْ كانَتْ بدلا من اللفظ بالفعل في توبيخٍ، أو غيره، تَقَدَّم الكلامُ في ذلك في باب المبتدأ، وفي باب المصدر، وإذا كان العاملُ في الحال معنويًّا كالظرف، والمجرور، واسم الإشارة لَمْ يَجُزْ حَذْفُه فُهِمَ ذلك، أَوْ لَمْ يُفْهَمْ عِنْدَ الأكثرين، وَأَجَازَ ذلك المبردُ في قوله[1]: [البسيط]

---

(١) قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي "الديوان ص ٢٢٣، وشرح التسهيل ١/ ٦١".

قد أعاد الله نعمتهم: أي أن نعمتهم كانت منقطعة بعزل مروان، وأعيدت إليهم بتولية عمر بن عبد العزيز.

=

فَأَصْـبَحُوا قَـدْ أَعَـادَ اللهُ نِعمَـتَهُمْ إِذْ هُـمْ قُـرَيشٌ وَإِذْ مَـا مِـثْلَهُمْ بَـشَرُ

جعل (مثلهم) حالا، والعاملُ فيه الجار والمجرور، تقديره: وإذ ما في الدنيا بَشَرٌ مِثْلَهُم.

فَأَمَّا الحالُ في قولهم: ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا، فعلى تَقْدِير بعضهم إذا كان، أَوْ إذ كان، فَحُذِفَ العاملُ وهو معنوي وانتصب الحالُ به.

فإذا توقف المعنى على ذِكْرِ الحال لَمْ يَجُزْ حَذْفُها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦] أَوْ سَدَّت مَسَدّ الخبر، فكذلك لا يَجُوزُ حَذْفُها.

ومذهب الأكثرين: أَنَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحبها وهو الذي نختاره خلافًا لِمَنْ أَجَازَ أَلا يكونُ عاملا في ذي الحال.

وَتَقَدَّم ذِكْرُ الخلاف في عَمَلِ حَرْفِ التنبيه، واسْمِ الإشارة في الحال في مثل

=

ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال (ما) إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق: فأصبحوا قد أعاد الله...

قالوا: (ما) نافية عاملة عمل ليس، و(مثل): خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، و(بشر): اسمها تأخر عن خبرها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل.

والجمهور يأبون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه:

الأول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر.

والثاني: أنه على فرض تسليم نصب " مثل " فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون " ما " إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطي حكمها، ولم يلتفت إلى أن " ما " فرع من ليس في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الاصل.

والثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون، وأن الشاعر لم يخطئ.

ولكنا لا نسلم أن " مثل " منصوب، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت " مثل " لانها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح، فوجب أن يكون مبنيا على الفتح في محل رفع. [شرح ابن عقيل ١/٣٠٤]

هَذَا زَيْدٌ منطلقًا، والحال إِنْ دَلَّتْ عَلَى معنى لا يُفْهَمُ مِمَّا قبلها فهي المبنية، وَإِنْ دَلَّت فهي المؤكدة، وَأَثْبَتَهَا الجمهور، وَذَهَبَ الفراء، والمبرد، والسهيلي إلى إنكارها.

وقال الفراء: الحالُ لا بُدَّ من تَجَدُّد فائدة عند ذكرها: كقيلهم، عَبْدُ الله عِنْدَك قائمًا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في عِنْدَكَ مَا يَدُلُّ على قيامٍ، فإن كان ما قَبْلَهُ يَدُلُّ عليه؛ نحو: زَيْدٌ على الفرس راكبًا، فهو منصوبٌ على القطع، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ الظريفَ، إذا كان زَيْدٌ لا يُعْرَفُ إلا بالظريف، ثُمَّ سقطت مِنْهُ (أَلْ) قيل: قامَ زَيْدٌ ظريفًا فينتصب على القطع، وإذا كان يُعْرَفُ دون الظريف، وسقطت (أل) انْتَصَبَ على الحال، وإذا قلت: الظريف وَهُو لا يُعْرَفُ به، فلا ضمير في الظريف من الأول، وهو مكرر عَلَيْه، وتقديره: قَامَ زَيْدٌ قامَ الظريف، كقول القائل: نَظَرْتُ إلى شيءٍ بَغْلٍ أَوْ حِمارٍ، انتهى.

والتفريعُ في الحال المؤكدة على مَذْهَبِ الجمهور، وهي تارة تكون من لَفْظِ العامل، كَقَوْل الشاعر(١): [الرجز]

قُــمْ قَائِمًــا قُــمْ قَائمــا

صَــادَفْتَ عَبْــدًا نَائمــا

وتارة تكون من غير لفظه، كقوله تعالى: ﴿وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣]، وقيل: لا تكونُ إلا غير منتقلة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]. فالاستقامة لازمة لِصِرَاطِهِ تعالى، ويؤكد بالحال أيضًا واجبة التأخير في بيان تعين؛ نحو: هو زَيْدٌ معلومًا، وفي فَخْرٍ: أَنَا زَيْدٌ كريمًا، وفي تعظيم: هو عمروٌ جليلا، وفي تصاغر: أَنَا عَبْدُكَ فَقيرًا إلى عَفْوِك، وَفِي تَحْقِيرٍ: هو فلانٌ مأخوذًا، وفي وَعِيدٍ: أنا فلانٌ متمكنًا مِنْكَ فاتَّقِ غضبي.

والمبتدأ يكونُ ضميرًا معرفة والخبرُ كذلك، وهما جامدان لِتَدُل النسبةُ على معنى الحال التي جاءت تأكيدًا لتلك النسبة، والعاملُ في هذه الحال قَدَّرَهُ سيبويه، في قولك: هُو زَيْدٌ مَعْرُوفًا اثبته، أَو الزَمْهُ معروفًا، وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ إنْ كان المخبرُ عَنْهُ غَيْرَ (أنا) تَقُول: أَحقُّه أو أَعْرِفُهُ، وَإِنْ كان أنا قُدِّر أَحِقُّ أَوْ أَعْرِفُ أو أعرفني، وقال

---

(١) انظر: الخزانة ٣٢٠/٩، وهمع الهوامع ١٧٣/٣.

الزجاج: الخبرُ مئول بِمُسَمًّى فَيَعْمَلُ في الحال.

وقال ابن خروف: ضُمِّن المبتدأ تنبيهًا فهو العامل.

والجملة الواقعة حالا شَرْطُها أَنْ تكون خبرية، وَجَوَّزَ الفراءُ وقوع الأمر ونحوه حالا، تقول: تَرَكْتُ عَبْدَ الله قُم إليه، وَتَرَكْتُ عَبْدَ الله غَفَرَ اللهُ لَهُ على تقدير الحال، وغير الفراء يتأول ما وردَ من ذلك، ويدخل تحت الخبرية جملة الشرط، فتقع حالا، فقيل: تلزم الواو.

وَمَذْهَبُ ابن جني أَنَّها لا تلزم، وذكر صاحب " المصباح " - وهو ناصر بن أبي المكارم المطرزي -: أَنَّ الشرطية لا تَكَادُ تقع بتمامها حالا، فَلا يُقَالُ: جاءَ زَيْدٌ إِنْ يُسْأَلْ يُعْطَ على الحال، بَلْ إذا أُريدَ ذلك، جَعَلْتَ الجملةَ الشرطية خبرًا عن ضمير ما أُريد الحال عَنْهُ؛ نحو: جاء زَيْدٌ، وهو: إِنْ يُسْأَلْ يُعْطَ، فيكون الواقعُ حالا الجملة الاسمية لا الشرطية؛ لكن تَقَعُ بَعْدَ ما تَخْرُجُ عن حقيقة الشرط؛ نحو: آتيك إِنْ تَأْتِني، وَإِنْ لَمْ تأتني إذ لا يخفى أَنَّ النقيضين من الشرطين في مثل هذا لا يبقيان على معنى الشرط؛ بل يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، وَأَمَّا الثاني: فلا بُدَّ فيه من الواو؛ نحو: آتيك وَإِنْ لَمْ تأتني، وَلَوْ تركت الواو لالتَبَسَ بالشرط حقيقة، وقد ذكر الخبري في مسائله العشرين: أَنَّ الواوَ هنا للعطف دون الحال، والمعطوف عَلَيْه محذوف التقدير: إِنْ أَتَيْتَنِي وَإِنْ لَمْ تأتني محتجًا بِأَنَّ (إِنْ) للمستقبل، والمستقبل لا يقع حالا، انتهى.

وفيه بعض تلخيص، وَشَرْطُها أَيْضًا أَنْ تكونَ غَيْرَ مفتتحة بدليل استقبال؛ نحو: سَيَقُوم وَلَنْ يَقُومَ، وَمَنْ قال: إِنَّ جُمْلَةَ التعجب خبرية لا يجيز أَنْ تقعَ حالا فلا تقول: مَرَرْتُ برجلٍ ما أَحْسَنَهُ ولا أَحْسِنْ بِهِ.

ومواردُ الجملة الحالية الابتداء؛ نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، وتصديرها بأن: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وبـ (كَأَنَّ) ﴿كِتَابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١] وبـ (لا) للتبرئة: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١] و (بما) قال عنترة[١]: [الكامل]

---

(١) انظر: الديوان ١/١٦٨.

فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إلا المجنُّ وَنَصْلُ أَبْيَضَ مُصْقَلِ

وبمضارع مثبت: ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٥]، أو مقرون (بقد): ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥]، أَوْ منفي (بلا): ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة:٨٤]، أَوْ (بِلَمْ) ﴿بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، أَوْ بماض تال لـ (إلا) ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١]، أو متلو (بأو)(١): [البسيط]

كُنْ للخليلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلا وَلا تَشحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلا

أو مخالف لذلك: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

وتتضمنُ الجملة الواقعة حالا ضميرًا يعود على ذي الحال، وَيُغْنِي عنه (واو) إلا إنْ كانت الجملةُ مؤكدة، أَوْ مصدرة بمضارع مثبت عارٍ مِنْ (قَدْ)، أو منفي (بلا)، أو (ما)، أو ماضي اللفظ تالٍ لـ (إلا)، أَوْ متلو (بأو)؛ نحو: الخليفةُ أَبُو بكر قَدْ عَلِمَهُ الناسُ، وجاء زيدٌ يضحك عمرو، وجاء زيدٌ لا يضحك عمرو، وجاء زَيْدٌ ما يضحك عمرو، وما جاء زَيْدٌ إلا ضَحِكَ عَمْرٌو، واضْرِبْ زيدًا ذَهَبَ عَمْرٌو أَوْ مَكَثَ، فهذه الصور لا تُغْنِي فيها واو الحال عن الضمير، وهذه الواو تُسَمَّى واو الحال، وَقَدَّرَها سيبويه (بإذ) وَلَيْسَتْ عاطفةً، وَلا أَنَّ أصلها العطف خلافًا لِمَنْ زَعَمَ مِنَ المتأخرين أَنَّها عاطفة، وَقَدْ تجامعُ الضمير في الجملة الابتدائية؛ نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وفي المصدرة بِأَنَّ نحو قوله(٢): [المنسرح]

مَا أَعْطَيَانِي وَلا سَأَلْتُهُما إلا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

---

(١) لم أقف على قائله.

والشّاهد فيه: (جار) حيث وقع حالا وهو ماضٍ، ولم يجئ معها (قد) و(الواو)؛ لكون الماضي قد عُطف عليه بـ(أو)؛ وكذا الكلام في قوله: (جاد)؛ وكذا إذا وقع بعد (إلا).

انظر: شرح عمدة الحافظ ٤٤٩/١، وابن النّاظم ٣٤١، وشفاء العليل٥٤١/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٠٢/٣، والهمع ٤٥/٤، والأشمونيّ ١٨٨/٢.

(٢) قاله كثير بن عبد الرحمن من قصيدة يمدح عبد الملك بن مروان، وأخاه عبد العزيز "الديوان ص ٢٧٣".

وَبِكَأَنَّ: جَاءَ وَكَأَنَّه أَسَدٌ، و(بلا) التبرئة[1]: [الطويل]

نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي وَلَكِنَّ دُونَهُ ... وَلا سِتْرَ إلا الأَتْحَمِيُّ الْمُرَعْبَلُ

وبـ (لَيْسَ): ﴿مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، والماضي غير المتلو بإلا: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨] واجتماع الواو والضمير في الاسمية، والمصدرة بِـ (لَيْسَ) أَكْثَرُ من انْفِرَادِ الضمير مثال اجتماعهما في الاسمية: ﴿فَلا تَمُوتُنَّ إلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

ومثال اجتماعهما في المصدرة بـ (ليس): ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ومثال انفراد الواو في الجملة الاسمية: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤] وقوله: [الطويل]

بَعَثْتُ إِلَيْهَا وَالنجومُ طَوَالِعٌ ... مَصابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ

وذهب ابن جني إلى: أَنَّه لا بُدَّ من تَقْدِير الضمير الرابط مع الواو، فإذا قُلْتَ: جاء زَيْدٌ والشمس طالعة، فتقديره: وَقْتَ مجيئه، وَحُذِف الضميرُ، وَدَلَّت الواوُ على ذلك، والجمهور على أَنَّ الجملةَ خالية من الضمير، وَلا يُقَدَّرُ محذوف، قيل: وَإِنَّما وقعت مِثْلَ هذه الجملة حالا، وَلَيْسَت هيئةً لِزَيدٍ على تقدير جاء زَيدٌ موافقًا طلوعَ الشمس، ومثال الانفراد في ليس[2]: [الكامل]

دَهَمَ الشتاءُ وَلَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً ... وَالصَّبْرُ فِي السَّبَرات غَيْرُ مطيعِ

ومثال انفراد الجملة الاسمية بالضمير: جَاءَ زَيْدٌ يَدَهُ على رَأْسِهِ، وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: جواز ذلك مطلقًا، وهو كثير فصيح وهو مذهب الجمهور.

والثاني: مذهب الفراء، وتبعه الزمخشري في أحد قوليه: إِنَّه نادرٌ شاذ.

والثالث: مذهب الأخفش: وهو أَنَّهُ إذا كان خَبَرُ المبتدأ اسمًا مشتقًّا، وَقَدْ تَقَدَّم وَجَبَ عروُّه من الواو، فتقول: جاء زَيْدٌ حسن وجهه، ولا يجوز: وَحَسنٌ وجهه، وَإِنْ تَأَخَّرَ النفيُ بالضمير؛ نحو: جَاءَ زَيْدٌ وجهه حسن، ويجوز الواو، ومثال انفراد

(١) البيت للشنفري، وانظر: الديوان ١/١٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٣٢٤.

الضمير في المصدرة بليس قول الشاعر(١): [الرجز]

إِذَا جَرَى فِي كَفِّـهِ الرِّشَاءُ
جَرَى القليبُ لَيْسَ فِيـه ماءُ

وقد ينوب الظاهرُ مناب الضمير كما قال(٢): [الكامل]

قَتَلَـتْ أَبَـاكَ بَنُـو فُقَـيْمٍ عَنْـوَةً ... إِذْ جُـرّ لَـيْسَ عَلَـى أَبِيـكَ إِزَارُ

أي: لَيْسَ عَلَيْه، وَقَدْ يَجِبُ انفرادُ الضمير، ولا يجوز الواو، وذلك في الجملة الابتدائية الواقعة حالا إذا عَطَفْتَ على حالٍ؛ نحو: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف:٤]، وَقَدْ تخلو الجملةُ الاسمية من الواو، ويكون الضميرُ محذوفًا؛ نحو: مَرَرْتُ بالبر قفيزٌ بدرهم؛ أي: قَفِيزٌ مِنْهُ بِدِرْهمٍ، وفي " البديع ": وقد جاء بلا واو ولا ضمير يُريد، ولا ضمير مثبت، بَلْ يكون محذوفًا، والمضارع إن كان مثبتًا، أو منفيًّا بلا فَسُمِعَ دخولُ الواو فيهما؛ نَحْوَ: قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ.

وقرأ ابْنُ ذكوان(٣): (فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِ) [يونس: ٨٩] بتخفيف النون، ويئول على إضمار مبتدأ؛ أي: وأنا أَصُكُّ، وَأَنْتُما لا تتبعان.

وفي " البسيط ": إِنْ كان منفيًّا بلا حَسُنَ تَرْكُ الواو، انتهى. وإن كان منفيًّا بغير لا، وحرف النفي لَمْ، والجملة لا ضمير فيها، وجبت الواو؛ نحو: جاء زَيْدٌ وَلَمْ تَطْلُع الشمس، أَوْ كان فيها جازَ أَنْ يكتفي به، وجاز أَنْ يجتمعَ هو والواو. وزعم ابْنُ خروف: أَنَّه لا بُدَّ من الواو.

وزعم ابنُ عصفور: أَنَّ النفي بـ (لم)؛ نحو: قام زَيْدٌ ولَمْ يَضْحَكْ قليلٌ، وهما

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ١/١٦٧.

(٢) انظر: منتهى الطلب ١/١٨٨.

(٣) قرأ ابن عامر : (ولا تتبعانِ) بتخفيف النون، المعنى : فاستقيما وأنتما لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون، وهو الذي يسميه بعض أهل العربية : الحال، والمعنى : فاستقيما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون.
وقرأ الباقون بالتشديد، (ولا تتبعانِّ) بالتشديد، موضع (تتبعان) جزم؛ إلا أن النون الشديدة دخلت للنهي مؤكدة، وكسرت لسكونها وسكون النون التي قبلها، واختير له الكسر؛ لأنها بعد الألف، وهي تشبه نون الاثنين. [حجة القراءات ١/٣٣٧]

زعمان مخالفان للسماع من القرآن وكلام العرب.

وَإِنْ كانَ حَرْفُ النفي (لَمَّا) فقال ابْنُ مالك: هو كالننفي بِلَمْ في القياس إلا أَنِّي لَمْ أَجِدْهُ مستعملا إلا بالواو، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤]، وكقول الشاعر في[1]: [البسيط]

بَانَتْ قَطَامِ وَلَمَّا يَحْظَ ذو مِقَةٍ مِنْهَا بِوَصْلٍ وَلا إنجازِ ميعادِ

وَنَسِي ابْنُ مالك أَنَّه أَنْشَدَ لِلَمَّا ما فيه دليلٌ على مجيء النفي بلَمَّا حالا دون الواو، وذلك في أول شَرْحِهِ لكتاب التسهيل، وهو[2]: [الطويل]

فَقَالَتْ لَهُ العينان سَمْعًا وَطاعَةً وَحَدَّرَتا كالدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبِ

وَوَجَدْتُ أنا ذَلِكَ بغير واو في شعر من احتج بعض النحاة بشعره، ولا أدري هل يحتج بشعره، أو لا يحتج، وهو عبد الله بن محمد بن أبي عيينة، قال: [الطويل]

أَبَعْدَ بلائي إذ وَجَدْتُه طريحًا كَنَصْلِ السيفِ لَمَّا يُرَكَّبِ

وقال أيضًا: [الطويل]

وَفَلَلْتُ مِنْهُ حَدَّهُ وَتَرَكْتُه كهدبة ثَوْبِ الخز لَمَّا يُهَدَّبِ

فَإِنْ كَانَ حَرْفُ النفي (ما)، فتقول: جَاءَ زَيْدٌ وما يضحك، وجاء زَيْدٌ ما يضحك، وَجَاء زَيْدٌ وما تطلع الشمس، وجاء زَيْدٌ ما تطلع الشمس، وَزَعَمَ ابْنُ عصفور: أَنَّ نَفْيَ المضارع (بما) قليلٌ جدًّا، والقياسُ يقتضي ألا يكون قليلا جدًّا.

وَإِنْ كانَ حَرْفُ النفي (إِنْ) نحو: جاء زَيْدٌ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ الطريق فلا أحفظه من "لسان العرب "، والقياس يقتضي جوازه كما وَقَعَ خَبرًا لـ (ظل) في قوله: (حَتَّى يَظَلُّ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ صلى).

وَأَمَّا إِنْ كان الفعلُ ماضيًا، وَنَفَيْتَهُ والجملة عاريةٌ من الضمير، فَلا بُدَّ من الواو؛ نحو: جَاءَ زَيْدٌ وما طَلَعَت الشمس، أو لَمْ يَعْرَ منه جازت الواو؛ نحو: جاء زَيْدٌ ما درى كَيْفَ جَاء، أَوْ جاء زَيْدٌ، وَما درى كَيْفَ جاء، وَإِنْ كان الماضي بنفسه أداة نفي

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١/١٦٥.

(٢) انظر: اللسان (قول) ١١/٥٧٢.

فلا تَدْخُلُ عَلَيْه قَدْ، وذلك لَيْسَ، وإن كان أَصْلُه الشرط؛ نحو: لأَضْرِبَنَّ زَيْدًا ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ، فَلا تَدْخُلُ عليه قد، ولا الواو، ولا يكون بصورة المضارع، فلا تقول: لأَضْرِبَنَّهُ يَذْهَبُ أَوْ يَمْكُثُ، وَلا تقع (إِنْ) موقع (أَوْ)، وَلا تَدْخُلُ الهمزةُ عَلَى ذَهَبَ، فَلا يُقال: لأَضْرِبَنَّهُ أَذَهَبَ أَوْ مَكَثَ.

وقال أبو علي: يجوز ظهور حرف الشرط: لأضربنه إِنْ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ.

وَإِنْ كان تاليًا لـ (إلا) فَلا تَدْخُلُ عَلَيْه قَدْ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ: مَا تَأْتِينِي إِلا قُلْتُ حقًّا، وَمَا أَتَيْتَنِي إِلا تَكَلَّمْتُ بالجميلِ، وَمَا تَكَلَّم إِلا ضَحِكَ، وما جاء إلا أَكْرَمْتُهُ، جميعها أحوال بلفظ الماضي مئولا باسم الفاعل، وَنَدَر دخولُ (قد) عليه في قول الشاعر[1]: [الطويل]

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لا يُلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَها

وَإِنْ كان مَاضِيًا غَيْرَ ما ذكر، ولا ضمير فلا بُدَّ من (الواو، وقد) نحو: قول امرئ القيس[2]: [الطويل]

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها ....

وَإِنْ كان ثَمَّ ضميرٌ جاز اجتماعُ (الواو وقد)، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وَقَدْ تَنْفَرِدُ الواو، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وَقَدْ تَنْفَرِدُ (قَدْ)؛ نحو قوله[3]: [الطويل]

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم، وانظر: التبريزي ١/ ٩٦، والمرزوقي ٣٦/١، والديوان: ١/ ١٠.

(٢) تمامه:

لدى السِّتْر إلا لِبْسَة المُتَفَضِّل

الشرح: "نَضَّتْ" ألقتْ وخلعتْ، "لدى الستر" عند الستار، "لبسة" -بكسر اللام- وهي هيئة اللباس، "المتفضل" المتوشح بثوبه، أو لابس الثوب الواحد.

المعنى: أتيت إلى المحبوبة وقد ألقت ثيابها للنوم، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد تتوشح به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.

الشاهد: في قوله: "وقد نضت"، فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالا بالواو؛ فلذلك لزمها دخول "قد".

انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١٦٤/١، والخزانة ١٤٢/١٠.

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١٦٥/١.

أَتَيْنَـاكُم قَـدْ عَمَّكُـم حَـذَرُ الْعِـدَى فَنِلْـتُم بِنَـا أَمْنـا وَلَـمْ تَعْـدَمُوا نَـصْرا

وَقَدْ يخلو الماضي منهما، كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، والصحيح جواز ذَلِكَ بغير (واو)، وَلا (قَدْ) وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما وَرَدَ من ذلك.

ولا تُقَدَّرُ قبله (قَدْ) خِلافًا للفراء، والمبرد، وأبي علي، ومتأخري أصحابنا الجزولي، وابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الأبذي، وجاء من الحال ألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر فمنها ما أَصْلُه العطف، وذلك قولهم: (تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَر) ومعناه: منتشرين، يُقَال: شَغَرَ الْبَلَدُ إذا خلا من الناس وَكَأَنَّهُم حين فارَقُوا أَماكِنَهُم إلى جهات شتى خَلَتْ مِنْهُم، وَيُقالُ: أَشْغَرَ في الفلاة أَبْعَدَ فيها، وَبَغَر النَّجْمُ يَبْغُرُ بُغُورًا إذا سَقَطَ، وهاجَ بالمطر، والنجم للثُّرَيَّا، وَكَأَنَّه بَغَرَ مِنْهُ؛ لأَنَّهُم إذا تَفَرَّقُوا إلى نواحٍ سقطوا فيها، و(شَذَرَ مَذَر) يقال: بفتح الشين والميم وكسرهما، وَمَذَرَ إِتباعٌ لِشَذَرَ، والشَّذْرُ: قِطَعُ الذهب، وَالشَّذْرُ: اللؤلؤ.

والشَّذْرَة: القطعة كَأَنَّهُم بتوجههم في كُلِّ وجه، تَقَطَّعُوا في نواحي الأرض وَمَذِرَت البيضةُ: فَسَدَتْ، وَمَذِرَتْ مَعِدَتُهُ بكسر الذال فَسَدَتْ، وَكَأَنَّهُم بخروجهم إلى غَيْرِ مواطنهم فَسَدَتْ أحوالُهم، وقيل: الميم في مَذَر بَدَلٌ من الباء.

وَ(خَذَعَ مَذَعَ)؛ أَيْ: منقطعين: وَأَخْوَلَ أَخْوَلَ، معناه: شيئًا بعد شيء، ومنه: تَفَرَّقُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ، وَتَرَكْتُ البلادَ (حَيْثَ بَيْثَ) اتبع الأوَّل الثاني، و(حَوْثَ بَوْثَ) اتبع الأول، وفي (حاثَ باثَ) بَنَاهُ على فَعَلَ وَأَعَلَّهُ، وحاثِ باثِ، وَحَيْثَ بِيثَ بكسر الحاء والباء، وقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها، وَقَالُوا: حَوْثًا بَوْثًا بالتنوين اتبعوا الأوَّل الثاني، وَأَصْلُ حاثَ: الياء، وَأَصْلَ باثَ: الواو، إِذَا فَرَّقَ أهلها، وَبَدَّدَهم، فيكون تفسير ابن مالك ذلك بمبحوثه أَنَّه بَحَثَ أَهْلَها واستخرجوا منها، يُقال: استحاث وَاسْتَبَاثَ: اسْتَخْرَجَ، وَيُقَالُ: اسْتَحاثَ الشيءَ تَطَلَّبَهُ، وَقَدْ ضَاعَ فِي التراب، وباثَ عن الشيء يَبُوثُ بَوْثًا بَحَثَ عَلَيْه، وَابْتَاثَ مثل: باثَ، وَهو جارِي بَيْتَ بَيْتَ؛ أَي: ملاصقًا، وَبَيْتَ بَيْتٍ، بالإضافة، وَلَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ، وبالإضافة كَفَّةَ كَفَّةٍ، ومفكوكًا بَعَنْ: كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، قال الأحمرُ: مثل: لَقِيتُهُ مواجهةً، وَأَخْبَرْتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ؛ أي: منكشفًا.

وَيُقالُ: أَتَيْتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ إذا رَأَيْتُهُ، وَلَيْسَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ سَاتِرٌ، والمصاحِرُ الذي

يُقَاتِلُ قِرْنَهُ في الصحراء ولا يُخَاتِلُه، وَوَقَعَ في كَلامٍ بعض اللغويين: صَخْرَةَ بَحْرَةَ، غَيْرَ مُجْرَاة فاحتمل أَنْ يُرِيدَ غير منونين، واحتمل أَنْ يريدَ أَنَّهُما ممنوعان الصرف للتأنيث والعلمية والجنسية، واستعمل أَيْضًا بالإضافة، قالوا: صَخْرَةَ بَحْرَةٍ وَمِنْها مَا أَصْلُهُ الإضافة، يُقَالُ: افْعَلْ هذا بادِئَ بَدْءٍ، وبادِي بَدْئٍ؛ أي: مبدوءًا به، وذلك بلا همز، وَأَصْلُهُما الهمز، وبادئ: اسْمُ فاعل، وَبَدْء يَجُوز أَنْ يكون مصدرًا لـ (بدا) بمعنى: بَدَأ، وبادي اسم فاعل من بَدِيَ كشجٍ مِنْ شَجَى، والياءُ من بادِيْ ساكنة كياء مَعْدِ يكرب، وَيُقال بالإضافة: بادئ بَدْءٍ مهموزان، وَبادِي بَدَاءٍ، أَوْ بَدْءٍ بلا همز بادِي، وَبَدْء، ذِي بَدْءٍ، أَوْ ذِي بَدَاءَةٍ، أَوْ ذِي بَدْءَةٍ بالهمز.

وَيُقَال: تَفَرَّقُوا أيادي سَبَا، وَأَيْدِي سبًا بسكون الياء، وترك همزة سبأ، وقد يُقال: سبًا بالتنوين وبلا همز.

وذهب الزمخشري: أَنَّ بادئ بَدْءٍ، وأيادي سَبَا من المركب تركيب ما لا ينصرف.

واختلف النحاةُ من هذه المركبات التي وَقَعَتْ أحوالا مما تقدم، فَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّها مبنية مركبة تركيب خمسة عشر، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّها مركبة تركيب الإضافة، فقال في " البسيط ": حَذْفُ التنوين يكون من الثاني للإتباع، فَيُشَبَّه بخمسةَ عَشَر، وَلَيْسَ مبنيًّا بمنزلته، وَحَرَكَةُ الإتباع لَيْسَتْ حركة إعراب، فهو مخفوض، في التقدير والظروف والأحوال غير متمكنة فكان تَرْكُ التنوين أَنْسَبَ كما فعلوا ذلك في النداء، فقالُوا: يا ابْنَ أُمِّ، وَيا ابْنَ عَم؛ لأَنَّ النداءَ بابٌ لا تتمكن فيه الأسماء، فَسَاغَ لَهُم في ذلك تَرْكُ التنوين، فهو محذوفٌ لا للبناء، وذلك نحو: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، وَأَتَيْتُك صباحَ مساءَ، وَلَقِيتُهُ كَفَّةَ كَفَّةَ، وَبَيْنَ بَيْنَ، وكلا هذين المذهبين مَعْزُوَّان إلى سيبويه، مستقرآن من كلامه.

وَجَرَتْ عادَةُ بعض النحاة أَنْ يذكر هنا ما يُشْبِهُ جملة الحال، وهي جملة الاعتراض، وجملة التفسير، أَمَّا جُمْلَةُ الاعتراض فهي جملة المناسبة للمقصود بحيث يكون كالتوكيد له، أَوْ على التنبيه على حالٍ من أحواله، ولا يكون الفصلُ بها إلا بَيْنَ الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضى كُلٌّ للآخر، فيقع بَيْنَ جُزْءِ صلةٍ؛ نحو: جاءني الذي جُوده والكرم زَيْنٌ مبذول، وبين موصول وصلته؛ نحو

قوله[(١)]:

ذَاكَ الـذي وَأَبِيـك يَعْـرِفُ مالكـا ....

وبين موصول ومعموله؛ نحو قوله[(٢)]: [الطويل]

وَتَرْكِـي بـلادِي والحـوادثُ جَمَّـةٌ بِـأَنَّ امْـرِأَ الْقَـيسِ بْـنَ تَمْلـكَ بَيْقَـرَا

وبين الفعل ومرفوعه؛ نحو قوله[(٣)]: [الطويل]

وَقَـدْ أَدْرَكَتْنِـي والحـوادث جَمَّـةٌ أَسِـنَّةُ قَـوْمٍ لا ضِـعَافٍ وَلا عُـزْلِ

وبين الشرط وجزائه؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وَبَيْنَ نعت ومنعوت؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وَبَيْنَ القسم وَجَوَابِهِ[(٤)]: [الطويل]

لَعَمْـرِي وَمَـا عَمْـرِي عَلَـيَّ بِهَـيِّنٍ لَقَـدْ نَطَقَـتْ بُطْـلا عَلَـيَّ الأَقَـارِعُ

وَبَيْنَ (إِنَّ) وخبرها[(٥)]: [الرجز]

إِنِّي وَأَسْطَارٌ سُطِـرْنَ سَطْرا

---

(١) انظر: الخزانة ٤٤٦/٥، ومغني اللبيب ٥١١/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١١٣/٣.

(٣) انظر: العقد الفريد ٢٧٤/٢، والخصائص ٣٣١/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٩٠/٤، وسر صناعة الإعراب ١٤٠/١.

(٤) قائله: هو يزيد بن قنانة بن عبد شمس العدوي.
انظر: الأشموني ٣٧٣ / ٢، وذكره السيوطي في الهمع ٨٥/ ٢.

(٥) الأرجوزة لرؤبة.
و (أسطار): جمع سطر؛ وهو الخطّ والكتابة.
و (يا نصر): أراد به نصر بن سيّار أميرُ خراسان.
والشّاهدُ فيه: (يا نصرُ نصرٌ نصرَا) على ما ذكر الشّارح.
وذكر العينيّ أنّ هذا البيت يروى: (يَا نَضْرُ نَضْرًا نَضْرَا) بالضّاد المعجمة؛ وهو صاحب نصر ابن سيّار.
انظر: الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وأسرار العربيّة ٢٩٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٣، وشرح المفصّل ٣/٢، والمغني ٥٩٧، والمقاصد النّحويّة ١١٦/٤، والهمع ١٩٠/٥، والخزانة ٢١٩/٢، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٤.

لَقَائِلٌ يَا نَصْـرُ نَصْرًا نَصْرَا

وبين الفعل ومفعوله(١): [الرجز]

وَبُـــدِّلَت وَالـــدهرُ ذُو تَبَـــدُّلِ

هَيْفَـاء دَبُـورا بالـصَّبَا وَالـشَّمْأَلِ

وبين كَأَنَّ واسمها؛ نحو(٢):

كَـأَنَّ وَقَـدْ أَتَـى حَـوْلٌ كميـلٌ أَثَافِيهـــــــا.................

وبين المبتدأ وخبره(٣): [الطويل]

وَفِـيهِنَّ وَالأيـامُ يَعْثِـرْنَ بِـالفتى نَـــوَادِبُ لا يَمْلَلْنَـــهُ وَنَـــوائِحُ

وَبَيْنَ لَعَلَّ وخبرها(٤): [الطويل]

لَعَلَّـكَ وَالْمَوْعُـودُ صِـدْقٌ لِقَـاؤُهُ بَـدَا لَـكَ فِـي تِلْـكَ القَلُـوصِ بَـدَاءُ

وَبَيْنَ المضاف والمضاف إليه إذا كان ظاهرَ الانفصال بحسب اللفظ، وهي مسألة الكتاب: (لا أَخَا فَاعْلَمْ لَكَ)، وَأَجَازَ أَبُو عَلِي أَنْ يكونَ لا أَخَا مقصورًا و(لك) خبر (لا)، كقولك: لا عَصَى لَكَ، وَقَدْ تَقَعُ جملةُ الاعتراض في غير ما ذكر، وتمييزها من جملة الحال دخول الفاء عليها، وَلَنْ، وحرف التنفيس، ولا يقوم مُفْرَدٌ مقامها، وَتَقَعُ جملة طلبية؛ نحو قوله(٥): [المنسرح]

إِنَّ سُـــلَيْمَى والله يَكْلَؤُهَـــا ضَـنَّتْ بِـشَيءٍ مَـا كَـانَ يَرْزَؤُهـا

ولا موضع لجملة الاعتراض من الإعراب، وَأَمَّا جملةُ التفسير فهي الكاشفة لحقيقة ما تليه مِمَّا يَفْتَقِرُ إلى الكشف، وتفسير الجملة بمثلها، وَقَدْ تفسر المفرد، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩].

---

(١) انظر: الخزانة ٣٤٥/٢، والخصائص ٣٣٦/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٥١٣/١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٥٠٧/١، وهمع الهوامع ٣٢٨/٢.

(٤) انظر: الخصائص ٣٤٠/١.

(٥) انظر: نثر الدر ٤١٨/١، ومغني اللبيب ٥٠٨/١.

وقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ﴾ [الصف: ١٠]، ثُمَّ قال: تُؤْمِنُون وهذه أيضًا لا موضع لها من الإعراب على المشهور.

وقال الأستاذ أبو علي: التحقيق على أَنَّها على حسب مَا تُفَسِّر، فإن كان لَهُ موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب، وإلا فلا، فمثل: زيدًا ضَرَبْتُهُ لا موضع لها من الإعراب، ومثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] له موضع من الإعراب؛ لأنَّ الْمُفَسَّر في موضع خبر إِنَّ، فالْمُفَسّر في موضع رفع، وعلى هذا مسألة أبي علي: زَيْدٌ الخبزَ آكله، فآكله مُفَسِّرٌ للعامل في الخبر، وَلَهُ موضع لكونه خبرًا عن زيد، فكذلك مُفَسّره، وبيان ذلك ظهور الرفع في الْمُفَسّر، وكذلك مسألة الكتاب: (إِنْ زَيْدًا تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ) فَتُكْرِمْهُ تفسير للعامل في (زَيْدٍ) وَقَد ظَهَرَ الجزمُ، ومذهب أبي علي: أَنَّه لا يكون الاعتراضُ إلا بجملةٍ واحدة، وَلَيْس بصحيح، وقد سمع الاعتراض بجملتين.

وَخَرَّج الزمخشري في " الكشاف " الاعتراض بأكثر من جملتين على زعمه: وَنَحْنُ نتكلم في الجمل، فَنَقُول: أَصْلُ الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنَّ ما لَهُ منها موضع من الإعراب؛ إِنَّما هو لوقوعه موقع المفرد، والأصل في الجملة أَنْ تكون مستقلةً لا تُقَدَّرُ بمفرد، فتكون جزءًا لما قبلها، والجمل التي لا موضع لها من الإعراب اثنتا عشرة، وقوعها ابتداءَ كلامٍ لفظًا ونية؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ نية لا لفظًا؛ نحو: راكبًا جاء زَيْدٌ، وبعد أدوات الابتداء، ويشمل الحروف المكفوفة، وإذا الفجائية، وهل، وبل، ولكن، وإلا، و(ما) غير الحجازية، وبينما، وبينا، ووقوعها بعد أدوات التحضيض، وَبَعْدَ أدوات التعليق غير العاملة؛ نحو: لَوْلا، وَلَوْ، وَلَمَّا على مذهب سيبويه، ووقوعها جوابًا لهذه الحروف، ووقوعها صلة لاسْمٍ، أو لِحَرْفٍ، ووقوعها اعتراضيةً، ووقوعها تفسيريةً على المشهور، ووقوعها جوابًا للقسم، ووقوعها توكيدًا لِمَا لا موضوع له، وعطفها على ما لا موضوع له وكونها شرطية حذف جوابها لتقديم الدليل عليه نفسه، أَوْ تقدَّم طالبُ الدليل عليه، والجملة التي لها موضع من الإعراب، وتنقسم بأقسام نوع الإعراب، ففي موضع رفع باتفاق الواقعة خبرًا للمبتدأ، أوْ (للا) التي لنفي الجنس المعرب اسمها؛ وَلأنَّ وأخواتها وصفة لموصوف مرفوع، ومعطوفة على مرفوع وبدلا من مرفوع، وباختلاف الواقعة في موضع فاعله، وفي موضع النائب، وفي موضع نصب باتفاق الواقعة خبرًا لكان وأخواته، وثانيًا لظننتُ، وثالثًا لأعلمتُ، وخبرًا (لما) الحجازية، و(للا) أختها؛ ولإن

النافية ومحكية بالقول، ومعلقًا عنها العامل، ومعطوفة على منصوب، وصفة لمنصوبٍ وحالا، وباختلاف الواقعة في مُذْ، وَمُنْذُ، وذهب السيرافي إلى أَنَّها في مَوْضِع نصبٍ على الحال، وذهب الجمهور إلى أَنَّه لا موضع لها من الإعراب، وفي الواقعة في الاستثناء بالفعل، فقيل: لا موضع لها من الإعراب، وقيل: في موضع نصب على الحال.

وفي الجملة الواقعة استفهامًا بعد ما يتعدَّى إلى واحد بَعْدَ مَا أَخَذَ مفعوله، فاتفقوا على أَنَّها في مَوْضِعِ نَصْبٍ، واختلفوا في التقدير على ما حكيناه في (باب ظَنَنْتُ)، وفي موضع جرٍّ، فباتفاق أن يكونَ مضافًا إليها أسماء الزمان غير الشرطية التي لا تجزم، أو تقع صفة مجرور، أو معطوفة على مجرور، أَمَّا ما في مَوْضِعِ جر، وباختلاف في الواقعة بعد (ذو) في قول العرب: (اذْهَبْ بِذِي تَسْلَم) فقيل: (ذو) موصولة، فالجملة لا موضع لها من الإعراب، وقيل: (ذو) بمعنى: صاحب، فهي في موضع جر، وفي الواقعة بعد (آيةٍ) بمعنى: علامة، فقيل: في موضع جر بالإضافة.

وقيل: (ما) مصدرية محذوفه، وفي (الواقعة) ابتداء بَعْدَ (حَتَّى)، فالجمهور على أَنَّه لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج، وابن درستويه إلى: أَنَّها في موضع جر بـ (حتى)، وموضع جزم في (الواقعة) غير مجزومة جوابًا للشرط العامل، أو عطفت على مجزوم، أو على ما موضعه جزم.

باب التمييز[(١)]

يُطْلَقُ على التمييز: التَّبيينَ، والتفسير، والمُميّز، والمُبَيِّن، والمُفسِّر.

---

(١) الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً وتصبب عرقاً وطبت بذلك نفساً وامتلأ الإناء ماءً وضقت به ذرعاً فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعَرَق هو الذي تصبب فلفظهُ لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل.
وكذلك: ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبداً وهو أحسنهم وجهاً فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه إلا أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراهة للعبد فإذا قلت: أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمته على العبيد ولا بدّ من أن يكون إذا أضفته واحدا منهم.
فإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس فمعناه: أنت أفره من كل عبد إذا أفردوا عبداً عبداً كما =

والتمييز ينقسم قسمين:

الأول: مُنتصب عن تمام الكلام: وهو ما كان الإبهامُ فيه حاصلا في الإسناد.

ومنتصب عن تمام الاسم: وهو ما كان الإبهامُ حاصلا في الاسم الذي هو جزء كلام.

فالأول ينتصب بعد فِعْل، أو مصدر ذلك الفعل، أو ما اشْتُقَّ مِنْه من وصف، نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، وزَيْدٌ طَيِّب نَفْسًا، ومَسْرُور قَلْبًا، وكَثِيرٌ مَالا، وأَفْرَهُ عَبْدًا.

ونَصْبُه بالفعل أو ما جَرَى مَجْرَاه من المصدر والوَصْفِ، واسم الفعل نحو: (سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً)، هذا مذهب سيبويه، والمازني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي.

قال ابن عصفور: ذَهَبَ المُحقِّقُون إلى أنَّ العامل فيه هو الجُملة، المنتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، وهو اختيار ابن عصفور.

وهذا التمييز الذي انْتَصَبَ عن تمام الكلام، يكون بعد كلِّ كَلامٍ مُنْطَوٍ على شيءٍ منهم، إلا في مَوْضِعَيْن:

أحدهما: أنْ يُؤدِّي إلى إخراج اللفظ عن وضعه، نحو: ادَّهَنْتُ زَيْتًا، لا يكون

=

تقول: هذا خير اثنين في الناس أي: إذا كان الناس اثنين اثنين.

واعلم: أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس وأن العوامل فيها إذا كن أفعالا أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته وإن شئت وحّدته تقول: طبتم بذلك نفساً وإن شئت أنفساً قال الله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا) وقال تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا) فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً.

قال أبو العباس: ولا يجوز عندي: عشرون دراهم يا فتى والفصل بينهما أنك إذا قلت: عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس.

فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول: عبيداً وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس وكان سيبويه لا يجيزه والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه لأنه يراه.

كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرههم عبداً فكما لا يجوز: درهماً عشرون ولا: عبداً هذا أفرههم لا يجوز هذا ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك لأن قولك: عشرون درهماً إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل. [الأصول: ١٩١/١]

تمييزًا؛ لأنَّ أصله: بزَيْتٍ، فيلزم حَذْفُ الحرف ونَصْبه، والتزام التنكير فيه، فخرج اللفظ بذلك عن وَضْعِه.

والمسموع من هذا: تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا، وامْتَلأَ الكُوزُ مَاءً؛ كان الأصل: من الشَّحْمِ، ومن الماءِ، حُذفت (مِنْ)، وأُسْقِطت (أل)، وانْتَصَبَ تَمْيِيزًا.

والموضع الآخر أن يُؤدِّي إلى تدافع الكلام، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ رَجُلا، تجعل (رَجُلا) تفسيرًا لما انْطَوَى عليه الكلام من إبهام الفاعل.

وقد ذهب بعض النُّحاة إلى إجازة ذلك، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً﴾ [النساء: ١٢]، أَبْهَمَ الوارث، ف (كَلالَة) عنده تمييز يُفسِّر الوَارِث لا المَوْرُوث.

وهذا القسم الذي يَنْتَصِبُ عن تمام الكلام تارة، يكون منقولا عن فَاعِلٍ يَصِحُّ إسناده للعَامِلِ، نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، أو للمطاوع نحو: امْتَلأَ الكُوزُ مَاءً، وتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا، أصله: مَلأَ المَاءُ الكُوزَ، وفَقَأَ الشَّحْمُ زَيْدًا.

وذَهَبَ ابن الطراوة وتلميذه السهيلي إلى أنَّ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا؛ انتصب على الحال، لا على التمييز.

وقد أفصح سيبويه بلفظ الحال في قوله[1]: [الكامل]

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى   ذَهَبْنَ كَلاكِلا وصُدُورَا

انتهى، من " الروض الأنف " للسهيلي.

وتارة يكون منقولا من مبتدأ، نحو: زَيْدٌ أحسنُ وَجْهًا من عمرو، وتقديره: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِ عَمْرو.

واختلفوا في نَقْلِه من المفعول، فذهب أكثر المتأخرين إلى أنَّه جائزٌ، وحَمَلُوا عليه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، قالوا: أصله: وفَجَّرْنَا عُيُونَ الأرْضِ.

وأَنْكَرَ نَقْلَه من المفعول الأستاذ أبو علي، وتلميذه أبو الحسن الأبذي، وأبو الحسين ابن أبي الربيع؛ وحمل (عيونًا) على الحال الأستاذ أبو علي، وعلى البدل أو على إسقاط حرف الجر أبو الحسين.

---

(١) البيت لجرير، وانظر: الديوان ١/ ٢٨٣.

وقال الأبذي متأوِّلا كلام الجزولي: يُمْكِنُ أنْ يُريد بقوله: (منقولا من المفعول): المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله، نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرًا وبَطْنًا، وفُجِّرَتْ الأرْضُ عُيُونًا. وإلى أن التمييز يكون منقولا من مفعول، ذهب ابن عصفور، وابن مالك من أصحابنا.

وتارة يكون مشبهًا بالمنقول، فقيل منه: امْتلأ الكُوزُ ماءً، وتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا، ونِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ، وحَبَّذَا رَجُلا زَيْدٌ.

قال ابن الضائع: إذا قلت: نِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ، فالأصل: نِعْمَ الرَّجُل، فلمَّا أَسْنَدْتَ الفعل إلى ضمير مُبْهَم، صارَ الفاعل تَمْيِيزًا، وجعل بعضهم التمييز بعد (حبَّذَا) ليس منقولا، ولا مُشبهًا بالمنقول.

وقال ابن الضائع: والظاهر من كلام سيبويه أنَّ التمييز في: نِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ، ونحوه، أَشْبَه بالمقادير.

وعَدَّ بعض أصحابنا ممَّا انْتَصَبَ عن تمام الاسم، مَحْمُولا على المقدار: حَسْبُك بِهِ فَارِسًا، ولله دَرُّهُ شُجَاعًا، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلا﴾ [النساء: ٨١]، ووَيْحَهُ رَجُلا.

وجَعَلَ ابن مالك: ﴿بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، ممَّا انْتَصَبَ على الجُمْلَة، وذكر الأخفش في " الأوسط ": كَفَاكَ به رَجُلا، مَعَ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ، ونَاهِيك مِنْ رَجُلٍ، وهَدَّكَ، وشَرْعُكَ، وكَفَيْكَ، قال: ولا يُثنَّى ولا يُجمع.

ولا يُؤنَّث نِحْيٌ فيه، نحو: كَفَاكَ ونَهَاكَ، وتقول: احْسَبُوكَ واحْسَبَاكَ، ولا يجيء ذلك في (شَرْعَك)، ومن قال: كَفَاكَ به رَجُلا، قال: (كَفَاكَ بِهِم) للجَمِيع، و(كَفَاكَ بِهِمَا) للاثنَيْن.

وإذا اسْتعمَلُوا هَدَّكَ، ونَهَاكَ، وكَفَاكَ، وأَحْسَبُكَ؛ أَفْعَالا في معنى: هَدَّكَ، ونَاهِيكَ، وكَفَيْكَ، وحَسْبُكَ، أَلْحَقُوهَا الضَّمَائِر وعلامة التأنيث، إذا أُسْنِدَت إلى المُثنَّى، والمجموع، والمُؤنَّث، وجاء بعدها التمييز كما جاء بعد الأسماء، والكلام فيها كالكلام في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

وأمَّا: مَا أَحْسَنَ الحَلِيم رَجُلا، فكان قبل هَمْزَة النَّقل: حَسُن الحَلِيمُ رَجُلا، فهذا تَمْيِيز لَيْسَ مَنْقُولا من فَاعِل، فهو شَبِيه بقولهم: كَفَى بِزَيْدٍ نَاصِرًا؛ فيُمكن فيه الخلاف الذي فيه.

فإن قلت: مَا أَحْسَنَ الحَلِيمُ عَقْلا، كان من قَبِيل ما انتصب عن تَمَامِ الكَلامِ بلا خِلاف، وكان أصله: حَسُنَ الحَلِيمُ عَقْلا؛ أي: حَسُنَ عَقْلُ الحَلِيم، فهو منقول عن فَاعِل.

وأمَّا قولهم: دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخًا؛ فالظَّاهر أنَّه تمييزٌ بعد تمام الكلام، وهو الظاهر، وقيل: من قَبِيل ما انْتَصَب بعد تمام الاسم، وهو شبيه بقولهم: لِيَ مِثْلَهُ فَارِسًا؛ انْبَهَمَتْ مسافة الخَلْف ففُسِّرَت بقوله: فَرْسَخًا، كَمَا انْبَهَمَتْ المِثْلِيَّةُ ففُسِّرت بقوله: فَارِسًا.

والتمييز إن صَحَّ أن يكون خبرًا للاسم قَبْله، كَانَ لَهُ، أو لمُلابَسَة المُقدر، مثال ذلك: كَرُمَ زَيْدًا أَبًا، فهذا يَصِحُّ أن تقول: زَيْدٌ أَبٌ؛ فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون زَيْدٌ هُو الأب؛ أي: كَرُمَ زَيْدٌ نَفْسَه أَبًا؛ أي: ما أَكْرَمَهُ مِنْ أَبٍ، ولا يكون منقولا من فاعل، ويجوز دخول (مِنْ) عليه.

والوجه الثاني: أن يكون التمييز لَيْسَ (زَيْدًا)، وإنَّما هو (أَبُوه)، فيكون الأصل: كَرُمَ أَبُو زَيْد؛ أي: مَا أَكْرَمَ أَبَاهُ، ويكون منقولا من فَاعِل، ولا يجوز دخول (مِنْ) عليه.

وإن دَلَّ المنصوب على هيئة، وعُنِيَ به الأول، جاز أن يَنْتَصِب على الحال، نحو: كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفًا، وجاز أن يَنْتَصِب تمييزًا لصَلاحِيَّة دُخُول (مِنْ) عليه، عند قَصْدِ التَّمييز.

وإن لم يُعْنَ به الأول، تَعيَّنَ أن يكون تمييزًا منقولا من الفاعل، أصله: كَرُمَ ضَيْفُ زَيْدٍ، ولا يدخل عليه (مِنْ).

والتمييز إمَّا أن يَتَّحِدَ بما قَبْله مَعْنَى أو لا، إن اتَّحَدَ طَابَقه في إفرادٍ، وتثنيةٍ، وجَمْعٍ، نحو: كَرُمَ زَيْدٌ رَجُلا، وكَرُمَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةً، وكَرُمَ الزَّيْدَان رَجُلَيْن، وكَرُمَ الزَّيْدُون رِجَالا، وكذا المؤنث.

وإن لم يتَّحدَا معنًى، فكذلك يُطابق، نحو: حَسُنَ زَيْدٌ وَجْهًا، وحَسُن الزَّيْدُون وُجُوهًا.

فإن لَزِمَ بإفراد التمييز إفراد معناه، أو كان مصدرًا لم يقصد اختلاف أنواعه، أُفْرِدَ، مثال ذلك: كَرُمَ الزَّيْدُون أَصْلا، إذا كان أَصْلُهم واحدًا، وزَكَى الزَّيْدُون سَعْيًا.

فإن قُصِدَ اختلاف أنواع المصدر لاختلاف مَحالِّه، جَاءَ جَمْعًا، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾ [الكهف: ١٠٣]، وكقولك: تَخَالَفَ النَّاسُ آراءً وتَفَاوَتُوا أَذْهَانًا.

وإِفْرَاد المبَاين أَوْلَى مِن الجَمْعِ، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، والزَّيْدُون قرُّوا عَيْنًا، ويجوز: أَنْفُسًا وأَعْيُنًا.

فإن أَوْقَعَ في مَحْذُورٍ، لَزِمَتْ المطابقة، نحو: كَرُمَ الزَّيْدُون آبَاءً؛ أي: مَا أَكْرَمَهم مِنْ آبَاءٍ، ولو أَفْرَدْتَ، توهَّم أنَّ أبَاهُم وَاحِدٌ مُتَّصِف بالكَرَمِ؛ فإن أَرَدْتَ في هذا المثال: كَرُمَ أَبَا الزَّيْدين، لَزِمَت المطابقة.

وقد يَلْزَمُ الجَمْعُ أيضًا بَعْدَ المُفْرَد المباين، إذا كان المفردُ لا يُفِيد معنى الجمع، نحو: نَظُفَ زَيْدٌ ثِيَابًا؛ إذْ لو أَفْرَدْتَ توهَّم أنَّه له ثَوْبٌ وَاحِد نَظِيف، ولو فَرَّقْتَ التمييز بالعطف لم يَجُز، مثاله: كَرُمَ الزَّيْدَان أَخًا وأَبًا، تريد: أَخَاهُمَا وأَبَا الآخر.

والتمييز في التعجب غير المُبوَّب له في باب (نِعْمَ، وبِئْسَ، وحَبَّذَا) تطابق المميز، وكذلك في (حَسْبُك) وأَخَوَاته، وكَفَاكَ، ونَهَاكَ، وأَحْسَبك، وفي وَيْحَه، وفِي كَفَى.

وفي: دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخًا، يجُوز أن يُثَنَّى ويُجمع، فتقول: فَرْسَخَيْن وفَرَاسِخ. وأمَّا المُتَعَجِّب المبوَّب له، فإن كان التمييز معنى فالإفراد، إلا أن يُقْصَد الأنواع، وإن كان عَيْنًا، طَابَق المُتعجَّب منه.

وأمَّا (أَفْعَلُ) التفضيل، فإن كان التَّمييز معنى، فكَتَمَيُّز المُتعَجَّب منه، وإن كان عَيْنًا، جاز إفراده وجَمْعُه، تقول: الزَّيْدُون أَحْسَنُ النَّاس وَجْهًا، والزَّيْدُون أَحْسَن النَّاس وُجُوهًا.

القسم الثاني: أَنْ يَنْتَصِبَ عن تَمَامِ الاسم، وهو إمَّا عَدَد نحو: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلا، وعِشْرُونَ رَجُلا.

واخْتَلَفُوا: هل هو قَسِيمٌ للمقدار , أو قسمٌ من المقدار؛ فمذهب أبي علي: أنَّه قسيمٌ للمقدار، وهو قول ابن عصفور، وابن مالك. وعند شيخنا الأبذي، وابن الضائع: أنَّه قسمٌ من المقادير؛ قال الأبذي: والمقادير المُبْهَمَة تحصرها المَعْدُودَات، والمَكِيلات، والمَوْزُونَات.

وقال ابن الضائع: والمقادير أربعة أنواع: مَعْدُود، ومَكِيل، ومَوْزُون، ومَمْسُوح، ومَثَّلا المقدار في العدد بخَمْسَة عَشَرَ رَجُلا.

وقال في " البديع ": والعددُ وإن كان مقدارًا لَيْسَ له آلة يُعْرَفُ بها. انتهى.

وقد يكون سؤالا عن عددٍ كتَمْيِيز (كَمْ) الاستفامية، والتمييز عن المثليَّة، نحو قول بعضهم: ما لَنَا مِثْلَهُ رَجُلا، ولَنَا أَمْثَالَها إِبِلا.

ومَذْهَبُ سيبويه: أنَّ مِثْلَهُ من المقادير. ومذهب الفارسي: أنَّه ليس من المقادير.

وقال ابن الضائع: (على التَّمرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا) شَبِيه بالمقدار؛ لأنَّ المعنى: على التَّمرَةِ قَدْرُ مِثْلِها، كَمَا أنَّ المَعْنَى في (رَطْل وقَفِيز): قَدْرَ رَطْلٍ وقَفِيز؛ وهذا ممَّا تَمَّ فيه الاسم بالإضافة.

وقد يُقال: إنَّ هذا مِن مِقْدَارِ المساحة أو مِنْ مِقْدَارِ الوَزْن؛ لأنَّ المعنى: قَدْرُ مِثْلِها مِسَاحَة أَوْ وَزْنًا. وأمَّا (مَوْضِع رَاحَة) فمِن المِسَاحَة، ونَظِير (لَهُ مِثْلُه رَجُلا)، قولهم: لا كَزَيْدٍ فَارِسًا. انتهى.

وقولهم: (عَلَيْه شَعْرُ كَلْبَيْن دَيْنًا)، هو على تَقْدِير: مِثْلَ شَعْر، والتمييز عن الغَيْريَّة نحو: لَنَا غَيْرَهَا شَاءً، وهذا التمييز يكون بالنَّصِّ عن جِنْس المراد.

وقد اختلفوا في مسائل:

إحداها: التمييز بما في باب (نِعْمَ)، أَجَازَ ذلك الفارسي، فيكون نكرةً تامَّةً بمعنى: شَيْء، ومنع ذلك غيره، منهم أبو ذر مصعب ابن أبي بكر.

الثانية: التمييز بـ (مِثْل)، أجاز ذلك سيبويه، فتقول: لِي عِشْرُون مِثْلَكَ، وحكى: لِي مِلْءُ الدَّار أَمْثَالَك، ومنع ذلك الفراء. وفي " كتاب الصفار البطليوسي ": لا يُجيزه الكوفيُّون.

الثالثة: التمييز بـ (غَيْر)، أجاز ذلك يونس، فتقول: لَهُ عِشْرُون غَيْرَكَ، وتَلَقَّى سيبويه قول يونس بالقبول، ومنع ذلك الفراء.

الرابعة: التمييز بـ (أَيَّمَا رَجُلٍ)، أجاز ذلك الجمهور، فتقول: عِنْدِي عِشْرُون أَيَّمَا رَجُلٍ، ومنع ذلك الخليل وسيبويه؛ والتمييز عن التَّعَجُّب، مِثَاله: وَيْحَهُ رَجُلا، وحَسْبُك بِهِ رَجُلا، ولله دَرُّه فَارِسًا، وأَبْرَحْتَ جَارًا، ومَا أَنْتِ جَارَة، ويَا طِيبهَا لَيْلَةً، ويَا

لَكَ لَيْلا، ووَيْلُ أُمِّه مِسْعَرَ حَرْبٍ.

وفي (أَبْرَحْتَ) خِلافٌ، ذهب الأعلم إلى أنَّه مُنتصبٌ عن تمام الكلام، وأنَّه منقول عن فَاعِلٍ، وتقديره: فأَبْرَحَ جَارُكَ، نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا.

وذهب ابن خروف، وتبعه ابن مالك، إلى أنَّه ينتصب عن تمام الاسم، وعلى هذا أنشد سيبويه قوله[1]: [المتقارب]

تَقُـولُ ابْنَتِـي حِـينَ جَـدَّ الرَّحِيـلُ فَأَبْرَحْــتَ رَبًّــا وأَبْرَحْــتَ جَــارا

واخْتُلِفَ في اشْتِقَاقِ (أَبْرَحْتَ)؛ فقال الأعلم: مِن البَرَاحِ؛ أي: صِرْتُ فِي بَرَاحٍ؛ لاشتهار أَمْرِكَ.

وقال السيرافي: مِن البَرْحِ، وهو الشِّدَّة المُتعجَّب منها؛ أي: صِرْتُ ذَا بَرْحٍ؛ أي: جِئْتَ بما لم يجئ به غَيْرُك، وقيل: معناها: تَنَاهَيْتَ واشْتَهرتَ، وقيل: عَظُمْتَ، وقيل: دَهَوْتَ.

وتمام الاسم إمَّا بالإضافة، نحو: لله دَرُّهُ فَارِسًا، وإمَّا تنوين ظاهر، نحو: رَطْلٍ زَيْتًا، قالوا: أو مقدار نحو: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلا، أو نُون تَثْنِيَة نحو: لِي مَنَوَان سَمْنًا.

قال ابن مالك: أو نُون جَمْعٍ، ومَثَّل: ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾ [الكهف: ١٠٣]، فجَعَلَهُ من هذا القبيل.

وهو عند أصحابنا من المُنتصب عن تمام الكلام، أو شبه نون الجمع، نحو: ثَلاثِين لَيْلَةً، وينصبه مُمَيّزه، فإذا قُلْتَ: عِشْرُون دِرْهَمًا، أو قَفِيزٌ بُرًّا، أو رَطْلٌ سَمْنًا، أو ذِرَاعٌ ثَوْبًا؛ فالنَّاصِبُ للتَّمْيِيزِ ما قَبْله من: عِشْرِين، وقَفِيز، ورَطْل، وذِرَاع، وكذا أَحَدَ عَشَرَ وأخواته يتنزَّل منزلة عشرين؛ إذ الاسم الثاني صار كالنون في عشرين.

وإن كان تمام المفرد بتنوينٍ ظاهرٍ أو نون تَثْنِيَة، جاز حَذْفُ التنوين والنون بمضاف إلى الاسم، فتقول: رَطْلُ زَيْتٍ، وإِرْدَبّ شَعِيرٍ، ومَنَوَا عَسَلٍ.

وإن كان التَّمام بالإضافة، نحو: لله دَرُّهُ رَجُلا، ووَيْحَهُ رَجُلا؛ فلا يجوز حَذْفُ التَّنْوِين والإضافة، لا تقول: لله دَرُّ رَجُل، ولا وَيْحَ رَجُلٍ.

وأمَّا التمييز بعد أَحَدَ عَشَرَ وأخواته، وعِشْرِين وأخواته، فتقدَّم الكلام عليه في باب العدد.

---

(١) من قصيدة للأعشى في مدح قيس بن معد يكرب الكندي. انظر: الديوان ٦٣/١.

ولابن مالك في هذا الباب من كتاب " التسهيل "، والشرح الذي مزجه، هو تخليط كثير، تَكَلَّمْنا عليه في شرحنا لكتابه.

وإذا أُرِيدَ الآلات التي يُكَالُ بها، أو يُوزن، أو يُزْرَع، تعَيَّنَت الإضافة على معنى (اللام)، ولا يجوز النصب، فتقول: لي ظَرْفُ عَسَلٍ، تريد: الوِعَاء الذي يكون فيه العَسَل. وقَفِيزُ بُرٍّ، تُريد: الآلة التي يُكَالُ بها البُرُّ. ورَطْلُ زَيْتٍ، تريد به: الآلة.

وإذا أُرِيدَ المُقدّرات بالآلات، لا الآلات، فذكر أصحابنا فيه أربعة أَوْجُه:

أَحَدُهَا: النَّصْب على التمييز.

والثاني: الخَفْضُ على الإضافة بمعنى: (من).

والثالث: الصِّفَة، فيُعرب بإعراب ما قبله، وهو قول سيبويه وضَعَّفه؛ لأنَّه وَصْفٌ بالجَامِد، فلا بُدَّ فيه من تَكَلُّف الاشتقاق. وقال ابن السراج: عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتٌ، ولِي مِثْله رَجُلٌ وخَمْسَةُ أَثْوَاب، هو على البدل.

والرابع: النَّصب على الحال، وفيه أيضًا تكلف تضمن الاشتقاق كالصفة.

وفي " البسيط ": لا يكون النصب إلا إذا كان الأَوَّلُ مُقدَّرًا كَيْلا، أو وَزْنًا، أو ما فِي حُكْمِهما، ونَوَيْتَ فيه ذَا المقدار؛ فإن نَقَصَ أَحَدهما، لم يجز النَّصبُ، والمقدار كالمثقال، والرَّطْل والكَرّ، وعِدْلُ كذا، ووَزْنُ كذا.

وقد تُنَزَّل أشياء منزلة المَقَادِير وإن لم تكن مقادير، نحو: عندي بَيْتَان تِبْنًا، وحِزْمَتَان بَقْلاً، وخَاتمَان ذَهَبًا، وجُبَّتَان خَزًّا؛ لا تنْصِب إلا حين تُريد مقدار الجنس من الخَزِّ، والخاتميْن من الذَّهَبِ.

ولو أَرَدْتَ نَفْسَ ذلك لخَفَضت، كقولك: مَا فَعَلْتُ جُبَّة الخَزِّ، وما فَعَلْتُ جُبَّتَكَ الخَزِّ، اتِّبَاعًا، إلا أَنَّه يُقْطَعُ كالنَّعْت، وتقول: عِنْدِي قَضِيبَان عَوْسَج وشَوْحَط، تَرْفَع؛ لأنَّ (القَضِيب) وما أشبه، ليس مقدار الشيء؛ فإن نَوَيْتَ مقدار (قضيب) جَرَرْتَ. انتهى.

وتقول: عندي جُبَّة خَزًّا، نَصْبُهُ عند سيبويه على الحال، وعند المبرد على التمييز، فإن اتَّبَعت فصفة، وتقدَّم تَضْعِيفُ سيبويه له، أو بدل، كما قال ابن السراج، أو عطف بيان، وهو قول المبرد والزجاجي.

وقال ابن السراج: إذا قُلت: مَاءُ فُرَات، وتَمْر شَهريز، وقَضِيبَا بَان، ونَخْلَتَا بَرْنِي؛

فذلك ليس بمقدار معروف مشهور، فكلام العرب الخفض، والاختيار فيه الإضافة أو الإتْبَاع، ولا يجوز فيه التمييز؛ إذ لم يكن مقدارًا. انتهى.

وإذا كان المقدار مُختلطًا من جِنسيْن، فقال الفراء: لا يجوز عَطْفُ أحدهما على الآخر، بل تقول: عِنْدِي رَطْلٌ سَمْنًا عَسَلا. وقال غيره: يجوز، وتكون الواو جامعة.

ويجوز دخول (مِنْ) على ما كان تمييزًا بعد تمام الاسم، نحو: إِرْدَبّ مِنْ قَمْحٍ، ومِلءُ الأَرْض مِنْ ذَهَبٍ، وجُمَامُ المَكُّوك مِنْ دَقِيقٍ، ولِي أَمْثَالُهَا مِنْ إِبِلٍ، وغيرها من شَاءٍ، ووَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ، ولله دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ، وحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ، وما أَنْتَ مِنْ فَارِسٍ، وأَبْرَحْتَ مِنْ جَارٍ.

وعلى قَوْلِ مَنْ جَعَلَهُ من تمام الاسم: ووَيْلَه مِسْعَر حَرْبٍ، ويَا طِيبها من لَيْلَةٍ، ويَا لَكَ مِنْ رَجُلٍ؛ و(من) هذه للتبعيض في هذه الأمثلة.

وقال الأستاذ أبو علي: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها، زَائِدةً عند سيبويه، كما زِيدَت في: مَا جَاءنِي مِنْ رَجُلٍ، ويدلُّ على صِحَّة ذلك: أنَّه عطف على موضعه نَصْبًا، قال الحطيئة(١): [البسيط]

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً ... يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

واختلف النحويون في التمييز، أيجوز أن يكون معرفة أم لا، فذَهَبَ البصريون إلى أنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة.

وذَهَبَ الكوفيون، وابن الطراوة، إلى أنَّه يجوز أن يكون معرفة، ووَرَدَ منه شيء معرفة بـ (أل) وبالإضافة، وتأوَّله البصريون على زيادة (أل)، والحُكم بانفصال

---

(١) الشرح: "طافت" من طيف الخيال وهو مجيئه في النوم، "أمامة" -بضم الهمزة وتخفيف الميم- اسم امرأة، "الركبان" جمع راكب، والركب: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، "آونة" بالمد أي: مرة وتارة، قال الجوهري: الأوان: الحين، والآونة جمعه مثل زمان وأزمنة، "قوام" بكسر القاف من قوام الرجل وهو قامته وحسن طوله، "المنتقب" -بفتح القاف- موضع النقاب.

المعنى: يا حسن قوامها ويا حسن منتقبها، يريد: ما أحسن ذلك منها.

انظر: الديوان ١١٦/١، والخزانة ٢٧٢/٣، والخصائص ٤٣٢/٢.

الإضافة واعتقاد التنكير.

وأمَّا ما جاءَ من قولهم: سَفِهَ زَيْدٌ نَفْسَهُ، وغَبِن رَأْيَهُ، ووَجِع بَطْنَهُ، وأَلِمَ رَأْسَهُ؛ فتأوَّلُوه على تَضْمِين الفعل ما يتعدَّى، فتنصب تلك الأفعال على المفعول به، أو على انتصابها على إسقاط حَرْفِ الجر، أو على التشبيه بالمفعول به.

وإذا كان قد تقدَّم التمييز فعلٌ مُتصرّف، أو ما يُعْمَلُ عمله، جاز تَوْسِيط التمييز بَيْنَهُ وبين المسند إليه الحُكم، تقول: طَابَ نَفْسًا زَيْدٌ، وحَسُنَ وَجْهًا عَمْرو، وضُرِبَ ظَهْرًا وبَطْنًا بَكْرٌ، وتَفَقَّأَ شَحْمًا خَالِدٌ؛ لا نَعْلَمُ خِلافًا في جواز ذلك.

وكذلك ما أَحْسَن وَجْهًا مِنْكَ أَحَدٌ، ومَنْ زعم أنَّه قد يكون منقولا من المفعول، يُجيز التوسط، فيقول: غَرَسْتُ شَجَرَ الأَرْض، وفَجَّرْتُ عُيُونًا الأَرْض.

وأمَّا (دَارُك خَلْفَ دَارِي فَرْسَخًا)، في قول من جَعَلَهُ تمييزًا عن تمام الكلام، فلا يجوز تَوْسِيطه، لا تقول: داري فَرْسَخًا خَلْفَ دَارك، ومن جَعَلَهُ من تمام الاسم فهو أَحْرَى بالمَنْع، وكون (فَرْسَخًا) تمييزًا، هو على ما فُهِمَ من كلام سيبويه، والمبرد يجعله حَالا، وهو أيضًا متأوَّل على سيبويه.

ولو كان الفعل غير مُتصرِّف، لم يجز تَوْسِيط التمييز بَيْنَه وبين مطلوبه، تقول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلا، وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ رَجُلا، ولا يجوز: (مَا أَحْسَنَ رَجُلا زَيْدًا) على التمييز، ولا أَحْسِنْ رَجُلا بِزَيْدٍ.

واختلف النُّحاة في تقديمه على الفعل المُتصرِّف الذي تمييزه منقول، فذهب سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين إلى مَنْعِه، وبه قال أبو علي في شرح الأبيات، وأكثر متأخري أصحابنا.

وذهب الكسائي، والجرمي، والمازني، والمبرد، إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح؛ لكثرة ما وَرَدَ من الشواهد على ذلك، وقياسًا على الفضلات.

فإن كان الفعل غير متصرفٍ، لم يجز تقديمه عليه، وكذا إن كان متصرفًا، وكان تَمْيِيزُه غير منقول، نحو: كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلا، ولا يجوز: رَجُلا كَفَى بِزَيْدٍ، بإجماع، وإن كان مُنتصبًا عن تمام الجملة على ما ذهب إليه ابن مالك، والصحيح أنَّه مُنتصب عن تمام الاسم.

وأمَّا (سَفِهَ زَيْدٌ رَأْيَهُ) وأخواته، فذهب البصريون والكسائي إلى جواز تقديم المنصوب على الفعل؛ لاعتقادهم أنَّه غير تمييز، وإن اختلفوا في تقدير نصبه.

وقياس قول من أجاز نَقْلَ التمييز من المفعول، أنَّه على مذهب مَنْ مَنَع أن يمنع إن أعربه بدلا، ويجيزان تأويله على الحال، أو على إسقاط الحرف.

وأمَّا من أجاز ذلك، فيتخرَّج على الخلاف الذي في (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وأمَّا في (أَفْعَل) التفضيل، فلا يجوز تقديمه عليه، لا تقول: زَيْدٌ وَجْهًا أَحْسَنُ مِنْ عمرو.

وأمَّا الوَصْفُ ممَّا قِيلَ: أنَّه يجوز تقديمه على فِعْلِه، نحو: ما نَفْسًا طَيِّب زَيْدٌ، وقياس من أجاز: نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ، أَنْ يُجِيزه.

والاتفاق على أنَّه إذا كان التمييز عن تمام الاسم، لا يجوز تقديم التمييز عليه، فإذا قُلت: عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا؛ فلا يجوز: زَيْتًا رَطْلٌ، وكذلك: لِيَ مِثْلُه رَجُلا، لا يجوز: لِيَ رَجلٌ مِثْلُه.

ووَقَعَ في بعض هذا خِلافٌ، وذلك إذا انتصب التمييز بَعْدَ اسم شُبِّه به الأول، لا يلفظ (مثل)، نحو قولك: زَيْدٌ القمر حسنًا، وثَوْبك السَّلق خُضْرَةً؛ فأجاز الفراء تقديم هذا التمييز على المُشبه به، نحو: زَيْدٌ حسنًا القمر، وثَوْبُك خُضْرَةً السَّلْقُ؛ على أن يكون (زَيْدٌ) و(ثَوْبُك) مُبْتَدَآن، و(القَمَرُ، والسَّلْقُ) خَبَرَان.

فإن عَكَسْتَ لم يجز التقديم؛ لأنَّ المشبه به ليس بخبر، ولو قلت: مَرَرْتُ بعبد الله القَمَرُ حسنًا، لم يجز تقديم (حُسْن) على (القمر)؛ لأنَّ (القمر) ليس بخبر، ومنع ذلك غير الفراء، بل قد ادَّعى ابن مالك الإجماع في أنَّه لايجز تقديمه، إذا كان عن تمام الاسم، وليس كما ذكر؛ إذ الخلاف موجود في هذه الصورة التي ذكرنا.

وقد عَمِلَ بعض الشُّعراء المحدثين على مذهب الفراء، فقال(١): [الكامل]

رَشَأٌ أَتَانَا وهو حُسْنًا يُوسفُ   وغَزَالَةٌ فِي صُحْبَةٍ بِلْقِيس

ويجوز حَذْفُ التمييز إذا قصد إِبْقَاءُ الإبهام، أو كان في الكلام ما يدلُّ عليه، ويجوز أن تُبْدِلَ من التمييز، كقوله تعالى: ﴿ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، و﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فـ (سنين) بَدَلا من (ثلاث مائة)،

(١) انظر: قرى الضيف ٤٥/١، ويتيمة الدهر ١١٦/١.

و(أَسْبَاطًا) بَدَلٌ من (اثنتي عشرة)، وتمييزها محذوف تقديره: ثَلاث مائة زمان، أو وقت اثنتي عشرة فرقة.

قيل: ويكون في المعطوف عليه، نحو: ثلاثة وعشرين دِرْهَمًا، ونحوه الأصل: ثلاثة دَرَاهِم، لكنَّهم تَرَكُوه لشبههما بخمسة عشر؛ لدلالة الثاني عليه.

ولا يجوز حَذْفُ المُميّز وإبقاء التمييز، إلا أن يُوضع غيره موضعه، كقولهم: ما رَأَيْتُ كاليَوْم رَجُلا؛ وقد يُحْذَفُ من غير بَدَلٍ، كقولهم: تالله رَجُلا؛ أي: تالله ما رَأَيْتُ كاليَوْم رَجُلا.

باب النَّواصِب للفعل المضارع المُعْرَب[١]

فمِنْ ذلك (أَنْ) وهي ثنائيَّة الوضع، وهي التي تُوصل بالمَاضِي، خِلافًا لابن

(١) اعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ النَّاصِبَة لا تَتَجَاوَز أَرْبَعَةً فِي كُلِّ مَذْهَبٍ؛ وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذًا. وَمِمَّا عَدَا ذَلِكَ يَكُون مَنْصُوبًا بِإِضْمَار (أَنْ) عَلَى مَا سَتَرَاه بَعْدُ.
فَالأَوَّلُ: (لَنْ) فِي قَوْلكَ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَلَنْ يَذْهَبَ عَمْرٌو؛ وَهُوَ نَقِيضُ السِّينِ وَسَوْفَ حَيْثُ إِنَّ سَوْفَ لِلإِيجَابِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَ(لَنْ) لِلنَّفْيِ فِيهِ، فَلا يَجُوز أَنْ تَقُولَ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ أَمْسِ، كَمَا لا تَقُولُ: سَيَقُومُ زَيْدٌ أَمْسِ، وَكَذَا لا تَقُولُ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ الآن، كَمَا لا تَقُولُ سَيَقُوم زَيْدٌ الآن، تُرِيدُ أَنَّهُ فِي حَالِ الفِعْلِ، وَقَدْ ذَهَبَ الخَلِيل إِلَى أَنَّ أَصْلَ (لَنْ): لا أَنْ، فَحُذِفَ الْهَمْزَةُ وَسَقَطَ الأَلِف لالْتِقَائِهِ مَعَ النُّونِ السَّاكِنَة، وَصَاحِبُ " الكِتَاب " لا يَرَى ذَلِكَ وَيَجْعَلُهُ حَرْفًا عَلَى انْفِرَادِهِ وَضَعَّفَهُ بِأَنَّهُم يَقُولُونَ: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِب، فَيُقَدِّمُونَ مَا انْتَصَبَ بِالفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْدَ لَنْ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ الأَصْلُ فِيهِ (أَنْ)، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ. أَلا تَرَى أَنَّهُم لا يَقُولُون: زَيْدًا أَنْ أَضْرِب خَيْرٌ لَكَ، تُرِيدَ: أَنْ تَضْرِب زَيْدًا خَيْرٌ لَكَ؛ لأَنَّ تَضْرِب مِن صِلَةِ أَنْ، وَمَا فِي الصِّلَة لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَل فِيمَا قَبْل الْمَوْصُول.
وَقَالَ أَبُو عُثْمَان: إِنَّ ذَلِكَ لا يَلْزَم الْخَلِيل؛ لأَجْلِ أَنَّ الْحُرُوف تَتَغَيَّر أَحْكَامُهَا وَمَعَانِيهَا بِالتَّرْكِيبِ، أَلا تَرَى أَنَّ لَوْ مَعْنَاهُ امْتِنَاع الشَّيْء لامْتِنَاع غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: لَوْ جِئْتَنِي أُعْطِيكَ، تُرِيدُ أَنَّ الإِعْطَاء امْتَنَعَ لامْتِنَاع الْمَجِيء، وَلا يَقَعُ بَعْدَهُ الاسمُ، لا تَقُولُ: لَوْ زَيْدٌ خَارِجٌ أَعْطَيْتُكَ، فَإِذَا رُكِّبَ مَعَ لا صَارَ مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَوَقَعَ بَعْدَهُ الْمُبْتَدَأُ فَقَدْ تَغَيَّرَ الْحُكْمُ وَالْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ (لَنْ): لا أَنْ، ثُمَّ إِنَّ الْحُكْمَ تَغَيَّر بِتَرْكِيب (لا) مَعَهُ، فَجَازَ أَنْ تَقُولَ: أَمَّا زيدًا فَلَنْ أَضْرِب، فَتُقَدِّمُ مَا انْتَصَبَ بِالْفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْد (لَنْ) عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي أَن نَحو مَا ذُكِرَ مِنْ قَوْلِهِ: زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ خَيْر لَكَ. هَذَا هُوَ بَيَان مَا حَكَاه شَيْخُنَا رَحِمَهُ الله عَنْ أَبِي عُثْمَان، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَن قَوْل أَبِي عُثْمَان، فَأَلْزَمَ الْخَلِيلَ شَيْئًا آخرَ؛ وَهُوَ أَنَّكَ تَقُول: لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، فَيَكُونُ كَلامًا تَامًّا، وَإِذَا قُلْتَ: إِنْ يخرجَ زَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ تَامًّا، وَوَجَبَ الإِتْيَانُ بِجُزْءٍ آخَرَ نَحو أَنْ تَقُولَ: إِنْ يَخْرُج زيدٌ أحبُّ إليَّ، وَهَذَا حَسَنٌ فِي الظَّاهِر، إلا أَنَّهُ عَلَى مَا قَالَ أَبُو عُثْمَان يَسْقُط عَن الخَلِيلِ، لأَجْلِ أَنَّ الحُكْمَ إِذَا تَغَيَّرَ بِالتَّرْكِيب فَجَازَ تَقْدِيم مَا انْتَصَبَ بِالْفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْدَ (لَنْ) عَلَيْهِ؛ نَحْو: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِب، كَانَ تَغَيُّر الْمَعْنَى غَيْرَ مُسْتَنْكَرٍ، كَمَا أَنَّ لَوْ لَمَّا تَغَيَّرَ حُكْمُهُ بِتَرْكِيب (لا) مَعَهُ، فَوَقَعَ بَعْدَهُ الاسْم ألبتة بَعْدَ أَنْ كَانَ مُخْتَصًّا، بِالْفِعْلِ تَغَيَّرُ مَعْنَاهُ أَيْضًا؛ وَهُوَ أَنَّهُ صَارَ يُفِيد امْتِنَاع الشَّيْءِ لِوُجُود غَيْره بعْدَ أَنْ كَانَ يُفِيد امْتِنَاع الشَّيْءِ لامْتِنَاع غَيْره، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَغَيَّر مَعْنَى أَنْ، فَصَارَ الفِعْلُ الوَاقِعُ بَعْدَهُ غَيْرَ مُتَنَزِّلٍ مَنْزِلَةَ الْمَصْدَر، كَمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّرْكِيب.
وَالغَالِب فِي الحُرُوفِ المُرَكَّبَة أَنْ تَخْتَلِف أَحكَامِهَا وَمَعَانِيهَا، وَذَاكَ أَنَّ الأَصْلَ: تَغْيِيرُ الْمَعْنَى

=

طاهر في زَعْمِه أنَّها غيره، فهي على مَذْهَبِه مُشتركة أو مُتجوّز بها، وتُخَلِّص المضارع للاستقبال، خِلافًا لمَنْ زَعم أنَّها قد تأتي غير مُخَلِّصَةٍ له.

قالوا: وتُوصَلُ بالأمْر نحو: كَتَبْتُ إليه بأَنْ قُمْ، وبالنَّهي نحو: كَتَبْتُ إليه بأَنْ لا تَفْعَل؛ وتقدَّم شيء من الكلام على هذا في باب الموصول.

ولمَّا كانت مع ما بَعْدَها تتقدَّر بالاسم، وَقَعَتْ مُبْتَدَأة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وخَبَرًا نحو: الأمْرُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا.

ولا يكون المُبْتَدَأ إلا مَصْدَرًا؛ فإن كانت جُثَّة تؤول، ومعمولة لحرف ناسخ نحو: إنَّ عِنْدِي أَنْ تَخْرُجَ، وإِنَّ الرَّأْيَ أَنْ تَخْرُجَ.

ولا بُدَّ أن يكون أَحَدُ الجُزْأَيْن مَصْدَرًا، إلا في (لَعَلَّ)، فيجوز أن يكون جثة، نحو: لَعَلَّ زَيْدًا أَنْ يَخْرُجَ، حَمْلا على (عَسَى).

قيل: ولا يَصِحُّ أن تقع (أَنْ)[1] في موضع الاسم والخبر فيها، فيُقال: إنَّ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، إلا في (لَيتَ)، فإنَّه يجوز ذلك فيها؛ لتأويلها بـ (أَتَمَنَّى)، وقد حُمِلَتْ (لَعَلَّ) عليها، فهذا يقتضي أن يجوز: لَيتَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، ولَعَلَّ أَنْ يَخْرُجَ بَكْرٌ.

ولا أَحْفَظُ ذلك إلا في (أَنَّ) المُشدَّدة؛ فإنَّه يجوز أن تقول: لَيتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ. وأَمَّا في (لَعَلَّ) فأجاز الأخفش: لَعَلَّ أَنَّ زَيْدًا أَنْ يَخْرُجَ، قياسًا على (لَيتَ)، والسَّماع إنَّما وَرَدَ في (لَيتَ)، و(أَنَّ) المُشدَّدة.

=

لِتَغْيِيرِ اللَّفْظِ، نَحْو: ذَهَبَ وَقَعَدَ، وَهَذَا فِي الاحْتِجَاجِ عَنِ الخَلِيلِ وَاضِحٌ، وَمَذْهَب صَاحِب "كتاب" أَوْضَحُ وَأَجْرَى عَلَى السُّنَنِ المُنْقَاد، وَنَذْكُرُ حَدِيث الإضْمَار والإظْهَار بَعْد الفَرَاغِ مِن ذِكْر هَذِهِ الحُرُوف لِيَكُون أَوْضَح. [المقتصد: ٣٦٩/٢]

(١) (أَنْ) الخَفِيفَةُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ المُضَارِعِ مِن شَأْنِهَا أَن تَجعَلَ الجُملَةَ مِنَ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ فِي تَأْوِيلِ اسمٍ مُفرَدٍ.
تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (يَأْتِينِي زَيدٌ)، كَانَ كَلامًا تَامًّا، فَإِذَا أَدخَلتَ (أَنْ) عَلَيْهِ، فَقُلتَ: (أَنْ يَأْتِينِي زَيدٌ)، صَارَ فِي مَعْنَى: إِتيَانِ زَيدٍ، فَلا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ حَتَّى تَأْتِيَ بِاسمٍ، فَتَقُولَ: (أَنْ يَأْتِيَنِي زَيدٌ خَيْرٌ لَهُ)، أَو فِعلٍ، فَتَقُولَ: (يَسُرُّنِي أَنْ يَأْتِيَنِي زَيدٌ).
كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ) كَانَ كَلامًا تَامًّا، فَإِذَا قُلتَ: (أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، صَارَ فِي مَعْنَى: انطِلاقِ زَيدٍ، فَلَم يَكُن لَهُ فَائِدَةٌ، حَتَّى تَأْتِيَ بِاسمٍ، فَتَقُولَ: (حقٌّ أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، أو فِعلٍ، كَقَوْلِكَ: (بَلَغَنِي أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ). [شرح الجمل في النحو ١٢٥/١]

فإن كان الحرف غير ناسخ وكان جارًّا، فإنَّه يجوز مُطلقًا، كان الفعل المُتعلِّق به الحرف قَلْبيًّا أو غير قلبي، ويَكثُرُ حَذْفُ الحرف إذا لم يُلْبِسْ، نحو: ما مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا، ولا تَلْبَثُ أَنْ تَأْتِيَنَا.

وحكى سيبويه: أَنْعِمْ أَنْ تَشُدَّهُ؛ أي: مِنْ أَنْ تَأْتِيَنَا، وعَنْ أَنْ تَأْتِيَنَا، وفي أَنْ تَشُدَّهُ، وإنَّه أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ، ومُسْتَحِقٌّ أَنْ يَفْعَلَ، وخَلِيقٌ أَنْ يَفعَلَ، وأصلها اللام. وكذلك المفعول من أجله، نحو: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ولو حذف الحرف، وكان ما قَبْلَه يصلحُ أن يُضاف إلى (أَنْ) والفعل، جاز، نحو: هُوَ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ؛ خلافًا لابن الطراوة، فإنَّه لا يجوز عنده أن يُضاف إلى (أَنْ) ومعمولها، والسماع يرد عليه؛ وحكى الثقات: (مَخَافَةَ أَنْ يَفْعَلَ) بالإضافة.

وإن كانت معمولة لِفِعْلٍ نَاسِخٍ، فيجوز أن تقعَ اسمًا لـ (كان) وخَبَرًا لها، وفي موضع الأوَّل لـ (ظَنَّ) وفي موضع الثاني لها، نحو: كَانَ أَنْ تَقْعُدَ خَيْرًا مِنْ قِيَامِكَ، وتكُون عُقُوبَتك أَنْ أَعْزِلَك، وظَنَنْتُ أَنْ تَقُومَ خَيْرًا مِنْ أَنْ تَقْعُدَ؛ إلا في بعض أفعال المقاربة، فإنَّ (أَنْ) لها حُكْمٌ ذُكِرَ هناك.

لا تَسُدُّ (أَنْ) مَسَدّ الاسْمِ والخبر في باب (كان)، وتَسُدُّ في (ظَنَّ) وأخواتها، ومذهب الجمهور، وسيبويه، والأخفش، وأبي علي: أنَّ (عَلِمَ) البَاقِيَة على موضعها، لا تقع (أَنْ) بعدها، إنَّما تقع (أَنَّ) المُشدَّدة، وأجاز ذلك الفراء، وابن الأنباري، فتقول: عَلِمْتُ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ؛ فإنْ أَوّل بالظَّنِّ، جاز ذلك، نحو: مَا عَلِمْتُ إلا أَنْ تَقُومَ، المعنى: مَا أَشَرْتُ إِلَيْكَ إلا بِأَنْ تَقُومَ.

وذهب المبرد إلى أَنَّ (أَنْ) التي تنصب المضارع، لا تقع بعد لفظ العِلْم أَصْلا. انتهى.

وامْتَنَعَ: عَلِمْتُ أَنْ تَقُومَ، وجاز: عَلِمْتُ زَيْدًا سَيَقُومَ، وعَلِمْتُ زَيْدًا يَقُومُ غَدًا.

وإذا استعملت (ظَنَّ) لليَقِين، وَلِيَتْها (أَنَّ) المُشدَّدة، و(أَنْ) المخففة منها، وللترجيح، فيجوز أَنْ يَلِيها (أَنْ) النَّاصِبَة للمضارع، نحو: ظَنَنْتُ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ.

والغالب على (حَسِبَ) أن تكون للشَّكِّ، فالأكثر أن يليها (أَنْ) الناصبة، كقوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ [الكهف: ١٠٢].

وقد تأتي المُشدَّدة، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾ [الكهف:١٠٤]، والمُخفَّفَة منها نحو: (وَحَسِبُوا أَلا تَكُونُ) [المائدة: ٧١]، في قراءة من رَفَعَ (تَكُونُ)، ومعمولة لِفِعْل غير نَاسِخ[١]، فأمَّا أن يكون الفعل جَزْمًا أو غير جَزْمٍ، إن كان جَزْمًا قلبيًّا، لم يجز إلا بحرف جَرٍّ، نحو: عَرَفْتُ بأَنْ تَقُومَ، ويجوز حَذْفُ الحرف.

وإن كان غير قَلْبِيّ، لم يصح فيه (أَنْ)، لا يجوز أن تقول: فَعَلْتُ أَنْ تَقُومَ، تُرِيد: القِيَام. وإن كان غَيْرَ جَزْمٍ، جاز، نحو: طَلَبْتُ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ، وأَرَدْتُ أَنْ تَخْرُجَ؛ سواء كان طَلَبِيًّا أم اعتقاديًّا، نحو: بَدَا لِي أَنْ تَقُومَ.

والمشهور المُتقرِّر أنَّ ما قَبْلَ (أَنْ) إن كان فِعْلُ تحقيق، نحو: عَلِمَ، وتَيَقَّنَ، وتَحَقَّقَ؛ فهي المُخفَّفَة من الثَّقِيلَة، أو صَالِحًا للِيَقِينِ والتَّرْجِيح، جاز أَنْ تَلِيه (أَنْ) النَّاصِبَة للمُضَارِع والمُخفَّفَة من الثقيلة، وإن كان عَارِيًا مِنْهُما فكذلك، نحو: أَحْبَبْتُ أَنْ تَقُومَ، وإنَّك تَقُوم، وأَنْ لا تَقُوم، وكَرِهْتُ أَنْ تَقُومَ، وأَنَّكَ تَقُومُ، وأَنْ لا تَقُوم.

وفي إِجْرَاءِ الخوف مجرى العلم لتَيَقُّنِ المخوف، فيليه (أَن) المُخفَّفة من الثقيلة خلافٌ، فتقول: خِفْتُ أَنْ لا تَقُومُ، وخَشِيتُ أَنْ لا تُكْرِمُنِي، بالرَّفع، ذهب سيبويه والأخفش إلى جواز ذلك.

وذهب المبرد إلى أنَّه لا يجوز أَنْ يتقدَّم معمول معمولها عليها، نحو: يُعْجِبُنِي زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ. قال ابن مالك: خِلافًا للفراء فأَطْلَق.

وقال ابن كيسان: أجاز الكوفيون، والكسائي، والفراء، وهشام، وغيرهم من الكوفيين، تَقدِيم بعض هذا في أَمَاكِن، فأجازوا: طَعَامك أُرِيدُ أَنْ آكُلَ، وطَعَامك عَسَى أَنْ آكُلَ، وكأنَّ (أَنْ) عِنْدَهُم مُجْتَلِبَة بـ (أُرِيدُ، وعسى)، وكان الكلام أصله: طَعَامكَ آكُل فيما أَرَى، وفِيمَا أُرِيدُ.

ولا يجوز ذلك عند البصريين، ولا يَجُوز الفصل بَيْنَهَا وبَيْنَ معمولها بشيء، هذا مذهب سيبويه والجمهور. وأَجَازَ بعضُهم الفصل بينهما بالظَّرف وشبهه، نحو: أُرِيدُ أَنْ عِنْدِي تَقْعُدَ، وأُرِيدُ أَنْ في الدَّارِ يَقْعُدَ.

وأَجَازَ الكوفيُّون الفصل بالشرط، وأجازوا أيضًا إلغائها، وتسليط الشرط على

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٧٢.

ما كان يكون معمولا له لولاه، نحو: أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ، بنصب (أَزُورَكَ)، والفصل بالشرط، و(أَزُورَك) بالجَزْم جَوَابًا للشَّرط، وإِلْغَاء (أَنْ).

وقالوا: النَّصب على تأخير الشَّرط، والجزم على أنَّه خَبَرٌ، وَقَعَ مَوْقِعَ الجواب، فغَلَبَ عليه حُكمه، وهو في النيَّة منصوب بـ (أَنْ)، وأبطلوا دخول الفاء، وأن يُقال: أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تَزُرْنِي فَأَزُورك، على أنَّ الفاء جَوَابُ الشَّرط، وأجازوا: ظَنَنْتُ أَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ، بالنصب، و(أَزُرْكَ) بالجزم، و(فَأَزُورُكَ) بالفاء والرفع.

ونَدر مَجِيء الجملة الابتدائية بعد (أَنْ) هذه، نحو قوله[1]: [الطويل]

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ ... فَعَاشَ النَّدَى بَعْدَ أَنْ هُوَ خَامِلُ

ورفع المضارع بعدها، كقراءة مجاهد: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة:٢٣٣]، تَشْبِيهًا لها بـ (ما) المصدرية عند البصريين، وعلى أنَّها المخففة من الثقيلة عند الكوفيين، كذا قال ابن مالك، وقال ابن الأنباري[2].

وقد أنشد أبياتًا جاء المضارع بعد (أَنْ) فيها مرفوعًا، قال: شَبَّهُوا (أَنْ) بالذي، إذ كان الفعل يرفع في صلته.

واتَّفَقَ الكسائي والفراء على أنَّ ذلك لا يُقاس، ولا يحتمل في الكلام. انتهى ملخصًا.

ولا تعمل (أَنْ) زَائِدَة خلافًا للأخفش، ولا حُجَّة له فيما استشهد به، والمشهور عند العرب أنَّ عَمَلَ (أَنْ) في المضارع النَّصب.

وقال الرياشي: فُصَحَاء العرب ينصبون بـ (أَنْ) وأخواتها الفعل، ودُونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها. انتهى.

وحَكَى الجزم أبو عبيدة واللحياني، وذكر أنَّ الجزم بها لُغة بني صباح.

(لَنْ)[3]

مذهب سيبويه والجمهور: أنَّها بسيطة. وذهب الخليل والكسائي إلى أنَّها

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/٥٠٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/٤٣٢.

(٣) (لَنْ) تَكُونُ لِنَفيِ الفِعلِ المُستقبَلِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ نَفْيُ (سَيَفعَلُ، وَسَوفَ يَفعَلُ)، فَإِذَا قُلتَ: (لَنْ =

مُركَّبَة مِن (لا، وأَنْ)، وحَدَثَ بالتَّركيب معنى لم يَكُن قَبْلَ التركيب، واسْتقلَّت بما بعدها كَلامًا.

وذهب الفرَّاء إلى أنَّها (لا) النَّافية، أُبْدِلَ من أَلِفِها نُون. وذَهَب المبرد إلى أنَّ (لَنْ) والفعل في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف التقدير في: لَنْ تقوم، لا (أن تَقُومَ) موجود.

والمشهور نَصْبُ المضارع بعدها، وحكى اللحياني في " نوادره " عن بعض العرب جَزْمَهُ، وهو منفيٌّ بها، مُخَلِّصٌ للاستقبال، وكذا بقيَّة النَّوَاصِب كالسين وسوف؛ ولذلك لا يجتمعان، قال ذلك سيبويه وغيره، وخالف في ذلك بعض المتأخرين، حتى أَلَّفَ في ذلك كتابًا، قاله السهيلي.

واستقباله محدود بوقت وبغير وقت، ولا يدلُّ على نَفْيِ الفعل في جميع الزمان المستقبل.

ونَقَلَ ابن مالك: أنَّ الزمخشري خَصَّ النَّفي بالتأييد. ونقل ابن عصفور عنه: أنَّه زعم أنَّ (لَنْ) لتأكيد ما تُعْطِيه (لا) من نفي المستقبل، وأنَّ مَذْهَب سيبويه والجمهور: أنَّ (لَنْ) لنفي المستقبل، من غير أن يشترطَا أن يكون النفي بها آكد من النفي بـ (لا).

ودَعْوَى بعض أهل البَيَان أنَّ (لَنْ) لنَفْيِ ما قَرُبَ، ولا يَمْتَدُّ نَفْيُ الفعل فيها، كما يَمْتَدُّ في النُّطق بـ (لا)، من باب الخيالات التي لأهل عِلْم البَيَان.

ولا يكون الفعل معها دعاءً، خِلافًا لقَوْمٍ، حكاه ابن السراج، واختاره ابن عصفور، واستدلُّوا بقول الشاعر(١): [الخفيف]

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُم ثُمَّ لا زِ ... لْتُ لَكُم خَالِدًا خُلُود الجِبَالِ

ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، إلا إنَّه وَرَدَ الفصل بـ (ما) المصدرية

=

يَخرُجَ زَيدٌ)، كُنتَ نَفَيتَ وُجودَ الخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُستقبَل مِنَ الزَّمَانِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: سَيَخرُجُ، أَو سَوفَ يَخرُجُ، كُنتَ أَثبَتَّ وُجُودَ الخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُستَقبَلُ.

وَيَكُونُ النَّفيُ بِـ (لَنْ) أَبَدًا أَبلَغَ، وَأَقوَى مِنَ النَّفيِ بِـ (لا)، إِذَا قُلتَ: (لَنْ يَخْرُجَ)؛ كَانَ أَشَدَّ؛ لانتِفَاءِ الخُرُوجِ مِن أَن تَقُولَ: (لا يَخرُجُ). [شرح الجمل في النحو ١/١٢٥]

(١) انظر: شرح الأشموني ١/٣٣٣، ومغني اللبيب ١/٣٧٤.

الظرفية في ضَرُورة الشِّعر، نحو قوله[١]: [الكامل]

لَـنْ مَـا رَأَيْـتَ أَبَـا يَزِيـد مُقَـاتِلا أَدَعُ القِتَـالَ وأَشْـهَدُ الهَيْجَـاءَ

هذا مذهب البصريين وهشام، وأجاز الكسائي والفراء الفصل بينهما بالقَسَم، نحو: لَنْ والله أُكْرِمَ زَيْدًا، وزَادَ الكسائي أنَّه أجاز الفصل بينهما بمعمولٍ، نحو: لَنْ زَيْدًا أُكْرِمَ، وزاد الفراء الفصل بـ (أَظُنّ)، نحو: لَنْ أَظُنَّ أَزُورَكَ؛ وبالشرط فتنصب أو تُجْزم جوابًا للشرط، نحو: لَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ، وأَزُرْكَ، فتُلْغَى (لَنْ).

وأصحاب الفراء يُفرِّقون بين (لَنْ) والمنصوب اختيارًا، ويجوز تقديم معمولها المنصوب، نحو: زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ.

ونقل سيبويه عن العرب: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ، إلا أن يكون تمييزًا، فلا يجوز تقديمه على مذهب سيبويه والجمهور، لا تقول: عَرَقًا لَنْ يَتَصَبَّبَ زَيْدٌ.

وخَالَفَ علي بن سليمان، الأخفش، فمَنَعَ تقديم معمول المعمول مُطلقًا، وطَرَدَهُ بعضُهم فيما كان (لَنْ) نَفْيًا لمُوجبه، نحو: سَأَضْرِبُ زَيْدًا، فمنعَ: زَيْدًا سَأَضْرِب.

ولمَّا كانت (لَنْ أَضْرِبَ)، محمولا على (سَأَضْرِبُ)، لم يجز: زَيْدًا لَنْ يَفْعَلَ، ولا يَضْرِبَ، بنصب (يَضْرِبَ)؛ لأنَّ الواو كالعامل، وفَصَلَتْ بينهما وبين المعمول بـ(لا)، وأنت لا تقول: لَنْ لا أَضْرِبَ، وكذلك هذا.

(كَيْ) [٢]

حَرْفٌ باتِّفاق، ومذهب سيبويه والأكثرين: أَنَّها تكون جَارَّة بمعنى اللام وناصبة للمضارع، فإذا نَصَبَتْ، فسيبويه يقول: تَنْصِبُ هي بنفسها؛ والخليل والأخفش يقولان: (أَنْ) مُضْمَرَة بعدها.

وذهب الكوفيون إلى أَنَّها مُختصَّة بالفعل، فلا تكون جارَّة، وقيل: مُختصَّة بالاسم، فلا تكون ناصبة للمضارع، وسُمِعَ من لسان العرب: جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ، ولِكَيْ

(١) انظر: الأشموني ١/٣٣٦، ومغني اللبيب ١/٣٧٣.

(٢) (كَيْ) فَفِيهِ ضَربٌ مِن التَّعليلِ وَالطَّمَعِ، فَإِذَا قُلتَ: (جِئتُكَ كَي تُعطِيَنِي)، قَد جَعَلتَ الإعطَاءَ عِلَّةً لِلمَجِيءِ، وَدَلَّلتَ عَلَى أَنَّكَ رَجَوتَ مِنهُ ذَلِكَ. [شرح الجمل في النحو ١/١٢٧]

أَتَعَلَّمَ، ولِكَيْمَا أَنْ أَتَعَلَّمَ، بالنَّصْبِ، وكَيْمَا أَنْ أَتَعَلَّمَ، وكَيْ لأَتَعَلَّمَ، و[1]: [الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفَعُ

بالرفع، وقالوا: (ما) في هذه مصدرية، ويحتمل عندي أن تكون كافة. وسُمع من لسانهم: كَيْمَهْ، فقال البصريون: معناه: لِمَهْ.

وقال الكوفيون: أَصْلُه (كَيْ يَفْعَلَ مَا) اسْتِثْبَاتًا، لِمَنْ قال: (فَعَلْتَ كَذَا كَيْ أَفْعَلَ كَذَا)، فلَمْ يَفْهَمْهُ المُخَاطب فاسْتَثْبت، فقال: (كَيْ تَفْعَلَ مَا)، فحَذَفَ الفعل، و(ما) مَنْصُوبَة.

وإذا انْتَصَبَ المضارع بعد (كَيْ)، فلا تدلُّ على سببيَّة، ولا تتصرَّف تَصَرُّف (أَنْ)، لا تكون مُبْتَدَأة، ولا فاعلة، ولا مفعولة، ولا مجرورة بغير اللام.

ولا يَمْتَنِعُ تَأَخُّر معمولها، نحو: كَيْ تكرمنِي جِئْتُك، ونُفَرِّع على مذهب سيبويه، فإِنْ دَخَلَ عليها اللام، كانت هي الناصبة بنفسها، فتُقدَّرُ مع ما بعدها بالمصدر.

وإن لم تَدْخُل عليها اللام، احتمل أن تكون الناصبة، وحُذِفَت اللام كما تُحْذَفُ مع (أَنْ)، واحتمل أن تكون الجارة، وانْبَنَى على هذا فَرْعٌ، وهو أنَّه إِنْ قَدَّرْتَها الجَارَّة، فلا يجوز دخولها على (لا).

وإِنْ قَدَّرْتَها الناصبة، جاز، وإذا كانت الناصبة وجاءت (أَنْ) بعدها، فالعمل لها، و(أَنْ) زَائِدَة للتوكيد ضرورة عند البصريين، كما زِيدَت للتأكيد في قوله: [الطويل]

أَرَدْتُ لِكَيْلا أَنْ تَكُونَ كَمِثْلِهَا ... عَرِيبٌ فأَخْطَتْ رأيها أُمّ عَاكِر

ولا تُقاس زيادة (أَنْ) بَعْدَ (كَيْ)، وقَاسَه الكُوفيُّون، يقولون: جِئْتُ كَيْ أَنْ أَزُورَك، والمحفوظ إظهار (أَنْ) بعد (كَيْ) المتصل بها (ما)، وأمَّا بغير (ما) فلا أحفظه.

وقال ابن مالك: يُنْصَبُ بـ (كَيْ) نفسها إن كانت الموصولة، وبـ (أَنْ) مُضْمَرَةً

---

(١) اختلف في قائله فقيل هو قيس بن الخطيم وهو في ديوانه ص٢٣٥ وهو كذلك في إعجاز القرآن للباقلاني ١٢٦، والصناعتين ٣١٥.
وفي أخبار أبي تمام للصولي ٢٨، وفي الخزانة ٣/ ٥٩١ منسوب إلى عبد الأعلى بن عبد الله.
وفي حماسة البحتري ص٢١٣ ومجموعة المعاني ص١٧٥ منسوب إلى عبد الله بن معاوية.
ونسبه السيوطي في شرح الشواهد إلى النابغة. وليس في ديوانه، وإن كان العيني ٤/ ٣٧٩ أيد هذه النسبة.

بعدها غالبًا إن كانت الجارة.

ومذهب البصريين: أنَّ (أَنْ) مُضْمَرَة بعدها على سبيل الوجوب، فلا يجوز إظهارها، فقوله: (غالبًا) جنوحٌ إلى مذهب الكوفيين، وقال: ويتعيَّن الأولى بعد اللام غالبًا احترازًا، من قوله[1]: [الطويل]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاء بَلْقَعِ

فيظهر أنَّ النَّصبَ عنده بـ (أَنْ) هذه، و(كَيْ) حَرْفُ جَرٍّ تأكيد للام.

وقال بعض أصحابنا: النَّصب بـ (كَيْ)، و(أَنْ) زَائِدَة، قال: والثانية قبلها هي الجارة إذا جاءت قبل اللام، نحو: جِئْتُ كَيْ لأَقْرَأ، وهو تَرْكِيب نَادِر، وقال: ويترَجَّح مع إظهار (أَنْ) مُرادفَة اللام على مرادفة (أَنْ)، نحو: لِكَيْمَا أَنْ تَقُومَ، فيكون حرف جر.

ويجوز الفصل بَيْنَ (كَيْ)، ومعمولها بـ (لا) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وبـ (ما) الزائدة كقوله[2]: [الطويل]

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وخَالِدًا ... وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيْحَكِ فِي غِمْدِ

وبهما كقوله[3]: [الطويل]

أَرَدْتُ لِكَيْمَا لا تَرَى لِي عَثْرَةً ... ومَنْ ذَا يُعْطَى الكَمَال فَيَكْمُلُ

وقد تَجْعَلُ العربُ (ما) اللاحقة لها كافة، نحو: [الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فضُرّ وإِنَّمَا ... يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ

برفع الفِعْلَيْن.

وأمَّا الفصل بغير ما ذُكر، فلا يجوز عند البصريين، وهشام، ومَنْ وَافَقَه من الكوفيين.

---

(١) قال العيني ٥/ ٤٠٥ لم أقف على اسم قائله
الشن: القربة البالية بلقع: مقفرة.
انظر: الانصاف ٥٨٠، شرح ابن يعيش ٧/ ١٩، ٩/ ١٦، الخزانة ٣/ ٥٨٥.

(٢) انظر: الخزانة ٨٣/٥، وفصل المقال ٣٩٤/١.

(٣) انظر: الخزانة ٥١٧/٨، وهمع الهوامع ٣٧١/٢.

وذهب الكسائي إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذي دَخَلَتْ عليه، وبالقَسَمِ، وبالشرط المُلاصِق لها، فيبطل عملها، فتقول: أَزُورك كَيْ زَيْدًا تُكْرِمُ، وأَزُوركَ كَيْ والله تَزُورنِي، وأَزُوركَ كَيْ إِنْ تُكَافِئنِي أُكْرِمْكَ.

وقال ابن مالك: ولا يُبْطِلُ عملها الفصل؛ خلافًا للكسائي، وشرح ابنه بدر الدين كلام أبيه، فقال: قد يُفصل بالمعمول أو بجملة شرطية، فيبقى النصب من كلامهم: جِئْتُ كَيْ فِيكَ أَرْغَبَ، وجِئْتُكَ كَيْ إِنْ تُحْسِن أَزُورَكَ، بنصب (أَرْغَبَ، وأَزُورَكَ).

والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دُون نَصْبهما، وهذا الذي قاله ابن مالك وشَرَحَهُ ابنه، مُوافق عليه قول ثالث لم يتقدَّم إليه.

ولا يجوز تقديم معمول منصوبها عليها، لا يجوز: جِئْتُ النَّحوَ كَيْ أَتَعَلَّمَ، تُريد: كَيْ أَتَعَلَّمَ النَّحو، وأجاز ذلك الكسائي، ولا على المعمول، لا يجوز: النَّحو جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ. ولا يَبْعُد أن يَجْرِي في هذه المسألة خلاف الكسائي، لكنّي لم أنقله.

وأجاز الكوفيون والمبرد النصب بـ (كما) بمعنى: كَيْمَا، ومنعه البصريون، فأَوَّلُوا ما وَرَدَ من سَمَاعِ ذلك، واتَّفق الكُوفيُّون على إجازة النصب والرفع بعدها، في نحو: أَزُورُكَ كَمَا تَزُورَنِي وتَزُورُنِي، فالنَّصْبُ بـ (كَمَا) إذا كانت بتأويل (كَيْمَا)، والرَّفْعُ عندهم من وجوه:

أحدها: أن تكون الكاف للتَّشْبِيه و(ما) مصدرية، كأنَّه قال: كَزِيَارَتكَ لِي.

والثاني: أن يكون (كَمَا) وقتًا، نحو: ادْخُل كَمَا يُسَلِّمُ الإمام، وتَصرَّفَ كَمَا يَجْلِسُ الوزير؛ أي: في ذلك الوقت.

والثالث: أَنْ تُقيِّد التشبيه، ولا تنضم (ما) إلى ما بعدها ولا تختلط به، نحو: أَنَا عِنْدَكَ كَمَا كُنْتَ عِنْدِي، وقوله تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فـ (كَمَا) بجملتها مفيدةٌ للتشبيه، وما غير مختلطة بما اتَّصَل بها من بعدها، ويَعْنُون بكونها غير مختلطة: أنَّها كَافَّة.

(إِذًا)

ذهب الجمهور إلى أنَّها حرفٌ بسيط، وبعض الكوفيين إلى أنَّها اسم ظرف،

وهو (إذ) أَلْحَقَه التنوين، ونُقِلَ إلى الجزائية، فبَقِيَ منه معنى الرَّبط والسبب.

وأصلها: إذَا جِئْتِنِي أَكْرَمْتُكَ، حُذِفَ ما تُضاف إليه (إِذَا)، وعُوِّضَ منها التنوين كما عَوَّضُوا في (حِينَئِذٍ)، وحُذِفَت الألف لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن.

وذهب الخليل فيما حكى عنه غير سيبويه: إلى أنَّها حرفٌ مُركَّب مِن (إِذْ وأَنْ)، وغَلَبَ عليها حُكم الحرفية، ونُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الذال وحُذِفَتْ، والتزم هذا النقل، فإذا قال: أَزُورك، فقلت: إِذًا أَزُورك، فكأنَّك قُلت: حِينئذٍ زِيَارَتِي وَاقِعَة، ولا يتكلَّم بهذا.

وحكى أبو عبيدة عن الخليل: إضمار (أَنْ بَعْدَ (إِذًا)، وبه قال الزجاج، والفارسي، وحكى سيبويه عنه: أَنَّها تَنْصِبُ بنفسها.

وذهب الأستاذ أبو علي الرندي تلميذ السهيلي: إلى أنَّه مُرَكَّبٌ مِن (إِذَا وأَنْ)، حُذِفَتْ هَمْزَة (أَنْ) وأَلِف (إِذَا) لالتقاء السَّاكنيْن، فتدلُّ على الربط كـ (إِذَا) وتَنْصِبُ بـ(أَنْ).

وتلي (إِذًا) الجملة الاسميَّة، يقول: أَزُورُكَ، فتقول: إِذًا أَنَا مُكْرِمٌ لَكَ، وتتوَسَّط بين المبتدأ وخبره، نحو: أَنَا إِذًا مُكْرِمٌ لَكَ، وبَيْن معمول النَّاسِخ وخبره، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

ولـ (إِذًا) أحوال مع المضارع: التقديم، والتوسيط، والتأخير؛ فإن تأَخَّرَتْ عن المضارع، فلا عمل لها، نحو: أُكْرِمُكَ إِذًا.

وإن تقدَّمَت والمضارع حال، فلا عمل لها فيه، أو مستقبل وليها، فالمشهور من لسان العرب النصب في المضارع، وحكى عيسى بن عمر: أنَّ بعض العرب يُلْغِيهَا.

وقيل: نَقَلَهُ في ذلك البصريون، وأحمد بن يحيى، على ندور هذه اللغة، ولم يجز ذلك الكسائي، ولا الفراء، ولا غيرهما ممَّن وَافَقَهُمَا، وزعم ابن طاهر: أنَّ ما رَوَاهُ عيسى من الرَّفْعِ، إنَّما جاز ذلك فيه؛ لأنَّه فِعْلٌ حَالٌ لا مستقبل.

وإن تَوَسَّطَتْ ولم يَفْتَقِر ما قبلها إلى ما بعدها افتقارًا لا بُدَّ منه، وذلك بأَنْ يتقدَّمَها حَرْفُ عَطْفٍ، وكان ما بعدها معطوفًا على ما لَهُ محل من الإعراب، فلا عمل لها، نحو: زَيْدٌ يَقُومُ وإِذًا يُكْرِمُكَ، إذا جعلته معطوفًا على الخبر. وإِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ وإِذًا أُحْسِنُ إِلَيْكَ، إذا جعلته معطوفًا على الجزاء.

أو على ما ليس له محلٌّ من الإعراب، كعَطْفِكَ من المسألتيْن على المبتدأ والخبر، وعلى الشرط وجوابه، جاز أن تعمل وألا تعمل، والأكثر ألا تعمل، قال تعالى: ﴿فَإِذًا لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، ﴿وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلا قَلِيلا﴾ [الإسراء: ٧٦].

وقال بعض أصحابنا: إذا عُطِفَتْ على الجُمْلَة المُتقدِّمة، عَمِلَتْ وصار لها حُكمها إِذَا ابْتدئت، وإن افْتَقَرَ كافتقار الشرط إلى جزائه،، أو القَسَم إلى جوابه، تعيَّن أن يكون ما يليها جوابًا، فلم تعمل، نحو: إِنْ تَزُرْنِي إِذًا أُكْرِمْكَ، ونحو: والله إِذًا لأكْرِمنَّك.

وكافتقار الخبر إلى المخبَر عنه؛ فمذهب البصريين: أنَّه لا يجوز الإعمال، نحو: زَيْدٌ إِذًا يُكْرِمُكَ، كما إذا تَوَسَّطَ بين الشرط، والقسم، وجَوَابهما.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إِنْ وَقَعَ بين مبتدأ وخبر، نحو: زَيْدٌ إِذًا يُكْرِمُكَ، فهشام يجيز النصب والرفع، وبعد اسم (إن)، فأجاز الكسائي والفراء ذَيْنِكَ، نحو: إِنَّ عبد الله إِذًا يَزُورُكَ، بالرفع والنصب.

أو بعد اسم (أَنَّ)، والفاتح الظَّنّ وما أشبهه، نحو: ظَنَنْتُ أَنَّ عبد الله إِذًا يَزُورُكَ، فالوجهان، أو غير الظَّنّ، أو ما أشبهه، فإبطال العمل عند الفراء، نحو: يُعْجبنِي أَنَّ عبد الله إِذًا يَزُورُكَ، بالرفع لا غير؛ وقياس قول الكسائي جواز الوَجْهَيْن.

أو بعد اسم (كان)، نحو: كَانَ عبد الله إِذًا يُكْرِمُكَ، فالوجهان عند الكسائي، وإِبْطَال العمل عند الفراء، إلا في ضرورة الشِّعر، فيجوز عنده الإعمال.

وبعد الثاني لـ (ظَنَنْت)، فالإبطال عند الفراء، وقياس قول الكسائي جواز الوجهيْن، ومورد السماع قوله[1]: [الرجز]

---

(١) من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائله.

والشّاهدُ فيه: (إذن أهلك أو أطيرَا) حيث نصب الفعل المضارع الّذي هو (أهلك) بعد إذن، مع أنّ إذن ليست مصدّرة، بل هي مسبوقة بقوله: (إنّي)؛ وقد جرى جماعةٌ على أنّ ذلك ضرورة من ضرورات الشّعر، وذلك بناءً على أنّ إذن وما بعدها جملة في محلّ رفع خبر إنّ، وخرّجه جماعة على ما ذكره الشّارح؛ وهو: أنّ خبر إنّ محذوف، و إذن واقعةٌ في صدر جملةٍ مستأنفة، أو أجرى إذن مجرى لن فلم يلغها؛ لأنّهما جميعًا من نواصِب الأفعال المستقبلة؛ وأنشد الفرّاء ذلك عن العرب، وقال: الرّفع جائز، وذلك إذا تقدّمتها إنّ. معاني القرآن ١/٢٧٤، ٢/٣٣٨.

إِنِّـــي إِذًا أَهْلِـــكَ أَوْ أَطِـــيرَا

فتأوَّلَهُ البصريون، وبَنَى عليه الكوفيون المسائل، ولا يجوز الفصل بَيْنَ (إِذًا) ومنصوبها، إلا إذا كان القَسَمُ محذوف الجواب وبـ (لا) النافية، نحو قوله[1]: [الوافر]

إِذًا والله نَـــرْمِيَهُم بحَـــرْبٍ   تُـشيبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبْـلِ المَـشِيب

وقوله تعالى: (فَإِذًا لا يُؤْتُوا) [النساء: ٥٣] في قراءة مَنْ نَصَب.

وأجاز ابن طاهر، وابن بابشاذ، الفصل بينهما بالدعاء والنداء، نحو: إِذًا يا زَيْدُ أَحْسنَ إِلَيْكَ، وإِذًا يَغْفِرُ الله لَكَ يُدْخِلَكَ الجَنَّة.

وبعض النحويين بالظرف، وإليه ذهب ابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الأبذي، والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز.

وذهب الكسائي، والفراء، وهشام، إلى جواز الفصل بين (إِذًا) والفعل بمعمول الفعل، نحو: إِذًا زَيْدًا أُكْرِمُ، وإِذًا فِيكَ أَرْغَبُ؛ وأجازوا في المضارع الرفع، واختاره الفراء، وهشام، والنصب، واختاره الكسائي.

ولو قَدَّمْتَ معمول الفعل على (إِذًا)، نحو: زَيْدًا إِذًا أُكْرِمُ، جاز ذلك عند الكسائي، والفراء، إلا أنَّ الفراء يُبْطِلُ عملها، والكسائي يجيز الإبطال والإعمال. ولا نَصَّ عند البصريين أحفظه في ذلك، والذي تقتضيه قواعدهم المنع.

وإذا وَقَعَ الفعل خبرًا لـ (ظَنَّ)، نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا إِذًا يَقُومُ، فقال الفراء: يَبْطُلُ عملها؛ وهو قياس قول الكسائي.

و(إِذًا) قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فحمل هذا الكلام الأستاذ أبو علي على ظاهره، وتكلَّف في كل مكان وَقَعَتْ فيه أنَّها جواب وجزاء.

وفَهِمَهُ الفارسي على أنَّه تارةً يكون للجواب فقط، نحو: أن يقول لك القائل: أُحِبُّكَ، فتقول: إِذًا أَظُنُّكَ صَادِقًا، فلا يُتَصَوَّرُ هُنَا الجزاء، وتقديره: إِذًا أَجَبْتَنِي أَظُنُّكَ صَادِقًا.

وتارةً تكون للجواب والجزاء، وهو الأكثر فيها، نحو أن يقول: أَزُورُكَ، فتقول: إِذًا أُكْرِمُكَ، التقدير: إِنْ تَزُرْنِي أُكْرِمْك، فهذا جواب وجزاء لقوله: أَزُورُكَ.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، وانظر: الديوان ١٣/١.

وإذَا أَتَى بعد (إِذًا) الماضي مصحوبًا باللام، نحو قوله تعالى: ﴿إِذًا لأَذَقْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٥]، فالذي يَظْهَرُ أنَّ ذلك الفعل جواب قَسَمٍ مُقدَّرٍ قَبْل (إِذًا)؛ فلذلك دخلت اللام على الماضي.

وقال الفراء: (لَوْ) مُقدَّرَة قبل (إِذًا)، فقدَّرَ في قوله: ﴿إِذًا لأَذَقْنَاكَ﴾: لَوْ رَكَنْتَ لأَذَقْنَاكَ، وفي قوله: ﴿إِذًا لَذَهَبَ﴾ [المؤمنون: ٩١]: لو كان مَعَهُ آلِهَة لذَهَبَ، وفي قوله: ﴿لاتَّخَذُوكَ خَلِيلا﴾ [الإسراء: ٧٣]: ولو فَعَلْتَ لاتَّخذُوك.

قال بعض أصحابنا: (إِذًا) وإِنْ دَلَّتْ على أنَّ ما بعدها مُسبَّبٌ على ما قبلها على وجهيْن:

أحدهما: أَنْ تدُلَّ على إنشاء الارتباط والشرط، بحيْثُ لا يُفهم الارتباط من غيرها في ثاني حالٍ، فإذا قُلت: أَزُورُكَ، فقُلت: إِذًا أَزُورك، فإنَّما أَرَدْتَ أن تَجْعلَ فِعْله شرطًا لفعلك، وإنشاء السببيَّة في ثاني الحال من ضرورته أنَّها تكون في الجواب، وبالفعلية، وفي زمان مستقبل.

والوجه الثاني: أن تكون مُؤكِّدة جواب ارْتَبَطَ بمُتقدِّم، أو مُنبهة على مُسبِّب حَصَلَ في الحال، نحو: إِنْ أَتَيْتِنِي إِذًا آتِكَ، ووالله إِذًا أَفْعَلَ، وإِذًا أَظُنك صَادِقًا، تقوله لمَن حَدَّثَكَ، فلو حَذَفْتَ (إِذًا) فُهِمَ الرَّبط، وإذا كان بهذا المعنى، ففي دخولها على الجملة الصريحة نظر، نحو: إِنْ يَقُم زَيْدًا إِذًا عَمرو قَائِم، قال: والظاهر الجواز.

ولا يجوز حَذْفُ معمول هذه النَّوَاصِب، وتبقى هي لا اقتصارًا ولا اختصارًا، ولا يجوز في نحو: أَتُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ؟ أن تقول: أَتُرِيد أَنْ، وتحذف (تخرج)، ولو دَلَّ دَلِيلٌ على حَذْفِهِ.

ووَقَعَ في " صحيح البخاري ": في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢]، فيذهب كَيْمَا فيعود ظهره طبقًا واحدًا، يريد: كَيْمَا يسجد، قال بعض أصحابنا: هذا كقولهم: جِئتُ ولَمَّا. انتهى.

ونحو ما تأَوَّلَهُ الكُوفيُّون في قوله: لكيما، أَنَّ أصله: كَيْ يفعلَ ما، فحُذِفَ معمول (كَيْ)، وقد تقدَّم ذلك.

(لام الجحود)

نَاصِبَةٌ بنفسها عند الكوفيين، ولقيامها مقام (أَنْ) عند ثعلب، وبإضمار (أَنْ) عند

البصريين وجُوبًا، وشَرْطُها أن يكون قبلها كَوْنٌ مَاضٍ لَفْظًا، أو معنى ناقص منفي بـ(مَا) أو بـ (لَمْ)، نحو: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ولم يَكُنْ زَيْدٌ لِيَذْهَبَ؛ ولا يكون النفي هنا بـ (ما)، ولا بـ (لا)، ولا بـ (لَمَّا)، ولا (يَكُنْ).

وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك في أخوات (كان) قياسًا عليها، فتقول: مَا أَصْبَحَ زَيْدٌ لِيَضْرِبَ عمرًا، ولَمْ يُصْبِحْ زَيْدٌ لِيَذْهَبَ؛ وذهب بعضهم إلى جواز ذلك في (ظننت)، فتقول: ما ظَنَنْتُ زَيْدًا لِيَضْرِبَ عمرًا، ولَمْ أَظُنَّ زَيْدًا لِيَضْرِبَ عَمْرًا.

وذكروا أن قول العرب: ما كان زيدٌ لِيَفْعَلَ، نفيٌ لقولهم: كان سَيَفْعَل فاللام مُقَابلة السين؛ ولذلك لا يجوز: مَا كَانَ سَيَفْعَلُ، ولا سَوْفَ يَفْعَلُ، استغناء بقولهم: ما كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ؛ وقد أجاز ذلك بعض أصحابنا، ويحتاج إلى سماع.

ولا يجوز في نفي: كان زيدٌ سَيَفْعَلُ، أن تقول: ما كَانَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، فتَسْقُطُ اللام، وقد أجاز ذلك بعض النحويين على قِلَّة؛ فأمَّا ما وَرَدَ من قولهم: ما كَانَ زَيْدٌ يَفْعَلُ؛ فأَنْ يَفْعَل أُريد به الاستقبال.

ولمَّا كانت (أَنْ) مُضْمَرة على مذهب البصريين، وهي تنسبك منها مع الفعل مَصْدَرٌ مُقَدَّر جَرّه بلام الجر عندهم، لَزِمَ أن يكون خبر (كان) هو المحذوف الذي يتعلق به اللام، فيكون النفي متسلطًا على ذلك الخبر المحذوف، فينتفي بنفيه متعلقه، فيقدِّرُون في: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٩]؛ أي: يُريد لإِطْلاعِكُم، ويكون خبر (كان) ملتزمًا فيه الحذف في هذا التركيب، ويدلُّ على هذا المحذوف أنَّه سُمِعَ به مُصرَّحًا في قول الشاعر[1]: [الوافر]

سَمَوْتَ ولَمْ تَكُن أَهْلا لِتَسْمُو وَلَكِنَّ المُضيَّعَ قَدْ يُصَابُ

لكنَّ التصريح به في غاية الندور.

وفي " البديع " لمحمد بن مسعود الغزني: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، لا يجوز: لأنْ يُضيعَ، إلا بشرط أن يظهر خبر (كان)، فتقول: ما كان الله مُريدًا لأنَّ يُضيع إيمانكم؛ وذلك لأنَّ المحذوفات من كلام مشهور إذا أُرِيدَ رَدَّها، فالحق أن تُرَدّ كلها حتى يرجع الكلام إلى أصله، أو تُضْمِر كلها حتى يَبْقَى

(١) البيت لنعمة بن عتاب التغلبي، وانظر: التذكرة الحمدونية ٨٣/٢، وهمع الهوامع ٣٧٨/٢.

الكلام على شُهْرَتِه، نحو: إِيَّاكَ والأَسَد، فلا يجوز أن يُردَّ بعضُها ويُضمر بَعْضٌ، لا تضمر: إِيَّاكَ احْفَظ والأَسَد، بل: احْفظ إِيَّاك وَاحْذَر الأَسَد. انتهى.

ولمَّا كان (أَنْ) مُضْمَرَة بعد اللام، أجاز بعض النحويين من البصريين حَذْفَ اللام وإظهار (أَنْ)، نحو: مَا كَانَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ.

وقال ابن الأنباري: العرب تُدْخِلُ (أَنْ) في موضع لام الجحود، فيقولون: ما كَانَ عبد الله لأَنْ يَظْلِمَك، ولم يَكُنْ مُحَمَّد أَنْ يَخْتَصِمَك؛ قال: ولا موضع (لأَنْ) من الإعراب؛ لأنَّها أفادت ما أفادت اللام، ولا يجوز: ما كان عبد الله لأَنْ يَزُورَك، بإظهار (أَنْ) بعد اللام، عند كوفي ولا بصري. انتهى.

والصحيح أنَّه لا يُكتفَى بـ (أَنْ) عن اللام، وقد اضطرب في ذلك ابن عصفور، فمَرَّةً أجاز ومرَّةً مَنَع.

ولمَّا كانت اللام هي النَّاصِبَة عند الكوفيين، كان الخبر هو نفس الفعل، فالنفي مُتسلِّطٌ عليه، واللام عندهم زائدة لمجرَّد التوكيد؛ فلذلك أجازوا أن يتقدَّم معمول الفعل المنصوب بها عليها، نحو: ما كَانَ زَيْدٌ عمرًا لِيَضْرِبَ؛ أي: لِيَضْرِبَ عمرًا، وأجاز بعضهم أيضًا إظهار (أَنْ) بعدها، نحو: ما كَانَ زَيْدٌ لأَنْ يَقُومَ، على سبيل التأكيد، وهذا مُخالِفٌ لما حكى ابن الأنباري عن الكوفيين: أنَّهم لا يجيزون ذلك.

ويتركَّب من قول ابن مالك مذهب لم يَقُلْ به أحدٌ، وذلك أنَّه زعم: أَنَّ (أَنْ) لازمة للإضمار وأَنَّ النصب بها، وزعم أنَّ الفعل بعد اللام هو الخبر لـ (كَانَ)، وليس هذا بقول بصري ولا كوفي.

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ مِن خُصُوصِيَّة حَرْفِ النَّفي، والفعل المنفي به هو المشهور والمنصور في لام الجحود.

وزَعَمَ بعضُهم أنَّها تكون في كُلِّ فِعْل مَنْفِي تَقَدَّمَهُ فِعْلٌ، نحو: مَا جِئْتُ لِتُكْرِمنِي، ومَنْ جَعَلَ لام الجحود لام (كَيْ) فسَاهٍ، ولا يجيء قَبْلَ لام الجحود اسْمٌ مُفرَد، بَلْ جُمْلَة بالشروط التي ذكرنا؛ فأَمَّا قول الشاعر[1]: [الوافر]

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي ... مُقَاوَمَةً ولا فَردٌ لِفَردِ

(١) انظر: الأشموني ١/٣٤١، ومغني اللبيب ١/٢٨٧.

فجَاءَ على تقدير: فمَا قَوْمٌ يَجْتَمِعُون.

وذكر أبو عبد الله ابن هشام الفهري في كتابه " المقرب ": أنَّ الفعل الدَّاخل عليه لام الجحود لا يَرْفَعُ إلا ضمير الاسم السابق لا السببي، فلا يجوز أن تقول: ما كَانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ أَخُوه؛ لأنَّه سَبَبِي، ولا نعلم أَحَدًا نَبَّهَ على هذا إلا ابن هشام.

لام (كَي) سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها للسَّبب، كما أنَّ (كَيْ) للسَّبَب، وهي عند البصريين حَرْفُ جَرٍّ، يجوز أن يأتي بعدها (أَنْ) أو (كَيْ)، فإن جاء بعدها (لا) النافية الزائدة، كقوله: ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلا يَقْدِرُونَ﴾ [الحديد: ٢٩]، وَجَبَ إظهارُ أَحَد الحرفَيْن، نحو: أَجِيئك لِئَلا تَغْضَبَ، أو لِكَيْلا تَغْضَب، فإذا قُلت: أَزُورُكَ لِتَغْضَبَ، فالنَّصب عند جمهورهم بإضمار (أَنْ)، لا بإضمار (كَيْ).

وأجاز ابن كيسان أن يُقدَّرَ المُضمر (أَنْ) أو (كَيْ)، وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه اللام ناصبة بنفسها، كما قالوا في لام الجحود، وما ظهر بعد هاتيْن (أَنْ) أو (كَيْ) مُؤكَّد لها.

وإنْ جاءت (أَنْ) بعد اللام و(كَيْ)، فهو جائز يصح عندهم، نحو: جِئْتُ لِكَيْ أَنْ أَقْصِدَك، قالوا: وكثير في لسان العرب: جِئْتُ لأَقْصِدَك، وقيل: كَيْ لأَقْصِدَك.

وذهب ثعلب إلى أنَّ هذه اللام تنصب بنفسها، لقيامها مقام (أَنْ)، وزعم الفراء أنَّ العرب تَجْعَلُ لام (كَيْ) في موضع (أَنْ)، في (أَرَدْتُ، وأَمَرْتُ)، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، و﴿أَنْ يُطْفِئُوا﴾ [التوبة: ٣٢]، و﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام:٧١]، و﴿أَنْ أُسْلِمَ﴾ [غافر: ٦٦].

وذَهَب سيبويه وأصحابه إلى أنَّ الفعل مُقدَّر بالمَصْدَر؛ أي: إِرَادَتهم لِيُطْفِئُوا، وأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ؛ فيَنْعَقِدُ من ذلك مبتدأ وخبر، وقيل: اللام زائدة و(أَنْ) مُضْمَرَة بعدها.

والذي نذهب إليه أنَّ مُتعلق الفعل محذوف، واللام لام (كَيْ)، والتقدير: يُرِيدُون ما يُرِيدُون من الكُفْر لِيُطْفِئُوا، وأُمِرْنَا بما أُمِرْنَا لِنُسْلِمَ.

وذَهَبَ الكُوفيُّون والأخفش إلى أنَّ اللام تكون للعَاقِبَة، وتُسَمَّى أيضًا لام الصيرورة، ولام المآل.

ومن قال بذلك من البصريين، أَضْمَرُوا (أَنْ) بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، والكوفي على مذهبه في أنَّها

هي الناصبة، وجمهور البصريين تأوَّلُوا ما أَوْهَمَ ذلك.

واعلم أنَّ لام الجحود، ولام (كي)، كُلٌّ منهما مُتميِّز عن الآخر، لكنَّهم ذكروا فروقًا تنجر معها أحكام، قالوا:

فاعل فعل الجحود لا يكون غير مرفوع (كان)، فلا يجوز: ما كَانَ زَيْدٌ لِيَذْهَبَ عَمْرو.

ولا يكون قبلها فِعْلٌ مستقبل بـ (لَنْ)، فلا يجوز: لَنْ يَكُونَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ.

ولا يكون الفعل المنفي مُقيَّدًا بظرفٍ، فلا يجوز: ما كَانَ زَيْدٌ أَمْس لِيَضْرِبَ عَمْرًا.

ولا يُوجب الفعل معها، لا يجوز: ما كَانَ زَيْدٌ إلا لِيَضْرِبَ عمرًا.

ولا تقعُ موقعها (كَيْ)، لا يجوز: ما كَانَ زَيْدٌ كَي يَضْرِبَ عمرًا.

والمنصوب بعدها لا يكون سببيًّا فيما قبلها، والنفي معها يَتسلَّطُ في مذهب البصريين على المحذوف المتعلق به اللام، وأنَّها تتعلَّقُ بذلك المحذوف الواجب حَذْفه عندهم، مُقدرًا في كل موضع بما يناسب، وأنَّها تقع بعد ما لا يستقبل كلامًا، فأما قوله: [الوافر]

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مُقاوَمَةً ولا فَرْدٌ لِفَرْد

فقدَّرَهُ الفراء: فما قوم يجتمعون لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي، وقدَّرَهُ غيره على إضمار (كان)؛ أي: فَمَا كَانَ جَمْعٌ، كما قال أبو الدرداء في الرَّكعتيْن بعد العصر: (مَا أَنَا لأدَعَهُمَا)؛ أي: ما كُنْتُ لأدَعَهُمَا، فلمَّا حَذَفَ (كان)، انْفَصَل الضَّمِيرُ.

ولام (كي) بخلاف لام الجحود في كُلِّ ما ذُكر من الأحكام، وحركة لام (كي) الكسر والفتح لُغة، قرأ سعيد بن جبير[1]: (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ) [إبراهيم: ٤٦] بالفتح، وحكى الكسائي عن أبي حرام العتكي: ما كُنْتُ لآتِيكَ، بفتح اللام.

(حتى)

إذا كان المضارع بعدها منصوبًا؛ فمذهب سيبويه والبصريين: أنَّها حَرْفُ جَرٍّ،

(١) انظر: تفسير الطبري ١٧/٤٠.

(٢) (حَتَّى): يَكُونُ حَرفَ جَرٍّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وَيَكُونُ حَرفًا يُبتَدَأُ =

والنصب بعدها بإضمار (أَنْ).

ومذهب الكسائي: أنَّها ناصبة له بنفسها، وإذا جاء الجر في الاسم بعدها فبإضمار (إِلَى)، ويجوز عنده إظهارها.

ومذهب الفراء: أنَّها ناصبة بنفسها، وليست الجارة، وعنه: أنَّ الجر للاسم بعدها إنَّما هو لنِيَابَتِهَا مناب (إِلَى).

وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها ناصبة بنفسها كـ (أَنْ)، جارة بنفسها لشبهها بـ(إِلَى)، وأجاز هؤلاء القائلون بأنَّها ناصبةٌ بنفسها، إظهار (أَنْ) بعدها توكيدًا، نحو: لأَسِيرَنَّ حتى أَنْ أصبحَ القَادِسِيَّة، كما أجازوا ذلك بعد لام الحجود.

وذكر النحويون أنَّه إذا انْتَصَبَ الفعل بعدها، تكون عِلَّة وسَبَبًا لِمَا بعدها، نحو: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّة، وللغاية نحو: أَسِيرُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْس؛ أي: إلى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْس.

وذكر ابن هشام وابن مالك: أنَّها قد تأتي بمعنى: (إلا أَنْ)؛ فتكون للاستثناء المنقطع، واحتجَّا بما احتمل التأويل فيه بمعنى: (إلى)، فتكون للغاية.

وذكر في " البسيط " عن بعضهم في نحو: لا أَقُومُ حتَّى يقوم؛ قال: المعنى: إلا أَنْ يَقُومَ.

وقول سيبويه في قولهم: والله لا أَفْعَل إلا أَنْ تَفْعَلَ، المعنى: حتَّى تَفْعَلَ؛ لَيْسَ بنَصٍّ على أنَّ (حَتَّى) إذا انتصب ما بعدها، تكون بمعنى: (إلا أَنْ)؛ لأنَّ قوله ذلك تفسير معنًى.

=

مَا بَعدَهُ كَقَولِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُــجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَــاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

(مَاءُ دِجْلَةَ): مُبتَدَأٌ، وَ(أَشكَلَ): خَبَرُهُ، وَلَيْسَ لَهَا عَمَلٌ.

وَيَكُونُ فِيهَا وَجهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَن تَكُونَ عَاطِفَةً، وَيَجِيءُ ذِكرُ ذَلِكَ فِي مَوضِعِهِ.

وَالذِي يَتَعَلَّقُ بِهَذَا المَوضِعِ الوَجهَانِ الأَوَّلانِ، فَإِذَا نُصِبَ الفِعلُ بَعدَهَا كَانَت حَرفَ جَرٍّ؛ لأَنَّهُم إِنَّمَا يُضْمِرُونَ (أَنْ) مِن أَجلِ أَنَّ حَرفَ الجَرِّ، لا يَصِحُّ دُخُولُهُ عَلَى الفِعلِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَضمَرُوا (أَنْ) لِيَصِيرَ الفِعلُ فِي مَعْنَى المَصدَرِ، وَيَكُونَ قَولُكَ: (سِرتُ حَتَّى أَدخُلَهَا)، فِي تَقدِيرِ: (سِرتُ حَتَّى دُخُولِهَا)، ثُمَّ إِنَّ مَا قَبلَ (حَتَّى) يَكُونُ سَبَبًا لِمَا بَعدَهَا، مِثلُ أَنَّ السَّيْرَ يَكُونُ سَبَبًا لِلدُّخُولِ. [شرح الجمل في النحو ١/١٣١]

وإذا عَطَفْتَ على منصوبها، فقد تَظْهَرُ (أَنْ) في المعطوف، نحو: أَصْحَبُكَ حَتَّى أَتَعَلَّمَ وأَنْ أَسُودَ.

وما قبل (حتَّى) إِمَّا أن يكون وَاجِبًا أو غير واجب، إن كان غير واجبٍ نحو: ما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ المدينة، فالنَّصْب، وأجاز أبو الحسن الرفع قياسًا، فقيل: هي مسألة خلاف بين سيبويه وأبي الحسن، وقيل: ليست مسألة خلاف؛ لأنَّ الوجه الذي منع سيبويه الرفع فيه، غير الوجه الذي جوَّز فيه الأخفش الرفع.

فالوجه الذي منع سيبويه: هو أنَّ النفي للسَّيْر لا يكون سببًا للدخول، والوجه الذي جوَّزَ الأخفش به: هو أن يكون أصل الكلام وَاجِبًا، وهو: سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَ المدينة، ثُمَّ أُدْخِلَت أداة النفي على الكلام بأَسْرِه، فينتفي أن يكون عندك سَيْرٌ كان عنه دخولٌ، فكأنَّك قُلت: ما وقع السير الذي كان سببًا لدخول المدينة، وصحَّح ابن عصفور قول الأخفش، وتارةً أبْطَله.

وقد نَصَّ الأخفش على أنَّ العرب لم تَرْفَعْه، وإنَّما قاله قياسًا، فكفى مؤنة الرَّد عليه.

وقال أبو عمر في " الفرخ ": سَمِعْتُ يونس يقول: إِنَّ من العرب من يَنْصِبُ بـ(حَتَّى) في كل شيءٍ، فهذا وجه آخر، ولُغَة شاذة لا ينبني الكلام عليها. انتهى.

وتقول: سِرْتُ حتَّى أَكَادَ أو أَدْخُلَ، قال الأخفش: يَنْصِبه النحويون، ويجوز عندي الرفع، فأمَّا التقليل نحو: قلَّمَا سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَهَا، ولقَلَّمَا سِرْتُ حتى أَدْخُلَها؛ فذلك عند سيبويه مِثْل: ما سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَها، تنصب.

وأجاز أبو علي، والرماني، وابن السيد، وجماعة، الرفع بعد (قَلَّ) إذا أُريدَ بها التقليل لا النفي، وسيبويه منعه في التقليل من غير تفصيل، كما مَنَعَه في النفي.

وقال غير أبي علي: إذا أَقْلَلْتَ تَقْلِيلا لا يُؤدِّي إلى الدخول، نَصَبْتَ، ولك أن ترفع، وإنْ قَلَّلْتَ إذا أَرَدْتَ أنَّك مع قِلَّتِه، أَدَّى إلى الدخول والتحقير بعد (إنَّما)، نحو: إنَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها، تَنْصِبُ، وإِنْ لَمْ تَجْعَله عِلَّة ولم تُحَقِّرْه، رَفَعْتَ.

ودخول الاستفهام على الفعل كالنفي، نحو: أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟ نَصَبْتَ؛ فإن كان الاستفهام عن فاعل الفعل، لا عن الفعل نفسه، نحو: مَنْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها؟ جاز الرفع.

فإن كان واجبًا؛ فإمَّا أن يكون ما قبلها سَبَبًا لِمَا بعدها أو لا، إن لم يكن سببًا

نحو: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمس، وَجَبَ النَّصْب على الغاية، وأجاز الكوفيون فيه الرفع، وحَكَوا من كلام العرب: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعُ الشَّمْسُ، برفع (تَطْلُعُ).

وحكى الكسائي: إِنَّا لَجُلُوسٌ فَمَا نَشْعُرُ حَتَّى يَسْقُطُ بَيْنَنَا حَجَرٌ، برفع (يَسْقُطُ).

وقال الكوفيون: إِنْ أَدْخَلْتَ (لا)، اعْتَدَلَ الرَّفْعُ والنَّصب إِنْ صَلُحَتْ (لَيْسَ) موضع (لا)، نحو: إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَادِقُكَ حتَّى لا يَكْتُمَكَ سِرًّا؛ وإِنْ لم يَصْلُح، لم يجز إلا النَّصب.

فإن كان الفعل مستقبلا، وَافَقُوا البصريين على وُجُوبِ النَّصب، كقوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١].

وللكوفيّين تفصيلٌ في غير السَّبَبِي، قالوا: الفعل بعد (حتَّى) إن كان حادثًا، فالنَّصب نحو: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْس، أو غير حَادِثٍ، فالرَّفع نحو: سِرْتُ حتَّى يَعْلَمُ الله أَنِّي كَالٌّ، ووَافَقَ البصريون على الرَّفْعِ، لا لِعِلَّةِ أَنَّه غير حَادِثٍ، بل لِكَوْنِه فِعل حال لا مُستقبلا.

وإن كان ما قبلها سببًا لما بعدها، ووقعت (حَتَّى) في موضع خبر، فالنَّصْب على الغاية، نحو: سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَ المدينة، وكان سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا، ويكون فاعل الفعل الذي بَعْدَ (حَتَّى)، هو المسند إليه ما قبلها كما مَثَّلْنَا، أو سببي يُشْعِرُ به اللفظ السابق، نحو: سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَ ثقلي، أو رَاحِلَتِي، أو عبد الله، إن كان من أَتْبَاعِك مِمَّا يكون سَيْرك سببًا لدُخُولِه.

وإن لم يقع في موضع خَبَر، وكان الفعل مُتطاولا، جاز النَّصْبُ على الغاية إِنْ أَرَدتها، وعلى التعليل إن أردته، نحو: أَصْحَبُكَ حَتَّى أَتَعَلَّمَ.

وإن كان قصيرًا فعلى التعليل، نحو: وَثَبْتُ حَتَّى آخُذَ بحلقه، خِلافًا للفراء، فإنَّه لا يُجيز إذا كان الفعل قبل (حَتَّى) لا يمتدُّ إلا الرَّفع، وزَعَمَ أَنَّه لم يُسْمَعْ فيه إلا الرفع.

وأَوَّل البصريون ما سَمِعَهُ على أَنَّه مَاضٍ؛ أي: فأَخَذْتُ بِحَلقه، أو حال، وأَمَّا إِنْ كان مُستقبلا، فلا يَمْتَنِعُ النَّصب على معنى (كَيْ)، وهو للتعليل.

وتقدَّم الكلام في مِثْل (قَلَّمَا وإِنَّمَا)، وقالوا هنا: إِنْ قَلَّلْتَ السَّبَب، ولَمْ تُرِدْ به النَّفي المَحْض، أو وَصَفْتَ المَصْدَرَ بقليل أو ضَعِيف، جاز الرَّفْع، والنَّصب أَحْسَن،

نحو: سِرْتُ سَيْرًا قَلِيلا أو ضَعِيفًا حَتَّى أَدْخُلَهَا، وكذلك: رُبَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا.

وإن كَثَّرْتَ السبب، أو وَصَفْتَ المصدر بكثيرٍ أو شَدِيد، جازا، والرفع أحسن، نحو: كَثُرَ مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها، وسِرْتُ سَيْرًا كَثِيرًا أو شَدِيدًا حَتَّى أَدْخُلُهَا.

وذَهَبَتْ طائفةٌ من القدماء إلى أنَّه لا يجوز الرفع في (قَلَّمَا، وكَثُرَ مَا، وطَالَمَا، ورُبَّمَا)، وسأل سيبويه العرب عن الذي مَنَعُوا فيه الرفع، فرفعوه.

وإذا ألحق الكلام عَوَارض الشَّك بعد (حَتَّى) والفعل، نحو: سَارَ عبد الله حتَّى يَدْخُلُهَا، بَلَغَنِي، أو أَرَى، أو أَظُنّ، أو أَحْسَب، جاز الرفع والنصب على ما تُريده من المعنى، خلافًا لقومٍ من القدماء جعلوا اعتراض الشَّك مُبْطِلا للرفع، كما يُبْطِلُه النفي.

فإن اعترض الشَّك قبل (حتَّى)، نحو: سَيْرِي أَرَى حَتَّى أَدْخُلَ المَدِينة، لم يُتصوَّر الرفع، قاله بعض أصحابنا.

وقال ابن السيد: يجوز أن يكون ما قبل (حتَّى)، المرفوع ما بعدها، من باب (أَرَى) وأفعال الظَّنّ والمحسبة، وذلك قولك: أَرَى عبد الله سَارَ حتَّى يَدْخُلُها، وأَظُنُّ عبد الله سار حتَّى يَدْخُلُها. انتهى.

وهو رأي سيبويه، أعني: جواز الرَّفع، ولو معنى الكلام على جحد عقِيبه استثناء يَرُدُّهُ إلى الإيجاب، فكالإيجاب، نحو: مَا سِرْتُ إلا يَوْمًا، أو ما سِرْتُ إلا قَلِيلا حتَّى أَدْخُلَها.

وزعم بعض القدماء أنَّه إذا حَسُنَ القَلْبُ، جاز الرفع والنصب، نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا؛ لأنَّه يَحْسُنُ: حتَّى أَدْخُلُهَا سِرْتُ.

وإذا امتنع القلب، لم يجز الرفع، نحو: قد سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَهَا؛ لأنَّه يمتنعُ: قد حَتَّى أَدْخُلُها سِرْتُ. ولم يعتبر سيبويه حُسن القلب وامتناعه، بل يجوز الرفع والنصب، حَسُن أو امتنع.

وإذا كان المضارع حَالا؛ أي: مشروعًا فيه، وما قبل (حتَّى) ماضيًا سببًا لما بعدها، نحو: مَرِضَ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ؛ أي: هو الآن لا يُرْجَى.

أو مؤوَّلا بالحال، وهو ما كان مُتمكِّنًا منه وغير ممنوع، أو ماضيًا معنى، وهو ما قَبْلَه مُتَّصل الوقوع، لا منفصلة بينهما، نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ المَدِينَة؛ أي:

سِرْتُ فدَخلتُ المدينة، فالرفع في المضارع لا غير، وفي الماضي معناه كمعنى الفاء. وذهب الكسائي إلى أنَّه إذا كان حالا سببًا عمَّا قَبْله، جاز نصبه.

وإذا كانت (حَتَّى) بمعنى الفاء، فهي من حَرْفِ ابتداء، وليست العاطفة، إذ مذهب الجمهور أنَّها إنَّما تَعْطِفُ المفردات لا الجُمل، وذهب أبو الحسن إلى أنَّها إذا كانت بمعنى الفاء، فهي عاطفة، وتَعْطِف الفعل على الفعل.

وإذا دخلت على الماضي أو على المستقبل على جِهَةِ السَّبب، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى بَكَى، ولأضْرِبَنَّهُ حَتَّى يَبْكِي؛ وثمرة الخلاف أنَّ الأخفش يُجيز الرفع في (فيَبْكِي) على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النَّصب بمعنى: (إِلا أَنَّ)، أو بمعنى: (كَيْ).

ولا يجوز الفصل بين (حَتَّى) والمنصوب بعدها، وأجاز الكوفيون الفصل بينهما بـ (أَنْ) وتقدَّم.

وأجاز الأخفش وابن السراج الفصل بينهما بالظرف، نحو: أَقْعُدُ حَتَّى عِنْدَك يَجْتَمِعَ النَّاس، وبالشَّرط الماضي نحو: أَصْحَبُكَ حَتَّى إِنْ قدَّرَ الله أَتَعَلَّمَ.

وأجاز هشام الفصل بالقسم، نحو: حَتَّى والله آتِيكَ، وبالمعمول مفعولا نحو: حتَّى زَيْدًا أَضْرِبَ، أو الجار والمجرور نحو: أَصْبِرُ حَتَّى إِلَيْكَ يَجْتَمِعَ النَّاسُ، بالرفع والنصب فيهما؛ قال: والرفع أَصَحُّهما.

وأجاز الأخفش تعليق (حَتَّى)، ويعني بالتعليق: إبطال النصب، نحو: أَصْحَبُك حَتَّى إِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ أُحْسِن إِلَيْكَ، ووَافَقَ ابن مالك الأخفش في مسألة التعليق.

(الواو والفاء)

في الأجْوِبَة التي تُذكر؛ ذهب البصريون إلى أنَّ النَّصْبَ بعدهما بإضمار (أَنْ) وجوبًا، وَهُمَا حَرْفَا عطف، فلا يتقدَّمُ معمول الفعل عليهما، ولا يُفْصَلُ بينهما وبين الفعل.

وذهب الكسائي، ومن وافقه من أصحابه، والجرمي، إلى أنَّ النصب بعدهما هو بهما أنفسهما.

وذهب الفراء، وبعض الكوفيين، إلى أنَّ النصب بالخلاف؛ وهذه الأقوال الثلاثة جارية في الناصب للفعل بَعْدَ (أو)، الآتي ذكرها بَعد، إن شاء الله تعالى.

وفي الفاء والواو أيضًا مذهبان:

أحدهما: ما ذَهَبَ إليه أحمد بن يحيى مِنْ أَنَّهُمَا نَصَبَا؛ لأنَّهما دَلا على شَرْطٍ؛ لأن معنى هَلْ تَزُورُنِي فأُحَدِّثَك: إِنْ تَزُرْنِي أُحَدِّثْكَ؛ فلمَّا نَابَتْ عن الشرط ضَارَعَت (كَيْ)، فلَزِمَت المُستقبل، فعملت عَمَلَ (كي).

والثاني: ما ذهب إليه هشام من أنَّه لمَّا لم يُعطف على ما قَبْله، لم يَدْخُلْهُ الرفع ولا الجزم؛ إذ ما قَبْلَه لا يخلو من أحد هذيْن، ولمَّا لم يستأنف، بَطَلَ الرفع أيضًا، فلمَّا لم يستقم رَفْعُه ولا جزمه لانتفاء مُوجبيهما، لم يَبْقَ لَهُ النَّصب. انتهى.

وعلى مذهب البصريين أَحْكَام المسائل في هذه الحروف الثلاثة، والتفريع بالفاء يكون جوابًا لصريح الأمر، نحو: اضْرِبْ زَيْدًا فيَسْتَقِيمَ، لا نَعْلم خلافًا في جواز ذلك، إلا ما نُقِلَ عن العلاء بن سيابة، قالو - وهو مُعَلِّمُ الفراء -: أنَّه كان لا يُجيز ذلك، وهو محجوج بثبوته عن العرب.

فإن دُلَّ على الأمر بخَبَرٍ، نحو: اتَّقَى اللهَ امْرؤٌ فَعَلَ خَيْرًا، فيُثابُ عليه، أو اسم فعل، ففي النَّصب خِلاف.

أجاز الكسائي: حَسْبُكَ من الحَدِيث فيَنَامَ النَّاسُ، وصَهْ فَأُحَدِّثَك، ونَزَالِ فتَنْزِلَ؛ وأَجَازَ ابن جني، وتَبِعَهُ ابن عصفور، ذلك فيما كان مُشتقًّا من المصدر، نحو: نَزَالِ.

وفي " الترشيح ": في كلامهم أسماء فيها معنى الأمر، فيكون جوابًا مثله، وذلك: حَسْبُك، وشَرْعُك، وكَفْيُك؛ تقول: شَرْعُكَ فتَتَكَلَّم، وحَسْبُك فَتَفْهَمَ، وكَفْيُكَ فتَنَامَ، وإن شئت رَفَعْتَ على القطع.

وكذا رُوَيْد، وصَهْ، ومَهْ، وعَلَيْكَ، ودُونَكَ، وطَالَ بَقَاؤُك فتُسَرَّ، ويجوز رفعه عطفًا على موضع (طَالَ)؛ لأنَّه في معنى مرفوع، أو على القطع: لا تَزَالُ بِخَيْرٍ فتُسَرُّ، ويجوز الرفع على القطع لا على العطف: لا زِلْتُ تُسَرُّ فتُسَرُّ، يصلح في كُلِّ وَجْهٍ تقدَّم. انتهى.

أو للنَّهي، كقوله تعالى: ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه:٦١]، ولا يَجُوز التَّشْرِيك في هذا، ويجوز في: لا تَمْدُدْهَا فتَشُقَّها، التَّشْرِيك، والنَّصب، والرَّفع على القطع، والرفع على الاستئناف.

وشَرْطُ النَّصب في الجواب في النَّهي، ألا يُنْقَض بـ (إلا) قبل الفاء، نحو: لا

تضرب إلا عمرًا فيَغْضَبُ، برفع (فيَغْضَبُ)، ولا يُنصب؛ فإن نَقَضْتَ بعد (إلا)، كان جوابًا، فيَنْتَصب نحو: لا تَضْرِبْ زَيْدًا فيَغْضَبَ عَلَيْكَ إلا تَأْدِيبًا.

والدعاء بفعل أصيل، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨].

فإن كان مَدلُولا عليه بالاسم، نحو: سَقيًا لك فيَرْوِيك، لم يجز النصب، أو مدلول عليه بلفظ الخبر، نحو: غَفَرَ الله لكَ فَيُدْخِلَكَ الجَنَّة؛ فالكسائي يُجيز النصب.

ثم الأمر والدعاء إن كانا بغير لام، فلا يجوز التشريك إلا على رأي الكوفيين. وإن كانا باللام، جاز نحو: لتأتيني فأُحَدِّثك، ويجوز القطع أيضًا، تقول: ائتني فأكْرِمُكَ، ورفعه على وجهَيْن:

أحدهما: على القَطْعِ؛ أي: فأَنَا أُكْرِمُكَ؛ أي: إنْ تَأْتِنِي فأَنَا أُكْرِمُكَ.

وعلى الاستئناف؛ أي: فأَنَا أُكْرِمُكَ أَتَيْتَنِي، أو لَمْ تَأْتِ؛ أي: من شَأْنِي ذلك.

ويُشْتَرَطُ في الدُّعَاء ألا يكون الأوَّلُ دُعَاءً عليه، والثاني دُعَاء له، ولا العكس، فلا يجوز النصب، نحو: لِيَغْفِرَ لَكَ الله لِزَيْدٍ فيَقْطَعُ يَدَهُ، لا يجوز النصب ولا الجزم، فإنَّما يكون مقتطعًا، ويَعلمُ أنَّه دُعاءٌ عليه بقرينة؛ إذ لا يمكن أن يكون خبرًا.

أو للاستفهام بالأداة، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف:٥٣]، وبالاسم غير الظرف: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، وبالظرف: أَيْنَ بَيْتُكَ فأَزُورَكَ، ومتى تسر فأَرَافِقَكَ، وكَيْفَ تَكُون فأَصْحَبَكَ.

وإذا كان الاستفهام بالاسم، قُدِّرَ مَصْدَرٌ ممَّا تضمَّنت الجملة، كأنَّك قُلت في المثال الذي فيه (أين): لِيَكُن مِنْكَ تَعْرِيف بَيْتِكَ فأَزُورَكَ، وتقول: أَتَقُومُ فَأُكْرِمُكَ، فيجوز الرفع على العطف والاستئناف، والنصب على الجواب.

وإذا أَخْبَرْتَ عن الاسم الذي يَلِي الأداة باسم غير مشتقٍّ، نحو: هل أَخُوكَ زَيْدٌ فأُكْرِمُهُ، بالرفع، ولا يجوز النصب، فإن تَقدَّمَهُ ظَرْفٌ أو مجرور، نحو: أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ فنُكْرِمَهُ، جاز النَّصب.

وذهب بعض النُّحَاة إلى أنَّ الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الفعل، لا عن الفعل، فلا يجوز فيه النصب، نحو: أَزَيْدٌ يقْرِضنِي فأَسْأَلَهُ؟ والصحيح الجواز.

وذهب أبو علي، وتبعه ابن مالك إلى أنَّه يُشترط في الاستفهام ألا يتضمَّن

وقوع الفعل فيما مضى، فإن تضمَّن لم يجز النصب، نحو قولك: لِمَ ضَرَبْتَ زَيْدًا فيُجَازِيكَ، ولم يَشْتَرِطْه أَحَدٌ من أصحابنا، والصحيح جواز النصب.

وإذا تعَذَّرَ سَبْكُ مصدر يُراد استقباله لأجل مُضِيّ الفعل، قُدِّر فيه مصدرٌ مُقدَّر استقباله ممَّا يدلُّ عليه المعنى، فإذا قال: لِمَ ضَرَبْتَ زَيْدًا فيَضْرِبُك، قُدِّرَ: لِيَكُنْ مِنْكَ تَعْرِيف سَبَب ضَرْبِ زَيْدٍ فضَرْبٌ؛ والصحيح أنَّه لا يشترط.

حكى ابن كيسان: أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَنَتْبَعَهُ، وكذلك: كَمْ مَالُك فَتَعْرِفَهُ، ومَنْ أَبُوكَ فنُكْرِمَهُ، وقد يُحذف السبب بعد الاستفهام؛ لدلالة الجواب عليه، قاله الكوفيون.

وقالوا: تقول العرب: (متى فأَسِيرَ مَعَكَ)؛ أي: متى تَسِير، قيل: وينبغي أن يكون ذلك في استفهام الاستثبات بأن تقول: أَسِيرُ، فتقول له: متى، فأنتَ لو اقتصرت على (متى) جاز، بخلاف الاستفهام المبتدأ، فإنَّه لا يجوز.

وفي " الترشيح ": وقد أَدْخَلَ دُرَيْود (لَوْلا، وَهَلا) في حروف الاستفهام، وأَبْيَنُ في معناها أن يكون للعرض أو التحضيض، ومعنى الاستفهام فيها موجود؛ لأنَّك إذا قلت: هَلا قُمْتَ، فمعناه: لِمَ تَرَكْتَ القيام، قال تعالى: ﴿لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]؛ أي: هَلا.

وقال أبو إسحاق: هذا يَدلُّ على معنى: لِمَ نُزِّلَ عليه مُتفرِّقًا، فأعلموا لِمَ ذَلِك؛ أي: لِيَثْبُتَ في قلب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا تصحيح ما ذَهَب إليه دُرَيْود. انتهى.

وللعرض، حُكِيَ من كلامهم: ألا تَقَعُ الماءَ فتَسْبَحَ، يريد: في الماء، حَذَفَ الحرف، وعدَّى الفعل فنصب الاسم.

وللتحضيض، نحو قولهم: هَلا أَمَرْتَ فتُطَاع، والعرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التنبيه على الفعل، إلا أنَّ التحضيض فيه زِيَادَة تَأْكِيد، وحَثٌّ على الفعل، وكُلُّ تحضيض عرض؛ ولذلك يقال في (هَلا): عَرْض، وأكثر ما يكون (أَلا) لمُجرَّد العرض، والعرض قد يكون فيما يزيد، وفيما لا يزيد. وممَّا يَقْرُب من التحضيض وفيه معنى الدعاء، قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

وللتمني، نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا﴾ [النساء: ٧٣]،

ويجوز رفعه على العطف، لا على معنى: يَا لَيْتَنِي أَكُون؛ لأنَّ الماضي في التمني محكومٌ له بحكم الاستقبال، من جِهَةِ أنَّه لا يتمنى إلا ما لم يكن، والماضي فائت لا يدخل فيه التمني، هكذا قالوا.

ويجوز رفعه أيضًا على الاستئناف والتمني، قد يكون بـ (ألا)، نحو قوله[1]: [البسيط]

أَلا رَسُـــولَ لَنَـــا مِنَّـــا فيُخْبِرَنَـــا ... مَـا بُعْـدُ غَايَتِنَـا مِـنْ رَأْسِ مُجْرَانَـا

وبـ (لو) نحو: لَوْ تَأْتِينا فتُحَدِّثَنَا.

وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء، وزعموا أنَّ (لَعَلَّ) تكون استفهامًا.

وذهب البصريون إلى منع ذلك، والترجي عندهم في حُكم الوَاجِب، قيل: والصحيح مذهب الكوفيين لوُجُودِه نَظْمًا ونثرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ﴾ [عبس: ٣ - ٤] في قراءة عاصم، وهي من مُتواتر السبع، ويمكن تأويل النصب.

وذهب الكوفيون أيضًا، وتبعهم ابن مالك، إلى أنَّ (كأنَّ) إذا خَرَجَتْ عن التشبيه، جاز النَّصب بعد الفاء، نحو قولك: كأنِّي بزَيْدٍ يَأْتِيكَ فتُكْرِمَهُ، المعنى: ما هو إلا يَأْتِي فتُكْرِمَهُ، كأنَّك وَالٍ عَلَيْنَا فَتَشْتُمَنَا؛ أي: مَا أَنْتَ وَالٍ عَلَيْنَا فتَشْتُمَنَا، كأنَّه لُوحِظَ في هذا معنى النفي، ولا يَحْفَظُ البصريون ذلك.

وللنفي المحض، وحروف النفي تختصُّ بالفعل، وذلك (لَنْ، ولَمْ، ولَمَّا) والفاء للسبب وغير السبب، نحو قولك: لَنْ تقوم فتَضْرِبَ زَيْدًا، نُصِبَ من وَجْهَيْن: الجواب والتشريك.

ويجوز الرَّفع على القطع، نحو: لَمْ تَقُم فتُجِيبُنَا، قال بعض أصحابنا: لا يجوز فيه النصب لمعنى الفعل. انتهى.

لكنَّه جاء منصوبًا في قوله[2]: [البسيط]

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٨٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٥٢.

(٢) انظر: ديوان الحماسة ٢/١٥٣.

لَـمْ أَلْـقَ بَعْـدَهُمْ حَيًّـا فـأُخْبِرَهُم إلا يَزِيــدُهُمْ حُبًّــا إِلَــيَّ هُـــمُ

ويجوز العطف فتجزم، والقطع فترفع، وغير مُختص بالفعل، وذلك (ما، ولا، وإن)، نحو قوله تعالى: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وما تَأْتِينا فتُحَدِّثَنا، فالنَّصب من وَجْهَيْن، والرفع من وَجْهَيْن.

والفعلان إن كَانَا مُستقبلين، جاز في الثاني على غير السبب، الرفع بِوَجْهَيْهِ من العطف والقطع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]؛ أي: فلا يَعْتَذِرُون أو فَهُم لا يَعْتَذِرُون، وفي السبب النصب.

وقد تَجِيء في موضع لا تحتملُ الأمرَيْن بحسب القصد، نحو قولهم: لا يَسَعُني شيءٌ فيعجزَ عَنْكَ، لا يصح التشريك، ولا معنى فكَيْفَ يَعْجِز عَنْكَ، إنَّما المعنى: لا يَسَعُني شيءٌ عاجِزًا عَنْكَ.

وإذا كانا ماضِيَيْن نحو: مَا أَتَيْتَنَا فحَدَّثْتَنَا، فالوَجْهُ: الحمل على الماضي، ويجوز فيه السبب وغيره.

وإن كَانَا مُختلفيْن نحو: ما أَتَيْتَنَا فتُحَدِّثَنا، فيجوز العطف على تأويل أحدهما بالآخر، فيكون بمعنى: فحَدَّثْتَنَا، وليس بالوجه، ويجوز القطع على الحال، ويجوز النَّصب على التأويل، وهو أحسن من العطف.

ولو عكست قُلت: ما تَأتِينَا فحَدَّثْتَنَا، وإنْ لَمْ يكن النفي محضًا، وآل إلى التقرير بدخول أداة الاستفهام عليه، نحو: أَلَمْ تَأْتِنَا فتُحَدِّثَنَا؛ فيجوز فيه وجهًا الرفع، ووجهًا النصب والجزم.

وإذا نُقِضَ النفي بـ (إلا) قبل الفاء، لم تكن جَوَابًا، فلا يجوز النصب نحو: ما ضُرِبَ زَيْدٌ إلا عَمْرًا فيَغْضَبُ، أو بعد الفاء نحو: ما ضَرَبْتُ زَيْدًا فيَغْضَبُ إلا تَأْدِيبًا، وما تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنَا إلا بِخَيْرٍ؛ ويجوز الرفع على التشريك، ولا يجوز على الاستئناف.

وسواءٌ في ذلك أَكَانَ ما بَعْدَ إلا معمولا للفعل الذي قبل الفاء، وما صُورته صورة النفي، ومعناه على الإيجاب، وذلك (ما زال) وأَخَوَاته لا يجوز فيه النصب، نحو: ما زَالَ زَيْدٌ يَأْتِينَا فنُكْرِمُه، والتقليل المُراد به النفي، يجري مجرى النفي، تقول: قلمَّا تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنَا.

وأَجْرَى الكُوفيُّون (غَيْرَ) مجرى النفي، فنَصَبُوا معها بعد الفاء، وتبعهم ابن

مالك، وذلك نحو: أَنَا غَيْرُ آتٍ فأُكْرِمَكَ، ولا يَجُوزُ ذلك عند البصريين، وإذا دخلت الفاء على الفعل، وفيه مضمر يَعُودُ على ما قبلها.

فإن عاد على ما يُنْفَى الفعلِ في حَقِّه، نُصِب، أو إلى ما أَوْجَب في حَقِّه رفع، نحو: مَا جَاءنِي أَحَدٌ إلا زَيْدٌ فأُكْرِمَهُ، إن كانت الهاء لأحد، جاز نصب الفعل، أو لِزَيْدٍ، لم يجز النَّصب، ولا يتقدَّم هذا الجواب على سَبَبِه، وأجاز ذلك الكوفيون، أجازوا: ما زَيْدٌ فنُكْرِمَه يَأْتِينا، ومَتَى فآتِيكَ أَخْرُجَ، ولَمْ فأَسِيرَ تَسِرْ.

وإذا كان لما قَبْلَ الفاء معمول، فأخَّرته إلى ما بعدها، نحو: ما ضَرَبْتُه فأهينَهُ زَيْدًا؛ فمذهب الكُوفيِّين جواز النَّصب، يقولون: لَمْ تَفْصِلْ إلا بمعطوف على الفعل، بخلاف: إنْ تَضْرِبْ فهو مُكرم زَيْدًا، فهذا لا يجوز باتفاق، والبصريون لا يجيزون النصب، ويقولون: الفِعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر.

والمصدر لا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وبَيْنَ معموله بشيءٍ، قال أبو بكر: الصَّحِيح أنَّه لا يجوز، وإنْ لم يتأَخَّر له معمول، والجملة السابقة فِعليَّة، جاز فيما بعد الفاء النصب بمَعْنَيَيْه، والرفع بمَعْنَيَيْه، أو اسمية نحو: ما زَيْدٌ قَادِمٌ فيُحَدِّثُنَا.

فذهب ابن السراج والأكثرون إلى أنَّه لا يجوز النَّصب، وذَهَبَتْ طَائِفَة إلى الجواز، وهو الصحيح، بشرط أن يقوم مقام الفعل اسم الفاعل، أو اسم مفعول، أو ظرف أو مجرور.

فإن كان اسمًا لا يدلُّ على المصدر، نحو: مَا أَنْتَ زَيْدٌ فنكرمُهُ، لم يجز النصب، والذين يُجيزون تَوَسُّط الجواب، يقولون: ما زَيْدٌ فتَأْتِيَه بمُذنبٍ، ينصبون ولا يجيزون الرفع.

وذكر أبو الحسن ابن سيده أنَّه نُفِيَ بـ (قَدْ)، فنَصَبَ الفعل بعد الفاء. وحُكي عن بعض العرب الفصحاء: قد كُنْتَ في خَيْرٍ فتَعْرِفَهُ، يريد: ما كُنْت في خَيْرٍ.

(الواو) للجمع تقع في مواضع الفاء، وقد تقدَّمَتْ، وليس ذلك على الإطلاق؛ إذ تدخل الفاء في موضع لا تدخل فيه الواو، وذلك فيما كان الأول سببًا للثاني على المعنَيَيْن، نحو: لا تَدْنُ من الأسَد فيَأْكُلَكَ، لا يجوز: ويَأْكُلَكَ بـ (الواو)، والعكس: لا تَأْكُلْ السَّمك وتَشْرَبَ اللَّبَن، لا يجوز: فَتَشْرَب بـ (الفاء).

وكذلك في التشبيه الذي قُصِدَ به النفي، أو بـ (قَدْ) عند من أجاز لك، ويحتاج

إلى سماع من العرب، ومثال ذلك في الأمر[١]: [الوافر]

فقُلْـتُ ادْعِـي وأَدْعُـو إنَّ أَنْـدَى ... لِـصَوْتِ أَنْ يُنَـادِي دَاعِيَـان

وفي النهي[٢]: [البسيط]

---

(١) نسب في أكثر المصادر إلى دثار بن شيبان النمري، اعتمادا على ما رواه أبو السعادات ابن الشجري في مختاراته (١٦/٣) في مختارات شعر الحطيئة حيث أورد هذا البيت ضمن ثلاثة عشر بيتا، ونسبها إلى دثار هذا وهو أحد بني النمر بن قاسط.

وعزاه الزمخشري في المفصل إلى ربيعة بن جشم قال ابن يعيش: ويقال هو للحطيئة "شرح المفصل ٧/ ٣٣"، ونسبه القالي في الآمالي ٢/ ٩٢ إلى الفرزدق، وجزم العيني ٤/ ٣٩٢ بأنه للأعشى، وفي كتاب سيبويه نسب للأعشى كما نسب للحطيئة ١/ ٤٢٦، وفي اللسان نسب لمدثار، ولعله تحريف لدثار ٢٠/ ١٨٧.

وهو في ديوان الحطيئة ٢٧٤، والخطاب لزوجته التي ورد ذكرها في بيت سابق هو:

تقول حليلتي لما اشتكينـا ... سيدركنا بنو القـرم الهجان

والشّاهدُ فيه: (وأدعوَ) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد واو المعيّة الواقعة في جواب الأمر.

ورواية الفرّاء في معاني القرآن، وثعلب في مجالسه، وابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب والأنباريّ في الإنصاف بحذف الواو، ولا شاهد عليها؛ لأنّه مجزومٌ بلام الأمر.

والتّقديرُ: (ولأدْعُ) فحذفت اللام وأُبقيَ عملها؛ وهو جائزٌ عند الكوفيّين.

انظر: الكتاب ٤٥/٣، ومعاني القرآن للفرّاء ١٦٠/١، ٣١٤/٢، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢، وأمالي القالي ٩٠/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٣٩٢/١، والتّبصرة ٣٩٩/١، والإنصاف ٥٣١/٢، وشرح المفصّل ٣٣/٧، ٣٥، وشرح الكافية الشّافية ١٥٤٨/٣، وابن النّاظم ٦٨١، وزيادات الصّبح المنير في شعر الأعشى ٢٦٠.

(٢) هو لأبي الأسود الدُّؤَليّ، وقيل: للأخطل، وقيل للطِّرِمّاح، وقيل: لغيرهم.

وقال القيسي في شرح شواهد الإيضاح: هَذَا البَيْتُ لِلمُتَوَكِّل بْن عَبْد الله بْن نَهْشَل بْن مُسَافِع، مِنْ شُعَرَاءِ الإِسْلامِ. وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ، كَانَ فِي عَصْرِ مُعَاوِيَة وَابْنِهِ يَزِيد، وَمَدَحَهُمَا وَنُسِبَ إِلَى الأخْطَل، وَيُرْوَى لأَبِي الأَسْوَد الدُّؤَلِيّ.

وَلِلمُتَوَكِّل نَسَبَهُ أَبُو الفَرَج الأَصْبَهَانِيّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَ الأَخْطَلِ بِالكُوفَةِ، فَقَالَ لَهُ المُتَوَكِّل: أَنْشِدْنَا يَا أَبَا مَالِك؛ فَوَالله لا تُنْشِدُنِي قَصِيدَةً إلا أَنْشَدْتُكَ مِثْلَهَا أَوْ أَشْعَرَ مِنْهَا مِنْ شِعْرِي. قَالَ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا المُتَوَكِّل. قَالَ: وَيْحَكَ! أَنْشِدْنِي مِنْ شِعْرِكَ، فَأَنْشَدَهُ: [الكامل]

لِلغَانِيَاتِ بِذِي المَجَازِ رُسُـومُ ... فَبِبَطْنِ مَكَّةَ عَهْـدُهُنَّ قَدِيمُ

فَبِمَنْحَرِ البُدْنِ المُقَلَّـدِ مِنْ مِنًى ... حُلَلٌ تَلُـوحُ كَأَنَّهُنَّ نُجُومُ

حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: [الكامل]

=

لا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

وفي الاستفهام قوله[1]: [الكامل]

أَتَبِيتَ رَيَّـانَ الجُفُـون مِـن الكَـرَى وأَبِيـتُ مِنْـكَ بلَيْلَـةِ المَلْـسُوعِ

ولا أَدْرِي أَهُوَ مَصْنُوع أم لا.

وفي التَّمني: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءة من نَصَبَ (وَلا نُكَذِّبَ)، وللنَّفي المَحْض: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]؛ أي: ولمَّا يَجْتَمِع علم بالجهاد، وعلم بالصبر، وقوله[2]: [الطويل]

=

لا تَنْهَ عَنْ خُلُـقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيـمُ

فَقَالَ لَهُ الأَخْطَل: وَيْحَكَ يَا مُتَوَكِّل! لَوْ صُبَّ الخَمْرُ فِي جَوْفِكَ، كُنْتَ أَشْعَرَ النَّاسِ. وَرَأَيْتُ لِمَنْ يَرْوِيهِ لِلأَخْطَل أَوْ لأَبِي الأَسْوَد: [الكامل]

وَإِذَا جَرَيْتَ مَعَ السَّفِيهِ كَمَا جَرَى فَكِلاكُمَا فِي جَرْيِـهِ مَذْمُومُ

وَإِذَا عَتِبْتَ عَلَى السَّفِيـهِ وَلُمْتَهُ فِي مِثْلِ مَا تَأْتِي فَأَنْتَ مَلُـومُ

الشَّاهِدُ فيه: نَصْبُ (تَأْتِي) بِإِضْمَارِ (أَنْ)؛ لأَنَّهُ أَرَادَ: لا تَجْمَعْ بَيْنَ النَّهْيِ وَالإِتْيَانِ، وَالمَعْنَى: لا يَكُنْ مِنْكَ أَنْ تَنْهَى وَتَأْتِي، وَلَوْ جَزَمَ لَفَسَدَ المَعْنَى، لِقَطْعِهِ أَلا يَنْهَى أَلبَتَّة عَنْ شَيْءٍ وَلا يَأْتِهِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: إِذَا نَهَيْتَ عَنْ شَيْءٍ فَلا تَأْتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَارٌ عَلَيْكَ.

قَالَ الأَصْمَعِيّ: لَمْ أَسْمَعْ هَذَا البَيْتَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ العَرَبِ، إلا مَرْفُوعًا، يُرِيدُ: بِإِثْبَاتِ اليَاءِ سَاكِنَةً.

وَهَذَا لا يَجُوزُ إلا مَعَ الحَالِ؛ أي: لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَحَالُكَ إِتْيَانُه؛ أي: وَأَنْتَ تَأْتِي مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو العَلاء المَعَرِّي بِمِثْلِهِ فَقَالَ: [الوافر]

إِذَا فَعَلَ الفَتَى مَا عَنْـهُ يَنْهَى فَمِنْ جِهَتَيْنِ لا جِهَـةٍ أَسَاءَ

انظر: الكتاب ٣/٤٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٣٤، ١١٥، والمقتضب ٢/٢٦، والأصول ٢/١٥٤، والجُمل ١٨٧، والأزهيّة ٢٣٤، وشرح المفصّل ٧/٢٤، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٧، وابن النّاظم ٦٨٢، ومستدرك ديوان أبي الأسود ١٦٥.

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٨٦٧، وهمع الهوامع ٢/٣٩٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٣، والأصمعيّات١١١، والشّعر والشّعراء ٥٠٦، والاشتقاق ٢٩٢، والتّبصرة ١/٤٠١، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/١٤٨، وشرح ملحة الإعراب ٨٤، وسرح العيون ٣٦٥، والخزانة ٧/٣٠، والدّيوان ٢٧.

قَتَلْـــتُ بعبـــد الله خَيْـــرَ لِدَاتِـــهِ ذُؤَابًـا فَلَـمْ أَفْخَـرْ بِـذَاكَ وأَجْزَعَـا

وقد يتقدَّم الاسم فيَحْسُنُ النَّصب، نحو: ما أَنْتَ مِنَّا وتَبخَل؛ أي: تَجْمَعُ بَيْنَ أنَّكَ لَسْتَ مِنَّا وبَيْنَ البُخْل.

وفي النفي المؤول[1]: [الوافر]

أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُمْ وَيَكُـونَ بَيْنِـي وبَيْـــنَكُمُ المَـــوَدَّة والإِخَـــاءُ

ولا أَحْفَظُ النصب جاء بعد الواو في الدُّعاء ولا العرض، ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقْدَم على ذلك إلا بسَمَاعٍ، ومثال ذلك: يا رَبِّ اغفر لي وتَوَسَّعَ عليَّ في الرزق، وألا تَنْزِلْ وتُصِيبَ خَيْرًا، وهَلا تَأْتِنَا ونُكْرِمَكَ، ولَعَلِّي سَأُجَاهِدُ وأَغْنَمَ.

وقال الكوفيون: من قال: **لا تَأْكُل السَّمَك وتَشْرَبْ اللَّبَن**، جزم (**تَشْرَبْ**) من **جِهَتَيْن:**

إحداهما: إيجَابُ الإبهام للواو.

والأخرى: أن يكون المجزوم بمعنى المنصوب، فغلَّبَ الجوار والنسق، فعَطَفَت الواو ما بعدها على ما قَبْلَها، وفيه معنى الصرف والنصب.

وهذا المعنى الثاني لم يُجِزْه البصريون؛ فإن كان الواو للإبهام والجزم عارٍ من تأويل النَّصب، فهو مذهب الكوفيين، والبصريون لا يختلفون في صِحَّته. انتهى من "الموضح ".

ومعنى الإبهام: هو أنَّه لمَّا عَطَفَ مجزومًا على مجزوم، احتمل النهي عن كُلِّ واحدٍ منهما على الانفراد، واحتمل النهي عن الجمع، لو قلت: لا تَضْرِبْ زَيْدًا وعمرًا، احتمل أن يكون نَهْيًا عن ضَرْبِ كل واحد منهما، واحتمل أن يكون نهيًا عن الجمع بينهما في الضرب، ولذلك صَدَقَ أن يقول: بل أَحَدهما.

(أو)[2]

التي ينتصب الفعل بعدها، ولا تظهر (أَنْ) بعدها، تقدَّم ذِكر الخلاف فيها، أَهِيَ

---

(١) قاله الحطيئة يمدح بغيضا، ويعاتب الزبرقان بن بدر وقومه "الديوان ص ٥٤"، والخطاب في البيت لبني عوف بن كعب بن سعد، قوم الزبرقان.

(٢) (أَوْ): بِمَنزِلَةِ (الوَاوِ) فِي أَنَّ انتِصَابَ الفِعلِ بَعدَهُ بِإِضمَارِ (أَنْ)، وَالذِي يَنْبَغِي أَن يُعَادَ تَأَمُّلُهُ =

ناصبة بنفسها، أو بإضمار (أن)، أو بالخلاف، قدَّرها بعضهم بـ (كي)، وبعضهم بـ(إلى أن)، وسيبويه بـ (إلا أَنْ)، فنحو: لأَلْزَمنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي، يَصْلُحُ للتَّعلِيل والغاية، وللاستثناء من الأزمان.

وتقدير سيبويه زَعَمَ بعضهم: أنَّه أَعَمُّ لتخلف ذَيْنك المذهبَيْن في بعض صور (أو)، نحو قوله[1]: [الوافر]

=

وَالنَّظَرُ فِيهِ: أَنَّ السَّبَبَ فِي إِضمَارِ (أَنْ) فِي هَذِهِ المَسَائِلِ: هُوَ أَن يُصرَفَ الكَلامُ عَن ظَاهِرِهِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى غَرَضٍ، لا يَحْصُل ذَلِكَ الغَرَضُ مَعَ تَركِهِ عَلَى الظَّاهِرِ، كَمَا بَيَّنَّا فِي الوَاوِ مِن: أَنَّ نَصبَ الفِعلِ بَعدَهَا، إِنَّمَا كَانَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ القَصدَ بِالنَّهيِ لَيسَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الفِعلَينِ، وَلَكِن إِلَى الجَمعِ بَيْنَهُمَا. وَفِي إِضمَارِهَا بَعدَ (أَو) مَعْنًى أَيضًا، لا يَحْصُل ذَلِكَ المَعْنَى مَعَ تَركِ الكَلامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعطِيَنِي)، كَانَ المَعْنَى: أَنَّ اللُّزُومَ يَكُونُ وَيَمتَدُّ إِلَى أَن يَكُونَ الإِعطَاءُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَجلِ أَنَّهُ سَبَبٌ لِلإعْطَاءِ، وَمُؤَدٍّ إِلَيْهِ، وَلَو تُرِكَ الكَلامُ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَلَم يُنصَب الفِعلُ بَعدَ (أَوْ) لَم يُوجِب ذَلِكَ مَا ذَكَرنَا مِن كَونِ اللُّزُومِ سَبَبًا لِلإِعطَاءِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ إِلَى أَن يَكُونَ الإِعطَاءُ، بَل كَانَ لا يَزِيدُ عَلَى أَنَّكَ تَزعُمُ: أَنَّهُ يَكُونُ إِمَّا هَذَا، وَإِمَّا ذَاكَ، وَلا يَكُونَانِ جَمِيعًا، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (أُعطِيكَ أَو أَكسُوكَ)، لَم يَكُنِ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَفعَلُ الإِعطَاءَ لأَنْ تَكسُوَهُ، وَأَنَّ الإِعطَاءَ سَبَبٌ لِلكُسوَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (يَأتِيكَ اليَومَ زَيدٌ أَو يَبْعَثُ أَخَاهُ إِلَيكَ)، لَم يَكُنِ المَعْنَى: أَنَّ إِتيَانَ زَيدٍ سَبَبٌ لِبَعثِهِ أَخَاهُ، هَذَا مُحَالٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ المَعْنَى عَلَى الخَبَرِ يَكُونُ أَحَدُ الأَمرَينِ عَلَى الجُملَةِ. [انظر: شرح الجمل في النحو ١/١٣٤]

(١) هَذَا البَيْتُ لِزِيَاد الأَعْجَم، وَهُوَ زِيَاد بْن سُلَيْمَان مَوْلَى عَبْد القَيْس، أَحَد بَنِي عَامِر بْن الحَارِث، وَقِيلَ: زِيَاد بْن جَابِر بْن عَمْرو مَوْلَى عَبْد القَيْس.
وَكَانَ يَنْزِلَ اصْطَخْرَ، فَغَلَبَتِ العُجْمَةُ عَلَى لِسَانِهِ، فَقِيلَ لَهُ: الأَعْجَمُ، وَيُكْنَى: أَبَا أُمَامَة.
الشاهدُ فيه: نَصْبُ (تَسْتَقِيمَ) عَلَى مَعْنَى إِلا أَنْ تَسْتَقِيمَ.
(الغَمْزُ): العَصْرُ بِاليَدِ، أَتَى بِهِ عَلَى جِهَةِ المَثَلِ.
يَقُولُ: إِذَا اشْتَدَّ عَلَيَّ جَانِبُ قَوْمٍ رُمْتُ صَلاحَهُمْ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ أَمْرُهُمْ. وَوَقَعَ هَذَا البَيْتُ فِي هَذَا الكِتَابِ وَفِي كِتَابِ سِيبَوَيْه بِنَصْبِ (تَسْتَقِيمَ)، وَرَأَيْتُهُ فِي شِعْرِ زِيَاد الأَعْجَم مَرْفُوعَ القَوَافِي، يَهْجُو المُغِيرَة ابْن حَبْنَاء بْن عَمْرو بْن رَبِيعَة.
وَحَبْنَاء لَقَبٌ غَلَبَ عَلَى أَبِيهِ، وَاسْمُهُ: حُبَيْنُ بْن عَمْرو، وَهُوَ شَاعِرٌ إِسْلامِيٌّ.
انظر: الكتاب ٣/٤٨، والمقتَضب ٢/٢٩، والإيضاح ٢٤٧، والأزهيّة ١٢٢، والتّبصرة ١/٣٩٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٣/٧٨، وشرح المفصّل ٥/١٥، والمقرّب ١/٢٦٣، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٠، وابن النّاظم ٦٧٤، والدّيوان ١٠١ -وفيه (أو تستقيمُ) بدل (أو تستقيما) -.

وَكُنْــتُ إِذَا غَمَــزْتُ قَنَــاةَ قَــوْمٍ كَـــسَرْتُ كُعُوبَهَـــا أو تَـــسْتَقِيمَا

وقد يختلف تقديره في قولك: لأُطِيعَنَّ الله أو يَغْفِرَ لِي، فهذا لا يَصحُّ فيه تقدير (إِلا أَنْ)، والصَّحيح أَنَّها لأَحَدِ الشَّيئين، كـ (هي) في عطف، إلا أَنَّ هذا العطف مصدر مُقدَّر على مصدر مُتوَهَّم.

فإذا قال: لأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي، فالمعنى: لَيَكُونَنَّ مِنِّي أَحَدُ هذيْن: لُزُومك أو قَضَاء حَاجَتِي؛ ولذلك يُشْتَرَطُ فعل، أو اسم في معنى فعل، أو ظرف، أو مجرور، وقد جاء النَّصْبُ في مكان لا يصلح لتلك التقادير الثلاث.

وما قبل (أو) يكون مُوجبًا وغير موجب، نحو: [الوافر]

كَسَرْتُ كُعُوبهَا أو تَسْتَقِيمَا

وما تَأْتِينَا أو تَشْفَعَ لَنَا.

وإن كان قبلها مضارع، جاز التشريك وجاز الاستئناف، ومثال ذلك في الأمر: اضْرِبْهُ أو يَسْتَقِيمَ، وفي النهي: لا تَتْرُكه أو يَقْضِيَكَ حَقك.

ولا يصح التشريك في الأمر والنهي، إلا إن كان الأمر الأول بلام الأمر، نحو: لِتَخْرُجْ أو أَقُم، والثاني نحو: اخْرُجْ أو لِتَقُم، ولا يجوز: أو تَقُم، إلا في ضرورة.

وأمَّا (اضْرِبْ) في الشرط، فقياسه أن يجوز فيه نحو: إِنْ تَأْتِ أو تَجْلِسَ اضْرِبْ زَيْدًا، وكذلك في الجواب نحو: إِنْ يَأْتِ اضْرِبْ زَيْدًا أو يَسْتَقِيمَ، ويجوز الرفع على القطع.

والعطف في هذا الباب يشرك الثاني مع الأول في رفعه، أو نَصْبِه، أو جَزْمِه، والاستئناف يكون الفعل فيه خبر مبتدأ محذوف، وهو بعد الفاء والواو، جزم في الأخبار.

وبعد (أو) فيها نوع من الإضراب، فقولك: أَوْ يَقْضِيَكَ حَقَّكَ، معناه: هو يَقْضِيكَهُ على كل حال، لَزِمْتَهُ أو لم تَلْزَمْهُ، كأنَّه قال: بَلْ يَقْضِيكَ حَقَّكَ.

ولا يجوز الفصل بَيْنَ (أو) والفعل بظرفٍ، نحو: أَضْرِبُكَ أَوْ اليَوْمَ تَسْتَقِيمَ. ولا يُشترط ماض، نحو: لأَلْزَمَنَّكَ أو إِنْ قَدَّرَ الله أَتَعَلَّمَ، خِلافًا للأخفش، وابن السراج.

وفي " البديع " لمحمد بن مسعود الغزني: في (أَوْ) كلام مُستغرب ومذهب

عجيب، قال: لأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي، التقدير: لأَلْزَمَنَّكَ إِلْزَامَكَ أَوْ تَقْضِيَنِي؛ نصب (إِلْزَامَكَ) على الإغراء، وعطف عليه (أَوْ تَقْضِيَنِي)؛ أي: أَوْ أَنْ تَقْضِيَنِي؛ فـ (أَوْ) للتَّخْيير، ثُمَّ حَذَفَ (إِلْزَامَكَ) لدَلالَة (لأَلْزَمَنَّكَ)، وأَضْمَرَ (أَنْ) والكلام جُملتان في الحقيقة:

إحداهما: لأَلْزَمَنَّكَ، والثانية: إِلْزَامكَ أَوْ قَضاء حَقِّي؛ وذَلِكَ أَنَّ القائل اتَّبَع على إِلْزَامك، ثُمَّ خُيِّرَ بَيْنَ الإلزام وقضاء الحَقّ.

وهذه المحذوفات من الفصاحة العليا، كما رَأَيْتَ في الأمثال المنقولة والكلمات المعنوية، نحو: أَخَذْتُه بِدِرْهَمٍ فصَاعِدًا، وهذا ولا زَعَمَاتِكَ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ. انتهى.

وإذا عَطَفْتَ ما بَعْدَ الفاء والواو، لم يَكُنْ معنى العطف كمعنى النَّصب، فقولك: ما تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنَا بالرَّفع، كُلُّ وَاحِدٍ من الفعلَيْن مقصود نَفْيه، وكأَنَّ أَدَاة النَّفي منطوقٌ بها بعد الفاء، وإذا نَصَبْتَ، كان انتفاء الحديث متسببًا عن انتفاء الإتيان.

وذهب الكوفيون، وتبعهم الأعلم، إلى أنَّه قد يكون الرفع على معنى النَّصب، وحَمَلُوا عليه قوله تعالى: ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، قالوا: رَفَعَ (يَعْتَذِرُون) على النَّسَق، وفيه معنى النصب، فأَفَادَت الفاء ما أَفَادَتْ في قوله تعالى: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦].

قال الفراء: وأُوثِرَ هنا الرَّفع على النَّصب لمُنَاسَبَة رُءُوس الآي، وحكى الفرَّاء عن العرب: أَفَلا يَخْرُجُ إلى مَكَّة، فيَأْجُرُه الله ويُصِيبُ حَاجَته من المشي؛ فرَفَعَ (يَأْجُرُ)، و(يُصِيبُ)، عَطْفًا على (يَخْرُجُ)، وفيه معنى النصب بالفاء على جواب الجحد والاستفهام.

قال الأعلم: وذلك قليل، وإِنَّما جَعَلَ النحويون معنى الرفع غير معنى النصب، رَعْيًا للأكثر في كلام العرب. انتهى.

والنَّصبُ بعد الفاء على معنى الحال؛ أي: ما تَأْتِينَا تحدِّثنَا، إنَّما تَأْتِي ولا تُحَدِّث، أو على معنى (كَيْف)؛ أي: فكَيْفَ تُحدِّثنا؛ أي: انْتَفَى الإتيان وما تَسَبَّبَ عنه، وهو الحديث.

ويُمَيِّزُ واو الجمع تقدير (مَعَ) موضعها، وذلك على سبيل التَّحَتُّم، لا على جهة

الجواز، وكونها جامعة بمعنى: (مَعَ)، وهو مَذْهَبُ الجمهور، وقولهم: تقع الواو في جواب كذا، وكذا هو على جهة المجاز، لا على جهة الحقيقة.

وذَهَبَ بعضهم إلى أنَّ النَّصْبَ بعد الواو هو على معنى الجواب، وليس بصَحِيح، ويُمَيِّزُ فَاءَ الجواب تقدير شرط قبلها، أو حال مكانها، وتنفرد الفاء بأنَّها إذا حُذِفَتْ، جاز أن يَنْجَزم ما بعدها.

والصحيح أنَّ الجَزْمَ بعد حَذْفِ الفاء في النفي لا يجوز، ولم يَرِدْ به سماع ولا يقتضيه قياس، تقول: ائْتِنِي أُكْرِمْكَ، ولا تَعْصِ الله يُدْخِلك الجَنَّة، ويَا رَبِّ وَفِّقنِي أَطِعْكَ، وهل تَزُورنِي أَزُرْكَ، ولا تَنْزِلْ نُصِبْ خَيْرًا، ولَيْتَ لي مالا أُنْفِقْ منه.

وسُمِعَ الجزم بعد التَّرجي، فدلَّ على ترجيح مذهب الكوفيين، في أنَّه يُنْصَبُ الفعل بعد الفاء جوابًا للترجي، وفي الجازم أَرْبَعَة مذاهب:

أحدها: أَنَّ الأمر والنهي وبَاقِيهَا ضُمِّن معنى الجزم فجَزَمَ، فضُمِّن (ائْتِنِي) مَعْنَى: إِنْ تَأْتِنِي، ونُسِبَ هذا إلى الخليل وسيبويه، وقال به ابن خروف، وابن مالك.

الثاني: أنَّ هذه الأشياء نَابَتْ مناب الشرط؛ أي: حُذِفَت جملة الشرط، وأُنِيبَت هذه في العمل منابها، ونظير ذلك قولهم: ضَرْبًا زَيْدًا، نَابَ (ضَرْبًا) عن اضْرِبْ، على أَصَحِّ القَوْلَيْن، ونيابتها مناب الشرط هو مذهب الفارسي، والسيرافي، وصحَّحَه ابن عصفور.

والثالث: أنَّه مَجْزُومٌ بلام مُقدَّرَة.

الرابع: أنَّه مجزوم بشرطٍ مُقدَّرٍ قبلها، دَلَّ عليه ما قبله، وهو الذي نختاره، وقال به أكثر المتأخِّرين، وإذا قُصِدَ **بالفعل** الوصف، أو الحال، أو الاستئناف، جاز رفعه، نحو: لَيْتَ لي مَالا أُنْفِقُ مِنْهُ، فـ (أُنْفِقُ) في موضع الوصف، ولَيْتَ زَيْدًا يَقُومُ يَزُورُنَا، فـ (يَزُورُنَا) في موضع الحال، ويحتمل الاستئناف.

وإذا دُلَّ على الأمر بما صُورته صورة الخبر، سواءٌ أكان اسمًا نحو: حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ، أم فِعْلا نحو: اتَّقَى الله امْرؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عليه، أم اسم فعل نحو: نَزَالِ أُكْرِمْكَ، وعَلَيْكَ زَيْدًا يحْسِنُ إِلَيْكَ، ومَكَانَكَ تَسْتَرِح، جاز جزم الفعل على الجواب كما في الأمر.

و(حَسْبُكَ) مبتدأ خبره محذوف؛ أي: حَسْبُكَ السكوت، ولا يظهر، والجملة

مُتضمِّنَة معنى اكْفُفْ، وزعمت جماعة منهم ابن طاهر: أنَّه مُبتدأ بلا خَبَر؛ لأنَّه في معنى ما لا يُخبر عنه.

قال بعض أصحابنا: ولو قيل: إنَّه اسم فِعْلٍ مَبْنِيّ، والكاف للخطاب، وضُمَّ لأنَّه قد كان معربًا، فحُمِلَ على قَبْلُ وبَعْدُ، ويا حَكَمُ لَمْ يَبْعد عِنْدِي.

وقال بعض أصحابنا: الفعل الخَبَري لَفْظًا الأمْرِي معنًى، لا ينقاس، ولم يُسْمَعْ منه إلا الذي ذَكَرْنَاه، والشرط المُقدَّر بعد النهي لا بُدَّ أن يكون منفيًّا، وإلا لم يجزم الجواب، مثاله: لا تَدْنُ مِن الأسَد تَفْلِتْ منه، التقدير: إلا تَدْنُ من الأسَد تَفْلِتْ منه.

وقال الكسائي: يُجْزَمُ ولا يُقدَّر نفيُ الفعل، نحو: لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلْكَ، التقدير: إنْ تَدْنُ من الأسد يَأْكُلْكَ، وقد نُسب هذا إلى الكوفيين.

وقال الجرمي: يَجُوز على رَدَاءَة.

وقال الأخفش: يَجُوزُ الجزم لا على أنَّه جواب، بل حملا على اللفظ الأول؛ لأنَّه مجزوم.

وإذا دَخَل الاستفهام على النَّفي وأُرِيدَ به التقرير، وضُمِّنَ معنى الشرط، قُدِّرَ فعل الشرط غير منفي، نحو قولك: ألَا تَصْحَبُنَا تَنْجُ مِن الشَّرِّ؛ أي: لِتَصْحَبْنَا، وإن قَدَّرْتَهُ استفهامًا مَحْضًا، ضُمِّن معنى الشرط، كان تقدير فعل الشرط منفيًّا، نحو: ألَا تَصْحَبَنَا لا تَنَلْ خَيْرًا، تقديره: إنْ لا تَصْحَبَنَا لا تَنَلْ خَيْرًا.

ويُنصب المضارع أيضًا بعد الواو والفاء الوَاقِعَتيْن بين شرطٍ وجزاء أو بعدهما، وزاد بعضهم: بعد (أو)، والكوفيون: بَعْدَ (ثُمَّ)؛ مثال ذلك بين الشرط وجزائه: إنْ تَأْتِنِي فتُحَدِّثَنِي أُحْسِنْ إلَيْكَ، وكذلك إن جَعَلْتَ مكان الفاء (الواو)، أو (أَوْ)، أو (ثُمَّ)، على من أجاز ذلك.

وسواء أكان فِعلا الشرط والجزاء مَجْزُومَيْن، أو مَاضِيَيْن، أو كانت جملة الجزاء اسميَّة، أو بالفعل الداخل عليه الفاء، أو كان الجزاء محذوفًا، مثال ذلك: إنْ تَزُرْنِي فتُحْسِنَ إلَيَّ فأنَا أَزُورك، أو فَأُحْسِن إلَيْكَ، أو[1]: [الطويل]

---

(١) قاله قيس بن زهير بن جذيمة.

وأراد بعامر: عامر بن الطفيل.

والمعنى: لئن قتلت وعامر سالم من القتل، فلست بصريح النسب حر الأم.

=

فَـلا يَـدْعُنِي قَـوْمِي صَـرِيحًا لِحُـرَّةٍ لَـئِنْ كُنْـتُ مَقْتُـولا ويَـسْلَمُ عَـامِرُ

أي: فلا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لحُرَّةٍ.

ومثال ذلك بعد الشرط والجزاء، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قُرِئَ بالرَّفع، والنصب، والجزم، وكذلك (الواو)، و(أَوْ)، و(ثُمَّ)، في مذهب من أجاز ذلك، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقُرِئَ بالثلاثة.

والأَحْسَنُ التَّشريك في الجزم، وإذا كان قَبْلَه أو بَعْدَهُ مجزومٌ، وإذا ارتفع فهو على إضمار مبتدأ، وإذا كانت جُملة الجزاء اسميَّة، فالرفع وَجْه الكلام، ويجوز الجزم والنصب.

ولم يَذْكُر سيبويه فيه النَّصب، وإذا عَطَفْتَ مُضارعًا بعد الفعل المنصوب بعد فعل الجزاء، جاز في المضارع الرفع على الاستئناف، والنصب عطفًا على المنصوب، والجَزْمُ على موضع المنصوب، مثاله: إنْ تَأْتِنِي أُحْسِن إلَيْكَ وأَزُورَكَ وأُكْرِمُ أَخَاكَ، فيَجُوز في (أُكْرِم) النَّصب، وهو ظاهر، والرفع على الاستئناف، والجزم على مَوْضِع (وأَزُورَكَ).

وأجاز سيبويه النصب بعد أفعال الشَّك، قال: وتقول: حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فأَثِبَ عَلَيْهِ، إذا لم يَكُن الوثُوب وَاقِعًا، ومعناه: أَنْ لَوْ شَتَمَنِي لَوَثَبْتُ عليه، وإن كان الوثوب قد وَقَعَ، فليس إلا الرفع، وذهب غيره إلى أنَّه من الواجب الذي لا يَنْقاس النصب فيه إن جاء.

ولا يجوز النَّصب بعد (إنَّما)، إن كان المعنى على الحصر، وأجازه بعضهم، وحمل عليه قوله تعالى[1]: (إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ) [آل عمران: ٤٧]، على قراءة من نَصَبَ (فَيَكُونَ).

فلو كان الحصر بـ (إلا)، أو كان الفعل وَاجِبًا خاليًا من أداة الشرط، فلا يجوز

=

انظر: سيبويه ١/ ٤٢٧،معاني القرآن ١/ ٦٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ٣٦٨، ٣٧٢.

(١) انظر: تفسير الطبري ٢/٥٤٩.

النصب إلا اضطرارًا، نحو: ما أَنْتَ إلا تَأْتِينا فتُحَدِّثَنا، وقوله(١): [الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقد تؤول (فَأَسْتَرِيحَا) ونحوه، على أنَّ الألف فيه بَدَلٌ من النون الخفيفة الواقعة في غير القَسَمِ.

واختلفوا في الفعل الواجب، إذا كان سببًا لما بَعْدَهُ، نحو: زَيْدٌ يَأْتِي الأَمِيرَ لا يَقْطَعُ اللِّصّ، ورَبَطْتُ الفَرَسَ لا يَنْفَلِتُ، وأَوْثَقْتُ العَبْد لا يَفِرُّ؛ فذهب الخليل، وسيبويه، والبصريون، إلى أنَّه يُرْفَعُ، ولا يجوز الجزم فيه.

وذهب الكوفيون إلى جواز رفعه وجزمه.

وحكى الفراء: أنَّ العرب تَرْفَع هذا وتجزمه، قال: وإنَّما أَجْزِمُ؛ لأنَّ تَأْوِيله: إنْ لَمْ أَرْبِطْهُ انْفَلَتْ.

وقال ابن عصفور: الجزم ضرورة، ولا يُقاس عليه في الشرع، وليس من شَرْطِه أن يكون الفعل مَنْفِيًّا بـ (لا)، بل يُجيز الكوفيون أن يكون مُثبتًا، نحو: زَيْدٌ يَأْتِي الأَمِيرَ يَفْلِت اللِّص، تقديره: إنْ يَأْتِ الأمير يَفْلِت اللِّص.

فأمَّا الجزم على مذهب من أجازه، فعلى لحظ معنى الشرط والجزاء، وإن لم يكن بأداة الشرط والجزاء، ولا من الأشياء السابق ذِكْرها، وأمَّا الرفع فلَمْ أَرَ أحدًا تَعرَّضَ له لتخريجه، ومعنى الكلام يقتضي أنَّه متعلق بما قبله، والمعنى: رَبَطْتُ الفَرَسَ لِئلا يَنْفَلِت، فهو مفعول من أَجْلِه حُذِفَت منه اللام.

ثم اتَّسَعت العرب في ذلك فحَذَفت (إنْ)، فارتفع الفعل، ويجوز إظهار (أَنْ) وإضمارها بعد حرف عطف به مصدر مُقدَّر على مصدر صريح، أو على اسمٍ غير

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِلمُغِيرَة ابْنِ حَبْنَاء.

الشاهدُ فيه: نَصْبُ (فَأَسْتَرِيحَا) بِإِضْمَارِ (أَنْ) ضَرُورَةً، وَهُوَ خَبَرٌ وَاجِبٌ.

وَيُرْوَى: لأَسْتَرِيحَا، وَلا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَمَعْنَى البَيْتِ مَفْهُومٌ.

انظر: الكتاب ٣/٣٩، ٩٢، والمقتضب ٢/٢٤، والأصول ٣/٤٧١، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٢٤١، والمحتسب ١/١٩٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٤٢٧، وشرح المفصّل ٧/٥٥، وضرائرُ الشّعر ٢٨٤، وشعرُه - ضمن شعراء أمويّون - ٣/٨٣.

مصدر، مثال ذلك[1]: [الكامل]

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

التقدير: وأَنْ تَقرَّ عَيْنِي؛ أي: وقُرَّةُ عَيْنِي. وقولك: لَوْلا زَيْدٌ ويحسن إِلَيَّ لَهَلَكْتُ؛ أي: وإِحْسَانِهِ.

وجاء العطف بالواو كما مَثَّلْنَا، وبالفاء نحو قوله[2]: [البسيط]

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِمَيْسُون بِنْتِ بَحْدَل بْن أُنَيْفِ الكَلْبِيَّة، وَهِيَ امْرَأَةُ مُعَاوِيَة بْن أَبِي سُفْيَان، وَهِيَ أُمُّ يَزِيد ابْنِه.
الشَّاهدُ فيه: نَصْبُ (وَتَقَرَّ) بِإِضْمَارِ (أَنْ) لِيُعْطَفَ عَلَى (اللُّبْسِ)؛ لأنَّ (اللُّبْس) اسْمٌ و(تَقَرَّ) فِعْلٌ، فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُ عَطْفُ الفِعْلِ عَلَى الاسْمِ، أَضْمَرَ (أَنْ) وَنَصَبَ بِهَا الفِعْلَ، وَجَعَلَهَا وَمَا بَعْدَهَا اسْمًا، وَعَطَفَ حِينَئِذٍ اسْمًا عَلَى اسْمٍ.
فَكَأَنَّهُ قَالَ: لأنَّ أَلْبَسَ عَبَاءَةً وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ، وَجَعَلَ الخَبَرَ عَنْهُمَا وَاحِدًا وَهُوَ (أَحَبُّ).
اللغة: "عباءة" -بفتح العين- جبة من الصوف "تقر عيني" كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها "الشفوف" جمع شف -بكسر الشين وفتحها- وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.
المعنى: ولبس كساء غليظ من صوف مع سروري وفرحي أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم عليَّ.
الإعراب: "ولبس" مبتدأ "عباءة" مضاف إليه "وتقر" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل "عيني" فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه "أحب" خبر المبتدأ "إلي" جار ومجرور متعلق بأحب "من لبس" جار ومجرور متعلق بأحب أيضا "الشفوف" مضاف إلى لبس.
انظر: الأشموني ٧٥١/ ٣، وابن عقيل ٦٦/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٦، والمكودي ص١٤٧، وابن هشام ٣٨٧/ ٣،وفي الشذور ص٣٢٨، والقطر ص٦١، والمغني ٣٤/ ٢، وفي شرح المفصل ٢٤/ ٣، والشاهد ٦٥٨ في الخزانة.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل.
اللغة: "توقع" انتظار "المعتر" -بتشديد الراء- الفقير "إترابا" الإتراب وهو الغنى وكثرة المال، وهي مصدر أترب الرجل إذا استغنى "ترب" الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.
المعنى: يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى عن الفقر.
الشاهد: قوله: "فأرضيه" حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء التي تقدم عليها اسم صريح وهو توقع.

=

لَــوْلا تَوَقُّــعُ مُعْتَــرٍّ فَأُرْضِــيَهُ   مَـا كُنْـتُ أُوثِـر أَتْرَابًـا عَلَـى تِـرْبِ

وبـ (أو) نحو قوله تعالى: ﴿إلا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [الشورى:٥١]، وبـ (ثُمَّ) نحو قوله(١): [البسيط]

إِنِّـي وَقَتْلِـي سُـلَيْكًا ثُـمَّ أَعْقِلَـهُ   كَـالثَّوْرِ يُـضْرَبُ لَمَّـا عَافَـتِ البَقَـرُ

ولا يجوز ذلك في غير هذه الحروف، لو قلت: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ بَلْ تَقْعُدَ أَوْ مِنْ قِيَامِكَ لا تَقْعُد، لم يجز، ولا يجوز أن تَحذف (أَنْ) في غير ما تقدَّم ذِكْره، بل يجب إظهارها، هذا مذهب جماعة منهم متأخروا أصحابنا.

وذهب جماعة إلى أنَّه يجوز حَذْفها في غير تلك المواضع، واختلفوا؛ فذهب أكثرهم إلى أنَّه إذا حُذفت وَجَبَ رفع الفعل، وهو مذهب أبي الحسن، وذهب أبو العباس إلى أنَّه إذا حُذفت (أَنْ) بَقِيَ عملها.

واختلفوا في القياس على ما حُذفت منه (أَنْ)، فقاس عليه بعضهم، وهو مذهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين، والصحيح قصر ما حُذف من ذلك على السماع، ولا يُرفع ولا يُنصب بعد الحذف إلا ما سُمِعَ.

فصل

تُزاد باطِّرَادٍ (أَنْ) بعد (لَمَّا)

التي هي حرف وجوب لوجوب، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف:٩٦]، ولا تُفِيدُ غير التوكيد.

وزعم الزمخشري، والأستاذ أبو علي: على أنَّه يَنْجَرُّ مع التوكيد معنًى آخر، وهو أنَّ الجواب يكون بعقب الفعل الذي يَلِي (أَنْ) فيه، فيُنَبِّهُ على السبب والاتصال؛ وما ذَهَبَا إليه لا يعرفه كبراء النحويين.

=

انظر: الأشموني ٥٧١/ ٣، وابن عقيل ٢٦٧/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٦، والمكودي ص١٤٧، وابن هشام ٣٨٨/ ٣، وفي الشذور ص٣٢٩.

(١) ثاني بيتين قالهما أنس بن مدركة الخثعمي في قتله للسليك ابن السلكة

انظر: الحيوان ١/ ١٨، العيني ٤/ ٣٩٩"، وفي اللسان "كليبا" في مكان "سليكا".

عافت البقر الشرب: كرهته -عقله: أقامه على إحدى رجليه، والعقال: الرباط الذي يعقل به.

وبعد القسم الذي يَلِيه (لو)، نحو: والله أَنْ لَوْ فَعَلْتَ، وهذا مذهب سيبويه وَنَصُّ قوله، وذهب ابن عصفور إلى أنَّها في ذلك رَابِطَةٌ، والجواب (لَوْ) وما دخلت عليه، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه.

وبَعْد (حَتَّى) تقول: قَدْ كان ذلك حتَّى أَنْ كَانَ كَذَا، وتُزاد بغير اطِّراد بعد (كاف التشبيه)، نحو[1]: [الطويل]

وَيَوْمًـا تُوَافِينَـا بِوَجْـهٍ مُقْسـمٍ ... كَـأَنْ ظَبْيَـةٍ تَعْطُـو إِلَـى وَارِقِ السَّلَم

و(أَنْ) الزَّائِدَة حَرْفٌ بَسِيط ثنائي الوَضْع، لا أنَّ أَصْله ثلاثي، فهي أنَّ المُشدَّدة خُفِّفَت، خِلافًا لبعضهم، ويكون أيضًا (أَنْ) مُفسَّرة لمَضْمُون الجملة السابقة، وشرطها: أَنْ تَكونَ الجُملة قبلها مُضمنة معنى القول، فإن كانت بصريح القول، فالحكاية لما بعدها، وقد أجاز بعضهم أن تكون بعد صريح القول.

وحُمِل عليه قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة:١١٧]، وأن يكون ما بعدها كلامًا غير مُتعلق بما قبلها، فلا يكون، نحو قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ونحو قوله: كَتَبْتُ إليه بأَنْ قُمْ.

ولا يجوز أن يتقدَّم معمول ما بعدها على الجملة المفسرة، و(أَنْ) هذه تُفَسِّر الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ولا تختصُّ بجملة الأمر، ومن ذلك قولهم: كَتَبْتُ

---

(١) قائله: هو أرقم بن علباء اليشكري يذكر امرأته ويمدحها، وقال النحاس: هو لابن صريم اليشكري، وقال ابن هشام: هو لباعث اليشكري، ويشكر مضارع منقول من شكر.

الشرح: "توافينا" تجيئنا وتزورنا، "وجه مقسم" -بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين- جميل حسن، "تعطو" تتناول، "وارق السلم" شجر السلم المورق، من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسلم شجر العضاة الواحدة سلمة.

المعنى: إن هذه المحبوبة تأتي إلينا في بعض الأحيان بوجه نضر، كأنها في قدها واعتدالها وخفتها ظبية تتناول الشجر المخصوص.

الشاهد: في "كأن" حيث خففت "كأن" وحذف اسمها وجاء خبرها مفردا.

انظر: ابن الناظم ص٧٣، ابن هشام ١/ ٢٧٠، السندوبي، الأشموني ١/ ١٤٧، المكودي ص٤٣، السيوطي ص٣٩، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ١٤٣، وذكره ابن هشام في المغني ١/ ٢٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨٣، والشاهد رقم ٨٧٠ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٢٨١.

إليه أَنِ افْعَلْ، وأَرْسِلْ إِلَيْهِ أَنْ مَا أَنْتَ وذَا.

وأجاز سيبويه في (أَنْ مَا أَنْتَ وذَا): أن تكون مُخفَّفة من الثقيلة، ومنع ذلك ابن الطراوة، وكَوْنُ (أَنْ) تأتي للتفسير، هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّ التفسير ليس من معاني (أَنْ)، وهي عندهم النَّاصِبَة للفعل.

وتُفِيدُ التفسير غَالبًا (أَيْ)، فتَكُونُ تفسيرًا لصريح القول، ومضمنة، ولغيرها، وللجملة، وللمفرد، نحو: قَالَ زَيْدٌ قَوْلا؛ أَيْ: اضْرِبْ زَيْدًا، وكَتَبْتُ إليه؛ أَيْ: قُمْ، ورَأَيْتُ رَجُلا؛ أي: تَمِيمِيًّا.

وإِنْ وَقَعَتْ بَيْنَ مُتَرَادِفَيْن، فالثاني هو الأشهر، نحو: هذا الغَضَنْفَر؛ أي: الأسد، وهي إذ ذَاكَ حرف عطف عند الكوفيين، وتبعهم صاحب " المستوفي "، وصاحب " المفتاح "، وخرَّجَ بعض أصحابنا ذلك على أنَّه عَطْفُ بيان.

وإذا كان بعد (أَنْ) الصَّالِحَة للتفسير مضارع مُثبت، جاز رَفْعُه على أن تكون تفسيريَّة، ونصبه على أن تكون مصدريَّة، أو منفي بـ (لا)، جاز ذلك، والجزم على النهي، و(أَنْ) تَفْسِيريَّة.

ولا تكون (أَنْ) للمجازاة، خلافًا للأصمعي والكوفيين، وجعلوا من ذلك(1): [الطويل]

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا   جِهَارًا ولَمْ تَغْضَبِ لِقَتْلِ ابن خَازِمِ

وتأوَّله الخليل على أنَّها ناصبةٌ للفعل، والمبرد على أنَّها المخففة من الثقيلة.

ولا تكون (أَنْ) نفيًا، خلافًا لبعضهم، وحُمِلَ عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، قال: أي: لا يُؤْتَى.

وذهب بعضهم إلى أنَّها تكون بمعنى: (إِذْ) مع الفعل الماضي، قال: نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٢]، وقيل: ومع المضارع نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]؛ أي: إذا آمَنْتُم، و(أَنْ) تكون بمعنى: (لِئلا)، نحو:

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (٤٧٩/١) وهو من شعر الفرزدق، في قصيدة مدح بها سليمان ابن عبد الملك وهجا فيها جريرا، والضمير الفاعل في تغضب راجع إلى قيس المذكور في بيت سابق وأنثه لأن المراد بقيس القبيلة، ويجوز أن يكون خطابا وفاعله تقديره أنت والمقصود جرير.

رَبَطْتُ الفرس أَنْ تَنْفَلِت.

وذهب أبو علي، وابن أبي العافية، إلى أنَّها تكون مُخفَّفَة مِن (إنَّ) المكسورة الهمزة، نحو ما رُوي في الحديث: " قَدْ عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا "(١)، فعندهما أَنَّ (أَنْ) لا تكون إلا مفتوحة، ولا يلزم اللام.

وذهب الأخفش الصغير، وابن الأخضر، إلى أنَّه لا يجوز فيها إلا الكسر، وتلزم اللام، وعليه أكثر نحاة بغداد، وتقدَّم ذلك في باب (إنَّ).

باب المجرور

الجَرُّ يكون بحَرْفٍ أو بإِضَافَةٍ وبِتَبَعِية، والحروف(٢) أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي.

---

(١) أخرجه البخاري (١/٧٩، رقم ١٨٢)، وابن حبان في صحيحه (٧/٣٨٤، رقم ٣١١٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/١١٨، رقم ٣١٥).

(٢) حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعلَ بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء كما بينا فيما تقدم فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.
وحروف الجر تنقسم قسمين: فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظهِ الاسم ولا الفعل مع الحرف ولم تجره في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال.
والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف.
فالقسم الأول: وهو الحرف التي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول منها: أُلزم عمل الجر والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر.
فأما الحروف الملازمة لعملِ الجرِّ: فمن وإلى وفي والباء واللام.
ولِرُبَّ: باب يفردُ به لخروجها عن منهاجِ أخواتِها وأنا مُبيِّن معنى حرفٍ حرفٍ منها.
أما (من): فمعناها: ابتداء الغاية.
تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا.
وفي الكتاب: من فلان إلى فلان.
إنما يريد: إبتداؤه فلان.
وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لإبتداء الغاية في الأماكن وتكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب.
وهذا منهم تقول: أخذت ماله ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض.
قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي إنتهاء له والأصل واحد. [الأصول: ١/٣٤١]

الأحادي

(الباء، واللام، والكاف، والتاء، والواو)، و(مُ)، وهمزة القطع وهمزة الاستفهام.

[الباء](1)

فالبَاءُ حركتها الكسر.

وحكى أبو الفتح عن بعضهم: أنَّ حركتها الفتح مع الظاهر، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ولَمْ يَذْكُر لها سيبويه معنى غير الإلصاق.

قال أصحابنا: لا تكون إلا بمعنى الإلزاق والاختلاط، حقيقة أو مجازًا، إذا لم تكن زائدة، وقد ينْجَرُّ معها معانٍ أُخَر، فللإلزاق حقيقة وصلت هذا بهذا، ومجازًا نحو: مَرَرْتُ بزَيْدٍ؛ الْتَزَقَ المَرُور بمكان قُرْب زيد.

وذكر أصحابنا أنَّ المعاني التي تَنْجَرُّ مع الإلصاق ستة أنواع، منها: النَّقل، ويُعَبَّر عَنْهُ بالتَّعْدِيَة، كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

ويكون الفعل قَبْلَها لازمًا ومتعديًا، نحو: صَكَكْتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ، أَصْلُه: صَكَّ الحَجَرُ الحَجَرَ، فالإلْصَاق في هذا وَاضِح، والسَّبَبِيَّة نحو: مَاتَ زَيْدٌ بالجُوعِ.

والاستعانة نحو: كَتَبْتُ بالقَلَمِ، وخُضْتُ المَاء برِجْلِي؛ وأَدْرَج ابن مالك هذا في السببية، ومَثَّلَ السببية بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

والمُصَاحَبَة، ويَصْلُحُ معها (مَعَ) والحال، نحو: وَهَبْتُكَ الفَرَس بِسَرْجِهِ؛ أي: مَعَ سَرْجِه، أو مُسَرَّجًا.

---

(١) (البَاءُ): يَكُونُ لِلإلصَاقِ، كَقَوْلِكَ: (كَتَبتُ بِالقَلَمِ)، قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: (أَلصَقتُ الكِتَابَةَ بِالقَلَمِ).

وَقَد يُقَالُ فِي مِثلِ هَذَا: إِنَّهُ لِلاستِعَانَةِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا كَانَ أَدَاةً فِي العَمَلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي مَعْنَى المُعِينِ عَلَى الفِعلِ.

وَيَكُونُ بِمَعْنَى: (فِي)، كَقَوْلِهِم: (مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ)، المَعْنَى: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ).

وَيَكُونُ بمَعْنَى: (مَعَ)، كَقَوْلِهِم: (اشتَرَيتُ الدَّارَ بِآلاتِهَا)، أي: مَعَ آلاتِهَا.

وَتَكُونُ مَزِيدَةً، كَقَوْلِهِم: (أَلقَى بِيَدِهِ)، وَالأَصلُ: (أَلقَى يَدَهُ)، وَقَد يَكُونُ لَهَا فِي الزِّيَادَةِ فَائِدَةٌ، وَذَلِكَ فِي قَولِهِم: (لَيْسَ زَيدٌ بِخَارِجٍ، وَمَا زَيدٌ بِخَارِجٍ)، قَد زَادَت بِدُخُولِهَا لِلنَّفيِ تَأكِيدًا، لا يَكُونُ إِذَا لَم تَدخُل، وَتَدخُلُ أَيضًا فِي خَبَرِ (كَانَ)، إِذَا كَانَ قَد دَخَلَ عَلَى (كَانَ) حَرْف نَفْيٍ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (مَا كَانَ زَيدٌ بِخَارِجٍ، وَلَم يَكُن زَيدٌ بِصَانِعٍ). [شرح الجمل في النحو ١/١٤٦]

والظرفيَّة، وهي التي يَصْلُحُ مكانها في نحو: زَيْدٌ بالبَصْرَةِ.

والقَسمية نحو: بالله لأقومَنَّ، أَلْزَقت فعل القَسَم المحذوف بالمُقْسَم به؛ فهذه الستة التي ذكرها أصحابنا.

وذكر ابن مالك: أنَّها تأتي للتعليل، قال: وهي التي تَحْسُنُ غالبًا في موضع اللام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ولم يَذْكُر أصحابنا هذا، وكأنَّ السبب والتعليل واحد، وذكر أَيْضًا أنَّها تكون للبدل، قال: وهي التي يصلح مكانها بدل، نحو قوله[1]: [البسيط]

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا ورُكْبَانَا

أي: بَدَلَهُم.

وذَكَر هذا المعنى بعض أصحابنا عن بعض المتأخرين، قال: والصحيح أنَّ معناها السبب؛ ألا تَرَى أنَّ التقدير: هذا مُستحق بذلك؛ أي: بسَبَبِه.

وذكر ابن مالك أنَّها تأتي للمُقابلة، وهي الدَّاخلة على الأثمان والأعواض، ثُمَّ اشْتَرَيْتُ الفَرَس بأَلْفٍ، وقد تُسَمَّى باء العوض. وذكر ابن مالك: أنَّها تكون بمعنى (مِنْ) التبعيضية، كقوله[2]: [الكامل]

---

(١) قاله قريط بن أنيف العنبري من قطعة أوردها له صاحب الحماسة.
انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٢٤.
شنوا: من شن إذا فرق، أي: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، أو هو بمعنى تفرقوا؛ لأنهم عند الإغارة على الأعداء يتفرقون ليأتوهم من جميع الجهات.
انظر: ابن الناظم ص١٥٠، وابن عقيل ١/ ٣٢٥، ٢/ ١٤، والأشموني ٢/ ٢٩٣، والسيوطي في همعه ٢/ ٢١.

(٢) منسوبٌ إلى عدد من الشعراء؛ منهم: عمر بن أبي ربيعة، وقيل: لجميل بن معمَر، وقيل: لعبيد ابن أوس الطائي.
و(بقرونها): بخصل شعرها. و (النّزيف): المحموم الّذي مُنِع من الماء. و(الحشْرج): الماء العذب من ماء الحِسْيِ.
والشّاهد فيه: (ببرد ماء الحشرج) حيث جاءت (الباء) للتّبعيض، أي: من ماء الحشرج.
انظر: الحماسة البصريّة ٢/١١٤، وشرح التسهيل ٣/١٥٢، وابن النّاظم ٣٦٦، واللّسان(الحشرج) ٢/٢٣٧، والجنى الدّاني ٤٤، والمغني ١٤٣، والهمع ٤/١٥٩، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٨٨، وملحق ديوان جميل ٢٣٥.

فَلَثَمْــتُ فَاهَــا آخِــذًا بِقُرُونِهَــا　　شُـرْبَ النَّزِيـفِ بِبَـرْدِ مَـاءِ الحَـشْرَجِ

أي: مِنْ بَرْدٍ.

وقال: ذُكِرَ ذلك في " التذكرة " للفارسي، وهو مذهب كوفي، تبعهم فيه الأصمعي والقتبي، في قوله[1]: [الطويل]

شَـرِبْنَ بِمَـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ　　مَتَـى لُجَـجٍ خُـضْرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ

وتأوَّلَه ابن مالك على التَّضْمِين؛ أي: رَوَيْنَ بِمَاءِ البَحْر.

وذهب الكُوفيُّون إلى أنَّ الباء قد تأتي بمعنى (عَنْ)، وذلك بعد السؤال، نحو[2]: [الطويل]

فَــإِنْ تَــسْأَلُونِي بِالنِّــسَاءِ فَــإِنَّنِي　　خَبِيــرٌ بِــأَدْوَاءِ النِّــسَاءِ طَبِيــبُ

أي: عن النساء.

وقال الأخفش: ومِثله: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، واسْتدلَّ ابن مالك لهذا بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ أي: عن الغمام.

وكان الأستاذ أبو علي يتأوَّل، فيقول: اسأل بسببه خبيرًا، وبسبب النساء؛ أي: لتعلموا حَالَهُنَّ.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ يصف السّحاب.

و (ترفّعت): تصاعدت وتباعدت. و (مَتَى) حرف جرّ بمعنى (من) وهي لغة هذيل. و(لجج): جمع لُجَّة؛ وهي: معظم الماء. و (نئيج): صوتٌ عال.

والمعنى: إنّ السّحب شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لججه الخضر الغزيرة، ولها في تلك الحالة صوتٌ عال، ثمّ تباعدت عنه.

والشّاهد فيه: (بماء البحر) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من)، أي: شَرِبْنَ من ماء البحر.

انظر: ديوان الهذليّين ١/٥١، ورواية البيت كما في الدّيوان:

تَرَوَّتْ بِمَـاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ　　عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيـجُ

ومعاني القرآن للفرّاء ٣/٢١٥، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، والخصائص ٢/٨٥، والأزهيّة ٢٨٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٦١٣، وعمدة شرح الحافظ ١/٢٦٨، ورصف المباني ٢٢٨، والجنى الدّاني ٤٣، والمغني ١٤٢، والهمع ٤/١٥٩.

(٢) البيت من قصيدة لعلقمة الفحل يمدح الحارث بن أبي شمر الغساني.

انظر: الديوان ١/٣٥، والمفضليات ١/٣٩٢.

وذهب الكُوفيُّون أيضًا إلى أنَّ الباء تكون بمعنى (على)، واستدلَّ ابن مالك لذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]. وقولك: مَرَرْتُ به؛ أي: على قِنْطَار، ومَرَرْتُ عليه، كما قال: ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، و﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ﴾ [الصافات: ١٣٧].

وزعم بعض النحويين، ومنهم ابن هشام: أنَّ الباء تَدْخُل حَيْثُ يُراد التشبيه، نحو: لَقِيت بزَيْد الأسَد، ورَأَيْت به القمر؛ أي: لَقِيت بلقائي إيَّاه الأسَد؛ أي: شِبْهه، والصَّحِيح أنَّها ليست للسبب؛ أي: بسبب لقائه، وبسبب رؤيته.

وزعم أيضًا: أنَّها تَدْخُلُ على ما ظاهره أنَّ المراد به غير ذات الفاعل، أو ما أُضِيف إلى ذَات الفاعل، نحو قوله[1]: [الطويل]

إِذَا مَا غَدَا لَمْ يُسْقِطِ الرَّوْعُ رُمْحَهُ   ولَمْ يَشْهَدِ الهَيْجَا بِأَلْوَثَ مُعْصِمِ

فظاهره أنَّ فاعل (يَشْهَدُ) غير أَلْوَث مُعْصم، والفاعل في الحقيقة هو (أَلْوَث مُعْصم)، قيل: والصحيح أنَّ الباء في (بِأَلْوَثَ مُعْصِمِ) للاستعانة.

وزعم ابن مالك أنَّ باء الجر، قد تَكُفّ (بما) ويليها الفعل، وتحدث (ما) الكافة في الباء معنى التقليل، فتصير بمعنى: رُبَّمَا، فمعنى (بما) في قول الشاعر[2]: [الخفيف]

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيرُ جَوَابًا   لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

رُبَّما، والصحيح أنَّ (الباء) للسبب، وأنَّ (ما) بعدها مصدرية لا كافة، وقد بيَّنَّا ذلك في الشرح، وتكون الباء زائدة، وتقدَّم في باب كان زيادتها في مواضع.

فأمَّا: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩]؛ فذهب سيبويه أنَّها زائدة في الفاعل؛ ولذلك

---

(١) البيت لطفيل، وانظر: سمط اللآلئ ١/١٢٣، والمحكم ١/٤٥٧.

(٢) نُسب هذا البيت لمطيع بن إياس تبعا للقالي في أماليه الذي أورد الأبيات التي قالها مطيع بن أياس في رثاء يحيى بن زياد الحارثي "الأمالي ١/ ٢٧٠" ومنها الشاهد ونسبه صاحب الدرر اللوامع ٢/ ٤١ تبعا للعيني لصالح بن عبد القدوس "المقاصد النحوية ٣/ ٣٤٧".

تحير: مضارع أحار -بالحاء المهملة- بمعنى أجاب.

والجملة بعد اللام في "لبما" الواقعة في جواب القسم: جواب القسم لا جواب الشرط -كما وهم العيني.

يجوز: كفى بالله شهيدًا، كما قال(١): [الطويل]

عُمَيْـرَةَ وَدِّع إنْ تَجَهَّـزْتَ غَازِيًـا كَفَى الشَّيْبُ والإسْلامُ لِلمَرْءِ نَاهِيًا

وأجاز ابن السراج هذا، وأجاز وجهًا آخر، وهو أن يكون فاعل (كَفَى) ضميرًا يعود على المصدر المفهوم من (كَفَى)، كأنّه قال: كفى هو؛ أي: الاكتفاء بالله، فالباء ليست زائدة.

وقيّد الأستاذ أبو جعفر ابن الزبير زيادة الباء في (كَفَى)، بأن تكون بمعنى حَسِبَ، فإن كانت بمعنى (وَقِيَ) لم تُزد في فاعله، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، و: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

وتُزاد في أَفْعَلَ في التعجب، وفي فَعُل فيه، نحو: أَحْسِنْ بزَيْدٍ، ورَحُب بالزَّوْرِ، وفي مواضع لا تنقاس، كزيادتها في المبتدأ مخصوصًا: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ؛ أي: حَسْبُك.

وذكروا أنَّها زِيدَت في: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، وفي: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وفي: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾ [الحج: ١٥]، وفي: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، و: ﴿يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣]، و:﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

وقوله: [الطويل]

شَـهِيدِي سُـوَيْدٌ والفَـوَارِسُ حَوْلَـهُ وَمَـا يَنْبَغِـي بَعْـدَ ابْـنِ قَـيْس بِـشَاهِدِ

وقوله: [الطويل]

فَلَمَّا رَجت بالشُّرْبِ هَزَّ لَهَا العَصَا شَـحِيحٌ لَـهُ عِنْـدَ الإزَاءِ نَهِـيمُ

وقوله(٢): [السريع]

---

(١) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس، انظر: الديوان ١٦/١.

(٢) البيت لعمرو بن مِلْقَطٍ الطّائيّ.

والشّاهدُ فيه: مجيء (مهما) للاستفهام.

وقد ذهب إلى هذا جماعةٌ من النُّحاة - ومنهم ابنُ مالك -؛ واستدلّوا بهذا البيت؛ ولا حُجّة فيه؛ لاحتمال أنّ التّقدير (مَهْ) اسم فعل بمعنى (اكفُف)، ثمّ استأنف استفهامًا بـ(ما) وحدها.

=

مَهْمَـا لِـيَ اللَّيْلَـةَ مَهْمَـا لِيَـهْ أَوْدَى بِنَعْلِـي وسِـرْبَالِيَه

قال ابن مالك: وكَثُرَت في مفعول (عَرَف) وشِبْهه، وقَلَّتْ زيادتها في مفعول ذِي مفعولَيْن، نحو[1]: [الكامل]

تَبلَـت فُـؤَادَكَ فـي المنـامِ خَرِيـدَة تَـسْقِي الـضَّجِيعَ بِبَـارِدٍ بَـسَّامِ

وقال الفراء: تقول العرب: هَزَّهُ وهَزَّ بِهِ، وخُذ الخطام وبالخطام، ورَأسَهُ وبِرَأْسِهِ، ومَدَّهُ ومَدَّ بِهِ، ومنه: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾ [الحج: ١٥]. انتهى.

فأمَّا قوله[2]: [الوافر]

أَلَـمْ يَأْتِيـكَ والأَنْبَـاءُ تَنْمِـي بِمَـا لاقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ

فقيل: الباء في (بِمَا) زائدة، وهي فاعل (يَأْتِيكَ)، وخُرِّج هذا على الإعمال، تَوَارَدَ على ما يَأْتِيك وتَنْمِي، فأَعْمَلَ الثاني.

وأمَّا قوله[3]: [الكامل]

=

انظر: نوادر أبي زيد ٦٢، والأزهيّة ٢٥٦، وشرح المفصّل ٧/٤٤، وأمالي ابن الحاجب ٣/١٣٥، وشرح التّسهيل ٤/٦٩، والجنى الدّاني ٥١، ٦١١، والمغني ١٤٦، ٤٣٧، والهمع ٤/٣١٩، والخزانة ٩/١٨، وشعر طيّء ٢/٤٥٤.

(١) البيت لحسان بن ثابت، وانظر: الديوان ١/٢٠١.

(٢) هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي. يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحناء، والقصيدة دالية.

الشرح: "الأنباء" جمع نبأ وهو الخبر، "تنمي" -بفتح التاء- تزدد وتنتشر، "لبون" ذات اللبن وفي رواية "قلوص" بفتح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة، "بني زياد" الربيع بن زياد وإخوته.

المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بني زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاضي والداني.

الشاهد: في "ألم يأتيك" حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة.

انظر: الأشموني ١/ ٤٦، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ١/ ٥٥، وأيضا في المغني ١/ ١٠٠، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٢٤، والشاهد ٦٣٦ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩.

(٣) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري.

=

فَكَفَى بِنَا فَضْلا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

فقيل: الباء في (بِنَا) زائدة، وهو المفعول، والفاعل (حُبُّ)؛ أي: فكفينا حُبُّ النَّبِي، وخُرِّج هذا على أنَّ (بِنَا) الباء زائدة في الفاعل، و(حُبّ) بَدَل.

وقيل: زائدة في: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، وفي[1]: [البسيط]

هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ ... سُود المَحَاجِر لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وفي[2]: [الرجز]

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ

وفي[3]: [الكامل]

ضَمِنَتْ بِرَزقِ عِيَالنَا أَرْمَاحُنَا ... مِلْءَ المَرَاجِلِ والصَّرِيحَ الأَجْرَدَا

وفي[4]: [الرجز]

أَتَى بِهِ الدَّهْرُ بِمَا أَتَى بِهِ

أي: ما أَتَى به.

=

الشرح: قال التدمري: يروى قبله "من غيرنا" برفع غير وكسرها، فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد محذوف على حد قوله تعالى: "تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ" في قراءة من رفع أحسن، والجر على أن "من" نكرة موصولة بغير، أي: إنسان غيرنا.

وقال الكسائي: على أن "من" زائدة وعلى ذلك أورده ابن أم قاسم في شرح الألفية. ا. هـ. شرح شواهد المغني ص١١٦.

المعنى: كفانا فضلا على من غيرنا حب النبي إيانا وهجرته إلينا.

الشاهد: في "على من غيرنا" فإن "من" هنا إما نكرة موصوفة أو زائدة.

انظر: ابن هشام في المغني ١/ ١٠١، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١٣، والشاهد ٤٣٨ في خزانة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٩٢، وسيبويه ج١ ص٢٦٩.

(١) البيت للراعي النميري، وانظر: الديوان ١/١٠١.

(٢) انظر: الخزانة ٩/٥٢٠، وشرح أدب الكاتب ١/١٣٩.

(٣) البيت للأعشى، وانظر: أدب الكاتب ١/٤١٧، والمخصص ٤/٢٤٢.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٣٨.

وفي[١]: [الطويل]

فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ   أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

خَرَّجَهُ ابن جني على زيادة الباء؛ أي: عَنْ مَا بِهِ.

وزعم الأخفش: أنَّها زائدة في خَبَر المبتدأ، في قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]؛ أي: مِثْلها، وزِيدَت في الخبر في قوله[٢]: [الوافر]

فَلا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا   فَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وقد تُؤوِّل أكثر هذه المواضع.

وذكر ابن مالك أنَّ الباء تُزاد عِوَضًا، وأنشد[٣]: [البسيط]

ولا يُوَاسِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ   إلا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

قال: أَرَادَ: مَنْ تَثِقُ بِهِ، زاد الباء قبل (مِنْ) عِوَضًا. انتهى. وقد تأوَّلْناه في الشرح على غير الزيادة.

(اللام)[٤]

حركتها الكسر في المشهور إلا مع المُضْمَر غير (الياء)، فالفتح عند أكثر

---

(١) بيت مجهول القائل، مع استشهاد كثير من النحويين به.
انظر: الخزانة ٥٢٨/٩، والأشموني ٢٠٥/١، وشرح الرضي ٢٨٣/٤.

(٢) ذكر في الحماسة البصرية. أن قائله هو: قحيف العجلي، ويقال: قائله رجل من تميم وكان قد طلب منه الملك فرسا يقال له سكاب، فضن بها على الملك لنفاستها وقال:
أبيت اللعن إن سكاب علق... نفيس لا يعار ولا يباع
الشاهد: في "فمنعكها" حيث وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد وكان القياس أن يقول ومنعك إياها.
انظر: الأشموني ١/ ٥٢، ٥٤، وابن هشام في المغني ١/ ١٠٢، والشاهد رقم ٨٨٣ في خزانة الأدب.

(٣) انظر: المؤتلف والمختلف ٩٠/١، ونور القبس ٧٩/١.

(٤) (اللامُ): الأصلُ فِيهَا الإضَافَةُ، وَالشَّيءُ يُضَافُ إِلَى الشَّيءِ مِن جِهَةِ اختِصَاصِهِ بِهِ فِي مَعْنًى مِنَ المَعَانِي، فَإِذَا قِيلَ: (غُلامُ زَيدٍ)، كَانَ إِضَافَةُ (الغُلامِ) إِلَى (زَيدٍ) مِن جِهَةِ اختِصَاصِ ملكِهِ بِهِ، فَإِذَا قِيلَ: (دَارُ زَيدٍ)، كَانَ كَذَلِكَ، أَو لأَنَّهُ مُختَصٌّ بِكَونِهَا مَسْكَنًا لَهُ، وَقَد جَرَتِ العَادَةُ بِأَن يُقَالَ: إِنَّهَا تَكُونُ لِلملكِ، وَذَاكَ شَيءٌ قَالُوهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقرِيبِ عَلَى المُتَعَلِّمِ، وَإِلا فَإِنَّ الملكَ نَفسَهُ يُضَافُ، فَيُقَالُ: (هَذَا ملكُ زَيدٍ، وَملكٌ لِزَيدٍ)، فَيَكُونُ المَعْنَى عَلَى الاختِصَاصِ لا مَحَالَةَ، =

العرب نحو: لَنَا، ولَكَ، ولَهُ، ولَهَا، ولَكُمَا، ولَكُمْ، ولَكُنْ، ولَهُمَا، ولَهُمْ، ولَهُنَّ. وخزاعة تَكْسِرُ مع المضمر كالمظهر، إلا مع الياء، فاتَّفقوا على الكسر نحو: لِيَ، وتفتح مع المُستغاث به غير المعطوف على غيره.

وحكى أبو عمرو، ويونس، وأبو عبيدة، وأبو الحسن: أنَّهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق، فيقولون: المالُ لَزَيْد.

وحكى اللحياني عن بعض العرب غير مُعيَّن: أنَّهم يكسرونها مع المُضْمَر، يقولون: المَال لِهُ، وهو قليل جدًّا.

وحَكَى مكي ابن أبي طالب، عن بني العنبر: أنَّهم يفتحونها مع الفعل، وحَكَاهُ ابن مالك عن بني العنبر وعُكل.

وقال أبو زيد: سَمِعْتُ من يقول: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] بفتح اللام.

وحكى المبرد عن سعيد بن جبير: أنَّه قرأ(١): (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ

=

وَكَيفَ يَكُونُ الملكُ حَقِيقَة مَعنَاها! وَهِيَ تَجِيءُ فِيمَا لا يُتَصَوَّرُ وَصفُهُ بِالملكِ، كَقَولِنَا: (هُوَ ابنٌ لِزَيدٍ، وَأَخٌ لِعَمرٍو، وَصَدِيقٌ لِبَكرٍ، وَمثلٌ لِزيد)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (هَذَا صِفَةٌ لِزَيدٍ، وَهَذَا الشِّعرُ لِزَيدٍ)، وَأَشباهُ ذَلِكَ مِمَّا لا يُحصَى، وَلا يَكُونُ المَعْنَى فِيهِ إِلا الاختِصَاص.

وَتَكُونُ لِلتَّعلِيلِ، كَقَوْلِكَ: (جِئتُكَ لِتكرِمَني، وَجِئتُكَ لِمَحَبَّتِي لَكَ).

وَتَكُونُ لِتَأكِيدِ النَّفيِ - وَذَلِكَ عَلَى الحَقِيقَةِ - لَيْسَ هُوَ مَعْنَى لَهَا؛ لأنَّ ذَلِكَ التَّأكِيدَ إِنَّمَا حَصَلَ بِإِضمَارِ شَيءٍ، مِثلَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (مَا كُنتُ لأفعَلَ كَذَا)، كَانَ المَعْنَى: مَا كُنتُ مُرِيدًا لِذَلِكَ، وَمُستَعِدًّا لِذَاكَ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ. [شرح الجمل ١/١٤٧]

(١) قرأ الكسائي: (وإن كان مكرهم لَتزولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية، اللام لام التوكيد، و(تزول) رفع بالمضارعة، كما تقول: إن زيدا ليقول، و(إن) في قوله: (وإن كان مكرهم) مخففة من الثقيلة؛ أي: وإن مكر هؤلاء لو بلغ مكر ذلك، يعني: (نمرود)، لم ينتفعوا به.

وحجته: قراءة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وابن مسعود: (وإن كاد مكرهم لتزول) بالدال، وهذا دليل على تعظيم مكرهم.

قال الزجاج: (وإن كان مكرهم لتزول) معناه معنى حسن.

المعنى: وعند الله مكرهم، وإن كان مكرهم يبلغ في الكيد إزالة الجبال، فإن الله جل وعز ينصر دينه، ومكرهم عنده لا يخفى.

وقرأ الباقون: (وإن كان مكرهم لِتزولَ) بكسر اللام الأولى، وفتح اللام الأخيرة، بمعنى: (ما)، واللام لام الجحود، والمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال؛ أي: ما كان مكرهم ليزول

=

الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام.

ومعاني اللام: المُلك، نحو: المَالُ لِزَيْدٍ، وشِبه المُلك: أَدُومُ لَكَ ما تَدُومُ لِي، والتَّمْلِيك: وَهَبْتُ لِزَيْدٍ، وشِبه التَّمْلِيك: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢].

والاسْتِحْقَاق: الجِلْبَابُ للجَارِيَة، والنَّسَب: لِزَيْدٍ عَمٌّ هُوَ لِعَمرو خَالٌ، والتَّعْلِيل: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٥].

والتَّبْلِيغ: قُلت لَكَ، وبَيَّنْتُ لَكَ، وأَذِنْتُ لَهُ، واسْتَجَبْتُ لَهُ، وفَسَّرْتُ لَهُ، والتَّبْيِين بَعد أَسْمَاء الأفعال. والمَصَادِر التي شِبهها: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وسَقْيًا لَكَ، وبَعْدًا أَحَبّ.

وشبهه في تَعَجُّب أو تفضيل مبيّنة للمفعول، نحو: مَا أَحَبّ زَيْدًا لعمرو، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، والتعجب نحو[1]: [الطويل]

لله عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ ... أَشَتَّ وأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ المُحَصَّبِ

وللصيرورة: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

أو مُوَافقة (في): ﴿الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، و(عِند): ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥]؛ أي: عِنْدَمَا جاءهم، و(إلى): ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧].

و(بعد): ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، و(على): ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، و(من) [2]: [الطويل]

=

به أمر النبي، وأمر دين الإسلام، وثبوته كثبوت الجبال الراسيات؛ لأن الله جل وعز وعد نبيه صلى الله عليه وسلم إظهار دينه على الأديان، فقال: (ليظهره على الدين كله)، ودليل هذا قوله بعدها: (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) أي: لا يخلفهم ما وعدهم من نصره، وإظهار نبوتهم وكلمتهم.

وحجتهم: ما روي عن الحسن أنه قال: كان مكرهم أوهن وأضعف من أن تزول منه الجبال. [انظر: حجة القراءات: ١/٢١٤]

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/٤٣.
والمحصب موضع رمي الجمار بمنى وسمي المحصب لأنه يرمي فيه بالحصباء.

(٢) البيت لجرير، وانظر: الديوان ١/٤٨٦.

لَنَا الفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وأَنْفُكَ رَاغِمٌ ... ونَحْنُ لَكُم يَوْمَ القِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي: مِنْكُم. انتهت هذه المثل مقتضية من شرح ابن مالك للام.

وكَوْنها للاسْتِحْقَاق عِبَارة سيبويه، وعَبَّرَ عَنْ هذا المعنى الفارسي بالتحقيق، وقال المبرد: معنى اللام: جعل الأوَّل لاصِقًا بالثاني.

وقال أصحابنا: معناها العام الاستحقاق، ويَنْجَرُّ مع ذلك أنواع أن تكون للسبب، وللقسم الذي فيه معنى التعجب، نحو(١): [البسيط]

للهِ يَبْقَى على الأيَّام ذُو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

وللاستغاثة، ولتقوية عمل العامل، وكونها للصيرورة، ويُقال أيضًا للعَاقِبَة والمآل، وهو مذهب الأخفش.

وكونها بمعنى (عَلَى، أو مَعَ، أو بَعْدَ، أو مِنْ، أو فِي، أو إِلَى)، أو للتعليل، هو مذهب الكوفيين والقتبي.

وما اسْتدلُّوا به تأوَّلَه أصحابنا، وتجيء اللام مقوية لعمل العامل، ولم يذكر سيبويه زيادة اللام، وتابعه أبو علي.

---

(١) اختُلف في نسبته؛ فنسبه سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣ إلى أُميّة بن أبي عائذ، ونسبه الزّمخشريّ في المفصّل ٤٨٤ إلى عبدِ مناة الهذليّ، وابن يعيش في شرحه على المفصّل ٩٩/٩ إلى أُميّة ابن أبي عائذ، وقيل: لأبي ذؤيب الهذليّ، وقيل: للفضل بن العبّاس اللّيثيّ.
ونُسب إلى مالك بن خالد الهذليّ - كما في ديوان الهذليّين ٢/٣ -؛ ورواية الصّدر فيه:
وَالخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الأَيَامَ ذُو حَيَدٍ
وصدره في ديوان الهذليّين لِسَاعدة بن جُؤَيَةَ الهذليّ ١٩٣/١، وعجزه:
أَذْفَى صَلُودٌ مِنَ الأَوْعَالِ ذُو خَدمِ
و(ذو حَيَدٍ): يريد بذلك الوعل، والحيَد - يروى بفتح الحاء والياء على أنّه مصدرٌ بمعنى العوج والأود - وهو: اعوجاجٌ يكون في قرن الوعْل؛ ويُروى بكسر الحاء مع فتح الياء على أنّه جمع (حَيْدَة)؛ وهي: العُقدة في قَرْنِ الوعِل.
و(المشمخرّ): الجبل الشّامخ. و (الظّيّان): ياسمين البر. و (الآس): الرّيحان، ومنابتهما: الجبال وحزون الأرض؛ وإنّما ذكرهما إشارةً إلى أنّ الوعل في خصبٍ، فلا يحتاج إلى السّهول فيُصاد.
انظر: الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، والجُمل ٧١، والتّبصرة ٤٤٦، ورصف المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللّسان (حيد) ١٥٨/١٥، والهمع ٢٣٦/٤، والأشمونيّ ٢١٦/٢.

وذهب المبرد إلى زيادتها في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، وفي: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ثُمَّ تأوَّله على معنى التَّضْمِين في (رَدِفَ)، وفي " البخاري": رَدِفَ بمعنى: قَرُبَ.

وقيل: هي زائدة في: لا أَبَا لَكَ، ويا بُؤْسَ للحَرْب، وفي: ضَرَبْتُ لِزَيْد.

والذي يجوز أنَّ ما يتعدَّى لواحدٍ، يَجُوز دخول اللام على مفعوله أنْ تتقدم، أو كان فرعًا في العمل: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ويُقاس على هذين، وما سوى هذين قُصِرَتْ زيادته على السَّماع.

(الكاف)

حَرْفُ جَرٍّ لا خلاف، فاعلمه في ذلك، إلا ما ذَهَبَ إليه صاحب " المشرق ": أنَّها تكون اسمًا أبدًا؛ لأنَّها بمعنى: (مِثْلَ)، وسيأتي خلاف الأخفش في كَوْنِهَا تخرج عن الحرفيَّة إلى الاسمية في الكلام، لا في الضرورة، وحركتها الفتح ومعناها التشبيه، ويتعلَّقُ بالكون المطلق الذي تتعلَّق سائر الحروف به، خلافًا للأخفش، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه: أنَّها لا تتعلَّق بشيءٍ لا ظاهر ولا محذوف، وتَجُرُّ الظاهر، وشَذَّ جَرها الضمير الغائب، نحو(١): [الرجز]

وأُمَّ أَوْعَـالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

والمُخاطب في قول الحسن: أَنَا كَكَ، والمُتكلم في قول الحسن: ما أَنْتَ كِي،

---

(١) عجز بيت قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء، فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة. [انظر: الديوان ١/٧٤]

وصدره: (خلَّى الذنَابات شمالا كَثَبَا).

ويروى: نحى الذنابات. ورواية الأشموني:

وأم أوعـــال كها أو أقربا ذات اليمـــين غير ما أن ينكبا

الشرح: "الذنابات" -بفتح الذال- جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثبا" -بفتح الكاف والتاء- أي: قربا "أم وعال" -بفتح الهمزة- هي هضبة في ديار بني تميم.

المعنى: أنه جعل الذنابات -أي الحمار الوحشي- عن طريقه في جانب شماله قريبا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.

الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

وقول الشَّاعر[(١)]: [الخفيف]

وإِذَا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي ... حِينَ تَدْعُو الكُمَاة فِيهَا نَزَالِ

والكاف في (كِي) مكسورة، وقال سيبويه: (كِي)، و(كَيْ) خطأ، وجاء في شعر معزو لأبي محمد اليزيدي[(٢)]: [المتقارب]

شَكَوْتُم إِلَيْنَا مَجَانِينكُم ... ونَشْكُو إِلَيْكُم مَجَانِينَنَا

فَلَوْلا المعَافَاة كُنَّا كَهُمْ ... وَلَوْلا البَلاءُ لَكَانُوا كَنَا

وقد أَدْخَلَتِ العَرَب على ضَمِير الرَّفع المُنفَصل، وعلى ضمير النَّصب الكاف، قالت: ما أَنَا كَأَنْتَ ولا أَنْتَ كأَنَا، وقال[(٣)]: [الطويل]

فَأَحْسِنْ وأَجْمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ... ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ

وفي " البسيط ": وقد وَرَدَ أَيْضًا في ضمير الرفع في قولهم: أَنْتَ كَأَنَا، وأَنْتَ كهُوَ، وأنكره الكوفيون.

وفي " الواضح ": أَجَاز سِيبويه وأصحابه: أَنْتَ كِي، وأَنَا كَكَ، وضعَّفه الكسائي، والفراء، وهشام.

---

(١) قال العيني: أنشده الفراء، وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب، ولم يذكر اسم قائله.

الشرح: "شمرت" أي: نهضت، "الكماة" -بضم الكاف- جمع كامٍ مثل قاضٍ وقضاة، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه؛ لأنه كمى نفسه، أي: سترها بالدرع والبيضة، "نزال" كلمة توضع موضع انزل.

الشاهد: في "لم تكن كي" حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم، على معنى: لم تكن أنتَ مثلي. وهذا شاذ لا يستعمل إلا في الضرورة.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٢٨٦، والخزانة ١٠/٢١٤.

(٢) انظر: الخزانة ١٠/٢١٤.

(٣) لم أقف على قائله.

والشّاهد فيه: (كإيّاك آسر) حيث دخلت (الكاف) على الضّمير المنصوب وهو ضرورة عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين.

انظر: مجالس ثعلب ١/١٣٣، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٢٣، وشرح التسهيل ٣/١٧٠ وشرح عمدة الحافظ ١/٢٧٠، والهمع ٤/١٩٧، والخزانة ١٠/١٩٤، والدّرر ٤/١٥٥.

وقال الفراء: ومَنْ لَمْ يَقُل: مَرَرْتُ بي وزيدٍ، على اختيار، قال مُختارًا: أَنْتَ كَأَنَا وزَيْدٍ، وأَنَا كأَنْتَ وزَيْد. انتهى.

وزعم الكوفيون والأخفش: أنَّها تجيء بمعنى: (عَلَى).

وحكى الأخفش عن بعض العرب أنَّه قيل له: كَيْفَ أَنْتَ؟ فقال: كَخَيْرٍ.

وحكى الفراء: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فقال: كخَيْرٍ، يريد: على خير.

وعلى هذا خرَّج الأخفش قولهم: كُنْ كما أَنْتَ، وأوَّل (كخَيْرٍ) على حَذْف مُضَاف؛ أي: كصَاحِب خَيْر، وكَمَا أَنْتَ، على زيادة (ما)، و(أَنْتَ) في موضع جرٍّ، كقولهم: ما أَنَا كَأَنْتَ، كَمَا زادوها في قوله(١): [الرجز]

كَمَا رَاشِدٍ تَجِـدَنّ أَمْرا

أو على أنَّ (ما) كَافَّة، و(أَنْتَ) مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: كَمَا أَنْتَ عليه، وقدَّرَهُ بعضهم: كَمَا أَنْتَ كَائِنه، كما صَرَّح بالخبر حين كُفَّت بـ (ما)، في قوله(٢): [الطويل]

وإِنَّ بِنَـا لَـوْ تَعْلَمِـينَ لَغُلَّـةً إِلَيْـكَ كَمَـا بِالحَائِمَـاتِ غَلِيـلُ

وقيل: (أَنْتَ) خَبَر مبتدأ محذوف، و(ما) موصولة؛ أي: كالَّذِي هو أَنْتَ.

وقيل: (أَنْتَ) فَاعِل بفعل محذوف انْفَصَلَ ضَمِيره؛ أي: كَمَا كُنْتَ.

واختلفوا: هل تكون اسمًا في الكلام، أو يختص ذلك بضَرُورَةِ الشِّعر؛ فذهب الأخفش والفارسي في ظاهر قوله، وتبعهما ابن مالك على أنَّها تكون اسمًا في الكلام، وقد كَثُرَ جرُّها بالحرف (الباء، وعلى، وعن)، وأُضِيفَ إليها، وأُسْنِدَ إليها فاعلة، ومُبْتَدَأة ومفعولة، لكنَّ كل هذا في الشِّعر.

وذهب سيبويه إلى أنَّ استعمالها اسمًا، وإنَّما يجوز في ضَرُورَة الشِّعر، وتجوز زيادة (ما) بَعْدَ الكاف، وهي باقية على عملها الجر، قال(٣): [الطويل]

---

(١) للأعشى، وانظر: الديوان ١/١٣٦.

(٢) انظر: ديوان الحماسة ٢/١٠٠.

(٣) قاله عمرو ابن براقة الهمذاني، وبراقة: اسم أمه أما أبوه فاسمه منبه "المؤتلف والمختلف للآمدي ٥٦٧ العيني ٣/ ٣٣٢".

=

وَنَنْــصُرُ مَوْلانَــا ونَعْلَــمُ أَنَّــهُ كَمَـا النَّـاسِ مَجْـرُومٌ عَلَيْـهِ وجَـارِمُ

بخَفْضِ (النَّاس).

وزَعَمَ بَعضُهم أنَّ (مَا) تكون كافَّة للكاف، فتليها الجملة الاسميَّة، وتكون (كما) من حروف الابتداء، كما قال[1]: [الطويل]

لَقَـدْ عَلِمَـتْ سَـمْرَاءُ أَنَّ حَـدِيثَهَا نَجِيـعٌ كَمَـا مَـاءُ الـسَّمَاءِ نَجِيـعُ

وهذا إنَّما يكون إذا قُلْنَا: أنَّ (ما) المَصْدَرِيَّة لا تُوصَلُ بالجُمْلَة الاسميَّة، أمَّا إذا قُلنا: أنَّها تُوصل بها، فلا تكون (ما) كافَّة، بل مَصْدَرِيَّة، والكاف جارَّة للمصدر المُنسبك مِنْ (ما) وصلتها.

وقال سيبويه: وسَأَلْتُهُ عن قولهم: هَذَا حَقّ كَمَا أَنَّكَ هَاهُنَا، فزَعَمَ أَنَّ العامل في (أَنَّ): الكَاف، و(ما) لغو، إلا أنَّها لا تحذف كَرَاهَة أَنْ يجيء لفظها، كلفظ (كَأَنَّ).

وزَعَم بعض النَّحويين أنَّ (الكاف) قد تخْرُجُ عن التَّشبيه، ويحدث فيها معنى التعليل.

قال ابن برهان في: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]؛ أي: أَعْجَبُ؛ لأنَّه لا يُفْلِحُ الكَافِرُون، ومَثَّلَ ذلك بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠].

وقال به ابن مالك، ومثَّل بقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]،

=

الشرح: "ننصر" نعين ونؤازر، "مولانا" المراد منه الحليف، "مجروم عليه" واقع عليه الإثم، "جارم" ظالم متعدٍّ.

المعنى: إننا نعين حليفنا، ونساعده على عدوه مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجني ويجنى عليه.

الشاهد: في "كما الناس" حيث زِيدت "ما" بعد الكاف ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

انظر: ابن الناظم ص١٥٣، وابن عقيل ٢/ ٢٧، وابن هشام ٢/ ١٥٦، والمكودي ص٨٤، والأشموني ٢/ ٢٩٩، والسيوطي في همعه ٢/ ٣٨، ١٣٠، وابن هشام في المغني ١/ ١٥٢.

(١) البيت لعمرو بن حكيم بن معيّة التميميّ من ربيعة الجوع شاعر إسلامي.

انظر: أمالي القالي ٢٩/١، وسمط اللآلئ ٣٨/١.

ونَقَلَ ذلك عن الأخفش في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً﴾ [البقرة: ١٥١]؛ أي: لمَّا أَرْسَلْنَا فِيكُم فاذْكُرُونِي.

وزَعَم الخليل: أنَّ الكاف إذا لحقتها (ما) الكَافَّة، قد تجعلها العرب بمعنى (لَعَلَّ)، ويَصِيرُ لها ما للفعل، كما صُيِّرَتْ (رُبَّمَا) للفعل، وجعل من ذلك قولهم: انْتَظِرْنِي كَمَا آتِيكَ، قال: والمعنى: لَعَلِّي آتِيكَ. وجعل من ذلك قول الشاعر(١): [الرجز]

لا تَشْتُمِ النَّاسِ كَمَا لا تُشْتَمُ

أي: لعَلَّكَ لا تُشْتَمُ.

وحكى سيبويه: كما أَنَّه لا يَعْلَمُ، فتَجَاوَزَ الله عَنْهُ؛ أي: أَنَّه لا يَعْلَمُ.

وذهب الفرَّاء إلى أنَّ قولهم: انْتَظِرْنِي كَمَا آتِيكَ، ولا تشتم النَّاس كَمَا لا تُشْتَمُ، الكاف فيهما للتشبيه، والكاف صفة لمصدر محذوف؛ أي: انْتَظرنِي انْتِظَارًا صادقًا مِثْلَ إِتْيَانِي لَكَ؛ أي: فِ لِي بالانتظار كما أَفِي لَكَ بالإِتْيَانِ، وانْتَهِ عن شَتْمِ النَّاس كانْتِهَائهم عن شَتْمِكَ.

وفي " النهاية ": وقد كَفُّوا الكاف بـ (ما) كما كفوا (رُبَّ)، فتَلِيها الجملة الفعلية والاسمية، تقول: زَيْدٌ قَاعِدٌ كما عمرو قَاعِدٌ، شُبِّهَتْ جُمْلَةٌ بـ (جُمْلَة)، بكونهما حاصلين في الوجود، وتقول: زَيْدٌ قَاعِد كَمَا أَنَّ عمرًا قَائِمٌ، والمعنى: قعود زيد لا محالة، وقيام عمرو لا محالة، فالأولَى فيها تشبيه جملة بجملة، وهذه تُوجب حصول الأمرين في الوجود، فهذا فرق ما بينهما.

وتقول: زُرْنِي كما أَزُورك، فتحتمل (ما) أن تكون مصدرية؛ أي: زُرْنِي كزِيَارَتِي إِيَّاكَ؛ وأن تكون بمعنى: (لَعَلَّ)؛ أي: لَعَلِّي أَزُورك.

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج.

المعنى: أنك إن شتمت شتمت وإذا لم تشتم لا تشتم ولعلك إن لم تشتم لا تشتم.

الشاهد: قوله "كما لا تشتم" حيث رفع الفعل بعد قوله "كما" ولم ينصب، فقال الكوفيون: لأنها لم تكن بمعنى كيما؛ فلذلك لم تنصب، وقال البصريون: هذا على أصله؛ لأن "كما" ليست من النواصب.

انظر: الأشموني ٥٥١/ ٣، وذكره سيبويه ٤٥٩/ ١، والإنصاف ٣٤٥/ ٢.

وقال ابن مالك: رُبَّمَا إذا حَدَثَ فيها معنى التعليل، تَنْصِبُ المضارع بها تشبيهًا بـ (كي)، وهذه مسألة تقدَّم الكلام فيها في نواصب المضارع، والمضارع جاء مرفوعًا في نحو قوله: كما لا تُشْتَمُ، وقد تُزاد (الكاف) ولا ينقاس زيادتها، فقيل: من زيادتها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقد تؤول، وفي قوله[١]: [الرجز]

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وقوله[٢]: [الرجز]

وَصَالِيَـــاتٍ كَكَمَـــا يُـــؤَثْفَيْن

زِيدَت لتأكيد التَّشْبِيه، وقد زِيدَت خارجة عن معنى التشبيه، في قوله[٣]: [الرجز]

لَوَاحِـقُ الأَقْـرَابِ فِيهَـا كَالمَقَـقْ

المعنى: فِيهَا مَقَقٌ؛ أي: طُول.

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز آخر أربعة أبيات موجودة في زيادات ديوان رؤبة ص١٨١، وقد ينسب لحميد الأرقط.
العصف: ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد، فتعصفه الرياح وتأكله الماشية.
(٢) قائله: هو خطام المجاشعي -وهو من الرجز المسدس.
اللغة: "وصاليات" جمع صالية من صلى النار -بالكسر- يصلي صليا، إذا احترق بها، قال تعالى: "هم أولى بها صليًا"، أراد أثافي صاليات يعني مسودات من أثار النار.
"يؤثفين" من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال: ثفيت القدر تثفيه أي: وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.
الشاهد: قوله: "يؤثفين" فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون زائدة جاءت على القياس المرفوض.
انظر: سيبويه ٣٣١/ ٢، وشواهد المغني ص١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.
(٣) لرُؤْبة، يصف به خيلاً.
و(لواحق الأقراب): الضّوامر من الخيل، والأقراب: جمع قُرْب- بضمّة فسكون، وبضمّتين-: الخاصِرة.
والمعنى: إنّ هذه الخيول ضوامر الخواصر، وفيها طول.
والشّاهد فيه: (كالمقق) حيث جاءت (الكاف) زائدة.
انظر: المقتضب ٤١٨/٤، والإنصاف ٢٩٩/١، وأسرار العربيّة ٢٦٤، وابن النّاظم ٣٦٩، واللّسان (مقق) ٣٤٦/١٠، وابن عقيل ٢٧/٢، والأشمونيّ ٢٢٥/٢، والخزانة ٨٩/١، والدّيوان ١٠٦.

وحكى الفرَّاء: أنَّه قيل لبعض العرب: كَيْفَ تَصْنَعُونَ الأقِطَ؟ قال: كَهَيِّن، يُريد: هَيِّنًا.

ومِن زِيَادَتها قول بعضهم: كَمُذْ أَخَذْتُ في حَدِيثك، جَوَابًا لمن قيل له: مُذْ كَمْ لَمْ تَرَ فُلانًا؟ تريد: مُذْ أَخَذْتَ.

واختلفوا في المزيدة في (كَكَمَا يُؤَثْفَيْن)، فقيل: الثانية، و(ما) مصدرية. وقيل: الأولَى والثانية اسم بمعنى: مِثْل، و(ما) موصولة؛ أي: مِثْلَ اللاتِي يُؤَثْفَيْن، وضمير (يُؤَثْفَيْن) عَادَ على (ما) على المعنى.

(الواو)

تَجُرُّ في القَسَمِ، وتدخل على كل مضارع ظاهر يَحْسُن الحلف به، والواو أصل، وليست بدلا من الباء في القَسَمِ، خلافًا لزاعمه، ولا يُصرَّحُ بفعل القسم معها، خلافًا لابن كيسان.

والواو تَجُرُّ أيضًا بمعنى: (رُبَّ)، والجر بها نفسها عند الكوفيين، والمبرد، ومَنْ وَافَقَه، ولا يُؤتَى بـ (رُبَّ) معها، والمشهور أنَّ الجر بعدها هو بإضمار (رُبَّ) بعدها، كما أُضْمِرَتْ بعد الفاء و(بل).

(التاء)

تجُرُّ في القَسَمِ، ولا تدخل إلا على اسم الله، وهي كثيرة في القرآن، وقالوا: إنَّها بَدَلٌ مِن واو القسم، كما قالوا: تُخْمَة، وأصله: وَخْمَة، وشذَّت في قولهم: تَرَبُّ الكَعْبَة، وتَالرَّحْمَن، وتَحَيَاتك.

[(م)]

(م) مُثلَّثة الميم، تدخل على اسم الله تعالى، تقول: م الله لأفْعَلنَّ، وليست بدلا من واو القسم، ولا أصلها (مِنْ)، ولا أصلها (أَيْمُن)، حُذِفَ منها حتَّى بقيت الميم، خلافًا لزاعمي ذلك.

(همزة القطع)

نحو: أَلله لأفْعَلَنَّ، وهمزة الاستفهام نحو: أَالله لأفْعَلَنَّ، يُذْكَرَان في باب القسم.

القسم الثاني: وهو الثنائي

(مِنْ، وفِي، وعَنْ، ومَعَ، وهَا، وكَيْ)

(مِنْ)

ثنائية الوَضْع لا ثُلاثيَّة، فأصلها (مِنَا)، حُذِفَت منها الألف لكثرة الاستعمال، خلافًا للكسائي والفراء في دعواهما ذلك.

ومِنْ مَعَانِيها ابتداء الغاية في المكان، نحو: خَرَجْتُ مِن البَصْرَةِ، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وقد كَثُرَ ذلك في كلام العرب، نَثْرهَا ونَظْمهَا، وقال به الكوفيون، والمبرد، وابن درستويه، وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد.

وذهب ابن الطراوة إلى أنَّك إذا أَرَدْتَ الابتداء في الزمان والانتهاء في المكان، أَتَيْتَ بـ (مِنْ، وإِلَى)، كما تكون في المكان، ولا بُدَّ من (مِنْ) إذا أردتهما، ولا يجوز ما أجازوه من: ما رَأَيْته مُذ يَوْم الجُمُعَة إلى يَوْمِ الأَحَد.

ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان: قَرَأْتُ من أَوَّلِ سُورَة البقرة إلى آخرها، وأَعْطَيْتُ الفُقَرَاء مِنْ دِرْهَمٍ إلى دِينَارٍ، وتقول: إذا كَتَبْتُ كِتَابًا مِنْ فُلانٍ إلى فُلانٍ، وفي الحديث: " مِنْ مُحمَّد رَسُول الله إلى هِرَقْل عَظِيم الرُّوم "[1].

فأمَّا (مِنْ) بعد أَفْعل التفضيل؛ فذهب سيبويه إلى أنَّها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التَّبْعِيض.

وذهب المبرد والأخفش الصغير إلى أنَّها لابتداء الغاية، ولا تُفِيد معنى التبعيض.

وذهب ابن ولاد إلى أنَّها لا تكون بعد أَفْعَل التفضيل لابتداء الغاية.

وذهب سيبويه إلى أنَّها تكون غاية، قال: تقول: رَأَيْتُه مِنْ ذَلِكَ المَوْضِع، تَجْعَلَهُ غاية رُؤيَتك، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء، يريد: أنَّ (مِنْ) دخلت على المحل الذي وَقَعَ فيه ابتداء الرُّؤية وانتهاؤها.

ولذلك سمَّاها غاية لما كان مُحيطًا بغاية الفعل؛ لأنَّ الغاية هي مدى الشيء؛

---

(١) أخرجه البخاري (١/٧، رقم ٧)، ومسلم (رقم ١٧٧٣).

أي: قَدْره، فيُمكن أن يكون في: زَيْد أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو كذلك؛ أي: ابْتَدَأَ بالتفضيل منه وانتهى به.

و(التبعيض): ذهب الجمهور والفارسي إلى أنَّ (مِنْ) تكون للتبعيض، نحو: أَكَلْتُ مِن الرَّغِيفِ، ويصلح مكانها (بعض).

وذهب المبرد، والأخفش الصغير، وابن السراج، وطائفة من الحُذَّاق، ومن أصحابنا السهيلي، إلى أنَّها لا تكون للتبعيض، وإنَّما هي لابتداء الغاية، وأنَّ سائر المعاني التي ذَكَرُوها رَاجِعٌ إلى هذا المعنى، وبيان الجنس، وكونها لهذا المعنى مشهورٌ في كُتب المعربين، ويُخرِّجُون عليه مواضع من القرآن.

وقال به جماعة من القدماء، والمتأخرين منهم النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء، وأَنْكَرَ ذلك أكثر أصحابنا.

و(انتهاء الغاية): أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، وتبعهم ابن مالك، قال: كقولهم: قَرِبْتُ مِنْهُ، فإنَّه مُسَاوٍ لقولك: تَقَرَبْتُ إِلَيْهِ.

وقال الكوفيون: تقول العرب: شَمَمْتُ الرِّيحَان من الطريق، ورأيت الهلال من خلال السَّحاب، فـ (مِنْ) لابتداء الغاية؛ لأنَّ الابتداء لم يَكُن من الطريق، ولا الرؤية من خلال السحاب، إنَّما ابْتَدَأَ مِنْ غيرهما.

ويُبيِّنُ ذلك أنَّك تقول: شَمَمْتُ الرِّيحان من دَارِي من الطريق، ورَأَيْتُ الهلال من داري من خلال السحاب، فـ (مِن) الأولَى لابتداء الغاية، والثانية لانتهائها، وأَنْكَرَ أصحابنا ورُودهَا لهذا المعنى، وتأوَّلُوا ما استدلُّوا به.

وذكر ابن مالك: أنَّها تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة:٣٢].

وأنَّها تكون للبدل، كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨]، و﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠].

وأنَّها تكون للمجاوزة، ومنه قول العرب: حَدَّثْتُه مِن فُلان؛ أي: عَنْ فُلانٍ.

وللاستعلاء، قال: كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]؛ أي: عَلَى القَوْمِ، قال: كذا قاله الأخفش، قال: والأحسن أَنْ يُضْمَر الفعل؛ أي: مَعْنَاهُ: مَنَعْنَاهُ بالنَّصْرِ من القوم.

وللفصل، قال: وهي الدَّاخلة على ثاني المُتضاديْن، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وتَدْخُلُ في المُتبَاينيْن: لا نَعْرِفُ زَيْدًا مِنْ عمرو.

ولمُوَافَقَة الباء، قال: نحو قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، قال يونس: أي: بِطَرْفٍ خَفِي.

وزعم الكوفيون، وتبعهم ابن مالك: أنَّها تأتي لموافقة (فِي)، وأنشد ابن مالك: [الطويل]

عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ إِنْ مَنَعْتَهُ ... مِنَ اليَوْمِ سُؤْلا أَنْ يُيَسَّرَ فِي غَدِ

أي: في هذا اليوم، وهذا الذي ذَكَرَه ابن مالك من المعاني، لم يذكره أصحابنا ويتأوَّلُون ما ظاهره ذلك.

وزعم السيرافي، والأعلم، وابن طاهر، وابن خروف: أنَّ (مِنْ) إذا كان بعدها (ما)، كانت بمعنى: (رُبَّمَا)، وزَعَمُوا أنَّ سيبويه يُشِير إلى هذا المعنى في كلامه، وأَنْكَرَ الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك ورَدُّوه، وتأوَّلُوا ما زعموه من ذلك.

وتَنْفَرِدُ (مِنْ) بجَرِّ ظُرُوف لا تتصرَّف: كـ (قَبْلُ، وبَعْدُ، وعِنْدَ، ولَدَى، ولَدُن، ومَعَ، وعَنْ، وعَلَى)، اسمين، مثال ذلك: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و(مِنْ) فيها لابتداء الغاية.

وزَعَم ابن مالك في شرحه لـ " التسهيل ": أنَّ (مِنْ) فيهما زائدة، وتقدَّمه إلى ادِّعَاء زيادتها فيهما غيره من النُّحاة، ومِنْ عِنْدِ الله، ومِنْ لَدَيْهِ، ومِنْ لَدُنْه، ﴿هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤] في قراءة من قرأ كذلك.

و[1]: [البسيط]

---

(١) قائله القطامي، واسمه عمير بن شييم التغلبي، والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان.

الشرح: "للركب" جمع راكب، "علا بهم" يروى: علا لهم، والمعنى علت لهم أي: جعلتهم يعلون، "الحبيا" -بضم الحاء وفتح الباء وتشديد الياء- موضع بالشام، "قبل" -بفتح القاف والباء- يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر.

الشاهد: في "من عن يمين"، فعن اسم مجرور بمن، وتكون عن بمعنى جانب.

=

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبْلُ

و(١): [الطويل]

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

و(عَنْ) بَعْدَ دُخُول (مِنْ) بمعنى: جَانِب، و(على) بِمَعْنَى: فَوْق، وهما اسمان حِين دخول (مِنْ) عليهما عند البصريين.

وزَعَم الفرَّاء ومَنْ وَافَقَه من الكوفيين: أنَّ (عَنْ، وعَلَى) إذا دخل عليهما (مِنْ)، بَاقِيَان على حَرفِيَّتهما، لم ينتقلا إلى الاسميَّة.

وزَعمُوا أنَّ (مِنْ) تدخل على حروف الجر كلها، سِوَى: (مُذْ، واللام، والباء، وفِي)، وتَخْتصُّ (مِنْ) في القَسَمِ بدخولها على الرَّبِّ، ويجُوزُ ضَم مِيمها في القَسَمِ، فتقول: مُنْ رَبِّي لأفْعَلَنَّ.

وتَأْتِي (مِنْ) زَائِدَة، فعند الأخفش، والكسائي، وهشام، يجوز أَنْ تُزَاد في الوَاجِب وغير الواجب، وداخلة على المعرفة والنكرة، وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب.

ويُشترط تنكير ما دخلت عليه، نحو ما رَوُوا من قَوْلِ العرب: قد كان مِنْ مَطَرٍ، وقَدْ كَانَ مِنْ حَدِيث فَخلّ عَنِّي.

وعند جمهور البصريِّين بشَرْطِ أن يكون ما قبلها غير واجب، وما دخلت عليه

=

والمعنى: من جانب يمين الحبيا، وهذا كثير في الكلام.

انظر: ابن الناظم ص١٥١، والمكودي ص٨٣.

(١) البيت لِمُزَاحِم بن الحارث العُقَيْلِيّ.

و (الظِّمْءُ): مدّة صَبْرِها عن الماء، وهو ما بين الشّرب إلى الشّرب. و (تَصِلُّ): تُصوِّت، أي: يُسمع لأحشائها صليل من يبس العظم. و (القَيْضُ): قِشْرُ البيض. و (الزِّيزَاء): البيداء. و (مجهل): الصّحراء الّتي يُجهل فيها؛ إذْ لا علامة فيها.

والمعنى: إنّ هذه القَطَاة انصرفت من فوق فِرَاخها بعدما نفد صبرها عن الماء، تصوّت أحشاؤها لعطشها، بسبب بعد عهدها عن الماء.

والشّاهد فيه: (من عليه) على أنّ (على) فيه اسم بمعنى (فوق)؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليه.

انظر: الكتاب ٢٣١/٤، ونوادر أبي زيد ١٦٣، والمقتضب ٥٣/٣، والأزهيّة ١٩٤، وشرح المفصّل ٣٨/٨، ورصف المباني ٤٣٣، والخزانة ١٤٧/١٠، ١٥٠.

أَنْ يكون نكرة، وغير الواجب عندهم هو: النفي، والنهي، والاستفهام.

فأمَّا النَّفي، فتُزاد معه في سائر حروفه: (لَمْ، ولَمَّا، ولا، وأَنْ، ولَنْ)؛ وذلك في المبتدأ نحو: مَا مِنْ رَجُلٍ قَائِم، ولا مِنْ رَجُل عِنْدِي ولا امْرَأَة. وفي الفاعل نحو: مَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ، ولَمْ يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ.

وفي اسم (كان) نحو: مَا كَانَ مِنْ زَادٍ عِنْدَنَا، وفي المفعول فيما يتعدَّى إلى واحدٍ نَحْو: لَمْ أَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ.

وفي أَوَّل (ظَنَنْت) نحو: مَا ظَنَنْتُ مِنْ أَحَدٍ يَفْعَلُ ذلك، وفي أَوَّل (أَعْلَمْتُ) نحو: مَا أَعْلَمْتُ مِنْ أحدٍ زيدًا مسافرًا.

وفي ثاني (أَعْطَيْت) وفي أَوَّله نحو: مَا أَعْطَيْتُ مِنْ دِرْهَم أَحَدًا، وما أَعْطَيْتُ مِنْ أَحَدٍ دِرْهَمًا. وفي ما لم يسم فاعله نحو: ما ضُرِبَ مِنْ أَحَدٍ.

وأمَّا النهي فنحو: لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ، ولا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ، ولا يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ.

وأمَّا الاستفهام فليس عامًّا في جميع أدواته، إنَّما يُحفظ ذلك مع (هَلْ) في جميع ما ورد في النفي، نحو: هَلْ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ، وقوله تعالى:﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]. وفي إِلْحَاق الهمزة بـ (هَلْ) في ذلك نَظَر، ولا أحفظه من لسان العرب.

ولو قلت: كَيْفَ تَضْرِبُ مِنْ رَجُلٍ، أو كَيْفَ خَرَجَ مِنْ رَجُل، أو أَيْنَ تَضْرِب مِنْ رَجُلٍ، أو مَتَى يَقُومُ مِنْ رَجُلٍ؛ لم يجز.

و(قَلَّمَا) إذا كانت للنفي المحض، جاز دخول (مِنْ)، فتقول: قَلَّمَا يَأْتِينِي مِنْ أَحَدٍ، في معنى: مَا يَأْتِينِي مِنْ أَحَدٍ. وتدخل مع المتسع فيه من ظرف ومن مصدر، نحو: مَا ضُرِبَ مِنْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ، وما سِيرَ مِنْ سَيْرٍ، وما صِيمَ مِنْ يَوْمٍ.

وزعم بعض البصريين: أنَّها تُزاد في الشرط، بشرطها عند الجمهور من النكرة، تقول: إِنْ زَارَنِي مِنْ رَجُلٍ أَكْرَمْته، والصحيح المنع.

وذهب لكذة الأصبهاني إلى أنَّ (مِنْ) زائدة في قول الهذلي[1]: [الوافر]

فَمَا العَمْرَان مِنْ رَجْلَى عَدِيٍّ ... ومَا العَمْرَان مِنْ رَجْلَى فِئَامِ

(١) البيت لمعقل بن خويلد الهذلي، وانظر: المعاني الكبير ١/١٢٩، والعباب الزاخر ٢/٢٤.

وادَّعَى أنَّه مَنْحُول وليس من شِعر الهذلي، و(مِنْ) زائدة، ولا يُقال: ما زَيْدٌ مِنْ رَجُلِ الحَرْب، ولا مَا الزَّيْدَان مِنْ رَجُلَي الحَرْب، والصحيح أنَّ (ما) في بيت الهذلي ليست بنَافِيَة، بل هي استفهامية على معنى التعظيم والتعجب، و(مِنْ) هي الداخلة على التمييز، فذلك نحو قول الشاعر(1): [السريع]

يَـا سَـيِّدًا مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ   مُوَطَّـأ البَيْـتِ رَحِيـب الـذِّرَاع

ومذهب سيبويه: أنَّ الزائدة بالشَّرطيْن المذكوريْن، هي لتأكيد استغراق الجنس في نحو: ما قَامَ مِنْ أَحَدٍ، وما قام مِنْ رَجُلٍ.

وقال المبرد في (ما قَامَ مِنْ رَجُلٍ): لا ينبغي أن يُقال: أَنَّها زَائِدَةٌ؛ لأَنَّها أَفَادَتْ اسْتِغْرَاقَ الجنس، إذا كان قَبْل دخُول (مِنْ) يحتمل وجُوهًا.

وأمَّا في (ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) فهي زائدة، وزَعَم علي بن سليمان: أنَّ (مِنْ) التي قيل فيها: زَائِدَة في نحو: ما قَامَ مِنْ رَجُلٍ، هي لابتداء الغاية، ابتداء النفي من هذا النوع، ثم عرض أن يقتصر بها على هذا النوع. انتهى.

وقالت العرب: أَمَا رَجُلٍ يُنْصِفُنَا، بخفض (رَجُلٍ) بإضمار (مِنْ)، يُريدون: أَمَا

---

(١) ورد هذا البيت في إحدى المفضليات، وهي للسفاح بن بكير، في رثاء يحيى بن ميسرة أحد أنصار مصعب بن الزبير، ظل وفيا له إلى أن قتل معه.

وزعم بعضهم أن الشعر لغير السفاح بن بكير، وأن المرثى به غير يحيى وربما كان السبب وجود قصيدة أخرى مشابهة لهذه، والله أعلم.

الشاهد فيه: قَوْلُهُ: (مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ) عَلَى أَنَّ مَوْضِعَهُ تَمْيِيزٌ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ دُخُولُ (مِنْ) عَلَيْهِ، كَمَا قَالُوا: لله دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ، قَالُوا: لَهُ دَرُّهُ فَارِسًا.

(وَمَا أَنْتَ) هُنَا: تَعَجُّبٌ أَيْضًا، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

المعنى: يَرْثِي يَحْيَى بْن شَدَّاد، وَكَانَ قُتِلَ مَعَ مُصْعَب بْن الزُّبَيْر بِالكُوفَةِ. يَقُولُ: أَكْنَافُهُ يَتَمَكَّنُ فِيهَا مَنْ لَجَأَ إِلَيْهِ، غَيْرَ مُوذًى وَلا نَابٍ بِهِ مَوْضِعُهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: دَابَّةٌ وَطِيءٌ ذَلُولٌ: لا تُحَرِّك رَاكِبَهَا، وَمِنْهُ فِرَاشٌ وَطِيءٌ: إِذَا كَانَ وَثِيرًا لا يُؤْذِي جَنْبَ النَّائِمِ عَلَيْهِ.

وَمَعْنَى (رَحْب): مُتَّسِعُ الخُلُقِ عَلَى المَثَلِ، وَالرَّحْبُ: الوَاسِعُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: ضَاقَ بِهِ ذَرْعًا؛ أي: قَلَّتْ طَاقَتُهُ عَنْهُ.

انظر: المفضليات: ٣٢٢، وشرح اختيارات المفضل: ١٣٦٣/٣، والحماسة البصرية: ٥٩٣/١، وخزانة الأدب: ٩١/٦، والدرر: ٢٣/٣، وبلا نسبة في: شرح شذور الذهب: ٢٥٨، وشرح قطر الندى: ٤٥٤ وهمع الهوامع: ٣٢/٢، ٢٦٥ ويروى: يا فارساً ما أنت من فارس.

مِنْ رَجُلٍ، و(مِنْ) زَائِدَة. وقالوا: (أَلا رَجُلٍ) بالخفض بعد (أَلا)، خَفَضُوا بَعْدَها كما خَفَضُوا بَعْدَ (أَمَا)، و(مِنْ) يجوز إظهارها بعد (أَمَا)، ولا يجوز استعمالها بعد (أَلا).

(في)

للظَّرْفِيَّة حقيقة نحو: المَالُ فِي الكيس، أو مجازًا نحو: زَيْدٌ يَنْظُرُ فِي العِلْم؛ هذا مذهب سيبويه والمُحقِّقِين في معنى (فِي)، أنَّها لا تكون إلا للوعاء، حقيقة أو مجازًا.

وزعم الكوفيون، وتبعهم القتبي، وابن مالك: أنَّها تكون للمُصَاحَبة، نحو قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ أي: مَعَ أُمَمٍ.

وذَهَبَ هؤلاء إلى أنَّ (فِي) تُوَافِق (عَلَى)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: عَلَى جُذُوعِ النَّخْل.

وبمعنى الباء نحو قوله(١): [الطويل]

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ... يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى

أي: يَصِيرُون بطَعْنٍ.

وزعم الأصمعي، والكوفيون، والقتبي: أنَّها تأتي بمعنى (مِنْ)، نحو قول امرئ القيس(٢): [الطويل]

وَهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَصْرِهِ ... ثَلاثِين شَهْرًا فِي ثَلاثَةِ أَحْوَالِ

أي: مِنْ ثَلاثَةِ أَحْوَالِ.

وذكر ابن مالك: أنَّها تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ

---

(١) من أبيات لزيد الخيل الطائي يرد فيها على كعب بن زهير وكان قال شعرا ذكر فيه زيد الخيل فرد عليه زيد بهذه الأبيات.

انظر: الخزانة ٤٩٣/٩، وأدب الكاتب ٤٠٠/١، والمخصص ٢٣٩/٤.

(٢) المعنى: كيف ينعم من كان أقرب عهده بالرّفاهيّة ثلاثين شهرًا من ثلاثة أحوال.

والشّاهد فيه: (في ثلاثة أحوال) حيث جاءت (في) بمعنى (مِنْ).

انظر: الخصائص ٣١٣/٢، ورصف المباني ٤٥٣، والجنى الدّاني ٢٥٢، والمغني ٢٢٥، والهمع ١٩٣/٤، والخزانة ٦٢/١، والدّيوان ٢٧.

فِيهِ﴾ [النور: ١٤]، وما رُوِيَ في الأثر: " دَخَلَت امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّة حَبَسَتهَا "[١]؛ أي: لأجْلِهَا.

وأنَّها تكون للمُقايَسَة، وهي الدَّاخِلَة على تَالٍ يُقْصَدُ تعظيمه وتحقيره بمَتْلوِّه، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

وزعم الفارسي: أنَّ (فِي) تُزاد في ضرورة الشِّعر، نحو قوله[٢]: [الرجز]

أَنَا أَبُو سَعْـدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا

يُخَالُ فِي سَـوَادِهِ يَرَنْدَجَا

المعنى: يُخَالُ سَوَادُه يَرَنْدَجَا، وهو من القِلَّةِ بحيث لا يُقاس عليه.

وهذا الذي ذكروه مِن خِلافٍ، كون (فِي) للوعاء، تأوَّلَهُ أصحابنا ورَدُّوه إلى معنى الوعاء.

(عن)

للمُجَاوَزَة، تقول: أَطْعَمْتُه عَنْ جُوعٍ، وسَقَيْتُهُ عَن العَيْمَة، وكَسَوْتُه عَن العرَى؛ أي: جَعَلْتُ الجُوع مجَاوزًا له ومُتصرِّفًا عنه، والعَيْمة والعرَى قد تَرَاخَيَا عنه.

وذهب الكوفيون، والقتبي، وتبعهم ابن مالك: إلى أنَّها تكون للاستعلاء، كقوله[٣]: [البسيط]

---

(١) أخرجه البخاري (٢/٨٣٤، رقم ٢٢٣٦)، ومسلم (٤/١٧٦٠، رقم ٢٢٤٢)، وابن حبان (٢/٣٠٥، رقم ٥٤٦). وأخرجه أيضًا: البخاري فى الأدب المفرد (١/١٣٨، رقم ٣٧٩).

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٢٢٦، وهمع الهوامع ٢/٤٤٨.

(٣) قاله ذو الأصبع العدواني واسمه: حرثان بن الحارث العدواني وهو أحد بني عدوان، بطن من جديلة، من قدماء الشعراء في الجاهلية.

الشرح: "لاه ابن عمك" أي: لله در ابن عمك، "دياني" القيّم بالأمر الذي يجازي فلا يضيع عنده خير ولا شر، "تخزوني" تسومني الذل وتقهرني.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك في الحسب وشابهك في رفعة الأصل وشرف المحتد، فما من مزية لك عليه ولا فضل تفتخر به عليه، ولا أنت مالك أمره والمدبر لشئونه فتقهره وتذله.

الشاهد: في "عني" فإن "عن" هنا بمعنى "على"، أي: لا أفضلت في حسب عليّ.

انظر: الأغاني ٣/ ١٠٤، المفضليات ٢٦٦، الحماسة الشجرية ١/ ٢٦٩، الاقتضاب ٢٨٧، أمالي القالي ١/ ٩٣.

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي ولا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي: عَلَيّ.

وتكون عندهم للاستعانة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣]؛ أي: بالهوى.

وتكون عندهم لموافقة (بَعْد)، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]؛ أي بَعْدَ طَبَق.

وزعم ابن مالك: أنَّها تأتي للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿إِلا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣].

وللبدل نحو قولهم: حَجَّ فُلانٌ عن أبيه، وقوله تعالى: ﴿لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨].

وبمعنى (في) في قوله(١): [الطويل]

وَآسِ سَرَاةَ الحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

أي: فِي حَمْلِ.

وأنَّها تُزاد عِوَضًا، نحو قوله(٢): [الطويل]

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني: أَرَادَ: فَهَلا عن التي بَيْنَ جَنْبَيْك تَدْفَعُ، فحَذَفَ (عَنْ) وزادها بعد (التي) عِوَضًا.

ونَصَّ سيبويه على أنَّ (عَنْ) لا تُزاد، وذهب أبو عبيدة إلى أنَّها زائدة في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]؛ أي: يُخالفون أَمْرَه.

وكل ما ذكروه ممَّا خَالَفَ معنى المجاوزة واستدلُّوا عليه، تأَوَّلَهُ المخالف لهم،

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/١٩٧، وهمع الهوامع ٢/٤٤٤.

(٢) نسبة الآمدي في المؤتلف ١/٢٩١ إلى زيد بن رزين وترجم له.

وانظر: المحتسب ١/ ٢٨١، شرح التبريزي ١/ ٣٧٨، ذيل الأمالي ١٠٥، ذيل اللآلي ٤٩، ديوان الحماسة ٢/ ١٨١ شرح الشواهد للسيوطي ١/ ٤٣٦.

وتقدَّم الخلاف في (عَنْ) إذا جرت؛ أَهِيَ اسمٌ أم هي باقية على حَرْفِيَّتها.

ودخول (مِنْ) عليها كثير، وقد دَخَلَ عليها (عَلَى)، قال(١): [الطويل]

عَلَى عَنْ يَمِيني مَرَّت الطَّيْرُ سُنَّحَا وكَيْفَ سُنُوحٌ واليَمِينُ قَطِيعُ

وذهب بعض أصحابنا إلى أنَّها اسمٌ في قوله(٢): [الوافر]

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حُجُرَاتِهِ وَلَكِنَّ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ

وهو مُستقرأ عن كلام الأخفش في (عَلَى)، وسيأتي ذلك عند الكلام على (عَلَى).

---

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر على قائل له.
الشرح: "سنحا" -بضم السين وتشديد النون- جمع سانح، تقول: سنح لي الطير يسنح سنوحا، إذا مر من مياسرك إلى ميامنك، والعرب تتيمن بالسانح وتتشاءم بالبارح، وكذا قال الجوهري. وفي الهمع "قطيع" بدل تطيع.
الشاهد: في "على عن يميني"، فإن "عن" هنا اسم بدليل دخول على عليها، وهذا نادر والمحفوظ من دخول كلمة "على" على كلمة "عن" في هذا البيت فقط، فإن الأكثر أن يدخل عليه كلمة "من" عند كون "عن" اسما. ا. هـ العيني.
انظر: ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ١٣١، والسيوطي في الهمع ٢/ ٣٦.

(٢) قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي.
الشرح: "دع" اترك، "نهبا" أي: ما انتهب ويجمع على نهاب، "صيح" مجهول صاح، "الحجرات" -بفتح الحاء وضم الجيم- النواحي، وفي مجمع الأمثال بفتح الحاء والجيم والراء: النواحي أيضا.
المعنى: قال الأصمعي: دع الذي انتهبه باعث، وحدثني عن الرواحل التي أنت ذهبت بها.
الشاهد: في قوله: "دع عنك"، فإن "عن" هنا اسم بمعنى "جانب"، وهذا متعين في ثلاثة مواضع:
أحدها: أن يدخل عليها "من" كما في قوله: "من عن يمين" أي: من جانب يمين.
والثاني: أن يدخل عليها "على" وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله:
على عن يميني مرت الطير سنحا
الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمعنى واحد، قاله الأخفش، وذلك قوله:
دع عنك نهبا....
وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل.
انظر: ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ١٣١، ٢/ ١٢١، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢٩.

(مَعْ)

ساكنة العين: قيل: إنَّها حَرْفٌ، والصحيح أنَّها اسم، كحالها إذا كانت مفتوحة العين.

(ها)

للتنبيه: يكون الجَرُّ بعدها في باب القَسَم عوَضًا من الواو، وتختصُّ باسم الله، وفي الجَرِّ بها خِلاف، أَهُوَ بها نفسها أو الواو، وسيأتي إن شاء الله.

(كَيْ)

عند البصريّين تكون حرف جر، فتجر اسم الاستفهام وهو، وإذا أضمرت (أَنْ) بعدها، كانت جارَّة لمصدرٍ مُقدَّرٍ، منسبك مِنْ (أَنْ) والفعل بعدها، وتقدَّم الكلام عليها في نواصب المضارع.

والثلاثي

(إِلَى، وعَلَى، ورُبَّ، ومُنْذُ، وخَلا، وعَدَا، ومَتَى، وبَلْهَ)

(إِلَى)

للانتهاء مطلقًا، فتعم الزمان والمكان، نحو: سِرْتُ إِلَى البَصْرَة، وسِرْتُ إلى نِصْفِ اللَّيْل؛ ومذهب سيبويه والمحققين إلى أنَّ (إِلَى) تنتهي لابتداء الغاية.

وإمَّا أن تكون آخرًا أو غير آخر، ففيه تفصيل واختلاف؛ وذلك أنَّ ما بعد (إِلَى)؛ إمَّا أن تدلَّ قرينة على دخوله فيما قبلها، نحو قولك: اشْتَرَيْتُ الشُّقَّة إلى طرفها، أو خُرُوجه نحو قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فهو على حَسَبِ القَرِينَة، نحو: اشْتَرَيْتُ البُسْتَان إِلَى الشَّجَرَةِ الفلانية؛ فالذي عليه أكثر المُحقِّقين أَنْ لا تدخل، فلا تدخل الشَّجرة في المُشْتَري، وقال بعض النُّحاة: تَدْخُل.

وقال عبد الدايم القيرواني: إذا لم تكن قرينة، وما بعد (إِلَى) مِنْ جِنْسِ ما قبلها، احتمل أَنْ يَدْخُلَ وألا يدخل، والأظهر أنَّه لا يدخل. انتهى.

وذهب الكوفيون، وكثيرٌ من البصريين، إلى أنَّ (إلى) تأتي بمعنى المُصَاحَبَة، وقال كثيرٌ من المفسرين في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]:

قال الفراء: وهو حسن.

وإنَّما تَجْعَلُ (إِلَى) بمعنى (مَعَ)، إذا ضَمَمْتَ شيئًا إلى شيءٍ، كقول العرب: الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْد إِبِلٌ؛ فإن لم يكن ضم لم يكن جَمْع، فلا يُقال في (مَعَ فُلان مَالٌ كَثِير): إلى فُلان مَالٌ كَثِير. انتهى.

وإذا قال له: عَلَيَّ مِنْ وَاحِدٍ إلى عَشَرَة، كان إِقْرَار بجُمْلَة العَشَرَة، كما أنَّك إذ قلت: هِيَ أَحْسَنُ الناس مِنْ قَرْنٍ إلى قَدْمٍ، فقَدْ عَمَّ الحَسَنُ ما بينهما، فإن قال: هِيَ أحسنُ الناس قَرْنًا فقَدَمًا، لم يجز، وأجاز ذلك هشام.

وذهب الكوفيون، والقتبي، وتبعهم ابن مالك، إلى أنَّ (إِلَى) تكون بمعنى: (مِنْ)، وأنشدوا قول ابن أحمر[(١)]: [الطويل]

تَقُولُ وقَدْ عَالَيْتُ بالكُورِ فَوْقَهَا ... أَيُسْقَى فَلا يَرْوَى إِلَى ابْنِ أَحْمَرَا

يريد: قالوا: فَلا يَرْوَى مِنِّي.

وزعم الكوفيون والقتبي: أنَّها تكون بمعنى: (عِنْدَ)، قال أبو كبير الهذلي[(٢)]: [الكامل][(٣)]

أَمْ لا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ ... أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وزَعَمَ الأخفش: أنَّ (إِلَى) تكون بمعنى الباء، وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]؛ أي بشَيَاطِينِهم.

---

(١) انظر: الديوان ١/ ٨٤، شرح التسهيل ١٤٣/٣، والمغني ١٠٥، شرح أبياته ١٢٩/٢.

(٢) هو: عامر بن الحُلَيْس أحدُ بني سَعْد بن هُذيل: شاعر، صحابي، اشتُهر بكنيته؛ قيل: إنّه أسلم ثم أتى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقال: (أَحِلَّ لي الزّنا)، فقال: "أتحبُّ أن يُؤتى إليك مثل ذلك؟"، قال: (لا)، قال: "فارض لأخيك ما ترضى لنفسك"، قال: (فادعُ الله أن يُذهب ذلك عنّي).

انظر: ديوان الهذليّين ٨٩/٢، والشّعر والشّعراء ٤٤٦، وأُسد الغابة ٢٦٢/٦، والإصابة ٢٨٤/٧، والخزانة ٢٠٩/٨.

(٣) الشّاهد فيه: (أشهى إليّ) حيث جاءت (إلى) بمعنى (عند).

انظر: ديوان الهذليّين ٨٩/٢، وشرح أشعار الهذليّين ١٠٦٩/٣، وشرح الكافية الشّافية ٨٠١/٢، والجنى الدّاني ٣٨٩، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٥/٤، والأشمونيّ ٢١٤/٢.

وذكر ابن مالك: أنَّها تأتي للتَّبيين، قال: وهي المُتعَلِّقة في تعجب أو تَفْضِيل، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣].

وأنَّها تكون بمعنى (فِي)، وأنشد(١): [الطويل]

فَــلا تَتْرُكَنِّــي بالوَعِيــدِ كــأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

أي: فِي النَّاسِ.

وأنها تكون مُوَافقة (اللام)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

وذهب الفرَّاء إلى أنَّ (إِلَى) قد تُزاد، وجعل من ذلك قوله تعالى: (فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَي إِلَيْهِمْ) [إبراهيم: ٣٧] في قِرَاءَة مَنْ فَتَحَ الواو؛ أي: تَهْوَى إِلَيْهِم؛ أي: تُحبّهم. وكل هذه المعاني التي تخالف انتهاء الغاية، تأوَّلها المُخالف على الغاية.

(عَلَى)

التي يَنْجَرُّ ما بَعْدَها مشهور؛ مذهب البصريين أنَّها حَرْفُ جَرٍّ.

وذَهَبَ ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرندي، وأبو الحجاج بن معزوز، والأستاذ أبو علي في أحد قوليْه: إلى أنَّها اسم، ولا تكون حَرْفًا، وزعموا أنَّ ذلك مذهب سيبويه، وكونها حَرْفًا هو مذهب الكوفيين.

فإذا دَخَلَت عليها (مِنْ)، ففيها خِلاف البصريين والفراء المذكور في (عَنْ).

وقد استدلَّ الأخفش على اسميَّة (على) بقول العرب: (سَوَّيْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي)، ولا يجوز: فَرِحْتُ بِيَّ، إنَّما تقول: فَرِحْتُ بِنَفْسِي، فَسَوَّيْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، معناه: سَوَّيْتُ فَوْقَ ثِيَابِي.

---

(١) البيت للنابغة، و (الوعيد): التهديد. و (القار): القَطِران. و (أجرب): به داءُ الجَرَب.
وإنّما شبّه نفسه بالبعير الأجرب المطليّ بالقطران؛ لأنّ النّاس يطردونه إذا أراد الدّخول بين إبلهم لئلاّ يُعْدِيَهَا بدائِه.
والشّاهد فيه: (إلى النّاس) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في).
انظر: الأزهيّة ٢٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٠٨/٢، ورصف المباني ١٦٩، والجنى الدّاني ٣٨٧، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٤/٤، والأشمونيّ ٢١٤/٢، والخزانة ٤٦٥/٩، والدّرر ١٠١/٤، والدّيوان ٧٣.

وعلى قول الأخفش مجيء قول الشاعر[1]: [المتقارب]

هَــوِّن عَلَيْــكَ فـإِنَّ الأمُــو ... رَ بِكَــفِّ الإلَــه مَقَادِيرُهَــا

ولا يدلُّ على ما قاله الأخفش على أنَّ (عَلَى) اسم، فقد جاء: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، و﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]، ولا نعلم أَحَدًا ذَهَبَ إلى أنَّ (إِلَى) اسم، فسَوَّيْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، وهَوِّن عَلَيْك، مِنْ هَذَا القَبِيل القَلِيل.

ومَنْ قال: إنَّها لا تكون إلا اسمًا، يقول: إنَّها مُعْرَبَةٌ. ومَنْ جَوَّزَ فيها إذا كانت حرفيَّة، أنْ تَنْتَقِلَ إلى الاسمية بدخول (مِنْ) عليها، أو على مذهب الأخفش في نحو: سَوَّيْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي؛ اختلفوا، فقال بعض أشياخنا: هِيَ مُعْرَبَة إِذْ ذَاكَ.

وقال أبو القاسم ابن القاسم: هي مَبْنِيَّة، والألِفُ فيها كألف (هذا، وما)، فهي كـ(عَنْ، وكاف التشبيه، ومُذْ، ومُنْذُ)، إذا كُنَّ أسماء.

ومَعْنَى (عَلَى) الاستعلاء حِسًّا، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، أو معنى كقوله تعالى: ﴿الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وزعم الكوفيون، والقتبي، وابن مالك: أنَّ (عَلَى) تكون للمصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وأنَّها تكون للمجاوزة، كوقوعها بَعْدَ (بَعُد، وخَفِيَ)، وقوله[2]: [الوافر]

---

(١) قائله الأعور الشني.

الشرح: "هون" خفف، ويروى: "خفض"، "كف الإله" معناه عند أهل النظر: ملكه وسلطانه.

الشاهد: في "عليك" على أن "على" تكون اسما إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد.

انظر: ابن هشام في المغني ١/ ١٢٨، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢٩، وسيبويه ١/ ٣١.

(٢) البيت للعقيلي، هو: القُحَيْف بن خُمَيْر بن سُلَيْم العُقَيْليّ: شاعرٌ مُقِلٌّ من شعراء الإسلام.

و (بنو قُشَير): قبيلة تُنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. و (لعمر الله): المراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق.

والشّاهد فيه: (رضيتْ عليَّ) حيث جاءت (على) بمعنى (عن).

انظر: نوادر أبي زيد ١٧٦، والمقتضب ٢/٣٢٠، والأزهيّة ٢٧٧، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٦١٠، ورصف المباني ٤٣٤، والخزانة ١٠/١٣٢، ١٣٣، وشعراء بني عُقيل وشعرهم ٢/٢٠٢.

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي: عَنِّي.

وللظَّرفِيَّة نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة:١٠٢]؛ أي: فِي مُلْكِ سُلَيْمان.

ومُوَافَقَة (مِنْ) كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أي: مِن النَّاسِ.

وبمعنى الباء، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]؛ أي: بألا أَقُول.

وزعم الكوفيون والقتبي: أنَّها تكون بمعنى اللام، وأنشدوا قول الرَّاعي(١): [الوافر]

رَعَتْهُ أَشْهُرًا وخَلا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَغَارَا

أي: خلالها.

وذكر ابن مالك: أنَّها تأتي للتعليل، قال: كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]. انتهى.

وهذا كُلُّه تأَوَّلَهُ المُخالف.

وقد جاء حَذْفُ (عَلَى) في الشِّعر، نحو قوله(٢): [الطويل]

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفَى الَّذِي لَوْلا الأَسَى لَقَضَانِي

يريد: لَقَضَى عَلَيَّ.

وأجاز أبو الحسن حَذْفها في الكلام، ونصب ما بعدها مفعولا به، وجعل من ذلك قوله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦].

---

(١) من قصيدة للراعي النميري، يصف ناقة رعت نباتا معينا وانفردت به أشهرا، فسمنت. انظر: الديوان ١/١١٣.

(٢) نسبه العيني ٢/ ٥٥٢ لعروة بن حزام. وليس في ديوانه. ونسبه المبرد في الكامل ١/ ٢٠ لأعرابي من بني كلاب وذكر معه أبياتا أخرى.

ونَصَّ سيبويه على أنَّ (عَنْ، وعَلَى) لا تُزادان، وتقدَّم قول ابن مالك في (عَنْ) أنَّها تُزاد عوضًا، وقال: تُزاد (عَلَى)، وأنشد[١]: [الطويل]

أَبَى اللهُ إلا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاةِ تَرُوق

قال: زَادَ (عَلَى)؛ لأنَّ رَاقَ مُتعدِّية مثل: أَعْجَبَ، تقول: رَاقَنِي حُسْنُ الجَارِيَة، وقال: تُزاد عِوَضًا، وأنشد[٢]: [الرجز]

إِنَّ الكَرِيمَ وأَبِيكَ يَعْتَمِلْ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

وتَبِعَ في ذلك ابن جني، قال ابن جني: أراد: إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا مَنْ يَتَّكِلْ عَلَيْهِ، فحذف (عَلَيْهِ)، وزَادَ (عَلَى) قَبْل (مِنْ) عِوَضًا. انتهى.

وما اسْتدَلُّوا به على الباء، و(عَنْ، وعَلَى) تُزاد عِوَضًا، لم يقم عليه دَلِيل، وقد ذَكَرْنَا في الشرح تأويل ذلك على أحسن وجه.

ولم يَكْفِ ابن مالك أن اسْتدلَّ بشيءٍ محتمل مُخالف لنَصِّ سيبويه، حتَّى قال: ويجوز عندي أن يُعامل بهذه المعاملة (مِنْ، واللام، وإِلَى)، وفي قياسًا على (عَنْ، وعَلَى، والبَاء)، فيُقال: عَرَفْتُ ممَّن عَجِبْتُ، ولِمَنْ قُلْتُ، وإِلَى مَنْ أَوَيْتُ، وفي مَنْ رَغِبْتُ، والأصل: عَرَفْتُ مَنْ عَجِبْتُ مِنْهُ، ومَنْ قُلْتُ لَهُ، ومَنْ أَوَيْتُ إِلَيْهِ، ومَنْ رَغِبْتُ فِيهِ، فحذف ما بعد (مَنْ)، وزِيدَ ما قَبْلَها عِوَضًا. انتهى ما قاله، وما أجازه ليس بصحيح، ولو استدلَّ بشيءٍ لا يحتمل التأويل، لكان مِن القِلَّة بحيث لا يُقاس عليه.

(رُبَّ)

عند البَصْرِيِّين حرف جرٍّ. وعند الكوفيين وابن الطراوة: اسم.

وفي " الإفصاح ": قال الفراء وجماعة من الكوفيين: إنَّ (رُبَّ) اسم معمولة لجوابها كـ (إِذَا)، أو (حين) في الظروف.

وتقدَّمت عندهم لاقتضائها الجواب، وهي مَبْنِيَّة، قالوا: وقد يُبْتَدَأُ بها، فيُقال:

---

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي، وانظر: الخزانة ١٧٠/٢، ومعجم الأدباء ٤٥١/١.

(٢) انظر: الخزانة ١٥٦/١٠، والعقد الفريد ٣٤٨/٢.

رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو، ويُقال: رُبَّ ضَرْبَة ضَرَبْتُ، ورُبَّ يَوْمٍ سِرْتُ (بتقدير الظَّرف)، ورُبَّ رَجُلٍ ضَرَبْتُ (مفعول)، ورُبَّ رَجُلٍ قَامَ (مبتدأ)، كما يكون ذلك في (كم). انتهى.

ومذهب البصريِّين أنَّها للتقليل، قال أصحابنا: في جِنْس الشيء أو في نظيره.

وزَعَمَ صاحب كتاب " العين ": أَنَّها للتَّكْثِير، ولم يَذْكُر أنَّها تَجِيء للتَّقليل، ونَسَب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه.

وذهب الكوفيون والفارسي في كتاب " الحروف " له: أنَّها تكون تقليلا وتكثيرًا. وذهب بعضُهم إلى أنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وذهب بعضهم إلى أنَّها لم تُوضَع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مُستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نَخْتَاره من المذاهب.

وفي " البسيط ": ذَهَبَ البصريون إلى أنَّها للتقليل، كالخليل، وسيبويه، وعيسى ابن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو ابن العلاء، والأخفش، والمازني، والجرمي، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والسيرافي، والرماني، وابن جني، وجملة من الكوفيِّين كالكسائي، والفراء، وهشام، وابن سعدان، ولا مُخالف لهؤلاء إلا صاحب "العين"، فإنَّه صرَّحَ بكونها للتكثير دون التقليل.

وفي " الإفصاح ": وقيل: إنَّها للتكثير، وقال به جماعة منهم صاحب " العين "، وابن درستويه.

وقال ابن الباذش وابن طاهر: هي لمُبْهَم العدد، فيكون تقليلا وتكثيرًا.

وقال أبو نصر الفارابي في كتاب " الحروف " له: أكثر ما تكون للتقليل.

و(رُبَّ) عندنا ثُلاثيَّة الوَضْع، وعرض التصرف فيها، خلافًا لابن فضَّال؛ إِذْ زَعَمَ أَنَّها ثنائية الوضع، فقياسها أن تكون ساكنة، كـ (هَلْ، وبَلْ)، وإنَّ فَتْحَ الباء مع تَخْفِيفِها، ودون التاء ضرورة لا لُغَة، ولُغَاتها: رُبَّ، ورُبُّ، ورُبَّتْ، ورُبَّتَا، ورَبَّ، ورَبَّتْ، ورُبَ، ورُبَتْ، ورُبْ، ورَبْ.

وزعم ابن فضَّال: أنَّ فتح الراء نَقَلَه أبو حاتم، وأنَّه في جميع ذلك شاذّ،

ومجرور (رُبَّ) نكرة وضمير، ولا يُجَرُّ مُعرَّفًا بـ (أل)، وأجاز ذلك بعضهم، وأنشد[1]: [الخفيف]

رُبَّمَا الجَامِلِ المُؤَبَّلِ فِيهِم ... وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

بخَفْضِ الجامل وصفته، فالنَّكرة تكون معربة ومَبْنِيَّة، كقوله[2]: [الطويل]

أَلا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لَكَ نَاصِحٍ ... ومُؤْتَمَنٍ بِالغَيْبِ غَيْرِ أَمِينِ

وتَجُرُّ مُضَافًا إلى ضَمِيرِ مَجْرُورها معطوفًا عليه بالواو، ويُقاس على ذلك وفاقًا للأخفش، نحو: رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيه يَقُولان ذَلِكَ، ويُقاس على ما سُمع من ذلك، وشَذَّ: رُبَّ أَبِيهِ، ورُبَّ أَخِيهِ، ورُبَّ وَاحِد أُمِّه، ولا يجوز الفصل بينها وبين النَّكرة.

وأجاز علي بن المبارك الأحمر: الفصل بَيْنَهُمَا بالقَسَم، فتقول: رُبَّ والله رَجُل صَالِحٍ لَقِيته، ووَهَمَ ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بالقَسَمِ لخَلَف الأحمر:

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي أحد بني برد بن أفصى من إياد.
الشرح: "الجامل" -بالجيم- اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع من الإبل مع راعيها، "المؤبل" -بضم الميم وفتح الهمزة والباء المشددة- المعد للقنية، "عناجيج" جمع عنجوج -بزنة عصفور- وهي الخيل الطويلة الأعناق، "المهار" -بكسر الميم- جمع مهر وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة.
المعنى: يصف نفسه بالكرم، وأنه لا يبخل على من معه بأحسن ما عنده من الإبل المتخذة للقنية والخيل الجياد التي بينها أولاد.
الشاهد: في "ربما الجامل" حيث دخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية وهو نادر.
قال العيني: ولأجل هذا قال أبو علي: يجب أن تقدر "ما" اسما مجرورا على معنى شيء والجامل خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة صفة لما، والتقدير: رب شيء هو الجامل المؤبل.
انظر: ابن الناظم ص١٥٣، وابن هشام ٢/ ١٦١، وابن عقيل ٢/ ٢٥، والأشموني ٢/ ٢٩٨، والسيوطي في همعه ٢/ ٢٦.

(٢) من أبيات سيبويه الخمسين ١/ ٢٧١، ومن شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٦، والسيوطي في الهمع ١/ ٩٢، ٢/ ٢٨.
الشرح: "تغتشه" تظن به الغش والخديعة، "مؤتمن" تراه أمينا ناصحا.
المعنى: قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش، وقد يغشه ويخدعه إنسان يأمنه ويثق به.
الشاهد: في "رب من تغتشه" حيث استعمل "من" نكرة ووصفها بجملة "تغتشه"، والدليل على أن "من" في موضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها "رب" وهي حرف لا يدخل إلا على النكرات.

وغَرَّة شهرة خلف الأحمر.

وجاء في الشِّعر الفصل بينهما بالجار والمجرور، ولا يُقاس عليه، نحو قوله[١]: [الخفيف]

رُبَّ فِـي النَّـاسِ مُوسِـرٍ كعَـدِيمٍ وَعَـدِيمٍ يَخَـالُ ذَا أَيْـسَارِ

ونحو قوله: [الرجز]

يَـا رُبَّ عَنَّـا غَمْـرَةٍ جَـلاهَا

وقول زيد الخيل[٢]: [الطويل]

ويُنْدَبُ شَـمَّاخُ بـن عمـرو وَرَهْطُـهُ وَيَـا رُبَّ مِـنْهُم دَارِعٌ وهـو أَشْـوَسُ

واخْتَلَفُوا في وَصْفِ مجرورها النكرة، فذهب الأخفش، والفراء، والزجاج، وأبو الوليد الوقش، وابن طاهر، وابن خروف، إلى أنَّه لا يَلْزَمُ وَصْفه، وهو ظاهر كلام سيبويه.

وذهب ابن السراج، والفارسي، والعبدي، وأكثر المتأخرين منهم الأستاذ أبو علي، وفي " البسيط ": أنَّه رَأْيٌ للبصريين، إلى أنَّه يلزم وَصْف مجرورها، واخْتَلَفَ النَّقْلُ عن المبرد، وأكثر وقوعها صدرًا، وجاءت خَبَرًا لـ (إنَّ) في قوله[٣]: [الطويل]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٧٢/٢.

(٢) انظر: الخزانة ٦٥/٥.

(٣) هذا من قصيدة جيدة لحاتم الطائي، أولها: أماوي، قد طال التجنب والهجر.
قال البغدادي في الخزانة ١٩٥/٤: واحد أمّه نكرة لا يتعرّف بالإضافة وإن أضيف إلى المعرفة لتوغله في الإبهام إذ لا ينحصر بالنسبة إلى مضاف إليه معيّن إذ بعد الإضافة لا يتعيّن المضاف أيضاً فيه نظير غيرك ومثلك ولذلك وقع مجروراً لربّ.
والشارح المحقّق نسب جعله منكراً إلى بعض العرب واستدلّ له بدخول ربّ عليه فإنّها لا تدخل إلا على نكرة. وغيره نسب التنكير إلى بعض النّحاة ويؤيّده قول ابن الأنباريّ في الزاهر: إنّ الفرّاء وهشاماً قالا: نسيج وحده وعيير وحده وواحد أمّه نكرات.
والدليل على هذا أنّ العرب تقول: ربّ نسيج وحده قد رأيت وربّ واحد أمّه قد أجرت.
واحتجّ هشامٌ بقول حاتم: أماويّ إنّي ربّ واحد أمّه...... البيت قال شارح اللباب وغيره: والأكثر أن يكون معرفة على قياس الإضافة إلى المعارف وأمّا وروده نكرةً فنادر إنّما جاء في الشعر.
وقول الشارح المحقّق: وليس العلّة في تنكيرهما ما قال بعضهم إنّ واحد مضاف إلى أمّ إلى آخره =

أَمَـــاوِيَّ إِنِّـــي رُبَّ وَاحِـــدِ أُمِّـــه أَخَـــذْتُ فَـــلا قَتْـــلٌ لَـــدَيَّ وَلا أَسْـــرُ

وخبرًا لـ (أَنْ) المُخفَّفة من الثقيلة، كقوله[1]: [الطويل]

تَيَقَّنْـتُ أَنْ رُبَّ امْـرِئٍ خِيـلَ خَائِنًـا أَمِـــينٌ وخَـــوَّانٍ يُخَـــال أَمِينَـــا

وجوابًا لـ (لَوْ)، وهو غريب في قوله[2]: [الطويل]

وَلَـوْ عَلِـمَ الأَقْـوَامُ كَيْـفَ خَلَفْـتُهُمْ لَــرُبَّ مُفَـدٍّ فِـي القُبُـورِ وَحَامِـدِ

وليس مجرورها دائمًا في موضع نصب، خلافًا للزجاج ومن وَافَقَه، بل يُحكم على موضعها بالرفع والنصب على حسب العامل بعدها، ويجوز فيه الاشتغال، إذا كان العامل قد عَمِلَ في ضميره أو سببه، نصبًا لفظًا أو محلا.

و(رُبَّ) زائدة في الإعراب لا في المعنى، وفاقًا للأخفش والجرمي، ويجوز العطفُ على موضع مجرورها، إِنْ رفعًا فرفع، وإن نصبًا فنصب، كما قال امرئ

=

هو كلام عبد القاهر الجرجانيّ قال: والضمير المتصل ببطن وأمّ لا يجوز أن يعود إلى نفس واحد وعبد لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف فإذا كان تعريف أمّ بإضافتها إلى ضمير الواحد كان التماس تعريف الواحد منها محالا وكان بمنزلة تعريف الشيء بنفسه فوجب أن يعود الضمير إلى شيء غير عبد وواحد يجوز أن تقول: زيد عبد بطنه فيكون تعريف عبد بغير ضميره.

قال: فإذا قلت جاءني واحد أمّه وعبد بطنه جاز أن يكون معرفة بأن يتقدّم الذكر كأنك قلت جاءني الكامل النبيل الذي عرفته.

وإذا جعل نكرة فعلى أنه يوصف به نكرة محذوفة كما في البيت كأنّه قال إنسانٌ واحد أمّه بمنزلة قولك: ربّ إنسان عزيز معظّم لأنّ ربّ لا تدخل على المعارف. انتهى كلامه.

وقوله: أماويّ الخ الهمزة للنداء و ماويّ منادى مرخّم ماويّة وهي زوجة حاتم.

والماويّة في اللغة: المرآة التي يرى فيها الوجه كأنّها منسوبة إلى الماء فإنّ النسبة إلى الماء مائيّ وماويّ. و ربّ هنا لإنشاء التكثير والعامل في محلّ مجرورها أجرت بالجيم والراء المهملة بمعنى أمّنته مما يخاف يقال: استجاره أي: طلب منه أن يحفظه فأجاره. وروى بدله: أخذت قال الزمخشريّ في أمثاله عند قوله أجود من حاتم: كان إذا قاتل غلب وإذا غنم أنهب وإذا غنم أنهب وإذا سئل وهب وإذا ضرب بالقدح سبق وإذا أسر أطلق وإذا أثرى أنفق. وكان أقسم بالله لا يقتل واحد أمّه. انتهى.

(١) انظر: همع الهوامع ١/٥١٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٤٣٣.

القيس(١): [الطويل]

وسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وسُنَّمًا ذَعَرْتُ بِمِدْلاجِ الهَجِيرِ نَهُوضِ

وقال أبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي: مَنْ جَعَلَ (سُنَّمًا) للبقرة، عَطَفَه على مَوْضِع (وَسِنٍّ)؛ لأنَّه في موضع المفعول بـ (ذَعَرْتُ)، تقول: ذَعَرْتُ بِهَذَا الفَرَس ثَوْرًا وبَقَرَة، وهو بعيد عند بعض النَّحويّين أن يُجْعَلَ لـ (رُبَّ) موضع من الإعراب.

ومذهب أكثر النحويين، منهم المبرد والفارسي: أنَّ العامل يجب أن يكون ماضيًا.

وذهب ابن السراج إلى أنَّه يجوز أن يكون حالا، ومنع أن يكون مستقبلا.

والصحيح أنَّ العامل يكون ماضيًا في الأكثر، ويجوز أن يكون حالا ومستقبلا، وممَّا جاء مستقبلا قول جحدر(٢): [الوافر]

فَإِنْ أَهْلَكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

وقال الكسائي: العَربُ لا تَكَادُ توقع (رُبَّ) على أَمْرٍ مُسْتَقْبَل، وهذا قليلٌ في كلامهم، وإنَّما يُوقعُونَها عن الماضي، ثُمَّ اسْتَعْذَبَ عن قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر:٢].

ثم قال: ومع هذا يَحْسُن أن يُقال في الكلام إذا رَأَيْتَ الرَّجُل يَفْعَلُ ما يخاف عليه منه: رُبَّمَا يَنْدَمُ، ورُبَّمَا يَتمَنَّى أن لا يكون فعل؛ وهذا كلام عربي حسن، ومِثْله قال الفراء والمبرد. انتهى.

ومن الْتَزَمَ المعنى في العامل، تأَوَّلَ ما ظاهر خلافه، وهذا كله مَبْنِيّ على أنَّ (رُبَّ) يتعَلَّقُ، وفي ذلك خلاف، وذهب الجمهور إلى أَنَّها تَتَعَلَّقُ بالعامل، وذهب الرماني وابن طاهر إلى أنَّها لا تتعلق.

واختلف من قال: إنَّها تتعلق في حَذْفِ ما يتعلق به، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ حَذْفَهُ للعِلْمِ به نَادِر.

وذهب الفارسي إلى أنَّ حَذْفه كثير، وتبعه الجزولي.

---

(١) انظر: الديوان ١/ ٢٤.

(٢) انظر: الخزانة ١١/ ٢١٩، وشرح الرضي ٤/ ٤٢٧.

وذهب لكذة الأصبهاني إلى أنَّه لا يجوز حَذْفه أَلبتَّة، ولَحَّنَ مَا رُوِيَ مِنْ ذَلِكَ.

وذهب بعضُهم إلى أنَّه يَلْزَمُ حَذْفه؛ لأنَّه معلوم، كما حذف في (تالله، وبسم الله).

وفصَّل بعض أصحابنا، فقال: إذا كان ثَمَّ ما يَدُلُّ على العامل، ولم تَقُم الصِّفَة مقامه، فإن شِئْتَ حَذَفْته، وإن شئت أَظْهَرْتَه.

وإذا كانت الصفة تقوم مقامه، فلا يجوز إظهار العامل، مثال ذلك: أَنْ تَسْمَعَ إِنْسَانًا يقول: مَا لَقِيتُ رَجُلا عَالِمًا، فتقول: رُبَّ رَجُل عَالِمٍ لَقِيت؛ فَلَكَ ألا تَذْكُر (لَقِيت)، وتكتفي برُبَّ رَجُلٍ عَالِم جَوَابًا لَهُ.

وإذا كان ذلك ابتداء، فلا بُدَّ من إظهار الفعل؛ لأنَّك لو حَذَفْتَهُ لم يَعْلَمه سامعك، ومثل ما لا يظهر الفعل فيه؛ لأنَّ الصفة تقوم مقامه، قولك: رُبَّ رَجُلٍ يفهم هذه المسألة، لمن قال لك: قد فَهمتها، والتقدير: رُبَّ رَجُلٍ يفهم هذه المسألة وَجَدْتَ، فمثل هذا لا يظهر.

فتخلص في الحَذْف خمسة أقوال: الوجوب، والمنع، والندور، والكثرة، والتفصيل.

والمفرد بعد (رُبَّ) في معنى جميع، إلا إذا حَصَرَته قَرِينَة في وَاحِد، نحو قوله[1]: [الطويل]

أَلا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وذِي وَلَدٍ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

ويَكْثُر وُقُوعها صَدْرَ جَوَاب شَرْطٍ مصحوبة بـ (يا)، نحو قوله[2]: [الطويل]

فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فيَا رُبَّ قَيْنَةٍ ... مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكِرَانِ

وغير مصحوبة بـ (يا)، نحو قوله: [الوافر]

فَإِنْ أَهْلَكَ فرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي ... عَلَيَّ مُهذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

وقد يصحبها (يا) في غير ذلك، نحو: يا رُبَّ رَجُلٍ عَالِم لَقِيتُه، و(يا) تنبيه،

(١) انظر: الخزانة ٣٣٧/٢، ومغني اللبيب ١٨١/١.

(٢) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ٢٩/١.

ويجوز أن يَلْتَقِي القَسَم بالجُمْلَة التي هي صدرها مع اللام، نحو: والله لرُبَّ رَجُلٍ عَالِم صَحِبْتُه، ووصف مجرورها كوَصْفِ غيره من الأسماء، فتُوصف بالمفرد، وبالجملة الفعلية والاسمية، نفيًا وإثباتًا، وأَكْثَرُ ما تكون المُثْبَتة مصدَّرة بمَاضٍ، وتجيء بالمضارع وبالمُفتتح بحرف التنفيس، وأَكْثَرُ ما يأتي الفعل الذي يتعلَّق به مَاضِيًا.

وقد يكون (لَوْ) وجوابها، نحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِح لَوْ لَقِيته لخدمته، ومنفيًّا بـ(لَنْ)، ولا يتقدَّم عليها ما يتعلق به.

ولا يجوز: لَقِيتُ رُبَّ رَجُلٍ عَالِم، ويتقدَّم (أَلا) الاستفتاحية، نحو قوله[1]: [الطويل]

أَلا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ قَدْ شَهِدْتُهُ ... بِتَاذِفَ ذَاتِ التَّلِّ مِنْ فَوْقِ طَرْطَرَا

وتُضمر بعد الفاء في جواب الشرط، نحو قوله[2]: [الوافر]

وإِنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنْقٍ لَظَاهُ ... عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

أي: فرُبَّ ذِي حَنْقٍ.

وفي غير الجواب، نحو قوله[3]: [الوافر]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِع ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوَلِ

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/٢٢.

(٢) انظر: ديوان الحماسة ١/٢١٠.

(٣) البيت لامرئ القيس.

و(طرقتُ): أتيت ليلاً؛ وسُمّي الآتي باللّيل طارقًا لحاجته إلى دقّ الباب.

و(تمائم): واحدتها تميمة؛ وهي: خرزات كان الأعراب يعلّقونها على أولادهم يتّقون بها النّفس والعين ـ بزعمهم ـ، فأبطلها الإسلام. و(محول): من أَحْوَل الصّبيّ فهو مُحْوِل: أتى عليه حَوْلٌ من مولده.

والشّاهد فيه: (فمثلك حُبلى) على أنّ كلّ اسم حَسُنَ دخول (رُبَّ) عليه فهو نكرة؛ وهنا دخلت على (مثلك)؛ فهذا يدلّ على أنّها نكرة، سواءً كانت (رُبَّ) ظاهرة أم مُضمرة.

انظر: الكتاب ٢/١٦٣، والتّبصرة ٢/٦٢٦، وشرح الكافية الشّافية ٢/٨٢١، وابن النّاظم ٣٧٦، واللّسان (حول) ١١/١٨٤، (غيل) ١١/٥١١، وأوضح المسالك ٢/١٦٢، وابن عقيل ٢/٢٦٤، والتّصريح ٢/٢٢، والهمع ٤/٢٢٢، والدّيوان ١٢.

في رواية من خفض (مِثْلَكِ).

وبَعْدَ (بَلْ) نحو قوله(١): [الرجز]

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وأَضْبَاب

وزعم بعض النحويين أنَّ الخفض هو بالفاء، و(بَلْ) لِنِيَابَتِهما مناب (رُبَّ)، وتقدَّم الكلام في واو (رُبَّ).

وأنَّ مذهب المبرد والكوفيين: أنَّ الجرَّ بها نفسها لا بإضمار (رُبَّ) بعدها، وبـ(رُبَّ) مُضْمَرَة بعد الواو، وهو مذهب البصريين.

وقد جاء الجر بها مُضْمَرة بَعْدَ، ثُمَّ حكاه صاحب " الكافي "، ودون حرف، نحو قوله(٢): [الخفيف]

رَسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الغَدَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وواو (رُبَّ) هي في الأصل حرف عطف، ولذلك لا تدخل عليها (واو) العطف؛ إذ هي جوابٌ لسؤال ملفوظ به أو مُقدَّر.

والضمير المجرور بـ (رُبَّ) مُبْهَم، وليس جَرّه بقليل ولا شاذ، خلافًا لزاعم ذلك. ومذهب الفارسي وكثير من النُّحاة: أنّه مَعْرِفة، وجرى مجرى النكرة في دخول (رُبَّ) عليه، لِمَا أَشْبهها في أنَّه غير مُعيَّن.

وذهب بعض النَّحويين إلى أنّه نكرة، وهو اختيار الزمخشري، وابن عصفور، وهو لازم التفسير بنكرة منصوبة غير مفصولة بينها وبين الضمير بشيءٍ، وجاء جَرُّه

---

(١) من رجز لرؤية يتحدث فيه عن نفسه وما كان يقوم به من الأعمال الشاقة وكثرة الأسفار. انظر: شرح الرضي ٢٩٧/٤.

(٢) البيت لجميل بن مَعْمَر العذريّ.
و(الرسم): ما بقي من آثار الدّيار لاصقا بالأرض كالرّماد. و (الطّلل): ما بقي منها شاخصا مرتفعا كالوتد والأثافي. و (من جلله): من عظمه في عيني، وقيل: من أجله.
والشّاهد فيه: (رسم دارٍ) حيث جرّ (رسم) بـ(رُبّ) المضمَرة، ولم يتقدّمها واو ولا فاء؛ وهو قليلٌ جدًّا.
انظر: الخصائص ٢٨٥/١، ١٥٠/٣، وشرح المفصّل ٢٨/٣، ٧٩، ٥٢/٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٤/١، وابن النّاظم ٣٧٧، ورصف المباني ٢٣٣، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٣٧/٢، والأشمونيّ ٢٣٣/٢، والخزانة ٢٠/١٠، والدّيوان ١٠٥.

في الشِّعر في قوله(١): [البسيط]

وَاهٍ رَأَيْـتُ وَشِـيكًا صَـدْعَ أَعْظُمِـهِ وَرُبَّـهُ عَطِبًـا أَنْقَـذْتَ مِـنْ عَطَبِـهْ

كأنَّه نَوَى (مِنْ)، وهو شاذ لا يجوز في الكلام.

ومَنْ قال: يُوصَفُ مجرور (رُبَّ) النَّكرة، لا يقول ذلك في تمييز: رُبَّهُ رَجُلا، ورَبُّه رَجُلا، أَفْخَمُ وأَمْدَحُ مِنْ: رَبُّ رَجُلٍ، وهذا الضمير عند البصريين يجب أن يكون مُفردًا مُذكَّرًا على كل حال، سواء أكان التمييز مفردًا، أو مُثنًّى، أو مجموعًا، مُذَكَّرًا أم مُؤنَّثًا، وقال الشاعر(٢): [الخفيف]

رُبَّـهُ فِتْيَـةً دَعَـوْتُ إِلَـى مَـا يُـورِثُ المَجْـدَ دَائِبًـا فَأَجَـابُوا

وحكى الكوفيون مُطَابَقة الضَّمير للتمييز، نحو: رُبَّهُ رَجُلا، ورُبَّهَا امْرَأَة، ورُبَّهُمَا رَجُلَيْن، ورُبَّهُم رِجَالا، ورُبَّهُنَّ نِسَاء.

وزَعَمَ ابن أبي الربيع: أنَّ حَذْفَ ما تتعلَّقُ به (رُبَّ) لازم الحذف، وقوله(٣): [البسيط]

وَاهٍ رَأَيْـتُ وَشِـيكًا صَـدْعَ أَعْظُمِـهِ رُبَّـهُ عَطِبًـا أَنْقَـذْتَ مِـنْ عَطَبِـهْ

و: [الخفيف]

وَرُبَّـه فِتْيَـة دَعَـوْتُ إِلَـى مَـا يُـورِثُ المَجْـدَ دَائِبًـا فَأَجَـابُوا

---

(١) أنشده ثعلب ولم يعزه لقائل معين وهو من شواهد ابن مالك في شرح العمدة ١٧٠ وشرح التسهيل ١/ ٢٧، وابن عقيل ٢/ ١١٦، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٦، والأشموني ٢/ ٢٠٨، ورواه في اللسان. ١٧/ ٢٥٥.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٦٣٨/١، وهمع الهوامع ٤٣٥/٢.

(٣) قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله.

الشرح: "واه" من وها الحائط، إذا ضعف وهمّ بالسقوط، "رأبت" أصلحت وشعبت، "وشيكا" -بفتح الواو وكسر الشين- سريعا، "صدع أعظمه" الصدع: الشق، "عطبا" هو صفة مشبهة على وزن فعل -بفتح الفاء وكسر العين- أي: هالكا، "من عطبه" مصدر على وزن فَعَل بفتحتين.

المعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط، فجبرت كسره ورشت جناحه.

الشاهد: في "وربه عطبا" حيث جرت "رب" الضمير وهو شاذ.

انظر: ابن الناظم ص١٤٨، وابن عقيل ٢/ ٩، والأشموني ٢/ ٢٥٨.

يَـدُلُّ علـى ذِكْـر الفعـل الـذي يتعلَّـق بـه، والعامـل فـي التمييـز الهـاء، أَشْـبَهت (عِشْرِين).

وتجيء (ما) زائدة بعد (رُبَّ) الجارة النكرة، نحو قوله(١): [الخفيف]

رُبَّمَـــا ضَـــرْبَةٍ بِـسَيْفٍ صَـقِيلٍ   بَـيْنَ بُـصْرَى وَطَعْنَــةٍ نَجْــلاءِ

وكافَّة، فتهيئها لمجيء الفعل الماضي، نحو قوله(٢): [المديد]

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ فِـــي عَلَـــمٍ   تَـــرْفَعْنَ ثَـــوْبِي شَـــمَالاتُ

والمضارع نحو قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢]، وقوله(٣): [الخفيف]

رُبَّمَـا تَكْـرَهُ النُّفُـوسُ مِـن الأمْـرِ   لَــهُ فَرْجَــةٌ كَحَــلِّ العِقَــالِ

---

(١) الشّاهد فيه: (ربّما ضربة) حيث جرّ (ضربة) بـ(رُبّ) مع دخول (ما) عليها.
انظر: الأصمعيّات ١٥٢، والأزهيّة ٨٢، ٩٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٦٦/٢، ورصف المباني ٢٧١، والجنى الدّاني ٤٥٦، والمغني ١٨٣، وأوضح المسالك ١٥٥/٢، والهمع ٢٣٠/٤، والأشمونيّ ٢٣١/٢، والخزانة ٥٨٢/٩.

(٢) البيت لجُذيمة الأبرش.
و(أوفيتُ): أشرفتُ. و (العلَم): الجبَل. و (الشّمالات): جمع شَمال - بالفتح - وهي: الرّيحُ الّتي تهبّ من هذه النّاحية.
والشّاهد فيه: (يرفعن) حيث أكّد الفعل بالنّون الخفيفة بعد (ما) المسبوقة بـ(رُبّ) للضّرورة الشّعريّة.
انظر: الكتاب ٥١٨/٣، ونوادِر أبي زيد ٢١٠، والمقتضب ١٥/٣، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٨٢، والأزهيّة ٩٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٦٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، وشرح المفصّل ٤٠/٩، وضرائر الشّعر ٢٩.

(٣) هذا البيت يروى في عدة روايات، قيل: أمية بن أبي الصلت، وقيل: حنيف بن عمير اليشكري، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف.
الشرح: "فرجة" بفتح الفاء وهو الانفراج، "العقال" بكسر العين وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذي يعقل به البعير.
المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة.
الشاهد: في "ربما تكره" حيث وقعت "ما" نكرة موصوفة، بمعنى شيء.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٧٠، وابن هشام في المغني ٢/ ٢، والسيوطي في الهمع ١/ ٢٨، والشاهد ٥٤١ في الخزانة، وسيبويه ج١ ص٢٧٠.

والكوفيون وابن السراج جَعَلُوا (رُبَّمَا يَوَدُّ) على إضمار (كان)، ولا يجوز على مذهب سيبويه، وقال ابن يَسْعُون في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾: قد تكون (مَا) نكرة موصوفة؛ أي: رُبَّ وُدٍّ يَوَدُّهُ الذين كفروا.

والمضارع بعد (رُبَّمَا) يجوز عند كثير من النحاة أن يكون مستقبلا، وزعم جماعةٌ أنَّه لا يكون إلا مَاضِيًا، فيتأوَّل المضارع بماض.

وزَعَم المبرد: أنَّه يجوز أن يَلِي (رُبَّمَا) الجملة الابتدائية، كما قال[1]: [الخفيف]

سَالِكَاتِ سَبِيلَ قُفْرَةٍ بُدًّا   رُبَّمَا ظَاعِنٌ بِهَا وَمُقِيمُ

فتصير نحو: (إنَّمَا إنْ) جاءت الجملة فعلية كانت (ما) مُهيَّئة، وإن كانت اسمية كانت كافة.

ومذهب سيبويه: أنَّ (رُبَّمَا) إذا لم يكن بعدها مجرور، تكون (ما) مهيئة، فلا تَلِيها إلا الجملة الفعلية المصدرة بماضٍ، لفظًا ومعنًى، يَلِي (رُبَّما)، نحو: رُبَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا. ولا يجوز: رُبَّمَا زَيْدًا ضَرَبْتُ، إلا في شِعْر، ورُبَّمَا حُذِفَ الفعل بعدها.

قال في " النهاية ": ويجوز حَذْفُ الفعل بعد (رُبَّمَا)؛ لأنَّ (رُبَّ) قد كُفَّت عن العمل، فصَارَتْ دَاخِلَة على الجملة، فالحَذْفُ وَاقِعٌ عليها لا على المفرد، يقول القائل: أَزُرْتَ زَيْدًا؟ فتقول: رُبَّمَا؛ أي: رُبَّمَا زُرْتُ، فطُول الكلام بالتركيب عوض من الفعل المحذوف، ولم يَحْضُرْنِي في ذلك شِعر للعَرَب، ولكنِّي وَجَدْت في شِعر أبي تمام[2]: [الطويل]

عَسَى وَطَنٌ يَدْنُو بِهِم ولَعَلَّمَا   وإنْ تعْتَبِ الأيَّام فبهم فرُبَّمَا

أي: فرُبَّمَا بَشرت أو إعادتهم. انتهى.

ويجوز لِحَاقُ (التاء) لها، تقول: رُبَّتَمَا قَامَ زَيْدٌ، وإذَا وَقَفْتَ على ما لَحِقْتَهُ التاء، فالوَقْفُ بالتَّاء؛ لأنَّها لَيْسَت تَعْقِبُ الإعْرَاب، فهي كتَاء (قَامَتْ).

وبعض النُّحاة وَقَفَ بقلب التاء هاء، وهو ممَّا أَجَازَهُ الكسائي؛ لأنَّ قبلها فتحة كتاء (شجرة).

(١) انظر: معجم ما استعجم ١/٢٣٠.

(٢) انظر: الديوان ١/٢٤٨.

(مُنْذُ، ومُذ)

المحذوفة منها إذا جَرَّتَا، مذهب الجمهور أَنَّهُمَا حَرْفَان، وتقدَّم الكلام فيهما في الظرف.

وفي " النهاية ": قالوا: (مُذْ ومُنْذ) حرفان، وفي هذا نظر؛ إذ قالوا: أَصْل (مُذْ): مُنْذُ، حتَّى لو صُغِّر (مُذْ) اسم رجل، قالوا فيه: مُنَيْذ، ولو جمعوه لقالوا: أَمْنَاذ.

ويلزم على قولهم: أن تكون (أَنْ) المُخفَّفة من (أَنَّ، وإِنَّ) حرفان، وأَنَّ (رُبَّ) باعتبار لُغاتها عشرة أَحْرُف، وأن يكون (دَدًا، ودَدٍ، ودَدٌ) ثلاثة أسماء، ولا يُدَّعى أَنَّ أَصْل (مُذْ): مُنْذُ، إلا بعد تقدُّم العلم، أَنَّ المحذوف من (مُذْ) العَيْن وأَنَّها نون، وقد استدَلَّ لذلك بالتَّوَافُقِ في أكثر الحروف وفي المعنى.

وتقول بعض العرب: (مُذُ) بضَمِّ الذَّال، وتقرَّر أَنَّ الكلمة الثنائية اللازمة البناء لا تحرك، نحو: (مِنْ، وإِنْ)، فلولا أَنَّهم نَحَوا بها أصلا ما حَرَّكُوها.

وما هذه الضَّمة إلا عَوْدًا للأَصْلِ، كما قالوا: ذَهَبْتُمُ الآن، فضَمُّوا ميم الكلمة، وذهب بعض المُتأخِّرين إلى أَنَّ المحذوف مِنْ (مُذْ) لام الكلمة، فلو سَمَّيْت به لقُلْت في تصغيره: مُذَيّ، وفي تكسيره: أَمْذَاء. انتهى.

(عدا، وخلا)

في الاستثناء تقدَّم الكلام عليهما فيه، وصَحَّ الجر بهما عن العرب.

(مَتَى)

تكون ظرفًا، وشرطًا، واستفهامًا، وقال أبو سعيد السكري: (مَتَى) بمعنى: (مِنْ)، ولم ينسبها لهذيل ونسبها بعضهم لهم، وأنشد أبو سعيد[1]: [الطويل]

شَـرِبْنَ بِمَـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ   مَتَـى لُجَـجٍ خـضرٍ لَهُـنَّ نَئِـيج

و[2]: [الوافر]

(١) انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢١٥/٣، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، والخصائص ٨٥/٢، والأزهيّة ٢٨٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٣/٢، وعمدة شرح الحافظ ٢٦٨/١، ورصف المباني ٢٢٨، والجنى الدّاني ٤٣، والمغني ١٤٢، والهمع ١٥٩/٤.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٤١١/١، والمعاني الكبير ٢٣٢/١.

مَتَــى مَــا تُنْكِرُوهَــا تَعْرِفُوهَــا مَتَــى أَقْطَارِهَــا عَلَــقٌ نَفِيــثُ

أي: مِنْ لُجَجٍ، ومِنْ أَقْطَارِهَا.

وقال ابن مالك: هي في لغة هذيل حَرْفُ جَرٍّ، قال: ومن كلامهم: أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه؛ أي: مِنْ كُمِّه.

ونقل بعضهم: أنَّ (مَتَى) تكون بمعنى: (وَسَطِ)، فتجرُّ ما بعدها، وحكى: وَضَعَهَا مَتَى كُمِّه؛ أي: وَسَطِ كُمِّه. ويحتمل أن يكون (مَتَى لُجَجٍ، ومَتَى أَقْطَارِها) أنَّ تكون بمعنى: وَسَط، فيكون ظَرْفًا مَكَانِيًا.

(بَلْهَ)

تقدَّم الكلام عليها في آخر باب الاستثناء، والجر بعدها هو المجمع على سَمَاعِه من لسان العرب، في نحو قوله[1]: [الكامل]

بَلْهَ الأكفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

واختلفوا فيها. ومذهب الأخفش: أَنَّها حَرْفُ جَرٍّ بمَعْنَى (مِنْ).

والرُّبَاعِي
(حَتَّى، وحَاشَا، وأَيْمُن، ولَعَلَّ)

وهذه بسائط، و(لَوْلا) وهي مركبة مِنْ (لَوْ، ولا).

(حَتَّى)

لَهَا حُكْمٌ في العطف تُذْكَرُ فيه، وحُكْمٌ إذا انْتَصَبَ الفعل بعدها، وتقدَّم ذِكْرُه في نَوَاصِبِ المُضارع، وحُكم إذا جاء بعدها المبتدأ والخبر، وحُكم في حروف الجر، وهو ما نحن بصدده، فمَذْهَب البصريِّين: أَنَّها بنفسها حرف جرٍّ.

---

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف السيوف.

اللغة: "تذر" تترك وتدع "الجماجم" -جمع جمجمة- وهي عظام الرأس "بله الأكف" أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائحة لا محالة.

الشاهد: قوله: "بله الأكف" حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.

انظر: الأشموني ٤٨٨/ ٢، وابن هشام في الشذور ص٤١٤، وفي المغني ١٠٥/ ١، وشرح المفصل ٤٧/ ٤، والشاهد ٤٥٦ في الخزانة.

وقال الفراء: تُخفض لنِيَابَتها عن (إلَى) كواو القسم، وواو (رُبَّ) للنيابة عن الباء، (ورُبَّ)، ورُبَّمَا أَظْهَرُوا (إلَى) بعدها في بعض المواضع، قالوا: جاء الخبرُ حتَّى إلَيْنَا، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما. انتهى.

والاسم الصريح الجاري بعدها بالنسبة إلى ما يجوز فيه من الإعراب، إمَّا أن يقع بعده ما يصلح خبرًا أو لا، إنْ لم يَقَعْ، فإمَّا أن يتقدَّم ما يصلح أن يكون ما بعد (حتى) غاية له ولا يتقدَّم، إن لم يتقدَّم نحو: العَجبُ حَتَّى الخَزِّ يَلْبِسُ زَيْدٌ، فأَجَازَ الجر فيه الكسائي والفراء، ومنعه البصريون.

وإن تقدَّم ما يصلح أن يكون غاية له، فإمَّا أن يكون جزاء لِمَا قَبْلَها أو لا، إن لم يكن فالجر، نحو: نِمْتُ اللَّيْل حتَّى الصباح.

وإن كان جزاء واخْتَفَتْ به قَرِينَة تدلُّ على أنَّه غير داخل في حُكْمِ ما قبله، فالجر نحو: صُمْتُ الأيَّام حَتَّى يَوْم الفِطر، أو لم يختف فالجر.

ويجوز التشريك بالعطف فيتبع، والعطف لُغة ضعيفة، ويتَعَيَّنُ العطفُ إذا اقترنت به قرينة تدلُّ عليه، نحو: ضَرَبْتُ القوم حَتَّى زَيْدًا أيضًا، ولا يجيز البصريون رَفْعَه على الابتداء، والخبر محذوف، وأجازه بعض الكوفيين.

وإنْ وَقَعَ بعد الاسم ما يصلح أن يكون خبرًا؛ فإمَّا أن يكون اسمًا مُفردًا، فيتَعيَّنُ أن يكون (حَتَّى) حَرْف ابتداء، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ مَضْرُوب.

أو ظَرْفًا، أو مَجْرُورًا، فيجوز الابتداء، والجر، والعطف، نحو: القَوْمُ عِنْدَكَ حَتَّى زيدٌ عِنْدَك، والقَوْمُ في الدَّارِ حَتَّى زَيْدٌ فِيهَا.

أو جُمْلَة اسميَّة، وما بعدها شريك في المَعْنَى، فتلك الأوْجُه نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْد هُوَ مَضْرُوب، أو غير شريك فالرَّفع بالابتداء، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ أَبُوهُ مَضْرُوب.

وأجاز الكوفيون الجر في: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ فَتَرَكْتُ، ومَنَعَه البصريون، وإنْ سَاوَى ما قَبْلَه في كَوْنِه غير شريك.

أو جملة فعلية وهو غير شريك، فالرفع بالابتداء، والحَمْل على إضْمَار فعل يُفَسِّرُهُ ما بعد (حَتَّى)، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

أو شريك والفعل عامل في ضمير الاسم الذي قبل (حَتَّى)، فالجر والعطف،

نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ ضَرَبْتُهُم.

وفي ضمير ما بعد (حَتَّى) فالابتداء، والجملة خبره، وحمله على إضمار فعل يُفَسِّرُه الفعل بَعْدَه، والجر والعطف نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ ضَرَبْته.

وزعم بعض شيوخ الأندلس: أَنَّ الخَفْضَ والعَطْف في هذه المسألة لا يَجُوزَان. وزعم الكوفيون: أنَّه لا يجوز الجر في: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ ضَرَبْته، إلا أن تقول: فَضَرَبْتُه، وأَجَازَ الجَرَّ فيها وفي المسألة قَبْلَهَا البصريون.

قال أصحابنا: إِذَا جَرَّتْ (حَتَّى) لا يكون ما بَعْدَهَا إلا دَاخِلا فيما قبلها، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ، فتكون انتهاءُ الغاية به، إلا أن تدُلَّ قرينة على خلاف ذلك.

وزَعَمَ ابن مالك: أنَّه قد يكون انتهاء الغاية عنده لا به، وزعم أَنَّ سيبويه والفراء أشارا إلى ذلك.

وحُكِي عن ثعلب: أنَّ (حَتَّى) للغاية، والغايةُ تخرجُ وتدخلُ، يُقال: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ، فيكون مرَّة مَضْرُوبًا، وغير مَضْرُوبٍ، وقال مثله صاحب " الذخائر".

وفي " الإفصاح ": اختلف الناسُ فيما بعد (حَتَّى) إذا كانت جَارة، هل تدخل فيما قبلها أم لا؛ فذهب المبرد، وأبو بكر، وأبو علي: أنَّه دَاخِل على كل حَالٍ.

وقال الفراء والرماني: تَدْخُلُ ما لم يكن غير جزء، نحو قولهم: إنَّه ليَنَام حَتَّى الصَّبَاح.

وصَرَّح سيبويه: أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها، ولا بُدَّ. لكنَّه مَثَّل بما هو بعض ممَّا قَبْله، قال: واتَّفَقُوا على أَنَّها إذا عطفت، دخل ما بعدها فيما قبلها، وأنَّها لا يُعطف بها إلا حَيْثُ يجر، ولا يلزم العكس، وعلى أنَّه إذا لم يكن ما قبلها ما يُعطف عليه، لم يجز إلا الجر، نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، و﴿حَتَّى حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٢٥].

وقال ابن مالك: ولا يلزم أن يكون - يعني: مجرور حتَّى - آخر جزءٍ، أو ملاقي آخر جزء، خلافًا للزمخشري، واستدلَّ بقوله(١): [الخفيف]

(١) لم أعثر له على قائل.
الشرح: "عينت" الضمير راجع إلى سلمى وليلة مفعول به لا ظرف، "بؤسا" -بضم الباء- الشدة، "يئوسا" فعول من اليأس، وهو القنوط خلاف الرجاء.
=

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَئُوسَا

وهذا الذي نَقَلَهُ عن الزمخشري هو قول أصحابنا: وهو أنَّه لا بُدَّ أن يكون آخر جزء من الشيء، نحو: أَكَلْتُ السَّمكةَ حَتَّى رَأْسِهَا، أو ملاقي آخر جزء نحو: سِرْتُ النَّهَارَ حتَّى اللَّيْلِ.

ولو قُلت: أَكَلْتُ السمكة حَتَّى وَسَطِها، وسِرْتُ النَّهارَ حتى نِصْفِه، لم يجز ذلك، بَلْ إِذَا أَرَدْتَ المعنى أَتَيْتَ بـ (إِلَى)، فقُلْتَ: أَكَلْتُ السَّمكةَ إلى وَسَطِها، وسِرْتُ النَّهارَ إلى نِصْفِه، فـ (إلى) في استعمالها لانتهاء الغاية، أَقْعَدُ مِن (حَتَّى)؛ لأنَّها تدخُلُ على كل ما جَعَلْتَهُ انتهاء غاية.

وسواء أن يكون آخر جُزْء من الشيء، أو ملاقيًا آخر جزء أو لا يكون، وما استدلَّ به ابن مالك لا حُجَّة فيه، لِمَا بيَّنَّاه في شَرْح كتابه " التسهيل ".

ولا يكون المجرور بـ (حَتَّى) ضَمِيرًا، هذا مذهب سيبويه، وأَجَازَ الكُوفيُّون والمبرد جَرّها الضَّمير فتجره مُتكلمًا، ومُخاطبًا، وغَائِبًا، قِياسًا على قوله[1]: [الوافر]

فَلا والله لا يُلْفَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ

=

الشاهد: في "حتى نصفها"، فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط في مجرور حتى كونه آخر جزء، ولا ملاقي آخر جزء، هذا الذي ذكره في التسهيل ص١٤٦. وأما ما ذكره في شرح الكافية، فهو ما ذهب إليه الزمخشري والمغاربة من أن المجرور بحتى يلزم أن يكون آخر جزء أو ملاقي آخر جزء بخلاف إلى، فلو قلت: سرت النهار حتى نصفه لم يجز، ولو قلت: إلى نصفه جاز، هذا ما نص عليه الزمخشري. وقال ابن هشام في المغني: لمخفوض حتى شرطان:

أحدهما: عام، وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا، خلافا للكوفيين والمبرد.

والثاني: خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور جزءا نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها"، أو ملاقيا لآخر جزء نحو: (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا يجوز "سرت البارحة حتى ثلثيها" "أو نصفها" كذا قالت المغاربة وغيرهم.

وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله: عينت ليلة... البيت، وهذا ليس محال الاشتراط، إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكن لم يصرح به. ا. هـ. العيني ٣/ ٧٦٢.

انظر: ابن هشام في المغني ١/ ١١١، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ٢٣.

(١) انظر: الخزانة ٤٧٥/٩، وشرح الرضي ٢٧٧/٤.

وهذا عند البصريين ضرورة.

وقولهم: (حَتَّى) حرف ابتداء، ليس المعنى أنَّه يجب أَنْ يكون بعدها المبتدأ والخبر، بل المعنى على الصلاحية، فمتى كان بَعْدَها المبتدأ والخبر، أو جُمْلَة فعليَّة مُصدَّرَة بمَاضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى عَفَوْا﴾ [الأعراف: ٩٥]، أو بمضارع مرفوع أُطلق عليها حرف ابتداء.

وإبدال الحاء عَيْنًا لُغةٌ هُذَيْلِيَّة، قرأ عبد الله بن مسعود(١): (لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى عِينٍ) [يوسف:٣٥]، وإمالة ألف (حَتَّى) لغة يمنية.

(حَاشَا)، (أَيْمُن)، (لَعَلَّ)، (لَوْلا)

(حَاشَا): ثَبَتَ عن العرب أَنَّها تَنْصبُ وتَجُرُّ، وتقدَّمَ الكلام عليها في باب الاستثناء.

(**أَيْمُن**): الجمهور على أَنَّها اسم، فعند سيبويه اسم مفرد، وأَلِفُه أَلِف وَصْل، وعند الفراء جَمْع يَمِين، فالهمزة همزة قطع، وشَذَّ الزَّجاج والرماني، فذهبا إلى أَنَّ (أَيْمُن) حرف جَرّ.

(**لَعَلَّ**): لغة عقيل الجر بها، وتقدَّم ذِكْرُ ذلك في باب (إِنَّ).

(لَوْلا): الامتناعية إذا جاء بعدها ضمير، فيكون ضمير رَفْعٍ منفصلا، كقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، والخلاف في رَافِعه كالخلاف في الاسم الظاهر، ويجوز أَنْ يأتي بعدها ضمير الجر، وأَنْكَرَ ذلك المبرد.

وقال الأستاذ أبو علي: اتَّفَقَ أَئِمَّة الكُوفيِّين والبصريين، كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، على روَايَة (لَوْلاكَ) عن العرب، فإِنْكَار المبرد هذيان. انتهى.

ومذهب سيبويه: أَنَّ الضمير مجرور الموضع، ومذهب الأخفش والكوفيين: أَنَّه مرفوع الموضع، اسْتُعِيرَ ضمير الجر لضمير الرفع، كما عكسوا في: ما أَنَا كَأَنْتَ، ولا أَنْتَ كَأَنَا، إذا قُلْنَا: إِنَّ الضمير في (لَوْلاكَ) مجرور، فذكر بعضهم: أَنَّها لا تتعلَّق

---

(١) قرأ ابن مسعود «عتى حين» وهي لغة هذيل، وعن عمر رضي الله عنه أنه سمع رجلاً يقرأ: «عتى حين» فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود فكتب إليه: إن الله أنزل هذا القرآن فجعله عربياً وأنزله بلغة قريش، فأقرىء الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام. [انظر: الكشاف ١٦٨/٣]

بشيء، وقال بعضهم: تتعلَّقُ بفعل واجب الإضمار.

فإذا قلت: لَوْلاي لَكَانَ كَذَا، فالتقدير: لَوْلا حَضَرْت، فأَلْزَقت ما بعدها بالفعل على معناه من امتناع الشيء، ولا يجوز أن يعمل فيه الجواب؛ لأنَّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها.

وكأنَّه لَمَّا رأى أَنَّ (لَوْلا) إذا ارْتَفَعَ ما بعدها، كان الخبرُ وَاجِب الإضمار، جَعَلَ الفعل الذي يتعلَّقُ به (لَوْلا) وَاجِبُ الإضمار، ونَصَّ أصحابنا على أنَّه لا يجوز حَذْف حَرْف الجر وإِبْقَاء عَمَله، إلا إذا عُوِّض منه، إلا في باب القَسَم على ما قَرَّرُوه فيه، ويأتي إن شاء الله تعالى.

وتقدَّم في باب (كَمْ) قول من قال: إنَّ الخَفْضَ هو على إضمار (مِنْ) والخلاف فيه، وجعلوا قول العرب: (خَيْرٍ عَافَاكَ الله)، جواب (كَيْفَ أَصْبَحْتَ)، من الشَّاذ الذي لا يُقاس عليه، وعند أصحابنا أَنَّ قوله(١): [الطويل]

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى ... ولا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

من باب العطف على التَّوهُّم، العطف على التوهم لا يَنْقَاس، وكذلك لا يُقاس على قوله(٢): [الوافر]

---

(١) قائله زهير بن أبي سلمى، وهو والد كعب بن زهير، وهو من الطويل. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله، ففر وأتى طيئا.
الشرح: "بدا لي" أي: نشأ له فيه الرأي.
المعنى: قد نشأ لي وظهر أنني لا أدرك ما فات، ولا أقدر أنني أسبق على ما سيجيء من الحوادث.
الشاهد: في "ولا سابق"، فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه. هكذا روي بالجر، وقد روي بالنصب أيضا عطفا على اللفظ، فحينئذ لا شاهد فيه.
انظر: الأشموني ٣/ ٢٠٣، والأصطهناوي، وابن يعيش ٢/ ٥٢، وابن الناظم في باب إن وأخواتها ص٧١، والخضري ١/ ٢٣٤.

(٢) أنشده سيبويه ولم يعزه إلى قائله.
الشرح: "محصلة" -بكسر الصاد المشددة- قال الجوهري: المحصلة: المرأة التي تحصل تراب المعدن، "تبيت" -بفتح التاء- تكون لي بيتا، أي: امرأة، والبيت النكاح.
الشاهد: في "رجل"، فإنه مجرور بمن مقدرة، تقديره: ألا من رجل.
وأكثر الروايات: "ألا رجلا" بالنصب، أي: ألا تروني رجلا.

=

أَلا رَجُـــــلٍ جَـــــزَاهُ الله خَيْـــــرًا   يَـــدُلُّ عَلَـــى مُحَـــصِّلَة تَبِيـــت

يريد: أَلا مِنْ رَجُلٍ.

وعند ابن مالك: يُقاس على هذا وعلى الذي قبله، وقال ابن مالك: ويُجَرُّ بغير (رُبَّ) أيضًا، محذوفًا في جواب ما تضَمَّن مثله، نحو: (زَيَدٍ)، في جواب من قال: بِمَنْ مَرَرْتُ؟ و(بَلَى زَيْد) في مَنْ قَالَ: مَا مَرَرْتَ بِأَحَدٍ، وهَلْ مَرَرْتَ بأَحَدٍ؟ وفي معطوف على ما تضمَّنه بحرف متصل، نحو قوله(١): [الطويل]

أَلا يَـالَ قَـوْمِي كُـلُّ مَـا حُـمَّ وَاقِـعُ   وللطَّيْـرِ مَجْـرًى والجُنُـوبِ مَـصَارِعُ

أو مُنْفَصل بـ (لا)، نحو قوله(٢): [الرجز]

مَا لِمُحِبٍّ جَلَـدٌ أَنْ يَهْجُرَا

ولا حَبِيبٍ رَأْفَـةٌ فَيَجْبُرَا

أو بـ (لَوْ) نحو(٣): [الطويل]

مَتَـى عُـذْتُم بِنَـا وَلَـوْ فِئَـةٍ مِنَّـا   كُفِيتُم ولَـمْ تَخْشَوْا هَوَانًا ولا وَهْنَا

=

انظر: ابن الناظم في شرحه للألفية في باب "لا" النافية للجنس ص٧٧، والشاهد رقم ١٦٣ من الخزانة، وابن يعيش ٢/ ١٠١، والكتاب ١/ ٣٦١، وابن هشام في المغني ١/ ٦٦.

(١) البيت للبعيث خداش بن بشر.

الشرح: "كل ما حم" -بضم الحاء وتشديد الميم- معناه: كل ما قدر واقع، "الجنوب" جمع جنب، "المصارع" جمع مصرع، من صرعته صرعا بالفتح لتميم، وبالكسر لقيس.

الشاهد: في "والجنوب مصارع"، حيث جاء "الجنوب" بالجر مع أنه خبر عن "مصارع"؛ لأنه عطف على قوله: "وللطير" والجر بحرف مقدر تقديره: وللجنوب.

انظر: سمط اللآلئ ١/١٣٥، والمخصص ٢/٧٢.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم راجزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "جلد" -بفتح اللام- قوة، "يهجرا" من الهجر وهو ضد الوصل، "الرأفة" الرحمة والشفقة.

الشاهد: في "ولا حبيب" حيث جاء مجرورا؛ لكونه عطفا على "المحب" بحرف منفصل، وهو "لا" تقديره، ولا لحبيب رأفة.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠١، والسيوطي في همعه ٢/ ٣٧، والخضري ٢/ ٢٣٥.

(٣) انظر: شرح الأشموني: ٢/٢٣٤، وهمع الهوامع: ٢/٣٨٥، والدرر: ٤/٢٠٠.

وحَكَى الأخفش في " المسائل ": أنَّه يُقال: جِيءَ بزَيْدٍ وعمرو ولَوْ كِلَيْهِمَا، وأَجَازَ في (كِلَيْهِمَا) الجر على تقدير: وَلَوْ بِكِلَيْهِمَا.

والنَّصب بإضمار نَاصِب، والرفع بإضمار رافع، أو في مَقْرُون بعد ما تضمَّنه بالهمزة، يُقال: مَرَرْتُ بزَيْدٍ، فتقول: أَزَيْدُ ابن عمرو؟ أو (هَلا) يُقال: تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ، فتقول: هَلا دِينَار.

وحَكَى هذه والتي قبلها الأخفش في " المسائل "، قال: وهذا كَثِير، أو (إِنْ)، أو الفاء الجزائِيَّتَيْن، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ لا صَالِحٍ فَطَالِحٍ، على تقدير: إِنْ لا أَمرّ بصَالحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بطَالِحٍ، حكاه يونس، وأجاز: امْرُر بأَيِّهم هو أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ وإِنْ عَمْرو، وعلى معنى: إِنْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وإِنْ مَرَرْتَ بعَمْرو.

وقال سيبويه: وهُوَ قَبِيحٌ، وجعل سيبويه إِضْمَار الباء بَعْدَ (إِنْ)، لتضمُّن ما قَبْلها إِيَّاها، أَسْهَلُ مِنْ إِضْمَارِ (رُبَّ) بعد الواو، فعُلِمَ بذلك اطِّراده عندهم.

قال ابن مالك: ويُقاس على جَمِيعها، خلافًا للفراء في جواب، نحو: بمَنْ مَرَرْتَ، فإنَّه لا يجيز زَيْدٍ بالجَرِّ، بل الباء.

وجميع هذه المسائل التي ذكر ابن مالك أنَّه يجوز الجر فيها على إضمار الحرف، ينبغي أن يتثبت في القياس عليها، وقال: وقد يُجَرُّ بغير ما ذكر، كقوله[1]: [الكامل]

وَكَرِيمَــةٍ مِــنْ آلِ قَــيْسَ أَلَفْتُــهُ ... حَتَّــى تَبَــذَّخَ فَــارْتَقَى الأَعْــلامَ

و[2]: [الطويل]

---

(١) قال العيني ٣/ ٣٤١: لم أقف على اسم قائله.
كريمة: يقصد كريم فألحق التاء للمبالغة، وليس هذا من الأمثلة التي تدخل عليها التاء لأنها ثلاثة هي فعالة كنسابة، وفعول كفروقة، ومفعالة كمهذارة.
وحذف التنوين من قيس للضرورة.
تبذخ: تكبر وعلا وشرف. ارتقى: صعد. الأعلام: الجبال. ألفته: صحبته.
(٢) قائله الفرزدق همام بن غالب من قصيدة من الطويل، يهجو فيها جرير بن عطية الخطفي.
الشرح: "أشارت" ويروى: "أشرت"، يريد أشارت إليها بأنها شر الناس، "كليب" بضم الكاف وفتح اللام هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء في قوله: بالأكف بمعنى: مع، أي: مع الأكف، "الأصابع" فاعل أشارت.
المعنى: أن قبيلة كليب لا قيمة لها ولا خير فيها، فإذا سأل سائل عن أقبح القبائل وأحقرها، =

إِذَا قِيـلَ أَيُّ النَّـاسِ شَـرُّ قَبِيلَـةٍ أَشَـارَتْ كُلَيْـبٍ بِـالأَكُفِّ الأَصَـابِعِ

و[1]: [الطويل]

فَقَـالَ لِـيَ المَكِّـيُّ أَمَّـا لِزَوْجَـةٍ فَـسَبْعٌ وَأَمَّـا خُلَّـةٍ فَثَمَـانِ

أي: إِلَى الأَعْلامِ، وإِلَى كُلَيْبٍ، وإِمَّا لخُلَّةٍ.

وفي " البسيط ": فأمَّا مَنْ قال: مَرَرْتُ بزَيْدٍ، فتقول في الاستثبات إذا حَذَفت الفعل: أَبِزَيْدٍ؟ ولا يَجُوز غيره، وهو مُخالف لِمَا قَرَّره ابن مالك من جواز: أَزَيْدٌ بن عَمْرو؟ ولِمَنْ قال: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فتحذف حرف الجر بعد الهمزة.

وقال العرب: لاهِ أَبُوكَ، يُرِيدُون: لله أَبُوكَ، حَذَفَ لام الجر و(أل)، وهو شاذ لا يُقاس عليه، ثم قالوا: لَهَى أَبُوكَ، قَلَبُوا وأَبْدَلُوا من الألف ياء، كما قالوا في قَلْب (قَفَا): قَوْف، و(وَجْه): جَاه، والفتح للبناء كـ (أَيْنَ)، فصَارَت اللام في (لَهَى) لام الكلمة، ولا يلزم في القَلْب أن يكون المَقْلُوب على مثال المقلوب منه.

وزعم ابن ولاد: أنَّ قولهم: (لاهِ أَبُوكَ) محذوف من (إلاهٍ)، ثُمَّ قالوا: لَهْيَ أَبُوكَ، قُلِب وشُبِّهَت الأَلِف الزَّائِدَة بالمُنقَلِبَة عن الأصل.

وزعم المبرد: أنَّ المحذوف لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجر، وقد نَصَّ سيبويه على أنَّ هذه اللام الباقية هي الأصلية، وأنَّ المحذوف لام الجر ولام التعريف، وقد استدلَّ سيبويه ببناء (لَهْي).

وإنَّما بُنِيَ لتَضَمُّنه معنى حرف الجر، ولا يجوز الفصل بَيْنَ حَرْف الجر

=

أجابه المسئول بأصابعه مع أكفه مشيرا إليها، وتحاشى النطق بكلمة "كليب" لقبحها.
الشاهد: في "كليب" بالجر، حيث حذف حرف الجر وهو "إلى" المقدر وأبقي عمله.
وأصل الكلام: أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب، وهو شاذ. ويروى: "كليب" بالرفع على أنه خبر لمحذوف، أي: هي كليب، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فيه.
انظر: ابن الناظم ص١٠١، وابن عقيل ٢/ ٣٠، وداود، والسندوبي، والأشموني ١/ ١٩٦، والسيوطي ص٥٥، وابن هشام ٢/ ١٥، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ١/ ٦، والمكودي ص٨٤، وابن مالك في التسهيل ص٦٣.

(١) انظر: الكامل في اللغة ١/٢٢٨، ومحاضرات الأدباء ١/٣٨٠.

ومجروره، وقد سُمِعَ شيءٌ من الفصل، وذلك في ضَرُورَة الشِّعر، نحو قوله[١]: [الطويل]

مُخَلَّقَــةٌ لا يُــسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَــا وَلَـيْسَ إِلَـى مِنْهَـا النُّـزُولُ سَـبِيلُ

أي: إِلَى النُّزُول مِنْهَا.

وقوله: [الخفيف]

إِنَّ عَمْرًا لا خَيْرَ فِي اليَوْمِ عَمْرو إِنَّ عَمْــرًا مُكَثِّــرُ الأحْــزَانِ

وقوله[٢]: [الطويل]

يَقُولُـونَ فِـي الإكْفَـاءِ أَكْبَـرُ هَمِّـهِ أَلا رُبَّ مِـنْهُمْ مَـنْ يَعِـيشُ بِمَالِكَـا

وقوله[٣]: [الطويل]

وإِنِّـي لأطْـوِي الكَـشْحَ مِـنْ دُونِ مَـا وَاقْطَعُ بِالخَرْقِ الهَبُوع المُرَاجِمِ

أي: لا خَيْرَ فِي عمرو اليوم، وألا رُبَّ من يَعِيش منهم، وأَقْطَعُ الخرق بالهبوع.

ومن أَقْبَح الفصل قول الشاعر: [الرجز]

وَأَسْعَدْنَــــهُ رَبَّنَـــا لا تـــشقه

ولا عَلَـى النَّـارِ تـسلِّط رقـــه

أراد: ولا تُسَلِّط النار على رقه.

وندر في النثر الفصل بين الباء ومجرورها بالقَسَم، حكى الكسائي: اشْتَرَيْته والله بِدِرْهَمٍ.

(١) انظر: الخصائص ٢/٣٩٥.

(٢) البيت للأعشى، وانظر: الديوان ١/٢٣٩.

(٣) نسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٨٣٢ للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

IRTIŠĀF AL-ḌARAB MIN LISĀN AL-ʿARAB

by

Abu Ḥayyān al-ʾAndalusi

Edited by

Muḥammad ʿUṯmān

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban